F A W Z I A M A T A R

سيرة سيرة
BIOGRAPHY

فوزية مطر

أحمد الشملان

سيرة مناضل وتاريخ وطن

مقدمة «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث»

تتميز ثورة البحرين بعمق جذورها التاريخية، والتي تمتد لاكثر من قرنين هي تاريخ قدوم عصابة آل‌خليفة لحكم البحرين بمساندة الإستعمار البريطاني؛ اضافة إلى انها تغطي مساحة شاسعة من المفاهيم والاسباب تتعدى الفساد المستشري في البلاد او انتهاك حقوق العباد، والتي من اجلها كانت ازمة ثقة حادة بين العصابة الحاكمة والشعب، مما ادى لإستجلاب الأول للمرتزقة في كافة اجهزته القمعية.

قدم المعارضة البحرينية من جهة، وتمتع شعبه باعلى المستويات الاكاديمية من جهة اخرى كانت رافداً لإثراء المكتبة العربية بالكثير من الكتب والمصادر، والتي تُمنع باجمعها في البحرين ضمن سياسة تكميم الافواه وإزهاق الأرواح، ومن أجل هذا يقوم «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث» المنبثق من «إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير» بنشر نسخة رقمية مصورة من تلك المصادر والتعريف بها وما تحويه اولاً، اضافة لتعاونه مع كافة المراكز والمؤسسات المعنية بالأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية في مجاله لاحقاً.

هذا الكتاب

الكتاب: احمد الشملان، سيرة مناضل وتاريخ وطن

المؤلف: فوزية مطر

سنة النشر : 2009 م

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

تعريف:

منذ ان احتلت عصابة آل خليفة ارض البحرين، والنضال باق لم يتوقف، يشترك فيه جميع ابناء الشعب، وهو ما ادى لاضطرار العصابة لاستجلاب المرتزقة لتشكيل الجهاز القمعي، ومحاولة اشعال كافة الفتن ومنها الطائفية بين ابناء الشعب.

عائلة الشملان، ليست العائلة البحرانية السنية الوحيدة التي اشتهرت بتاريخ نضالي مشرف، لكنها اشتهرت بتقديم القادة، فمن هذه العائلة الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان الذي واجه الانجليز ومن نصبوه خلال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم، فاعتقلته الانجليز ونفوه الى الهند، وكان بعده الزعيم عبدالعزيز الشملان، احد ابرز قادة هيئة الاتحاد الوطني في خمسينات القرن الماضي.

صاحب السيرة في الكتاب، احمد الشملان نموذج آخر من هؤلاء القادة .. كانت له مهام قيادية في انتفاضة مارس 1965 اعتقل على اثرها لمدة عامين ثم نُفي لثلاث سنوات، انضم بعدها للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، ثم جبهة التحرير الوطني البحراني –تأسس 1955–، وسُجن حين عودته للبحرين عام 1972 حتى 1974م، ومرة اخرى عام 1981 لمدة 5 سنوات، ومرة اخرى عام 1996 لمشاركته في العريضة النخبوية والشعبية .. وعلى الرغم من انتهاء تاريخ نضاله قسرياً اثر اصابته بجلطة دماغية عام 1997 اثر استدعاء الامن! له، الا انه ترك بصمة واضحة لمدى اجرام عصابة آل خليفة، ومعاداتهم لكل الاحرار سنة وشيعة.

مع تقديم المركز للكتاب بصفحاته التي تربوا على الالف، نذكر مجدداً بضرورة توفير المزيد من الوثائق التي تؤرخ لتاريخ نضال الشعب البحريني، ومشاركة كل مكونات المجتمع فيه.

أحمد الشملان

سيرة مناضل وتاريخ وطن

أحمد الشملان : سيرة مناضل وتاريخ وطن / سيرة
فوزيّة مطر / مؤلّفة من البحرين
الطبعة الأولى ، 2009
حقوق الطبع محفوظة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 11-5460 ، هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com
الإشراف الفنّي وتصميم الغلاف :
®
خطوط الغلاف : **زهير أبو شايب / عمّان**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان**
التنفيذ الطباعيّ : **دمو برس / بيروت ، لبنان**

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه ، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر .

ISBN 978-9953-36-340-4

سيرة
BIOGRAPHY

فوزية مطر

أحمد الشملان

سيرة مناضل وتاريخ وطن

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

إهداء

إليه . .
في صمته المهيب . .
إجلالاً لأيام عمره التي وهبها للوطن
وحباً له سكن الفؤاد وألهمني القوة
لأرفع رأسي بعد كل عاصف
فأضع يدي بيده وقلبي مع قلبه .

**

الى والديَّ الحبيبين . .
امتناناً على محبةٍ وثقةٍ وتفهمٍ واحتضانْ

**

الى مهجة القلب وقرة العين
خالد وسبيكة . .
اعتذاراً لشهقات طفولتهما احتياجاً واشتياقاً
إليه . .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

شكر وامتنان

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من لبى طلبي وتعاون بقبول وأريحية مسهما بشهادته وذكرياته ومعلوماته في توثيق واغتناء هذه السيرة من رفاق أحمد الشملان في العمل الوطني عبر مختلف المحطات والساحات النضالية التي خاض الشملان غمارها ، ومن أفراد عائلة الشملان نساء ورجالاً ، والكثير من الأصدقاء والأدباء والفنانين والصحافيين والمحامين ومعتقلين سابقين وأصحاب قضايا . وأخذاً في الاعتبار الإعاقة الكلامية والكتابية التي يعاني منها أحمد فقد كانت تلك الشهادات والذكريات بما حوته من معلومات ثرية هي المتن الأساس لهذه السيرة ، ولولا تعاون ومشاركة ذلك الجمع المحترم من الشخصيات التي تقاطعت مع الشملان في محطات حياته لما أمكنني أن أقف على تفاصيل سيرته الذاتية النضالية الزاخرة بالمواقف والأحداث والممتدة لأكثر من أربعة عقود .

وأود هنا أن أخص بالشكر والامتنان عددا من الأسماء المميزة كالقائد التاريخي لجبهة التحرير الوطني البحرانية المناضل الذي غيبه الموت الأستاذ أحمد الذوادي ، فقد قبل وبكل أريحية –وهو في آخر مراحل مرضه– أن يسجل شهادته وذكرياته في وقت كان يعاني فيه من وهن شديد في قواه واعتلال واضح في صحته ، أدلى بشهادته وذكرياته في جلستين بصوت متعب متحشرج كما أمدني بما استطاع أن يطاله من كتب ووثائق . وأشكر القائد التاريخي للجبهة الشعبية في البحرين المناضل الذي غيبه المرض المهندس عبدالرحمن النعيمي ، فقد فتح لي مركز الدراسات الذي كان يديره وسمح لي بأكثر من زيارة للمركز ، وهيأ لي عددا مما طلبت من الوثائق ، وكنت موعودة منه بالمزيد لو أمهله المرض . كما أشكر الكاتب الكويتي الكبير الأستاذ أحمد الديين ، لقد كان هذا الإنسان الرائع خير معين لي أثناء زيارتي للكويت بغرض جمع المعلومات ولقاء الشخصيات ، فقد أخذت من وقته الكثير وهو يتابع طلباتي ويلبيها . وأخص بالشكر الصديق عبيدلي العبيدلي الذي لم يكتف بتسجيل شهادته وذكرياته بل كان حاضرا في أي وقت للإجابة عن أسئلتي واقتطع الكثير من وقته

وتكرم بتقديم مشورته وخبرته ومساعداته الكريمة في غير جانب . وأشكر شخصية ما كنت لأحلم بالالتقاء بها وتسجيل ذكرياتها ، ذلك هو صديق صبا وأول شباب أحمد الشملان الفلسطيني المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية د . عدنان الأسدي الذي جاءت به محاسن الصدف الى البحرين في مهمة رسمية لأول مرة بوقت إعداد السيرة ، فقبل رغم برنامج زيارته المكتظ أن يجلس معي ويروي ذكرياته التي أغنت الفصل الثاني من هذه السيرة على وجه الخصوص .

ويسعدني أن أخص بالشكر أيضا مجموعة من النساء الكريمات من عائلة الشملان وأنسابها ، السيدتين فاطمة بنت أحمد الشملان وصفية بنت عيسى الشملان والأستاذة أميرة بنت عبدالله بن أحمد الشملان اللواتي أمددنني بالكثير من المعلومات العائلية وظللن حاضرات كلما اتصلت وطرحت عليهن أسئلة جديدة . وأشكر السيدتين موزة بنت خليفة الشملان ولطيفة محمد راشد مطيويع اللتين وضعتا بين يدي بعض المراجع وشريط ذكريات نادر مسجل بصوت المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس اعتمدتُه كأحد مراجعي الأساس حول تاريخ عائلة الشملان . وأشكر السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان (خطيبة أحمد الشملان السابقة) التي قبلت -في خطوة جريئة تقديرا منها لأحمد- أن تسجل ذكرياتها حول تجربة ارتباطها وانفصالها مع أحمد الشملان . وأشكر الأستاذة صالحة بنت عبدالله بن أحمد الشملان التي وفرت لي ملفا حول الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان ، والسيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان التي أمدتني بملف عن والدها عبداللطيف بن سعد الشملان .

وأشكر الشاعر قاسم حداد الذي جلس معي ثلاث جلسات مطولة وأمدني بنسخ من رسائل أحمد الشملان إليه ، وأشكر د . عبدالهادي خلف الذي جلس معي جلستين وأمدني بملف عن أحمد الشملان . أشكر أيضا المحامي محمد السيد الذي قبل تسجيل شهادته وذكرياته مع أحمد الشملان رغم ما كان بيننا من انقطاع ، ثم تفضل وأمدني بنسخة مبكرة من كتابه «يوميات من انتفاضة مارس ١٩٦٥» قبل أن يدفع به للمطبعة . كما أشكر المهندس عبدالنبي العكري الذي استقبلني في مركز الدراسات التابع لجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» وأمدني بما استطاع من مراجع . وأشكر الأستاذة الصحافية عصمت الموسوي التي وضعت بين يدي أرشيفها الصحافي كمراسلة لمحطة هيئة الإذاعة البريطانية خلال التسعينيات الماضية .

وأخص بالشكر أيضا كلا من الأستاذ موسى الموسوي و د . يعقوب جناحي والمحامي حميد الملا والأستاذ عبدالله جناحي والأستاذ عبدالمنعم الشيراوي ود . سامي محمد السالم والفنان خبير اللهجة العامية البحرينية الأستاذ محمد جمال على ما تكرم به كل منهم من معلومات وما وفره لي من مواد توثيقية . أشكر كل من بذل جهدا لتوفير بيان أو معلومة أو رقم هاتف ، أو كان وسيطا لاتصالي بشخصيات أخرى .

***

١ . التسجيلات:

قائمة بأسماء الشخصيات التي تم تسجيل شهاداتها وذكرياتها وفقا للترتيب التاريخي للتسجيل :

١ . السيد شملان عيسى الشملان (١٩ يوليو ٢٠٠٣) ٢ . السيدة نجية ناصر الصانع(١٩ يوليو ٢٠٠٣) ٣ . السيدة صفية عيسى الشملان (٣ أغسطس ٢٠٠٣) ٤ . السيد درويش محمد البلوشي (٣ أغسطس ٢٠٠٣) ٥ . السيد عبدالله عيسى الشملان (١ مارس ٢٠٠٤) ٦ . السيدة سبيكة محمد البوقيس (العام ٢٠٠٥) ٧ . أ . محمد جابر صباح (٥ يناير ٢٠٠٥) ٨ . أ . علي ربيعة (١٢ يناير ٢٠٠٥) ٩ . الكاتب أحمد الديين (٩ فبراير ٢٠٠٥) ١٠ . د . عبدالمالك خلف التميمي (١٠ فبراير ٢٠٠٥) ١١ . أ . محمد القديري (١١ فبراير ٢٠٠٥) ١٢ . السيد يوسف عيسى الشملان (١٢ فبراير ٢٠٠٥) ١٣ .السيدة سليمة جاسم اليعقوب (١٢ فبراير ٢٠٠٥) ١٤ . أ . عبدالله البنعلي (٧ مارس ٢٠٠٥ و ١٠ فبراير ٢٠٠٦) ١٥ . المهندس هشام الشهابي (٩ مارس ٢٠٠٥) ١٦ . أ . عبدالمنعم الشيراوي (١١ مارس ٢٠٠٥) ١٧ . د . عدنان الأسدي (١٣ مارس ٢٠٠٥) ١٨ . د . منيرة فخرو (٢٢ مارس ٢٠٠٥) ١٩ . أ . عبيدلي العبيدلي (٢٦ مارس ٢٠٠٥ و٢٥ مايو ٢٠٠٧) ٢٠١٩ أ . أحمد سند بن سند (٦ ابريل ٢٠٠٥) ٢١ . السيد عبدالله أحمد الشملان(٤ مايو ٢٠٠٥) ٢٢ . السيد محمد خليفة الشملان (٢٩ مايو ٢٠٠٥) ٢٣ . السيدة لطيفة محمد راشد مطيويع (٢٩ مايو ٢٠٠٥) ٢٤ . السيدة فاطمة أحمد الشملان (٦ يونيو ٢٠٠٥) ٢٥ . السيد عبدالله مبارك الشملان (١٩ يونيو ٢٠٠٥) ٢٦ . السيدة سلوى عبدالرحمن الشملان (١٩ يونيو ٢٠٠٥) ٢٧ . د . أحمد حميدان (١٥ أغسطس ٢٠٠٥) ٢٨ . السيدة إقبال عبدالرحمن الشملان (١

سبتمبر ٢٠٠٥) ٢٩ . المهندس عبدالرحمن النعيمي (١٤ سبتمبر ٢٠٠٥) ٣٠ . أ . أحمد الذوادي (١٢ أكتوبر ٢٠٠٥) ٣١ . الشاعر قاسم حداد (٩ نوفمبر ٢٠٠٥ و ١٢ أغسطس ٢٠٠٦) ٣٢ . المهندس عبدالنبي العكري (٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥) ٣٣ . د . يعقوب جناحي (٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥) ٣٤ . أ . عبدالجليل النعيمي (١٤ ديسمبر ٢٠٠٥) ٣٥ . السيدة إيمان شويطر (١٤ ديسمبر ٢٠٠٥) ٣٦ . أ . عبدالله مطيويع (٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ و٢١ أغسطس ٢٠٠٦) ٣٧ . د . عبدالهادي خلف (٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦ يناير ٢٠٠٨) ٣٨ . الشيخ عيسى الجودر (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥) ٣٩ . المحامي محسن مرهون (١٤ يناير ٢٠٠٦ و ١٥ يونيو ٢٠٠٦) ٤٠ . المهندس سعيد العسبول (٧ فبراير ٢٠٠٦) ٤١ . أ . يوسف الحمدان (٩ فبراير ٢٠٠٦) ٤٢ . الفنان سلمان زيمان (١ مارس ٢٠٠٦) ٤٣ . أ . علي الشيراوي (١٢ مارس ٢٠٠٦) ٤٤ . المحامي يوسف يتيم (٣١ مارس ٢٠٠٦) ٤٥ . أ . إبراهيم بوشهاب (٣١ مارس ٢٠٠٦) ٤٦ . أ . شاكر عقاب (٥ ابريل ٢٠٠٦) ٤٧ . أ . سيد إبراهيم مكي (١٥ أبريل ٢٠٠٦) ٤٨ . السيدة نجاة الموسوي (١٥ أبريل ٢٠٠٦) ٤٩ . أ . إبراهيم كمال الدين (٢٣ أبريل ٢٠٠٦) ٥٠ . السيدة ضياء عبدالرحمن الشملان (٩ مايو ٢٠٠٦) ٥١ . أ . علي دويغر (١٢ مايو ٢٠٠٦) ٥٢ . السيدة هند عبدالرحمن الشملان (٦ يونيو٢٠٠٦) ٥٣ . السيدة موزة خليفة الشملان (١٩ يونيو ٢٠٠٦) ٥٤ . أ . بدر عبدالملك (٧ أغسطس ٢٠٠٦) ٥٥ . د . غازي المحروس (١٤ أغسطس ٢٠٠٦) ٥٦ . المحامي محمد السيد (٢٨ أغسطس ٢٠٠٦) ٥٧ . أ . جاسم المطوع (١٩ ديسمبر ٢٠٠٦) ٥٨ . أ . عبدالرحمن السندي (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦) ٥٩ . د . علي السندي (١١ فبراير٢٠٠٧) ٦٠ . الصحافي علي صالح (١٤ فبراير ٢٠٠٧) ٦١ . أ . عباس عواجي (٢٠ فبراير ٢٠٠٧) ٦٢ . أ . محمد نصر الله (٤ مارس ٢٠٠٧) ٦٣ . أ . عبدالعزيز الحسن (٢٠ مارس ٢٠٠٧) ٦٤ . المحامي عبدالله هاشم (٢ أبريل ٢٠٠٧) ٦٥ . الكاتبة فوزية رشيد (٢٣ أبريل ٢٠٠٧) ٦٦ . أ . عبدالوهاب حسين (١٢ مايو ٢٠٠٧) ٦٧ . المحامي يوسف زينل (٢١ يوليو ٢٠٠٧) ٦٨ . د . علي البقارة (٤ أغسطس ٢٠٠٧) ٦٩ . د . لطيفة الحمد (٤ أغسطس ٢٠٠٧) ٧٠ . الفنان خليفة زيمان (٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧) ٧١ . الفنانة هدى عبدالله (٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧) ٧٢ . الشاعر علي عبدالله خليفة (٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧) ٧٣ . أ . اسحق الشيخ يعقوب (٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧) ٧٤ . الكاتب عبدالله خليفة (٧ نوفمبر ٢٠٠٧) ٧٥ . المحامي علي الأيوبي (٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧) ٧٦ . أ . فاضل الحليبي (٧ ديسمبر ٢٠٠٧)

٧٧ . الصحافية عصمت الموسوي (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧) ٧٨ . د . منصور الجمري (٢٢ يناير ٢٠٠٨) ٧٩ . السيدة منى جناحي (١١ فبراير ٢٠٠٨) ٨٠ . المحامي راشد الجار (١٥ فبراير ٢٠٠٨) ٨١ . أ . صادق الجمري (٢ مارس ٢٠٠٨) ٨٢ . السيدة نفيسة مبارك الشملان (١٧ مارس ٢٠٠٨) ٨٣ . أ . عبدالرحمن عثمان (١٠ يونيو ٢٠٠٨) ٨٤ . السيدة نعم عبداللطيف الشملان (٧ يوليو ٢٠٠٨) ٨٥ . د . حسن مدن (٢٥ أغسطس ٢٠٠٨) ٨٦ . أ . حصة الخميري (٣١ أغسطس ٢٠٠٨) ٨٧ . المحامي أحمد الذكير (٧ اكتوبر ٢٠٠٨) ٨٨ . المحامي فيصل خليفة (٧ أكتوبر ٢٠٠٨) ٨٩ . المحامي عبدالله الشملاوي (١٤ اكتوبر ٢٠٠٨) ٩٠ . المحامي يوسف خلف (٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨) ٩١ . السيد حسين عباس مرهون (٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨) ٩٢ . المحامي عباس هلال (٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨) ٩٣ . أ . عبدالحميد مراد (٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨) ٩٤ . أ . أحمد مكي (٣ يناير ٢٠٠٩) .

٢. شخصيات لم تشأ ذكر أسمائها:

نرمز للشخصيات بحروف التسلسل الهجائي وفقا لترتيب ورود شهاداتها في السيرة وهم :

١ . الرفيق «أ» -٢ . الرفيق «ب»-٣ . الرفيق «ج»-٤ . الرفيق «د»

٣ شهادات شفوية دون تسجيل:

١ . أ . عبدالصمد الليث (ابريل ٢٠٠٨) ٢ . الشيخ علي عاشور (١٧ يناير ٢٠٠٩) .

٤. شهادات مكتوبة:

١ . أ . شوقي العلوي (مارس ٢٠٠٦) ٢ . السيدة مريم إسماعيل العلي (٤ أكتوبر ٢٠٠٧) ٣ . الشاعر علي الشرقاوي (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧) ٤ . د . مجيد ملا حسن (يناير ٢٠٠٨) ٥ . د . سعيد الشهابي (١٤ مارس ٢٠٠٨) ٦ . أ . سلمان كمال الدين (مايو ٢٠٠٨) ٧ . الكاتب عبدالله محمد العبدالمحسن (٣١ مايو ٢٠٠٨) ٨ . أ . إبراهيم شريف (٢٣ يونيو ٢٠٠٨) ٩ . أ . عبدالله جناحي (٢٧ يونيو ٢٠٠٨) ١٠ . الفنان عبدالله يوسف (٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨) ١١ . السيدة عفاف الجمري (٢٦ يناير

٢٠٠٩) ١٢ . السـيـدة زهرة سلمـان إبراهيم هلال (٢٨ يناير٢٠٠٩)

٥. حديث عبر الهاتف:

١ . السيد أحمد سالم البوقيس (٣ أكتوبر ٢٠٠٨) ٢ . السيد عبدالوهاب بوكمال (٤ ديسمبر ٢٠٠٨) ٣ . الفنان محمد جمال (ديسمبر ٢٠٠٨) ٤ . الفنان محمد باقري (٢ يناير ٢٠٠٩) ٥ . الفنان حسن عبدالرحيم (٣ يناير ٢٠٠٩) .

إلى كل هؤلاء ، الى كل من اقتطع من وقته وجلس معي لتسجيل شهادته وذكرياته أو كتبها أو تحدث معي عنها أو أجاب عن أسئلتي عبر الهاتف أو عبر البريد الألكتروني ، إليهم جميعا عظيم شكري وعميق امتناني .

المقدمة

تتمتع دول الخليج العربية بشهرة عربية وعالمية فيما يتعلق بثروتها النفطية وغناها ، إلا أن جوانب عديدة في حياة شعوب الخليج تظل غير معروفة للقارئ والمثقف العربي وحتى الخليجي . قليلٌ من تعرّف على تاريخ الحركة الوطنية في منطقة الخليج ، قليلٌ من يعرف عن نضال شعوب المنطقة الطويل والمرير ضد هيمنة الحماية البريطانية ما قبل استقلال هذه الدول ، وصولا لنضال مستمر حتى اليوم من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان .

وتمتاز البحرين من بين دول الخليج بولوج مبكر -منذ مطلع القرن الماضي- لميادين التطور الحضاري في جهة بناء الدولة العصرية ومؤسساتها الإدارية ، وفي تطور حقول الثقافة والتعليم والعمل . وقد انعكس ذلك على وعي الإنسان البحريني الثقافي والسياسي وبلور حراكا سياسيا مبكرا أفرز حركة وطنية ناشطة قادت نضال شعب البحرين منذ العشرينيات المنصرمة حتى يومنا .

نسجل السيرة الذاتية النضالية للمناضل الوطني البحريني أحمد الشملان الذي وهب حياته للوطن وللقضية الوطنية ، وهي سيرة تسجل -في الوقت ذاته- تاريخ الحركة الوطنية وقواها السياسية في البحرين وتلامس محطات من تاريخ الحركة الوطنية في دول خليجية أخرى . لقد راكم شعب البحرين تجارب نضالية من الثراء والتنوع ما لا تتوفر عليه أو تمتاز به أي بقعة خليجية ، وعلى مدى خمسة عقود انصهر أحمد الشملان مناضلا في بوتقة تلك التجارب ما يجعلنا نزعم أن سيرة نضال الشملان هي سيرة نضال شعب البحرين وقواه الوطنية ، فمحطات السيرة هي محطات التاريخ الوطني البحريني على مدى خمسة عقود .

لقد شهدت طفولة أحمد الشملان أحداث حركة هيئة الاتحاد الوطني البحرينية العام ١٩٥٦ ، ومنذ صباه -أثناء دراسته بمدارس الكويت- انضم الشملان لحركة القوميين العرب ، آمن بمبادئها وناضل في صفوفها ، وأنيط -منذ يفاعته- بمهام هيأته

ليعود للوطن كادرا يتبوأ مهام قيادية في انتفاضة شعب البحرين مارس ١٩٦٥ . وبالقضاء على الانتفاضة اعتقل الشملان مدة عامين أطلق سراحه بعدهما لينفى مباشرة إلى الخارج ويقضي ثلاث سنوات متنقلا بين مدن المنفى ، واكب خلالها احتضار حركة القوميين العرب وقيام تنظيمات يسارية على أنقاضها . وحينما تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وحزبها الأم الحركة الثورية الشعبية ٦٨-١٩٦٩ كان أحمد الشملان أحد الكوادر الناشطة في دعم التحولات الجديدة ، وبرز في بغداد على رأس التنظيم الطلابي وكان له دور في تأسيس «الطلائع الطلابية الثورية» التنظيم الطلابي للحركة الثورية الشعبية وأصبح عضوا في مكتب قيادة التنظيم الطلابي ، كما أصبح عضوا في لجنة العلاقات الخارجية للحركة الثورية الشعبية . واختير العام ١٩٦٩ ضمن العناصر التي سافرت إلى دبي للتحضير لتفجير البؤرة المسلحة في عمان الداخل . إلا أن الشملان الذي أجرى حوارا سياسيا وفكريا مع ذاته حول صحة إستراتيجية الكفاح المسلح في عموم الخليج ، قد عاش في دبي صراعا نفسيا ، فكريا وسياسيا حادا ، وأثقلته -في الوقت ذاته- صدمة عاطفية شخصية شديدة ما أوصله لحالة مرضية ، وقد اعتقل وأودع سجن «نايف» في دبي حتى نُقل مريضا للوطن في مارس١٩٧٠ .

في البحرين تعافى الشملان بسرعة لافتة وعاد فورا إلى نشاطه السياسي والتنظيمي فانضم لقيادة تنظيم الحركة الثورية الشعبية في البحرين ، ثم مثّل تنظيم البحرين في أكتوبر ١٩٧٠ بالمؤتمر الثالث للحركة ببيروت وانضم للهيئات القيادية للحركة فأصبح عضوا باللجنة المركزية والمكتب السياسي . كما أتيح للشملان أن يكون شاهد عيان على واقع الثورة في المناطق المحررة بظفار لمرتين خلال العامين ١٩٦٩ و١٩٧١ . وخرج في المرة الثانية على اختلاف فكري وسياسي مع كوادر وقيادات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وقد هوجم واتهم بالتحريفية وبخرق القواعد التنظيمية . وخلال اجتماعات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية في أغسطس ١٩٧١ تعمق اختلافه مع الرفاق في الحركة الثورية الشعبية وزادت قناعته بعدم جدوى استمراره في صفوف الحركة ، فأخبر الرفاق بقرار تركه في يناير ١٩٧٢ وقدم نفسه مباشرة للنضال في صفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية التي كانت أول حزب سياسي يتأسس على الساحة البحرينية العام ١٩٥٥ ، والتي غدت طروحاتها الفكرية والسياسية تلائم قناعات الشملان ، وغدا نضال أحمد الشملان منذ العام

١٩٧٤ جزءا من نضالاتها . عاد الشملان للبحرين آخر يناير ١٩٧٢ ، فاعتقل مباشرة ليبقى في المعتقل حتى يناير ١٩٧٤ حيث خرج لينشط على صعيد الحراك السياسي والعمالي الذي واكب أول تجربة برلمانية تشهدها البحرين خلال انعقاد المجلس الوطني ، ومع توجه السلطة لإجهاض التجربة البرلمانية أعيد اعتقاله في يونيو ١٩٧٤ .

خرج أحمد الشملان من المعتقل في فبراير ١٩٧٥ ، ليسافر إلى موسكو للدراسة وليحظى باستراحة قصيرة تزوج خلالها وأنهى دراسته الجامعية ونال الماجستير في القانون الدولي وواصل نضاله في صفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية . عاد الشملان للوطن صيف العام ١٩٨١ ليعتقل من المطار مباشرة ويقضي في المعتقل ٥ سنوات متواصلة .

في مرحلة التسعينيات المنصرمة التي تميزت في البحرين بالحراك السياسي المطالب بعودة الحياة البرلمانية وإعادة العمل بدستور ١٩٧٣ من خلال طرح العريضتين النخبوية والشعبية ضمن تحالف ضم القوى الديمقراطية والدينية توّج أحمد الشملان سيرته النضالية ببروز مشهود فكان له دور فاعل في حراك العريضة النخبوية ودور محوري في حراك العريضة الشعبية ، وارتفع صوته عبر مختلف وسائل الإعلام مطالبا بالديمقراطية ومدافعا عن حقوق الإنسان . في الوقت ذاته جنّد مهنته كمحام وككاتب صحافي للقضية الوطنية فتولى مهام الدفاع عن مئات المعتقلين الذين زج بهم في السجون ، وركز كتاباته على المطالبة بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان . ولدوره النضالي المميز اعتقل في فبراير ١٩٩٦ ، وأخلي سبيله بعد ثلاثة أشهر ليعود إلى مواصلة نضاله في الحركة المطلبية .

انهماك أحمد الشملان النضالي المتواصل وضغوط وملاحقات السلطة التي لم تتوقف أثرت على صحته فأصيب في ديسمبر ١٩٩٦ بجلطة في القلب ، وفي يوليو ١٩٩٧ وعلى إثر استدعاء الأمن له ومنعه من السفر أصيب بجلطة دماغية أعاقته عن الكلام والكتابة وأفضت لاعتزاله القسري للعمل النضالي .

***

تسلط السيرة الذاتية والنضالية لأحمد الشملان الضوء على واقع تنظيمات القوى الوطنية وعلاقاتها الداخلية وعوامل ضعفها وقوتها طوال النصف الثاني من القرن الماضي ، وتتناول واقع السجون في البحرين على وجه الخصوص وأوضاع المعتقلين السياسيين خلال مراحل تاريخية متعددة امتدت منذ عهد الحماية

البريطانية قبل الاستقلال حين جرى الاعتقال الأول للشملان في البحرين بستينيات القرن الماضي لمدة عامين ٦٥-١٩٦٧ أمضى نصفهما في سجن انفرادي وستة أشهر مقيدا بالسلاسل من قدميه دون توجيه تهمة أو تقديم لمحاكمة . وفي العام ١٩٦٩ اعتقل في دبي وأودع سجن «نايف» في ظروف اعتقال لا تتلاءم مع أدنى شروط الإيواء البشري . ثم اعتقل مرتين خلال عقد السبعينيات الماضية في البحرين بعد استقلالها ، وكان ضمن أول مجموعة معتقلين طبق عليهم قانون أمن الدولة ، أوشك خلال الاعتقالين ٧٤-١٩٧٥ على الموت بعد عدد من الاضرابات عن الطعام نفذها المعتقلون ما أدى لإصابته بنوبات قلبية . وخلال عقد الثمانينيات المنصرمة اعتقل في البحرين وطبق عليه قانون أمن الدولة مرة أخرى وجدد أكثر من مرة ليكمل في المعتقل خمس سنوات متواصلة مر خلالها على سجون «القلعة» ، «جَوْ» و«جِدا» . وفي عقد التسعينيات اعتقل في فبراير ١٩٩٦ ، ولاتساع الحملة العالمية احتجاجا على اعتقاله ، اضطرت السلطة لتقديمه للمحاكمة ، فبرأته محكمة أمن الدولة في أول سابقة من نوعها .

***

ونسجل سيرة أحمد الشملان كونه ينتمي لعائلة الشملان ، العائلة الوطنية التي أنجبت للوطن وعلى مراحل من تاريخه النضالي قادة وزعماء وطنيين ومناضلين قدموا الكثير وضحوا في سبيل القضية الوطنية وحقوق الشعب البحريني ووقفوا -كل حسب معطيات مرحلته التاريخية- في وجه السلطة الاستعمارية وضد كل ظلم يقع على المواطن . وعلى رأس هؤلاء كان الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان الذي واجه سياسة الهيمنة البريطانية خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم فاعتقله الإنجليز ونفوه مرتين إلى الهند . تبعه ابنه الزعيم الوطني عبدالعزيز بن سعد الشملان كأحد أبرز قادة حركة هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينيات الماضية الذي اعتقله الإنجليز وحكموا عليه بالسجن أربعة عشر عاما ونفوه مع اثنين من قادة الهيئة إلى جزيرة سانت هيلانة . وكان ثالث مناضلي العائلة هو صاحب هذه السيرة أحمد بن عيسى الشملان ابن أخت الزعيم سعد بن عبدالله الشملان وابن عمة الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان .

***

لم تتح حياة أحمد الشملان اللاهثة المفعمة بالانهماك وصخب العطاء النضالي

المتواصل وتبعاته وتداعياته ، لم تتح له أن يجد وقتا لتدوين مذكراته أو حتى ليكتب شذرات من سيرة حياته . وبعد إصابته بالجلطة الدماغية أصبح الشملان عاجزا عن الكلام والكتابة (قدرة محدودة على قول وكتابة كلمات معدودة) ، وباتت مهاراته في القراءة والاستماع والاستيعاب بطيئة تحتاج من جانبه لبذل جهد كبير ووقت طويل . أصبح التلقي هو الغالب على هذه القدرات الذهنية في العموم والشمول مع نقص في قدرة الوقوف على التفاصيل والإحاطة بالجزئيات ، لم يعد من الوارد ولا من الممكن أن يتصدى الشملان بنفسه لمهمة تسجيل ذكرياته أو سيرته النضالية .

لذلك وبقناعة أن سيرة هذا المناضل بما تحويه من اتساع وتنوع على مدى عقود هي فصول من سيرة النضال الوطني لشعب البحرين وقواه الوطنية ، وبشعور حقيقي بأن إنجاز هذه السيرة واجب وطني تقع على عاتقي أنا زوجته -قبل أي أحد آخر- مسئولية إنجازه ، اتخذتُ قرار التصدي لهذه المهمة . وقد زجّى قراري وجودي في حياة أحمد الشملان وبقربه حوالي الأربعة عقود ، وملازمتي له في مرضه وفي وضعه المعاق ما يربو على عقد من الزمن ، ما جعلني قادرة على فهمه من كلمة واحدة يقولها أو من إشارة يأتي بها ، لقد بلغ اتصالي الذهني والروحي معه درجة غدوت قادرة فيها على ترجمة ما يريد إيصاله للآخرين -بمن فيهم عياله- بمجرد أن ينوي الكلام .

***

استقت السيرة معلوماتها الأساس ووثقت أحداثها من شهادة صاحبها أحمد الشملان بقدر ما أسعفته قدراته الذهنية والكلامية نتيجة إعاقته المرضية ، لقد كانت شهادة الشملان شهادة صانع الحدث ومحركه ومعايشه . وحيث أن ذاكرة الشملان لم تتأثر بالإصابة المرضية فقد اجتهدتُ -رغم ما يعانيه أحمد من إعاقة وصعوبة في التعبير عن نفسه- وعلى مدى جلسات عديدة متواصلة لاستخراج كل ما أمكن استخراجه من ذاكرته ، إضافة لبعض تعقيباته على ذكريات وشهادات الآخرين وفقا لما شهده وعايشه .

وبُنيت السيرة ووُثقت -في كافة مراحلها- اعتمادا على الشهادات والذكريات والتجارب الذاتية التي خاضتها الشخصيات المحيطة بأحمد الشملان ومجايليه عبر محطات حياته الشخصية والنضالية كأفراد أسرته وعائلة الشملان ورفاقه صناع الحدث معه وأصدقائه ومعارفه القريبين منه والمحيطين به الذين قدموا شهاداتهم حول

علاقاتهم وتقاطعها مع المسيرة الحياتية والنضالية لأحمد الشملان . وتكتسب شهادة الآخرين أهمية خاصة أخذا بالاعتبار الحالة المرضية للشملان ، وأخذا بالاعتبار أن العمل السياسي السري استغرق الجانب الأكبر من مسيرته النضالية . وقد تطلب ذلك عقد لقاءات مع أناس كثيرين سجل معظمهم ذكرياته صوتيا ، وسجلها البعض كتابيا .

كما اعتمدت السيرة في مصادرها على ما يحتفظ به صاحبها من وثائق ورسائل ونصوص إبداعية وكتابات شخصية ومقالات صحافية كتبها الشملان وظل ينشرها في الصحافة المحلية والخليجية لما يزيد على السبع سنوات خلال التسعينيات المنصرمة . وقد ساعدتني كثيرا الأرشفة التي شغل أحمد الشملان وقته بإجرائها – بعد مرضه– لتلك الثروة التوثيقية .

وشكلت وثائق وإصدارات القوى الوطنية والخليجية والعربية واللجان المطلبية والجمعيات البحرينية الأهلية التي انضوى أحمد الشملان في عضويتها مصادر أمدت السيرة بالمعلومات الموثقة وحددت الفترات التاريخية وسلطت الضوء على مواقف اتخذها الشملان . لقد تم اللجوء لأدبيات حركة القوميين العرب والحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وجبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين وحركة أحرار البحرين ولجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين ولجنة العريضة النخبوية والشعبية . ذلك إضافة لإصدارات المنظمات العالمية كمنظمة العفو الدولية (الأمنستي) ولجنة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) ذات العلاقة بالوضع في البحرين .

واعتمدت السيرة أيضا على الإصدارات العامة (كتب ، صحف ، مجلات ، بيانات ، نشرات) التي أرّخت للحركة الوطنية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي في البحرين ومنطقة الخليج خلال المراحل ذات العلاقة التاريخية بمحطات حياة أحمد الشملان ونضاله .

***

تضم السيرة أحد عشر فصلا ، يتناول الفصل الأول عائلة الشملان في البحرين التي قدمت من أبنائها للوطن عددا من الزعماء الوطنيين والشخصيات الوطنية . يعرض الفصل تاريخ العائلة ونبذاً عن أهم رجالاتها الذين سبقوا أحمد الشملان في

النضال والعطاء الوطني . ويتناول الفصل الثاني المراحل الأولى من حياة أحمد الشملان وإرهاصات تكوينه النضالي منذ الطفولة والصبا وصولا لأول الشباب . وخصص الفصل الثالث لدور أحمد الشملان في انتفاضة مارس ١٩٦٥ المحطة الأولى التي سطع فيها نجمه النضالي وأرست رمزيته الوطنية في ضمير الناس . ويتناول الفصل الرابع حياة أحمد الشملان في المنفى التي امتدت من أكتوبر ١٩٦٧ إلى مارس ١٩٧٠ تنقل الشملان خلالها بين بلدان شتى ومدن عديدة وفق متطلبات المهام النضالية قبل أن يعود مريضا للوطن . ويتطرق الفصل الخامس للمرحلة الممتدة من ربيع العام ١٩٧٠ إلى الربع الأول من العام ١٩٧٥ وهي مرحلة شهدت تحولات جذرية وكبيرة في مسيرة أحمد الشملان النضالية والحياتية الشخصية . فخلالها تبوأ الشملان موقعا قياديا مركزيا في صفوف الحركة الثورية الشعبية ، وتحقق ارتباطه العاطفي والحياتي معي لنتزوج في مرحلة لاحقة ، وجرى تحوله الفكري والسياسي وانضمامه لصفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية ، وتعرض للاعتقالين الثالث والرابع في حياته . وتمثل المرحلة التي يغطيها الفصل السادس من منتصف العام ١٩٧٥ إلى صيف العام ١٩٨١ استراحة محارب التقط أحمد الشملان خلالها أنفاسه ، فتمكن من إكمال دراسته العليا في موسكو ونال الماجستير في القانون الدولي ، وتحقق له الزواج وتكوين أسرة . أما الفصل السابع فيسلط الضوء على تجربة أطول اعتقال في حياة أحمد الشملان الذي امتد خمس سنوات . ويغطي الفصل الثامن عقدا كاملا امتد من منتصف العام ١٩٨٦ إلى صيف العام ١٩٩٧ ، وخلاله توّج أحمد الشملان مسيرته النضالية ببروز نضالي لافت في الحركة المطلبية خلال عقد التسعينيات وتصدر جسور لحراك لجنة العريضة النخبوية والشعبية ، وصولا للوقوع في براثن مرضه الأخير الذي سبب إعاقته واعتزاله القسري للعمل النضالي والسياسي . ويستعرض الفصل التاسع وجها آخر لنضال خاضه أحمد الشملان في عقد التسعينيات على صعيد مهنته كمحام وككاتب صحافي مهموم بالقضية الوطنية والمطلبية وقضايا حقوق الإنسان . وخُصص الفصل العاشر لاستعراض السيرة الإبداعية لهذا المناضل الذي حقق إنسانيته عبر تعاطيه مع كافة مكونات الحياة في تنوعها وشمولها من علاقات إنسانية حميمة وحب وإبداع وفن وثقافة ما أتاح له أن يطرق مجالات إبداعية متعددة كالكتابة الشعرية والكتابة في النقد الأدبي والمسرحي والفني . أما الفصل الحادي عشر والأخير فيضم شهادات عامة وكتابات من رفاقه

وأصدقائه ومجايليه حول شخصية أحمد الشملان المناضل الوطني والإنسان والمبدع .

***

واجه انجاز هذه السيرة عددٌ من الصعوبات كان أولها أن العمل برمته أنجز من قبل شخص واحد بدءا من ترتيب مواعيد اللقاءات مع أصحاب الشهادات وإجرائها ، إلى تفريغ التسجيلات وجمع المراجع والبحث عن الوثائق المطلوبة ، إلى صياغة البحث وطباعته وترتيبه ، لذا استغرق العمل على السيرة عددا من السنوات وصلت في مجموعها إلى أربع .

وشكلت إعاقة أحمد الشملان عن الكلام والكتابة صعوبة أساسية ، كان صاحب السيرة أمامي ومعي وذاكرته حاضرة تعج بالمعلومات والأحداث ، لكنه فاقد القدرة على القول أو الكتابة ، بالإضافة إلى أنه كان يتعرض للتعب الذهني السريع خلال جلسات التذكر ، وقد يتوتر لبذله محاولات شتى للإجابة عن الأسئلة مع عدم قدرته على توصيل ما يريد ، فيبدي رغبة في التوقف ، لقد تطلب ما ورد على لسانه بهذه السيرة جهودا كبيرة بذلها كلانا ، وكل فقرة قصيرة باسمه استغرقت بلورتها أكثر من جلسة وأكثر من تكرار للأسئلة ذاتها .

وبرزت صعوبة أخرى تمثلت في عدم موافقة البعض على الإدلاء بشهادتهم رغم كونها تحمل أهمية قصوى في تسليط الضوء على محطة أو جانب من السيرة ، وهناك عدد من الرفاق والأصدقاء ممن أدلوا بشهاداتهم لكنهم طلبوا عدم ذكر أسمائهم في سرد السيرة ، وذلك حقهم المكفول وإن كان قد قلل بشكل أو بآخر من القيمة التوثيقية لما أدلوا به من معلومات . وأخيرا هناك من أدلى بشهادة منقوصة أو امتنع عن الإدلاء ببعض المعلومات ، ما أثّر على صدقية شهادته . أضف لذلك الصعوبة الكبيرة في ترتيب مواعيد اللقاءات مع العدد الكبير من أصحاب الشهادات الذين تطلبت السيرة اللجوء إليهم .

ومن الصعوبات إخفاقي في توفير بعض الوثائق الهامة للسيرة من القوى الوطنية التي انتمى لها أحمد الشملان وناضل ضمن صفوفها وكان طابع عملها سريا سواء من الرفاق مناضلي الجبهة الشعبية في البحرين لتحوطات غامضة ، أو الرفاق مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرانية لعدم توفر الاهتمام بجمع وثائقهم والمحافظة عليها . وبتقديري فإن تحوطات رفاق الجبهة الشعبية غير مبررة ، فالوثائق أصبحت

اليوم ملكا للتاريخ ومن المستنكف عدم وضعها بين أيدي الباحثين ، أما ما لمسته من عدم توفر اهتمام رفاق التحرير بجمع الوثائق والمحافظة عليها فهذه مسئولية تاريخية يتحملها أصحابها بالدرجة الأولى .

***

نختم باللفت لما يلي :

* البحث يدون سيرة المناضل أحمد الشملان وكل الأحداث والتطورات التاريخية ودور الشخصيات الأخرى الوارد ذكرها مطروحة من جهة تقاطعها مع حياة ونضال الشملان في مختلف المحطات والأحداث دون التركيز على تفاصيل تاريخية وأدوار لشخصيات لا تتعلق بالسيرة ، وذلك ليس انتقاصا من أي حدث تاريخي آخر أو دور لأية شخصية أخرى بقدر ما هو تركيز على المتن الأساس للبحث .
* تجنب البحث المس بالكرامة الإنسانية أو التجريح لأي شخصية ورد ذكرها في السيرة ، وإذا كان قد جرى التطرق لبعض المواقف التي قد يسوء أصحابها ذكرها فلأنها وقائع تاريخية تشكل محورا ضمن محطة من محطات السيرة ، وفي ذلك فقد كنتُ حريصة إما أن أورد الرأي الشخصي لصاحب الموقف وتعقيبه أو أن أرمز لاسمه دون ذكره . أما بالنسبة لشخصيات ورد ذكرها بالسيرة في تقاطعات مع أحمد الشملان تتعلق باعترافاتها في المعتقل فقد تم الرمز لأسمائها بحروف لا تمت بصلة لأسمائها الحقيقية .
* حبذا لو أتى القارئ لهذه السيرة متحررا من رؤية أو موقف مسبق ، وقرأها في سياقها التاريخي والإنساني .

فوزية مطر
١٥ مارس ٢٠٠٩

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل الأول

«الشملان»
عائلة الزعماء الوطنيين في البحرين

حديثنا يتعلق بعائلة الشملان في البحرين التي أنجبت للوطن عددا من الرجال الذين دخلوا التاريخ البحريني كشخصيات وطنية وكزعماء سياسيين كان لهم دور كبير في الحركة الوطنية البحرينية من أجل التحرر من سيطرة الحماية البريطانية ومن أجل رفع الظلم والدفاع عن حقوق الشعب على مدى أكثر من جيل وأكثر من مرحلة نضالية في تاريخ البحرين الحديث .

ويجدر التنويه إلى أن عائلة الشملان التي نعنيها في البحرين امتلكت عبر السنين علاقات مميزة مع الأسرة الحاكمة آل خليفة ، فقد كان رجالها علماء دين ترجع لهم العائلة الحاكمة وتستفتيهم ، كما ارتبط الشملان مع آل خليفة بقربى الرضاعة فقرّبهم الحكام ونالوا ولاءهم . إلا أن ذلك لم يمنع عددا من رجالات هذه العائلة أن يقفوا وقفات مشهودة ضد هيمنة الحماية البريطانية على مقدرات الوطن ، وأن يعلو صوتهم مطالبا بالإصلاح وبرفع الظلم عن كاهل الشعب والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن يتحملوا تبعات تلك المواقف في كل ما أصابهم من ضرر وأذى .

أنجبت عائلة الشملان رجالا تمتعوا بجسارة وإقدام وهيبة ومنعة ومكانة مجتمعية كان يخشاها الإنجليز ويحسب حسابها صاحب السلطان . وقد توارث الزعماء الوطنيون من عائلة الشملان تلك الخصال وتشربوها عن بعضهم البعض قائدا بعد قائد ، كان أولئك الرجال كما وصفهم أحد أبناء العائلة : «ينشدَ بهم الظهر»(يُعتمد عليهم) في مواجهة الإنجليز وفي الدفاع عن حقوق الناس» .

سألتُ أحد أكبر أبناء العائلة حاليا (٨٠ عاما) : ما تفسير انتساب هؤلاء الزعماء

الوطنيين للعائلة نفسها؟ . أجاب بكلمات عامية ملؤها الفخَار : «الشملان صج (صحيح) علاقتهم مع لشيوخ قوية بس طلع منهم رجال ما يرضون بالظلم ، يبغون الأشياء سيده(مباشرة وسليمة) ، مو (ليس) مثل غيرهم خوص بونقيطة (قماش رخيص لا يُعتد به) تحط الصينية ياكل ويقوم ، عند لرجال من الشملان ما تروح الهمزة (اللقمة) إذا فيه ظلم»(*) .

وذكرت لي نساء العائلة ثلاث خصال تميز بها الزعماء الوطنيون من أبناء الشملان هي : الاعتداد بالنفس الذي توارثوه أبا عن جد منذر بن شملان الجد الأكبر إلى عميد العائلة الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان الذي تمتع بمكانة عالية ومرموقة في المجتمع وصولا لأبنائه وأحفاده ، وثانيا : الجرأة في قول الحق واتخاذ الموقف دون خشية ولا وجل ، وثالثا : الزهد الشخصي فلم يكن كسب المال يشغل أولئك الرجال وقد ضحوا بفرص ذهبية للعيش الرغيد في سبيل إخلاصهم للقضية الوطنية .

من جانب آخر كان قرار سلطة الحماية البريطانية في النصف الأول من ثلاثينيات القرن المنصرم بإخلاء الأراضي التي كانت تقع عليها بيوت الشملان في منطقة «الجفير» وإرغام العائلة على مغادرة أراضيها وبيوتها والانتقال للسكنى في منطقة أخرى لغرض إقامة القاعدة العسكرية للبحرية البريطانية ، كان ذلك القرار أحد أسباب غضب وحقد العديد من أبناء الشملان على الإنجليز مما ولّد روح التمرد والمواجهة لدى بعضهم ومهد لمشاركتهم وتزعمهم التحركات الوطنية المناهضة للوجود البريطاني والحركات الوطنية المطالبة برفع المظالم عن كاهل الشعب .

***

في شهادة مكتوبة عدّد الأستاذ سلمان كمال الدين أحد مناضلي الحركة الوطنية البحرينية أهم أبناء الشملان من المناضلين الوطنيين والقادة السياسيين بقوله : «عائلة الشملان الكريمة هي العائلة العريقة في العطاء الوطني التي أنجبت خيرة المناضلين ، من المرحوم سعد الشملان ونضالاته الوطنية ، ونشاطه الإنساني في منفاه حتى وفاته ، إلى المرحوم عبدالعزيز الشملان ذلك الرمز الخالد في الضمير والوجدان ، إلى الرفيق والصديق المناضل أحمد الشملان» .

(*) المعنى العام للقول هو : عائلة الشملان أنجبت رجالا لا يرضون بالظلم ، ينشدون الاستقامة ، معتدّون بأنفسهم ، ليسوا ممن يتهافت على المغانم ولا يهنؤون بطعامٍ إن هم لمسوا وجودا للظلم .

أول من برز -على صعيد الزعامة السياسية- من أبناء الشملان الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان الذي صعد نجمه السياسي في عشرينيات القرن الماضي فنفاه الإنجليز في ذلك العقد حينما وجدوه يقف في وجههم ويعرقل خططهم للهيمنة في البحرين ، ثم وفي العقد الذي تلاه اعتقلوه ونفوه مرة أخرى . بعدها بعقد ونصف لمع نجم ابنه الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان كأحد أبرز قادة حركة هيئة الاتحاد الوطني وخطيبها المفوّه الذي ألهبت خطبه الجماهير في الساحات العامة بمدينتي المنامة والمحرق في خمسينيات القرن المنصرم ، ونفاه الإنجليز مع زميليه القائدين عبدالرحمن الباكر وعبدعلي العليوات إلى جزيرة سانت هيلانة .

أما ثالث أبرز الشخصيات الوطنية في عائلة الشملان فهو صاحب هذه السيرة المناضل الوطني أحمد الشملان الذي واصل المسيرة النضالية لمن سبقوه وتميز بامتداد عطائه واستمرار تضحياته دون انقطاع على مدى أربعة عقود منذ صباه نهاية الخمسينيات حتى أعاقه المرض نهاية التسعينيات من القرن الماضي .

الى جانب هؤلاء نورد في هذا الفصل نبذة عن حياة عميد العائلة ووالدها الكبير الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان الجد المباشر لذرية عائلة الشملان التي نقصدها والموجودة اليوم في البحرين على قيد الحياة ممن تجاوزوا الأربعين من العمر فما فوق وأبنائهم ، ونبذة أخرى عن الأستاذ والمربي عبداللطيف بن سعد الشملان بصفته أحد مؤسسي التعليم في الكويت ولوقوفه الجريء في وجه الإنجليز وتحديه للسياسة البريطانية في فرض هيمنتها على قطاع التعليم بدول الخليج التي كانت واقعة تحت حمايتها .

عائلة الشملان التي نقصدها في البحرين مثلما توفرت على تلك الشخصيات الوطنية المناضلة الباقية في ضمير الشعب ، فقد توفرت على أفراد عاديين كعامةالمواطنين بينهم نفر من أصحاب المَذلة والمخافة وآخرون ممن يغشى عيونهم بريق المال ويهيمن على أفئدتهم رنين الذهب .

أولا: أصل الشملان ومستقرهم في البحرين:

التسلسل الوارد في كتب القبائل والأنساب لبطون وأفخاذ وعشائر وفروع قبيلة «عنزة» يُظهر أن الشملان في عمومهم بالجزيرة العربية وبلاد العرب هم فرع من فروع عشيرة «الحامد» إحدى عشائر فخذ «السلقا» أحد أفخاذ بطن «عبيد» أحد بطون

«عنزة»[1] ، و«عنزة» من كبريات قبائل العرب ، ولها فروع كثيرة داخل جزيرة العرب وخارجها[2] ، وقد انتشرت ما بين السعودية والبحرين والكويت وباقي دول الخليج ، والعراق وسوريا[3] ، ويُظهر التسلسل ذاته أن الشملان في الجزيرة العربية ينقسمون أربعة أقسام : البشير والمراجلة والرشدة والجبور[4] .

يقول بعض أبناء عائلة الشملان في البحرين التي ينحدر منها الزعماء الوطنيون بعدم علمه بالأصل العرقي للعائلة ، ويقول البعض الآخر أنه سمع من الآباء أن أصل الشملان يعود لفرع من فروع قبيلة «عنزة» . وغير ما يرويه أبناء العائلة عن انتمائهم لعنزة ليس بحوزتنا توثيق تاريخي مدون يقول إن عائلة الشملان في البحرين المقصودة ببحثنا تنتمي لفرع من فروع عشيرة «الحامد» أو لقسم معين من أقسام الشملان الأربعة في الجزيرة العربية . ولأن التقصي التاريخي حول هذا الأمر ليس من صلب مهمتنا المخصصة لسيرة المناضل الوطني أحمد الشملان فسنكتفي بالروايات الشفاهية على لسان أبناء العائلة ونترك التحقق والتوثق التاريخي للباحثين والمهتمين .

أما حول الموطن الأصلي للعائلة فيُجمع كافة من سجلت ذكرياتهم وتحدثت معهم من أبناء وبنات عائلة الشملان في البحرين وأنسابهم ممن تجاوزوا الخامسة والخمسين عاما ومن الجيل الذي يليهم على أن عائلة الشملان التي ينتمون إليها نزحت للبحرين قادمة من أطراف نجد بالجزيرة العربية ، حيث يذكر بعضهم أنها قادمة من منطقة «عنيزة» الواقعة شمال غربي الرياض ، ويذكر البعض الآخر أنهم كانوا يقيمون بوادي الدواسر الواقع في الطرف الجنوبي من هضبة نجد ، وحول ذلك أيضا لا نملك مدونات موثقة وليس بين أيدينا سوى الروايات الشفاهية .

أخبرني الأستاذ أحمد بن سالم البوقيس حفيد عائلة الشملان من جهة والدته

(!) رضا ناصر حسين . «قبيلة عنزة . تاريخها . رجالاتها . أنسابها في العراق والجزيرة» . ط١ . بيروت : دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع . ٢٠٠٥ . ص ٦٩-٧٣

(٢) علي بن شداد آل ناصر . «الذخيرة في مشجرات وأنساب قبائل الجزيرة» . ط :١ . الدوحة : المؤلف .٢٠٠٤ . ص٥٥-٥٦ .

(٣) رضا ناصر حسين . مصدر سابق . ص٥ ومحمد سليمان الطيب . «موسوعة القبائل العربية . بحوث ميدانية وتاريخية» . مج :١ . ط :١ . القاهرة : دار الفكر العربي . ١٩٩٥ . ص ٨٢-٨٣ .

(٤) محمد سليمان الطيب . المصدر نفسه .

السيدة فاطمة بنت أحمد بن عبدالله الشملان أنه في العام ١٩٨٠ حين كان طالبا يتلقى العلم بجامعة الرياض ذهب مع ثلاثة من زملائه الطلبة البحرينيين أحدهم من أبناء العائلة الحاكمة آل خليفة وآخر من أبناء عائلة الفاضل ، ذهبوا إلى منطقة «الهدار» التي تقع في مقاطعة الأفلاج والى منطقة «ليلى» الواقعة بقرب الخرج جنوب شرقي الرياض . وتحدث أحمد البوقيس مع كبار السن في تلك المنطقة وعرف من بعضهم أن للشملان هناك كانت بيوت وبساتين ، وقد عاش أجدادهم في تلك الرقعة الجغرافية وعملوا بالرعي وكان بعضهم من طالبي العلم الديني ومن علمائه . وكانوا هناك بقرب عائلات كبيرة ذات مكانة نزح عدد منها إلى البحرين في زمن لاحق مثل آل خليفة والبنعلي والفاضل وغيرهم .

وأضاف الأستاذ أحمد بن سالم البوقيس أنه خلال تلك الزيارة عرف أن جده لأمه أحمد بن عبدالله الشملان الذي سافر نهاية القرن التاسع عشر من البحرين للسعودية لتلقي العلوم الدينية قد درس على يد أحد كبار السن الذين قابلهم وتحدث معهم في المنطقة التي زارها .

وحول أسباب نزوح الشملان للبحرين سيقت روايتان من قبل من تحدثت معهم من أفراد العائلة ، . الرواية الأولى -وقد رجحها معظم من قابلتهم- تربط قدوم الشملان للبحرين بقدوم آل خليفة أواخر القرن الثامن عشر .

أوضح الأستاذ أحمد بن سالم البوقيس بناء على ما وقف عليه من معلومات خلال زيارته لمنطقتي «الهدار» و«ليلى» جنوب شرقي الرياض أنه حينما حلّ قحط في تلك المناطق تركتها العائلات الكبيرة كآل خليفة وآل صباح والبنعلي والفاضل وغيرهم ، وتبعهم الشملان وعائلات أخرى ، وتوجهوا شمالا فحطوا رحالهم جنوبي الكويت ، وبعد زمن انقسموا إلى فوجين فوج ضمّ آل خليفة والبنعلي والفاضل وغيرهم اتجه إلى الإحساء ومنها إلى الزبارة وأقاموا بها حتى قدموا للبحرين ، وفوج على رأسه آل صباح تتبعهم عائلات أخرى اتجه شمالا ودخل الكويت واستقر بها . وقد انقسم الشملان بدورهم إلى فوجين تبع أحدهما آل خليفة والعائلات الأخرى إلى الإحساء ثم الزبارة ثم البحرين واستقروا في المحرق(*) باستقرار آل خليفة

(*) تأسست مدينة المحرق أواخر القرن الثامن عشر كمركز للحكم وعاصمة للبحرين وظلت كذلك حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين حينما انتقل مركز الحكم لمدينة المنامة التي أصبحت عاصمة البحرين وما زالت .

والعائلات الأخرى فيها ، وفوج من الشملان تبع آل صباح ودخل الكويت واستقر معهم فيها .

وذكرت السيدة فاطمة بنت أحمد بن عبدالله الشملان (٨٠ عاما) أن أجدادها خاضوا معارك الحرب في الزبارة والبحرين في صف آل خليفة ، وقالت السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان أنها سمعت والدها المرحوم عبدالرحمن بن عبدالله الشملان(توفي مطلع ستينيات القرن الماضي) يقول أن الشملان كانوا علماء دين وفقه يتبعون آل خليفة ونزحوا معهم من الجزيرة العربية إلى البحرين . وذكر السيد عبدالله بن أحمد الشملان أن رجال الشملان كانوا شيوخ دين وعلماء فقه ارتبطوا بآل خليفة الذين كانوا يرجعون لهم في أمور الدين ويستفتوهم .

وتتصف الرواية الثانية التي اقتصر سردها على عدد من نساء العائلة بشيء من الطرافة المغلفة بطابع الحكايا والأساطير تقول : إن شابا من أبناء عائلة الشملان بموطنهم الأصلي جنوب نجد مر بأزمة عائلية ترك على إثرها أهله سرا واتجه ممتطيا جواده قاطعا المسافات الطويلة نحو القطيف ، وذكرت بعض نساء العائلة أن اسم الشاب كان مبارك بن شملان وقالت أخريات أنه كان شملان بن شملان . أما الأزمة التي سببت مغادرته موطن عائلته فالبعض يقول أن ذويه أرادوا تزويجه بمن لا يرغب في الزواج منها ، والبعض يقول أنه كان «مدميا أو عليه دم» ، أي قتل أحداً من ذوي قرباه وهرب قبل أن يُنادى بالثأر منه[١] ولأننا لا نملك دليلا قاطعا يحدد هل كان اسمه مبارك أم شملان فسنطلق عليه في حديثنا اسم بن شملان كما كان يناديه القوم الذين لفى في حياضهم بالمحرق وفق رواية نساء الشملان .

تضيف الرواية : وصل ابن شملان منطقة «القطيف» وباع فرسه وبثمنها سافر على ظهر سفينة قادمة للبحرين ، ويصعب تأريخ قدومه تأريخا دقيقا ، لكننا يمكن أن نستدل على وقت تقريبي لذلك من معرفتنا بتاريخ وفاة حفيده الشيخ عبدالله ابن سعد بن شملان الذي توفي في ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٦ هجرية الموافق ٢٨ يناير ١٩١٨م[٢] ، وكان حين وفاته شيخا كبيرا كما ذكرت حفيدته المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس نقلا عن والدتها كلثم الابنة البكر للشيخ عبدالله بن سعد الشملان

(١) لقاءات مسجلة مع السيدة سبيكة محمد البوقيس والسيدة فاطمة أحمد الشملان والسيدة صفية عيسى الشملان والسيدة لطيفة راشد مطيوع والسيدة نجية ناصر الصانع .

(٢) حسين إسماعيل . «أخبار البحرين في القرن العشرين» . البحرين : المعد . ٢٠٠٢, ص :٢١ .

والتي كانت سيدة متزوجة لديها أبناء حين وفاة والدها . فإن كان ابن شملان هو مبارك فهو الجد المباشر للشيخ عبدالله بن سعد بن شملان ، وان كان هو شملان فهو الجد الأكبر للشيخ عبدالله بن سعد بن شملان ، وبحساب فرق السنوات بين الأجيال يمكن اعتبار أن ابن شملان وصل البحرين ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

تذكر نساء الشملان أن بن شملان دخل البحرين متخفيا ومُخفيا هويته وأصله قاطعا كل صلة بينه وبين ذويه كي لا يطاله أحد منهم . توجه ابن شملان للمحرق العاصمة ووجد ملفاه لدى واحدة من كبرى عائلات المحرق : «آل بنعلي» ، وهي العائلة التي أنِست له وأحبته وقرَّبته من أبنائها فغدا مرافقا لهم بمنزلة واحد منهم .

تقول المرحومة السيدة سبيكة بنت محمد البوقيس حفيدة الشملان من جهة والدتها في روايتها التي أكدتها السيدتان فاطمة بنت أحمد الشملان وصفية بنت عيسى الشملان : «كان ابن شملان شابا جميل الطلعة بهي الطلة أبيض اللون ، وبعد فترة من بقائه في كنف مضيفيه سألوه : ألا ترغب في الزواج يا ابن شملان ، أجاب بالإيجاب . قالوا : اختر واحدة وسنخطبها لك ، ولكونه يخفي هويته وأصله ، فلم يقدر أن يختار واحدة من بنات العائلات الكبيرة والمعروفة فالعائلة التي سيتقدم لخطبة ابنتها لا بد ستسأل عن أصله وفصله كعرف متبع عند الزواج . ولكونه لم يُرد أن يكشف عن ذلك ، فقد قرر ابن شملان الزواج بالسُرِّيّة (الأمة/ العبدة) التي وهبتها له العائلة المضيفة ليتسررها . تزوج ابن شملان من سُرِّيّته وأنجب منها ، وذلك ما يفسر التفاوت المُلاحظ في لون بشرة أبناء عائلة الشملان ، حيث منهم أبيض البشرة ، ومنهم الأسمر خفيف السمار ، ومنهم الأسمر شديد السمرة . استقر المقام لابن شملان في المحرق العاصمة ، ومن بعده عاشت فيها ذريته وصولا للشيخ عبدالله ابن سعد بن شملان .

أهم ما ميز أبناء الشملان أنهم كانوا طلاب علم ديني وعلماء دين ، وبهذه الصفة كانوا قريبين من أسرة آل خليفة الحاكمة يعملون في كنفها علماء دين ومراجع دينية خاصة الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان الذي تبوأ مكانة مرموقة في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين ١٨٦٩-١٩٣٢[١] ويعتبر الشيخ

(١) انظر : محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي . «التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية» . ط ١ . بيروت : دار إحياء العلوم . ١٩٨٦ . ص ٢١ و٢٤ .

عبدالله بن سعد بن شملان الأساس الرئيس لذرية الشملان في البحرين[1] .

***

أقام الشملان في مدينة المحرق التي أصبحت عاصمة البحرين في ذلك العهد وعاشوا فيها وصولا لعميد العائلة الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان الذي عاش في المحرق وتوفي بها . كان الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان يملك بيتا كبيرا في «فريج»(حي) البنعلي جنوبي المحرق ، خلف مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين من جهة الشمال حاليا ، ويشغل مكانه الآن موقف للسيارات محاذ لبيت حفيدة الشيخ عبدالله المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس . وقد وهب الشيخ عبدالله أكبر أبنائه الذين تزوجوا خلال حياته وهم سعد ومحمد وكلثم بيوتا فسكنوا بقربه في المنطقة ذاتها .

كان الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان يقضي الشتاء في المحرق والصيف في «أم الحصم» من الضواحي الساحلية لمدينة المنامة التي كان يملك بها بيتا وعددا من الأراضي والبساتين . يقول صاحب «التحفة النبهانية» : أم الحصم موضع على ساحل البحر جنوب المنامة . . .به مقيظ للشيخ عبدالله بن سعد بن شملان . وبه عين تباعة تسقي بساتين تلك الجهة تسمى (هرتة) وكانت متهدمة الأطراف فعمرت بهمة الشيخ عبدالله بن شملان والشيخ محمد بن أحمد بن هجرس»[2] .

وقد ولد في مدينة المحرق كافة أبناء وبنات الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان ، كما ولد بالمحرق خلال حياته بعض أحفاده وهم : عبداللطيف وعبدالعزيز ابنا الشيخ سعد الشملان ، ونورة ورومية وسعيدة بنات محمد الشملان ، وسبيكة ورقية وعائشة بنات كلثم الشملان . كما ولد بها أحفاد آخرون بعد مماته هم : فاطمة وعبدالله ابنا أحمد الشملان ، وعبدالله بن مبارك الشملان ، ويوسف ونورة ابنا عيسى الشملان وموزة وعبدالله ابنا عبداللطيف الشملان[3] .

انتقل أبناء الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان من الإقامة في المحرق إلى الإقامة

---

(١) لقاء مسجل مع السيدة سبيكة محمد البوقيس والسيدة فاطمة أحمد الشملان والسيدة صفية عيسى الشملان .

(٢) محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي . مصدر سابق . ص ٣٢ .

(٣) لقاء مسجل مع السيدة فاطمة أحمد الشملان والسيدة صفية عيسى الشملان .

في الجفير من الضواحي الساحلية لمدينة المنامة على دفعات بدءا من العام ١٩١٥ من القرن الماضي حينما انتقل أولا الشيخ سعد بن عبدالله الشملان تبعه إخوته ما عدا محمد وكلثم ، اللذين ظلا مقيمين في المحرق حتى توفيا وفقا لرواية ابن أخيهما السيد عبدالله بن مبارك الشملان . وتذكر السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان المولودة العام ١٩٢٨ ، نقلا عن والديها أن عمرها كان عامين وعمر أخيها عبدالله بن أحمد الشملان كان بضعة أشهر حينما انتقل والدهما أحمد بن عبدالله الشملان للإقامة في الجفير . وتضيف قائلة : «لم أفطن للحياة إلا في الجفير» . ويؤكد الأمر شقيقها السيد عبدالله بن أحمد الشملان بقوله : «ولدت بالمحرق لكنني قضيت طفولتي في الجفير ومن بعدها في أم الحصم .»

أما عن سبب انتقال الشملان من المحرق إلى الجفير فيذكر السيد محمد ابن خليفة الشملان أن الصداقة التي كانت تربط العائلة مع عائلة الشيخ محمد بن راشد آل خليفة الذي انتقل من المحرق للعيش في الجفير كانت سببا رئيسيا للانتقال . ذلك إلى جانب أن الشيخ محمد بن راشد آل خليفة كان مهتما بدراسة العلم الديني وكذلك كان أبناء الشملان طالبي علم ديني ، ويضيف أن أحد أبناء الشيخ عبدالله ابن سعد بن شملان أصبح إماما لمسجد السنة بالجفير .

بنى الشملان لأنفسهم بيوتا متقاربة في الجفير من سعف النخيل ما عدا بيت كبير العائلة حينئذ سعد بن عبدالله الشملان الذي انتقل للجفير قبلهم والذي كان يعمل بالتجارة وحقق لنفسه وضعا معيشيا جيدا . حول ذلك يذكر السيد عبدالله ابن أحمد الشملان أن أكبر البيوت كان بيت عمه سعد بن عبدالله الشملان الذي كان يتوفر على حجرتين مشيدتين من الحصى والباقي من سعف النخيل . وتؤكد السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان ذلك بقولها : «بيت عمي سعد في الجفير كان كبيرا جدا كالبراحة ، وكان يملك بستانا كبيرا في المنطقة ذاتها» . وتضيف قائلة : «كانت الجفير حلوة . . بيوتنا فيها تشرف على البحر بقرب بيت الشيخ محمد بن راشد آل خليفة» .

ويروي السيد عبدالله بن أحمد الشملان ما سمعه عن أهله من امتداح الحياة في الجفير فيقول : «كانت الجفير تجمع الكل ، كان بها بيوت الشيوخ مثل أبناء عبدالرحمن بن عبدالوهاب آل خليفة ومعهم بيوت عائلة الشملان وعائلة فضل مهنا النعيمي . وكان أبناء الطائفتين في الجفير يحيون حياة مشتركة والعلاقات بينهم ممتازة ، الشيعة يتهادون مع السنة البيض والحليب ، وقد رضعت نساء من الشيعة

بعضا من أبناء الشملان» .

وحتى بعد انتقالها للجفير ظلت العائلة على علاقة بمصيف والدهم الكبير عبدالله بن سعد بن شملان في أم الحصم ، فكانوا يذهبون من الجفير إلى أم الحصم مشيا على الأقدام . تقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «عندما كنا صغارا(خمس إلى سبع سنوات) كنا نتراكض ونتسابق ذاهبين من الجفير لأم الحصم برفقة أهلنا الذين كانوا يذهبون مشيا ونحن نتراكض أمامهم أنا وموزة بنت عبداللطيف ونورة بنت عيسى» .

وعقب إقامة عائلة الشملان في الجفير ما يربو على العقدين من الزمن اتخذت بريطانيا -التي كانت البحرين تخضع لحمايتها- قرارا العام ١٩٣٥ بإنشاء قاعدة بحرية بالمعنى العصري لها في البحرين وذلك بنقل قاعدتها العسكرية من ميناء بوشهر في إيران إلى الجفير في البحرين[١] . يقول السيد عبدالله بن مبارك الشملان : «الحكومة البريطانية طلبت الأرض التي كانت تقع عليها بيوت الشملان في الجفير ، وطلبوا من الشملان مغادرة الجفير إلى مكان آخر» .

وتضيف السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «جاء الإنجليز ووضعوا معداتهم وطلبوا من الشملان ترك المنطقة ، وكانت لعمي سعد هيبة ومكانة وكان صاحب مال وخير بحكم عمله في التجارة والمحاماة فوقف في وجه الإنجليز قائلا : لن أترك المنطقة إلا بعد حصولي على تعويض عن كل ما أملك في الجفير ، كما أنني سآخذ مواد بيتي معي ، فوافق الإنجليز وخيروه بين القضيبية وأم الحصم فاختار مصيف والده في أم الحصم ونقل لها حتى الحصى الذي كان مبنيا منه بيته في الجفير» .

أوضح السيد عبدالله بن أحمد الشملان قائلا : «حصل عمي الشيخ سعد بن عبدالله الشملان على أكبر تعويض لأنه» كان «سبعا» ، قال للإنجليز : انتقل إلى أم الحصم بشرط تعويضي ما يعادل ضعف بيتي في الجفير . أما باقي إخوته فلم يتم تعويضهم ، لم يعوض الإنجليز باقي أبناء الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان ، فذهبوا إلى الحاكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وأوضحوا له أن منطقة الجفير مكانهم

---

(١) إبراهيم خلف العبيدي . «الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١» . ط ٢ . لندن : دار ليلى .٢٠٠٤ . ص ٩٣ . وانظر : أمل الزياني . «البحرين من سنة١٧٨٣ الى ١٩٧٣ « . بيروت : المؤلفة . ١٩٧٣ . ص .٧٧

وهم يسكنونها منذ زمن . فقال لهم الشيخ حمد بن عيسى : لكم من القصر القديم في القضيبية إلى بيوت العائلة (يقصد بيوت أبنائه الشيخ مبارك والشيخ عبدالله) إلى أم الحصم ، فاختاروا أي بقعة تريدون واطلبوا تخطيطها باسمكم . قالوا : نحن عشنا سنين طويلة في علاقة حميمة مع البحر نعمل في الغوص وتجارة اللؤلؤ ونملك سفنا وملحقاتها ، ونريد أن نظل مجاورين للبحر ، كما أننا نملك في أم الحصم بستان «الشطبان» الذي تقع بجانبه أرض كبيرة محاذية للبحر ونريد أن نسكن هناك وأن تكون الأرض تعويضا عن بيوتنا في الجفير . أجابهم : لكم ما اخترتم وخذوا معكم كل ما تريدون وما تقدرون على حمله من بيوتكم في الجفير . كانت بيوتهم في الجفير سعفية فجمعوا ما استطاعوا حمله منها وجاءوا به لأم الحصم» .

وهكذا انتقل أبناء الشيخ عبدالله بن سعد الشملان للإقامة في أم الحصم العام ١٩٣٥ حينما نقلت بريطانيا بشكل فعلي قاعدتها العسكرية من بوشهر إلى الجفير ، وقد ولد بأم الحصم جميع أبناء وبنات العائلة ممن ولدوا بعد العام ١٩٣٥ . يقول السيد محمد بن خليفة الشملان : «ولدتُ في أم الحصم وكل أبناء عائلة الشملان من جيلي والأجيال التي بعده ولدوا في أم الحصم» .

كما انتقل من الجفير إلى أم الحصم الشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة وعائلته ، أما أخواه الشيخ رزق والشيخ محمد فعادا للمحرق ، وانتقل السيد فضل النعيمي إلى القضيبية . تقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «انتقال الشملان إلى أم الحصم كان قبل الحرب (الحرب العالمية الثانية) ، وتتذكر كيف تم الانتقال بقولها : كان أبناء الشملان يعملون في الغوص و«الطواشة»(تجارة اللؤلؤ) ويملكون سفينتين واحدة «نوخذاها» (قائدها) عمي شملان والأخرى «نوخذاها» عمي خليفة ، وقد نقلت العائلة حاجياتها على ظهر السفينتين . جاء الرجال على ظهرهما ليلا ، وخلال النهار انتقلت النساء والصبية والفتيات مشيا على الأقدام ، ونُقلت الجدتان موزة الفضالة ومهرة البوقيس والأطفال على ظهور الحمير» .

يذكر السيد عبدالله بن أحمد الشملان أن أول من انتقل من الإخوة هو الشيخ سعد بن عبدالله الشملان ، وتقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «جاء الجميع من الجفير ولفوا في بيت أخيهم سعد ثم بنوا لأنفسهم على الأرض التي عوضوهم بها عن أراضيهم في الجفير بيوتاً من سعف النخيل وسكنوها» .

الى جانب ذلك كان الشملان يملكون عددا من الأراضي والبساتين في أم

الحصم ورثوها من أبيهم الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان . يقول السيد عبدالله ابن أحمد الشملان : «أراضي عائلة الشملان في أم الحصم كانت تمتد من الشارع الرئيس داخل أم الحصم إلى الشيخ ميثم» ، وتذكر السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان أن نصف أم الحصم تقريبا كانت لعائلة الشملان .

والى خمسينيات القرن الماضي كانت العائلة تستقبل الكثير من الزوار وتقيم الولائم في الباحات القريبة من بيوتها . يذكر السيد عبدالله بن عيسى الشملان الأخ الأصغر لأحمد الشملان : «العائلة استمرت على هذه العادات حتى الخمسينيات ، وأذكر شخصيا أن رجال العائلة كانوا يقيمون الولائم بباحة بيت كبير تابع لخالي مبارك الشملان ، فيجلس الرجال يتناولون الطعام ، وعلينا نحن أطفال العائلة أن نقف يحمل كل منا إبريق ماء وفوطة ليصب على يد الرجال الذين يغسلون أيديهم بعد الانتهاء من تناول الطعام» .

وقد سكن أبناء الشملان متجاورين ، يقول السيد محمد بن خليفة الشملان : «كان الوالد خليفة وأعمامي مبارك وسلطان وعبدالرحمن والعمات سبيكة ومريم – وكلهم أشقاء– يسكنون بيتا واحدا بمثابة البيت الكبير ، وحينما أصبح لكل بيته ظلت البيوت متجاورة . وكانت ملكية بستان «الشطبان» الذي يقع على الشمال الغربي من هذه البيوت تعود لهؤلاء الأشقاء والتمويل الغذائي للعائلة كلها كان مصدره هذا البستان ، أما أعمامي غير الأشقاء فكانوا يقيمون كمجموعة أخرى متقاربة أيضا» .

وكما ذكرنا فقد كان رجال العائلة يعملون في تجارة اللؤلؤ والغوص ، تقول السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان : «كان أبناء الجد الشيخ عبدالله قد اقتسموا العقارات التي آلت إليهم من والدهم ، وقد اعتادوا أن لا يشتغلوا باقي أشهر السنة بعد انتهاء موسم الغوص ، وكلما احتاج أحدهم مالا ليعيّش أهله باع جزءا مما يملك من الأراضي ، وإذا انتهت النقود باع أرضا أخرى ، وهكذا حتى فقدت العائلة أملاكها في أم الحصم وغيرها» .

ونظرا لحاجتهم كانوا يبيعون أراضيهم بأرخص الأسعار ، تقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «كانت عند الشملان أراض كثيرة في أم الحصم وكانوا يبيعون كلما احتاجوا بأسعار زهيدة وبالأقساط ، فقد بيعت قطعة أرض بسعر خمسين دينارا وقسطها الشهري خمسة دنانير» . ويقول السيد محمد بن خليفة الشملان : «بستان

«الدولاب» العائد للشملان بيع باثنتي عشرة «آنه»(٧٥ فلسا) للقدم و«الشطبان» بيع «بروبية» ونصف(١٥٠ فلسا) للقدم» . ويضيف السيد عبدالله بن أحمد الشملان بحسرة : «الشملان لم يبيعوا فقط ، لقد فرطوا في الكثير من أملاكهم في أم الحصم وبوقوّة ومناطق أخرى رغم أنهم يملكون وثائق عليها» .

ثانيا: أهم رجالات العائلة:

١. الشيخ عبدالله بن سعد الشملان:

هو الشيخ عبدالله بن سعد بن مبارك بن شملان مؤسس العائلة وعميدها ، والد الزعيم الوطني الشيخ سعد بن عبدالله الشملان ، وجد الزعيم الوطني عبدالعزيز ابن سعد الشملان ، وجد المربي والمصلح الاجتماعي عبداللطيف بن سعد الشملان ، وهو أيضا جد صاحب هذه السيرة المناضل الوطني أحمد بن عيسى الشملان .

تروي المرحومة السيدة سبيكة بنت محمد البوقيس وتؤكد روايتها السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان أن سعد بن شملان والد الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان تزوج من هيا البوقيس وأنجبت له سبيكة ورومية وأسماء وعبدالله ، وجميع أخوات عبدالله يكبرنه سنا وقد تزوجت منهن اثنتان ولم تنجبا . كانت الأخت الكبرى سبيكة تتمتع بشخصية قوية جدا وهي التي ربّت شقيقها عبدالله بعد أن توفيت أمه صغيرا واهتمت به ودرّسته ، كما كان لها الأمر في زواجه الأول وطلاقه وهو في عمر مبكر .

تقول المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس : «كانت سبيكة أخت جدي الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان امرأة قوية الشخصية تضاهي سبعة رجال ولها علاقات اجتماعية واسعة مع سيدات العائلة الحاكمة والعائلات المحرقية الكبيرة» .

وكما أسلفنا ارتبط ابن شملان الجد الأكبر للعائلة وأبناؤه بعلاقة وطيدة مع عائلة البنعلي وهي العائلة التي يُروى أن ابن شملان الجد الأكبر لفى في حياضها حينما قدم للبحرين . وتروي المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس أن عائلتي البنعلي والشملان ارتبطتا وتراضعتا ، فالشيخ عبدالله بن سعد بن شملان كان أخا بالرضاعة لإحدى بنات البنعلي واسمها فاطمة . وحينما كبر عبدالله بن سعد بن شملان وغدا شابا يافعا لاحظ الشيخ سلطان البنعلي نباهته وطيب أخلاقه ومداومته على

قراءة القرآن فقرر إرساله إلى الإحساء لدراسة علوم الدين(*) ، وكان ذلك في أول عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين .

تواصل المرحومة السيدة سبيكة بنت محمد البوقيس روايتها قائلة : «سافر الشاب عبدالله بن سعد بن شملان إلى الإحساء وبقي فيها عامين قضاهما في دراسة العلوم الدينية ، وحينما عاد إلى المحرق بعد إكمال دراسته قام الشيخ عبدالرحمن بن عبدالوهاب آل خليفة بزيارة مجلس البنعلي للسلام على القادمين من الإحساء . في المجلس لفت نظره علم وأدب الشاب عبدالله بن سعد بن شملان الذي أصبح يلقب بالشيخ بعد إتمام دراسته الدينية ، قال الشيخ عبدالرحمن ابن عبدالوهاب آل خليفة للشيخ سلطان البنعلي : إني أطلب هذا الشيخ الشاب من وجهك للحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة . رد عليه الشيخ سلطان البنعلي : لو يأمر الشيخ عليّ بنفسي لكنت حاضرا ، فأخذوا الشيخ الشاب إلى الحاكم الذي ارتاح له وطلب أن يؤمه في كل صلواته وأن يحدثه بعد صلاة العصر» .

ومنذ ذلك الوقت أصبح الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان مُقدَّما لدى الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ومرافقا له ولأبنائه ، يذكر الشيخ ابن موسى النبهاني أنه -خلال جولاته على مناطق البحرين- زار جبل الدخان في ٢٢ جمادي الأولى العام ١٣٣٢ وكان بصحبته ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والشيخ عبدالله بن سعد بن شملان(١) .

تضيف المرحومة السيدة سبيكة بنت محمد البوقيس : «وهكذا انتقل الشيخ الشاب عبدالله بن سعد بن شملان إلى كنف الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل

(*) كانت الإحساء -خلال فترة خضوعها للحكم العثماني قبل تأسيس المملكة العربية السعودية- تشتهر في منطقة الخليج بتوفرها على غير مجال في التعليم الديني وتأهيل طالبي العلوم الدينية ليتخرجوا علماء دين يتولون شأن القضاء والإمامة والوعظ والإرشاد . لم يكن بالإحساء مدارس نظامية ، لكنها اشتهرت بمدارس الوعظ وهي أبنية يشيدها أحد الولاة أو الأعيان أو الأثرياء ، ويوقف عليها وقفاً ، وَيُدَرَّس فيها : التفسير والحديث والفقه ، كما كانت بها الأربطة العلمية وهي أماكن أنشأها أثرياء المنطقة ، بحيث يتوافر السكن والمأكل والتعليم لطلاب العلم من الفقراء والأجانب ، ويطلق على الواحد منها «الرباط » . (تاريخ التعليم الديني في الإحساء www.google.com) .

(١) محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي . مصدر سابق . ص ٢٣-٢٤ .

خليفة . ومع مرور السنوات ازداد قرب الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان من العائلة الحاكمة وأصبح عالم الدين والمستشار الديني المعتمد لها فكان يعقد قران أبناء العائلة الحاكمة ويحل ما يجري من إشكالات عائلية خاصة كالخلافات الزوجية ويعمل على الصلح ما بين الزوجين المختلفين بما يصدره من فتاوى دينية . وباعتباره شيخ دين لم يكونوا يسمونه إلا الشيخ عبدالله ولَقبوا أبناءه بأبناء الشيخ ، وأصبحت العائلات الأخرى تأخذ برأيه وفتاواه في شئونها ، كان محترما وكلمته لها قيمتها لدى الناس يأخذ بها الجميع» .

تكمل المرحومة السيدة سبيكة بنت محمد البوقيس روايتها بالقول : «ومما قرَّبه أكثر من العائلة الحاكمة أن أخته بالرضاعة فاطمة البنعلي تزوجت شقيق الشيخة عائشة زوجة الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وأنجبت له عائشة التي تزوجها الشيخ سلمان ابن الشيخ عيسى بن علي آل خليفة فأنجبت له خليفة وفاطمة وهيا . كانت الشيخة عائشة لا تسمي الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان إلا خالي باعتباره أخا لوالدتها بالرضاعة ، وقد تم تعيينه وليا عليها يدير شئونها وشئون مالها ويلبي احتياجاتها . وفي العام ١٨٩٣م توفي زوجها الشيخ سلمان بن عيسى بن علي آل خليفة في طريق عودته من الحج[1] . كانت الشيخة عائشة قد استعدت بكامل زينتها لاستقبال زوجها حين جاء خبر وفاته ، فاحتاروا من سيخبرها بالنبأ الحزين وهي في كامل استعدادها لاستقبال الزوج ، ولم يجدوا سوى خالها - بالرضاعة- الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان . وحينما أنهت عدة زوجها الشيخ سلمان بن عيسى بن علي آل خليفة قرر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد حينها أن يتزوجها ليضم أبناء أخيه ، وهنا -أيضا- أرسلوا الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان ليقنعها بأنها لم تزل شابة في مقتبل عمرها وبأن الشيخ حمد يريد أن يضم عيال أخيه ويرعاهم ، تزوجها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وأنجبت منه الشيخ سلمان ابن حمد آل خليفة والشيخ محمد بن حمد آل خليفة» .

تقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «تواصلت العلاقة بين عائلة الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان وبين العائلة الحاكمة وتوطدت فقد أرضعت زوجات

---

(١) منى برهان غزال . «تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ الى ١٩٧٠» . ط ١ . د . م : المؤلفة . ١٩٩١ ص ١٩٦ .

الشيخ عبدالله جميع أبناء الشيخة عائشة ، فأرضعت زوجته الرابعة موزة الفضالة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مع ابنها الذي هو والدي أحمد بن عبدالله الشملان . لذلك كان الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة لا يسمي رجال الشملان إلا أخوالي . وحينما تزوج الشيخ سلمان ، قال لرجاله : خذوا الطبول والخيالة إلى بيوت أخوالي الشملان كي يفرحوا بعرسي ، وهذا ما حدث بالفعل . ولما تولى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الحكم كان يسوق راتبا شهريا لإخوانه بالرضاعة من الشملان تحول إلى راتب سنوي في عهد ابنه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة» .

***

وبجانب انشغاله بالعلوم الدينية اشتغل الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان بتجارة اللؤلؤ وتجارة الأخشاب مع الهند ، وشيئا فشيئا كوّن أسطولَ نقل بحري ينقل مختلف البضائع من الهند لتجار البحرين ، وكان يخزّن بضاعته في عمارة كبيرة بالمحرق . كما كان يدخل مع أبنائه سعد ومحمد وأحمد البحر في موسم الطواشة (تجارة اللؤلؤ) ، إلى جانب ذلك عمل محاميا ووكيلا عن أملاك الكثيرين من شيوخ العائلة الحاكمة وكبار التجار[1] .

وبذا أصبح الشيخ عبدالله من أصحاب الثروة وكان يملك العديد من العقارات من أراض وبيوت في المحرق وأم الحصم والجفير القديمة بالمنطقة التي شغلتها القاعدة البحرية البريطانية فيما بعد . كما كان يملك عددا من الأراضي والبساتين في الماحوز والجنبية وبوقوة[2] . أصبح الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان من أصحاب العلم وأصحاب الثروة وقد تعرّف عليه صاحب التحفة النبهانية وصادقه وأطلق عليه لقبي : بدر العلماء وفخر التجار[3] .

وحدثني السيد عبدالله بن أحمد الشملان عن جده عبدالله بن سعد ابن شملان فقال : «كان مركز إقامة الشيخ وعائلته في المحرق ويقع بيته في منطقة الحالة بفريق البنعلي . وكان الشيخ يصطاف في الجفير ، ثم تحوّل للاصطياف في أم الحصم التي كان يملك بها عددا من الأراضي والبساتين مثل بستان «الحلال» و«الشطبان»

(١) لقاء مسجل مع السيدة ضياء عبدالرحمن الشملان .

(٢) لقاء مسجل مع السيدة هند عبدالرحمن الشملان

(٣) محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي . مصدر سابق . ص ١١ .

و«الدولاب» و«البديعة» . وفي أم الحصم في عصريات الصيف كان يفتح مجلسا يرتاده أبناء العائلة الحاكمة وغيرها من العائلات ، كان كل منهم يصل ممتطيا خيله فتمتلئ أم الحصم بخيول زوار المجلس . وضمن مشروعه في نشر العلوم الدينية أنشأ في أم الحصم مدرسة يتعلم فيها الأولاد العلوم الدينية خلال فترة الصيف . كما بنى من السعف مسجدا في منطقة من أم الحصم تدعى منطقة «العدامة»(منطقة بيوت الإسكان حاليا) ، وكذلك خصص أرضا من أملاكه في أم الحصم لتكون مقبرة للمنطقة تركها وقفا على المقبرة وقسمها نصفين مقبرة للسنة وأخرى للشيعة ولا زالت حتى اليوم . ولوقوع أم الحصم على ساحل البحر كانت المقبرة تستقبل جثث الغواصين الذين يقضون خلال رحلات الغوص ، وفي فترة انتشار الطاعون ونظرا لكثرة الموتى كان الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان يستعين بأبنائه رغم صغرهم لمباشرة دفن الموتى في المقبرة . وقد وهب الشيخ بيوتا لأبنائه الكبار الذين تزوجوا في حياته وهم كلثم وسعد ومحمد ، أما البقية الذين لم يتزوجوا فقد حصلوا على ميراثهم من بعد أبيهم» .

حينما تقدم به العمر قرر الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان التفرغ لنشر العلوم الدينية ، فترك شئون التجارة لأكبر أبنائه سعد بن عبدالله ومحمد بن عبدالله ، فأمسكا بالتجارة ثم استقل الابن الأكبر سعد بتجارته الخاصة وبقي محمد قائما على تجارة والده حيث منحه الوالد توكيل التجارة مع الهند ، لكن محمداً أهمل التجارة وباع الكثير من أملاك والده وبدد الثروة[1] .

ووفقا لما يرويه الأحفاد فقد كان الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان مزواجا تزوج سبع مرات فاقترن بزوجته الأولى وتدعى شمسة في مطلع شبابه بترتيب من شقيقته الكبرى سبيكة ثم طلقها بأمر شقيقته بعد فترة وجيزة من الزواج . وكانت زوجته الثانية رقية المخاضبة التي أنجبت له أبناءه كلثم وسعد ومحمد ، ثم طلقها وتزوج الثالثة شماء التي توفيت في حياته واقترن بموزة الخويتيم فأنجبت له ابنته شماء لكنها لم تدم على ذمته طويلا فطلقها وتزوج موزة الفضالة التي أنجبت أبناءه أحمد وشملان وهيا ، بعد ذلك تزوج واحدة من الهولة تدعى زليخة أنجبت له ولدا توفي صغيرا كما توفيت زليخة وهي على ذمته . أما آخر زوجاته فكانت مهرة البوقيس وقد تزوجها

---

(١) لقاء مسجل مع السيدة هند عبدالرحمن الشملان

صغيرة جدا وأنجبت له أكثر أبنائه وهم مبارك وخليفة وعبدالرحمن وسلطان وسبيكة ومريم وقد توفوا جميعا . وحينما توفي الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان كانت على ذمته زوجتاه موزة الفضالة ومهرة البوقيس[١] .

توفي الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان العام ١٩١٨ ودفن في المحرق[٢] وحتى وفاته لم يكن قد تزوج من أبنائه إلا كلثم وسعد ومحمد وأحمد وشملان أما الباقون فكانوا صغارا . ولم ير الشيخ عبدالله من أحفاده سوى عبداللطيف وعبدالعزيز ابني سعد ، ونورة ورومية وسعيدة بنات محمد ، وسبيكة وعائشة ورقية بنات كلثم وكانوا بعمر الصغار من أبنائه ، وحين وفاته كان عمر ابنته سبيكة والدة أحمد الشملان سبع سنوات[٣] .

٢. الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان:

هو سعد ابن الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان وأكبر أبنائه من الذكور وثانيهم بعد شقيقته البكر كلثم ، أمه رقية المخاضبة الزوجة الثانية للشيخ عبدالله بن سعد ابن شملان ، وقد أنجبت كلثم وسعد ومحمد . ولد الشيخ سعد الشملان العام ١٨٨٠م ببيت والده الواقع بحي البنعلي جنوبي المحرق ، درس في طفولته في الكتّاب وتعلم القرآن وحفظ أجزاء منه ، وحينما بلغ الخامسة عشر أرسله والده العام ١٨٩٥ إلى الإحساء لتلقي العلوم الدينية على يد أصدقاء عائلة الشملان من شيوخ آل المبارك . عاد سعد بن عبدالله الشملان بعد أربع سنوات شيخا متمكنا من علوم الدين ومن أحكامه ، وبالتدريج برز وكوّن لنفسه شخصية متبحرة في الفقه والإفتاء لها اعتبارها في المجتمع[٤] .

حول صفاته الجسمية والشخصية قالت المرحومة سبيكة بنت محمد البوقيس

---

(١) لقاءات مسجلة مع السيدة سبيكة محمد البوقيس والسيدة فاطمة أحمد الشملان والسيدة صفية عيسى الشملان .

(٢) جريدة «الوطن» . ع ١٦٢ . البحرين : ٢١ مايو ٢٠٠٦ ص ٢٠

(٣) لقاء مسجل مع السيدة فاطمة أحمد الشملان .

(٤) المصدر نفسه وانظر أيضا : بشار الحادي . «الزعيم المناضل سعد الشملان ١٨٨٠-١٩٥٤» . جريدة «الوقت» ع ٦٦٨ . البحرين : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ .

ابنة أخته كلثم : «خالي سعد أخذ من والده طول القامة وسمرة اللون وقوة الشخصية والشكيمة وشدة البأس والروح القيادية ، وكوّن لنفسه شخصية اعتبارية محترمة ومهابة» . وقالت ابنة أخيه السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «عمي سعد هو أكبر أعمامي ونحن نسميه «أبونا سعد» باعتبار أنه ربى أبي وأكثر أعمامي ، كان عمي سعد وشقيقاه محمد وأحمد في عمر الرجال خلال حياة والدهم ، أما بقية إخوتهم فكانوا صغارا ، كان الفرق كبيرا في العمر بينه وبين باقي إخوته ، ولما توفي والده تولى عمي سعد تربية إخوته الصغار» .

كان والده عبدالله بن سعد بن شملان من تجار اللؤلؤ وتجار الأخشاب ، وكان سعد يساعد والده في أعماله ، ويشرف -بمساعدة شقيقه محمد- على التجارة مع الهند عبر السفن البحرية التي كان يملكها والده . ثم انفصل العام ١٩٠١م عن والده ومارس تجارة اللؤلؤ مستقلا ، تقول ابنة أخيه السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان التي أمضت طفولتها في كنف عمها سعد : «كان عمي سعد تاجرا وطواشا ولأنه أكبر إخوته فقد كوّن لنفسه حياته العملية وأملاكه الخاصة ، ومنذ حياة أبيه كانت حالته المادية جيدة» .

تروي السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان التي أخذها عمها الشيخ سعد طفلة صغيرة وتربت في بيته وعاشت في كنفه حتى توفاه الله أن الشيخ سعد بعد عودته من الدراسة في الإحساء تزوج العام ١٩٠٤ من موزة الدغيّم من أنساب عائلة الشملان وأنجب منها ابنه البكر عبداللطيف بن سعد الشملان ، ولم تبق موزة الدغيّم على ذمة الشيخ سعد إلا فترة قصيرة فطلقها وتزوج زوجته الثانية موزة البوقيس التي لم تنجب وتوفيت وهي على ذمته . ولأن الشيخ سعد كان يسافر مع والده للهند لبيع اللؤلؤ ويبقى هناك أشهرا ، لذا -وكعادة أهل الخليج الذين يمضون شهورا عديدة في الهند- قرر أن يتزوج هناك فاقترن بالكويتية منيرة الحنيان .

يقول السيد عبدالله بن أحمد الشملان أن عائلة الحنيان كانت تقيم في الهند أشهرا ، وتعود للإقامة في الكويت أشهرا أخرى وكانوا من تجار اللؤلؤ الذي كانت تجارته رائجة في الهند وأسعاره غالية . وقد جاءت منيرة الحنيان لتعيش مع زوجها في المحرق بالبحرين ، وقد أنجب الشيخ سعد الشملان من منيرة ابنه عبدالعزيز بن سعد الشملان العام ١٩١١ .

وفي منتصف العقد الثاني من القرن العشرين حوالي العام ١٩١٥ انتقل الشيخ

سعد الشملان مع بعض إخوته للسكن في الجفير وكان ذلك خلال سنوات الطفولة المبكرة لابنه عبدالعزيز المولود العام ١٩١١[١] .

وحينما توفي والده الشيخ عبدالله بن سعد الشملان العام ١٩١٨ ، أصبح سعد مسئولا عن إخوته الصغار الذين رباهم مع ابنيه عبداللطيف وعبدالعزيز . تقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : كان عمي سعد هو الرجل الثاني في العائلة وتولى إخوانه بعد وفاة والده ، ووالده لم يترك له سيولة ليصرفها على إخوته كل الذي تركه لهم عقارات وأراض ومعظمهم كانوا قُصراً لا يقدرون أن يبيعوا من أملاكهم ، وقد ظل الميراث في عهدة عمي سعد الشملان حتى كبر إخوته» . وتؤكد صفية بنت عيسى الشملان ذلك بقولها : «كان خالي سعد قائما على المال كله عندما كان إخوته صغارا وعندما كبروا قسّم الورث بينهم» .

***

ومنذ أن عاد سعد الشملان للبحرين بعد دراسته بانت مناهضته للهيمنة البريطانية على البحرين ، كان ضد الوجود البريطاني ونشط في الحراك النضالي المناهض لذلك الوجود ، وظل طوال حياته مناضلا صلبا ضد الإنجليز ومعارضا جريئا لأي جور أو ظلم ، وتحمل في سبيل ذلك النفي والكثير من الإذلال والأذى[٢] .

لم يكن الشيخ سعد بن عبدالله الشملان مناهضا للعائلة الحاكمة ، وعلى العكس فقد استمر على خطى والده الشيخ عبدالله بن سعد بن شملان الذي شيّد علاقة قوية مع حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة واكتسب حظوة ومكانة كبيرة لديه ، سار الشيخ سعد على الدرب ذاته وكان ذا صداقة وعلاقة قوية مع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وأبنائه الشيخ حمد والشيخ محمد على وجه الخصوص . يقول ابن أخيه السيد عبدالله بن مبارك الشملان : «كان عمي سعد معروفا ومقدما لدى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ومن بعده لدى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، ومشاكله كانت مع الإنجليز وليس مع الشيوخ» .

وقد بدأ الحراك والنشاط السياسي للشيخ سعد الشملان بشكل قوي ومكثف

---

(١) عبدالمنعم ابراهيم . «الشملان . رجل لكل العصور» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١١ يناير ١٩٨٩

(٢) بشار الحادي . مصدر سابق .

حوالي العام ١٣٣٧هـ (١٩١٩) وهي السنة التي نُقل فيها «الميجر ديكسون» إلى البحرين ، حيث كان يعمل قبلها في العراق[١] . وخلال العام ١٩١٩ تشكلت في المحرق (لجنة مقاومة الاستعمار البريطاني) وهي لجنة علنية وأعضاؤها علنيون معروفون لكن اجتماعاتهم سرية . وكانت اللجنة تستخدم الأطفال كمراسلين لها حتى لا يكتشف الإنجليز نشاطها . وقد انضم الشيخ سعد الشملان لعضوية اللجنة وكان معه فيها السيد عبدالوهاب الزياني الذي كانت اجتماعات اللجنة تعقد في بيته ، وكان الشيخ سعد الشملان يعود للجفير عصر كل يوم على سفينة «الوردة» الخاصة به ، وأحيانا يغيب عن البيت عددا من الأيام . وكان من أعضاء اللجنة مع الشيخ سعد الشملان السادة عبدالله الزايد وجاسم الشيراوي وأحمد بن لاحج وخليفة بن جمعة البوقيس . وكانت أهداف اللجنة : مقاومة المستعمر وإعداد الخطط والبرامج لمواجهته بالطرق السلمية قدر الإمكان . وخلال مرحلة نشاط اللجنة كان المندوب البريطاني في البحرين هو «بي بي ديكسون» ، الذي كان يأتي للجفير في العصريات لمناقشة الشيخ سعد حول ضرورة التهدئة[٢] .

في العام ١٩٢٠م غادر «الميجر ديكسون» البحرين ، وعُيِّن مكانه الميجر «ديلي» ، وتشير التقارير البريطانية أنه جرت العديد من الصدامات ، والمشاجرات ، والمضايقات السياسية بين الميجر «ديلي» وبين الشيخ سعد الشملان ، والميجر «ديلي» هو من أصدر قرار نفيه من البحرين إلى الهند[٣] أما أسباب نفي الشيخ سعد فيذكرها ابنه الزعيم عبدالعزيز الشملان كالتالي :

١ . كان ضد الإنجليز ويكره هيمنتهم على البلاد .

٢ . حاول تهدئة الوضع حينما تشاجر النجادة والعجم العام ١٩٢٢ ، وكان الإنجليز لا يريدون تدخله وكأنهم يفضلون تفاقم الوضع .

٣ . وقف الشيخ سعد الشملان ضد تدخل الإنجليز في شؤون الحكم بين الشيخ حمد والشيخ عبدالله أبناء الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الحاكم آنذاك .

٤ . وقف الشيخ سعد الشملان ضد سياسة الإنجليز في تسفير القبائل من البحرين

---

(١) المصدر نفسه . ع ٦٧٢ . ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧ .

(٢) عبدالمنعم ابراهيم . مصدر سابق . ١١ يناير ١٩٨٩ .

(٣) المصدر نفسه . ١٥ يناير ١٩٨٩ .

مثل الجلاهمة والنعيمي والبنعلي ، بل إنه أوقف هذه الهجرة بواسطة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي تبنى وقف الهجرة ما أدى إلى حقد الإنجليز على الشيخ سعد الشملان فقرروا نفيه[١] .

قبل أن ينفى الشيخ سعد الشملان فُرضت عليه الإقامة الجبرية في الجفير ومنعوه من الذهاب إلى المنامة ، وإن سمحوا بذهابه للمنامة يمنعون ذهابه للمحرق . كما خيروه بين وقف نشاطه وبين منعه عن الدلالة في اللؤلؤ ، وبعد أن فشلت هجرة القبائل قالوا له عليك بالسفر .[٢] ومن أسباب عداء الإنجليز للشيخ سعد الشملان أنه تولى بتكليف من الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة مسئولية منطقة الجفير ، فاعترض الميجر «ديلي» على ذلك واستدعى الشيخ سعد وجادله ، لكن الشيخ سعد الشملان رفض التخلي عن المهمة المناط بها[٣] .

وذكرت السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان سببا آخر بقولها : «كان المستشار البريطاني «ديلي» يريد أن يسن قوانين للبحرين ، وقبل أن يصدر القوانين رسم خطا للناس وقال : لا أحد يتعدى هذا الخط ، فسماه الناس «حكم ديلي» . كان بذلك يقصد تدريب الناس على الخضوع للقوانين ، ومن ضمن القوانين التي أصدرها قانون تحرير المرأة ، أي إعطاء الحرية لأية امرأة تعدت ستة عشر عاما من عمرها وتريد أن تخرج عن سلطة أهلها كما هو معمول به عندهم في إنجلترا . الناس تقبلت الكثير من القوانين ، لكن هذا القانون لم يتقبلوه لأن الكثير من بنات العائلات لجأن إلي المستشار «ديلي» فأعطاهن الحماية ولم يقدر أحد -حتى من أهلهن- أن يتعرض لهن . عمي سعد كان صارما في الوقوف ضد هذا القانون وطالب بوقف تنفيذه .» وقد أكدت لي السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان بأنها سمعت عمها الشيخ سعد يردد دوما : لا نريد للبنت أن تصل المحكمة ، ولا نريد للبنت أن تتعدى على وليِّها» .

في مايو ١٩٢٣ نفى الإنجليز الشيخ سعد الشملان إلى الهند ، وفي الشهر التالي سافر له ابناه عبداللطيف وعبدالعزيز وزوجته منيرة الحنيان ، وفي بومبي فرض الإنجليز على الشيخ سعد وعائلته الإقامة الجبرية وفق النظام التالي : الخروج من ٨ صباحا

---

(١) المصدر نفسه . ١٣ يناير ١٩٨٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) بشار الحادي . مصدر سابق . ع ٦٧٢ . ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧ .

حتى ١٢ ظهرا ، وباقي اليوم يكون الخروج بتصريح أو بإذن خاص ، وكل سبت الذهاب لمركز الشرطة لإثبات حضور[١] .

وفي الهند واجه الشيخ سعد الشملان مشاكل مالية وضيق عيش شديد ، وقد سعى للتجارة في اللؤلؤ ليعيل أسرته ، وعندما حل الكساد تأثر كثيرا إلى درجة أنه أحيانا لم يكن يملك أجرة المسكن الذي يعيش فيه ولا الطعام الذي يأكله[٢] .

وانطلاقا من علاقة الصداقة الوثيقة التي كانت تربط بين الشيخ سعد الشملان وولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، كان الشيخ حمد يراسله ويكتب له أخبار البحرين ، وحين صدرت موافقة الإنجليز على عودته كتب له الشيخ حمد : «لقد صدر حكم العفو عنكم ، فاستعدوا للعودة إلى البحرين»[٣] .

***

عاد الشيخ سعد الشملان من المنفى العام ١٩٢٧ وكان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الذي كان لا يزال على قيد الحياة قد عُزل وتولى ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد منذ مايو ١٩٢٣م . كما تغير المستشار البريطاني ، فحينما نفي الشيخ سعد الشملان إلى الهند كان موجودا المستشار «ديلي» ، وحينما عاد من المنفى كان المستشار «تشارلز بلجريف» قد حل محله .[٤]

بعد عودته من المنفى واجه الشيخ سعد الشملان ظروفا معيشية صعبة فقد كانت تجارة اللؤلؤ المهنة التي يكسب رزقه منها تمر بحالة كساد ، لذا قرر أن يعمل بالمحاماة . وقد أوضح ابنه المناضل عبدالعزيز الشملان أن والده كان ملائما للاشتغال بهذه المهنة فهو قوي الحجة ومطّلع في الفقه الإسلامي ويجالس الشيخ عبداللطيف آل سعد وصديق للقاضي قاسم المهزع ودارس للفقه الإسلامي في الإحساء ، طلب الشيخ سعد ترخيصا للعمل بالمحاماة من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، فأصبح

---

(١) خالد البسام . «تلميذ في المنفى» . مجلة «هنا البحرين» . العدد ١٦٩٦ . البحرين : ٥ يونيو ٢٠٠٢ . ص ٣٦ .

(٢) عبدالمنعم ابراهيم . مصدر سابق . ١٣ يناير ١٩٨٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه . ١٥ يناير ١٩٨٩ .

أحد أشهر من مارس المحاماة في البحرين[1] .

قالت ابنة أخيه السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «أصبح عمي سعد محاميا محترفا يلجأ له الكثيرون في قضاياهم من أبناء الشيوخ والعائلات المعروفة وأبناء عائلة الشملان وغيرهم ، حتى «السادة» كانوا يأتونه من الحد إذا واجهوا أي مشاكل ، بل لقد لجأ له الإنجليز أنفسهم في كثير من القضايا» ، ويقول ابن أخيه السيد عبدالله ابن أحمد الشملان : «كان عمي سعد من أول المحامين في البحرين» .

وقد شهدت تلك الفترة الكثير من الصدامات بين الشيخ سعد الشملان والمستشار «بلجريف» ، منها بعض المشادات حول قضايا كان المستشار «بلجريف» يرفض أن يتولاها الشيخ سعد الشملان ، بينما الشيخ سعد كان يصر على المواصلة فيها وفعلا يواصل ، وقد نجح الشيخ سعد الشملان في عمله كمحام وأخذ وضعه المعيشي يتحسن تدريجيا حتى عاد إلى عزه السابق[2] .

بعد عودته من المنفى واصل الشيخ سعد الشملان إقامته في الجفير ، ومنذ العام ١٩٣٠م طرحت بريطانيا نيتها نقل قاعدتها العسكرية من بوشهر للبحرين وبدأت مطالباتها لبعض العائلات مثل الشملان والسادة ، وبدر الدين ، وعبدالرحمن ابن عبدالوهاب الخليفة بالانتقال من الجفير . وقد انتقل الشيخ سعد من الجفير إلى أم الحصم العام ١٩٣٤م[3] .

ويذكر الزعيم عبدالعزيز الشملان أن والده انتقل مُرغماً وذلك بعد مُطالبات من قبل المستشار البريطاني «تشارلز بلجريف» استمرت خمس سنوات ، وكان سبب رفض الشيخ سعد الشملان ذلك الطلب أنه لا يريد أن يقوم المستعمر بجعل بيته قاعدة عسكرية له ، لكن حصل ما كان يخشاه الشيخ سعد وحُول منزله بالجفير إلى قاعدة عسكرية بريطانية تم بناؤها في مارس ١٩٣٥م ، وكان الإنجليز يريدون أخذ أرضه دون مُقابل[4] .

تقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «عمي سعد هو الذي فاوض

---

(١) بشار الحادي . مصدر سابق . ع ٦٨٦ . ٧ يناير ٢٠٠٨ .

(٢) عبدالمنعم ابراهيم . مصدر سابق . ١٥ يناير ١٩٨٩ .

(٣) المصدر نفسه . ١١ يناير ١٩٨٩ .

(٤) المصدر نفسه .

الإنجليز عن انتقال الشملان من الجفير ، كان رجل علم ورجل سياسة وله تاريخ عدائي مع الإنجليز ، كان الإنجليز يعرفون أن له شعبية بين الناس وإن لم يعوضوه سيتصادم معهم وسيقف الناس في صفه ، والإنجليز لا يريدون شوشرة فقبلوا بشروط انتقاله .»

***

حول مرحلة أم الحصم توفر لي العديد من أبناء وبنات الشملان ممن حدثوني عن «أبونا سعد» كما يسمونه جميعا ، وقد عرفه بعضهم في الثلاثينيات وبعضهم في الأربعينيات ومطلع الخمسينيات حينما أصبح شيخا مسنا . يقول ابن أخيه السيد محمد بن خليفة الشملان : «عرفت عمي سعد حينما كبر في السن ، كان أكثر ما يميز شكله سمرته وشعر رأسه الأبيض وشواربه البيضاء» .

كان الشيخ سعد الشملان أول من انتقل من إخوته إلى أم الحصم ، وبنى أكبر بيت فيها إذ تم تعويضه أكثر من الآخرين . يقول أحمد الشملان : «أذكر بيت خالي سعد ، فقد كان بيتا مبنيا من الحصى على خلاف باقي بيوت الشملان السعفية» .

وحدثتني فاطمة بنت أحمد الشملان وسلوى وهند وضياء وإقبال بنات عبدالرحمن الشملان عن بيت عمهن سعد الشملان الذي دخلنه وعاش بعضهن فيه خلال حياة الشيخ سعد . كان البيت يشرف على البحر ، وهو أول بيت يبنى هناك على الطراز الأوروبي والهندي معا ، كانت مساحته كبيرة مترامية الأطراف تدخل السيارة بداخلها ويحيط بها سور ويتوسطها بناء البيت الذي كان مفتوحا برواق يؤدي إلى ليوان كبير جدا يؤدي لداخل المبنى الذي تقع فيه غرف النوم وجلسة الحريم . أما المجلس وحوش المجلس فيقع في الخلف باتجاه البحر ، ومن جهة أخرى تمتد مزرعة فيها أشجار اللوز والرمان والخضرة وأقفاص للطيور وزرائب الحيوانات ومكان لخدم المنزل والمنافع الأخرى .

كان القسم الشرقي من المبنى مخصصا للشيخ سعد الشملان ويتكون من غرفتين كبيرتين جدا ومرافقهما ، واحدة للشيخ سعد والثانية لبنات العائلة اللواتي تربين في كنف عمهن سعد . لقد أنجب الشيخ سعد الشملان ابنيه غير الشقيقين عبداللطيف وعبدالعزيز وابنتين توفيتا صغيرتين ، وعلى عادة الأولين طلب الشيخ سعد ابنة أخيه فاطمة بنت أحمد وكان عمرها عامين وحفيدته موزة بنت عبداللطيف لتتربيا في بيته ، ثم وبعد عقدين أخذ ابنة أخيه هند بنت عبدالرحمن

وكان عمرها شهورا لتتربى هي الأخرى في كنفه .

وبفضل مكانة الشيخ سعد الشملان اكتسبت عائلة الشملان مكانة كبيرة في أم الحصم ، وقد حدثني بعض أبناء العائلة عن مكانة الشيخ سعد الشملان فقال ابن أخيه السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «كان مجلس عمي سعد عامرا والناس تأتيه من أماكن بعيدة . وحينما كان يقيم الولائم لزواره كان سماط الطعام يمتد بطول البيت ، ونساء العائلة اللواتي يطلبهن عمي منذ الصباح يعملن جميعهن في إعداد أصناف الطعام . كان الناس في أم الحصم يؤمون بيته يوم الجمعة لتناول وجبة الغداء ، وحين يهل رمضان يرسل إلى رجال أم الحصم كلهم ، فيمتلئ بيته بالقادمين من أحياء أم الحصم لتناول الإفطار يوميا .»

وقالت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «كانت لعمي سعد «حنة ورنة»(مكانة وصيت) ، وكل يوم عنده عزيمة(مأدبة) ضيوف من الكويت أو ضيوف من دبي» .

وقال ابن أخيه السيد محمد بن خليفة الشملان : «كان عمي سعد أهم شخص في العائلة ، وكنا إذا نجحنا في الدراسة نأخذ شهاداتنا مباشرة له فيعطينا هدايا تذكارية ، وكان يُعتبر كالعمدة في المنطقة ، وكل كبار أم الحصم يتجمعون عنده ، ويزور مجلسه كبار الشخصيات التي تأتي من المنامة . كان مجلسه كبيرا يمتلئ بالزوار ، وفي الصيف كان يجلس مع زواره بعد صلاة العصر على «دجة»(دكة طينية) ملاصقة للمجلس ، وتدور بينهم الأحاديث وفناجين القهوة .»

وقال السيد عبدالله بن مبارك الشملان : «كان عمي سعد شخصية لها هيبتها وكلمته مسموعة حتى عند الشيوخ ، كان عمدة أم الحصم كلها وأي إشكال يحدث يلجؤون إليه فيفتي بينهم ، كان له تقدير كبير عند أهل أم الحصم ، كان شخصية تهز الأرض ويحسب لها ألف حساب ، وكانت عائلة الشملان كلها تهابه وتسمع كلمته ، كما كان شخصية سياسية لا أحد يجهلها حتى الإنجليز» .

***

الشيخ سعد بن عبدالله الشملان ذو العلاقة والصداقة القوية مع الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة الذي كان حاكما منذ العام ١٩٢٣م ، لم تمنعه صداقته وعلاقته القوية بالشيخ من وضع يده بيد قادة الشعب وزعمائه بالمشاركة في الحركة السياسية التي بدأت إرهاصاتها منذ العام ١٩٣٤ وبلغت أوج صعودها العام ١٩٣٨ . كانت

الحركة تهدف لإجراء إصلاح سياسي وإصلاحات عامة في البلاد موجهة ضد مظاهر ظلم شاعت وضد بعض النظم والقوانين التي أقرها الإنجليز في عهد الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة الذي وصُفت وتيرة الإصلاح في عهده بالبطء[١] .

وفي تفسيرها لمشاركة عمها سعد في الحركة السياسية التي رفعت مطالب للحاكم العام ١٩٣٨ ، قالت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «عمي سعد ورفاقه الشيراوي والفاضل وغيرهم ما كانوا يرضون بالظلم ، ويبغون «يسوون للديرة» (يعملون للوطن) خير ، وأذكر أن عمي سعد كان دائما يردد قولا هو : ما نرضى الغريب يضد(يغلب وتأتي بمعنى يظلم) الوطني .»

ومنذ اكتشاف النفط بدأت تتشكل الطبقة العاملة البحرينية ، وبدأ ينعكس ظهورها على تطور الحركة الوطنية ، ففي العام ١٩٣٨ أضرب عمال البحرين عن العمل مطالبين برفع الأجور وتحسين ظروف العمل . ويمكن القول أن الطبقة العاملة كانت مشاركا أساسيا في حركة ١٩٣٨ التي قادتها الطبقة البرجوازية والتي أضيف إلى مطالبها مطلب إعطاء المواطنين أولوية التعيين في شركة النفط[٢] .

وإلى جانب أسبابها الداخلية كانت الحركة صدى لانتفاضة ١٩٣٦ في فلسطين وامتدادا للحركة الوطنية المطالبة بمجلس تشريعي في الكويت ودبي[٣] أما المطالب التي طرحتها فلخصها العبيدي في : تشكيل مجلس تشريعي ، جعل القضاء بيد مواطنين بحرانيين وعدم اقتصاره على العائلة الحاكمة ، تشكيل مجلس لإدارة شؤون التعليم ، إصلاح الجهاز الإداري وإبعاد الشرطة الأجانب وإحلال بحرانيين مكانهم»[٤] .

كان هناك توجه لدى الإنجليز وبعض النخب بأن يتولى الشيخ سلمان الحكم ، وقد عقدت زعامات شيعية اجتماعات تمهيدية ، ثم انضمت لهم عناصر سنية وطلبت إضافة مطلبي : منع بيع الخمور ووقف العمل بقانون تحرير المرأة الذي صدر أيام

---

(١) إبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ١٠٠ .

(٢) محمد عبدالقادر الجاسم وسوسن علي الشاعر . «البحرين : قصة الصراع السياسي ١٩٠٤-١٩٥٦» . د .م : المؤلفين . ٢٠٠٠ . ص ١٧٩ .

(٣) إبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ٩٨ .

(٤) المصدر نفسه . ص ١٠٠ .

الميجر «ديلي» . وقد عقد اجتماع في بيت الشيخ سعد الشملان بأم الحصم حضره كل من السادة خليل المؤيد وأحمد الشيراوي وعلي بن خليفة الفاضل إضافة لسعد الشملان ممثلين عن السنة . والسادة منصور العريض ومحسن التاجر والسيد سعيد وعبدالله بوذيب ممثلين عن الشيعة . كانت الغاية من الاجتماع توحيد الطائفتين والوقوف صفا واحدا بوجه استبداد المستشار وتقديم مطالب مشتركة للحاكم»[1] .

حول اللقاءات والاجتماعات التي كان يعقدها عمها الذي تربت في بيته قالت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «كان رفاق عمي سعد يأتونه البيت فيجتمعون ويتباحثون ، وأذكر أن أحمد الشيراوي وعلي الفاضل كانا -أحيانا- يظلان معه مجتمعين طوال الليل ولا يغادران إلا مع طلوع النهار» .

وعلى إثر تلك اللقاءات الوطنية المشتركة وحين شم المستشار «تشارلز بلجريف» تقاربا وطنيا بين الطائفتين للمطالبة بالإصلاح دخل طرفا في التحرك وحضر عددا من الاجتماعات التي عقدتها القيادات الشيعية ، ودفع الإنجليز باتجاه تولي الشيخ سلمان ابن حمد آل خليفة الحكم بذريعة مرض والده الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، كان هدف المستشار «بلجريف» إثارة الخلافات الطائفية لإبعاد أي تقارب بين الطائفتين وضرب الحركة في مهدها[2] .

سعى الإنجليز لشق الصف ومنع الشيعة عن المشاركة ، يقول د . سعيد الشهابي : كانت سياسة الحكومة التي يديرها المستشار «تشارلز بلجريف» ، تقوم على أساس محاولة منع تبلور موقف سياسي مشترك بين السنة والشيعة ، فكان السعي لتحييد البحارنة عن طريق إحداث تغييرات في المحكمة الشرعية الجعفرية ، كما كان البحارنة يطلبون»[3] ، وقد نجح المستشار في ذلك .

أخذ يتتابع صدور المنشورات التي تطالب بزوال الظلم ، وحينما عاد الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة من رحلة العلاج وعرف عما كان يتردد وفيه مساس بشخصه ، كما عرف أن أحمد الشيراوي وسعد الشملان هما من كان يكتب المنشورات أمر

---

(١) المصدر نفسه . ص ٩٩- ١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٠٢ .

(٣) سعيد الشهابي . «البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية .١٩٩٦ . ص ١١٠ .

بإلقاء القبض عليهما في ٥ نوفمبر ١٩٣٨[١] . اعتقلت الحكومة كلا من سعد الشملان وأحمد الشيراوي متهمة إياهما بالتحريض على الاضطراب ، وباستعمال كلمات غير لائقة ضد الشيخ حمد»[٢] .

بعد إلقاء القبض على قادة الحركة أعلن العمال إضرابهم ، وفي ٨ نوفمبر ١٩٣٨ وزعت المناشير المطالبة بإطلاق سراحهم ، وكانت مُوقعة باسم «رابطة الشباب الأحرار» ، وبعد فترة قُدم القادة للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام تتراوح بين شهر وأربع سنوات مع الأشغال الشاقة[٣] .

وقد وصفت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان حادثة اعتقال عمها سعد وكانت أحد شهود عيانها قالت : «عصر أحد أيام رمضان جاء «جيب»(سيارة شرطة) مليء بأفراد من الشرطة الذين نزلوا وأحاطوا بالبيت ، وحينما عرفوا بعدم وجود عمي سعد بالبيت ظلوا ينتظرون ، كنت في العاشرة من عمري ، وقد أصابني أنا وموزة بنت عبداللطيف خوف شديد . كان عبدالعزيز ابن عمي سعد يعمل حينها في المنامة ، وعند العصر عاد من عمله ، فوجد الشرطة تحاصر البيت وسألهم ماذا تريدون؟ قالوا : نريد سعد الشملان ، رد عليهم عبالعزيز بأن سعد الشملان ليس في البيت ، هو عندكم في المنامة . كان عمي سعد يذهب دائما إلى رفاقه في المنامة ، فما كان منهم إلا أن أحكموا حصار البيت ومنعوا الدخول إليه أو الخروج منه . عبدالعزيز بن سعد عاد مباشرة للمنامة ليخبر والده ، وعند المغرب وصل عمي سعد وقال لهم : أنا سعد الشملان ، فأخذوه» .

تواصل فاطمة بنت أحمد الشملان رواية تفاصيل الاعتقال التي عرفتها من عمها سعد شخصيا ، تقول : «الإنجليز كانوا يحترمون عمي سعد ويهابون ردات فعله ، كان المستشار «بلجريف» يعمل له ألف حساب ، وقد سجنوه وهو رجل كبير وكان علينا شهر رمضان ، أخذوه مباشرة للمستشار «بلجريف» في القلعة ، فسأله : ماذا تطلب؟ أجاب عمي : لا أطلب سوى أن أتوضأ وأصلي ، وحين سمح له بالصلاة خلع «بشته» (عباءته) وتوضأ وصلى عليها ، وقد تعاطف أفراد الحراسة من الشرطة مع

---

(١) محمد عبدالقادر الجاسم وسوسن علي الشاعر . مصدر سابق . ص ١٨٣ .

(٢) سعيد الشهابي . مصدر سابق . ص ١١٠ .

(٣) بشار الحادي . مصدر سابق . ع ٦٨٦ . ٧ يناير ٢٠٠٨ .

عمي سعد حيث كانوا كلهم يعرفونه ، فأخذوا وجبة إفطارهم وقدموها له . بعد ذلك استدعاه المستشار «بلجريف» وقال له : أنت الآن كبيرهم ، هل تريد أن نبقيك في القلعة أم نعيدك لبيتك ونضع عليك حراسة؟ . أجاب عمي : خذوني إلى بيتي أفضل لي لكي أصوم وأصلي وأذكر ربي في رمضان وضعوا حول بيتي العدد الذي تريدونه من الحرس . وهكذا أعادوا عمي سعد إلى بيته ، وقيدوا الدخول والخروج من البيت ، وصاروا يفتشون الداخل والخارج حتى الأطفال ، ويكلمون النساء المتغطيات لكي يتأكدوا أنهن نساء ولسن رجال ، رغم ذلك تمكن بعض الرجال من الدخول إليه لابسين ثيابا حريمية . كانت الخيل تحيط بالبيت وقد بقي عمي سعد على هذا الوضع ثلاثة أشهر لم يغادر خلالها بيته أبدا ، كان يخرج فقط إلى الحوش ويتمشى ، وكنا معه في البيت نحن النساء والفتيات فقط ، بعد ذلك أجريت له محاكمة وحكم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة ، فأعيد للسجن لتنفيذ الحكم .»

بعد الحكم على الشيخ سعد الشملان ورفيقيه السيدين أحمد الشيراوي وعلي الفاضل مورست على الثلاثة إجراءات سجن متشددة وأجبروا على القيام بأعمال شاقة ومهينة . وقد ذكر ابنه الزعيم عبدالعزيز الشملان أن الشيخ سعد الشملان تعرض لأنواع عديدة من التعذيب من إرغامه على تنظيف الشعير لأكل الخيول ، وتقطيع البرسيم للجمال ، وتنظيف «الفرضة»(الميناء) من الطحالب البحرية في البرد القارص . وقد أكد ذلك السيد راشد بن عبدالرحمن الزياني في كتابه «البحرين بين عهدين» ، حيث قال : شاهدت المسجونين الثلاثة وهم يقومون بأعمال تنظيفية قرب فرضة المنامة ، شاهدتهم وقد ربطوا بالسلاسل يحرسهم جندي شاهر سلاحه»[1] .

أما أبناء وبنات الشملان فأضافوا جميعا أن عمهم سعد ورفاقه أجبروا حتى على كنس وتنظيف اصطبل خيل المستشار «بلجريف» كنوع من الإذلال وكسر النفس ، وقالوا : لكن «أبونا سعد» لم يتنازل ، كان شخصية قوية وهو من أكثر الشخصيات التي واجهت المستشار الإنجليزي «بلجريف» ووقفت في وجهه .

قضى قادة الحركة فترة في السجن حتى زيارة ووساطة ابن سعود الذي زار البحرين العام ١٩٣٩[2] ، وقد اشترط المستشار «بلجريف» لإطلاق سراحهم عدم

---

(١) المصدر نفسه . ع ٦٩٣ . ١٤ يناير ٢٠٠٨ .

(٢) إبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ١٠٢ .

بقائهم في البحرين . يقول السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «زار البحرين الملك عبدالعزيز بن سعود آل سعود ، وحالا أعلن العفو عنهم ، لكن المستشار لم يوافق أن يطلق سراحهم ويبقون في البلد ، لازم يروحون لأي بلد خارج البحرين . وقد نفي عمي سعد حسب طلبه إلى الهند ، ونفي أحمد الشيراوي إلى الكويت وعلي الفاضل إلى السعودية» . وتقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «قبل تسفيرهم سمحوا بأن يأتيهم أهلهم للسلام عليهم ، فذهب الرجال فقط من عائلة الشملان ، غاب عمي سعد في المنفى عامين ثم عاد إلينا» .

***

في العام ١٩٥٤ توفي الزعيم سعد بن عبدالله الشملان وزوجته منيرة الحنيان في لاهور بباكستان ودفنا بها ، وحول وفاته حدثني عدد من أبناء وبنات العائلة فذكرت فاطمة بنت أحمد الشملان : «في مطلع الخمسينيات الماضية مرض عمي سعد فسافر إلى الباكستان للعلاج ورافقته زوجته منيرة الحنيان التي كانت أيضا تطلب العلاج من مرض بعينيها ، كانت منيرة متعلقة جدا بزوجها عمي سعد ودائما تطلب من الله أن لا يذوق أي منهما «حرة»(ألم وحزن) موت الآخر ، وقد تحقق لها ذلك ، فماتا كلاهما في باكستان دون أن يعرف أحدهما عن موت الآخر ودفنا فيها» .

وقالت السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «جاءنا -بعد سفر عمي سعد- خبر أنه مصاب بالسرطان ، أما زوجته منيرة فأصابها هناك التيفوئيد وتوفيت قبله وكانت دائما تدعو الله أن لا يذوق أي منهما ألم فراق الآخر ، وبالفعل توفيا دون أن يعرف أي منهما عن موت الآخر .»

٣. الزعيم المناضل عبدالعزيز بن سعد الشملان:

هو عبدالعزيز بن سعد بن عبدالله الشملان ثاني أبناء الزعيم الشيخ سعد ابن عبدالله الشملان والأخ الأصغر غير الشقيق للمربي الأستاذ عبداللطيف بن سعد الشملان . والدته هي منيرة الحنيان التي تزوجها الشيخ سعد بن عبدالله الشملان في الهند بعد وفاة زوجته موزة البوقيس ، أنجبت منيرة الحنيان من زوجها سعد ابنها

عبدالعزيز بن سعد العام ١٩١١ ومات لها منه ولد وابنتان يصغرون جميعهم عبدالعزيز[١] .

وُلد عبدالعزيز بن سعد الشملان في المحرق وقضى بها سني طفولته الأولى ، وحين بلغ الرابعة من عمره انتقل والده للسكنى في الجفير فأمضى بها عبدالعزيز طفولته المتوسطة وحين بلغ سن الالتحاق بالمدرسة نقله والده للعيش في كنف عمته كلثم بالمحرق . وقد التحق بالمدرسة الأهلية بمجلس الزياني جنوبي المحرق ، وبعد عامين على افتتاح مدرسة الهداية الخليفية أول مدرسة نظامية في البحرين التحق بها عبدالعزيز الشملان وانتظم في الدراسة فيها العام ١٩٢١[٢] .

خلال طفولته عايش عبدالعزيز الشملان الدور الوطني الذي كان يضطلع به والده وشهد فصولا من نضال والده السياسي ضد الإنجليز . كانوا يسكنون الجفير وكان الوالد سعد يغيب إما في المحرق أو المنامة ليجتمع مع أعضاء «لجنة مقاومة الاستعمار البريطاني» التي تأسست العام ١٩١٩ والتي كان الوالد سعد أحد أعضائها ، وكثيرا ما كلفت الجدة حفيدها عبدالعزيز بالتوجه إلى المنامة ومنها للمحرق للالتقاء بالوالد والاطمئنان عليه . كما شهد الصبي عبدالعزيز زيارات المندوب البريطاني «بي بي ديكسون» إلى والده الشيخ سعد في الجفير في محاولات من «ديكسون» لمطالبة والده الزعيم سعد الشملان بوقف نشاطه السياسي ومطالبته بالهدوء العام[٣] .

خلال دراسته الابتدائية بمدرسة الهداية كان عبدالعزيز الشملان طالبا متفوقا في المركز الأول طوال سنوات دراسته ، وقد أحب كثيرا مادتي التاريخ والجغرافيا ، كما أحب الخطابة وبرز فيها وقد أثنى مدرسوه على براعته في تلك المهارة[٤] .

وقد اشترك الطالب عبدالعزيز الشملان في جمعيتي الخطابة والأدب التي كان

---

(١) حديث مسجل مع السيدة فاطمة أحمد الشملان ونبذة عن حياة الزعيم عبدالعزيز الشملان من إعداد عائلته .

(٢) عبدالمنعم إبراهيم . مصدر سابق . ١١ يناير ١٩٨٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

يقودها - بعد نهاية الدوام المدرسي- الأستاذ السوري عثمان الحوراني[1] . كما «ظهرت موهبة عبدالعزيز في كتابة المقالات الحماسية التي تدعو لنهضة العرب ومحاربة دسائس الاستعمار . . . وكان عبدالعزيز الشملان معجبا بمقالات شكيب أرسلان المشهورة ويتابعها في الصحف العربية القليلة التي تصل البحرين ، ويقرأ باهتمام خطب الزعيم الوطني المصري المشهور سعد زغلول ويتمنى أن يصبح خطيبا مثله»[2] .

بقاء عبدالعزيز الشملان لم يطل في البحرين فقد قام الإنجليز بنفي والده الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان إلى الهند في مايو ١٩٢٣ وقد لحقت به عائلته المكونة من زوجته منيرة الحنيان وابنيه عبداللطيف وعبدالعزيز . وبالمنفى في بومبي فرض الإنجليز على الشيخ سعد وعائلته الإقامة الجبرية وفق نظام يومي محدد ، وعانت العائلة كثيرا من الغربة ومن الأزمات المالية[3] .

حينما نفي والده كان عبدالعزيز الشملان صبيا صغيرا في الثانية عشرة من عمره ، وقد شعر بوحشة شديدة في منفى والده وافتقد أصدقاءه وأهله ومدرسته لكنه سرعان ما انشغل بالتحاقه بمدرسة أسسها الشيخ محمد علي زينل للطلبة العرب في بومبي تدعى «مدرسة الفلاح» ، كما وجد مكتبة ببيت المشاري في بومبي انشغل فيها بقراءة أمهات الكتب التاريخية والأدبية العربية ، والتحق بمدرسة لتعلم اللغات فدرس لغة «الأردو» واللغة الإنجليزية وبرع فيهما[4] .

في العام ١٩٢٧ أنهى الشيخ سعد بن عبدالله الشملان سنوات نفيه وعاد مع عائلته إلى الوطن حيث سكنت العائلة في الجفير ، ولم يلبث عبدالعزيز بن سعد أن عاد لإتمام دراسته في مدرسة الهداية بالمحرق حيث أصبح طالبا متميزا في تحصيله الدراسي خاصة وقد أتقن اللغة الإنجليزية التي تعلمها في الهند ، لذلك كان أحد

---

(١) خالد البسام . «رفقة العمر : فصول من الصداقة النادرة بين عبدالعزيز الشملان وعبدالرحمن المعاودة» . مجلة «آفاق» . س ٣ . ع ١٢ . البحرين : أبريل ١٩٩٧ ص ٨٠ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٨٢ .

(٣) خالد البسام . «تلميذ في المنفى» . مصدر سابق . ص ٣٤-٣٦ .

(٤) عبدالمنعم ابراهيم . مصدر سابق . ١١ يناير ١٩٨٩ .

الطلبة المرشحين لبعثة دراسية في الخارج[١] وقد تم ابتعاثه لإكمال دراسته العليا في الجامعة الأمريكية ببيروت العام ١٩٢٨ ، وسرعان ما أصدر المستشار البريطاني «تشارلز بلجريف» قرارا بعودته وبعض زملائه . «أما أسباب حرمانه من الدراسة فلكونه ابن الزعيم المناضل سعد الشملان أولا ، ومن أنصار الأستاذين عثمان الحوراني وعمر يحي الحموي ثانيا . «أما السبب الذي قاله «بلجريف» لأولياء أمور الطلبة فهو أن أبناءهم راحوا يتدخلون في السياسة ويشتركون في المظاهرات التي كان ينظمها الطلبة القوميون»[٢] واحتجاجا على قطع بعثتهم نظم عبدالعزيز الشملان وزملاؤه الطلاب في مدارس البحرين السبع آنذاك إضرابا طلابيا استمر شهرين كاملين حار المستشار البريطاني في كيفية معالجته»[٣] .

وبعد إعادة طلبة البعثة إلى الوطن اجتمع بهم المستشار البريطاني «تشارلز بلجريف» وطلب منهم العمل بالتدريس في مدارس البحرين فاضطروا للقبول ما عدا عبدالعزيز الشملان الذي رفض تنفيذ القرار بحزم ما أدى إلى محاربته وحرمانه من الحصول على فرصة للعمل وظل محاربا في رزقه لعدة أشهر بعد أن هدده المستشار البريطاني «بلجريف» بمنعه عن العمل في أي مكان بالبحرين[٤] .

إلا أن مؤهلات عبدالعزيز الشملان العلمية واللغوية على وجه الخصوص قد أهلته لأن يجد عملا بعد بضعة أشهر ، لقد كان يتقن حوالي الأربع لغات(العربية ، الإنجليزية ، الأردية ولغة أخرى) في زمن غلبت عليه الأمية حتى في اللغة الأم . يقول ابن عمه السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «بعد أن عاد عبدالعزيز من بعثته الدراسية التي قطعها «بلجريف» ظل فترة دون عمل ثم توفق في الحصول على عمل إداري بالمحطة البحرية الملحقة بالقاعدة الجوية الملكية البريطانية بالمحرق وذلك قبل

---

(١) المصدر نفسه . ١٥ يناير ١٩٨٩ .

(٢) خليفة حسن قاسم . «سطور أخيرة من تاريخ لم ينته» مجلة «صدى الأسبوع» العدد ٨٨٩ . البحرين : ١٠ يناير ١٩٨٨ .

(٣) خالد البسام . «يوميات المنفى . عبدالعزيز الشملان في سانت هيلانة ١٩٥٦-١٩٦١» . البحرين : المؤلف . ٢٠٠٦ . ص ٨ .

(٤) خالد البسام . «رفقة العمر : فصول من الصداقة النادرة بين عبدالعزيز الشملان وعبدالرحمن المعاودة» . مصدر سابق . ص ٨٢ .

إنشاء مطار البحرين ، وقد تم ضمه نظرا لقدراته اللغوية ، كان يعرف الكثير من اللغات وكانوا بحاجة له .»

في النصف الأول من عقد الثلاثينيات نشط عبدالعزيز الشملان على غير صعيد في الحياة الاجتماعية والنشاط الأهلي ، فمن جهة خاض مع صديقه وزميل دراسته الشاعر الناشئ -حينها- عبدالرحمن المعاودة نقاشات ومطارحات أدبية تتعلق بقصائد المعاودة عبر الرسائل التي تبادلاها نظرا لسكناهما بعيدا عن بعضهما فالشملان في منطقة الجفير والمعاودة في مدينة الحد . وفي الوقت الذي أظهرت الرسائل المذكورة موهبة عبدالرحمن المعاودة الشعرية الفذة منذ شبابه ، فقد أظهرت أيضا امتلاك عبدالعزيز الشملان ناصية اللغة العربية وبلاغة صياغته للرسائل[١] .

وفي إطار اهتماماته الثقافية والأدبية ساهم الشاب عبدالعزيز الشملان في التأسيس الثاني للنادي الأدبي الذي كان تأسيسه الأول العام ١٩٢٠ لكنه أغلق بعد فترة على يد السلطات البريطانية . شارك عبدالعزيز الشملان العام ١٩٣٠ مع صديقه الشاعر الناشئ عبدالرحمن المعاودة وشباب آخرون في إعادة تأسيس النادي ، وفي أول مجلس إدارة له انتخب عبدالعزيز الشملان سكرتيرا للنادي[٢] .

من جانب آخر كان عبدالعزيز الشملان مهتما بالنشاط الرياضي محبا لرياضة كرة القدم حيث شارك مطلع الثلاثينيات المنصرمة في تأسيس فريق «الفتيان» وأصبح من لاعبيه . «وبعد فترة من مزاولة هذه اللعبة الرياضية بدأ أعضاء هذا الفريق يتطلعون إلى شيء أكبر من ذلك ، إلى ناد يضمهم جميعا مما يتيح لهم مزاولة مختلف الأنشطة وليس الرياضية فقط»[٣] . كانت تلك البداية لتأسيس نادي البحرين العام ١٩٣٦ الذي انتخب عبدالعزيز الشملان كأول رئيس له .

يقول الكاتب خالد البسام : «هذا العمل الثقافي والاجتماعي وحتى الرياضي المكثف الذي تزعمه عبدالعزيز الشملان وعمل فيه بنشاط وفاعلية . .علاوة على تزعمه الكثير من الأعمال الوطنية والخيرية التي قامت في البلاد مثل هيئات ولجان

---

(١) المصدر نفسه . ص ٨٣-٨٥

(٢) طارق راشد العامر . «ذكريات زمان» . جريدة «الأيام» . ع ٥٣٣٨ . البحرين : ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣ ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه .

دعم فلسطين في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي ، كل ذلك أدى إلى اكتساب الرجل الكثير من الخبرة في قيادة العمل السياسي فيما بعد[١] .

في العام ١٩٣٥ أجبر الإنجليز عائلة الشملان على مغادرة مساكنها في الجفير ليتم بناء القاعدة البحرية البريطانية مكانها مما عزز كره الإنجليز في نفوس أبناء هذه العائلة وخاصة الزعيم سعد بن عبدالله الشملان وابنه عبدالعزيز بن سعد الشملان .

وما إن حل العام ١٩٣٨ حتى اعتقلت السلطات البريطانية والده الزعيم الوطني سعد بن عبدالله الشملان ثم أخضعته للإقامة الجبرية وفرضت على ابنه عبدالعزيز مغادرة بيت أبيه وتدبير سكن آخر ، ثم نفت الشيخ سعد مرة أخرى للخارج . كل ذلك أسهم في تنامي كره الابن عبدالعزيز لسلطة الهيمنة البريطانية ما ساعد على انخراطه اللاحق في زعامة الحراك الوطني المناهض للوجود الإنجليزي والمطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية .

بعد إنشاء مطار البحرين ترك عبدالعزيز الشملان عمله في محطة الطيران البحرية والتحق بالعمل في فرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط الذي افتتح العام ١٩٤٠ في البحرين حيث كان البنك بحاجة لموظفين بحرينيين يتقنون الإنجليزية . وبسرعة لافتة تبوأ عبدالعزيز الشملان مركزا متقدما في إدارة البنك[٢] . يقول عبدالله بن أحمد الشملان : «كان عبدالعزيز الشملان أول بحريني توظف في البنك وهو يعتبر أول بحريني التحق بالعمل في البنوك ، وهو من قام باختيار الأرض التي اشتراها البنك وبنى عليها مقره فيما بعد» .

ويقول أحمد الشملان : «أواخر الأربعينيات كنا صغارا وكان يبهرنا أن عبدالعزيز الشملان يتنقل من أم الحصم واليها في سيارة بسائقها قيل لنا أن البنك وفرها له ، كنا نتجمع لرؤية السيارة ولمسها ، لقد كان عبدالعزيز الشملان يتبوأ مركزا هاما في البنك البريطاني ، كان نائبا للمدير» .

بعد عودة الزعيم سعد الشملان من منفاه الثاني بدأ يلح على ابنه عبدالعزيز أن يتزوج ، وقد تزوج عبدالعزيز الشملان خلال النصف الثاني من الأربعينيات من السيدة شريفة بنت الشيخ عبدالعزيز الجامع شقيقة صديقه عبدالله بن عبدالعزيز

---

(١) خالد البسام . «يوميات المنفى» . مصدر سابق . ص ٩ .

(٢) لقاء مسجل مع عبدالله أحمد الشملان .

الجامع . تقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «كان عبدالله الجامع يعمل كاتبا لدى عمي سعد بن عبدالله الشملان الذي كان يمارس مهنتي التجارة والمحاماة ، وحينما بحث عبدالعزيز عن زوجة قال له عبدالله بن عبدالعزيز الجامع : سأزوجك أختي شريفة ، وتزوجا وسكن عبدالعزيز بعد الزواج في القسم الغربي من بيت والده وكان القسم الشرقي مخصصا لعمي سعد . وقد أحب عبدالعزيز الشملان زوجته «أم سعود» حبا كبيرا وعزها ورفع من قدرها بين أهله وأصدقائه ومعارفه» .

وطوال أربعينيات القرن المنصرم لم يتوقف عبدالعزيز الشملان عن نشاطه الاجتماعي والثقافي المتوقد ، وقد كان ذلك الحراك من النخب المتعلمة والمثقفة وتلك التي تحمل هاجس العمل الوطني يضع اللبنات الأولى لحركة هيئة الاتحاد الوطني التي شكلت محور الحركة السياسية في السنوات اللاحقة .

في أواخر الأربعينيات كان عبدالعزيز الشملان فاعلا ضمن فريق من الوطنيين في تأسيس المنابر الصحافية التي كان لها دور كبير «في التبشير بالأفكار الوطنية وتجاوز المعضلة الطائفية وتشخيص العدو المشترك(الإنجليز)[1] . أواخر ١٩٤٩ تأسست في بيروت «دار صوت البحرين» التي أصدرت مجلة «صوت البحرين» ، وقد انضم عبدالعزيز الشملان لهيئة تحريرها التي تشكلت من نخبة من مثقفي البحرين من الطائفتين . ثم استدعت الحاجة الوطنية توفر منبر محلي فتوقفت «صوت البحرين» وصدرت مجلة «القافلة» الأسبوعية العام ١٩٥٢ التي أصبح علي سيار رئيس تحريرها وكان عبدالعزيز الشملان قريبا جدا من المجلة باعتبارها منبرا لطرح القضايا الوطنية ، وكان يتواجد بشكل مستمر في مقرها وفق ما يشهد بذلك الأستاذ علي سيار . وخلال العام ١٩٥٥ في غمرة الأحداث الوطنية قررت السلطات البريطانية وقف مجلة «القافلة» ، فتوجه عبدالعزيز الشملان برفقة رئيس تحريرها علي سيار لإقناع المستشار الإنجليزي «تشارلز بلجريف» بالعدول عن القرار ، وقد وافق واضعا شروطا أولها تغيير اسم المجلة الذي تحول إلى مجلة «الوطن»[2] .

---

(١) حسين موسى . «النضال الوطني الديمقراطي الحديث لشعب البحرين : ١٩٢٠-١٩٨١» . ط ٢ . د م : المؤلف . ٢٠٠٧ . ص ٤٣

(٢) علي سيار . «رجل لم يختلف مع نفسه» . مجلة «صدى الأسبوع» . ع ٨٨٩, البحرين : ١٠ يناير ١٩٨٩ . ص ٨-٩ . انظر أيضا حسين موسى . المصدر نفسه . ص ٤٤-٤٥ .

في مطلع الخمسينيات قرر عبدالعزيز الشملان الانتقال للسكن في المنامة ليكون قريبا أكثر من ساحة الحراك السياسي في العاصمة وليستغل بيت والده في أم الحصم -خلال سفر الوالد- للاجتماعات السياسية الموسعة . استأجر عبدالعزيز الشملان بيتا في القضيبية ، وقد أخبرتني السيدات سلوى وهند وضياء بنات عبدالرحمن الشملان أن بيت عبدالعزيز الشملان في القضيبية كان في المنطقة المحاذية لموقع النادي الباكستاني مقابل بناية الكويتي الآن ، وحينها كانت الدراسة بمدارس البحرين مقسمة إلى فترتين الأولى صباحا والثانية عصرا ، فكن يذهبن ظهرا من المدرسة إلى بيت عبدالعزيز بن سعد الشملان لتناول الغداء ثم يعدن للمدرسة ولا يتم نقلهن لأم الحصم إلا مساء مع نهاية الدوام المدرسي .

في العام ١٩٥٢ شكلت الأجواء والأحداث السياسية العربية والخليجية مثل ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر وحركة مصدق في إيران الإرهاصات الخارجية لقيام هيئة الاتحاد الوطني في البحرين التي قادت الحراك السياسي خلال النصف الأول من الخمسينيات المنصرمة والتي كان عبدالعزيز الشملان أحد أبرز قادتها .

أما على الصعيد المحلي فيتطرق د . أحمد حميدان إلى ثلاث قضايا هيمنت على المشهد السياسي وأفضت لبروز حركة الهيئة وهي : المستشار «بلجريف» وتأثيره على الحياة السياسية في البحرين ، والقضية العمالية ووضع العمال والموظفين البحرينيين ، والطائفية[١] .

وفي إطار السياسة المعروفة (فرق تسد) التي اتبعها الإنجليز في التفرقة بين مكونات المجتمع البحريني وتفتيت وحدته الوطنية ، كان لهم دور أساس في تأليب طائفتي الشيعة والسنة ضد بعضهما من خلال افتعال أحداث طائفية كان أشهرها أحداث سبتمبر ١٩٥٣ التي رافقت مسيرة عزاء عاشوراء في وسط العاصمة والتي وضعت البلاد على شفا حفرة من المعارك الطائفية ، تبع ذلك توترات ونزاعات طائفية في مناطق أخرى كما جرى في كل من قريتي عراد وسترة [٢] .

وفي صيف ١٩٥٤ جرى إضراب أصحاب سيارات الأجرة وكان عاملا في

---

(١) أحمد حميدان . «هيئة الاتحاد الوطني في البحرين . ولادة الحركة الوطنية الجديدة» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ١٥-٢١

(٢) المصدر نفسه . ص ٢٦-٣٠ .

تقارب المعنيين من الطائفتين ، وقد تبنت الصحافة الوطنية التي يشرف عليها ويحركها القادة الوطنيون قضية أصحاب سيارات الأجرة ، ونشط عبدالعزيز الشملان ورفاقه في مواجهة الطائفية . كتب د . أحمد حميدان يقول : «أمسك الباكر وزملاؤه من الوطنيين الذين أكسبتهم تحركاتهم وجهودهم اعترافا وقبولا شعبيا بالفرصة وتقدموا كوسطاء بين المضربين والسلطات»[١] .

وعلى ضوء تلك الوساطة أُنشيء «صندوق التعويضات» كنوع من التأمين في هذا القطاع وتولى إدارته عبدالرحمن الباكر الذي تكرس حينها كأبرز القادة الوطنيين . وقد أسهمت تلك الأحداث في تواصل القادة الوطنيين من الطائفتين وتكررت لقاءاتهم ، وقد استضاف عبدالعزيز الشملان بعض تلك اللقاءات في أم الحصم في بيت والده حينما كان الزعيم سعد الشملان في رحلة علاجه بالخارج[٢] .

وقد تبع تلك اللقاءات اجتماع في قرية «الخميس» لقيادات من الطائفتين ، ومن أهم نتائج اجتماع «الخميس» تعهد حضوره بتكوين جبهة وطنية موحدة لمواجهة «بلجريف» وقيادة الشعب حتى ينال حقوقه[٣] . كما مهد اجتماع «الخميس» للاجتماع التاريخي الموسع الذي عُقد في قرية «سنابس» ، فقد تحرك القادة على الالتقاء بجماهير الشعب من الطائفتين وإلقاء الخطب في التجمعات ليتم اختيار مندوبين عن كل منطقة ليحضروا اجتماع «سنابس» .

وبتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥٤ عقد اجتماع قرية «سنابس» الذي حضره مندوبون يمثلون مختلف مناطق البحرين . وفي ذلك الاجتماع الموسع الحاشد تم اختيار ١٢٠ شخصا من الطائفتين يشكلون هيئة تنفيذية عليا انبثقت عنها لجنة تنفيذية من ثمانية أشخاص اعتبرهم عبدالرحمن الباكر هم الممثلون للشعب وتكرسوا كذلك ، وهم : إبراهيم بن موسى ، محسن التاجر ، إبراهيم فخرو ، عبدالرحمن الباكر ، عبدالله أبوذيب ، عبدالعزيز الشملان ، عبد علي العليوات وعلي بن إبراهيم . واختير

---

(١) المصدر نفسه . ص ٣٧ .

(٢) عبدالرحمن الباكر . «من البحرين الى المنفى : سانت هيلانة» . ط ٢ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٢ . ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه . ص ٦٢ .

عبدالرحمن الباكر أمينا عاما للهيئة[1] .

وقد باشرت اللجنة التنفيذية عملها لتثبيت شرعية تمثيلها للشعب ونشط القادة أعضاء اللجنة في كسب التأييد حتى جُمع ٢٥ ألف توقيع ، ثم تم إعداد مذكرة قدمت للحاكم ونسخة منها لممثلي السلطة البريطانية في البحرين ، وطرحت الهيئة في خطاباتها وبياناتها ومذكراتها أهم المطالب وهي : تأسيس مجلس تشريعي ، وضع قانون عام للبلاد ، السماح بتأليف نقابة للعمال وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام . وحينما لم تلمس اللجنة التنفيذية أي تجاوب مع مذكرتها دعت إلى إضراب عام دعي إليه في مهرجانات حاشدة أحدها عند مسجد «مؤمن» والثاني بمسجد العيد بوسط المنامة[2] .

تقول السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «كنا صغارا في فترة أحداث حركة ١٩٥٦ ، لكننا منذ ذلك الحين كنا نعرف أن ابن عمي عبدالعزيز الشملان كان يخطب في الجماهير في ساحات المحرق والمنامة» .

في بداية تأسيسها وقبل الاعتراف الرسمي لم يتوفر مقر رسمي للهيئة التنفيذية العليا فكانت اجتماعات الجمعية العمومية تعقد في بيوت بعض القادة أعضاء اللجنة التنفيذية . ورغم انتقاله للسكن خارج أم الحصم ظل عبدالعزيز الشملان يستخدم بيت والده في أم الحصم لعقد الاجتماعات السياسية . يذكر الزعيم عبدالرحمن الباكر : «أما اجتماع الجمعية العمومية فكان يتم غالبا في بيت السيد عبدالعزيز الشملان وفي بيتي»[3] .

ويتذكر أحمد الشملان قائلا : «كنت في الحادية عشرة من عمري وأذكر اجتماعات كانت تعقد لدى عبدالعزيز الشملان في مجلس بيت خالي سعد وفي ساحته ، كان توافد الرجال على البيت يشد فضولنا أنا وأصدقائي فنتسلق جدار البيت من الخارج ونطل على الجمع المتواجد في الداخل» .

وتقول هند بنت عبدالرحمن الشملان : «كان والدي يحب ابن أخيه عبدالعزيز بن سعد كثيرا ، ولشدة خوفه عليه كان حين يجتمع عبدالعزيز بن سعد مع رفاقه

---

(١) المصدر نفسه . ص ٦٤-٦٧ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه . ص ٧٦ .

يظل الوالد طوال الليل يراقب بيت عمي سعد من عند باب بيتنا خوفا من أن يدخل عليهم أحد أو تداهمهم الشرطة» .

مع دخول العام ١٩٥٥ كان أعضاء اللجنة التنفيذية قد تكرسوا قادة جماهيريين يرفعون المطالب ويفاوضون السلطة البريطانية والحاكم حول حقوق الشعب ومطالبه . كان عبدالعزيز الشملان في مجال عمله بفرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط يشغل منصبا رفيعا هو مساعد المدير العام ، وإزاء بروزه كقائد جماهيري خيرته إدارة البنك بين خيارين : إما أن يترك السياسة ويتفرغ لعمله في البنك أو يستقيل ، فلم يتردد وكان حاسما وواضحا قدم استقالته وترك وظيفته ذات المرتب الكبير[١] .

وعلى ضوء مهمات الارتباط بالجماهير التي كانت مطروحة على قادة الحركة شعر الزعيم عبدالعزيز الشملان باحتياج المحرق للقيادة الجماهيرية فقرر الانتقال للسكن في المحرق واستأجر بيتا مطلا على براحة بن غتم في مدخل المدينة حيث تجري التجمعات الشبابية والعمالية ، وظل يعيش في ذلك البيت حتى اعتقاله ثم نفيه .

استمر الإضراب طويلا وشلّ البلاد تماما وكاد يقطع أرزاق العاملين من أبناء الشعب ، وقد تعمدت السلطة الإنجليزية توريط اللجنة التنفيذية العليا بمواجهة مصاعب جمة في توجيه دفة المجتمع في ظل سريان الإضراب ، فارتأت اللجنة التنفيذية فك الإضراب قبل أن يفلت الزمام . وبعد عدة أسابيع تدخل الإنجليز ودفعوا باتجاه التفاوض مع اللجنة التنفيذية واقترحوا أن تعين اللجنة شخصين بالذات هما السيد علي السيد إبراهيم والأستاذ عبدالعزيز الشملان ليقابلا الحاكم ويبحثا معه بعض الأمور[٢] .

بناء على لقاء عضوي اللجنة التنفيذية مع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والمستشار «بلجريف» جرى اتفاق على بعض جوانب الإصلاح لم يلبث الإنجليز أن نكثوا به ، في الوقت ذاته تحركت الهيئة التنفيذية العليا على تأسيس نقابة للعمال الذين بات عددهم ودورهم وتأثيرهم على مجريات الشأن السياسي واضحاً[٣] .

---

(١) علي سيار . مصدر سابق . ص ٧ .

(٢) عبدالرحمن الباكر . مصدر سابق . ص ٨٢-٨٣

(٣) المصدر نفسه . ص ٨٦ .

وقد جرى فيما بعد تبادل مذكرات وردود بين الهيئة والحكومة البريطانية ، إلا أن الهيئة العليا لم تستطع أن تتحكم في غضب الشارع خاصة مع تجاهل المطالب التي طرحتها وتشكيل مجلس إداري معين ليس لممثلي الشعب دور فيه . وقد ظهر الغضب الجماهيري عند زيارة وزير الخارجية البريطاني «سلوين لويد» للبحرين وضربت الجماهير سيارة استقباله بالحجارة . وقد اعتبر عبدالرحمن الباكر أن تلك الحادثة كانت سببا في تغيير السياسة البريطانية باتجاه القضاء على الهيئة التنفيذية العليا ورجالها[١] .

وجدت السلطات البريطانية فرصتها في حادث الشجار الذي وقع عند بلدية المنامة في مارس ١٩٥٦ حينما أقدمت على ضرب المتشاجرين بالرصاص وراح ضحية الحادث تسعة أفراد[٢] . عندها قررت الهيئة التنفيذية العليا إعلان إضرابها الثاني الذي عم البلاد كلها بفضل الدور التحريضي الذي قام به قادة الحركة وطرحت الهيئة مطالب بالاعتراف بها وبالتحقيق في حادث البلدية وإعفاء المستشار «بلجريف»[٣] .

بناء على ذلك تحرك الإنجليز بدعوى الوساطة ، فقابلوا الزعيم عبدالرحمن الباكر واشترطوا مغادرته البحرين لفترة محددة ليتم الاعتراف بالهيئة . وبتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٦ اجتمع ممثلون عن الهيئة هم عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبد علي العليوات ومحسن التاجر مع الحاكم بحضور معتمد الحكومة البريطانية وتم في الاجتماع التوقيع على وثيقة الاعتراف بالهيئة ، بعدها سافر عبدالرحمن الباكر وتولى عبدالعزيز الشملان النيابة عنه كسكرتير للجنة وكمدير لمؤسسة صندوق التعويضات التعاوني[٤] .

في الفترة المذكورة شكلت الهيئة منظمة كشفية انضم لها مئات من الشباب بمن فيهم بعض شباب عائلة الشملان الذين أخبروني أنهم انضموا للمنظمة الكشفية ولبسوا لباسها الرسمي تضامنا مع حركة الهيئة من جهة وتقديرا لدور الزعيم

---

(١) المصدر نفسه . ص ١٠٢ .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه . ص ١٠٥ .

(٤) المصدر نفسه . ص ١٠٨ .

عبدالعزيز الشملان الذي طلب منهم المشاركة من جهة أخرى[١] .

عاد الزعيم عبدالرحمن الباكر للوطن وكانت الأوضاع في تصاعد مستمر وحركة المظاهرات تشتد مع أخبار العدوان الثلاثي على مصر ، دخل الزعماء في مفاوضات مع الإنجليز ، وعلى أثر تطورات الثورة الجزائرية واعتقال بن بيلا اتخذت الهيئة موقفا مؤيدا للشعب الجزائري فعاد الوضع في البحرين إلى التوتر وأوقف الإنجليز المفاوضات فأعلنت الهيئة الإضراب من جديد[٢] .

ومنذ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت المظاهرات على أشدها وبرزت أحداث عنف وحرق لمنازل الإنجليز في المحرق تلتها الكثير من الحرائق في عدد من المؤسسات والشركات بالمنامة . وهنا أُنزل الجيش البريطاني وتقرر اعتقال قادة الحركة . وقد أكد الباكر على أن «الهيئة كانت وراء الإضرابات والمظاهرات لكنها لم تكن قطعا وراء إشعال الحرائق وعمليات النهب ولم تدعُ لها»[٣] .

في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ تم اعتقال الزعماء ونقلوا مباشرة إلى سجن جزيرة «جدا» ، كتب الزعيم عبدالعزيز الشملان في يومياته في المنفى : «اعتقلنا في ساعة مبكرة من صباح يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، فقد اقتحمت علينا أنا والباكر ثلة من الجنود المسلحة وكسرت الأبواب الخارجية والداخلية وهُددنا بالقتل إن نحن أبدينا أية مقاومة»[٤] .

بعد شهر تم التحقيق معهم واستمر التحقيق حتى منتصف ديسمبر ١٩٥٦ وفي يوم ١٩ ديسمبر نقل القادة إلى قرية البديع لمحاكمتهم وقد اتفقوا على رفض المحاكمة في البديع وطالبوا بمحاكمتهم علنا في المنامة[٥] .

في يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ أصدرت محكمة البديع حكمها على كل من عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبد علي العليوات بالسجن أربعة عشر عاما وعلى إبراهيم بن موسى وإبراهيم فخرو بالسجن عشر سنوات وقد طالبت المجموعة

---

(١) لقاء مسجل مع السيدين عبدالله أحمد الشملان ومحمد خليفة الشملان .

(٢) عبدالرحمن الباكر . مصدر سابق . ص ١١٥ .

(٣) المصدر نفسه . ص ١١٦ .

(٤) خالد البسام . «يوميات المنفى : عبدالعزيز الشملان في سانت هيلانة ١٩٥٦-١٩٦١» . مصدر سابق . ص ٢٢ .

(٥) عبدالرحمن الباكر . مصدر سابق . ص ص ١٩٦ ٢٢٦ .

باستئناف الحكم دون جدوى[1] . وتقرر نفي الثلاثة الأول إلى جزيرة «سانت هيلانة» لقضاء فترة حكمهم هناك ، ووصلوها على ظهر بارجة بريطانية في ٢٧ يناير ١٩٥٧ . وحال وصولهم باشر الثلاثة في كتابة مذكرات احتجاج على نقلهم بعيدا عن الوطن للشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين[2] .

في العام ١٩٥٨ كشفت صحيفة بريطانية ملابسات نفيهم غير القانوني مما دفع ببعض المحامين البريطانيين لدراسة قضية الثلاثة[3] ، والعام ١٩٥٩ عقدت محكمة في الجزيرة لمحاكمتهم وأوكلوا لمجموعة من المحامين البريطانيين للدفاع عنهم . وقد حكمت المحكمة بالإفراج عنهم بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٦١ حيث غادروا الجزيرة إلى لندن أحرارا لكنهم منعوا من العودة للبحرين قبل إتمام سنوات حكمهم ، ومن لندن توجه عبدالعزيز الشملان إلى دمشق التي اختار الاستقرار فيها[4] .

يقول أحمد الشملان : «قضت المحكمة بالإفراج عن زعماء الهيئة وحكمت لكل منهم بمبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني كتعويض ، وأذكر أن عبدالعزيز الشملان مر العام ١٩٦١ بالكويت حيث كنت أدرس ، وقد استضافه القوميون العرب وقابلته خلال مأدبة أقيمت على شرفه وكان لقاء قصيرا خاطفا ، وقد قرر أن يستقر في سوريا وتمت استضافته والترحيب به على المستوى الرسمي هناك . وفتح مشروعا تجاريا عبارة عن متجر «نوفوتيه» للملابس أسماه باسمه ، وقد أصبح متجره وبيته مزارا دائما للسياسيين والطلبة البحرينيين ، وقد زرته مرات عديدة في مروري على دمشق خلال فترة وجوده بها» .

في دمشق كان بيت ومتجر عبدالعزيز الشملان ملفى لكل الوطنيين والسياسيين البحرينيين والخليجيين ومنبرا لاستمرار مناهضة الوجود البريطاني في الوطن . يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «عبدالعزيز الشملان كان صديق الوالد ورفيقه في قيادة هيئة الاتحاد الوطني التي قادت نضال شعبنا في الخمسينيات . وقد تلقيت دراستي

---

(١) المصدر نفسه . ص ٢٤١ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٢٥١ .

(٣) علي سيار . مصدر سابق . ص ٧ .

(٤) خالد البسام . «يوميات المنفى» . مصدر سابق . ١٧ .

الجامعية في دمشق وحينما التقيت بعبدالعزيز الشملان وجدته نموذجا للإنسان الوطني الغيور على شعبه وعلى كل فرد في شعبه» .

وكتب الأستاذ سلمان كمال الدين : «أعتبر عبدالعزيز الشملان بمثابة والدي الثاني ، حيث كان رفيق الوالد المرحوم السيد علي كمال الدين في حركة هيئة الاتحاد الوطني بين ١٩٥٣-١٩٥٦ من القرن الماضي . رافقته رفقة الأب والصديق والرفيق ، وتتلمذت في مرحلة نضالية على يديه إبان منفاه في ستينيات القرن المنصرم بمدينة دمشق . وهناك وبتوجيهات من المرحوم عبدالعزيز الشملان عملت في إذاعة دمشق(برنامج صوت الخليج والجزيرة العربية) حيث الأستاذ عبدالله الحوراني مديرا للإذاعة ، كنت مناديا في كل حلقة أسبوعية ومذكرا ومشيدا بتضحيات معتقلي انتفاضة ١٩٦٥ ومطالبا بإطلاق سراحهم حتى تم ذلك في ١٩٦٧» .

خلال العام ١٩٧٢ عاد عبدالعزيز الشملان إلى وطنه البحرين بعد أن أعلن استقلالها ، كانت الأرضية السياسية قد تغيرت حينها ، فقد صعدت البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة لتتبوأ أدوارا قيادية للجماهير كانت تتبوؤها البرجوازية الوطنية المتوسطة والتجارية التي قادت حركة الهيئة ، كما كانت قد تشكلت عدة منظمات سياسية يسارية عملت تحت الأرض لكنها استقطبت جماهير الشعب البحريني بعد انتفاضة ١٩٦٥ بما طرحته من برامج منحازة لمصالح أوسع الجماهير .

في العام ١٩٧٢ ترشح عبدالعزيز الشملان لانتخابات المجلس التأسيسي المكلف بوضع أول دستور للبحرين المستقلة وفاز بعضويته وانتخب نائبا للرئيس . إلا أن الأجواء الوطنية لم تكن داعمة للشروط التي وضعتها الحكومة لتشكيل المجلس التأسيسي فتمت مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي من أهم قوتين سياسيتين كانتا تستقطبان الجماهير(جبهة التحرير والجبهة الشعبية) .

كان المزاج الجماهيري ضد المجلس التأسيسي وضد أعضائه ، وحينما ترشح عبدالعزيز الشملان لعضوية المجلس الوطني(البرلمان) لم يحقق فوزا كان يتوقعه مما سبب له خيبة كبرى استثمرتها الجهة الرسمية فعُرض عليه منصب رسمي بالعمل في السلك الدبلوماسي ، وحين وافق عُين العام ١٩٧٤ سفيرا لدولة البحرين في جمهورية مصر العربية ومندوبا دائما لدولة البحرين في الجامعة العربية ، وبالإضافة لذلك عين في العام ١٩٧٥ سفيرا فوق العادة لدولة البحرين في مالطا . وظل في القاهرة حتى نقلوا الجامعة العربية والسفارات إلى تونس بعد مقاطعة الدول العربية

لمصر بعد تطبيعها مع اسرئيل فانتقل سفيرا في تونس[١] .

وفي العام ١٩٨٦ بأحد اجتماعات الجامعة العربية في تونس لم يستطع عبدالعزيز الشملان تحمل جدل بين وزيري خارجيتي بلدين عربيين حول موضوع التطبيع مع إسرائيل فأصيب بجلطة في المخ سببت له شللا نصفيا فتم نقله إلى ديوان وزارة الخارجية في البحرين وظل يعاني من المرض حتى وفاته آخر ديسمبر ١٩٨٨[٢] .

في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة كان عبدالعزيز الشملان أحد الرموز الوطنية الذين تم تكريمهم تخليدا لذكراهم وعرفانا لما قدموه من أجل الوطن ، فتم في ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ إطلاق اسم عبدالعزيز بن سعد الشملان على أحد شوارع أم الحصم[٣] .

٤. الأستاذ عبداللطيف بن سعد الشملان:

هو عبداللطيف بن سعد الشملان الابن البكر للشيخ والزعيم الوطني سعد بن عبدالله الشملان ، والأخ الأكبر غير الشقيق للزعيم الوطني عبدالعزيز بن سعد الشملان ، والدته هي السيدة موزة الدغيّم من أنساب عائلة الشملان . ولد عبداللطيف بن سعد الشملان في المحرق العام ١٩٠٤ ففي لقاء لي مع ابنته السيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان قالت : «ما عرفته من الوالدة رحمها الله أن الوالد كان من مواليد ١٩٠٤» . وقد طُلقت والدته وهو طفل صغير وحينما تزوجت أمه تكفلت بتربيته في مدينة المحرق جدته لأمه السيدة أسماء بنت صالح الدغيّم ،[٤] وقد التحق بمدرسة الهداية الخليفية وأكمل دراسته بها .

تزوج والده الشيخ سعد بن عبدالله الشملان زوجته الثانية موزة البوقيس وتوفيت بعد فترة قصيرة من زواجه بها ، ثم تزوج الشيخ سعد بزوجته الثالثة منيرة الحنيان التي أنجبت أخاه عبدالعزيز العام ١٩١١ ، وفي مايو ١٩٢٣ نفى الإنجليز الوالد

---

(١) نبذة عن حياة عبدالعزيز بن سعد الشملان من إعداد عائلته .

(٢) لقاء مسجل مع السيدة هند عبدالرحمن الشملان .

(٣) نبذة عن حياة عبدالعزيز بن سعد الشملان من إعداد عائلته .

(٤) لقاء مسجل مع السيدة فاطمة أحمد الشملان .

سعد بن عبدالله الشملان ، فسافر بصحبة زوجته وولديه غير الشقيقين عبداللطيف وعبدالعزيز إلى منفاه بالهند .

قبيل انتهاء سنوات النفي عاد الابن عبداللطيف بن سعد إلى الوطن بقصد العمل والزواج من ابنة عمه ، وقد عمل في التدريس بمدرسة الهداية إلا أن الإنجليز فصلوه من العمل بسبب ما اعتبروه مشاكل سياسية من صوب والده . بعد أن فصله الإنجليز من التدريس في مدرسة الهداية قام الشاب عبداللطيف بن سعد الشملان بتأسيس مدرسة أهلية بنفسه أسماها «دار العلم» درّس فيها مع أشخاص آخرين[1] .

وفي العام ١٩٢٧ عاد الشيخ سعد مع عائلته من المنفى إلى الوطن فزوَّج ابنه عبداللطيف من ابنة عمه نورة بنت محمد بن عبدالله الشملان التي أنجبت له ابنته المرحومة موزة بنت عبداللطيف الشملان وابنه المرحوم عبدالله بن عبداللطيف الشملان . بعد فترة برزت مشاكل وخلافات عائلية بين الأخوين سعد ومحمد الشملان وعائلتيهما وانعكست الخلافات على العلاقة بين الزوجين عبداللطيف ابن سعد ونورة بنت محمد وتوترت الحياة بينهما .

تقول السيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان : «كان الوالد على خلاف دائم مع زوجته نورة بنت محمد الشملان بتأثير الخلافات بين الآباء والأعمام ، كانت هناك الكثير من الخلافات بين الأهل في البحرين ، فضاق الوالد ذرعا من كثرة الكلام والخلاف وقرر أن يبتعد بالسفر إلى القاهرة للدراسة» .

ويقول السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «أراد عبداللطيف بن سعد أن يستزيد من العلم فاستأذن والده في السفر للدراسة في القاهرة ونال موافقته ، وكان يريد أن ترافقه زوجته وطفلاهما ، إلا أنها لم توافق على السفر معه طاعة لأمر والدها ، لذا قرر عبداللطيف منحها حريتها فطلقها وسافر وكان عمر ابنته موزة عاماً ونصفاً وابنه عبدالله بضعة أشهر» .

سافر عبداللطيف بن سعد الشملان إلى القاهرة منتصف الثلاثينيات وأمضى عددا من السنوات في الدراسة ، التحق بدار العلوم العليا بالقاهرة وحصل على مؤهل دبلوم من دار العلوم ، كما نال شهادة أهلية الأزهر الشريف في الشريعة

---

(١) عبدالمنعم ابراهيم . مصدر سابق . ١٥ يناير ١٩٨٩ . ص ٣

الإسلامية[1] . تقول السيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان : «تعرّف الوالد على طلبة كويتيين بالأزهر وتصادق معهم ، وبعدما أكمل دراسته لم يرغب في العودة للبحرين ، فتوجه مع أصدقائه إلى الكويت والتحق بالعمل فيها واستوطنها»

وصل عبداللطيف الشملان إلى الكويت حوالي العام ١٩٣٨ وعمل مدرسا في المدرسة المباركية العام الدراسي ١٩٤٠-١٩٤١ . أورد د . أحمد الخطيب في مذكراته عن ذكرياته مع أستاذه عبداللطيف الشملان في مدرسة المباركية[2] .

في العام ١٩٤٢-١٩٤٣ عين عبداللطيف الشملان مديرا لمعارف الكويت التي كانت كغيرها من بلدان الخليج تخضع للحماية البريطانية ، وقد منح المعتمد البريطاني في الكويت «هوكمبثام» في العام ١٩٤٢ مدير المعارف عبداللطيف بن سعد الشملان توصية رسمية ليتعاقد مع بعثة تعليمية مصرية للقدوم للعمل بالكويت من خلال وزارة المعارف المصرية . وبناء على ذلك سافر عبداللطيف بن سعد الشملان إلى القاهرة للاستعانة بأول بعثة مصرية للتدريس في الكويت تساهم الحكومة المصرية بدفع نصف رواتب مدرسيها بالإضافة إلى عشر منح للطلاب الكويتيين لإكمال دراستهم الثانوية في مصر على نفقة الحكومة المصرية ، كما توجه إلى سوريا ولبنان للغرض ذاته[3] .

تقول السيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان : «كان الوالد يسافر إلى مصر وسوريا ليحضر مدرسين لمدارس الكويت من هناك ، كانت الكويت تستعير مدرسين فيأتونها على حساب مصر وسوريا حيث كانت موارد الكويت محدودة جدا قبل اكتشاف النفط ، وكانت تعتمد في مجال التعليم على المساعدات المصرية منذ عهد

---

(١) نبذة عن حياة عبداللطيف بن سعد الشملان أصدرتها وكالة الأنباء الكويتية «كونا» في ٦ ديسمبر ١٩٨١ .

(٢) سيف مرزوق الشملان . «ملاحظات وتعليقات على حديث الشيخ عبدالله الجابر بالتلفزيون» . جريدة «القبس» . ع ٣٨٣٦ . الكويت : ١٧ يناير١٩٨٣ وأحمد الخطيب . «الكويت من الإمارة الى الدولة : ذكريات العمل الوطني والقومي» . إشراف غانم النجار . ج ١ . ط ١ . الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي . ٢٠٠٧ . ص ٣٩-٤١ .

(٣) صالح جاسم شهاب . «تاريخ التعليم في الكويت والخليج» . جريدة القبس . ع ٤٦٤٧ . الكويت : ٢٠ ابريل ١٩٨٥ وأحمد الخطيب . المصدر نفسه . ص ٤٨ .

الزعيم المصري سعد زغلول . كذلك كان الوالد يسافر إلى لبنان للغرض نفسه ، وقد تعرف هناك على والدتي اللبنانية المرحومة السيدة إقبال حسين الحبال التي قدِمت للتدريس في الكويت ، ثم خطبها الوالد وتزوجا بداية الأربعينيات ، وإلى ذلك الوقت كانت الحياة متواضعة جدا في الكويت ، حتى الكهرباء لم تكن قد عممت في كل المناطق ، عملت الوالدة بالتدريس ثم أصبحت مفتشة ولها هي الأخرى بصمة كبيرة على التعليم في الكويت وتعتبر من مؤسسات تعليم البنات وتخرجت على يدها الكثير من سيدات المجتمع الكويتي ونسائه البارزات» .

وقد أشادت جريدة «القبس» الكويتية بما قدمته السيدة إقبال الحبال فقالت عنها : «ولا ينكر ما قامت به من جهود مشكورة في سلك التعليم أثناء توليها كناظرة ومفتشة على مدارس البنات»[1] . وقد أنجب عبداللطيف بن سعد الشملان من زوجته الثانية السيدة إقبال حبال ابنه «حسام» العام ١٩٤٧ وابنته «نِعم» العام ١٩٤٩ .

وكانت يد الهيمنة البريطانية في بلدان الخليج تمتد إلى التعليم وتتولى الإشراف على كل صغيرة وكبيرة فيه ، وفي مطلع الأربعينيات كان «جيمس وكلن» مديرا لمعارف البحرين وفي الوقت ذاته مستشارا لمعارف الكويت التي كان عبداللطيف بن سعد الشملان مديرا لمعارفها . يؤكد السيد سيف مرزوق الشملان الأمر بقوله : «كان للإنجليز في ذلك الوقت إشرافهم على شئون التعليم في بلدان الخليج العربي لخدمة أغراضهم الاستعمارية وكان هناك مستشار إنجليزي لهذا الغرض اسمه «وكلن» مقره البحرين لأنه كان مديرا للتعليم فيها وكان يزور الكويت ويتفقد مدارسها»[2] .

ولم يكن الإنجليز راغبين في بقاء عبداللطيف بن سعد الشملان مديرا للتعليم بالكويت خاصة وهو ابن الزعيم السياسي البحريني المناهض للسيطرة البريطانية والذي تم اعتقاله منذ فترة قريبة العام ١٩٣٨ ثم نفيه .

وقد حمل عبداللطيف بن سعد الشملان رسالة من الشيخ عبدالله الجابر رئيس المعارف وقتئذ إلى مصطفى باشا النحاس الزعيم المصري المشهور لطلب مدرسين مصريين ، فاحتج الإنجليز لأن معاهدة الحماية لا تجيز للكويت إجراء اتصالات

---

(١) صالح جاسم شهاب . المصدر نفسه . ع ٤٦٠٥ . ٩ مارس ١٩٨٥ .

(٢) المصدر نفسه . ع ٣٨٣٦ . ١٧ يناير ١٩٨٣ .

خارجية إلا بإخطار بريطانيا وبموافقتها[1] .

وفي عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح وبعد زيارة قام بها «جيمس وكلن» مدير معارف البحرين ومستشار معارف الكويت إلى الكويت في مارس ١٩٤٣ ، كتب تقريرا إلى المقيم السياسي في الخليج قال فيه : «إنه من الضروري بمكان أن نبحث عن بديل لمدير المعارف الحالي عبداللطيف الشملان» . وقال أيضا : «مدير معارف الكويت عبداللطيف الشملان لم يخطرنا بأن زيارتي تتزامن مع عطلة الربيع في الكويت بل ذهب إلى أبعد من هذا عندما أخبرنا أن وقت الزيارة مناسب جدا . ومنذ ذلك الحين والشملان يخضع إلى مراقبة الشيخ عندما أقدم على التعاقد مع أربعة من المدرسين المصريين عن طريق وزارة المعارف المصرية دون الرجوع إلى سمو الأمير حاكم الكويت وإني لا أشك بأن مطالبتنا سمو الأمير واستجابته لنا بالاستغناء عن خدماته جعلته يستغل هذه الفرصة للانتقام . كما سبق وأن ذكرت لكم أن حكومة الكويت تنوي إرسال طلاب للدراسة في المدارس الثانوية في القاهرة ، وقد سبق لمدير المعارف(الشملان) أن قام بشيء من الترتيبات الغامضة مع الوزارة المصرية لإلحاق هؤلاء الطلاب بالمدارس على نفقة الحكومة المصرية ، ولم يكن هناك تبادل أي مراسلات رسمية بين الحكومتين حول هذا الموضوع لذا قرر سمو الأمير تأجيل سفرهم حتى يتوفر مزيد من المعلومات[2] .

تقول السيدة نِعم بنت عبداللطيف الشملان : «كان الإنجليز لا يريدون بقاء والدي في الكويت وبالتأكيد كانوا يعرفون عن والده السياسي المعروف في البحرين والمكروه من الإنجليز ، فكانوا يقولون إن الوالد غير مرغوب في بقائه بالكويت وأنه بحريني وليس كويتي ، فكان رد الشيخ أحمد الجابر عليهم حازما بقوله إنه مواطن كويتي وسيبقى في الكويت ، وقد تم منحه الجنسية الكويتية مباشرة» .

ونتيجة لتدخل الإنجليز فقد فرض المعتمد البريطاني إبعاد عبداللطيف الشملان عن قطاع التعليم فتم نقله من عمله كمدير للمعارف إلى مفتش بالمعارف سنة ١٩٤٣ وظل راتبه كما هو ، وانتقل إلى دوائر عديدة فأصبح مسؤولا في دائرة التموين ، ثم مساعدا لمدير المالية في المعارف ، بعدها عمل قاضيا في المحاكم من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه . ع ٤٦١٩ . ٢٣ مارس ١٩٨٥ .

بمؤهل دراسته في الشريعة ، ثم تم تعيينه مديرا للبيت الكويتي في القاهرة الذي يهتم بشئون الكويتيين الدارسين في المدارس والجامعات المصرية قبل أن تؤسس في القاهرة سفارة رسمية[١] .

بعد استقلال الكويت استدعي عبداللطيف بن سعد الشملان في ٢٤ يناير ١٩٦٢ ليعين أمينا عاما لمجلس الوزراء وظل في هذه الوظيفة حتى أحال نفسه على التقاعد في ٣١ مايو ١٩٦٩ وتوفي في ٦ ديسمبر ١٩٨١[٢] .

وقد نعته الكويت قاطبة وفي اليوم التالي على وفاته نعاه وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء وكذلك في جلسة مجلس الأمة . وقد أطلقت وزارة التربية اسم المرحوم عبداللطيف بن سعد الشملان على مدرسة متوسطة للبنين في منطقة «الجهراء» ، تخليدا لذكراه ، وتقديرا لجهوده الطويلة في خدمة الكويت»[٣] .

وفي الذكرى الأولى لوفاته أصدرت المدرسة التي أطلق اسمه عليها وهي «مدرسة عبداللطيف سعد الشملان المتوسطة» عددا خاصا من مجلتها عن ذكرى المرحوم عبداللطيف سعد الشملان قالت في افتتاحيتها : مدرستنا تقوم بإحياء ذكرى رائد من رواد الكويت أفنى عمره في سبيل إعلاء كلمة الحق ونشر العلم . كما ألقى أحد الأساتذة قصيدة مطولة في عبداللطيف بن سعد الشملان جاء فيها :

هنا في كـــرمـــة الشـــمـــلان نور
وغـــصن مـــزهر غض نضـــيـــر
فـــعن عـــبـــد اللطيف نظمت شـــعـــري
هو الشـــمـــلان رائدنا الكبـــيـــر

٥. المناضل أحمد بن عيسى الشملان:

ثالث أضلاع مثلث القادة والزعماء الوطنيين الذين أنجبتهم عائلة الشملان في البحرين هو صاحب هذه السيرة الذي سنخصص لحياته ونضاله باقي فصول الكتاب

---

(١) المصدر نفسه . ع ٤٦٠٥ . ٩ مارس ١٩٨٥ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

أحمد بن عيسى الشملان الذي ينتمي لعائلة الشملان من صوب والدته المرحومة السيدة سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان ووالده هو عيسى بن سالم بن حمود بن راشد الدغيِّم (من أنساب وأقارب العائلة) . ومنذ طفولتهم نُسب أحمد الشملان وأشقاؤه جميعا في الوثائق الرسمية والثبوتية لعائلة الشملان عائلة والدته ، وسنتطرق لظروف وأسباب ذلك في الفصل الثاني من السيرة .

يمكننا القول أن أحمد الشملان يختلف كمناضل وقائد وطني عمن سبقه من الزعماء السياسيين من العائلة خاله الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان وابن خاله الزعيم المناضل عبدالعزيز بن سعد الشملان ، والاختلاف نابع بالأساس من فرق المرحلة التاريخية التي شهدت نضال كل زعيم من هؤلاء . فقد تركز نضال الزعيم سعد بن عبدالله الشملان الذي غطى العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم على مقاومة سلطة الحماية البريطانية ومواجهة تدخل ممثليها في شئون البحرين حكما وشعبا . وتطور شكل ومستوى النضالات التي خاضها الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان ورفاقه ، فإلى جانب مقاومة السلطة البريطانية ممثلة في دور مستشارها «بلجريف» الساعي للفرقة بين الطوائف ومكونات المجتمع بهدف إحكام سيطرته عليه ، قاد عبدالعزيز بن سعد الشملان ورفاقه مطلع خمسينيات القرن الماضي تأسيس أول ائتلاف سياسي وطني موحد جمع الشعب تحت قيادة الهيئة التنفيذية العليا .

جاء أحمد بن عيسى الشملان في ستينيات القرن المنصرم معبرا عن مرحلة تتجاوز المراحل النضالية السابقة شكلا ومضمونا وتحمل فكرا ونضالا تغييريا جديدا أفرزته مرحلة اقتصادية طبقية وسياسية مغايرة تنامى فيها الوعي الثقافي والسياسي للشباب البحريني وتبلور فيها دور الطبقة العاملة البحرينية ، فتأسست قوى سياسية وطنية وفق أيديولوجيات وأهداف واستراتيجيات مغايرة . وعلى مدى سنوات حياته التي نذرها للنضال مر أحمد الشملان بأكثر من فكر وأكثر من تنظيم سياسي في تصاعد لخطه وبرنامجه النضالي حتى أقعده المرض نهاية التسعينيات الماضية ، ذلك ما ستتناوله الفصول القادمة حول سيرة المناضل الوطني أحمد الشملان .

الفصل الثاني

الطفولة.. الصبا.. مطلع الشباب
لَبِنات التأسيس والتمرس النضالي
١٩٤٢-١٩٦٥

أولا: الأسرة:

ينتمي أحمد الشملان لعائلة الشملان من صوب والدته سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان ، وينتمي لعائلة الدغيِّم من صوب والده عيسى بن سالم ابن حمود بن راشد الدغيِّم . وهناك علاقة مصاهرة ونسب قديم بين العائلتين تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر . من جانب آخر تعيد كتب القبائل والأنساب الدغيِّم - هم أيضا- إلى «عنزة» ، ويُظهر تتبع التسلسل الوارد في كتب القبائل والأنساب لبطون وأفخاذ وعشائر وفروع قبيلة «عنزة» أن الدغيِّم عشيرة من عشائر فخذ «السلقا» أحد أفخاذ بطن «عبيد» أحد البطون الثلاثة التي تنتمي لقبيلة «عنزة»[١] وعلى حين أن الشملان فرع من عشيرة «الحامد» إحدى عشائر فخذ «السلقا» ، فإن الدغيِّم يشكلون عشيرة بذاتها ، وعلى ذلك يكون الدغيِّم أقرب من الشملان إلى الساق الرئيسة لعنزة . إلا أن شهرة الشملان وصيتهم في البحرين دفع بهم إلى تحويل الأوراق الثبوتية لأبناء أختهم سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان من نسبهم لأبيهم (الدغيّم) إلى نسبهم لأمهم (الشملان) .

انتساب الشملان والدغيِّم في عمومهم لعنزة أمر تؤكده كتب تاريخ القبائل والأنساب ، لكننا ننوه مجددا إلى عدم توفرنا على مدونات تاريخية موثقة تؤكد

---

(١) رضا ناصر حسين . «قبيلة عنزة . تاريخها . رجالاتها . أنسابها في العراق والجزيرة » . ط ١ . بيروت : دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع .,٢٠٠٥ ص ٦٩-٧٣ . وعلي بن شداد آل ناصر . «الذخيرة في مشجرات وأنساب قبائل الجزيرة» . ط ١ . الدوحة : المؤلف .٢٠٠٤ . ص ٥٥-٥٦ .

انتساب الشملان والدغيِّم الذين نقصدهم في البحرين إلى فروع وعشائر قبيلة «عنزة» ، وليس بحوزتنا سوى روايات يؤكدها من قابلنا من العائلتين .

حدثتني منذ سنوات قبل وفاتها عمة أحمد الشملان المرحومة أسماء بنت سالم ابن حمود بن راشد الدغيِّم بأن الدغيِّم عائلة بينها وبين الشملان نسب وقرابة قديمة فعمتها أسماء بنت صالح الدغيِّم هي جدة عبداللطيف بن سعد الشملان ، وابنة أسماء بنت صالح هي موزة الدغيِّم زوجة الزعيم سعد بن عبدالله الشملان ووالدة عبداللطيف بن سعد الشملان ، وأن الدغيِّم نزحوا مع الشملان إلى البحرين قادمين من الجزيرة العربية وسكن معظمهم المحرق وانتقل بعضهم مع الشملان إلى الجفير .

وقالت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «كانت هناك قرابة عائلية ونسب قديم بين الشملان والدغيِّم ، فقد تزوج الشيخ سعد بن عبدالله الشملان بموزة الدغيّم ابنة عمة عيسى بن سالم الدغيِّم والد أحمد الشملان . وقد تربى عيسى بن سالم في كنف الشملان بالجفير وانتقل معهم إلى أم الحصم ، وعمل معهم في مهنة الغوص» .

وقال السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «والد أحمد هو عيسى بن سالم الدغيِّم وكان على نسب مع عائلة الشملان من صوب عمته ويعمل معهم منذ زمن الغوص ، تربى معهم في الجفير وجاء معهم إلى أم الحصم . الشملان كانوا يملكون سفنا للغوص ، وكان عيسى بن سالم الدغيِّم يركب معهم كواحد من «اليزوة» (مجموعة غواصي صيد اللؤلؤ) ، لم يكن يملك شيئا سوى عمله كغواص . وقد رأوا فيه الأصل الطيب والهمة والسمعة الحسنة فقبلوه زوجا لابنتهم سبيكة وكان يكبرها بحوالي خمس سنوات» .

قبل زواجه بسبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان كان عيسى بن سالم الدغيِّم قد تزوج مرتين ، تروي ابنته السيدة صفية بنت عيسى عن والدها قائلة : «حدثتني جدتي أن الوالد كان حاد الطبع عصبي المزاج ونظرا لحدة طبعه لم تعمِّر الزوجتان لديه فواحدة طلقها والثانية توفيت وهي على ذمته . كان الوالد يُستشاط غضبا بسرعة شديدة لأبسط الأسباب ، فإن عاد من عمله ولم يجد طعامه جاهزا وسبل راحته متوفرة ثار وأفرغ غضبه في الأواني والحاجيات رميا وتكسيرا أو ضربا وشتما لزوجته ، لذا حينما تقدم يطلب الزواج من الوالدة سبيكة نصح الشيخ عبدالله ابن ناصر آل خليفة صديقه خالي مبارك بن عبدالله الشملان بعدم تزويج شقيقته

لعيسى بن سالم الدغيِّم لسوء سيرته في معاملة زوجاته السابقات وضربه لهن ، إلا أن قرار الخال مبارك كان إتمام الزواج ، خاصة وأنه اشترط أن تكون زيجة تبادلية رأسا برأس فربط موافقته بزواجه شخصيا من أسماء أخت عيسى . وهكذا كان ، فتزوجت الوالدة سبيكة بنت الشيخ عبدالله الشملان عيسى بن سالم الدغيِّم ، وتزوجت أسماء بنت سالم الدغيِّم مبارك بن الشيخ عبدالله الشملان» .

بعد الزواج انتقلت سبيكة من الجفير إلى منزل أهل زوجها في المحرق شرقي مسجد الشيخ عيسى بن علي وسوق «الخارو» وحملت مباشرة بطفلتها البكر نورة ، وأنجبت ثلاثة من أبنائها في بيت الزوجية بالمحرق ، أما باقي الأبناء بمن فيهم أحمد فأنجبتهم بعد انتقالها مع زوجها للعيش في كنف أهلها بأم الحصم[1] .

قال كل من الشقيقين صفية وأحمد أن والدهما عيسى بن سالم كان فقيرا لا يملك سوى كده من عمله ، وقد عمل بأكثر من مهنة تنقل فيما بينها وفقا لوضعه الصحي . فحينما تزوج سبيكة بنت الشيخ عبدالله الشملان كان يعمل خياطا في محل خياطة للملابس الرجالية بسوق المنامة وغواصا على ظهر سفن صيد اللؤلؤ في موسم الغوص . وبعد أن ترك مهنة الغوص أصبح يتكسب رزقه من صيد الأسماك حتى ألحقه صديقه وابن أخ زوجته عبدالعزيز بن سعد الشملان بمهنة عامل في مغسلة القاعدة الجوية البريطانية في المحرق . لكن هذا العمل أتعبه كثيرا وسبّب له الإصابة بـ«مَلْع» (من الخلع أي تحرك مفاصل عظام الكتف) ، فانتقل لمهنة عامل في مطحنة القوات البريطانية ، وتذكر صفية أن الوالد كان يعود يوميا من عمله بالمطحنة بثياب يملؤها الطحين . بعدها اشتغل عاملا في «الفاينري» (مصنع تكرير البترول) ، أما آخر عمل له قبل أن يقعده المرض فكان مؤذنا بمسجد السنة في الجفير .

ذكر أحمد الشملان أن والده عيسى بن سالم الدغيِّم كان أبيض البشرة متوسط الطول أصلع ، ضعيف البنية ، تبدو على وجهه آثار إصابة قديمة بالجدري ، لكن مظهره كان يشي بالوقار . وتؤكد السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان أنه كان أجمل شكلا من جميع عياله ، تقول : «لم يشبهه أي من الأولاد ، وسمرة البشرة أخذها عياله من جدهم عبدالله بن سعد الشملان» .

ويتحدث أبناؤه وابن أخته عبدالله بن مبارك الشملان وبنات عبدالرحمن ابن

---

(١) لقاء مسجل مع السيدة صفية عيسى الشملان .

عبدالله الشملان عن طباعه وخصاله فيذكرون أنه كان قوي الشخصية في بيته وخارج بيته ، وكانت كلمته واحدة لا تتغير وما يأمر به في بيته لا بد أن ينفذ . وكان شديدا جدا في تربية أبنائه ، يقول عنه ابنه السيد يوسف بن عيسى الشملان الشقيق الأكبر لأحمد الشملان : «كان الوالد شديد القسوة ، ولشدة قسوته كانوا يسمونه «العشرج» (دواء شعبي ذو مذاق شديد المرارة) ، وإذا ضرب أحدا منا يمسك العصا بيديه الاثنتين ويضرب ، ويا ويل من يحاول أن يمسك عنه العصا أو يمنعه من الضرب» .

ويورد أصغر أبنائه السيد عبدالله بن عيسى الشملان مثلا على سرعة غضب الوالد فيقول : «كان الوالد حازما صارما سريع الغضب ، وحين وضوئه كانت الوالدة تصب الماء على يده ، وفي فصل الشتاء كانت تسعى لتسخين الماء قليلا لكنه لا يستطيع الانتظار فيصرخ بها أن تحضر الماء ساخنا كان أم باردا» .

كان أبناؤه وأبناء العائلة عموما يخافونه خوفا شديدا فهو حاد الطبع عصبي يستثيره حتى صراخ الأطفال وشقاوة لعبهم ، وتستثار أعصابه إن لم تُسمع كلمته . كان دائم التوبيخ لعياله ويضربهم لأقل زلل يقعون فيه أو خطأ يرتكبونه . وحينما اشتغل ابنه يوسف كان يحضر معاشه كاملا ويضعه بيد والده دون أن يأخذ منه «آنة» (أصغر جزء في عُملة البحرين القديمة وتعادل فلسا) . وقد اضطرت قساوة الوالد وطبعه الحار ابنه يوسف للهجرة العام ١٩٥١ للعمل في السعودية ثم توجه للكويت العام ١٩٥٤ للعمل والاستقرار النهائي فيها[١] .

يقول السيد يوسف بن عيسى الشملان : «كان أحمد وشملان وعبدالله يخافون الوالد خوف ربهم ، وكان أحمد طيبا مع والده يطيعه أكثر من باقي إخوته» ، يضيف أحمد الشملان بقوله : «بعد أن سافر يوسف للعمل في السعودية ثم في الكويت ، كان الوالد يأخذني معه إلى السوق باعتباري أكبر الأبناء الذكور» .

كان عيسى بن سالم الدغيِّم ضعيف البنية يعاني من الأمراض وقد أصيب بمرض السل في آخر خمس سنوات من عمره وسافر العام ١٩٥٣ إلى الكويت للعلاج بترتيب من الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان بالتنسيق مع أخيه عبداللطيف ابن سعد الشملان المقيم آنذاك في الكويت . يقول السيد يوسف بن عيسى الشملان :

---

(١) المصدر نفسه .

«في الكويت تلقى الوالد العلاج من مرض السل لمدة سبعة أشهر إلا أن العلاج حينها لم يكن متطورا فعاد إلى البحرين» .

في البحرين تعبت صحته من جديد وأخذ المرض يشتد عليه إلى أن أصابه نزيف حاد من الفم والأنف توفي على أثره في بيته العام ١٩٥٣ ، كان عمر أحمد الشملان حين توفي والده عشرة أعوام ، وبعد وفاته تكفل الخال عبدالرحمن ابن عبدالله الشملان برعاية شقيقته سبيكة وعيالها[١] .

***

والدة أحمد الشملان هي سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان من آخر زوجاته مهرة البوقيس ، وقد أنجبت مهرة من الأبناء مبارك وخليفة وعبدالرحمن وسلطان ومن البنات سبيكة ومريم . عن والدتها تقول السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «وُلدت الوالدة سبيكة العام ١٩١١م وتزوجت مطلع ثلاثينيات القرن الماضي ، عاشت في بيت أهل زوجها بالمحرق في السنوات الأولى لزواجها ثم انتقلت معه للعيش بين ذويها في أم الحصم . وقد ورثت الوالدة سبيكة عن والدها قطعا من الأراضي في أم الحصم ، ونظرا لمحدودية دخل الوالد ومرضه ، اضطرت الوالدة لبيع أجزاء مما تملك من أراض كلما احتاجت لتدبير شئون أسرتها . في أم الحصم سكنا في بيت سعفي كبير جدا يجمع أبناء وبنات الشيخ عبدالله بن سعد الشملان من زوجته مهرة البوقيس . وأذكر أن هناك بيتاً كبيراً آخر سكنته عائلات أخوالي أبناء الوالد عبدالله بن سعد الشملان من زوجته موزة الفضالة . كان البيت الذي سكناه مقسماً بين الوالدة مهرة وأبنائها . وكان مخصصا لكل عائلة في البيت «عريش» للصيف (غرفة مبنية بأكملها من سعف النخيل) ، و«كُبَر» للشتاء (غرفة قاعدتها وأرضيتها من الحصى والإسمنت وباقي هيكلها من سعف النخيل) ، ويتوسط حوش البيت «سِيَم» (سطح خشبي مرتفع عن الأرض مثبت على أعمدة) كبير جدا ينام عليه أهل البيت صيفا . بعد فترة بيعت الأرض التي يقع عليها قسم الوالدة من البيت الكبير ، فبُني بيت سعفي خاص بالوالدة على أرض لها أقامت الوالدة وربتنا فيه . وقد بني البيت في مرحلته الأولى من السعف وكان يحتوي على «جليب»(بئر مياه مالحة) ، وفي مرحلة تالية أعيد بناء البيت من الحصى وردمت البئر . وظلت

---

(١) المصدر نفسه .

الوالدة سبيكة تبيع أراضيها شيئا فشيئا حتى لم يبق باسمها سوى البيت الذي كانت تقيم فيه قبل مماتها وورثناه أنا وأشقائي من بعدها» .

كانت سبيكة بنت عبدالله الشملان الزوجة الوحيدة التي استطاعت أن تستمر مع عيسى بن سالم الدغيِّم ، يقول أحمد الشملان : «الوالدة بحكمتها وحسن تصرفها بنت علاقتها مع الوالد على الاحترام ، كانت تحترمه وتمنعنا نحن وأطفال العائلة من إزعاجه حينما يكون بالبيت . وقد اكتسبت احترامه كونها أجادت التعامل معه ووقفت بجانبه وصبرت على فقره ومرضه وتحملت أعباء كثيرة لتدبير شئون أسرتها وتلبية احتياجات أبنائها» .

وتقول ابنتها السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «كانت الوالدة -وهي تعرف عسر الحال لدى الوالد- توفر بعض النقود وتشتري قماشا لأبنائها تخيطه وتحتفظ به ، وحين يأتي العيد تقدم الملابس لزوجها قائلة : هذه ملابس جديدة خذها وأعطها العيال للعيد ، ساعدته كثيرا ودبرت المال بشتى ما أمكنها من سبل . أذكر أن أخوالي باعوا أرضا للعائلة فأخذت الوالدة نصيبها من البيعة واشترت بقرة وأخذت تتكسب من حليبها ، كما كانت تربي الدجاج وتبيع بيضه على الخباز وتأخذ بثمنه خبزا ، وكانت تحمص أنواع المكسرات وتبيعها ، واشتغلت «مطوعة» (معلمة تحفيظ القرآن للأطفال) .»

وتقول السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «العديد من أطفال أم الحصم ختموا القرآن على يد عمتي سبيكة ، أحمد ابنها تعلم عندها وجميع أبناء عائلة الشملان ، وأيضا تخرّج من عندها أبناء الشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة وأبناء عائلة المجنير وكثيرون من أبناء أم الحصم وكانت تلقب بالمطوعة سبيكة . كما كانت تمارس مهنة الطب الشعبي خاصة معالجة التهاب اللوز عند الأطفال ، وكان الناس من جميع الطبقات والطوائف يحضرون لها أطفالهم للعلاج من أطفال العائلة الحاكمة إلى سكان أم الحصم والقضيبية إلى سكان سترة والقرى القريبة من أم الحصم كالجفير والغريفة وغيرها . وكانت أيضا تشارك أختها مريم وابنة أخيها نورة في تنظيم الاحتفال النسائي بالمولد النبوي ، ومارست أيضا إعداد الأحجبة وتدليك المرضى . ذاقت عمتي سبيكة الويل لأنها امرأة فقيرة وتعيل أبناء صغاراً ، عندما يأتي العيد كانت «تتوحل» (تتورط) ، لا تعرف ماذا تفعل تطق (بمعنى تضرب) برأسها هذه الجهة وتلك وأطفالها يتطلبون : نريد ونريد» .

وتقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «عانت عمتي سبيكة كثيرا في حياتها وكان زوجها شديدا وتحملته واعتنت به في مرضه الطويل ، وحينما توفي تحملت وحدها تربية أبنائها الصغار وبذلت جهدها كله في سبيل تنشئتهم . كانت إنسانة مكافحة وشخصية قوية ، شخصية لم يهزها الألم ولا الحزن ولا الموت ، ولأن الحياة عصرتها كثيرا فقد كان بها شيء من القسوة في التعامل معنا» .

وتقول السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «عمتي سبيكة قاست كثيرا في الحياة ، ولكثرة ما قاست وتعبت كنا نقول : هذا حقها من النار ، فهي إنسانة مؤمنة تعرف ربها وقد غفر الله لها في الدنيا» .

وتقول كنة «مطوعة» سبيكة السيدة نجية بنت ناصر الصانع زوجة شملان الشقيق الأوسط لأحمد الشملان : «كانت الوالدة سبيكة رغم الفقر امرأة مدبرة ، قد يمر عليها يوم دون أن يكون لديها أي شيء لوجبة الغداء وهي جالسة تنتظر الفرج ، فجأة تدخل عليها قروية لتطبيب طفلها ، أو أخرى لتعمل لها تدليك فتنال منهما ثلاثاً إلى أربع روبيات ، وحالا تأخذ الباص (الحافلة) إلى المنامة وتشتري لوازم وجبة الغداء ، ولا تنسى حتى كلبها «رين» فتخصه بقطعة عظم ضمن المشتريات ، أما العشاء فتترك أمره على الله» .

وتقول السيدة سلوى بنت عبدالرحمن الشملان : «رغم فقرها كان بيت عمتي سبيكة مفتوحا للجميع أفضل من أغنى بيت في البحرين ، كان مفتوحا دوما والكثيرون تربوا فيه . عمتي سبيكة أخذت أميرة بنت عبدالله بن أحمد الشملان وربتها في بيتها منذ طفولتها ، وكثيرون من الصغار والشباب ينتمون لعائلات مقتدرة ، تركوا بيوتهم وأهلهم وجاءوا وقعدوا في بيت عمتي سبيكة . المرحوم إبراهيم عيسى المطوع كان شبه مقيم هناك برفقة صديقه عبدالله ابن عمتي سبيكة . وكان سيف البنعلي وسيف بن أحمد البوفلاسة وأبناء الشيخ عطية الله آل خليفة كلهم وعلي ابن سلطان الشملان وغيرهم ، وكذلك سالم الصبي الصغير ابن جارتهم «عيدة» الذي كان دائم المبيت في بيت عمتي سبيكة . كما تربى في بيتها غرباء وأصبحوا كأبنائها مثل «حميد» (محمد) الذي جاء من السعودية صغيرا ليعمل وعمره حوالي الأربعة عشر عاما ، وتنقل بداية بين بيوت الشملان ، ثم استقر به المقام وبقي ما بقي له من عمر في بيت العمة سبيكة ، لم يفارق «حميد» بيت عمتي سبيكة وكان لا يذهب للسعودية إلا لتجديد جوازه ، وقد ربى أبناء العمة سبيكة وأبناء أخوالهم . أما

الشخص الآخر فهو درويش محمد البلوشي القادم من عمان صبيا هو الآخر ، كان يعمل مع عمي سلطان في البحر وفي أعمال البناء ، ولم يكن له أحد ولا مكان يؤويه ، فآوته العمة سبيكة التي تفتح قلبها للناس وعاش في بيتها ، كان يعمل «سقايا» ينقل الماء من العيون إلى جميع بيوت أم الحصم ، ثم ترك هذه المهنة واشتغل في إحدى الشركات بالجفير ، وقد تعلق بابنتها صفية فيما بعد وطلبها للزواج» .

وحول بيت «مطوعة» سبيكة المفتوح لكل القادمين كتب الشاعر البحريني علي الشرقاوي في مذكرات طفولته : «كنت أذهب مع عبدالله الشملان إلى بيتهم ، وهناك شاهدت لأول مرة «المرادة» (رقصة شعبية نسائية) وعرفت من عبدالله أن أخاه الأكبر ، أحمد الشملان ، يدرس في الكويت ، وكان يتكلم عنه بحب» .

وحدثتني السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان عن تفسير انتساب أبناء عمتها سبيكة لعائلة الشملان وليس لعائلة والدهم الدغيِّم فقالت : «كانت عمتي سبيكة شديدة الاعتزاز بوالدها وعائلتها ، وكانت معروفه بين الناس باسم سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان ، والناس لا تنادي أبناءها إلا بعيال سبيكة بنت الشيخ عبدالله الشملان ، لهذا رغبت أن يُنسب عيالها للشملان ويسمون باسمهم» .

ويقول السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «كان خالهم عبدالرحمن كلما أدخلَ أحدا من عيال شقيقته سبيكة المدرسة سجله باسم عائلة الشملان ، كانت عائلة الشملان أشهر وأبوهم عيسى بن سالم -يا جنة الله- لم يعترض ، والأمور كانت تؤخذ بكل بساطة ، لذلك أصبح عيال عيسى بن سالم الدغيِّم ينسبون للشملان . ونتيجة ذلك لم يحصلوا على الإرث الذي يعود لهم من والدهم ببيت عائلة الدغيِّم بالمحرق لأن الورثة من الدغيِّم قالوا لهم : ائتونا بجوازاتكم ، ولأن جوازاتهم كلها باسم الشملان لم يرثوا شيئا» .

ومنذ العام ١٩٨٦ تم تداول قضية بالمحاكم تتعلق بحق أبناء عيسى بن سالم الدغيِّم في ارث والدهم تولاها وترافع فيها أحمد الشملان أمام المحكمة الصغرى الرابعة ، إلا أن المحكمة لم تحكم بحق أبناء عيسى اعتمادا على ما أمامها من أوراق ثبوتية تنسبهم بالأبوة لعائلة الشملان[1] .

***

(١) ملف الدعوى رقم ٨٨/٧٧٦٤ .

عانت الوالدة سبيكة من العوز والفقر في طفولة عيالها وخلال مرض زوجها وبعد وفاته ، ثم طالت معاناتها وقلقها وخوفها فيما بعد على ابنها أحمد ، كما عانت في آخر عقد من عمرها من مرض السكر إلى أن انتهت حياتها نهاية مأساوية . الوالدة سبيكة -كما سنلاحظ- هي التي ألحّت على سفر ابنها أحمد للكويت -دون رغبته- ليبقى هناك في رعاية شقيقه يوسف وليكمل دراسته المتوسطة والثانوية في مدارسها ، لكنها عانت كثيرا من بُعد ابنها الذي تغرّب صغيرا في عمر الرابعة عشر وعانى من البعد عن الوطن في وقت مبكر . كان أحد دوافع «مطوعة» سبيكة لتسفير أحمد إلى الكويت خوفها عليه من الاضطرابات السياسية في البحرين العام ١٩٥٦ وقد أحست بحماسه وتجاوبه مع الأحداث ، ولم يدر بخلدها أن الكويت كانت هي المصهر الأول الذي تشكل فيه الفكر والفعل السياسي لابنها أحمد ، وقد يكون شعورها بالذنب لتركه يسافر في ذلك العمر الصغير هو الذي ولّد في قلبها محبة ومكانة خاصة لأحمد دون أشقائه ، وخلال دراسته بالكويت ، كان أحمد كلما عاد في الإجازات يتمتع بجرعات عالية من حب والدته وحنانها .

يقول السيد شملان بن عيسى الشملان شقيق أحمد : «كانت الوالدة في صف أحمد دائما ، كانت بينه وبينها حميمية خاصة ، لا أعرف لماذا كانت ترجح كفته دائما ، ربما كانت تحس أنه أحسن منا في شيء ، لم تكن تفضله علينا ، لكنها كانت تقف معه في كل الحالات» .

في إحدى رسائلها لابنها الأكبر يوسف مؤرخة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٠ عدّدت «مطوعة» سبيكة جوانب معاناتها من أبنائها واحدا واحد ، لكنها استثنت أحمد بقولها : «والابن الثاني وهو أحمد ظروفه - له الله - حكمت عليه بالعذاب في وطنه وفي حياته ، وأنا راضية عنه كل الرضا وأدعو الله أن يطيل عمره ويوفقه في حياته» .

وحينما عاد أحمد الشملان للبحرين العام ١٩٦٤ كان يبلغ من العمر ٢٢ عاما ، شابا متعلما مثقفا واعياً وكادرا سياسيا مؤهلا لتبوؤ أدوار قيادية في صفوف الحركة الوطنية ، تعاملت الوالدة سبيكة مع أحمد على هذا الأساس وآمنت به ومنحته دعمها ، لقد وافقت مباشرة في العام المذكور حينما أسرّ لها أنه ينوي إخفاء معتقل سياسي هارب من السجن في بيتهم لفترة مؤقتة ، وفوق ذلك -وبكل أريحية- منحته جواز سفرها لتسفير المعتقل الهارب .

ولم يكد يمر عدد من الأشهر حتى انفجرت انتفاضة مارس ١٩٦٥ التي كان

لأحمد الشملان دور نضالي مشهود فيها . خلال الانتفاضة واجهت الأم واقعا قاسيا هو تواجد أحمد الدائم بعيدا عنها على الساحة النضالية بمدينة المحرق ، وزاد هلعها وخوفها عليه حينما أصبح مطلوبا وعُممت صوره على مراكز الشرطة . دخل أحمد الشملان حينها مرحلة التخفي وكانت الأم تتحرق خوفا عليه وشوقا لرؤيته ، وزاد خوفها حينما أُعلنت في أم الحصم جائزة مالية لمن يدلي عنه بأية معلومة ، وشعرت بالمهانة والغضب حينما أكثرت الشرطة من مداهمة بيتها وتفتيشه بحثا عن أحمد .

طال انتظار الأم لعودة ابنها لكنه غادر المحرق إلى المعتقل مباشرة ، وأمضى فيه عامين أدخلا الأم المسكينة في نفق جديد من القلق على ابنها . وقد تعبت في تلك الظروف من أجله وتحملت مشاق الذهاب لمكاتب السجن ومراكز الشرطة للقائه ، وتعرضت لاهانات الشرطة وتعليقاتهم ، وحينما كحلت عينيها بمقدمه حُرا العام ١٩٦٧ ، فجعت بنفيه المباشر خارج البحرين .

كابدت الأم من جديد آلام فراق ضناها وانتظرت رسائله وتسقطت أخباره من كل جهة ، ظلت تتحرق على نار البعد حتى جاءها أحمد بعد ثلاثة أعوام شخصا آخر ليس هو أحمد الذي تعرف ، جاءها مريضا معذبا محطماً . لم تستسلم لذلك الواقع المؤلم وشمرت عن سواعد الأمل فاحتوته وعالجته بحبها ودعائها حتى عاد أحمد الذي تعرف ، لكن ليغادرها من جديد خريف العام ١٩٧٠ ولتدخل مرة أخرى دوامة الفراق والقلق والانتظار .

عاد أحمد الشملان للوطن مطلع العام ١٩٧٢ لينتزع من حضنها في اليوم التالي لوصوله ويودع حضن المعتقل ويمضي فيه عامين ، ليخرج العام ١٩٧٤ وتنعم بقربه وتمنحه ما شاء لها من حب لفترة لم تزد عن الستة أشهر حين أعيد اعتقاله وأودع السجن من جديد . خرج بعد ثمانية أشهر ليغادرها إلى بلاد بعيدة لا تطالها . ظلت تشتاقه وتتسقط أخباره وجاءها خبر زواجه ، ثم جاءها خبر إنجابه ابنه البكر ، فكانت فرحة يتيمة انتقص منها ألم البعد قبل أن تفتك بها المنية بعد عام في موت مفجع وأحمد بعيد عنها .

توفيت الوالدة سبيكة العام ١٩٧٨ في الكويت عند يوسف أكبر أبنائها ، كانت ضعيفة واهنة تعاني من السكر ومن تضخم في القلب ، لكنها ذات عزم قوي تريد أن تنجز كل احتياجاتها بنفسها ، تقول كنتها السيدة سليمة بنت جاسم اليعقوب زوجة يوسف شقيق أحمد : «دخلت المطبخ لتعد لنفسها القهوة ، واستخدمت «ملفعها»

(غطاء رأس تتلفع به النسـاء) لنقل إبريق الماء المغلي من على النار ، فـعلقت النار بقطعة القماش وانتقلت إلى ملابسها وفي لمح البصر أصابتها حروق كبيرة عميقة . لم تبرأ حروقها بسرعة نتيجة معاناتها من مرض السكر ، ولم تحصل على العناية الطبية الكافية في المستشفى ، فتعفنت بعض الحروق وساء وضعها الصحي ، أما الأمر الذي لا يغيب عن ذاكرتي فهو ما جرى وهي تشرف على الموت وقد أحست بذلك ، طلبت من الجميع مغادرة الغرفة في المستشفى وقالت لي : ابقي أنت . بقيت معها وحدنا ، فجلست على السرير وأخرجت من تحت وسادتها صرة قماش وقالت لي : أنا الآن قد أموت ، هذه «بطولتي» (برقعي) ، وهذه النقود أمانة ، أرجو إيصالها لابني أحمد ، وبعد قليل توفيت ، وقد أعطيتُ يوسف النقود و«البَطولة» ، فأرسلهم إلى أخته صفية في البحرين ، كان ذلك خير شاهد على حبها الشديد الذي خصت به ابنها أحمد» .

بعد معايشة تقارب الأربعة عقود ، يمكنني أن أزعم بأن أحمد الشملان قد أخذ من أبيه أسوأ صفاته ومن أمه أفضل وأجمل صفاتها ، لقد ورث أحمد عن أبيه حدة الطبع وعصبية المزاج وسرعة الاستثارة ، يؤكد السيد عبدالله بن أحمد الشملان ذلك بقوله : «أحمد أخذ العصبية من أبيه» .

أما عن أمه فورث قوة التحمل والصبر على الشدائد ، والكرم والعطاء بلا حدود بنية صافية وقلب مفتوح . تقول السيدة سلوى بنت عبدالرحمن الشملان : «عمتي سبيكة فتحت قلبها للناس قبل أن تفتح بيتها ، كانت نيتها صافية للناس كلهم ، وهذه خصال الوحيد من عيالها الذي أخذها هو أحمد بن عيسى» .

***

لأحمد الشملان من الأشقاء ثلاثة : يوسف مقيم في الكويت ومتزوج منها ويحمل الجنسية الكويتية ، وشملان مقيم مع عائلته في أبو ظبي ويحمل جنسية الإمارات العربية المتحدة ، وعبدالله متزوج ومقيم في البحرين ، وشقيقة واحدة هي صفية متزوجة ومقيمة في البحرين .

والدة أحمد الشملان السيدة سبيكة بنت الشيخ عبدالله الشملان أنجبت عددا أكبر من الأبناء والبنات توفوا صغارا ولم يبق على قيد الحياة سوى أحمد وأشقائه الثلاثة وشقيقتهم صفية . شقيقة أحمد البكر كانت نورة التي ولدت في أوائل الثلاثينيات وعاشت إلى الرابعة عشرة من عمرها ثم أودى بحياتها مرض التيفوئيد

وكان من الأمراض المنتشرة حينذاك .[1]

ثانيا: الطفولة:

ولد أحمد الشملان ببيت والدته الملحق ببيت العائلة الكبير في «أم الحصم» إحدى الضواحي الساحلية للعاصمة المنامة في مارس من العام ١٩٤٢ ، ولا تتضمن وثائق أحمد الثبوتية (بطاقته السكانية أو جواز سفره) شهرا محددا لميلاده العام ١٩٤٢ ، إلا أننا استدللنا على شهر ولادته من عمر ابنة خاله السيدة سلوى بنت عبدالرحمن المولودة في ديسمبر ١٩٤٢ والتي -حسب تأكيدها- تصغره بتسعة أشهر كاملة . وقد سُمي أحمد على خاله أحمد بن عبدالله الشملان الذي توفي حينما كانت أخته سبيكة حاملا في شهرها التاسع . ولدت سبيكة ذكرا وأسمته أحمد إحياء لذكر أخيها غير الشقيق . ولأنه سُمي على خاله فقد ظل أحمد منذ طفولته على علاقة قريبة مع السيد عبدالله ابن خاله أحمد ، كان أحمد متعلقا بعبدالله ابن أحمد كأنه ابنه ، ربما نتيجة الفقد المبكر للوالد ، وربما لكونه يحمل اسم والد عبدالله مما يعطيه شعوراً بأنه لم يعد صغيرا في العمر ، ومما يؤكد ذلك أنه ومنذ طفولته كان يسمي السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان التي تكبره بأكثر من عقد : ابنتي[2] .

في عامه الأول عانى أحمد الشملان من التهابات متكررة في اللوز ، وكانت المساعي التي بذلتها الوالدة «مطوعة» سبيكة في علاج رضيعها سبيلا لاحترافها مهنة منزلية شكلت أحد مصادر رزقها حتى آخر أيام عمرها . تقول ابنتها السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «أحمد أصابه مرض «بولسيّن» (فطريات تصيب اللسان والشفتين) كان وضع لسانه الصغير دائما باتجاه داخل البلعوم وكان يعاني من حالات الإسهال والقيء والضعف العام إلى درجة أن عينه كانت دائما مغمضة . ونتيجة لتردي حاله الصحية تأخر ظهور أسنانه اللبنية . وقد أخذته الوالدة إلى طبيبة

---

(١) لقاء مسجل مع السيدة صفية عيسى الشملان .

(٢) لقاء مسجل مع السيدة فاطمة أحمد الشملان .

شعبية في المحرق تدعى شيخة ، فعالجت التهاب لوزه بالطريقة الشعبية المعروفة(*) ، وقد تعلمت الوالدة سبيكة من تلك الطبيبة الشعبية مهنة «الغماز»(معالجة التهابات اللوز) وبرعت فيها كثيرا ونالت فيها شهرة واسعة» .

عاش أحمد الشملان طفولته المبكرة في كنف عائلته الكبيرة يتقاسمون البيت السعفي الكبير ، وعانى ما عانته أسرته الصغيرة من شظف العيش نتيجة لفقر الوالد وشحة دخل الأعمال التي كان يزاولها . وحينما انتقلوا لبيت خاص بالوالدة سبيكة تربى أحمد في جو مليء بالأطفال من أشقائه وأبناء أخواله وأطفال أم الحصم كلها الذين كان يستقبلهم بيت المطوعة سبيكة . وفي طفولته المبكرة لم يفطن أحمد لأشقائه الذين توفوا صغارا ما عدا شقيقته الكبرى نورة التي كانت تحبه وتعطف عليه . وقد بقيت بذاكرة أحمد عن شقيقته نورة حادثة إصابتها بضربة في ساقها من «جدوم» (آلة حادة) ، وحينما رآها الصغير أحمد (٤ سنوات) تتألم والدم يسيل من ساقها سألها ماذا بك : قالت : ضربتني آلة حادة ، فتأثر أحمد كثيرا وجلس بجوارها يبكي على ما أصابها[١] .

تربى أحمد الشملان تربية دينية فجده هو شيخ الدين والقاضي الشرعي الشيخ عبدالله بن سعد الشملان ووالده عيسى بن سالم الدغيِّم إمام مسجد السنة في الجفير ووالدته معلمة القرآن وقارئة المولد النبوي «مطوعة» سبيكة بنت الشيخ عبدالله الشملان ، ومعظم أخواله من دارسي علوم الدين في الإحساء ، وقد تعلم أحمد الشملان القرآن على يد والدته التي ربته على المداومة على الصلاة ، فكان يذهب لصلاة الجماعة في المسجد من عمر مبكر[٢] . ولعل تلك التربية الدينية كانت أحد العوامل التي غرست في أحمد الشملان النزوع إلى الانضباط والالتزام المبدئي بالواجب .

(*) لعلاج التهاب اللوز بالطريقة الشعبية يُستخدم مسحوقُ قشر الرمان مضافة له مواد عشبية مطحونة يغمس فيها الإصبع ويضغط به على اللوزتين الملتهبتين ، فيخرج منهما الصديد ، ثم ينظف البلعوم بواسطة عود أملس من غصن النخلة ملفوف طرفه بقطعة قماش ومغمس في مسحوق الدواء ذاته ، ثم يعاد اللسان إلى وضعه الطبيعي .

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

منذ طفولته أغرم أحمد الشملان بعدد من الهوايات التي كان لها أثر في تحديد بعض سمات شخصيته ، فمنذ طفولته المبكرة كان مغرما بتربية الحيوانات واللعب معها والاهتمام بها . تذكر شقيقته السيدة صفية أن أحمد وقبل بلوغه العاشرة كان يربي كلبة صغيرة سماها «حيلوه» وكان يدخل ويخرج معها ، وإذا أعدت له والدته بيضة يأخذها ويطعم بها كلبته . تضيف السيدة صفية بقولها : كان أحمد عنيدا منذ صغره وإذا غضب من شيء أخذ نصيبه من الطعام وقدمه لغنم الوالدة بقصد إغاظة الكبار» .

وتذكر ابنة خاله السيدة سلوى بنت عبدالرحمن حادثة أخرى حول ولعه بالحيوانات فتقول : كنا صغارا وكان أحمد يلاعب حمارا موجودا بالبيت يدور حوله ويركض وراءه ، وفجأة رفس الحمار أحمد وألقى به بعيدا فأخذ أحمد يبكي مشتكيا للكبار الذين قالوا له : أنت الملوم فقد أزعجت الحمار وأتعبته .»

وكان أحمد الشملان يهوى السباحة واللعب مع أقرانه من الأطفال على ساحل البحر ، وفي فترة لاحقة من صباه كان يتبارى في السباحة مع أصدقائه فيعبروا البحر سباحة من ساحل أم الحصم إلى ساحل المنامة . هذا إلى جانب الألعاب التقليدية التي كان يمارسها مع الصبية كلعبة «الدحروي»(عجلة دراجة تحرك بعصا من سعف النخيل) ولعبة «التيلة» (الكرات الزجاجية الصغيرة) ولعبة «الصعقير» (الصميدة) وكذلك لعبة «القلينة والماطوع» (الحفرة وقطعتي الخشب)[1] .

ومنذ طفولته أغرم أحمد بركوب الدراجة ، كان شقيقه يوسف الذي يكبره بعشر سنوات يملك دراجة ويُركب شقيقه الصغير خلفه . يروي السيد يوسف بن عيسى الشملان حادثة محفورة في ذاكرته فيقول : «في إحدى المرات كنت أسوق دراجتي رادفا شقيقي أحمد خلفي على طريق منحدرة ، وفي الطريق قابلتنا امرأة كانوا يدعونها «بنت صلباخ» تعمل سقاية ماء تنقله في قربة على ظهرها وتبيعه للبيوت . وعلى منحدر الطريق حاولت أن أتفادى «بنت صلباخ» دون جدوى ، فصدمت المرأة ووقعت على الأرض فشُقت قربتها وتدفقت منها المياه ، أما أحمد فقد انقذف بعيدا وصار يبكي من الخوف والألم ، وقد اشتكتني السقاية عند الوالد الذي عاقبني بضربي ضربا مبرحا» .

---

(١) المصدر نفسه .

وما إن كبر أحمد الشملان قليلا حتى حاول ركوب الدراجة بنفسه ، يقول : «في إحدى المرات انحشرت إحدى قدميّ داخل أسلاك عجلة الدراجة ، فحاول الكبار إخراجها بحيث لا يمسوا الدراجة بسوء ، فلم يفلحوا واضطروا لقطع أحد أسلاكها وأخرجوا قدمي التي كانت مجروحة ، التهبت قدمي وتورمت ، لكن الوالدة التي لم تكن تعترف بعلاج المستشفيات لم توافق على أخذي للمستشفى وفضلت علاجي بالطب الشعبي ، وقد ظلت تعالج قدمي بالأدوية الشعبية فترة طويلة إلى أن شفيت» .

شغف أحمد الشملان بالحيوانات والتآلف معها والعناية بتربيتها بذر في شخصيته العاطفة والحنان والحميمية ، أما هوايتا السباحة وركوب الدراجة فقد بذرتا في أحمد نزعة التحدي والمغامرة والإقدام على تخطي الصعاب .

ومن أكثر أصدقاء الطفولة الذين شاركهم أحمد الشملان اللعب في أم الحصم ابنا خاله عبدالله بن خليفة ومحمد بن خليفة اللذان يكبرانه ببضع سنوات وكذلك عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة وعلي انجنير ويوسف البنخميس وعلي بومجيد وعبدالرحمن بركات وسيف بن عيسى البنعلي وحسن بن عمر الرميحي . كان أحمد يلعب معهم «التيلة» و«الصعقير» ويذهبون في لعبة «الصعقير» إلى أقاصي أم الحصم ، كما يذهبون معا للسباحة في البحر أو في عين «هرتة» التي كانت تقع أقصى شمال أم الحصم وكذلك عين «أم شعوم»[1] .

***

إلى جانب حياة اللهو الصبياني مع زمرة رفاق الطفولة مر أحمد الشملان في طفولته ببعض التجارب الحياتية التي وضعته مباشرة أمام مهام أكبر من عمره وعلمته تحمل المسؤوليات ، أولى تلك التجارب كانت في إطار عادة درج عليها أهل ذلك الزمن في تعاونهم ودعمهم لبعض ، فحينما كان الرجال يغيبون عن بيوتهم في رحلة الغوص الطويلة ، كانت بعض البيوت التي تخلو من الذكور تستعين بالعائلات المجاورة التي ترسل أحد أبنائها للمبيت في البيوت المذكورة على سبيل الحراسة والحماية عند الطوارئ . وكانت أم أحمد وشقيقه يوسف يأمرانه بالمبيت في أحد تلك البيوت ، لكن الصغير أحمد ذا الثمانية أعوام كان يرفض وربما يخاف أن يبيت خارج بيته ، لكنهما كانا يحثانه على الذهاب ، وعندما يصر أحمد على الامتناع أحيانا يضربه

(١) المصدر نفسه .

شقيقه يوسف ويجبره على المبيت في أحد تلك البيوت المجاورة[1] .

وثاني التجارب الطفولية التي صقلت شخصية أحمد الشملان وعلمته تحمل المسؤولية منذ صغره تجارب سفره وحده إلى أخواله في السعودية وهو بعد لم يتعد العاشرة من عمره . ولعائلة الشملان حكاية مع السعودية فكما سبق وأوضحنا كان جدهم الشيخ عبدالله بن سعد الشملان قد درس الفقه الإسلامي في مدارس الإحساء الدينية ، وعندما كبر أبناؤه أرسل منهم سعد وأحمد ومحمد إلى الإحساء ومناطق غيرها لتلقي الدراسة ذاتها ، ثم سافر من بعدهم أبناؤه مبارك وخليفة وسلطان .

يقول السيد عبدالله بن أحمد الشملان : «كان معظم أبناء الشيخ عبدالله ابن سعد الشملان من دارسي العلوم الدينية في مدارس الإحساء . وكانت عائلة آل المبارك التي درس أبناؤها مع أبناء الشملان تقيم في الظهران وعلى رأسهم قاضي المحكمة وشيخ المنطقة الشيخ عبدالله آل المبارك . وحينما حدث التوسع الصناعي والعمراني في منطقة الظهران بعد اكتشاف النفط وقيام شركة «أرامكو» ، ظهرت حاجة المنطقة إلى مشايخ دين وأئمة مساجد . ونظرا للصداقة التي كانت تجمع بين رجال العائلتين فقد قدِم الشيخ عبدالله بن إبراهيم آل المبارك في مطلع الأربعينيات المنصرمة إلى البحرين طالبا مشايخ دين وأئمة من رجال عائلة الشملان . وقد طلب والدي أحمد بن عبدالله الشملان لتولى إمامة مسجد شرطة الظهران ، إلا أن النصيب لم يكن من صوب الوالد الذي كان مريضا وتوفي بداية العام ١٩٤٢ ، فطلب من عمي خليفة أن يكون هو الإمام . انتقل عمي خليفة بن عبدالله الشملان مع عائلته للإقامة في الظهران بالسعودية ، وقد تم منحهم أرضا كبيرة في منطقة بقرب مرتفع جبلي فبنوا بيتا وأقاموا هناك ، وحينما توفي عمي خليفة انتقل إلى هناك عمي مبارك وتولى إمامة المسجد» .

لكن أبناء الشملان الذين أقاموا وعملوا في السعودية ردحا من الزمن لم يتخلوا عن جنسيتهم البحرينية وعادوا بشكل نهائي للإقامة في وطنهم مطلع الستينيات الماضية حينما طلبت رئاسة شرطة البحرين من الشيخ مبارك بن عبدالله الشملان تولي إمامة شرطة البحرين ، ومما عزز العودة الرغبة في إلحاق بنات العائلة بمدارس

---

(١) المصدر نفسه .

تعليم البنات التي لم تكن متوفرة آنذاك في السعودية[1] .

قام أحمد الشملان في طفولته بزيارتين لأخواله في السعودية ، وساعد على ذلك استمرار حركة العائلة في السفر إلى هناك ، فبالإضافة للعمل في مجال الدعوة الدينية وإمامة المساجد ، سافر بعض أبناء الشيخ عبدالله بن سعد الشملان وأحفاده للعمل في الظهران سائقي سيارات أجرة .

يتذكر أحمد الشملان سفرتيه للسعودية قائلا : «كنت صغيرا حين زرت السعودية لأول مرة ، وقد سافرتُ مرتين بالسفينة ، وكنت في كل مرة أبقى في السعودية حوالي الأسبوعين . كان خالي سلطان يوصلني إلى ميناء المنامة ، وأركب السفينة إلى ميناء الخبر فيستقبلني هناك خالي مبارك ومن الخبر نتجه للظهران .

تقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان ابنة خال أحمد الشملان التي كانت تقيم منذ صغرها مع والديها في السعودية : «كان أحمد يزورنا في السعودية ويقيم عندنا في البيت ، أذكر كم كان أحمد طيبا وودودا» .

أما هواية القراءة واقتناء الكتب والمجلات وتكوين مكتبة بيتية فكانت ثالث التجارب التي أكسبت أحمد الشملان إلى جانب الثقافة والمعارف المتنوعة بعض السمات الشخصية المميزة كتحمل المسؤولية والنظام والاحتفاظ بالأشياء ذات القيمة الثقافية والشخصية ، وقد بدأ حب أحمد للقراءة منذ أول دخوله المدرسة وتعلمه فك الخط والقراءة واستمر معه طوال حياته .

تجارب مرحلة الطفولة التي مر بها أحمد الشملان تركت أثرا في اكتسابه خصال تحمل المسؤولية واتخاذ القرار وغرست فيه روح المغامرة والإصرار ومواجهة الصعاب . يحكي ابن خاله وصديق طفولته السيد محمد بن خليفة الشملان : «أذكر أن السلطات كانت - في أواخر الأربعينيات- تجري عمليات حفر في طرقات أم الحصم لتنصيب الأعمدة اللازمة لإدخال الكهرباء في المنطقة ، وقد حفرت أمام بيت العم مبارك بن عبدالله الشملان حفرة كبيرة جدا للغرض نفسه . فكان أحمد كثيرا ما يأتي بملابس شبه داخلية ويقفز إلى الحفرة ، وعندما أقول له : احذر قد يصيبك مكروه . يرد : لا . . لا دعنا نمارس الرياضة» .

كما دفعت التجارب التي مر بها أحمد الشملان في طفولته إلى تشبهه بالرجال

---

(١) لقاء مسجل مع السيد عبدالله أحمد الشملان والسيدة موزة خليفة الشملان .

في بعض سلوكه ، يقول شقيقه الأصغر السيد عبدالله بن عيسى الشملان : «كان أحمد في أول صباه يضع الغترة على كتفه تشبها بالرجال حين ينوي الخروج أو الذهاب للمدرسة» . ويقول السيد محمد بن خليفة الشملان : «كانت بيوتنا من السعف ولا تحتوي على مراحيض ، فكان الناس يذهبون إلى البحر الذي تطل عليه أم الحصم لقضاء حاجتهم هناك ، وأذكر أن أحمد كان يتشبه برجال العائلة حينما ينوي الذهاب للبحر لقضاء حاجته ، فيأخذ الإبريق بيده ويخرج لابسا قميص داخلي وسروال واضعا الإزار على كتفيه ، كنت أسكن معه في بيت العائلة الكبير وألاحظه من بين سعف «العريش» مارا في الذهاب والإياب» .

***

التحق أحمد الشملان بالمدرسة العام ١٩٥١ وكان عمره ٩ سنوات تقريبا ، وهو عمر متأخر لدخول المدرسة لكنه كان عمرا اعتياديا بمقاييس ذلك الزمن فقد أبقته الوالدة يدرس القرآن في عهدتها ، وفي عمر التاسعة شجعته كثيرا على الذهاب للمدرسة . التحق أحمد بالمدرسة الشرقية التي كانت تقع مقابل إدارة المعارف سابقا ودرس فيها الصف الأول تحضيري الذي يسبق الصف الأول الابتدائي ، وفي العام التالي انتقل للمدرسة الغربية (مدرسة أبوبكر الصديق حاليا) ، وقد رافقه في أول يوم لدخوله المدرسة شقيقه يوسف وأوصى عليه سكرتير المدرسة الذي كان على معرفة به[١] .

قال لي ابن خال أحمد السيد محمد بن خليفة الشملان : «دخلتُ المدرسة قبل أحمد فأنا أكبره بأربع أو خمس سنوات ، وأذكر أن أحمد أدخل الصف التحضيري بالمدرسة الشرقية وكنت أنا في المدرسة الغربية ، وبعد عام التحق أحمد بمدرستنا الغربية» .

في ذلك الحين كانت أم الحصم تخلو من المدارس وكان أحمد الشملان وأشقاؤه وأبناء أخواله بل كل أبناء أم الحصم يذهبون للتعلم في أقرب مدرسة ابتدائية لأم الحصم وهي المدرسة الغربية بجنوب المنامة . كانوا يذهبون للمدرسة على شكل مجموعات مشيا على الأقدام ، يرافق أحمد في الذهاب ابنا خاله اللذان يكبرانه قليلا محمد وعبدالله بن خليفة الشملان وزملاؤه من أبناء أم الحصم مثل بشير جوهر

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

وعبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة وعبدالرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة وإبراهيم وأحمد خلفان وعبدالله السويدي وغيرهم ممن كانوا يقاربون أحمد في العمر . وأحيانا كان أحمد الشملان وأشقاؤه يذهبون للمدرسة برفقة أبناء عائلة انجنير في سيارتهم الخاصة . ولعمق الصداقة التي ربطت بين عائلتي «مطوعة» سبيكة الشملان والشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة ، كان الشيخ عطية الله يوصل أبناء سبيكة الشملان مع أبنائه في سيارته الخاصة ، ويذكر أحمد أن الشيخ عطية الله طلب منه في إحدى المرات أن ينظف السيارة قبل أن يتحركوا للمدرسة ، غضب أحمد وشعر بالمهانة فرفض ومشى عائدا للبيت ، ولم يعد يركب معهم سيارتهم منذ ذلك اليوم[1] .

ويتذكر أحمد الشملان التلاميذ الذين درسوا معه في بعض السنوات مثل علي السندي وعيسى النعيمي وأحمد بهزاد وسيف البنعلي ، وكان أقرب صديقين لأحمد في المدرسة علي السندي وعيسى النعيمي الذي أهداه صورته العام ١٩٥٤ ، وكان أحمد يزور هذين الصديقين في بيتيهما . يقول أحمد : «كان مدير المدرسة آنذاك الأستاذ حسن الجشي ، ومدرس اللغة العربية الأستاذ أحمد المهزع ، ومدرس اللغة الإنجليزية الأستاذ يوسف بن سيف البوفلاسة ، ومدرس التربية الرياضية الأستاذ كمال الصفار . وكان الدوام المدرسي يمتد إلى فترتين دراسيتين صباحية ومسائية . لذلك لم يكن بإمكان طلبة أم الحصم العودة إلى بيوتهم خلال استراحة الغداء بين الفترتين ، فكنا نتوجه لتناول غدائنا في المطاعم القريبة من منطقة المدرسة . كان مصروفنا نصف «روبية» أي خمس «آنات» ، فنشتري بها إما مرقاً وخبزاً ، أو قطعة من الحلوى البحرينية أو قطعة من «الرهش» (حلوى السمسم) مع خبز ، أو حمص مسلوق وخبز» ، كنا فقراء ثيابنا رثة بسبب الفقر وقلة وعي الأهل» .

وحدثني د . علي السندي الذي زامل أحمد الشملان في دراسته الابتدائية وكان من أقرب أصدقائه قائلا : «أحمد أكبر مني بحوالي سنتين ، وقد التحقنا كلانا بمرحلة الروضة في المدرسة الشرقية وكانت تقع مكان مخبز مرزوق شارع الشيخ عبدالله بقرب إدارة المعارف القديمة بالمنامة ، وكان بها صفوف للروضة وصفوف للابتدائي . قبل الابتدائية كنا نمر بمرحلة الروضة والتحضيري ثم ننتقل للمرحلة

---

(١) المصدر نفسه .

الابتدائية ، ومن المدرسة الشرقية انتقلنا كلانا للمدرسة الغربية التي كان طلبتها من أحياء المخارقة والحطب وبوصرة والقادمون من أم الحصم . كنت زميلا للأخ أحمد في المدرسة الغربية أو الجعفرية وأصبحنا في فصل واحد حينما وصلنا الصف الثالث الابتدائي ، كان صفنا في الطابق الأول ومعظم مدرسينا من اللبنانيين والفلسطينيين ، وكان من زملائنا في الصف علي حسن مهنا وابن خالي عبدالله أحمد خليفة وعلي المطوع وراشد جمعة . ومما أتذكره عن تلك الأيام أن اليوم الدراسي كان يستغرق فترتين صباحية ومسائية ، وكان أحمد مع بعض الزملاء الذين يأتون من أم الحصم لا يعودون إلى بيوتهم خلال استراحة الغداء ، فالمسافة من أم الحصم إلى الغربية كان مثل السفر خاصة وأن معظمهم يأتون مشيا أو على دراجات . وأذكر من زملاء أم الحصم غير أحمد الشملان عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة وعبدالله الشملان وسالم النعيمي وحسن عمر الرميحي وسيف البنعلي وغيرهم . هذه المجموعة كانت تتجه في فسحة الغداء إلى مطاعم المنامة بقرب سوق الحلوى لتناول وجبة الغداء ثم يعودون للمدرسة . وكنت صديقا لهم جميعا وقريبا منهم ، ففي بعض الأحيان كنت أدعوهم لتناول وجبة الغداء عندنا في البيت بحي بوصرة ، كانت والدتي تعد لنا وجبة الغداء فنتغدى ثم نعود للمدرسة»

بعد وفاة والد أحمد الشملان اشترى له ابن خاله وابن عمته في الوقت نفسه عبدالله بن مبارك الشملان دراجة . يقول السيد محمد بن خليفة الشملان : «حينما باعت العائلة بستان «الدولاب» الواقع شمالي النادي البريطاني والعائد لنا من جدنا الشيخ عبدالله بن سعد الشملان اشترى ابن عمي عبدالله بن مبارك الشملان لنا أنا وشقيقي عبدالله وابن عمتنا أحمد بن عيسى دراجات استخدمناها في الذهاب اليومي إلى المدرسة في المنامة ، وفي بعض الأيام كان أحدنا يمر على الآخر وينقله معه إلى المدرسة على دراجة واحدة» .

الجدية والنزوع نحو تحمل المسؤولية التي اتسمت بها حياة أحمد الشملان منذ طفولته لم تكن لتمنع شقاوة الطفولة من جهة ونزعة التمرد التي أبداها أحمد منذ طفولته . لقد تبدت الشقاوة والتمرد في عدد من المواقف الحياتية التي يرويها أحمد عن نفسه ويرويها أشقاؤه عنه . تروي أخته السيدة صفية بنت عيسى الشملان أن أحمد لم يركز جل اهتمامه على الدراسة ، وكان يفضل أن يخرج للعب والمرح مع أصدقائه على أن يحبس نفسه في البيت للمذاكرة ، وكانت تحلو له ممارسة بعض

الألعاب مع أصدقائه في الحي ، ومن تلك الألعاب تثبيت مسامير في أغطية زجاجات المياه الغازية ووضعها في طريق السيارات لتُثقب عجلاتها وتتعطل . يعلق أحمد على ذلك بقوله : «كنا نسمع أنه لكي نعطل سيارات الإنجليز والشرطة يمكن أن نثبت في طريقهم المسامير بطريقة فنية فتثقب عجلات السيارة وتتعطل» . وقد أشار الزعيم عبدالرحمن الباكر إلى انتشار هذا النوع من السلوك -إبان أحداث حركة هيئة الاتحاد الوطني- في أوساط الجماهير في إطار مواجهاتهم مع التواجد البريطاني في المناطق البحرينية[1] .

وتشير بعض حوادث طفولة أحمد الشملان إلى أنه ومنذ صغره كان يصر على الرأي الذي يعتقد أنه صحيحا ، حول ذلك تروي أخته صفية أنه في طفولته حينما كان عمره بين التاسعة والعاشرة جاء خاله عبدالرحمن وقال لصفية : سآخذك لأصورك مع بناتي ، رفض أحمد ذلك وقال لها : لن تذهبي ، لكن الوالدة احتراما لشقيقها قالت لصفية اذهبي وتصوري معهم دون علم أحمد ، وعندما جاءوا بالصور أخفتهم صفية في صندوقها ، وحينما شعر أحمد أن صفية تصورت فتش صندوقها ووجد الصور فقطعهم نتفا ووضعهم في الظرف وأعطاه صفية قائلا : ألم أقل لك لا تتصوري؟ .

وتضيف صفية إن أحمد وشقيقيه شملان وعبدالله كانوا يعذبون والدتهم بشقاوتهم خاصة بعد وفاة والدهم فكانوا يتغيبون عن المدرسة ويتخفون في بيوت المصطافين السعفية الخالية -شتاء- من سكانها ، وكانت والدتهم تبحث عنهم وتلاحقهم من أجل أن يذهبوا للمدرسة ، وقد تعبت الوالدة من شقاوتهم تعبا كثيرا وكانت أحيانا تشتكيهم لدى خالهم عبدالرحمن وتطلب منه تأديبهم .

***

في طفولته اتخذت علاقة أحمد الشملان مع أشقائه طابعا متنوعا من شقيق لآخر ، يوسف الشقيق الأكبر كان قد فارق مرحلة الطفولة حينما كان أشقاؤه أحمد وشملان وعبدالله لم يزالوا بعد يعيشونها ، وخلال حياة والده سافر يوسف للعمل في الظهران بالمملكة العربية السعودية ثم للعمل بالكويت .

---

(١) عبدالرحمن الباكر . «من البحرين الى المنفى . سانت هيلانة» . ط ٢ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٢ . ص ١٠٥

تروي السيدة صفية بنت عيسى الشملان سبب سفر شقيقها الأكبر يوسف للعمل بالخارج قائلة : «كان الوالد شديدا جدا في معاملة أبنائه ودائم التوبيخ والزجر لهم وقد يصل الأمر أحيانا للضرب . وأذكر أن يوسف الذي كان قبل سفره يعمل في «الفاينري» أخذ من معاش عمله ١٢ آنة قيمة الشاي الذي يشتريه في العمل فغضب الوالد وضربه ، ولشدته مع أبنائه وعصبيته كانت الوالدة سبيكة في نزاع دائم معه» ، تقول السيدة نجية بنت ناصر الصانع إن المرحومة الوالدة سبيكة أخبرتها أن سبب مغادرة يوسف للعمل خارج البحرين كان ضيقه من معاملة الوالد الذي كان يريده أن يعمل ويأتيه بالراتب كاملا .

أما السيد يوسف بن عيسى الشملان فقال : «كان أحمد وشملان وعبدالله يخافون الوالد خوفا شديدا ويسمعون كلامه ، أما أنا -ولفارق العمر بيني وبينهم- فكنت أقلهم خوفا ، إذا غضب مني في أمر ما ، كان يسعني أن أغادر البيت ولا أعود إلا بعد فترة ، ثم سافرتُ للعمل في السعودية وبعدها في الكويت . وحينما توفي والدنا أصبحت في مقام الوالد لأشقائي رغم أني كنت أعمل في الخارج ، كنت أرسل للوالدة نقودا لمساعدتها في تحمل أعباء تربية أشقائي ، ثم شجعتُ أحمد على القدوم للكويت وتكفلت به وربيته ورعيته» .

أما علاقة الطفولة بين أحمد الشملان وشقيقه شملان الذي يصغره بثلاث سنوات فيصفها شملان بقوله : «لم تكن بيني وبين شقيقي أحمد علاقة مميزة ولم تتح لنا الظروف فرصا لتعميقها ، فقد سافر أحمد إلى الكويت ، وحينما كان يعود للبحرين في الإجازات كان له أصدقاؤه ومعارفه . في مرحلة المدرسة الابتدائية في البحرين كانت صداقاته مع أبناء الشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة فالعلاقة بين العائلتين كانت قوية . وكذلك كانت علاقته قوية مع أبناء عائلة الخنيسر الذين كانوا ينقلون أحمد للمدرسة مع أبنائهم في السيارة . علاقتنا كأشقاء كانت عادية والجيد فينا أننا لم نكن نتخاصم ، لكني أعرف وأذكر أن أحمد كان عصبيا أكثر من البقية وكان يصر على الشيء ، والذي يصر عليه كان يأخذه ، أحيانا كنا نعرف أنه على حق ، ولا أعرف فهذا الطبع قد يحسب له وقد يحسب عليه ، أظن أن أحمد ورث عصبيته عن الوالد لأن الوالد كانت كلمته واحدة لا تتغير وما يريده هو الذي يجب أن يكون» .

أما عبدالله أصغر الأشقاء ويصغر أحمد الشملان بست سنوات فيقول أنه كان

صغيرا حينما كان أحمد في المدرسة الابتدائية في البحرين ، لكنه يتذكر أنه كان يقف ليشاهد شقيقه أحمد يلعب أمام البيت مع أصدقائه في الطريق التي لم تكن معبدة .

وبعد سفر يوسف للعمل في السعودية حاول أحمد الشملان أن يمارس دور المسؤول عن شقيقه الأصغر عبدالله ، يتذكر السيد عبدالله بن عيسى الشملان قائلا : «أذكر أني لم أكن راغبا في الذهاب للمدرسة في أحد الأيام فبقيت في فراشي على سطح البيت حيث ننام صيفا . جاء أحمد وضربني وسحبني للأسفل محاولا إجباري على الذهاب للمدرسة ، كان ذلك عقب وفاة الوالد ، وكلنا صبية ولا يرغب الواحد منا أن يوجهه شقيقه الآخر . رغم ذلك كانت علاقتي مع أحمد جيدة ولم تكتنفها أي منازعات طفولية حادة كالتي كانت بيني وبين شقيقي شملان الذي يكبرني بثلاث سنوات . كما أذكر مرة أنه كانت بحوزتي عملة نقدية بقيمة «آنتين» ، رآها شقيقي شملان بيدي فركض خلفي يريد أخذها مني ، فلم أجد من وسيلة لإخفائها سوى بلعها ، ولما عرفت الوالدة بأني بلعت العملة النقدية طلبت من شقيقي أحمد أن يضرب ظهري لإخراجها فأمسكني وضرب ظهري بقوة حتى سقطت العملة من فمي .»

أما السيد محمد بن خليفة الشملان ابن خال أحمد الشملان وصديق طفولته فيتذكر تلك المرحلة قائلا : « كان أحمد الصديق الوفي وابن العمة الودود ، كنا دائما مع بعضنا ، كنا نلعب مع بعض أنا وهو وإبراهيم البنعلي ، مجموعة متقاربة في العمر وكان أحمد أصغر منا قليلا ، نتجول على الدراجات أو نذهب إلى بستان «الشطبان» العائد للعائلة بأم الحصم وأحيانا كان الأهل يكلفوننا بإحضار سعف النخيل الجاف الذي تحتاجه العائلة للطبخ من بستان «الشطبان» ، فنجمع السعف وإذا وجدنا أجسامنا قد اتسخت ، توجهنا إلى «عين هرتة» وغصنا فيها ونظفنا أجسامنا ثم عدنا محملين بالسعف وبالبلح اليابس فيزجرنا الأهل على قطفنا البلح قبل أن ينضج» .

في أحد مقالاته الصحافية كتب أحمد الشملان العام ١٩٩٤ يتذكر أيام الطفولة وشقاوتها مع زمرة الأصدقاء فقال : «كانت فترة القيلولة بالنسبة لنا الوقت الذهبي للعب و«العفرتة» حيث يكون أهلنا نياما ويستحيل إيقاظهم ، وحيث يدب فينا نشاط غريب يستحيل كبحه . وأحيانا نتلقى «علقة» ساخنة من الوالد أو الوالدة على إزعاجنا لهما في الظهيرة وتعكير راحتهما ، فنهرب من البيت إلى النخيل أو إلى

ساحل البحر لاصطياد القواقع التي يخلفها البحر في حالة الجزر»[1] .

***

وضعت المدرسة الابتدائية في البحرين العتبة الأولى في التأسيس الفكري والثقافي والسياسي لأحمد الشملان ، فمنذ الطفولة ومع دخوله المدرسة برز ميل أحمد نحو الاهتمام بتكوين رؤية حول الحياة والعالم من حوله ، وربما تكون بعض الظروف الحياتية التي عايشها في طفولته والتي وضعته مباشرة أمام مهام أكبر من عمره وعلمته تحمل المسؤوليات -كما أسلفنا- قد تركت أثرها المباشر على ما غلب على ميوله من طابع جاد وملتزم . كان الشملان مولعا بالقراءة منذ دخوله المدرسة ، وأسهم في ذلك حبه لمادة اللغة العربية التي كان يفضلها على غيرها من مواد دراسية ويقبل على حصتها ، وبعد أن أكمل الصف الأول الابتدائي كان مستواه الدراسي متوسطا لكنه وجد نفسه مشدودا للقراءة مهتما بها[2] .

حدثني أحمد عن اهتماماته المبكرة بالقراءة فقال : «كنت أهوى قراءة مجلة «سندباد» ومجلة «طرزان» ، أجمع بعض النقود من مصروفي وأشتريها . كنت أتوجه من أم الحصم إلى سوق المنامة على الدراجة مع الأصدقاء فأشتري المجلات من مكتبة «عبيد» ومكتبة «الماحوزي» اللتين كانتا متقابلتين في آخر شارع باب البحرين . وكنت أرتاد أيضا مكتبة عبدالرحمن المهزع بقرب سوق «المقاصيص» في المنامة وكان اسمها «مكتبة البحرين» فأشتري مجلة «سندباد» بسعر «آنتين»(فلسين تقريبا) ، وأحرص أيضا على شراء سلسلة قصص «ألف ليلة وليلة» التي كانت تصدر دوريا على شكل قصص منفصلة» .

قالت لي السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «رغم أن الوضع المادي لعائلة أحمد كان سيئا جدا إلى درجة أدنى من الصفر ، إلا أن أحمد كان يستطيع أن يوفر من مصروفه لشراء الكتب والمجلات وكان يحتفظ بأي مبلغ يحصل عليه ليشتري به القصص والمجلات» .

ولشدة ولعه بالكتب والمجلات أسس أحمد الشملان مكتبة بيتية خاصة به ، يقول عن مكتبته : «كانت مكتبتي البيتية عبارة عن صندوق حديدي صغير تزينه

---

(١) أحمد الشملان . «وقت للقيلولة» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤

(٢) من ذكريات أحمد الشملان .

ورود كبيرة مصبوغة بألوان زاهية ، كان هذا النوع من الصناديق منتشرا آنذاك في بيوت البحرين بمختلف الأحجام ، كنت أحفظ كتبي ومجلاتي في الصندوق وأحافظ عليها كثيرا» .

وتقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «كان أحمد منظما ، أشياؤه مرتبة وحتى أفكاره منظمة ، كنا نلعب مع أبناء عمتي سبيكة : أحمد وشملان وعبدالله ، والشيء الراسخ في بالي منذ طفولتنا أيام الدراسة الابتدائية هو أن أحمد كان يملك مكتبة فيها قصص ، كانت مكتبة أحمد تشدنا كثيرا فكنا نقصده دائما . في البداية كانت القراءات كلها مجلات مثل مجلة «جحا» ومجلة «زوزو» و«سندباد» ، ثم تحولت قراءاتنا إلى القصص مثل : سلسلة قصص «المكتبة الخضراء» . كان مصدرنا الوحيد في الثقافة هو أحمد فقد كنا نستعير مجلاته وقصصه ، وكان شرطه الوحيد أن لا يتمزق الكتاب ولا تتكسر صفحاته ولا يتسخ ، كان منذ صغره يحب القراءة ربما بتأثير مدرسيه في المدرسة ، وبفضله هو تشجعنا نحن على القراءة ، تكونت لدينا كلنا نزعة المعرفة ، وأحمد لعب دورا في ذلك ، كان هو مصدرنا الوحيد في الحصول على ما نود قراءته» .

وتضيف السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان قائلة : «أذكر أن الذي ربى عندنا الشغف بالقراءة هو أحمد بن عيسى ، كان أكبر مني قليلا ، فكان يشتري مجلات كثيرة خاصة مجلات الأطفال مثل مجلة «زوزو» وغيرها ، وكل أسبوع كان يحضر أعدادا جديدة من المجلات فنذهب له ونجلس نقرأ المجلات ، ولم يكن يسمح لنا بإخراج المجلات من بيتهم ، فقط نجلس عنده ونقرأها» .

وعلى مستوى المدرسة شدت المكتبة المدرسية أحمد الشملان فكان يرتادها بشكل مستمر ، يقول متذكرا : «كنت مولعا بارتياد مكتبة المدرسة والجلوس فيها للقراءة أطول فترة ممكنة ، قرأت في المكتبة كثيرا حتى الكتب التي تصعب عليَّ ، ولا أنسى أنني منذ تلك الأيام قرأت «البحتري» في مكتبة المدرسة ، كما أن اهتمامي بالقراءة دفعني للمشاركة في أنشطة مدرسية ذات علاقة كالاشتراك في جمعية الخطابة والحرص على حضور جميع المسرحيات التي تقام بالمدرسة» .

وحدثني د . علي السندي عن اهتماماتهما المشتركة بالقراءة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والوطنية فقال : «درست مع الأخ أحمد في الصف الثالث الابتدائي ، وكان الصف الثالث يتميز بحيوية نشطة ، فانضممنا أنا والأخ أحمد

لجمعية الخطابة وكان ذلك في العام ١٩٥٤ ، في جمعية الخطابة كان المسؤول عنا مدرساً فلسطينياً ذا حس وطني ، وأذكر أننا كنا نساهم في حفلات المدرسة بإلقاء الخطب . كما اشتركنا في المسابقة الأدبية بين المدارس التي كانت تنظم تحت رعاية المستشار «بلجريف» والأستاذ أحمد العمران ومدير المدرسة الأستاذ حسن جواد الجشي ، كان الأستاذ حسن جواد الجشي رجلا عظيما ، ولا نزال نذكر قدراته وصرامته في إدارة المدرسة ووطنيته الكبيرة . وكان بالمدرسة مكتبة صغيرة نرتادها دائما ، فقد كانت الثقافة تشكل في حياتنا جزءا هاما وبرز اهتمامنا بالكتب الأدبية ، وكانت تنشط بالمدرسة أيضا جمعية الفنون والرسم ، في المدرسة الغربية كان النشاط الطلابي ضخما وكذلك في كل مدارس البحرين . بالإضافة لذلك كنا نرتاد متاجر الكتب والمجلات فنتواجد في مكتبة «إبراهيم عبيد» وكذلك مكتبة «أحمد الماحوزي» في المنامة وكانت تبيع مجلات الأطفال مثل «سمير» و«ميكي» وقبلهم مجلة «زوزو» ثم مجلة «طرزان» ، كما كانت تبيع الصحف والمجلات المصرية مثل «المصور» و«الكواكب» و«آخر ساعة» ، وكنا نرتاد مكتبة «المهزع» ونشتري منها مجلات الأطفال . كان المدرسون يشجعوننا على القراءة والاطلاع ، كما كان للإذاعة مكانة كبيرة في حياتنا وفي تطوير ثقافتنا الوطنية وخاصة إذاعة صوت العرب . خلال دراستنا في الصف الثالث الابتدائي شدتني للأخ أحمد طيبته وشخصيته اللطيفة المحبوبة ، كان خلوقا ووطنيا بمعنى الكلمة . كانت الحياة الدراسية تتميز بالاهتمام بالثقافة الوطنية والثقافة الاجتماعية ولم تقتصر على تحفيظ الدروس ، كان للمدرسة دور وطني وثقافي وكانت الحياة الثقافية ناشطة ، وكثر رجال الفكر في البحرين وتبوأت الصحافة دورا بارزا ، ورغم صغر أعمارنا إلا أننا عرفنا صحف الخمسينيات مثل «القافلة تسير» و«الوطن» وتابعناها ، كما كانت المجالس تموج بالفكر ، وتنفذ نشاطات مسرحية وثقافية وأدبية . في تلك الفترة عايشنا أحداثا وطنية ، وكنا نتوجه من المدرسة إلى منطقة بقرب بيت التاجر محاذية لمسجد «مؤمن» حيث تجري التجمعات التي تنظمها هيئة الاتحاد الوطني وتقع المنطقة بين المدرسة الغربية والسوق» .

اجتاز أحمد الشملان -الذي دخل المدرسة متأخرا- مرحلة الطفولة في المدرسة الابتدائية ودخل مطلع الصبا ، يقول ابن خاله وصديق صباه محمد بن خليفة الشملان : « توثقت علاقتي مع أحمد حينما بدأنا نغادر مرحلة الطفولة ، فكان عمر

أحمد ١٣ عاما تقريبا وعمري ما بين ١٧ و ١٨ عاما ، كنا بصحبة بعضنا دوما ، وكان لدى أحمد منذ ذلك الوقت تفهم في الاشتراكية ودائما يتكلم عن الاشتراكية . كان متحضرا يقرأ كثيراً في الكتب والمجلات ، وكان تفكيره متجها للمدى البعيد ، كنا جميعا نقطن في بيت كبير من السعف ، وكنت أقول لأحمد : أنت تفكيرك متطور يتجاوز البيئة التي نعيشها هنا ، فيرد عليَّ بقوله : نحن هنا نعيش كالحيوانات ، كنت أراه متحضرا ذاهبا بتفكيره للمدى البعيد ، كان حينما تقول له : الأمر هكذا ، يطالعك مصوبا نظره نحوك لفترة قد تطول ، لا يجيبك ، وإنما يتمعن فيك . كما كان أحمد كثير المزاح بشوشا محبوبا في الحي ، ولم يكن شقيا كغيره من الصبيان ، كما لم يكن حينها عصبيا مثلما أصبح فيما بعد» .

مرحلة طفولة أحمد الشملان ودراسته في البحرين وضعت اللبنة الأولى في تكوينه الفكري ونشاطه السياسي ، فمنذ أن دخل المدرسة وأجاد القراءة والكتابة بدأت ملامح انشغاله بالهم السياسي والوطني . تأثر أحمد بالحركة السياسية التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني وكان يتسقط أخبارها ويتابع أنشطتها وقد أسهمت قرابته من أحد قادتها(الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان) في إثارة حماسه الوطني . يقول أحمد : «كنت افتخر كثيرا بقرابتي من ابن خالي الزعيم عبدالعزيز الشملان ، وكنت أتسلق مع أصدقائي جدار بيت خالي سعد بن عبدالله الشملان ، ونطل على مشهد اجتماعات يعقدها ابن الخال عبدالعزيز الشملان مع رفاقه في الباحة الداخلية الواقعة أمام مبنى البيت» . لكن أحمد لم يبق في البحرين حين تصاعدت حركة الهيئة ثم اعتقل قادتها أواخر العام ١٩٥٦ فقد سافر أحمد للكويت قبل ذلك بعدد من الأشهر .

من جانب آخر تفاعل أحمد الشملان مع المد الناصري العارم الذي عم البحرين ، كما تأثر بالطروحات الناصرية وأحب جمال عبدالناصر حبا كبيرا . كان متحمسا لعبدالناصر متابعا لحدث الثورة المصرية التي قامت مع بلوغه العاشرة من العمر . يذكر أحمد أنه في العام ١٩٥٥ طلب من والدته نقودا وركب الدراجة من أم الحصم إلى سوق المنامة فاشترى صورة عبدالناصر باللباس العسكري وأحضرها للبيت وعلقها على جدار الغرفة[١] .

---

(١) المصدر نفسه .

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى هواية تعود جذورها إلى مرحلة الطفولة في حياة أحمد الشملان ولها أثر لا ينكر في إلقاء الضوء على تطوره الثقافي والفكري عبر مراحل حياته ، تلك كانت هواية كتابة الرسائل والمراسلة ، كانت بدايته في الولع بكتابة الرسائل بتكليف من الوالدة التي غاب ابنها البكر يوسف للعمل في السعودية ، ومن ثم غاب زوجها لتلقي العلاج في الكويت ، لم تجد وهي الأمية سوى الابن الثاني أحمد الذي كان يخطو في تعلم اللغة قراءة وكتابة ، فكلفت الوالدة ابنها أحمد بكتابة الرسائل منذ طفولته لأخيه وأبيه الغائبين . وتظهر رسائل كتبها أحمد لوالده الذي سافر للعلاج العام ١٩٥١ ، وهو العام الذي دخل فيه أحمد المدرسة ، تظهر تلك الرسائل المليئة بالأخطاء اللغوية قدرة واضحة على صياغة الأفكار التي كانت الوالدة تطلب منه كتابتها ، كما تظهر ثقة كاتبها في نفسه ، تلك الثقة التي استمدها من اعتماد الوالدة عليه بتكليفه بالمهمة المذكورة .

ولقد استهوت كتابة الرسائل أحمد الشملان ، وبالتدريج غدا ينفق الكثير من وقت فراغه في كتابة الرسائل للعديد من أصدقائه ، ولم تلبث أن تحولت إلى هواية في ظروف بعده المبكر عن الوطن ، ثم وفي سنوات نفيه وبعده القسري عن الوطن والأم والحبيبة والصديق أصبحت كتابة الرسائل ملاذا يفرغ أحمد فيه معاناته وهواجسه وآلامه مما ترك بين أيدينا ثروة كانت خير معبر عن فكره وتطوره عبر المراحل[١] .

يعلق الأستاذ أحمد سند بن سند مازحا بقوله : «تعرفت على الصديق أحمد الشملان في الكويت (أوائل الستينيات المنصرمة) وكنت أزوره في بيت شقيقه يوسف ، وأذكر أنني كنت في كل مرة أدخل عليه أجد أمامه كومة من الأوراق ويكتب ، فيسلم عليَّ ويواصل الكتابة : لقد دخل عليَّ فلان والآن أواصل الكتابة إليك ، ولا أعرف حقيقة لمن كان يكتب ، لكن الرسائل التي كان يكتبها يصل طول الواحدة منها إلى سبع أو ثمان صفحات» .

---

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

ثالثا: الصبا.. لبنات التأسيس النضالي في الكويت:

أكمل أحمد الشملان دراسته إلى نهاية الصف الخامس الابتدائي في المدرسة الغربية بالمنامة ، وفي مطلع العام ١٩٥٦ سافر إلى دولة الكويت ليواصل دراسته بالمدارس الكويتية المتوسطة والثانوية ، ويشكّل سفر أحمد للكويت ودراسته هناك نقطة تحول جذرية وحاسمة في حياته وضعت قدمه مباشرة على طريق السياسة والنضال السياسي .

ويمكن القول إن استقرار أحد أبناء عائلة الشملان البحرينية السيد عبداللطيف ابن سعد الشملان في الكويت منذ أوائل أربعينيات القرن المنصرم وعمله هناك ، كان عامل جذب لانتقال أفراد آخرين من العائلة للعلاج أو العمل أو الدراسة في الكويت . وجود عبداللطيف بن سعد الشملان في الكويت مهد لعلاقة عائلة الشملان الحميمة مع تلك البلاد وسفر أبنائها إليها بمن فيهم أحمد الشملان .

أما سفر أحمد للكويت فله عدة أسباب منها حالة الفقر الشديد التي كانت تعاني منها العائلة بعد وفاة الوالد وانقطاع أي مصدر ثابت للرزق وإلحاح الأبناء على الوالدة سبيكة بطلباتهم . أما السبب الآخر فكان شقاوة الصبيان الثلاثة أحمد وشملان وعبدالله وعدم تمكن الوالدة من ضبطهم في الدراسة . وثالث الأسباب كان خوف الوالدة على ابنها أحمد من السياسة والنشاط السياسي خاصة وقد عايشت ما جرى لأخيها الشيخ سعد بن عبدالله الشملان ، وكانت قلقة مما ينتظر ابن أخيها الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان الذي سطع نجمه حينها . كانت أحداث حركة هيئة الاتحاد الوطني في تصاعد ، وكانت الأم تلاحظ اهتمام أحمد بما يجري وتعاطفه مع الأحداث .

تقول السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «أحمد في طفولته كان شقيا والوالدة كانت خائفة عليه من المظاهرات في البحرين ، فاتصلت بيوسف وكان يعمل في الكويت وقالت له : تعال لأخيك لا أقدر عليه ، يتغيب عن المدرسة ويضع المسامير في طريق السيارات فيقدمون الشكاوى ضدنا» . ويقول شقيقه يوسف : «كان أحمد منذ الطفولة في البحرين لديه أفكار وطموحات ، أفكار تحررية أكثر من اللازم وشبت معه هذه الأفكار إلى أن كبر» .

لتلك الأسباب قرر يوسف الشملان إحضار شقيقه أحمد ليكمل دراسته بالكويت وليدخله السكن الداخلي ، وقد أرسل يوسف أكثر من رسالة لأحمد يمتدح

فيها الكويت والحياة الطلابية فيها[1] .

يقول أحمد : «كتب لي شقيقي يوسف عدة رسائل يرغّبني فيها السفر إليه ، لكني في حقيقة الأمر لم أكن راغبا ، فمن جهة كنت لا أريد الابتعاد عن والدتي وأشقائي وأصدقائي ووطني ، ومن جهة أخرى خفت أن يكون شقيقي الأكبر شديدا في تعامله معي ، ولذلك رفضت السفر في البداية ، لكني تحت ضغط الوالدة ويوسف قبلت على مضض ووافقت على السفر للكويت» .

لو كانت «مطوعة» سبيكة بنت عبدالله الشملان وابنها الأكبر يوسف بن عيسى الشملان يدركان أن الكويت في تلك المرحلة التاريخية كانت أخصب تربة سياسية يمكن أن يتبرعم فيها صبي لديه الاستعداد لتشرب السياسة والحس الوطني والشعور القومي ، وللتعلم كيف يقدم نفسه للنضال ويضحي بحياته في سبيل القضية الوطنية ، لو كانا يعلمان شيئا من ذلك لما أقدمت سبيكة على انتزاع الصبي من حضنها ، ولما أقدم يوسف على تدبيج رسائل الإغراء لشقيقه كي يقبل المجيء إلى تلك التربة . لم يدركا وهما اللذان لمسا بوادر حس أحمد الوطني وأرادا إبعاده عن البحرين خوفا عليه من الإنجليز الذين نكّلوا بخاله وابن خاله ، لم يدركا أنهما إنما يدفعان أحمد دفعا لمسارات النضال التي انغمس فيها ، ولم يدركا أن انتزاع أحمد القسري من وطنه في ذلك العمر المبكر ، قد غرس في قلبه وروحه وكل كيانه شجرة حب عميقة الجذور نحو وطنه وشعبه أعطت ثمارها استعدادا دائما للنضال والتضحية في سبيل القضية الوطنية .

***

كانت الكويت -خلال سنوات ضيافتها للطالب أحمد الشملان من مطلع العام ١٩٥٦ إلى مطلع العام ١٩٦٤ - تمر بفترة من أزهى عصورها السياسية ، إن على صعيد الحكم ممثلا في الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح وتناغمه مع مصالح وتطلعات الشعب الكويتي ، أو على صعيد الحراك السياسي والنهوض الوطني والمد القومي ، كل ذلك جعل الكويت وجهة للعرب من كل حدب وصوب وموئلا للحركات الوطنية العربية .

كان الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي يعتبر أبو التطور السياسي

---

(١) المصدر نفسه .

الحديث في الكويت التي كان يحكمها منذ العام ١٩٥٠[١] حاكما مستنيرا مد جسور التواصل مع القوى والشخصيات الوطنية ووضع اللبنات الأولى للديمقراطية ودولة المؤسسات في الكويت ، في عهده وُضع الدستور الكويتي العام ١٩٦٢ من قبل مجلس تأسيسي منتخب ، وكان دستورا متطورا بما ضمه من نصوص تضمن دور الشعب في حكم وطنه . وفي عهده صدرت العديد من القوانين المنظمة للدولة والحياة كقانون الميزانية وقانون التقاعد وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون النقد وقوانين تنظيم القضاء والجنسية وغيرها من قوانين أسست لدولة القانون[٢] ، كما تبلور في تلك المرحلة التاريخية الحراك العمالي وطرحت مطالبات لتأسيس اتحاد عام لعمال الكويت ، وساد جو من الانفتاح وحريات الرأي والحريات الصحافية وتطور التعليم .

وفي تلك الأجواء انفتحت الكويت على العالم العربي والعالمي ، وفتحت صدرها لإيواء حركات التحرر الوطني العربية وامتلأت مدارس الكويت بالطلاب العرب من كافة الجنسيات . وتناغم الحراك الناشط لحركة القوميين العرب مع توجهات الحكم الوطني فترشح أحد قادة الحركة د .أحمد الخطيب في انتخابات المجلس التأسيسي وحقق الفوز ليسهم في وضع الدستور الكويتي ثم ترشحت وفازت مجموعة وطنية في عضوية أول مجلس للأمة العام ١٩٦٣[٣] .

من جانب آخر كان هناك تفاعل كبير على الساحة الكويتية مع القضايا العربية الساخنة كالقضية الفلسطينية حيث فتحت الكويت ذراعيها للقيادات والكوادر الفلسطينية ولآلاف العائلات الفلسطينية التي عملت وعاشت وتعلم أبناؤها في مدارس الكويت ، أضف لذلك دعم القضايا العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي كقضية الوحدة بين مصر وسوريا والثورة الجزائرية والعراقية واليمنية . كانت التربة الكويتية بحق تربة سياسية وثقافية خصبة أسهمت إلى حد بعيد في بناء أحمد

---

(١) محمد جمال باروت . «حركة القوميين العرب . النشأة-التطور-المصائر» . ط ١ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ١٩٩٧ . ص ١٣٤ .

(٢) أحمد الخطيب . «الكويت : من الإمارة إلى الدولة . ذكريات العمل الوطني والقومي» . إشراف غانم النجار . ط ١ . الدار البيضاء : المركز الثقافي ٢٠٠٧ . ص ١٩٧ .

(٣) المصدر نفسه . الفصل الرابع والخامس .

الشملان الفكري والثقافي وفي وضع أقدامه على طريق العمل السياسي والنضالي . يقول د . عبدالمالك خلف التميمي الصديق الكويتي لأحمد الشملان وزميل دراسته في المرحلة الثانوية : «ربطتنا معا علاقة الصداقة الحميمة وربما خرجنا من تلك المرحلة بحصيلة يمكن أن نسميها حصيلة ثقافية ، كان المكسب هو البناء الثقافي التراكمي عند نخبة من الشباب الخليجي الذي تلقى تعليمه المتوسط والثانوي بالكويت» .

***

مطلع العام ١٩٥٦ توجه صبي عمره ١٤ عاما إلى «فرضة المنامة»(ميناء العاصمة) ليستقل السفينة المسافرة إلى ميناء الكويت . كان على أحمد الشملان أن يسافر بمفرده إلى الكويت ، وربما أسهمت سفرتاه السابقتان إلى السعودية في إقدامه على السفر وحيدا ، وقد أوصله إلى الميناء خاله سلطان محملا بوصايا الوالدة سبيكة أن لا يتركه إلا بعد أن يتأكد من صعوده على ظهر السفينة ، على أن يتسلمه شقيقه يوسف حالما يصل ميناء الكويت . استغرقت الرحلة للكويت يومين قضاهما أحمد وحيدا ، لكنه تعرّف على صبي قطري يدعى عبدالرحمن جابر عبدالرحمن مقارب له في العمر كان مسافرا على ظهر السفينة برفقة والده ، وقد انعقدت بين الصبيين لاحقا صداقة عبر المراسلة التي كان أحمد يهواها وتبادلا العديد من الرسائل بين الدوحة والكويت التي يحتفظ أحمد بها حتى اليوم[١] .

بعد سفر يومين وصلت السفينة إلى ميناء الكويت وخرج أحمد من السفينة ليواجه أول مفاجأة غير سارة ، لم يجد شقيقه يوسف بانتظاره ، انتظر أحمد فترة لكن يوسف لم يصل فاستقل سيارة أجرة وطلب من سائقها التوجه إلى دائرة البرق والبريد والهاتف مقر عمل شقيقه ، لكن يوسف لم يكن هناك أيضا ، فجلس الصبي ينتظر إلى أن وصل يوسف ، كان يوسف شابا في الرابعة والعشرين من عمره يعمل في دائرة البرق والبريد والهاتف ويستأجر غرفة في الطابق الأول من سكن للعزاب في منطقة قريبة من السوق بمدينة الكويت[٢] .

فرح يوسف بمقدم شقيقه وأسكنه معه في غرفته ، وبعد فترة قصيرة انتقل الشقيقان إلى سكن آخر في بيت قديم بمنطقة تسكنها عائلات كويتية ، ويتكون

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان وأرشيف رسائله .

(٢) المصدر نفسه .

البيت من عدد من الغرف التي يستأجرها شباب من مختلف الجنسيات العربية . كان في البيت مصريون وبحرينيون فارون من البحرين على خلفية الأحداث السياسية والإضرابات التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني في البحرين[1] .

أول مدرسة التحق بها أحمد الشملان بالكويت مطلع العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ كانت المدرسة الشرقية المتوسطة ، أُلحق أحمد بالصف الأول المتوسط ومباشرة شعر أن مستوى دراسته السابقة ومعارفه تفوق مستوى الصف الأول المتوسط ، عاد أحمد للبيت باكيا وأوضح الأمر لشقيقه وفي اليوم التالي أخذه يوسف للمدرسة وحكى لهم عمّا يضايق أحمد ، فنادى مدير المدرسة المصري الجنسية على أحمد واختبره في اللغة العربية والحساب ، وقرر إدخاله الصف الثاني المتوسط . ولم يطل بقاء أحمد في المدرسة الشرقية المتوسطة إذ بعد شهرين تم نقل جميع طلابها إلى مدرسة جديدة حديثة البناء أطلق عليها مدرسة المتنبي المتوسطة وتقع في منطقة شرق بمدينة الكويت ، وقد أكمل أحمد دراسته المتوسطة بمدرسة المتنبي[2] .

خلال دراسته في الصف الثاني المتوسط ظل أحمد الشملان - عاما دراسيا كاملا - يقيم مع شقيقه في البيت الذي استأجر يوسف إحدى غرفه ، ويذهب للمدرسة مشيا على الأقدام ، وشيئا فشيئا تعوَّد أحمد المقام في الكويت وأخذ يتكيف مع أجوائها وبدأ يقبل على الدراسة وتكوين صداقات ، إلا أنه ظل يعاني كثيرا من بعده عن البحرين ، وظل شوقه لأمه وأشقائه وعائلته ووطنه ملتهبا ، في رسالة تاريخها ٢٧ ابريل ١٩٥٧ كتب لوالدته يقول : «ألوم في نفسي أحيانا يوسف الذي أتى بي إلى الكويت وأبعدني عنكم ، إنني متلهف إليكم ومشتاق إلى رؤيتكم وكلما تذكرتكم زاد حنيني واشتياقي إليكم ، وفي بعض الأوقات تدمع عيني وأنا وحدي وأرى خيالكم أمامي فيزداد أنيني . . »

لكن أحمد حينما عاد للبحرين في أول عطلة صيفية العام ١٩٥٧ كان قد اعتاد الحياة الطلابية فأبدى رغبة في العودة للكويت ، تقول شقيقته السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «حينما جاء أحمد البحرين في الإجازة بقي فترة ثم قال : أريد العودة للكويت ، ولم تكن الوالدة تملك نقودا لسفره ، فباعت عنزة تملكها وبثمنها

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

اشترت تذكرة سفر أحمد الذي عاد للكويت هذه المرة على متن الطائرة» .

وهكذا واصل أحمد الشملان دراسته المتوسطة فالثانوية بالكويت وكان يزور البحرين خلال إجازاته ، وطوال سنوات دراسته كان على صلة دائمة مع أهله وأصدقائه في البحرين عبر الرسائل التي كان يهوى كتابتها . تقول ابنة خاله السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «بعد أن سافر أحمد للكويت ظل التواصل بيننا من خلال الرسائل .»

ومع بدء العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ ودخول أحمد الشملان الصف الثالث المتوسط كان شقيقه يوسف قد عقد عزمه على الزواج من إحدى بنات العائلات الكويتية ، فرتب انتقال أخيه أحمد للسكن في القسم الداخلي للطلبة الذي كان بيتا مستأجرا من آل الرومي في منطقة شرق ، وقد تزوج يوسف في فبراير ١٩٥٨ وانتقل أحمد للسكن الداخلي . كانت غرف السكن معدة لإقامة كل ثلاثة طلاب في غرفة وقد شارك أحمد السكن في غرفة واحدة السعوديان علي وسلمان الشرقاوي وذلك خلال دراسته بالصف الثالث المتوسط ، ثم سكن معه طلبة عمانيون .

وبعد عام وخلال دراسته في الصف الرابع المتوسط تم نقل طلبة الداخلي من بيت آل الرومي إلى سكن داخلي آخر كان يدعى سكن الخريجين . وكانت وزارة المعارف الكويتية تصرف للطلاب زيا مدرسيا على دفعتين كل عام ، كما كانت تدفع مصروف جيب شهري لطلبة القسم الداخلي ، وتوفر وجبات مجانية في مطعم ملحق بالسكن الداخلي . كان أحمد يستفيد من مصروف جيبه في شراء احتياجاته وكتب قراءاته وتنقلاته ما جعله يرتاح نفسيا فلا يثقل مالياً لا على شقيقه ولا والدته ماعدا اللجوء لمساعدتهما بثمن تذكرة سفره إلى البحرين خلال الإجازات الصيفية[١] .

ويذكر أحمد بعض الطلبة الذين درسوا معه في صفوف المرحلة المتوسطة ، فمن البحرينيين كان الأخوان خليفة ومحمد أمين ، كما تعرّف الشملان في المدرسة على الأخوة العمانيين الثلاثة عبدالعزيز القاضي ويصغر أحمد بقليل وأخويه عبدالرحمن وأحمد القاضي ويكبران أحمد بقليل لكن أحدا من الثلاثة لم يزامل أحمد في أي صف من الصفوف . ومن الإمارات يذكر أحمد من زملاء دراسته وأصدقائه الأخوين

---

(١) المصدر نفسه .

سعود وعبدالملك كايد القاسمي اللذين ظلا زميلي دراسة معه في المرحلتين المتوسطة والثانوية ، وكذلك المرحوم تريم عمران وبطي حميد وحسن الرستماني وجميعهم زاملوه بالدراسة في المرحلتين . ومن الكويتيين درس معه طوال المرحلتين زملاء كانت له معهم صداقات قوية مثل عبدالمالك خلف التميمي وحمد الجوعان وجاسم الشريدة[١] . يتذكر د . عبدالمالك خلف التميمي تلك الأيام قائلا : «معلوماتي عن أيام الدراسة قليلة ، أذكر أننا كنا مع بعض في القسم الداخلي وكنا أصدقاء» . أما عيسى العصفور ونايف المعوشرجي فقد كانا زميلي دراسة مع أحمد الشملان في بداية المرحلة الثانوية ، ثم التحق هو بالقسم العلمي والتحقا هما بالقسم الأدبي ، وكثيرا ما تراسلا معه خلال الإجازات الصيفية . ومن البحرينيين الذين درسوا معه في المرحلة الثانوية كان عبدالعزيز محمد بوحجي وغازي محمد المحروس الذي كان معه في الصف الرابع الثانوي[٢] .

ومن الأصدقاء الفلسطينيين يذكر أحمد صديقه عدنان الأسدي الذي زامله في الدراسة بالمرحلة الثانوية ، يتذكر د .عدنان الأسدي المستقر حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل جنسيتها قائلا : «تعرفت على أحمد الشملان في الصف الثاني الثانوي بمدرسة ثانوية الشويخ العام ١٩٦٠ ، كان أحمد شابا لطيفا ومهذبا ورقيقا ومحبوبا في الصف من كل زملائه ، في بداية تعارفنا كان يقول لي : أنت تشبه الأمريكان ، كأنك أمريكي .»

وهناك بحرينيون تعرّف عليهم أحمد خارج نطاق المدرسة مثل أحمد سند ابن سند ، يتذكر رجل الأعمال الأستاذ أحمد سند بن سند قائلا : «تعرفت على أحمد الشملان في الكويت العام ١٩٦٢ ، كنت متواجدا قبله بكثير ، وقد تعرفت عليه أثناء دراسته لكني لم ألتقى معه في مدرسة لأنني أنهيت الدراسة قبله ، وأظن أننا تعارفنا عن طريق شقيقه يوسف الذي تعرفت عليه بواسطة المرحوم عبدالعزيز الحساوي» . كما تعرف أحمد على بحرينيين آخرين خارج نطاق الدراسة ، وكانوا يكبرونه في العمر ومنهم عبدالوهاب مطر ، أحمد المسلم وراشد القوتي وعلي صالح[٣] .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

مع بلوغ أحمد مرحلة الدراسة الثانوية العام الدراسي ١٩٥٩- ١٩٦٠ انتقل إلى مدرسة الشويخ الثانوية للبنين وأكمل بها دراسته الثانوية في القسم العلمي . كما انتقل إلى سكن داخلي جديد هو سكن الشويخ وهو عبارة عن عنابر تصطف على جانبيها الكثير من أسرَّة الطلبة المقيمين . كان شقيقه يوسف يمر عليه مساء كل خميس ليأخذه إلى بيته خلال الإجازة الأسبوعية ، وأحيانا يأخذ معه بعض أصدقائه فيقضون نهاية الأسبوع مع أحمد في بيت شقيقه[١] .

***

بدأ اهتمام أحمد الشملان بالسياسة ومارس النشاط السياسي منذ كان في المرحلة المتوسطة ، فقد شارك في المظاهرات التي جرت بالكويت العام ١٩٥٨ تأييدا للوحدة بين مصر وسوريا وكان في السادسة عشرة من عمره طالبا بالصف الرابع المتوسط . ثم اتسع نشاطه الطلابي والسياسي في المرحلة الثانوية فقد أظهر حماسا وتفاعلا كبيرا وشارك في المناقشات واللقاءات السياسية المنوعة التي كانت تجرى بين الطلبة في المدرسة أو في السكن الداخلي وبرز اسمه كناشط طلابي[٢] كما شارك في الحشود التي استقبلت المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد خلال زيارتها لدولة الكويت العام ١٩٥٩ ، وحضر لقاء الطلبة العرب مع المناضلة الجزائرية بناء على الدعوة التي وجهها وزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ صباح الأحمد الصباح لمجموعات من الطلبة العرب للقاء بوحيرد ، وقد حظي أحمد بمصافحتها وكانت بالنسبة له مثالا للنضال الوطني ضد المستعمر والتضحية في سبيل الاستقلال . كما نشط أحمد مدرسيا بالمشاركة في المهرجانات والاجتماعات المدرسية ذات الطابع الوطني ، إلى جانب حماسه في خوض الكثير من المناقشات السياسية واتجاهه لتوسيع قراءاته المتنوعة[٣] .

يقول د . عدنان الأسدي : «اشتركنا أنا وأحمد في بعض الأحداث وفي مظاهرات جرت في الشويخ يوم جاءت جميلة بوحيرد إلى ثانوية الشويخ ، كما أردنا أن نخرج في مظاهرة تعبيرا عن شعورنا القومي . وكذلك شاركنا العام ١٩٦١ في

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه ولقاء مسجل مع د . عدنان الأسدي .

(٣) من ذكريات أحمد الشملان .

مظاهرة توجهت لمجلس الأمة الكويتي تأييدا لعبدالناصر وللحركة الناصرية واستنكارا لمطالب العراق بالكويت» .

وأخبرني أحمد أنه -في تلك الفترة- تلقى من ابن خاله الزعيم عبدالعزيز ابن سعد الشملان المقيم في دمشق تقريرا يوضح تفاصيل محاكمة قادة هيئة الاتحاد الوطني وحكم الإفراج عنهم . وقد كان لذلك التقرير أثر كبير في تزايد كره أحمد الشملان لسلطة الحماية البريطانية وتنامي اهتمامه بالنضال السياسي ، إلى جانب شعوره الدائم بالمسؤولية في مواصلة كفاح أسرة الشملان المناهض للمستعمر . وقد شكلت بعض الرسائل التي كانت تصله من ذويه حافزا آخر على الانخراط في طريق النضال الوطني الذي سار عليه رجالات الشملان ، في ٦ ابريل ١٩٦٢ كتب له خاله عبدالرحمن بن عبدالله الشملان التالي : «أدعو الله أن تكونوا البناة الحافظين لمجد هذه الأسرة والعاملين على الاحتفاظ بما لها من شهرة ومودة في قلوب مجتمعنا المتحرر في البحرين» .

لفتت اهتمامات أحمد الشملان السياسية وروحه الوطنية والقومية وحماسة للعمل السياسي انتباه القوى السياسية الناشطة آنذاك على الساحة الكويتية ، فخلال دراسته في الصف الأول الثانوي اتصل به طالب أردني يدعى وليد الخطيب ينتمي لحزب البعث العربي الاشتراكي وعرض عليه الانضمام للحزب ، فأعجب أحمد بطروحات الحزب القومية وتحمس للانضمام ووافق . وقد التحق بخلية بعثية ضمته مع طالب كويتي يدعى ناصر الصقعبي وطالب فلسطيني يدعى وليد جرار ، وكان مسؤول الخلية الأردني وليد الخطيب . كانوا يجتمعون لمناقشة الأدبيات البعثية وخاصة مؤلفات ميشيل عفلق ، وأحيانا كان الخطيب يأخذ سيارة والده ويجمع أفراد الخلية ويخرجون للبر خارج مدينة الكويت ليلتقوا في اجتماع مع قائد بعثي أعلى رتبة من وليد الخطيب وهو أردني الجنسية يدعى جبريل فارس[1] .

استمر أحمد في الخلية البعثية لمدة ستة أشهر وكان خلال تلك الفترة قد تعرّف على زميله الطالب البحريني عبدالعزيز محمد بوحجي الذي كان يقيم مع عائلته في الكويت والذي كان والده محمد يوسف بوحجي أحد المبعدين من البحرين بعد الأحداث السياسية التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني في البحرين ١٩٥٤-١٩٥٦ .

---

(١) المصدر نفسه .

تصادق أحمد مع عبدالعزيز بوحجي وأصبح يزوره في متجر بيع اللؤلؤ الذي يملكه والده محمد بن يوسف بوحجي ، كان متجر بوحجي ملتقى للبحرينيين المقيمين والدارسين في الكويت على اختلاف أعمارهم ، كما كان مقرا لطرح مناقشات سياسية متنوعة حول الوضع في البحرين والوضع العربي عموما . خلال زياراته للمتجر تعرّف أحمد على المنفي البحريني المرحوم راشد القوتي الذي كان يعمل في وزارة التربية والتعليم وكان يدير نقاشات سياسية في المتجر .

في البداية كان الشملان يجلس مستمعا مبديا اهتماما كبيرا بمتابعة المناقشات ، ثم تشجع للمشاركة فيها وظل يكثر من حضور المناقشات المذكورة ويسهم برأيه فيما يدور من حوارات . وقد لفت أحمد ببروزه كشخصية طلابية نشطة وبمتابعته للنقاشات الدائرة في متجر بوحجي ومشاركته بإبداء الرأي ، لفت انتباه واهتمام راشد القوتي أحد كوادر حركة القوميين العرب فاقترح على قيادته ضم الشملان للحركة ، وحينما حصل على الموافقة فاتح أحمد في الأمر عارضا عليه الانضمام . ويبدو أنه عرف عن علاقة أحمد بالبعثيين فحاول أن يدفعه لتركهم والارتباط بحركة القوميين العرب ، كان يركز في أحاديثه مع أحمد على أن كافة البحرينيين المتواجدين في الكويت أعضاء في حركة القوميين العرب وأن حركة القوميين العرب أولى بانضمام الشملان لها ، ولصغر سنه والتأثير العاطفي لما كان يطرحه راشد القوتي عليه ، وجد أحمد نفسه يميل إلى حركة القوميين العرب ومبادئها ، خاصة وأن لقاءات الخلية البعثية أصبحت تتباعد عما قبل بشكل ملحوظ[1] .

وافق أحمد على عرض راشد القوتي وانضم لحركة القوميين العرب ، وقد نجح القوتي في استقطاب مجموعة من الطلبة الدارسين مع أحمد ومنهم الأخوين من الإمارات عبدالملك وكايد سعود القاسمي وهما من أبناء شيوخ رأس الخيمة ، وهكذا تشكلت خلية طلابية تابعة لحركة القوميين العرب من أحمد الشملان والأخوين القاسمي ، وكان أحمد قد قرأ نظام حركة القوميين العرب وتحمس لمضامينه[2] .

بعد عام من الارتباط التنظيمي مع راشد القوتي وتحديدا في نهاية ١٩٦١ انتقلت المسئولية التنظيمية عن أحمد من راشد القوتي إلى أستاذ فلسطيني يدرّس تربية

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

رياضية في مدرسة الحريري الابتدائية اسمه محمود رمضان . وقد أصبح الأستاذ المذكور مسؤولا عن خلية تنظيمية لحركة القوميين العرب تضم أحمد وأربعة من الطلبة الفلسطينيين منهم عدنان الأسدي الذي كان لأحمد دور أساس في انضمامه للحركة .

كان أفراد الخلية يذهبون مساء إلى الأستاذ محمود رمضان في غرفته بالمدرسة حيث يعقد اجتماعات دورية للخلية ، وعن طريق الأستاذ رمضان تعرّف أحمد الشملان على الكاتب الفلسطيني وعضو حركة القوميين العرب آنذاك الشهيد غسان كنفاني الذي كان في زيارة للكويت بعد أن ترك العمل فيها واستقر في لبنان . وقد دعا الأستاذ رمضان الشهيد كنفاني للتعرف على النشطاء السياسيين من طلبة الثانوية ، فالتقى بداية مع أفراد الخلية التي تضم أحمد الشملان ، أما لقاء كنفاني الثاني فاتسع ليجمع عددا أكبر من الطلبة الذين التقاهم وأهداهم مجموعته القصصية «أرض البرتقال الحزين» .

ومنذ انخراطه في صفوف حركة القوميين العرب بدأت تبرز لدى أحمد الشملان سمات قيادية فكسب ثقة مسئوليه الذين أوكلوا له مهاما قيادية منوعة . يقول د . عدنان الأسدي : «أحمد الشملان كان أنشط مني سياسيا وقد شجعني على دخول المعترك السياسي ، وانضممت لحركة القوميين العرب عن طريقه ، هو عرض عليَّ الانضمام ولم أكن أعرف شيئا عن حركة القوميين العرب ، ولأنني أعزه وأثق به فقد انضممت للحركة ، وأحمد عرّفني على غسان كنفاني وزرناه في المدرسة التي يُدرِّس بها الأستاذ محمود رمضان بمنطقة الحريري ، كان غسان كنفاني كاتبا معروفا لدى الطلبة وكان يسبقنا في العمر وقد أهدانا مجموعة قصصية من تأليفه» .

ويقول الأستاذ أحمد البريكي(ظفاري) : «كنت في الكويت طالبا بالمرحلة المتوسطة وأصبح أحمد الشملان الذي كان في المرحلة الثانوية مسؤولي التنظيمي في حركة القوميين العرب» .

***

شكلت مرحلة الدراسة في الكويت فترة زاخرة في تبلور الفكر القومي العروبي لدى أحمد الشملان وقد أسهم في ذلك تعطشه للاطلاع والقراءة وكذلك نزعته الاجتماعية وإقباله على خلق شبكة واسعة من العلاقات . في الكويت واصل أحمد إشباع هواية القراءة التي برزت في حياته منذ طفولته ، كان يقرأ كثيرا ويهتم بالتعبير

عما يعجبه من أفكار وموضوعات من خلال ما يقوم به من نشاط مدرسي .

وقد تميزت مرحلة الكويت بإشباع كبير لهواية القراءة التي ملكت على أحمد كل اهتمامه واستحوذت على كل وقته ، في الكويت انفتح أحمد على كثير من القراءات المنوعة في شتى المجالات الثقافية فقرأ في الفكر والفلسفة والأدب بمختلف فنونه . وعمل على تطوير نفسه ثقافيا ووسع من قراءاته واطلاعه بشكل منهجي ، كما واصل إشباع هوايته في القراءة الشاملة في كافة مناحي المعرفة وكذلك هوايته في كتابة الرسائل للأصدقاء والأقارب .

ويمكننا الزعم أن اهتمام أحمد الشملان بالفكر السياسي قد تحقق في الكويت ، لكن لا بد من التأكيد على أن الصبي ذا الأربعة عشر عاما الذي سافر إلى الكويت كان يحمل نقمة على المستعمر البريطاني ، كما كان مهيأً للتجاوب مع أي فكر سياسي يروج للتحرر من الاستعمار وللناصرية وللعروبة . فكان من الطبيعي أن تستهويه الأفكار القومية وطروحات المنظمات السياسية التي تمثلها . احتك أحمد مع الطلبة من مختلف الجنسيات العربية وتفاعل مع القضايا العربية الساخنة التي كانوا يتحاورون حولها من ثورة يوليو إلى ثورة الجزائر إلى الوحدة بين مصر وسوريا إلى الثورة في اليمن إلى كفاح الثوار على جبال ردفان إلى ثورة عمان .

يتفق مؤرخو الفكر القومي على أن هذا الفكر مر بثلاث مراحل أساسية هي : مرحلة الفكر القومي المثالي ومرحلة القومية الاشتراكية ومرحلة الفكر الماركسي[1] . وقد مر أحمد الشملان في تطور فكره القومي بالمراحل الثلاث فهيمن على مرحلة صباه ومطلع شبابه فكر المرحلة الأولى الذي تشربه أيام الدراسة في الكويت التي كانت مركز قيادة حركة القوميين العرب لإقليم الخليج والمسؤولة المباشرة عن فرع البحرين .

الفكر القومي في مرحلته الأولى كان يقوم على مقولة أن وجود القومية العربية يرتكز أساسا على عوامل اللغة والتاريخ والجوار ، اللغة باعتبارها الرابط المعنوي الأساس بين المنتمين للقومية العربية ، وتاريخ الأمة العربية كمكوّن لشخصيتها ، هذا

---

(١) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٨٧ وسهير سلطي التل . «حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية» . ط ٢ . (سلسلة الثقافة القومية ،٣١) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .٢٠٠٢ . ص ٥١-٥٢ .

بالإضافة لعامل الاتصال الجغرافي الذي يجمع الأمة . وقد بلور فكر القوميين العرب وصاغه ثلاثة من أول وأهم مفكريهم وهم : ساطع الحصري وقسطنطين زريق وعلي ناصر الدين[١] ويقوم الفكر القومي على رفض مفهوم الحزب والميل لاسم الحركة حيث يأتي اسم الحركة مناسبا لمناخ الأيديولوجيا الجماهيرية الناصرية المعادية لمفهوم الحزب ، والقومية العربية هي الأمة العربية بوصفها وحدة اجتماعية تامة لا يؤثر تضارب المصالح الاقتصادية في تمامها[٢] .

حددت الحركة في طورها التقليدي أهدافها النضالية في أهداف بعيدة أساسها تحقيق مجتمع قومي عربي موحد ، وأهداف قريبة أساسها منظومة ثلاثية هي : الوحدة والتحرر والثأر ، أي القضاء على التجزئة بتحقيق وحدة الأمة العربية والقضاء على الاستعمار بالتحرر منه ، والثأر بالقضاء على إسرائيل[٣] . وفي طورها الأول أنكرت الحركة أي فارق بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل ، فاعتبرت اليهودي صهيونياً بالضرورة ، كما اعتبرت قيام إسرائيل نكبة حلت بالأمة وعاراً لا يزيله سوى الثأر .

وفي مرحلتهم الأولى اتبع القوميون التربية الحزبية والسلوكية الصارمة لأعضائهم القائمة على التزام مبدئية الفكر القومي والجدية التامة في التعامل مع الحياة وتجنب مباهجها ومظاهر الترفيه فيها[٤] ، ويرتبط بذلك ما تنص عليه المبادئ التنظيمية للحركة من مركزية صارمة يعبر عنها مبدأهم الشهير «نفذ ثم ناقش» أي اعتماد الطاعة للقيادات . وترتبط بذلك الهرمية التراتبية التي تبنى عليها التركيبة التنظيمية في الأقاليم من أدناها وهي الخلية إلى أعلاها وهي قيادة الإقليم[٥] .

كتب المهندس عبدالرحمن النعيمي في مذكراته : «كانت الحركة تركز على الانضباط وعلى الطاعة العمياء للتعليمات الصادرة من القيادة (نفذ ثم ناقش) ، ولا شك أن ذلك كان بتأثير الحركات القومية المتعصبة من النازية إلى الفاشية أو يمكن القول بأنها تعبير عن إيمان القائمين بالحركة بضرورة خلق تنظيم مركزي قتالي فدائي

---

(١) سهير سلطي التل . المصدر نفسه . ص ٥٤-٥٥

(٢) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٩٠ .

(٣) المصدر نفسه . ص ٩٣ وسهير سلطي التل . مصدر سابق . ص ٧٩ .

(٤) محمد جمال باروت . المصدر نفسه . ص ٧٦-٧٧ .

(٥) المصدر نفسه . ص ٨٠-٨١ .

يمكنه القيام بالعمليات الفدائية التي قد توكل إليه»[1] .

وظلت حركة القوميين العرب تنظيما سياسيا معارضا يلتزم السرية التامة في عمله النضالي ويربي أعضاءه عليها . يقول محمد جمال باروت : «يمكن القول إن حركة القوميين العرب قد صممت تنظيميا خلال طورها القومي التقليدي في الخمسينيات ، بشكل تكون فيه جهازا حديديا محكم الإغلاق والتماسك وتحكمه أنظمة الطاعة والسرية»[2] .

آمن أحمد بذلك الفكر وترجمه في نضاله ومسلكه الحياتي وصداقاته وعلاقاته ، يقول صديق دراسته في المرحلة الثانوية د . عبدالمالك خلف التميمي : «زاملت أحمد الشملان في المرحلة الثانوية وكان المد القومي قويا ، وكنا نشارك في الأنشطة الوطنية العامة ، كانت قضيتنا هي العروبة وقضية فلسطين ، وكنا مشغولين بالهم العام أكثر من دراستنا» .

***

من جانب آخر تظهر مراسلات أحمد الشملان مع أصدقائه في سنوات الدراسة المتوسطة بالكويت تشبعه بالفكر القومي وحماسه في التعبير عنه ، كما تظهر أن قضية النضال ضد الاستعمار كانت موضوعا للنقاش بينه وبين أصدقائه . في ٢٠ أغسطس ١٩٥٧ كتب له صديقه الكويتي جاسم أحمد النصف الذي كان يصطاف مع أهله في لبنان رسالة قال فيها : «أقدم لك هذه الرسالة من جبال لبنان العالية إلى بلاد البحرين الثائرة في وجه الاستعمار ، ونطلب من الله أن يوفقهم في كفاحهم ضد الاستعمار» .

ومن مسقط جاءه رد مؤرخ في ١ سبتمبر ١٩٥٧ على رسالة بعثها لصديق عماني يدعى عبدالله علي صيف العام ١٩٥٧ يقول فيها : «وصلني خطابك الشريف ومعبراً عن شعورك نحو الشعب العماني المناضل في سبيل حريته واستقلاله . أخي ، إن نضال هذا الشعب هو نضال كنضال قام به الإخوة بالبحرين أيضا ، رزقنا الله وإياكم الحرية والاستقلال التام إن شاء الله» .

---

(١) عبدالرحمن النعيمي . «مرحلة التحولات الفكرية في حركة القوميين العرب» . مذكرات عبدالرحمن النعيمي . ح ٣ . الموقع الالكتروني : www.alnoaimi.org

(٢) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٨٣ .

ويقول الشملان في رسالة بعثها من الكويت بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩ لابن خاله محمد بن خليفة الشملان في البحرين بمناسبة زواجه من صفية شقيقة أحمد : «تذكر أنك تتزوج في يوم ذكرى العدوان الثلاثي على بورسعيد ، فأرجو من الله أن يعطيك الذرية الصالحة التي تحمي كيانك وكيان أمتك» . لقد كان الجو القومي العروبي سائدا في المدرسة المتوسطة بالكويت وفي تلك الأجواء كانت تتبلور معالم الفكر القومي الذي آمن به أحمد والتزم بتعاليمه وأخلاقياته .

ومع دخول أحمد الشملان المدرسة الثانوية وانضمامه لصفوف حركة القوميين العرب تحولت القراءات السياسية إلى مهام تنظيمية يجب الالتزام بتنفيذها يقول أحمد : «كانت اجتماعات الخلايا التنظيمية تتناول بالنقاش مبادئ وأفكار حركة القوميين العرب ، ومنذ انضمامي للحركة العام الدراسي ١٩٥٩-١٩٦٠ كنا نُكلف بقراءة بعض مؤلفات مفكري القومية العربية الأساسيين مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق ونناقشها . وساعد على ذلك جو النهوض القومي الكبير في الكويت واتصالنا بالقيادات القومية الكويتية التاريخية مثل أحمد الخطيب وجاسم القطامي والمرحوم سامي المنيس الذين تعرفت شخصيا عليهم جميعا .» يقول د . عدنان الأسدي : «أحمد الشملان عرفني على جاسم القطامي وزرناه في بيته وكانت تعقد لديه اجتماعات .»

وقد ساعد التنوع العربي بين طلاب مدارس الكويت التي مثلت مركز استقطاب للطلبة العرب من مختلف البقاع العربية على شعورهم بالوحدة وعزز إيمانهم بالمبادئ القومية . يقول د . عبدالمالك خلف التميمي : «مما ميز علاقتنا في تلك الفترة أنه لم يكن أحد منا يشعر بأن هذا كويتي أو ذاك بحريني أو عماني ، كنا كلنا واحداً ، وهي ظاهرة مهمة جدا بالنسبة للمنطقة ، كنا صغارا نختلط بزملائنا الخليجيين ونحتك بهم دون أن نحس أن هناك فارقا بيننا ، كان الذي يجمعنا أكثر من الذي يفرقنا» .

وفوق ذلك كانت الكويت الرسمية تشجع وتحفز المشاعر القومية للطلبة وتوجه لهم الدعوات للمشاركة في الاحتفالات بالمناسبات القومية . وقد وقعتُ على دعوة تاريخها ١ نوفمبر ١٩٦٢ موجهة لأحمد الطالب بالصف الرابع علمي موقعة باسم وكيل وزارة التربية والتعليم وتنص على التالي : «السيد المحترم أحمد عيسى الشملان . . ٤ علمي ح . . . . بعد التحية ، يصادف اليوم الأول من شهر نوفمبر ١٩٦٢ الذكرى الثامنة للثورة العربية في الجزائر الشقيقة . ويسرني باسم سعادة وزير

التربية والتعليم دعوتكم لحضور حفلة الشاي التي ستقام تكريما للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الكويت ، وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١ نوفمبر ١٩٦٢ في قصر الضيافة في بنيد القار . . . . مع خالص التحية . . . . وكيل الوزارة» .

وإلى جانب التكليفات التنظيمية بقراءات الفكر القومي كان الشملان كثير القراءة في مجال السياسة ، كان يقرأ كل ما يقع تحت يديه ، يقول : «قرأت حتى دستور الكويت حال صدوره ، وكنت أقرأ الكثير من المقالات السياسية والأدبية التي كانت تنشرها مجلة «الطليعة» الكويتية وسواها من أدبيات حركات التحرر المتواجدة بالكويت .

وقد عبرت الرسائل العديدة التي كان أحمد يتبادلها مع أصدقائه من مختلف البلدان العربية عن فكر قومي يتنامى لدى هؤلاء الصبية ويغلب على مضمون رسائلهم . تسلم أحمد رسالة من صديق سوري تاريخها ٤ أغسطس ١٩٦٠ قال فيها : «تحية عربية من دمشق رباع الخلد إلى دياركم المكافحة المناضلة التي ستنال عزتها واستقلالها لا محالة . . . أخي المناضل . . لقد وصلتني رسالتك يا أخي فلمست من بين أسطرها زفرة طويلة لألم ما تكابده بعض البلاد العربية من ظلم الاستعمار الغاشم . . فصبر جميل ، واعلم أن حريتنا واستقلالنا لن يكون إلا على هاماتنا ولا تنس قول الشاعر :

تقضي الرجولة أن نمد جسومنا
جسرا فقل لرفاقنا أن يعبروا» .

وتلقى رسالة من صديقه الفلسطيني وليد جرار مؤرخة في ٨ أغسطس ١٩٦٠ يخاطب فيها أحمد بقوله : «أدامك الله ذخرا للعروبة ومناضلا في سبيل الأمة العربية لتحقيق أهدافها السامية حققها الله بعزم الشعب العربي الذي إن أراد أن يزحف فان زحفه من المحيط إلى الخليج فهو يمحو ما يسمى بإسرائيل» . وفي رسالة ثانية تاريخها ٣٠ أغسطس ١٩٦٠ يقول الصديق نفسه : «نعم إننا افترقنا مجلسا ولن نفترق هدفا وطريقا فإن الأمة العربية سوف تكون تحت راية الأسمر الحادي العملاق العربي الرئيس البطل جمال» . يقول د . عبدالمالك خلف التميمي : «كان الجانب الرومانسي والعاطفي يغلب على شخصيتنا وسلوكنا ونشاطنا أكثر من التفكير العلمي ، كنا كشباب في تلك المرحلة نتصور الأهداف قريبة وستتحقق غدا» .

وتلقى الشملان وهو في الكويت رسالة تاريخها ١٢ مايو ١٩٦٢ موقعة باسم عبدالله راشد بوغفر صديقه البحريني يقول فيها : «أخي . . إن الاضطهاد والتنكيل لا يشفي غلة مهما نُكل بالشعوب ومهما أذاقوها من إكراه وهوان فإنها هي المنتصرة وإن الاستعمار يا أخي يستمد من ضعفنا قوة ومن فقرنا غنى ومن تشتتنا نفوذا وكبرياء» .

وبعث له أحد الأصدقاء من البحرين رسالة تاريخها ١٣ مارس ١٩٦٣ يخبره فيها عن الحراك الوطني الطلابي يقول : «أما عن أخبار طلبة الثانوية فقد قاموا جميعا بمظاهرات سلمية في يومي ٣/٩ و٣/١٠ ولم تحدث أي أضرار وهي مظاهرات تختلف عما في الماضي وكانت تهتف بحياة القومية العربية وحياة الرئيس الخالد عبدالناصر ، وأرجو أن تخبرني عما حدث في الكويت» .

ورغم غلبة الفكر السياسي القومي على الاتجاه الفكري لأحمد الشملان في مرحلتي الدراسة المتوسطة والثانوية بالكويت إلا أن ما كان يُلاحظ عليه من حراك ونشاط على الصعيد الطلابي ومن ولع بالقراءة والاطلاع قد أتاح له أن يطأ تخوم فكر آخر مغاير ، قادت الصدفة أحمد خلال مرحلة الدراسة الثانوية إلى التعرف على بعض الأساسيات في الفكر الماركسي منذ تلك المرحلة . يقول الشملان : «كنت في الصف الثالث الثانوي وتعرفت على طالب سعودي يدرس في الكويت بالصف الرابع الثانوي اسمه حمد المعجل ، كان يحمل بعض الأفكار الماركسية ، وقد تناقشتُ معه حول تلك الأفكار وتعرفت منه على كارل ماركس ، ثم صرت أزور المعجل في بيته وأستعير منه كتبا عن الماركسية . في بيت حمد المعجل كان يعمل طباخ إيراني من مؤيدي حزب تودة الإيراني ، وكان هاربا من البحرين بسبب أفكاره الماركسية ، كان الطباخ يناقشنا أنا وصديقي عن الماركسية والفكر الماركسي» .

***

استمر نشاط أحمد الشملان وتواصلت مشاركاته السياسية ففي العام ١٩٦١ شارك في مظاهرات الطلبة بالمدرسة ضد إعلان الانفصال بين مصر وسورية ، كما شارك في مظاهرات التأييد لكفاح الشعب الجزائري وفي مظاهرات الاحتفاء بقيام ثورة اليمن بقيادة عبدالله السلال في العام ١٩٦١[١] .

وفي الإجازة الصيفية للعام ١٩٦١ عاد أحمد إلى البحرين ، وخلال تلك الإجازة

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

انتظم في أول عمل تنظيمي في البحرين فقد أُخبر قبل مغادرته الكويت أن شخصا يحمل اسما سريا سيقابله وسيكون رابطه التنظيمي في البحرين . وفي أحد الأيام طرق باب بيتهم في أم الحصم شخص يطلب لقاء أحمد وقد أسرَّ له باسمه السري الذي تسلمه أحمد في الكويت . لم يكن مسؤول الارتباط الذي طرق باب بيت أحمد سوى الكاتب الصحافي الأستاذ علي صالح ، وقد جاء لأحمد في أم الحصم على دراجة وأخبره أنه رابطه التنظيمي خلال تواجده في الإجازة الصيفية بالبحرين ، وقد عقدا أكثر من اجتماع ناقشا فيها الأوضاع وقرآ منشورات ومطبوعات حركة القوميين العرب[1] .

وحينما سألت الأستاذ الصحافي علي صالح عن ذلك الأمر قال : «أنت الآن ذكرتني بشيء حصل بكل تأكيد لكنني لا أذكر تفاصيله ، أنا في ذلك الوقت فعلا لم أكن أملك سوى دراجة وكنا نُصدر في حركة القوميين العرب نشرة «صوت الشعب» ولا نوزعها إلا بواسطة الدراجات ، واتصالاتنا كلها بواسطة الدراجات . وكنت وقتها أذهب في الليل إلى نادي العروبة وكل ذلك باستخدام الدراجة ، توفر سيارة كان بالنسبة لنا حلما صعب التحقيق ، والذي كان يملك دراجة لا يُعلى عليه» .

بقي أحمد تحت المسؤولية التنظيمية للأستاذ محمود رمضان ما يربو على العامين إلى أن تخرج من الثانوية العامة صيف ١٩٦٣ . وكان لحماس أحمد وإقباله على تحمل المسؤوليات التنظيمية الموكلة إليه أن ارتقى في السلم التنظيمي بشكل مطّرد وأوكلت له مهام تنظيمية أكبر . فقد عرّفه الأستاذ محمود رمضان على مسؤول تنظيمي آخر يدعى علي رضوان ، وهذا بدوره أرسله إلى الأستاذ سامي المنيس بدار الطليعة[2] .

كان الشملان يزور مجلة «الطليعة» شبه الناطقة باسم حركة القوميين العرب بالكويت منذ أن تأسست ، يقول الكاتب الكويتي الأستاذ أحمد الديين : «أحمد كان يتردد على مجلة «الطليعة» وأعتقد أنه كان يتردد عليها قبلي أي منذ تأسيس الطليعة العام ١٩٦٢» .

كان أحمد يلتقي في مجلة «الطليعة» بالشخصيات الكويتية القيادية في حركة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

القوميين العرب ، يقول : «اهتم الأستاذ المرحوم سامي المنيس بي وناقش معي الأوضاع السياسية العربية عددا من المرات ، ثم استفسر مني عن وضع الحركة في البحرين فأجبته بأني لا أعرف . ويبدو أن الأستاذ سامي المنيس كان يُعدني لمهمة سفر حيث طلب مني السفر للبحرين في عطلة الربيع مارس ١٩٦٢ وأوصاني بمقابلة عبدالرحمن كمال مع تكفل الحركة بأتعاب سفري .»

كان أحمد حينها في الصف الثالث الثانوي ، وعمره ١٩ عاما ، ولا يملك مالا يسمح له بالسفر ، ففكر في مبرر يقوله لشقيقه يوسف عن مصدر ثمن تذكرة سفره حيث لم يعتد على السفر خلال عطلة منتصف العام الدراسي ، ادعى لشقيقه يوسف أنه وفر ثمن التذكرة من مصروف جيبه وسيسافر للبحرين في عطلة الربيع ، وهكذا وبتكليف ودعم من الحركة قام الشملان بأول مهمة سياسية يكلف فيها بالسفر من مكان لآخر[١] .

وصل أحمد الشملان البحرين في ١٣ مارس ١٩٦٢ وهناك مر طالب الثانوية بتجربة لقاء تنظيمي مع واحد من أهم قيادات حركة القوميين العرب ليس في البحرين فحسب بل على مستوى القيادة المركزية للحركة هو عبدالرحمن كمال . أوضح عبدالرحمن كمال لأحمد أن وضع الحركة في البحرين صعب جدا ومقيد بسبب تركيز رقابة وملاحقة البوليس السياسي ، مما أثر على الوضع الداخلي للحركة مسببا انقطاع العلاقة بين القيادة والقواعد[٢] .

بقي الشملان في البحرين أسبوعا ثم أقفل راجعا للكويت ، يقول عن تلك المهمة : «شعرت بالفرح والفخر أن أكلف بمسؤولية تنظيمية هي السفر لمقابلة أحد القياديين الكبار في الحركة وأنا لم أزل طالبا في المدرسة ، ولم يمض على انضمامي للحركة أكثر من عامين .»

إلا أن فرحة أحمد بما مُنح من ثقة لم تكتمل ففي الفترة التي زار فيها البحرين واجه حادثة عائلية سببت له أزمة نفسية كبيرة . كان شملان شقيق أحمد طالبا بمدرسة المنامة الثانوية وفي تلك الفترة قام طلبة المدرسة بمظاهرات تضامن مع مصر وعبدالناصر . لم يكن لشملان أي انتماء أو نشاط سياسي ، لكنه اعتقل ضمن حملة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

اعتقالات عشوائية لطلاب المدرسة فقبض على كل من وقع تحت يد رجال الأمن وأودع سيارة الشرطة . وقع الاعتقال يوم الخميس وتأخر شملان عن العودة للمنزل ، وحينما علمت العائلة بخبر اعتقاله أرسلت الوالدة سبيكة ابنها أحمد صباح السبت ليسأل عن شقيقه شملان في سجن المنامة بالقلعة . أدخل أحمد على رئيس الشرطة والأمن العام وبرفقته الضابط الإنجليزي «بوب» وأُحضر شملان .

طلب المسؤولان من أحمد -باعتباره ولي أمر شقيقه- أن يوقع على تعهد بأن لا يشارك أخوه في أي مظاهرات[1] . رفض أحمد بشدة أن يوقع على أي تعهد ، فقال الضابط «بوب» : إذن سيبقى شملان رهن الاعتقال ، حينها شعر شملان -البعيد تماما عن أي نشاط أو انتماء سياسي- بخوف شديد وبتورط في اعتقال عشوائي لا ذنب له فيه وأخذ يلح على أحمد ويرجوه أن يوقع على التعهد ، وبالمقابل ظل أحمد يحث أخاه على الصمود مع زملائه الطلبة الموقوفين . وفي ظل إلحاح شملان واستعطافه لشقيقه ، وخشية على حال الوالدة في البيت ، أُسقط في يد أحمد واضطر على مضض أن يوقع على التعهد بصفة ولي الأمر . أفرج عن شملان وعاد الشقيقان إلى البيت ، إلا أن أحمد مر بحالة نفسية وعصبية شديدة كادت تودي بحياته نتيجة ما حدث في القلعة[2] .

غادر أحمد البحرين إلى الكويت بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٢ وهو في أقصى حالات المعاناة من تبعات ما حدث ، وقد بعث له صديقه عبدالله راشد بوغفر رسالة تاريخها ٢٤ ابريل ١٩٦٢ يخفف عنه فيها بقوله : «أخي . . لقد أحزنني الأسى والأسف عند مغادرتك البحرين وأنت في تلك الحالة النفسية المضطربة . . أنا مدرك ظروفك والحالات التي تعرضت لها فتجمل بالصبر» .

إلا أن الحادثة المذكورة تركت أثرا بليغا في عزم أحمد الشملان وصموده اللاحق كمناضل سياسي صلب ، يقول أحمد : «بعد تلك الحادثة عاهدت نفسي أن لا أوقع ما حييت تعهدا أو أدلي باعتراف أو أقدم أي تنازل من هذا القبيل» ، وقد أوفى أحمد بعهده على نفسه طوال سنوات نضاله وبعدد مرات اعتقاله التي بلغت ستة اعتقالات .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

خلال دراسة أحمد في الصف الثالث الثانوي حدثت مظاهرات بالكويت تزامنت معها مظاهرات طلابية مؤيدة بثانوية الشويخ ، وقد هجمت الشرطة على المتظاهرين وضربوا الطلبة والمدرسين . هرب أحد أصدقاء أحمد من الطلبة الكويتيين واختبأ في أحد شاليهات منطقة بوخْليفة ، وقد سأل أحمد عن المكان الذي يختبئ فيه صديقه وقام بزيارته في الشاليه . وقد بقي الطالب مختبئا في الشاليه لمدة شهر ثم هربته حركة القوميين العرب التي ينتمي لها خارج الكويت ، وعاد بعد ذلك بعام . حول ذلك يوضح د . عدنان الأسدي قائلا : «جرت أحداث بثانوية الشويخ حيث تظاهر الطلبة ، ودخلت الشرطة وحدثت اشتباكات بسيطة بين الطلبة والشرطة ، وكان لنا أحمد وأنا صديق كويتي مشترك اختبأ إثر الأحداث عن أعين الشرطة ، وخلال فترة اختبائه زرناه أنا وأحمد وخرج معنا بسيارتي ، وتجولنا معه في الكويت ثم أعدناه إلى مخبئه» .

وفي صيف العام ١٩٦٢ سافر أحمد للبحرين لقضاء عطلته الصيفية ، وخلال الإجازة نظمت حركة القوميين العرب في البحرين رحلة طلابية هدفها تعريف الطلبة البحرينيين الدارسين في الخارج من أعضاء أو أصدقاء الحركة على بعضهم البعض . يقول الشملان : «تعرفت في تلك الرحلة على طلبة يدرسون في بيروت والقاهرة وأذكر منهم أكبر محسن ، عبدالرحمن الزامل ، علي الشيراوي وعبدالله قصاب . وقد أديرت خلال الرحلة مناقشات عدة عن الأوضاع السياسية العربية والوضع التنظيمي والطلابي للحركة .» ويذكر الأستاذ علي الشيراوي أن أول تعارف له مع أحمد كان في تلك الرحلة .

وخلال العطلة الصيفية للعام ١٩٦٢ كان أحمد الشملان قد عمل مع فريق من شباب أم الحصم على تأسيس نادٍ لمنطقة أم الحصم ، وقد أتم معهم مرحلة التأسيس ثم غادر للكويت . وفي الشهر الثاني من العام ١٩٦٣ وصله نبأ افتتاح النادي ، فأرسل رسالة لمجلس إدارة النادي تاريخها ١٨ فبراير ١٩٦٣ قال فيها : «إن عزيمتكم هي التي أدت إلى هذه النتيجة الباهرة فبرهنتم بذلك على قوة إيمانكم بالعمل . . إن أمامكم من المهام والمسؤوليات ما يتطلب الإحساس بأن حقيقة العمل قد بدأت الآن وليس في فترة التأسيس . عملكم الآن هو العمل الحقيقي في النادي كمؤسسة اجتماعية مهمتها الكبرى طرد شبح الجهل ونشر الوعي الاجتماعي بين أفراد الشباب والعمال» .

في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣ كان أحمد في الصف الرابع الثانوي «التوجيهي» ، وخلال تلك الفترة واصل نشاطه السياسي عضوا في حركة القوميين العرب ، وكان يحضر لقاءات واجتماعات خاصة في مجلة «الطليعة» . في ذلك العام برز دور قيادي لأحمد على مستوى المدرسة وفي صفوف الطلبة ، يتذكر د . عدنان الأسدي ذلك العام فيقول : «في السنة الرابعة الثانوية جرى في العراق فبراير ١٩٦٣ انقلاب عبدالسلام عارف ضد عبدالكريم قاسم ، وتم اغتيال عبدالكريم قاسم فيما سمي بثورة الثامن من رمضان ، وقد أقام الطلبة مهرجانا خطابيا في المدرسة كان أحمد الشملان هو المنظم للمهرجان وقد طلب مني أن ألقي كلمة باسم شباب فلسطين ، ولم أكن متعودا على مواجهة الجمهور وإلقاء الكلمات ، لكنني وافقت على طلب أحمد وكتبت الكلمة بسرعة وحينما واجهت الجمهور كنت انتفض وقرأت الكلمة وأنا مرتبك ولا أعرف ماذا قلت» .

تزامل الشملان في الصف الرابع الثانوي وترافق في صفوف حركة القوميين العرب مع طالب بحريني قدم من البحرين لنيل الثانوية العامة بمدرسة ثانوية الشويخ بالكويت . كان ذلك الطالب هو د . غازي محمد المحروس(الطبيب البحريني المعروف) الذي يتذكر تلك الأيام قائلا : «كان لدى والدي شريك كويتي في التجارة اسمه صبيح البراك الصبيح فألحقني والدي بثانوية الشويخ وأوصى عليّ صديقه . في ثانوية الشويخ تعرفت على أحمد الشملان لأول مرة ، وكنت مثله منتظما في صفوف حركة القوميين العرب ، ومن أطرف ما أذكر عن تلك الأيام أننا كنا في رحلة تخييم في بر الكويت من تنظيم المدرسة ، كان الجو باردا جدا ، ومن شدة البرودة جاءني أحمد قائلا : هيا بنا نحضر «الكنابل» وهي كلمة من العامية الكويتية تعني البطانيات ، ولم أكن أعرف المقصود بكلمة «كنابل» ، فوجدت نفسي -وبروح انتمائنا لحركة القوميين العرب- أفهم الكلمة على أنها قنابل . وافقت أحمد وذهبت معه وأنا أفكر بخوف كيف سنحمل القنابل وماذا سنعمل بها دون أن أجرؤ على سؤاله ، وما إن وصلنا لخيمة الحاجيات والمؤن حتى اكتشفت أن القنابل لم تكن سوى البطانيات التي ستحمي أجسادنا من برودة البر .»

في منتصف العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣ سافر الشملان بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٣ إلى البحرين مرسلا من قيادة الكويت في مهمة تتعلق بالوضع التنظيمي في البحرين لا يتذكر الآن طبيعتها ، وكان قد أعطي اسم القيادي أحمد حميدان ليتصل

به . يتذكر د . أحمد حميدان ذلك بقوله : «أذكر أنني التقيت بأحمد الشملان لأول مرة في البحرين العام ١٩٦٣ وكان قادما من الكويت ، وقد أُعطي اسمي ليتصل بي لمتابعة النشاط . التقيت مع الشملان لكني لم أعمل معه في تلك الفترة ولم يحصل بيننا عمل تنظيمي ، فقد كانت الحركة في البحرين حينها في وضع مربك وكنا نمر بفترة اعتقالات . التقيت به وأذكر أنني تكفلت بتوصيله لجهة ما أو ربطه بشخص ما أظنه كان الأستاذ محمد خليفات ، ثم غادرت البحرين في مايو ١٩٦٣ إلى بيروت» . وقد أكد أحمد رواية د . أحمد حميدان ، كما أكد أن حميدان ربطه تنظيميا بالأستاذ محمد خليفات ، ولم تطل زيارة الشملان للبحرين فقد غادرها عائدا الكويت في ١٨ مارس ١٩٦٣ .

حينما كان أحمد الشملان في الصف النهائي بالمرحلة الثانوية ، حدثت مظاهرة في الكويت في مارس من العام ذاته قام بها عمال يمنيون تضامنا مع بلادهم في الحرب الأهلية التي كانت تخوضها ودخلت فيها أطراف عربية كمصر والسعودية فقامت الحكومة الكويتية بتسفير العمال . وقد تضامن معهم الطلبة الظفاريون وأضربوا عن الدراسة وأصروا على عدم العودة لمقاعد الدراسة كما أصروا على مغادرة الكويت ، وقد توتر الوضع بشكل كبير بين وزارة المعارف الكويتية والطلبة الظفاريين .

بقلق كبير على مصير زملائه الطلبة الظفاريين انشغل أحمد بدور الوساطة بينهم وبين وزارة المعارف الكويتية فكان كل يوم يتوجه للوزارة ويلتقي بمسؤول الطلبة خميس عبداللطيف يبحث معه الأمر ويرجوه الحل . وقد مرت فترة من الفصل الدراسي وأحمد منشغل بالموضوع غير متفرغ للدراسة ، ولم يبدأ في الاستعداد للامتحانات إلا بعد أن سافر الطلبة الظفاريون ، فقدم امتحاناته النهائية ، إلا أن النتيجة كانت متواضعة لأنه دخل الامتحانات دون استعداد كاف[١] .

يقول د . عبدالمالك خلف التميمي : «كان لدى البعض من شباب ذلك الجيل من أمثال أحمد الشملان الاستعداد للتضحية من أجل القضية العامة ، أتكلم بالذات عن أحمد الشملان شخصيا ومعه مجموعة أخرى بلا شك ، لم يكن يفكر في نفسه وتشعر كأنما الدراسة كانت مجرد وسيلة ومرحلة تحققت أو لم تتحقق لا يهم أمام القضية العامة ، أتكلم عن واقع فعلي عشته في تلك المرحلة» .

---

(١) المصدر نفسه .

وتظهر مجموعة من الرسائل التي بعث بها لأحمد الشملان من القاهرة زميله في الدراسة الثانوية ورفيقه في حركة القوميين العرب الظفاري علي محسن علي(*) كيف تفاقم الوضع بعد سفر الطلبة الظفاريين على دفعات إلى القاهرة وكيف تدخلت السفارات اليمنية والكويتية في القاهرة ، بل ووصل الأمر إلى تدخل كل من الرئيسين جمال عبدالناصر وعبدالله السلال في الإشكال المذكور(١) .

رابعا: مطلع الشباب.. لبنات التمرس النضالي:

١. في القاهرة:

منذ مطلع الستينيات المنصرمة دخلت حركة القوميين العرب -فكرا وإستراتيجية نضالية- المرحلة الثانية التي سميت مرحلة القومية الاشتراكية وذلك بالالتحام الفكري والنضالي مع ما استجد في طروحات الناصرية ما بعد فلسفة الثورة التي طرحها جمال عبدالناصر . ومنذ العام ١٩٦٢ وبصدور القرارات الاشتراكية والميثاق الوطني في مصر ، نحت حركة القوميين العرب منحى المزاوجة بين الفكر القومي والفكر الاشتراكي بالمضمون ذاته الذي تبنته مصر الناصرية فيما أصبح يطلق عليه الحركة الاشتراكية العربية ، وقد عبرت عن ذلك التحول المفاهيم الأساسية لوحدة الأمة كهدف نضالي أساسي ، والاشتراكية كهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية أو كما طرحها الميثاق المصري إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، والتحرر من الاستعمار ، والديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية العامة . ولم تطرح المفاهيم المذكورة بشكل محدد وواضح مما عكس نفسه على فكر الحركة القومية في تلك المرحلة التي غلب عليها التشوش وعدم الوضوح . وقد كانت كتابات ومؤلفات القيادي البارز بحركة القوميين العرب محسن إبراهيم خير معبر عن فكر مرحلة الاشتراكية العربية التي تبناها

(*) كان الظفاري علي محسن علي هاشم زميلا لأحمد الشملان على مقاعد الدراسة الثانوية بالكويت ورفيقه في الخلايا الطلابية لحركة القوميين العرب هناك ، وكانت بينهما مراسلات عدة حينها ، ويحتفظ أحمد الشملان برسائل علي محسن التي كتبها له العام ١٩٦٣ . بعدها التقى الرفيقان العام ١٩٦٩ في عضوية وفد مثّل الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في أول زيارة للاتحاد السوفيتي وكان علي محسن الذي أصبح حينها عضوا باللجنة التنفيذية للجبهة يرأس الوفد .

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان . رسائل بتاريخ : ١٣ مارس و ١١ ابريل و ٦ مايو ١٩٦٣ .

القوميون ، وأهم ما يميز تلك المرحلة تراجع طروحات الأمة والقومية والثأر لصالح طروحات الوحدة والاشتراكية والتحرر .[١]

شدت تلك المبادئ أحمد الشملان واجتهد في الاطلاع على تنظيرات القومية الاشتراكية من خلال ما كانت تنشره أدبيات حركة القوميين العرب ومن خلال وثائق الثورة المصرية والإعلام الناصري . ورغم ارتباطه بطروحات الفكر القومي التقليدي ، إلا أن المفردات الإيديولوجية الجديدة بدأت تشكل خطا جديدا في خطابه السياسي ومساره النضالي . وحينما وصل أحمد القاهرة كانت لم تزل تعيش العصر الذهبي لعهد جمال عبدالناصر في أعقاب قرار التأميم والقرارات الاشتراكية وإعلان الميثاق المصري . إلا أن مصر كانت أيضا تعيش مرارة الانفصال عن سوريا ما جعل القطيعة بين الناصرية والبعث ، وبكلمة أخرى بين القوميين العرب والبعثيين على أشدها .

كان السيد يوسف بن عيسى الشملان الشقيق الأكبر لأحمد يطمح أن يلتحق شقيقه أحمد بعد إتمام دراسته الثانوية بعمل ليسهم براتبه في توفير جزء من احتياجات والدته وإخوته في البحرين . يقول السيد يوسف في رسالة كتبها لوالدته بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٣ : «أما الأخ أحمد فهو الآن على وشك السفر إليكم وينتظر استلام شهادته وبعدها سيسافر إليكم وبعدها سيسافر إلى المملكة السعودية ليشتغل هناك ويتمرن على الحياة ويستفيد ويساعدني في المصرف في آن واحد» . أما أحمد فقد كان يطمح لمواصلة دراسته الجامعية ، وقد أفصح لشقيقه الأكبر أكثر من مرة عن تلك الرغبة ، لكن أحمد اجتاز امتحانات الثانوية العامة بنجاح متواضع لا يؤهله للحصول على بعثة أو منحة دراسية ، وحينما تحدث مع شقيقه حول إصراره على مواصلة دراسته الجامعية غضب يوسف وأجابه : اعمل ما تشاء ، وبذلك كان على أحمد أن يقرر بنفسه خط سيره وأن يتدبر بنفسه التمويل المالي لدراسته ، فلم يجد أمامه سوى اللجوء لوزارة المعارف الكويتية[٢] .

ذهب أحمد إلى وزارة المعارف طالبا الدراسة ومحرجا من نتيجته المتواضعة التي لم ترشحه لا لبعثة ولا لمنحة دراسية ، وهناك قابله الموظف خميس عبداللطيف الذي

---

(١) سهير سلطي التل . مصدر سابق . الفصل الثالث .

(٢) من ذكريات أحمد الشملان .

عرفه أيام أزمة الطلبة الظفاريين ، سأله بعد أن عرف معدل تخرجه : هل تريد أن تسافر إلى القاهرة للدراسة؟ رد أحمد : سأفكر ، فقال له الموظف : فكر وإذا قررت فستحصل منا على تذكرة السفر للقاهرة . سافر أحمد للبحرين ثم عاد للكويت وتسلم التذكرة من المعارف الكويتية وسافر للقاهرة محملا بمساعدة متواضعة من شقيقه يوسف[١] وصل أحمد القاهرة في أغسطس ١٩٦٣ وسكن في البداية ولمدة شهر واحد في شقة طلبة عمانيين لا يذكر سوى أسمائهم الأولى وهم هارون ومحمود وحارب وكانوا أصدقاء وزملاء دراسة معه في ثانوية الشويخ . بعدها انتقل للسكن في شقة ابن خاله عبدالله بن خليفة الشملان الذي كان في السنة الثانية تجارة . وخلال تلك الفترة قدّم أحمد أوراقه إلى كلية الهندسة ، ونظرا لتواضع معدله في نتائج الثانوية العامة تأخر قبوله ، لكنه حرص على أن يداوم في الكلية على أمل قبوله في الشواغر[٢] .

انتظم أحمد في الدوام بكلية الهندسة ونشط في الوقت ذاته على الصعيد الطلابي ، ورغم قصر فترة وجوده بالقاهرة فقد تميزت تلك المرحلة بتبلور وتطور الشخصية السياسية والطلابية القيادية للشملان ، فقد انتخب عضوا في إدارة رابطة طلبة البحرين وتولى رئاسة اللجنة الاجتماعية . وعلى المستوى الحزبي أصبح عضوا في اللجنة القيادية لتنظيم حركة القوميين العرب في رابطة طلبة البحرين بالقاهرة . يقول أحمد معلقا : «في تلك اللجنة القيادية أذكر أن علي الشيراوي وعبدالرحمن الزامل وعبدالله القصاب كانوا أعضاء معي في اللجنة ، وكانت مهمة هذه اللجنة الحزبية الإدارة غير المباشرة للرابطة بما يتلاءم والخط السياسي لحركة القوميين العرب» .

ويقول الأستاذ علي الشيراوي أحد الكوادر القيادية في حركة القوميين العرب- فرع البحرين : «اشتغلنا في الرابطة مع بعض ، وكان أحمد الشملان معي في لجنة تنظيمية سرية خاصة تدير الرابطة بجانب الإدارة الطلابية العادية . كنت أنا رئيس الرابطة ومعي أربعة من القوميين العرب أذكر منهم جاسم أمين وعبداللطيف الراشد . لا أذكر أن أحمد تولى موقعا إداريا علنيا في الرابطة ، بل كان في اللجنة التنظيمية

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

السرية التي تضع سياسة عمل الرابطة ، ومعه في عضوية اللجنة أنا وقاسم أمين وعبداللطيف الراشد وعبدالرحمن الزامل وعلي فرج ابن الأستاذ عبدالله فرج الذي كان مدير مدرسة الهداية الخليفية في المحرق . كانت اللجنة التنظيمية تنسق عملنا كقوميين عرب في الرابطة ، وكنا نحن في الهيئة الإدارية للرابطة ننفذ السياسة التي تضعها اللجنة المذكورة . كان محمد الرميحي هو سكرتير الرابطة ولم يكن منتميا للحركة ، وأثناء التصويت على القرارات في إدارة الرابطة كان يتضايق من موقفنا الموحد ويشعر أن شيئا يجمع بيننا ، فنحن لا نصوت إلا على القرارات التي نتفق عليها مسبقا ، كان يقول لنا : معروف أنكم ستكونون على صوت واحد» .

وعلى مستوى آخر كان لرابطة طلبة البحرين في القاهرة التي يسيطر عليها القوميون العرب حظوة كبيرة لدى النظام الناصري في مصر ولدى السلطات المصرية . وكان الطلبة المنتمون للحركة -ومنهم أحمد الشملان- يتمتعون بعلاقات ممتازة وحظوة لدى بعض رموز السلطة المصرية ذات العلاقة بالوضع الطلابي العربي في القاهرة .

وقد روى لي رجل الأعمال أحمد سند بن سند حكاية توضح ذلك فقال : «سافرتُ من الكويت للدراسة بالقاهرة وإذ بي التقي بأحمد الشملان زميلا في الدراسة الجامعية ، وقد كانت رغبتي دخول كلية الشرطة لكنني قبلتُ في تخصص لا أرغب فيه . أذكر أني التقيت في رابطة الطلبة بزملاء عديدين منهم الشملان ، وقد تحدثت مع الأخ أحمد عن التخصص الذي قُبلت به ولا أرغب فيه ، فبادر بكتابة رسالة ، وحينها كان لرابطة الطلبة قيمة ومكانة تعادل قيمة ومكانة السفارة حيث لم يكن للبحرين في عهد الحماية البريطانية لا سفارات ولا سفراء في الخارج . أخذت الرسالة إلى كلية الشرطة لأفاجأ بترحيبهم بي أكثر من ترحيبهم بطلبة بعثات الحكومة ، قلت في نفسي : والله . . إن هذا الأحمد الشملان ليس سهلا ، وهكذا التحقت بالدراسة في كلية الشرطة» .

كوّن أحمد صداقات مع الطلبة البحرينيين الذين التقى معهم ودخل مع بعضهم في علاقات تنظيمية سياسية ، ارتبط بداية بابن خاله عبدالله بن خليفة الشملان الذي كان يسبقه في الدراسة ، كما كانت له علاقة طيبة بالطلبة الذين له معهم معرفة سابقة بحكم الإقامة وصداقات الطفولة والصداقات العائلية في أم الحصم ، مثل د . علي السندي والشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة والشيخ عبدالرحمن ابن محمد بن راشد آل خليفة ، كما زامله كل من أحمد سند ومحمد الرميحي .

ومن الأصدقاء زملاء الدراسة الكويتيين يذكر أحمد سليمان العسكري وناصر العلي وأحمد الجوعان ، كما تصادق في القاهرة مع ناصر الفرج شقيق الفنان الكويتي سعد الفرج[1] .

يتذكر د . علي السندي تلك المرحلة قائلا : «قابلت أحمد الشملان في القاهرة وكان لنا مع بعض نشاطات في الرابطة ونشاطات قومية ، كان أحمد صديقا عزيزا ومواقفه مشرفة من جميع الجوانب ، كنا نتقابل في الرابطة وكان يزورنا في شقتنا في الدقي وذلك في نهاية ١٩٦٣ . كنا مجموعة شباب في الدقي أنا ود .عبدالوهاب محمد وعلي مهنا وأبناء الكوهجي وعبدالعزيز العوضي ، وكنا ندخل في مناقشات حول كافة الأمور ، وكلنا كنا منتمين لحركة القوميين العرب . كان أغلب الطلاب لهم انتماءات وطنية والقوميون العرب كان لهم ثقل أكثر في أوساط الطلبة من أي قوى أخرى خاصة وقد كان الوفاق والرضا المصري في عهد جمال عبدالناصر يتجه نحو القوميين العرب أكثر من البعثيين» .

كما التقى أحمد في القاهرة أيضا مع صديقه الفلسطيني عدنان الأسدي الذي سافر هو الآخر للدراسة في القاهرة ويتذكر تلك الأيام قائلا : «التقينا بعد الكويت في القاهرة وكانت بيننا لقاءات دائمة ، كنا نخرج نتمشى على الكورنيش وكوبري قصر النيل . وأذكر أننا حضرنا ملتقى في مقر اتحاد طلاب الكويت بالقاهرة حيث كنا نجتمع هناك بشكل دائم ، كما كنا نلتقي مع طلبة من اتحاد طلاب فلسطين مثل فيصل الحسيني وتيسير قبه . وقد قبلت في كلية الهندسة وأنا غير راغب في الدراسة بها حيث كانت ميولي نحو دراسة أكثر حيوية وديناميكية ، كما أن الهندسة تحتاج جهدا كبيرا ودراسة كثيرة وأنا كانت لي ميولي السياسية ورغبتي في الحركة . لكن الصديق أحمد كان يشجعني على الاستمرار في دراسة الهندسة قائلا : ابق في دراسة الهندسة فنحن كمجتمع عربي نحتاج للمهندسين ، هكذا كانت القناعة في فترة الناصرية وبناء السد العالي والمصانع والأحلام الكبيرة ، وكأن كل شيء قد أنجز ولم تبق سوى التكنولوجيا ، في نهاية الأمر لم نواصل كلانا الدراسة بالقاهرة لقد كُتب لكلينا أن يقطع دراسته ويغادر القاهرة» .

في مصر التي كانت قلعة العروبة وقلبها النابض بالنسبة للقوميين ، ورغم تمسكه

---

(١) المصدر نفسه .

الصارم بمبادئه القومية إلا أن أحمد الشملان الذي احتك بالواقع اليومي للحياة وتفاصيلها في مصر ، ولمس عيوب البيروقراطية وتحكم أجهزة الأمن ومراكز القوى في توجيه دفة الثورة بما يتعارض مع تطلعات ومصالح الجماهير ، قد بدأ يطرح على نفسه الكثير من التساؤلات حول ما حققته الثورة الناصرية على الصعيد المحلي المصري بشكل خاص . يقول الشملان : «شكلت تلك المرحلة بالنسبة لي مصدر صراع داخلي مؤلم حول الناصرية وتطبيق مبادئها في حياة الشعب المصري وماذا حققت له ، ولم أفصح بما كان بداخلي ولم أكشف عنه لأحد ، معايشة الواقع المصري خلال تلك الأشهر القليلة جعلتني أكرر على نفسي طرح أسئلة كثيرة تصب جميعا في استفسار واحد هو : ماذا تحقق؟!! ، رغم ذلك ظل عبدالناصر في وجداني القائد العربي العظيم المُلهم» .

الفترة التي قضاها أحمد الشملان في القاهرة قصيرة ، إلا أنها كانت محطة غنية في مسيرة حياته السياسية وفي بدء الإرهاصات الأولى للتغيرات اللاحقة التي طرأت على فكره ووعيه السياسي . يوضح صديقه وزميل دراسته في الكويت ثم في القاهرة د . عدنان الأسدي قائلا : «كنا في الكويت ناصريين متحمسين نحب عبدالناصر كثيرا ، لكننا بعد أن حللنا بالقاهرة ظهر لدينا نوع من المراجعة ، أصبحنا نرى في الواقع المصري أشياء تخالف ما كنا نسمع عنه في إذاعة صوت العرب والصحافة ، بدأنا نفكر وبدأنا نبحث ، كان في داخلنا بحث ولاحظت أن هناك توازياً وتناغماً بيني وبين أحمد ، والدليل أننا بعد انتهاء الحقبة الناصرية كنا نبحث عن البديل حتى تحول كلانا لليسار» .

٢. في الكويت:

بقي أحمد في القاهرة من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٦٣ يداوم في كلية الهندسة دون أن يصدر قبوله فيها ، فيئس وكان في الوقت ذاته يعاني وضعا ماليا صعبا فقد صرف المبلغ المتواضع الذي تلقاه من شقيقه يوسف ، كما صرف مبلغا ساعده به ابن خاله عبدالله بن خليفة الشملان . ضاقت الدنيا بأحمد نتيجة تأخر القبول وقلة ذات اليد فقرر العودة للكويت ، اتصل بشقيقه يخبره عن وضعه الصعب في القاهرة ورغبته في العودة للكويت فأرسل له يوسف تذكرة وعاد أحمد إلى الكويت[١] .

(١) المصدر نفسه .

عاد الشملان إلى الكويت وأقام في منزل شقيقه يوسف الذي انتقل منذ العام ١٩٦١ إلى بيت في منطقة «الشعب» بمدينة الكويت . وبناء على قرار تنظيمي من الحركة في القاهرة نشط أحمد في حملة جمع تبرعات للطلبة البحرينيين في القاهرة استمرت لمدة شهرين . كان كل صباح يمر على المؤسسات التجارية الكبرى ، وكذلك على رئيس وأعضاء مجلس الأمة لجمع التبرعات ، ثم يبعثها مع المسافرين مرفقة بمستندات التبرع المسجلة باسم رابطة طلبة البحرين في القاهرة . كما بدأ يبحث عن عمل ، وبناء على توصية كتبها الدكتور أحمد الخطيب إلى صالح شهاب وكيل وزارة الإرشاد والأنباء آنذاك حصل أحمد على وظيفة مرافق ومرشد وفود في العلاقات العامة بالوزارة والتحق بالعمل في ١٩ فبراير ١٩٦٤[١] .

يقول الشملان : «شكّل العمل والراتب الثابت مصدر ارتياح نفسي بالنسبة لي ، فقد صرت أبعث نصف راتبي للوالدة في البحرين ، ولم أعد أعاني من حرج الإقامة في بيت شقيقي الذي كان وضعه المادي متواضعا ، أصبحت أساهم بجزء من الراتب في مصاريف البيت» ، ويقول شقيقه السيد يوسف : «كان أحمد يأتي بجزء من راتبه ويسلمه لزوجتي ، كان يقول : من واجبي فعل ذلك فأنا أسكن وآكل وأشرب عندكم . كان عندي من الأطفال حينذاك هند/٥ سنوات وإيمان/٤ سنوات ونادية/٣ سنوات وعيسى/سنتان ، كان أحمد محبا لهم حنونا جدا عليهم وكثيرا ما كان يشتري لهم الهدايا ، والأطفال بدورهم أحبوه فقد عاش معهم وأظهر لهم الكثير من المحبة والحنان وأحمد أكثر واحد في العائلة متعلق بأبنائي ، وهو الذي سمى ابنتي نادية المولودة العام ١٩٦١ على اسم نادية بطلة رواية «نادية» ليوسف السباعي . وتشاء الصدف أن تكون نادية ذاتها هي التي تسببت في حرق كتب عمها أحمد وأوراقه كلها في ذلك العام ١٩٦٤ حينما عبثت بأعواد الكبريت ما أدى لاشتعال النار بغرفته» .

أبدى أحمد همة ونشاطا في أول عمل يلتحق به في حياته وارتاح من عمله المسؤولون في العلاقات العامة بوزارة الإرشاد والأنباء . يقول شقيقه السيد يوسف : «خلال مدة قصيرة من عمله أصبح أحمد يرافق حتى كبار الضيوف والوفود في زياراتهم لمعالم الكويت» . كانت الكويت المستقلة حديثا ذات التجربة الديمقراطية

---

(١) المصدر نفسه .

الأولى في منطقة الخليج تستقطب اهتمام دول العالم وتستقبل العديد من الوفود ، وكان ذلك مدعاة لاهتمام وحماس شاب في الثانية والعشرين من عمره مكلف بمرافقة وفود من كل بقاع الدنيا .

يذكر أحمد أنه رافق العديد من الوفود الأجنبية من بريطانيا وفرنسا والسويد ، إلى جانب الكثير من الوفود العربية . أما أمتع فترة قضاها بمرافقة وفد زائر فكانت مرافقته للفنان المرحوم عبدالحليم حافظ الذي زار الكويت خلال فترة عمل أحمد بالوزارة العام ١٩٦٤ ومعه الموسيقار كمال الطويل والوفد المرافق لهما . يتذكر أحمد تلك الزيارة بقوله : «كنت من عشاق صوت عبدالحليم وأغنياته العاطفية والوطنية أجمع اسطواناته وأتبادل كلمات أغانيه مع أصدقائي ، ولم يدر بخلدي أبدا أن الحياة ستمنحني فرصة التعرف عليه عن قرب ومرافقته رسميا حتى انتهاء زيارته للكويت» .

عاش أحمد في الكويت وسط عائلة شقيقه وأصدقاء عديدين يذكر منهم الكويتيين سليمان العسكري وناصر العلي اللذين كانا زملاء دراسة معه في القاهرة . كما كانت له علاقات واسعة مع كثيرين من رفاق العمل السياسي ، كان يتردد على نادي «الاستقلال» الذي كان ناديا ثقافيا يؤمه المثقفون وقادة حركة القوميين العرب ومن أعضائه د . أحمد الخطيب وسامي المنيس وحسين اليوحة وغيرهم . وكان أحمد يذهب يوميا إلى مقر جريدة «الطليعة» ليلتقي مع أصدقائه ، وكان يواصل عمله السياسي ويجتمع وكوّن علاقات تنظيمية وصداقات مع الفلسطينيين والخليجيين . كانت له صداقة قوية مع الفنان الشهيد ناجي العلي ومع عدنان شرارة مدير تحرير مجلة «الطليعة» التي كان رئيس تحريرها آنذاك سامي المنيس . وبالرغم أن أحمد كان يصغر صديقيه الفلسطينيين (ناجي وعدنان) إلا أنه ارتبط بهما ووطد صداقته معهما من خلال اللقاءات في مجلة «الطليعة»[1](*) وفي «الطليعة» كان له لقاء آخر مع الصحافي البحريني علي صالح الذي ترك البحرين إلى الكويت العام ١٩٦٤ وصار

---

(١) المصدر نفسه .

(*) كتب أحمد الشملان قصيدة رثاء في الشهيد ناجي العلي بعنوان «زاد للجرح» ضمنها ديوانه «الأخضر الباقي» الذي صدر العام ١٩٨٩ ، وكتب مقالا بعنوان «في ذكرى ناجي العلي» ضمنه كتابه «أجراس الأمل ج ١» الذي صدر العام ٢٠٠١ .

يعمل في مجلة «الطليعة» ، كانت «الطليعة» ملتقى لتلك الوجوه وتمثل الوجه السياسي لحركة القوميين العرب ، يتذكر الصحافي علي صالح الفترة المذكورة بقوله : «العام ١٩٦٤ عينت في مجلة «الطليعة» بوظيفة مسؤول عن أبناء الخليج والجنوب من الناحية الصحافية وليس من الناحية التنظيمية ، فكنت أكتب عن قضايا الخليج والجنوب أي اليمن وعمان بما في ذلك ظفار . وهناك التقيت مع أحمد الذي كان يتردد آنذاك على «الطليعة» وكنت أعرف أنه معنا في حركة القوميين العرب لكني لا أذكر تفاصيل محددة حول لقاءات تنظيمية أو اجتماعات معه» .

ظل الشملان مقيما بالكويت باقيا في عمله بوزارة الإرشاد والأنباء ، لكنه بعد فترة بدأ يلاحظ أن مسؤوله في العمل يطلب منه مهاما خارجة عن نطاق عمله كمرافق ومرشد وفود داخلة في مهام التفتيش على المؤسسات الخاصة الثقافية التي يشمل نطاق عملها التعامل مع الكتب والمطبوعات ، كأن يطلب منه أن يمر على مكتبة معينة ويسجل قائمة الكتب المعروضة بها وهكذا . شعر أحمد بأمر مشبوه وغير مقبول -بالنسبة له- في هذا العمل وقد أسرَّ بهواجسه تلك للشخصية القومية القيادية د . أحمد الخطيب ، وكان ذلك سببا قويا لأن يدور في ذهنه قرار ترك العمل[١] .

إضافة لذلك ظل أحمد قلقا على مصيره الحياتي فقد كان الراتب يتوزع بين ما يرسله لوالدته وبيت شقيقه وبعض احتياجاته دون أن يستطيع أن يوفر فلسا ، وعليه لم يكن في بقائه خارج الوطن ما يغري . ومن جانب ثالث كان مشغولا بمستقبله الدراسي وقد حاول خلال فترة عمله أن يتقدم بطلب إعادة الصف التوجيهي بالكويت إلا أن المسؤولين في وزارة المعارف لم يوافقوا على ذلك ، وشيئا فشيئا سيطر عليه الشعور بالغربة وود لو يعود لأهله في البحرين ، وكان يطمح أن يجد هناك فرصة للعمل وفرصة لدخول امتحانات الثانوية العامة من جديد[٢] .

أخبر أحمد شقيقه يوسف برغبته في العودة للبحرين ، إلا أن يوسف الذي كان مرتاحا لاستقرار شقيقه في عمل جيد رفض فكرة سفر أحمد كما رفض تسليمه جواز سفره ، وحينما وجد أحمد شقيقه يوسف متشددا في موضوع عودته للبحرين ، اتصل بوالدته يطلب منها أن تكلم شقيقه يوسف ليسلمه جواز سفره ، وهكذا لم

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

يستطع يوسف أن يرفض طلب الوالدة فتسلم أحمد جواز سفره وبأقصى سرعة أنهى إجراءات عودته لوطنه البحرين[١] .

٣. في البحرين:

غادر أحمد الشملان الكويت التي قضى بها كل صباه ومطلع شبابه حاملا إياها في قلبه محملا بذكرياته فيها ومع أهلها ، ولم يزل أحمد حتى اليوم يعشق الكويت ولا يسميها إلا «حضن الحب» . وقد عبر عن مكنوناته تجاه الكويت في مقال بعنوان «حضن الحب» قال فيه : «في خليجنا العربي واحة من نوع خاص جدا نحبها . . فهي تظل دائما بالنسبة لنا حضن الحب الدافئ المتميز بدفئه وسمو مودته ، هذا الحضن الدافئ هو الكويت ، وكل يرى الكويت من زاويته الخاصة . أما الذي تشرَّب من روح الكويت السامية ولفحه حرُّها و«طوزها» الفريد في غباره ، وتحسست يداه سورها الطيني البسيط الساذج في براءته ، من لمس كل هذا وعاشه فهو لن يستطيع أن ينتزع الكويت من داخله وينظر إليها من زاويته الخاصة كشيء خارج عنه ، بل سينظر إليها ليرى من خلالها نفسه ، لا ليرى نفسه من خلالها»[٢] .

في الأول من سبتمبر ١٩٦٤ عاد أحمد إلى الوطن الذي كان يئن تحت وطأة الحماية البريطانية ، وقد ضمن الإنجليز تجديد عقد القواعد العسكرية البريطانية على أرض البحرين في عهد حاكمها الجديد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي تولى مقاليد الحكم العام ١٩٦١ . كما كانت البحرين تئن تحت وطأة شركة نفط البحرين «بابكو» التي كانت تتحكم في الثروة النفطية وفي مصائر ورزق الآلاف من أبناء الشعب خاصة وقد بدأت مشروعا للاستغناء عن خدمات بضع مئات من العمال .

عاد الشملان القومي الناصري من الكويت بتجربتها الديمقراطية الوليدة ودستورها المتقدم ، ومن قاهرة عبدالناصر التي كانت تلهب الفخر والحماس في قلوب شباب العرب . عاد أحمد شابا يافعا في الثانية والعشرين من عمره يتفجر نشاطا وعطاء ، وحالما وصل ، بدأ ينشط على أكثر من جهة ، يبحث عن عمل ويسعى

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) أحمد الشملان . «حضن الحب» جريدة «الوطن» . عمود أجراس . الكويت : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ .

لتوطيد علاقته مع الأهل والأصدقاء ، ويهتم بترتيب ارتباطه مع تنظيم حركة القوميين العرب في البحرين ، ويضع نصب عينيه أن ينشط سياسيا في نشر الفكر القومي بين شباب أم الحصم ويستقطبهم كأعضاء وكأنصار للحركة .

أبدى أحمد اهتماما بالبحث عن عمل حالما وصل البحرين فقدم أوراقه إلى أكثر من جهة مثل غرفة تجارة البحرين وشركة BP . وقد أُجري له امتحان قبول ومقابلة في شركة BP واجتاز بنجاح الامتحان والمقابلة وأُعطي موافقة مبدئية على توظيفه ، بل إن المسؤولين في شركة BP حددوا له راتبا شهريا قدره ٤٠٠ روبية ، لكن أحمد فُوجئ بعد حين برسائل اعتذار الجهتين عن قبوله في العمل[١] .

من السمات الشخصية التي تميز بها أحمد الشملان في كل مراحل حياته روحه الاجتماعية وسعيه لتوطيد علاقاته مع الأهل والأصدقاء وحبه للأطفال . كان أحمد ميالا بشكل كبير إلى التواصل الحميم مع أهله يحب صغارهم وكبارهم ويتعلق به الأطفال نتيجة عاطفته الجياشة نحوهم . تقول السيدة لطيفة محمد راشد مطيويع زوجة محمد بن خليفة الشملان : «تعرفت على أحمد منذ العام ١٩٦٤ فقد كان صديقا لشقيقي عبدالله مطيويع ، وكانا يلتقيان مع عمر الشقيق الأصغر لزوجي في بيت الوالد مبارك الشملان حيث كنا نقيم ، كان أحمد محبا للأطفال يلاعب بناتي ويجلس معهن وبقدر حبه لأطفالي كانت بناتي الصغيرات يحببنه كثيرا ، ولشدة حبه لبناتي أذكر أني أهديته صورتهن مقدمة باسمهن» .

وتتذكر السيدة موزة بنت خليفة الشملان صداقته الوثيقة معها فتقول : «العام ١٩٦٤ وبعد عودة أحمد من الكويت كانت علاقتي به علاقة صداقة قوية ، وكان يحب مجالستي ويسهر معي في بيتنا كثيرا ، كنت أحب القراءة وقد جمعت بيننا رغبة كلينا في مناقشة ما نقرأ ، كما كنا نسهر للاستماع لحفلات أم كلثوم أو خطب عبدالناصر» .

كذلك سعى الشملان لترتيب ارتباطه التنظيمي مع الحركة من خلال لقاء مع المرحوم عبدالله المعاودة الذي كان يعمل في التسجيل العقاري ، ذهب أحمد حاملا رسالة من رابطه التنظيمي في الكويت إلى المعاودة الذي أصبح بعد ذلك مسؤوله التنظيمي في البحرين . وحالما انضبط ارتباطه التنظيمي بدأ أحمد نشاطه الحزبي

---

(١) أرشيف وثائق أحمد الشملان .

والسياسي ، يقول السيد شملان بن عيسى الشملان : «حينما رجع أحمد البحرين العام ١٩٦٤ كنت أدرس في المرحلة الثانوية قسم معلمين ، ولم تكن لي أية اهتمامات سياسية ولا نشاط سياسي ، أما شقيقي أحمد فقد تبلور تفكيره السياسي في الكويت وأحسسنا بعد عودته بأن لديه انشغالات بالسياسة ، كنت ألاحظ أن لديه اهتمامات سياسية وله أصدقاء ، واجتماعاته مع رفاقه تكون أحيانا في البيت بغرفة مغلقة بمعزل عنا ولا نعرف ماذا كان يدور في تلك الاجتماعات» .

ويذكر أحمد أن والدته كانت شديدة الملاحظة حول لقاءاته المغلقة مع رفاقه التي تجري في البيت ، ويظن أنها كانت تقلق حول طبيعة تلك اللقاءات ، ربما خوفا على ابنها القادم للتو من الخارج للاستقرار في وطنه ، يذكر أحمد ممن كانوا يحضرون الاجتماعات في بيته المرحومان عبدالله المعاودة وعبدالله قصاب .

كما نشط الشملان في نشر الفكر القومي بين شباب أم الحصم واستقطابهم أعضاء وأنصاراً لحركة القوميين العرب ، الأستاذ جاسم المطوع عضو جبهة التحرير الوطني البحرانية وصديق عائلة الشملان الذي كان يقيم في أم الحصم ويعمل مدرساً في الفترة ١٩٦٤-١٩٦٥ يتذكر مدى تأثير أحمد على الكثيرين من شباب أم الحصم بعد عودته مباشرة فيقول : «سمعت لأول مرة عن أحمد الشملان العام ١٩٦٤ قبل أن يعود للبحرين ، وذلك بحكم كوني مقيما في أم الحصم ومدرسا بمدرستها ، وكانت لنا علاقة عائلية قوية بعائلة الشملان ، سمعت أن لأحمد أنشطة سياسية ولديه توجهات سياسية معينة . وحينما عاد إلى البحرين في العام نفسه التقيت معه مرة أو مرتين دون أن يحدث بيننا أخذ ورد ، فقد كان حينها الفرز السياسي للشباب قوميين وشيوعيين على أشده ، وكانت الخلافات موجودة . كنت مدرسا وعضوا بنادي أم الحصم ، وكنا كنادٍ نستأجر دكانا صغيرا في بيت المرحومة سبيكة والدة أحمد . كنت عضوا بجبهة التحرير وكانت علاقتي جيدة مع الشباب وتمكنت من التأثير عليهم ، وحالما عاد أحمد ظهر تأثيره الفكري والسياسي السريع على الشباب حيث بدأ يزرع فيهم الميول القومية ، وقد لاحظت تغير علاقتهم معي وموقفهم مني وعرفت رأسا من أين جاء التأثير عليهم . وأذكر منهم عمر الشملان وحسين يوسف ، شعرت بتغير علاقتهم معي لدرجة أنها بلغت عند بعضهم حد المقاطعة الشديدة لي ، إن سلمت عليهم لا يردون ، بل وحوصرتُ في بيتي إلى درجة أني مرضت ولم يسأل عني أو يطل عليّ أي أحد منهم . كانت الانفعالات هي الغالبة وكان الجو العام بين القوميين

والتحرير يغلب عليه الشحن والتوتر . ما أريد قوله أن أحمد في تلك الفترة القصيرة استطاع أن يترك أثرا على الشباب ويجعل لديهم اهتمامات سياسية معينة ، وهذا يُحسب له .»

لقد نشط أحمد كثيرا في نشر الفكر القومي والروح الوطنية بين الشباب والشابات من أهله وأصدقائه ، تقول السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «منذ أن انتقل أحمد للعيش والعمل في البحرين العام ١٩٦٤ كان يحاول أن يعرفنا على الأفكار السياسية المطروحة آنذاك ، كان يجلس معنا ونتحدث معه وكان يعلمنا معنى القومية ومعنى البعث ، وقد عرفنا منه الاتجاهات السياسية التي كانت موجودة ، كنا نسأله عن كل شيء وهو يجيب» .

وعلى مستوى الأصدقاء بدأ الشملان يوسع من دائرة أصدقائه ويحاول التعرف على العناصر التي لديها استعداد للانخراط في العمل السياسي . حول هذا الأمر يتذكر الأستاذ عبدالله محمد راشد مطيويع قائلا : «في صيف العام ١٩٦٤ كنا في حجرة المرحوم عمر الشملان في بيت الوالد مبارك الشملان بأم الحصم . كان معنا عبدالله بن خليفة الشملان القادم من دراسته في القاهرة خلال الإجازة الصيفية . وكان موجودا حسبما أذكر عمر الشملان وقاسم حداد ، أقصد مجموعة أصدقاء العام ١٩٦٤ ، وما ربطني بعائلة الشملان هو زواج أختي لطيفة بمحمد بن خليفة الشملان العام ١٩٦٣ . وعقب أحاديث دارت بيننا عن الوطن والإنجليز والاستعمار والقومية العربية قال لي عبدالله بن خليفة الشملان : سأعرفك على شخص سيعجبك وأعتقد أنكما ستنسجمان كثيرا . كان ذلك تعبيراً عن أن عبدالله بن خليفة يعرف أحمد على الصعيد السياسي جيدا منذ أيام القاهرة ويعرف نفسه والفرق في مستوى حماس كل منهما ، كان عبدالله يريد أن يقول لي إن أحمد الشملان سيكون هو الصديق الأكثر ملاءمة لي . عقب فترة قصيرة أعتقد في ديسمبر ١٩٦٤ كنت متشوقا لرؤية هذا الشخص الذي حدثني عبدالله بن خليفة عنه ، ويوم قابلت أحمد الشملان تأكدت فعلا أنه كما وصفه عبدالله . تعرفت على أحمد قبل انتفاضة ١٩٦٥ بفترة وجيزة ، وما إن تعرفنا على بعض حتى أخذت الأحاديث تدور بيننا ونحن نتمشى مسافات طويلة جدا في أم الحصم ، ما يدعوني الآن أن أتساءل : فيم كنا نتحدث ؟ ماذا كنا نقول ونحن نقطع تلك المسافات الطويلة؟! . لقد كنا نمشي متجهين من أم الحصم نحو «عين هرته» ونعود من «عين هرتة» نحو أم الحصم . لم

ارتبط سياسيا أو تنظيميا بأحمد الشملان ، كانت أحاديثنا كلها سياسية عامة ، لكني كنت أعرف أن أحمد لديه مهمة مطلوب أن يؤديها في تلك الفترة وهي أن هذا الشاب «مطيويع» البالغ ١٧ عاما يجب أن يُضم لصفوف الحركة ، كان أحمد يعرف حينها أنني عضو بإحدى الخلايا الطلابية التابعة لحركة القوميين العرب التي كان ينتمي لها . كان يتكلم عن فكري أباظة وعن ناجي علوش وساطع الحصري وكتابه «العروبة أولا» ، وعن أسماء كانت بالنسبة لي جديدة حينها ، لقد ارتبطت بحركة القوميين العرب وعرفت في إحدى خلاياها رفاقا أعزاء ، إلا أنه لم يدلني على الكتب التي ينبغي على المرء أن يقرأها إلا أحمد الشملان» .

***

وعلى مستوى مهمات العمل السياسي في صفوف حركة القوميين العرب ، فما إن وصل أحمد إلى الوطن في ١ سبتمبر ١٩٦٤ حتى كانت أولى المهام السياسية الكبيرة تنتظره ، وهي مهمة ميدانية جريئة نفذتها الحركة بدقة وسرية يحتفظ بذكرها التاريخ الوطني البحريني ، وسنعرض مقدمة تاريخية ذات علاقة وثيقة ومباشرة بالمهمة المذكورة التي أوكلت للشملان .

قبل عودة أحمد الشملان للبحرين بحوالي الشهرين شهدت البلاد حركة احتجاجات دفعت بها حركة القوميين العرب عقب عودة حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من بريطانيا بعد أن وقّع تجديد اتفاقية القواعد البريطانية المقامة في البحرين ، وقد رُفعت الأعلام ونُصبت الأقواس احتفاء بعودة الحاكم . وفي إطار الاحتجاج على تجديد اتفاقية القواعد البريطانية كلفت حركة القوميين العرب إحدى خلاياها الطلابية بترتيب عمليات حرق الأعلام والأقواس على أن يكون التنفيذ بواسطة عناصر مناصرة من غير الأعضاء[1] .

يقول الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي الذي كان أحد العناصر الطلابية في الخلية المكلفة بالترتيب لتنفيذ تلك العمليات واعتقل على أثرها : «كنا مجموعة طلابية في خلية تنظيمية مسؤول عنها المرحوم عبدالله المعاودة وهو الذي كلفنا بمهمة الأقواس ، الحلقة ضمتني أنا والمرحومين عبدالله الزياني وخليفة بوراشد ومعنا عنصر رابع ، وقد تم تكليفنا أنا وعبدالله الزياني باختيار مجموعة من خارج التنظيم لإنجاز العملية .»

---

(١) لقاء مسجل مع الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي والأستاذ عبدالله مطيويع

يضيف الأستاذ عبدالله مطيويع تفاصيل أخرى عن الحادثة عرفها من لقاء شخصي له مع المرحوم عبدالله الزياني ، يقول : «الخلية الطلابية التي تضم عبدالله الزياني نفذت العملية بالاستعانة بشباب من أنصار الحركة ، استخدم الشباب بترولا وقطنا وحرقوا الأقواس المقامة على الشارع المحاذي لنادي البحرين بالمحرق الذي كان الشارع الوحيد المؤدي للمطار آنذاك . وقد أدّوا المهمة وهم ملثمون ، لكن حارس نادي البحرين رآهم ولمح بينهم شابا شديد السمرة ، وحالما أحسوا أن الحارس رآهم فروا هاربين . وحين أدلى الحارس بإفادته ذكر أنه لمح بين من قاموا بالحرق شابا شديد السمرة ، ونظرا لأن بعض كبار ضباط الشرطة والأمن العام آنذاك كانوا من شيوخ المحرق الذين تربطهم علاقات وثيقة بأهل المدينة ويعرفون سكانها جيدا ، فقد صدر أمر بجمع وإحضار كافة شباب المحرق شديدي السمرة . وقد ضُربوا جميعا حتى اعترف أحدهم لاعب الكرة شديد السمرة المرحوم «أ ع» على نفسه وعلى زملائه ، وبذلك تم القبض على جميع معدي ومنفذي العملية ونظرا لوضوح تهمتهم أُخذوا مباشرة إلى سجن جزيرة «جِدا»» .

يكمل الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي روايته قائلا : «بعد شهر من اعتقالنا أي في شهر أغسطس ١٩٦٤ مرض عبدالله الزياني مرضا اضطرهم إلى إعادته لسجن القلعة حيث وضع في زنزانة برج القلعة الجنوبي الغربي . وقد تسلق الزياني على جدار الزنزانة ليطل على الخارج من نافذة البرج العالية ، وما إن أمسك بقضبانها حتى أحَس بقضيبين من حديد النافذة غير ثابتين ، حركهما بقوة ليجدهما قد انفكا من مكانهما وأصبحا في يديه ، حدث ذلك صدفة ما أطلق في ذهنه فكرة الهروب خاصة والزنزانة تقع في زاوية البرج الجنوبي المطلة مباشرة على منطقة محيطة مزروعة بأشجار كثيفة» .

يواصل الأستاذ عبدالله مطيويع رواية ما حدث قائلا : «خطط الزياني بسرعة للهرب ، فأعد حبلا قماشيا من قطع إزاره وقرر تكويم البطانية على الفراش للتمويه وإيهام الشرطة بأنه نائم ، كان يقيم في القلعة مجموعة من الشرطة وعائلاتهم ، وكل يوم فجرا يخرج الشرطة لأداء الصلاة وشراء احتياجات فطور عائلاتهم من خارج القلعة . استغل الزياني وقت خروج الشرطة ونفذ عملية الهرب ، قفز من البرج مستخدما الحبل الذي أعده ، وساعد على عدم ملاحظة أحد لعملية خروجه من النافذة الحاجز الخشبي الذي يسيج نوافذ البرج ساترا المنظر الخارجي عن رؤية

السجناء إن أطلوا من النافذة» .

خرج عبدالله الزياني بكل هدوء من القلعة فترة غياب الشرطة واستقل سيارة أجرة إلى مكان استطاع الاتصال منه بمسؤوله التنظيمي عبدالله المعاودة . يؤكد الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي : «أول من ذهب إليه الزياني بعد هروبه هو عبدالله المعاودة» . وقد تدبر المعاودة أمر إخفائه حتى تقرر تهريبه خارج البحرين .

وحينما اتخذت الحركة قرار تهريب الزياني إلى الخارج كان أحمد الشملان قد عاد لتوه للوطن ، وقد وجدت الحركة في أحمد ضالتها لإنجاز هذه المهمة ، فأحمد لم يكن مكشوفا مقارنة بالمقيمين من قياديي وكوادر الحركة في البحرين ، كما أنه وصل كادرا مؤهلا .

يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «خرج عبدالله الزياني وتخفى وكان يعرف إلى من يلجأ ، ربما اتجه للمحرق وربما اتجه لمكان آخر ، المهم في الأمر أن أحمد الشملان هو الذي رتب ونفذ أمر تهريبه للخارج» .

حول تكليفه بالمهمة وتفاصيلها يروي أحمد الشملان التالي :

«قابلني المرحوم عبدالله المعاودة وكان هو مسؤولي التنظيمي كما كان مسؤولا تنظيميا عن منطقة المحرق وبرفقته المرحوم عبدالله قصاب الذي كان مسؤولي السابق كما كان مسؤولا تنظيميا عن منطقة المنامة . كان اللقاء في ستوديو تصوير اسمه إما «ستوديو الهلال» أو «ستوديو البحرين» ويقع بمنطقة السوق قرب مركز شرطة باب البحرين . ولإبعاد الشبهة عنا تصورنا مع بعض وخلال ذلك أخبراني بأن عبدالله الزياني قد هرب من سجن القلعة وطلبا مني أن أتكفل بمهمة تهريبه من البحرين فقبلت القيام بالمهمة . وفي إحدى الليالي وحسب الموعد والمكان الذي اتفقنا على اللقاء فيه بأم الحصم حضر عبدالله المعاودة يرافقه شخص آخر وقف على مبعدة لم أتمكن من التعرف عليه في الظلام ، وسلماني عبدالله الزياني الذي أخذته مباشرة للمكان الذي أعددته لإخفائه ريثما نعد العدة لتهريبه . كنت قد أعددت لإقامته مكانا في بيت مهجور يعود للوالدة سبيكة يقع شمالي أم الحصم باتجاه «عين هرته» ، وكنت قد احتجت لإخبار الوالدة التي أثق فيها كثيرا بالأمر ووجدت منها كل موافقة وترحيب لإعداد وجبات يومية آخذها له . أبقيته في البيت المذكور ثلاثة أيام ، وخوفا من اكتشاف أمر ترددي على البيت المهجور قررت نقله إلى بيتنا الذي نقيم فيه ريثما أرتب خروجه من البحرين» .

في الزاوية الشمالية الغربية من بيت المرحومة الوالدة سبيكة بنت عبدالله الشملان توجد غرفة داخلية يطل بابها على ليوان يفصلها عن حوش البيت وليس بها نوافذ . قرر أحمد ووالدته إيواء عبدالله الزياني في تلك الغرفة ذات الحمام الملاصق ، أما المرحاض فقد كان على الضيف أن يخرج من الغرفة ويقطع حوش البيت ليصل إليه ، وهذا ما سبب إرباكا داخل البيت سواء للضيف أو لأحمد ووالدته . تكتم الاثنان على الأمر ولم يخبرا بقية أفراد الأسرة ، إلا أن شقيقي أحمد شملان وعبدالله شعرا بحركات غريبة في البيت ثم أحسا بوجود شخص غريب ، ورغم ذلك لم يتكلما في الأمر ولم يسألا احتراما لوالدتهما وشقيقهما القادم لتوه من الخارج .

يقول السيد عبدالله بن عيسى الشملان : «في العام ١٩٦٤ أخفى شقيقي أحمد في البيت عندنا عبدالله الزياني ، وقد رأيته صدفة في إحدى المرات وجها لوجه فخاف ووقف مبهوتا ثم رجع بسرعة من حيث خرج ، كنت لا أراه إلا ليلا ، أرى شخصا يدخل ويخرج من المرحاض فقط في الليل ، لقد أخفت الوالدة الأمر عنا ولم تقل لنا شيئا على الإطلاق ، وبدورنا واحتراما للوالدة لم نطرح أي سؤال وتظاهرنا كأننا لا نعرف شيئا» .

أما صفية الشقيقة الوحيدة لأحمد والقريبة جدا من والدتها والمتواجدة طوال الوقت في البيت ، فقد عرفت بالأمر وشاهدت الضيف فأصيبت بهلع شديد من وجود هذا الغريب المطلوب من الشرطة . تروي السيدة صفية بنت عيسى الشملان ذكرياتها عن الحادثة قائلة : «شقيقي أحمد أحضر «ولد الزياينة»(ابن عائلة الزياني) وأخفاه عندنا في البيت في الحجرة الداخلية ، وبقي داخل الغرفة لا يراه أحد ، كان أحمد فقط هو الذي يدخل عليه ويأخذ له الطعام ، وإذا أراد أن يخرج للمرحاض البعيد عن الحجرة يغطي رأسه . وقد أصابني هلع وخوف شديد من وجوده ، خفت أن تأتي الشرطة وتتعذب أسرتي ويأخذون شقيقي أحمد ، الوالدة كانت شجاعة وقالت : لا بأس ، فليبق وهو ضيف عندنا ، أما أنا فكنت خائفة جدا ، كنت طوال الوقت أجلس على سطح البيت وأطل على الخارج لأراقب من يأتي ليدخل بيتنا خوفا من أن يعرف أحد عن الأمر» .

وقد تمكنت العائلة من إبقاء أمر الضيف سرا مخفيا عن الأهل والجيران لا تعرف عنه من النساء سوى الوالدة سبيكة وابنتها صفية وشقيقتها مريم التي تسكن في بيت ملاصق مفتوح عبر ممر داخلي على بيت شقيقتها سبيكة . إلا أن السيدة موزة

بنت خليفة الشملان أخبرتني : «أحمد أحضر عبدالله الزياني عند والدته في البيت ، وأنا كنت أعرف بالموضوع لأن عمتي سبيكة كانت تحبني وتثق بي ولا تخفي عني شيئا ، أخفاه أحمد في البيت لكننا لم نكن نراه فقط نشعر بحركة ما في بيتهم ، أما تهريبه فكان بلباس نسائي» .

بدأ أحمد الإعداد لتهريب عبدالله الزياني ، وكان دائم التشاور حول الأمر مع عبدالله المعاودة وعبدالله قصاب ، يقول أحمد : «لجأنا ثلاثتنا المعاودة وقصاب وأنا إلى محمد جابر صباح -الذي تعرفت عليه حينها لأول مرة- وطلبنا منه أن يدلنا على من يغير ملامح وجه عبدالله الزياني . وقد أوصانا محمد جابر بالذهاب إلى شخص موثوق يعمل في «ستوديو الأندلس» بشارع الحكومة بالمنامة ، وقد ذهبنا للرجل وأحضرناه عندنا في البيت فغير ملامح وشكل عبدالله الزياني ، ثم ألبسناه ملابس نسائية» .

وتذكر السيدة صفية شقيقة أحمد المزيد من التفاصيل فتقول : «حينما قرر أحمد تسفيره صبغوا يده ورجله بالحناء وألبسوه ثيابا نسائية أخذها أحمد من الوالدة وهي عبارة عن «دراعة» (ثوب نسائي قديم) فوقها ثوب نسائي بحريني من قماش «الجِيت» (قماش تصنع منه ملابس النساء الكبيرات في السن) وفوقهما عباءة وغُطي وجهه «بالبَطُولة» (برقع يغطى به الوجه) الخاصة بالوالدة سبيكة» .

كان أحمد قد اتفق مع والدته على أن يسافر عبدالله الزياني بجواز سفرها على أنه هو سبيكة بنت عبدالله بن سعد الشملان يرافقه أحمد على أنه يرافق والدته . وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٦٤ توجه من أم الحصم إلى ميناء «سلمان» ركب مكون من أحمد الشملان وعبدالله الزياني متنكرا في زي والدة أحمد ومعهما ثلاث نساء هن الوالدة سبيكة بنت عبدالله وشقيقتها مريم بنت عبدالله وابنتها صفية بنت عيسى .

وتصف السيدة صفية شقيقة أحمد الموقف في الميناء قبيل السفر قائلة : «في فرضة ميناء سلمان سألوا عبدالله الزياني : هل أنتِ سبيكة بنت عبدالله ؟ فرد عليهم : نعم ، وسمحوا له أن يعبر للباخرة برفقة شقيقي أحمد الذي أوصله إلى دبي» . ويعلق الأستاذ عبدالله مطيويع قائلا : «أحمد الشملان أخذ عبدالله الزياني إلى ميناء «سلمان» لأن هناك بواخر تسافر من الميناء إلى دبي والكويت ، وقد سافر الزياني بجواز والدة أحمد «مطوعة» سبيكة بنت عبدالله الشملان» . ويؤكد الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي ذلك قائلا : «عبدالله الزياني خرج من البحرين بجواز والدة

أحمد ، راح الإمارات ومنها للكويت ثم إلى بغداد» .

غادر أحمد الشملان البحرين مرافقا عبدالله الزياني على ظهر الباخرة إلى دبي ، ويظهر جواز سفر أحمد الصادر العام ١٩٦٠ تحت رقم ٩٥٧٦ أنه غادر البحرين من ميناء سلمان بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٦٤ ووصل دبي في ٨ أكتوبر ١٩٦٤ أي أن الرحلة استغرقت يومين ، ويذكر أحمد أن الزياني ظل مرتديا ملابس الوالدة سبيكة طوال الرحلة ولم يخلعها إلا بعد دخول دبي[١] .

يقول أحمد : «كان المرحوم عبدالله قصاب قد أخبرني أن شخصا سينتظرنا في ميناء دبي وأعطاني أوصافه واسمه الذي ربما كان اسما حركيا ، وما إن وصلنا الميناء حتى تعرفت على الشخص المقصود بكل سهولة ، فأخذنا واستأجر لنا غرفة في المدينة . كنت مشغولا بتوفير جواز آخر لعبدالله الزياني ، لذا قررت التوجه حالا إلى رأس الخيمة التي كان يقيم بها أحد أقرب أصدقائي وزملاء دراستي في الكويت المرحوم «ك ق» . تركت عبدالله الزياني في الغرفة ومباشرة توجهت من دبي إلى الشارقة ومنها إلى رأس الخيمة ، ومن حسن حظي أني التقيت صديقي «ك ق» وحالما عرف بحكاية الزياني - وكان قومي الفكر والاتجاه - حتى وعدني خيرا ، وفي اليوم التالي كان بين يدي جواز عماني باسم وصورة عبدالله الزياني ، أخذت الجواز وعدت به مباشرة إلى دبي ووضعته بيد عبدالله الزياني واستعدت منه جواز الوالدة» .

بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٦٤ استقل أحمد الشملان الطائرة عائدا من دبي إلى البحرين ، أما عبدالله الزياني فسافر إلى الكويت وبقي فيها فترة قصيرة ثم توجه لبغداد . حول وصول عبدالله الزياني للكويت يتذكر الصحفي الأستاذ علي صالح الذي كان يعمل في مجلة «الطليعة» بالكويت آنذاك وكان عضوا بحركة القوميين العرب فيقول : «أصغر واحد وصل عندنا في الكويت هو عبدالله الزياني الذي هرب من القلعة وتخفى ثم هُرب من البحرين وبعدها جاءنا الكويت وبقي عندنا فترة ثم سافر العراق ومنها إلى موسكو للدراسة» .

اكتسب تهريب عبدالله الزياني من البحرين أهمية خاصة بالنسبة لأحمد الشملان كونها أول مهمة كبرى يكلف بها أول وصوله للبحرين ، كما اكتسب ذلك الهروب أهمية وطنية عامة بالنسبة للبحرين نظرا للدور الكبير الذي لعبه عبدالله

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان ومن أرشيف وثائقه .

الزياني عبر إذاعة بغداد في بث أخبار انتفاضة مارس ١٩٦٥ للعالم عبر الأثير .

وصل الزياني بغداد مع بداية انتفاضة مارس ١٩٦٥ وكانت أخبار الانتفاضة تُسرب من البحرين إلى السعودية والكويت ومنهما إلى بغداد . وخلال الانتفاضة كانت إذاعة بغداد تبث تغطية يومية بصوت عبدالله الزياني لأحداث الانتفاضة . أذكر شخصيا أنني -خلال انتفاضة مارس ١٩٦٥- استمعت أكثر من مرة عبر إذاعة بغداد لذلك الصوت البحريني الذي كان ينقل تفاصيل دقيقة عن أحداث الانتفاضة ، ما جعل الناس تتناقل خبر ذلك البث ووقته وتحرص على الاستماع له يوميا .

ويثمّن الأستاذ عبدالله مطيويع هروب الزياني بقوله : «يمكن اعتبار هروب عبدالله الزياني حدثا تاريخيا ، فقد كان له دور سياسي لا ينسى حيث شكل هروبه فرصة قيمة في أن ينقل أحداث انتفاضة ١٩٦٥ عبر إذاعة صوت الجماهير من بغداد . كان عبدالله الزياني يتلقى التقارير اليومية التي تصل من البحرين ويقرأها من الإذاعة العراقية ، وقد استحوذ الزياني على اهتمام ومتابعة البحرينيين الذين كانوا يتابعون يوميات الانتفاضة أولا بأول من خلال تقاريره المُذاعة عبر الأثير» .

أما في البحرين فظل تهريب الزياني سرا لم يُكشف ، وظل أحمد الشملان شخصا لا تدور حوله شبهات ، أما قسم المخابرات في الأمن العام فظل مستنفرا باتجاه كشف الطريقة التي هُرِّب بها عبدالله الزياني . يقول الأستاذ علي الشيراوي : «كانت سلطات الأمن في البحرين مهتمة بمعرفة كيف هُرّب الزياني ، ونظرا لشكوك المخابرات أن القوميين العرب هم من دبروا أمر تهريبه ، فقد قررت المخابرات دس أحد عناصرها في التنظيم وهو شخص يدعى «خ أ» ، لا أعرف أية تفاصيل عن كيف تم ربط هذا العنصر بالحركة وكيف أوصلهم للاقتناع بضرورة تهريبه . كنت في البحرين العام ١٩٦٤ واتصل بي المرحوم عبدالله المعاودة وأخبرني أن لديهم شخصاً يريدون تهريبه خارج البحرين وليس لديهم مكان لإخفائه ريثما يدبرون أمر تهريبه ، وطلب مني إن كان بالإمكان أن أكلم الوالد ليدبر لهم المكان المطلوب . وقد كلمت الوالد فوافق على إعطائي شقة في عمارة بسوق المنامة تعود له ، وكلفوني بمراقبة الشارع وتأمينه لدخول هذا الشخص الذي لم يتمكن من رؤيتي إلى الشقة التي ظل بها حتى هربوه . لكنني بعد أسبوع من إنجاز عملية تهريبه تفاجأت برؤيته يتمشى في السوق مما أكد أن تنظيم الحركة قد تم اختراقه بواسطة هذا العنصر بهدف الوصول إلى الطريقة التي اتبعت

مسبقا في تهريب عبدالله الزياني ، وعلى إثر ذلك وفي أواخر ١٩٦٤ تم القبض على عبدالله المعاودة وغيره ممن كشفهم العنصر المدسوس في تلك العملية .»

***

واصل أحمد الشملان جهود البحث عن عمل ومع نهاية العام ١٩٦٤ تمكن من الالتحاق بوظيفة عامل في مصنع «الكوكاكولا» لصاحبه عيسى الجلاهمة وكان مدير المصنع لبنانيا ، عمل الشملان في قسم الحسابات براتب قدره ١٢٠ روبية وكان عمله عد صناديق «الكوكاكولا» وتسجيلها . انتظم أحمد في عمله أواخر نوفمبر ١٩٦٤ ، وشاءت الصدف أن يكون معه بعض الشباب الوطني الذي سبقه في العمل بالمصنع ذاته وهم عبدالله البنعلي وعلي الشيراوي وعيسى الذوادي . يتذكر أحمد أن عيسى الذوادي كان رئيسه في العمل وكان علي الشيراوي أمينا للصندوق ، أما مسؤول الحسابات الأول فكان الفلسطيني محمد عجاوي[1] .

ويتذكر الأستاذ عبدالله البنعلي(العضو القيادي بجبهة التحرير الوطني البحرانية لما يربو على الثلاثة عقود) تلك الأيام قائلا : «تعرفت على الأخ أحمد الشملان لأول مرة العام ١٩٦٤ أثناء عملي في مصنع «الكوكا كولا» ، وشاءت الظروف أن يعمل معنا أيضا عيسى الذوادي وعلي الشيراوي ، وجودنا مع بعض كسياسيين وطنيين كان بالصدفة باعتبار أنه كان مكان عمل والتقينا فيه . كنت قادما من المنفى ولم أحصل على عمل فذهبت إلى الجلاهمة وهم أقاربي واشتغلت في المصنع ، وجاء الجماعة واشتغلوا بشكل أو بآخر . عيسى الذوادي كان زميلي في المدرسة وجارنا في الحد وأحمد الشملان تعرفت عليه خلال العمل في المصنع . وأحب هنا أن أوضح نقطة قد لا يعرف عنها الكثيرون ، فبسبب تواجدنا نحن الأربعة في العمل بمصنع «الكوكا كولا» ، تحددت الخطوات الأولى لتحالف القوميين العرب وجبهة التحرير في قيادة انتفاضة مارس ١٩٦٥ والتخطيط لها وحتى خطوات العمل النضالي أثناءها ، وأعتقد أن هذا الأمر ربما يجهله كثيرون . توطدت بيننا أولا علاقات صداقة ثم علاقات شبه سياسية رغم أنني كنت حينها أمثل اتجاه اليسار الشيوعي/جبهة التحرير الوطني وهم الثلاثة يمثلون الاتجاه القومي/حركة القوميين العرب . صداقتي مع الإخوة توطدت وتوطدت معها العلاقات السياسية التي أفرزت تعاوناً بين جبهة التحرير والقوميين

---

(١) المصدر نفسه .

العرب وهذه ساهمت كثيرا في وحدة هاتين الحركتين ونضالهما المشترك في انتفاضة ١٩٦٥» . يؤكد أحمد ذلك بقوله : «شكلنا نحن الأربعة نواة التنسيق اللاحق بين جبهة التحرير والقوميين العرب خلال انتفاضة مارس ١٩٦٥» . وقد ظل الشملان يعمل في مصنع «الكوكاكولا» إلى أن شارك في الانتفاضة وانتقل إلى المحرق .

***

يستحوذ الجانب العاطفي على أهمية لافتة في حياة أحمد الشملان ، وستكون سيرته منقوصة إن لم يجد هذا الجانب مكانه اللائق في كل محطة من محطات روايتنا للسيرة . حينما كان أحمد مراهقا صغيرا بالكويت كان يهيم بمشاعره مشكلا عالمه الرومانسي الخاص الذي يزينه طيف حبيبة يتصورها أحيانا ابنة خاله «إقبال» الموجودة بالوطن والتي لفتت انتباهه واهتمامه ، وبعد عودة أحمد للبحرين زاد اهتمامه بابنة خاله وشيئا فشيئا أخذت تستحوذ على تفكيره ، وقبيل انتفاضة ١٩٦٥ كان قلب أحمد قد تعلق بإقبال وأصبح يحاول أن يراها دائما . في الوقت ذاته كانت إقبال على ميل عاطفي نحو شاب لا ينال رضا العائلة ، وقد عرف أحمد بذلك فكان يتطلع إلى لفت اهتمامها وإظهار عاطفته نحوها ، كما حاول ثنيها عن الاستمرار في الاهتمام بالشاب الآخر غير المرغوب فيه من العائلة ، لكن ابنة الخال كانت متعلقة بالشاب الآخر[١] .

وقد كانت حادثة وفاة الخال عبدالرحمن بن عبدالله الشملان والد إقبال أحد العوامل الملائمة لتقارب الاثنين ، فقد وقف أحمد وقفة مشهودة مع بنات خاله وأمهم . تقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «توفي والدي العام ١٩٦٥ قبيل الانتفاضة وكان أحمد ابن عمتي موجودا في أم الحصم وهو الذي ساندنا كثيرا ، فحينما عرفت بوفاة والدي أغمي عليّ في الشارع وأحمد هو من حملني من الشارع إلى البيت ، أتذكر كثيرا مواقف أحمد الشهمة منا ، أحمد لديه شهامة كبيرة» .

وحدثتني السيدة موزة بنت خليفة الشملان الصديقة المقربة لأحمد الشملان فقالت : «كان أحمد يرتاح للجلوس معي ويفتح لي قلبه ويتحدث عن تعلقه بابنة خاله ، وأذكر أنه لما توفي عمي عبدالرحمن العام ١٩٦٥ قبل الأحداث ، أقامت بنات

(١) من ذكريات أحمد الشملان والسيدتين موزة خليفة الشملان وإقبال عبدالرحمن الشملان .

عمي عندنا في البيت بشكل مؤقت ، وكنت حينها ملتحقة بالمدرسة ، وفي إحدى الليالي مر أحمد عليّ في بيتنا كعادته ، وطلب أن نسهر ونتحدث . وقد اعتذرت منه لأنه كان عليّ أن أكوي ثياب إخوتي وبنات عمي للمدرسة وأن أنام مبكرا . أصر أحمد على البقاء والحديث معي ووافقت بعد أن لاحظت كم كان متضايقا مكتئبا ، وكان يقول لي لا تقلقي على الثياب ، وتحت إلحاحه وافقت وسهرنا . انطلق أحمد يحدثني عن إقبال وحبه لها ، وكان يريدني أن أوصل لها مشاعره ، وقد بقينا نتحدث حتى وقت متأخر ، وحينما غادر أغلقت مزلاج باب البيت وكنت تعبة جدا فقررت التوجه للنوم وكي الملابس في الصباح . صحوت صباحا لأجد ثيابنا كلها مكوية ومعلقة بترتيب ، ووسط دهشتي رحت اسأل الجميع عمن كوى الملابس فقالوا : لا نعلم وسألت أحمد فقال أنه لم يكوها . أصبح ما جرى حكاية يتكلم عنها كل الأهل وأحمد ملتزم الصمت ، وبعد هذه الحادثة بفترة قال لي أحمد الحقيقة بأنه شعر بتعبي من السهر فتعاطف معي وقرر ليلتها أن يعود لبيتنا ، قفز بهدوء وفتح مزلاج الباب من الداخل ، ثم قام بكي الملابس كلها وعلقها وخرج عائدا إلى بيتهم» .

كبرت مع الأيام محبة إقبال في قلب أحمد الشملان ، وما هي إلا فترة وجيزة حتى كانت لهما تجربة مشتركة في انتفاضة مارس ١٩٦٥ أسهمت في تعزيز محبة أحمد لإقبال ، وفي احترام ومعزة إقبال له .

الفصل الثالث

انتفاضة مارس ١٩٦٥
أول سطوع نضالي

بعد القضاء على حركة هيئة الاتحاد الوطني ١٩٥٦ تميز التطور السياسي في البحرين بظهور تنظيمات الحركة الوطنية وتبلور دورها الذي اتخذ طابع النضال السري في العمل الوطني . لذلك لا يستوي الحديث عن انتفاضة مارس ١٩٦٥ دون التطرق لأوضاع القوى الوطنية عشية الانتفاضة وأدوارها أثناءها وطبيعة التحالفات والتنسيق الذي جرى بين هذه القوى خلال سير الانتفاضة ، ذلك أن التحرك العمالي في شركة نفط البحرين «بابكو» كان بدفع ودعم من القوى السياسية الوطنية ذات التواجد في «بابكو» ، كما أن الانتفاضة وإن كانت قد بدأت عفوية على مستوى الشارع البحريني بالتحرك الطلابي والجماهيري الداعم لمطالب الطبقة العاملة ، إلا أن أحداثها صُنعت وأديرت من قبل القوى الوطنية التي تجاوبت تجاوبا سريعا مع الحراك الجماهيري ونزلت لتقود الساحة بفاعلية ملموسة . من جانب آخر فأحمد الشملان المعني بهذه السيرة شارك في انتفاضة مارس ١٩٦٥ كادرا من كوادر حركة القوميين العرب ممن برز دورهم ومبادراتهم في القيادة الجماهيرية أثناء الانتفاضة ، إضافة إلى أن الشملان كان أحد كوادر حركة القوميين العرب التي أسهمت في إدارة دفة تنسيق الفعاليات النضالية مع القوى الوطنية الأخرى .

أولا : إرهاصات الانتفاضة.. أسبابها وتطور أحداثها:

بعد القضاء على حركة هيئة الاتحاد الوطني العام ١٩٥٦ ، مرت البحرين بسنوات صعبة في ظل هيمنة الحماية البريطانية وقسوة الحكم المطلق على الشعب . لقد تم فرض نظام الطوارئ في البلاد وتشكيل جهاز مخابرات قوي يتولى إدارته الإنجليز

وجنسيات أخرى ، كما قامت السلطات البريطانية بإجراء تغييرات في قانون العمل الصادر العام ١٩٥٧ مما رجح مصالح شركة بابكو على حساب العمال ، وبدأ تطبيق قانون العقوبات ، هذا إلى جانب تفعيل الرقابة الشديدة على الحريات العامة[١] .

كما ساء الوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث أطبقت السلطات البريطانية هيمنتها على كل شيء وتدخلت في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٢] ، ورغم تولي حاكم جديد هو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين العام ١٩٦١ ، إلا أن سياسة الهيمنة البريطانية ظلت كما هي ولم يحدث أي جديد يبشر الناس ويدفعهم للتفاؤل ، وظلت فئات عديدة من الشعب تعانى من الفقر والعوز .

على الصعيد العربي كانت تتصاعد حركة التحرر الوطني العربية وتحقق عددا من الانتصارات كانتصار ثورة الجزائر على الاستعمار الفرنسي العام ١٩٦٢ مما كان له أكبر الأثر على معنويات الناس في البحرين[٣] هذا إلى جانب تأثير المد الناصري وما حققه الرئيس المصري جمال عبدالناصر من تحد للقوى الاستعمارية العالمية بإعلانه القرارات الاشتراكية للتأميم العام ١٩٦٠ ما زاد من عمق المشاعر العربية المعادية للاستعمار وهيمنة الحماية البريطانية .

في تلك المرحلة التاريخية كانت قد تأسست في البحرين قوى سياسية وطنية كجبهة التحرير الوطني البحرانية العام ١٩٥٥ التي حملت فكر وسمات الحزب الشيوعي وكان قد مضى على تأسيسها عند اندلاع الانتفاضة عقد من الزمن ، وتأسست حركة القوميين العرب فرع البحرين العام ١٩٥٧ ، وكانت الحركة أهم تنظيم سياسي على المستوى العربي يتبنى الفكر القومي ويتقاطع فكريا وسياسيا مع الناصرية والفكر الناصري ، وفي العام ١٩٥٨ تأسس حزب البعث العربي

---

(١) ابراهيم خلف العبيدي . «الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١» . ط ٢ . لندن : دار ليلى . ٢٠٠٤ . ص ١٤٧

(٢) فلاح عبدالله المديرس . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨- ٢٠٠٢ » . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ٢٨

(٣) سعيد الشهابي . «البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ . قراءة في الوثائق البريطانية» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ١٩٩٦ . ص ٢٦٦

الاشتراكي- فرع البحرين[1] .

وعلى أبواب الانتفاضة كان الوضع السياسي في البحرين يمر بفترة احتقان بسبب معاناة العمال من قلة الأجور والفقر ، بالإضافة لتذمر القوى الوطنية من تجديد اتفاقية الحماية البريطانية مع البحرين الذي جرى العام ١٩٦٤ ، ثم حملة الاعتقالات التي شنتها الأجهزة الأمنية في صفوف الناشطين السياسيين والطلبة عقب حركة حرق الأعلام والأقواس التي سبق وأشرنا لها .

أما القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت انتفاضة شعب البحرين عن بكرة أبيه فكانت حركة التسريح الجماعي لأعداد كبيرة من عمال شركة نفط البحرين المحدودة «بابكو» ، فمنذ بداية العام ١٩٦٤ اعتمدت الشركة سياسات وأنظمة تساعدها على تسيير أعمالها بالاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال ، وبذلك تقلل مصاريفها وتقلل في الوقت ذاته من فرص حدوث حركات احتجاج أو تذمر العمال على أوضاعهم . ومن تلك السياسات : تحويل الأعمال الإنشائية إلى المقاولين المحليين مع ما يترتب على ذلك من تسريح أعداد غفيرة من العمال ، كما استقدمت الشركة لجنة خبراء أمريكية لدراسة وضع القوى العاملة والاستغناء عن اليد العاملة الفائضة[2] .

يقول الأستاذ بدر عبدالملك أحد عناصر التنظيم الطلابي التابع لحركة القوميين العرب في البحرين المشاركين في الانتفاضة : «قبل أن تباشر «بابكو» تسريح العمال كانت قد بدأت تأخذ بنظام «الزيرو دفكت» الذي يعني إدخال التكنولوجيا وتحديث الآليات وما يقتضيه ذلك من تقليل عدد اليد العاملة في الشركة» .

بهذا قامت الشركة بعملية التسريح تدريجيا حتى بلغ المسرحون ١٠٠٠ عامل ، وفي الأيام الأولى من مارس وحده تم تسريح ٥٠٠ عامل دفعة واحدة ، فانفجر الوضع

---

(١) فلاح عبدالله المديريس . مصدر سابق . ص ٢٤ ولقاء مسجل مع كل من الأستاذين علي ربيعة وبدر عبدالملك .

(٢) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «انتفاضات مارس علامات على طريق نضال شعبنا وحركته الوطنية والتقدمية» . «النضال» نشرة تصدرها جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٤ . مارس ١٩٧٦ . ص ٢٠ .

العمالي في الشركة وتلاه انفجار الوضع العام في البلد[1] .

يقول الأستاذ عبدالله البنعلي عضو لجنة القيادة بجبهة التحرير الوطني وأحد أهم المشاركين في الانتفاضة من أعضاء الجبهة : «عندما بدأت «بابكو» عملية التسريح أخذ الجو السياسي في البحرين يغلي فهو قرار جاء من جهة الإنجليز أو الهيمنة البريطانية في تلك الفترة . وكان التحرك في بدايته احتجاجيا فقط فالقوى السياسية لم تقرر المواجهة وركزت عملها على التحرك أو التظاهر من أجل إعادة العمال ووقف قرار التسريح الذي كان سينعكس سلبا على ١٥٠٠ عائلة بحرينية ستعاني الكثير من الجوع والحرمان والآلام نتيجة هذا القرار» .

وشيئا فشيئا تحول التحرك إلى انتفاضة شاملة شارك فيها شعب البحرين بأكمله بطوائفه وطبقاته ، انخرط كافة الناس من الطبقة الفقيرة والوسطى في فعاليات الاحتجاج والمطالبة من عمال وموظفين ، طلبة وشباب ، رجال ونساء ، شيوخ وعجائز ، ولم يمتنع عن المشاركة سوى طبقة الأغنياء وكبار التجار وكبار الموظفين والموالين للحكم . وعمت حركة الاحتجاج والتظاهر ورفع المطالب جميع مدن البحرين (المحرق ، المنامة ، الرفاع والحد) والعديد من قراها(سترة ، الدراز ، النويدرات سنابس ، جدحفص وقلالي وغيرها) ، ولم تلبث أن تصدرت القوى الوطنية الفاعلة الانتفاضة وأخذت تدير حراكا شاملا وقادت الجماهير في المظاهرات والمسيرات . لقد شارك شعب البحرين بقواه الوطنية وبكل طوائفه وفئاته في ذلك التحرك ، ولتلك الأسباب تُقرن أحداث ١٩٦٥ بمسمى انتفاضة .

***

بناء على واقع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدثنا عنها ، بدأ الشارع البحريني تحركه الاحتجاجي بأشكال عفوية تضامنا مع العمال المسرحين والعمال المضربين في شركة «بابكو» ، هبَّ العمال في مؤسسات أخرى يتضامنون مع زملائهم وتحرك الطلبة في مدارسهم بردة فعل تضامنية عفوية ، من جانب آخر أسهمت خطب شيوخ الدين الحماسية في دفع الناس للتحرك وإظهار الاحتجاج .

يقول الأستاذ عبدالله مطيويع الذي كان أحد نشطاء الطلبة في الانتفاضة : «كان الشيخ أحمد المطوع في خطب صلاة التراويح برمضان/ديسمبر ١٩٦٤ يلقي خطبا

---

(١) المصدر نفسه .

عصماء في مسجد «مجرن» بجنوب المحرق تحرض الناس وتجيشها ، كان للشيخ أحمد المطوع دورا في تحريض الناس على الخروج في مظاهرات ، بعد صلاة وخطبة الجمعة كان يحرض الناس وكان الشارع مهيأ للاستجابة» .

ويؤكد الأستاذ محمد جابر صباح الذي كان كادرا قياديا في منظمة الثوريين العرب ذلك بقوله : «كان الشيخ أحمد المطوع الكفيف يلقي خطبه التحريضية التي حركت الشعور الأساسي في نفوس الناس وساعدت على تصاعد الانتفاضة» .

وتحت ضغط التحرك الجماهيري في أكثر من موقع تحركت القوى الوطنية ساعية لتسلم زمام قيادة الجماهير وتوجيهها وتصعيد الانتفاضة ، يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «القوى السياسية فوجئت بأحداث الانتفاضة واكتشفت أن عليها أن تتحرك .»

توضح وقفة نقدية على أحداث انتفاضة مارس نُشرت في «٥ مارس» أنه : «أمام الاستغلال والاضطهاد الطبقي والقومي الذي مارسته الاحتكارات ، وأمام القمع البوليسي الذي مارسته السلطات البريطانية والقسم الخاص ، كان الحقد الجماهيري يتراكم ويصل إلى درجة الانفجار ، في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية تعاني من القمع البوليسي والمطاردات المستمرة والاعتقالات المتواصلة ، مما جعلها غير قادرة على قيادة الحركة الجماهيرية في صعودها المفاجئ»[١] .

وقد تميز الاحتجاج والإضراب من قبل العمال والطلبة حتى بعد دخول القوى الوطنية ساحة الصراع بحراكها الاحتجاجي السلمي ، إلا أن السلطات البريطانية قررت مواجهة الحراك السلمي بالاعتقال والصدام والعنف القمعي ، ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة سقط شهداء من شباب سترة والمحرق . وكان ذلك إيذانا باتساع المطالب وتطورها إلى طرح مطالب الاستقلال الوطني والحقوق السياسية للشعب البحريني . ومع إصرار السلطات على أسلوبها في التعاطي مع الحركة المطلبية وتدهور الأوضاع بلغ الغضب الشعبي حد الإقدام على مقاومة الهيمنة البريطانية والشركات الأجنبية بعمليات الحرق والتفجير والنسف .

يقول الأستاذ عبدالله البنعلي : «سلطات الحماية البريطانية في تلك الفترة لم

---

(١) الجبهة الشعبية في البحرين . «وقفة نقدية أولية عند مارس ١٩٦٥» . «٥ مارس» نشرة شهرية تصدرها الجبهة الشعبية في البحرين . س ٤ . ع ٩ . مارس ١٩٧٦ .

تتفهم مطلب الشعب البحريني بإعادة هؤلاء العمال إلى أعمالهم ، فاتجهت اتجاها آخر نحو الصدام ومحاولة قمع هذه الحركة المدافعة عن العمال ، وبسببها تطورت مطالب الحركة السياسية في البحرين وتحولت من إعادة العمال لعملهم إلى مطالب الاستقلال والمطالب التي ناضل من أجلها شعب البحرين منذ العام ١٩٣٨ حتى اليوم» .

أما أهم المطالب التي رفعتها جماهير الانتفاضة بقيادة قواها الوطنية فوردت في أول بيان مشترك وقعته ست منظمات وصدر بتاريخ ١٥ مارس ١٩٦٥ وقد طرحت في البيان المطالب التالية :

١ . إعادة العمال المفصولين لأعمالهم . ٢ . ضمان الحق في تكوين نقابات عمالية . ٣ . رفع حالة الطوارئ . ٤ . إطلاق سراح المعتقلين . ٥ . تشكيل لجنة للتحقيق في إطلاق النار على التظاهرات ومعاقبة المسؤولين عن ذلك ٦ . فصل البريطانيين والأجانب من جهاز الشرطة وتصفية جهاز المخابرات .[١] (الملاحق-الوثيقة ١) .

***

اختلفت القوى الوطنية في اعتماد تاريخ البدء الفعلي لأحداث الانتفاضة ، وأدخل تنظيما جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين الموضوع ضمن دائرة خلافاتهما والشد والجذب بين الطرفين في السنوات اللاحقة . الجبهة الشعبية في البحرين قرنت بداية الانتفاضة بتاريخ ٥ مارس واعتبرته اليوم الأول للتحرك الطلابي الداعم للحقوق والمطالب العمالية ، وقد اعتمدت الجبهة هذا التاريخ وأطلقته على نشرتها «٥ مارس» . أما جبهة التحرير الوطني البحرانية فأرخت بداية الانتفاضة بتاريخ ١١ مارس حينما تحرك طلبة مدرسة المنامة الثانوية للتظاهر ودخلت عليهم الشرطة بخيولها وضربتهم .

يقول الأستاذ جاسم المطوع عضو جبهة التحرير الوطني وأحد المشاركين في أحداث الانتفاضة أن تقويم جبهة التحرير لبدء الانتفاضة يربطها بيوم الخميس١١ مارس يوم مظاهرة الطلبة في المدرسة الثانوية بالمنامة .

وقد حدثني الأستاذ علي الشيراوي مؤسس الاتحاد الطلابي التابع لحركة

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . مصدر سابق . ص ٢١ .

القوميين العرب في البحرين وقائد التحرك الطلابي في بداية الأحداث فقال : «أستطيع أن أقول وأنا متأكد من ذلك أن يوم الاثنين ٨ مارس حدثت أول محاولة لإخراج الطلاب من مدرسة الهداية وفشلت ، ويوم الثلاثاء ٩ مارس اعتقل جاسم نعمة أحد قيادات الحركة ، أما يوم ١١ مارس فكانت أحداث ثانوية المنامة ودخلت الخيول على الطلاب ، وفي يوم ١٢ مارس خرجت المظاهرة الكبرى من المسجد في المحرق وحاولت أن تتجه للمنامة فمنعتها الشرطة ، تلك تواريخ أذكرها تماما ، أما ما يقال عن تواريخ أخرى فكله كلام غير دقيق» .

ويكتسب قول الأستاذ علي الشيراوي صدقيته كون مجموعة طلاب الصف الثاني الثانوي بمدرسة الهداية الذين بدءوا التحرك هم من ذوي العلاقة بخلايا الاتحاد الطلابي الذي كان تحت قيادة الأستاذ الشيراوي ، وقد تمكنت الشرطة من الالتفاف على المجموعة الطلابية بسرعة وقمعتهم ولم تتح لهم مجالا للتحرك ، ومن لم يعتقل من هذه المجموعة ظل يعمل حتى نهاية الانتفاضة .

من جانب آخر وفي ورقة بحثية أعدها الأستاذ علي ربيعة من الوثائق البريطانية ما يؤكد ما ذهب إليه الأستاذ علي الشيراوي حول التاريخ الفعلي لبدء الانتفاضة . ففي ورقته أورد الأستاذ ربيعة تقريرا بعثت به الخارجية البريطانية إلى سفاراتها وممثليها في دول العالم حول التحركات الطلابية في البحرين قالت فيه : «في يوم الاثنين الموافق الثامن من مارس رفض طلبة مدرسة الهداية الدخول في الصفوف بعد فسحة الصباح وخرجوا حاملين اللافتات والشعارات المنددة ببرنامج الاستغناء عن العمالة الوطنية ومطالبة العمال بالإضراب من أجل حقوقهم . . . . .» . ثم تقول الفقرة التالية من التقرير : «في يوم الخميس الموافق الحادي عشر من مارس حاول ما يزيد على مائتي طالب من مدرسة الثانوية الخروج في تظاهرة احتجاج على تسريحات شركة «بابكو» ، لكن تم منعهم من قبل الشرطة الذين تواجدوا في ساحة المدرسة ، وقد اندلعت الاشتباكات بين الطلبة والشرطة ولم تتردد الشرطة في استخدام الخيالة والغاز المسيل للدموع لتفريقهم»[1] .

حديث الأستاذ علي الشيراوي مؤسس الاتحاد الطلابي ومحركه ، والتقرير الذي

---

(١) علي ربيعة ،«انتفاضة مارس ١٩٦٥ في الوثائق البريطانية» . جريدة «الوقت» . ع ٧٤٥ . البحرين : ٦ مارس ٢٠٠٨ . ص ١٤ .

أورده الأستاذ علي ربيعة من الوثائق البريطانية يؤكدان أن بدء الانتفاضة كان يوم الاثنين ٨ مارس ، وأن ٥ مارس كان يوم جمعة وهي عطلة رسمية للمدارس ، وأن التحرك الطلابي الكبير يوم الخميس ١١ مارس قد سبقه تحرك طلاب مدرسة الهداية يوم ٨ مارس .

أكد لي عدد من المشاركين في الانتفاضة من جبهة التحرير وحركة القوميين العرب أنه إن كانت هناك علاقة شد وجذب بين التنظيمين قبل الانتفاضة ، فإنها قد تراجعت أثناءها وحل محلها التعاون والتنسيق . قال أحمد الشملان : «كنا نلتقي ونتفق ونقرر التنسيق مع بعض في المظاهرات ونوزع الأدوار بيننا خلال الخطب المذاعة من منبر مسجد الشيخ حمد ، ونتخفى مع بعض ونلجأ سوية إلى المخابئ ونتبادل الاحتياجات» .

وأكد الأستاذ جاسم المطوع أن الشيء الأساس واللافت هو أن الخلاف بين التحرير والقوميين العرب وكذلك مع البعثيين قد انزاح خلال أحداث الانتفاضة . وعلق الأستاذ محمد السيد أحد كوادر جبهة التحرير المشاركة في الانتفاضة بالمحرق قائلا : «القوى الوطنية في تلك المرحلة كلها ناضلت مع بعض يدا بيد ، كنا نشتغل مع بعض في المظاهرات وفي الشعارات وفي الهتافات» .

وأوضح الأستاذ عبدالله البنعلي المتحدث الوحيد باسم جبهة التحرير في الحوارات والتنسيق مع حركة القوميين العرب أيام الانتفاضة قائلا : «خلال مرحلة تعاون التنظيمين في الانتفاضة أؤكد أنه إلى اليوم الذي تركت فيه البحرين بتاريخ ٢٦ مارس لم يجر أي خلاف بين جبهة التحرير والقوميين العرب وكان التعاون بينهما هو السائد ، الاختلاف لم يكن موجودا أثناء الانتفاضة ، وأعتقد أن الخلافات ظهرت أثناء فترة الصراع في الخارج ، فاختلقت هذه القضية ، أما أثناء الأحداث فلم نفكر إطلاقا في شيء من هذا القبيل» .

***

مرت الانتفاضة بوتيرة متصاعدة حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر أبريل ثم بدأت في الهبوط التدريجي حتى قضي عليها بشكل تام منتصف شهر مايو ١٩٦٥ ، وقد رصدنا التطور الزمني لأحداث الانتفاضة صعودا وهبوطا وفقا لما رجعنا له من مصادر وتحدثنا معها من شخصيات . ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أن بحثنا عن المصادر وتسجيلنا للشهادات والروايات كان معنيا في الدرجة الأولى بدور أحمد

الشملان في الانتفاضة ، وبالظروف والأحداث والشخصيات المحيطة بذلك الدور وبالأمكنة التي نشط فيها الشملان ، لذا لا ندّعي شمولية تغطيتنا لانتفاضة مارس ١٩٦٥ التي كانت انتفاضة شعب البحرين بأكمله ، ونؤكد أن مجال بحثنا لا يشمل تغطية أدوار العشرات بل المئات من الكوادر والنشطاء الفاعلين في مختلف مدن البحرين وقراها أثناء تلك الانتفاضة .

لذلك وفي إطار محدودية رصدنا نتتبع مجريات الانتفاضة وتطور أحداثها على النحو التالي[١] :

- قيام شركة نفط البحرين المحدودة «بابكو» بتسريح ٤٠٠ إلى ٥٠٠ عامل دفعة واحدة مطلع مارس ١٩٦٥ ، واعتصام العمال في الشركة وإعلانهم الإضراب احتجاجا على تسريح زملائهم .
- تجاوبا مع الاحتجاج العمالي ودعما لمطالب العمال تحرك الشارع البحريني ، وكان الطلبة أول المتحركين ففي يوم الاثنين ٨ مارس دعت مجموعة من طلاب مدرسة الهداية الخليفية بمدينة المحرق زملاءهم لعدم دخول الصفوف وللخروج من المدرسة في مظاهرة تأييداً للعمال المفصولين ، إلا أن الشرطة تمكنت من إفشال ذلك التحرك الطلابي .
- ٩ مارس اعتقال استباقي لقادة من حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الوطني .
- الخميس ١١ مارس توجه عمال الشركة المضربون نحو ثانوية العاصمة المنامة وأخذوا يدعون الطلبة للتضامن معهم والخروج من المدرسة في مظاهرة واحدة ومع فتح بوابة المدرسة اقتحمت الشرطة بخيالتها المدرسة واعتدت على الطلبة بالضرب .
- الجمعة ١٢ مارس نظمت الفصائل القومية في مدينة المحرق معقل حركة القوميين العرب والتيار الناصري في البحرين أول وأكبر مظاهرة شهدتها المدينة ، ثم تكررت المظاهرات في المحرق بشكل يومي .

---

(١) لقاءات مسجلة مع الأساتذة : أحمد الشملان ، عبدالله مطيويع ، عبدالله البنعلي ، علي الشيراوي ، قاسم حداد ، محمد السيد ، بدر عبدالملك وشاكر عقاب وانظر أيضا : نشرة «النضال» . مصدر سابق . ص ٢١-٢٣ ونشرة «٥ مارس» مصدر سابق . ص ١٩-٣٠ وإبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ١٥٣- ١٦٢ .

- ١٢ أو ١٣ مارس اجتمعت قيادات الفصائل القومية وشكلت جبهة القوى القومية .
- السبت ١٣ مارس حركت جبهة التحرير مظاهرة كبرى في المنامة انطلقت من منطقة السوق وطافت العديد من شوارع العاصمة .
- في اليوم نفسه خرجت مظاهرة كبيرة في قرية سترة .
- دخول حركة القوميين العرب وجبهة التحرير في حوارات للتنسيق .
- اتساع المظاهرات في مدن وقرى البحرين ، في المحرق والمنامة وسترة والنويدرات والديه والدراز وغيرها .
- القوات البريطانية والشرطة ترمي المتظاهرين بمسيلات الدموع من الطائرات العمودية ، ودوريات الشرطة وجهاز المخابرات ينشطون في ملاحقة المتظاهرين ويبدءون في استخدام الرصاص .
- السبت ١٣ مارس أصدرت الحكومة بيانا أعلنت فيه تشكيل لجنة للنظر في أوضاع العمال المفصولين بعدما شعرت بخطر تطور الانتفاضة .
- ١٣ و ١٤ مارس اعتقالات في صفوف القادة القوميين .
- سلطة الحماية البريطانية تستعين بالجيش البريطاني لسحق الانتفاضة .
- سقوط أول دفعة من الشهداء بتاريخ ١٤ مارس : الشهداء عبدالنبي محمد سرحان وعبدالله مرهون سرحان من سترة وعبدالله سعيد الغانم من المحرق وجاسم خليل عبدالله من الديه وفيصل القصاب من المنامة .
- حفر الخنادق ووضع الحواجز في الشوارع لعرقلة حركة دوريات الشرطة في مدن وقرى البحرين .
- القوى الوطنية تتنادى بعد صدور البيان الحكومي وتصدر أول بيان مشترك بينها في ١٥ مارس نزلت به توقيعات حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الوطني البحرانية وحزب البعث بمسمى «الحركة العربية الواحدة» وثلاث فصائل قومية طلابية وعمالية . وقد طُرحت في البيان مطالب الحركة الوطنية وتضمنت مطالب رفع حالة الطوارئ وإطلاق الحريات .
- المظاهرات تعم مناطق عديدة في البحرين وتتواصل بشكل يومي .
- الحوار بين القوميين والتحرير يتمخض عن صدور بيان موقع باسم جبهة القوى القومية والتقدمية .

- حركة القوميين العرب وجبهة التحرير يختلفان على مسمى الجبهة الواحدة وعودة البيانات إلى الصدور منفصلة ، فصدر بيان باسم جبهة القوى القومية بتاريخ ١٨ مارس وبيان باسم جبهة القوى التقدمية بتاريخ ٢٠ مارس ، واستمر صدورها منفصلة .
- ٢٢ مارس اعتقالات في صفوف القادة القوميين .
- تواصل التنسيق والتعاون على أكثر من صعيد بين القوى القومية وجبهة التحرير رغم الاختلاف واستمراره .
- استمرار شركة «بابكو» في تجاهل مطالب العمال ، وتصاعد المظاهرات والمسيرات في مدن وقرى البحرين .
- إعلان منع التجول ليلا في مدينة المحرق .
- ٢٤ مارس الاصطدام الكبير بين المتظاهرين والشرطة في شمال المحرق وسقوط الشهيد عبدالله بونودة خلال الملاحقات .
- بروز وجهتي نظر لدى التيار القومي : رأي يقول بإرسال مذكرة للحاكم وآخر يدعم تنفيذ عمليات مقاومة ، وتراجع فكرة إرسال المذكرة لصالح فكرة عمليات المقاومة .
- بدأ القوميون العرب تنفيذ عمليات انتقامية ضد المصالح البريطانية والشركات الأجنبية بمحاولات نسف دوريات الشرطة وحرق بعض المتاجر الأجنبية وبعض منازل الموالين للنظام .
- حُرقت بعض الشركات الأجنبية واحتُل مركز شرطة الحد وسترة لفترة وطردت شرطة الأمن منهما .
- القيام بمحاولات تفجير دوريات الشرطة ما أدى لتوقف الدوريات عن التوغل داخل طرقات المحرق والمنامة وبعض القرى .
- بدء العمليات الكبرى مثل نسف أنابيب المياه المؤدية للقاعدة البريطانية ، حرق محطة حافلات نقل عمال بابكو ، حرق دار الاستعلامات البريطانية ، تفجير مستودعات الأشغال العامة التابعة لسلطة الحماية البريطانية .
- انتهاء دور عناصر جبهة التحرير في المحرق بنهاية شهر مارس وتركز حراك الجبهة في المنامة والقرى .
- ١ إبريل دخول من بقي من الكوادر القومية مرحلة التخفي واستمرار صدور البيانات والمناشير من المخابئ .

- ٢ إبريل صدور بيان عن جبهة القوى القومية يدعو للإضراب الشامل في اليوم التالي ٣ أبريل ١٩٦٥ .
- الحكومة تهدد التجار بسحب الرخص التجارية ممن يستجيب لدعوة الإضراب الذي دعت إليه الحركة الوطنية .
- حملات اعتقال واسعة في صفوف القوميين وتعرض الكثيرين للتعذيب الشديد ما أسفر عن حدوث اعترافات أدت إلى المزيد من الاعتقالات .
- توقف المظاهرات في المنامة والقرى واستمرار بعض التحركات الطلابية في المحرق ، ومواصلة صدور البيانات .
- الإضراب الشامل ينجح في شل البلاد بأكملها ، والحكومة تصدر بيان تهديد لمن يتغيب عن عمله .
- ١٤ إبريل تمت مداهمة آخر مجموعة قيادية في مخبئها بالمحرق واعتقالها .
- استمرار بعض العناصر الطلابية في التجمع والتظاهر بشكل محدود في مختلف مناطق البحرين .
- اعتقال من بقي من الطلبة الناشطين .
- إحكام سيطرة الجيش البريطاني وشرطة الأمن على البلاد والقضاء النهائي على الانتفاضة بنهاية مايو ١٩٦٥ .

ثانيا: القوى الوطنية في الانتفاضة:

مع بدء الانتفاضة تحركت القوى الوطنية ساعية لأخذ موقع الصدارة في قيادة الجماهير التي كانت مهيأة للتحرك النضالي ، وأهم القوى المشاركة في الانتفاضة كانت حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الوطني البحرانية وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وجميعها كانت تمارس العمل السياسي في نطاقه السري ، وقد تفاوتت درجة مشاركة كل منها وفقا لأوضاعها التنظيمية الداخلية ونوع تخطيطها للمشاركة في الانتفاضة . وفيما يلي نستعرض أوضاع تلك القوى عشية الانتفاضة مع تفصيل في أوضاع حركة القوميين العرب التي كان أحمد الشملان أحد كوادرها :

تأسس فرع حركة القوميين العرب في البحرين العام ١٩٥٧ ومن أهم مؤسسي فرع الحركة في البحرين كان عبدالرحمن كمال وشقيقه أحمد كمال وأحمد حميدان وإسماعيل أمين . في العام نفسه جرى حوار بين قيادة الحركة وقيادة منظمة الشباب

العربي وهي منظمة قومية سبقت حركة القوميين العرب في التأسس بالبحرين ، ومن أبرز وجوه منظمة الشباب العربي كان محمد جابر صباح وعلي ربيعة وعبدالله المعاودة ، وعلى إثر ذلك الحوار دخلت عناصر منظمة الشباب العربي في حركة القوميين العرب كمجموعة كاملة[١] .

يقول الأستاذ علي ربيعة : «كنت في حركة القوميين العرب منذ أن تأسست ، وقبلها كنت عضوا في منظمة الشباب العربي ، وحينما تأسست حركة القوميين العرب جرى حوار بين منظمة الشباب العربي وحركة القوميين العرب أسفر عن اتفاق على اندماج التنظيمين ، وقد دخلنا نحن عناصر منظمة الشباب العربي كمجموعة كاملة في عضوية حركة القوميين العرب . أذكر ممن كان معنا محمد سيف عجلان ومحمد بوحمود وعبدالله عجلان ، إلا أنه وبعد فترة حدثت إشكالات جعلتنا ننفصل عن حركة القوميين العرب ونؤسس منظمة الثوريين العرب التي ظللنا ننتمي لها حتى حلول انتفاضة ١٩٦٥ التي شاركنا فيها كعناصر تنتمي لحركة الثوريين العرب . ولم تتح لي الظروف المشاركة في انتفاضة مارس ١٩٦٥ بشكل واسع نظرا لسرعة اعتقالي الذي جرى بتاريخ ١٣ مارس أي مع بدء أحداث الانتفاضة» .

على أبواب انتفاضة مارس ١٩٦٥ كان فرع حركة القوميين العرب في البحرين يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة في كافة مناطق البحرين أسهم في اتساعها تصاعد المد القومي والناصري عربيا ، كما كانت حركة القوميين العرب تنظيما فضفاضا يضم في صفوفه فئات واسعة من القوميين والناصريين وكل من يحمل حسا وطنيا . ومنذ بدء نشاطها السياسي في البحرين نهاية الخمسينيات تعرضت حركة القوميين العرب للكثير من الملاحقات البوليسية المستمرة واعتقال العديد من قياديبها وكوادرها على مدى الأعوام ١٩٥٧-١٩٥٨-١٩٦١-١٩٦٢-١٩٦٣-١٩٦٤ وذلك لنجاح جهاز المخابرات في اختراقها وتعرّض عناصرها للاعتقال والتعذيب وحدوث اعترافات على مدى أكثر من مرحلة . كما أدى ذلك لاعتقال بعض الوجوه القيادية للتنظيم منذ تأسيسه ، لذا كان يجري بشكل مستمر تغير الوجوه القيادية[٢] .

---

(١) لقاء مسجل مع كل من الأستاذين محمد جابر صباح وعلي ربيعة .

(٢) فلاح عبدالله المديرس . مصدر سابق . ص ٢٧ وانظر أيضا : الجبهة الشعبية في البحرين . «وقفة نقدية أولية عند مارس ١٩٦٥» مصدر سابق .

سجل أحد قادة الحركة القومية تجربة حركة القوميين العرب في الانتفاضة في تقرير جاء فيه : «من عام ١٩٦٢ وجدت(يقصد سلطة جهاز المخابرات) الجو الملائم لاجتثاث الرأس فجاءت إلى أهدافها دون مشقة ، وسلمت لها قيادة حركة البرجوازية قوائم بأسماء التنظيم . وفي عام ١٩٦٣ استلمت السلطة الدفعة الأولى من المدربين على السلاح وتركت أحد عناصرها دون اعتقال أو تحقيق لتراقب تحركاته وتتصيد به البقية الباقية»[١] .

هكذا دخلت حركة القوميين العرب الانتفاضة بوضع تنظيمي مخلخل ومنفلش ، يعاني من الاختراقات والاعتقالات والاعترافات وتغير مستمر واضطراري في القيادات . يقول أحمد الشملان : «على أبواب انتفاضة ١٩٦٥ كان وضع حركة القوميين العرب في البحرين سيئا نتيجة لضرب كوادرها ومغادرة بعض وجوهها القيادية البحرين ، في العام ١٩٦٣ غادر كل من أحمد حميدان وعبدالرحمن كمال ، وكان عبدالله المعاودة في المعتقل منذ العام ١٩٦٤ ، ومع بدء الانتفاضة اعتقل جاسم نعمة ثم عبدالله قصاب ثم علي الشيراوي» .

وحدثني د . أحمد حميدان الذي كان أحد القيادات التاريخية لحركة القوميين العرب على المستوى المركزي وعلى مستوى فرع البحرين فقال : «كانت لديَّ ملاحظات على سير العمل التنظيمي للحركة في البحرين ، فحينما وصلتُ الكويت في ١٩٦٤ قادما من بيروت كانوا يعدون نوعا من القيادة للبحرين لإعادة التنظيم على أساس أن العمل كان منقطعا . لم أكن موافقا واعترضت على طريقة إعادة العمل وكنت بعد أن غادرت البحرين قد رفعت تقريرا للمركز ذكرت فيه عن العناصر التي انهارت ، وكان رأيي أن إعادة التنظيم لا يفترض أن تتم بالطريقة الاعتباطية التي جرت بها ، ومن وجهة النظر هذه قررت أن لا أشارك ، وأن أظل صديقا ، لقد أنهيت علاقتي من الناحية التنظيمية» .

من جانب آخر أخذت حركة القوميين العرب -أثناء الانتفاضة- تضم لصفوفها كل من تجده نشطا يتمتع بالقوة الجسدية والفتوّة ، يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «من أخطاء حركة القوميين العرب أنها كانت تلتقط أي شخص مفتول العضلات ويبدي شجاعة في المظاهرات ويتصدر مقاومة المرتزقة ويعيد مسيّل الدموع عليهم ويهيئ بيته

---

(١) الجبهة الشعبية في البحرين . المصدر نفسه . ص ٢١ .

لاجتماعات الحركة فيتم ضمه ، إلا أن هؤلاء لم يتمكنوا من الصمود في المعتقل فحدثت اعترافات ، وجرت بالنتيجة اعتقالات مبكرة لبعض الكوادر» .

ويلقي الأستاذ علي الشيراوي الضوء على جانب آخر في أوضاع الحركة عشية اندلاع الانتفاضة فيقول : « في تلك الفترة حدث في حركة القوميين العرب تغير كبير لم يصل عنه شيء للبحرين ولم يكونوا على علم به ، فقد جاء نايف حواتمة إلى القاهرة منتصف العام ١٩٦٤ وطرح أن الحركة في طور التحول نحو الفكر الماركسي وعلى كل من لا يؤمن بالطرح الجديد أن ينسحب ، وقد انسحب الكويتيون جميعا . ونظرا لردة الفعل التي جعلت الكثيرين يتركون التنظيم فقد قررت القيادة المركزية تخفيف المسألة فأرسلت محسن إبراهيم الذي جاء القاهرة ليخفف من المبالغة التي طرح بها نايف حواتمة مسألة التغيير . على المستوى البحريني كان التنظيم مشتتا ، وقد أرادوا إعادة تشكيله فأوضحتُ لهم أن هناك تغييرات مركزية وتوجه جديد يجري للتنظيم والبحرين لا تعرف عنه . بناء على ذلك قررت قيادة البحرين إرسال عبدالله قصاب إلى وديع حداد ليعرف منه المتغيرات الجديدة ، وحالما عاد عبدالله قصاب تم اعتقاله يوم ١٤ مارس» .

ويقول الأستاذ بدر عبدالملك : «كانت عناصر الحركة مكشوفة منذ اعتقال أحد رؤوسها القيادية في وقت مبكر بعد تأسيسها ، ووصولا إلى العام ١٩٦٥ كان جهاز المخابرات يعتقل سنويا أفرادا من العناصر الرئيسة للحركة ، كانت الحركة مبعثرة تلملم نفسها قليلا قليلا طوال الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ ، ثم جرت اعتقالات العام ١٩٦٤ وكانت ضربة الاعترافات قاسية في تلك السنة ، ولما جاءت انتفاضة ١٩٦٥ كان التنظيم متراخياً ، وجزء من عناصره منسحبون نتيجة للاعتقالات والضربات» .

وقد أدى ذلك الوضع لتغير العناصر القيادية للحركة بين فترة وأخرى فبرزت في كل فترة مجموعة من الأسماء بعضها كوادر من الصف الثاني وبعضها كوادر من الاتحاد الطلابي التابع للحركة ، ونظرا لاتساع رقعة تواجد الحركة في مختلف مناطق البحرين ولكثرة عدد العناصر التي استقطبتها في عضويتها ، بالإضافة لطابع عملها السري ، فمن الصعوبة بمكان -في إطار بحثنا- التعرف على كافة الشخصيات التي تصدت لقيادة العمل في تنظيم حركة القوميين العرب أثناء الانتفاضة . وسننحى في هذا المقام إلى الاقتصار على تعداد بعض الأسماء التي تكرر ذكرها في أحاديث معظم من تم اللقاء والحديث معهم فيما يتعلق بالسيرة الذاتية والنضالية لأحمد

الشـملان ، وليس في ذلك إنكار لدور أي قـيـاديين آخـرين لم يرد ذكـرهم في هذه السيرة ، وعذرنا في ذلك ما أسلفنا من أسباب .

لقد تكرر التطرق لأسماء عدد من القيادات نذكر منها : عبدالرحمن كمال وأحمد حميدان وحسن عمر الرميحي وإسماعيل أمين من الرعيل الأول ، ثم جاسم نعمة وعبدالله المعاودة وعلي الشيراوي وعبدالله قصاب ومعظمهم من المجموعة التي تم اعتقالها عشية الانتفاضة . ومع بدء أحداث الانتفاضة واستمرار مسيرتها برزت أسماء من الصفوف الثانية منها أحمد الشملان وراشد القطان على مستوى المحرق وجاسم الخاجة وأحمد محمود وشاكر عقاب على مستوى المنامة . ومن الفصائل القومية الأخرى برزت أسماء محمد بونفور (الشباب الناصري) ومحمد جابر صباح (الثوريون العرب) .

ببدء الانتفاضة استمرت حركة الاعتقالات المتتالية لقيادات حركة القوميين العرب وكوادرها ، ومع تواصل الانتفاضة كان تنظيم حركة القوميين العرب يفقد يوما بعد يوم كوادره القيادية التي كانت تعتقل الواحد تلو الآخر . وكلما اعتقل كادر في منطقة حدث فراغ قيادي فيها مما يدفع الكادر الذي يجد في نفسه الكفاءة للمبادرة والدخول على خط المهمات القيادية ، وهذا ما حدث مع أحمد الشملان ورفاقه من المجموعة القيادية في المحرق .

إضافة لذلك فمع تصاعد الأحداث اليومية للانتفاضة كانت كوادر القوى القومية قد اتجهت للعمل المشترك لكنها لم تتمكن من بلورة وتأسيس قيادة قومية موحدة تعمل تحت مظلة جبهة القوى القومية ، يقول أحمد الشملان : «في بداية الانتفاضة جرى لقاء بين ممثلي القوى القومية بتاريخ ١٢ أو ١٣ مارس حضره كل من محمد جابر صباح وعلي ربيعة وعلي الشيراوي ومحمد بونفور وأحمد محمود وأحمد الشملان . بعد هذا اللقاء مباشرة تم اعتقال عبدالله قصاب وعلي ربيعة ومن بعدهما عيسى الذوادي وعلي الشيراوي ، فكان لا بد أن نتحرك لقيادة حركة الجماهير العفوية . في المحرق انضم لي راشد القطان وتحرك محمد بونفور باسم الشباب الناصري ومحمد جابر صباح باسم الثوريين العرب . كلنا كنا ننتمي لقوى قومية مترابطة وكان عملنا مشتركا ، محمد بونفور ومحمد جابر صباح يتواجدان معنا بشكل منتظم في المظاهرات وبعض اللقاءات وحتى في المخابئ التي كنا نتنقل بينها ، لكننا كقوى قومية لم نتمكن من تكوين قيادة موحدة بشكل متكامل» .

وهكذا بعد اعتقال قيادة الصف الأول في حركة القوميين العرب بقيت بعض الخطوط القيادية مثل أحمد الشملان وراشد القطان في المحرق ، كان الشارع يخرج في مظاهرات ومسيرات يومية وكانت هناك قوة دفع عالية وطاقة شعبية كبيرة فكان لا بد أن تتولى هذه الكوادر المهام القيادية وتوجه الشارع وتصدر المناشير والبيانات . يوضح التقرير الذي كتبه أحد قياديي حركة القوميين العرب ذلك الوضع بقوله : «لقد كانت الحركة في ذلك الوقت غائبة تماما «كتنظيم» عن الساحة ولكنها حاضرة كعناصر فعالة»[1] .

لذا يمكن القول أنه خلال الانتفاضة تعددت الكوادر التي بادرت وسعت للإمساك بزمام قيادة الجموع وفقا لكل منطقة فبرزت في المحرق وجوه وفي المنامة وجوه ، وبرزت في الرفاع وجوه وفي القرى وجوه ، ونتيجة لهذا الوضع التنظيمي المتخلخل وجدت كل مجموعة نفسها تعمل بشكل مستقل عن الأخرى رغم بعض التنسيق بين المناطق .

في حديثه معي عرض الشاعر قاسم حداد الذي كان أحد العناصر الطلابية النشطة في الانتفاضة صورة عن الوضع التنظيمي أثناء الأحداث فقال : «من المؤكد أن الأحداث جرت والحركة لم تكن في وضعها الطبيعي ، لذلك فما حدث على المستوى التنظيمي أثناء الأحداث كان غالبا باجتهادات شخصية ، غالبا بمبادرات أحمد الشملان ومبادرات آخرين . أنا مثلا كنت على اتصال تنظيمي بعبدالله قصاب ، وهو أول شخص اتصلت به تنظيميا ثم حولني إلى شخص اسمه طرّار من الحالة بالمحرق . ومما يربك أنني أثناء الأحداث لا أتذكر طرّار الذي هو مسؤولي التنظيمي في الحلقة ، فانقطع حينها اتصالي به ، لا أذكر أنه حدث انتقال طبيعي وعملي للعلاقة التنظيمية التي كانت قبل تفجر الأحداث . أثناء الأحداث صادفتُ علاقات وحراكاً مختلفاً مع أناس معظمهم لم تربطني بهم علاقات تنظيمية من قبل ، وحينها لم أدرك الأمر لأني بررته بأسباب أمنية ، ولم أجد ترابطا تنظيميا ، لم أجد شيئا مترابطا ولم أجد الأشخاص الذين كنت أجتمع معهم في المحرق قبل الأحداث ، حقيقة وبسبب طبيعة الأحداث لم تكن هناك صورة واضحة لعلاقة تنظيمية من خلال الإمكانيات المتاحة لاجتماع العناصر مع بعضها» .

---

(١) المصدر نفسه . ص ٢٤ .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «ظللنا في وضع معلق فقد فرضت تطورات الأحداث أن يعمل كادر حركة القوميين العرب كمجموعات منفصلة دون أي ربط أو ترتيب أو عمل تنظيمي موجه» .

***

رغم صعوبة أوضاعها التنظيمية شكلت حركة القوميين العرب القوة الأساسية في الانتفاضة من حيث عدد المشاركين من كوادرها وأعضائها ، ومن حيث انتشارها على مستوى البحرين ككل واتساع قاعدتها الجماهيرية والفعاليات النضالية التي قامت بها . لقد لعبت الحركة دورا كبيرا في تحريك الطلبة الذين حملوا جزءا هاما من فعاليات الانتفاضة وكذلك العمال والموظفين ، وامتلكت الحركة الساحة المحرقية التي شكلت المسرح الأساس للانتفاضة ، وكان لها تواجد كبير في القرى وفي المنامة .

والقوميون العرب هم من دعا في بيان صدر بتاريخ ٢ أبريل ١٩٦٥ للإضراب العام الشامل ، وتمكنوا من السيطرة لفترة على مداخل مدينة المحرق ومنعوا دوريات الشرطة من دخولها ، كما شكل القوميون العرب مجموعات المقاومة ونفذوا عمليات متعددة ضد دوريات الشرطة وضد المصالح البريطانية ومصالح الشركات الأجنبية . وظل تنظيم حركة القوميين العرب متواجدا في الشارع يمارس العديد من أنواع النضالات في مختلف مناطق البحرين حتى نهاية الانتفاضة . وقد انتهت الانتفاضة باعتقال جميع كوادرهم وناشطيهم ، وكانت نهاية الانتفاضة هي بداية النهاية لوجود وقوة حركة القوميين العرب في البحرين .

تذكر الوقفة النقدية على الانتفاضة التي نشرتها «٥ مارس» : «إن الحركة قد وقفت وحيدة في الميدان حيث كان شبابنا يتقدمون صفا وراء صف لأداء مسؤولياتهم الوطنية ، ونستطيع أن نقول بكل فخر بأن تصفيتنا كانت في ميدان المعركة»[١] .

وقد حدثني عدد من المشاركين في الانتفاضة ممن ينتمون لمختلف القوى الوطنية ويجمعون على أن حركة القوميين العرب كان لها الحضور الأقوى ولعبت دورا جليا - خاصة على مستوى المحرق- في تحريك الجماهير وقيادة المظاهرات والمسيرات ، كما كان لها التخطيط والتنفيذ لعدد من العمليات التي جرت في مناطق البحرين أثناء الانتفاضة .

---

(١٥) المصدر نفسه . ص ٢٥ .

قال أحمد الشملان : «كان الثقل الأساس في تحريك الشارع وقيادة المسيرات والمظاهرات والقيام بالعمليات ضد المصالح البريطانية وقوى الأمن والمخابرات لحركة القوميين العرب ، ولم يقتصر الأمر على ثقل الحركة وحضورها بين الناس في المحرق بل وفي المنامة وسترة وغيرها من مناطق البحرين» .

وقال الشاعر قاسم حداد : «من وجهة نظري وما لمسته وقتها فقد كان الحضور الأقوى لحركة القوميين العرب ، وذلك عائد لأسباب اجتماعية وسياسية ، فقد كان المد قوميا وناصريا وكانت كثافة الحركة وتركيزها في المحرق ، كما كان للحركة تواجد في المنامة من خلال فعالية عناصر كثيرة .»

وقال الأستاذ شاكر عقاب أحد عناصر التنظيم الطلابي التابع لحركة القوميين العرب الذين نشطوا منذ بدء الانتفاضة : «حركة القوميين العرب كانت الرائدة آنذاك ، العمال تحركوا عفويا في البداية لكن الذين سيطروا على الشارع وعلى حركة العمال فيما بعد هم حركة القوميين العرب ، كانوا هم الموجودين في الساحة ، كانت حركة القوميين العرب هي الأقوى» .

وقال الأستاذ إبراهيم كمال الدين الذي كان أحد العناصر البعثية الناشطة في الانتفاضة : «القوة الأساسية كانت حركة القوميين العرب ومن فجّر الصراع ومن أداره هي حركة القوميين العرب ، أما باقي القوى فكانت مشاركة» .

وقال المحامي محمد السيد : «القوميون العرب كانوا يملكون الشارع كله» .

واستعرض الأستاذ بدر عبدالملك مشاركة حركة القوميين العرب فقال : «القوميون العرب كان لهم دور كبير في بداية الانتفاضة وفي مسارها وفي تفاصيلها وفي محطاتها المختلفة وفي فاعليتها دون شك ، لقد حملت الخلايا الطلابية للقوميين العرب الشعلة الأولى ولعبت دورا في تحريك الشارع ، وكذلك تصدرت عناصرهم الجو الطلابي يوم الخميس ١١ مارس بمظاهرة المدرسة الثانوية ، كما كانت المظاهرة الكبرى يوم الجمعة ١٢ مارس في المحرق بتحريك من القوميين العرب ، وفي الأحداث بشكل عام كان المحرك الأساس هم عناصر القوميين العرب الذين كانوا الأكثر بروزا» .

***

تعتبر جبهة التحرير الوطني البحرانية أول تنظيم سياسي يتأسس في البحرين وفي الخليج عموما بالمعايير الحزبية في العام ١٩٥٥ ، وتظهر منطلقاته الفكرية وخطه السياسي أنه حزب شيوعي لم يطلق على نفسه ذلك المسمى مراعاة لمقتضيات

الواقع . تأسست الخلايا الأولى لجبهة التحرير بتكاتف عناصر عمالية قادمة من إيران تنتمي لحزب تودة الإيراني مع عناصر بحرينية اعتنقت الفكر الماركسي مثل حسن نظام وحسن محمد صالح جناحي وعلي مدان وعلي دويغر[١] .

وقد نشطت جبهة التحرير بشكل أساس في الوسط العمالي وكان لأعضائها تواجد في الشركات الكبيرة مثل شركة «أكمي» و«بابكو» و«كري مكنزي» و«كريمي» وغيرها ، وعملت على طرح الفكر الماركسي بحذر في أوساط العمال والمثقفين والموظفين والطلبة ، وتركز تواجد أعضاء جبهة التحرير وتأثيرهم في أحياء العاصمة المنامة وفي نواديها ، وقد أسهم أعضاؤها في تأسيس عدد من النوادي كالفجر والنور والعلم الأحمر والفريق الرياضي والمبدأ الجديد[٢] .

عشية انتفاضة مارس ١٩٦٥ كان لدى جبهة التحرير تغلغل جيد في الأوساط العمالية التي شدتها طروحات الجبهة بتركيزها على هموم واحتياجات الفقراء والكادحين ، إلا أن الجبهة لم تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة كتلك التي كان يستقطبها تنظيم حركة القوميين العرب .

لقد دخلت جبهة التحرير الوطني انتفاضة مارس ١٩٦٥ تنظيما ذا بنية حزبية متماسكة ، يتبنى آليات العمل الحزبي في الظروف السرية ويخضع لمركزية التخطيط والحفاظ على السرية الشديدة في العمل . ولأنه كان تنظيما محكما فقد شاركت عناصره في الانتفاضة وفق قرارات حزبية وبشكل حذر وسري ومدروس ، ذلك مما حدا بالتنظيم إلى التدقيق الشديد فيمن يزج به من عناصره في حركة الشارع خلال الانتفاضة ، ولم يكشف من عناصره إلا أولئك الذين سبق اعتقالهم .

مع دخول شهر إبريل ١٩٦٥ حينما بدأت الأجهزة الأمنية تحكم قبضتها على المحرق ، واتجه زخم الانتفاضة للتناقص قطعت الجبهة اتصالها بالكوادر القومية وسحبت عناصرها من ساحة المحرق وقامت بتسفير/تهريب بعضهم . ولهذا لم تتمكن أجهزة المخابرات من اختراق الجبهة ولم يعتقل من عناصرها في ذلك الوقت إلا نفر قليل رغم أنها واصلت فعاليات نضالية منوعة في المنامة والقرى ، وقد خرجت الجبهة

---

(١) المنبر الديمقراطي التقدمي . «أحمد الذوادي يتذكر» ط ١ . البحرين : المنبر الديمقراطي التقدمي . ٢٠٠٧ . ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٥٠ ، ٥١ .

(٢) فلاح عبدالله المديرس . مصدر سابق . ص ٤٣

من الانتفاضة محتفظة ببنية تنظيمية قوية ومتماسكة وبلجنة قياديه ثابتة .

قيّم الأستاذ جاسم المطوع أحد الكوادر القيادية بجبهة التحرير مشاركة الجبهة في الانتفاضة فقال : «سبب قلة من اعتقلوا من جبهة التحرير خلال الانتفاضة هو أن أسلوب عمل التحرير مقارنة مع القوميين العرب كان مختلفا . القوميون كانوا مخترقين ومكشوفين أما التحرير فكانت بالأساس تنظيم سري بالرغم أنه وجهت له ضربات عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، لكنه كان تنظيما سريا بشكل كبير ، وحينما شاركت الجبهة في الانتفاضة ظلت تحافظ على السرية إلى درجة كبيرة ، مثلا أنا كنت مشاركا في الانتفاضة وأعمل معلما فكنت أذهب للمدرسة وأسجل حضوري ثم أخرج والإدارة والمدرسين يتغاضون عن الأمر ويشكلون تغطية ، كما أن عناصرنا التي كانت مكشوفة أكثر والتي سبق واعتقلت هي التي تم تحريكها في الانتفاضة ، نتيجة لذلك حينما ضربت الانتفاضة لم يتأثر الجسم التنظيمي الأساسي لجبهة التحرير وحافظنا عليه ، لقد كنا متبلورين على المستوى التنظيمي أكثر من القوميين» .

وقال المحامي محمد السيد : «منذ البداية كانت عندي وعند عبدالله البنعلي تعليمات من جبهة التحرير بالمشاركة في الانتفاضة في المحرق ، وكان هناك من رفاقنا عناصر تشارك في المظاهرات ، لكننا لا نتصل ببعض حيث كانت تحركاتنا سرية تماما .»

نتيجة لهذا الوضع المتماسك والقوي الذي تمتعت به جبهة التحرير الوطني فقد وضع ضابط المخابرات أيان هندرسن حال وصوله البحرين العام ١٩٦٦ على رأس جدول عمله مهمة اختراق جبهة التحرير ، وقد تحقق له ما أراد في السنوات اللاحقة[١] .

كان لجبهة التحرير تواجد في شركة بابكو ، وخلال مراحل تسريح العمال نشطت الجبهة في تحريض وتحريك عمال الشركة وحثهم على الإضراب مطالبة بحقوقهم . ومع بدء الأحداث كان لعناصر الجبهة دور في وضع الحواجز والمتاريس في الشوارع المؤدية لشركة بابكو لتعزيز نجاح الإضرابات العمالية . وكان للجبهة تواجد وتأثير في شركات أخرى مثل شركة «كري مكنزي» و«كريمي» ، وفي مجموعة من نوادي المنامة . وقد خططت الجبهة لمظاهرة كبرى في المنامة بتاريخ ١٣ مارس وتبعتها

---

(١) لقاء مسجل مع كل من د . عبدالهادي خلف والكاتب عبدالله خليفة .

بتحريك المظاهرات والمسيرات العمالية والطلابية في العاصمة على وجه الخصوص .

وخلال الانتفاضة اعتمدت الجبهة آليات العمل التحريضي في أوساط العمال والطلبة والموظفين ونشطت في العمل الليلي اليومي(كتابات ، توزيع مناشير) بأحياء المنامة ، أما في المحرق والحد وبعض القرى فقد حركت جبهة التحرير عددا محدودا من عناصرها ممن يتسمون بالفاعلية والأداء النوعي فدخلوا في تنسيق المشاركات مع عناصر القوميين العرب ، وقد تعاونت جبهة التحرير مع تنظيم القوميين العرب ونسقت معهم وتبادلت معهم الاحتياجات .

حدثني المرحوم الأستاذ أحمد الذوادي أبرز قادة جبهة التحرير الوطني عن دور الجبهة في الانتفاضة فقال : في الحقيقة نحن في جبهة التحرير كان لنا دور حيوي في أحداث انتفاضة ١٩٦٥ ، كان لنا نشاط في المجال العمالي ونشاط في المجال الطلابي بشكل واسع ، والتحرك كان متوافقا بين القيادة والقاعدة بشكل سريع خاصة في المنامة ، شاركنا في الانتفاضة من بدايتها حتى نهايتها وقدمنا ضحايا مثلنا مثل غيرنا من معتقلين ومبعدين وغيرها من التضحيات التي يتطلبها النضال ضد الاستعمار» .

وقال أحمد الشملان : «خلال الانتفاضة نشطت جبهة التحرير في الأوساط العمالية وحركت الشارع في المنامة ، وعلى مستوى المحرق كان نشاطها من خلال عناصر معينة نسقت مع حركة القوميين العرب ، وقد توقف دورهم في المحرق مع نهاية شهر مارس» .

وقال الأستاذ عبدالله البنعلي : «جبهة التحرير قررت أن يكون لها دور في بدء أحداث الانتفاضة وأن توسع دائرة المظاهرات وتنقلها إلى المنامة ، كان هناك قرار تنظيمي بإطلاق مظاهرة من سوق المنامة من خلال افتعال مشاجرة . وكنت أنا المسؤول تنظيميا عن تلك المظاهرة ، وأذكر أنها جرت يوم السبت ١٣ مارس ١٩٦٥ . ذهبت للسوق وكان التكليف لرفاقنا بالذهاب والانتشار هناك ، وكنا قد كلفنا رفيقين ليفتعلا تلك المشاجرة . وحينما تخلف أحد الرفيقين حللت محله وافتعلت أنا ورفيق اسمه عبدالله يتيم من السنابس المشاجرة ، فجاءنا بائعو الخضار يفكون اختصامنا قائلين : الله يهداكم . . الله يهداكم وقد ظنوا أننا في مشاجرة حقيقية ، ونجحنا بذلك في تجميع الناس حولنا ، وبدأنا بعدها نرفع الشعارات العمالية والوطنية ، وزاد تجمع الناس بكثرة وتطور التجمع إلى مظاهرة كبيرة جدا وواسعة اخترقت شارع الشيخ

عبدالله ووصلت إلى الحورة . أما بالنسبة لدور جبهة التحرير في الانتفاضة فأقول - وقد كنت في لجنة قيادة الجبهة فترة الانتفاضة- لم يكن لدى الجبهة قرار بعدم الزج بأعضائها ، وعدم بروز كثير من عناصر الجبهة في المحرق بشكل خاص بسبب أن الوضع فرض نفسه فالأحداث بداية حدثت في المحرق وليس في المنامة ، وتمركز التحرير كان في المنامة في حين كان تمركز القوميين العرب في المحرق . لقد نشطت جبهة التحرير على مستوى المنامة ، فإلى جانب المظاهرة الكبرى بتاريخ ١٣ مارس كان لنا نشاط كبير في أوساط العمال وأوساط الناس عموما . وأذكر أننا اتخذنا قرارا بأن نتجه لمخاطبة المصلين يوم الجمعة في المساجد ، وإن لم تخني الذاكرة فأنا أعرف أن أحمد الذوادي وقف في مسجد بالقضيبية وخطب في الحضور خطبة سياسية وكذلك فعل يوسف العجاجي في مسجد آخر ، ولو كان هناك قرار بعدم المشاركة لما ذهبا المسجد وطلبا من الناس التضامن والمشاركة ، أما عن دوري الشخصي فقد اقتصر على مناطق المحرق والحد والمنامة ، هذه المناطق هي التي كنت -وفق القرار التنظيمي للجبهة- مسؤولا عنها أو أقوم فيها بالمهمات» .

وذكر المحامي محمد السيد : «نحن في جبهة التحرير كنا مشاركين بشكل جماعي وفعال في بابكو وفي المنامة وبشكل فردي في المحرق . أنا وعبدالله البنعلي فقط كنا شبه مكشوفين ومعروفين في المحرق أننا من جبهة التحرير ، وأثناء الانتفاضة انقطعت صلتي بجبهة التحرير ، رابطي ومعظم رفاقي من التحرير الذين أعرفهم لم يشاركوا مشاركة فعالة ما عدا عبدالله البنعلي الذي كان على رأس المظاهرات مثل أحمد الشملان ومحمد بونفور وغيرهم من القوميين» .

وتحدث المحامي محمد السيد عن المظاهرة الكبرى التي نظمتها جبهة التحرير فقال : «المظاهرة رتبتها جبهة التحرير من قبل عبدالله البنعلي وعبدالله يتيم وإسماعيل العلوي وموسى خميس وسيد إبراهيم . وقد تجمعوا في السوق واختلطوا مشاجرة وصارت مظاهرة كبيرة مشت من سوق الأربعاء مرورا بسوق المقاصيص إلى شارع الشيخ عبدالله إلى شارع مستشفى الإرسالية الأمريكية ، نتيجة ذلك أقفلت جميع المحلات في السوق» .

أما الأستاذ جاسم المطوع فقال : «الكثير من عناصر جبهة التحرير شارك في الانتفاضة ، مثال على ذلك المشاركة الكبيرة منا في مظاهرة يوم السبت ١٣ مارس وقد شاركتُ شخصيا في المظاهرة بتكليف تنظيمي من الجبهة ورفعنا في المظاهرة

مطلبا أساسياً هو إعادة العمال المفصولين ، كل خلايا الجبهة استنفرت في كل البحرين للعمل أيام الانتفاضة ، وكان لنا دور في نقل الجرحى للمستشفى وقد قمنا بتسفير بعض المصابين في الانتفاضة للعلاج في سوريا .»

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «جبهة التحرير لم تكن نشطة في المجال الطلابي مثل القوميين العرب ، أما على مستوى «بابكو» فقد كان الدور التحريضي للعمال لجبهة التحرير ، ذلك لا يعني أن القوميين العرب لم يكونوا موجودين في «بابكو» ، كانت بعض عناصرهم موجودة لكن روح وديناميو «بابكو» كان قسم «برنتس»(مركز التدريب في بابكو) وهو كان القلب الذي حرك «بابكو» . في قسم «برنتس» كانت تعمل نسبة كبيرة من عناصر جبهة التحرير ، كان الثقل الفعلي للإضرابات والتظاهرات في «بابكو» للتحرير . جبهة التحرير حاولت أن تحافظ على كادرها إلى حد ما كي لا يتضرر ولا يعتقل من أعضائها إلا أقل القليل ، لذلك عندما اعتقلنا نحن عناصر حركة القوميين العرب بأعداد كبيرة ، كان الذين أتوا بهم من عناصر التحرير لا يزيدون عن أربعة . أما في المحرق فلا أقدر أن أقول أن جبهة التحرير كان لها دور كبير ، لم تكن الجبهة تملك قوة في المحرق ولم يتوفر لا خلايا كبيرة ولا انتشار للجبهة في المحرق ما عدا عدد من العناصر ، لم تكن المحرق ساحة للتحرير ، وعناصرهم القليلة كانت كوادر جيدة فأنجزت الكثير رغم قلة عددها» .

وقال الكاتب عبدالله خليفة : «جبهة التحرير كانت مع المشاركة في الانتفاضة ومع تفجير الأحداث وقد رتبت بعض المظاهرات في السوق ، كان عناصر الجبهة يتحركون حالما تهدأ الأوضاع فينظمون مظاهرة ، لكن جبهة التحرير كانت لا تدخل كل أعضائها في العمليات ، لم تكن هناك رغبة في الزج الواسع للأعضاء ، والأعضاء في جبهة التحرير أصلا قليلون» .

وذكر الأستاذ شاكر عقاب : «جبهة التحرير ربما كانوا أعقل من حركة القوميين العرب في ذلك الوقت فلم يكونوا مؤمنين بأن الوقت قد حان لكي يظهروا على الساحة وبقوة ، كانت حركتهم تثقيفية أكثر وهادئة ولديهم تركيز على الخارج . لكن كان عليهم مآخذ هي ارتباطهم في ذلك الوقت بحزب تودة الإيراني ، كانوا مرتبطين بحزب خارجي ، وكانت جبهة التحرير معروفة بتوجهها الماركسي الشيوعي البحت ، ولم يتمكنوا من طرح نظرياتهم في الشارع ومع الناس ، لذا كان دورهم في الانتفاضة ضعيفا وتم اعتقال عدد قليل من قياداتهم ولم يعتقل أحد من قواعدهم» .

وقال الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «هناك عناصر من جبهة التحرير شاركت في الأحداث لكنهم لم يكونوا مقبولين من الناس .»

***

تأسس فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين العام ١٩٥٨ بواسطة الخريجين والخريجات الجامعيين الذين عادوا للوطن وعمل معظمهم في التدريس في المدرستين الثانويتين الوحيدتين للبنين والبنات في البحرين حينها ، لذا انتشرت أفكارهم وأنشطتهم بين الطلاب والطالبات[١] .

استقطب الحزب الشباب والطلبة من الجنسين ومجموعات قليلة من الموظفين والعمال وطرح في أوساطهم شعاراته الأساسية : وحدة حرية اشتراكية وأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة ، وكان تركيزه في مرحلة الستينيات على التثقيف النظري ، كان البعثيون يؤمنون بالتثقيف وبالحلقات الفكرية التي تطور أعضاءهم[٢] .

قبل انتفاضة مارس ١٩٦٥ كانت قد حدثت انقسامات في فرع الحزب بالبحرين انعكاسا لما برز من شقاق في الحزب الأم بين البعث السوري(القيادة القطرية) والبعث العراقي(القيادة القومية)[٣] . وربما كان لذلك تأثيره في الانقسام الذي ظهر في صفوف الحزب مع بدء الانتفاضة حيث انقسم إلى قسمين أحدهما أصدر قرارا بعدم المشاركة والآخر شارك بداية كأفراد ثم كتنظيم .

يتذكر الأستاذ إبراهيم كمال الدين قائلا : «أيام الانتفاضة كنت بعثيا وكنت آتي للمحرق وأتردد بين المنامة والمحرق ، كان تنظيم حزب البعث آنذاك مجزأ أي لم يكن تنظيما بمعنى الكلمة ، كنا نتحرك كأفراد وكنا ننسق عملنا ما بين حركة القوميين العرب وما بين حزب البعث ومركزنا المحرق ، حزب البعث شارك في البداية كأفراد ثم بدأنا نتحرك كتنظيم .»

وقال المحامي محمد السيد : «أذكر من البعثيين عبدالوهاب بوكمال وإبراهيم كمال الدين ومحمد الماجد ، وقد رافقني عبدالوهاب بوكمال طوال أيام المظاهرات في

---

(١) منيرة فخرو . «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين» . القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية . [١٩٩٦] . ص ٩٣-٩٤ .

(٢) لقاء مسجل مع كل من الأستاذين بدر عبدالملك وشاكر عقاب .

(٣) منيرة فخرو . مصدر سابق . ص ٩٤ .

المحرق ، كنا دائما مع بعض وأحيانا كان معي إبراهيم كمال الدين ، ولم أكن أعرف أن البعثيين منشقين على بعض هذا بعثي يساري والآخر بعثي يميني» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «وفقا لما رأيت لم يشارك عناصر حزب البعث كعناصر خط أول في الأحداث ، وذلك لأنهم أصدروا قرارا بعدم المشاركة . البعثيون كانوا دائما حذرين ويؤمنون بالتثقيف وبالحلقات الفكرية التي تطور أعضاءهم ، فرأوا أن الانتفاضة مشروع ربما لا يعنيهم ، كان يدور كلام من هذا النوع حول سبب عدم مشاركتهم . وقد التقيت شخصيا مع مؤسس حزب البعث في البحرين المرحوم حمد البنعلي وهو محام من خريجي بغداد ١٩٥٥ ، كما قابلت بعض شخصياتهم القيادية وعرفت منهم أنه في تلك الفترة كان يوجد بنيان تنظيمي لحزب البعث بحلقاته ، لكن مشاركتهم كانت محدودة والدليل أنه في بداية الانتفاضة نزل توقيعهم أول بيان مشترك للقوى القومية تحت مسمى الحزب العربي ثم اختفى في البيانات اللاحقة . سبب ذلك كما عرفت أن الضابط الإنجليزي «بوب» استدعى عناصر منهم وقال لهم : نعرفكم واحدا واحدا وسنعتقلكم كلكم فانسحبوا من العملية . لذا هناك قولان حول مشاركة البعثيين : رأي يقول إن من شاركوا منهم انطلقوا من مبادرات ذاتية وتحرك شخصي ، ورأي آخر مفاده أن من تحركوا كانوا يمثلون خطهم الثاني أو الثالث الذي لم يوافق على قرار امتناعهم عن المشاركة فشارك . في المحرق من قاد عملية مشاركتهم هو سبت سالم سبت وفي الرفاع سلمان عبدالله وقد تم اعتقال الاثنين ، سبت سالم سبت كان في تلك الفترة في بابكو وكذلك سلمان عبدالله فكانا على علاقة مع جو الطبقة العاملة وربما يكون ذلك أحد الأسباب في تحركهما . القيادة التي قبلت ما قاله «بوب» وقفت معها مجموعات قليلة ، والذين تحركوا كانوا مجموعات أكثر» .

وقال الأستاذ عبدالله البنعلي : «الآن يتكلمون عن دور كان للبعثيين لكنني لم أعرف أي عناصر كانت تمثلهم أو منهم في ذلك الوقت ، ربما لم يكن لهم دور» .

وقال الأستاذ شاكر عقاب : «البعثيون لم يكن لهم دور يذكر بالرغم أنهم كانوا الأساس في التثقيف النظري في مرحلة الستينيات خاصة بالنسبة للطلبة» .

أما المهندس عبدالرحمن النعيمي فقد كتب في مذكراته : دور العناصر البعثية في الانتفاضة كان كبيرا لا أحد ينكره ، والبعثيون لم يترددوا في المشاركة في كل التظاهرات الطلابية والعمالية والشعبية التي جرت طيلة تلك الفترة ، وكان من الواضح أن حزب البعث العربي الاشتراكي يملك تنظيماً لديه الكادر والقاعدة

الحزبية ، وقدم العديد من المناضلين إلى السجون في تلك الفترة أبرزهم الأستاذ حسين قاسم الذي تعرض للتعذيب البشع ، كما كان لديهم الحضور الطلابي والعمالي والنخبوي في العديد من المواقع ، وحيث أن الصمت يلف تاريخ الحزب ، فإن من الواجب على أعضائه إنصاف دوره وتسجيل الدور الكبير الذي قام به طيلة الفترة السابقة»[1] .

في العموم تُظهر المعطيات أنه لم يكن لحزب البعث كتنظيم سياسي دور مميز في الانتفاضة ، هذا لا ينفي دورا كبيرا لعدد من كوادره برزت أسماؤها خلال الأحداث مثل حسين قاسم وسبت سالم سبت ومحمد الماجد وعبدالوهاب بوكمال وإبراهيم كمال الدين وغيرهم ممن تعرضوا للاعتقال وبعضهم للتعذيب الشديد . على صعيد آخر يجدر التنويه بدور كبير وواسع لمجموعة غير قليلة من الشابات البحرينيات من كوادر حزب البعث ممن كان لهن دور لافت في كافة فعاليات الانتفاضة .

***

حركة الإخوان المسلمين كانت القوة الإسلامية الوحيدة على الساحة حينها ، فقد تأسس فرعها في البحرين العام ١٩٤٠ ونشط الأخوان المسلمون من خلال نادي الإصلاح بالمحرق ، وكانوا منعزلين عن المشاركة السياسية واقتصر نشاطهم على الجانب الدعوي والعمل الخيري . كتب فيصل دراج وجمال باروت أن نادي الإصلاح «وإن لم يتعاط السياسة مباشرة فإنه ينظر إليه على أنه ملحق بالسياسة الحكومية وأنه يلعب دورا مهما للترويج لسياسات الحكومة وخصوصا في المنعطفات السياسية»[2] ، بالمعنى المذكور غاب الإخوان المسلمون تماما عن المشاركة مع القوى الوطنية الأخرى في الانتفاضة وفي رفع مطالب الجماهير .

يقول الأستاذ شاكر عقاب : «كان نادي الإصلاح يمثل حركة الإخوان المسلمين ،

---

(١) عبدالرحمن النعيمي . «انتفاضة مارس ١٩٦٥ وإعادة تنظيم حركة القوميين العرب» . مذكرات عبدالرحمن النعيمي . ح٤ . الموقع الالكتروني : www.alnoaimi.org

(٢) فيصل دراج وجمال باروت . «الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية . ط٢ . ج ٢ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ٢٠٠٠ . ص ٥٥٦ .

لكنهم كانوا منعزلين عن المشاركة مع القوى الوطنية في الانتفاضة وكانوا أقرب للحكومة» .

***

مع البدايات الأولى للانتفاضة تحركت القوى السياسية كل يريد أن يأخذ مكانه في الانتفاضة ، تحركت التنظيمات القومية وتحركت جبهة التحرير الوطني البحرانية وتحركت عناصر حزب البعث . ومع بداية الأحداث سعت القوى القومية للالتقاء والتنسيق ، وكانت القوى القومية المتواجدة آنذاك هي حركة القوميين العرب وتنظيمها الطلابي والناصريين وحركة الثوريين العرب .

حدثت لقاءات تمهيدية وتنسيقية بين ممثلين عن الفصائل القومية مع البدايات الأولى للانتفاضة وقبل أن يتم اعتقال أي من كوادرهم القيادية ، دخلوا في حوارات ثم اجتمعوا خلال الأسبوع الثاني من مارس . في تلك اللقاءات تعرَّف أحمد الشملان على عدد من الشخصيات الوطنية التي كانت على رأس التنظيمات القومية ، يذكر أحمد أنه في تلك الفترة تعرف لأول مرة على محمد بونفور وعلي ربيعة ، والتقى للمرة الثانية مع محمد جابر صباح بعد لقائهما العام ١٩٦٤ .

يتذكر الأستاذ محمد جابر صباح قائلا : «ثاني لقاء لي مع أحمد الشملان كان في بداية أحداث مارس ١٩٦٥» . ويتذكر الأستاذ علي ربيعة قائلا : «بداية تعارفي مع أحمد الشملان كانت في مارس ١٩٦٥ مع بداية الأحداث ، كنت في بيتنا القديم ودخل أربعة أو خمسة شباب على ما أذكر ، ومن ضمنهم قالوا لي هذا أحمد الشملان وكانت تلك أول مرة نتعرف فيها على بعضنا ، أحداث الانتفاضة هي التي جمعتنا ، وأذكر أن أحمد كان يرتدي بنطلونا وقميصا وبصحة جيدة ويبدو عليه حماس طاغ عجيب يثير الانتباه» .

تُوجت اللقاءات بين عناصر القوى القومية بالاتفاق على عقد اجتماع توحيدي للفصائل القومية ، وعقد الاجتماع في الفترة التي تلت مباشرة أول مظاهرة كبرى نظمت في المحرق يوم الجمعة ١٢ مارس ١٩٦٥ . حضر الاجتماع عيسى الذوادي وأحمد الشملان وأحمد محمود عن حركة القوميين العرب ، وعلي الشيراوي عن الاتحاد الطلابي التابع لحركة القوميين العرب ، ومحمد جابر صباح وعلي ربيعة عن تنظيم الثوريين العرب ، ومحمد بونفور عن الشباب الناصري .

يقول الأستاذ علي الشيراوي : «كنت أنتمي لحركة القوميين العرب ، لكني

حقيقة حين عدت للوطن لم أكن مرتبطا بهم في البحرين ، أصبحت مسؤولا عن اتحاد الطلبة التابع للحركة ، فبعد أن عدت من القاهرة العام ١٩٦٤ رشحوا لي مجموعة منهم شاكر عقاب وأحمد كمال وآخرون ، وهذه المجموعة توسعت والاتحاد نفسه حقيقة هو الذي أخذ على عاتقه عبء انتفاضة ١٩٦٥ كلها» .

وعن اجتماع الفصائل القومية يقول الأستاذ علي الشيراوي : «الاجتماع الذي عقد لتوحيد القوى القومية عقد مباشرة بعد المظاهرة الكبرى التي جرت في المحرق يوم الجمعة ١٢ مارس ، وعقد في بيتنا بمدينة المحرق في حجرة الوالد التي كنتُ مقيما بها . وقد ضم الاجتماع قيادات المجموعات القومية وحضره كل من أحمد الشملان وعلي ربيعة ومحمد جابر صباح ومحمد بونفور وعلي الشيراوي وعيسى الذوادي وأحمد محمود . تقرر في الاجتماع تشكيل جبهة القوى القومية التي أصدرت بعد الاجتماع بيانها ، وهم أنفسهم تقريبا شكلوا القيادة أيام الأحداث التي لم تكن قيادة بالمعنى الحرفي للقيادة ، ولم تكن الأحداث منظمة بهذه الطريقة ، الذي كان يجري أن القوى القومية تنسق مع بعضها ثم تصدر بيانا مشتركا . وقد تم اعتقالي بعد فترة وجيزة من الاجتماع الذي كان من ضمن بنوده مناقشة ما طرحه محمد جابر صباح عن القنابل التي كان يعدها ، ودار حديث واتفاق على نقل بعض تلك القنابل إلى مدينة «الحد» لاستخدامها ، وكان مقررا أن أسلمها لمحمد جبارة لتنقل للحد . مجموعة القوميين العرب في مدينة «الحد» كانت مخترقة من قبل عنصر مخابرات يدعى «أ م» ، وقد عرف «أ م» من مجموعة «الحد» عن عملية التسليم فأخبر الشرطة ، وما إن وصلتُ جهة البحر في الوقت المحدد حتى رأيت سبع سيارات بالانتظار فلم أسلّم لمحمد شيئا وقلت له : أشعر أنه قد وصلهم علم بالأمر ، عدتُ للبيت وجاءوني هناك بعد أن اعتقلوا محمد جبارة وعيسى الذوادي ، ثم تم اعتقالي ، كان الاجتماع الأول الذي حضرته تمهيديا ثم اعتقلت مباشرة وهم واصلوا لقاءاتهم واجتماعاتهم وإصدار بياناتهم .»

ويقول الأستاذ شاكر عقاب : «كل الفصائل القومية التي ظهرت كانت منبثقة من حركة القوميين العرب وعادت لها وتوحدت وقت الانتفاضة مثل حركة الثوريين العرب والناصريين وغيرهم . اجتمعت القوى القومية وأعلنت جبهة القوى القومية وكان أحمد الشملان من حضور هذا الاجتماع لأنه من القياديين ، أنا لم أحضر لأن مرتبتي التنظيمية لم تؤهلني لحضور الاجتماعات القيادية لكني عرفت أنه تكونت

جبهة موحدة ، إلا أنها في حقيقة الأمر لم تستمر ولم تتحرك على الشارع ، كانت تصدر مناشير فقط .»

ويتذكر أحمد الشملان قائلا : «اجتماع القوى القومية تم في البداية الأولى لانطلاق الانتفاضة ، وبعد انعقاد الاجتماع مباشرة اعتقل علي ربيعة وبعد فترة تم اعتقال علي الشيراوي ما جعلنا نتحسب فلم أعد أنام في المكان نفسه أكثر من ليلة» .

ويذكر الأستاذ عبدالله البنعلي : «كانت الحركة القومية عدة فصائل وعدة مجاميع ولكن جرى في تلك الفترة القصيرة تجميعها في جبهة موحدة ، في البداية لم تكن البيانات القومية تصدر باسم جبهة القوى القومية بل بتوقيع التنظيمات القومية اسما اسما ، وربما توصلوا بعد ذلك إلى صيغة موحدة» .

وتلخص الوقفة النقدية التي أوردتها «٥ مارس» ما جرى بقولها : «تمكنت بعض عناصر حركة القوميين العرب من التجمع وإصدار بيانات حملت أسماء متعددة ، ثم استقرت بعد الحوار مع بعض التنظيمات القومية التي تكونت من الشباب الذي ترك الحركة إلى تكوين جبهة القوى القومية»[١] .

أعلنت الفصائل القومية توحدها تحت مسمى جبهة القوى القومية ، لكن الأمر اقتصر على إصدار بيانات موحدة بتوقيع واحد ، أما على مستويات العمل النضالي الأخرى فإنها وإن كانت تنسق مع بعضها فقد ظلت تعمل شبه مستقلة تحت لواء فصائلها .

***

أما بالنسبة لتنسيق القوى القومية مع حزب البعث فكان يغلب عليه طابع التعاون الفردي من جانب العناصر البعثية في بداية الانتفاضة ، وقد نزل توقيع حزب البعث على أول بيان مشترك للقوى الوطنية تحت مسمى «الحركة العربية الواحدة» ثم اختفى اسمهم في البيانات اللاحقة .

بعد توحيد جهود القوى القومية بدأ التنسيق بين هذه القوى وعلى رأسها حركة القوميين العرب وبين القوى الوطنية الأخرى وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني .

قبل انتفاضة مارس كان يشوب العلاقة بين جبهة التحرير وحركة القوميين العرب

---

(١) الجبهة الشعبية في البحرين . مصدر سابق . ص ٢٤ .

شد وجذب . كان القوميون يحذرون الناس من جبهة التحرير بأنهم شيوعيون ملحدون ويستنكرون علاقتهم مع حزب تودة الإيراني ويتهمونهم بتأييد الهجرة الإيرانية .

تحلل الوقفة النقدية التي نشرتها «٥ مارس» توتر العلاقة بين الطرفين على النحو التالي : «بالنسبة للقوميين العرب ارتبط النضال ضد الاستعمار البريطاني بالنضال ضد «التسلل الإيراني» والخطر الإيراني الداهم ، وضرورة التعبئة المكثفة ضد الإيرانيين» . واعتبرت الوقفة النقدية هذا التفكير بأنه : «مغلوط وشوفيني جعل بإمكان القوميين باستمرار أن يجدوا في الخطر الإيراني ذريعة لعدم التعاون مع الأطراف الأخرى»[١] .

إلا أن أحداث الانتفاضة ومدها الجماهيري العارم فرض أنماط التنسيق والتحالف الذي تم بين الطرفين ، ولعب التعاون بينهما دورا في تذويب كثير من الانفعالات الشخصية ، يقول الأستاذ جاسم المطوع : «قبيل الانتفاضة وفي الأيام الأولى كان يشوب العلاقة بين حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الشد قليلا ، ثم قررنا وضع الخلافات جانبا وجرى اتفاق على إصدار نشرة مشتركة وعمل مشترك في المواجهات سواء في المحرق أو في المنامة» . ويذكر الأستاذ بدر عبدالملك : «أثناء الانتفاضة لم تحدث خلافات بين حركة القوميين العرب وجبهة التحرير ، على العكس كان هناك تعاون وتكامل ، التعاون في تلك الأيام كان أفضل من الفترات اللاحقة» .

التقارب بين الجبهة والحركة أسهمت في تعزيزه العلاقات الشخصية بين العناصر من الطرفين ، فقد كان لالتقاء أربعة من كوادر التنظيمين في عمل واحد بمصنع «الكوكا كولا» أثر في التمهيد للتنسيق بين الجبهتين كما أسلفنا . وحينما فرضت الأحداث نفسها بدأ التنسيق بين الطرفين وكان عبدالله البنعلي هو المخول الوحيد من جبهة التحرير للالتقاء والتحاور مع القوميين ، وبدأت لقاءاته مع علي الشيراوي ودارت حوارات تمخض عنها بيان مشترك صدر في ١٥ مارس وحمل اسم التنظيمين وأسماء أربعة تنظيمات أخرى . حدث ذلك كرد على صدور بيان حكومي يعلن تشكيل لجنة لتدارس أحوال العمال المفصولين .

يذكر الأستاذ عبدالله البنعلي : «حينما اندلعت أحداث ١٩٦٥ بدأت أمور أخرى تأخذ مجراها بيننا وصرنا نلتقي داخل المصنع وخارجه . كان معي في اللقاءات

---

(١) المصدر نفسه . ص ٢٢ .

علي الشيراوي بحكم أنه كان يسبق أحمد الشملان على المستوى القيادي وكان مخولا بفتح علاقة معنا ، كان تواجدنا في عمل واحد عاملا أسهم في توطيد العلاقة وتنسيق عمل التنظيمين ونضالهما المشترك في أحداث ١٩٦٥ . وبسبب تواجدنا نحن الأربعة في مصنع «الكوكاكولا» تهيأت الأرضية الملائمة لتحالف القوميين العرب وجبهة التحرير في قيادة هذه الانتفاضة والتخطيط لها والتأثير في أحداثها ، وأعتقد أن هذا أمر ربما يجهله الكثيرون . لقد لعب تواجدنا نحن الأربعة (عبدالله البنعلي ، علي الشيراوي ، عيسى الذوادي وأحمد الشملان) مع بعض في مصنع «الكوكا كولا» دورا كبيرا في الأحداث ، أنا أتكلم فقط عن الفترة من الانتفاضة التي كنت موجودا خلالها في البحرين والتي امتدت إلى نهاية شهر مارس بالتحديد» .

ويقول الأستاذ علي الشيراوي : «كان التعاون مع جبهة التحرير عن طريقي مع عبدالله البنعلي ، كانت علاقتي معه قوية لكن لقاءاتنا في المصنع لم تكن تنظيمية لتخوفنا من بعض المسؤولين المحسوبين على الأمن العام» .

بعد اعتقال عيسى الذوادي ثم علي الشيراوي واصل عبدالله البنعلي العلاقة مع القوميين من خلال اتصاله بأحمد الشملان ، يقول الشملان : «حينما اعتقل علي الشيراوي واصلت اللقاءات مع عبدالله البنعلي كممثلين عن الطرفين» .

ويقول الأستاذ عبدالله البنعلي : «في اللقاءات بيننا وبين القوميين العرب كنت أنا فقط أمثل التحرير ، ومن ناحيتهم كانت البداية مع علي الشيراوي وعيسى الذوادي ثم مع أحمد الشملان ، ولم أجتمع مع غير هؤلاء الثلاثة ، كنت مثلا أرى محمد بونفور وأعرف أنه من القوميين ، لكني لم ألتقى معه في أية اجتماعات ، كانت لي معه لقاءات في المظاهرات اليومية فقط» .

ويقول الشاعر قاسم حداد : «لا أذكر تفاصيل عن علاقة القوميين العرب مع جبهة التحرير ربما لأن آخرين غيري هم الذين كانوا يرتبون التنسيق مع التحرير وقتها ، ربما أحمد الشملان وعلي الشيراوي خصوصا هما اللذان كانا يتصلان» .

تواصل الحوار والتنسيق بين التنظيمين ، وجرت اتفاقات على التنسيق في فعاليات الانتفاضة ، يقول الأستاذ عبدالله البنعلي : «دخلنا في حوارات جادة أسفرت عن اتفاق على إصدار بيانات مشتركة ، كنت حينها مسؤولا عن طباعة البيانات وأي بيان صدر -في تلك الفترة- مطبوعا على الآلة الكاتبة باسم جبهة التحرير أو مشتركا بينها وبين القوميين فأنا من طبعه ، وأستطيع أن أؤكد أنه صدر أكثر

من بيان مشترك بيننا» .

ويقول أحمد الشملان : «تنسيق عملنا مع جبهة التحرير أسفر عن إصدار بيان مشترك في ١٥ مارس وقعنا عليه باسمينا ومعنا أربع أسماء أخرى ، ثم صدر بيننا بيان آخر كان ثنائيا بتوقيع واحد هو جبهة القوى القومية والتقدمية التي لم تلبث أن انتهت حين أراد كل منا تثبيت المسمى الذي يريده ، لكن التعاون بين الطرفين في فعاليات الانتفاضة ظل قائما» .

كتب المهندس عبدالرحمن النعيمي في مذكراته : «أصرت الحركة أن تكون البيانات اللاحقة بمسمى جبهة القوى القومية بينما أصرت جبهة التحرير على أن تكون التسمية باسم جبهة القوى التقدمية»[١] .

وقد تنوعت جوانب التعاون بين حركة القوميين العرب وجبهة التحرير ، يقول المحامي محمد السيد : «في الأيام الأولى للانتفاضة عرفت من عبدالله البنعلي أن هناك لقاء جرى بين جبهة التحرير وحركة القوميين العرب واتفق على أن تقدم جبهة التحرير بعض المساعدات وأن يتبادلا الاحتياجات ، وأن يشترك الطرفان في المظاهرات وفي كل الأعمال» .

وقال الأستاذ علي الشيراوي : «عندما اجتمعنا لتشكيل جبهة موحدة للقوى القومية في البحرين لم نكن نملك حتى الورق وقد طلبتُ من التحرير بواسطة عبدالله البنعلي أوراقا لمنشوراتنا وحصلنا منهم عليها ، من جانب آخر أذكر أيضا أن عبدالله البنعلي أعطاني مرة منشورات للتحرير وطلب أن نوزعها على الجسر الذي كان محاصرا فقمنا بتوزيعها ، كان بيننا تنسيق حول الاحتياجات والفعاليات» .

وكان بين التنظيمين تعاون وتنسيق في تنظيم المظاهرات والمسيرات وفي تنفيذ عدد من الإضرابات العمالية وبعض الأنشطة ، يقول المحامي محمد السيد : «كنا نشتغل مع بعض في المظاهرات وفي الشعارات وفي الهتافات . كان هناك من رفاقنا من يشارك في المظاهرات ولكننا لا نتصل ببعض ، كانت تحركاتنا سرية تماما ، لكن من الهتافات كنا نعرف أن بعضهم منا لأن هتافاتهم عمالية ، من الهتافات كنا نعرف أن هذه الحلقة في المظاهرة يسارية أو بعثية أو قومية ، كما كان كل منا يأخذ من هتافات الآخر» .

---

(١) عبدالرحمن النعيمي . مصدر سابق .

وكان من جوانب التنسيق قيام القوميين بإخفاء عناصر من جبهة التحرير في مخابئهم وتهريبهم إلى خارج البحرين ، يقول المحامي محمد السيد : «كنا كجبهة نمد القوى الأخرى بما يتوفر لدينا من مواد وأسلحة بسيطة كالقنابل التي كان لها تأثير كبير في الانتفاضة ، وقمت شخصيا بهذه المهمة ، لذلك حينما عرف القوميون العرب أن صورتي في حوزة الشرطة وفي الدوائر أخفوني في حجرة أحد البيوت ثم رتبوا تهريبي إلى الخارج» .

ويقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كنا ننسق مع محمد السيد الذي كان من أبرز عناصر جبهة التحرير في المحرق ، وأكثر من مرة عقدنا اجتماعات في بيتهم ، نسقنا معهم في المسيرات والمظاهرات ، وقد انبثقت جبهة القوى القومية والتقدمية باشتراك جبهة التحرير في صياغة بيان ، وكانوا يشاركون في المسيرات» .

كما كان هناك تنسيق وتشارك بين القوى في إلقاء الخطب من داخل مسجد الشيخ حمد بالمحرق ، فبعد الانتهاء من الصلاة كان يتسلل إلى داخل المسجد أربعة ملثمين يمثلون القوى الوطنية وهم محمد بونفور ويمثل فصيل الشباب الناصري ومحمد السيد ويمثل جبهة التحرير وأحمد الشملان ويمثل القوميين العرب وعبدالوهاب بوكمال ويمثل البعثيين ، وكان يقف كل من جواد ضيف وماجد عون عند باب المسجد ولا يسمحان لأحد غير هؤلاء بالدخول ، فيتناوب الأربعة على إلقاء خطبة تصل للجموع خارج المسجد عبر مكبر الصوت دون أن تعرف الجموع من المتحدث .

استمر التنسيق بين جبهة التحرير وحركة القوميين العرب حتى نهاية مارس حيث انقطع الاتصال بينهما ، يقول أحمد الشملان : «مع دخول ابريل ١٩٦٥ حينما نشرت المخابرات أسماءنا وصورنا وتضاعفت الملاحقات في المحرق اختفى عبدالله البنعلي ، فانقطع الاتصال بيننا وبين جبهة التحرير ثم علمنا أن البنعلي سافر خارج البحرين ، ومن جانبنا اضطررنا لدخول مرحلة التخفي الكامل عن أعين الأجهزة الأمنية ، وواصلنا عملنا وإصدار بياناتنا من المخابئ» .

ثالثا: أحمد الشملان.. دور بارز في الانتفاضة:

١. في موقع قيادي :

بدأت أحداث الانتفاضة في وقت كانت بعض الوجوه القيادية لحركة القوميين العرب قد غادرت البحرين (عبدالرحمن كمال وأحمد حميدان) أو كانت معتقلة

(عبدالله المعاودة) . ومع بدء الأحداث اعتقلت عناصر قيادية أخرى (جاسم نعمة وعبدالله قصاب) ، ثم اعتقل علي الشيراوي وعيسى الذوادي .

يقول أحمد الشملان : «رغم الاعتقالات والوضع التنظيمي الضعيف فقد ظلت الحركة نشطة واجتماعاتها مستمرة» . ويوضح الأستاذ بدر عبدالملك ذلك بقوله : «قبل أن تأتي الكوادر المؤهلة من الخارج مثل علي الشيراوي وأحمد الشملان كان على رأس قيادة الحركة جاسم نعمة وعبدالله المعاودة وأخي محمد عبدالملك ، وكانوا يربطون أي كادر قادم من الخارج . وأحمد الشملان برز في المشهد بشكل أكبر حينما حدث فراغ تنظيمي في صف القيادات الأولى . لم يكن الشملان ضمن القيادة الأساسية للحركة في البحرين ، لكنه حين وصل بدأ يأخذ دوره ككادر قيادي ، أما دوره كقائد ميداني فقد برز أثناء الانتفاضة ، تنظيم الحركة لم يكن في وضع متماسك وكان لكل كادر قيادي مجموعته وقد كان لأحمد الشملان مجموعته» .

حدث فراغ في القيادة وكان نجم أحمد الشملان يصعد وقد زكته سمعته ككادر تنظيمي منذ أن كان في الكويت والقاهرة ، وعزّز تبوّؤ الشملان موقعا قياديا ما تميز به من روح المبادرة في تحمل المهام ، ذلك إلى جانب نجاحه في أول مهمة كبيرة توكل إليه بعد عودته بتوليه مهمة تهريب عضو التنظيم الطلابي بالحركة الهارب من المعتقل عبدالله الزياني العام ١٩٦٤ إلى الخارج . إضافة لذلك فقد كان التحاق الشملان بمكان عمل واحد مع كل من علي الشيراوي وعيسى الذوادي وعبدالله البنعلي فرصة لاكتسابه خبرة سياسية وتنظيمية من هذه الأسماء القيادية وتأهله لتبوّؤ موقع متقدم في تنظيم الحركة بمدينة المحرق إبان أحداث الانتفاضة ذلك مما رشحه ليكون أحد حضور الاجتماع الذي عقدته القوى القومية لتوحيد نفسها ، وقد حضر ممثلا عن حركة القوميين العرب .

يذكر الأستاذ شاكر عقاب أحد أبرز المشاركين في الانتفاضة : «ما أعرفه أن هناك كانت قيادة رئيسية للحركة مكونة من عبدالله المعاودة وعلي الشيراوي وعبدالله قصاب وقد اعتقلت . عبدالله المعاودة اعتقل منذ ١٩٦٤ ، أما عبدالله قصاب وعلي الشيراوي فقد اعتقلا منذ بداية الانتفاضة ، ونتيجة لذلك الوضع عانينا من صعوبة الاتصال بين الخلايا ، وعلى أثر ذلك بدأ الخط الثاني يمسك بالقيادة ويعمل وكان يمثله أحمد الشملان وراشد القطان» .

ويقول الأستاذ بدر عبدالملك : «عانت حركة القوميين العرب من الضربات ومن

اعتقال عدد من القياديين وحدثت فراغات في القيادة ، فأصبح لزاما على الصف الثاني من الكوادر مثل أحمد الشملان وراشد القطان أن تقود الأحداث في المحرق . كان الشارع يخرج يوميا ويتظاهر يوميا وهناك طاقة شعبية كبيرة فالكوادر كانت مطلوبة لقيادة العمل ، لقد غدا الشملان أحد الشخصيات الرئيسية الممثلة للحركة في الانتفاضة وفي تحريك الشارع» .

وقال الشاعر قاسم حداد الذي تعرّف على أحمد الشملان خلال الانتفاضة ورافقه في الساحة النضالية لأحداثها : «تعرفت خلال الأحداث على أحمد الشملان كعنصر قيادي ، كنت أصغر عمرا وفترة عملي في حركة القوميين العرب متأخرة عن بداية أحمد في الحركة ، فكان هو عنصر قيادي في تلك الفترة ، لا أستطيع أن أقدر طبيعة العمل الذي كان مضطلعا به ، لكنه كان أحد العناصر التي تقود العمل والتي كانت عنصر اتصال بالمنامة . أذكر أن أحمد كان من العناصر التي تكون في أكثر من موقع في الوقت ذاته وكان متواجدا أيضا في المظاهرات والمسيرات . أحمد جاء من أم الحصم للمحرق بمسؤولية المشاركة الأساسية في إدارة وقيادة العمل في المحرق . معرفتي التنظيمية به كانت في تلك الفترة ، أما قبل الأحداث فلم تكن لي علاقة تنظيمية معه ، أذكر -مثلا- من المهمات التي كلفني بها أحمد الشملان توصيل رسالة للسعودية للقيادي بالحركة حسن عمر الرميحي ، كنا في بيت عبدالله مطيويع وأعددنا الرسالة ، وكنت قد سافرت للسعودية من قبل على ظهر السفينة مع جدتي ، ولكي أوصل الرسالة دون تفتيش وضعنا أوراق الرسالة في نعال نجدية ، فككنا النعال وأدخلنا الأوراق الصغيرة في جوفها ثم ضربناها بالمسامير . سافرت للسعودية برفقة الوالد وكانت سفرة اعتيادية لوجود أقارب لنا هناك ، أوصلت الرسالة لحسن عمر الرميحي الذي تعرفت عليه حينها للمرة الأولى وهو بحريني من الحورة مقيم بالسعودية ومن العناصر المؤسسة لحركة القوميين العرب في البحرين» .

ويسلط الأستاذ عبدالله مطيويع الضوء على جانب في دور أحمد الشملان القيادي بالانتفاضة فيقول : «كان عبدالله الزياني الذي هربته الحركة من البحرين العام ١٩٦٤ يذيع بيانات الحركة الوطنية البحرينية من إذاعة بغداد . وكانت البيانات وأخبار البحرين تذهب بانتظام للكويت عبر المراسلين أو المسافرين ، وأعتقد أن أحمد الشملان كان يكتب تلك الأخبار حيث أذكر أنه كان يكتب في دفاتر بشكل يومي عن الأحداث وذلك في حجرتي ببيتنا في المحرق . كما أذكر أنه حمّلني رسائل

لأشخاص منهم رسالة لشخص يدعى سالم سيار . ربما كان هذا الاسم حركيا وربما حقيقيا لكني لا زلت أذكر الغرفة التي كان يسكنها هذا الشخص العازب بقرب حظيرة البقر التي كان يملكها حسن المنصوري ، كان أحمد يجلس في بيتنا يكتب رسائل تنظيمية منها رسائل للسعودية ، لا أعرف لمن لكن أعرف أن قاسم حداد نقل إحداها» .

وتومئ أحاديث عدد ممن سجلت شهاداتهم وذكرياتهم إلى أن دور أحمد الشملان القيادي في الانتفاضة ومشاركته البارزة في فعالياتها أكسباه صيتا في أوساط الكوادر وشهرة في الأوساط الجماهيرية ، قال لي المهندس عبدالنبي العكري : «كنت أعرف أحمد الشملان عن بعد ، أعرف عنه من تقارير حركة القوميين العرب أنه كان عنصرا مهما في الحركة- تنظيم البحرين» . ويقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كنت أسمع عن أحمد الشملان أيام نضاله الطلابي وعن دوره في حركة القوميين العرب ، أحمد كان من القياديين في حركة القوميين العرب» . ويقول الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي : «كنت في المعتقل منذ العام ١٩٦٤ وصولا إلى انتفاضة ١٩٦٥ ، وفي المعتقل سمعت عن أحمد الشملان ودوره في الانتفاضة ولم أكن قد رأيته أو تعرفت عليه من قبل» . أما د . عبدالهادي خلف فقال لي : «كل الناس كانت تسمع عن أحمد الشملان في انتفاضة ١٩٦٥ ، أنا لم أكن في البحرين ، كنت أدرس في بغداد وكنت أسمع اسم الشملان يتردد» . وقال الشاعر قاسم حداد : «كانت لأحمد الشملان شخصية ومكانة أثناء الأحداث رغم أن أهل المحرق لم يعرفوه من قبل ، لكن ، وبسرعة ملحوظة جدا أصبح الجميع يعرف أحمد ويتناقلون أخباره والكل يبدي استعداده لمساعدة الجميع وأحمد على وجه الخصوص» .

٢. في المظاهرات والمسيرات:

تغيّب أحمد الشملان صباح يوم الخميس ١١ مارس عن عمله في مصنع «الكوكاكولا» واتجه لمحطة تجمع باصات بابكو بمنطقة السلمانية ، كان العمال يتجمعون مضربين عن العمل عند باصات نقلهم وكانوا يحملون لافتات كتبت عليها مطالبهم . جاءت الشرطة وطلبت منهم عدم التجمع وركوب الباصات للتوجه للعمل ، وحينما رفض العمال الانصياع لأوامر الشرطة بدأت الشرطة في ضربهم . العمال تظاهروا متجهين نحو المدرسة الثانوية للبنين في المنامة . رافق الشملان المجاميع

العمالية إلى المدرسة الثانوية بالمنامة ، وعند المدرسة تظاهر جمع العمال داعيا الطلبة للتضامن بوقف الدراسة والخروج معهم في المظاهرة ، غادر الطلبة صفوفهم وتجمعوا يتظاهرون ويهتفون في ساحة المدرسة ، وقد حاول العمال من الخارج والطلبة من الداخل فتح بوابة المدرسة ليتوحد الطرفان في مظاهرة واحدة[1] .

يقول أحمد الشملان : «كان مدير المدرسة هو الأستاذ عبدالملك الحمر وأحد مُدرسيها الأستاذ محمد خليفات ، وقف مدير المدرسة ضد فتح البوابة وضد خروج الطلبة للتظاهر ، أما الأستاذ خليفات الذي كان كادرا قياديا في صفوف حركة القوميين العرب ، وسبق أن كان رابطا تنظيميا لي صيف العام ١٩٦٣ فأظهر توجها لمشاركة طلبة المدرسة في دعم المطالب العمالية ، وقد شاركتُ بعض العمال من خارج المدرسة وتمكنا بمساعدة مجموعة من الطلبة داخل المدرسة من فتح البوابة . حينها اقتحمت خيالة الشرطة المدرسة وانهالت على الطلبة ضربا بالعصي وبمسيلات الدموع ، ولا زلت أذكر أنه خلال تلك اللحظات التقت عيناي بعيني الأستاذ خليفات ، فقرأت فيهما إيماءة بحث الطلبة على الخروج فنشطت في دفعهم للخروج . اندفع الطلبة خارج المدرسة وكانت مظاهرة كبرى شارك فيها العمال والطلبة ، اتجهت المظاهرة صوب ثانوية البنات وما إن وصلنا هناك حتى تسربت مجموعة من الطالبات من بابي المدرسة وانضمت للمظاهرة ، لكن إدارة المدرسة تنبهت وأحكمت بسرعة إغلاق أبواب المدرسة على باقي الطالبات اللواتي ظللن يتظاهرن ويهتفن داخل المدرسة من وراء السور» .

وقال الشاعر قاسم حداد : «كنت في القسم التجاري وكان هناك باب داخلي من القسم للمدرسة فنزلنا في الساحة الداخلية الكبيرة وكنا داخل المدرسة نريد أن نخرج منها . كانت الشرطة بالخارج مع الخيول والباب مغلق وكان الطلبة يريدون الخروج وأولئك يصدونهم ، وفجأة انفتح الباب ودخلت الخيول التي كان وجودها مفاجأة لنا فركضنا ، كان عدد الطلبة كثيفا والخيول مندفعة نحو الطلبة فركض بعضنا صوب المبنى الرئيس وبعضنا اتجه للقسم التجاري من الباب الصغير . أذكر أن حقيبة كتبي كانت بيدي ، وخلال ركضي دخلت الحقيبة بين قدميّ فتعرقلتُ ووقعت والخيول قادمة وقريبة ، تركت الحقيبة وقمت راكضا ، وحدث الشيء ذاته لكل الطلبة فقد كان

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

الكل يريد الابتعاد عن الخيول ، خرج عدد كبير من الطلبة في المظاهرة وبالنتيجة توقفت الدراسة والدوام المدرسي» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «في يوم الخميس١١ مارس ١٩٦٥ دخلت الخيول المدرسة الثانوية بالمنامة بغرض فض المظاهرات الجارية داخل المدرسة ، كنت طالبا بالمدرسة في الصف الأول الثانوي وقد واجهنا الخيول بزجاجات المشروبات الغازية الفارغة وحدث ضرب متبادل بين الطلبة والشرطة التي تمتطي الخيول ، ولما رأوا أن دخول الخيول للمدرسة لن يفض المظاهرات استخدموا مسيلات الدموع» .

وقال الأستاذ شاكر عقاب : «كنت في الثانوية العامة بمدرسة المنامة ، وقد أبدينا كطلاب حركة تضامنية مع العمال المفصولين من شركة «بابكو» ، نزلنا للساحة وكنا نتظاهر في حدود المدرسة ، ثم أردنا الخروج للخارج فدخلت الخيول وضُرب الطلبة ، وأذكر أن بعض الطلبة قد جُرحوا في أعقاب دخول الخيول لساحة المدرسة ، بعدها قرر تنظيم حركة القوميين العرب أن يخرج للشارع» .

بعد انتهاء المظاهرة توجه أحمد الشملان عصرا إلى عملة بمصنع «الكوكاكولا» ، ويبدو أن مدير المصنع اللبناني ومدير الحسابات بالمصنع محمد عجاوي قد بلغهما خبر مشاركة أحمد في المظاهرة فاختلى كل منهما بأحمد على حدة وقدما له النصح بأن يبعد نفسه عن الأحداث . يقول الشملان : «قال لي محمد عجاوي إنهم قدموا للبحرين منذ العام ١٩٦١ بموافقة حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولا يرغبون في الوقوع بمشاكل ذات طابع سياسي تهدد مستقبل بقائهم في البحرين» .

في المساء توجه عبدالله مطيويع الذي كان قد بدأ صداقة مع أحمد الشملان أواخر ١٩٦٤ إلى أم الحصم ليخبر أحمد عما حصل في المدرسة دون أن يعرف أن أحمد كان حاضرا ومشاركا في المجريات ، تحدث الاثنان عن المظاهرة التي ستخرج في اليوم التالي الجمعة ١٢ مارس في مدينة المحرق واتفقا على الذهاب معا للمحرق التي كان أحمد الشملان قليل المعرفة بها[١] .

يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «منذ ذلك اليوم تعمقت علاقتنا وصداقتنا خاصة ونحن نخوض نشاطات مشتركة في التهيئة للمظاهرات وإعداد الشعارات واللافتات والمراسلات للخارج ، لقد أخذت أحمد الشملان إلى المحرق ولم يعد لبيته

---

(١) المصدر نفسه ولقاء مسجل مع الأستاذ عبدالله مطيويع .

في أم الحصم إلا العام ١٩٦٧ بعد إطلاق سراحه»

يقول الشملان : «صباح يوم الجمعة ١٢ مارس ١٩٦٥ توجهت مع عبدالله مطيويع من أم الحصم إلى المحرق وكنت قد أخبرت الوالدة بأني ذاهب للمحرق وطلبت منها أن لا تقلق عليّ . ركبنا الباص إلى المحرق التي لم أكن أعرفها إلا قليلا ومباشرة التحقنا بالتجمع المتهيئ للمظاهرة التي استمرت حتى المغرب» .

يضيف الأستاذ عبدالله مطيويع : «أول مظاهرة في المحرق كانت في ١٢ مارس يوم الجمعة بعد الصلاة ، كان هناك شخص يدعى يوسف عبدالملك ألقى خطابا مرتجلا وكانت الناس مستعدة أن تمشي في المظاهرة ، وهنا بدأ دور أحمد الشملان في الخطابة وإلقاء الأراجيز الوطنية والحماسية فكان يلقي الأرجوزة والناس ترددها وراءه» .

ويتذكر الأستاذ بدر عبدالملك تلك المظاهرة قائلا : «يوم الجمعة كانت المظاهرة كبيرة عند المسجد في المحرق ، كانت كبيرة وصاخبة لدرجة أننا في بيوتنا الواقعة على ساحل الحورة كنا نستطيع من هناك سماع صوت مسيل الدموع من الأبواب والنوافذ المفتوحة . وقد جئت إلى المحرق على متن مركب صغير مع بعض الأصدقاء ، ولكبر حجم المظاهرة ضيّعنا بعضنا ، لقد كانت من أكبر المظاهرات التي شهدتُها . لا زلت أذكر أحمد الشملان ومشيته في المظاهرة وقد ظل أحمد في ذهني لأنه كان من الناس الذين يهتفون ويقودون ، لذلك لابد أن يظل في الذاكرة ، بعدها كانت المظاهرات في المحرق تأخذ آلية يومية مستمرة ، وكانت تجري في المدينتين وأحيانا مظاهرة المنامة تعبر الجسر لتلتحم مع مظاهرة المحرق» .

في أول ليلة له في المحرق نام أحمد الشملان في بيت عبدالله مطيويع ومنذ ذلك اليوم وحتى اعتقاله لم يعد أحمد إلى أم الحصم إلا مرة واحدة كان متخفيا فيها . يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «أذكر أن أحمد بقي ينام في بيتنا فترة على اعتبار أن البيت غير مكشوف ، لم تكن المخابرات قد كشفتني بعد فقد كنت لا أزال صغيرا في الصف الأول الثانوي . وقد لعبتُ دورا في نقل أحمد في كل المحرق التي لا يعرفها ، عندما يريد أن يذهب لأحد معين لا يعرف الحي الذي يسكنه كنت آخذه إلى هناك» .

تواصلت المظاهرات واستمرت في كثير من مناطق البحرين وأصبح المتظاهرون يتنقلون بين المناطق خاصة بين المحرق والمنامة ، نتيجة لذلك أغلقت السلطات الجسر وفرضت رقابة مشددة على حركة الذهاب والإياب ما بين المدينتين ، يقول الشاعر

قاسم حداد : «بدأت المسيرات المتقطعة بين المحرق والمنامة ، وأذكر أن المظاهرات كانت أحيانا تقطع الجسر بين المدينتين» .

ويقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كان الانتقال بين المنامة والمحرق خلال الانتفاضة صعبا لكنني كنت دائم التنقل بينهما فقد كنت أعمل بمستشفى السلمانية في الليل وأدرس في النهار وقد أغلق الجسر خلال الانتفاضة وكانت الشرطة تراقب المرور عليه ، لكني كنت -بالاتفاق مع أحد الشباب- أعبر الجسر في سيارة الإسعاف فأدخل المحرق بسهولة ، وفي المغرب أو في الليل يرجعني الشاب نفسه للمنامة أيضا في سيارة الإسعاف» .

وقال الأستاذ شاكر عقاب : «في «البراحة»(الساحة) بقرب مسجد الشيخ حمد بالمحرق كانت تلتقي الجموع وتلقى الخطب وأذكر أنني كنت هناك وأن أحمد الشملان ألقى خطبة ، كان هو ومحمد بونفور يلقيان الخطب ، وأذكر أن الطائرة كانت تصور الجموع من فوق وكانت ترمي علينا بمسيل الدموع ، كانت المظاهرات تتعرض لإطلاق الرصاص ومسيل للدموع وأيضا الضرب بالهراوات» .

سارت المظاهرات والمسيرات في المحرق بشكل يومي متواصل صباحا ومساء من ١٢ إلى آخر مارس . يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «في الأيام الأولى كانت المظاهرة تبدأ من نادي البحرين ولها محطات مثل محطة باصات «بابكو» ، كان الهدف تشجيع عمال «بابكو» على مواصلة الإضراب وعدم الذهاب للعمل . ثم انتقل موقع التجمع إلى الساحة أمام مسجد الشيخ حمد ، تبدأ المظاهرة من المسجد وتمر داخل السوق ثم إلى الحالة متجهة شمالا نحو سينما المحرق فحي بن هندي ومنه لحي العمامرة إلى شمال نادي البحرين ، ثم تقفل راجعة إلى محطة السيارات القديمة فسوق الخارو متجهة إلى ساحة المسجد من جديد» .

ويذكر أحمد الشملان : «من القوميين كنا نتناوب أنا ومحمد بونفور على إلقاء الخطب الحماسية داخل منبر مسجد الشيخ حمد بن عيسى بعد انتهاء الصلاة ، وبعد إلقاء الخطب كنا نخرج ونتولى قيادة المظاهرة من حيث تنظيمها وخط سيرها ورفع اللافتات والشعارات المعدة مسبقا وقول الأراجيز التي يرددها المتظاهرون معنا . كنا نتصدى لمسيلات الدموع التي تلقى علينا من مروحية كانت تحوم دائما فوق رؤوسنا ، ونحاول تلقف القنابل المسيلة للدموع بقطع من الخيش كي لا تصيب المتظاهرين . وقد أصيبت يدي في إحدى المرات حينما مددتها لأبعد القنبلة المسيلة للدموع عن جموع

المتظاهرين فأحدثت فتحة غائرة في راحة يدي اليسرى ظلت زمنا طويلا قبل أن تختفي» . يؤكد السيد عبدالله الشملان شقيق أحمد الأصغر ذلك بقوله : «في إحدى المرات جاءنا أحمد من المحرق إلى أم الحصم وكانت يده مجروحة بسبب ما كانت تلقيه المروحيات من مسيل الدموع» .

وينوه الأستاذ عبدالله مطيويع بدور أحمد الشملان في المظاهرات والمسيرات بقوله : «كان أحمد الشملان يقود المسيرات ، وكان المشاركون معنا يسألوني : من هذا الذي معك؟ . وأحيانا يسألون : أين هذا الذي يمشي معك؟ أذكر أن أحمد كان يرتدي قميصا أخضر وبنطلوناً ، وكانت لكنته في الكلام كويتية بحكم دراسته في الكويت . كانوا يسألون عنه : أين الذي معك ، ما إن تنتهي المظاهرة حتى يختفي؟ وكنت أرد على سؤالهم بسؤال : أي واحد تقصدون؟ فيرد أحدهم على زملائه : ماذا تريدون منه؟ لماذا هذه الأسئلة؟ . فيقول آخر : أنا أسأل عن فلان ، فيأتيه الرد : أي فلان؟ . فيرد الثالث : آه تقصد الكويتي الذي من الرفاع؟ بما معناه لا تسألوا عن اسمه ، صاروا يسمونه كويتي من الرفاع كنوع من التمويه على شخصيته بغرض عدم كشفه للمخابرات ، كان أحمد يبرز في المظاهرات ولكي لا نكشف اسمه كنا نقول عنه : كويتي من الرفاع» .

وكتب الأستاذ سلمان كمال الدين : «أثناء انتفاضة مارس ١٩٦٥ عرفت الرفيق والصديق المناضل أحمد الشملان لأول مرة عن بعد قائدا وخطيبا في الخط الأول ، وكنت من المشاركين بفعالية في الخطوط الدنيا ، كنت من الحريصين على التواجد بفعاليات الانتفاضة بمدينة المحرق كون هذه المدينة عريقة بعروبتها ، زاهية بوطنية رموزها . وكان الافتراق في أوج استعار الانتفاضة حيث تم اعتقال أحمد ، وأنا غادرت البحرين بعد فصلي من المدرسة الثانوية وانتهاء أحداث الانتفاضة متوجها إلى بغداد ثم دمشق» .

وقال الشاعر قاسم حداد : «كان أحمد الشملان وعبدالله مطيويع في قيادة المظاهرات بالمحرق» . وذكر الأستاذ جاسم المطوع : «تركز نشاط أحمد الشملان خلال الانتفاضة في المحرق ، كان نشطا في المحرق وفي مسجد الشيخ حمد» . وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «في تلك الأحداث التقيت مع أحمد الشملان في التجمعات عند مسجد العيد/مسجد الشيخ حمد» .

وقال الأستاذ عبدالله البنعلي : «كنا أنا والأخ أحمد الشملان نلتقي في المحرق

في الشوارع وفي بيوت لا نعرف أصحابها وكنا نتحرك مع شباب أنا لم أكن أعرفهم ، لقد شاركنا سوية في المظاهرات وكانت المظاهرات منتشرة في كل المحرق» .

وحول إلقاء الشباب للخطب الحماسية بعد انتهاء الصلاة قال الأستاذ عبدالله مطيويع : «كانت الساحة المقابلة لمسجد الشيخ حمد هي مكان التجمع الرئيسي للمظاهرات والمسيرات ، فبعد الصلاة يتحول المسجد لسيطرة القوى السياسية الوطنية ، حيث يغلق المسجد ويبدأ عدد من الشباب في إلقاء الخطب السياسية الحماسية من داخله» .

وحدثني المحامي محمد السيد عن مشاركته مع أحمد الشملان في إلقاء الخطب الحماسية على المتظاهرين من داخل مسجد الشيخ حمد فقال : «أول مرة تعرفت فيها على أحمد الشملان كانت في انتفاضة ١٩٦٥ ، كان أحمد من العناصر القيادية التي شاركت في المظاهرات وفي خطابات مسجد الشيخ حمد . كان الشباب يُحكمون السيطرة على المسجد بعد الصلاة ولا يسمحون إلا لأربعة بدخوله هم : أحمد الشملان ومحمد بونفور وعبدالوهاب بوكمال وأنا محمد السيد . وكان أحمد الشملان أول من يبدأ بالخطابة ، وقد دونت في مذكراتي بعض الكلمات التي كنا نلقيها الشملان وبونفور وأنا ، كنا ندخل المسجد فيقف جواد ضيف وماجد عون عند باب المسجد ويمنعان دخول أي أحد سوانا ، كانا يقولان لأي أحد آخر يرغب في الدخول : مسموح فقط بدخول هؤلاء الأربعة دون غيرهم ثم يغلقان الباب(*) . ونظل نخطب من داخل المسجد والجماهير في الخارج تستمع إلى خطاباتنا . كان أحمد الشملان دائما هو الذي يبدأ بالخطابات ومن بعده بونفور ومن بعدهما أنا ، وفي بعض المرات كان عبدالوهاب بوكمال يشارك بإلقاء خطبة» .

وقد طلبت تعليقا من الأستاذ عبدالوهاب بوكمال حول إلقاء الخطب من داخل منبر المسجد فأكد ذلك وأضاف أنه كان هناك شخصان آخران يشاركان في إلقاء الخطب لكنه لا يذكر اسميهما .

يواصل المحامي محمد السيد حديثه قائلا : «لقد كتبتُ في مذكراتي وصفا لما

(*) في حديث لي مع السيد أحمد جواد ضيف قال إن والده أكّد رواية محمد السيد عن دورهما هو وماجد عون عند باب مسجد الشيخ حمد خلال الانتفاضة .

كنا نفعل حيث أقول : إنه بتاريخ ١٨ مارس كان أحمد الشملان واقفا أمام حامل «الميكروفون» (مكبر الصوت) يحمل «الميكروفون» بيده ويؤشر بيده الأخرى ويتابع خطابه بحماس شديد . كان يلعن ويشتم «أولئك الذين ليس لديهم ضمير ولا إنسانية الذين يأمرون بإطلاق النار على المتظاهرين العزل وتقوم طائراتهم بقصف المظاهرات السلمية التي تعبر عن رأي الشعب واحتجاجاته بالقنابل المسيلة للدموع السامة الخانقة وبشكل عشوائي لا تفرق بين النساء والأطفال والشيوخ . . . . . يا جماهير شعبنا المناضلة . . أيها المواطنون الشرفاء ، إن إضرابنا ومظاهراتنا ما هي إلا من أجل المطالبة بحقوقنا العادلة ووسيلتنا الوحيدة بعد أن رفض المسؤولون التفاوض معنا . إننا نطالب بإرجاع العمال إلى أعمالهم وإيقاف توظيف العمال الأجانب . . . . وبدلا من الجلوس إلى طاولة المفاوضات للاتفاق على حل سلمي للمشاكل التي تعاني منها جماهيرنا الكادحة نراهم يقابلون مطالبنا العادلة بقصفنا بالقنابل السامة وبالمداهمات الليلية لبيوت المناضلين الشرفاء ويجرجرونهم من بيوتهم ومن بين ذويهم وأطفالهم والزج بهم في السجون والمعتقلات» . وكنت أستمع لصوت الشملان من السماعات التي بداخل المسجد ، ذهبت إلى إحدى النوافذ التي كان بها شرخ ينبعث منه ضوء شديد وأخذت أنظر من الشرخ ، فرأيت الجماهير تملأ الساحة وتمتد إلى الشارع المؤدي إلى مدرسة خديجة الكبرى . وهناك قرب المكتبة الواقعة على الجانب الشمالي من الساحة تجمهرت مجموعة من النساء والشابات اللواتي كن يولين وجوههن للأعلى صوب الشرق باتجاه أعلى المئذنة حيث السماعات الكبيرة التي ينطلق منها صوت الشملان إلى اليمين ، كان البعض فاتحاً فاه وهو ينظر إلى أعلى . كنت أرى الجماهير تصفق بشكل حاد والأيادي ترتفع مع الهتافات وخصوصا عندما يأخذ الشملان نفسا أو يتوقف قليلا . واصل أحمد الشملان خطابه الثوري الحماسي والجماهير لا تراه وهو لا يراها فقال : «إنهم في كل ليلة يداهمون البيوت ويعتقلون المناضلين والشباب . . . . أيها المواطنون الكرام ، أيتها الجماهير المناضلة إن القوى الوطنية ستتصدى لقوات المخابرات ، ستتصدى لقوات الشرطة والشغب بكل ما لديها من وسائل الدفاع عن النفس . . و . . . و . . وأنهى خطابه بالقسم بعروبة البحرين وبالأمة العربية والوحدة العربية . . . وبجماهير شعبنا المناضل . . .بأننا على الدرب سائرون وإلى الوحدة الكبرى ماضون . . . و . . . ويسقط الاستعمار البريطاني . . . تسقط إسرائيل . . . تسقط الإمبريالية وجميع عملاء الاستعمار والخونة . . . تحية

للشعب العربي من المحيط إلى الخليج . . . والسلام عليكم»[1] .

يكمل المحامي محمد السيد حديثه بقوله : «هذه صياغة أوردتها في مذكراتي حول إحدى خطب أحمد الشملان ذات النَفس القومي ، وللشملان في مذكراتي ثلاث أو أربع خطب ، كما وصفت الحلقات التي كان أحمد يقودها في المظاهرات وكيف كان يلقي هتافاته والمتظاهرون يرددونها من بعده . خارج المسجد لا أحد يخطب فقط هتافات ، وكانت المشاركة من قبل مجموعات كبيرة من القوميين العرب واليساريين والبعثيين» .

وقد سألت المحامي محمد السيد : لماذا كنتم تدخلون المسجد أنتم الأربعة بالذات؟ هل لأنكم تمثلون قوى سياسية ؟ أجاب : «نعم ، فعلا كنا نمثل قوى سياسية وكنا فعالين في منطقة المحرق ، كنا نشتغل في المظاهرات وكنا نحافظ على نظام المظاهرة وكنا نوزع المناشير في المظاهرة وكنا نوزع على المتظاهرين أيضا الشعارات التي يكتبها أحمد الشملان ويكتبها غيره ، وكنا أحيانا نزيل بعض الشعارات التي قد تسبب الخلاف بين القوى ونطلب من الشباب ألا يرفعوها» .

ومع تصاعد واتساع المظاهرات واستمرار صدور المنشورات قررت السلطات البريطانية اختراق الحشود وتوجيه ضربات مباشرة وشهد يوما ٢٤ و ٢٦ من مارس أعنف إجراءات القمع التي اتخذت ضد المتظاهرين ، في يوم ٢٤ مارس سقط عبدالله بونودة برصاص الشرطة التي هجمت على المتظاهرين .

وقد حدثني المحامي محمد السيد عن ذكرياته مع أحمد الشملان في ذلك اليوم فقال : «آخر مرة رأيت فيها أحمد الشملان كانت في المظاهرة التي ضُرب فيها الشهيد عبدالله بونودة يوم ٢٤ مارس . كانت الشرطة تلاحقنا ونحن نركض ضمن المتظاهرين ، كانت المظاهرة تمتد من بيت المناعي إلى براحة بن هندي ، وقد رأيت أحمد الشملان ومحمد بونفور وحمد شهاب ويوسف السيد حسن يفرزون المتظاهرين عند مسجد البنكي بقرب بيت الشيراوي شرقي المحرق ، كانوا يدفعون بالرجال والشباب للاتجاه شمالا نحو شارع الشيخ خليفة الممتد من بيوت المناعي إلى بيوت بن هندي ، أما النساء والصغار فيطلبون منهم الاتجاه غربا نحو «براحة» ابن عجلان داخل

---

(١) انظر أيضا : محمد السيد . «يوميات من انتفاضة مارس ١٩٦٥ : معايشة شخصية من المحرق» . ط١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٨ . ص ٥٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٤٠ .

المحرق . توجه قادة المظاهرة برفقة الرجال والشباب باتجاه شارع الشيخ خليفة ومنه باتجاه شارع المطار لمنع دوريات الشرطة من دخول المحرق ، كنا نرى الدوريات قادمة والبنادق بيد الشرطة جاهزة للتصويب ، عندها أخذنا نحث الناس على الدخول في طرقات المحرق التي لا مجال أن تدخلها الدوريات . ومع تزايد اقتراب الدوريات أصبحنا نركض باتجاه داخل المحرق وأخذنا نصرخ بصوت عال ونوجه المتظاهرين : إنهم يطلقون النار . . . إنهم يطلقون النار . . تراجعوا إلى الداخل . . . إلى الداخل بسرعة . انتشر المتظاهرون بعضهم يركض وبعضهم يمشي بعجل ، وعمت الفوضى في المكان . كنا نركض بما يملكه كل منا من سرعة ، رأيت حينها أحمد الشملان يركض أمامي بحوالي عشرين قدما وكان عبدالله بونودة يركض وراءنا ، وصلت لدكان علي الخباز ودلفت في الزقاق المجاور ورأيت الشملان يدلف هو الآخر في زقاق صغير . حينها سمعت عبدالله بونودة يصرخ : آه رجلي ، التفت ورأيته واقعا بقرب دكان علي الخباز ولم أستطع الرجوع إليه ومساعدته فقد كان الجنود يركضون قادمين إلينا . وفجأة وعلى بعد خمسين قدماً برز شرطي يطلق النار وراءنا أنا والشملان ، أحمد لف من وراء مسجد البنكي متجها نحو براحة ابن عجلان وأنا لففت من وراء المسجد متجها نحو براحة ابن غتم . أما عبدالله بونودة فقد روى لنا أحد كبار السن ممن تحدثت معهم وشهد المشهد أنه : جاء أربعة من رجال الشرطة وأمسكوا بونودة من يديه ومن رجليه وسحبوه إلى شارع المطار وجسمة يحتك بأرض الطريق . هناك في شارع المطار أجهزوا عليه ولا نعرف كيف تم ذلك ، البعض قال : قتله الضابط الإنجليزي بالرصاص في رأسه ، والبعض قال : قتلوه «بالسنقي» (قطعة حديدية حادة تُخرج من البندقية) وغيرهم قالوا : أطلقوا عليه رصاصاً كثيراً فقتلوه . برأيي الخاص أن عبدالله بونودة لم يأخذ مأخذ الجد توجيهات قادة المظاهرة حينما حثوه مع الآخرين على الدخول في الأزقة ، أظن أن الشهيد بونودة استهان بخطورة الموقف ولم يشعر بالخطر الحقيقي ولو كان ركضه أسرع بدقيقتين لدخل مثلنا داخل الأزقة ولم يتمكنوا من الإطلاق عليه والإمساك به . لقد جاءت الشرطة في ذلك اليوم محملة بأوامر صريحة بإطلاق الذخيرة الحية ، كنت وأنا اركض خلف أحمد الشملان أرى الرصاص يضرب في الجدران ، كان الرصاص قاب قوسين أو أدنى أن يصيبنا أنا والشملان . كانت اللحظة التي ضُرب فيها الشهيد بونودة هي ذاتها اللحظة التي افترقنا فيها أنا والشملان عند مسجد البنكي ، هنا فقدت أحمد ولم أره بعدها لأن القوميين العرب أخفوني منذ

ذلك اليوم ثم سفروني» .

وحول مجريات اليوم نفسه حدثني الأستاذ عبدالله البنعلي فقال : «لا أنسى تلك المظاهرة الكبيرة التي اشتبكنا أثناءها مع الشرطة في يوم ٢٤ مارس ، كان ذلك في حي ابن هندي بشمال المحرق وأذكر أن أحمد الشملان كان موجودا وبدأت الشرطة والجنود البريطانيون يطلقون علينا النار ، وقد أصابت رصاصة شابا محرقيا طويل القامة أبيض البشرة اسمه عوض محمد في ساقه وأوقعته أرضا وكنا نقف في الجهة الأخرى المقابلة للشرطة ، فتقدم أحمد الشملان في تحد للشرطة ودون خوف واتجه نحوهم ثم أمسك بعوض وأحضره لجهتنا»[1] .

كما حدثني الأستاذ عبدالله البنعلي عن آخر جمعة التقت فيها الحشود عند مسجد الشيخ حمد فقال : «كانت الشرطة تلاحقنا وتطلق النار علينا يوميا ويلقون علينا من الطائرات القنابل المسيلة للدموع . وأعتقد أن الجمعة ٢٦ مارس كان يوما حاسما قررت فيه الشرطة توجيه ضربة كبيرة لنا ، وأظن أنها كانت ضربة قاسية . في ذلك اليوم ضُربنا في المسجد أثناء صلاة الجمعة ، كانت الشرطة تحاصر المسجد وتضرب وقد تفرقنا وابتعدنا وكانت الطائرة هي الأخرى تضرب من فوق ، لقد حاولت الشرطة في ذلك اليوم اقتحام الساحة التي كنا نتجمع فيها عند مسجد الشيخ حمد ، وأذكر أنهم لاحقونا في طرقات المحرق وأزقتها الضيقة وصولا إلى أزقة الحالة ولطول ملاحقتهم وصلتُ ركضا إلى بيت خالتي في أقصى الحالة واختبأت هناك ، تلك الفترة كانت محملة بالأحداث ومحملة بالملاحقات الكبيرة ، ولم نقتصر على التظاهر وتوجيه المظاهرات فقط في المحرق ، كنا نتظاهر أيضا في الحد وفي عدة أماكن ، وبعد تاريخ ٢٦ مارس قررتُ أن أترك البحرين لأننا أصبحنا مطلوبين وملاحقين» .

٣. في العمليات:

أبدى شعب البحرين بعماله وبطبقاته وفئاته في كل المناطق احتجاجات سلمية على سياسة شركة «بابكو» بفصل مئات العمال وحرمانهم من مصدر رزقهم ، وتمثلت الاحتجاجات السلمية في الاعتصام والإضرابات والمسيرات والمظاهرات وإصدار البيانات ، إلا أن سلطات الحماية البريطانية أصدرت أوامرها لجنودها ولعناصر الشرطة

---

(١) انظر أيضا : نشرة «النضال» . مصدر سابق . ص ٢١

باتخاذ ما يلزم من إجراءات عنيفة لوقف حركة الاحتجاج السلمية التي عمت البحرين . بدأت الإجراءات بالاعتقالات الواسعة وبرمي المتظاهرين بمسيلات الدموع من المروحيات ، ثم جاءت الأوامر لدوريات الشرطة بتوجيه ضربات للمتظاهرين بملاحقتهم وضربهم باستخدام الذخيرة الحية ، وعلى أثر ذلك سقطت أول دفعة من الشهداء بتاريخ ١٣ و ١٤ مارس في مناطق البحرين .

يقول أحمد الشملان : «مع تصاعد الانتفاضة تحولت القوات البريطانية وعناصر الشرطة إلى أقسى أنواع العنف في القمع ، فقد نشطت عناصر المخابرات في الإبلاغ عن الشباب ودوريات الشرطة في ملاحقة الناشطين ، وصدرت الأوامر باستخدام الرصاص في ضرب المتظاهرين العزل ، فسقط عدد من الشهداء في مناطق البحرين ، وكردة فعل أولية قمنا بحفر الخنادق ووضعنا الحواجز في الشوارع والطرقات لمنع دوريات الشرطة من التوغل داخل المناطق» .

وحيال المضي في عمليات المقاومة برزت وجهتا نظر في صفوف القوميين العرب : رأي قال بإرسال مذكرة للحاكم تتناول بالدرجة الأولى المطالب الشعبية العاجلة كما تتضمن طمأنة للحاكم بأن الانتفاضة لا تستهدف الإطاحة بالحكم وتم الاتصال ببعض الشخصيات الوطنية لكن ذلك لم ينجح بسبب تردد بعض الشخصيات التي تم الاتصال بها ، وتراجعت فكرة إرسال المذكرة أمام بروز الرأي الثاني الذي كان أقوى ويدعم تنفيذ عمليات مقاومة ضد المصالح البريطانية والشركات الأجنبية»[1] .

يقول أحمد الشملان : «بعد الاستشهاد المفجع لعبدالله بونودة على يد أفراد الجيش البريطاني يوم ٢٤ مارس تدارسنا التطورات وتداعياتها وقررنا تشكيل لجان مقاومة شعبية للهيمنة البريطانية ولعناصر الأمن والمخابرات ، اتخذنا قرار بدء عمليات انتقامية ضد المصالح البريطانية والشركات الأجنبية وبدأنا بمحاولات نسف دوريات الشرطة وحرق بعض المتاجر الأجنبية . كما خططت مجموعات لتنفيذ عمليات متنوعة بدءا من عمليات حرق بيوت الموالين إلى حرق محطات الوقود ، وصولا لتخطيط وتنفيذ العملية الكبرى التي نفذتها عناصر الحركة بحرق حافلات شركة «بابكو» في محطتها بالمنامة ، كنا نعمد في الليل إلى تكسير مصابيح الطرقات لكي

---

(١) الجبهة الشعبية في البحرين . مصدر سابق . ص ٢٥-٢٦ .

يعم الظلام ثم نبدأ في العمليات» .

وحدثني أحمد الشملان عن أهم عملية شارك بها شخصيا بالاشتراك مع مجموعة من الشباب ، قال : «كنا مجموعة مكونة من عبدالله مطيويع وقاسم حداد وأحمد الشملان والمرحومين عمر الشملان وعيسى رشدان ، كانت محاولة لنسف دوريتين للشرطة في أحدى طرقات المحرق بقنبلة يدوية ، لم يُصب أحد ، لكن تلك العملية هي التي وضعت حدا نهائيا لدخول دوريات الشرطة طرقات المحرق الداخلية ، وهي التي جعلت المحرق حصنا منيعا في وجه دوريات الشرطة التي امتنعت بعدها عن التوغل داخل المحرق» .

يصف الأستاذ عبدالله مطيويع العملية وصفا مسهبا بقوله : «الأعمال التي كانت تجري بالليل قامت بها عناصر القوى القومية ، والعمليات التي جرت كانت ردة فعل على القتل الذي قام به المرتزقة ، كان التوجه لدينا هو : مثلما قتلوا منا يجب أن نرد عليهم بأقوى ، سأتكلم هنا عن حادثة جرت في مارس ١٩٦٥ أي مر عليها ما يفوق الأربعين عاما ولا يعرفها أحد سوى أصحابها . في إحدى ليالي مارس ١٩٦٥ كنا خمسة أنا وأحمد الشملان وقاسم حداد والمرحومان عمر الشملان وعيسى رشدان نتجه جنوب حي «الصاغة» بالمحرق عند التقاطع حيث نادي «أوال» ومأتم «الحياك» . لمحنا دوريتي شرطة كنا نترصدهما ، كان أحمد الشملان في المقدمة يحمل قنبلة يدوية ، ويبدو أنه رأى أن تلك فرصة ملائمة لتخويف دوريات الشرطة من طرقات المحرق كي لا يقدموا على دخولها مرة أخرى . أخذنا استعدادنا ، أحمد في المقدمة وقد شرع في فتح مسمار القنبلة ، وأنا خلفه وقد ثبت إصبعي على زناد مسدس كنت أحمله كحماية خلفية لأحمد . اقتربت الدوريتان ومرقت الأولى وأحمد يحاول فتح مسمار القنبلة ، وفي لمح البصر قذف أحمد القنبلة باتجاه الدورية الأولى فأحدثت انفجارا مدويا وحالة من الرعب الشديد جعلت الدورية الأولى تضاعف من سرعتها باتجاه بيت الشيخ عيسى بن علي ، والدورية الثانية عادت للخلف واختفت . أما نحن الخمسة فأطلقنا سيقاننا للريح وبأقصى ما يمكننا من سرعة باتجاه مخبئنا في حي بن هندي . ومن الأمور الطريفة التي أذكرها أثناء ركضنا السريع أن إحدى فردتي نعال المرحوم عيسى رشدان وقعت من قدمه ، فقال : «سأعود لأخذها» ، رد عليه أحمد الشملان مستهجنا رجوعه : عن أي نعال تتحدث الآن ، هيا بسرعة . لم يُصب أحد في الحادثة ، لكن قيادة الأمن العام استُنفرت بشكل كبير

وأرسلت مجموعة من دورياتها التي طوقت المنطقة وضربوا مسيلات دموع على نادي «أوال» ظنا منهم أن القنبلة جاءت من النادي الذي كان موقعه في غرفة فوق الخباز ثم عاثوا فيه تفتيشا ، وقد بقيت آثار شظايا القنبلة على باب الخباز سنوات طويلة حتى تم هدمه» .

وهناك عمليات كبرى لم تكن لأحمد الشملان مشاركة فيها مثل عملية حرق حافلات شركة نفط البحرين ونسف أنابيب المياه المؤدية للقاعدة البريطانية وحرق دار الاستعلامات البريطانية وتفجير مستودعات الأشغال العامة التابعة للسلطات البريطانية[١] .

وقد علق الأستاذ شاكر عقاب الذي كان على رأس عملية محطة حافلات شركة «بابكو» بقوله : «كان موقع الكومبون» (محطة حافلات شركة نفط البحرين) مكان متجر «الحواج» بالسلمانية الآن وكانت تتجمع هناك حافلات نقل عمال الشركة ، كانت تقف في المحطة خمسون حافلة احترقت منها ثمان وأربعون حافلة» .

وتحدث الأستاذ عبدالله مطيويع عن تلك العملية بقوله : «أعتقد أنها كانت أكبر عملية لتعطيل عمل شركة «بابكو» التي لم تجد وسيلة لنقل العمال للعمل . كان الهدف من العملية مزدوجا : الانتقام للقتلى وتعطيل وسيلة نقل العمال للشركة ، وقد تواصل الإضراب عن العمل نتيجة تجاوب الناس وعدم وجود حافلات ناقلة» .

وعلق أحمد الشملان على عمليات المقاومة بقوله : «كان توجهنا الأساس هو الإضرار بالمصالح البريطانية على أرضنا وبمصالح الموالين لهم ، وحرصنا كثيرا على عدم المساس بالمرافق التي تخدم المواطنين كالمدارس والمستشفيات وما شابه ، وقد صدر بيان بتوقيع جبهة القوى القومية تضمن طمأنة المواطنين بذلك ، أنا واثق من هذا الأمر لأنني صغت البيان بنفسي»[٢] .

٤. في قيادة العناصر النسائية:

تتميز انتفاضة ١٩٦٥ بمشاركة واسعة للمرأة البحرينية بكل فئاتها ، ربة بيت ، شابة أو طالبة ، وتحتفظ الذاكرة البحرينية لمن عاصر الأحداث أو شهدها أو شارك فيها

---

(١) إبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ١٥٦ .

(٢) أنظر أيضا : الجبهة الشعبية في البحرين . مصدر سابق . ص ٢٩ .

بقصص كثيرة عن نساء شاركن بفاعلية في مختلف أنماط الحراك الجماهيري أثناء الانتفاضة . وشاركت النساء المنتميات لمختلف القوى الوطنية بفاعلية كبيرة . وقد لعبت مجموعات الخلايا النسائية التي تنتمي لحركة القوميين العرب أدواراً متعددة منها الميداني ومنها «اللوجستي» الداعم . وسنقتصر فيما يلي على عرض نماذج من الأدوار والمشاركات النسائية في الانتفاضة ذات العلاقة المباشرة بشخص ودور أحمد الشملان .

تحدث أحمد الشملان عما شهده من مساهمات نسائية في الانتفاضة فقال : «كان للنساء بشكل عام دور لافت في الانتفاضة ، فمنذ البداية كان تفاعل الشابات والطالبات مع الأحداث واضحا منذ أن تجاوبت طالبات المدرسة الثانوية مع تحرك العمال والطلاب يوم ١١ مارس ومحاولتهن الخروج من المدرسة لولا إحكام إدارة المدرسة إغلاق أبوابها . وفي المظاهرات بالمحرق شاركت النساء والشابات والطالبات فكن يتخذن جانبا من المظاهرة أو المسيرة ولعبن دورا بارزا في تحريك المظاهرات اليومية وكان بعضهن يشارك في إلقاء الهتافات أو إلقاء كلمات قصيرة في جمهور المظاهرة ، وأذكر أننا أفسحنا المجال لإحدى الشابات بدخول المسجد حينما رغبت في إلقاء كلمة من المنبر بالداخل ، وكانت ربات البيوت يتجمعن عند الأبواب ليتفرجن على المظاهرة ، لكنهن كن على أتم الاستعداد لإخفاء من يحتمي ببيوتهن من المتظاهرين حالما تنقض الشرطة على المظاهرة ولإسعاف الجرحى أو المصابين من القنابل المسيلة للدموع . كانت النساء في البيوت تعد قطع الخيش وحبات البصل لعمليات الإسعاف ، وعلى مستوى العمل التنظيمي أذكر أنني شخصيا وخلال فترة الأحداث اجتمعت مرتين مع مجموعة من خمس شابات ثلاث منهن من عائلة الشملان هن ابنة خالي موزة بنت خليفة الشملان وابنتا خالي عبدالرحمن الشملان هند وإقبال وكانت معهن «م» و «ع» وهما من ناشطات حركة القوميين العرب المعروفات بالمحرق . في تلك الاجتماعات كنا نناقش الأوضاع السياسية ودور حركة القوميين العرب في الأحداث والمهمات المناطة بهن أثناء الانتفاضة . كما قمتُ بمشاركة عناصر أخرى من أعضاء الحركة بتدريب مجموعات من الشابات على صنع قنابل «المولوتوف» وطرق استخدامها ، وقامت شابات من عائلتي بنقل ما أعده من رسائل وغيرها من أشياء كنا نحتاج لنقلها ، كما قمن بتوزيع المنشورات السياسية التي تصدرها الحركة . وكان للشابات من عائلتي دور في نقلي متخفيا ما بين المحرق ومناطق أخرى كالحد

وأم الحصم . وقد جازفت ابنتا خالي عبدالرحمن -خلال الفترة التي كنت مطلوبا فيها من الشرطة- بنقلي متخفيا من المحرق إلى أم الحصم لرؤية الوالدة وطمأنتها» .

كانت مجموعة من الشابات من عائلة الشملان قد تأثرن بأحمد الشملان وارتبطن به -منذ صباه أواخر الخمسينيات- واعتمدن عليه في توعيتهن وتفتيح مداركهن السياسية ، ومنذ عودته للبحرين العام ١٩٦٤ بذل الشملان جهودا حثيثة في توعيتهن على الصعيد السياسي القومي والناصري على وجه الخصوص .

وأبرز شابات العائلة اللواتي أسهمن في العمل النضالي خلال الانتفاضة موزة بنت خليفة الشملان وهند وإقبال ابنتا عبدالرحمن الشملان . هذا بالإضافة للدور الداعم من ضياء بنت عبدالرحمن الشملان ، ومن كنة عائلة الشملان لطيفة مطيوع ، قالت لي السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «أختاي إقبال وهند كان نشاطهما أكثر مني لأني كنت حينها متزوجة وأربي طفلي الأول» .

وفي حديثه عن مرحلة الانتفاضة ربط الشاعر قاسم حداد تعرفه على زوجته السيدة موزة بنت خليفة الشملان بتواجدها ودورها الوطني في المحرق قائلا : «في تلك الفترة كانت موزة تأتي للمحرق ، تأتي لتنقل معلومات ورسائل ومنشورات . كانت موزة من حلقات الاتصال وتتحرك مع بعض العناصر النسائية بين المحرق والمنامة ، وقد تعرفتُ على موزة في تلك الفترة فقد كان أحمد الشملان عندي في البيت وجاءت موزة تحضر له رسائل ، فتعرفت عليها لأول مرة في تلك الظروف» .

وتعقّب السيدة موزة بنت خليفة الشملان بقولها : «كنت مع مجموعة من البنات في مظاهرة على الجسر بين المنامة والمحرق وفقدت زميلاتي ، ثم تلاقيت مع فتاة أعرفها وقلت لها : أريد أن أرى ابن عمتي أحمد الشملان في المحرق ولا أعرف كيف ، قالت لي : سوف آخذك إلى بيت ستجدين أحمد هناك لأنه صديق ابنهم ، وكانت تلك أول مرة أدخل فيها بيت قاسم حداد ، لم أجد أحمد هناك وبقيت انتظر فترة إلى أن جاء أحمد مع قاسم» .

إلى جانب مشاركتهن العلنية في المسيرات والمظاهرات كان للشابات في الانتفاضة أدوار أخرى واتضح ذلك على وجه الخصوص حينما تخفى عدد من الكوادر بعد أن أصبحوا مطلوبين من الشرطة . وقد وظفت حركة القوميين العرب جهود الشابات في مختلف العمليات وأوكلوا لهن العديد من المهام نظرا لقلة مراقبتهن وعدم الشك في تحركاتهن من قبل الشرطة والمخابرات ، إلى جانب سهولة

تخفيهن تحت العباءة وغطاء الوجه .

قالت السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان ابنة خال أحمد الشملان وخطيبته السابقة : «بدأت علاقتي بأحمد خلال أحداث ١٩٦٥ ، كان أحمد ورفاقه مراقبين ويصعب تواصلهم مع بعض ، فكانوا يلجأون لنا في توصيل معلومات لهم من مكان إلى مكان وكنا ننقل أشياء ورسائل منهم إلى أهلهم وإلى أناس آخرين . كان هناك شباب يأتون إلى «أم الحصم» يوصلون لنا رسائل وأشياء ، فنأخذها أنا وأختي هند بالسيارة ونوصلها لأحمد ورفاقه ولا أذكر أي سيارة كنا نستقل ، كان هناك من يأخذنا إلى المحرق ويرجعنا ولم نكن نعلم إلى أي جهة في المحرق نذهب ، كنا أنا وأختي هند ننقل لهم أيضا الثياب والرسائل وحتى الأسلحة البسيطة كالمسدسات الصغيرة ، كان أحمد ومجموعة من الشباب مختبئين والشرطة تبحث عنهم ، وكنا نحن حلقة الوصل بينهم وبين الآخرين حيث كان أحمد يبعث بالرسائل التي نحملها ، وأذكر أن عمتي سبيكة والدة أحمد كانت تريد أن تراه بأي طريقة ، فقد مرضت من قلقها عليه ، ذهبنا إليه في أحد الأماكن وألبسناه عباءة وأحضرناه إلى أمه ، رآها وتأكدت أنه بخير فقالت له : الله معك ، وأرجعناه للمحرق» .

وقد أكد الحادثة السيد عبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد قائلا : «في إحدى المرات جاءنا أحمد سرا يرتدي نظارة سوداء وعباءة وجلس معنا قليلا ما لا يزيد عن نصف ساعة وتكلم مع الوالدة ثم خرج ولم يقل لها أين يقيم المهم قال لها أنه في المحرق» . كما أكدت ذلك شقيقة أحمد السيدة صفية بنت عيسى الشملان فقالت : «جاءنا أحمد مرة متخفيا لنراه ونطمئن عليه ثم عاد للاختفاء في المحرق من جديد» .

تكمل السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان ذكرياتها قائلة : «لم نكن نذهب في المحرق إلى المكان نفسه ، كنا نتوجه كل مرة إلى مكان مختلف ، وخلال الأحداث شعرت بنوع من الألفة والثقة بيني وبين أحمد ، ومن خلال هذا العمل بدأتُ أنجذب إليه ووثق هو بي حينما رآني على الخط ذاته الذي يمضي فيه ، كان إعجابا من جانبي ظننته حبا ، لكنه كان تعلقا وحبا حقيقيا من جانب أحمد لي» .

وتؤكد السيدة موزة بنت خليفة الشملان ذلك بقولها : «كان أحمد يحب إقبال منذ تلك الأيام وأذكر أنه كان يصر على مجيئها له في المحرق ، وهو في وضع متخف عن أعين الشرطة ، كان كلامه معي دائما عن إقبال» .

أما السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان فقالت : «كانت قلوبنا مليئة بكره الإنجليز الذين نكلوا بعمي سعد وابن عمي عبدالعزيز ، وفي انتفاضة ١٩٦٥ كنا نتحين الفرصة لعمل أي شيء ضد الإنجليز والذي يقودنا هو ابن عمتي أحمد الشملان ، كانوا يجتمعون معنا ويوزعون علينا المهام ، وحالما بدأنا معهم كانت نصيحتهم لنا بعدم الخروج في المظاهرات . كنا أنا وأختي إقبال وبنت عمنا موزة بنت خليفة فقط من أم الحصم ومعنا مجموعة من بنات المحرق والمنامة ، وكنا نجتمع في مدينة المحرق ونجتمع أيضا في مدينة الحد في بيت أختي ضياء . كنا متحمسات حول الأوضاع التي يعانيها عمال البحرين وضد تسريحهم من عملهم ، لم يكن أحد منا مع الإنجليز ونريد انتهاء الحماية البريطانية ، لكننا لم نكن ضد الحكومة إلا أن الحكومة قابلت هذه الحركة بعنف وحمّلت الناس فوق مستوى حركتهم ، وخلال اختفاء ابن عمتي أحمد في المحرق كان يحتاج إلى التنقل من المحرق إلى الحد فكنا نقوم بنقله . لقد قمنا بنقل أحمد إلى أمه من المحرق إلى أم الحصم وأذكر أن يده كانت مصابة لأنه لقط قنبلة بيده . أتينا بأحمد لوالدته وكانت مخاطرة كبيرة لكن الله سلمنا . كنا كل مرة ننقل أحمد من مكان مختلف ، مرة من بيت عبدالله مطيويع ومرة نقلناه من المحرق إلى الحد ، إلى جانب مجازفتنا بنقله إلى أم الحصم . وأذكر أنه حينما أحكمت الرقابة على جسر الشيخ حمد كنا ننقل شباباً آخرين من المنامة إلى المحرق على أساس أن المتواجد بالسيارة يعبر الجسر مع أسرته بشكل اعتيادي ، فكان رجال الشرطة والمخابرات حينما يرون نساء في السيارة يتركونها تمر دون توقيف ، فنوصل الشاب إلى المكان الذي يريده ونعود . وقد نقلنا منشورات ونقلنا حتى أسلحة ، ولجأنا أحيانا لاستخدام سيارات الأجرة . كان اتصالنا مع الشباب يتم باستخدام كلمات سر متفق عليها ، مثلا : من التعليمات أن أمشي في شارع أم الحصم ويمر أحد الشباب بقربي ويقول كلمة السر ، فأرد عليه بكلمة سر أخرى ، وبعد تبادل كلمتي السر أسلمه ما أنا مكلفة بنقله إليه» .

وتتذكر السيدة موزة بنت خليفة الشملان مشاركتها في تلك الأحداث فتقول : «خلال انتفاضة ١٩٦٥ كانت المخابرات تريد اعتقال ابن عمتي أحمد الشملان المختفي في المحرق ، وقد أرسل أحمد في طلبنا أنا وبنات عمي هند وإقبال وأخذونا إليه عبر الطرقات الضيقة في المحرق ، كان ذلك أول لقاء لنا مع أحمد بعد أن تخفى عن أعين الشرطة ، وأذكر أنه طلب مني في ذلك اللقاء أن أنام عند أمه في بيتها

تحسبا لأي طارئ . كان يأتي لأخذنا من أم الحصم أشخاص بعضهم نعرفهم وبعضهم لا نعرفهم ، كانوا يأتوننا فترة المغرب ويطرقون باب بيتنا فأتفق مع بنات عمي اللواتي يأتين ونذهب لأداء المهمات ، لا أذكر البيت الذي كنا نقابل أحمد فيه بالمحرق لأن المنطقة كلها طرقات ضيقة والوقت ليل وظلام ، لكني أتذكر أن المكان كان بيتا صغيرا فيه حجرة بها سريران والموجودون كلهم من الشباب . كانوا يستدعوننا لننقل لهم أخبار البلد ، وكانوا يعلموننا كيف نعد قطع الخشب المثبت عليها مسامير لتعطيل عجلات دوريات الشرطة ، وكيف نصنع المولوتوف فنضع البترول في عبوات ونغلق العبوة بفتيل قابل للاشتعال ، كانوا أيضا يكلفوننا بنقل أنواع من الأسلحة الصغيرة مثل المسدسات والقنابل من بيت لبيت أو من منطقة لمنطقة ، وكنا ننقلها دون أن نسأل أي سؤال عما ننقل . كنت أشارك بحماس رغم تشدد شقيقي الذي كان يمنعني من الخروج في المظاهرات ، وأذكر أنه أتى وأخذني معه في السيارة منعا لمشاركتي في المظاهرة فحاولت أن أرمي نفسي من السيارة» .

وتتذكر السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان تلك الأيام قائلة : «حينما بدأت أحداث ١٩٦٥ كنت متزوجة وأربي طفلي الصغير وائل . أذكر أن دور ابن عمتي أحمد الشملان كان كبيرا في الأحداث ، أنا لم يكن لي دور بقدر دور أختيّ هند وإقبال ، لكن زوجي عبدالله السويدي كان مشاركا مع الشباب القوميين . كنا نسكن مدينة الحد وأذكر أن عبدالله زوجي حينما ينوي الخروج كان يسلمني مجموعة من المنشورات السياسية السرية ويقول لي : سيأتي شباب وسيطرقون النافذة فسلميهم هذه الأوراق ، وكانوا يأتون ويطرقون نافذة الحمام فأسلمهم الأوراق وذلك حدث أكثر من مرة . وفي إطار الأحداث جرت مظاهرات وحدثت تفجيرات ، وأذكر أن ابن عمتي أحمد كان يأتينا في الحد وينام عندنا ليلا ومن الصباح الباكر يخرج ، ربما نام في بيتنا ثلاث إلى خمس مرات . بعد ذلك مرضتُ فأحضرني زوجي إلى أم الحصم ليعتني الأهل بي وبطفلي وسافر هو إلى السعودية في مهمة مكلف بها من حركة القوميين العرب . وفي الفترة التي كنت فيها في أم الحصم أذكر أن عبدالله مطيويع جاءنا ولا أذكر من كان معه وأخذونا معهم في سيارة كتغطية إلى حي الفاضل بالمنامة ، ولا أعرف ماذا أخذوا من هناك . وخلال وجودي في أم الحصم عرفت الشرطة أن ابن عمتي أحمد الشملان جاء عندنا في الحد ، أتانا خبر في أم الحصم أن الشرطة اقتحمت بيتنا في الحد ، كسروا الباب ودخلوا ، كانوا يبحثون عن

أحمد عند زوجي ولم يجدوه . وحالا توجهت مع أهلي لبيتي في الحد فوجدت الباب مكسورا وحاجياتنا مبعثرة ، بعدها جاءت الشرطة إلينا في أم الحصم فجرا وطرقوا الباب وقالوا : نريد عبدالله ، يقصدون زوجي . خرجت لهم أختي هند وقالت : عبدالله غير موجود . فسألوا : هل زوجة عبدالله موجودة؟ أجابتهم : نعم موجودة وهي مريضة . سألوا أين عبدالله ؟ قالت : في السعودية لديه عمل هناك ، وقبل أن يغادروا قالوا : حالما يعود عليه أن يراجعنا بمركز الشرطة» .

وحول الحادثة ذاتها تقول السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «جاءوا بيتنا وكانوا يريدون زوج أختي ضياء ، فخرجتُ لهم وقلت : نعم؟ قالوا هل عبدالله هنا؟ قلت : لا . قالوا : أين زوجته؟ قلت : هي هنا مريضة هل تريدونها سأناديها لكم . قالوا : لا داع لذلك . سألتهم : هل أنتم جادون في قدومكم لبيتنا؟ نحن كلنا بنات ووالدتنا تمضي فترة العدة بعد وفاة والدنا . كيف لكم أن تضايقوها ألا يكفي والدتنا ما تعانيه؟ تراجعوا بسرعة وكان ذلك إنقاذا لنا لأنهم لو دخلوا وفتشوا لوجدوا السلاح الذي كنت أحتفظ به في البيت» .

أما السيدة لطيفة مطيويع شقيقة عبدالله مطيويع وكنة عائلة الشملان فتقول : «خلال انتفاضة ١٩٦٥ كنت في أم الحصم أما شقيقي عبدالله وصديقه أحمد ابن عيسى الشملان فطوال الوقت كانا في المحرق . في تلك الأيام كنت لا ألتقي شقيقي عبدالله إلا إذا ذهبت المحرق ، وأذكر في إحدى المرات كنت ذاهبة للمحرق لحضور عرس ، وكانت المظاهرات والإضرابات على أشدها ، وقبل الذهاب للعرس التقيت شقيقي عبدالله الذي سلمني مظاريف تحتوي على نقود وطلب مني توزيعها على بعض العائلات المتضررة من الأحداث والمكتوبة أسماؤها عليها ، فمررت على بيوت أصحاب المظاريف وسلمتها لهم ثم توجهتُ للعرس» .

٥. مرحلة التخفي:

منذ بدء أحداث الانتفاضة كان أحمد الشملان على علم بأن موقعه النضالي سيكون في مدينة المحرق معقل حركة القوميين العرب والتيار الناصري ، وكان عليه وهو الغريب عن المحرق القادم من أم الحصم ، بل القادم للبحرين منذ حوالي الثلاثة أشهر أن يجد له مكانا للراحة والنوم في بيوت المحرق ، ولم يعدم الحيلة فالمحرق التي قال عنها الشاعر قاسم حداد : مدينة الأبواب المفتوحة ، فتحت أحضانها قبل أبوابها

لهذا الغريب غير المعروف بين شبابها .

يقول أحمد الشملان : «عندما حلّت أول ليلة لي في المحرق بتُّ في بيت عبدالله مطيويع وظللت أبات هناك عددا من الأيام ومع استمرار الأحداث وبدء ملاحقات الشرطة أخذنا نتنقل بين أكثر من بيت» .

ويقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «أذكر أنه منذ الليلة الأولى لأحمد الشملان في المحرق ظل ينام في بيتنا فترة باعتبار أن البيت غير مكشوف ، لم تكن المخابرات قد كشفتني بعد ؛ فقد كنت لم أزل صغيرا في الصف الأول الثانوي وغير معروف على المستوى السياسي ، لم يكن اسمي بحوزة الشرطة فما اهتمت المخابرات بأمري . وهكذا في بداية الأحداث كان بيتنا ملفىً لأحمد ولكل مجموعتنا مثل قاسم حداد وعمر الشملان وغيرهم نتناول فيه وجباتنا ونأخذ قسطا من الراحة ثم أصبح البيت مخبأ نلتقي فيه بالليل فقط . ومع استمرار المظاهرات والأحداث وحرصا منا على سرية تحركاتنا أصبحنا نتنقل للنوم بين بيت قاسم حداد وبيتنا ، بعد ذلك أصبحتُ معروفا لدى المخابرات وكذلك قاسم حداد فصرنا لا نذهب لبيتينا» . وقد أكد الشاعر قاسم حداد ذلك بقوله : «في بداية الأحداث كان أكثر مكان نلتقي فيه هو بيت عبدالله مطيويع ، وبعد أن اشتدت الأحداث وكثرت المطاردات ابتعدنا عن التواجد في بيوتنا» .

ويقول أحمد الشملان : «ظللت بالمحرق أشارك في الأحداث طوال النهار وأتنقل في الليل للمبيت من بيت لآخر ، بتُّ ليال في بيت عبدالله مطيويع وبيت قاسم حداد وبيت أحمد بوجيري وبيت ابراهيم المناعي وبيت محمد جابر صباح وبيت عبدالله يوسف وبيت علي بوحاجيه الذي أذكر أن والده كان يقول لي : اذهب للمظاهرة متلثما في ثياب أخرى وستبقى ثيابك معلقة نظيفة ومرتبة عندنا في البيت ، كما بتُّ عددا من الليالي في مدينة الحد . لجأت مع رفاقي إلى بيوت أخرى كثيرة آخرها كان بيت عبدالله وصالح هرمس الذي داهمتنا الشرطة فيه وتم اعتقالنا . وقد تشاركت في المبيت بمختلف البيوت التي لجأنا لها مع مجموعة كبيرة من الشباب تزيد أو تنقص وفقا للظروف مثل عبدالله مطيويع وقاسم حداد وعمر الشملان ومحمد بونفور ثم صار معنا أحمد بوجيري وعيسى رشدان وراشد القطان ثم شاكر عقاب ، وأيضا شاركنا في اللقاءات محمد جابر صباح . وكنا نجتمع وأحيانا نشكل مجموعات تعد المولوتوف ومجموعات تخرج لتنفيذ العمليات . كما أذكر أنني بتُّ حوالي أسبوع

في بيت مريم بنت حسين أرملة خالي شملان بن عبدالله الشملان التي ربّت نجية زوجة شقيقي شملان بعد وفاة والدتها ، ويقع البيت في المحرق بقرب مسجد «الغاوي» وبقرب بيت «غريب» . وفي إحدى المرات بات قاسم حداد وعمر الشملان معي هناك ، وكانت صاحبة البيت تعد لنا إفطارا من البيض والطماطم بطريقة ماهرة جدا تجعلني لا أنسى لذة تلك الوجبة حتى اليوم» .

وتتذكر السيدة نجية بنت ناصر الصانع لجوء أحمد الشملان إلى بيتهم وكيف كان السبب المباشر في تعرفها على شقيقه شملان وزواجهما فيما بعد فتقول : «والدتي مريم بنت حسين التي ربتني بعد وفاة والدتي كانت متزوجة من شملان ابن عبدالله الشملان خال أحمد وكان قد توفي منذ سنوات بعيدة قبل أن يولد أحمد . وقد تزوجت والدتي مريم فيما بعد بشخص يدعى خليفة ويعمل في جهاز الشرطة ، وفي أحد أيام أحداث ١٩٦٥ في المحرق صادفت والدتي مريم أحمد قرب بيتنا وكان هاربا من ملاحقة الشرطة فدعته إلى البيت . وهكذا أصبح أحمد يلجأ إلى بيتنا في بعض الأوقات ، كان يزورنا فيستحم ويتناول وجبة وأحيانا يحضر معه أحد رفاقه ويبقيان في بيتنا . كان لجوء أحمد لبيتنا سببا في تعرفي وإعجابي ثم ارتباطي بشقيقه شملان ، ففي اليوم التالي للجوء أحمد عندنا ذهبت والدتي مريم إلى أم الحصم لطمأنة والدته وأخبرتها أنه بخير وطيب ولا بأس عليه وبالأمس كان في بيتنا وتغدى عندنا . فرحت الوالدة سبيكة وأصبحت ترسل ابنها شملان كل يومين ليطمئن على شقيقه فنخبره متى جاء أحمد وما هي أحواله . ظل أحمد يلجأ لبيتنا دون أن يعرف أن زوج أمي يعمل بالشرطة ، وفي إحدى المرات دخل أحمد غرفة من غرف البيت وشاهد صورة لخليفة زوج أمي بلباس الشرطة ، فسألها : هل الوالد خليفة يعمل بالشرطة ؟ أجابت بنعم ، ومنذ ذلك اليوم لم يعد أحمد لبيتنا مرة أخرى» .

وسألت الشاعر قاسم حداد عن الأماكن والبيوت التي كانوا يبيتون فيها فقال : «هناك بيت أذكره تماما بقرب مسجد الشيخ حمد ، وأعرف بيتا وراء بيت الشيخ عيسى بن علي يعود لعائلة يعرفهم أحمد بالتأكيد وعندهم شخص سعودي عسكري طيار متوفى . وهناك بيت عبدالله هرمس الذي كان من الأماكن التي نجتمع ونبات فيها ، وكذلك بيت بوجير وبيت رشدان . وهناك بيت بتنا فيه قد يكون في منطقة «الحالة» أو منطقة «الصنقل» اكتشفت أنه واحد من البيوت التي اشتغلت في البناء فيها وكان به رجل وامرأته فقط . وهناك بيت أذكر موقعه بالضبط في حي «العاجل»

بقرب حي «بن هندي» ووراء بيت «العامر» وكانت تقيم به امرأة واحدة فقط ، وأذكر أن محمد بونفور كان يبيت معنا فيه والأهم من المبيت أننا كنا نعد فيه المولوتوف . كنا نتعرف على هذه البيوت من خلال أشخاص يعرفون أصحابها وظروفها وليس شرطا أن نعرف نحن أصحابها ، فيرتبون مع أهل البيت مبيتنا فيه ليلة أو ليلتين وهكذا ، كنت أبيت أحيانا برفقة أحمد وأحيانا برفقة شاكر وأحيانا هما يبيتان وأنا أذهب لهما ومرات يكون عبدالله مطيويع معهما .»

وكتب الفنان المخرج عبدالله يوسف يتذكر فترة كان أحمد الشملان يلجأ فيها للمبيت في بيتهم فقال : «في انتفاضة ١٩٦٥ تم فرض حالة منع التجول لفترة تجاوزت الأسبوعين فيما أذكر ، وانتظمت في ليالي ذلك المنع مقاومة لقوات مكافحة الشغب التي كان أفرادها يجوسون طرقات وأزقة المحرق راجلين وعلى ظهور الجياد أو في سيارات الشرطة ، في حالة بحث عن مطلوبين والقيام بمداهمات منازل الناشطين الوطنيين لاعتقالهم . كان الشملان حاضرا وفاعلا في تلك المقاومة الليلية في المحرق وتوافقت الظروف في تلك الفترة -ولا أذكر كيف- أن أهيئ له أنا ملاذا آمنا يلجأ إليه كي يبيت فيه في الهزيع الأخير من الليل بعد انتهائه من تنفيذ مهماته . وكان ذلك الملاذ عبارة عن غرفة متواضعة على سطح بيتنا الواقع في حي «المري» بالمحرق . وكان لوالدتي رحمها الله دور بارز في ذلك بعد أن أطلعتها على الأمر ، حيث اقترحت أن لا نوصد باب البيت من الداخل ليلا ونتركه قابلا للفتح من الخارج كي يتسنى لأحمد الشملان وزميليه عبدالله مطيويع وشاكر عقاب الدخول والصعود إلى الغرفة وقتما شاءوا . وقد دأبت الوالدة طوال أيام اختبائهم في منزلنا على إعداد الفطور كل صباح وحمله إليهم في صينية تضعها أمام باب الغرفة الموصد وتقرعه لتنبيههم بأن الفطور جاهز ثم تغادر . ومن الأمور التي مازالت الذاكرة تحتفظ بها ، أنه كان لدينا على سطح بيتنا عنزة قد وضعت معزة صغيرة ظلت تمرح في أرجاء السطح ، وقد شاهدها أحمد في أحد الصباحات التي فتح فيها الباب كي يأخذ صينية الفطور ، فترك باب الغرفة مفتوحا كي تدخل ، وفعلا دخلت وبات دخولها روتينا يوميا فقد تعلق بها أحمد وأصبح يطعمها من الفطور ويلاعبها ويمرح معها في الغرفة وأحيانا في أرجاء السطح طيلة فترة مكوثه وزميليه في بيتنا . بعد انقضاء كل ذلك الوقت الاستثنائي وتوالي السنين ، ظل أحمد يسألني كلما التقينا عن الوالدة رحمة الله عليها وعن تلك المعزة ، لأنها فعلا شكلت مادة ذكرى وملمحا من ملامح ذلك الوضع» .

ثم فرض تصاعد الأحداث تحول عناصر حركة القوميين العرب إلى تنفيذ عمليات مقاومة مما أدى لزيادة التخفي وسرية التحرك . يقول عبدالله مطيويع : «حينذاك اضطررنا لتوفير مكان تعارفنا على تسميته بالمخبأ ، لم نستأجره لكننا حصلنا عليه وهو بيت إبراهيم المناعي ، كان البيت خالياً من أهله وبان للعيان أن من يسكنه مجموعة عزاب . كنا ندخل البيت ونخرج ثم أصبحنا ننفذ عمليات مقاومة ليلية ونعود للبيت مخبئنا» . وقد أكد لي السيد عبدالله بن عيسى الشملان بأن شقيقه أحمد أقام فترة في المحرق في بيت إبراهيم المناعي .

يقول أحمد الشملان : «منذ بداية الانتفاضة تقريبا حاولت أن أتخفى خاصة وأن اسمي أصبح بحوزة المخابرات ، وعزز ذلك تواصل المظاهرات وتصوير المتظاهرين بواسطة المروحيات ، ثم وبتصاعد الانتفاضة وتنفيذنا عمليات متنوعة ، وباتساع الاعتقالات وحدوث الكثير من الاعترافات أصبح بعضنا مطلوبا للأمن ، فاضطررنا أنا وراشد القطان وشاكر عقاب أن ندخل مستوى التخفي الكامل . ويمكنني أن أقول إن فترة التخفي بالنسبة لي كانت على مرحلتين : نصف تخفٍ منذ بداية الانتفاضة حتى الأول من إبريل ، وتخف كامل امتد إلى ١٤ إبريل يوم وقوع الشرطة على مخبئنا واعتقالنا ، وأذكر أنه كانت هناك محاولة لتهريبنا خارج البحرين لكننا رفضنا ذلك» .

وقال لي الأستاذ محمد جابر صباح : «في أواخر مارس جاء إلى بيتي الواقع شرق المحرق بقرب بيت ومسجد مجرن أحمد الشملان وشاكر عقاب وراشد القطان وناموا عندي ثلاث أو أربع ليال ، ظلوا معي في البيت وحين اعتقلت انتقلوا إلى البيت الذي داهموهم فيه» .

وحدثني الأستاذ شاكر عقاب عن الظروف التي أدت إلى التخفي الكامل للمجموعة فقال : «تعرفت على أحمد الشملان في أحداث ١٩٦٥ ، وأول لقاء لي معه كان في منتصف مارس ، كنا في تنظيم حركة القوميين العرب لكننا لم نكن مكشوفين على بعضنا . حركتنا لم تكن المحرق ساحتها الوحيدة خلال الانتفاضة ، كانت لنا صلة بكل المدن ، وقد التقيت مع أحمد لقاء تنظيميا في المنامة بفريق الفاضل . ثم تطورت الأحداث وانكشفت وجوه التنظيم وأصبحنا أنا وأحمد مطاردين ومطلوب القبض علينا ، الشملان كان مطلوبا ومعروفا لدى الشرطة قبلي ، وأنا انكشف أمري لاحقا بعد عملية «الكومبون» (محطة تجمع سيارات شركة «بابكو») حين اعتقلوا مجموعات من الشباب وحدثت اعترافات علينا ، أما راشد القطان فقد

أصبحت لديهم معلومات -بعد الاعترافات- أنه تلقى تدريبا مع الصاعقة في مصر وأنه المسؤول العسكري في التنظيم ، انكشفنا وأصبحنا ثلاثتنا مطلوبين ، وقد تم القبض على أغلب الشباب وبقينا ثلاثتنا مطاردين . بناء على ذلك تقرر -تنظيميا- جمعنا مع بعض بحيث نختبئ معا في المحرق ، كان أحمد الشملان على علاقة مع راشد القطان قبلي ومتخفيان مع بعض ، ثم تم ضمي لهما . تخفينا مع بعض في بيت أحمد بوجيري ، وأذكر أن الشملان تنقل في بيوت متعددة لكني تخفيت معه في بيتين فقط هما بيت أحمد بوجيري وبيت عبدالله هرمس وهو البيت الأخير الذي تمت مداهمتنا فيه . كان الشباب قد أعدوا لنا جوازات عمانية لتهريبنا خارج البحرين ، لكننا رفضنا ترك البلد في تلك الظروف وخاصة أحمد الشملان الذي أصر على البقاء . ظللنا أسبوعين في حالة تخف تام عن الشرطة منها عشرة أيام في بيت هرمس ، وطوال الأسبوعين لم يدخل علينا سوى أناس محدودين ، وخلال فترة تخفينا لم نقم بأي عمليات ؛ فلم يكن هناك مجال ، لكننا كنا على صلة مع الشباب خارج مخبئنا لتحريك الشارع» .

ووصف الشملان ظروف حياة الثلاثة في آخر مخبأ فقال : «كان بيت صالح وعبدالله هرمس هو البيت الأخير الذي تخفينا فيه ، حينها كان قد اعتقل الكثيرون من الشباب والبعض هرب خارج البحرين ، فركزت المخابرات بحثها عنا . البيت يقع شرقي مدينة المحرق في حي «البنعلي» بآخر ممر ضيق متفرع من أحد طرقات الحي ، وقد اخترنا هذا البيت الذي يقيم به أصحابه حتى لا يثير الشكوك مثلما يثيره أي بيت مهجور . لم يكن يعرف البيت سوى عدد محدود جدا من عناصر الحركة ، وقد خصص لنا أصحاب البيت غرفة المجلس المطلة على الدهليز ، وكنا نتناول الوجبات مع رجال البيت ولا نرى غيرهم سوى طفلة صغيرة تدعى جميلة ، ورغم وجودنا في المخبأ إلا أننا كنا على صلة جيدة مع الخارج ، وأذكر أني كنت أواصل كتابة المناشير ثم نرسلهم للطباعة والتوزيع ، بل لقد تمكنا من الخروج من البيت مرتين أو ثلاثاً لأداء بعض المهام والعودة من جديد» .

ويضيف الأستاذ شاكر عقاب قائلا : «كان أهل البيت طيبين كثيرا يساعدوننا ويقدمون لنا وجبات الطعام ، وكنا نخرج من البيت ملثمين فنحضر اجتماعات ونؤدي مهام ثم نعود ، وقد ساعدنا على ذلك كون البيت غير معروف وغير خاضع لأية رقابة ، وكنا نعد ونتابع إصدار المنشورات التي ظلت تصدر لفترة طويلة حيث كانت

تتوفر لدى التنظيم مطبعة ، وكان طبع المناشير سهلا بالكربون» .

حول ذلك يتذكر الأستاذ بدر عبدالملك قائلا : «كانت تتوفر مطبعة صغيرة يتم تناقلها واستمر بواسطتها إصدار المناشير ، وحين اعتقلنا كانت تأتينا أخبار أن المنشورات ما زالت تصدر» .

***

لقد حققت رفقة العمل والهم النضالي المشترك وظروف التخفي صداقات وطيدة وروابط إنسانية قوية وحميمة بين أحمد الشملان ورفاقه من الشباب ، يقول الشاعر قاسم حداد : «تعرفت على أحمد الشملان أثناء أحداث ١٩٦٥ في المحرق من خلال عبدالله مطيويع الذي كان يعرف أحمد قبلي وكنا ننتمي لحركة القوميين العرب . وقد فرضت الأحداث انتقال الشملان وبعض الأشخاص من مناطقهم إلى المحرق ، كنا نلتقي غالبا أثناء المظاهرات في النهار ، وفي الليل كنا نبيت معا ونعقد اجتماعات معا في بيوت مختلفة ، كما كان أحمد يأتي البيت عندي . كانت العلاقة سريعة وجلساتنا مع بعض قصيرة ، رغم ذلك فإن تلك اللقاءات قد أتاحت لي شخصيا أن أتعرف على شخص صديق شعرت لأول وهلة أني أعرفه من قبل ، وشعرت أني لا أقدر على الاستغناء عنه ، شعرت أن أحمد حميم جدا لشخص يفهمه رغم أن البعض ممن لا يعرفه عن كثب قد يراه عنيفا ، شعرتُ باتصال قوي معه من الفترة الأولى ، ورغم اضطراب الوضع إلا أننا كنا نحصل على فترات هدوء نعلق فيها على أشياء كثيرة ونمزح ونتبادل الدعابات . كان أحمد محبوبا كثيرا وهذا ما أسرني في شخصيته كصديق ، وربما قلت أكثر من مرة أن من مكاسبي في تلك الأحداث أني تعرفت على أحمد الشملان على الصعيد الشخصي» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «تعرفت على أحمد الشملان منذ كان عمري ١٧ عاما ، وفي انتفاضة مارس ١٩٦٥ كنت ملازما له ومشاركا معه في العمل النضالي على كافة المستويات . أحببت أحمد كثيرا وتعلمت منه الشجاعة ، ولأبين ماذا يعني لي أحمد الشملان يحضرني مشهد من فيلم «عمر المختار» ، فحينما وقع عمر المختار من على حصانه وأصبح معرضا للقتل كان هناك شخص اسمه إسماعيل نزل عن حصانه وأركب عمر المختار عليه رغم أن إسماعيل كان يعرف أن ترجله عن حصانه يعني أنه ميت لا محالة ، لكنه كان مستعدا أن يفدي عمر المختار بنفسه . أتمثل هذه الحادثة لأظهر كيف كانت درجة استعدادي الشخصي أن أتقدم للموت ليعيش

الشملان إذا اعترضت سبيلنا أي حالة مواجهة مع السلطة» .

شواهد ما قاله الأستاذ مطيويع واضحة يمكن لمسها بشكل خاص في ما أوردناه عن عملية تفجير دورية الشرطة ، ثم فيما سيرد حول صمود مطيويع تحت التعذيب وعدم نطقه بكلمة أثناء التحقيق معه الذي كان منصبا على معرفة مخبأ الشملان .

من جانبه قال لي أحمد الشملان : «خلال الانتفاضة جمعتني صداقات حميمة بالكثيرين ، غير أني لم أحب صديقين في حياتي كما أحببت قاسم حداد وعبدالله مطيويع اللذين كنت آنس لهما وأخاف عليهما من نسمة الهواء» .

***

مع تصاعد أحداث الانتفاضة أصبح الشملان وعدد من النشطاء مطلوبين تبحث الشرطة عنهم في كل مكان ، كان البحث جاريا عن أحمد في المحرق وفي مسقط رأسه بأم الحصم ، كانت أم الحصم مستنفرة تجوبها دوريات الشرطة والمخابرات ، وأخبرتني السيدة صفية شقيقة أحمد والسيدة نجية زوجة شقيقه أنه كان هناك أصدقاء للعائلة وأصدقاء قدامى لأحمد ممن تعاونوا مع المخابرات وأصبحوا يعملون مخبرين يتجسسون على بيته ويتابعون أخباره ، وكان بعضهم من الجيران الذين يأتون لبيت أحمد متظاهرين بالمحبة والسؤال لكنهم كانوا يتسقطون أي خبر عن أحمد .

وقد ساعدت على ذلك طبيعة بيت «مطوعة» سبيكة الذي كان مفتوحا دوما أمام الأهل والأقارب والأصدقاء والزوار والمقيمين في أم الحصم وما حولها يدخله الكل ويخرج متى شاء . ويفسر ذلك مكانة صاحبة البيت «مطوعة» سبيكة بنت الشيخ عبدالله بن سعد الشملان ، معلمة القرآن في أم الحصم والمعالجة بالطب الشعبي التي ذاعت شهرتها فكان يأتيها لعلاج أبنائه الكثير من الناس من مختلف المستويات الاجتماعية . ذلك إلى جانب ما كانت تتمتع به «مطوعة» سبيكة من حميمية وبساطة وتواضع وكرم وروح منفتحة مقبلة على الآخر ، كل ذلك جعل بيتها ملفىً للكثيرين من مختلف الطبقات بدءا من أبناء العائلة الحاكمة انتهاء بأبناء أكثر العائلات فقرا وتواضعا .

إضافة لذلك فقد رضعت «مطوعة» سبيكة مع أبنائها عددا من الأطفال من أبناء عائلات أم الحصم ، وشاءت الصدف (وربما شاء الجهاز الأمني) أن يكون اثنان من الضباط الذين جاءوا للبحث عن أحمد الشملان وتفتيش البيت من أبناء «مطوعة»

سبيكة بالرضاعة وأحدهما رضيع أحمد ، وقد تعرض بيت «مطوعة» سبيكة للتفتيش الدقيق عددا من المرات بحثا عن أحمد المتخفي في المحرق .

يقول السيد درويش البلوشي الذي كان مقيما في بيت مطوعة سبيكة وزوج ابنتها صفية لاحقا : «العام ١٩٦٥ أتت الشرطة للبيت بقيادة الضابط الشيخ «ع م خ» وهو أخو أحمد الشملان بالرضاعة ، كان الوقت فجرا والكل نائمون . طرقوا الباب ودخل اثنان أحدهما الضابط الشيخ «ع م خ» ، سألته «مطوعة» سبيكة باستهجان : أنت تأخذ أحمد ؟ قال : أنا آخذه لأني أخوه ، آخذه أنا أفضل من أن يأخذه أحد غيري» .

وذكر السيد محمد بن خليفة الشملان : «كانت الشرطة دائما تأتي لبيت عمتي سبيكة للتفتيش ، وكان الضابط الشيخ «ع م خ» يأتي للبيت وأحيانا يأتي الضابط المرحوم «ع م س» ، وكانت عمتي سبيكة وعمتي مريم تقولان للضابط الشيخ «ع م خ» : هذا ولدكم يا شيخ ، وكان يرد عليها : ماذا أفعل أنا مأمور» .

ويقول السيد يوسف بن عيسى الشملان الشقيق الأكبر لأحمد المقيم حينها بالكويت : «حدثتني الوالدة رحمها الله بأن الإنجليز جاءوا فجرا يبحثون عن أحمد وفتشوا البيت تفتيشا كاملا ، وفي المرة الثانية جاءت الشرطة بقيادة الضابط المرحوم «ع م س» أخي بالرضاعة الذي قال للوالدة : أنا ابنك ، مثلي مثل أحمد فقولي لي أين هو ، أنا أعرف أين هو لكني أريدك أنت أن تقولي ، كما أن الضابط نفسه كان يزورها وحده بين وقت وآخر يشرب الشاي عندها ويتسقط أي أخبار عن أحمد ، وأحيانا يرسل نساء يسألنها عن أحمد» .

أما السيد شملان بن عيسى الشملان فقال : «الضابط المرحوم «ع م س» هو الذي كان يأتي إلى البيت العام ١٩٦٥ يبحث عن شقيقي أحمد ، كانوا يأتون ويفتشون كل مكان حتى «المرفاعة» (حاملة طعام تتدلى من السقف بحبل) وإذا وجدوا كتبا أخذوها .»

ويتذكر السيد عبدالله بن عيسى الشملان تلك الأيام فيقول : «جاءت الشرطة تبحث عن شقيقي أحمد ، وكنت خائفا فتخفيت داخل الغرفة ، وقد وقف شرطيان عند الغرفة التي كنت بها وشرطيان عند باب السلم وآخران عند مدخل دهليز البيت وكان على رأس المجموعة الضابط المرحوم «ع م س» ، فتشوا وبحثوا ولم يجدوا أحمد ، وأذكر مرة أنهم أرادوا تفتيش حظيرة الغنم فوق السطح ، وحينما فتحوا باب السلم

اندفعت الأغنام في وجوههم فخافوا كثيرا . وفي إحدى المرات كانت قد نُفذت عمليات تفجير في البلد فجاءوا ودخلوا علينا الغرفة أنا وصديقي المرحوم إبراهيم عيسى الذي كان ينام عندنا في البيت ، كانوا يراقبون البيت بشكل متواصل ، ورغم ذلك تمكن أحمد المتخفي في المحرق من القدوم لنا مرة وجلس معنا حوالي النصف ساعة وتحدث مع الوالدة ثم غادر» .

وتتذكر السيدة صفية بنت عيسى الشملان فتقول : «كان الضابط المرحوم «ع م س» يأتي ومعه الشرطة فيشرعون باب البيت ويدخلون والأطفال نيام : خليفة ابني وأميرة بنت عبدالله بن أحمد الشملان وسالم ابن جارتنا عيدة ، فيفتشون كل ناحية ويكشفون اللحاف عن الأطفال النائمين ثم يصعدون للتفتيش فوق السطح ، وفي إحدى المرات دخلوا غرفة المجلس وصاروا يفتشون وينثرون الأشياء ، فقامت الوالدة تكبر عليهم بقولها : الله أكبر . .الله أكبر على ما فعلتموه» .

أما السيدة موزة بنت خليفة الشملان ابنة خال أحمد الشملان التي أوصاها بالنوم عند أمه فتروي ذكريات عن تفاصيل تفتيش البيت قائلة : «حينما جاءوا يبحثون عن أحمد كنت أنام عند عمتي سبيكة ، كنا ننتظرهم كل ليلة أن يدخلوا علينا بحثا عن أحمد . كان قائدهم هو المرحوم الضابط «ع م س» الذي رضعته عمتي سبيكة مع ابنها يوسف . وفي إحدى الليالي كنا جالسات في الغرفة أنا وعمتي وصفية وفجأة اقتحموا البيت ، قالت عمتي : دعونا نخرج لهم ، قلت لها : لا . . اصبري قليلا ، أدخلهم عبدالله غرفة شقيقه أحمد التي عند الباب فأخذوا يفتشونها ، حينها قلت لعمتي : هيا الآن لندخل عليهم ، ذهبنا وفتحنا باب الغرفة عليهم بقوة شديدة فذعر الضابط الإنجليزي «بوب» وأصبح يرتعد وينتفض واستحال وجهه أحمر . قال لنا الضابط «ع م س» أين أحمد؟ قلنا له : أحمد ، أنتم تدرون عنه . قال : لا أنتم تدرون عنه وهذه مسؤولية عليكم . فغضبت عمتي وهجمت عليه بالكلام قائلة : أنت ابني؟ هكذا تفعل بي؟ إني لآسف على الحليب الذي رضعتك إياه ، فخجل من نفسه وجاءها في اليوم التالي يعتذر قائلا : سامحيني وأنت أمي لكني كنت أقوم بواجبي . بعد أن انتهوا من تفتيش غرفة أحمد فتشوا المخزن وغيره من أماكن البيت ، وقد أردنا أن نخيفهم بمقلب آخر ، كانت عمتي تربي أغناما على سطح البيت ، وكنا نعرف أن الغنم يتجمعون دائما عند باب السلم وإذا فتح أحد الباب تندفع الأغنام في وجهه . سأل الضابط «ع م س» وهو يشير لباب السلم المؤدي

للسطح : إلى أين يؤدي هذا الباب؟ قالت له عمتي : افتحه ، فتح الباب فانفلتت الأغنام مندفعة في وجوههم وكل واحد تلقى واحدة كأنه يحتضنها . وكان عناصر الشرطة الآخرون يملؤون حوش البيت ، فما أن فتح باب السلم حتى صوّب كل واحد منهم سلاحه نحو الباب ظنا منهم أن هؤلاء هم أحمد ورفاقه . وقد ضحكنا عليهم طويلا لدرجة أن الضابط «ع م س» قال فيما بعد : بيت الشملان لعبوا بنا واستهزؤوا علينا وبلغ به الغضب أن حلف بأن يجعل نساء الشملان بلا رجال . وقد أصابت هذا الرجل مصائب كثيرة في حياته فيما بعد ، فأرسلت له عمتي رسالة شفوية مؤداها أن ما جرى له هو انتقام من الله لها ، فجاء بعدها لعمتي يبكي ويقول : سامحيني وأنت أمي التي أرضعتني ، وأنتم أهلي الذين ربيتموني ، وذلك صحيح لأنه تربى بيننا وكان طوال عمره معنا» .

بالرغم مما كان يواجهها كانت «مطوعة» سبيكة امرأة قوية وصبورة تتولى المسؤولية وتحتمل الشدائد ، وكانت -حتى وفاتها- أكبر نصير لابنها أحمد في مسيرته النضالية . يقول أحمد : «رغم ما مر بي من مصاعب مع السلطات الأمنية وما عانيته من استدعاء وملاحقات واعتقالات متكررة وتسفير ، إلا أنني لم أسمع يوما من الوالدة أي تقريع أو لوم ولم أشعر يوما أنها كانت غاضبة مني ومن خط الحياة الذي اخترت ، لم أسمع منها إلا التشجيع والدعاء بأن ينصرني الله ويحفظني» .

ويقول السيد عبدالله بن عيسى الشملان : «كانت الوالدة امرأة قوية صامتة صابرة لا تبكي ولا تولول ، كانت هادئة وراكدة وتتمتع بطول بال في كل شيء ، وتحمل كل شيء في قلبها وربما بسبب ذلك أصيبت بمرض القلب ، كان بالها مشغولا دائما على شقيقي أحمد ، وكنت أدخل عليها كل ليلة فأجدها تقرأ القرآن وتدعي ربها لأجل أحمد كثيرا ، كانت تقول لنا : أنتم عندي وأراكم بقربي أما هو فلا أدري عنه» .

وتقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «كانت عمتي سبيكة فخورة كثيرا بأحمد وطوال الليل تصلي لأجله وتطلب من الله أن يحفظه» . وتقول السيدة لطيفة مطيويع : «أم أحمد كانت -ما شاء الله عليها- قوية ، كان إيمانها قوياً رغم مجيء المخابرات لبيتها مرات عديدة للبحث عن أحمد» .

رابعا. الاعتقال الأول-البحرين أبريل ١٩٦٥- مايو١٩٦٧:

١. مداهمة المخبأ والاعتقال في سجن «القلعة»:

حتى آخر الثلث الأول من ابريل ١٩٦٥ كان قد تم اعتقال معظم رفاق أحمد الشملان من الأسماء التي كان لها بروز في الأحداث بالإضافة لمجموعات كبيرة من عناصر الحركة . وقد تمكنت المخابرات من انتزاع اعترافات كثيرة ومفصلة من عدد من المعتقلين حول دور الشملان ومن بقي من رفاقه ، وقد أصبح أحمد ورفقته مطلوبين من الأمن العام ، لكن الشرطة لم تقع على مخبأ أحمد ورفاقه وكان يسوؤها استمرار صدور المنشورات السياسية التحريضية والداعية لاستمرار الانتفاضة . لذلك قررت سلطات الأمن أن تغري الناس بالمال للتبليغ عن مكان أحمد الشملان ومن معه فرصدت مبلغ ٥٠٠٠ روبية(٥٠٠ دينار) لمن يدلي بمعلومات توصل الشرطة لمكان أحمد ورفاقه . تقول السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «بلغنا خبر أن الشرطة أعلنت عن مكافأة لمن سيأتي بأحمد أو يخبر أين هو قيمتها ٥٠٠٠ روبية» .

من جانب آخر استمرت عمليات استجواب المعتقلين وإخضاعهم للتعذيب لانتزاع المعلومات ، وقد صمد منهم من صمد رغم تعرضه للتعذيب ، يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «تم اعتقالي في التاسع من إبريل أي بعد مضي شهر على الانتفاضة . ومع التحقيق بدؤوا تعذيبي بالضرب بالخيزران و«الكيبلات»(أسلاك كهربائية غليظة) ، كانوا يأخذونني ويوسعونني ضربا متواصلا ثم يرجعونني للزنزانة ثم يعيدون الكرّة وهكذا بشكل مستمر . والذي لا أنساه تماما أنهم لم يكونوا يسألوني في التحقيق عمّا فعلت كعبدالله مطيويع ، وإنما كان تعذيبي وكل الضرب الذي نالني لتركيزهم على معرفة المخبأ الذي كان يختبئ فيه أحمد الشملان . كانوا يقولون لي : أنت تعرف الشملان ، أين تذهب معه كلما انتهت مظاهرة ؟ كنا أحمد وأنا نتصدر المظاهرات وأصبحنا معروفين ، طبعا أحمد كان له دور أساسي في الهتافات وكان هناك جواسيس يندسون في المظاهرات بعضهم نعرفهم وأشهرهم «ي ك» ، وبعضهم لا نعرفهم . من جانب آخر كانت المروحية تصور من فوق ورأوا في الصور أنني ملازم لأحمد فركزوا على تعذيبي لمعرفة أين يختبئ . من جهة أخرى حدثت اعترافات من البعض الذي كان ينشط معنا ، ومن الاعترافات عرفوا أن الشملان كان يخطب في منبر المسجد وكان يكتب المنشورات والبيانات التي تصدر باسم جبهة القوى القومية . أما الذين أدلوا باعترافات كاملة عن أحمد فكان على رأسهم «أ ب» الذي كان

شخصية بسيطة وساذجة وقد تم ضمه للحركة هو وآخرين فقط لقوتهم البدنية وشجاعتهم في المظاهرات وفي أعمال المقاومة . كنا نختبئ في بيت «أ ب» وكانت تعقد في بيته اجتماعات الحركة ، وفي البيت نفسه كان محمد جابر صباح يصنع القنابل المحلية ومن ذلك البيت كانت توزع ، لذلك كانت اعترافات «أ ب» من أخطر وأشمل الاعترافات . استمر التحقيق والتعذيب معي أسبوعا كاملا ، وفي أحد الأيام استغربت أنهم أوقفوا الضرب ثم أدركت السبب فقد سمعنا أن أحمد الشملان قد تم اعتقاله ، كما أنني سمعت صوته ينشد قصيدة وهذه وسيلة للإعلان عن وجوده» .

ذكرنا أن آخر بيت تخفى فيه أحمد الشملان ومعه راشد القطان وشاكر عقاب هو بيت عبدالله هرمس ، وعبدالله هرمس كان عضوا قديما نسبيا في حركة القوميين العرب . يقول الشاعر قاسم حداد : «أعرف عبدالله هرمس قبل أحداث ١٩٦٥ فقد كنت على ارتباط تنظيمي معه وكان يسبقني في عضوية حركة القوميين العرب إذ قبل ارتباطه معي كان على ارتباط تنظيمي بابن عمتي عيسى الذي يكبرني في العمر» .

في بيت هرمس كان اتصالهم بالخارج محدودا وضيقا جدا في حدود عدد قليل من العناصر ، وظلوا على هذه الحال حتى تمكن المخبر «أ م» من زيارتهم في المخبأ . و«أ م» كان أحد أكبر وأهم المخبرين الذين تمكنوا من اختراق تنظيم حركة القوميين العرب وبلغ رتبة قريبة جدا من قيادته . يقول الشملان : «أذكر أنني التقيت مع هذا الشخص في اجتماعين تنظيميين ، وأظنه كان في مرتبة تنظيمية قيادية في مجموعة الحد . وثالث مرة التقيته يوم مداهمة الشرطة للمخبأ واعتقالنا بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٦٥ ، تمكن من معرفة البيت ولا أذكر بأي عذر حضر لكنه بقي معنا قليلا وعندما جاءوا بالغداء لم يأكل ، قال إنه مستعجل وخرج ، وبعد قليل وصلت قوى الأمن والمخابرات وأحاطت بالمنطقة واقتحمت البيت» .

ويقول الأستاذ شاكر عقاب : «اكتشفونا بعملية مخابرات ، كان من بين أعضاء التنظيم عنصر مخابرات يدعى «أ م» ، قدموا وهم يعرفون أين نحن ومتأكدون أننا موجودون . في اليوم نفسه حضر لنا في بيت هرمس الذي نختبئ فيه «أ م» من الحد ، وأظنه كان في موقع قيادي بالحركة ، كان من الكبار في الحركة ، والدليل على ذلك أنه كان -في فترة من الفترات- مشرفا على الخلية التي كنت عضوا بها . والذي نعرفه أنه كان قياديا إما في اللجنة العليا أو التي تليها ، وقد اتضح فيما بعد أن «أ م»

كان عنصر مخابرات مدسوس في التنظيم . لم يكن البيت الذي كنا نختبئ فيه مراقبا ولم يعرف عنه أحد إلى أن تمكن «أ م» من الكشف عن مكاننا وفي اليوم ذاته تمت مداهمتنا» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيوع : «أحمد الشملان ورفاقه اعتقلوا عن طريق وشاية أحد المخبرين ويدعى»أ م» وقد كان أحد عناصر حركة القوميين العرب الذين فصلوا من الحركة ، وفي خضم أحداث ١٩٦٥ عاد للحركة مدسوسا ، زارهم في مخبئهم وبعد خروجه بقليل وصلت الشرطة والمخابرات للبيت» .

وسبق أن ذكرنا أن المخبر نفسه لعب دورا سابقا في اعتقال مجموعة من العناصر القيادية في الحركة بعد الأسبوع الأول من اندلاع الانتفاضة وهم محمد جبارة وعيسى الذوادي وعلي الشيراوي وغيرهم .

أما تفاصيل عملية اقتحام البيت واعتقال الثلاثة فيرويها أحمد الشملان قائلا : «بعد تطويق المنطقة اقتحموا البيت ثم دخلوا الغرفة قائلين : مكانك . . مكانك . . سلم نفسك . كنت موجودا داخل حمام الغرفة ، وفي لمح البصر أخرجت من جيبي مسدسا كان قد سلمني إياه – لضرورات الدفاع عن النفس– عبدالله البنعلي العنصر القيادي بجبهة التحرير الذي كنت على اتصال معه . مددت يدي لشباك الحمام المطل على «خرابة» (أرض مهجورة مسيجة في الغالب) وألقيت بالمسدس قبل أن يفتحوا باب الحمام . دخل عليّ الضابط الإنجليزي «بوب» مصوبا مسدسه نحوي ومعه ضابط آخر يصوب مسدسه هو الآخر نحوي . تم اقتيادنا للسيارة أنا وراشد وشاكر ومعنا عبدالله وأخوه صالح هرمس وقد أبقوهما في المعتقل لمدة ستة أشهر ثم أخلوا سبيلهما» .

وتحدث الأستاذ شاكر عقاب عن عملية الاعتقال فقال : «جاءوا وحاصروا البيت ثم اقتحموه ، كان بحوزتنا سلاح وكان همنا أن نتخلص منه خاصة وقد أدركنا أن الأمر قد قُضي ، كنا نتوقع قدومهم في أية لحظة ، أما أسلوب اعتقالهم فكان عاديا وغير مؤذ ، ونحن لم نقاوم فلم يكن لدينا أي مجال للتحرك ، حضرت قوة كبيرة ودخلوا مدججين بالسلاح» .

بلغ خبر اعتقال أحمد والدته «مطوعة» سبيكة التي عاشت معاناة نفسية وعصبية كبيرة ، فقد كان أول اعتقال يتعرض له ابنها أحمد . تقول ابنتها السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «بعد اعتقال أحمد كانت والدتي المسكينة تصلي طوال

الوقت وتتوجه بدعائها لله قائلة : يا رب نج ابني . . يا رب فك أسره ونجه من شر العدوان» .

وتقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «حينما عرفنا باعتقال أحمد كانت المأساة في بيت عمتي سبيكة ، وكان كثير من الأهل والأصدقاء يتجمعون في بيتها لتسقّط الأخبار ولمواساة عمتي في مصابها» .

ويمكن القول إن اعتقال الشملان وصحبه كان نقطة حاسمة في تمكن السلطات من القضاء على الانتفاضة في آخر معاقلها بالمحرق ، يذكر الأستاذ شاكر عقاب : «كنا آخر مجموعة فعّالة في الشارع وبعد اعتقالنا توقف كل شيء» .

ويقول الأستاذ بدر عبدالملك : «بعد اعتقال أحمد الشملان ومجموعته لم تبق سوى محاولات احتجاج متفرقة من قبل من بقي من المجموعات الطلابية التي تحركت عند بداية الانتفاضة ، وقد أبدت تلك المجموعات محاولات للإضراب والتظاهر حتى شهر يونيو ١٩٦٥ حينما اعتقلت آخر مجموعة طلابية وباعتقالها انتهت الانتفاضة تماما» .

***

يروي أحمد الشملان التفاصيل التالية : «اقتادونا إلى سيارة شرطة الأمن العام وأركبونا ثلاثتنا مع بعض وانطلقت السيارة مسرعة حتى وصلت سجن القلعة بالمنامة . فتشونا ثم دفعوا بنا إلى ثلاث زنازن انفرادية متجاورة قريبة من مكتب السجن وتركونا حتى اليوم التالي . في صباح اليوم التالي وضعوا الأصفاد في قدمي كل منا مما جعل حركة أقدامنا صعبة جدا أثناء المشي . وأذكر أن مدير الشرطة والأمن العام دخل عليّ الزنزانة في صباح اليوم الثاني وسألني بغضب شديد : أنت ولد ابن شملان وتعمل ما عملته ؟ أجبته بأننا نحتج على تسريح العمال وضرب وقتل الطلبة والشباب المتضامنين معهم . غضب من كلامي وخرج يتوعدني بالأسوأ . ثم بدأ التحقيق معي من قبل الضابط الإنجليزي «بوب» وكان يجيد التحدث باللغة العربية بطلاقة ملفتة . وقد رفضت الإجابة عن أي سؤال أو الكلام عن أي شيء ، وهنا بدأ ضربي بالخيزران من قبل الضابط «بوب» ورفسي بالحذاء في أي منطقة من الجسم من قبل الضابط «بن» ، ومنع عني الطعام لمدة ثلاثة أيام . وقد تحملت التعذيب والجوع ولم أنبس ببنت شفة لمدة ثلاثة أيام متواصلة ، وفي اليوم الرابع بدأت أصرخ فيهم : كفى . . لقد تجاوزتم حدودكم ، اسمع يا «بوب» لا تتعب نفسك فلن تنال من تعذيبي

أي شيء ، كنت أسب وأصرخ وأحاول أن أرد على ضربهم بضرب . كان السب والصراخ وسيلة اتبعتها ربما لتخفيف معاناتي وآلامي ، كما أنني حاولت الكتابة على جدران الزنزانة كوسيلة أخرى لتشجيع الذات واستمرار الصمود» .

في رسالة لصديقه قاسم حداد كتب أحمد الشملان من منفاه بالكويت بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ التالي : «لقد كتبتُ في ثاني يوم في زنزانتي بالسجن حين دخلته سنة ١٩٦٥ والقيد في رجلي : «الحياة ابتسامة كبيرة . . وأولئك الذين يريدون تشويهها إنما يشوهون أنفسهم البغيضة . . فالحياة هي الأمل . . والأمل ابتسامة . . فابتسم للحياة» .

يواصل أحمد شهادته عن أيامه الأولى في المعتقل قائلا : «بعد عدد من الأيام بدؤوا مواجهتي باعترافات شاملة انتزعت من معظم عناصر الحركة الذين تم اعتقالهم ما عدا استثناءات بسيطة جدا ممن صمدوا حتى النهاية . والبعض ممن لم يعترف أملت المخابرات عليه اعترافات وفرضت عليه توقيعها . كانت اعترافات «ج» شاملة فهو قيادي قديم وحين انهار أمدهم بمعلومات مفصلة ، وأول من واجهوني شخصيا به كان «م ت» ومن بعده «أ ب» وقد أحضروهما ليعترفا عليَّ أمامي وبحضور الشرطة ، قال لهم «أ ب» : أحمد الشملان أمدنا بالقنابل وهو يكتب المنشورات ، وهناك عنصر يدعى «ع س م» أحضروه أمامي فقال : ضربوني كثيرا فاعترفت والمخابرات هي التي أعدت الاعترافات وفرضوا عليَّ توقيعها ، فغضب الضابط «بوب» من كلامه وأمر بضربه أمامي . وبإصراري على عدم النطق بأي كلمة زادوا من ضربي وأنا أصرخ وأسب . وكلما مر يوم كانوا يواجهونني بمعترفين آخرين وباعترافات بعضها موقع من قبل قياديين من التنظيم تتضمن رسما لهيكل البنية التنظيمية منذ ما قبل الانتفاضة وقوائم بأسماء العناصر المنضمة للحركة ، وكذلك معلومات تتضمن تفاصيل دقيقة حول تحركاتنا وعملياتنا منذ بدء الأحداث . كانوا يقرؤون عليَّ تلك المعلومات ويواصلون ضربي ، كانت الاعترافات شاملة لا تصدق ، أفزعتني عدم قدرة عناصرنا على الصمود وأصبتُ بصدمة عنيفة بلغت حد اليأس الكبير ، فكثير ممن اعترفوا كانوا خارج المعتقل من أشجع العناصر ، وضاعف من تأزمي استمرار تعرضي للضرب الشديد لفترات متتابعة طوال اليوم وأنا مقيد القدمين وفي زنزانة انفرادية . بلغتُ حالة نفسية سيئة جدا ، فأقدمت على قطع أحد شرايين معصمي بحصاة حادة ، دفعني غير سبب للإتيان بذلك : فقد خفت -حقيقة- أن أنهار أمام السجان وأنا

الذي عاهدت نفسي يوما أن لا أستسلم مهما حصل ، وربما كانت خطوة يائسة مما آل إليه وضع عناصرنا في المعتقل ، أو ربما كانت محاولة مني لفرض مخرج مما أنا فيه . رأت شرطة الحراسة الدم ينزف فأصابهم الفزع واتصلوا بالضابط «بوب» الذي جاء وسألني : لماذا فعلت هكذا ؟ أجبته وأنا أصرخ في وجهه : هذا الجرح وهذا الدم لن يعطيك فرصة لانتزاع كلمة مني . جاءوا بالطبيب وعاين الجرح ثم داووه وضمدوه وتركوني على حالي لمدة يومين . في اليوم الثالث جاءني «بوب» مرة أخرى وقال : أنت تعذب نفسك في حين اعترف الآخرون كلهم ، اعترف كما اعترف غيرك ، هذا أفضل لك ، أجبته بأني لا أعرف شيئا عن كل تلك الاعترافات وليس لي علاقة بها ، غضب «بوب» والتفت للشرطة قائلا : لا فائدة اتركوه كما هو ، أوقفوا ضربي وتركوني كما أنا مقيدا مدة ستة أشهر نُقلت بعدها إلى سجن جزيرة «جدا»» .

ويتذكر الأستاذ شاكر عقاب بقوله : «وضعوا القيود في أرجلنا نحن الثلاثة ، أحمد الشملان وراشد القطان وأنا ، ولم يكن أحد غيرنا مقيدا الا أحمد حارب الذي كان القيد في يده . ثالث يوم منذ اعتقالنا دخل عليَّ مدير الشرطة والأمن العام باعتبار أنهم انتهوا من الانتفاضة وأن هذه هي القيادة الأخيرة الهاربة قد قبض عليها وهي الآن مقيدة بالأصفاد ، قال لي : نحن نعرفكم جيدا ونتابعكم من فوق بالطائرة ونصوركم واحدا واحد ، ثم ما الذي يجعلك أنت تشارك هؤلاء الغوغاء أفعالهم؟ . بعد ذلك بدأ التحقيق والتعذيب وقد واجهونا نحن الثلاثة باعترافات كثيرة علينا ، اعترافات من أناس كنا نثق بهم ونعتمد عليهم . وقد أصاب الشملان قهر شديد مما حدث من اعترافات وعاش حالة نفسية سيئة أدت به إلى قطع وريد معصمه ، ربما محاولة للانتحار . كان أحمد يصرخ وهو في زنزانته ويشتم ، كان يسب ويلعن ، يسبهم بالأسماء والمناصب ، كنت أسمعه وكانت زنزانة راشد القطان بين زنزانتينا ، وأثناء التحقيقات كنت أسأل رَاشد القطان حول التحقيق معه ومع أحمد ، فيجيبني : لا فائدة ، لا فائدة كل شيء مكشوف ، عندها قلت في نفسي : رحنا في داهية إن كان هذا هو حال راشد القطان ، لكني كنت -في الوقت ذاته- أسمع الشملان يواصل السب واللعن ويصلني صراخه فأطمئن بأن الرجل لا زال صامدا . خلال التحقيقات اتهمونا بالانتماء للتنظيم وأننا نعمل كمجموعة قيادية وكان ذلك أمرا عاديا ، لكنهم بعد ذلك وجهوا لنا تهما فظيعة أحكامها ستكون قاسية . تعرضنا لتعذيب شديد بالضرب استمر ما يزيد على الشهر ، فكانوا يأخذون الواحد ويعرضونه

لتعذيب شديد مثل اللكمات والضرب بالخيزران ويعيدونه منهكا ثم يأخذونه مرة أخرى ، وكان التعذيب النفسي أكثر من الجسدي كالتخويف بأننا سنفعل وسنفعل . وللأسف حركة القوميين العرب لم تدرب أعضاءها على كيفية مواجهة التحقيق والتعذيب ، كنا في ذلك الوقت عفويين نقرأ كتباً ونلخصها ونقول يعيش عبدالناصر . الكل كان مكشوفا والاعترافات كانت كبيرة ، رغم ذلك لم تكن بيدهم إثباتات قوية ضدنا تجعلهم يقدموننا للمحاكمة ، فلو جئنا واعترفنا اعترافا كاملا لكان طريقنا إلى المحاكمة وبعض الذين اعترفوا اعترافات كاملة على أنفسهم وعلى غيرهم وعليهم شهود حكم عليهم لفترات ثم أفرج عنهم وخرجوا من المعتقل مثل «م ج» و«س ر» .

ويتذكر الأستاذ عبدالله مطيويع فيقول : «عرفت بوصول أحمد الشملان المعتقل في اليوم الثاني ، اقتادوا أحمد إلى الزنزانة الانفرادية بقرب مدخل السجن القديم . أما الزنازن القديمة فكنا بها كل اثنين أو أكثر في زنزانة ، ما عدا زنزانة ٤ كان فيها أحمد حارب وحده و٥ كان فيها علي دويغر وحده . الشملان وعقاب والقطان كانوا مفصولين في زنازن انفرادية خارج إطار الزنازن التي كنا بها . لم يخلطوهم معنا واعتبروهم أخطر ناس كانوا يبحثون عنهم ، وقد قيدوهم بالأصفاد في أرجلهم بالقيد العقربي ، والقيد العقربي لا يتيح لك المشي إلا خطوة خطوة وبصعوبة شديدة . كان أحمد يسب «بوب» وغيره من ضباط الأمن والمخابرات بصوت مرتفع ومباشرة في القلعة ، لم أتقابل مع أحمد وجها لوجه في سجن القلعة ، لكني سمعت صوته ، وقد تمكنت من الإطلالة عليه من النافذة العالية للزنزانة ، كان جسمي مرنا خفيفا . سعيت لأطل عليه كي أطمئنه ، فقد كان خائفا وقلقا عليّ كثيرا بعد أن رأى أمامه الكثير من انهيارات عناصر الحركة ممن واجهوه بهم وكانوا رجالا بعضلات ، خاف أحمد أنني الصغير الذي بحجم العصفور ربما قُضي علي تحت التعذيب ، وحينما رآني اطمأن وارتاحت نفسه . تركوا الشملان وزميليه مقيدين مدة ليست بالقصيرة ، وكان الثلاثة أكثر من بقي مقيدا بالأصفاد وفي سجن انفرادي . بالنسبة لأحمد بدؤوا التعذيب بالضرب ، فرأوا أنه يرد ذلك بضربهم ، كان الشملان يسب «بوب» وغيره ويقول لهم لن تحصلوا على شيء . كان أحمد في أقصى درجات التحدي مع المخابرات ، وأذكر أنه جرح يده وكان يصرخ في «بوب» : هذه العصا لن تفيدك ، وحتى هذا الجرح لن يساعدك أن تنتزع مني اعترافاً ، لا تتعب نفسك لن تنال أي شيء ،

تعبوا معه دون فائدة ، وقد اتضح للمخابرات أن هذا الرجل «بايع ومخلص» . توصل «بوب» إلى أن التعذيب لن ينفع مع أحمد وأنهم لن يحصلوا منه على شيء ولن يصلوا معه إلى نتيجة فتوقفوا عن تعذيبه . تركوه مقيدا في القلعة ستة أشهر ومعه بقي راشد القطان وشاكر عقاب ، وأخذونا نحن إلى «جدا» ، كانت القلعة أقسى من «جدا» ، وحينما يريدون إذلال أحد أو تعذيبه يبقونه في القلعة . لم ألتق مع أحمد الشملان لقاء كاملا في سجن القلعة لأنه كان في زنزانة انفرادية ، التقيت به حينما أحضروه إلى سجن «جدا» الذي نقلوني إليه قبله بعدد من الأشهر» .

وحدثني الأستاذ محمد جابر صباح فقال : «كنت في سجن القلعة بالمنامة وفي أحد الأيام أتوا بأحمد الشملان وشاكر عقاب وراشد القطان وكانوا مقيدين من أرجلهم . كان أحمد يصرخ ويسب المباحث وخاصة الضابط «بوب» ، كان يصرخ عليهم ويسب «بوب» قائلا : يا ابن الكلب ، يا الظالم ، وقد خلق لهم ذلك نوعا من المضايقات والمشاكل مع الزوار الذين يأتونهم ، وربما لذلك قرروا أن يبعدوه إلى «جدا»» .

وقال الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «دخلتُ المعتقل بعد أحمد الشملان الذي كان في سجن القلعة وكنت أسمع عن عمليات التعذيب والضرب التي كان يمارسها مدير الشرطة على الثلاثة أحمد الشملان وشاكر عقاب وراشد القطان . وقد وضعوهم في الزنازن القريبة من مكتب السجن بقرب الزنزانة التي كنا نطلق عليها «أم البول» ، كانوا أشد الناس فكانوا ينتقمون منهم وليليا كنا نسمع صراخهم ، في تلك الفترة بسجن القلعة رأيت الشملان لأول مرة» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «جاءوا بأحمد الشملان وراشد القطان وشاكر عقاب في يوم واحد ووضعوهم في ثلاث زنازن بقرب بعض عند الزنزانة المسماة «أم البول» يفصلنا عنهم سور وأبواب زنازنهم تطل على ساحة القلعة من جهة القسم الخاص القديم ونوافذهم تطل جهتنا . بدؤوا التحقيق معهم فكانوا يأخذونهم للتحقيق والتعذيب ويعيدونهم . أذكر أن الشملان بعد إعادته من التعذيب كان يصرخ ويلعن الضابط الإنجليزي «بوب» قائلا : الله يلعن أباك يا «بوب» ، عذبت شعب البحرين يا «بوب» ، كان يسب ويشتم بقصد أن يقوي نفسه ويتحدى ويقاوم معاناته من الألم ، وأظن أنه كانت لديه معاناة أخرى من هول الاعترافات في صفوف عناصر الحركة ، في الوقت الذي يرفض هو الاعتراف ، كانت الشرطة والمخابرات تلمس منه مكابرة

ويرون فيه شخصا عنيدا ، حاولوا أن ينتزعوا منه اعترافات فلم يقدروا عليه ولم يفلحوا وبعدما تعبوا معه نقلوه وتركوه . لم ألتقى بالشملان في القلعة وجها لوجه لأن الظروف كانت صعبة جدا وقد أبدلوا حينذاك حتى الشرطة وأتوا بشرطة أجنبية جديدة ليس لها علاقة بما يجري بالبلد على الإطلاق ، وأبعدوا كل الشرطة العرب واليمنيين خوفا من تعاملهم معنا» .

أما الأستاذ سيد إبراهيم مكي الذي التقى مع الشملان في المعتقل العام ١٩٦٧ فقال : «وجهوا لأحمد الشملان أكبر التهم واعتبروه مسؤولا عن كل قضايا التفجيرات التي حدثت في الانتفاضة ، كل التهم صبوها على رأسه ، وقع كل شيء على رأسه» .

***

كانت ظروف المعتقل في سجن القلعة قاسية جدا ، يروي أحمد الشملان ذكرياته قائلا : «كنت في زنزانة انفرادية وبقربي زنزانة راشد القطان ومن بعده زنزانة شاكر عقاب ، سمعت ضربات زملائي على الجدار فأجبتهم بمثلها ، ثم بدأنا نحفر في أسفل الجدار بواسطة سلك إلى أن انفتح فصرنا نضع آذاننا بقرب الفتحة ونتحدث ، حفرتُ فتحتين في أسفل جدار الزنزانتين الملاصقتين لي من الجهتين ، ولم تكتشف الشرطة الفتحات إلا بعد نقلنا إلى سجن جدا ، كان الحارس في سجن القلعة متعاطفا معي وكان يساعدني نوعا ما . كان الطعام الذي يقدم لنا سيئا جدا وهو عبارة عن عدس وخبز في الغداء وأرز مع مرق في العشاء أما الإفطار فكان خبزاً وشاياً فقط ، وقد أبقونا نحن الثلاثة أنا وشاكر والقطان في سجن القلعة ستة أشهر كانت ظروفها قاسية جدا . كنا مقيدين من أرجلنا طوال تلك الأشهر ، ولم يسمح لنا بأي مقابلة مع الأهل ولا استلام طعام أو ملابس ، وظللنا ستة أشهر نرتدي الملابس نفسها التي اهترأت وتمزقت علينا ، ولم نتمكن يوما من غسلها لعدم السماح بوقت كاف في الحمام وعدم توفير الصابون . كنت أخلع ملابسي الداخلية في الزنزانة وأعلقها لتنشف من العرق وتخف منها روائح إفرازات الجسم ، وقد أصبحت الملابس مع مرور الوقت وتراكم الأوساخ يابسة الملمس غريبة اللون . ولم يسمح لنا بالحلاقة طوال الستة أشهر فطالت شعورنا ولحانا ، ولم يوفروا لنا صابونا ولم يسمحوا لنا بالاستحمام ما عدا الاغتسال السريع بالماء خلال الدقائق المعدودة التي يأخذونا فيها لدورة المياه مرتين يوميا وفي وقت محدد ، فنقضي حاجتنا ونغتسل بسرعة وسط

إلحاح الحارس علينا بالإسراع . وكنت في بعض الأحيان أحتاج للتغوط في وقت آخر غير الوقت المحدد للذهاب لدورة المياه ، فأضطر للتغوط في دلو التبول الموجود عندي بالزنزانة . في سجن القلعة رأيت عبدالله مطيويع الذي أطل عليّ من الشباك ، والتقيت وجها لوجه مع خليل الظاعن الذي نقش منديلا وأهداني إياه ، ونظرا لبقائي طوال الوقت مقيدا فلم تكن لدي وسيلة لتمضية الوقت سوى الغناء وإنشاد الأناشيد وترتيل القرآن وإطلاق الأذان من فتحة باب الزنزانة» .

وتحدث الأستاذ شاكر عقاب عن ظروف المعتقل فقال : «كنا في ثلاث زنازن منفصلة لكننا عملنا فتحات بيننا عبر الجدران ، فتحنا ثقوباً لكي نستطيع أن نتكلم مع بعضنا ، وقد عملنا الثقوب بواسطة سلك معدني من علب الأصباغ التي وجدناها فحولنا السلك إلى شكل حلزوني للحفر . كما كان في زنزانتي رفوف كنت أصعد على أحدها فأصبح بقرب سلك يمر بين الزنازن استخدمت فتحته في الكلام مع زملائي . وقد أبقونا في السجن الانفرادي بقيودنا لمدة ستة أشهر ، ولطول المدة تعودنا على الحياة بالقيد في أرجلنا فاعتدنا خلع السروال ولبسه وكانُ يسمح لنا بالمشي للحمام مرتين في اليوم فقط كان علينا أن نستغل الدقائق بقدر ما نستطيع لدخول المرحاض وللاغتسال . أحيانا كنا نجد تجاوبا من بعض الشرطة اليمنيين أو البلوش فكانوا يفوتون لنا بعض الوقت ، كما كان بعض المسجونين المحكومين يهربون لنا أحيانا بعض الفواكه بإخفائها في الطبق تحت الأرز . ومن الأشياء التي أذكرها عن أحمد الشملان أنه كان يؤذن وقت الصلاة وصوته جميل في أداء الأذان وكذلك عبدالله مطيويع وأحمد كمال . الشملان هو الذي ابتدأ الأذان أيام كنا في القلعة وبعد أن ينهي الأذان يأتي بدعاء طويل جدا كله سبٌ ولعنٌ في جهاز الأمن والمخابرات كأنها بيانات يصدرها ضد السلطة . أما الأكل فكان سيئا جدا ، الفطور عبارة عن خبز سيئ حين تعلكه تشعر بحبيبات التراب فيه ومعه كوب من الشاي ، أما الغداء فيوم عدس وأرز أبيض ويوم لحم مع أرز مكبوس وهكذا» .

٢ . سجن «جدا»:

مضت ستة أشهر على أحمد الشملان وشاكر عقاب وراشد القطان في سجن القلعة أما باقي معتقلي أحداث ١٩٦٥ فقد نقلوا تباعا إلى سجن جزيرة «جدا» . يتذكر أحمد ظروف نقله لسجن «جدا» قائلا : «في أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٦٥ فتح

الحارس عليّ باب الزنزانة وقال : هيا قُم تعال معي ، خرجت معه وأنا أسأل : إلى أين؟ وهو لا يجيب ، أدخلوني مكانا وحلقوا شعر رأسي وذقني ، ثم كسروا القيود في رجلي بمطرقة و«تشيزل»(قطعة حديدية صلبة ذات رأس مدبب حاد) وقد تركت القيود ندوبا وآثارا أسفل ساقي لا تزال باقية حتى اليوم ، ثم أركبوني سيارة انطلقت بي وحدي مع الحراسة لتتوقف على ساحل قرية «البُديِّع» ومنها إلى سفينة أقلتني بحرا إلى جزيرة «جدا» ، أما شاكر والقطان فقد نقلوهما من بعدي بالطريقة ذاتها كل على حدة» .

يستعرض أحمد الشملان ظروف اعتقاله في سجن «جدا» في الفقرات التالية :

«وصلت جزيرة «جدا» وهي جزيرة جبلية يرتفع على جزء كبير من سطحها تل بنيت فوقه مجموعات متفرقة من زنازن الحبس يتم الصعود لها بواسطة سلم حجري محفور في الصخور ، وفي جهة من التل يوجد سجن محاط بسياج يدعى بيت الدولة كان فيما قبل مخصصا للأجانب من سجناء الدولة البريطانية . وبمستوى أعلى قليلا من بيت الدولة توجد زنازن كانت مخصصة للسجناء من أبناء العائلة الحاكمة ، وحينما وصلت كان بها بعض من معتقلي انتفاضة مارس وأذكر منهم علي الشيراوي والشيخ أحمد المطوع وعلي دويغر وعلي ربيعة وعيسى الذوادي وجاسم نعمة ، وكنا نطلق على تلك الزنازن مسمى السجن الشمالي . وعلى الطرف الآخر كان يوجد صف من عشر زنازن تسمى الزنازن الخارجية أو السجن الجنوبي كان بها أحمد محمود وعبدالله المعاودة وعبدالله مطيويع ومحمد جابر صباح وأحمد حارب وسبت سالم سبت وإبراهيم بوزيد وكريم الشكر ، وقد أودعوني الزنزانة رقم ١٠ بالسجن الجنوبي . وبقرب صف الزنازن العشر كانت توجد ثلاث زنازن صغيرة جدا تسمى زنازن العقاب يضعون فيها من يرغبون في معاقبته لأمر ما . وعلى طرف الزنازن الخارجية كان ينزل سلم آخر ويعود ليصعد باتجاه آخر نحو مبنى هو سكن الضابط الإنجليزي المسؤول ومكاتب إدارة سجن «جدا» . وعلى الجهة المقابلة للزنازن الخارجية بني فيما بعد صف متلاصق من الزنازن الجديدة عددها ١٤ زنزانة وبنيت بقربها مجموعة مسيجة من الزنازن عددها ٦ زنازن . أما في الأسفل قليلا عند سفح التل فتوجد مزرعة يعمل بها المسجونون المحكومون وبها بركتا سباحة . وعلى مبعدة منها توجد زنازن المحكومين من السجناء وكانت فيما سبق اصطبلات للخيل ، وسبق أن وُضع بها زعماء حركة الهيئة قبل نفيهم وهي ذاتها التي قضى فيها عضوا حركة

الهيئة إبراهيم حسن فخرو وإبراهيم الموسى عشر سنوات من عمرهم في سجن «جدا» .

في سجن «جدا» سُمح لي باستبدال ملابسي التي اعتقلت بها وظللت أرتديها ستة أشهر ولبست الملابس التي أرسلتها الوالدة ، وكنا طوال الستة أشهر في سجن القلعة نطالب بتبديل ملابسنا والحراس يتظاهرون بعدم السمع . كان الضابط المسؤول في سجن «جدا» هو الإنجليزي «جروف» الذي كان شخصا قليل الكلام كثير الحركة يدور طوال الوقت في أرجاء الجزيرة برفقة كلبه صديقه الوحيد . وكان هناك أيضا مسؤول يمني بمرتبة عريف اسمه ناجي كان متشددا وقاسيا جدا في معاملته مع السجناء والمعتقلين ، وقد اكتشفت السلطات فيما بعد أنه يتعاطى الحشيش فتم إعفاؤه وتسفيره .

كانت الزنزانة ضيقة بطول ١٤ قدما وعرض ٩ أقدام ، رغم ذلك كنت أمضي الكثير من الوقت في الحركة داخل هذا الإطار الضيق المحدود ، كنت سعيدا بشعور التحرر من الأصفاد واستبدال الملابس ، أي نعيم صرت أحياه مقارنة بالجحيم الذي عشته طوال الستة أشهر المنصرمة في سجن القلعةً ، صرت أغني وأنشد وأرفع الأذان ، وكنت أفكر في ابنة خالي إقبال التي راق لي مسلكها الوطني خلال الانتفاضة وانشغل بها قلبي طوال فترة اعتقالي .

كنت أيضا أمضي وقتا أظنه طويلا في مراقبة النمل الذي كان يسير أسفل جدران الزنزانة في طوابير منتظمة . كتب أحمد الشملان من بغداد رسالة لصديقه قاسم حداد تاريخها ٢٨ مارس ١٩٦٨ أورد فيها وصفا لتعامله مع النمل بزنزانته في سجن «جدا» ١٩٦٥ قال فيه : «علمتني حياة السجن أن أحتفل بأي حدث جميل . .وأتمتع ولو للحظات بابتسامة عابرة لأي شيء يستحق الابتسام لكي اثبت انتصاري على العذاب وأتحداه وفعلا يا عزيزي قد لا تصدق أنني أقضي ساعات أتسلى بمنظر النمل يحمل الأكل إلى غاره . وأضع في طريقه كسرة خبز من الخبز الذي يعطونا إياه ، وأظل انتظر حوالي نصف ساعة أريد النمل يأخذ الخبز فلا يفعل ، فأرفع الخبز وأنا أتعجب من عزة النفس عند هذه الحشرات عن طعام السجن!!»

يواصل الشملان ذكرياته قائلا : «حتى ذلك الوقت لم يسمح لي بالخروج إلا لقضاء الحاجة ، كانوا يأخذوني لدورة المياه ثلاث مرات صباحا وظهرا وعند المغرب ، وظل الاستحمام بشكل كامل ممنوعا عليّ لفترة ، لكني كنت أحاول أن أستحم

بسرعة من ماء الصنبور رغم أن الحارس لا يمنح الوقت الكافي فينادي ويشدد عليّ بالانتهاء . ظللت وحدي في زنزانة انفرادية حوالي ستة أشهر أخرى . في أيامي الأولى سمعت أصواتا تناديني من بعض من كنت أعرف مثل عبدالله المعاودة ، محمد جابر صباح ، عبدالله مطيويع ، أحمد محمود ، إبراهيم بوزيد ، سبت سالم سبت ، أحمد حارب وراشد القطان . وكان بالزنزانتين القريبتين أحمد محمود وراشد القطان ، كنت أضرب جدار الزنزانة فيرد المعتقلون عليّ وأتكلم معهم ، ثم أضع أذني على الجدار وأسمع ما يقولون .

هذه الطريقة من التواصل ساعدتنا على التنسيق فيما بيننا ببعض الأمور التي كان أهمها الإضرابات التي قمنا بها فيما بعد . وبهذه الطريقة ناقش معي وربما مع غيري بعض قادة الحركة ممن كانوا في المعتقل أثناء الانتفاضة أو اعتقلوا مبكرا ، ناقشوا معي الأساليب النضالية التي اتبعناها خلال الانتفاضة واعتبروا بعضها خطأً ودانوا بعضها وأذكر منهم المرحوم عبدالله المعاودة وعيسى الذوادي .

ظروف المعتقل تجعل المرء يجترح الكثير من أساليب التواصل مع رفاقه ، فقد كنا نكتب رسائل لبعضنا ونثبتها بخياطة طرفها في ملابس الغسيل ونخبر بعضنا عنها في لحظات غفلة الحراس وهكذا كنا نتبادل الرسائل ، أذكر أن أكثر من كنت أتبادل معه الرسائل شاكر عقاب ، كما كنت أشغل وقتي بالرسم على أي ورق يقع في يدي ، وأكتب بعض المقطوعات الشعرية أما الأقلام فكانت صغيرة جدا يهربها لنا بعض المساجين أو الحراس .

خلال فترة اعتقالي في سجن «جدا» كان هناك العديد من المعتقلين السياسيين الذين اعتقل معظمهم إبان الانتفاضة وعدد منهم كان معتقلا من قبل . وكانوا ينتمون لحركة القوميين العرب ولجبهة التحرير الوطني وللثوريين العرب وحزب البعث . وأذكر من القوميين العرب : عبدالله المعاودة ، علي الشيراوي ، عيسى الذوادي ، عبدالله مطيويع ، عبدالمنعم الشيراوي ، شاكر عقاب ، راشد القطان ، أحمد حارب ، جاسم نعمة . ومن الناصريين محمد بونفور ، ومن عناصر جبهة التحرير علي دويغر وإبراهيم ديتو وعلي خميس وسيد إبراهيم سلمان مكي وحسن رضي الحجري ، ومن الثوريين العرب علي ربيعة ومحمد جابر صباح ومن عناصر حزب البعث سبت سالم سبت .

بعد نقلي إلى جزيرة «جدا» بأربعة أشهر جاءني الحارس وقال : قم تعال ،

أخذني خارج الزنزانة ومنها نزلنا عبر السلم الصخري إلى غرفة صغيرة في الأسفل قريبة من شاطئ البحر . أدخلني الغرفة لأجد والدتي تجلس خلف شبك حديدي ومعها زوج خالتي المرحوم حسن الدوسري ، لم أتمكن من احتضان والدتي التي لم أرها منذ ما يزيد على العشرة أشهر ، كان يفصل بيننا شبك حديدي ونجلس من الجهتين على بعد مسافة من الشبك ، أغضبني كثيرا وجود الشبك الفاصل بيننا وزاد من الإزعاج محاولة الحارس اليمني عرقلة حديثنا مع بعض بما كان يصدره من أصوات وهمهمات مقصودة . ثرت في وجهه وطلبت منه أن يدعنا نتحدث . وقد أحضرت الوالدة طعاما لكنهم لم يسمحوا بأن أتناول أو آخذ معي أي شيء منه ، أهم ما استرعى انتباهي قوة الوالدة وثباتها ، كانت قوية متماسكة لم تظهر ضعفا ولم يغلبها التأثر ولم تبك» .

كتب الشملان لاحقا في إحدى رسائله بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦٨ يقول لصديقه قاسم حداد : «جاءتني أمي في السجن بعد عشرة شهور من الاعتقال ، وكنت قلقا عليها وخائفا على صحتها ، خاصة وأن أخبارهم منقطعة عني تماما ، فإذا بها تبتسم في وجهي وتقول أمام الشرطي ومسؤول المباحث : تشجع يا ولدي . . لا يهمك السجن ولا تخف علينا «إحنا طول ما إحنا حيين بنعيش» (ما دمنا أحياء فسنعيش)»

يكمل أحمد ذكرياته عن المقابلات بقوله : «كانت المقابلة قصيرة جدا لم تطل أكثر من عشر دقائق أعادوني بعدها إلى الزنزانة ثم كان عليّ أن أنتظر ستة أشهر أخرى حتى سمحوا بالمقابلة التالية التي جرت في مركز شرطة قرية «البُديِّع» حيث أخذوني في سفينة الشرطة إلى هناك . وقد حضرت لمقابلتي الوالدة وأختي صفية وزوج خالتي حسن الدوسري واستغرقت المقابلة نصف ساعة لا أكثر . أحضرت الوالدة طعاما سمحوا بأن آكل منه خلال المقابلة فقط دون أخذه معي» . ثم أصبحت المقابلات تتكرر كل ثلاثة أشهر في مركز شرطة البديع وكانت أختي صفية ترافق الوالدة في المقابلة وأذكر أن موزة ابنة خالي خليفة حضرت مرة في إحدى تلك المقابلات ، كان الخروج للمقابلة فرصة بالنسبة لي للنظر إلى جزيرة «جدا» ومحاولة التعرف على معالمها .

طرق الاتصال المنوعة التي اجترحناها كمعتقلين أسهمت في اتخاذنا قرارات ومواقف مشتركة تجاه ظروف المعتقل القاسية التي عانيناها ، خلال الشهر الثالث لوجودي في معتقل «جدا» اتخذنا قرارا مشتركا بالإضراب عن الطعام ، كان الحارس

يحضر الطعام لكني أمتنع عن الأكل فيأتي بعده اليمني ناجي ويشير عليّ بعصا في يده قائلا : هيا كُل طعامك ، أرد عليه : لن آكل ، وقد استمر أول إضراب ثلاثة أيام زارنا خلالها أحد كبار الضباط البحرينيين المسؤولين في دائرة الشرطة والأمن العام لا يحضرني اسمه الآن ، وفي اليوم الرابع أنهينا الإضراب الذي لم يسفر عن تحقيق أي شيء من مطالبنا .

بعد شهرين قمنا بإضراب آخر استمر أسبوعا وفي نهاية الأسبوع أصابتني آلام حادة في القلب ، أخذت أصرخ من الألم وأنادي ما جعل زملائي في الزنازن الأخرى يضربون أبواب زنازنهم بقبضاتهم وينادون على الحراس . جاء العريف اليمني ناجي والحارس وأخذاني إلى الضابط الإنجليزي «جروف» الذي أخرج قرصا لا أعرف ما هو وأعطاني إياه مع كأس ماء وقال : ابلع القرص وستتحسن .

أسفر الإضراب الثاني عن رضوخهم لإنهاء سجننا الانفرادي ووضعنا كل اثنين في زنزانة ، وبعد عام كامل قضيته في السجن الانفرادي كان كريم الشكر أول من شاركني الزنزانة رقم ٨ ، كان كريم إنسانا طيبا خلوقا وكثير المزاح وقد بقي معي من ثلاثة إلى أربعة أشهر ، ومن بعده شاركني الزنزانة ذاتها علي ربيعة وكانت رفقة جميلة ، كنا نشغل وقتنا بتبادل الأحاديث والدراسة طوال الوقت . وقد استلمنا من إدارة السجن مصحفا وأصبحنا نقرأ القرآن وكان علي ربيعة لا يترك القرآن . وفي أحد الأيام غضب الحارس من تذمر علي ربيعة حول أمر يتعلق بالطعام المقدم له ، فعوقب ربيعة بالضرب المبرح وأودع زنزانة العقاب الانفرادية . واحتجاجا على موقف الشرطة من عدم إرسال علي ربيعة للعلاج بعد ما أصابه من تعذيب وإبقائه مريضا في زنزانة العقاب الانفرادية أعلنا إضرابا جديدا عن الطعام تضامنا معه ، وقد أفضى إضرابنا إلى صدور قرار بنقله إلى الزنازن المشتركة فنقل لزنزانة أخرى ولم يعد معي .

بعد نقل علي ربيعة ظللت وحيدا في الزنزانة إلى أن نقلنا جميعا إلى الزنازن الجديدة وهناك أصبح شاكر عقاب معي في الزنزانة رقم ٢٠ وقد قضيت معه فترات جميلة نتحدث فيها ونسترجع ذكرياتنا أيام الانتفاضة بكل تفاصيلها ، وفي الزنازن الجديدة تابعت إدارة السجن التبديل الدوري للمعتقلين بين الزنازن . بعد أن أطلق سراح شاكر عقاب في فبراير ١٩٦٧ أصبح أحمد حارب رفيقي في الزنزانة وقد قضيت معه أياما فيها الكثير من الأنس والمرح . ومن ذكرياتي حول رفقتي مع أحمد حارب في زنزانة واحدة أنني كنت أقتني مصحف قرآن مرسل لي من الوالدة بحقيبة

غلاف قماشية ، ومع مرور الوقت وكثرة الاستخدام اهترأ قماش الحقيبة وتمزق ، وكان لدى أحمد حارب بنطلون قديم ممزق أراد أن يتخلص منه . أخذت البنطلون من حارب وغسلته ثم خطت منه حقيبة قماش جديدة للمصحف الذي لا يزال مع حقيبته بحوزتي واحدا من أغلى مقتنياتي . كان أحمد حارب يهوى الغناء الشعبي ويستخدم باب الزنزانة ليدق عليه الدقات المميزة لأنماط أغاني التراث الشعبي وظللنا معا حتى إطلاق سراحنا في مايو ١٩٦٧ .

ومن وسائل الترفيه وتشغيل الذهن كنت والرفيق الذي يشاركني الزنزانة نلعب الشطرنج الذي كنا نصنع قاعدته من ورق كارتون مقوى ، أما قطعه فكنا نرسم أشكالها على صحائف ورقية ونتصورها قطعا مجسمة ونندمج في لعب أشواط طويلة تنسينا وقتنا الممتد بلا نهاية في الزنزانة ، كنت مولعا بلعبة الشطرنج منذ تعلمتها في مرحلة الدراسة الثانوية على يد شقيقي يوسف بالكويت ، وفي المعتقل صرت مستعدا أن أعلّمها أي رفيق يشاركني الزنزانة .

في الفترة الأخيرة لاعتقالنا في سجن جزيرة «جدا» سمح لنا بالتمشي في منطقة محدودة أمام صف الزنازن لنصف ساعة فقط فقسموا المعتقلين إلى مجموعتين واحدة تخرج نصف ساعة كدفعة أولى والدفعة الثانية تخرج النصف ساعة الأخرى» .

***

رفاق أحمد الشملان في سجن «جدا» ٦٥-١٩٦٧ يتذكرون تلك الأيام ، يقول الأستاذ علي ربيعة : «بعد أحداث انتفاضة ١٩٦٥ كان لقائي الثاني مع أحمد الشملان في سجن «جدا» . في البداية كان أحمد في زنزانة انفرادية ، وأذكر أنه في بعض الأحيان كانت تلم به آلام في القلب ، وذلك ما كان يعكر مزاجه ، وأذكر مرة أنه أصيب بنوبة قلبية داخل زنزانته فأخذ يصرخ من الألم ، وقد أثار استياءنا إهمال الشرطة لصراخه وتعاطفنا معه كثيرا . كانت آلام القلب التي تصيب الشملان من أكثر الأشياء الباقية في الذاكرة حول تلك الفترة الرهيبة ، وأعتبرها ضمن أكثر الصدمات التي صُدمنا بها في «جدا» . برفقة أحمد وفي زنزانة واحدة قضيت فترة من الاعتقال امتدت ستة أشهر كنا خلالها رفيقين في الزنزانة الجنوبية ، كان وجوده معي يخفف المعاناة حيث كان يضفي جوا من المرح بقصصه وتعليقاته المرحة على ما كنت أتغنى به من أهازيج وأغاني باللغة الإنجليزية ، كان دائما يأخذ هذا من باب

التعليق والنكتة عليّ ويردد معي الموسيقى التي أترنم بها . كان أحمد يحب الأغاني ويحب الموسيقى ، وكنت أغني له باللغة الإنجليزية أغاني «أوبرالية» وأُصفر . كنا نشغل أنفسنا بما هو متاح خاصة أن إدارة السجن حينها كانت ترفض إمدادنا بالكتب والمجلات . ظللنا معاً إلى أن حدث في أحد الأيام أن جاء حارس يمني وقت الغداء وفرض عليّ أن آخذ صحن المرق الذي اختاره هو (الحارس) ، ثرت عليه وقلت له : لا . . لن آخذ الصحن الذي تقرره أنت ، لماذا تفرض عليّ صحنا معينا ، أريد أن آخذ الصحن الآخر . وجرى تلاسن وكلام بيني وبين الحارس فاستدعى حراسا آخرين وسحبوني من الزنزانة سحبا إلى زنزانة رقم واحد انفرادي ، وهي إحدى زنازن العقاب الصغيرة جدا ، وقد تعرضت للضرب الشنيع بالأحذية في زنزانة العقاب لدرجة أنني كنت أصرخ من شدة الألم وبقيت فيها لمدة أحد عشر يوما ، ورفضوا أخذي للعلاج رغم الآلام والمعاناة ، ولم يقصر الرفاق المعتقلون فقد وقفوا وقفة وأعلنوا الإضراب . ونتيجة لذلك أخرجوني من زنزانة العقاب الانفرادية ولم يعيدوني للشملان ، أصبحت مع عبدالله مطيويع في زنزانة واحدة» .

ويتذكر الأستاذ عبدالله مطيويع قائلا : «نقلنا إلى سجن «جدا» قبل أحمد الشملان الذي بقي هو وشاكر والقطان في سجن القلعة وقد تم وضعنا في بيت الدولة . في شهر يونيو أو يوليو ١٩٦٥ أخرجونا إلى الزنازن الخارجية وهي زنازن كبيرة بعضها انفرادي وبعضها ثنائي ، وحينما وصل الشملان وضعوه انفرادي في واحدة من هذه الزنازن ، وقد بقينا في هذه الزنازن إلى أن أكملوا بناء السجن الجديد ووزعونا فيه بالاثنين ، ونتيجة لإضراباتنا المتكررة أصبحت ظروف المعتقل أفضل نسبيا . أحمد الشملان ظل في السجن القديم ومعه كريم الشكر وفي الزنازن الأخرى كان علي ربيعة وعبدالله المعاودة وعيسى الذوادي ومحمد جابر صباح وإبراهيم بوزيد وغيرهم . أذكر أننا قمنا بإضراب عن الطعام ، وقد انهار جسم الشملان وضعف من الإضراب الذي امتد أحد عشر يوما ، ولما أوقفنا الإضراب أتوا لنا بالتمر مع وجبة الغداء ، ومع أن التمر يُنتج في «جدا» لكن لم نكن نذوقه . وأذكر أن علي ربيعة تصادم مع الشرطة في أمر يتعلق بالطعام الذي يقدم لنا ، فأخذت الشرطة علي وضربته ضربا مبرحا وأودعوه زنزانة العقاب رقم واحد» .

ويتذكر الأستاذ شاكر عقاب أيامهم في سجن «جدا» ١٩٦٥ فيقول : «بقينا في «جدا» أنا وأحمد الشملان مدة طويلة في زنازن انفرادية لا تحقيق ، لا سؤال ، لا

جواب ولا شيء . أذكر الإضرابات التي كنا نقوم بها نتيجة سوء الأوضاع في المعتقل ، كانت الأوضاع قاسية جدا وهناك شرطي عريف يمني اسمه ناجي كان سلوكه نحونا في منتهى القسوة ، كنا نعتبره أتعس ما خلق الله ، حتى رئيسه الإنجليزي «جروف» كان تعامله معنا أهون . وقد حدثت لنا مواجهات عدة مع الشرطة توجناها بإضرابات متعددة ومطالبات بتغيير الشرطة ومسؤول السجن ، ونتيجة لذلك جاء مسؤول جديد وأبدى تجاوبا ، وفُتحت الزنازن بشكل مؤقت ، لكن المسؤول الجديد لم يبق سوى مدة قصيرة شهر أو شهرين . في المراحل الأخيرة من اعتقالنا في سجن «جدا» وضعونا كل اثنين في زنزانة ، وقد أصبحت رفيقا للشملان في زنزانة واحدة» .

أما الأستاذ محمد جابر صباح فيتذكر قائلا : «مما أذكره تماما عن أحمد الشملان أنه عند وقت الصلاة كان يضع فمه على فتحة الباب ويؤذن فينا ، كنا كلنا قوميين وكلنا نصلي ، نصلي حتى منتصف الليل لنشغل وقتنا ونعبر عن مشاعرنا الدينية وعن معاناتنا في المعتقل» .

***

كانت تجربة الاعتقال الأول في حياة أحمد الشملان من أولى التجارب القاسية التي مر بها الشملان وتركت آثارها العميقة إيجابا وسلبا على حياته النضالية اللاحقة وعلى سمات شخصيته . من جانب آخر كانت تجربة الاعتقال الأولى محطة أغنت تطور الشملان الفكري والثقافي والسياسي والإبداعي ، ظل أحمد حتى إطلاق سراحه مخلصا لفكره القومي في طوره المرتبط برؤى الناصرية وطروحاتها . إلا أنه - في سجن «جدا»- تعرّف عن قرب على شخصيات جديدة من خارج الإطار القومي فمد جسورا من العلاقة الفكرية والثقافية مع المناضل علي دويغر أحد القيادات المؤسسة لجبهة التحرير الوطني البحرانية . وقد حدثني الأستاذ علي دويغر عن تعارفه مع الشملان في المعتقل بجزيرة «جدا» ١٩٦٥ فقال : «اعتقلت منذ بداية انتفاضة ١٩٦٥ وفي جزيرة «جدا» تعرفت على أحمد الشملان الذي كان مع شاكر عقاب في زنزانة واحدة . وأكثر ما أذكره عن أحمد أنه حينما سمح لنا بالتمشي خارج الزنازن لمدة نصف ساعة كنت أتمشى معه سويا ونتحدث في موضوعات متفرقة ، وقد ظل الشملان صديقا لي بعد خروجه من المعتقل» .

حول الأمر نفسه قال لي الأستاذ بدر عبدالملك : «لاحظنا رفقة واضحة بين الشملان ودويغر وكثيرا ما سمعتهما يتحدثان في مسائل جديدة بالنسبة لي

كالحديث عن الفن التشكيلي وعن الموسيقى السيمفونية وعن أدب غير الأدب الذي أعرفه . كان يشغل الاثنين مشروع ثقافي يميل بشكل أكثر نحو الصفة العالمية ، ومن أحاديثهما عرفت أسماء فنية وإبداعية لم أعرفها من قبل مثل ديستوفسكي وتولستوي» .

وقد استفسرت من أحمد عن معرفته بتلك الشخصيات منذ ذلك الزمن فأخبرني أنه كان يعرف تلك الأسماء والفنون منذ فترة دراسته في الكويت حيث قرأ حينذاك العديد من الروايات مثل «الحرب والسلام» و«الدون الهادئ» وغيرها ، كما تعرّف على الموسيقى الكلاسيكية واستساغها .

وحدثني الأستاذ سيد إبراهيم مكي عن علاقته بالشملان في سجن جزيرة «جدا» فقال : «تعرفت على أحمد الشملان العام ١٩٦٧ أثناء اعتقالي في سجن «جدا» . كنت معتقلا لعضويتي في جبهة التحرير ، والشملان معتقل لعضويته في حركة القوميين العرب ، وبحكم رفقتنا النضالية المشتركة كان اللقاء بيننا دائما حميما . وقد لاحظت أن الشملان كان على علاقة وطيدة مع علي دويغر الذي كنت أعرف حينها أنه رفيقي في الجبهة ، وتلك العلاقة أسهمت في أن اقترب من أحمد وتقوى علاقتي معه . كان الشملان يسألني : لماذا اعتقلوك؟ ولأموه عليه سبب اعتقالي كعضو في جبهة التحرير كنت أقول له : اعتقلت في أحداث انتفاضة ١٩٦٥ ، كنت دائما حريصا على السرية ولا أبوح بشيء . وقد توطدت علاقتي مع أحمد إلى درجة أنه قال لي : عندما يطلقون سراحنا حاول أن تمر عليّ في البيت ، ربما كان يريد أن يؤثر عليّ أو يغير اتجاهي السياسي خاصة أنني بينت له أني إنسان عادي وليست لي أية ارتباطات سياسية . وأذكر أن الشملان حاول أن يناقشني في مسائل حول اللينينية والتروتسكية ، وكنت أتظاهر له بأنني لا أفهم في تلك المسائل أبدا ، لقد شعرت أنه كانت لدى الشملان اهتمامات بالماركسية» .

وحدثني الأستاذ عبدالله البنعلي بقوله : «تربطني بعلي دويغر علاقة وطيدة فقد كنت معه في لجنة قيادة جبهة التحرير ، ومن أحاديثي معه عرفت أنه استطاع في سجن «جدا» ١٩٦٥-١٩٦٦ أن يوطد علاقة بينه وبين عيسى الذوادي وعلي الشيراوي وأحمد الشملان . لم يذكر دويغر أن هذه العلاقة أدت بهؤلاء لترك أفكارهم ، لكنها كانت علاقة تعاون واصلها علي دويغر بعد الخروج من المعتقل ، وقد أثمرت -بهذا الشكل أو ذاك- فتوجه هؤلاء الرفاق الثلاثة إلى جبهة التحرير فيما بعد» .

لقد أسهم تقارب الشملان الإنساني والثقافي مع معتقلين من اتجاهات أخرى في تعزيز تقاربه السياسي الذي جرى معهم خلال أحداث الانتفاضة مما ذوّب الحساسيات والحذر الحزبي المبالغ فيه الذي ميز العلاقة بين الأطراف . ولعل انتفاضة مارس ١٩٦٥ وأول تجربة اعتقال قد أسسا لهاجس التقارب مع القوى السياسية الأخرى الذي أصبح ديدن أحمد الشملان طوال رحلة حياته النضالية كما سنلاحظ في اللاحق من السيرة .

عدا ما ذكرنا فإن أول اعتقال في حياة أحمد الشملان قد أرسى لبنات أخرى في البناء الفكري والثقافي والإبداعي بحياته ، لقد أغنى الشملان حصيلته المتواضعة من اللغة الإنجليزية في معتقل ١٩٦٥ واستفاد على وجه الخصوص من الذخيرة اللغوية الإنجليزية التي كان يملكها الأستاذ علي ربيعة . كما كان معتقل ١٩٦٥ مجالا لأن يحفظ أحمد الشملان العديد من السور القرآنية خاصة وقد تلقى المصحف إهداء من والدته أحب الناس إلى قلبه ، كما حفظ العديد من الأناشيد والأشعار والأغاني التي كان يسمعها ويرددها ، وتوفر له الجو والوقت ليبدع مجموعة من المقطوعات الشعرية (أنظر الفصل العاشر) .

***

حدثني أحمد عن حيثيات الإفراج عنه فقال : «في صباح يوم ١ مايو ١٩٦٧ وكانت أعداد كبيرة من المعتقلين قد أفرج عنها ، فتح الحارس باب الزنزانة وقال لنا أنا وأحمد حارب : اجمعا حاجياتكما وتعالا معي ، سألناه : إلى أين ؟ قال : ستعرفان فيما بعد ، الآن هيا معي ، جمعنا حاجياتنا وخرجنا معه وقد اتجه بنا عبر السلم الصخري للأسفل ومنه إلى سفينة الشرطة التي ترسو على شاطئ جزيرة «جدا» . ركبنا السفينة أحمد حارب وأنا لنجد على ظهرها علي دويغر ، إبراهيم ديتو ، سيد إبراهيم مكي وحسن الحجري . أقلعت السفينة وبعد فترة توقفت على شاطئ قرية «البُديِّع» لتأخذنا سيارة الأمن العام وتنطلق بنا إلى سجن «القلعة» . في سجن «القلعة» وضعنا جميعا في زنزانة واحدة ، وفي اليوم التالي أفرج عنا ، أطلقوا سراح إبراهيم ديتو وحسن الحجري أولا ثم أطلقوا سراحنا علي دويغر وسيد إبراهيم مكي وأحمد حارب وأنا . ركبنا أربعتنا سيارة أجرة فأوصلنا علي دويغر أولا في المنامة ثم اتجهنا لمنطقة الحورة بالعاصمة وأوصلنا أحمد حارب ومنها إلى ضاحية «أم الحصم» حيث أنزلتني السيارة عند باب بيتنا وانطلقت بالسيد إبراهيم مكي إلى قرية

«الحَجر» ، هكذا انتهت أول تجربة اعتقال عشتها في سجون البحرين» .

أكّد سيد إبراهيم مكي لي رواية الشملان قائلا : «أطلق سراحنا مع بعض أنا وعلي دويغر وأحمد الشملان وأحمد حارب . خرجنا مع بعض وركبنا سيارة أجرة عند باب القلعة وقد أوصلنا دويغر عند بيتهم ثم أوصلنا حارب إلى الحورة ، ثم اتجهنا بالشملان إلى أم الحصم ، بعدها توجهت السيارة بي إلى قرية الحَجر ، ومنذ ذلك الحين جمعتنا صداقة حميمة» .

خامسا: صدى الانتفاضة ونتائجها:

يمكن اعتبار انتفاضة مارس ١٩٦٥ ثاني أكبر تحرك جماهيري بعد حركة هيئة الاتحاد الوطني التي جرت العام ١٩٥٦ مناهض لسياسة الهيمنة البريطانية ومطالب بالحقوق المشروعة لشعب البحرين ، وكذلك من حيث الصدى الذي تركته كلا الحركتين في المحيط الخليجي والعربي وحتى العالمي . كان أبناء البحرين خارج حدودها من عاملين في الخارج ومنفيين ومطلوبين من السلطات في البحرين ومن طلبة وسواهم يتابعون أحداث الوطن ويتسقطون أخبار الانتفاضة ويعملون على نشر قضية شعب البحرين عبر ما أتيح لهم من وسائل إعلامية .

يقول الصحافي الأستاذ علي صالح الذي كان حينها يعمل في مجلة «الطليعة» لسان حال تنظيم حركة القوميين العرب بالكويت : «كنا نتلقى أخبار الانتفاضة وننشرها في الطليعة» ، ويقول الأستاذ أحمد حميدان أحد القادة التاريخيين لتنظيم الحركة وكان يومها في الكويت : «كنا نتابع انتفاضة ١٩٦٥ وكنت في مجلة «الطليعة» أغطي الانتفاضة من الناحية الإعلامية ومن ناحية الكتابة رغم أني كنت متوقفا -في تلك الفترة- عن العمل في الحركة» .

أما السيد يوسف بن عيسى الشملان الشقيق الأكبر لأحمد الشملان فقال : «خلال أحداث ١٩٦٥ كنت أعيش بالكويت وكان البحرينيون كثيرون آنذاك في الكويت . وقد قررنا أن نجتمع لمساعدة إخواننا في البحرين وكل واحد منا أخبر من يعرفه من البحرينيين حتى الذين كانوا بعيدين في الفحيحيل والأحمدي وغيرها من المناطق النائية . تنادينا وعقدنا الاجتماع في بيتي بالشعب ، وقد حضر كثيرون ربما وصل عددهم إلى ٤٠٠ بحريني ، في بداية الاجتماع أخبرتهم أننا لا نجتمع لمناقشة أمور سياسية ، نحن نجتمع لمساعدة إخواننا في البحرين وعلى كل واحد منا أن يتبرع

بما يستطيع لأهلنا في البحرين ، وقد كوّنا لجنة سميناها اللجنة المالية للاتصال بالناس والمؤسسات وجمع التبرعات ، وجمعنا مبلغا كبيرا حوالي ١٦٠ إلى ١٨٠ ألف دينار كويتي ، ثم سلمنا المبلغ ليرسل للبحرين ، وليس لديّ علم كيف تم توزيعه هناك» .

كما تعاطف اتحاد المحامين العرب مع قضية شعب البحرين وأرسل وفدا إلى البحرين منعت السلطات البريطانية دخوله ، ودعت جمعية الصحافيين الكويتية اتحاد الصحافيين العرب لتبني الدفاع عن شعب البحرين وصدر بيان بهذا الخصوص[١] .

***

على صعيد نتائجها الإيجابية أظهرت انتفاضة مارس الجوانب التالية :

١ . أهمية دور الطبقة العاملة في الحركة الوطنية والنضال الوطني ورفعت من الوعي العمالي الذي مهد للحركات المطلبية العمالية اللاحقة في الأعوام ١٩٦٨-١٩٧٢-١٩٧٤ .

٢ . دخلت القوى الوطنية في أعمال نضالية مشتركة .

٣ . انخرطت المرأة البحرينية في ميدان المشاركة في العمل الوطني من خلال دور واسع متعدد الأوجه في الانتفاضة .

٤ . تحقق بعض ما كان مرفوعا من مطالب مثل : إصدار قانون للصحافة ومنح ترخيص لإصدار صحف محلية : «الأضواء» الأسبوعية .

٥ . أجري بعض التطوير في الأجهزة الإدارية الرسمية بتشكيل مجلس الدولة الذي اتخذ شكل مجلس للوزراء وضمت إليه شخصيات من النخبة البرجوازية الموالية .

٦ . أعيدت بعثات الطلبة العام ١٩٦٦ التي تم إيقافها منذ أحداث حركة الهيئة ١٩٥٦ .

ولخص إبراهيم خلف العبيدي النتائج الإيجابية للانتفاضة بقوله : «جاءت انتفاضة مارس ١٩٦٥ لتلفت أنظار الاستعمار البريطاني والسلطة الحاكمة إلى ضرورة إحداث تغيير وإعطاء بعض التنازلات وذلك بإدخال الإصلاحات على أنظمة الحكم لامتصاص النقمة المتزايدة وانتزاع المبادرة من الحركات الوطنية . وبدأت الحكومة

---

(١) حسين موسى . «النضال الوطني الديمقراطي الحديث لشعب البحرين : ١٩٢٠- ١٩٨١» . ط ٢ . د م : المؤلف . ٢٠٠٧ . ص ٨٩ .

البحرانية سياستها الجديدة بإلغاء «قانون المطبوعات لعام ١٩٥٤ وسمحت لبعض الصحف بالصدور كصحيفتي صدى الأسبوع والأضواء ، إلا أن قانون المطبوعات الجديد قد تضمن الكثير من القيود[١] .

وفي مجال تقييمه الإيجابي للانتفاضة كتب الأستاذ أحمد الذوادي : «كانت انتفاضة مارس ١٩٦٥ ، انتفاضة عمالية المنشأ والسبب ، طلابية وشبابية الاتساع ، جماهيرية الاستجابة والدعم . . . .كانت أهدافها في الأساس منع تسريح العمال من شركة «بابكو» وإعادة من سرح منهم ، ثم اتسعت لتشمل مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية . استمرت الانتفاضة ، بسبب زخمها وعدالة مطالبها فترة قياسية طويلة ، قدمت جماهيرنا خلالها الكثير من التضحيات ، شهداء ومعتقلين وملاحقين ، وتركت بصمتها على مجمل تطور الأحداث التي تلتها . . وصولاً لإضرابات ١٩٦٨ و١٩٧٢»[٢] .

وذكر الأستاذ شاكر عقاب : «كانت الانتفاضة شاملة ، أقولها بثقة كانت الانتفاضة شاملة للبحرين كلها واختفت فيها أي مظاهر للطائفية ، وإذا كانت الحركة الوطنية في مراحل أخرى يشوبها الحس الطائفي ، ففي انتفاضة مارس ١٩٦٥ انتفى ذلك على الإطلاق ، كانت هذه ميزة انتفاضة ١٩٦٥ ، كان البحرينيون فيها كلهم متحدين» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «لقد حظيت الانتفاضة بالبعد الوطني نظرا لمشاركة الطلاب والعمال بها ، ومشاركة كافة القوى الوطنية» .

وعلى الصعيد الشخصي لأحمد الشملان فقد كانت انتفاضة مارس ١٩٦٥ أول سطوع نضالي له على أرض الوطن ، وقد أكسبه نضاله وصموده خلال الانتفاضة وفي المعتقل رمزية وطنية فغدا منذ ذلك الحين واحدا من المناضلين الوطنيين المعروفين والمقدرين في ضمير وذاكرة الشعب البحريني .

قالت لي السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «حينما أطلق سراح أحمد عشنا حالة فرح شديدة افتخارا به فقد شاع بين الناس أنه بطل وأنه صمد في المعتقل ، وقد استقبله جميع الناس ورفعوا الأعلام على سطوح بيوتهم بمناسبة عودته» .

---

(١) إبراهيم خلف العبيدي . مصدر سابق . ص ١٦٥ .

(٢) المنبر الديمقراطي التقدمي . مصدر سابق . ص ١٢

وقال الشاعر قاسم حداد : «كانت لأحمد الشملان شخصية مقدرة رغم أن أهل المحرق لم يعرفوه من قبل ، إلا أنه وفي أثناء الأحداث وبسرعة ملحوظة جدا صار الجميع يعرفه ، وقد جرى أمر لافت عقب خروج أحمد من السجن ، كان هناك أناس يعرفون أحمد في المحرق وفرحوا بخروجه ، نشروا الثياب على أسطح منازلهم» .

وفي مذكراته كتب الشاعر علي الشرقاوي : «بدأ النظام السياسي بإطلاق سراح المعتقلين فتعرفت على أسماء أبرز العناصر الوطنية كأحمد الشملان وعلي ربيعه وعلي دويغر ومحمد جابر صباح ومحمد بونفور وعلي الشيراوي» .

يضيف أحمد الشملان قائلا : «بعد اعتقال ٦٥-١٩٦٧ خرجت بقناعة راسخة أن شعب البحرين يستحق حياة حرة وحقوقا مصانة ومستقبلا أفضل ، ويستحق أن يضحي أبناءه نضالا من أجل بلوغ ذلك» .

***

وعلى صعيد النتائج السلبية للانتفاضة نذكر الجوانب التالية :

١ . فشلت الانتفاضة في تحقيق معظم أهدافها .

٢ . أودع مئات الشباب السجون وتعرض كثير منهم لصنوف من التعذيب دون محاكمة أو إدانة أي منهم .

٣ . تمت تقوية جهاز المخابرات واستقدام الضابط «ايان هندرسن» ذي التاريخ الأسود في التعامل مع الحراك الوطني والمطلبي اللاحق في البحرين .

٤ . انتهى الوجود الفعلي لتنظيم حركة القوميين العرب في البحرين مع القضاء على الانتفاضة .

ويضيف المهندس عبدالنبي العكري بقوله : «على مستوى القوى الوطنية القومية فقد شهدت الحركة القومية في البحرين الكثير من التمزقات والتنظيمات القومية المحلية ويعود ذلك إلى انتكاسة انتفاضة مارس ١٩٦٥ وما ولدته من ردود فعل من القيادة القومية للحركة أو حزب البعث ، والانشقاقات التي شهدتها الحركات القومية مركزيا حيث انعكس ذلك أيضا على فروعها في البحرين[١] .

وحدثني الأستاذ أحمد الذوادي عن مدى تحقيق الانتفاضة لأهدافها فقال :

---

(١) عبدالنبي العكري . «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٣ . ص ١٥١ .

«عندما هبّت الانتفاضة شاركت فيها البحرين كلها من أقصاها إلى أقصاها . وكل القوى السياسية ساهمت التحرير والقوميين والبعثيين كلهم ساهموا في الانتفاضة وفي دفعها قدما على أمل أن تعطي نتيجة وشيئا ما ، لكنها للأسف لم تحقق شيئا مباشرا لأن المواجهة لم تكن متكافئة ، ميزان القوى لم يكن متكافئا رغم أن القوى الوطنية والشعب كله كانوا في صف واحد والسلطة لوحدها في الصف الآخر . كانت كفة السلطة هي الراجحة باعتمادها على سلطة الحماية البريطانية مما أضعف الانتفاضة وقلل نتائجها الإيجابية» .

وعلى الصعيد الشخصي تركت تجربة الاعتقال الأول ١٩٦٥ بما تضمنه من تعذيب شديد وقيد بالسلاسل وسجن انفرادي طويل آثارا سلبية على شخصية أحمد الشملان في سمات التوتر وردود الفعل العنيفة بعلاقاته مع الآخر المختلف خلال السنوات الأولى التي تلت اعتقال الستينيات المنصرمة على وجه الخصوص . بعد ثلاثة عقود كتب الشملان رسالة لصديق أوصلته عزلته -وفق أحمد- لحالة من الهياج ، يقول الشملان لصديقه : «نفسيتك ذكرتني تماما بنفسيتي عندما كنت في السجن الانفرادي ٦٥-١٩٦٧ ، فبعد سنة من السجن الانفرادي والعزلة عن العالم انتابتني حساسية غريبة ذات هياج رهيب على العالم الذي اختلفت معه ، وعدوانية فظيعة كنت عاجزا إزاءها عن تقبل أي رأي مخالف لرأيي ، وكنت مرشحا لمخاطر لا حصر لها» .

بعد انتفاضة ١٩٦٥ بعام نفذت جبهة التحرير الوطني البحرانية العام ١٩٦٦ عملية ضد جهاز المخابرات جعلت سلطات الأمن العام والمخابرات البريطانية تعاني من الشلل والجمود بعد إصابة رئيس المخابرات الإنجليزي «بوب لنكدنل» ومساعده الأردني أحمد محسن في عملية تفجير سيارتيهما . في أعقاب ذلك تم استقدام ضباط المخابرات «هندرسن ، هيجن وشور» في العام ذاته ليحلوا محلهم[١] ، وبقدومهم دخل شعب البحرين مرحلة جديدة من الصراع مع سلطة الحماية البريطانية ومع المؤسسة الأمنية وجهاز المخابرات الذي مضى قدما في تجديد أساليبه وتضييق الخناق على الناس وتكميم أفواههم .

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «النضال» . مصدر سابق . ع ١ . ص٤ .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل الرابع

نفيٌ.. تيهٌ.. ومرضْ
١٩٦٧- ١٩٧٠

أولا: نسائم الحرية في حضن الوطن:

في يوم ٢ مايو ١٩٦٧ خرج أحمد الشملان من المعتقل بعد أن قضى فيه سنتين وأسبوعين ما بين سجني «القلعة» و«جدا» . يروي الشملان تفاصيل اللحظات الأولى لوصوله البيت قائلا : «أوصلتني سيارة الأجرة إلى باب بيتنا في أم الحصم ، دخلت الدهليز وتقدمت نحو حوش البيت ، لمحت الوالدة تجلس مع خالتي مريم وشقيقتي صفية في الليوان المفتوح ، لم ينتبهن لدخولي . قلت : السلام عليكم . فرفعت الثلاث رؤوسهن ليرينني واقفا مبتسما أمامهن ، اندفعن نحوي وهن يزغردن ويرددن كلمات الترحيب المشوب بالدهشة والارتباك والفرح . وبسرعة لا يمكن تصورها سرى خبر وصولي بين الأهل والأصدقاء والأحبة في أم الحصم ، وفي لمح البصر امتلأ البيت بالزوار ، وفي الحال باشرت الوالدة إجراءات نشر ثوب «نشل»(ثوب نسائي تراثي مطرز بخيوط ذهبية) على سطح البيت وهي عادة بحرينية قديمة متبعة تعبيرا عن الفرح» .

تصف السيدة صفية بنت عيسى الشملان الفرحة بلقاء شقيقها قائلة : «لا أستطيع أن أصف فرحتنا ودهشتنا في تلك اللحظات ، ولا أستطيع أن أصف مجريات ذلك اليوم ، لقد شهدتُ جميع المرات التي أفرج فيها عن شقيقي أحمد لكنها لم تكن مثل فرحتنا بعد خروجه من أول اعتقال ودخوله علينا بذلك الشكل المفاجئ» .

بمقدم الشملان عمت الفرحة الأهل والأصدقاء والأحباب ومرت أيام جميلة سعيدة على أحمد وسط فرحة الجميع بعودته وفخرهم به واحتفاء الأصدقاء وزياراتهم له . بدأ أحمد يستعيد علاقته مع أقرب الأصدقاء : قاسم حداد وعبدالله مطيويع وعمر الشملان وعبدالله المعاودة وشاكر عقاب وغيرهم ، يستقبلهم ويرافقهم ويتبادل الزيارات معهم .

وصف لي الشاعر قاسم حداد أحد أقرب أصدقاء أحمد الشملان مشاعره بالإفراج عن أحمد ، قال : «كتبت قصيدتي «البشارة» عقب خروج أحمد من المعتقل وعنونت بها أول ديوان شعر يصدر لي ، جئته إلى البيت وشدني منظر الثوب النسائي منشورا أعلى السطح يبشر بعودته . بعودة أحمد كنت كمن استعاد وديعة ، استعاد علاقة انقطعت في بدايتها ، كنت كمن يتفتح على تجربة كبيرة لأول مرة وينقطع ، كنت متعلقا كثيرا بهذا الإنسان الذي أصبح صديقي ، وحين أطلق سراحه كأنني استعدت إيقاعي الطبيعي الذي كان يفترض أن يتبلور لأن فترة بقائي في السعودية كانت فترة غيبوبة وانقطاع ولم تشكل استمرارا موضوعيا لنموي الفكري والاجتماعي . لم أشعر قط أن علاقتي بأحمد لها صفة تنظيمية أو سياسية ، كنت معنيا بعلاقتي الإنسانية به وكان هذا هو المهم بالنسبة لي ، لم أكن مكترثا -حينما ندخل في مناقشات سياسية- بأن نكون متفقين ما دمنا في تنظيم واحد وفقا للمنظور السابق ، وقد نصل إلى احتدام في الآراء فيغضب أحمد . كان الرابط الأهم بيني وبينه هو علاقتنا الإنسانية ، وحينما أتى استعدنا علاقتنا وصرنا متلازمين مع بعض بشكل يومي إلى درجة أنه حينما بدأ يبحث عن عمل كنت أرافقه في المرور على المكاتب . من جانب آخر كنت طوال الوقت مع أحمد لأنه كان طريقي إلى موزة الشملان فعلاقتي تقوّت أكثر مع موزة من خلال أحمد لأني حينما أكون عند أحمد تأتي موزة . قبل إطلاق سراح أحمد كانوا يتساءلون عن سبب مجيئي إلى أم الحصم لكن بعد خروج أحمد ومرافقتي الدائمة له تقبلوني ، لقد أعطاني أحمد شيئا من بركاته» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «أفرج عني قبل أحمد الشملان بعام ونصف ، ومنذ خروج أحمد تلازمنا كثيرا إلى درجة أن أصبحنا نتغدى كل يوم لدى واحد منا ، بترتيب دوري بين بيوتنا . ومن الأمور الطريفة التي أذكرها أنه لم تكن لأحمد في بيتهم غرفة خاصة به فاتفقنا أن نعد الغرفة الشرقية له ، أصبحنا كلنا نجارين بقيادة عبدالله المعاودة الذي كان أفهم واحد فينا بهذه الأمور ، غطينا السقف بصفائح «المسنيت» (صفائح معدة من خليط الخشب والورق) وأعددنا الغرفة ، كان نوعاً من التضامن ونوعاً من المرح وكانت أعمارنا تلائم أمورا من هذا القبيل» .

أما الأستاذ شاكر عقاب فقال : «خرجتُ من المعتقل في فبراير ١٩٦٧ قبل أن أكمل عامين ، وخرج أحمد الشملان بعدي في مايو ١٩٦٧ ، وبعدما أفرج عن أحمد صرنا نتقابل في بيتهم بأم الحصم» .

كما تواصلت علاقة الشملان مع بعض الأصدقاء الذين تعرف عليهم في المعتقل مثل علي دويغر وأحمد حارب وكريم الشكر وبدر عبدالملك وإبراهيم ديتو وغيرهم . يقول الأستاذ علي دويغر : «في ١٩٦٧ أطلق سراحنا وقد زرت أحمد في بيته بأم الحصم ثم دعوته مع مجموعة من الأصدقاء المفرج عنهم إلى حفلة أقمتها على سطح بيتنا» . وأكّد الأستاذ بدر عبدالملك ذلك بقوله : «حينما دعانا علي دويغر إلى حفلة على سطح بيته بمناسبة خروجنا من المعتقل كان أحمد الشملان حاضرا الحفلة» . يتذكر أحمد من حضور الحفلة المذكورة معه كل من شاكر عقاب وعلي الشيراوي وأحمد حارب وبدر عبد الملك .

***

شعر أحمد الشملان أن أفقا جديدا في الحياة ينتظره وأن عليه أن يسعى نحوه ، بدأ يستعيد شيئا فشيئا طاقته في الإقبال على الحياة والعطاء فيها بكل جوانبها . كان سعيدا بزيارات ابنة خاله «إقبال» التي كان يحبها والتي ظلت تداعب خياله طوال فترة اعتقاله ، وعزم على الاستقرار والبحث عن عمل والارتباط بها ، خاصة وقد مرّ معها في تجربة عمل وطني خلال انتفاضة ١٩٦٥ وتطلّع أن تكون زوجة المستقبل الملائمة لنهجه الحياتي ، وزاد انجذابه لها بعد خروجه من المعتقل ، وقد شجعت شقيقات إقبال أختهن على الارتباط بابن عمتها ليضعن حدا لتعلقها بشاب آخر لا يرغبن في ارتباطها به .

مع إطلاق سراح أحمد الشملان كانت إقبال التي بدأت دراستها الجامعية في بيروت قد عادت لقضاء عطلة الصيف في البحرين ، وقد لاحظت شقيقتها هند تعلق أحمد بإقبال ، فسألته إن كان يحبها ، وحين رد بالإيجاب اقترحت عليه أن يتقدم لخطبتها ، يقول أحمد : «فرحت كثيرا حينما شجعتني هند على التقدم لطلب يد إقبال ، تحدثتُ مع الوالدة فوجدتها تعارض تلك الخطبة ، لم توافق الوالدة على تلك الزيجة وقد تركتني وسافرت الكويت لتطلب من شقيقي يوسف أن يكلمني» .

قالت لي السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «بعدما أطلق سراح أحمد عمت أم الحصم حالة فرح شديدة افتخارا به حيث شاع بين الناس أن أحمد بطل واستقبلوه جميعا بفرح ونشروا الأعلام على سطوح منازلهم احتفاء بعودته ، وربما من هذه الزاوية انجذبت إقبال لأحمد وصارت تزوره بشكل دائم ، عمتي سبيكة لم تكن راغبة في زواجه من إقبال لأنها كانت تريدني زوجة له ، وقد تكلمتُ معها بأني أعتبره أخا لي

وليس لدي الجرأة لأفكر فيه كزوج . وقد خاصمتني عمتي فترة بعد سماعها هذا الكلام ثم عادت المياه بيننا إلى مجاريها بعد أن لمست إصرار أحمد على إتمام خطبته لإقبال» .

لم تشأ «مطوعة» سبيكة الاستمرار في الوقوف ضد رغبة ابنها وتطلعت إلى أن الزواج سيجعله يهدأ ويستقر فقبلت بخطبته ، قالت السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «كانوا يظنون أن هذا سيرده عن طريق السياسة والعمل الوطني ، لكن أحمد كان صاحب مبدأ» .

جرت الأمور بسرعة وتقدم أحمد الشملان خاطبا ثم بوشرت إجراءات الخطوبة وأقيم احتفال بالمناسبة ، فرح أصدقاء أحمد المقربون بخطوبته واحتفلوا معه ، يقول الشاعر قاسم حداد : «أتذكر خطوبة أحمد واحتفالنا معه» . ويقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «حينما خرج أحمد من المعتقل كنا نريد أن نفرح ، وكنا كلنا عزابا ففرحنا أن أحمد سيخطب وقد عملنا حفلة احتفاء بخطوبته» .

أما السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان فقالت : «كنت عائدة من بيروت حيث أدرس لقضاء العطلة الصيفية وأطلق سراح أحمد واحتفى الناس جميعا بخروجه واعتبروه بطلا صمد في المعتقل وخرج منتصرا . وكنت قد مررت مع أحمد في بعض تجارب العمل السياسي بانتفاضة ١٩٦٥ وجرى انجذاب كلينا للآخر ، أحبني أحمد كثيرا لكن انجذابي نحوه لم يكن حبا من جانبي ، كان انجذابي لشخصيته الوطنية أكثر ، رأيت فيه إنسانا يختلف عن الباقين وشعرت باهتمامه بي وحبه لي وحينما حدثتني شقيقتي هند عن الخطوبة لم أبد ممانعة خاصة وأني كنت أريد أن أنهي وجود الشاب الآخر في حياتي . تمت خطوبتنا بسرعة وكان عليّ أن أعود في نهاية الصيف إلى بيروت لمواصلة الدراسة ، وقبل أن أسافر في سبتمبر فوجئنا بتوقيفه لمدة أسبوع ثم بقرار نفيه للكويت» .

يعلق الشملان بقوله : «عشية خطوبتنا أوضحت لإقبال طريقي التي لن أحيد عنها في النضال الوطني وقلت لها : ليس لدي ما أمنحك إياه سوى حبي فقبلت بالمضي في الخطوبة» .

***

خرج أحمد الشملان من المعتقل دون أن يتزحزح عزمه على مواصلة مسيرته النضالية ، عاد الهم الوطني يشغل حيزا كبيرا من حياته ، كان تنظيم حركة القوميين

العرب في البحرين العام ١٩٦٧ في حالة ملموسة من الانهيار ، يقول أحمد : «أذكر أني جلست مع المرحوم عبدالله المعاودة وناقشنا الأوضاع وقمنا ببعض التحرك لإعادة بناء تنظيم الحركة وترتيب أوضاعه فالتقينا مع بعض المجاميع الشبابية وعقدنا بعض الاجتماعات ، وخلال تلك المرحلة تعرفت للمرة الأولى على عبدالرحمن النعيمي وأذكر أني حضرت معه اجتماعا أو اثنين . لم نحقق نجاحا يذكر نظرا لما أصاب الكثيرين من عناصر الحركة وأنصارها من إحباط وتراجع بعد ضربة ١٩٦٥ ثم بعد هزيمة العرب في يونيو ١٩٦٧ ، من جهة أخرى لم تتح لي السلطات البريطانية فرصة البقاء في البحرين ففي سبتمبر ١٩٦٧ تم إبعادي خارج الوطن» . يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «صيف العام ١٩٦٧ كان لدى حركة القوميين العرب مهمة هي إعادة ترتيب صفوفها وكان أحمد الشملان يتحرك في هذا الاتجاه» .

في الفترة ذاتها حدثت هزيمة الجيوش العربية في حزيران-يونيو ١٩٦٧ أمام الجيش الإسرائيلي ، وقد تأثر أحمد الشملان تأثرا كبيرا ، يقول : «أصابتني الهزيمة بصدمة وحزن كبيرين وظللت أفكر طوال الوقت فيما آلت إليه الأوضاع العربية وجافاني النوم لأيام عديدة . وحينما أعلن جمال عبدالناصر عزمه التنحي عن السلطة شاركتُ في المظاهرات التي جرت في البحرين رفضا للهزيمة ورفضا لاستقالة عبدالناصر ، وقد كانت مظاهرات ضخمة صاخبة عبرت الجسر ما بين المنامة والمحرق» .

قال لي المحامي يوسف يتيم : «تعرفت لأول مرة على أحمد الشملان عن طريق صديق لي من منطقة الحالة بالمحرق اسمه هو الآخر -للصدفة- أحمد الشملان . كنا في مظاهرة بقرب حديقة الكازينو بالمحرق وأشار لي صديقي إلى شخص مشارك في المظاهرة قائلا إنه الشملان الذي اعتقل في ١٩٦٥ وأطلق سراحه الشهر الماضي وحدثني عن كل ما يعرفه عنه . كان أحمد الشملان موجودا في المظاهرة وكان عبدالله مطيويع موجودا معه ، وأذكر أن الطلبة في المظاهرة كانوا يريدون أن يتوجهوا صوب المطار ، لكن الشملان ومطيويع كانا يمنعان الطلبة من ذلك قائلين : دعونا لا نكرر أخطاء ١٩٦٥» .

***

بعد خروجه من المعتقل كان أحمد الشملان قد عقد العزم - بعد أن خطب ابنة خاله- على الاستقرار في الوطن ، فبدأ يبحث عن عمل ، يقول : «قدمت أوراقي لدائرة العمل والشؤون الاجتماعية ، وحصلت على فرصة عمل كرئيس عمال في

شركة تعمل بالقاعدة البريطانية في الجفير ، ولم يستمر دوامي في العمل أكثر من أسبوعين ، فقد جاءت الشرطة لبيتنا صباحا تطلبني وأخبرتهم الوالدة أنني في العمل فجاءوني هناك واقتادوني إلى قسم التحقيقات بسجن «القلعة» . وهناك فتح الضابط الإنجليزي «هيجنز» معي تحقيقا تركز على الاستفسار عن أخباري وعن عملي ، من جهتي أظهرت له الاحتجاج الشديد على اعتقالي دون مبرر . أبقوني مدة أسبوع بسجن «القلعة» ، ثم فوجئت بقرارهم إبعادي خارج البحرين ، تملكني غضب شديد وضيق كبير وأسقط في يدي حينما سألوني عن البلد الذي أرغب في التوجه إليه ، كانت الكويت أقرب بلد إلى نفسي ، فقلت : الكويت . ومباشرة من سجن «القلعة» رافقني ضابط وشرطيان إلى بيتنا حيث أخبروا الوالدة بقرار التسفير وطلبوا منها إعداد حقيبة سفر لي ، ومن بيتنا مباشرة إلى المطار . كان ابن خالي محمد بن خليفة الشملان يعمل في جوازات المطار ، وعن طريقه جاءني رجل إلى الطائرة ووضع بيدي نقودا أرسلتها الوالدة» .

يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «غير معروف كيف فات الأمن العام التدقيق في العمل الذي حظي به أحمد ، فبعد أسبوعين من التحاقه بالعمل انتبهوا إلى أن أحمد الشملان يعمل في القاعدة البريطانية بالجفير ، واعتبروها إهانة لهم وأن أحمد استغفلهم واخترقهم وهم لا يدرون ، وربما فسروها بأنه يخطط لشيء ما فأقالوه مباشرة وقرروا تسفيره من البحرين في غضون أسبوع» .

تتذكر السيدة صفية بنت عيسى الشملان قائلة : «فرحت الوالدة كثيرا بالتحاق أحمد بالعمل في الجفير واستبشرت خيرا باستقراره ، وكانت تهتم يوميا بإيقاظه وتعد له الإفطار وترافقه حتى باب البيت غير مصدقة أنه بقربها وقد تدبر رزقه والتحق بعمل ، لكن أحمد لم يبق في عمله سوى أسبوعين حيث سجنوه ثم سفروه بعد أسبوع إلى الكويت» .

ثانيا: جحيم المنفى والتيه في مدن الغربة:

انتزع أحمد الشملان في سبتمبر ١٩٦٧ للمرة الثانية من وطنه منفيا نفيا قسريا ، فإن كان الشملان قد كابد آلام البعد عن حضن الوطن والأم والعائلة حينما تغرّب صغيرا العام ١٩٥٦ للدراسة بمدارس الكويت ، فقد كانت تلك مشيئة عائلية لوالدته وشقيقه الأكبر ، لكن أحمد الذي خرج من المعتقل صيف العام ١٩٦٧ متشوقا لتلك

الأحضان التي لم ينعم بدفئها منذ طفولته ، عاد وانتُزع منها قبل أن تسخن أرض الوطن تحت قدميه . في هذه المرة كان وقع فجيعة الإبعاد وآلام البعد أشد وأقسى ، فهو قرار سلطة الحماية البريطانية المهيمنة على البحرين وشعبها التي لم تشأ أن يبقى الشملان في وطنه فقررت نفيه بعد فترة وجيزة على إطلاق سراحه ، في رسالة كتبها أحمد لصديقه الشاعر قاسم حداد بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٦٧ يصف قسوة قرار إبعاده عن الوطن قائلا : «لقد انتقموا مني في الصميم . . الإبعاد . . كانت هذه الكلمة الرهيبة تطاردني منذ أول لحظة عرفت فيها السجن وكنت أخشاها . . كنت أتصور أي شيء حتى الإعدام والدفن في تراب أرضنا ولا الإبعاد . . ولكن هذا ما حدث» .

شهدت السنتان والنصف اللتان أمضاهما أحمد الشملان في المنفى تنقلا وعدم استقرار مكاني ، نفسي ، عاطفي وفكري في حياته بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى . إن مجرد تتبع تنقلات الشملان بين مدن وبقاع يعرفها ولا يعرفها باتساع رقعة شاسعة من العالم ، كفيل بتسليط ضوء واضح عن مدى التيه الذي وقع أحمد في براثنه بتلك المرحلة من حياته ، فمن البحرين إلى الكويت إلى بغداد ، بيروت ، بغداد ، الكويت ، بغداد ، بيروت ، بغداد ، بيروت ، عدن ، القاهرة ، موسكو ، دوشنبه ، القاهرة ، عدن ، ظفار ، عدن ، بيروت ، البصرة ، دبي فالبحرين . وبعد طول تيه عاد أحمد الشملان ربيع ١٩٧٠ إلى حضن الوطن . . وأي عودة كانت!!

***

في سبتمبر ١٩٦٧ وصل أحمد الشملان الكويت التي كانت تعج بحراك سياسي متنوع ، كانت الكويت تعيش تداعيات الهزيمة العربية أمام إسرائيل يونيو ١٩٦٧ ، وكان طعم الهزيمة في الكويت التي شكلت مركز قيادة إقليم الخليج في حركة القوميين العرب أشد مرارة ، كان التواجد الفلسطيني بالكويت كبيرا يشمل الاتجاهات السياسية الفلسطينية التي كانت تتشكل حينها ، وذلك ما ميز الكويت منذ استقلالها العام ١٩٦١ عن غيرها من إمارات الخليج التي كانت ما تزال خاضعة للحماية البريطانية ومغلقة في وجه التواجد السياسي الفلسطيني . في الوقت نفسه كانت الكويت تعيش تداعيات تزوير انتخابات مجلس الأمة يناير ١٩٦٧ الذي استهدف كتلة ممثلي حركة القوميين العرب بالدرجة الأولى[١] .

(١) أحمد الخطيب . «الكويت من الإمارة إلى الدولة : ذكريات العمل الوطني والقومي» . إشراف غانم النجار . ط ١ . الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي . ٢٠٠٧ . الفصل السادس .

سكن الشملان في بيت شقيقه يوسف ، ورغم أن بقاءه لم يطل في الكويت إلا أنه عاني كثيرا ومر بأوقات عصيبة ، فقد كابد غربته القسرية عن أهله وأحبابه وأصدقائه ، وعانى قسوة البعد عن خطيبته التي يحب ، كما أثقله كثيرا ضيق ذات اليد وبقاؤه في منزل شقيقه وعدم تمكنه من الحصول على عمل يكسب منه الرزق .

بقي أحمد في الكويت إلى ديسمبر ١٩٦٧ ورغم معاناة الغربة وضيق ذات اليد فقد كانت الأشهر الثلاثة التي قضاها هناك حافلة بالحركة والنشاط . عقد أحمد صداقات جديدة مع بعض الشباب الكويتي والعربي ، ووطد صداقات قديمة مع زملاء الدراسة الثانوية في ظروف سياسية وفكرية وثقافية هيأتها أجواء نادي «الاستقلال» الذي أخذ أحمد يرتاده والذي كان ملتقى تؤمه القيادات القومية والشباب الوطني والمثقفون(*) .

يتذكر الأستاذ الكاتب الكويتي أحمد الديين صداقته مع أحمد الشملان في الفترة المذكورة فيقول : «التقيت بأحمد صيف ١٩٦٧ في المبنى القديم لنادي «الاستقلال» بمنطقة «حولي» ، كان أحمد من رواد النادي المذكور وكان أقرب أصدقائه في ذلك الوقت عبدالمالك خلف التميمي والمرحوم عبدالعزيز سعود ، وأنا رابعهم . في أمسيات ذلك الصيف كنا نخرج في سيارة عبدالعزيز سعود الوحيد بيننا الذي كان يملك سيارة . كنا نوقف السيارة ونتمشى فنقطع شارع المثنى متجهين إلى دكان لبيع منتجات الألبان حيث نشرب الحليب بالفراولة لنطفئ عطشنا ونبرد أجسادنا في صيف الكويت اللاهب ، كان ابتياع الحليب بالفراولة ترفا بالنسبة لشباب مثلنا في ذلك الزمن . نتجه بعد ذلك للجلوس في المقاهي والمطاعم المطلة على آخر شارع بيروت ، كانت جل أحاديثنا تتعلق بالشأن السياسي ، ولم نكن نتداول تقريبا أي أحاديث أخرى ، كنا نناقش الوضع السياسي العربي وأثر النكسة ومشكلات حركة التحرر الوطني العربية والخيارات التي أمامها ، وكذلك تطلعاتنا

(*) تأسس نادي «الاستقلال» بالكويت العام ١٩٦٢ وكانت تعقد به ندوات أسبوعية تناقش شؤون الساعة وكان له دور مشهود بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ في جمع التبرعات والذهب لإعادة تسليح الجيش المصري ، وله كذلك دور بارز في مساندة المقاومة الفلسطينية ، وقد أغلقته السلطات الكويتية بعد عشر سنوات على تأسيسه (مقال «هكذا تم حل وتصفية نادي الاستقلال» . الموقع الألكتروني لمجلة الطليعة . ع ١٤٢٣ . الكويت : أبريل ٢٠٠٠) .

وهمومنا كشباب وطني وتقدمي في المنطقة . وفي نهاية المساء نعود لسيارة عبدالعزيز سعود فنوصل أحمد إلى منطقة «الشعب» ثم يقلنا عبدالعزيز إلى بيوتنا» .

حول رفقة الشباب تلك قال لي د . عبدالمالك خلف التميمي : «كانت مرحلة المد السياسي القومي ، وكنا ضمن هذا التيار وقناعتنا كشباب أن القضايا العربية الكبرى إذا حلت تحل القضايا القطرية الأخرى . لذا كان التفكير منصبا على القضايا القومية الكبرى ولم يكن في ذهن الواحد منا التفكير في القضايا القطرية التي أخذت حيزا هامشيا من تفكيرنا ، وإن كان هذا المنهج خاطئا أو مُصيبا فقد أصبح في ذمة التاريخ» .

كما كان أحمد الشملان كثير التردد -في تلك الفترة- على مجلة «الطليعة» . يقول الأستاذ أحمد الديين : «أذكر أن أحمد كان يتردد على مجلة «الطليعة» في مبناها القديم الذي تعرّف فيه على المرحوم ناجي العلي . كان مبنى المجلة القديم يقع في أول شارع فهد السالم وهو عبارة عن شقة ، ثم انتقلت المجلة إلى بناية العوضي في شارع مبارك الكبير . كانت لأحمد بعض المساهمات الكتابية في المجلة وكنا نحن أيضا عبدالمالك خلف التميمي وعبدالعزيز سعود وأنا نعمل ونكتب في «الطليعة» ، كنت مسؤول الصفحة الطلابية وتولى عبدالعزيز سعود جانبا من التحرير في المجلة ، وعبدالمالك خلف جانبا آخر من التحرير» .

***

في أجواء هزيمة حزيران ١٩٦٧ أخذ أحمد الشملان الذي خرج لتوه من المعتقل يتتبع ما كان يجري من تغيرات في العالم العربي على مختلف الأصعدة الفكرية والسياسية ، وفي صفوف حركة القوميين العرب على وجه الخصوص . بدأ يتلمس ما كانت تعيشه الحركة من مخاض عسير في انتقالها إلى طور ثالث هو طور الانشقاقات والتحول بشكل كامل إلى فكر اليسار الماركسي . وبالواقع حينما وصل أحمد الكويت في سبتمبر ١٩٦٧ كان قد تحدد جناحان في حركة القوميين العرب ، وكانت بعض العناصر القيادية في الأمانة العامة المركزية للحركة قد جمدت عضويتها منذ العام ١٩٦٦ وأخذت تدفع باتجاه تبني الماركسية اللينينية[1] ، وفي يوليو من العام نفسه

---

(١) محمد جمال باروت . «حركة القوميين العرب : النشأة-التطور-المصائر» . ط ١ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ١٩٩٧ . ص ٤٢٦ .

عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة اجتماعا موسعا وضع الحركة أمام مهمات إعادة بنائها على أساس نظري يساري يتبنى الاشتراكية العلمية[1] .

يقول د . أحمد حميدان : «كنا نحاول أن نخرج من أطر حركة القوميين العرب التقليدية ، ثم تشكلت الجبهة الشعبية الديمقراطية واليسار الفلسطيني بعد الاجتماع الذي حضره نايف حواتمة ، وكانت تلك مرحلة دخولنا في التوجه الماركسي بشكل رسمي» .

أعاد أحمد الشملان ارتباطه التنظيمي بحركة القوميين العرب في الكويت بالتواصل مع قيادتها التقليدية ممثلة في د . خالد الوسمي رئيس مكتب الخليج العربي في قيادة الإقليم بالكويت ، وتطرقت لقاءاته مع د . الوسمي إلى وضعه في الكويت وما يواجهه من صعوبات ورغبته في مواصلة دراسته ، يقول أحمد : «عرض عليّ د . خالد الوسمي موضوع الدراسة في بغداد حيث كانت العراق حينها جمهورية يحكمها نظام قومي ناصري برئاسة عبدالرحمن عارف ، وقد وافقتُ فورا على العرض رغم أنني لم أكن أملك المال اللازم حتى لانتقالي إلى بغداد ، ولقدم شهادة تخرجي من الثانوية العامة وبلوغي الخامسة والعشرين من العمر فقد كان من الصعب قبولي في الجامعة ، لذا أرسلني د . خالد الوسمي إلى الأستاذ أحمد السقاف وكيل وزارة الإرشاد والأخبار الذي كان قد استقال حينها من منصبه . استفسر الأستاذ السقاف عن أوضاعي وأبدى تعاطفه معي كوني منفيا من بلادي إلى الكويت ، ووعدني بكتابة رسالة توصية إلى رئيس جامعة بغداد لقبولي في واحدة من كليات التجارة أو الحقوق أو الآداب ، وبعد أسبوع استلمت الرسالة وغادرت إلى بغداد» .

وحتى مغادرة أحمد الشملان الكويت إلى بغداد كانت الكويت ما زالت تمثل القيادة الإقليمية لفروع الحركة في الخليج ، وحالما وصل بغداد فرّغ أحمد نفسه فترة لكتابة تقرير تقييمي عن انتفاضة مارس ١٩٦٥ بالبحرين وعن مشاركة حركة القوميين العرب بها وأرسله من بغداد إلى القيادة في الكويت ، أكد لي الرفيق البحريني «أ» أن الشملان عرض عليه التقرير في بغداد ثم أرسله للقيادة في الكويت .

***

(١) المصدر نفسه . ص ٤٢٣ .

غادر أحمد الشملان الكويت متجها إلى بغداد في ديسمبر ١٩٦٧ وقد وجهه د . خالد الوسمي للذهاب إلى الأستاذ عبدالإله النصراوي(*) وأعطاه رقم هاتفه ، يتذكر أحمد الشملان أيامه الأولى في بغداد قائلا : «غادرت الكويت برا وحين وصلتُ بغداد أقمت في فندق صغير يدعى «قصر النعمان» بشارع سيد سلطان علي . وفي اليوم التالي اتصلت بالأستاذ عبدالاله النصراوي وقمت بزيارته ، ويبدو أنه كانت قد توفرت لديه فكرة واضحة عني فقد استقبلني بترحاب واضح ودخل معي مباشرة في مناقشة الأوضاع السياسية العربية والمستجدات في أوضاع حركة القوميين العرب ، وكتب توصية للجامعة لقبولي في كلية التجارة بعد أن أبديت له رغبتي في الالتحاق بالكلية المذكورة . وفي ١٤ يناير ١٩٦٨ أي منتصف العام الدراسي تسلمت رسالة قبولي كطالب منحة بالسنة التحضيرية بكلية التجارة -جامعة بغداد وانتقلت للإقامة في سكن حكومي مجاني بمدينة الرشاد الجامعية فحُلت جزئيا مشكلة مواردي المالية حيث يُصرف شهريا لطلاب المنح ١٥ دينارا عراقيا» .

ارتبط الشملان تنظيميا بالأستاذ عبدالإله النصراوي الذي كان أحد قيادات الحركة الاشتراكية العربية بالعراق وتمثل المرحلة الثانية في تطور حركة القوميين العرب ، وكان الأستاذ النصراوي على صلة وثيقة بالطلبة الخليجيين وذا تأثير عليهم .

يقول د . أحمد حميدان : «عندما غادر أحمد الشملان البحرين العام ١٩٦٧ إلى بغداد كان لا يزال في أطر فكر حركة القوميين العرب ولم يدخل في طور الماركسية ، كان لا يزال يتحدث في إطار اليسار الذي يمثله محمد كشلي ومحسن إبراهيم وطروحاتهما ، وحتى هذه كان عليها خلاف فحسب معلوماتي ظلت عناصر البحرين

(*) عبدالإله النصراوي هو أحد القيادات المركزية في حركة القوميين العرب ، ويعتبر المسؤول التنظيمي الأول للحركة في العراق وعلى رأس مؤسسي الحركة الاشتراكية العربية التي تأسست في العراق العام ١٩٦٥ من تحالف قوى كبيرة من القوميين العرب داخل الاتحاد الاشتراكي ومثلت تلاحم الفكر القومي التقليدي مع الاشتراكية الناصرية . وقد تعرضت الحركة بعد الانقلاب الذي جاء بحزب البعث الى السلطة العام ١٩٦٨ إلى حملة اغتيالات وتصفيات وسجن وتشريد . وظل الأستاذ عبدالإله النصراوي ٣٣ عاما خارج العراق خلال فترة حكم صدام حسين ، وبعد إسقاط نظام صدام عاد لوطنه أمينا عاما للحركة الاشتراكية العربية (شبكة الإعلام العراقي . الجريدة الإلكترونية «الصباح» . ٢٠٠٣) .

معزولة لفترة طويلة وكانت متمسكة بالفكر القومي الكلاسيكي ودخلت بصعوبة في طروحات اليسار ، والشملان حينما ترك البحرين كان في هذا الطور في وقت بدأنا نحن ننتقل للماركسية بل مضى علينا فترة طويلة نقرأ الماركسية وبدأنا نتحدث بالطروحات الماركسية» .

يعلق أحمد الشملان على ذلك بقوله : «فعلا خرجت من المعتقل ونُفيت للكويت وأنا أحمل فكرة بسيطة عما كان يجري في الحركة على الصعيدين الفكري والسياسي . أما عن الفكر الماركسي فقد كنت -وباجتهاد شخصي قديم وهاجس للاطلاع العام- تعرفت على أولويات هذا الفكر منذ ما قبل دخولي المعتقل ، لكنني فعلا لم أكن حينها في طور تبني الفكر الماركسي» .

كانت الفترة التي وصل فيها أحمد الشملان إلى بغداد هي الفترة التي تلت هزيمة يونيو١٩٦٧ والتي تمخضت عن الانشقاقات الكبرى في حركة القوميين العرب وترتيب كيانات مستقلة لفروعها وتبني معظمها الفكر الماركسي-اللينيني . لقد مثلت هزيمة حزيران هزيمة لإستراتيجية التحام الحركة بالناصرية وتحولها لطورها الثالث طور اليسار الماركسي[١] .

***

أما على صعيد فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية ، فمنذ العام ١٩٦٦ كان فرعا اليمن الجنوبي والشمالي قد أوقفا تبعيتهما للقيادة المركزية وتكونت على ساحتهما كيانات تنظيمية تميل إلى الارتباط الفكري والأيديولوجي بالجناح اليساري في القيادة المركزية[٢] ، وعلى المستوى الخليجي تحركت بعض العناصر من الأمانة العامة المركزية للحركة بالتنسيق مع الجناح اليساري المركزي لعقد مؤتمر إقليمي لفروع منطقة الخليج والمملكة العربية السعودية . وقد نشط البحرينيان أحمد حميدان وعبدالرحمن كمال عضوا الأمانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب في بيروت لعقد مؤتمر إقليم الخليج[٣] .

---

(١) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٤٢٢ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٣٤٠ .

(٣) عبدالنبي العكري . «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٣ . ص ٧٦ .

حدثني د . أحمد حميدان عن ظروف عقد المؤتمر قائلا : «كان هناك توجه على مستوى الخارج للانفصال عن المركز وتشكيل كيان تنظيمي جديد يلبي الطموحات والتوجهات الفكرية الجديدة ، وهذا عبر عن نفسه فيما بعد في محاولة إعادة الاتصال بفروع الحركة في المنطقة والتحرك لتأسيس الكيان الجديد من بقايا الحركة ولكن بشكل منفصل عن كيانها التقليدي . في هذا الإطار نشطت العناصر التي كانت في بيروت وفي بغداد وبدأ تحرك نشط ضمن المحسوبين على الحركة والقريبين منها من العناصر الطلابية ، وتمخضت الجهود عن انعقاد المؤتمر الأول (التأسيسي) للخليج والجزيرة الذي ضم بقايا العناصر في فروع الخليج والسعودية وعقد في بيروت نهاية ١٩٦٧» .

وأخبرني المهندس عبدالرحمن النعيمي أن : «مجرى الانشقاقات الذي صارت إليه حركة القوميين العرب قبيل هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما بعدها حتّم حسم الانشقاقات في الحركة ، وكان الجناح الماركسي في الأمانة العامة المركزية(محسن إبراهيم ، نايف حواتمة ومحمد كشلي) يحاول أن يستقوي بالفروع ، ولذلك كان مطلوبا ترتيب أوضاع الخليج الذي كانت فروعه مرتبطة بالكويت ، وقد عقد مؤتمر لهذا الهدف أواخر ديسمبر ١٩٦٧ في بيروت حضره ممثلون عن السعودية وعن الكويت وعن البحرين» .

عقد المؤتمر في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ في الشهر ذاته الذي وصل فيه أحمد الشملان إلى بغداد ، وقد تمخض المؤتمر عن الاستقلال التنظيمي للفروع عن قيادة الإقليم في الكويت وتشكيل لجنة مركزية بعضوين عن كل منطقة ومكتب سياسي بعضو واحد عن كل منطقة[١] .

«دان المؤتمر التجربة التنظيمية السابقة وقياداتها وتبنى الاشتراكية العلمية كمرشد ودليل عمل للنضال في الساحة ، واعتبر ساحة الجزيرة واقعة تحت حكم أوتوقراطي مستبد . كما تبنى الكفاح المسلح أسلوبا أساسا في النضال للإطاحة بالاستعمار والرجعية ، واعتبر ساحة عمان الداخل البؤرة الأساسية القادرة على تفجير الأوضاع ورفض أية وصاية تنظيمية من الخارج والعمل المستقل في الساحة مع

(١) المصدر نفسه . ص ٧٨ .

الاستمرار بتسمية حركة القوميين العرب في تلك المرحلة»[1] .

ورغم ارتباط أحمد الشملان بالأستاذ عبدالإله النصراوي الذي ظل يمثل الطور الثاني في فكر وسياسة حركة القوميين العرب ، إلا أن الشملان أبدى تجاوبا مع حركة الجدل الواسعة التي كانت دائرة في صفوف الحركة ، وأظهر ميلا نحو التحول للفكر اليساري والأيديولوجية الماركسية . وقد لعبت عوامل عديدة في ذلك التحول أولها أن الشملان كان قارئا نهما منذ دراسته في المرحلة الثانوية(١٩٦٠-١٩٦٣) قرأ في مختلف المجالات وتعرّف منذ ذلك الحين على الفكر الماركسي والاشتراكي بمعية زميل دراسته الثانوية السعودي ، كما كان لما تنشره مجلة «الطليعة» الكويتية من مقالات وتحليلات دور في تعرف الشباب على الأفكار والتجارب الثورية العالمية . أضف لذلك ما هيأته له الأجواء الدراسية والسياسية في الكويت من فرص للتعارف وتكوين صداقات مع نماذج متنوعة من المناضلين العرب الفلسطينيين والجزائريين والعمانيين والسودانيين وعلى رأسهم غسان كنفاني وناجي العلي والعديد من زملاء الدراسة العمانيين الذين أصبحوا رفاق عمل نضالي فيما بعد ، هذا إلى جانب ما تعرف عليه من أفكار ثورية يسارية ودخل فيه من مناقشات فكرية أثناء تواجده في المعتقل ١٩٦٥-١٩٦٧ .

وصلت بغداد أخبار مؤتمر بيروت الذي فك ارتباط الفروع الخليجية للحركة بالقيادة الإقليمية في الكويت وأطلق العنان لتأسيس كيان سياسي وتنظيمي جديد يلتزم الأيديولوجية الماركسية . وشيئا فشيئا اتضح ميل أحمد الشملان نحو فكر اليسار الماركسي من خلال انخراطه بهمة ونشاط في الجدل الدائر وتصديه للدفاع عن الفكر الجديد في الوسط الطلابي ببغداد . قال لي الرفيق «أ» : «أحمد نشط في مناقشة أنصار اليمين بتنظيم الحركة في بغداد لإقناعهم بصحة التوجه اليساري الماركسي» .

***

أول إشكالية دراسية واجهت أحمد الشملان كانت محاولته اللحاق بما فاته من

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . «تقرير عن الحوار بين حزب العمل العربي في عمان والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» . عدن : ١٩٧١ . ص ٢ ومحمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ص ٤٢٣ ٤٣٨ .

مادة دراسية ومحاضرات منذ أول العام الدراسي حتى منتصفه في يناير ١٩٦٨ ، وبموازاة ذلك كان قدومه لبغداد مثمرا في مجال انفتاح أحمد بسرعة قياسية على كل ما كانت تمثله هذه المدينة من فكر وثقافة وسياسة وحياة طلابية خصبة .

الشاعر علي الشرقاوي الذي كان أحد طلبة بغداد في الفترة نفسها يثمّن في مذكراته أجواء بغداد الطلابية بقوله : «كان اللقاء بالطلبة الذين يدرسون في بغداد بمثابة الشرارة التي أضاءت العديد من المناطق المظلمة ، فهنا سوف أستطيع أن أسهم بما أملك من حيوية وحماس في الفعل الوطني والطلابي ، وهنا أستطيع أن أتواصل مع الكتب الممنوعة في البحرين ، وهنا أؤكد لنفسي ما أملك من جدية في الفعل الثقافي والفكري» .

بعد مرور شهر على قبول أحمد الشملان في جامعة بغداد بدأت إجازة منتصف العام الدراسي فبراير ١٩٦٨ ، فقرر أحمد السفر إلى بيروت بدافعين شغل أولهما فكره إلى درجة القلق والتشوش هو رغبته في الوقوف عن قرب على التحولات الجارية بحركة القوميين العرب في أعقاب مؤتمر الحركة الذي عقد في ديسمبر ١٩٦٧ في بيروت ، والسبب الثاني كان انشغال فكره على خطيبته التي تدرس في بيروت واشتياقه لرؤيتها .

وصل الشملان إلى بيروت برا وهناك التقى بالبحرينيين من القيادات القومية المركزية مثل عبدالرحمن كمال وأحمد حميدان والتقى ببعض الكوادر الطلابية كعبيدلي العبيدلي . حدثني أحمد عن تلك الزيارة بقوله : «أعطيتهم فكرة عن الأوضاع في البحرين التي غادرتها منذ أربعة أشهر ، وسعيت للتعرف منهم على آخر التطورات التنظيمية ، كما دارت بيننا أحاديث عن الوضع الطلابي والتنظيمي في بغداد ودوري في التحرك الطلابي هناك» .

وقال لي الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «التقيت مع أحمد الشملان لأول مرة في بيروت العام ١٩٦٨ ، وصل أحمد بيروت في بداية انشقاقات حركة القوميين العرب بكل الفروع ، في هذه الفترة أيضا كان موضوع ظفار مطروح على المركز في حركة القوميين العرب وكان التحرك محصورا في الحركة الطلابية . كانت مرحلة حركة القوميين العرب وفي الوقت ذاته مرحلة التنظيمات التي خرجت من الحركة ، لم تكن الأمور قد تبلورت بعد وباختصار كلنا تقريبا كنا نشتغل حركة قوميين عرب أيام احتضارها» .

وسألت د . أحمد حميدان عن الزيارة المذكورة للشملان إلى بيروت قال : «التقيت مع أحمد الشملان في بيروت شتاء العام ١٩٦٨ ، ولا أذكر أنه كان لقاء تنظيميا فحينها لم تكن الحركة الثورية الشعبية قد أعلنت بعد ، كانت بداية التحرك لجمع العناصر التي سعت لتأسيس الحركة الجديدة ، إلى ذلك الوقت لم يكن هناك ما يربط الفروع بأية علاقة ولم تكن الصورة قد تبلورت بعد ، وحينما جاءنا أحمد إلى بيروت في ذلك الشتاء كان قد نشط في المجال الطلابي وكنت أعرف عنه من العناصر المركزية التي كانت حلقة الوصل بيننا وبين بغداد» .

حول العناصر المركزية الزائرة لبغداد والتي تحدث عنها د . أحمد حميدان قال لي الشملان معقبا : «نعم ، أذكر زيارة قام بها السيد ياسر عبدربه إلى بغداد ممثلا لجناح اليسار في القيادة المركزية لحركة القوميين العرب وقد التقى في بغداد بمجموعة طلابية خليجية كان مقدرا لها أن تقود بعد ذلك العمل التنظيمي الطلابي في بغداد ، حضرنا اللقاء مع ياسر عبدربه أنا(أحمد الشملان) ومعي رفيقان بحرينيان ورفاق من العمانيين» .

في بيروت وعلى المستوى الشخصي التقى الشملان مع خطيبته التي كان يحبها ومتشوقا للقياها ، أما من جهتها فقد أسهم بعدها عنه واندماجها في أجواء الحياة الطلابية البيروتية في تعزيز فتور مشاعرها نحوه والتي كانت في حقيقتها مشاعر لا تزيد عن الإعزاز والإعجاب بأحمد الشخصية الوطنية أكثر منها مشاعر محبة لحبيب أو خطيب ، أصبحت خطيبته إقبال على قناعة بأن طموحاتها المستقبلية لا تتلاءم مع طريق النضال الوطني الذي اختطه أحمد لحياته .

حدثتني السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان عن اللقاء البيروتي فبراير ١٩٦٨ بقولها : «جاء أحمد إلى بيروت وأقام بمنطقة الحمرا القريبة من كليتي في أحد الشوارع المتجهة صوب منطقة الروشة في فندق صغير متواضع يتلاءم وإمكانياته المادية المحدودة . لم يطل بقاءه أكثر من أسبوع لكني كنت ألتقيه بشكل دائم ، وقد أحسست حينها أنه لا تربطني به عاطفة حب ، بقيت معزته في نفسي لكنه لم يكن الحب المفترض من جانبي ، وربما أحس هو بالتغير من جهتي وأظنه صُدم حينما وجدني لست تلك الحبيبة المشتاقة التي توقعها ، وكان من الصعب عليَّ في أول لقاء لنا بعد فراق ستة أشهر أن أفصح له بشيء حول حقيقة مشاعري» .

***

بقي أحمد الشملان في بيروت مدة أسبوع عاد بعدها إلى بغداد وبدأ من جديد اندماجه في الحياة الدراسية والطلابية والسياسية ، ويبدو أنه كان مهيأً لتبوؤ موقع قيادي في التنظيم الطلابي ، كما نشط في الوسط الطلابي البحريني والعماني ببغداد وأخذ يتبلور له دور قيادي بين الطلبة المنتمين لليسار الجديد في حركة القوميين العرب .

يقول د . أحمد حميدان : «أذكر أن أحمد الشملان نشط في إطار العمل الطلابي في بغداد ، كان هناك تحرك على استيعاب العناصر وكان أحمد نشيطا فيه ، وحسب معلوماتي أنه نشط بشكل خاص في صفوف الطلبة العمانيين الذين كانوا من أنشط العناصر الموجودة وبحاجة إلى توجيه نشاطهم» .

حول الفاعلية التي تميز بها حراك أحمد الشملان يقول الأستاذ عبدالرحمن السندي الذي كان طالبا ببغداد حينها : «في تلك الفترة كانت بداية التحولات السياسية في حركة القوميين العرب من وضعها السابق إلى حركة اليسار الخليجي التي أصبحت موجودة فيما بعد باسم الحركة الثورية الشعبية . حينذاك جرى نوع من التجميع للعناصر من أعضاء حركة القوميين العرب والمتعاطفين معها ، وكانت النواة التي تجمعنا كلنا هي شخص أحمد الشملان» .

هكذا ومنذ وقت مبكر لوجوده في بغداد أصبح الشملان عضوا قياديا ، قال لي أحمد أنه شغل موقعا في اللجنة القيادية للتنظيم الطلابي الخليجي التابع للجناح اليساري للحركة في بغداد ، وكانت اللجنة القيادية تتكون من مجموعة من طلبة البحرين وعمان ، وذكر أنه في البداية كان هو (أحمد الشملان) والرفيق البحريني «أ ح» ضمن لجنة القيادة التي كانت تضم رفاق عمانيين ، ثم انضم معهم رفيق بحريني ثالث .

أسهمت عدة عوامل في تهيئة أحمد الشملان لدوره القيادي في بغداد نذكر منها : اطلاعه وثقافته ، طبيعته الاجتماعية المنفتحة ونشاطه الملحوظ في الاتصال والتواصل بالطلبة ، إلى جانب مهارات قيادية تكونت لديه عبر تجاربه السابقة كجهوده في ضم طلبة للتنظيم وقيادة خلايا طلابية خلال دراسته الثانوية بالكويت ١٩٦٠-١٩٦٣ ، ثم تجربته في لجنة قيادة التنظيم الطلابي بالقاهرة ١٩٦٣ ، ثم ما اضطلع به من مهام قيادية في انتفاضة مارس ١٩٦٥ في البحرين وما تبعها من عمل سياسي بعد خروجه من المعتقل .

اشترك أحمد الشملان في عضوية رابطة طلبة البحرين في بغداد لكنه -وبدوافع سرية العمل الحزبي وبدافع عدم كشف حركته وعلاقاته وسفراته- ظل بعيدا عن الأجواء المباشرة للرابطة التي كانت تضم طلبة من جميع الانتماءات السياسية . قال لي الأستاذ عبدالعزيز الحسن أحد البحرينيين الدارسين في بغداد حينها : «كنت قليلا ما أرى أحمد الشملان وأحيانا تمضي فترة طويلة لا نراه فيها وإن عرفنا أنه مسافر لا نسأل إلى أين» . وحول تواجد الشملان في المحيط الطلابي ذكر الأستاذ عبدالعزيز الحسن : «كنت رئيسا للرابطة في الفترة التي قضاها أحمد في بغداد ، لم يكن للرابطة مقر ، إلا أن ذلك لم يمنعنا من تنفيذ نشاطات متنوعة كالاجتماعات والرحلات والحفلات والأنشطة الثقافية . لم يشترك أحمد الشملان في الهيئة الإدارية للرابطة وكان بعيدا عن أجوائها ، لم يكن يتواجد في المحيط الطلابي اليومي ، لكنه كان يشارك في الأنشطة الثقافية والاجتماعية العامة من ندوات وحفلات ورحلات» . وقال الرفيق «أ» : «شارك أحمد في أنشطة الرابطة وحفلاتها ورحلاتها وكان يندمج مع الطلبة خاصة في الغناء» .

من جانب آخر كان أحمد الشملان يسعى خارج أجواء الرابطة للتواصل مع مجموعات الطلبة وتوطيد علاقاته معهم ، فبعد إقامة امتدت خمسة أشهر في السكن الحكومي بمدينة الرشاد الجامعية التي تقع بعيدا جدا عن الجامعة ، قرر الشملان الانتقال لمنطقة قريبة من الجامعة فسكن في شقة بمنطقة «راغبة خاتون» بالوزيرية القريبة من كليات الحقوق والإدارة والتجارة بجامعة بغداد ، وقد شاركه السكن في الشقة كل من أحمد حبيل ومراد عبدالوهاب .

وصف الشاعر علي الشرقاوي أجواء بيت راغبة خاتون بقوله : «كان بيت «راغبة خاتون» هو قصر الطلبة القريبين إلى الفكر والاتجاه نفسه ، فهناك مر حسن رضي ومر بدر عبدالملك ، ومر أحمد الربعي ومحمد غلوم بوجيري ، وعبيدلي العبيدلي, وغيرهم ممن لا أذكر الآن . كان بيت الطلبة البحرينيين في «راغبة خاتون» سكناً للمارين في بغداد ، كان بيت راغبة خاتون سكناً للطلبة ولبعض الشخصيات الوطنية ، وكان المكان الذي تدار منه -بشكل غير مباشر- رابطة طلبة البحرين في بغداد ، وكان أيضاً مكتبة من خلالها ومن خلال المناقشات مع أحمد الشملان وراشد نجم ومراد عبدالوهاب كنت أتعلم الكثير من القضايا السياسية والأدبية» .

وقد أسهم سكن أحمد الشملان القريب من الجامعة في توسيع علاقاته

الطلابية وتعزيز دوره القيادي بين الطلبة ، أخذ يتسع نطاق الطلبة المنضوين في العمل السياسي تحت مظلة المجموعات الجديدة التي كانت تتشكل على أنقاض حركة القوميين العرب وخاصة منهم البحرينيين والعمانيين .

من جانب آخر كان هناك ربط تنظيمي مركزي لأحمد الشملان مع بيروت من خلال علاقته مع عضو الأمانة العامة المركزية أحمد حميدان ، حيث يشير الشملان إلى أن اتصالاته ولقاءاته التنظيمية في بيروت كانت تتم فقط مع حميدان . وقد استفسرت عن الأمر من عبيدلي العبيدلي الذي كان حينها كادرا حزبيا في بيروت قال : «صحيح لأننا كنا صغارا وغير مؤهلين أن نقوم بدور قيادي على مستوى ربط الأقاليم ، فكان كل العمل بيد أحمد حميدان» .

***

بعد عودته من بيروت ظل أحمد الشملان في بغداد يجتر الأحزان لما لمسه من برود عاطفي من صوب خطيبته التي لم تعد تلك التي ارتبط بها في البحرين ، وقد تواتر إلى مسامعه لغط وإشاعات . يقول أحمد : «بعد أن عدت إلى بغداد وصل ابن خالي عمر بن خليفة الشملان للدراسة في بغداد ، وكنت قد شجعته هو وبعض الأصدقاء الآخرين مثل عبدالله مطيويع -من خلال مراسلاتي معهم- على القدوم للدراسة في بغداد ، جاء عمر وقُبل في الجامعة وانتظم في الدراسة ، لكنه لم يطل البقاء أكثر من ستة أشهر بسبب انعدام موارده المالية حيث لم يقبل كطالب منحة . وخلال فترة بقائه في بغداد حدثني عمر بأن خطيبتي إقبال لا تناسبني مما ضاعف القلق والتشوش والتشكك في نفسي وعزز ذلك ما كنت أذكره حول استقبالها البارد لي في بيروت شتاء ١٩٦٨ . تعذبتُ كثيرا مما آلت إليه علاقتي مع إقبال ، وكنت أكتب لها الرسائل التي أُضمنُها تساؤلاتي عما أسمعه ويثير هواجسي وأغضب من رسائلها الرسمية المختصرة الجافة ، أدركتُ حينها أن لا مستقبل لهذه العلاقة وأنها مسألة وقت فقط لإنهائها» .

قال لي الرفيق «أ» : «رغم مظهره وأسلوب حياته الصارم كان الشملان عاطفيا جدا ووفيا في علاقته مع خطيبته ، بعد فترة من وجوده في بغداد شعرنا أن علاقتهما تمر بتوتر وتأزم ، وقد حاول أحمد لآخر مدى أن يستمر معها دون جدوى ، وكانت علاقتهما غير الطبيعية تنعكس عليه سلبا بشكل واضح . حينذاك كانت الولاءات

السياسية للناس من التطرف بحيث تمنعهم من الحديث عن عواطفهم ، لكن عاطفة أحمد الكبيرة كانت تجعله يتحدث عن علاقته مع خطيبته إلى درجة تُبكي بعض الرفاق ، رغم ذلك ، أذكر أن العلاقة بينهما بلغت مستوى من التأزم وبلغ أحمد مستوى من اليأس والغضب إلى درجة أن تبرع بدبلته في أحدى فعاليات جمع التبرعات للمجهود الحربي ، فأحزنني وعزّ عليّ ما فعله فدفعت ثمن الدبلة واسترجعتها وأعدتها له» .

في يوليو ١٩٦٨ سافر أحمد الشملان إلى الكويت حيث لا مكان آخر أمامه لقضاء الإجازة الصيفية وليكون قريبا من الأجواء العائلية وأخبار الأهل في البحرين . وهناك عاد إلى صداقاته في الكويت والتردد على مجلة «الطليعة» ، يتذكر الأستاذ أحمد الدين تلك الإجازة الصيفية قائلا : « نقل الأخ أحمد لنا أخبار الحركة الوطنية العراقية ، وأذكر تحديدا أنه كان يركز على أخبار الحركة الاشتراكية العربية في العراق وأخبار اتحاد نقابات العمال العراقي بقيادة هاشم علي محسن ، وفي هذا الوقت كان الشملان في طور التحول إلى الفكر اليساري والاشتراكية العلمية» .

في الكويت وصل أحمد الشملان إلى قناعة نهائية بضرورة وضع حد لعلاقته مع خطيبته والذهاب لفسخ الخطبة في أقرب فرصة ، يقول في رسالة تاريخها ٣٠ يونيو ١٩٦٨ كتبها من الكويت لصديقه قاسم حداد : «لا أظنك يا صديقي ستلومني بعد كل ما حدث على قراري بوضع حد لتلك القضية ، كما أني قد طولت بالي بما فيه الكفاية . . وإقبال قد أرادت كل هذا . . وأنا طرف واحد في القضية ، ولا يفيدني أن أجر حبلا مقطوعا في الجانب الآخر لأني لن أحصل على شيء ، ولي الحق في أن أتصرف بما يراه عقلي» .

عاد أحمد لبغداد في آخر شهر أغسطس وكان العراق قد شهد انقلابا عسكريا قاده أحمد حسن البكر أطاح بالرئيس عبدالرحمن عارف وأوصل حزب البعث لسدة الحكم ، من جانب آخر كانت قد وصلت الأخبار عن عقد مؤتمر قطري استثنائي لتنظيم حركة القوميين العرب- إقليم الخليج في دبي بتاريخ ١٩-٢١ يوليو ١٩٦٨ . وبررت وثيقة للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي انعقاد المؤتمر الاستثنائي المذكور بقولها : «لم تكن الأشكال التنظيمية التي خرج بها المؤتمر الأول قادرة على تحمل المسؤوليات والمهمات الملقاة على عاتق التنظيم ، مما استدعى عقد مؤتمر استثنائي لحركة القوميين العرب في الخليج العربي وعمان في منتصف عام

١٩٦٨ حيث ناقش مجددا التزامات التنظيم والعقبات والعقليات التي تسيره»[١] .

ويذكر تقرير تنظيمي للحركة الثورية الشعبية أن «ثلاثة أحداث أسياسية فرضت نفسها على مجمل سير العمل ونتائج المؤتمر هي : هزيمة حزيران ومدلولاتها الفكرية والسياسية ، انتصار الجبهة القومية في اليمن الجنوبي والانتصار على المستعمر عن طريق الكفاح المسلح ، وتنامي حركة المقاومة الفلسطينية من جهة وتفسخ الأحزاب التقليدية القومية بالدرجة الأولى من جهة ثانية»[٢] .

حضر المؤتمر مندوبون عن قطر ، البحرين ، الكويت ، عمان الداخل وظفار ، وقد «اعتبر المؤتمر منطقة الخليج إقليما موحدا والسعودية منطقة تنظيمية مستقلة ، وأقر إستراتيجية الكفاح المسلح رغم تحفظ وفدي الكويت وقطر ، كما أقر العمل الجاد والسريع لتفجير النضال المسلح في عمان الداخل وخلق بؤر ثورية في عموم المنطقة ترتبط مع بعضها البعض لتصعيد النضال الوطني ضد الاستعمار وعملائه ، وأعلن تبنى الماركسية اللينينية وانتخب مكتبا سياسيا كلف بتسمية التنظيم الجديد»[٣] .

يقول د . أحمد حميدان أحد القادة المركزيين الذين حضروا المؤتمر : «في نهاية العام ١٩٦٨ وما بعد ذلك بدأنا ننشط في اتجاه جمع العناصر بهدف الانشقاق عن حركة القوميين العرب وتشكيل الحركة الثورية الشعبية ، فباشرنا الاتصال بالعناصر العمانية في الساحل وعناصر عمان والعناصر الطلابية وتداعينا لعقد المؤتمر الاستثنائي في دبي الذي عُدّ فيما بعد المؤتمر الثاني للحركة الثورية ، والمؤتمر الاستثنائي هو الذي حسم رسميا إيديولوجية الحركة التي أصبحت الماركسية اللينينية ، وبعده أعلنا قيام الحركة الثورية الشعبية» .

ويقول المهندس عبدالرحمن النعيمي أحد ممثلي البحرين في مؤتمر دبي والذي انتخبه المؤتمر عضوا في المكتب السياسي : «بعد مضي ستة أشهر على عقد أول مؤتمر مستقل عن الحركة الأم لإقليم الخليج ، عقد مؤتمر استثنائي في دبي بتاريخ ٢٣ يوليو

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . المصدر نفسه . ص ٢ .

(٢) الحركة الثورية الشعبية . التقرير التنظيمي المقدم من المكتب السياسي للمؤتمر الحزبي الثالث للحركة الثورية الشعبية . أكتوبر ١٩٧٠ . ص ٢ .

(٣) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٧٨-٧٩ ومحمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٤٣٩-٤٤١ .

١٩٦٨ ، هذا المؤتمر اتخذ قراراً بالالتزام بالماركسية اللينينية وتبديل قيادة الكويت وإعطاء المكتب السياسي حق تسمية التنظيم» .

أما الفكر الماركسي الذي تبنته الفصائل المنشقة عن الحركة الأم (حركة القوميين العرب) فقد اتخذ هويته -في العموم- من مصادر متعددة أولها كلاسيكيات الفلسفة الماركسية متمثلة في مؤلفات ماركس وانجلز ولينين ، وكذلك بعض المصادر الستالينية والتروتسكية ، بالإضافة لبعض مصادر الفكر الثوري الماوي والفيتنامي والكوبي وشكل هذا الخليط المعالم الإيديولوجية للنظرية الثورية التي اعتمدتها فصائل اليسار الماركسي التي انشقت عن الحركة في عموم الأقاليم[١] .

وفي نهاية يناير ١٩٦٩ اجتمع المكتب السياسي واتخذ قرارا بتسمية التنظيم «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» ، وانتخب أحمد حميدان سكرتيرا للمكتب السياسي وعبدالرحمن كمال مسؤولا للجنة العلاقات الخارجية وأصدر أول بيان باسم الحركة نشر في مجلة «الحرية»[٢] وهكذا أطلق يسار حركة القوميين العرب في إقليم الخليج الذي التزم الماركسية والكفاح المسلح على نفسه «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» .

أما على الصعيد العماني فيجب التنويه إلى أنه منذ العام ١٩٦٥ تأسست في إقليم ظفار العماني «جبهة تحرير ظفار» التي أعلنت الكفاح المسلح حال قيامها ، وقد اعتبر لقاء الكويت لتأسيس الجبهة أول مؤتمر لها[٣] . وفي العام ١٩٦٨ ومع رياح التغيير العاتية التي عمت فروع حركة القوميين العرب في إقليم الخليج ، قررت جبهة تحرير ظفار عقد مؤتمرها الثاني بعد فترة وجيزة من مؤتمر إقليم الخليج الاستثنائي في دبي . وقد عقد المؤتمر في سبتمبر ١٩٦٨ بمنطقة «حمرين» وحمل اسمها واعتبر مؤتمر الجبهة الثاني . خرج المؤتمر بقرارات بدا واضحا فيها تأثير أعضاء الحركة الثورية الشعبية من الظفاريين . وكانت أهم قرارات مؤتمر حمرين : الالتزام بالعنف الثوري المسلح لتحرير الخليج العربي ككل ، تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار إلى

---

(١) سهير سلطي التل . «حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية» . ط ١ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . (سلسلة الثقافة القومية ، ٣١) . ١٩٩٦ . ص ١٨٨ .

(٢) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٤٦٢

(٣) المصدر نفسه . ص ٣٩٥

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، تبني الاشتراكية العلمية وانتخاب قيادة جديدة كانت معظمها من عناصر اليسار[١] . وتميز الخط الفكري للجبهة بالانحياز المفرط للخط الماوي والولاء للطروحات الصينية وتطبيقها في الممارسة الثورية للجبهة ، وبدورها تبنت الصين الجبهة ودربت كوادرها عسكريا وسياسيا وأمدتها بالأسلحة[٢] .

يحلل د . أحمد حميدان ما جرى من تطورات على الساحة الظفارية قائلا : «جبهة تحرير ظفار تأسست العام ١٩٦٥ وأعلنت الثورة بطريقة البؤرة في ظفار ، وكان ذلك مخالفا لتعاليم حركة القوميين العرب باعتبار أن الحركة كانت تُحضر المنطقة كلها لثورة مسلحة . الظفاريون لم يرغبوا في الانتظار فدخلوا في تحالفات داخل ظفار مع الجمعية الخيرية الظفارية بقيادة يوسف بن علوي وقبائل وادي «نحيز» بقيادة مسلم ابن نفيل ، وقد وجدوا أن الظروف مهيأة فقاموا بالعمل المسلح مع أنهم تدربوا في العراق عن طريق حركة القوميين العرب . فجّروا الثورة داخل ظفار وظلوا معزولين إلى ما بعد انتصار حركة الثورة في اليمن الجنوبي . هنا بدأت تدخل الجبهة طروحات اليسار ، وقد عقدوا مؤتمرهم الثاني في حمرين في سبتمبر ١٩٦٨ وتحولوا إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وطرحوا الثورة المسلحة من ظفار إلى الكويت ، طرحوا ذلك نيابة عن الآخرين» .

بذلك أصبحت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي هي التنظيم الحزبي الذي يحتضن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل كواجهة جبهوية تعمل تحت لوائه . وفي إطار التشكل الجديد للحركة وللجبهة انخرط أحمد الشملان في مسيرته النضالية ضمن قيادة التنظيم الطلابي في بغداد ، ثم عضوا في المكتب الطلابي لعموم إقليم الخليج ١٩٦٩ وعضوا في لجنة العلاقات الخارجية للحركة الثورية الشعبية في العام نفسه .

وقد شكلت التحولات الأيديولوجية والسياسية المتلاحقة في يسار حركة القوميين العرب وإقليم الخليج على وجه الخصوص محطة هامة في تطور أحمد الشملان الفكري والسياسي خاصة وقد أتاح له الجو الثقافي في بغداد فرص القراءة والاطلاع الواسع والمنوع .

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٩٨

(٢) محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٤٠٦

قال لي الرفيق «أ» : «في بغداد كان الجميع يلمس كيف كان أحمد الشملان قارئا نهما في كافة ميادين المعرفة وبخاصة في الفلسفة ويملك قابلية للفهم والاستيعاب السريعين ، ثقافة أحمد السياسية والعامة أهلته لأن ينشط في التحاور مع أساتذته بكلية التجارة ويصل معهم إلى مناقشات في السياسة ، وأذكر أنه اختلف مع أحد الأساتذة حول نظرية نشوء القانون ، كما كان يساهم في النشاط الثقافي ومما أذكره مشاركته في ندوة مع عوض بدر وهو طالب ظفاري كان يدرس في بغداد» .

وقال الأستاذ عبدالرحمن السندي : «تميز أحمد الشملان بقراءاته الواسعة وطرحه المتفوق» .

***

أصبحت انشغالات أحمد الشملان السياسية والتنظيمية ملاذا يهبه كل وقته وجهده ويدفن في غمرة العمل التنظيمي آلامه الشخصية ، في أوائل فبراير ١٩٦٩ سافر أحمد ضمن وفد بغداد إلى اجتماع التنظيم الطلابي للحركة الثورية الشعبية الذي عُقد في بيروت فبراير ١٩٦٩ .

يقول الشملان : «حضرتُ في بيروت اجتماعا تنظيميا استمر ثلاثة أيام مع كوادر تنظيمية طلابية من بغداد ، بيروت والقاهرة من البحرينيين والعمانيين . وحضر الاجتماع من أعضاء المكتب السياسي للحركة الثورية القياديان البحرينيان عبدالرحمن كمال وأحمد حميدان ، وأدار الاجتماعات عبدالرحمن كمال ، كان الهدف من الاجتماع هو تأسيس تنظيم طلابي موحد تابع للحركة الثورية الشعبية ، وقد وضعنا النظام الأساسي للتنظيم واتفقنا على تسمية التنظيم الطلابي «الطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي وكان لي دور في صياغة البيان السياسي الذي أصدرناه فيما بعد» .

وحدثني الرفيق «أ» حول ظروف تأسيس الطلائع الثورية فقال : «كان هناك قرار بتأسيس الطلائع الثورية الطلابية ، وكانت الفكرة ضبابية ، هل هو تنظيم طلابي واجهة ويمكن أن يكون بديلا عن الاتحاد الطلابي ، أم هو التنظيم الطلابي السري التابع للحركة الثورية الشعبية . القيادات ذاتها لم تكن على دراية كاملة أو وعي متبلور بهوية التنظيم الطلابي الجديد ، لذا حدثت بعض الإرباكات عند التطبيق . وقد كان الشملان أحد مؤسسي تنظيم الطلائع وعضو قيادته التي عرفت بالمكتب الطلابي والذي تكون من ٤ إلى ٥ عناصر ، وأحمد الشملان هو من صاغ البيان

السياسي لتنظيم الطلائع» .

وتحدث الأستاذ عبيدلي العبيدلي أحد مندوبي بيروت إلى المؤتمر عن طبيعة مشاركة الشملان بقوله : « كنا بصدد إنشاء حركة طلابية حزبية تأخذ على عاتقها شؤون الحركة الطلابية الخليجية وجاء أحمد الشملان مندوبا عن بغداد مع رفاق آخرين لحضور اجتماع بهذا الصدد في بيروت ، وما أذكره -في الحقيقة- فيما يتعلق بأحمد أنه واجهتنا معه مشكلة في العمل الحزبي الطلابي هي تمسكه الشديد برأيه ، اجتمعنا لتأسيس تنظيم الحركة الطلابية ممثلين عن بيروت ، بغداد والقاهرة ، وقد تخلف مندوب القاهرة التي تمثل قطاعا طلابيا كبيرا ، فاتفقنا في الاجتماع أن لا تنفذ القرارات التي اتخذناها حتى نعرف موقف القاهرة . بعد الاجتماع سافرت شخصيا إلى القاهرة للوقوف على وضعها التنظيمي والطلابي واتفقنا هناك على عقد لقاء كامل في بغداد يحضره مندوب القاهرة الذي التزم بالحضور . ولما وصلتُ بغداد لوضعهم في الصورة فوجئت بملصقات الطلائع الثورية الطلابية معلقة ، وعرفت أن الشملان أعلن تأسيس التنظيم في بغداد وأصدر بيانه ، وهذا يُعد مخالفا في العمل الحزبي التنظيمي ، نتيجة ذلك جرى احتكاك مع أحمد فيما يتعلق بالأمر» .

وتحدث الرفيق «أ» عن ظروف إعلان الطلائع وإصدار بيانها من بغداد فقال : «لم يكن هناك اعتراض تنظيمي على إصدار البيان في بغداد ، ففي بغداد أكثر من عنصر بالمكتب الطلابي الذي انتخب لقيادة الطلائع الثورية ، ولم يكن في إصدار البيان مخالفة تنظيمية ، وعلى العكس كان هناك ارتياح من البيان ومن مضمونه حتى في أوساط القوى الأخرى ببغداد لأنه كان بيانا ممتازا وقويا» .

وقال الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي الذي مثل القاهرة في المؤتمر التأسيسي للطلائع الثورية : «كان لقائي الثاني مع أحمد الشملان في فبراير ١٩٦٩ حين دعت الحركة الثورية الشعبية إلى أول مؤتمر للتنظيم الطلابي التابع لها في بيروت ، وكنا نحن في القاهرة قد انفصلنا عن حركة القوميين العرب قبل هذا المؤتمر بسنة . حضر أحمد الشملان من بغداد ومعه رفيق بحريني آخر ورفاق عمانيون . ومن القاهرة حضر عبدالمنعم الشيراوي ، الشهيد راشد علي(عماني) وأحمد البريكي(ظفاري) . ومن الإسكندرية حضر المرحوم خليفة بوراشد . ومن بيروت حضر عبيدلي العبيدلي ، ومن المكتب السياسي للحركة الثورية حضر أحمد حميدان وعبدالرحمن كمال . كان الهدف من الاجتماع تحديد هوية التنظيم الطلابي التابع للحركة الثورية وانتخاب

المكتب الذي سيقود ذلك التنظيم . وقد قدّمنا نحن فرع القاهرة دراسة حول «أشكال عمل منظمات الواجهة» ، كانت القاهرة تريد أن يكون العمل من خلال منظمات الواجهة ، كان رأينا أن نخدم جميع الطلبة دون استثناء باعتبار أن علاقاتنا الواسعة بين الطلبة تكسبنا مواقع ونستطيع أن ننشر فكرنا . الرفاق في تنظيم بيروت كان توجههم تفجير الصراع الطبقي في الرابطة ، وحدث اختلاف بين المجتمعين على طريقة العمل ، بالإضافة إلى تراكمات سابقة . في نهاية المطاف وقفت بغداد وأحمد البريكي مع رأي بيروت ولم نتوصل إلى اتفاق فانسحبنا نحن وفد القاهرة وتركنا المؤتمر دون أن نحضر انتخابات المكتب الطلابي . وبعد أن كسبوا أحمد البريكي في صفهم تكونت القيادة من أحمد حميدان وأحمد الشملان ورفيق آخر من بغداد وأحمد البريكي وعبيدلي العبيدلي . ترك معظمنا في القاهرة التنظيم ، وبعد انسحابنا بأسبوعين جاء عبيدلي العبيدلي القاهرة وقال لي : سنفصل فلاناً وفلاناً ونريدك أن تعيد تشكيل التنظيم فاعتذرت ، وفعلا صدر قرار بفصل بعض الأسماء . حينها كانت علاقتنا مع أحمد الذوادي جيدة ولذكائه فتح ذراعيه واحتوى العناصر وأخذ المجموعة كلها لأن أغلبها كانت عناصر نظيفة وعندها حس وطني ، وكثير من العناصر التي دخلت التحرير في القاهرة بعد ذلك أغلبها من عناصر القوميين العرب التي كانت ردة فعلها قوية على ما جرى في بيروت» .

وقد عقّب الأستاذ عبيدلي العبيدلي حول الملابسات المذكورة بقوله : «غير صحيح القول أننا أردنا تفجير الوضع الطبقي في رابطة الطلبة ، ما جرى أننا في بيروت كنا متزمتين كثيرا على المستوى التنظيمي ، فقد كان لدينا قرار بالالتزام الطبقي داخل التنظيم وليس داخل الرابطة ، أي أننا كنا نحاسب العنصر على كل ما يأتيه من أهله من مال ونترك له نسبة معينة فقط . أما بالنسبة للقاهرة فقد كان وضعها التنظيمي مخلخل ومنفلش ، ومن جانب آخر كانت جبهة التحرير هناك قد بدأت تخترق وتستقطب عناصرنا ، في تلك الظروف أرسلتُ للقاهرة لترتيب أوضاعها» .

وعقّب أحمد الشملان على ذلك بقوله : «نحن أيضا في بغداد التزمنا تنظيميا بقرار تحديد حصة مالية معينة يعيش بها عضو التنظيم ويسلّم كل ما يزيد عن ذلك للتنظيم» .

وفي علاقة بالأمر نفسه أخبرني الأستاذ عبدالرحمن السندي : «كنا في بغداد

نأخذ جزءا بسيطا (١٢ ديناراً عراقياً) مما يبعثه لنا أهلنا والباقي كله نسلمه للتنظيم ، كنا نغسل ثيابنا بأنفسنا ولا نركب سيارات أجرة ، وأشياء كثيرة حرمنا أنفسنا منها» . سألت الأستاذ السندي : كيف كان الوضع المعيشي لأحمد الشملان في بغداد؟ أجاب : «أحمد لم يكن يأتيه أي دخل ، لم يكن لديه مورد مالي لكنه كان دائم الاهتمام بمظهره ونظافته ، لم يُظهر قط أنه محتاج ، كان يتكيف مع الوضع الذي هو فيه ، كان أحمد شديدا وقاسيا مع نفسه» .

لم تدم تجربة الطلائع الثورية الطلابية طويلا ربما نتيجة لكل تلك الإرباكات ، قال لي المهندس عبدالرحمن النعيمي : «في مؤتمر تأسيس الطلائع الثورية الطلابية كان هناك خلاف حول هويتها ودورها هل هي حزبية أم لا ، لذا لم تستمر فبعد المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية لم يعد هناك حديث عن الطلائع وانتهت التجربة بعد عامين وحل محلها مكتب طلابي حزبي» .

وقال الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «التحرك لتأسيس الطلائع الثورية الطلابية لم يستمر ولم يأخذ أبعاده التنظيمية والسياسية ، التنظيم لم يأخذ دفعة للأمام فقد حدثت تطورات أخرى .»

***

عندما حضر أحمد الشملان مؤتمر تأسيس الطلائع الطلابية السابق ذكره في بيروت كان عاقدا العزم على حسم أمر شخصي في حياته ، يقول أحمد : «وصلت بيروت وكنت قد اتخذت قرارا حاسما لا رجعة فيه بفسخ خطوبتي مع إقبال» . ومن جانبها كانت إقبال قد اتخذت هي الأخرى قرار إنهاء الخطوبة في ذلك اللقاء ، تقول السيدة إقبال : «زيارة أحمد الأولى في شتاء ١٩٦٨ كانت أخف من زيارته الثانية ، في زيارته الثانية العام ١٩٦٩ قررت أن أصارحه بأن المعزة التي أعزه إياها يصعب أن تصل إلى مستوى الارتباط بالزواج . كان أحمد قد أحس ببرود من ناحيتي من قبل ، وكان يحاول تطوير العلاقة قدر استطاعته وأنا بعيدة عنه دون اتصال أو تواصل ولم أرد أن أفصح له عن حقيقة مشاعري ونحن بعيدين ، وربما لو كنا قريبين من بعضنا لجاءت الخطوة من جهته هو . وقد أحسست حينها بصدمته وأعترف أنني كنت أنانية في قراري ، كنت أنانية لأني لم أراع شعوره ، رأيت أن أحمد انكسر عاطفيا فقد أحبني كثيرا دون أن أحبه ، أنهينا العلاقة في زيارة أحمد الثانية ، وحينما فاتحت أمي وأخواتي تركن التصرف في يدي على اعتبار أنه ابن عمتي ويصعب أن يقمن هن

بالخطوة ، وقد غضبت مني عمتي سبيكة أم أحمد وتضايقت كثيرا وقاطعتني ولكن إنهاء العلاقة كان شرا لابد منه» .

أما السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان ففسرت سبب الانفصال بين أحمد وشقيقتها قائلة : «إقبال وجدت نفسها مختلفة عن أحمد ولا تقدر أن تمشي معه في طريق السياسة والنضال ، أما سوى ذلك فلم تُعب عليه في شيء» .

ويتذكر رفيقه وزميل دراسته ببغداد الأستاذ عبدالرحمن السندي حال الشملان حينما عاد إلى بغداد بعد فسخ خطوبته فيقول : «في فبراير ١٩٦٩ عاد أحمد من بيروت وكان متأثرا بشكل كبير وواضح ، ونحن لم نحاول أن نسأله لكننا عرفنا أنهما انفصلا ، كان أحمد صاحب مبدأ وموقف حتى في الأمور الشخصية وحينما يتخذ موقفا لا يتراجع عنه» .

أما صديق الشملان الشاعر قاسم حداد فحدثني عن انطباعه حول تلك العلاقة قائلا : «في الحقيقة لم أكن مطلعا بوضوح أو بشكل مباشر على العلاقة ، خلال الفترة التي كان فيها أحمد في البحرين العام ١٩٦٧ عرفت عن علاقته ولا يوجد بذاكرتي مواقف أو ذكريات أو معلومات توحي بأن ثمة علاقة ذات حضور ومحبة متبادلة . ورغم علاقتي اليومية مع أحمد ما شعرت بأنها علاقة قوية تشكل محورا حياتيا ، وربما ذلك ما جعلني لا أتفاجأ بالانفصال ، إحساسي أن أحمد كان هو المتعلق بها ، وأحمد إذا استغرق في شيء يأخذ وقته في كل لحظة ، أنا لم أشعر بحضورها هي ، هو فقط كان يتكلم» .

فشل تلك العلاقة العاطفية في حياة أحمد الشملان وفسخ الخطوبة ترك جرحا غائرا في قلب أحمد إلى درجة تجعلنا نضع ذلك الفشل واحدا من أسباب الحالة المرضية التي ألّمت بالشملان بعد أشهر قليلة في دبي .

***

لم يمض شهر على عودة أحمد الشملان إلى بغداد حتى وصله استدعاء من سكرتير المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية للذهاب -على وجه السرعة- إلى بيروت . غادر أحمد إلى بيروت في أبريل ١٩٦٩ ، وكان ذلك آخر عهد له بالإقامة في بغداد وبموقعه الدراسي كطالب في جامعتها ، بل وآخر عهد له بالعمل التنظيمي في الوسط الطلابي بتلك المدينة .

ورغم قصر الفترة التي بقيها الشملان في بغداد والتي لم تتجاوز في مجملها

عاما واحدا ، إلا أنه ترك أثرا ملموسا في الحياة الطلابية والتنظيمية ببغداد ، وقد حدثني عدد من زملاء أحمد ورفاقه في تلك الفترة عن انطباعاتهم عنه ، قال الرفيق «أ» : «المدة التي قضاها أحمد في بغداد لم تتجاوز سنة وثلاثة أشهر سافر خلالها عددا من السفرات ، كان أحمد خلال فترة وجوده ببغداد أبرز أعضاء اللجنة التنظيمية القيادية ، كان شخصا قياديا مشغولا بالسياسة كثير الأسفار غير مستقر دراسيا بحيث لا يمكننا أن نعده طالبا اعتياديا في بغداد ، وربما كانت الدراسة غطاءً يجلس من خلاله في بغداد ، وقد مثل أحمد حلقة الوصل بين قيادة التنظيم المركزية في بيروت والتنظيم الطلابي في بغداد ، وكان عضوا بالمكتب الطلابي الذي يقود التنظيمات الطلابية في المناطق . ومن سماته الشخصية سعة الاطلاع والثقافة وتنوع القراءات ، كما كان حميما وفيا ومحبا لأصدقائه لا ينسى صاحبه ولا يحب أن يتكلم الآخرون عن حبيب أو صديق تربطه به علاقة ، ولم يكن يقبل الهزل الفارغ إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يضحك ولا يمزح . على صعيد آخر أظن أن من أبرز الجوانب السلبية في شخصية أحمد الشملان هو إصراره على التمسك برأيه وبما يقتنع به ، كان الاقتناع لديه يعني الإصرار على الرأي دون مرونة ، كان في بعض الأحيان متصلبا في رأيه يفتقد المرونة» .

وقال الأستاذ عبدالرحمن السندي : «وصلت بغداد في أكتوبر ١٩٦٧ وهناك التقيت بأحمد الشملان الذي وصل في ديسمبر من العام ذاته . كانت معرفتي بأحمد هي معرفة بزعيم يمثل الصورة الوطنية الخليجية القومية المناضلة ، كان أحمد هو الشخص القائد الذي ما إن نجلس معه حتى نحاول أن نتعلم منه ونستفيد منه . كان الجلوس مع أحمد ومخالطته مفيدا ليس في الطرح السياسي والمناقشات السياسية فقط ، بل وفي الجانب الاجتماعي والحياة الاجتماعية والتعامل الاجتماعي . استفدنا منه لأننا وجدناه شخصا يُؤثِر الآخرين على نفسه ، ما إن نجلس معه حتى نراه يُؤثِر الناس ويقدمهم على نفسه في كل شيء ، كان سلوكه بالنسبة لنا سلوك القدوة التي نقتدي بها ، كنا نصارحه في كثير من الأمور وهو يصارحنا ويناقشنا في كل ما يخص حياتنا العلمية والدراسية ويتابع مسيرتنا الدراسية ويستفسر عما نبذله من جهود في تحضير الدروس والاستعداد للامتحانات ، وكان يتابع قراءاتنا ويسألنا عنها . لقد كانت الفترة التي قضاها الشملان في بغداد فترة قصيرة فقد بقي مدة عام واحد ، ولقصر الفترة التي عشتها معه ، كنت أطمح أن

التقي به أكثر ، أحبه أكثر ، أراه وأسمعه وأناقش معه أمورا كثيرة» .

وكتب الشاعر علي الشرقاوي عن ذكرياته مع أحمد الشملان في بغداد فقال : «أحمد الشملان ، لم يكن عضواً في إدارة رابطة الطلبة ، لكنه كان «الدينامو» الذي تتحرك من خلاله الإدارة ، خاصة في العلاقة الحميمة بينه وبين البحرينيين والعمانيين واليمنيين بالإضافة للفلسطينيين . اهتماماتي الأدبية هي التي دعت إدارة رابطة طلبة البحرين في بغداد إلى إعطائي مهمة رئاسة اللجنة الثقافية وإصدار المجلة الطلابية التي اختار لها الشملان اسم «الطلائع الطلابية» كصوت لتنظيم «الطلائع الثورية» . لم يكن الاسم مهماً بالنسبة لي بقدر أهمية العمل الذي يجب انجازه في المجال الطلابي . بسبب ارتباطاته الحزبية ، لم يكن أحمد متواجد دائماً في العراق ، لم أكن أسأل أين ذهب ، إنما كنت أفرح بعودته إلى بيت «راغبة خاتون» لأواصل حوار انقطع ، وقد تناقشتُ معه عدة مرات ، إذ كان هناك تنظيم ماركسي هو جبهة التحرير الوطني البحرينية ، ونحن لنا التوجه نفسه ، فلماذا لا يكون بيننا نوع من أنواع الاندماج؟ أمام هذا التساؤل كان الشملان يصمت . قبل انتهاء الموسم الدراسي الأول ، تكلم معي أحمد ، بخجل ، عن إمكانية إشراك عمر الشملان في مصروف البعثة الذي كنت أتلقاه من وزارة الصحة البحرينية ، فقد كنت برجوازيا بالنسبة لطلبة المنح الذين يحصلون على ١٥ ديناراً عراقياً ، في الوقت الذي أحصل على ٢٧ ديناراً عراقياً ، أي ما يعادل الضعف ، كان هناك طلبة عمانيون ويمنيون يشتركون في منحه واحدة ، فالحياة كانت رخيصة في العراق ، لذلك وافقت على إشراك عمر الشملان معي في مصروف المنحة» .

***

غادر أحمد الشملان -بناء على استدعائه مركزيا- إلى بيروت في أبريل ١٩٦٩ وهناك التقى بسكرتير المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية أحمد حميدان الذي أخبره أن مكتب الحركة في عدن يطلبون حضوره إلى هناك حالا . قال لي د . أحمد حميدان : «كان أحمد الشملان عضوا في مكتب(لجنة) العلاقات الخارجية وكُلف بالانضمام إلى وفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل الذي سافر في أول زيارة إلى موسكو» .

أكد الأستاذ عبيدلي العبيدلي ذلك بقوله : «أتذكر حينها أن أحمد حميدان قال لي بأن أحمد الشملان موجود في بيروت ، ووقتها كان يجري التحضير لسفر أول

وفد من الجبهة يزور الاتحاد السوفيتي» .

في بيروت تسلم أحمد الشملان جواز سفر يمني يحمل اسمه الحركي «خالد السلامي» ، وقد أخبرني أحمد أنه اختار منذ زمن اسما حركيا هو خالد لإعجابه بالزعيم العربي الكبير أبي خالد جمال عبدالناصر . وحينما احتاج لتثبيت اسم مركب في جواز السفر اختار لقب السلامي اعتدادا بمعنى أصل اللفظة (السلام) ، واعتزازا بصداقته العميقة مع قيادي يمني كان في لجنة قيادة حركة القوميين العرب ببغداد المرحوم أحمد صالح السلامي(*) ، بعد تسلم جواز السفر غادر الشملان إلى عدن في أول زيارة له إلى تلك البقعة البعيدة من الجزيرة العربية .

***

تنقل الشملان من بغداد إلى بيروت إلى عدن دون أن يُخبر بالمهمة التي استدعي من أجلها ، يعلق الشملان على ذلك بقوله : «كانت السرية الشديدة من المبادئ التي تعتمدها حركة القوميين العرب في العموم ، لكني أظن أن السرية التي كان يعمل بها الرفاق في بيروت مبالغ فيها إلى حد الأخذ بالمركزية الشديدة التي تضر العمل أكثر من أن تحميه» . وعقّب الأستاذ عبيدلي العبيدلي بقوله : «صحيحٌ ، في المرحلة المذكورة كانت القيادة عندنا في بيروت تتصف بالسرية والمركزية الشديدتين اللتين تبلغان أحيانا حد التزمت» .

وصل أحمد الشملان عدن وهناك عرف أنه مرشح- كعضو لجنة علاقات خارجية- لعضوية أول وفد يزور الاتحاد السوفيتي باسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، ومعه الظفاريان المرحومان علي محسن هاشم وسهيل سالم ، وقد تشكلت المجموعة المسافرة لموسكو من الثلاثة واعتُمد علي محسن هاشم عضو اللجنة التنفيذية للجبهة رئيسا للوفد(١) .

كان ذلك أول توجه على مستوى التنظيم الحزبي (الحركة الثورية الشعبية)

(*) أصبح أحمد صالح السلامي لاحقا عضوا باللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومساعد نائب وزير الدولة لشؤون الوحدة وعضو اللجنة الوزارية المشتركة بين شطري اليمن . كان أحد المشاركين في الدورة الثانية عشر للمؤتمر القومي العربي الذي عقد في البحرين ١-٤ ابريل ٢٠٠١ ، توفي العام ٢٠٠٤ .

(١) من ذكريات أحمد الشملان وانظر أيضا : عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ١٠٠ .

والتنظيم الجبهوي (الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل) لفتح قنوات اتصال مع الاتحاد السوفيتي رغم النقد المعلن لتحريفيته وإصلاحيته . لقد سعت الجبهة لكسب دعم السوفييت للثورة الظفارية على وجه الخصوص بعد أن اقتصرت في الفترة السابقة على تحالف قوي مع الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية اللتين قدمتا الدعم الأيديولوجي الثوري والسلاح[1] . والجدير ذكره أن الاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة (رئاسة ليونيد بريجنيف) كان يتخذ أكثر سياساته انفتاحا على حركات التحرر الوطني العربية ودعما لها .

خلال فترة قريبة من تأهب الوفد للسفر أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا تضمن نقاطا ضد سياسة الاتحاد السوفيتي التي وصفها البيان بالتحريفية . وقد أكد لي الأستاذ أحمد البريكي (ظفاري) أنه قبيل سفر الوفد إلى موسكو صدر البيان المذكور وتضمن نقاط نقد ضد سياسة الاتحاد السوفيتي .

اعترض أحمد الشملان على ما تضمنه البيان مُظهرا أن ذلك لا يجوز ووفد للجبهة يوشك على السفر في أول زيارة للاتحاد السوفيتي . يقول أحمد : «جرت مناقشات مطولة بعضها حادة بيني وبين الرفاق أعضاء الوفد علي محسن هاشم وسهيل سالم وأظهر كل من الرفيقين موقفا متشددا جدا ضد سياسة الاتحاد السوفيتي ، وحاولا إقناعي بصحة الموقف الذي تذهب إليه النقاط المتضمنة في البيان ، لكني أظهرت تحفظا على اعتبار أنه لا يجوز طرح نقاط من هذا النوع ونحن مقدمون على الزيارة ، وقد خشيت ألا يتوفر الانسجام بين أعضاء الوفد خلال الزيارة فقد كان التفاهم حول ذلك الأمر شبه مفقود» .

حول البيان المذكور قال لي الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «أتذكر أني سمعت عن البيان وما حواه ضد السوفييت وأذكر أن أحمد حميدان كان يرى ضرورة ترتيب علاقة للجبهة مع السوفييت ، لكني لا أعرف أنه كان هناك موقف للشملان ضد ما ورد في البيان» .

سافر الوفد إلى القاهرة وانتظر بها لأكثر من أسبوعين حتى تسلم تأشيرة دخول الأراضي السوفيتية ، يتذكر أحمد الشملان أحداث زيارة الاتحاد السوفيتي قائلا :

---

(١) عبدالنبي العكري . المصدر نفسه . ص ٩٩ وانظر أيضا : محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ٤٠١

«في الأول من مايو ١٩٦٩ وصلنا موسكو وأقمنا في فندق روسيا أكبر فندق بالمدينة ويطل على الساحة الحمراء ، وقد اجتمعنا مع وفد سوفيتي يرأسه روسي يتكلم العربية بطلاقة ومعه آخر طشقندي . في بداية اللقاء وجه السوفييت لنا السؤال : ماذا تريدون ، ما هي طلباتكم ، ومباشرة كان جواب علي محسن هاشم : السلاح ، نريد سلاحا ، وكنت أفضل أن نبدأ باستعراض أوضاعنا وظروف الثورة ، لكن تركيز الرفيق علي محسن وإلحاحه انصب على طلب السلاح ، وتم فعلا بحث إمداد الجبهة بالسلاح ، وقد نُظم للوفد برنامج زيارة شمل حضور احتفالات الأول من مايو عيد العمال في الساحة الحمراء وكان احتفالا حاشدا حضره الآلاف من العمال والمواطنين السوفييت . كما زرنا ضريح لينين بالساحة الحمراء وحضرنا عرض باليه «بحيرة البجع» في مسرح البولشوي ، وتضمن البرنامج زيارة مدينة «دوشنبيه» عاصمة جمهورية طاجيكستان السوفيتية . كنتُ حريصا طوال الزيارة على الحديث مع المرافقين المتحدثين بالعربية والاستفسار منهم عن التجربة الاشتراكية السوفيتية ، وقد عدنا بعد الزيارة التي استغرقت أسبوعا إلى نقطة العبور القاهرة» .

بقي الوفد في القاهرة عددا من الأيام انتظارا لموعد العودة إلى عدن ، ويذكر الشملان أنه خلال تلك الفترة تعرّف لأول مرة على شخصيتين هامتين هما يوسف ابن علوي في مكتب جبهة تحرير ظفار وأحمد الذوادي في مكتب جبهة التحرير الوطني البحرانية ، وكان المكتبان متجاورين ، وكان اللقاء مع الشخصيتين عابرا لتبادل التحية والسلام .

يبدو أن زيارة أحمد الشملان للاتحاد السوفيتي قد شكلت واحدا من العوامل المؤثرة فيما طرأ لاحقا من تغيرات في رؤيته الفكرية والسياسية حول الموقف من الاتحاد السوفيتي وسياسته وعلاقاته العالمية ما جرَّ لاختلافه مع موقف الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في أعقاب زيارته الثانية لظفار . وقد ذكر لي أحمد أن اطلاعه على التجربة السوفيتية ومناقشاته هناك دفعته لتوسيع قراءاته عن تلك التجربة من حيث التطبيق الاشتراكي والموقف السياسي على الصعيد العالمي .

***

أسفر قيام الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بعد مؤتمر حمرين سبتمبر ١٩٦٨ عن تطورات إيجابية في أوضاع الثورة على غير صعيد ، فقد جرت تطورات

شاملة استراتيجيا وتنظيميا وسياسيا وعسكريا . انبثقت قيادة تنظيمية عامة للجبهة ، وأُرسلت إلى الصين كوادر في دورات عسكرية متقدمة ، وتحققت نجاحات عسكرية كبيرة فتم تحرير المدن الساحلية وحرر ريف ظفار بالكامل ، وتم تقسيم ظفار المحررة إلى أربع مناطق إدارية ، وأجريت تنظيمات إدارية للحيازة الزراعية وأقيمت مزرعة للتدريب ، وأنشئت مدرسة الثورة ونظمت الإدارة المحلية والأحوال الشخصية ، وأوليت التحالفات الخارجية اهتماما أكبر[1] .

وبعد تأسيس الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي وقيام الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، بُذلت محاولات لتوحيد هيئات ولجان العمل بين الطرفين . قال د . أحمد حميدان : «بعد المؤتمر الاستثنائي (المؤتمر الثاني للحركة الثورية) بدأت عملية اللقاءات بالجبهة الشعبية في ظفار ومحاولة التوحيد ، أصبحت أولى المهام أمامنا هي الاتصال بالظفاريين والدخول في حوارات لتوحيد العمل وإعادة النظر في الإستراتيجية . بذلنا محاولات للحوار ، وقد ذهبتُ شخصيا إلى الداخل في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ضمن مساعي الحوار باتجاه التوحيد ، وبالرغم من الاتصالات التي تمت لم تنجح المحاولات لأن الظفاريين كانوا متمسكين بوجهة نظرهم ورؤيتهم» .

في إطار محاولات التوحيد المذكورة وخلال الفترة التي عاد فيها وفد الجبهة من زيارة الاتحاد السوفيتي كانت هناك مهمة أخرى تنتظر أحمد الشملان بصفته عضو لجنة العلاقات الخارجية للحركة الثورية . وقد أوضح لي الأستاذ أحمد البريكي تلك المهمة بقوله : «دخلتُ ظفار منتصف العام ١٩٦٩ مع الشملان بقرار حزبي فقد كنا كلانا عضوين في لجنة العلاقات الخارجية للحركة الثورية الشعبية ، وكان هناك توجه لتوحيد اللجنة مع اللجنة السياسية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وقد دخلنا ضمن وفد لإنجاز هذه المهمة» .

واستفسرت من الأستاذ عبيدلي العبيدلي عن لجنة العلاقات الخارجية وعن المهمة التي دخل لأجلها أحمد الشملان إلى ظفار فقال : «كانت هناك لجنة العلاقات الخارجية التابعة للحركة الثورية الشعبية ، وهناك لجنة سياسية منبثقة عن القيادة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، أذكر أنه طرح توحيد

---

(١) عبدالنبي العكري . المصدر نفسه . ص ١٠١-١٠٢

اللجنتين ، وربما دخل الشملان والبريكي إلى ظفار العام ١٩٦٩ في هذه المهمة . الفترة المذكورة بالنسبة لي ضبابية ، لكني أعتقد أن الشملان دخل ظفار أول مرة ضمن وفد على رأسه أحمد حميدان أو عبدالرحمن كمال للحوار حول مسألة التوحيد» .

وتنفيذا للقرارات الحزبية وفي إطار الإعداد لتفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل كان هناك قرار بمرور الكوادر التي تدخل المناطق الظفارية المحررة بدورات تدريب عسكري إلى جانب استثمار دخولها في مهام الإرشاد السياسي . وقد قام أحمد الشملان بالمهمتين خلال زيارته الأولى لظفار يونيو ١٩٦٩ ، وأخبرني الأستاذ عبيدلي العبيدلي أن الشملان قام هناك بمهمة مرشد سياسي .

يتذكر أحمد الشملان تفاصيل زيارته الأولى لظفار بقوله : «وصلتُ ضمن الوفد الذي زار الاتحاد السوفيتي إلى عدن ، وهناك كان الرفيقان أحمد حميدان وعبدالرحمن كمال موجودين وعرفت بالمهام التي تنتظرنا . بعد فترة توجهنا في مجموعة ضمت وفد موسكو وآخرين فأصبح عددنا يزيد عن العشرة . دخلنا ظفار لعدة أغراض منها حضور اجتماع بين تنظيمي الجركة والجبهة ، استطلاع المناطق ، تدريب عسكري والقيام بمهام الإرشاد السياسي . أقلتنا طائرة من عدن إلى منطقة «الغيظة» في المحافظة اليمنية السادسة ، ومن الغيظة اتجهنا مشيا على الأقدام يوما كاملا إلى «حوف» وهي آخر قرية يمنية على الحدود مع ظفار ، في «حوف» حيث القيادة العامة قابلنا محمد أحمد الغساني رئيس اللجنة التنفيذية للجبهة . ومن «حوف» اتجهنا إلى الداخل الظفاري(المنطقة الغربية) بدءا بالقرى الساحلية مثل «ضلكوت ورخيوت» ومنهما اتجهنا صعودا إلى المناطق الجبلية ، وفي أحد المواقع تلقينا تدريبا عسكريا مبسطا ، وخلال جولاتنا عقدنا لقاءات وقدمنا محاضرات ، وقد شاركتُ شخصيا بتقديم محاضرتين ، وأذكر أن موقعا كنا قريبين منه تماما تعرض لقصف من إحدى طائرات العدو ، وقد استمرت رحلتنا حوالي الثلاثة أسابيع عدنا بعدها إلى عدن» .

يتذكر الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي لقاءه مع الشملان في ظفار ١٩٦٩ فيقول : «التقيت بأحمد الشملان في المنطقة الغربية بظفار ، وقد بتنا ليلة معا في كهف كان قبل لجوئنا إليه مأوى للبقر والغنم . كانت في وسط الكهف صخرة كبيرة نمنا فوقها ، وأذكر أن حشرة قرصت أحمد فتورم مكان القرصة في جسمه تورما كبيرا ، كما أذكر أن أحمد قدّم في معسكر الثورة محاضرتين واحدة عن التيارات الوطنية في البحرين ،

والثانية عن العمل الوطني» .

الأستاذ عبدالحافظ جمعان (ظفاري)(*) لم يشأ أن يفصح عن طبيعة المهام السياسية أو العسكرية التي التقى من خلالها مع الشملان في الزيارة المذكورة ، لكنه أكد لقاءهما بقوله : «التقيت لأول مرة مع أحمد الشملان العام ١٩٦٩ في عدن ثم في حوف على الحدود اليمنية العمانية ثم في المنطقة الغربية من ظفار ، وتنقلت معه بين بعض المواقع ، وأذكر أننا كنا نمشي حفاة لكي نرى آثار أحذية الأعداء ، أما في المناطق المحررة فقد كنا نرتدي الأحذية» .

بعد ثلاثة أسابيع من التنقل في المنطقة الغربية من ظفار وأداء المهام المطلوبة عاد أحمد الشملان مع بقية الرفاق إلى عدن وبقي عددا من الأيام ينتظر العودة إلى بيروت . ومن الأحداث الراسخة في ذاكرة أحمد عن تلك الأيام في عدن التقاؤه صدفة ولأول مرة مع القائد الفلسطيني جورج حبش . يتذكر الشملان ذلك اللقاء قائلا : «أتيحت لي -في تلك الأيام- فرصة رؤية ولقاء هذا القائد الكبير لأول مرة في حياتي ، وكانت هي المرة الوحيدة . كان جورج حبش قادما في زيارة لا أعرف هدفها لمكتب عدن التابع للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وصادف أن كنت هناك بمعية الرفيق طلال سعد(سالم الغساني) مدير مكتب عدن حينها ، ولا أنسى كيف أني امتلكتُ الجرأة خلال حديثنا في ذلك اللقاء لأقول أمام جورج حبش إن حركة القوميين العرب قد انتهت وعلى كل إقليم أن يمضي قدما في تأسيس تنظيمه المستقل» .

ثالثا: التجربة الدامية في دبي:

١. مهمة غامضة وصراع داخلي:

المؤتمر الأول للحركة الثورية الشعبية المنعقد في بيروت ديسمبر ١٩٦٧ تبنى الكفاح المسلح أسلوبا أساسا في النضال للإطاحة بالاستعمار والرجعية ، واعتبر ساحة عمان هي الساحة المؤهلة حينذاك لممارسة الثورة المسلحة ويجب تسخير إمكانيات المنطقة كلها لهذه الساحة . واعتبر ساحة عمان الداخل البؤرة الأساسية

(*) كان عبدالحافظ جمعان يشغل موقعا عسكريا قياديا في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وهو من القيادات العسكرية التي تلقت تدريبا عسكريا متقدما في الصين .

القادرة على تفجير الأوضاع[1] . ثم أتى المؤتمر الثاني الذي عقد في دبي يوليو ١٩٦٨ ليؤكد فكرة البؤرة الثورية وضرورة العمل الجاد والسريع لتفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل وخلق بؤر ثورية في عموم المنطقة ترتبط مع بعضها البعض لتصعيد النضال الوطني المسلح ضد الاستعمار[2] .

تنفيذا لتلك التوجهات تكثف الإعداد العسكري وإعداد الكوادر لتفجير أول بؤرة ثورية مسلحة في عمان الداخل ، حدثني عضو المكتب السياسي بالحركة الثورية الشعبية المهندس عبدالرحمن النعيمي عن إجراءات الإعداد فقال : «منذ العام ١٩٦٨ كان التخطيط جار لتفجير عمل مسلح في عمان الداخل ، فقد حققنا علاقات جيدة مع بعض التجار مثل سلطان العويس ونسجنا علاقة مع حزب العمل العماني الذي كان يضم عناصر عمانية من الداخل قومية وبعثية ، ثم طرح طلب نقل الحوار مع حزب العمل إلى الداخل ، هذا إلى جانب عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا تصل إلى دبي عبر العراق . وقد كان الشغل الشاغل في المكتب السياسي هو كيف سيخزن السلاح القادم من العراق في عمان الساحل وكيف سينقل إلى عمان الداخل ، وكان الشباب في الوقت ذاته يعدون العدة للعمليات العسكرية في عمان الداخل» .

جرى استدعاء عدد من الكوادر الحزبية والجبهوية للانخراط في العملية القادمة وتم اختيار دبي لمرحلة الإعداد والانطلاق لعمان الداخل ، أما اختيار دبي فلأسباب أهمها كونها تتمتع منذ الستينيات بوضع ودور تجاري حيوي وانفتاح ومواصلات جوية وبحرية أفضل من جميع الإمارات الأخرى[3] .

استُدعيت الكوادر إلى دبي ، وكان استدعاء أحمد الشملان في الإطار ذاته ، أخبرني الرفيق «أ» قائلا : «في صيف ١٩٦٩ جرى الإعداد للثورة المسلحة وتأسيس

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير عن الحوار بين حزب العمل العربي في عمان والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . ص ٢ وانظر أيضا : محمد جمال باروت . مصدر سابق . ص ص ٤٢٣ ,٤٣٨

(٢) محمد جمال باروت . المصدر نفسه . ص ٤٦٢ .

(٣) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير عن الإمارات صادر عن المؤتمر الثاني للحركة . ١٩-٢١ يوليو ١٩٦٨ . ص ٣ .

بؤرة ثورية في عمان الساحل والداخل ، وكانت دبي هي المطبخ لذلك والمحطة المركزية ، وأحمد الشملان استُدعي إلى دبي للمشاركة في تلك المهمة» .

***

تعتبر التجربة التي مرّ بها أحمد الشملان في دبي بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ تجربة غامضة ومأساوية بكل ما تحمله الكلمات من معنى ، لقد عاش أحمد في دبي حوالي السبعة أشهر إلا أنه يمكن اعتبار تلك الفترة من أقسى أيام حياته وأكثرها مرارة وغرابة على الإطلاق . نقول تجربة غريبة وغامضة لأن تفسير الحالة التي مر بها الشملان لمّا تزل غامضة ولمّا تزل رهن أكثر من تحليل وتفسير وتبرير خاصة وأن صاحب التجربة لا يوجد في ذاكرته إلا النزر اليسير مما مر به ليس لظروف مرضه الحالي بل نتيجة للحالة المرضية التي ألّمت به في تلك الفترة وكان أساسها فقدٌ متقطعٌ في الوعي وفقدٌ جزئيٌ للذاكرة .

بعد انتهاء مهامه في عدن عاد أحمد الشملان في يوليو ١٩٦٩ إلى بيروت وهناك كلفه الرفيق أحمد حميدان بالسفر إلى البصرة دون أن يفصح له عن المهمة التي تنتظره هناك . غادر أحمد بيروت برا إلى دمشق ، الأردن ، البصرة متحاشيا النزول في بغداد محافظة على سرية وجهته والمهمة المجهولة التي تنتظره ، وطوال الرحلة كان يلح عليه السؤال تلو السؤال عن كنه المهمة الذاهب إليها . وصل الشملان البصرة في شهر أغسطس وأقام في فندق حُدد له من بيروت ، وهناك التقى مع الرفيق العماني «أبو صلاح» محمد صالح الغساني[١] الذي كان يعمل فترة طويلة في مكتب إمامة عمان في البصرة ، ثم ترك ذلك العمل والتحق بصفوف الحركة الثورية الشعبية[٢] .

أخبر محمد صالح الغساني أحمد الشملان أنه مكلف بالتوجه إلى دبي في غضون عشرة أيام عن طريق البحر دون أن يوضح له طبيعة المهمة المطلوبة في دبي . وحالما عرف الشملان أن وجهته دبي خمّن المهمة التي تنتظره هناك وهي مشاركة الرفاق في الاستعداد لدخول عمان الداخل لتفجير بؤرة الكفاح المسلح ، فهو يعرف أن تلك المهمة قد وُضعت على رأس أولويات العمل النضالي ووُجهت باتجاهها الكثير من

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

(٢) عبدالرحمن النعيمي . «فترة السبعينيات والهجمات العسكرية والسياسية لترتيب أوضاع الخليج» . مذكرات عبدالرحمن النعيمي . ح ٧ . الموقع الالكتروني : www.alnoaimi.org

الجهود منذ المؤتمر الثاني للحركة . أخذ التفكير من أحمد كل مأخذ ، فمن جهة هو يخمن مجرد تخمين حقيقة المهمة التي يذهب إليها ، ومن جهة أخرى هو قد جاء لتوه من تجربتين شبه متناقضتين : زيارته للاتحاد السوفيتي التي أثرت فيه كثيرا وأصبح مأخوذا فعلا بالتجربة وبالسياسة السوفيتية ، وزيارته لمناطق الثورة بظفار بخطها الثوري الماوي المتطرف الذي وجد عليه الثوار في ظفار ، وقد تكوَّن لديه رفض داخلي لذلك الخط المتطرف . في المحصلة عايش أحمد قلقا فكريا وسياسيا كبيرا ، وبحال غير مستقرة غادر البصرة إلى دبي محفوفا بغموض وسرية المهمة التي يسافر لأجلها[1] .

يتذكر الشملان سفرته لدبي قائلا : «تسلمت جواز سفر عماني باسم آخر من الرفيق محمد صالح وانتظرت موعد السفر الذي حان بعد عشرة أيام تقريبا ، غادرت البصرة أواخر أغسطس على ظهر سفينة استغرق سفرها إلى دبي ثلاثة أيام شغلت نفسي خلالها بقراءة ما ابتعته في البصرة من كتب . وصلتُ دبي ونزلت -وفق التعليمات- بغرفة في فندق قريب من الميناء ، وفي الليل جاءني الرفيقان أحمد حميدان وأحمد الربعي ملثمين وشبه متخفيين ، أشار لي أحمد حميدان بأن أترك الفندق ، ومن هناك أخذاني إلى بيت في منطقة بر دبي . سكنت في البيت معهما وكان رابعنا الرفيق العماني الشهيد زاهر المياحي ورفيق خامس لا أذكر اسمه ، عرفت أن المجموعة التي انضممتُ إليها مكلفة مع مجموعات أخرى بالاستعداد لدخول عمان بهدف تفجير بؤرة للكفاح المسلح هناك» .

يقول د . أحمد حميدان : «جمعني لقاء بأحمد الشملان في دبي بعد عودتي النهائية لها صيف ١٩٦٩ وكنا بصدد الإعداد للدخول إلى عمان الداخل لتفجير الكفاح المسلح هناك . كان هناك توجه لدعوة كل العناصر الممكن دخولها فالقيادات في المناطق بما فيها قيادات العمل الطلابي كانت مكلفة بمهمة دفع العناصر للمجيء ، كان مطلوبا منها أن تبعث بالعناصر إلى دبي لدخول المنطقة ، وأحمد الشملان جاء إلى دبي في إطار هذه المهمة . وصل أحمد وأقام معنا في بيت واحد لفترة ، وكان بيتا للتنظيم تجري فيه عدة عمليات من ضمنها إعداد العناصر التي ستدخل الداخل ، وكان يجري حينها حوار بيننا وبين حزب العمل العماني للمشاركة في تفجير الكفاح المسلح في عمان» .

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

في تلك الفترة واجه أحمد الشملان جملة من الضغوط النفسية القاسية التي نتجت عن صراع داخلي بين مدى القناعة بالخط والإستراتيجية السياسية ومدى القدرة على اتخاذ قرار شخصي في ضوء وضع تنظيمي شديد السرية والمركزية ، هذا بالإضافة لتعرض الشملان -في الفترة المذكورة- لصدمة عاطفية شديدة بعد انفصاله عن خطيبته .

يواصل الشملان ذكرياته عن أيام دبي قائلا : «سكنت مع المجموعة وصرنا نعقد اجتماعات مخصصة للقراءات والمناقشات حول موضوعي الثورة والكفاح المسلح وخطط الوصول لعمان الداخل وتفجير البؤرة المسلحة ، وبقينا ننتظر وننتظر ، انتظرنا لفترة طويلة امتدت حوالي الأربعة أشهر ، وللدواعي الأمنية كنا نتنقل ما بين ثلاثة بيوت . ورغم أني شغلت نفسي بالقراءات الكثيرة المنوعة ، إلا أن الغموض والسرية والحذر الشديد التي غلفت وجودنا في دبي لم تتح الفرصة للوقوف على نهاية لهذا الانتظار ، وكان ذلك واحدا من أسباب ما ألمَّ بي من توتر وضغط عصبي شديد . وترافق ذلك مع صراع وإرباك وتردد كان يدور بداخلي حول المنطلقات الفكرية والإستراتيجية التي تبلورت في ضوئها مهمة تفجير البؤرة المسلحة في عمان الداخل بل وحول مدى اقتناعي بالمهمة ذاتها وقبولها ، وأوقد أوار الصراع في داخلي ترددي المبدئي والفكري حول المهمة وحول كثير من الطروحات وحرصي -في الوقت ذاته- على الامتثال للقرارات القيادية بمشاركتي الرفاق فيما أوكل لنا من مهام ، رغم ذلك خضت عدة مناقشات مع سكرتير المكتب السياسي الرفيق أحمد حميدان حول مسألة الكفاح المسلح والبؤر الثورية المسلحة في عموم الخليج» .

وقد حدثني د . أحمد حميدان عن حالة الصراع التي مر بها أحمد الشملان في تلك الأيام ، مؤكدا المناقشات التي دارت بينهما فقال : «حالة الصراع الفكري والنفسي التي عاشها الشملان هي التي أوصلته للوضع المرضي الذي صار عليه ، كان الوضع السياسي ملتبسا على الكثيرين ، وأنا كنت أشعر أن أحمد يعاني . الشملان سافر في تلك الفترة إلى موسكو مع الشباب الظفاريين ضمن وفد رسمي يمثل الجبهة ، وفي ذلك الظرف كانت الالتباسات بين الجيفارية والماوية والخط السوفيتي الذي سموه التحريفية والخط المستقل من الناحية النظرية والسياسية ، كانت التباسات متداخلة . ومن المحتمل أن أحمد الشملان تأثر بزيارته للاتحاد السوفيتي لأن ذلك كان مطروحا ، الشباب الظفاريون كانوا يطرحون أن أحمد بعد أن سافر موسكو

ضمن وفد الجبهة الشعبية عاد وقد أصبح من الخط التحريفي ، هذا الكلام سمعته في آخر فترة لي معهم . يضاف إلى ذلك قضية الكفاح المسلح الذي كان مطروحا على مستوى الجبهة بقوة ، وأنا أتذكر أنه كانت لي نقاشات مع أحمد الشملان في تلك الفترة حول هذا الموضوع وبالذات في آخر الأيام التي سبقت الحالة المرضية التي مر بها أحمد . كان الشملان يطرح التالي : ماذا يعني الكفاح المسلح ، نفهم أن ظفار فيها كفاح مسلح لكن ماذا عن غيرها ، كان الشملان في التباس حقيقي حول مقولة كبيرة اسمها الكفاح المسلح ، وأنا أعتقد أنه لم يتوفر فهم موحد لتلك المقولة وكان الاختلاف والالتباس حولها واضحاً . هل الكفاح المسلح هو كما قالوا من ظفار حتى الكويت ؟ وهل هو كفاح مسلح بمعنى واحد ومتشابه أي أن الجميع يحمل السلاح ويدخل الحرب فورا ؟ . أذكر كان بيننا جدال في هذا الموضوع ، كان أحمد الشملان يطرح هذه القضية بإلحاح ، وأنا كنت أقول له هناك التباس ، والالتباس موجود لأنها إستراتيجية عامة ، إستراتيجية عامة تصدق إذا وجدت ثورة مسلحة في ظفار وفي عمان الداخل ، وفي مرحلة لاحقة إذا تهيأت الظروف في ساحل عمان ، أما في مناطق كالبحرين والكويت وبالذات البحرين فالكفاح هناك كفاح سياسي بالأساس ، كفاح عمالي -مثلا- ويمكن في مرحلة معينة أن تمتد الثورة وتنتشر ويجوز هنا أن هذا الفرع أو ذاك في لحظة ما يحمل السلاح حتى يحسم القضية ، إذن الكفاح المسلح في بعض المناطق ليس كفاحا مسلحا بالمعنى السائد فهمه للكفاح المسلح ، هذا أتذكره ، وأتذكر أن أحمد كان متحسسا من هذه القضايا ولديه اعتراض شديد على قضية الكفاح المسلح في المنطقة كلها» .

يواصل د . أحمد حميدان حديثه قائلا : «هنا شيء أذكره للحقيقة والتاريخ وهو أن فهم الماركسية ربما هو الذي أثر في أحمد الشملان كثيرا لأنه كان يعيش الحالة بعمق ، فقد كان هناك خلط وعدم وضوح ، هناك حديث عن يسار وحديث عن الماركسية وعن اللينينية وحديث عن الجيفارية ، كانت هناك خلطة والجميع لم يكن يتحدث ضمن طرح واحد . وكنا نحن عناصر قليلة - أنا أعتبر نفسي ولا أعرف إلى أي درجة كان الآخرون منسجمين في الخط نفسه- كنا نسعى لإيجاد خط ماركسي لا هو سوفيتي ولا ماوي ولا جيفاري ، كانت محاولتنا هي التمسك بالماركسية كمنهج وخلق شيء جديد ، إلا أنه بين الطموح وبين الموجود كان الفارق كبيرا . كان هناك خلط فيه كل الطروحات الماوية والجيفارية وغيرها ، وأنا أتذكر الآن تماما أن أحمد

الشملان حينما جاء دبي في تلك الفترة كان يهاجم بشدة الجيفارية والتوجه الجيفاري ولديه عدم تقبل لهذا النهج . هذا النهج كان موجودا والمسائل بهذا الصدد كانت -للأسف- غير واضحة داخل الحركة الثورية الشعبية ، كانت هناك محاولة لبلورة الخط الماركسي والطروحات الماركسية وفي الوقت نفسه طرح ثورة مسلحة ونضال مسلح» .

وقد سلط التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية الضوء على شيء من الخلل في الوضع الذي كانت عليه مجموعات الاستعداد في دبي حيث ذكر : «لقد ارتكب الرفاق في عمان الداخل سلسلة من الأخطاء القاتلة ، فبعد مجيء بعض الرفاق من التدريب من ظفار ومن فلسطين ، لم يوضع لهم أي برنامج معين وعاشوا فترة من الضياع والتخبط»[1] .

إضافة لوضع الانتظار الطويل ولحالة الصراع الفكري والسياسي كان أحمد الشملان يعاني من حالة انهيار عاطفي بعد فسخ خطوبته منذ فترة قريبة وانفصاله عن خطيبته التي أحبها والتي أحس أنها خذلته وتخلت عنه . ورغم أن أحمد -كما ذكر لي- كان يُغرق نفسه في القراءة والكتابة والسباحة في بحر دبي ، إلا أنه كان عرضة لحالات قاسية من الضغط النفسي والتشوش والهم والانهيار الذي كان يصل به أحيانا إلى الشعور بشيء من الدوار وفقدان الوعي .

٢. الاعتقال الثاني-دبي نهاية ١٩٦٩:
ماذا حدث لأحمد الشملان؟؟!!

أواخر العام ١٩٦٩ وقع الشملان بشكل مفاجئ في قبضة رجال الأمن في دبي ، وليس من الممكن تحديد وتوثيق السبب والكيفية التي وقع فيها بيد الشرطة ، فهو نفسه لا يعرف ولا يذكر ما حدث له ، كما أنه كان وحده ، بالإضافة إلى أن ما جرى كان غامضا وغير واضح لدى من قابلتهم ممن عايشوا الشملان في تلك الفترة ، كل ما يذكره أحمد -قبل الحالة التي أصابته- أنه كان جالسا في مطعم بمنطقة السوق يتناول وجبة الغداء وشعر بالدوار ووقع ، ثم أفاق ليجد نفسه في قبضة الشرطة ،

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير التنظيمي . مصدر سابق . ص ١١ وانظر أيضا : عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٨٨ .

وسنجد أنفسنا مضطرين والحال هذه إلى طرح أكثر من احتمال لما جرى للشملان ولكيفية اعتقاله .

١ . قد تكون الضغوط النفسية القوية التي تحدثنا عنها سببا في إصابة أحمد الشملان بصدمة عصبية شديدة أفقدته وعيه وتركيزه العقلي فدخل حالة فقد جزئي للذاكرة وحالة من الهذيان الذي ربما تضمن ما يشي بهويته السياسية وتسبب في القبض عليه . قال د . أحمد حميدان : «سمعنا أن أحمد أصيب بحالة مرض نفسي وأصبح يهذي ويتفوه بكلام لا يدل على التركيز العقلي . سمعنا ذلك لكننا لم نعرف بالضبط حقيقة ما جرى لأحمد لأننا كنا نتنقل بين البيوت وفي وقت إصابته واعتقاله بالذات لم يكن أحمد معنا في بيت واحد» ، وقال الرفيق «أ» : «لم يزل ما حدث لأحمد غامضا حتى اليوم ، وما سمعته هو أن شرطة الأمن أمسكت به حينما وصل لعلمها أن هناك شخصاً يهذي بكلام في السياسة» .

٢ . ربما كان أحمد الشملان مراقبا من قبل السلطات الأمنية وقد دُس في طعامه بالمطعم ما يخدر أو يثير الأعصاب وخلال تناوله طعامه وقع مغشيا عليه فاقدا الوعي والتركيز مما تسبب في حالة الهذيان التي أصيب بها والتي أدت إلى الكشف عن علاقته بنشاط سياسي وأفضت للقبض عليه . قالت السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «بعد أن تعافى أحمد كان يروي لنا أنه كان في مطعم وجاء رجل يضع نظارة سوداء كأنه عنصر مخابرات ، وربما وضع له شيئا في الأكل أو ربما خدره وبعدها لا يتذكر أحمد أي شيء حدث له» .

٣ . ربما كان أحمد الشملان واقعا تحت مراقبة القوى الأمنية في دبي ، وقد فوجئ بالقبض عليه وتعريضه لتعذيب شديد أوصله لحالة الانهيار العصبي التي كان عليها في سجن «نايف» بدبي .

يقول الشملان : «كنت أتناول الغداء في مطعم وشعرت بالدوار ثم لا أتذكر ما حدث لي ، لا أعرف كم استغرق غيابي عن الوعي ، لكني وعيت لأجد نفسي في قبضة الشرطة ، كنت أغيب عن الوعي لفترة ثم أعود لحالة تشبه الوعي فأجد من حولي رجال يضجون ويتحدثون معي ، كنت أنقل بصري بينهم وأحاول الكلام لكني وجدت نفسي فاقدا القدرة عليه . ضربوني ضربا مبرحا ثم رموني في مكان ضيق فغبت عن الوعي ، ثم صحوت فعادوا للتحدث معي ، ربما كانوا يوجهون أسئلة ثم

عادوا لضربي من جديد . حدث ذلك عددا متتابعا من المرات حيث أذكر أني كنت أصرخ في وجوههم ، وأذكر أنهم أخذوني وأركبوني سيارة شعرت أنها تتجول بنا في شوارع وطرقات دبي ، ربما أرادوا أن أدلهم على المكان الذي أقيم فيه ، كانوا يتكلمون معي وأنا غير قادر على الكلام . أعادوني وكرروا ضربي بالعصا على فترات متتالية ، سال الدم من جسمي وفقدت الوعي من جديد ولا أعرف كم مرّ من الوقت ، لكني حين استعدت وعيي وجدت نفسي على سرير وبقربي أسرة عليها آخرون ويقف بجانبي شخص إنجليزي ومعه شرطي . أذكر أني صرخت في وجههم ، لم أستعد وعيي كاملا ولم أتذكر شيئا عن نفسي ، لكني وعيت أنني في مستشفى ، ولا أذكر إن كانت قد أجريت لي فحوص طبية أو قُدم لي علاج ، لكني وجدت نفسي بعد فترة مقيدا من قدمي في مكان آخر عرفت بعد أن عاد لي وعيي كاملا أنه كان سجن «نايف» » .

يكمل أحمد ما يتذكره عن وضعه في سجن نايف : «لم أع أنهم أخرجوني من المستشفى لكني وعيت لنفسي ممددا على أرضية مكان مستطيلَ كالخيمة الكبيرة وهناك قيد حديدي يقيد أسفل ساقيّ ويربطهما بلوح خشبي مستطيل ضخم ، وهو وضع لا يسمح إلا بالاستلقاء أو الجلوس ممددا . وجدت آخرين بقربي على اليمين وعلى الشمال مقيدين في اللوح الخشبي نفسه . كنت طوال الوقت على هذه الوضعية ، كنت أغيب عن الوعي وأعود إليه لأجد نفسي في الوضع ذاته ، ولا يمكنني أن أحدد كم من المدة بقيت في ذلك المكان ، ولا أذكر إن كنت آكل وجبات منتظمة أو أذهب للاغتسال ولا حتى كيف كنت أقضي حاجتي ، ربما كنت فاقدا الذاكرة لأني لا أعرف ما حدث لي ولم أكن على وعي بالحالة التي أنا فيها ، ما أذكره أنني كلما وعيت كنت أشعر بالخوف والشك في كل من أرى» .

قال لي الرفيق «أ» : «حدث انهيار نفسي لأحمد الشملان في دبي وقبضت عليه الشرطة واقتادته إلى المخفر ثم إلى مركز «نايف» وهو مركز شرطة يحبس فيه السجناء الجنائيون ملحقة به زنازن شيدت من الخشب والتنك تشبه الحظائر ربما وضع أحمد في إحداها ، لم يودع أحمد سجنا سياسيا فالمدينة حينذاك كانت متخلفة جدا ليس بها شارع بمعنى الشارع ولم تكن مدينة بمعنى المدينة ، فكيف يكون بها سجن سياسي؟!» .

أما الشاعر قاسم حداد الذي توجه إلى دبي حال معرفتهم في البحرين عن

وضع أحمد الشملان فقال : «لا أستطيع أن أحدد بالضبط ماذا جرى لأحمد ، وبالنسبة لي يصعب الاجتهاد والتقدير الدقيق في الموضوع ، لكن -وبصراحة- فالتجربة التي رأيتها أمامي من الأشياء التي لا تنسى في حياتي ، أنا لم أستطع وصف الذي رأيته لأهل أحمد وأصدقائه فيما بعد ، لم أستطع أبدا ، حينما ذهبت إليه في دبي رأيت شيئا لا يوصف ، شيئا من القرون القديمة» .

لم يعلم رفاق أحمد الشملان في دبي بما جرى له إلا بعد فترة فحاولوا الوصول إليه في سجن «نايف» ، وفي تلك الفترة لم تكن دبي تحمل سمات المدينة ذات المؤسسات الرسمية للنظام والضبط ، ذلك ما أتاح المجال لرفاق أحمد أن يدخلوا إليه في السجن . يقول الشملان : «تعرفت على الرفيق أحمد علي(الشهيد زاهر المياحي) حينما جاءني ومعه شخص آخر ، لكني توجست منهما كثيرا وراودني الشك والريبة فلم أتجاوب معهما ورفضت مرافقتهما» . يقول الشاعر قاسم حداد : «حكى لي أحمد فيما بعد أنه مر بظروف كان كل المحيطين به يشكلون تهديدا له» .

ويقول د . أحمد حميدان : «أذكر أن أحمد الشملان اعتقل في دبي نهاية العام ١٩٦٩ ، حينما اعتقل كنت في دبي وعرفنا بعد عدد من الأيام أنه ألقي القبض عليه . كيف جرى ذلك لا نعرف ، ما عرفناه فقط أنه موجود في سجن قلعة «نايف» ، وبالطبع حدث لدينا استنفار ، أن يُلقى القبض على رفيق مثل أحمد وفي تلك الظروف المفعمة بالحركة والاستعداد لدخول عمان الداخل فذلك أمر لا بد أن يؤخذ على محمل الجد ، واعتبرنا أنه ربما نكون رهن المراقبة فجرى لدينا استنفار وغيرنا الأماكن . وأذكر أن نفرا من الرفاق العمانيين تمكنوا من زيارته وحاولوا ترتيب طريقة لتهريبه لكنه كان لا يتعرف على شيء ويهذي ولم يتجاوب معهم . رغم ذلك أذكر أنه ظلت لدينا متابعة لوضع أحمد في المعتقل حيث كانت لدينا عناصر عمانية بعضها يعمل بالشرطة وكانوا يتابعون وضعه ويذهبون لرؤيته ويأتونا بأخباره وبأنه موجود» .

وقال لي الأستاذ عبدالله مطيويع : «سافرتُ لاحقا إلى دبي أسأل الرفاق وأتحقق منهم كيف يختفي رفيقكم ولا تدرون عنه؟! كان ذلك أمراً كبيراً وغيرَ مقبول» .

***

يروي أحمد الشملان أنه ظل على حاله في سجن «نايف» دون وعي بما هو فيه ، كان وضعه مزريا بسبب انعدام قدرته على النوم وقلة إقباله على الطعام وبقائه طوال

الفترة مقيد القدمين وبملابسه التي كان يرتديها حين القبض عليه دون تبديل ولا اغتسال ، وقد ظل على هذا الوضع حوالي الثلاثة أشهر إلى أن دخل عليه في أحد الأيام صديقه الشاعر قاسم حداد ولذلك حكاية :

وصل شرطي من دبي إلى البحرين وسأل عن عائلة الشملان وأين تقيم ، ثم قَدِم إلى أم الحصم وسأل عن عائلة أحمد الشملان فدلوه على البيت . يقول السيد درويش محمد البلوشي الذي كان مقيما في بيت والدة أحمد «مطوعة» سبيكة : «جاء من دبي شرطي وطرق الباب وأخبر «مطوعة» أن ابنها أحمد محجوز في سجن بدبي وهو مريض ، وليس لدى إدارة السجن مانع أن يأتي أهله لأخذه» .

وذكرت السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «جاء شخص ملثم وقرع باب بيت عمتي سبيكة ، وهو شرطي يعمل في سجن دبي ، سأل : هل لديكم ابن يدعى أحمد الشملان؟ أجابت عمتي : نعم . قال : هو موجود في سجن بدبي ، وقد عُذب وهو فاقد الوعي والذاكرة ، وهم هناك يريدون التخلص منه فأسرعوا لإنقاذه ، وقال إنه كان يرى أحمد هناك وآلمه الوضع الذي هو فيه . جمعت عمتي رجال العائلة وشبابها وأخبرتهم بالأمر لكنها لم تجد لدى أحد منهم استعدادا للذهاب وإحضار أحمد ، وقد أبدى قاسم خطيبي استعداده للسفر إلى أحمد» .

وقالت السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «ضايقني كثيرا أنه لم يبد أي أحد من شباب العائلة استعداده للذهاب ، فسافر قاسم حداد في تلك المهمة» .

أما الأستاذ عبدالله مطيويع فقال : «جاء شرطي من دبي وأوصل معلومة بأن هناك شخص اسمه أحمد الشملان موجود في سجن «نايف» بدبي مقيد بالأصفاد وعليكم الذهاب إليه وإنقاذه لأنه في وضع مزر وغير إنساني تماما وليس له أحد هناك ، وقد تولى الوالد مبارك بن عبدالله الشملان مهمة استخراج ورقة مرور لأحمد ، وتولى قاسم حداد مهمة إحضاره من دبي» .

وقد طلبتُ من الشاعر قاسم حداد أن يروي التفاصيل التي وقف عليها خلال سفرته لإحضار أحمد الشملان فروى التفاصيل في الفقرات التالية :

«لا أعرف طبيعة المهمة التنظيمية التي ذهب أحمد الشملان لأجلها إلى دبي لأن أحمد لم يكن مستقرا في مكان وانقطع الاتصال معه وآخر ما عرفناه أنه كان في ظفار ، وكنا نسأل والأهل يسألون ثم سمعنا في أم الحصم أن أحمد موجود في سجن «نايف» بدبي . سافرتُ إلى دبي لإحضاره وكانت تلك أول زيارة لي إلى دبي ، ولم

أكن أعرف أحداً فيها سوى الأستاذ الفلسطيني أحمد الشرفا الذي كان يعمل مدرسا في الثانوية بالبحرين مع عبدالله بن خليفة الشملان قبل أن ينتقل للعمل في دبي . التقيت في دبي بأحمد الشرفا وأخبرته بالأمر ، وهو يعرف أحمد الشملان من قبل فقد كان صديقا للعائلة ، وطلبت منه توصيلي إلى سجن «نايف» . كانت دبي في الستينيات مدينة بسيطة جدا خالية من التعقيدات وقد سألنا عن مكان سجن «نايف» وأخذت سيارة يرافقني صديق لأحمد الشرفا وتوجهنا إلى هناك .

دخلتُ سجن «نايف» ببساطة ولم أجد حرسا يمنعني من الدخول ، وعند الباب أخبر مرافقي الحرس بأن لي قريب مسجون ، وأني أريد أن أتعرف عليه فوافقوا ، وكان دخولي سلسا جدا ودون أية عراقيل . كان السجن عبارة عن قاعة دخلتها وأخذت ألف وأسأل وأكرر السؤال ، وكلهم يقولون لا نعرفه ، كان بعض السجناء داخل غرف مغلقة وبعضهم في الممرات خارج الغرف . ثم وجدت مجموعة من السجناء يجلسون في ممر مغطى بمظلة صغيرة تتخللها أشعة الشمس مستندين على الجدار أرجلهم ممدودة ومقيدة في قطعة خشبية كبيرة محفورة لتثبيت القدم بها ، وفوقها قطعة حديدية تقيد القدمين .

لمحت أحمد ضمن تلك المجموعة فاقتربت منه وعرفته ، جلست بقربه ، كان أحمد متوجسا من أي غريب ، كان شعره طويلا وثوبه متسخا ويبدو من مظهره أنه لم يستحم أو يغتسل منذ زمن بعيد ، وكان نحيلا شاحب الوجه قليل التركيز ، أستطيع أن أقول إن منظره كان منظر سجين من القرن التاسع عشر ، لقد كان واضحا عدم الاهتمام بوضع السجناء . جلست بقربه أكلمه : أحمد . .أحمد وهو ينظر لي لكن دون قبول لفكرة أنه يعرفني ، كان في يقيني أنه عرفني تماما وأنا عرفت بيني وبين نفسي أنه عرفني تماما ، لم أصدق موقف أحمد في الوقت الذي فهمت أنه قادم من تجربة غير عادية ، ظللت أتحدث معه ، كلمته عن أمه والأهل وفلان يسلم عليك وهكذا ، وكان هو يتصل معي بالكلام على مضض ، كان كلامه قليلا جدا وموقفه هذا لم يكن موقفا مني بل موقفا من الحالة ، داخليا أحسست أن أحمد عرفني كان هذا هو إحساسي الحقيقي لكني قدرت الموقف النفسي من الوضع الذي هو فيه .

كان الموجودون سجناء عاديين ، قد يكون من ضمنهم أو قسم من السجن للمرضى النفسيين والعصبيين ، لكن الواضح أنهم جاءوا بالشملان إلى هذا السجن بعد أن انتهوا معه من التحقيق والتعذيب . جاءوا به لسجن «نايف» ليس عقابا وإنما

بعدما انتهوا منه والشخص الذي جاء البحرين للإخبار عن أحمد كأنه جاء للإبلاغ غير الرسمي لأهله . ومنذ أول يوم حاولت إقناعه أن يأتي معي ، إلا أنه كان رافضا الخروج بشكل تام ، وحينما جئته في اليوم الثاني كان قبوله لي أفضل من اليوم الأول ، والغريب أنني حينما ذهبت لأحمد في السجن لم ألمس لدى المسؤولين هناك أي مانع في تسلمي إياه وهذا ما أخافني أكثر . ولأن أحمد لم يكن قادرا حينها أن يقول لي ما حصل له كنت أسألهم من أين جاء وكيف جاء ولم يعطني أي أحد منهم جوابا .

بعد عدة محاولات وافق أحمد أن يخرج معي ، وقد خرجنا لوحدنا دون أن يهتم أحد إلى أين سآخذه أو ماذا سأفعل به ، سكنا في فندق صغير وهناك اغتسل أحمد ولبس ثوبا و«غترة» . كان يأكل تحت الإلحاح وبشكل غير طبيعي ، لم يكن أحمد إنسانا طبيعيا ليجري التفاهم معه ، كان في حال عنيفة جدا من التوتر وعدائيا بشكل غير معقول ، كان عدائيا مع كل شيء لدرجة أنني كنت لا أقدر على تركه لحظة . جلسنا في الغرفة بالفندق الذي كان صغيرا جدا ، فاحتجت للخروج من الغرفة لقضاء أمر لا أذكره ، ولم يستغرق غيابي أكثر من خمس دقائق عدت بعدها ولم أجده في الغرفة ، لقد فقدته ، فقدته تماما ونزلت أسفل الفندق كالمجنون ، وفجأة وأنا عائد من البحث عنه وجدته واقفا عند باب الفندق فرجعنا للغرفة .

وحينما حاولت أن أتحدث معه وأسأله قليلا وبحذر عما جرى له وقتها كان يشير إلى أسماء من التنظيم في عمان وفي ظفار ، كان يشير إليهم بشكل غير مترابط لا يسرد حادثة مترابطة ، لم أتمكن من الوقوف على قصة واضحة الملامح يتضمنها حديثه . لم نعرف كيف تم اعتقاله فمعلومة اعتقاله يترتب عليها الكثير لأنه ربما تعرض لفترة تحقيق عنيفة وبعدما انتهوا منه جاءوا به لسجن «نايف» كنوع من الأمانة للتخلص منه ، ولم أفهم فيما بعد وإلى الآن لا أعرف كيف وصل السجن .

في اليوم الذي تقرر فيه سفرنا مر علينا أحمد الشرفا ولم يتمكن الشملان من معرفته ، بل كان متوجسا منه ، والذي أثاره شكل أحمد الشرفا فهو فلسطيني أحمر البشرة كأنه أجنبي وكان لدى أحمد عنف ورفض للشكل الأجنبي . في أول مرة ذهبنا فيها للمطار رفض أحمد السفر وخرج من مبنى المطار ونحن نتبعه ، فركبنا السيارة وعدنا للفندق ، كان لديه رفض وما أن يرى المطار حتى يتوتر ، ويبدو أن المطار والشخصيات الأجنبية والإنجليز على وجه الخصوص كانوا يشكلون عنده دلالة .

نجحنا أخيرا في أخذ أحمد للمطار ، كان في أقصى درجات التوجس ، ومن الممكن أن ينفلت في أي لحظة ويصبح عنيفا . كان همي الوحيد هو المحافظة عليه من أي شيء قد يستثيره إلى أن وصلنا ، ولولا أن الإجراءات كانت سهلة في الانتقال حينها لكان الأمر صعبا جدا . كانت لدى أحمد درجة عداء وعنف كبيرين ضد الأجانب ، فلما توجهنا للمطار حدث موقف عنيف من أحمد تجاه شخص إنجليزي كان جالسا عند الطاولة القريبة منا . استنفر أحمد بعنف على مشهد الإنجليزي واعتبره عدوا ، ولم أكن وقتها في وارد أن أسأله لماذا ؟ كنت في وارد أن نسافر ونصل البحرين . أخذ أحمد يصرخ على الإنجليزي وحاول أن يضربه فخاف الإنجليزي وابتعد هو وزوجته ، أثار ذلك كل الموجودين واعتبرت شرطة المطار أن لديه مرض عصبي وخافوا أن يحدث شيء في الطائرة فرفضوا أن يركب أحمد الطائرة . حاولت إفهامهم أنه شخص مريض وعائد إلى بلاده فأصروا على أن يوصله شرطي للطائرة وأن يظل مقيد اليد أثناء الطيران ، وعلى الأمر ذاته أصر فريق قيادة الطائرة ، حاولت كثيرا أن أقنعهم بعدم إبقاء القيد لكنهم رفضوا ولم يفكوا يده حتى وصلنا البحرين وصرنا عند نقطة الجوازات» .

يقول الشملان : «في الطائرة شعرت بهدوء وراحة ، وكنت أعي تماما أن قاسم حداد بقربي وأني ذاهب لأمي» .

رابعا: العودة للذات في حضن الوطن:

في ١٩ مارس ١٩٧٠ دخل أحمد الشملان البحرين برفقة قاسم حداد بورقة المرور التي استخرجها خاله مبارك وكان الدخول هادئا واعتياديا ، حدثني أحمد عما يذكره من ذلك اليوم فقال : «أتذكر وصولي للبيت ، وأتذكر تماما أني تعرفت من بين جمع الحضور على الوالدة أما غيرها فكنت متشككا أن يكون هؤلاء هم فعلا أفراد العائلة الذين أعرفهم» . قالت موزة بنت خليفة الشملان : «لم يعرف سوى أمه التي احتضنها» .

لم يتمكن أحمد من أن يصف لي أيامه الأولى في البحرين ، فحينها كان لا يزال تحت سيطرة الحالة المرضية التي أفقدته جزءا من ذاكرته وشوهت فهمه وأحالت معظم سلوكه لردات فعل عنيفة ، لذا سندع الآخرين الذين عايشوا أحمد في فترة من أصعب فترات حياته ليحكوا ذكرياتهم .

قالت شقيقته السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «وصل أحمد البحرين مريضا تعبا ، كان لا يأكل ولا يشرب ، كان مستنفر الأعصاب ، أذكر أننا نشرنا العلم احتفالا بعودته فصعد على السطح ومزق العلم» .

وقال شقيقه السيد شملان بن عيسى الشملان : «حينما عاد أحمد من دبي لم يكن يعرف أي أحد من أهل البيت ، كان كلامه قليلا ويفضل أن يبقى منعزلا ، خلال الأسبوع الأول لم يكن يخرج من الغرفة حتى لتناول الوجبة ، فتأخذ الوالدة الطعام إليه داخل الغرفة ، ثم بدأ شيئا فشيئا يجلس معنا في حوش البيت ، لكنه لم يكن يخرج وكان أصدقاؤه يزورونه» .

وقال السيد درويش محمد البلوشي المقيم معهم : «عاد أحمد وكان لا يعرف أحدا ولا ينام ليلا وتأثرت عيناه كثيرا من قلة النوم ، كان كلامه وسلوكه وردات فعله تظهر اختلالا عقليا ألمّ به ، ما حدث لأحمد في دبي كان أكبر وأسوأ شيء حدث له في حياته» .

وقالت السيدة سليمة جاسم اليعقوب زوجة شقيقه : «بعد وصول أحمد البحرين جئنا من الكويت نهنئ بسلامته ، كان أحمد في حالة غير طبيعية ، وكان يغطي رجليه التي كانت بها ندوب تشبه ثقوب المسامير ، كانت الضمادات تغطي أسفل ساقه ، وقد قيل لنا لا تزعجوه بالكلام معه» .

وقال صديق أحمد الشملان الشاعر قاسم حداد : «كان كلامه عاديا جدا ويُفهم وخلال أيامه الأولى في البحرين كان مؤكدا أن أحمد قد عرفني كما عرف زواره من الأهل والأصدقاء . الناس والأصدقاء الذين سمعوا بقدومه جاءوا أم الحصم للسلام عليه ، فكان يبادلهم السلام ، لكنه كان يستنفر من بعض الأشخاص فيغضب وأحيانا يريد طردهم من البيت ، كان لديه في الذاكرة موقف من بعض الأفراد لا أعرف ما هو . كان يزوره كثير من أصدقاء العمل السياسي والطلابي من غير العائلة والحي وكان توتره تجاههم نسبيا ، هناك أناس يتعرف عليهم مباشرة ويجلس يتحدث معهم وأناس لا يتذكرهم إلا بعد فترة» .

وقالت السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «أحمد أصيب بما يشبه الاختلال ربما نتيجة صدمة نفسية وعصبية وربما من التعذيب ، كانت عيناه زائغتان ويشكك في هذا وذاك» . وقالت السيدة فاطمة بنت أحمد الشملان : «عاد أحمد من دبي وكان فاقدا وعيه ، ويدل كلامه على فقدان التركيز والتذكر» .

وقالت السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان : «في بداية عودته من دبي لم يكن أحمد إنسانا طبيعيا ، كان يجلس معنا يتحدث وما إن يسمع صوت بوق السيارة حتى يتركنا جاريا نحو جهة الصوت يريد إسكاته ، أي صوت قوي في الخارج يركض لإسكاته ، لم يكن يتكلم ثم بدأ يتحدث قليلا ويحكي لنا ما جرى له ، كان يبدو عليه التعب والمرض يتحدث ويتحدث ثم يسكت فجأة ويسرح ، كان يتحدث عما حصل له وخلال ذلك يلتفت لأمه يسألها : هل أنت فعلا حية ولم تموتي؟ خفنا عليه وقلنا أحمد مُنتهي ، لكنه تدريجيا استرجع عافيته» .

***

لم يستطع أحد من الأهل والأصدقاء أن يؤكد ما جرى لأحمد الشملان ، وإذا كان بعضهم قد استنتج بعض الاستنتاجات من الحالة والحيثيات المحيطة بها ومما كان يرويه أحمد حين بدأ يتحدث ، فإنها ظلت وتظل فرضيات غير مدعمة بأدلة قاطعة ، حدثني أفراد العائلة والأصدقاء عمّا كان أحمد يرويه لهم بعد أن بدأ يتكلم فقالوا :

الشاعر قاسم حداد : «واضح أن أحمد تعرض لعنف من أناس قريبين ، عنف نفسي ولا أعرف إن رافقه عنف جسدي . هل تعرض لتعذيب في تحقيق؟ هو لم يكن يأتي بسيرة لسجناء كان يأتي بسيرة لرفاق ، هذه هي القصة . كان في حديثه تداخل بين عمان وظفار وكانت هناك فجوة غير واضحة بين أحمد مع الرفاق الذين كان معهم قبل ، وبين ما وصل إليه أحمد في «نايف» . بعدما عدنا البحرين جلس أحمد يكلمني قليلا قليلا ، عن أشياء غير مفهومة بالنسبة لي ، كيف وصل إلى هذه الحالة في سجن «نايف» لا أعرف ، ولأن القصة لم تكن واضحة في روايته لم أحفظ منها شيئا خاصة أن أخباره كانت قد انقطعت عنا . خلال لياليه الأولى وبسبب توتره الشديد كان أحمد يخرج فجأة لوحده ونحن نجلس عنده في البيت ويذهب بعيدا فأخرج وراءه أتبعه . وأذكر حينها أن الجو كان شتويا باردا ، كان يجلس في ظل قارب بجوار البحر فأجلس بجانبه نتحدث ، كان يحكي لي شذرات مما واجهه دون أن ألمس وضوحا في حديثه ، كان يتكلم عن تجارب غامضة وعن أشياء مرَّ بها ، كانت شظايا كلامه تمتد من عدن إلى عمان . أسماء مختلفة ، ربما حدثت الأشياء كلها وربما لم تحدث ، ربما شيء نفسي ، وقد يكون خلافا مع رفاق أدى إلى قطيعة ، ربما تجربتة مع خطيبته عرّضته لصدمة قوية بسبب طبيعته العاطفية ، محتمل أيضا أن يكون في الموضوع جانب سياسي فقد كانت هي الفترة ذاتها التي كانوا يعدون فيها لدخول

عمان الداخل ، وكانت مطروحة مهمات عسكرية ، هل هو جزء من المهمات تفاداها ولم يشارك فيها أو اختلف حولها ؟ هل طاردته السلطات واعتقلته وتعرض لاستجوابات تزامنت مع ذروة صدمته العاطفية مع خطيبته ؟ كيف أتى إلى هذه الحالة وما هي التجربة التي مر بها؟ لا نعرف ، وبالنسبة لي يصعب الاجتهاد والتقدير الدقيق في الموضوع ، هذا -بصراحة- أكثر أمر غامض مرّ بي في حياتي» .

السيد شملان بن عيسى الشملان : «أحمد تعرض لغسيل دماغ ، ما تعرض له أحمد في سجن دبي لم يتعرض له من قبل في سجون البحرين ، كان في سجن «جدا» في الستينيات يبدع ويحضر لنا في المقابلات رسوما وهياكل وغيرها من أعمال يدوية هو يقوم بعملها ، في معتقل البحرين كان في وضع سجن طبيعي ويقدر أن يعمل» .

الأستاذ عبدالله مطيويع : «روى لي أحمد الشملان أنه تعرض لتعذيب إلى درجة أنه عاش في حالة غيبوبة شبه دائمة يمر في ذهنه شريط طفولته في أم الحصم . وإلى اليوم لا أعرف ماذا جرى لأحمد كي يمر بتلك الحالة التي ذكرها لي ، فحسب علمي ومعرفتي بأحمد لم يتعرض لمثل ما تعرض له في دبي» .

السيدة نجية بنت ناصر الصانع زوجة شقيقه : «قال أحمد أنه كان يتناول وجبة الغداء بأحد مطاعم دبي وكان ذلك آخر ما أحس به ، ولم يع نفسه إلا في السجن ولم يكن يعرف أنه في دبي ، وقال إنهم كانوا يضعونه في مكان ضيق جدا يجلس فيه بصعوبة رجلاه مقيدتان وهناك ماء ينزل عليه قطرة قطرة . وقد ظل على هذا الوضع فترة من الزمن لا يذهب فيها حتى إلى المرحاض ويُعطى الطعام وهو على هذه الحال ، لقد تعرض لتعذيب لا نعرف ما هو» .

السيدة سليمة جاسم اليعقوب : «قال لنا أحمد إنهم وضعوه مربوطا داخل حظيرة كبيرة مسيجة ، وكان الجو باردا جدا وهو ملقى على الأرض دون أي فرش تحته حتى أحضر أحد الحراس له غطاء ووضعه عليه ، لقد رأى أحمد هناك من العذاب ما لم يره أحد» .

السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «روى أحمد أنهم كانوا يحفرون أمامه قبرا ويضعونه فيه ويهيلون التراب على جسمه ، ويأتونه بأصوات أهله الميتين ويقولون له : أنت الآن ميت وهذه أصوات أهلك يكلمونك ، وكان غير قادر على التمييز هل هو حي أم ميت ، لقد عذبوه تعذيبا رهيبا ، عرضوه لتعذيب ذهني وروحي وعقلي

وربطوه في حظيرة تشبه حظيرة الحيوانات» .

السيدة إقبال بنت عبدالرحمن الشملان : «في بداية عودته من دبي لم يكن أحمد يتكلم ، وحينما بدأ يتكلم عرفنا منه أنهم كانوا يعذبونه ويأتونه ويقولون : هذه أمك ، هذه أختك وهذا أخوك وسنقتلهم جميعا إن لم تتحدث» .

السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «كان الأهل والأصدقاء يعطونه ورقة ويقولون له : ارسم ماذا جرى لك ، وأحمد يمتاز بموهبة رسم جيدة ، فكان يرسم قطعة حطب ورجلين وقيود حديدية تحيط بالرجل» .

***

في تقديري الشخصي وبناء على جميع المعطيات التي قرأتها واستمعت لها يمكنني الزعم أن مرحلة الصراع الفكري والسياسي والعصبي والعاطفي التي تعرض لها أحمد الشملان خلال فترة تواجده وانتظاره في دبي قد أوصلته لحالة انهيار نفسي وعصبي شديد كان من تداعياته اختلال وعيه وغيابه المتقطع وفقده الجزئي لذاكرته وما رافق ذلك من هذيان وهلوسة . ومما فاقم الوضع القبض عليه وهو رهن حالة الانهيار المذكور وتعريضه لتحقيقات وتعذيب وحشي ، ثم رميه في سجن لا ترقى أوضاعه لأبسط شروط الإيواء البشري . وحيث لم يتحقق لي الوصول إلى التقارير الأمنية أو الطبية أو تقارير سجن «نايف» المتعلقة بحالة أحمد -إن كانت هناك تقارير- فسيبقى ما مر به أحمد الشملان منذ نهاية ديسمبر ١٩٦٩ حتى منتصف مارس ١٩٧٠ رهنا للتكهنات والفرضيات .

الوضع المرضي الجاد الذي كابده أحمد الشملان لم يدم في البحرين سوى فترة قصيرة ، قصيرة جدا قياسا بالحال المذكورة التي كان عليها ، وقد لعبت عوامل هامة في هذا الشفاء العاجل لأحمد على رأسها احتواء أهله وأصدقائه وتفهمهم لما يعانيه وعزمهم الأكيد على مساعدته على الشفاء كل حسب فهمه للحال التي عانى منها أحمد ، كما أسهم في الشفاء العاجل ما أظهره أحمد شخصيا من تجاوب وعزم قوي ورغبة ملحة في العودة إلى نفسه ووعيه وشخصيته الكاملة الواعية .

قال صديقه الشاعر قاسم حداد : «في الأيام الأولى لوصوله كان متوترا جدا إلى الدرجة التي جعلتني ألازمه ولا أنام في بيتنا نظرا لأنه رآني معه منذ دبي واطمأن إليَّ أكثر من الآخرين ، كان توتر أحمد يحوي نوعا من الصراع بين مخزون ذاكرته التي جاء بها من دبي والتي يبدو أنها كانت ذاكرة عنيفة ، وبين كونه يريد الرجوع

إلى واقعه ، وكان هذا هو الصراع الذي استغرق أحمد في تلك الأيام» .

وقالت السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «كانت الوالدة تعاني كثيرا من الحال التي ترى أحمد عليها ، وقد قيل لها إنه بحاجة لمن يقرأ عليه القرآن ، وفعلا ذهبنا لامرأة في المنامة وقرأت له في ثوب وطلبت أن نبخر الثوب وندع أحمد يلبسه ، كما قرأت في ماء وقالت دعوه يشرب الماء وفعلا بدأ أحمد يتعافى قليلا قليلا» .

ويقول السيد درويش محمد البلوشي : «كان شفاؤه على الله وعلى امرأة تدعى «سيدة شرف» التي قرأت في ثلاث حصوات وبيضتين ، وعملت لأحمد تعويذة تعلق في الرقبة ، لكن أحمد رفض بشكل قاطع ارتداءها فوضعوها تحت مخدته ، كما قرأت «سيدة شرف» في ثوبه ، وبعد فترة رموا الحصى والبيض في البحر وبالتدريج بدأ أحمد يتعافى ، وبسرعة شفي واسترد عافيته وإدراكه» .

وقالت السيدة نجية بنت ناصر الصانع : «كانت الوالدة سبيكة تقرأ عليه القرآن يوميا وتقرأ في الماء الذي يشربه ، وقراءة والدته هي التي أفادته» .

وقالت السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «بعد فترة من مجيئه كان أحمد يرغب دائما في الخروج من البيت ، فكنا نأخذه أنا وخطيبي قاسم حداد عندنا في بيت الوالد مبارك بن عبدالله الشملان ونسهر معه . كان يمر بفترات عصيبة ملؤها التشوش والإرباك الداخلي فكنا نحضنه أنا من جهة وقاسم من الجهة الأخرى ، ثم بدأنا نأتيه برسائله التي كان يكتبها لنا ونقرأ له طوال الليل ليستعيد ذاكرته وثقته بنا ، كنا نقرأ له أشياء مشتركة ونسمعه أم كلثوم» .

وقال صديقه الأستاذ عبدالله مطيويع : «كان لابد أن يكون أحد من أصدقائه بقربه بشكل دائم ، ولأن ما حدث لأحمد شمل فقدا جزئيا للذاكرة ، فكان لا بد أن نكون معه لنسهم في استعادته لذاكرته . كنت أنا وقاسم حداد وعمر الشملان نتناوب على النوم معه ، وخلال الفترة الأولى بعد عودته من دبي كنت أخرج معه نتمشى في أم الحصم من بيتهم إلى العين الشرقية ، وأحيانا على ساحل البحر ، وقد لاحظت أن أحمد كان يتذكر مرحلة طفولته كالشريط الذي يرويه لي : هنا كنا وهنا عملنا كذا ، كان هدفنا أن يكون مع أحمد أحد ما ينّشط ذاكرته ويذكره بالأشياء وقد استرجع أحمد كل شيء بسرعة» .

وقالت السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «حينما بدأ يتشافى كانت تمر عليه حالات من الذهول فيظل صامتا ، لكننا لم نتركه ، كان الكل يكلمه وظللنا

نكلمه ونكلمه ، كان يأتيني في البيت فأظل أتحدث معه وأحاول أن أذكره بأشياء كثيرة ، كنا نحدثه عن مرحلة طفولتنا معا وعن والدي ونسأله : هل تذكر هذا وهل تذكر ذاك» .

وذكرت السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «كانوا في بيت عمتي سبيكة يسعون لأن ينام أحمد أطول مدة ممكنة ، وكان كلما نام أكثر صفى ذهنه واستعاد وعيه» .

وبالجهد المتواصل من الأهل والأصدقاء تمكن أحمد الشملان وفي زمن قياسي من العودة لذاته .

قال الشاعر قاسم حداد : «ظل أحمد فترة إلى أن استعاد علاقاته بالناس وهدأ ، وهذا استغرق وقتا قصيرا نسبيا ما يعادل أقل من شهر ونصف على أكثر تقدير . شعر بالاستقرار وهدأ وبدأ يمسك أطراف ذاكرته وأطراف حياته السابقة وتعرف على العائلة وأصبح يقبل على زيارتهم . فترة التوتر كانت قصيرة جدا قياسا بالحالة التي وجدته عليها في دبي والتي أتى بها وهي فترة أظنها من أصعب ما مر على أحمد ، وأقولها بصراحة إن التجربة التي رأيتها أمامي من الأشياء التي لا تنسى في حياتي ، أنا لم أر صديقا مر بمحنة كهذه واستطاع أن يتجاوزها ، وقد تجاوزها بسرعة كبيرة قياسا للحالة» .

وقالت السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «بدأ أحمد يعود قليلا قليلا ، لم يستغرق وقتا طويلا ليعود لحالته الطبيعية» . وقال شقيقه السيد شملان بن عيسى الشملان : «ظل أحمد على هذه الحال لمدة شهر تقريبا ثم صحا» . وقالت السيدة ضياء بنت عبدالرحمن الشملان : «استطاع أحمد أن يعود إلى وعيه وصحته بسرعة ، في خلال شهرين صفا ذهنه وعاد تماما إلى صحته» .

وقالت السيدة هند بنت عبدالرحمن الشملان : «أحمد شخص ذو إرادة وصاحب عزيمة وهذا ساعده أن يعود لنفسه بسرعة ، رجع إلى نفسه في زمن قياسي ، ولو مرّ إنسان غيره بما مر به لما تمكن من العودة بهذه السرعة ، أحمد تجاوز الحالة بسرعة كبيرة لأنه يملك قوة عزيمة ما شاء الله» .

***

أواخر ربيع العام ١٩٧٠ كان أحمد الشملان قد تعافى بشكل نهائي وبدأ يرتب أوضاعه الشخصية بنية الاستقرار في البحرين . يذكر أحمد أنه في مطلع ذلك

الصيف عاد الشاعر علي الشرقاوي من بغداد وجلب معه كتب أحمد وحاجياته التي تركها هناك . يتذكر الشاعر علي الشرقاوي قائلا : «في صيف العام ١٩٧٠ عدت إلى البحرين وفي تلك الفترة سمعنا عن اعتقالات حدثت في دبي ومن ضمنها اعتقال أحمد الشملان ، وبعد أن أطلق سراحه ، عاش أحمد أزمة نفسية غاية في الخطورة ، وقد عرفت أن الصديق قاسم حداد ذهب إلى دبي لإحضاره ، في تلك الفترة كتبت من وحي التجربة القاسية التي مر بها أحمد الشملان قصيدة «عودة الطائر الجريح» .

كتب الشاعر علي الشرقاوي في تقديم القصيدة : (إلى الذي عاد بعد الطيران إلى القفص القديم) ، يقول مطلعها :

رجعتُ بعد الغربة البلهاء
من مفاوز
الأحزان يا «أم الحصم»
لكنما تجاربي
قد فجّرت عواطفي
بذلك النغم
جئتُ من الفضاء للقيود
جئتُ من الرعود للجمود
جئتُ من الصمود
محنطَ القدم
تحتجب الآهات بين مقلتي
تحتقن الدموع في الفؤاد
تطارد الدماء في أنسجتي
في بسمتي تعمّق الألم . .

***

ويقول مقطعها الأخير :

كبرتُ في البعد
وفي الأسفار
والتجوال يا والدتي
كبرتُ في إشراقة الزمن

كبرتُ في الصراع
عدتُ إلى الوطن
عدتُ لكي أخبز في مخابز الجياع[1]

بدأ أحمد الشملان في البحث عن عمل ، وتمكن من الحصول على وظيفة مشرف عمال في شركة للربيان تملكها عائلة كانو . كذلك عاد الشملان إلى طبيعته الاجتماعية وعلاقاته الحميمة مع الأهل والأقارب والأصدقاء ، ومما يستحق الذكر على الصعيد العائلي في تلك الفترة قيام أحمد بدور يشبهه في إنسانيته وحميميته ووعيه ، لقد كان أحمد رسول محبة سعى لتسهيل زواج أحب الناس إليه : شقيقته صفية وابنة خاله موزة وخطيبها صديقه الأقرب قاسم حداد ، وقد كانت تعترض الزيجتين عوائق عائلية كثيرة .

كانت صفية بنت عيسى الشملان قد تطلقت منذ زمن من ابن خالها محمد بن خليفة الشملان بعد أن أنجبت منه ابنها البكر خليفة . أما درويش البلوشي العماني الجنسية فقد كان عاملا يعمل عند عائلة الشملان ويقيم في بيت الوالدة سبيكة بنت عبدالله الشملان ، كان يقيم في مجلس البيت نهارا وينام ليلا على سرير ملاصق للبيت من الخارج . كان درويش قد قدم للعمل في البحرين منذ صباه حينما كان أحمد طفلا صغيرا وصفية صبية صغيرة وتربى معهم في البيت ، وبعد طلاق صفية أحبها درويش وأبدى رغبته في الزواج منها وبادلته صفية الحب ، لكنهما اصطدما بمعارضة الأهل كافة وخاصة يوسف الشقيق الأكبر لصفية الذي رفض ذلك الزواج رفضا قاطعا ، وقد لعب أحمد دورا رئيسا في إتمام زواج شقيقته بمن تحب ضاربا عرض الحائط بكل ما كان يعترض ذلك الزواج من رفض .

يشيد السيد درويش محمد البلوشي بدور أحمد الشملان في إتمام زواجه بصفية قائلا : «كان أحمد يسألني متى ستتزوجان؟ فأجيبه بأن يوسف يعارض زواجنا ، وقد جاء يوسف من الكويت ، فقال له أحمد : درويش ابننا وتربى في بيتنا وهو واحد من إخوتنا ويريد الزواج بصفية وأختنا تريده ، لكن يوسف التزم الصمت ، وحينما قرر السفر طلب منه أحمد أن يباشر عقد القران ، لكن يوسف رفض وسافر فاتخذ أحمد

---

(١) علي الشرقاوي . قصيدة «عودة الطائر الجريح» . جريدة «الأضواء» . ع ٢٥٩ . البحرين : ٢٧ أغسطس ١٩٧٠ .

قرار تزويجنا ، وقد أقنع خاله مبارك بن عبدالله الشملان فوافق على عقد القران» .

وقالت السيدة صفية بنت عيسى الشملان : «بعدما تعافى أحمد أعاد درويش طلب يدي من الوالدة ، وكان شقيقي الأكبر يوسف قد رفض ذلك بحجة أن درويش فقير وغريب ولا يملك سكنا . وكانت الوالدة ترغب في أن يقترن درويش بي فقد ربته وكانت ترى فيه رجلا كفؤا متدينا وسيظل معنا في البيت ، قال أحمد ليوسف : درويش يريد صفية وصفية تريده ، وسأزوجهما حتى لو حرمتني من الميراث ، وقد غضب يوسف وسافر . قرر أحمد إتمام زواجنا وقد أقنع الخال مبارك وشقيقنا شملان فشهدا على عقد الزواج ، وقد اعترض آخرون من العائلة على زواجنا وتجادلوا مع أحمد الذي لم يعر اهتماما لأي اعتراضات ومضى قدما في إجراءات الزواج» .

في الفترة ذاتها كان أحمد الشملان رسول المحبة بين صديقيه قاسم حداد وموزة الشملان ، وقد تركز دور أحمد هنا في السعي لإقناع الأهل بقبول زواج قاسم وموزة . تقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «كانت هناك معارضة من الأهل لزواجي من قاسم حداد ، وقد وقف أحمد في صفنا وتكلم مع المعارضين منهم مثل شقيقه يوسف وعمتي مريم اللذين أرسلا لي رسائل معارضة للزواج ، وكان أحمد شاهدا على عقد زواجنا وحاضرا حفل الزواج الذي تم في أغسطس ١٩٧٠» .

ويقول الشاعر قاسم حداد : «كان أحمد عنصرا مهما في تقوية علاقتي بموزة وتقوية قناعة العائلة بقبول فكرة زواجنا ، كنا نلتقي أنا وموزة عند أحمد في البيت وحينما قررنا البدء بخطوات إتمام الزواج لعب أحمد دورا كبيرا في إقناع الأهل خاصة بعض الأطراف التي كان لديها تحفظ أو مترددة في القبول ، ثم كان شاهدا على عقد زواجنا . كان أحمد محبوبا جدا من العائلة ومحترما بشكل ممتاز ، وكانت علاقتي به وقناعته بعلاقتي مع موزة وانفتاحه وتجاوزه لفكرة الطائفية جعل العائلة تتفهم أكثر أن الأمر غير قابل للاعتراض . وبالرغم أن عمها وولي أمرها الوالد مبارك الشملان كان رجل دين ، إلا أنه بسبب محبته لأحمد أصبح أكثر المقتنعين» .

وعدا عن الأهل والأقارب فقد عاد أحمد الشملان بعد شفائه لتوطيد علاقاته مع الأصدقاء ممن زاملوه على مقاعد الدراسة أو في دروب العمل النضالي . وقد شعر جهاز الأمن والمخابرات بعودة أحمد إلى علاقاته الطبيعية الواسعة فعاد من جديد ليحكم مراقبة تحركاته ومتابعة من يرى ومن يلتقي . يقول الأستاذ عبدالرحمن السندي : «بعد بغداد التقيت مع أحمد الشملان في البحرين العام ١٩٧٠ ، مررت

عليه في بيته بعد شفائه من مرض دبي وتمشيت معه في أم الحصم وتناولت عنده وجبة العشاء ، وكان الملفت أنني دخلت بيته والمخابرات تراقبني وخرجت من عنده فتبعتني المخابرات حتى وصلت بيتنا» .

***

مع دخول يونيو ١٩٧٠ كان أحمد الشملان قد تجاوز محنة المرض التي أصبحت من الماضي واتجه من جديد للعمل النضالي في صفوف الحركة الثورية الشعبية -فرع البحرين- ومنذ نفيه من البحرين خريف ١٩٦٧ حتى عودته إليها مريضا ثم شفائه مطلع صيف ١٩٧٠ شهدت هذه البقعة الصغيرة من العالم متغيرات سياسية ونضالية عديدة ، غادر أحمد دبي مريضا وكان الرفاق يواصلون استعداداتهم لتفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل ، وقدم للبحرين التي كانت تعصف بها عديد المتغيرات .

على صعيد تنظيمات اليسار الجديد يذكر د . المديرس أنه «على ضوء قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي يوليو ١٩٦٨ وإعلان تأسيس الحركة الثورية الشعبية فبراير ١٩٦٩ عقدت حركة القوميين العرب فرع البحرين مؤتمرا محليا لمناقشة قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي ، حيث قبلت الهيئة القيادية التي تنتمي للعناصر الراديكالية اليسارية بكل قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي وإعلان الطلاق مع كافة الأفكار المثالية ووضعت برنامجا فكريا لدراسة الماركسية وأقامت علاقات مع المنظمات الماركسية في البحرين لإيجاد صيغة للتعاون والعمل المشترك»[١] .

ويقول أحد التقارير التنظيمية للحركة الثورية الشعبية أنه : «جرت عدة محاولات قبل المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية وبعده لتوحيد العمل الماركسي اللينيني الثوري في البحرين حيث اندمجت جبهة تحرير الخليج بالحركة الثورية الشعبية في بدايات العام ١٩٧٠ وكانت هناك لقاءات مع جبهة تحرير شرق الجزيرة لكنها تعطلت بعد الضربة التي وجهت لها نهاية العام١٩٧٠»[٢] .

في أجواء الحراك السياسي المذكور والذي تميز بمحاولات الوصول إلى صيغ

---

(١) فلاح عبدالله المديرس . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨- ٢٠٠٢» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ٤٨ .

(٢) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير صادر عن اللجنة التنفيذية . يوليو ١٩٧٤ . ص ٧ .

توحيدية بين تنظيمات اليسار الجديد ، انخرط أحمد الشملان ضمن مجموعة قيادية تشكلت لقيادة العمل التنظيمي بعد اندماج جبهة تحرير الخليج في صفوف الحركة الثورية الشعبية ، وتكونت المجموعة من محمد بونفور ، قاسم حداد ، هشام الشهابي ، «أ ب» وأحمد الشملان .

قال لي الشاعر قاسم حداد : «أحمد الشملان جاء عنصرا قياديا وانضم معنا يواصل دوره القيادي» . وقال المهندس هشام الشهابي : «أول لقاء لي مع أحمد الشملان كان العام ١٩٧٠ ، كانت لنا لقاءات تتعلق بأيام عملنا في الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، كان يجمعنا عمل ذو طبيعة سرية وكانت البلد مازالت تحت الهيمنة البريطانية ، كنا نمثل اتجاها واحدا بدليل أننا كنا نلتقي بشكل شبه منتظم في اجتماعات تنظيمية ، استمرت الاجتماعات التي جمعتني بالشملان فترة قصيرة لم تستمر طويلا» .

***

منتصف صيف العام ١٩٧٠ كنتُ (كاتبة السيرة) أنوي مغادرة بيروت التي كنت أدرس فيها عائدة للبحرين لقضاء الإجازة الصيفية ، وقبل سفري عرّفني رابطي التنظيمي في الحركة الثورية الشعبية الرفيق «ي» في الطابق العلوي بمقهى سينما «ريفولي» المطل على ساحة الشهداء/البرج بوسط بيروت على مسؤول قيادي بالحركة هو عضو المكتب السياسي الرفيق سعيد سيف . كانت تلك هي المرة الأولى التي أرى فيهاً هذا القائد وأتحدث معه ، كان اللقاء قصيرا جدا تمحور حول رسالة شفوية حمّلني إياها سعيد سيف قائلا إنها مستعجلة وشخصية يجب أن أوصلها لشخصين في البحرين هما قاسم حداد ومحمد بونفور .

لم تكن لي أية معرفة سابقة بالاسمين ، لكني كنت قد تعرفت على موزة بنت خليفة الشملان التي تزوجت قاسم حداد بحكم زمالتي الدراسية مع ابنة عمها إقبال بنت عبدالرحمن الشملان . ما إن وصلتُ البحرين حتى بادرتُ للقاء موزة بنت خليفة الشملان وطلبت مقابلة زوجها قاسم حداد فأخبرتني أنه مريض يرقد بالمستشفى وستخبره بطلبي . في اليوم التالي قالت لي موزة : نظرا لمرض قاسم ووجوده بالمستشفى فقد تم ترتيب أن يراك غدا في بيتنا شخص آخر هو أحمد الشملان ، وقد سبق أن رأيت الشملان حينما حضرتُ حفلة خطوبته على زميلة دراستي الثانوية والجامعية إقبال الشملان العام ١٩٦٧ ، ثم عرفتني إقبال على أحمد

شخصيا بعد الخطوبة ، بعدها عرفت أنهما فسخا خطوبتهما مطلع العام ١٩٦٩ .

في اليوم التالي توجهتُ إلى بيت موزة بنت خليفة الشملان شرقي المحرق وكان أحمد الشملان موجودا فأبلغته رسالة شفوية مفادها : سيعقد اجتماع هام في بيروت والمطلوب ضرورة التواجد هناك في موعد أقصاه منتصف سبتمبر ١٩٧٠ . ثم استفسرتُ من موزة عن بيت محمد بونفور ، فأجابت بأنه لا يبعد كثيرا عن منزلها في المحرق ، وقد أخذتني في اليوم التالي إلى هناك واستقبلتنا السيدة زوجة محمد بونفور ، ثم قابلتُه وكانت تلك أول مرة أراه وأتحدث معه فيها ، وقد أوصلتُ له الرسالة الشفوية ذاتها .

يقول أحمد الشملان : «بعد استلامي الرسالة الشفوية جرى اتفاق تنظيمي أن أسافر لحضور الاجتماع ، وقد أخبرتُ الوالدة أنني ذاهبٌ للعلاج بالخارج واستخرجت جواز سفر وغادرت البحرين بعد أن قضيت فيها نصف عام» . وقد استفسرتُ من الشاعر قاسم حداد عما سمعته -خلال تسجيلي ذكريات أحد الرفاق- بأنه كان هناك اعتراض لدى البعض على سفر أحمد الشملان ممثلا لفرع البحرين في الاجتماع بحجة أنه لم يحضر الاجتماع التوحيدي بين الحركة وجبهة تحرير الخليج الذي عقد في البحرين بداية العام ١٩٧٠ . فأوضح قاسم حداد الأمر بقوله : «أحمد الشملان كان مخولا تنظيميا بلقائك واستلام الرسالة الشفوية منك ، ثم كان مخولا تنظيميا بتمثيل البحرين في الاجتماع» .

تطرقتُ لحادثة توصيلي للرسالة الشفوية بشيء من التفصيل لسببين كليهما هام بالنسبة لسيرة الشملان الذاتية ، فيما يتعلق بالسبب الأول قال لي أحمد : «منذ ذلك اللقاء الخاطف بيننا شعرت بالاهتمام بك وبالانجذاب العاطفي نحوك» . وقد أكدت لي موزة بنت خليفة الشملان ذلك الاهتمام وتكرار أحمد السؤال عني . أما السبب الآخر فهو أن اجتماع بيروت الذي نقلتُ الرسالة الشفوية عن عقده لم يكن سوى المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية الذي عقد ببيروت أكتوبر ١٩٧٠ وحضره الشملان ممثلا عن البحرين .

في سبتمبر ١٩٧٠ غادر أحمد الشملان إلى بيروت لتمثيل البحرين في المؤتمر ، وقد طالت غيبته عن وطنه حوالي العام ونصف العام .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل الخامس

التحولات الكبرى
١٩٧٠-١٩٧٥

أولا: المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية- أكتوبر ١٩٧٠:

مع دخول الربع الأخير من العام ١٩٧٠ كان العالم العربي ما يزال يعيش تداعيات هزيمة حزيران ١٩٦٧ وما تركته من آثار عميقة على الوضع العربي وعلى وضع قواه السياسية والوطنية . وكانت قد تأسست تنظيمات اليسار العربي الجديد على أنقاض حركة القوميين العرب والتزمت الأيديولوجية الماركسية اللينينية وتبنى معظمها العنف الثوري المسلح طريقا للنضال .

وعلى الصعيد الخليجي كانت المنطقة تمر بتطورات جديدة تمثلت في إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من المنطقة ، وقد «بدأت تنفذ ما خططت له من تحويل المشايخ الخليجية من محميات بريطانية إلى دول مستقلة تربطها ببريطانيا اتفاقيات دفاع مشترك وتتجه للاتفاق مع أمريكا حول إقامة قواعد أمريكية لحماية المصالح المشتركة للأمريكان وللأنظمة الخليجية القائمة»[١] .

«وعلى إثر قرار الانسحاب البريطاني تكثفت الاتصالات بين حكام مشايخ الخليج والحكومة البريطانية لتحديد العلاقات المستقبلية . وفي دبي في فبراير ١٩٦٨ اجتمع حكام مشايخ الساحل المتصالح السبع (أبوظبي ، عمان ، دبي ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، الشارقة وأم القيوين) بالإضافة للبحرين وقطر واتفقوا على تكوين اتحاد فيدرالي للإمارات العربية»[٢] ، وقد انسحبت لاحقا كل من البحرين وقطر من الاتحاد

(١) عبدالنبي العكري . «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي» . ط ,١ بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٣ . ص ١٤

(٢) سعيد الشهابي . «البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ . قراءة في الوثائق البريطانية» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية .١٩٩٦ . ص ٢٨٩

المذكور ليعلن مقتصرا على إمارات ساحل عمان السبع .

مع طرح موضوع الانسحاب البريطاني من الخليج برزت على السطح المطالب الإيرانية في البحرين ، ورُبطت تلك المطالب بالتوجه البريطاني وخططه لترتيب الأوضاع السياسية في المنطقة[١] ، وقد اضطلعت الأمم المتحدة بترتيب تسوية بشأن البحرين ، فخلال شهر ابريل من عام ١٩٧٠ قدمت للبحرين بعثة الأمم المتحدة لاستمزاج الرأي العام حول عروبة البحرين والذي كانت نتيجته أن أغلبية البحرينيين يرغبون في استقلال بلادهم[٢] .

وعلى صعيد الوضع في عمان فقد أعلن في ١٢ يونيو ١٩٧٠ تفجير بؤرة الكفاح المسلح في عمان الداخل وقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي من غير اتفاق مسبق مع الحركة الثورية الشعبية (التنظيم الحزبي) ولا مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (التنظيم الجبهوي) .

يقول المهندس عبدالرحمن النعيمي عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية : «أصبح موجودا جبهتان : الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي وداخل هاتين الجبهتين حزب واحد هو الحركة الثورية الشعبية» .

وقد واجهت قوات السلطة العمانية العمل المسلح بقوة واستشهد بعض الكادر واعتقل أعضاء في المكتب السياسي في عمان الداخل خلال العمليات كما شنت السلطات العمانية حملة اعتقالات واسعة وكان هؤلاء وأولئك من العناصر التي لها دور في رسم سياسات الحركة[٣] .

من جانب آخر ففي أواخر العام ١٩٦٩ جرى انقلاب في السياسة البريطانية في عمان وبرزت نوايا لتغيير سياسي هناك حيث تم الإطاحة بالسلطان سعيد بن تيمور وسلم زمام الأمور لابنه السلطان قابوس . وعلى إثر مجيء السلطان قابوس جرت في ١٢ سبتمبر ١٩٧٠ حركة انقسامية في المنطقة الشرقية من إقليم ظفار أثرت سلبا على

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ١٤

(٢) سعيد الشهابي . مصدر سابق . ص ٢٩٣

(٣) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . يوليو ١٩٧٤ . ص١

الثورة حتى تم الانتصار عليها[١] .

يستنتج المهندس عبدالرحمن النعيمي قائلا : «أمام هذه الإشكاليات ، كان من الضروري التداعي لعقد مؤتمر ثالث للحركة الثورية للملمة الصفوف من جهة ، والاتفاق على الخطط السياسية القادمة وخاصة في منطقة عمان السلطنة بأقاليمها الأساسية ظفار وعمان الداخل»[٢] .

وشهدت البحرين حراكا على صعيد قواها السياسية الوطنية خلال العام ١٩٧٠ فمن جهة تميز ذلك العام بحراك عمالي لافت حيث شهد إضرابات عمالية واسعة في مختلف الشركات والمؤسسات الحكومية مثل طيران الخليج وشركة البرق واللاسلكي ودوائر الصحة والأشغال العامة وشركة الألمنيوم (ألبا) تطالب بتحسين مستوى المعيشة وبحرية العمل النقابي»[٣] .

ومن جهة أخرى انعكست المتغيرات السياسية عربيا وخليجيا على أوضاع قوى اليسار الجديد فانبثقت تنظيمات يسارية تبنت الاشتراكية العلمية واعتمدت العنف الثوري وسيلة للنضال ضد الاستعمار والأسر الحاكمة . فكانت هناك جبهة تحرير الخليج وهناك الحركة الثورية الشعبية-إقليم البحرين والجبهة الشعبية الديمقراطية . وقد جرت حوارات مكثفة بين جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية وجبهة تحرير الخليج والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي-إقليم البحرين للوصول إلى صيغة وحدوية»[٤] .

كتب المهندس عبدالرحمن النعيمي : «باتت المهمة الأساسية لكل هؤلاء المناضلين في فترة الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج هي توحيد القوى اليسارية

---

(١) عبدالرحمن النعيمي . «فترة السبعينات والهجمات العسكرية والسياسية لترتيب أوضاع الخليج» . مذكرات عبدالرحمن النعيمي . ح ٧ . الموقع الالكتروني : www.alnoaimi.org

(٢) المصدر نفسه . «عدن وأحلام القرامطة الجدد . . واقتراب ألسنة اللهب من مضيق النفط» . ح ٦ .

(٣) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «النضال» . من منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ١ . ص٤

(٤) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ١٥٢

في جبهة متحدة»[1] وقد «اندمجت جبهة تحرير الخليج بالحركة الثورية الشعبية في بدايات العام ١٩٧٠ وكانت هناك لقاءات مع جبهة تحرير شرق الجزيرة لكنها تعطلت بعد الضربة التي وجهت لها في نهاية العام ١٩٧٠» [2] لقد واجهت محاولات التوحيد مع جبهة تحرير شرق الجزيرة معوقات ولم تتكلل بالنجاح المنشود ، وعليه كان لابد من بحث ما آلت إليه أوضاع البحرين وكان ذلك واحد من دواعي عقد مؤتمر ثالث للحركة .

من جانب آخر وصف المهندس عبدالرحمن النعيمي الأوضاع التي شهدتها الكويت واستدعت عقد المؤتمر الثالث بقوله : «تراكمت الكثير من المشاكل . . بدءاً من الكويت حيث فهم البعض أن الانحياز إلى الحركة الثورية الشعبية يعني القيام بعمل عنيف في الكويت خلال زيارة شاه إيران ليحصد فرع الحركة حملة اعتقالات واسعة اضطر البعض من القيادة إلى مغادرة الكويت أو مواجهة الاعتقال والتحقيق والمحاكمة والاعترافات»[3] .

لكل تلك الأسباب وغيرها دعا المكتب السياسي لعقد مؤتمر للحركة الثورية الشعبية في بيروت أكتوبر ١٩٧٠ وشكل لجنة تحضيرية تعد لعقد المؤتمر ، وقد سافر أحمد الشملان إلى بيروت في إطار المهمة المذكورة .

***

في سبتمبر من العام ١٩٧٠ غادر أحمد الشملان البحرين متجها لبيروت للمشاركة في الاجتماع الذي دُعيت له البحرين ، يقول أحمد : «وصلتُ المطار ولمحت الرفيق سعيد سيف (عبدالرحمن النعيمي) بانتظار القادمين ، وكنت قد تعرفت عليه تعارفا خاطفا لأول مرة في البحرين صيف العام ١٩٦٧ ، سألته : هل أنت فلان؟ فرد بنعم ، وأخذني إلى شقة الإقامة في بناية عساف بشارع اللبان في رأس بيروت . وقد

---

(١) عبدالرحمن النعيمي .» ترتيب البيت الحزبي والجبهوي وسط تصاعد الهجمات العسكرية والسياسية على الثورة والحركة الوطنية» . مصدر سابق . ح ٨ .

(٢) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . عدن : يوليو ١٩٧٤ . ص٧ .

(٣) عبدالرحمن النعيمي . «فترة السبعينيات والهجمات العسكرية والسياسية لترتيب أوضاع الخليج» . مصدر سابق . ح ٧ .

بقينا نعد للمؤتمر الذي انعقد في أكتوبر بشقة أخرى كانت تقع في آخر شارع «بلس» المحاذي للجامعة الأمريكية باتجاه منطقة الروشة» .

انعقد المؤتمر بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ واستمر على مدى أربعة أيام ، ويتذكر الشملان بعض الحضور وهم : عبدالرحمن النعيمي وأحمد الشملان من البحرين ، محمد صالح الغساني «أبوصلاح» وزاهر المياحي»أحمد علي» من عمان وأحمد عبدالصمد وسالم الغساني «طلال سعد» من ظفار .

وتضمن جدول الأعمال الذي ناقشه المؤتمر البنود التالية : الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، مسيرة الحركة في الفترة الماضية ، اللوائح الحزبية الداخلية ، المرحلة الراهنة ومهماتنا ، تشكيل لجنة صياغة قرارات المؤتمر والانتخابات ، كما أورد التقرير الختامي قرار المؤتمر بتشكيل لجنة مركزية من داخل وخارج أعضاء المؤتمر تتكون من أحد عشر عضوا[١] .

يقول الشملان : «تم انتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي انضممتُ لعضويتهما» . وحدثني المهندس عبدالرحمن النعيمي عن مشاركة أحمد الشملان في المؤتمر فقال : «حضر الشملان ممثلا عن البحرين في المؤتمر ، وقد شكل المؤتمر لجنة مركزية أصبح الشملان أحد أعضائها ، كما أصبح أحمد عضوا في المكتب السياسي الذي ضم خمسة أعضاء وأخذ لاحقا مسمى اللجنة التنفيذية التي انبثقت منها اللجنة الفكرية وتولى مسؤوليتها أحمد الشملان ، واللجنة المالية وتولى مسؤوليتها محمد صالح (أبوصلاح) ، واللجنة التنظيمية وتولى مسؤوليتها سعيد سيف» .

ويضيف الشملان أنه انضم للجنة صياغة التقارير الصادرة عن المؤتمر بمعية الرفيق سعيد سيف ، وكان له دور أساس في صياغة وثيقة بعنوان «الوضع الراهن ومهماتنا» صدرت ضمن وثائق المؤتمر . وقد أناط المؤتمر الشملان بمسؤولية متابعة أوضاع الكويت ومتابعة أوضاع التنظيم الطلابي لعموم الحركة ومقره في بيروت . يقول الرفيق «أ» : «كانت أواخر العام ١٩٧٠ فترة اجتماعات لربط المناطق ببعضها ، كما كان في بيروت اجتماع التنظيم الطلابي المسؤول عنه أحمد الشملان ، وقد جرى تغيير بعض العناصر القيادية للتنظيم بعد أن ترك بعضهم المجال الطلابي في بيروت» .

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير الختامي لأعمال المؤتمر العام الثالث . بيروت : أكتوبر ١٩٧٠

تبنى المؤتمر الثالث فكرا أيديولوجيا وسياسيا عاما عبر في غالبه عن محتوى المسار الإيديولوجي والسياسي الذي كان عليه أحمد الشملان في تلك المرحلة . نستخلص أهم مفردات التوجهات الأيديولوجية والسياسية للمؤتمر من تقريره السياسي ومن وثيقة «الوضع الراهن ومهماتنا» ، ونوجز طروحات التقرير السياسي في الأفكار التالية الواردة ضمن بنوده :

- الماركسية اللينينية هي زاد لا غنى عنه في حياة النضال والمناضل إذ أنها مرشد العمل الثوري الأمين وبدونها يخضع النضال لممارسات تجريبية ويتعرض لضربات قاتلة لا يضمن الخروج من قسوتها .
- الإقبال الواسع على قراءة الماركسية ودراستها واستيعابها واستيعاب تراثها الثوري في العالم والتاريخ المعاصر من قبل الجماهير الشعبية العريضة ، هو ميزة بارزة من مميزات هذه المرحلة الثورية في التاريخ للثورة العربية .
- الصراع الطبقي في العالم يدخل مرحلة جديدة وحاسمة باتساع نمو حركات التحرر الوطني والنضال المسلح ضد الإمبريالية العالمية وحلفائها الطبقيين ويشكل التناقض الجوهري في هذه المرحلة ويحمل جوهرا تقدميا .
- المعسكر الاشتراكي يمثل رأس الحربة في نضال الشعوب المضطهدة ضد الإمبريالية كما يمثل الحليف الطبقي الأمين للطبقات والشعوب المضطهدة في العالم .
- قيادة الاتحاد السوفياتي وقفت مواقف خاطئة قوامها نهج تحريفي متمثل في طروحات التعايش السلمي ، فقد كان المنطلق هنا أنه لا يمكن لأي مناضل ماركسي أن يعتمد على السلم في إنجاز العملية الثورية التاريخية .
- الظاهرة التي تميز هذا العصر هي ولادة اليسار الجديد من رحم الانقسام الذي يحدث في الحركة الشيوعية العالمية ، والأحزاب الاشتراكية ، بالإضافة إلى التطور النظري للحركة الطلابية[1] .

وعلى الصعيد الإقليمي لمنطقة الخليج فقد حددت وثيقة «الوضع الراهن ومهماتنا» الطبيعة الخاصة للمرحلة وسماتها ونلخصها فيما يلي :

- ركام تاريخي للوجود الاستعماري وانحسار للاستعمار التقليدي .

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث . بيروت : اكتوبر ١٩٧٠

- دخول أمريكا حلبة الصراع في عمان والخليج العربي وحلولها التدريجي محل بريطانيا بتهجير رؤوس أموالها للمنطقة .
- التركيب الطبقي للمجتمع آخذ في التحول نحو الطابع البرجوازي المحض .
- جملة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية لم تحل إطلاقا خاصة مشكلة الأرض مما يجعل الريف أرضا خصبة لتمركز قوى الثورة .
- القوى الطبقية التي ستقف في صفنا هي من اليسار إلى اليمين بدءا من العمال وصولا للبرجوازية الوطنية .
- عصرنا هو عصر انتصار الاشتراكية ، وحركات التحرر الوطني تجد دائما حليفا وثيقا هو المعسكر الاشتراكي .
- المخططات الامبريالية تأخذ اتجاهين سياسي واقتصادي .

وتنتهي الوثيقة بالتأكيد على أن فصيل الحركة الثورية الشعبية يطمح أن يكون حزبا ماركسيا بروليتاريا هدفه النهائي هو تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا وبناء المجتمع الاشتراكي[1] .

علّق الشملان على النقاط المطروحة أعلاه بقوله : «لم أكن أعتبر الاتحاد السوفيتي تحريفيا منذ ما قبل المؤتمر ، لكنني لم أكن أُمثل سوى رأيا واحدا بين الأعضاء ، من جانب آخر سعيتُ لتثبيت نقاط في التقارير تؤكد مكانة المعسكر الاشتراكي على المستوى العالمي ودوره في دعم حركة التحرر العربية ونقاط حول تبني الفكر الماركسي وتأسيس حزب البروليتاريا» .

***

بعد لقاء البحرين الذي أوصلتُ فيه الرسالة الشفوية لأحمد الشملان ، التقيتُ مع أحمد في بيروت ، اتصل بي وتكرر اتصاله ، وبالتدريج حدث ارتياح وتآلف بيننا تطور لانسجام فكري وتقارب في المشاعر والعواطف بدأ نهاية العام ١٩٧٠ ولم نتمكن من تتويجه بالزواج إلا بعد ست سنوات لأسباب عديدة على رأسها ظروف أحمد غير المستقرة . ومما أذكره تماما أن الشملان نبهني -بعدما صارحني بمشاعره نحوي- أواخر العام ١٩٧٠ إلى أن طريقه في الحياة التي لن يحيد عنها هي طريق النضال

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . «الوضع الراهن ومهماتنا» . وثيقة صادرة عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية . بيروت : اكتوبر ١٩٧٠

الوطني ، وهي طريق صعبة ومحفوفة بالمخاطر خاصة حين العودة للوطن ، وطلب مني أن أفكر بشكل جاد في ذلك وأضعه في اعتباري قبل أن أقرر الارتباط به . حينها ورغم حماسي الوطني كشابة صغيرة كان يتفتح أمامها للتو عالم الوعي السياسي والنضالي والمناخ الفكري الذي هيأته بيروت لطلبتها في عصرها الذهبي مطلع السبعينيات المنصرمة ، رغم ذلك لم أجد نفسي معنية بالشملان السياسي الثوري أو الرمز الوطني الذي كان معروفا من حينها ، بقدر ما شدني شاب يقطر عواطف فياضة وإنسانية حميمة ، يحتفي بإنسانيتي ويقدرها ويغمرني محبة نقية خالصة من القلب . وأذكر حينها أني بُحت بأمر العلاقة الوليدة لسبيكة النجار إحدى أقرب صديقاتي ، فقالت لي -في وعي منها مبكر- : أرجو أن لا تكوني مأخوذة بالشملان الشخصية الوطنية المعروفة ، أجبتها : لا . . ليس الأمر كذلك ، وكنتُ فعلا أعني ما أقول . لقد وجدت نهرا يتدفق حبا وعاطفة وحناناً ، ولم يكن بمقدوري استيعاب كيف يكون هذا الإنسان السياسي والثوري الصارم هو نفسه الذي يفيض هذا الكم من الإنسانية الحميمة والمحبة خاصة في جو بيروت الذي اعتدنا أن نجد فيه حياة الرفاق مغلفة بالجدية المفرطة والتزمت الثوري الذي يترك بصمته على العلاقات ويشوه منحاها الإنساني والعاطفي ويصبغها بطابع من الرسمية والتحفظ إن لم يخضعها للبحث داخل الاجتماعات الحزبية . لقد وجدتُ كل ذلك ينهار أمام الانسياب الإنساني الحميم في شخص أحمد وصدق مشاعره وفيض عواطفه ، ما أشعرني - منذ ذلك الحين- بإنسانيتي قبل أي شيء آخر . وأحسب أن هذا الزاد الذي منحني إياه الشملان في عمر مبكر قد شكّل في شخصيتي رفضا دائما لامتهان إنسانيتي من جانب أي سلطة في الحياة ، وعزز احترامي لذاتي ولقراري المستقل .

من جهته يقول الشملان إن دخولي حياته -دون ادعاء أو مفاخرة من جانبي- قد انتشله من ماض عاطفي وعصبي ومرضي أليم ، وفتح أمامه آفاقا لفرح افتقده منذ سنين ، ويقول إنه بلقائنا ولج حياة جديدة ، وكان حبي له بلسما في شفائه النفسي والمرضي وفي إمداده بالثقة والعزم في مسيرته النضالية اللاحقة والقوة التي لزمته ليتخذ العديد من القرارات التاريخية في حياته .

ثانيا: مهام تنظيمية بين بيروت والكويت:

بعد انتهاء المؤتمر الثالث سافر أحمد الشملان للكويت ، يقول : «توجهت للكويت لوضعهم في صورة النتائج التي أسفر عنها المؤتمر ، ولترتيب الأوضاع التنظيمية العمالية والطلابية هناك ومتابعة شؤون المطبعة ، وقد تمكنت من ترتيب خلية تنظيمية تضم الرفيق الكويتي محمد القديري ومجموعة من العمال العمانيين» .

حدثني الصديق الأستاذ محمد القديري عن ذكرياته حول تلك الفترة فقال : «في الكويت دخلتُ ومجموعة من العمانيين في خلية مع أحمد الشملان وكنا ننشط سياسيا تحت مظلة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل . كان الشملان هو المسؤول عن خليتنا التي تضم حوالي أربعة إلى خمسة عناصر ، كنا نلتقي في بيت قديم بالسالمية يقيم فيه يمنيون وعمانيون . كان أحمد الشملان كثير التردد علينا في الكويت ، يأتينا بمعلومات ونشرات ورسائل تنظيمية ، وأحيانا بأوراق مكتوبة بخط اليد تتعلق بقرارات قيادة الجبهة ويقرأها علينا لا زلت أحتفظ ببعضها حتى اليوم . كنا نناقش ما تطرحه القيادة ونبدي آراءنا ثم نتحرك على ضوء المهام المطلوبة ، وأذكر من المهام التي نشطنا فيها ذلك الوقت جمع تبرعات للثورة المسلحة في ظفار ، نجمعها ونتصل بعناصر من اليمن الجنوبي لتوصيل التبرعات . عملي التنظيمي مع الشملان كان في الكويت بشكل أساس ، وقد استمر ارتباطنا وعملنا سوية حوالي العامين ، تلك هي الفترة الوحيدة التي اشتغلت فيها قريبا جدا من أحمد . كنا نجلس كثيرا نناقش ونحلل ماذا حدث وكيف ولماذا وما هو موقفنا ونتابع الأحداث ، وكنا ننتقد توجهات مجلة «الطليعة» والقوميين العرب وليس لنا ارتباط بهم ، بعد ذلك سافر الشملان وانقطعت أخباره ولم أره ، ثم سمعت أنه اعتقل في البحرين» .

خلال فترة تواجده في الكويت كان أحمد الشملان حريصا على الاتصال بقدامى أصدقائه ، وقد نوه الكاتب الكويتي الأستاذ أحمد الديين في حديثه معي باهتمام الشملان بالتواصل معهم حيث قال : «خلال تنقلاته وسفراته إلى الكويت كان الأخ أحمد يحرص على التواصل معنا ، والشيء المهم أنه كان ينقل لنا - كشباب وطني تقدمي كويتي- هموم الحركة الوطنية البحرينية ومعاناة الشعب البحريني ، ويضعنا في الصورة حول أوضاع القوى السياسية في المنطقة والبلدان التي كان يذهب إليها» .

***

بعد عودته إلى بيروت نشط أحمد الشملان مع رفاق آخرين باللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ، كانت وثيقة «الوضع الراهن ومهماتنا» التي صدرت عن المؤتمر الثالث قد وضعت أسسا عامة لمشروع إقامة الجبهة الوطنية الموحدة وبناء على تصوراتها دخلت الحركة في حوارات مع القوى التقدمية ومن بينها جبهة التحرير الوطني البحرانية[1] .

ويوضح تقرير صدر عن اللجنة التنفيذية للحركة أن المؤتمر الثالث حينما شخّص المرحلة والمهمات على الصعيد السياسي ، دعا اللجنة المركزية إلى الاتصال بالقوى الوطنية والديمقراطية من أجل توحيد جهودها ضد العدو الوطني[2] .

شارك الشملان وفد الحركة الثورية الشعبية في لقاء مع جبهة التحرير الوطني البحرانية جرى خلال يناير من العام ١٩٧١ . يتذكر أحمد اللقاء قائلا : «عقدنا حوالي أربعة اجتماعات مع وفد جبهة التحرير الوطني البحرانية حضرها من جانب الحركة الثورية محمد بونفور ومحمد صالح وأحمد الشملان ، ومن جهة جبهة التحرير حضر أحمد الذوادي ويوسف العجاجي وعبدالله البنعلي . وكنا في الحركة الثورية قد دعونا للقاء وطرحنا على جبهة التحرير إقامة جبهة موحدة بين تنظيمينا ، لكن اللقاءات لم تسفر عن النتائج التي كنا نرجوها» .

وحدثني أعضاء من جبهة التحرير عن ذكرياتهم حول الاجتماعات المذكورة ، قال المرحوم أحمد الذوادي : «تعرفت على أحمد الشملان بشكل مباشر في بيروت أوائل العام ١٩٧١ حيث جرى حوار بين الفصيلين الوطنيين اللذين كانا في المنطقة آنذاك وهما جبهة التحرير والجبهة الشعبية ، وكان الرفيق الشملان ضمن الفريق الآخر في المفاوضات . وفي الحقيقة كانت مفاوضات استغرقت عددا من اللقاءات ، وكانت جادة هدفها هام جدا وحساس في ذلك الوقت لأنها بين حركتين ناشطتين وعلى مستوى المنطقة ككل تقريبا ، كما أن اللقاء جرى في فترة كانت فيها القوى الأجنبية شرسة ومستعدة وتزداد قوة في مواجهة الحركة الوطنية ومحاولة كسرها وضربها ، فكان التقاء القوى الوطنية ومحاولة الوصول للحد الأدنى من الاتفاق وتوحيد الجهد وتوحيد القوى . مفاوضات بيروت كانت مبادرة جيدة ووضعت أسسا

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٩١

(٢) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢ .

صلبة للعلاقات التي وإن لم تتطور بالشكل الذي يرضينا إلا أنها -على أقل تقدير- وضعت الأساس لإمكانية الحوار وإمكانية الأخذ والرد فيما بيننا . من صوبهم أذكر أن الحضور كان أحمد الشملان كما أذكر تماما أن الشهيد محمد بونفور كان حاضرا ومعهما شخص من العمانيين ، كانت الجبهة الشعبية هي الداعية للاجتماعات وقد طرحت اندماج الجبهتين لكننا تحفظنا وطلبنا أن يسبق ذلك تقارب ومزيد من المفاوضات لتقريب وجهات النظر وتجاوز الاختلافات والبدء بعمل مشترك يمهد للدمج» .

وقال الرفيق «ب» : «تعرفت على الشملان العام ١٩٧١ خلال اجتماعات بين التحرير والشعبية ، كان الحضور من الشعبية هم أحمد الشملان ومحمد بونفور ومحمد صالح وفي أحد الاجتماعات حضر معهم «أ ب» ، ومن جبهة التحرير كان أحمد الذوادي وعبدالله البنعلي ويوسف العجاجي ، وقد عقدنا أكثر من اجتماع تركزت على نقاشات وحوارات فكرية وجدل . وفد الجبهة الشعبية طرح موضوع التصالح والاندماج رغم الخلافات التي كانت عميقة آنذاك ، كان الشملان هو المحاور الأساس من جانبهم ، ومن جانبنا كان أحمد الذوادي أكثر تجاوبا مع وفد الجبهة الشعبية ويأخذ ويعطي معهم ، أما أنا فكان رأيي ضد الاندماج واقترحت أن تقام شبه هدنة بين الطرفين ووقف المناوشات وذلك كفيل بتحقيق التقارب . أمام موقفنا الرافض أسقط في يد وفد الشعبية ، وبعد يومين جاءنا عبدالرحمن النعيمي برفقة «أ ب» لإعادة مناقشة الموضوع فكان ردنا هو نفسه وملخصه أن علينا العمل على تثبيت علاقتنا أولا» .

وقال الأستاذ عبدالله البنعلي : «بعد لقائنا في انتفاضة ١٩٦٥ التقيت ثانية مع الرفيق أحمد الشملان حينما كان أحد أعضاء وفد الجبهة الشعبية الذي تحاور معنا في جبهة التحرير العام ١٩٧١ . وفد الجبهة الشعبية كان مكونا من الشملان ومحمد صالح (ابو صلاح) ومحمد بونفور ، وجرت بيننا حوارات عديدة في عدة لقاءات . كانت هناك وجهتا نظر ، هم يطرحون تشكيل جبهة موحدة ونحن رأينا أن نعمل معا من خلال لجنة مشتركة ، كانت لدينا مخاوف وتحفظات على سياسة الجبهة الشعبية بشكل عام ، لكن الحوار للأسف الشديد فشل ولم تنجح المفاوضات . رغم ذلك ، أعتقد أن الحوار أسهم في تخفيف حدة الصراع بين الجبهتين ومهد لعلاقة تقارب مع الرفيق أحمد الشملان منذ تلك الأيام . وإذا كنا اليوم بصدد تقييم اللقاءات وأسباب

فشلها ، فبرأيي أن وجهتي النظر كانتا مختلفتين وكان أجدى لو بحثنا في النقاط المشتركة التي ترضي الطرفين ، وأعتقد أن تلك الحوارات ربما هي التي مهدت لتقارب وتوافق جرى فيما بعد متمثلا في البيان المشترك الذي أصدرناه معا العام ١٩٧٢ حول مقاطعة الجبهتين لانتخابات المجلس التأسيسي ، ومنذ تلك الحوارات تواصلت علاقة صداقة بيني وبين أحمد الشملان» .

أخبرني أحمد الشملان أن اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية قيّمت في دورتها الأولى في فبراير ١٩٧١ تلك الحوارات ، يقول الشملان : «كان موقف جبهة التحرير رافضا لوجهة نظرنا ولما اقترحناه ، وأصابنا الإحباط لتحفظهم على موضوع الجبهة الموحدة ولما أبدوه من حذر شديد في التعامل معنا كفصيل ماركسي . من جانبنا تعددت وجهات نظر أعضاء اللجنة المركزية في تقييم موقف جبهة التحرير على ضوء الحوارات وأفق العمل النضالي المشترك معها ، فالبعض رأى أن لا فائدة من الاستمرار في التحاور معهم ، وكان رأيي الشخصي هو إمكانية التوصل لصيغ تعاون مشترك على أكثر من صعيد خاصة الصعيد العمالي في البحرين» .

ويُظهر جزء من محاضر جلسات اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية خُصص للعلاقة مع جبهة التحرير أن أحمد الشملان كان قد أعد رسالة قبل اللقاء مع جبهة التحرير ضمّنها وجهة نظر الحركة الثورية الشعبية في مختلف القضايا ليتم تبادل وجهات النظر حولها بين الطرفين قبل الاجتماعات ، إلا أن بعض الرفاق في اللجنة المركزية للحركة والرفاق الظفاريين في «حوف» تحفظوا على وجهة النظر المتضمنة في الرسالة واعتبروها غير دقيقة ولا تمثل وجهة نظر الحركة الثورية وأقرب لرؤية جبهة التحرير»[١] .

لاحقا أورد تقرير للجنة التنفيذية للحركة الثورية صدر العام ١٩٧٤ تقييما لتلك اللقاءات فذكر أنه : «لم يكن بالإمكان الوصول إلى اتفاق مع قادة هذه الجبهة نتيجة عقليتهم الجامدة وبعدهم عن المنطقة سنوات طويلة ، وقد طرحنا عليهم إمكانية الدعوة إلى مؤتمر للقوى الوطنية ، فرفضوا الفكرة بحجة أن الظروف غير ناضجة وأنها خطوة متقدمة . واقترحوا ضابط اتصال وقد وافقنا عليه رغم قناعتنا بأن هذا المستوى

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . محاضر جلسات اللجنة المركزية . الدورة الأولى . حول العلاقات مع جبهة التحرير . بيروت : فبراير ١٩٧١ .

من العلاقات متدنٍّ إلى حد كبير ولا يمكن أن يلبي حاجاتنا ، ورغم ذلك لم تلتزم جبهة التحرير البحراني بهذا الاتفاق حيث لم تعين ضابط اتصال لها في البحرين»[١] .

لكن التقرير وفي جزء آخر أشار إلى أسباب أخرى لفشل مشروع الجبهة الموحدة الذي دعت له الحركة الثورية الشعبية ودخلت لأجله حوارات مع القوى الوطنية حيث يذكر أنه : «رغم صحة موضوعة الجبهة المتحدة كهدف استراتيجي تفرضه طبيعة المواجهة بيننا وبين أعدائنا الوطنيين والطبقيين . إلا أن قرارات اللجنة المركزية قد اتسمت بالتسرع في تحقيق هذا الهدف المرحلي الاستراتيجي وكانت تصر على ضرورة عقد مؤتمر توحيدي لكل القوى الوطنية بحجة أن أي لقاء أو مؤتمر تشاوري سيعيق إلى فترة أطول إقامة الجبهة المطلوبة ، ومن ناحية أخرى لم تكن لدينا البرامج السياسية الواضحة والتنظيمية المعدة التي يمكن طرحها كاقتراحات لهذه الجبهة ، مما جعل طرحنا يتسم بالعجالة والذاتية ، حيث لم ندرك التطورات السياسية الجارية في المنطقة بشكل صحيح وما تحتاجه من أشكال متعددة من العلاقات بين القوى الوطنية ، ونتيجة لذلك فقد ظلت العلاقات الوطنية تحكمها العفوية إلى حد كبير»[٢] .

وقد شخّص الكاتب محمد جمال باروت توتر العلاقة الدائم بين الفصيلين في تلك المرحلة تشخيصا جامعا يقول : «تميزت العلاقات ما بين الحركة الثورية الشعبية وجبهة التحرير الوطني البحرانية تقليديا بالتوتر على مدى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات . وتعود أسباب هذا التوتر إلى نوعية الصراع الحاد الذي نشأ ما بين القوميين والشيوعيين في المشرق ، وإلى الصلة العضوية ما بين جبهة التحرير وحزب تودة الإيراني في ظل ظروف حساسية المسألة القومية في البحرين (النزعة القومية في مواجهة الادعاءات الإيرانية) وإلى خطاب الحركة الثورية اليساري المتطرف المعادي للسوفييت»[٣] .

***

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٤-٥ .

(٣) محمد جمال باروت . حركة القوميين العرب .النشأة-التطور-المصائر . ط ,١ دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ١٩٩٧ . ص ٤٦٥

في الشهر ذاته جرى في بيروت حوار بين الحركة الثورية الشعبية وبين حزب تودة الإيراني وذلك على خلفية الفهم الجديد الذي طرحته الحركة حول طبيعة الصراع في منطقة الخليج من خلال دراسة أصدرتها مطلع العام ١٩٧٠ بعنوان «كيف نفهم الخطر الإيراني» . حيث اعتبرت الدراسة أن الصراع في الخليج ليس صراعا فارسيا عربيا ، بل هو صراع طبقي ولكون الثورة في العالم لا تتجزأ ولكون الحركة الثورية هي حزب الكادحين بمختلف انتماءاتهم القومية ، لذا فمن الضرورة الانفتاح على التجمعات الإيرانية الكادحة الوافدة للعمل في الخليج . لذا أكدت الدراسة على ضرورة فتح حوار مع حزب تودة والقوى الثورية الإيرانية كونها حليف طبيعي[١] ، ذلك بالإضافة لما أقره المؤتمر الثالث للحركة حول ضرورة التقارب مع القوى الوطنية والتقدمية في المنطقة .

بناء على ذلك تقرر فتح الحوار مع حزب تودة ، وبتاريخ ١٠ يناير ١٩٧١ شارك أحمد الشملان وفدا يمثل الحركة الثورية الشعبية التقى مع حزب تودة الإيراني . يقول الشملان : «تشكّل وفد الحركة الثورية من محمد بونفور ومحمد صالح وأحمد الشملان ، وكان وفد حزب تودة يتكون أيضا من ثلاثة أعضاء رجل كبير في السن لا أذكر الآن اسمه وآخر شاب يدعى محمد علي وزوجته الكندية وتدعى ليز وكانت عضوا في الوفد . عقدنا معهم اجتماعين في الشقة التي يستأجرها التنظيم ببناية عساف باللبان وكانت اللغة الإنجليزية خلالهما هي وسيلة الحديث وتبادل الرأي بيننا . وقد قمتُ بصياغة النسخة العربية من البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء بعد أن طابقناه مع الصيغة الإنجليزية التي وضعها وفد حزب تودة» .

***

في فبراير ١٩٧١ شارك أحمد الشملان في اجتماعات الدورة الأولى للجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية في بيروت وقد استغرقت ٢١ يوماً . ناقشت الدورة الأولى الأوضاع التنظيمية وذهبت إلى أن «الأزمة التنظيمية التي يعيشها التنظيم تنبع بالدرجة الأولى من عدم وجود برنامج عمل يحدد طبيعة المرحلة الراهنة التي تعيشها المنطقة والقوى الطبقية المتحالفة ونوعية المهمات المرحلية والبعيدة الملقاة على عاتق

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٨٣

الحزب للقيام بها»[1] ، وبناء على ذلك أصدرت اللجنة المركزية قرارا بتشكيل لجنة صياغة مسودة برنامج العمل الحزبي ليعرض على الدورة الثانية لاجتماع اللجنة المركزية ، وأخبرني أحمد أنه انضم إلى لجنة الصياغة المذكورة .

كما ناقشت اللجنة المركزية الأوضاع التنظيمية التي تعيشها كل منطقة ، وارتأت أن التنظيم في الكويت يعيش حالة من التفسخ التنظيمي التي نتجت إثر اعتقالات العام ١٩٦٩ . أمام الأوضاع التنظيمية الخاصة بالكويت اتخذت اللجنة القرارات التالية : ١-تعزيز الوضع التنظيمي بإرسال كوادر حزبية إلى المنطقة . ٢-توصية قيادة المنطقة بالتغلغل وسط المجاميع العمالية والطلابية من مناطق عمان والخليج العربي المتواجدين في الكويت حزبياً وجبهوياً[2] .

يقول الشملان أنه كُلف بمسؤولية ترتيب ومتابعة الوضع التنظيمي في الكويت على الصعيدين العمالي والطلابي ، ويشير تقرير للجنة التنفيذية صدر العام ١٩٧٤ إلى ذلك حيث يذكر : «تصدت اللجنة التنفيذية للأوضاع في الكويت وأرسلت أحد أعضاء ل .م . إلى الكويت لترتيب الأوضاع الحزبية ورفع مستواها التنظيمي والأيديولوجي والسياسي ، وكان ذلك العام ١٩٧١» . لكن التقرير نفسه الذي صدر بعد ترك الشملان للحركة الثورية بثلاثة أعوام يضيف : «ولم يتمكن الرفيق من إحداث أية تغييرات وسط هذا المجال رغم خصب الإمكانيات للعمل وسط الحركة العمالية والطلابية»[3] .

كما أصدرت اللجنة المركزية قرارا بتشكيل لجان فرعية وحددت صلاحياتها : وهي : اللجنة الفكرية واللجنة التنظيمية واللجنة المالية . وقد تولى الشملان مسؤولية اللجنة الفكرية وكانت مهامها : ١-الإشراف على إصدار الدراسات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ٢-وضع البرامج التثقيفية للحزب ومنظماته ، ٣-الإشراف على الجريدة الحزبية الداخلية ، ٤-الإشراف على الدورات التثقيفية ، ٥-تنظيم وإدارة المكتبة الحزبية ووضع البرامج التثقيفية والإرشاد السياسي لأعضاء

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير التنظيمي للجنة المركزية . الدورة الأولى . فبراير ١٩٧١

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢٧ .

الجبهة والسياسة التعليمية في المناطق المحررة[1] .

بالإضافة لذلك أنيط بالشملان مسؤولية التنظيم الطلابي ، وقد سألت الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «هل معنى ذلك أن الشملان بعد المؤتمر الثالث أصبح عضوا في اللجنة المركزية وفي اللجنة التنفيذية ومسؤولا عن التنظيم الطلابي؟ أجاب : «نعم هذا أكيد ، وفي تلك الفترة خرجت أنا من القيادة الطلابية» .

ثالثا: الزيارة الثانية لظفار ١٩٧١:

في أواخر فبراير ١٩٧١ أخبرني أحمد الشملان أنه سيغادر بيروت إلى عدن لفترة لا يعرف امتدادها وذلك في مهام تنظيمية ، وبالفعل غادر بيروت أوائل شهر مارس ليصل إلى عدن ويكتب لي رسالة حال وصوله تاريخها ٧ مارس ١٩٧١ . وقد أخبرني الرفيق «أ» أن أحمد توجه إلى عدن ومنها إلى منطقة «حوف» على الحدود مع عُمان لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية التي كان عضوا بها نظرا لتعذر سفر الرفاق من هناك إلى بيروت .

حدثني أحمد عن انطلاق رحلته فقال : «سافرتُ من بيروت لعدن ، وبقيت أياما قليلة فيها أقمت خلالها في شقة بحي «كريتر» ، ثم غادرتُ عدن بعد التاسع من مارس بالطائرة قاصدا «حوف» لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية . اتجهنا بالطائرة إلى «الغيظة» عاصمة المحافظة السادسة «المهرة» باليمن الجنوبي وآخر مناطقها على الحدود العمانية ، ثم غادرنا «الغيظة» بالسيارة باتجاه الحدود العمانية . وصلت السيارة إلى حد معين تنتهي بعده إمكانية استخدام أي وسيلة حديثة للمواصلات وما من وسيلة لمواصلة التقدم سوى السير على الأقدام . كانت المحطة الأولى التي وصلنا إليها هي معسكر الثورة المتاخم لمنطقة «حوف» ودور المعسكر هو تأهيل الكادر العسكري وإعطاء دورات تدريب عسكري قصيرة إلى جانب دورات التثقيف الفكري والسياسي . وقد تلقيتُ هناك تدريبا على حمل واستخدام الكلاشينكوف وعلى شيء بسيط من فنون القتال في إطار الحفاظ على السلامة الشخصية والدفاع عن النفس ، بعد ذلك مررت بمدرسة الثورة وتقع في منطقة «مرارة» المحاذية للمعسكر ، وكانت تديرها هدى سالم ، وقد التقيت بهدى وتحدثنا ، قضيت في المدرسة نهارا ثم واصلت رحلتي . وصلنا «حوف» القرية الأقرب

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير التنظيمي للجنة المركزية . مصدر سابق .

إلى الحدود والتي تشكل الخلفية الأساسية لكل عمليات التموين وتواجد الرفاق الأساسيين ، ونقطة الانطلاق حيث لا قرية يمنية بعد ذلك»[1] .

حول اجتماع اللجنة التنفيذية في «حوف» يقول الشملان : «في «حوف» انعقد اجتماع اللجنة التنفيذية وحضره من أعضائها عبدالعزيز القاضي وأحمد عبدالصمد (ظفار) ومحمد صالح وزاهر المياحي (عمان) وعبدالرحمن النعيمي وأحمد الشملان (البحرين) وآخرون لا أذكرهم الآن . وخلال مناقشة الأوضاع في ظفار طرحتُ على الرفاق في اللجنة التنفيذية ضرورة دراسة الوضع الاقتصادي لمنطقة ظفار خاصة وأن من طموحات قيادة الجبهة هناك القضاء على البنية القبلية في المناطق الظفارية المحررة وإقامة مجتمع المساواة والملكية المشاعة ، واقترحتُ إجراء دراسة ميدانية حول الملكية والوضع الطبقي في ظفار وأبديتُ استعدادي لتولي المهمة ، وقد تمت الموافقة على اقتراحي وعلى أن أدخل ظفار للتصدي للمهمة» .

حول دخول أحمد الشملان إلى ظفار وقيامه بالدراسة المذكورة حدثني عدد من قادة وكوادر الجبهة الشعبية : قال المهندس عبدالرحمن النعيمي : «كان رأي الشملان أن تُدرس المنطقة وكانت لديه رغبة لعمل الدراسة» ، وقال الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «الشملان ذهب إلى ظفار بقرار تنظيمي هذا مؤكد ، لم يذهب بقرار شخصي ، ليس له حق أن يذهب بقرار شخصي ، أما عن مهمة إعداد الدراسة فلا أعرف إن كان ذلك بقرار تنظيمي أم لا» .

وقال الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي : «ما سمعته أن أحمد الشملان دخل مكلفا بوضع دراسة عن الوضع الطبقي في ظفار ، أحمد كُلف تنظيميا بعمل هذه الدراسة» . وقال الأستاذ أحمد البريكي (ظفاري) : «كان الدخول الثاني للشملان إلى ظفار بقرار من اللجنة التنفيذية لدراسة الوضع الطبقي في ظفار» . وسألت المهندس عبدالنبي العكري عن تكليف أحمد بتلك المهمة فقال : لا علم لي بذلك ، وقد تكون بتكليف لأنه في تلك الأيام كانت تستهوينا الدراسات الطبقية» .

أخبرني الشملان أنه منذ وصوله المواقع الحدودية كمعسكر الثورة ، ومدرسة الثورة ومنطقة «حوف» أظهر معارضته للخط الماوي السائد في طروحات قيادات وكوادر

---

(١) انظر أيضا عبدالرحمن النعيمي . «ترتيب البيت الحزبي والجبهوي وسط تصاعد الهجمات العسكرية والسياسية على الثورة والحركة الوطنية . مصدر سابق . ح ٨ .

وقواعد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وبشكل خاص لدى الرفاق الظفاريين . يقول : «لاحظتُ أن السائد بين الرفاق هو الطرح الماوي المتطرف جدا ومهاجمة الخط السوفيتي في الحركة الاشتراكية العالمية ، وكنت أستمع لأحاديث المقاتلين خاصة أولئك الذين تلقوا دورات تدريبية في الصين ، ولاحظت تطرفهم في الاعتداد بالماوية وبالتجربة الثورية في الصين ومهاجمتهم الاتحاد السوفيتي والتجربة السوفيتية . وقد أبديت ملاحظاتي للرفاق باللجنة التنفيذية في «حوف» حول خطأ التربية الفكرية والسياسية للمقاتلين وللقواعد -شبابا وشابات- بهذا الاتجاه الأحادي الذي يجعلهم محصورين في إطار فكري وسياسي واحد يتبنون -بشكل آلي متطرف غير واع- الفكر الماوي وتوجهات الثورة الصينية ، فاستنكروا طرحي وأبدوا معارضتهم لما ذهبت إليه» .

***

يصف أحمد الشملان دخوله إلى ظفار حتى بلوغه آخر المناطق المحررة شرقا ملخصا رحلته التي استمرت مدة شهرين متتبعا خطوط توغل القافلة التي انضم إليها في العمق الظفاري معددا محطات العبور والتوقف في الفقرات التالية ، يقول :

«أخذتُ أستعد للرحلة الطويلة باقتناء بندقية الكلاشينكوف وحاوية صغيرة لماء الشرب والتزود بكمية من «القديد» (قطع اللحم المملح والمجفف) وانضممت للفريق المغادر . ورغم عدم توفر خطوط تموين ثابتة أو مؤخرة آمنة ، إلا أن خطوط السير باتجاه ظفار لا تنقطع ، دائما هناك فريق ذاهب يمكنك الانضمام إليه ، ودائما هناك عائد لتنضم إلى فريقه . وضمن كل فريق متجه لدخول ظفار هناك جماعة استكشاف ومراقبة لمتابعة سلامة القافلة من ضربات العدو بعد توغلها في الداخل الظفاري ، وفي محطات التوقف للنوم لا بد من وجود مجموعة مكلفة بحراسة النائمين . دخولنا بدأ بالعبور عبر الهضاب باتجاه الساحل إلى القرى المحررة «ضلكوت» و«رخيوت» ، وهي قرى ساحلية يعمل سكانها بصيد الأسماك ويملكون الماشية من الأبقار والأغنام ، أما الدواجن فلاحظتُ أنها قليلة . كما لاحظتُ أن سكان القريتين قليلون وفي الواقع إن الكثير منهم غادروا إلى مناطق أكثر أمنا فقد كانت «ضلكوت» و«رخيوت» من أكثر المناطق تعرضا للقصف الجوي وتكرار محاولات الإنزال البحري .

اتخذ خط عبورنا بعد ذلك الصعود عبر منطقة الجبال تمويها عن ملاحظة ومطاردة طيران العدو ، وكانت البداية الصعود إلى مشارف جبل القمر حيث الغابات الكثيفة

التي تحمي مجموعات المقاتلين ، ومن هناك باتجاه «قفطوت» ثم «طيطام» مرورا عبر غابات أشجار اللبان إلى «بيت ضروب» آخر نقاط التوقف في المنطقة الغربية حيث تنتهي المنطقة الغربية وتبدأ الوسطى . اتجهنا نحو وحدة «هوشي منه» مرورا بجبل «المغسيل» وهبوطا بمحاذاة سفحه ومن هناك كنا نشرف من الأعالي على ميناء «ريسوت» . شارفنا على وحدة «هوشي منه» وبلغنا وادي «غدغد» ثم بدأنا نصعد سلسلة جبال «سمحان» شديدة الوعورة ولكي نصل إلى مقر الفرقة الثانية بوحدة «هوشي منه» هبطنا شيئا فشيئا للسفح . بعد ذلك اجتزنا «هوشي منه» وغدونا نشرف على مدينة صلالة وميناءها ، ومن هناك عبر المرور على «غدو» و«أتين» كنا نتجه نحو «عين جرزيز» ومنها إلى «وادي نحيز» حيث تعرضت قافلتنا للقصف من طائرات العدو المغيرة لكن أحدا من المجموعة لم يصب بأذى . شهدت المنطقة حول «وادي نحيز» اشتباكات قافلتنا مع طائرات العدو إلى جانب عملية ضد دورية للعدو في المنطقة المتاخمة . رغم ذلك أخذنا قسطا من الراحة في «وادي نحيز» وبتنا بعض الليالي استعدادا لدخول المنطقة الشرقية(*) .

غادرنا وادي «نحيز» صعودا عبر الغابات الجبلية دخولا للمنطقة الشرقية فوصلنا إلى «صحنوت» و«عين صحنوت» ومنها نزولا إلى «عين حمران» حيث نلنا بعض الراحة ، ثم صعدنا من جديد عبر المرتفعات الجبلية المشرفة على مدينة «طاقة» التي توجهنا بعدها نحو «شحيت» ومنها نزولا إلى مشارف السفح حيث «وادي دربات» ، وهناك استرحنا بعض الوقت ومن على الهضاب ذات الأشجار الكثيفة التي تلي الوادي كنا نشرف على مدينة «مرباط» ونتجه شرقا نحو أعلى ارتفاع لجبال «سمحان» . اجتزنا ما بقي من مرتفعات «سمحان» ومنها شرقا نحو المرتفعات المشرفة على «سدح» و«حاسك» ، وبعد أن تجاوزناها كنا نتجه إلى مرتفعات أقصى الشرق الظفاري وآخر بقعة محررة لتكون تلك آخر نقطة في رحلتنا وأول نقطة لانطلاقنا في

(*) خلال زيارة لمدينة صلالة قمتُ بها برفقة أحمد الشملان صيف العام ٢٠٠٦ أخذنا الرفيق الظفاري أحمد البريكي في جولة عبر الطريق الجبلية قائلا : أريد أن أريك منطقة بوادي «نحيز» بات فيها أحمد الشملان عددا من الليالي مرة في طريقه للمنطقة الشرقية وأخرى في طريق عودته ، ولأن الوقت كان خريفا والطرق الفرعية مغطاة بالوحل ويصعب عبورها بالسيارة فقد وصلنا فقط الى مشارف المنطقة المقصودة من وادي «نحيز» .

درب العودة . وقد عبرت في رحلة العودة المناطق الشرقية والوسطى والغربية برفقة المجموعة نفسها حتى بلغنا «حوف» على الحدود مع اليمن الجنوبي . ومما أذكره أني بعد استراحة لم تطل غادرت «حوف» متجها إلى «الغيظة» منفردا دون رفقة من أحد وقطعت الرحلة مشيا لوحدي طوال أربع وعشرين ساعة ، ولكي لا أتوه حرصت على أن يكون خط سيري بمحاذاة ساحل البحر» .

حدثني المهندس عبدالنبي العكري الذي وصل ظفار بعد فترة وجيزة من مغادرة الشملان فقال : «أحمد الشملان من القلائل الذين وصلوا لآخر المنطقة الشرقية في ظفار وهذا لم يصله بحريني قبله ، يُذكر للشملان أنه من القلائل الذين وصلوا لكامل المنطقة الشرقية» .

يواصل الشملان ذكرياته عن رحلته على جبال ظفار بالقول : «طوال رحلتنا كانت الكهوف والمغارات هي ملجؤنا الأول للراحة والنوم ، تأتي بعدها الأكواخ التي يقيمها عناصر جيش التحرير داخل الغابات . وكان مصدر شربنا العيون التي تمتلئ بها المناطق الظفارية وكذلك البحيرات والشلالات الطبيعية المتعددة ، أما بالنسبة للطعام ففي القرى الساحلية التي بدأنا منها رحلتنا وكذلك بقرب البحيرات كان طعامنا هو الأسماك التي يصيدونها بعصي مدببة يغرزونها في السمك وهو في الماء ويخرجونه حيا ونتناوله مشويا ، وفي المناطق الجبلية حيث تتوفر بكثرة قطعان المواشي كان طعامنا يتكون من اللحم والأرز والحليب» .

كان خط رحلة الشملان وخط عبور الثوار عموما هو المناطق الجبلية فهي التي كانت بالأساس المناطق التي تم تحريرها ، حدثني الأستاذ عبيدلي العبيدلي أحد الكوادر القيادية التي تواجدت بالمنطقة في فترة قريبة فقال : «كان ساحل ظفار تحت سيطرة القوات السلطانية تقريبا ، وشكّل خط الشريط الأوسط منطقة سجال بين الثوار والقوات السلطانية ، أما المناطق الجبلية فكانت تحت سيطرة الثوار ، وكان يصادف – في بعض المناطق الوعرة– أن تمر مجاميع صغيرة من الثوار ليلا ويكون من فوقهم جنود السلطان ومن تحتهم جنود السلطان لكنهم يمرون بسلام» .

خلال تلك الرحلة الطويلة التي استغرقت شهرين عبر أحمد الشملان ظفار بمناطقها الثلاث حتى بلغ نهاية المنطقة الشرقية ، كان يمر على المناطق يشاهد ويلتقي الظفاريين ويسجل مشاهداته . يقول أحمد : «كانت القبائل التي نمر عليها تتحدث في الغالب لهجات تعود في الأصل إلى اللغة «الحميرية» وخاصة اللهجة «الشحرية»

في المناطق الجبلية . وكان هناك ضمن القافلة من يترجم لي خلال لقاءاتي وأحاديثي مع من قابلته وتحدثت معه من أفراد القبائل ، كنت طوال الرحلة أسجل ملاحظاتي حول الثورة والمناطق المحررة ونوع الملكية في مختلف المناطق» .

أما أهم النتائج التي توصل إليها أحمد الشملان على ضوء دراسته الاستطلاعية فيوضحها بقوله : «توصلتُ إلى أنه برغم مشاعة الأرض في المناطق الظفارية المحررة ، إلا أن هناك وجوداً مؤكداً لتمايزات طبقية أساسها التمايزات في ملكية الجمال والماشية (الأبقار والأغنام) كمصدر ثروة وعامل مكانة مجتمعية ووجاهة أسرية تُبنى على أساسها السلوكيات والتقاليد المجتمعية كتقاليد الزواج ، كما وجدت أن التمايزات الطبقية تتعزز بالتمايز القبلي بما يحويه من تراتبيات متعددة» .

***

خلال فترة إعداد سيرة أحمد الشملان قمتُ بمحاولات عديدة للعثور على الدراسة التي أعدها لكن لم يحالفني التوفيق ، قد تكون الدراسة موجودة في دمشق ضمن وثائق الجبهة الشعبية في البحرين المحفوظة هناك ، وربما تكون قد نُقلت مع وثائق الجبهة للبحرين ، وقد طرقتُ أكثر من باب بدافع غرضي البحثي دون أن أحوز استجابة أو إجابة شافية . من جانب آخر ، إذا كانت الدراسة قد بقيت ضمن وثائق الجبهة في مكتب عدن فقد قيل لي إنها إما أن تكون بحوزة الرفاق الظفاريين/ عبدالعزيز القاضي على وجه الخصوص (اتصلتُ به هاتفيا ولم أجد لديه أي استعداد للتعاون) ، أو بقيت في مكتب عدن وهنا يَرجح التكهن أن تكون ضمن وثائق الجبهة التي صودرت أثناء الحرب اليمنية ١٩٩٤ ونُقلت للشمال اليمني ، وفي هذه الحال فإن مسألة الوصول إلى تلك الوثائق- حسبما قيل لي- تصبح شبه مستحيلة .

لم أوفق في العثور على الدراسة ، لكني وُفقتُ في الوقوع على تقرير هام كتبه أحمد الشملان يتضمن مشاهدات وصفية تحليلية عن زيارته للعمق الظفاري قدمه للنشر في مجلة «الحرية» البيروتية بتوقيع «حازم العاصي» بعد انتهاء زيارته للمناطق المحررة في ظفار وعودته إلى بيروت في ٢٥ مايو ١٩٧١ ، وقد نشرته المجلة تحت عنوانَ «الحياة على خط النار»[1] .

(*) أدرج رياض نجيب الريّس تقرير أحمد الشملان الموقع باسم حازم العاصي ضمن مراجع الصحف في كتابه «ظفار : الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي : ١٩٧٠-١٩٧٦» .

ليس للتقرير المذكور علاقة بالدراسة التي أعدها أحمد الشملان ، إلا أنه تقرير توثيقي هام كتبه الشملان بنفسه واصفا فيه المناطق التي زارها مع التركيز على المنطقة الوسطى/منطقة المعارك ، ومشاهداته وتحليله لمنجزات الثورة وإلقاء الضوء على بعض المشاريع الرائدة وعلى بعض المهام التي قام بها . وقد قدمت مجلة «الحرية» التقرير المذكور على النحو التالي : «ننشر فيما يلي شهادة عن الحياة في المنطقة الوسطى من ظفار ، منطقة المواجهة المباشرة مع العدو البريطاني- السلاطيني على «الخط الأحمر» ، كتب هذه الشهادة أحد مناضلي الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي على إثر زيارة مطولة لمنطقة القتال في ظفار»[١] .

في تقديمه لتقريره نوه الشملان إلى أنه : «سوف نتناول هنا المنطقة الوسطى لكونها لم يتعرض لها معظم الصحفيين الزوار العرب والأجانب ، وسنترك جانبا المنطقة الغربية وإن كنا سنمر على بعض المؤسسات الثورية فيها ، والتي استحدثتها الثورة»[٢] .

في تقريره استعرض الشملان المنجزات التي حققتها الثورة في ظفار على مدى ثلاث سنوات منذ مؤتمر حمرين ١٩٦٨ في المنطقة الغربية وفي وحدة هوشي منه ووحدة لينين ، وما تم من تطوير على صعيد الميليشيا الشعبية وجيش التحرير الشعبي والمشاريع الاقتصادية ، إلى جانب التطوير الذي أجري على العلاقات الخارجية والجهاز الإعلامي والمرأة وموقف الثورة منها ، وقد خصص لكل إنجاز جزءا من التقرير[٣] ، كما قدم الشملان وصفا لبعض المناطق التي مرت بها القافلة (الملاحق- وثيقة ٢) .

***

حدثني أحمد الشملان أنه خلال رحلة البحث والاستكشاف قدّم -في إطار مهمة الإرشاد السياسي- عددا من المحاضرات وتناقش مع بعض القيادات وعقد مجموعة من اللقاءات مع المقاتلين في جيش التحرير في أكثر من موقع . في تلك اللقاءات طرح بعضا مما خرج به من نتائج دراسته الاستكشافية للوضع الطبقي في

---

(١) حازم العاصي . «الحياة على خط النار» . تقرير . مجلة «الحرية» . بيروت : ١٨ يونيو ١٩٧١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

ظفار فوجد رفضا للنتائج التي توصل إليها وتمسكا بأن المجتمع الظفاري في ظل الثورة هو مجتمع المشاعة واللاطبقية .

يقول الشملان : «بالإضافة لذلك طرحت مع القيادات الميدانية رأيي حول وضع ومستقبل الثورة المسلحة في ظفار وجدية الصعوبات التي تواجهها ، وفهمي للقوى الثورية التي تنضوي للمعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني والديمقراطي في العالم ورأيي حول مقولة الكفاح المسلح من ظفار إلى الكويت ومناهضتي لفكرة تفجير بؤر ثورية مسلحة على الطريقة الجيفارية في مناطق الخليج التي لا يناسب العنف الثوري المسلح لا ظروف تطورها السياسي ولا طبيعتها الجغرافية» .

لم تتوافق بعض الآراء والاستنتاجات التي طرحها أحمد الشملان مع وجهات النظر السائدة وقتها في صفوف غالب القادة والمقاتلين الذين مر بهم وتناقش معهم . والجدير ذكره أن قيادة الجبهة من الظفاريين لم تكن متمركزة في منطقة واحدة ، بل كان عناصرها موزعين بين المناطق . يقول الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «كانت القيادة موزعة ، بعض العناصر القيادية كانت في المنطقة الشرقية وبعضهم في المنطقة الوسطى وبعضهم في الغربية وبعضهم في عدن» .

كان يغلب على الكوادر القيادية الظفارية الفكر اليساري المتطرف المتسق مع الخط الصيني والطروحات الماوية والجيفارية في تحليل الوضع الاقتصادي والسياسي والمهمات النضالية المطروحة على الجبهة بناء على ذلك . وقد اعتبروا أن آراء الشملان وطروحاته حول الكفاح المسلح وتساؤلاته حول جدواه في عموم مناطق الخليج خروج على إستراتيجية العنف الثوري المسلح التي تتبناها الحركة والجبهة . واعتبروا رؤيته حول المعسكر الاشتراكي إنحيازا للجناح التحريفي في الحركة الاشتراكية الذي يمثله الخط السوفيتي الذي تعتبره الجبهة تحريفيا متخاذلا . يقول أحمد : «أظهر بعض الرفاق تحفظا على ما طرحته في محاضراتي ولقاءاتي ورفضوا نتائج الدراسة حينما عرضتها عليهم وناقشتهم حولها وسخروا منها ، وقد واجهني بعضهم وهاجمني ونعتني بالتحريفي ، وهددني البعض وطلبوا مني المغادرة وإلا سألقى مصيرا سيئا» .

كان هناك موقف لدى عدد من الرفاق من القادة والكوادر الظفارية حول نتائج الدراسة أساسه عدم القبول والتهكم والسخرية ، وكان هناك اتهام للشملان بالانحراف عن الخط السياسي الاستراتيجي والفكري العام للجبهة واتهام بالتحريفية على ضوء ما طرحه في الاجتماعات واللقاءات وفي المحاضرات التثقيفية التي قدمها ،

وقد علق بعض الرفاق البحرينيين القريبين من الحدث حينها على ذلك :

قال المهندس عبدالرحمن النعيمي : «الظفاريون أعطوا أحمد الشملان معلومات خاطئة والصورة التي أخذها كانت مضخمة ، وبالتالي كانت لديهم مآخذ على الدراسة التي وضعها عن الوضع الطبقي ، من جانب آخر كان الشملان لا يتورع عن معارضتهم وملاسنتهم والتجادل معهم وهم يكرهون ذلك . كانوا يأخذون موقفا متشددا ممن يعارضهم فقد اعتبروا الشملان تحريفيا كما اعتبرونا أنا وعبدالنبي العكري تروتسكيين . كان الخط الستاليني والخط الماوي طاغيين في ظفار ، وكان لديهم تقدير بأن كل من لا يسير معهم فهو تحريفي أو تروتسكي ، وكان الشملان أميل إلى السوفييت ، والظفاريون متحفظون منه من هذه الناحية ويجوز لهذا السبب اتخذوا منه موقفا . كان رأيهم أن كل من هو ظفاري فهو أفضل من الآخر غير الظفاري ، أي لا أحد بمستوى ثورية ظفار والظفاريين ، كان هذا -على الأقل- هو الخط العام» .

وقال الرفيق «أ» : «كان أحمد الشملان يركز على طرح النضال السياسي أكثر من النضال المسلح ولديه طروحات ضد الكفاح المسلح كإستراتيجية ، وأذكر أنه في فترة لاحقة قبيل تركه الحركة أسرّ لي بأن رؤيته وموقفه مضادان لإستراتيجية الكفاح المسلح برمتها وفي عمومها . كان أحمد يمتدح الاتحاد السوفيتي وخطه السياسي وكانت قيادات الجبهة - من العمانيين والظفاريين- تغلب عليها التوجهات الماوية ، وكان لديهم خلط في مسألة الكفاح المسلح هل هو وسيلة أم هدف ، وقد اختلف أحمد معهم ، كانوا ينظرون له على أنه تحريفي وقد أشاعوا عنه ذلك» .

وقال الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «حينما انتقلتُ لعدن كان أحمد الشملان قد ترك المناطق المحررة وعدن وعاد إلى بيروت ، والكل قد شهد بشجاعة أحمد في تلك التجربة ، لكن ما نقل لي عن الشملان في ظفار شابه الكثير من التهكم . يبدو أن أحمد كان يحاول أن يقوم بدراسة طبقية عن المجتمع الظفاري ومدخله كان صحيحا بمعنى كم الملكية سواء في حالة الحرب أو السلم وكذا . لكن الحالة لم تُفهم وأعتقد أنها شُوهت ، فلم تتم مناقشة هل طريقة أحمد صحيحة أم خاطئة ، وهل لديه الأدوات التي تساعده على الخروج بهذه الدراسة أم لا ، ما وصلني كان تهكمات أكثر من أي تقييم علمي» .

وقد استفسرت من الأستاذ عبيدلي العبيدلي عن مآخذ الظفاريين على الشملان

فقال : «سمعت ولم أتقابل مع أحمد هناك ، سمعت أنه كانت له تجاوزات تنظيمية في اتجاهين : الأول أنه صارت له علاقة مع الميليشيا ومع المواطنين وذلك -وفق رأيهم- لم يكن من حقه لأنه ليس عضو الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بل عضو الحركة الثورية الشعبية . ولا أعتقد أنهم في ظفار كانوا على فهم بماهية الدراسة ، وباعتقادي لو أن الدراسة جاءت منسجمة مع رغبات قيادة ظفار لأصبحت مقبولة . أما التجاوز الثاني -كما سمعت- أنه عرض نتائج الدراسة قبل أن تقر في اللجنة المركزية للجبهة التي كانت كل قيادتها ظفارية» .

وحدثني الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي عن الأمر ذاته فقال : «أحمد الشملان قام هناك بإعداد دراسة وهذه الدراسة هي التي غيرت كثيراً من مفاهيمه لأن الموجود خارج المنطقة لا يعرف طبيعة أوضاعها إلا إذا تواجد بها ، هناك تناقض بين الكلام عن المنطقة وبين ما يراه المرء فعلا ، مثلا : كيف نعتبر شيخ قبيلة عنده جملان فقط برجوازيا بينما شخص عادي يملك خمسين بقرة نعتبره كادحا . أذكر أن دراسة الشملان كانت عن الوضع الطبقي في ظفار ، وقد استجدت لدى أحمد الكثير من التغيرات أثناء تلك الرحلة وعلى ضوء الدراسة التي قام بها ، تغيرت قناعاته وتوصل إلى وجود واقع طبقي وهم اعتبروا أن أحمد بدأ يتقاعس . لقد كان لديهم شطط ثوري وتطرف ومزايدات كبيرة ، وقد جرى بين أحمد وبين بعض القادة الظفاريين نوع من الشد والجذب ، وهذا هو ما حدث لي معهم من قبل ، وما أعرفه أن أحد الأسباب التي جعلت أحمد يغادر ظفار هو تصرفاتهم معه» .

وقال المهندس عبدالنبي العكري : «حينما دخلتُ ظفار العام ١٩٧١ عرفت أن أحمد الشملان كان هناك ، ومن خلال الحوارات مع الظفاريين بدا لي أن الشملان كان من الناس الذين تركوا أثرا كبيرا وراءهم لدى الظفاريين ، يتذكرونه إيجابا كمثال للمناضل المثقف الثوري الذي ترك وراءه المدينة وراح بعيدا في الجبال لأنه من القلائل الذين وصلوا لآخر المنطقة الشرقية ، وقد قام أحمد بدراسة حول الملكية مثل ملكية المواشي والأبقار وما هي مدلولات هذه الملكية وكل ما يتعلق بذلك . وبالنسبة للظفاريين فهم كانوا أحيانا يتندرون على هذا الأمر لأنهم لا يفصحون عما يملكون . الشملان كان قد أخذ المسألة بجدية تامة وهم ربما لم يأخذوها بالجدية ذاتها ، وأنا أتذكر أني رأيت هذه الدراسة في مكتب عدن وقرأتها وكانت مسحوبة على «ستانسل» آلة نسخ كربوني ، لكني لا أعرف ماذا جرى لها لاحقا . وقد سمعت في

الجلسات ما كان يطرح من نقد على الدراسة التي أعدها أحمد ، وكان هناك اتهام له أنه يعقد اجتماعات ومناقشات ويطرح أفكاره بمعنى أنه لم يكن منضبطا ويطرح أفكاره . في ذلك الوقت من يطرح أفكارا خارجة عما يعتبر الخط الرسمي للجبهة أي الخط الماوي كان يُستنكر طرحه . طبعا الخلافات الأيديولوجية لا أستغربها لأن الجبهة نفسها في ذلك الوقت كان لديها توجه نحو الطروحات الصينية والماوية والجيفارية . وحتى نحن أيضا اصطدمنا معهم ، أنا كنت من الناس الذين قالوا إن التوجهات والطروحات الصينية لا تنطبق على منطقتنا وأن الصين تختلف تماما ، ولكن كان لديهم نوع من التعصب للأفكار . في ذلك الوقت كان الخط الماوي المتشدد جدا ضد التحريفية هو الخط المكتسح . أحمد الشملان قال بوجود وضع طبقي في الداخل الظفاري يعتمد بالأساس على ملكية الأبقار والجمال باعتبارها الثروة الرئيسية . وقال إن هناك تباينات في ملكية هذه الثروة ولها علاقة بمؤسسة الزواج حيث كانت هذه الأمور توضع في الاعتبار في ذلك الوقت . ويمكنني أن أقول إن العمانيين في ظفار خصوصا ، كانوا يريدون أن ينفوا وجود هذه التمايزات وهذه كانت الفكرة الرئيسية ، جاء الشملان ليقول لا ، هناك تمايزات في الثروة وهناك تمايز طبقي . بشكل عام أقول إن الواعين منهم كانوا معجبين بما أعلنه أحمد الشملان ، بينما الباقي كان لديهم تحفظات ولم يستلطفوا النتائج التي توصل لها» .

يواصل الشملان ذكرياته قائلا : «كان قد تم تناقل أخبار اختلافي في الرؤية مع القيادات الميدانية بالداخل وتحفظاتهم على الاستنتاجات التي خرجت بها ، ثم لاحظت في معسكر الثورة قرب «حوف» ثم في عدن تحفظاً صامتاً من بعض الرفاق ، كما لاحظت امتداد تأثير تلك المواقف على بعض الرفاق البحرينيين في «حوف» و«عدن» ممن قابلوا طرح الأمور المذكورة دون أي رد فعل ، بل تعامل بعضهم معي بتحفظ» .

***

ضمن خطة إعدادي لهذه السيرة كانت لي زيارة في صيف العام ٢٠٠٦ إلى صلالة عاصمة إقليم ظفار ، كنتُ قد نويتُ السفر برفقة أحمد الشملان للالتقاء بعدد من رفاق الأمس الظفاريين من قادة العمل الثوري في الجبهة ممن جمعتهم مع أحمد تجارب نضالية ولقاءات وكنت أنوي جمع معلومات منهم عن تجربته هناك . اتصلت بأحدهم أخبره بمشروعي ونيتي السفر إليهم ، وقد فاجأني بنصحه لي بعدم القدوم

متعذرا بأن هذه مسائل قديمة مر عليها زمن طويل ولا أحد يذكرها ، كما تعذر بعدم تواجد الأصدقاء لدواعي السفر .

لم أهتم بما قاله لي وسافرنا إلى صلالة ومن هناك اتصلتُ بالشخص نفسه وقلت له : نحن وصلنا فإن شئتم الالتقاء بنا فنحن نقيم في المكان الفلاني ، وفعلا زارونا والتقينا معهم ، وفرحوا بقدومنا ورؤيتهم للشملان وغمرونا بكرم ضيافتهم وحسن وفادتهم ومرافقتهم لنا وتعبيرهم عن محبتهم لأحمد وتقديرهم له ، إلا أنهم جميعا امتنعوا عن الحديث عن تجربتهم السابقة في العمل النضالي بصفوف الجبهة وعن تجربة الثورة الظفارية عموما ، وقد أسرَّ لي أحدهم بالنيابة عن الباقين أن هناك أوامر لهم بعدم التحدث في هذا الأمر .

لم نفلح في الحصول لا على الوثائق ولا على المعلومات التي نريد ، إلا أنني وخلال الأحاديث العابرة والخاطفة وبإصرار وتكرار مني على طرح الأسئلة ، تمكنتُ من اقتناص بعض التصريحات والمعلومات والذكريات المفيدة والمطلوبة بالنسبة لي واعتمدتُ بعضها في سياق توثيق المرحلة المذكورة .

خلال زيارتنا إلى صلالة يوليو ٢٠٠٦ زارنا الأستاذ عبدالحافظ جمعان الذي كان أحد القادة العسكريين في الجبهة ، ودعانا إلى منزله واستقبلنا أحسن استقبال واقتنصتُ منه بعض التعليقات عن ذكريات الماضي ، ومما قاله متندرا : «كنت لا أوافق الرؤية الفكرية والسياسية التي طرحها أحمد الشملان ، وأذكر أنني كنت متشددا في موقفي منه حينما كنا معا بداخل ظفار وواجهته وهاجمته وقلت له : أنت تحريفي» .

وقال الأستاذ أحمد البريكي الذي كان أحد الكوادر الحزبية الظفارية المتقدمة : «كُلف الشملان بعمل دراسة عن الوضع الطبقي في ظفار ولم يعطه الناس معلومات صحيحة يعتمد على معطياتها» .

وفي مسقط التقينا مع الرفيق العماني «و» الذي كان من مناضلي الجبهة وجيش التحرير وتحدث معنا قائلا : «كانت المرحلة مرحلة متغيرات كبيرة أهمها تغير النظام العماني الحاكم وتولي السلطان قابوس زمام الأمور ، كما أنها كانت فترة اتسمت ببدء خلافات كبيرة دبت في صفوف قيادات الجبهة وأخذ كل يصفي الآخر . وأظن أن أحمد الشملان استعجل في طرح أفكاره وآرائه والوقت كان غير مناسب لطرحها . لقد كانوا ماوين متشددين وكان كل من لا يسب التحريفية فهو تحريفي ، وأنا بدوري

اختلفت معهم فاعتبروني تحريفيا مثلما اعتبروا الشملان وقد تركت وغادرتهم العام ١٩٧٢ ، ولو لم يترك أحمد المنطقة لربما كان أصابه سوء . من جانب آخر لم أوافق النتائج التي توصل إليها الشملان في دراسته لأن ظفار لم تكن حينها مجتمعا طبقيا ولم يوجد بها صراع طبقي ، كانت الملكية مشاعة» .

بعد عودتنا من صلالة دون الحصول على ما سعيت له من وثائق ومن معلومات قررتُ الاتصال بالأستاذ عبد العزيز القاضي رأس قيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل حينها والمقيم حاليا في عدن ، هاتفته وأخبرته بمشروعي وطلبتُ منه التعاون معي بالإجابة عن بعض الأسئلة وتوفير بعض الوثائق ، لكنني لم ألق منه أي تجاوب .

***

في ١٥ مايو ١٩٧١ غادر أحمد الشملان حوف عائدا إلى عدن وهناك بقي عشرة أيام صاغ خلالها الدراسة وقدمها للجنة التنفيذية ، لكنهم -وفق ما ذكر - لم يدخلوها ضمن أدبياتهم ولم ينشروها ، وعلى العكس كان الموقف من نتائج الدراسة سلبيا في العموم . وحال وصوله عدن كتب لي أحمد رسالة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٧١ ذكر فيها أنه كان في زيارة إلى داخل ظفار دون أن يفصح عن طابع تلك الزيارة ، وعرفت من الرسالة أنه أصيب خلال الرحلة بنوبات قلبية لأكثر من مرة نتيجة الصعود المرهق للمرتفعات الجبلية وظروف التنقل والحياة القاسية . كتب يقول : «عندما طويتُ رسالتك (كتبها لي بتاريخ ٧ مارس١٩٧١) وأعطيتها للرفيق المسافر إلى بيروت سافرت رأسا إلى الداخل ، استغرقت الرحلة شهرين متواصلين من المشي على الأقدام دون انقطاع ، مرضت خلالها ، ولم أتوقف ، أصابتني النوبات الحادة حوالي خمس مرات وكدت أقطع الرحلة وأعود ، إلا أنني صممتُ على المواصلة لأهمية الرحلة وأهمية المشروع الذي خططت له وقررت أن أنجزه . في النوبات الحادة التي أصابتني فقدت الوعي مرتين ، إلا أن أحدا من الرفاق لم يلاحظ ذلك كما أني لم أخبر أحدا ، صعود الجبال أرهقني جدا في البداية وقد قاومت بشدة وواصلت تناول الدواء لمدة أسبوعين ، ثم قررت أن أقاوم المرض والدواء وانتصرت على المرض ، واحتفظت بالأدوية لم أستعملها منذ ٣٠ مارس وواصلت الرحلة حتى تمكنتُ من اجتياز كل المناطق المحررة ، طبعا صادفتني بعض المتاعب وتعرضنا لمخاطر شديدة ، إلا أني الآن على أي حال قد وصلت عدن وأنا في مثل قوة الحصان» .

في ٢٥ مايو ١٩٧١ غادر أحمد الشملان عدن قادما إلى بيروت واهتم خلال فترة وجوده في بيروت بالكتابة السياسية فكتب عددا من المقالات نشر أربعة منها في مجلة «الحرية» باسم مستعار . كما قام بنشر التقرير الوصفي التحليلي الذي أشرنا له عن زيارته للعمق الظفاري في «الحرية» بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٧١ بتوقيع «حازم العاصي» .

ويذكر الشملان أنه خلال الفترة المذكورة وضمن العلاقات الرفاقية بين الحركة الثورية الشعبية ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان (*) ، قام وفد من الحركة الثورية الشعبية يتكون من أحمد الشملان والشهيد العماني زاهر علي المياحي بزيارة إلى قواعد منظمة العمل الشيوعي في الشمال اللبناني رافقهم فيها فواز طرابلسي نائب الأمين العام للمنظمة وكان الهدف من الزيارة الاطلاع على تجربة المنظمة في تثقيف المجموعات الفلاحية .

في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨ وبعد مضي ما يفوق الثلاثة عقود ونصف على الزيارة المذكورة تشرفتُ بلقاء د . فواز طرابلسي خلال زيارة له للبحرين حيث أكد لي د . طرابلسي الزيارة التي قام بها القياديان بالحركة الثورية الشعبية زاهر المياحي وأحمد الشملان إلى قواعد منظمة العمل الشيوعي في لبنان ، كما أكد مرافقته لهما في تلك الزيارة .

وخلال الشهر الذي بقيه في بيروت يقول الشملان أنه التقى لقاءات صداقة اعتيادية مع القيادي بجبهة التحرير الوطني البحرانية عبدالله البنعلي على خلفية معرفتهما السابقة ، وقد شكلت تلك اللقاءات جسرا للتقارب بين أحمد وبين بعض العناصر القيادية بجبهة التحرير الوطني البحرانية حينها .

بعد شهر على بقائه في بيروت غادر أحمد الشملان في الأول من شهر يوليو ١٩٧١ إلى الكويت لمتابعة الأوضاع التنظيمية هناك ، وقد سكن في بيت شقيقه يوسف ، وبعد فترة ولكي لا يثقل عليهم استأجر غرفة في سطح عمارة مكونة من طابقين جميع سكانها من العزاب . كان أحمد يحيا في ظروف سكنية صعبة وقاسية ، وبناء على إلحاحي لمعرفة ظروف حياته وسكنه كتب لي في رسالة تاريخها

(*) منظمة العمل الشيوعي في لبنان هي المنظمة التي تأسست في لبنان العام ١٩٧٠ باندماج حركة لبنان الاشتراكي مع منظمة الاشتراكيين اللبنانيين .

٣١ يوليو ١٩٧١ يصف غرفته : «غرفتي تضربها الشمس صباحا ومساء وفي الظهر تتحول إلى تنور -المروحة تقوم بتوزيع الهواء على أنحاء الغرفة بحيث يشعر الجالس أن اللهب يحيط به من كل جانب- المحتويات : بساط ، مخدتان تبرع بهما «سلطان» ، ترمس كبير للماء البارد وسخان مع ثلاثة فناجين قهوة وغلاية وإبريق شاي وستة أكواب وثلاثة صحون وفتاحة وشرشف للنوم بدلا من الفراش» .

حال وصول الشملان إلى الكويت بدأ في الاتصال بالمجموعات التنظيمية هناك وكان تركيزه على الأوساط العمالية وبشكل خاص وسط العناصر العمانية . ومن أهم الرفاق الكويتيين الذين ارتبط بهم أحمد في عمل تنظيمي كان محمد القديري»سلطان» ، وقد جرى الاتفاق بينهما على أن يركز الشملان على الوسط العمالي ويركز القديري على الوسط الطلابي . في رسالته نفسها كتب أحمد يقول : «أصدقائي الآن محصورون تماما وابتدأت العناصر العمالية تأخذ نطاقا أكبر في صداقاتي» . ويذكر أحمد أنه في تلك الفترة من صيف ١٩٧١ قام بمعية محمد القديري بزيارة رفيقهما المعتقل في سجن الكويت أحمد الربعي بترتيب من شقيق الربعي .

رابعا: قرار مغادرة صفوف الحركة الثورية الشعبية:

أوائل أغسطس ١٩٧١ وصل أحمد الشملان إلى بيروت لحضور اجتماع استثنائي للجنة المركزية تقرر عقده استثنائيا لمناقشة مسألة كانت مطروحة على جدول أعمال المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية الذي عقد في أكتوبر ١٩٧٠ حول توحيد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، ويشير تقرير اللجنة التنفيذية للحركة الذي صدر العام ١٩٧٤ أن اللجنة المركزية اتخذت قرارا يقضي بتوحيد الجبهتين والاستمرار في الاتصالات مع القوى الوطنية لإقامة المزيد من العلاقات .

وبجانب موضوعها الرئيس (توحيد الجبهتين) تطرقت مناقشات الدورة الاستثنائية لأمور تنظيمية كان من ضمنها التطرق لانتقادات وإدانات وجهت لأحمد الشملان ، قال لي المهندس عبدالرحمن النعيمي : «إن كانت هناك خلافات فقد كانت تثار في اللجنة المركزية وداخل المكتب السياسي» .

كانت فترة انعقاد الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية أغسطس ١٩٧١ فترة

عصيبة بالنسبة للشملان سواء داخل الاجتماعات أو خارجها ، فقد وجد تيارا محاربا له في غير جانب ، قال أحمد أنه كان هناك توجه لدى بعض الرفاق لطرح نقد مشدد له حول عدة قضايا تم تجميعها وشعر بمحاولات هدفها تضييق خناق النقد عليه والسعي لإدانته وإقصائه . دارت مناقشات عدة داخل الاجتماعات وعلى هامشها حول عدد من المهام التي كان مناطا بها وحول بعض مواقفه ورؤاه الفكرية والسياسية وقال إنه ناقش مع الرفاق الانتقادات والإدانات الموجهة له ودافع عن وجهات نظره ومواقفه .

أثير انتقاد للشملان حول البيان الذي صدر بعد اللقاء مع حزب تودة والذي كتب الشملان صياغته العربية وتركز الانتقاد على أن بالبيان نقاطاً لا توافق الخط الفكري والسياسي للحركة والجبهة ، وان البيان لم يعرض على اللجنة المركزية قبل إصداره واعتُبر ذلك خرقا تنظيميا . وقد حصلتُ على وثيقة البيان مذيلة بتعليق للرفيق سعيد سيف كتبه في ١١ يوليو ٢٠٠٥ بعنوان (من الذاكرة) يقول التعليق : «مندوب الحركة الثورية كان الرفيق أحمد الشملان ، وقد أثار البيان عاصفة من الانتقادات وسط الحركة ، وشكل بداية الافتراق بين الرفيق أحمد وأعضاء المكتب السياسي لاحقاً ، كما أثار البيان حفيظة حزب توده الذي كان مصراً أن يكون الخليج (الفارسي) حتى في تسمية الجبهتين» (الملاحق-وثيقة ٣) .

يقول الشملان : «كان ردي على ما أثاره الرفاق أن البيان ذو صياغة مبسطة متفق على مفرداتها بين الحركة وحزب تودة ، وقد تضمن أفكار وتوجهات الحد الأدنى الذي كان ممكنا أن يقبل به الطرفان ، وهل كان مطلوبا بالنسبة للرفاق أكثر من أن يؤيد حزب تودة الكفاح المسلح الذي كانت الجبهة تخوضه في ظفار؟! . من جانب آخر فأنا لم أحضر اللقاء مع حزب تودة منفردا بل حضره معي عضوا اللجنة المركزية محمد بونفور ومحمد صالح ولم يصدر البيان إلا بموافقتهما ، وهل كان من السهولة حينها أن يلتئم شمل أعضاء اللجنة المركزية في أي وقت ليقروا بيانا وهم يتواجدون بين عدة بلدان؟!» .

وقد أكد لي الرفيق «أ» حضور الرفيقين محمد صالح ومحمد بونفور اللقاء مع حزب تودة وأضاف : حضور الرفيقين اللقاء قد لا يعني بالضرورة أنهما اطلعا على البيان قبل صدوره» .

من جانب آخر فقد كانت اللجنة الفكرية المسؤول عنها الشملان قد كُلفت

مسبقا بإعداد برنامج تثقيفي للحركة ، وقد وضع أحمد مسودة للبرنامج عرضت على اجتماع اللجنة المركزية . يقول المهندس عبدالرحمن النعيمي : «حدث خلاف في اللجنة المركزية حول المسودة التي وضعها أحمد الشملان نظرا لما تضمنته من ميل لطروحات السوفييت والمعسكر الاشتراكي ، وقد أُعيدت صياغة البرنامج بعدما ترك أحمد الحركة» .

يقول الشملان : «كان ردي على ما أثير حول مسودة البرنامج التثقيفي التي وضعتها أن البرنامج يفترض أولا أن يستقي مادته من المصادر الأساسية للفلسفة الماركسية ، وثانيا أن يكون شاملا لا يقتصر على مصادر الفكر الماوي والنظرية الثورية الصينية فحسب» .

إضافة لذلك طرحت ضد أحمد الشملان أمور أخرى تنوعت بين انتقاد الرؤى والمواقف وبين انتقاد عدم انضباطه التنظيمي . يقول المهندس عبدالنبي العكري : «إذا كان هناك في الحركة الثورية حينها انتقادات على أحمد الشملان فيجوز أنهم يعتبرونه غير منضبط في طرح أفكاره» .

يُفصل أحمد الشملان ما أثير ضده وردوده عليه في الفقرات التالية :

«طرحت ضدي عموميات منها الاتهام بأنني ضد الهدف الاستراتيجي للحركة بتبني الكفاح المسلح في عموم منطقة الخليج ، واتهامي بالتحريفية وبأنني كنت منحازا للرؤية السياسية السوفييتية في طروحاتي وكتاباتي الفكرية والتنظيمية ، وطرح موضوع الدراسة التي أعددتها في ظفار ورفض نتائجها . تبع ذلك إدانة إقدامي على عقد لقاءات مناقشة مع الكوادر القيادية والمقاتلين في مناطق ظفار واعتبار طرح الرؤى في تلك الجلسات خرقا تنظيميا وأن المطلوب فقط هو جلسات تعبوية فكريا وسياسيا . وقد كان عليّ أن أخوض دفاعا عن نفسي ورؤاي ضد الاتهامات المطروحة وهكذا كان .

حيال تهمة الخروج على إستراتيجية الحركة في الكفاح المسلح عرضتُ قناعتي وأكدت أنها بدأت تتولد منذ العام ١٩٦٨ بعد إعلان قيام الحركة الثورية الشعبية والتزامها العنف الثوري المسلح في عموم منطقة الخليج . لم أكن مقتنعا بالأمر كإستراتيجية عامة تشمل عموم المنطقة ، ولم أكن مقتنعا-على وجه الخصوص- بتفجير بؤر ثورية مسلحة في مناطق الخليج وطرحت ضرورة إيلاء النضال السياسي أهمية مماثلة ، وكنت الوحيد الذي جاهر برأيه المباشر في القضية وربما كان آخرون

يحملون القناعة ذاتها لكنهم لم يتشجعوا لطرحها .

كما أنني تمسكتُ بالنتائج التي خرجت بها من دراستي بشأن وجود تمايز طبقي في ظفار والتي رفضها الظفاريون الذين كانوا يصرون على أن الثورة حققت مجتمع المشاعة واللاطبقية ، ورغم أنني أثنيت على كثير من منجزات الثورة في المناطق المحررة إلا أن معطيات الواقع كانت تؤكد وجود مجتمع يتوفر على الطبقية .

أما تهمة عدم انضباطي تنظيميا فكانت وجهة نظري أني أثرت محاور للنقاش في إطار مهمة الإرشاد السياسي من منطلق قناعة أن طرح الرؤى والمناقشة المنفتحة أمر أساس في تربية الكوادر وتوسيع أفق مداركهم ، وفي ذلك ما يحفظ تماسك التنظيم ويقوي الوحدة التنظيمية وليس العكس . كان نقدهم موجها لمبدأ عقد مثل تلك اللقاءات والمناقشات من جهة ، وللرؤى والأفكار التي أثرتها ورغبت في تحريك النقاش حولها من جهة أخرى .

هكذا انقضى أغسطس ١٩٧١ في بيروت وقد تكوّن لديّ شعور بأن طريقي النضالي في هذا التنظيم مليء بأشواك ليس الاختلاف الفكري والسياسي فحسب بل وبمحاولات التشكيك والمحاربة والإقصاء ، وبدأ في داخلي صراع مرير مشابه للصراع الذي مررت به في دبي العام ١٩٦٩ حينما لم أكن مقتنعا بتفجير بؤرة العمل المسلح في عمان الداخل ، في وقت كان عليَّ فيه الامتثال للقرار التنظيمي بالمشاركة في الاستعدادات . ما واجهته منذ الدورة الأولى للجنة المركزية دعاني ولأكثر من مرة أن أطرح رغبتي في الاستقالة من عضوية اللجان القيادية والبقاء عضوا عاديا في صفوف القواعد ، لكن رغبتي تلك لم تجد أي استجابة» . وقد أكد لي الرفيق «أ» هذا الأمر بقوله : «فعلا طرح أحمد الشملان -ولأكثر من مرة- رغبته في الخروج من عضوية اللجان القيادية والبقاء عضوا عاديا» .

وفي علاقة بالأمر حدثني الأستاذ عبدالحميد مراد أحد الكوادر القيادية في التنظيم الطلابي التابع للحركة الثورية حينها عن انطباعاته حول لقاءات وجلسات الحوار التي جمعته والشهيد محمد غلوم مع أحمد الشملان حين انعقدت بينهم صداقة في بيروت العام ١٩٧١ فقال : «كان الشملان حقيقة حينما يتحدث عن آرائه وأفكاره وطروحاته واجتهاداته يتحدث بروح رفاقية عالية فيها ود وفيها محبة للآخرين ويطرح آراءه بشجاعة ، صوته كان عاليا ، وهذا ما كنت ألمسه في تلك الفترات . كان الناس الذين يرتفع صوتهم أو يطرحوا آراءهم بصوت عال يُعتبرون شاذين بالنسبة لما

كان مطروحا حول قضايا الوحدة التنظيمية . لكن للأمانة كان الرجل ودودا وكان صادقا في طروحاته وفي علاقاته وفي الحفاظ على الوشائج الرفاقية التي تربطه بالآخرين ، وكان حريصا أن لا ينقل ولا يسرب أي أمر بمعنى أن بعض القياديين في بعض التنظيمات يبدأ يسرب ويطرح أنني أعرف وأعرف حتى يستطيع أن يأسر الذين حوله بأنه كتلة متحركة من المعلومات ويملك الكثير ، أحمد الشملان لم يكن يوظف مثل هذه المسائل في طرح أفكاره وتوجهاته أو إيصالها» .

بعض الرؤى والمواقف السياسية التي وجهت الانتقادات لأحمد الشملان على طرحها وتبنيها كتحفظه على استراتيجيه الكفاح المسلح في عموم منطقة الخليج وإيلائه النضال السياسي والديمقراطي أهمية قصوى ، قد تم -بعد ثلاثة أعوام فقط- تحول الحركة الثورية الشعبية لها وتبنيها خلال المؤتمر العام الرابع للحركة في ١٩٧٤ ، فقد أورد تقرير «حول الخط السياسي واستراتيجيتنا النضالية» خطأ الاستمرار في الطرح الاستراتيجي (من ظفار حتى الكويت) ، ودعا إلى ضرورة تجزئة الجبهة الشعبية إلى جبهات تتصدى كل جبهة للمهمات التي تفرضها الظروف السياسية والتطورات الاقتصادية لكل منطقة[١] .

كتب الأستاذ شوقي العلوي القيادي في التنظيم الطلابي التابع للحركة الثورية : «أثناء المؤتمر الحزبي والجبهوي الذي تم فيه فصل تنظيم البحرين عن التنظيم في عمان (المؤتمر الرابع ١٩٧٤) ، حدثني أحد الرفاق العمانيين وهو أحمد البريكي عن الأخ أحمد الشملان كلاما كثيرا يثني فيه على الشملان وعلى رؤيته . وحسبما عرفت أن الأخ أحمد أثناء تواجده في عدن أو في ظفار كانت له رؤية واقعية في العمل المسلح وعدم جدوى استمراره ، وكان جريئا في رؤيته في ذلك الوقت ، وأنه أخذ يعقد اجتماعات في صفوف التنظيم هناك لطرح وجهة نظره . وقد أثنى الأخ أحمد البريكي على رؤية الشملان وأسرّ لي بأنها هي الحقيقة ، لكن طرح الأمر وقتها كان يحتاج إلى شجاعة متناهية» .

***

ورغم ما كان يحتدم بداخله من صراع نفسي وعدم ارتياح حول وضعه وعلاقته مع الرفاق وعضويته في اللجان القيادية ، واصل الشملان التزامه بأداء المهام التنظيمية

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٩٢-٩٣

ضمن المجالات المسؤول عنها كالمجال الطلابي ، يذكر تقرير اللجنة التنفيذية : «استطاع المجال الطلابي عقد مؤتمر طلابي حزبي في شهر أغسطس ١٩٧١ ، بحضور رفاق من اللجنة التنفيذية حيث خرج بالعديد من القرارات والبرامج وانتخب المؤتمر مكتبا طلابيا لقيادة العمل الحزبي والجبهوي»[١] .

وكتب الأستاذ شوقي العلوي : «في صيف ١٩٧١ التقيت في بيروت مع أحمد الشملان ، وذلك في شقة بمنطقة عين مريسه حيث كان متواجدا مع بعض الرفاق من اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية وبعض قيادات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل . وكان لي موقع تنظيمي قيادي بالمكتب الطلابي التابع للحركة . ومرة أخرى خلال الصيف نفسه وفي دمشق كان الشملان معنا أنا والشهيد محمد غلوم في لقاء مع ياسر عبدربه الذي كان حينها عضوا بالمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . كان اللقاء في مكتب الجبهة الديمقراطية بدمشق ، وقد تم استخراج هويات لي وللشهيد محمد غلوم كمقاتلين في الجبهة المذكورة ، ولا أتذكر الآن الهدف من استخراج تلك الهويات ، لكن حسبما أعتقد أنها استخرجت بغرض تسهيل تنقلنا بين بيروت ودمشق» .

***

ظل أحمد الشملان يحتفظ لنفسه باختلافه الفكري والسياسي مع الرفاق في القيادة وبموقفهم منه ، ولم يظهر سلوكا سيئا أو معاديا لأحد وواصل عطاءه التنظيمي ، يقول الأستاذ عبدالحميد مراد : «كان الرفيق أحمد الشملان حريصا تماما أن يحتفظ لنفسه بعلاقاته أو اختلافاته الفكرية أو السياسية مع رفاقه القياديين ، وحينما كنا نجلس معه كنا نشعر أن هناك خلافات ؛ فمن الحديث يستطيع المرء أن يستشف رغم حداثتنا - حينها- في التجربة التنظيمية والحزبية والسياسية . كنا بحكم معرفتنا به نلمس في حديثه حزناً وزعلاً ، كانت في حديثه نبرة فيها نوع من الألم ، كان يتألم وهو يطرحها لكن الحديث لم يكن يصل للنهاية لأنه كان حريصا ألا يثير نوعا من الشقاق . وحينما كان الرفيق الشملان يطرح آراءه لم يكن يطرحها بشكل عدائي أو يسفه أو يحقر من رفاقه ، كان يحمل لهم -حقيقة- احتراما كبيرا ومحبة كبيرة . لم نكن نشعر في أحاديثه بأي نوع من التجني أو التجريح وهذه المسألة كنا أنا والشهيد

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢٨ .

محمد غلوم دائما نتذكرها في تلك المرحلة . من جانب آخر كنا نشعر أن الرفاق الآخرين القياديين حينما يتحدثون كانوا دائما حريصين بأن هذه الأمور لا تناقش بالشكل السطحي والمفتعل والمتشنج والتحريضي ، وحينما يعود المرء الآن بالذاكرة إلى ما قبل ثلاثين عاما يعتبر أن هذا كان نضجا مبكرا» .

لم يفصح أحمد الشملان بنيته مغادرة صفوف التنظيم إلا لاثنين فقط هما أنا وصديقه قاسم حداد ، من جانبي كنت قد غادرتُ بيروت إلى البحرين بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٧١ وغادرها أحمد في ١٦ سبتمبر ١٩٧١ عائدا للكويت ، وتظهر الرسائل المتبادلة بيننا بعد عودتي للبحرين أن أحمد قد أخبرني في بيروت قبل سفري عما يدور في داخله من صراع كبير ونية على عدم المواصلة في العمل النضالي في صفوف الحركة الثورية الشعبية وشرح لي بعضا من الظروف والأسباب التي تدعوه لذلك ، وفي حقيقة الأمر فقد نسيتُ هذا الحديث ومُسح من ذاكرتي تماما لكن مراجعتي للمراسلات بيننا أعادته إلى الذاكرة .

كنتُ -حينها- صغيرة السن متدنية الوعي حديثة التجربة ، ولم أعِ بشكل واضح أبعاد ما طرحه عليَّ أحمد ، وبقراءة الرسائل التي تبادلناها عرفت أنني طلبتُ منه عدم التسرع ، بل التريث والسعي لتوضيح آرائه للجماعة . كما أظهرت الرسائل أن أحمد طلب مني أن أتحدث مع قاسم حداد عما ينويه باعتبار قاسم كان أهم صديق ورفيق للشملان في البحرين وبينهما من المحبة والمصارحة ما يفوق الحدود ، إلى جانب كون قاسم حداد كان حينها على رأس الهرم التنظيمي للحركة في البحرين[1] .

في رسالة تاريخها ١٦ سبتمبر ١٩٧١ كتبتُ لأحمد التالي : «حكيتُ مع قاسم عن الموضوع الذي قلت لي أن أحكيه له ، ورأيه أن ما قررت أنت أن تفعله غير مجد وليس حلا ، والأفضل أن لا تتسرع ، وهو يقول إن هناك بالفعل مشاكل هو يعرفها ويشعر بها مع الشباب في البحرين ، ولكن يجب عدم التسرع . أما عن رأيي أنا فعلى ضوء كل الذي سمعته وعرفته عن الأوضاع لا أزال أقول لك لا تتسرع ويجب أن لا تتخذ أي قرار إلا بعد دراسته دراسة تامة ووافية ، إلى جانب الإجراءات التي قلت لك عنها لتوضيح آرائك للبقية ولكي يعرف الجميع ما تريد قوله» .

---

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

بناء على مقترحينا بالتأني ، أجَّل الشملان الحسم النهائي لعلاقته التنظيمية مع الحركة الثورية فكتب لي من الكويت رسالة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ قال فيها : «ما قلته لك في بيروت أشعر أنه نوع من المساومة والتنازل . .لأن «الناس» الذين قررت تركهم لا يمكن في الظرف الراهن على الأقل تغييرهم أو تغيير سلوكهم وأسلوبهم . . . . وبالنسبة لي أرى المسألة جدية تماما وليس فيها أي تسرع ، وموافقتي على التراجع هو لإعطائكم أنتم فرصة التفكير في الموضوع ودرس الأمور» .

***

رغم عزمه على ترك تنظيم الحركة الثورية واصل أحمد الشملان أداء المهام التنظيمية فقد وصل بيروت في ١٦ أكتوبر ١٩٧١ حيث كان له دور في تنظيم دورة تثقيفية فكرية للتنظيم الطلابي بصفته متابعاً لشؤون القطاع الطلابي عقدت في الوقت المذكور ، ويوضح تقرير للجنة التنفيذية أنه «رغم انشغال اللجنة التنفيذية طيلة العام ١٩٧١ فقد رتبت اللجنة الطلابية دورة فكرية وعسكرية ، استطاعت من خلالها تأمين الحد الأدنى من الوحدة الفكرية والتنظيمية للمجال الطلابي»[١] .

وكتب الشاعر علي الشرقاوي في مذكراته : «بعد انتهاء مدة دراستي في بغداد ، تقرر تنظيميا أن نحضر دورة تثقيفية في بيروت خريف العام ١٩٧١ ، وبالفعل ذهبت إلى بيروت لحضور هذه الدورة وسكنت مع أحمد الشملان في شقة من شقق منطقة عين مريسة ، حيث قضينا حوالي الثلاثة أسابيع في مناقشة العديد من الكتب السياسية المقررة في الدورة ، بالإضافة إلى مناقشة كيفية تحليل الخبر السياسي وغيرها من الأمور الحزبية» .

في بيروت التقى أحمد الشملان بصديقه قاسم حداد القيادي بالحركة الثورية الشعبية-فرع البحرين والذي كان قادما إلى بيروت مع عائلته في زيارة سياحية . تحدث أحمد مع قاسم حول نيته ترك الحركة ، وأمام إصراره على موقفه اقترح قاسم حداد عليه تجميد عضويته لفترة يتيح خلالها لنفسه تدارس الوضع بشكل كامل قبل أن يتخذ قراره النهائي بالترك ، وقد قبل أحمد ذلك المقترح على مضض وظل يعاني صراعا محتدما حول استمراره مع التنظيم[٢] .

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢٨ .

(٢) من ذكريات أحمد الشملان .

وخلال تواجده ببيروت التقى أحمد الشملان مع بعض الأصدقاء من العناصر الطلابية الموجودة هناك مثل الشهيد محمد غلوم وعبدالحميد مراد ومع الصديقات من الطالبات صالحة عيسان وسبيكة النجار وفوزية الصالح وبثينة فخرو وأسماء السيد ، وكانت لقاءات أصدقاء لم تحمل أي طابع تنظيمي ولم يتطرق أحمد خلالها إلى إشكالات وضعه لا من قريب ولا من بعيد[1] .

يتذكر الأستاذ عبدالحميد مراد تلك الفترة قائلا : «أتذكر أننا التقينا مع الرفيق أحمد الشملان في ١٩٧١ في بيروت وكنا ضمن المجاميع الطلابية العاملة تحت مظلة الحركة الوطنية حينها . كان الشملان أحد القياديين البارزين في الجبهة الشعبية فكان يتردد على بيروت بين حين وآخر ، أحيانا يعيش في سكن مستقل وأحيانا كنا نستضيفه في البيت . أذكر أنه سكن معنا مرة مدة أسبوع إلى عشرة أيام في الشقة التي كنا نسكنها أنا والشهيد محمد غلوم» .

وقد تكونت بين أحمد الشملان وبين المجموعة علاقة تجاوزت حدود السياسة إلى ميادين الثقافة والفن وتوطدت بينهم صداقة جميلة أفضت إلى مراسلات له معهم بعد عودته إلى الكويت تواصلت فيها المناقشات الأدبية والفنية وكانت ذات طابع حميم . ولا يزال الشملان يحتفظ برسالة من بثينة فخرو تاريخها ٢٠ نوفمبر ١٩٧١ ، ومن عبدالحميد مرادَ تاريخها ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ ، ومن الشهيد محمد غلوم تاريخها ٧ ديسمبر ١٩٧١[2] .

يذكر الأستاذ عبدالحميد مراد : «كانت بيننا حوارات ومناقشات ، أحمد الشملان يسبقنا طبعا في التجربة التنظيمية وفي المراتب الحزبية وكنا ننظر إليه دائما أنه أحد القيادات التي إذا حضرت إلى بيروت نلتقي معها ونستفيد منها ، في الوقت ذاته كنا نلمس أن أحمد حريص على الضوابط الحزبية والتنظيمية وشديد الحفاظ عليها . ومما لاحظناه أن أحمد كان يحرص في لقاءاته معنا -ونحن كنا قيادات طلابية ضمن مرحلة حزبية أو تجربة صغيرة- على عدم ممارسة أي نوع من الضغوطات فيما يتعلق بإيصال أفكاره ، وكان يعاملنا كرفاق له ويقدرنا ويعزنا وكان إنسانيا إلى حد كبير في علاقاته» .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

خلال الفترة نفسها التقى الشملان في بيروت مع الأستاذ عبدالرحمن السندي أحد أصدقائه ورفاقه من طلبة بغداد وكان يحضر الدورة الفكرية المذكورة ، يتذكر الأستاذ عبدالرحمن السندي ذلك اللقاء بقوله : «التقيت بأحمد الشملان في بيروت العام ١٩٧١ وكان مع قاسم حداد ، كان اللقاء وديا وكنت مسرورا أنني أجلس مع أحمد وأتناقش معه وأستفيد منه أكثر وأكثر» .

كما التقى الشملان في بيروت لقاء عابرا مع عبدالله البنعلي لم يتطرق خلاله لأي شيء يتعلق بوضعه التنظيمي مع الحركة . وقد قال لي أحمد أنه خلال تلك الفترة وقبل أن يتخذ قراره النهائي بشأن علاقته التنظيمية مع الحركة الثورية الشعبية قرر الاستئناس برأي بعض الشخصيات القيادية ذات الاعتبار السياسي والنضالي في بيروت ودمشق ، طرح الأمر على القائد الفلسطيني نايف حواتمة الذي تفهم وضع الشملان ومبرراته ، لكنه نصحه بالتروي قبل اتخاذ قرار نهائي بترك الحركة .

***

بقي أحمد الشملان في بيروت لآخر الشهر ، وفي ٣١ أكتوبر ١٩٧١ غادرها عائدا إلى الكويت وفي طريق عودته عبر الشام زار ابن خاله الزعيم الوطني عبدالعزيز الشملان في دمشق ، وهي زيارة لم يكن أحمد يفوّتها كلما مر على دمشق خلال سفراته التي كان غالبها بريا . في تلك الزيارة تحدث أحمد مع عبدالعزيز الشملان عن علاقتنا ورغبتنا في الزواج وعن الصعوبات التي يتوقع أنها ستواجه إتمام زواجنا . في رسالة كتبها لي من الكويت بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ ذكر أحمد أن عبدالعزيز الشملان أبدى -في ذلك اللقاء- ارتياحه للعلاقة بيننا خاصة وأنه كان على معرفة بوالدي ، لكنه وافق أحمد حول احتمال ما سنواجهه من صعوبات لإتمام الزواج ، وقد وجه لأحمد سؤالا : هل تحبها؟ وهل هي تحبك؟ أجابه أحمد بالإيجاب ، فرد عبدالعزيز الشملان : إذن كونا على ثقة أنكما لابد أن تتخطيا الصعاب وتتزوجا .

في الكويت سكن أحمد الشملان فترة في بيت شقيقه ثم انتقل للسكن في غرفة بعمارة تستأجر معظمها عائلات كردية من أكراد العراق ، وكان لا يزال يعيش المعاناة النفسية والغربة وزادت أوضاعه سوءا حينما شعر -وهو الذي لم يفلح في الحصول على عمل بالكويت- بتلكؤ وعدم انتظام تسلمه لمخصصه المالي من التنظيم ، كتب لي في رسالة تاريخها ٨ ديسمبر ١٩٧١ يقول : «تصوري أن النقود التي أحصل عليها ، أحصل عليها بطريقة ملتوية وتدعو إلى الخجل مما يكاد يخنقني من القهر والانفجار» .

كان أحمد الشملان يشعر أن لقاءه مع صديقه قاسم حداد في بيروت لم يكن مثمرا وقد كتب لي حول ذلك في رسالة تاريخها ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ قائلا : «سافرت إلى بيروت إلى قاسم ولكن للأسف سفري لم يثمر كما توقعت . . . ، ولم أجد من الفائدة في شيء بذل أكثر مما بذلت مع قاسم لوضع الصورة أمامه ، وعلى أي حال هو يقر بنفسه بأن لقاءنا لم يكن مفيدا إلى ذلك الحد ، من جهتي بذلت اللازم وقدمت ما أستطيع تقديمه» .

وخلال فترات تواجده في الكويت وسّع الشملان من علاقاته والتقى بعض أصدقائه الكويتيين والكثير من البحرينيين والعمانيين ، وكوّن صداقات وجدّد صداقات قديمة . وممن التقى بهم المحامي محمد السيد أحد كوادر جبهة التحرير الوطني الذي يتذكر تلك الأيام بقوله : «كنت في الكويت أعمل في اتحاد عمال الكويت والتقيت بأحمد الشملان أواخر العام ١٩٧١ . كنا نلتقي عند إبراهيم ديتو الذي كانت له هو الآخر صداقة قديمة مع أحمد منذ معتقل ١٩٦٥ ، كنا نلتقي في بيتي وفي بعض الأحيان عند محمد القديري ، كان بيتي في الكويت مركزا لجبهة التحرير ، كل القادمين من جماعة التحرير حينما يمرون الكويت ألتقي بهم . كانت جلساتنا عادية لكن يتخللها نقاش كثير ، ولم يتناقش الشملان معي لا حول وضعه التنظيمي ولا فيما عزم عليه بالنسبة لعلاقته مع الجبهة الشعبية ، لكننا تناقشنا فكريا وسياسيا وعرفت مواقفه وآراءه وشعرت بالتحولات التي طرأت عليه لكني لم أعرف عن التغيرات التي طرأت على وضعه ، ورغم أنه لم يتحدث بشيء إلا أنني أحسست بأنه كان متأزما من وضعه التنظيمي في عضوية الجبهة الشعبية . في تلك اللقاءات بالذات عرفت أحمد الشملان عن كثب وعرفت أخلاقياته وكيف يفكر وكيف ينظر للأمور» .

***

قال لي أحمد أنه منذ دار في فكره ترك العمل النضالي في صفوف الحركة الثورية الشعبية كان أكثر ما يعذبه مسألة التوقف عن النضال الوطني الذي نذر له حياته مذ كان طالبا في المدرسة ، وقال إنه في ذلك الوقت شعر فعلا بقربه الفكري والسياسي من رؤى وطروحات جبهة التحرير الوطني البحرانية ورأى فيها التنظيم الذي سيمكّنه الانتماء إليه مواصلة عطائه النضالي وفق قناعاته .

وجبهة التحرير الوطني البحرانية -كما أسلفنا- كانت الحزب السري الذي أعلن عن تأسيسه في ١٥ فبراير ١٩٥٥ كأول تنظيم حزبي ينشأ في البحرين برؤية مستمدة

من نظرية الاشتراكية العلمية ، إلا أن الجبهة ولظروف دقيقة تم تقديرها تجنبت تسمية نفسها بالحزب الشيوعي[1] .

أولت جبهة التحرير منذ تأسيسها اهتماما خاصا بالطبقة العاملة ونشطت عناصرها في تأسيس اللجان العمالية وتنظيم الإضرابات العمالية ، وقد أعلنت الجبهة أول برنامج عام لها العام ١٩٦١ . في مقدمة برنامجها عرَّفت جبهة التحرير العصر الذي صدر فيه البرنامج بأنه عصر الثورات التحررية وذكرت أن الاستعمار هو العدو الرئيسي والعقبة الرئيسية في طريق تحقيق الاستقلال الوطني ، وأن مصالح الشعب البحريني تتطلب القضاء على حكم الاستعمار واجتثاث جذور سيطرته . وأكدت على أن الطبقة العاملة هي المناضل الأكثر ثباتا في النضال الوطني ودعت لتحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين والبرجوازية الوطنية والمثقفين الديمقراطيين من أجل بلوغ الاستقلال الوطني وإجراء تحويلات ديمقراطية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وفي ختام مقدمة البرنامج أكدت جبهة التحرير أن نضالها الوطني هو نضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والسلم والتقدم من خلال برنامج عام نوجزه في التالي :

تناضل جبهة التحرير الوطني من أجل :

١ . من أجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة استقلالا حقيقيا .

٢ . تصفية قواعد الحرب العسكرية العدوانية البريطانية والأمريكية وجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا .

٣ . تناضل الجبهة لأجل إيجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لمصلحة الشعب البحريني وتقيم مؤسسات ديمقراطية تضع دستورا بحرينيا يقوم على أساس ديمقراطي .

٤ . تنمية اقتصادنا الوطني بإقامة صناعة لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية لغرض سعادة ورفاه شعبنا .

٥ . تطوير الإنتاج الزراعي وإقامة إصلاح زراعي يكفل مصالح الفلاحين ويخلص شعبنا من الإقطاعية .

---

(١) فلاح عبدالله المديرس . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ص ٤٢-٤٣

٦ . تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الأجنبية وسيطرتها الاحتكارية .
٧ . تناضل في سبيل تنظيم نقابي يدافع عن مصالح العمال ، ومن أجل إلغاء قانون العمل الحالي وسن تشريعات تحمي مصالح العمال .
٨ . تطوير التعليم ورفع مستواه وإقامته على أسس وطنية .
٩ . إنشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب .
١٠ . رفع مستوى الشعب الصحي .
١٠ . مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق .
١٢ . المساواة الحقيقية في الحقوق بين جميع المواطنين .
١٣ . النضال تحت راية النضال المشترك لحركة التحرر العربي .
١٤ . تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين المنظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية .
١٥ . التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية[١]

اعتبر أحمد الشملان ذلك البرنامج برنامجا سياسيا يتوافق مع رؤاه وتوجهاته مما عزز رغبته في الانضمام لصفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية .

***

ظل الصراع الداخلي الذي كان يعيشه الشملان يحتدم بين رغبته القوية في ترك الحركة وبين مطالبتنا له بالتريث والتروي ، كانت رسائله لي تنزف معاناة وصراعا نفسيا ، كتب بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٧١ يقول : «إلى اليوم تجتاحني نوبات حادة من الصراع النفسي العنيف وأشعر بأني أؤخر نفسي حين وافقتكم على مسألة البقاء والانتظار ، علما بأن هذا الاقتراح لم يأت منكم فحسب بل من جهات عديدة خارج «الفريج» بعضهم جيران وبعضهم أصدقاء» . رغم ذلك يقول أحمد أنه ولمزيد من الاستئناس بآراء المقربين منه فقد عرض في الكويت موقفه على عدد من الأصدقاء العمانيين والكويتيين المقربين ويقول إنهم أيدوه فيما قرره .

مع مرور الأيام كان الشملان قد استوعب تماما صعوبة استمرار عطائه النضالي في صفوف الحركة الثورية الشعبية وقرر قرارا نهائيا ترك الحركة ، ومع ذلك القرار لم

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . نشرة «الجماهير» لسان حال جبهة التحرير الوطني . ١ ديسمبر ١٩٦٢

يكن أمامه من سبيل للبقاء خارج الوطن فهو لا يعمل ولا يملك مورد رزق يعتاش منه ، فقرر العودة للوطن مع توقع ما ينتظره من نتائج .

وعلى ضوء ذلك القرار سافر إلى بيروت لوضع الرفاق في القيادة في الصورة وإعلامهم بقراره النهائي ، وكتب لي بتاريخ ١٣ يناير ١٩٧٢ آخر رسالة من الكويت قبيل سفره إلى بيروت قال فيها : «الآن وقد وجدت الحلول الناجعة للأمور فإنني في وضع لا بأس به ، وان كنت غير متيقن من وصولي إلى النتائج الصحيحة مائة بالمائة ، لقد قررت نهائيا أن أعود إلى البحرين ومهما كانت الظروف» .

وصل أحمد الشملان إلى بيروت والتقى ببعض الرفاق من اللجنة التنفيذية ومنهم سعيد سيف ومحمد صالح والرفيق «أ» وأخبرهم بقراره ترك العمل النضالي تحت مظلة الحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وقال لهم إنه أخذ ما يكفي من الوقت للتفكير وقرر قراره النهائي . وحينها وجه له الرفيق «أ» سؤالا : ماذا ستفعل الآن؟ فأجاب الشملان بأن ليس أمامه سوى العودة للوطن .

وقد توجهت بسؤال للمهندس عبدالرحمن النعيمي عن اللقاء المذكور فقال : «لا أعرف ، وربما كان الأمر يدور حول الخلاف السياسي ، لا أذكر أني دخلت مع أحمد الشملان في حوار على أساس أنه يريد أن يترك ، لا أذكر الموضوع ولا أعرف هل هو كتب رسالة بخصوص تركه للتنظيم» .

في بيروت وخلال يناير ١٩٧٢ التقى أحمد الشملان مع صديقه عبدالله البنعلي القيادي بجبهة التحرير الوطني البحرانية وأطلعه على ما اتخذه من قرار بترك صفوف الحركة الثورية الشعبية ، وتحدث معه عن رغبته في الانضمام لصفوف جبهة التحرير ، وقد أوصاه البنعلي بعرض الأمر على الرفاق في البحرين .

حول ترك الشملان صفوف الحركة الثورية والجبهة الشعبية قال الشاعر قاسم حداد : «أحمد قرر بنفسه ترك الجبهة الشعبية ولا أتصور أنه فُصل ، كانت المبادرة من جهته» . وقال الرفيق «أ» : «أحمد الشملان شعر أنه خارج السرب وأن رفاقه ليسوا معه فقرر ترك التنظيم» . وكنت قد سألت الأستاذ أحمد الذوادي أبرز قادة جبهة التحرير الوطني عن تحول أحمد الشملان من الجبهة الشعبية لجبهة التحرير ، فقال : «هذه تجربة شخصية له ، هو احتك بالجهتين احتكاكا مباشرا وحميما وكانت له علاقات عميقة ، كل علاقات الشملان كانت عميقة . يبدو أنه من خلال احتكاكه بعناصر الجماعتين في البحرين أو في الخارج قد كوّن قناعات شخصية ورؤى . ولا

أعتقد أن أحدا قد مارس عليه ضغوطا سلبية أو ايجابية ، قد يكون اختلف مع الرفاق في الجبهة الشعبية في وجهات النظر ، في رؤيتهم السياسية لبعض الأمور ورأى أنه يتفق في الآراء مع جبهة التحرير ، وعلى كل فهو خدم هنا وهناك ، خدم في الفريقين وظلت بصماته معروفه وموجودة حتى الآن» .

وقال الأستاذ عبدالحميد مراد : «معلوماتي حول تركه للتنظيم قليلة حقيقة وما سمعناه أن أحمد الشملان لديه آراؤه ومواقفه التي كانت تحتدم مع تحليلات أو مواقف القياديين الآخرين في الجبهة وأعتقد أن الخلاف كان يتعلق بإستراتيجية العمل وهي إستراتيجية الكفاح المسلح ، وكان أحمد يناقشها من منطلق أنه يجب أن يكون التحديد واضحا للظروف وللمرحلة ومتطلباتها ، أي مسائل حرق المراحل وإلى أي مدى الظروف ناضجة هنا أو هناك ، وأنه لا يمكن أن نطرح شعار الكفاح المسلح في المنطقة شمالا وجنوبا لأن الظروف غير مهيأة في كل المناطق مثل بعضها . وقد لعب دور في ذلك تحولات الشملان الفكرية والرؤية والتعمق والتجربة التي لا بد أنها أوصلته إلى أن كل إقليم له خصوصياته ، وربما اقترب في ذلك بشكل أو بآخر من رؤية جبهة التحرير التي كانت تركز على البحرين بخصوصيتها من الناحية التاريخية ومن الناحية الموضوعية» .

غادر أحمد الشملان إلى دمشق في طريق العودة للبحرين ، وهناك التقى مع عدد من الأصدقاء البحرينيين والسعوديين ، وطرح عليهم أمره وما اتخذه من قرارات . قال لي الأستاذ إسحق الشيخ يعقوب (شخصية سياسية سعودية) : «في الفترة التي تعرفت فيها على أحمد الشملان ، كان ينوي ترك الجبهة الشعبية وينضم لجبهة التحرير . كنت أنا ويوسف العجاجي نلتقيه يوميا ، يزورني ونخرج نتحدث ونناقش ، وكنا كسياسيين نحاول أن نعمق الخلاف الفكري والسياسي بينه وبين الجبهة الشعبية ، من جهته كان لديه استعداد واندفاعه كان يشجعنا ، وأعتقد أنه اتخذ قرارا شخصيا وذاتيا ، وللأمانة أنا كنت أبارك له هذا التحول . كنت متحمسا جدا لتحوله لأني كنت أراه مكسبا للتحرير ، لقد وجدته ذا اطلاع ولديه مواقف مبدئية ويحب البحرين بشكل كبير جدا . تلك صفات تجعل المرء يدفعه أكثر في عمله وفي نضاله ، كان الشملان -في ذلك الوقت- يستمع ، ينصت ويتلقى بذكاء ويرد قليلا» .

خلال فترة تواجده في دمشق أصدرت اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية تعميما لأعضائها وصل لقيادات المناطق يفيد بقطع العلاقة الحزبية مع أحمد

الشملان ، وقد استفسرت من المهندس عبدالرحمن النعيمي عن التعميم فقال : «لا أذكر ، وإذا صدر تعميم فهو من اللجنة المركزية ، لا أتذكر شيئا من هذا القبيل ، ربما كانت رسالة إلى قيادات المناطق من اللجنة التنفيذية وليس تعميما» .

وقال الرفيق «أ» : «جاء تعميم إلى بيروت بأنه لم تعد هناك علاقة حزبية مع أحمد الشملان» . وقال الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «ربما صدر تعميم لا أستبعد ذلك» . وقال المهندس عبدالنبي العكري : «لا أستبعد أن يكون صدر تعميم رغم أني لم أره ، وللأمانة لم أسمع عن التعميم المتعلق بترك أحمد الشملان» . وقال الأستاذ عبدالحميد مراد : «شخصيا لا أذكر أني اطلعت على تعميم بهذا الخصوص ، كنت ضمن القيادة الطلابية في ١٩٧١ لكني لم أطلع على التعميم . قد يكون صدر لكني لا أتذكر ، ما أذكره أننا حينما التقينا مع رفاق من القياديين سألناهم فقد تسربت الأخبار فيما بعد بأن الشملان ترك الجبهة ويتبنى رؤية أخرى» .

وقال الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي : «ليس لدي معلومات حول كيف ترك أحمد التنظيم ، ما أعرفه أن هناك كانت خلافات وبدؤوا مضايقات كثيرة له وغير مستبعد أن يكون صدر تعميم ، لكن لم يحدث أي خلاف بينه وبين رفاق بحرينيين» . وقال لي الرفيق الظفاري الأستاذ أحمد البريكي : «لا يمكن أن يصدر تعميم عن بحريني من عمانيين ، المنطق يقول هذا ، البحرينيون لهم اليد الأساس في ذلك والتعميم لم يُنشر أو يعمم بين الظفاريين» . وفي لقاء مع الرفيق الظفاري الأستاذ سعيد دبلان أكد لي بقوة الكلام الذي قاله البريكي حول موضوع التعميم .

قبل أن يتحرك أحمد الشملان من دمشق أصابته نزلة برد شديدة ألزمته الفراش لدى أصدقاء سعوديين ، وقد كتب الأستاذ شوقي العلوي القيادي بالمكتب الطلابي التابع للحركة الثورية حينها ما يلي : «تسلمتُ في دمشق تعميما من التنظيم مرسل من عدن يفيد بانتهاء العلاقة التنظيمية بين الحركة الثورية وكذلك الجبهة الشعبية مع الأخ أحمد الشملان مذكورا اسمه التنظيمي «خالد السلامي» ، لا أتذكر الآن بالضبط مضمون التعميم ، وكل ما أتذكره أنه كان تعميما شديد اللهجة تجاه الأخ أحمد ، وقد طُلب مني التأكيد على التنظيمات التي لنا علاقة بها في دمشق بأن الأخ أحمد لم يعد على علاقة بالتنظيم ، وممن طُلب مني التأكيد عليهم الأخوة السعوديين على وجه الخصوص وكذلك مجموعة تنظيم جبهة تحرير شرق الجزيرة حيث كانت هذه المجموعة في ذلك الوقت قد تقدمت بطلب للانخراط في صفوف

الجبهة الشعبية . كما طُلب مني الالتقاء مع الأخ الشملان ومطالبته بمبلغ ٢٠٠ ليرة سورية حسبما أذكر . التقيت بالأخ أحمد في دمشق بمنزل بعض الأخوة السعوديين («م خ» و«أ ن») وكان الشملان يعاني من حالة برد شديد وارتفاع في درجة الحرارة ، وتسلمتُ منه المبلغ» .

لم أفلح في الحصول على نص التعميم الذي أصدرته اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية حول قطع العلاقة مع أحمد الشملان ممن قصدت من المسؤولين عن أرشيف وثائق الجبهة الشعبية ، لكني قرأت في تقرير أصدرته اللجنة التنفيذية للحركة الثورية الشعبية العام ١٩٧٤ ، أي بعد ترك الشملان بثلاث سنوات ، بنودا عن صعوبات واجهتها اللجنة التنفيذية في عملها تتضمن بندا يقول : «عانت اللجنة المركزية من عدم انضباط أحد أعضائها وهو الرفيق خالد (المقصود أحمد الشملان) ، حيث حضر اجتماعات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية في شهر أغسطس ١٩٧١ وبعدها قدم استقالته بشكل استفزازي للجنة التنفيذية ، ومارس عملية خرق لكل القواعد التنظيمية من شهر أغسطس ١٩٧١ حتى يناير ١٩٧٢ عندما رجع إلى البحرين دون استشارة اللجنة التنفيذية»[١] .

عرضت البند المذكور أعلاه على أحمد الشملان الذي اطلع عليه لأول مرة العام ٢٠٠٧ فاستغرب أن يتضمَن تقرير صادر العام ١٩٧٤ كلاما عن عضو مضى على تركه التنظيم ثلاث سنوات . وعلق على البند المذكور قائلا إنه بعد ما اتخذ قرار ترك التنظيم ، سافر من الكويت قاصدا بيروت في يناير ١٩٧٢ لإخبار الرفاق بقراره النهائي ترك العمل النضالي في صفوف الحركة الثورية الشعبية ، وذكر إن إخبار القيادة بقرار تركه العمل في صفوف الحركة لم يتم بشكل استفزازي بل بعد مناقشات سابقة مع الرفاق ثم إعلامهم بقراره في زيارته الأخيرة لبيروت . أما ما ورد بخصوص خرق القواعد التنظيمية فقال بأنه ربما كان المقصود قيامه بعرض موضوعه على بعض الرفاق والشخصيات السياسية والأصدقاء ، وبرر ذلك بأنه كان بحاجة لأخذ رأي من يثق بهم قبل أن يتخذ هذا القرار المصيري . كما قال إنه لم يرجع البحرين إلا بعد أن أعلم الرفاق بقرار تركه في بيروت التي سافر إليها خصيصا لهذا الغرض ، وكان بإمكانه أن يسافر للبحرين مباشرة من الكويت دون الحاجة للمرور ببيروت .

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢٩ .

تعليقا على مغادرة أحمد الشملان صفوف الحركة الثورية والجبهة الشعبية قال لي المهندس عبدالرحمن النعيمي : «كان المرء يعتبر أن ترك أحمد الشملان خسارة كبيرة للتنظيم ، لكنه في نهاية الأمر انتقل لفصيل آخر مناضل أيضا» . وقال الأستاذ عبدالحميد مراد : «مغادرة أحمد الشملان صفوف الجبهة الشعبية -حقيقة- تركت أثرا كبيرا ، وأفضت إلى نوع من البلبلة فقد عشنا مع أحمد وعرفناه ولا أحد يتمنى أن رفاقه الكبار يتركونه . خسارتنا -في الجبهة الشعبية- شخصية بقامة أحمد الشملان لم تكن بسيطة ، لقد أثرت وتركت تساؤلات كثيرة لدى الكثيرين من الناس ، هناك أناس قد يكون لديها استعداد لتسمع ، لكن هناك أناس لا يتوفر لديها الاستعداد لتسمع شيئا غير تقليدي بالنسبة للسياسة والتحليل والرؤية وغيرها ، تعودنا في التنظيمات السرية أن الذي أمامنا والذي يقوله الرفاق الكبار هو الصحيح ، وإن أتى طرح جديد أو مغاير فذلك يحتاج إلى وقت ، وأعتقد أن التجربة والظروف التاريخية لم تكن تساعد على استيعاب انتقال بهذا الحجم ، هو انتقال فردي بالطبع لكنه مثّل رمزا كبيرا» .

بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٢ غادر أحمد الشملان دمشق على طائرة متجهة إلى البحرين التي وصل إليها ليل الجمعة من التاريخ ذاته .

خامسا : الاعتقال الثالث-البحرين يناير ١٩٧٢- يناير ١٩٧٤

قبل وصول أحمد الشملان لأرض الوطن بأربعة أشهر كان قد أُعلن استقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ ، وفي ١٥ أغسطس أنهيت بين دولة البحرين وبريطانيا معاهدات الحماية السياسية والعسكرية التي كانت سارية المفعول منذ ١٨٨٠ . ثم صدرت مراسيم أميرية بالتنظيم السياسي الجديد لدولة البحرين وبإعادة التنظيم الإداري لها[١] . «وفي ديسمبر١٩٧١ وافقت البحرين على تأجير أسطول الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من القاعدة البريطانية في الجفير» [٢] وفي إطار

---

(١) إميل نخلة . ترجمة عبدالنبي العكري . «البحرين . التطور السياسي في مجتمع متحدّث» الطبعة العربية ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٦ . ص ١٨٤ وأمل الزياني . «البحرين من سنة ١٧٨٣ الى ١٩٧٣» . بيروت : المؤلفة . ١٩٧٣ . ص ١٨٧

(٢) إميل نخلة . المصدرنفسه . ص ١٨٤

التنظيم الإداري تم إلغاء نظام مجلس الدولة واستبدل بنظام مجلس الوزراء بموجب مرسوم أميري صدر في ١٥ أغسطس ١٩٧١ [١] .

وفي إطار التنظيم السياسي لدولة البحرين حديثة الاستقلال برز توجه رسمي لإجراء تغيير في العلاقة المتوترة بين الحكم والشعب فتبلورت نية لوضع دستور للدولة ، وقد تحدث أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في خطابه الأول بعد الاستقلال في مناسبة العيد الوطني ١٦ ديسمبر ١٩٧١ عن أن من ضروريات التنظيم السياسي للدولة وضع دستور حديث يحفظ وحدة وتماسك المجتمع [٢] .

وقد كانت رغبة السلطة وضع الدستور بإشراف لجنة وزارية بمساعدة خبير في هذا المجال ، وفعلا تم تكليف لجنة من أربعة وزراء ومعهم الخبير الدستوري لمجلس الأمة الكويتي بإنجاز المهمة [٣] .

في تلك الأجواء وصل أحمد الشملان واعتقل مباشرة ، وخلال السنة الأولى من اعتقاله استكملت إجراءات إعداد دستور دولة البحرين ، فقد عملت لجنة إعداد مسودة الدستور عددا من الأشهر أوصت بعدها بعرض المسودة على مجلس تأسيسي منتخب من الشعب لمناقشة الدستور وإقراره . وعليه صدر مرسومان بقانون رقم ١٢ و١٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة وبشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي [٤] .

***

وصل أحمد الشملان البحرين مساء الجمعة ٢٩ يناير ١٩٧٢ قادما من دمشق بعد غياب عام ونصف تقريبا ، وفي المطار صادر الأمن العام جواز سفره ، توجه أحمد لمسقط رأسه وسكن عائلته في «أم الحصم» بالعاصمة المنامة ودخل على الأهل فجأة

---

(١) حسين محمد البحارنة . «التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربي ١٨٢٠-٢٠٠٤» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية .٢٠٠٥ . ص ٤٥

(٢) أمل الزياني . «البحرين من سنة ١٧٨٣ الى ١٩٧٣» . بيروت : المؤلفة . ١٩٧٣ . ص ١٩٩ وإميل نخلة . مصدر سابق . ص ١٩٣

(٣) أمل الزياني . المصدر نفسه . ص ٢٠١

(٤) حسين محمد البحارنة . «البحرين بين دستورين» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٥ . ص٣٠ .

ودون سابق إخطار في التاسعة ليلا ، وبعد قليل على وصوله طرقت دورية شرطة باب البيت وسلمت أحمد إخطار استدعاء للمركز في تمام الساعة التاسعة من صباح الغد . (الملاحق-وثيقة ٤) .

في الليلة ذاتها اتصلت بي موزة بنت خليفة الشملان وقالت : أحمد وصل البحرين ويريد أن يراك غدا منذ الصباح الباكر لأن الأمن العام صادروا جواز سفره وطلبوا حضوره عندهم التاسعة صباحا . وخشية من أن يتوجه أحمد للمثول أمام الأمن العام قبل أن أصل ، سارعت موزة التي كانت تقيم بمدينة المحرق بعد اتصالها بي إلى إرسال رسالة لأحمد كتبت فيها : «عزيزي أحمد . .بكره الصباح سوف تحضر فوزية قبل ذهابها إلى المدرسة ، أرجو أن تنتظرها . وشكرا . المخلصة موزة»[1] .

كنت منذ وصولي البحرين قد سعيت للتعرف على والدة أحمد «مطوعة» سبيكة وأخته صفية وزرتهما مرتين برفقة موزة بنت خليفة الشملان وكتبت لأحمد تفاصيل الزيارتين فأبدى ارتياحه الشديد ، لكن «مطوعة» سبيكة لم تعرف ما يجمع بيننا واقتصر الأمر على التعارف لا أكثر .

في السابعة والنصف من صباح السبت ٣٠ يناير ١٩٧٢ كنت أطرق باب منزل أحمد الشملان في أم الحصم ، فتحت لي الوالدة سبيكة وتفاجأت ومباشرة قلت لها بأنني جئت أزور أحمد وأن موزة بنت خليفة الشملان قد اتصلت بي وأخبرتني بوصوله . قالت الوالدة سبيكة بأنه نائم ، فاستأذنتها أن توقظه ودخلنا عليه ، كشف أحمد اللحاف عن وجهه ليفاجأ بي أقف مع أمه وأخته صفية .

كان قدومي مفاجأة مفرحة بالنسبة لأحمد الذي صحا واغتسل وأنا أجلس مع صفية ، ثم أحضرت الوالدة سبيكة الفطور وأخذت تلح على أحمد أن يأكل أكثر وأكثر ، لعلها كانت تريده أن يشبع بما يكفي لمواجهة أمر صعب أو غياب قد يطول . انتهى أحمد من فطوره وطلب من والدته أن تعد له حقيبة صغيرة بملابس النوم وأدوات اغتسال ونظافة ، وقد أخبرني أنهم طلبوا منه أن يكون في مركز شرطة ميناء سلمان في تمام التاسعة صباحا ، كان يعرف أو يخمن ما ينتظره وكانت والدته تعرف أو تخمن ما ينتظره بحدس تجاربهما السابقة ، أما أنا فلم أكن قد استوعبت بعد أنه عاد للوطن ليدخل المعتقل مباشرة في اليوم ذاته ، كنت من السذاجة وقتها أن

---

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

حسبت فعلا أنه ذاهب في تحقيق وسيعود .

جلسنا في غرفة المجلس مع الوالدة وصفية نتبادل الحديث ، قال أحمد : لن أخرج من البيت إلا بعد التاسعة ، وحالما تعدى الوقت التاسعة بربع ساعة طُرق الباب معلنا وصول الشرطة . أوصى أحمد والدته بتدبر توصيلي للمحرق وغادر ، وقفت والدته وأخته صفية تودعانه على باب البيت وبقيتُ أنتظر في المجلس فلم أملك القوة لرؤيته يركب سيارة الشرطة ، ولم أستوعب حينها أنه ذاهب إلى المعتقل ولن يعود .

تسلمت سيارة شرطة بسائق وشرطيين أحمد الشملان وأخذوه إلى مركز شرطة ميناء سلمان ومنه مباشرة إلى قسم التحقيقات بمجمع «القلعة» ، يتذكر أحمد قائلا : «كان المحقق هو الضابط الإنجليزي «هيجنز» ومترجمه الضابط عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة الذي كان يرتدي لباسا مدنيا . بدأ «هيجنز» حديثه بتقديم النصح لي بأن أكف عن النشاط السياسي قائلا إن البحرين الآن قد استقلت وإن ما أقوم به وغيري من السياسيين ليس ذا جدوى . لم أجب «هيجنز» على ما قاله بل أظهرت غضبي الشديد واحتجاجي على استدعائي للأمن العام حال وصولي لوطني . وبدوره أظهر «هيجنز» غضبه هو الآخر وصرخ بي : قم قم ، ويبدو أنه كان مخططا منذ البداية لاعتقالي اعتقالا طويلا ، ففي خلال نصف ساعة لا أكثر كنت أعبر البحر على متن سفينة الشرطة متجها مباشرة إلى سجن جزيرة «جدا» التي ينقل لها عادة من تنتهي المخابرات من أمره فترسله بقرار اعتقال طويل ، وكانت تلك هي ثاني زيارة لي إلى سجن «جدا» . تم إيداعي زنزانة انفرادية رقم ٤ بسجن بيت الدولة وبجوار زنزانتي في صف واحد كانت زنازن عبدالحميد القائد وسلمان كمال الدين وأحمد حميدان ، كان سجن بيت الدولة معزولا بسياج ويحتوي على سبع زنازن صغيرة جدا كنا نشغل أربعا منها» .

كتب الأستاذ سلمان كمال الدين وصفا مفصلا لجزيرة «جدا» كما وجدها مطلع السبعينيات الماضية قال فيه : «جزيرة «جدا» جزيرة صخرية وزراعية تنام في وداعة في أرخبيل جزر البحرين ، وهي سجن استحدثه البريطانيون المستعمرون لإيواء السجناء الذين يحكمون لفترات طويلة والخطرين وكذلك لنفي المعارضين والسجناء السياسيين وعزلهم . وتتكون الجزيرة بتضاريسها من هضاب صخرية ووديان صغيرة رملية زراعية يتدفق منها الماء الحلو ، وبها مرفأ صغير يستقبل «اللنجات» (مراكب خشبية صغيرة) التي تنقل المؤن والأفراد بين جزيرة البحرين وجزيرة «جدا» ، وبها

مبنى سكني لرئيس السجون وكان وقتها الرائد «سميث» . وعلى الجبل الصغير الذي يضم معتقل بيت الدولة يوجد سكن من طابقين لشرطة السجن ، وفي الطرف الغربي عيادة السجن التي يديرها الرائد «سميث» ويعالج السجناء للأمراض والآلام البسيطة بنفسه . كما تضم المطبخ وثلاثة مرافق للنزلاء الأول وهو السجن الرئيسي الذي يتوسط الجزيرة ويحتوي على الزنازن المخصصة لهم ، والثاني قسم مجاور ويحتوي على زنازن ، ومسيج بالأسلاك الشائكة مخصص للمعتقلين السياسيين ، والثالث بيت الدولة وهو أيضا مخصص للمعتقلين السياسيين الذين يحتاجون للعزل التام . وشمالي الجزيرة هناك ورشة للنجارة كانت تسمى (جبل السعودية) أي سجن السعودية وقد كان مخصصا للسجناء السياسيين في حركة ١٩٥٦ ، ومنهم من قضى في هذا القسم حكما بعشر سنوات هما المرحومان الحاج إبراهيم فخرو والحاج إبراهيم ابن موسى من قيادات هيئة الاتحاد الوطني» .

وقال الأستاذ محمد حسين نصر الله القيادي بجبهة التحرير الذي تردد كمعتقل سياسي على سجن بيت الدولة أكثر من مرة : «كان سجن بيت الدولة يقع على الجبل أسفل قليلا من مركز الشرطة الذي كان في أعلى الجبل ، وكان بيت الدولة خاص بالمساجين الذين يحضرونهم من السفارة البريطانية والقنصلية البريطانية ، كانوا يحكمونهم ويحضرونهم لهذا السجن ولذا سمي بهذا الاسم . ومع إعلان الاستقلال تسلمت المحاكم البحرينية محاكمة الجميع ولذلك استغل هذا المكان أيضا لإيداع معتقلين بحرينيين ، أما السجناء المحكومون فكانت زنازنهم في الأسفل عند سفح الجبل قريبة من البساتين وبركة السباحة» .

وعن ظروف لقائه مع الشملان في المعتقل آخر يناير ١٩٧٢ وظروف الحياة في معتقل بيت الدولة كتب الأستاذ سلمان كمال الدين : «كنت معتقلا في بداية العام ١٩٧٢ بسجن القلعة لأفاجأ بالرفيق أحمد حميدان يودع الزنزانة المجاورة حيث تم أسره واعتقاله في سلطنة عمان ، وقد نقلنا كلانا إلى معتقل بيت الدولة بجزيرة «جدا» . بعد فترة وردت لنا معلومات من خلال شبكة الشرطة والسجناء السياسيين باعتقال الرفيق أحمد الشملان ، ثم نفاجأ بوصوله للجزيرة جارا لنا في بيت الدولة . كان ذلك هو العام الذي بدأ فيه التعارف والتواصل الحميمي عن قرب بيني وبين الشملان ، وكانت فرصة لتبادل الخبرات والتجارب نظرا لكون المكان يحتفظ بخصوصية النأي عن الرقابة والمتابعة . كنا نتبادل الأحاديث عبر أبواب الزنازن الحديدية المقفلة ، لكنها

مفتوحة الفراغات ، ونكملها خلال فترة السماح بالمشي في ممر النفق الجبلي لمدة ساعة ضحى كل يوم . فجر كل يوم يبتدئ البرنامج حيث يرافقنا الحرس للحمامات ويكون الخروج فرادا فنستغل هذه الفرصة القصيرة ، بانتزاع بعض المعلومات والأخبار عن المعتقلين وأوضاع البلد ، وكل بطريقته الخاصة وعلاقاته مع الشرطة والسجناء . كنت على علاقة واسعة بهم بمختلف جنسياتهم ، وبوجود المحكومين السياسيين من رفاقنا في تلك المرحلة ، كنا نتداول المعلومات والأخبار حتى تصلنا وجبة الإفطار وهي عبارة عن كوب من الشاي بحليب وقطعة من «الجباتي» (الخبز بالدهن) ، وتعقب الوجبة فترة تأمل وصمت حيث «ابتليت» برفيقين يميلان للهدوء والصمت أكثر من ميلهما للحديث عن نفسيهما ودورهما النضالي ، وكنت استدرجهما للحديث وبالتقسيط . في الضحى وحين يبدأ البرنامج الثاني وهو المشي الانفرادي في ممر النفق كنا نتواصل ، وبعد فترة ليست بالطويلة أصبح الحديث والحوار سهلا ومتواصلا بيننا نحن الثلاثة ، وحين تحل الساعة الحادية عشرة والنصف أو الثانية عشرة تصل وجبة الغداء ، وهي عبارة عن صحن من الرز وعليه مرق الخضار ، وأحيانا يكون ملغوما بتقرير إخباري من رفاقنا السجناء . بين الثالثة والثالثة والنصف نعود للحمامات للاغتسال وغسل ثيابنا لنعود بعدها للزنازن ، حيث تنتظرنا وجبة العشاء بحدود الساعة الخامسة وهي عبارة عن صحن من خضار وجبة الظهر وأحيانا العدس أو اللحم . كان يجاورنا سور المساجين المحكومين وحين تحل الخامسة والنصف عصرا يتجمعون بأصفادهم في أرجلهم حيث يقيدون بطريقة الربط بالأقفال في عمود خشبي كبير من كلا الجانبين ، وبعدها نغوص في ظلام دامس تحت أحشاء ذلك الجبل» .

***

كان الضابط المسؤول عن سجن «جدا» هو الإنجليزي «سميث» ، قال لي أحمد بأن «سميث» كان أفضل -نسبيا- ممن سبقوه في التعاطي مع المعتقلين . وقد لاحظ الشملان أنه ومقارنة بفترة اعتقاله الأول ١٩٦٥-١٩٦٧ ونتيجة لنضالات وإضرابات ومطالبات المعتقلين والسجناء على مدى النصف الثاني من الستينيات دخولا في عقد السبعينيات ، فقد تحسنت نسبيا بعض ظروف المعتقل . يقول أحمد : «أصبح الأكل في معتقل ١٩٧٢ أفضل منه في ١٩٦٥ بكثير ، في ١٩٦٥ كان الخبز الذي يوزع علينا يابسا والأرز نصف مطبوخ والعشاء يوزع في الثالثة والنصف عصرا ومنها

ليوم الغد دون طعام . في معتقل ١٩٧٢ كان الإفطار خبزا هنديا «جباتي» وشاياً بالحليب ، والغداء إما مرق بالخضرة مع قليل من القطع الصغيرة من اللحم أو الدجاج ، وإما مرق العدس مع الخبز . وخلال معتقل ١٩٦٥-١٩٦٧ كان المعتقلون ينامون على الأرض على فراش إسفنجي ولحاف «برنص» فقط ، وإن شاء أي من المعتقلين استخدام شراشف فعليه أن يطلب إرسالها من ذويه . وظل الوضع كما هو حتى إعلان الاستقلال حيث أجريت تغييرات طفيفة على وضع المعتقلين والسجناء في سجن «جدا» فقد فكت الأصفاد التي كان مقيدا بها بعض السجناء المحكومين ، وتم توفير أسرّة خشبية في الزنازن من صنع السجناء . وخلال الفترة الأولى من الاعتقال لم يكن مسموحا لمجموعتنا بفترة تمشٍّ وتريض وكانت مجالات الالتقاء وتبادل الأحاديث السريعة حين المرور بقرب زنزانة الآخر خلال فترات الذهاب للحمام» .

رغم ذلك تمكن أحمد الشملان من نسج علاقة حميمة مع كل من سلمان كمال الدين وعبدالحميد القائد ، أما علاقته مع أحمد حميدان فكانت شبه جافة ، وقد لاحظ بعض المعتقلين جفاف العلاقة . المهندس هشام الشهابي المعتقل الذي نقل في ١٩٧٣ من الزنازن الشمالية إلى بيت الدولة يقول : «شعرت أن هناك بين الشملان وحميدان شبه انقطاع ، ربما بحكم طبيعة كل واحد أو ربما بحكم خلفية معينة عندهما أنا لا أعرفها ، شعرت أن هذين الشخصين لم يكونا في حالة نقاش أو حوار مع بعضهما البعض» .

وقال الأستاذ محمد نصر الله : «لاحظت عدم وجود تواصل بينهما ولا تبادل في الآراء ولم أحاول أن أتدخل كي لا أسبب نوعا من الحساسية بينهما ، لم أسأل الشملان عن علاقته مع حميدان لكي لا أجعله يتحسس من العلاقة بالرغم أنني أعلم موقف الشملان من ذلك . وفي حقيقة الأمر لم تكن بينهما أي مشكلة ، لا شيء بينهما على الإطلاق ، فقط ربما كان في بال أحمد حميدان شيئا عن الشملان من صوب الجبهة الشعبية ، أحمد حميدان كان ينتقد آخرين ، لكنه لم يتحدث أبدا عن أي شيء بينه وبين الشملان» .

أما الأستاذ عبدالمنعم الشيراوي أحد النقابيين معتقلي سجن «جدا» مطلع السبعينيات الماضية فقال : «التقيت بأحمد الشملان العام ١٩٧٢ في المعتقل ، كان الشملان صامتا لا يتكلم ، هو وأحمد حميدان لا يقولان شيئا ولا يمكن معرفة أي شيء منهما ، لا يقولان وجهة نظر ، يناقشان في القضايا العامة حاضر ، لكن شيء

تنظيمي لا يناقشان فيه قطعيا» .

والمرجح أن أحمد حميدان كان متحفظا في علاقته مع الشملان على خلفية ما جرى للشملان في دبي التي كانت آخر محطة نضالية يلتقيان فيها ، من جانب آخر لم يكن لدى حميدان موقف من الشملان لتركه الحركة الثورية لأن أحمد حميدان ظل يجهل أن الشملان ترك الحركة الثورية حتى التقيتُ به لتسجيل شهادته وذكرياته في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ وأنا التي أخبرته بذلك .

وقد استفسرتُ من أحمد عن طبيعة علاقته مع أحمد حميدان في المعتقل فقال : «لم يكن لدي أي شيء على الإطلاق ضد الرفيق أحمد حميدان ، هو انقطع عن المسيرة النضالية منذ اعتقاله في عمان يونيو ١٩٧٠ ولا يعرف ما جرى من متغيرات تنظيمية ، وآخر ما يذكره عني هو اعتقالي ومرضي في سجن «نايف» بدبي العام ١٩٦٩ ، وربما كان حذرا من جهتي من هذه الناحية ، كما أنني وضعت في الاعتبار طبيعة حميدان الصامتة وقلة كلامه الذي لا يتعدى تبادل السلام ، رغم ذلك حاولت في بداية لقائنا أن أتحدث معه وأتطرق لبعض القضايا لكنه أبدى امتعاضا وامتناعا عن الحديث فاحترمت رغبته وكنت مضطرا أن أظل معه على علاقة تبادل السلام لا أكثر» .

كما استفسرت من د . أحمد حميدان عن طبيعة العلاقة التي كانت بينه وبين الشملان في المعتقل فقال : «أنا منذ اعتقلت في عمان العام ١٩٧٠ وسُلمت للبحرين العام ١٩٧١ ما عدت عضوا لا في الحركة الثورية الشعبية ولا في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وحينما خرجت من المعتقل حاولوا إعادة العلاقة التنظيمية معي ، لكن كان لدي موقف ولم أقبل الاستمرار ، في المعتقل بجزيرة «جدا» أصبحت لي علاقة محايدة مع الجميع ، لم أعترف ولم أدل بشيء ولا تعاونت مع هذا ولا ذاك ، كانت علاقتي جيدة مع جميع الذين مروا في المعتقل» .

بعد فترة سُمح لمجموعة الأربعة بالتمشي فترة محددة في باحة صغيرة مستطيلة ما بين جدار النوافذ والسياج المحيط بالسجن ، ثم وصل الأستاذ محمد حسين نصر الله وأودع الزنزانة ٥ ، وهكذا أصبح نزلاء سجن بيت الدولة العام ١٩٧٢ : أحمد حميدان ، عبدالحميد القائد ، سلمان كمال الدين ، أحمد الشملا ،ن ومحمد نصر الله . يتذكر الأستاذ محمد نصر الله تلك الأيام قائلا : «تعرفت على الرفيق أحمد الشملان لأول مرة وجها لوجه في المعتقل وكنت قد سمعت عنه الكثير من قبل .

أول لقاء معه كان في أوائل العام ١٩٧٢ بسجن جزيرة «جدا» . جاءوا بي إلى زنزانة قريبة من زنزانته في بيت الدولة وبقيت فترة ، كان أحمد الشملان في الزنزانة رقم ٤ وأحمد حميدان في رقم ١ وسلمان كمال الدين في رقم ٢ وعبدالحميد القائد في رقم ٣ وأنا في رقم ٥ ، وكانت الزنازن متواصلة وقريبة إلى الحمامات . كان الشملان يراني هو أيضا لأول مرة وكلانا قد سمع عن الآخر من قبل ، كان كل واحد منا يقول للآخر أنا أعرفك جيدا ، وكان هناك احترام بيننا ، رغم ذلك ولكي نكسب ثقة بعضنا احتجنا فترة ، كان أحمد حذرا جدا وتلك طبيعة الواقع في المعتقل ، وحينما سمح لي بمشاركتهم فترة التنزه أصبحنا نتمشى مع بعض ونتكلم ، انفتحنا على بعضنا كثيرا وقال لي تجربته وقلت له تجربتي» .

أخبرني أحمد الشملان أنه ورغم الثقة التي تولدت بينه وبين الأستاذ محمد نصر الله ، ورغم انفتاحهما على بعض ، إلا أن أحمد تحاشى تماما أن يتحدث في المعتقل مع الأستاذ أو يفصح له عن توجهه للانضمام إلى جبهة التحرير الوطني ، لكن الأستاذ محمد كان قد أحس بالتغيرات التي جرت للشملان في هذا الجانب والخط النضالي والسياسي الذي أصبح مقتنعا به .

يقول الأستاذ محمد نصر الله : «كانت التجربة التي مر بها الأخ أحمد الشملان تجربة عميقة ، وحينما شرح لي ما جرى له في دبي وظفار والأزمات التي عاشها وهي كثيرة ، عرفت حينها أنه ترك الجبهة الشعبية وأن توجهه أصبح مع جبهة التحرير وكنت قد سمعت عن هذا الشيء من قبل ، كان يتكلم بكل وضوح مما جعل الثقة أكبر وأكثر بيننا ، رغم ذلك لم أشأ أن نخوض في تفاصيل دقيقة أو بعيدة» .

يظن عدد من الرفاق في جبهة التحرير أو من أصدقائها أن مرحلة اعتقال أحمد الشملان في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٤ هي المرحلة التي تغيرت فيها قناعاته الفكرية والسياسية بتأثير رفقته مع الأستاذ محمد نصر الله وذلك لعدم معرفتهم بتاريخ التجربة الفكرية والنضالية التي مر بها الشملان خلال السنوات التي سبقت اعتقاله .

يقول الكاتب الروائي عبدالله خليفة : «خلال اعتقال أحمد الشملان العام ١٩٧٢ كان معه محمد نصر الله ، وهذا الاعتقال هو الذي لعب دورا في إعادة تشكيل الأخ أحمد باتجاه تنظيم ثان وفكر ثان ، خطاب الشملان السياسي تغير بالاحتكاك في المعتقل مع نصر الله» . كما لاحظتُ أن التصور ذاته كان لدى المحامي يوسف يتيم

الذي دخل المعتقل في فترة قريبة لاحقة .

بعد فترة فتحت إدارة السجن زنازن بيت الدولة وتركت لمعتقليه حرية التنقل ما بين الزنازن والفناء الصغير أمامها في حدود السياج المحيط بالسجن ، يتذكر الأستاذ محمد نصر الله قائلا : «كانت الزنازن الموجودة داخل بيت الدولة صغيرة جدا متر في مترين لا نستطيع أن نتمشى فيها أبداً ، كنا حين نجلس نمد أرجلنا إلى الداخل لأن الزنزانة ذاهبة في عمق الجبل مثل كهف أو فتحة في الجبل ، وأمام الزنازن على بعد متر واحد تقريبا كانت توجد نوافذ ، وكانوا خلال فصل الصيف يحضرون السجناء إلى بيت الدولة ليلا للنوم في الخارج بقرب السياج ونحن ننام بداخل الزنازن ، ولشدة حرارة الجو داخل الزنازن طالبنا أن يسمحوا لنا بالنوم في مدخل المبنى لأنه كبير يكفي خمسة إلى ستة أسرة متلاصقة وذلك في الممر أمام السياج الداخلي حيث نفتح النوافذ» .

***

كان أحمد الشملان يقضي وقته في الغناء وكتابة المقطوعات الشعرية فلم يكن مسموحا له لا الذهاب إلى المكتبة ولا استلام مطبوعات من الأهل ، لكنه كان يحصل أحيانا على بعض الكتب من المعتقلين والسجناء الآخرين . يقول د . أحمد حميدان : «كنا أحيانا نتبادل الكتب والمعلومات التي تصلنا» . ويقول الأستاذ عباس عواجي الذي دخل المعتقل في فترة قريبة : «أذكر أن أحمد حميدان ومحمد نصر الله كان لديهما كتاب كبير عن الديمقراطية باللغة الإنجليزية وكانا يترجمانه إلى العربية ، وحينما نلتقيهما نتناقش في القضايا المطروحة بالكتاب» .

كما كان الشملان مولعا في المعتقل بلعبة الشطرنج بارعا فيها ، قال لي الأستاذ علي الشيراوي الناشط النقابي الذي أودع السجن في الفترة ذاتها : «التقيت مع أحمد الشملان في المعتقل بسجن «جدا» العام ١٩٧٢ ، كان أحمد في بيت الدولة وأنا في الزنازن الشمالية ، وكانوا يأتون بي عندهم ثم يعيدوني ، وكان الشملان يدعوني للعب الشطرنج وأنا لم أكن أحب الشطرنج ، فلعبت معه مرة واحدة وهزمني ، ثم رفضت اللعب مرة أخرى لأن الشطرنج يحتاج إلى التدخين أثناء اللعب والسجائر غير متوفرة» .

وقال الأستاذ عباس عواجي النقابي الذي اعتقل حينها : «كان أحمد الشملان هو الشخص الوحيد الذي علمني لعبة الشطرنج في المعتقل ، وأذكر أنه بعد أن علمني

كان هو أول واحد أهزمه في حياتي في دور شطرنج وكنت مرتاحا أني هزمت أستاذي في تلك اللعبة» . بالإضافة لذلك كان الشملان يمضي جزءا من وقته في التجول داخل سياج المعتقل ، كما ربى بعض البلابل لكنها كانت تهرب منه بعد فترة .

وقد سألت الأستاذ محمد نصر الله كيف كانوا يقضون أوقاتهم في المعتقل قال : «كنا نبتكر بعض الأشياء لكي نبعد الملل عنا ، كانت تأتي لأحمد الشملان لحظات شعرية فيكتب الشعر على أوراق السجائر وعلى أوراق الأكياس . وكلما كتب شيئا قرأه عليَّ وأخذ رأيي ، وحين فتحوا الزنازن وسمحوا لنا بالتحرك الحر بينها وبين الخارج كنا نلتقي ونتحدث أحاديث كثيرا ما نكررها ولا نمل من ذلك بل نحسها أحاديث جديدة . وحينما ينشغل أحمد في كتابة الشعر كنت أراقب مجيء الشرطة أو الحراس ، وكنا نحصل من بعض المساجين المحكومين على أقلام الرصاص ، وكثيرا ما كان الأخ أحمد يغني لنا أغاني فيروز التي يحفظها بشكل جيد . وبعد عدة مطالبات سمحوا بأخذنا ساعة واحدة للسباحة في البركة كل يوم جمعة . كنا نخرج من بيت الدولة بأنفسنا ونجتاز الطريق إلى البستان حيث البركة ، وهي بركة بسيطة ماؤها بارد وكان البستان مليء بالخضرة والأشجار والنخيل وبه أقسام خاصة مسيجة بسياج من السعف غير مسموح لنا بدخولها ، وبعد أن تنتهي الساعة نعود إلى مكاننا نشطين بفضل الحركة التي قمنا بها» .

ظل الشملان في سجن بيت الدولة طوال فترة اعتقاله من ٣٠ يناير ١٩٧٢ حتى الإفراج عنه في ٢٦ يناير ١٩٧٤ ، يقول الأستاذ محمد نصر الله : «ظللت مع أحمد الشملان في سجن بيت الدولة مدة شهرين أطلق سراحي بعدهما . وبعد فترة قصيرة على إطلاق سراحي أحضر أحمد حميدان للعلاج بمستشفى السلمانية وذهبت لزيارته وما أن عدت للبيت حتى جاءوا واعتقلوني وأُعدت من جديد إلى بيت الدولة برفقة أحمد حميدان الذي كان قد أنهى علاجه . رجعت لأحمد مرة ثانية وأعطيته كل الأخبار وشرحت له الأوضاع . وهذه المرة بقيت في سجن بيت الدولة مع الأخ أحمد فترة طويلة امتدت إلى نهاية ١٩٧٢ حينما أطلق سراحي . ظللت خارج المعتقل إلى ١٩ مارس ١٩٧٣ حينما جرت حملة اعتقالات ضد الجبهة الشعبية وجبهة التحرير ، وكنت متوقعا مجيئهم فجهزت لنفسي احتياجاتي اللازمة ، وفعلا جاءوا وأخذوني من البيت إلى «جدا» مباشرة ، وكان الشملان طوال الوقت هناك في بيت الدولة ، لكني في هذه المرة لم أوضع معه وإنما أصبحت خارج بيت الدولة في الجهة

المقابلة بالزنازن الخارجية مع مجموعة من عناصر الجبهة الشعبية . لم أطل البقاء في الزنازن الشمالية فقد أخبروني بمرض الوالد وأخذوني في ٢٨ مارس ١٩٧٣ لرؤيته لكنه كان قد توفي قبل أن أراه وقد حضرت جنازته تحت حراسة مشددة وبعد أن انتهت مراسم الدفن نقلت مباشرة إلى «جدا» وهناك شهدت اصطفاف جميع السجناء والمعتقلين ليعزوني وفي الليلة الثانية ٤ أبريل ١٩٧٣ أخذوني مرة أخرى إلى بيت الدولة والتقيت مع الشملان للمرة الثالثة وبقيت معه حتى الإفراج الأخير للجميع في ١٩٧٤» .

***

عقب إعلان استقلال البحرين تميز النصف الأول من السبعينيات بالتحركات العمالية المتنوعة والواسعة التي توجت بقيام لجنة تأسيسية مدعومة من كافة القوى الوطنية على خلفية اتفاق فريد وغير مسبوق بينها . وفي أغسطس ١٩٧١ تقدمت اللجنة إلى الحكومة بطلب تأسيس اتحاد عام للعمال والموظفين وأصحاب المهن الحرة في البحرين وكان رد فعل الحكومة هو اعتقال القادة والنشطاء العماليين فبدأت الإضرابات العمالية وتصاعدت وتأزم الوضع تماما وتوقفت الحياة الصناعية والتجارية وتحول الحراك العمالي إلى انتفاضة عمالية شاملة[1] .

وفي مارس ١٩٧٢ جرت اعتقالات في صفوف الناشطين النقابيين ، وقد أحضر بعضهم إلى «جدا» ووضعوا في الزنازن الشمالية القريبة من سجن بيت الدولة ، وكان من القادمين الجدد أحمد حارب وعباس عواجي وحسن رضي وعلي الشيراوي وعبدالمنعم الشيراوي وبدر عبدالملك وآخرين .

يقول الأستاذ عباس عواجي : «اعتقلتُ على خلفية الأحداث العمالية والمشاركة في اللجنة التأسيسية لعمال البحرين ، وأول مرة جلست فيها مع الأخ أحمد الشملان وصافحته كانت في المعتقل بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٧٢ حينما نقلونا من المنامة إلى «جدا» ، كان ذلك أول لقاء بيني وبينه وكذلك كان أول لقاء لي مع أحمد حميدان

---

(١) لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين . «شيء من تاريخ الطبقة العاملة» . . ط ١ . د .م : اللجنة . ١٩٧٨ . ص ٧٣ و عبدالمنعم محمد قاسم الشيراوي . «أوراق عمالية» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٥ . ص ٦٤-٦٦ وعبدالله محمد راشد مطيوع . «صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٦ . ص ٢٧-٣١

ومحمد نصر الله وكان الثلاثة في سجن بيت الدولة ، أما نحن فكنا في السجن الشمالي . في بداية الأمر لم يكن مسموحا لنا أن نلتقي بهم ، ثم وبعد مطالبات للضابط «سميث» سمح لنا أن نذهب عندهم ساعتين في اليوم أو هم يأتون لنا فنجلس ونتبادل الأحاديث . في بيت الدولة كانت زنازنهم مفتوحة فنجلس في الممر الممتد أمام الزنازن وقد بقيت في المعتقل تسعة أشهر عرفت خلالها الشملان عن قرب ، وخلال الساعة التي نذهب فيها إلى البستان والبركة كنت ألازم الشملان وأكون قريبا منه ، كنت أجلس معه كثيرا ، ولا زلت أذكر قولا قاله لي خلال أحاديثنا هو : الإنسان المؤمن بحب وطنه دائما يلتقي مع الشرفاء داخل السجن ومن داخل السجن تُعرف معادن المناضلين . وكنا بعد أن نجمع ثمرات البلح نجلس على الساحل وأمامنا منظر شاعري جدا ، كانت تدور بيني وبينه نقاشات كثيرة عن موضوعات النضال والوطن وعن الانتفاضة العمالية» .

ويقول الأستاذ بدر عبدالملك : «العام ١٩٧٢ اعتقلت في مسيرة مارس ، كان أحمد الشملان في سجن بيت الدولة في «جدا» مع محمد نصر الله وأحمد حميدان وآخرين ، نحن كنا في الجهة الأخرى معزولين عنهم بيننا وبينهم سياج لكننا كنا نلتقي حينما يأخذوننا للبستان . أفضل ميزة في الشملان أنه كان يحب الأغاني ويحفظ الفيروزيات ، فكان يغني لنا من أغاني فيروز ، نحن نحب فيروز لكن لا نحفظ وأنا أتذكر أن أحلى أغنية كان يحبها أحمد لفيروز هي : «ما في حدا لا تندهي ما في حدا» . وكنا نتلاقى في البستان والبركة ونتمشى هناك من مجموعتي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير ، ورغم بعض المناكفات بيننا إلا أنه كانت بيننا حميمية . وأحيانا كان يسمح لنا أن نزورهم في بيت الدولة الذي كان شكله جميلا حيث كان مبنيا أصلا للسجناء الأجانب وله خصوصيته لأنه صخري وفيه برودة فكنا نزورهم أحيانا ونلاحظهم يلعبون الشطرنج ، وكلهم كانوا شخصيات جادة ، كانوا جادين لا يتكلمون وحتى حين يسمح لنا بزيارتهم نقول : لا نريد أن نذهب لأنهم لا يتكلمون ، الشملان فقط من بينهم الذي كان يغني لساعات طويلة ، في داخله طفل يحب الغناء ويحفظه» .

***

طالت فترة الاعتقال دون أن يُسمح بأي مقابلة ، وربما كان للحراك العمالي العام ١٩٧٢ دور مباشر في منع أي مقابلات للمعتقلين ، بعد ذلك كانت ضربة المخابرات

للجبهة الشعبية العام ١٩٧٣ سببا آخر في استمرار منع المقابلات التي اقتصرت على السجناء المحكومين .

عدتُ للبحرين صيف العام ١٩٧١ قبل أن أنهي دراستي الجامعية والتحقت بالعمل كمدرسة بوزارة التربية والتعليم وواصلت الدراسة بالانتساب إلى جامعة بيروت العربية . التحقت بالتدريس في مدرسة السلمانية الابتدائية الإعدادية للبنات وهناك تعرفت على زميلة عمل قريبة لأحد المعتقلين في سجن «جدا» . كانت «ب» زميلة دراسة معي في المدرسة الثانوية وأصبحت في مدرسة السلمانية من أقرب زميلات العمل بمجال التدريس . أكملنا العام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٢ وسافرتُ صيفا إلى بيروت لتقديم امتحانات السنة الثانية بجامعة بيروت العربية ، ثم عدت والتحقت بالعمل مع بداية العام الدراسي الجديد ١٩٧٢- ١٩٧٣ وكان قد مر على اعتقال أحمد أكثر من نصف عام دون أن يُسمح له بأي مقابلة .

خلال الأيام الأولى من العام الدراسي أخذتني «ب» على جنب وقالت لي : خالي في المعتقل بجزيرة «جدا» مع أحمد الشملان ويقول لك إن رغبت في كتابة رسالة لأحمد فيمكن توصيلها بأمان ، لكن لا تسأليني كيف فأنا شخصيا لا أعرف ، اكتبي رسالة في ورقة صغيرة جدا ولفيها وسأتكفل بإيصالها . سألتها : وهل التوصيل موثوق ومضمون ؟! قالت : نعم ثقي من ذلك ولا تقلقي . وقد وثقت في «ب» التي كانت حقا أهلا للثقة وكتمان الأمر ، كتبتُ رسالة حرصت فيها على عدم ذكر اسم المرسل إليه ولا اسمي ولا تاريخ الرسالة ، كانت ورقة صغيرة جدا تعادل ثلث حجم راحة اليد لففتها بورقة أخرى وغلفتهما بشريط لاصق فأصبحت لفافة صغيرة بحجم إصبع البنصر ، وكانت تلك أول رسالة مني تصل لأحمد في المعتقل .

بعد فترة ناولتني «ب» لفافة صغيرة مربوطة بدقة وإحكام بخيط بكرة خياطة وقالت : هذه لك من أحمد الشملان ولا تسألي من أحضرها ، فأنا أيضا لا أعرف ، وإذا رغبت في كتابة رد أحضريه في خلال يومين شرط أن تكون رسالة قصيرة جدا وملفوفة بالطريقة ذاتها . كان أحمد هو الآخر حذرا جدا في رسالته فلم يخاطبني باسمي ولم يوقعها باسمه ولم يؤرخ الرسالة التي كان نصها : «العزيزة . .أرجو أن تكوني في صحة جيدة وأن تكون نتيجة الامتحان مرضية . صحتي جيدة ولا أشكو من أي مرض . أرجو أن تطمئني وتطمئني الوالدة . وصلت رسالتك وانتظر منك غيرها ، المقابلات ممنوعة حتى الآن منعا رسميا لا ندري سببه ، فأرجو أن تطمئنيني

عن نتيجة امتحانك بمنديل ترسليه مع الأغراض إذا كانت هناك أغراض سترسل بواسطة الوالدة . سلمي على الوالدة وجميع الأهل والأصدقاء . لك تحياتي والى اللقاء ، لا تقولي بخبر هذه الرسالة لأي كان»[1] .

وخلال العام الدراسي ذاته تم نقلي -بناء على طلبي- للتدريس في مدرسة بالمحرق هي مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية الإعدادية للبنات ، ورغم انتقالي استمر التواصل بيني وبين «ب» ، واستمر تبادل الرسائل القصيرة المهربة بيني وبين أحمد عن طريقها ، وكنا كلما ازددنا اطمئنانا زاد حجم الرسالة وزاد ما كنا نتبادله عبرها من أخبار ومن مشاعر ، وما زلنا حتى اليوم نحتفظ بتلك الرسائل في البوم خاص (الملاحق-وثيقة ٥) .

قال لي أحمد بعد سنوات إن رسائلنا كانت تنقل بواسطة السجناء المحكومين في مقابلاتهم المنتظمة ، فقد وثق أحمد ورفاقه في البعض منهم حيث كانوا يتولون مهام الطبخ وتوزيع الوجبات على المعتقلين الموقوفين وذلك هو مجال الاتصال بهم . وقال لي المحامي يوسف يتيم : «في المعتقل كنا نثق في بعض المحكومين مثل حسن بديوي وإبراهيم سند ومجيد مرهون وغيرهم ونوصل عن طريقهم الأشياء لبعضنا البعض ولعائلاتنا وذلك بالاتفاق معهم حينما يأتوننا بالطعام أو حين اللقاء في البركة» .

***

قارب العام ١٩٧٢ على الانتهاء ولم يحصل أحمد الشملان على مقابلة مع عائلته ، وكنت دائمة السؤال عنه من خلال ابنة خاله موزة بنت خليفة الشملان وبالتواصل مع والدته في أم الحصم ، وقد شعرت والدة أحمد «مطوعة» سبيكة باهتمامي بأخباره وربما شعرت بأن علاقة عاطفية تجمعنا . لذا حالما سُمح للعائلة بمقابلته في أكتوبر ١٩٧٢ دعتني والدته للذهاب معهم . أوصلتني موزة بنت خليفة الشملان إلى بيت أحمد في أم الحصم ومن هناك اتجهنا إلى قرية «البُديِّع» وكنا أربعة الوالدة سبيكة وصفية شقيقة أحمد وعبدالله شقيقه وأنا معهم . دخلنا مركز شرطة «البُديِّع» وكان ذا باحة مربعة تحيط بها الغرف من كل جهة ، أجلسونا على كراس قديمة متهالكة في مكان ضيق تحت سلم يؤدي للطابق العلوي وبعد قليل وصل أحمد وكانت أكبر مفاجأة له أن يراني مع عائلته ، لم نتمكن من الحديث أبدا فقد كان

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

يجلس معنا في المكان شرطي ، واقتصر الأمر على تبادل السلام والسؤال عن الصحة وعن الأهل ، وأذكر أنني أخذت في تلك المقابلة هدية لأحمد هي ساعة يد لا يزال يحتفظ بها حتى اليوم .

لم يكن مسموحا حينها للمعتقلين بأخذ ما يحضره الأهل من طعام ، لذا كانت الوالدة سبيكة تلح طوال المقابلة على أحمد أن يأكل مما أحضرته له من طعام . وبعد ٤٥ دقيقة أنهى الشرطي المقابلة وأخذ أحمد ثم غادرنا نحن المكان . يتذكر أحمد الشملان أول مقابلة له قائلا : «أتوا إليَّ في الزنزانة وقالوا : قم ، ارتدِ ملابسك وتعال ، ومن الزنزانة مباشرة إلى سفينة الشرطة التي أبحرت إلى ساحل قرية «البُديِّع» ، ولم يخطر لحظة ببالي أنك سترافقين الوالدة في المقابلة» .

بعد أربعة أشهر أي خلال شهر يناير ١٩٧٣ حصل أحمد الشملان على الفرصة الثانية لمقابلة عائلته لكنني لم أتمكن من حضور المقابلة معهم نظرا للصعوبة الشديدة التي كنت أواجهها كي أرافقهم ، وقد كانت تلك المقابلة هي آخر مقابلة لأحمد حتى الإفراج عنه بعد عام في يناير ١٩٧٤ فقد أوقفت كافة المقابلات منذ أن وجهت ضربة للجبهة الشعبية في فبراير ١٩٧٣ وشنت حملة اعتقالات واسعة في صفوفها .

***

في شتاء ١٩٧٣ نفذ جهاز المخابرات ضربة كبيرة في صفوف الحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية في عمان والخليج العربي-فرع البحرين واعتقل معظم القيادات والكوادر في صفوفهما . وقد أرجع تقرير للجنة التنفيذية للحركة الثورية الضربة إلى عدد من الأسباب منها : «عدم بناء الكوادر لمواجهة الأوضاع المستجدة في البحرين وما تتطلبه من تحرك سياسي وجماهيري ، وضعف الوعي الأيديولوجي والتنظيمي والسياسي ، وطرح الحركة الثورية الشعبية لشعار ثورة في كل الخليج دون دراسة الظروف السياسية ، مما عبأ العناصر باتجاه الثورة من الناحية التكتيكية - التدريب- التخزين- جلب السلاح مع عدم إيلاء الاهتمام لمعارك طويلة الأمد وعدم توجه الرفاق للعمل الجماهيري ، لذلك تمكنت السلطة من توجيه ضربة شديدة للحركة حزبياً وجبهوياً»[1] .

---

(١) الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . مصدر سابق . ص ٢٥ .

حول حملة الاعتقالات وحول معتقلي الحركة والجبهة الذين جيء بهم إلى سجن «جدا» يقول أحمد الشملان : «جيء بالكثير من العناصر التي أعرف معظمها إلى سجن «جدا» وأودعوا الزنازن الخارجية شمالي بيت الدولة . وُضعوا فرادى في زنازن منفصلة وكانوا يأخذونهم واحدا واحد إلى القلعة للتحقيق ثم يعيدونهم ، وقد تعرض بعضهم لتعذيب شديد ولم يصمد الكثيرون وسمعنا أنه جرت اعترافات شاملة» .

في الفترة ذاتها كان أحمد الشملان يتألم كثيرا من بروز كيس دهني عند رسغ يده ولا يستطيع استخدام كفه في أي شيء ، وبعد مطالبات عديدة بالعلاج وافقوا على أخذه للقلعة لاستئصال الكيس ، في القلعة باشر الدكتور «ع» فحص أحمد وخلال ذلك أسرّ الدكتور له بأن الجماعة قد اعترفوا كلهم وذكر له بعض أسماء المعترفين ، تأثر أحمد كثيرا وأصيب بصدمة كبيرة مما جرى من اعترافات[1] .

في سجن القلعة أودع الشملان زنزانة مع عبدالله يوسف وبعد يومين نقل إلى الزنزانة المشهورة «أم البول» ، وهناك بقي وحيدا فكان يعمد إلى تسلق جدار الزنزانة ليطل على الخارج ، وفي إحدى المرات تسلق ولمح في الخارج «س» و «ص» من قيادات الحركة الثورية في البحرين ، وكان قد عرف أنهما اعترفا فصرخ بهما : «إن حصل وواجهوني مع أحد منكم بأي اعترافات له عليَّ فلا يلومنَّ إلا نفسه» ، وهنا تم الإسراع بإجراء العملية لأحمد وفي خلال يومين أعيد إلى «جدا»[2] .

يقول الأستاذ محمد نصر الله : «أحمد الشملان كرجل صارم في مواقفه يقف دائما على المبدأ ولا يتحرك عنه ، مضحى ومخلص وصادق ، فلذلك حزّ في نفسه سهولة ما جرى من اعترافات كان ضمنها اعترافات عليه من أناس كثيرين قريبين منه . وكنا نلاحظ وتصلنا الأخبار بواسطة السجناء المحكومين أنه كانت تجري بين العناصر المعترفة مواجهات حول مدى وحجم الاعترافات ، وكنا نسمع اتهاماتهم لبعض وبصوت عال ولم نتدخل ، لكن كان يحز في نفوسنا ما يحدث بينهم من نزاعات تصل لمستوى المزايدات ، وقد سمع الشملان عن ذلك وكان متأثرا بدرجة كبيرة» .

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

ويقول المحامي يوسف يتيم أحد عناصر جبهة التحرير الوطني : «تم اعتقالي ضمن الحملة نفسها ظنا من السلطات أنني انتمي للجبهة الشعبية وذلك على خلفية عضويتي في لجنة التنسيق العمالية بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية ، وجرت لعناصر الجبهة الشعبية عملية تعذيب يومي ، أحمد الشملان حينذاك كان قد ترك الجبهة الشعبية ، لكن جرت اعترافات كثيرة عليه ، وحتى أنا سألوني عنه حيث كانوا يحسبونني من الجبهة الشعبية» .

بعد أن استُكملت الاعترافات وانتهى التحقيق ، سمحوا لمعتقلي بيت الدولة ومنهم أحمد الشملان برؤية عناصر الحركة الثورية/الجبهة الشعبية وكانت اللقاءات تتم من وراء الأسلاك التي تسيج سجني بيت الدولة والسجن الشمالي وذلك خلال فترات الخروج للحمام وخلال فترة التريض حينما سمحوا بها .

***

في الفترة المذكورة في سجن «جدا» لوحظ نوع من الفتور في العلاقة بين أحمد الشملان وصديقه الأقرب والأحب قاسم حداد وكان أكثر الموجودين يعرفون بصداقتهما وقوة علاقتهما من قبل ، نتحدث في ذلك بشيء من التفصيل لخصوصية العلاقة بين الرجلين وتقاربهما الإنساني الوثيق ومحبتهما الحميمة في السنوات السابقة كما لمسنا في سياق الفصلين الثالث والرابع . ونتحدث في ذلك لأني ظللت شاهدة لسنوات طويلة على جرح نازف كابده أحمد الشملان مما مس العلاقة .

قال لي المحامي يوسف يتيم : «في «جدا» ١٩٧٣ لاحظتُ توتر العلاقة بين أحمد الشملان وقاسم حداد الذي كان قياديا في صفوف الجبهة الشعبية ، كان قاسم معنا بينما أحمد في بيت الدولة وكان السياج يفصلنا عنهم ، نحن شمالا وهم في بيت الدولة جنوبا . بدا التوتر واضحا بين الاثنين في المناقشات حول القصائد التي يكتبانها والأفكار الواردة بها ، فقد كتب قاسم قصيدة رثاء بعد استشهاد محمد بونفور لم تعجب أحمد ، لقد لاحظت شخصيا توتر العلاقة بينهما ، لاحظته بدقة وعجبت من هذا التوتر اللامعقول» .

وكتب الفنان المخرج عبدالله يوسف في شهادة له : «لا أتذكر أني شهدت شيئا من ذلك في سجن «جدا» ١٩٧٣ ، لكني عرفت بعد ١٩٧٣ بزمن طويل بأن خلافا حدث بين الاثنين يتمحور في أن أحمد الشملان كان يكتب قصائد شعرية وفق تجربته الأدبية ، لكن قاسم حداد كان يعتبر ما يكتبه أحمد ليس شعرا وواجه أحمد

برأيه صراحة ، وجرت بينهما نقاشات طويلة أسفرت عما يمكن اعتباره حدوث جفوة وبرودة في العلاقة بينهما ظلت قائمة ربما حتى الآن» .

وقال المهندس هشام الشهابي أحد معتقلي الحركة الثورية على إثر ضربة ١٩٧٣ : «قابلت أحمد الشملان في سجن «جدا» ، كان هو وأحمد حميدان وبقية الجماعة القدامى في بيت الدولة ونحن الجدد وضعونا في الزنازن الشمالية ، كنا نرى بعضنا عبر الأسلاك الشائكة والكلام يجري بيننا عبر مسافة الموقعين المذكورين ، كنا موجودين مع بعض وتحدث نقاشات عن أمور كثيرة من الشعر إلى غيره ، ولم ألمس مناقشات تنم عن اختلافات سياسية . كانت هناك مناقشات في قضايا شعرية بين أحمد الشملان وقاسم حداد عبر الأسلاك الشائكة ، هذه أذكرها ، كان يجري جدل وتعود الأمور في اليوم الثاني بشكل اعتيادي ، هذا كان جو سجن «جدا» بشكل عام ، وبالنسبة للعلاقات بين المجموعة فقد كانت الظروف ظروف معتقل وكل واحد يرى الآخر طوال الوقت والكل محجوز في المكان نفسه ، فأحيانا تحدث حركات غضب لكنها اعتيادية بحكم الظرف الموجود» .

وتحدث صديق الشملان الأستاذ عبدالله مطيويع عن الأمر فقال : «بعد الإفراج عن الشملان في ١٩٧٤ أحسست أن هناك فتورا في العلاقة بين أحمد الشملان وقاسم حداد ، ولم أسأل لأنه أمر لا يعنيني ، لم يكن يعنيني في أي صف يقف الشملان ، الذي كان يعنيني هو أحمد الشملان الذي أعرفه مناضلا يعرف طريقه» .

وقد التقيتُ الشاعر قاسم حداد في حديث مسهب حول الأمر سألته فيه عن تأثر علاقته مع أحمد الشملان بعد تجربة اعتقال ١٩٧٣ فقال : من جانبي لم أشعر – صراحة– بشيء ملموس ، ربما كان ترك أحمد للجبهة الشعبية ينعكس على موقفه العام ، لكن الموقف الشخصي بالنسبة لي لا أذكر أنه حدث شيء سلبي أو انسحاب شخصي ، وبعدما خرجنا حدثت مواقف كثيرة كردود فعل وانعكاسات على العلاقات الشخصية من أطراف كثيرة . بالنسبة لي وطوال الوقت لم أكن أشعر باستعداد لأن تكون عندي خسارة شخصية إضافة لخسارات سياسية وتنظيمية وإيديولوجية ، وهذا ربما هو الذي جعلني لا أتوقف كثيرا إذا اتخذ بعض الأصدقاء موقفا مجافيا أو ما شابه ، فأنا سرعان ما استعدت علاقتي –بعد الخروج من المعتقل– مع بعض الأشخاص الذين اتخذوا مواقف ، وعادت الأمور بالشكل الطبيعي بيننا لأني لم أتخذ الموقف ذاته . وربما هذا ما جعلني لا ألاحظ موقف الآخرين ، وخصوصا

مع أحمد لم أشعر في لحظة من اللحظات أنه هو على الجانب الشخصي قد أخذ موقفا مني . لم يكن لدي تفسير لبعض الظواهر أو لم أستوعبها ، المرء أحيانا في لحظة عاطفية لا يستوعب الموقف العنيف أو النقد العنيف الذي لا يضع اعتبارا للجانب الشخصي أو للعلاقة الشخصية . وربما هذا الجانب هو الذي لم يجعلني استسلم لأي ضغوطات أو ظروف أو أفرط في علاقة مثل علاقتي مع أحمد ، أنا لم أتعامل قط مع أحمد تعاملا حزبيا خالصا مثل الآخرين . أعرف شخصية أحمد الصارمة الجادة فهو لا يتكلم عن عواطفه ، وأنا أفهم أحمد من هذا الجانب لكني لم أكن قادرا قط -حتى لو أردت- على فهمه بدون علاقتنا العاطفية . والحقيقة أنه بالرغم من كوني بدأت العمل السياسي قبل أن أتعرف على أحمد الشملان العام ١٩٦٥ ، لكني من اللحظة التي التقيت فيها بأحمد تعلمت منه الكثير ، وللآن أشعر بأنه ساهم في تأسيس شخصيتي على الصعيد النضالي وعلى الصعيد الاجتماعي ، إلى جانب دوره أيضا في تأسيس حياتي العائلية ، فهذا الشيء بالنسبة لي أضعه دائما في البداية وهو يحصنني ضد أن أكون مستعدا أو قابلا للتفريط في علاقته . أشعر بالاعتزاز أمام الناس أن علاقتي بأحمد ليست فقط علاقة عائلية ، بل أقوى قبل ذلك ، ومن تحصيل الحاصل أن نقول أنها علاقة قوية وأنه حب متبادل وأن هذا هو الذي يبقى برغم عقد العمل الأيديولوجي والسياسي والفكري والتنظيمي ، هذا هو الذي يبقى ، نعيش على هذا التراث الذي هو أقوى من المتغيرات» .

عقّب أحمد الشملان على هذه المسألة بقوله : «صُدمت كثيرا بما جرى من اعترافات واسعة وشاملة من قبل الكثيرين انهار بسببها تنظيم بأكمله ، بعضها كان مجانيا وغير مبرر شمل حتى استدراكات ومعلومات لم تطلبها المخابرات ، جرى ذلك ببساطة لدى البعض دون أن يتعرض لشدة في التعذيب ، تألمت إلى حد الفجيعة وكتبت شعرا صادرا من أعماقي المجروحة يدين ما حدث ربما لم يعجب الجماعة ، صدمتُ في بعض الرفاق وانعكس ما جرى تلقائيا على العلاقات التي بطبيعتها تميل للتوتر داخل المعتقل حتى بين الرفاق والأصدقاء . والعلاقة بيني وبين قاسم حداد أقرب وأحب صديق لم تفتر على خلفية مغادرتي صفوف الجبهة الشعبية ، وقد كان قاسم -دون غيره- يعرف بقراري قبل عامين ، لم يكن ذلك واردا بالنسبة لي لا في علاقتي مع قاسم ولا مع غيره ، ولم تجر بيننا مناقشات تتطرق لمسائل سياسية أو تنظيمية بل ولا حتى تتناول موضوع الاعترافات . ما حدث كان تداعيات على

خلفية تلك الاعترافات ، وعبّر عن نفسه في مناقشات ومناكفات ذات طابع أدبي محض . وقد عانيت وتعذبت كثيرا داخل المعتقل وثم خارجه من انسحاب قاسم حداد دون غيره نظرا للمحبة الكبيرة التي أحملها له منذ تعارفنا العام ١٩٦٥ ، وكنت آمل أن تعود المياه إلى مجاريها بعد خروجنا من المعتقل ، وسعيت مخلصا من أجل ذلك لكني ما وجدت استجابة من قاسم . أفرج عن قاسم حداد قبلي ، وكنت ضمن آخر دفعة خرجت ، لكن قاسماً لم يزرني بعد إطلاق سراحي ، فزرته في بيته وكان يستعد للسفر إلى الخارج ، وبعد عودته من السفر عاودت زيارته فألفيت الفتور نفسه واضحا في علاقته وتعامله معي ، وظل ذلك الوضع مصدر ألم حقيقي وكبير بالنسبة لي طوال المرحلة اللاحقة ، فلقاسم منزلة كبيرة وخاصة في نفسي ومحبة عميقة في قلبي» .

رغم صدمة الشملان وردة فعله السلبية على الاعترافات ، إلا أن طبعه الإنساني الحميم كان هو الغالب فاحتفظ في المعتقل بعلاقاته مع الجميع ، وتظهر الرسائل التي كان يهربها لي ذلك حيث يقول في إحداها : «رغم ما جرى ، عليّ واجبات صغيرة لابد من تأديتها لحقوق الصداقة ، وهي مراعاة مشاعر الأصدقاء في هذه المحنة التي لم يستطيعوا الصمود لها ، والتي تتطلب من مثلي سعة صدر وغض نظر على الرغم من أني قد حذرتهم وأنذرتهم بأن أي شخص سيؤتى به في التحقيق أمامي ليعترف فلا يلومنّ إلا نفسه مما قد يصيبه مني ، وقد واصلت معهم علاقاتي العادية التي تتطلبها حياة السجن»[1] .

من جهتي ، شعرتُ شخصيا بفتور في العلاقة بين الصديقين بعد خروجهما من المعتقل العام ١٩٧٤ واستفسرت من أحمد عن الأمر فقال إنه حاول التواصل الحميم أكثر من مرة دونما استجابة من قاسم . وأشهد أني ظللتُ ألمس معاناة وألم الشملان الكبير غير قادرة على استيعاب أسباب منطقية لاستمرار ذلك ، في الوقت ذاته أشهد أن قاسم حداد -في فترات مرض أحمد خلال عقد التسعينيات المنصرمة - كان على رأس الحريصين على التواجد اليومي بقرب أحمد في المستشفى وخلال مراحل علاجه . وفي ظني ، قد يكون اختلاف الأولويات وبالتالي المسارات التي انهمك فيها الرجلان أسهم في ذلك الابتعاد ، فقد انهمك حداد في الإبداع الشعري وانهمك

---

(١) أرشيف رسائل أحمد الشملان .

الشملان في الفعل النضالي .

على صعيد آخر حدثني الأستاذ عبدالرحمن السندي الذي كان أحد معتقلي الحركة الثورية بعد الضربة عن علاقته بأحمد في «جدا» حينها فقال : «التقيت بأحمد الشملان في المعتقل العام ١٩٧٣ عقب الضربة التي وجهها الجهاز الأمني للجبهة الشعبية ، لم نكن نلتقي إلا أحيانا حينما يأخذونا إلى البركة للسباحة معا . كنا نتبادل الأحاديث والنكات والمواقف القديمة ومن الأشياء التي كانت ترفع ثقتي في نفسي في المعتقل وتؤكد لي أنني لست على خطأ هي أنني كنت مع أحمد الشملان . في تلك الفترة وجدت أحمد هو نفسه ، النقاشات مستمرة واللقاءات الودية ، كنا نحرص أن نلتقيه ونجلس ونتناقش معه . شعرت حينذاك أن الشملان فعلا هو التاريخ السياسي والوطني للشعب ، وهو الصخرة التي باءت بالفشل أمام صمودها كافة المحاولات ، كانت محاولات المخابرات تنكسر أمام إرادته ، كانت إرادته وصلابته وقوته عظيمة» .

***

صدر مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي المكلف بإعداد دستور لدولة البحرين وتم انتخاب المجلس بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٢ وانعقد في ١٦ ديسمبر من العام نفسه . وقد قاطعت كل من جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي انتخابات المجلس التأسيسي «مشترطتين للمشاركة توفير مناخ وشروط ديمقراطية وإلغاء مبدأ التعيين»[١] . ظل المجلس التأسيسي يعقد اجتماعاته لمدة عام كامل لمناقشة دستور دولة البحرين المستقلة ، وفي الجلسة الختامية للمجلس بتاريخ ٩ يونيو ١٩٧٣ أقر مشروع الدستور وصدّق عليه الأمير في ٦ ديسمبر ١٩٧٣ . بعد ذلك مباشرة جرت انتخابات لأول سلطة تشريعية في البحرين- المجلس الوطني الذي دُعي للانعقاد بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٣[٢] . وقد قاطعت الجبهة الشعبية انتخابات المجلس الوطني وشاركت جبهة التحرير مبررة مشاركتها بأن الدستور الذي تم إقراره «رغم عيوبه

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «رفاق يستعيدون بعض صفحات تاريخ مشرق» . «النضال» نشرة تصدرها الجبهة . ع ٨ . فبراير ١٩٨٠ . ص ٢٠

(٢) حسين محمد البحارنة . «البحرين بين دستورين» . مصدر سابق . ص ٣٢ .

ونواقصه تضمن الحد الأدنى من النص على الحريات ، ومن أجل منع السلطة من التصرف والتحدث وحدها باسم القانون والمجلس ، ومن أجل نقل صوت الحركة الوطنية المعارض إلى داخل المؤسسة التشريعية البرجوازية ، ومن أجل فرض الحياة الديمقراطية ولو بحدها الأدنى»[1] أما الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي فبررت مقاطعتها بأنها «وجدت في المجلس الوطني حلقة من حلقات ترتيب أوضاع السلطة آنذاك على ضوء الانسحاب البريطاني ، حيث جرت الانتخابات في ظل حالة الطوارئ وقانون التجمعات ، وفي الوقت الذي كانت العديد من القيادات الوطنية داخل المعتقلات وفي المنفى كما لم تتوفر ظروف الحد الأدنى لإجراء انتخابات نزيهة ، بالإضافة إلى ذلك فقد حرمت السلطة المرأة من حق الانتخاب والترشيح»[2] .

وفي إطار قرارها بالمشاركة سعت جبهة التحرير لتشكيل كتلة برلمانية ، وقد شكّل عدد من أعضاء جبهة التحرير الوطني مع عدد من العناصر الديمقراطية «كتلة الشعب» التي خاضت الانتخابات وحققت فوزا كبيرا حيث فاز ثمانية من أصل اثني عشر من مرشحيها ، قال لي الأستاذ أحمد سند بن سند : «كانت كتلة الشعب مقبولة من الناس بشكل لا يوصف ، وكان لها تحرك واسع وتأثير كبير وسط الناس» .

ما يعنينا في هذا المقام أن نواب كتلة الشعب قد عقدوا النية على طرح مسألة المعتقلين السياسيين في أول جلسة للمجلس خاصة وقد ضمّنوا برنامجهم بند إطلاق سراح المعتقلين ووعدوا جماهيرهم بأن يكون البند على رأس أولوياتهم ، ومن جانبها لمست الحكومة النية المؤكدة لنواب الشعب على إثارة المسألة فأبدت تحركا لإطلاق سراح المعتقلين بمبادرة من جانبها بهدف استباق قرار يصدره المجلس ، وقبل انعقاد المجلس كان نواب كتلة الشعب يتحركون على أكثر من صعيد لإثارة المسألة وتوصيلها للسلطة الرسمية وللجموع الشعبية[3] .

وقد حدثني بعض نواب «كتلة الشعب» حول الأمر فقال عضو الكتلة النائب

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية . «الأرضية السياسية المشتركة بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين» . يناير ١٩٨١ . ص ١٠ .

(٣) من ذكريات النواب السابقين عبدالهادي خلف ، علي ربيعة ، محمد جابر صباح ومحسن مرهون .

السابق د . عبدالهادي خلف : «بعد أن فزنا بدأ يتصل بنا أناس ممن نعرفهم من جهة الحكم يطلبون تأجيل طرحنا المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين . كانوا يقولون إن رئيس الوزراء سوف يطلق سراح المعتقلين وأن علينا أن نؤجل طرحنا للمسألة ، وإن الحكومة ستبذل كل الجهود لإنهاء الأمر وفق الإجراءات القانونية وكل من لن تثبت إدانته سوف يطلق سراحه . نحن في كتلة الشعب واجهنا مشكلة كبيرة فأولا : المسألة المبدئية حيث أن إطلاق سراح المعتقلين كانت واحدة من أولوياتنا ، كانت لدينا أولويات هامة أخرى كرفع الأجور ومواجهة الغلاء وتحسين ظروف العمل ، لكن إطلاق سراح المعتقلين كان شيئا هاما بالنسبة لنا في كتلة الشعب كسبب لنزولنا ، وهو الذي يبرر للناس بأننا سوف نشارك من أجل أن ننجز شيئا في أجواء كانت تحتوي اتجاها للمقاطعة . كانت القيمة الأخلاقية التي نؤكد عليها هي أن لدينا رفاقا وإخوانا موجودون في السجن ويجب إخراجهم ، وعلى أقل تقدير المطالبة بصوت علني وصوت مرتفع من أجل ذلك . كان الاتفاق داخل كتلتنا أنه لا بد أن يكون هذا الأمر أول مشروع تطرحه الكتلة وقد شرفتني المجموعة في الكتلة بأن أتولى مسألة المعتقلين في المجلس ، وفي يوم انعقاد الجلسة الأولى وهذا موثق في جلسة القسم وانتخاب الرئيس قدمنا مشروعا برغبة إلى الرئاسة لوضع البند على جدول الأعمال . كان الجميع قادم للجلسة وهو يعرف أن هذا الأمر سيطرح ، وجرت محاولات لعدم تضمينه في جدول الأعمال لكننا أصررنا على ذلك ، ولم يكن إصرارنا بطولة من أحد منا ولكنه كان التزاما أخلاقيا إن لم نصر عليه فنحن كاذبون ، لذا فرضنا أن يوضع البند على جدول الأعمال وصار أمرا واقعا . وأصبحت كل الوساطات التي تأتي إلى الكتلة عن الموضوع تحولها الكتلة لي باعتباري مكلفاً بالملف . الوساطات مفادها دعوتنا لطلب تأجيل طرح الموضوع ، إلا أن الكتلة كلها أصرت على عدم إمكان التأجيل ، وقد كلفت بأن أقول لا وقلت لا . وخلال الجلسة حينما جاء بند المعتقلين ، قال رئيس المجلس حسن الجشي -ودون اتفاق معنا- : الآن سوف نؤجل بقية الجدول . فوجئنا بذلك فرفعت يدي وأعطاني الكلمة ، فقلت بصوت عال جدا : إننا نطالب بوضع قضية المعتقلين على رأس جدول الأعمال للجلسة القادمة ، شعر رئيس المجلس بالحرج فقد كان اقتراحاً لا يستطيع أحد أن يقف ضده فثُبّت» .

يواصل د . عبدالهادي خلف شهادته بقوله : «كان الشارع البحريني مستعدا بتوتر وحب للقابعين في المعتقل ، وفي الجلسة التالية كان أهم ما تحقق هو تحول النقاش من

نقاش تديره كتلة الشعب إلى نقاش شارك به كل أعضاء المجلس تقريبا ، كان في المجلس أناس يعتقدون أن العلمانيين يستحقون لأنهم أصروا على مطلبهم وموقفهم ولم يتراجعوا . شارك غالبية النواب أو ربما ٢٥ صوتا بقوة ومحبة من أجل إطلاق سراح المعتقلين وكان الجمهور متواجدا ، وقد ذُكرت خلال المناقشات أسماء من ضمنهم اسم أحمد الشملان ، والجميل خلال النقاش أن قضية المعتقلين لم تعد قضية إنسانية فحسب ، بل كان إطلاق سراحهم إثباتا لمصداقية البرلمان . أصبح الأمر ليس خيارا من خيارات الحكومة وليس مكرمة من مكرماتها ، وإنما هو قرار برغبة من المجلس لإطلاق سراح المعتقلين والحكومة تستجيب لهذه الرغبة ولا تمنح مكرمة ، وذلك كان مهما لمصداقية المشاركين في البرلمان ولإعطاء الحركة الوطنية جزءا من استحقاقات نضالها من أجل حقوق لا من أجل مكرمات ، لقد أردنا أن نؤكد أن البرلمان يملك بعض الأسنان» .

أما النائب السابق عضو «كتلة الشعب» الأستاذ علي ربيعة فقال : «خلال تجربة المجلس الوطني أول موضوع طرح هو موضوع المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم أحمد الشملان ، طرحنا الأمر حتى خارج المجلس الوطني وقبل بدء انعقاده ، قلنا لا يمكن أن تبدأ حياة نيابية وهناك معتقلون سياسيون ، فإذا كنا نتوخى حياة نيابية سليمة فلابد من إطلاق سراح المعتقلين . وقد كلفنا د . عبدالهادي خلف أن يتكلم باسمنا مع رئيس الوزراء بطلب إطلاق سراح المعتقلين قبل انعقاد المجلس ، وجرى الحديث بين د . عبدالهادي ورئيس الوزراء وكان هناك نوع من الاستجابة لطلبنا . في الوقت نفسه طلبنا لقاء مع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في قصره بالرفاع حضره منا المرحوم خالد الذوادي وأنا علي ربيعة وعضو ثالث لا اذكر الآن اسمه . طرحنا الموضوع على الشيخ عيسى وكان موضع ترحيب عنده وبدأ يسجل الأسماء وقال في خلاصة اللقاء : الآن أنا ذاهب إلى دار الحكومة وسأعطي أمرا بإطلاق سراحهم ، شعرنا بالارتياح على هذا التجاوب ، وأخبرنا الجماعة بأن الشيخ عيسى قال كذا ولديه الرغبة الكاملة لإطلاق سراح المعتقلين . لكن لم يطلق سراح لا أحمد الشملان ولا أحمد حميدان رغم أن الأمير سجل كافة الأسماء ، أما لماذا لم يطلق سراحهما فكان موضوع تساؤل ، فيما بعد فتح المجلس الوطني ملف المعتقلين السياسيين ، كتلة الشعب هي التي تبنت قضية المعتقلين السياسيين كقضية أساسية» .

وقال النائب السابق عضو «كتلة الشعب» الأستاذ محمد جابر صباح : «تقدمنا

نحن كتلة الشعب برغبة بإطلاق سراح المعتقلين ، ونوقش الأمر في المجلس وبعد فترة أطلق سراح المعتقلين السياسيين» .

وقال النائب السابق عضو «كتلة الشعب» المحامي محسن مرهون : «كان تفكيرنا نحن نواب كتلة الشعب منصبا على مسألة المعتقلين والمساجين السياسيين ، وحالما فزنا قررنا أن نتقدم بخطاب وعريضة فحينها لم تترسخ لدينا بعد آليات العمل البرلماني مثل تقديم اقتراح برغبة وغيره فكان التوجه أن نتقدم بخطاب موقع من النواب نتوجه به إلى الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة . في تلك الفترة كان أحمد الشملان معتقلا وكانت مجموعة من عناصر الجبهة الشعبية بعد ضربة الجبهة العام ١٩٧٣ ، كما كان في بالنا المحكومين السياسيين وخاصة مجيد مرهون وإبراهيم سند» .

***

في اليوم ذاته الذي عقد فيه المجلس الوطني أولى جلساته بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ ، كانت إدارة سجن «جدا» تتأهب لنقل عدد من المعتقلين إلى سجن القلعة تمهيدا لإطلاق سراحهم . يتذكر الأستاذ عبدالرحمن السندي ما جرى قائلا : «اتبعوا في إطلاق سراحنا حرب أعصاب شديدة ، ففي يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ الذي كانوا يسمونه «يوم المرحمة» كونهم يطلقون فيه سراح بعض المعتقلين ، في صباح ذلك اليوم الذي أذكر أنه كان باردا جدا جاءنا ضابط المخابرات الإنجليزي «سميث» وكنا مجموعة كبيرة عددنا حوالي الثلاثين معتقلا . جمعونا وقال «سميث» : الذي سأقرأ اسمه يتوجه إلى بيت الدولة ، وهم في العادة يقرؤون أو يذكرون أسماء الأشخاص الذين ينوون إطلاق سراحهم . وقد صادف أن أول اسم قُرأ كان اسمي ، ففرح الشباب وقالوا : سيطلق سراحك يا عبدالرحمن ، جمعت حاجياتي وتوجهت إلى بيت الدولة . الأسماء التي تلتني أيضا أحضروها بيت الدولة ، والذين لم يذكروا أسماءهم هم الذين أطلق سراحهم ، وكانت تلك حركة من «سميث» كمزيد من الإذلال . كان أحمد الشملان في بيت الدولة فوقفت معه أحضنه وأتحدث معه ، وأذكر موقفا صغيرا هنا ، أذكر أن أحمد قال لي حينها : إياك أن تتأثر فهم يريدون التفنن في تعذيبنا في أي ظرف نكون ، وقد كان ما حدث لي ضربة نفسية قوية لولا كلام الشملان الذي هدّأني كثيرا فقلت له : طالما صرت معك فأنا سعيد ، هذا ما قلته له بالضبط ، وقد بقينا معا ، ثم بعد فترة قصيرة أفرج عنا» .

يقول أحمد : «أطلق سراح معتقلي الزنازن الخارجية جميعا على دفعات ، ومن معتقلي بيت الدولة كان قد أفرج عن عبدالحميد القائد وسلمان كمال الدين ، ثم محمد نصر الله ، وخلت سجون جزيرة «جدا» من المعتقلين السياسيين ما عدانا أحمد حميدان وأنا والسجناء المحكومين» .

في ٧ يناير ١٩٧٤ كتبتُ لأحمد الشملان في رسالة مهربة التالي : «بالنسبة لموضوعكم -أقصد من بقي من المعتقلين- لقد طرح بعض النواب في المجلس الوطني قضيتكم وقيل لهم إنهم أطلقوا كل من لم تثبت ضده تهمة أما الباقي فقد أحيل موضوعهم للقضاء ، ثم صوتوا على طلب من أحد الأعضاء بإطلاق سراح كل من بقي باعتبار أنهم اعتقلوا في فترة ما قبل الدستور ، ووافقوا عليه بالأغلبية على أن يوافق عليه الأمير وللآن لم تصدر موافقة الأمير» .

ظل أحمد الشملان وأحمد حميدان المعتقلان الوحيدان الباقيان بسجن «جدا» إلى جانب السجناء المحكومين ، وكان لا يزال كل منهما في زنزانة انفرادية . يتذكر الشملان قائلا : «في صبيحة يوم ٢٦ يناير ١٩٧٤ فتح الحارس الزنزانة وقال لي : اجمع حاجياتك وتعال معي ، خرجت مع الحارس لأجدهم قد أخرجوا أحمد حميدان أيضا وتوجهوا بكلينا مباشرة إلى مركب الشرطة على ساحل جزيرة «جدا» الذي أقلنا إلى ساحل البُدَيِّع ومن هناك أخذونا إلى سجن «القلعة» بالمنامة ووضع كل منا في زنزانة . بعد قليل أُخذتُ إلى غرفة بها الضابط «هيجنز» وبرفقته شخص بحريني لا أذكر اسمه الآن ، قال لي «هيجنز» : عليك اعترافات كثيرة وكبيرة ونحن لن نحاكمك بل سنطلق سراحك لكننا نريد منك أن توقع على الاعترافات التي عليك وعلى تعهد بعدم عودتك للأنشطة المخلة بالأمن . أجبته : لقد اعتقلتموني حال عودتي من الخارج وأبقيتموني مدة عامين كاملين رهن الاعتقال في زنزانة انفرادية دون أن توجه لي أية تهمة أو أقدم للمحاكمة ولم يُسمح لي أن أقابل أهلي سوى ساعتين في عامين أي ساعة واحدة لكل عام ؟؟ والآن تقولون وقع على تعهد ؟؟ أنا لا أوقع على شيء . أخرجوني من عند «هيجنز» إلى الزنزانة وقالوا خذ حاجياتك واخرج فقد أفرج عنك . خرجت من بوابة سجن القلعة ووقفت انتظر مرور سيارة أجرة ثم ركبت السيارة إلى أم الحصم ، وقد دخلت على الأهل بشكل مفاجئ ، لكنهم - في الحقيقة- كانوا يتوقعون إطلاق سراحنا بين يوم وآخر خاصة بعدما راج أن المجلس الوطني قد ناقش موضوعنا» .

وقال د . أحمد حميدان : «أتذكر ظروف إطلاق سراحنا في يناير ١٩٧٤ بعد قيام المجلس الوطني ، أذكر أننا أنا وأحمد الشملان اللذان رفضا توقيع تعهد ، ولم يكن ذلك بتوافق لأن كل واحد منا أخذوه على حدة . رفضت توقيع أي تعهد قائلا : قرار الإفراج أو عدم الإفراج عنا بيدكم افعلوا ما تشاءون لكني أقول لكم ليس لدي ما أقوله على الإطلاق . وقد واجهوني مثل الشملان باعترافات كثيرة عليّ ، ولم أبد من جهتي أي تجاوب ولم أعترف على أحد» .

سادسا: بروز في الحراك المطلبي - ١٩٧٤:

عاد أحمد الشملان إلى الحياة في البحرين بعد غياب استغرق ثلاثة أعوام ونصف قضى منها عامين في المعتقل ، وبعدما انقضت فترة استقبال المهنئين والزوار بدأ أحمد يدخل شيئا فشيئا نسيج الحياة والحراك المجتمعي الذي كان يتصاعد في ظل ما أتاحه أول دستور يصدر لدولة البحرين المستقلة من حريات الرأي والصحافة وحريات التجمع وتكوين النقابات والمطالبة بالحقوق . كان على رأس ما يشغل الشملان العودة للعمل النضالي والمساهمة بدور فاعل في الحراك المجتمعي الذي كان في ذروته فترة المجلس الوطني . يقول النائب السابق الأستاذ علي ربيعة : «في فترة المجلس الوطني كان هناك زخم وحراك سياسي عجيب» .

تطلع أحمد الشملان للمشاركة الفاعلة وتطلع في الوقت ذاته إلى أن يتحدد بشكل واضح ارتباطه مع جبهة التحرير الوطني البحرانية التي أبدى رغبته في الانضمام لصفوفها منذ يناير ١٩٧٢ قبل عودته للبحرين . وقد ظل الأمر معلقا فترة الاعتقال التي امتدت من يناير ١٩٧٢ إلى يناير ١٩٧٤ . ورغم التقارب الشديد في المعتقل الذي حدث بين الشملان وبين الأستاذ محمد نصر الله أحد الكوادر القيادية لجبهة التحرير في البحرين ، إلا أن أحمد تجنب قطعيا التطرق للأمر في ظروف الاعتقال .

قام بزيارة أحمد الشملان العديد من رفاق الجبهة الشعبية وجبهة التحرير المتواجدين خارج المعتقل والذين عاد بعضهم من المنافي للوطن بعد إعلان العفو العام مهنئين بسلامة الخروج من المعتقل ، وتوفرت الفرص لأحمد فيما بعد أن يتصل بمن انكشف عليهم من قبل من قيادات جبهة التحرير ويطرح عليهم موضوع الانضمام . التقى أحمد مع الرفيق «ب» وتحدث معه في الأمر وتم تفعيل قرار جبهة التحرير

بالموافقة على انضمام الشملان وظلت العلاقة التنظيمية معه منفردة من خلال الرفيق المذكور[1] .

يقول أحمد : «بعد خروجي من المعتقل زارني الرفيق «ب» وتحدث معي كمسؤول تنظيمي ، ثم أصبح يجتمع معي أسبوعيا ونتناقش في القضايا التنظيمية والسياسية العامة ، كنا نتجول في أم الحصم ونتناقش» .

أصبح الرفيق «ب» حلقة الوصل والرابط التنظيمي لأحمد الشملان ، وفي العموم كانت جبهة التحرير حذرة في تحديد وضع تنظيمي للشملان في إطار السرية الشديدة التي كانت تحكم عملها النضالي ولكون الشملان قادم من موقع قيادي في تنظيم آخر ، وقد حدثني عدد من الوجوه البارزة في جبهة التحرير حول مسألة انضمام أحمد الشملان :

قال الأستاذ أحمد الذوادي : «لم يكن هناك أدنى تحفظ على انضمام الرفيق أحمد الشملان لصفوف جبهة التحرير ، من تقاليدنا أننا حتى من يعترفون من رفاقنا لا نقطع علاقتنا معهم ، لكن لا نعيد ضمهم إلى عمل تنظيمي ، فكيف بالمناضل المعروف أحمد الشملان ، ربما كان الحذر في بداية انضمامه وهذا مبرر ، أما فيما بعد فقد لعب الشملان دورا قياديا بارزا في جبهة التحرير ومثلها في اللقاءات ولجان العمل المشتركة وغير ذلك» .

وقال الأستاذ جاسم المطوع : «حسب علمي لم تكن هناك تحفظات على انضمام أحمد الشملان لجبهة التحرير ، سمعة أحمد وإمكانياته كلها كانت معروفة ، لكن الشملان لم يكن عاديا ، كان في قيادة تنظيم آخر ، فدخول عضو من قيادة تنظيم إلى تنظيم آخر سيمر حتما بعشرين «مصفاة» ، لذا كان هناك بعض التروي . أحمد -من جهته- كان قد حسم أمره وحتى على مستوى جبهة التحرير كانت المسألة محسومة لكنه لم يُعط الجواب بسرعة ، وحينما عاد للبحرين اعتقل فلم تتوفر الفرصة للاتصال به ، أعتقد أنه لما وصل البحرين كان محسوبا على خط جبهة التحرير» .

وقال الأستاذ محمد نصر الله : «خلال العام ١٩٧٤ بدأت العلاقات مع أحمد الشملان تصبح قوية أكثر وأكثر وانتهت المخاوف وزاد الانفتاح عليه وغدت معروفة لدينا التحولات التي جرت للشملان» .

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

وقال المحامي محمد السيد : «عرفت أحمد الشملان عن كثب في الكويت أواخر العام ١٩٧١ وعرفت معدنه النضالي والأخلاقي الطيب ، وفي الوقت ذاته عرفت موقفه من الجبهة الشعبية . وقد سجلت انطباعي عنه ورفعت توصية لأحمد الذوادي باحتواء الشملان فقد وجدته ذا معدن طيب وإنساناً يتحول . أرسلت لأحمد الذوادي لأني أعرف موقف بعض رفاقنا القياديين في التحرير تجاه القيادات القومية فهم لا يقتربون من القيادات القومية مهما علت ميزاتها النضالية والشخصية ، قد يقتربون ويأخذون ويعطون مع قوميين عاديين لكنهم يتحاشون القياديين ، لذا طلبت من أحمد الذوادي عدم اعتبار الشملان قياديا من القوميين بل اعتباره إنسانا مختلفا على صعيد ميزاته النضالية» .

وقال د . عبدالهادي خلف : «أي تنظيم يأتي إليه شخص من تنظيم آخر يكون عليه تحفظ ويمر بفترة اختبار ، هذا بالنسبة للعضو العادي فما بالك بالقيادي ، ثم أن العضو العامل غير العضو المفكر ، العامل هو النشط الذي يركض وينظم فعاليات ويحضر اجتماعات غير ذلك الذي يكتب مقالات ، التحفظ كان طبيعيا جدا خاصة وأنه في تلك الأيام كانت الأزمة على أشدها بين اليسار الجديد واليسار التقليدي ، وكانت جبهة التحرير تقليدية جدا ، فكان هناك تخوف من اليسار الجديد» .

على صعيد آخر شجع تحول أحمد الشملان السياسي والتنظيمي آخرين من الشباب على تحويل خياراتهم ، حدثني الفنان سلمان زيمان حول ذلك قائلا : «حينما سافرت للدراسة ببغداد العام ١٩٧٤ كان الوسط الطلابي الذي نزلت فيه كله محسوب على تيار الجبهة الشعبية في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين . كنت أبلغ من العمر حوالي الواحد والعشرين عاما ، سكنت معهم وتأقلمت اجتماعيا معهم وانتظمت معهم في صفوف الجبهة الشعبية ، وحينما طرحت الانتخابات للمجلس الوطني بدأت تتبلور عندي وعند مجموعة من الزملاء عدم القناعة بخط المقاطعة الذي اتخذته الجبهة الشعبية ، وبدأت أعيد النظر في خياراتي . ومن ضمن النماذج التي سمعنا عنها وتُحتذى في هذا الجانب أحمد الشملان الذي كان منضما للجبهة الشعبية ثم جرت لديه تغيرات وأعاد صياغة مواقفه التنظيمية وقناعاته السياسية» .

وعلى ضفة تيار الجبهة الشعبية كان عدد من الرفاق قد علموا بترك أحمد الشملان بعد صدور التعميم المركزي حول عدم التعامل معه مطلع ١٩٧٢ ، يقول الأستاذ عبدالحميد مراد : «عرفنا خبر ترك أحمد الشملان بعد أن غادرنا لأنه حينما

كان معنا كان حريصا على عدم الإعلان عن هذه الأمور» .

أما انضمام الشملان لجبهة التحرير فلم يعلم به البعض منهم إلا متأخرا ، يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «كنت قد عدت للبحرين في إبريل من العام ١٩٧٤ بعد إعلان العفو العام وأصبحت أزور أحمد الشملان الذي تجمعني به صلة نسب وصداقة جميلة قديمة تسمو فوق كل شيء ، وفعلا لم أكن أعرف حينها أن أحمد قد انتهت علاقته بالجبهة الشعبية وأنه اتخذ موقفا . وقد لاحظت أن هناك من يكرر زيارته للشملان من الأشخاص المحسوبين على خط جبهة التحرير مثل عبدالهادي خلف ومحسن مرهون ، لفت نظري أن عبد الهادي خلف كان يتردد كثيرا على أحمد . ولم يكن الأمر يعنيني لأن صداقاتي كانت مفتوحة مع الجميع وكنت على علاقة قوية مع الكثيرين من المحسوبين على خط جبهة التحرير خاصة من عملت معهم أيام العمل النقابي وفي المطار . لم يكن لدي موقف مضاد أو متشنج من جبهة التحرير ، كانت لي معهم علاقة نصير ، لذلك اعتبرت علاقة أحمد بعبدالهادي خلف عادية تماما في مرحلة كانت علاقاتنا جميعا ودية ، ولم أناقش بعد ذلك على ماذا اختلف أحمد لأني مقتنع أن الفصائل كلها وطنية» .

ويعلق الأستاذ عبدالحميد مراد على انضمام الشملان لجبهة التحرير بقوله : «بالنسبة لي وللشهيد محمد غلوم كان ترك أحمد الشملان خسارة لنا ومكسبا لجبهة التحرير ، مكسبا كبيرا وبعض الناس اعتبروه انتصارا للتحرير ، ولا أخفي القول أن كلتا الجبهتين كانت تحاول أن تؤثر على عناصر الطرف الآخر ومحاولة استقطابهم . هذا يؤكد بأن الحقيقة ليست موجودة عند طرف من الأطراف ، موجودة عند الجميع وكل واحد عنده جزء منها» .

أما الأستاذ عبيدلي العبيدلي أحد الكوادر القيادية بالجبهة الشعبية فقال : «كنت في بيروت العام ١٩٧٣ والخبر الذي صعقت به كان معرفتي أن أحمد الشملان انضم لجبهة التحرير ، هذا الخبر من الأخبار التي هزتني لسببين : أن أحمد كان أكثر الناس تشددا في طرح العلاقة مع التحرير ، كان أحمد سلبيا في ذلك أكثر من أي أحد آخر . والسبب الثاني كانت طروحات أحمد فيما يتعلق بالانفتاح وعدم الجمود في التفكير ، فهذه العودة إلى الفكر الذي كنا نراه آنئذ جامدا وستالينيا ، لم أستطع حقيقة أن أجد لها أي تفسير ، لكنني أعتقد أننا خسرنا حينها مناضلا صلبا هو أحمد الشملان» .

عقّب أحمد الشملان على ما ذكره الأستاذ عبيدلي العبيدلي بقوله : «أظن أن الصديق عبيدلي لم يكن على علم بالتغيرات الفكرية والسياسية التي حدثت لي ، وهي تغيرات ما زلت اعتبرها ايجابية وسليمة . لم يكن انضمامي لجبهة التحرير وليد صدفة أو ردة فعل مفاجئة على النحو الذي يطرحه الأخ عبيدلي الذي لم تتجاوز علاقتي الحزبية معه مطلع العام ١٩٦٩ ، صحيحٌ ، كان لي موقفٌ ناقدٌ بعد انتفاضة مارس ١٩٦٥ يرى أن جبهة التحرير انسحبت أواخر مارس من الساحة النضالية في مدينة المحرق وأننا كقوميين عرب افتقدنا خيوط التنسيق والتعاون التي كانت تربطنا معهم ، فاعتبرنا انسحاب جبهة التحرير عن الساحة تخاذلا وخذلانا لنا . بعدها دخلتُ المعتقل من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ ثم خرجت إلى المنفى مباشرة وربما ظللت أحمل الانطباع ذاته لحين لقائي تنظيميا بالأخ عبيدلي أوائل العام ١٩٦٩ ، وكانت تلك تجربتي التنظيمية الوحيدة معه ، وربما هو لا يعلم ما مررت به لاحقا من تحولات فكرية وسياسية كوّنت لدي موقفا ايجابيا من دور الاتحاد السوفيتي في منظومة المعسكر الاشتراكي وفي دعم حركات التحرر العالمية والعربية ، ومن مسألة النضال السياسي ذي الطابع السلمي ، وموقفي المعارض للكفاح المسلح في عموم منطقة الخليج كما كان مطروحا في صفوف الحركة الثورية ، وموقفي المعارض لتفجير بؤر مسلحة في مناطق الخليج . وقد أفصحت بشفافية عن قناعاتي ولم أخفها أمام الرفاق في الحركة الثورية والجبهة الشعبية في كافة المناسبات التنظيمية منذ عدن ودبي ١٩٦٩ ، للمؤتمر الثالث للحركة في بيروت ١٩٧٠ ، وزيارتيّ لظفار ١٩٦٩ و١٩٧١ ، ودورتي اللجنة المركزية الأولى والاستثنائية ١٩٧١ . وبعد أن تيقنت من اختلافي مع استراتيجيات الرفاق ومن صعوبة استمراري في قيادة تعتبرني تحريفيا وتوجه لي اتهامات وإدانات إقصائية ، قررت أن أغادر صفوف الجبهة الشعبية والتحق بالخط النضالي الذي أصبح يتلاءم مع قناعاتي وتوجهي الفكري والسياسي ، وتلك أمور ، ربما لم يعرف عنها الصديق عبيدلي . أما ما ذكره فيما يتعلق بطروحاتي حول الانفتاح وعدم الجمود في التفكير فهذا فعلا ما آمنت به ومارسته طوال حياتي والدليل على ذلك إقدامي على إعلان قناعاتي في أجواء تنظيمية غاية في السرية والانغلاق ومضادة تماما لتلك القناعات» .

***

منذ فبراير ١٩٧٤ اتفقتُ مع أحمد أن أمهد الطريق كي يتقدم لطلبي للزواج من الوالد رحمه الله ، وفي الشهر ذاته وصل الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان الذي كان حينها سفيرا للبحرين في جمهورية مصر العربية في زيارة قصيرة للبحرين . وقد أراد أحمد أن يوسّط عبدالعزيز بن سعد الشملان باسمه وسمعته ومحبة واحترام الناس له في موضوع التقدم لطلب يدي من الوالد .

يتذكر أحمد ما جرى قائلا : «زرت عبدالعزيز بن سعد الشملان في سكنه بمنطقة «الماحوز» وكررت زيارته ، وفي إحدى المرات فاتحته في رغبتي التقدم لخطبة فوزية بنت حسين بن مطر وطلبت مساعدته في ذلك فوعدني خيرا . وقد طرح عبدالعزيز بن سعد الشملان الموضوع على نسيبه وصديق حسين بن مطر عبدالله ابن عبدالعزيز الجامع وطلب منه أن يكلم حسين بن مطر في الأمر . وبعد ثلاثة أيام اتصل بي عبدالعزيز بن سعد الشملان وقال : اذهب لوالدها في عمله فهو يريد أن يراك . وقد طلبت من عبدالعزيز بن سعد الشملان الذهاب معي إلا أنه اعتذر بانشغالاته ثم قال : حسين بن مطر يرغب في رؤيتك والتحدث معك وحدكما . وفي الوقت الذي اعتبرتُ ذلك مؤشرا إيجابيا على إمكانية عدم ممانعة الرجل فقد تكوّن لدي انطباع بأن عبدالعزيز بن سعد الشملان كان يريد أن يتملص من مرافقتي كي لا يُحرج في حال أي رفض» .

أصبح على أحمد الشملان أن يذهب وحده كي يخطبني من الوالد وكنت على يقين من رفض الوالد وربما كان عبدالعزيز بن سعد الشملان كذلك وذلك لأكثر من سبب ، فقد كان الوالد يتمنى لابنته زوجا يحمل شهادة جامعية ويعمل في وظيفة مرموقة تضمن لها حياة رغيدة ، فما بالك إن عرف أن أحمد سياسي وقد دخل المعتقلات .

قرر أحمد الشملان الذهاب للوالد وحده وشجعته والدته التي طلبت منه التوكل على الله وقراءة آية الكرسي قبل الدخول على الوالد ، وفي أواخر شهر فبراير ١٩٧٤ توجه أحمد لمقر عمل الوالد الذي لم يكن موجودا فجلس ينتظره ، وحينما وصل الوالد رحب بأحمد وسأله عن طلبه فأجاب أحمد بشكل مباشر : جئت أخطب ابنتك فوزية ، سأله الوالد عن تعليمه وعمله فلم يكن ما ذكره أحمد مشجعا للوالد الذي رد عليه مباشرة : ابن عمها طالب الزواج منها ، وعلى كل فأنا سأكلمها . وانتهت المقابلة .

كان رد فعل الوالد وموقفه معي في البيت عنيفا ، كان قد سأل عن أحمد الشملان واستدعاني وقال كلاما قاطعا ونهائيا وغير قابل للنقاش : لا أوافق ولن أوافق على هذا الزواج أبدا ، لن تتزوجي هذا الشاب لعدة أسباب هي : أنه سياسي ضد الحكومة وأنا لا أقبل أن يكون زوجك كذلك ، وهو فقير لا يملك شيئا ولم يكوّن نفسه ليفتح لك بيتا وأنت ابنة عائلة مرموقة ووالدك صاحب مكانة ، وهو لا يحمل شهادة جامعية وأنت ستنهين تعليمك الجامعي هذا العام ، لن تتزوجي إلا من يشرفني ، ومن أختاره أنا زوجا لك .

كنت أتوقع مسبقا موقف الوالد ولم أجده ملوما في بعض مبرراته لعدم الموافقة ، فهو يريد لابنته أفضل وأسهل حياة ويريد زواجا يشرف مفهومه للمكانة الاجتماعية . تأكدت حينها أن أمام هذا الزواج من العراقيل ما يجعل إتمامه بموافقة الوالد أمرا شبه مستحيل ، ومنذ ذلك الوقت أصبح علينا أن نفتش عن سبلنا الخاصة لإتمام زواجنا .

عرف أحمد مبررات رفض الوالد ، ومع ذلك فبعد فترة حاول مرة أخرى أن يتكلم في الموضوع مع شقيقي الأكبر فاتصل به في مقر عمله لكنه لم يحصل منه على ما يشجع حيث اكتفى الشقيق بالقول لأحمد : الأفضل أن تتحدث مع الوالد في الأمر ، كانت شخصية الوالد هي الطاغية في البيت فيما يتعلق باتخاذ قرارات مصيرية من هذا النوع .

شعرنا أن الطرق الممكنة لتفاهم عائلي حول زواجنا قد سدت جميعا ، وبدأنا نفكر في إتمام الزواج خارج البحرين وكان أقرب وقت لإتمام ذلك شهر يوليو ١٩٧٤ الذي سأكون خلاله في الخارج لتقديم امتحانات سنتي النهائية بجامعة بيروت العربية ، اتفقنا مبدئيا أن يأتي أحمد الشملان إلى بيروت في يوليو بعد انتهائي من الامتحانات .

وفي مارس من العام ذاته بدأ الشملان في البحث عن عمل ، وكان صديقه الأستاذ علي ربيعة يعمل موظفا مسؤولا في شركة الزياني للتأمين ، فتكلم علي ربيعة مع صبحي عاقلة المسؤول عن التوظيف ، وقد تم قبول أحمد في وظيفة محصل بقسم الحسابات بالشركة واستقر في العمل إلى أن أعيد اعتقاله بعد ثلاثة أشهر في ٢٤ يونيو ١٩٧٤ .

خلال الفترة ذاتها أعاد أحمد الشملان طرح رغبته في السفر للدراسة بالاتحاد السوفيتي على الرفاق في جبهة التحرير . أكد لي الرفيق «ب» : «بعد إطلاق سراحه

طلب الشملان السفر إلى الاتحاد السوفيتي للدراسة .» وقال الأستاذ جاسم المطوع : «كان قرار سفر أحمد للدراسة قرارا تنظيميا إضافة لرغبته الشخصية» .

كان الشملان قد وضع إتمام دراسته الجامعية في الاتحاد السوفيتي كأحد الخيارات التي أمامه بعد تركه الحركة الثورية الشعبية نهاية ١٩٧١ ، وقد عاد للوطن واعتقل لعامين وبعد خروجه من المعتقل تناقش معي كثيرا حول أمر الدراسة ومرافقتي له بعد أن نعقد زواجنا في بيروت أو دمشق . ورغم رغبتي في إتمام زواجنا وموافقتي على مرافقة أحمد بعد الزواج في سفره الدراسي ، إلا أنني لم أكن راغبة في الدراسة وقد كنت بالعام النهائي بجامعة بيروت العربية . وقد أقنعني أحمد بأن أقدم أوراقي للجامعة كإجراء يجب أن يتخذ مبكرا لضمان القبول في حال اتخذتُ بعد ذلك قرارا بالدراسة ، وهكذا قدم أوراقه وأوراقي حيث اختار هو تخصص قانون دولي واخترتُ تخصص لغات .

***

كان أمام أحمد الشملان خمسة أشهر فقط ليتمتع بأنفاس الحرية في حضن الوطن قبل أن يعاد اعتقاله في ٢٤ يونيو ١٩٧٤ ، وقد مرت الخمسة أشهر على أحمد زاخرة بالكثير من الفاعلية والنشاط خاصة في مجال التوعية النقابية والتثقيف الجماهيري .

خلال فترة عمل المجلس الوطني وفي ظل أجواء الانفتاح وهامش الحريات التي ضمنها الدستور نشطت عناصر جبهة التحرير الوطني ونواب كتلة الشعب ومعهم ناشطو النقابات العمالية والمهنية في العمل الجماهيري وتحريك الشارع فبدأت تعقد الأنشطة التوعوية واللقاءات الجماهيرية ، وتبلور توجه نشط نحو تأسيس النقابات العمالية والمهنية .

في تلك الأجواء وجد أحمد الشملان المناخ سانحا وملائما لينشط ويسهم بعطائه في التوعية الجماهيرية ، فبعد شهر ونصف على إطلاق سراحه كانت تجري على قدم وساق استعدادات الناشطين السياسيين والعماليين المدعومين من جبهة التحرير الوطني للاحتفال بأول مايو «عيد العمال العالمي» لأول مرة في تاريخ البحرين ، وقد تحقق النجاح في هذا المسعى وأعلن عن تنظيم مهرجان احتفالي في نادي البحرين بالمحرق . انضم الشملان إلى عضوية اللجنة المنظمة للمهرجان ، وأعد كلمة ألقاها في الاحتفال باسم اللجنة المنظمة بالإضافة لكلمات ألقاها النواب جاسم

مراد ورسول الجشي وعلي ربيعة والنقابي عبدالواحد أحمد .

أذكرُ شخصيا المهرجان الاحتفالي فقد كنت متواجدة ضمن حضور نسائي كثيف حيث تميزت تلك الفترة بنهوض نسائي ملحوظ وتنام في الوعي السياسي للمرأة ، كانت المرأة قاسما مشتركا في حضور مختلف الفعاليات الجماهيرية التي تتالى تنظيمها حينذاك . ألقيت كلمات المهرجان من وراء منصة في رواق البوابة الداخلية الشرقية لمبنى النادي ، وقد امتلأت باحة النادي أمام الرواق عن بكرة أبيها بمئات من الحضور المتلهف لذلك النوع من الفعاليات ، وكان القادمون من كافة مناطق البحرين . أذكر أن عريف المهرجان كان د . عبدالهادي خلف ، وأن أحمد الشملان ألقى كلمة جريئة لم تعتد البحرين منذ استقلالها على علو سقف خطابها ، كما أذكر أني شعرت حقيقة بالخوف على أحمد وتوقعت استدعاءه من أجهزة الأمن العام أو إعادة اعتقاله . (الملاحق-الوثيقة ٦)

بدأ الشملان كلمته بقوله : «ليس أمرا طارئا ولا جديدا أن تحتفل الطبقة العاملة البحرانية بهذا اليوم المجيد في تاريخ الطبقة العاملة العالمية ، وليس صدفة أن يكون احتفالها علنيا بهذه المناسبة العظيمة ، فقد أثبتت هذه الطبقة الفتية التي تمرست بالنضال البروليتاري والوطني والديمقراطي ، إنها قادرة على أن تتعلم وتعلم أيضا» (الملاحق-الوثيقة ٧) .

يتذكر أحمد ذلك اليوم قائلا : « كانت البحرين تعيش نشاطا ثقافيا وعماليا وتعقد لقاءات وندوات جماهيرية ، وكان لي شرف المشاركة في أول احتفال أقيم في تاريخ البحرين بمناسبة الأول من مايو يوم العمال العالمي الذي شارك فيه بعض العمال ، وأذكر أن د . عبدالهادي خلف كان عريف المهرجان» .

أما د . عبدالهادي خلف فيتذكر المناسبة قائلا : «هذا الاحتفال كان مهما حينها ومهما الآن ، فأولا أنه كان يجرى لأول مرة بشكل علني . وثانيا أننا نظمناه بمشاركة أناس من خارج الطبقة العاملة كالتجار الوطنيين ونواب المجلس مثل جاسم مراد ورسول الجشي ، وكان الحضور هائلا جدا بالنسبة إلى وضعنا حينها . ولولا الشخصية الوطنية السيد جاسم مراد لما حصلنا على إذن بتنظيمه في ساحة نادي البحرين ، كان ممكنا أن ننظمه في الساحات ، إلا أنه لم يكن ممكنا الحصول على تصريح بذلك من وزارة الداخلية . كل النقابات العلنية شاركت حتى تلك التي تأسست لتوها ، فاطمة غلوم كانت رئيسة نقابة الصحة إلا أن الحكومة منعتها في آخر لحظة من المشاركة

فألقيت كلمتها بالنيابة . كنت عريف الاحتفال وأحمد الشملان ألقى كلمة اللجنة المنظمة ، وأذكر أنه حتى شركة «سينالكو» للمشروبات الغازية وزعت المشروبات مجانا ، وبعض الحضور وزعوا الأطعمة مجانا . كان جوا وطنيا آخر ، واحتفالا بهيجا ، وبالرغم من سوء اختيارنا للموسيقى التي أذيعت أثناء الحفل ، إلا أنه كان احتفالا جميلا» .

وقد تطرقت مجلة «صدى الأسبوع» في عددها الصادر في ٧ مايو ١٩٧٤ للاحتفال وعرضت باختصار ما جاء في كلمات الخطباء ، وقالت عن كلمة الشملان : «أما السيد أحمد الشملان فتحدث باسم اللجنة المشرفة على المهرجان فأشاد بنضالات الطبقة العاملة البحرانية ودورها في نضالات الجماهير الأخرى من أجل التحرر الوطني . . وأكد على المكاسب التي أحرزها النواب التقدميون داخل المجلس الوطني . . وحيا العمال الذين أخذوا مبادرة البدء بتشكيل النقابات في وزارة الصحة وشركة ألمنيوم البحرين ودعا العمال للالتفاف حولهم»[1] .

وقد حدثني البعض من حضور المهرجان حول مجرياته وانطباعاتهم حوله ، قال الأستاذ عبدالله مطيويع : «في مايو ١٩٧٤ نُظم أول احتفال علني بعيد العمال في نادي البحرين ، كان الحضور حاشدا وكثيفا بشكل غير عادي ، وكان الاحتفال كبيرا وممتازا . أذكر أن عريف الحفل كان د .عبدالهادي خلف ، وقد ألقى أحمد الشملان كلمة ، كنا نشعر بفرحة كبيرة كوننا -بعد نضالات عمالية طويلة- نحتفل علنا بعيد العمال» .

وقال المحامي يوسف يتيم : «في أول مايو ١٩٧٤ بنادي البحرين أقيم أول احتفال بعيد العمال ، تميزت الفترة بنشاط ملحوظ بعد انتصار كتلة الشعب ، وقد ألقى أحمد الشملان الكلمة الرئيسية في الاحتفال ، هنا أدركت أنه مرتبط بالتنظيم وسألت فكان الجواب بالإيجاب» .

وقال الأستاذ سيد إبراهيم مكي : «جرى في العام ١٩٧٤ أول احتفال بالأول من مايو في نادي البحرين ، وفي وقت المهرجان كان إعلان انتصار فيتنام ، وقد أُعلن الأمر علينا ونحن جالسون في المهرجان ، جاء خبر انتصار فيتنام على أمريكا فأصبح احتفالنا احتفالين» .

---

(١) لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين . مصدر سابق . ص ١٠٢

وإلى جانب الاحتفال بعيد العمال كان الحراك واسعا على تأسيس النقابات العمالية ، «تأسست نقابتا ألبا والصحة وأعقب إعلان النقابتين نشاط تثقيفي واسع في صفوف عمال هاتين المؤسستين من جهة وعلى الصعيد الجماهيري من جهة أخرى . فكثرت الندوات والاجتماعات العمالية في مواقع العمل وفي نوادي العاصمة والمحرق والقرى العديدة لشرح أهداف كل من النقابتين ولاستعراض تاريخ الحركة النقابية ونضالات الطبقة العاملة وللدعوة من أجل تراص الصفوف وللضغط على الحكومة لتطبيق مواد قانون العمل الساري وبالتالي إشهار التنظيمين النقابيين في ألبا والصحة»[1] .

وبالإضافة لمشاركته في المهرجان العمالي ، قدم أحمد الشملان بعض المحاضرات والندوات في الأندية (نادي أم الحصم ونادي النسور بالمنامة) تناولت موضوع النقابات العمالية . قال لي د . عبدالهادي خلف : «جرت عدة أنشطة تواصلت فيها مع الناس الشخصيات التي لها سمعة ، وذلك مهم لاجتذاب الجمهور والحضور . أحمد الشملان شارك ومحمد السيد شارك ، وتم تنظيم دورة نقابية في منطقة «رأس رمان» .

كنتُ من حضور ندوة نادي أم الحصم ، وأذكر أنه جرى نقاش في الندوة تناول الحراك الذي كان على أشده لتأسيس النقابات في البحرين ، وكان واضحا -خلال النقاش- الوضع المأزوم بين عناصر جبهة التحرير وعناصر الجبهة الشعبية حول كسب السبق في تأسيس النقابات ، وقد طرح -خلال النقاش- الإشكال الذي برز بين الطرفين حول تأسيس نقابة الصحة . كان ملحوظا الطرح الجريء لأحمد الشملان في جهة مهاجمته لجهاز الأمن والمخابرات الذي يعرقل مساعي تأسيس النقابات العمالية والمهنية ، وقد شعرت في تلك الندوة أيضا بالخوف على أحمد من الاعتقال .

وحدثني الأستاذ عبدالله مطيويع عن الندوة فقال : «في نادي أم الحصم قدم أحمد محاضرة حول النقابات العمالية . كان حضور المحاضرة من الجمهور كبيرا فقد كان هناك احتفاء بكل الموجود اسمهم في حركة النضال الوطني ، وقد برز اسم أحمد الشملان بشكل لافت حينها» .

وقال لي الأستاذ سيد إبراهيم مكي الذي حضر الندوة : «أذكر أن أحمد

---

(١) المصدر نفسه . ص ٨٠-٨١

الشملان كان هو المتحدث الرئيسي في ندوة عن الحركة النقابية بنادي أم الحصم وكان عمر الشملان رئيس النادي مديرا للندوة . وقد دار نقاش حاد عن نقابة الصحة التي كانت قد تأسست لتوها بدفع من عناصر جبهة التحرير ، على ضوء ذلك دفعت العناصر المحسوبة على الجبهة الشعبية باتجاه تقديم شكوى في وزارة العمل على قيام النقابة في وزارة الصحة واعتبارها نقابة غير قانونية . وكان تعقيب الشملان على مداخلات النقاش هو رفض اللجوء إلى الشكوى ضد قيام النقابة وتخطئته ، وأذكر أنه قال : نحن كلنا رفاق درب وكلنا نعمل معا ، هل صحيح أن نلجأ ضد بعضنا لعدونا ، للجلاد الذي يجلدنا كلنا معا» .

وكتب الأستاذ سلمان كمال الدين عاتبا على ما جرى في الندوة من تجاذبات بين الحضور وعاتبا بشكل غير مباشر على أحمد الشملان : «كنت وقتها رئيسا للجنة العمالية بوزارة الصحة ، وبغياب دوره تدهور الوضع إلى درجة الاتهامات والتشهير . تأثرت كثيرا والإحباط لازمني ، والحزن لفني والأسى أخذ بعدا حين تكون المقارنة بين التضحيات وثمن المواقف مع من تم الانتصار للبعض ممن كان ينتقل من موقع إلى آخر . سؤال يطرح نفسه وتساؤلات تفرض واقعها ، إجابات تحتاج لشجاعة ، وإنصاف يحتاج لمنصفين» .

واستفسرتُ من الأستاذ سلمان كمال الدين عما يقصد بما كتب فأوضح لي أن أحد حضور الندوة وجه اتهاما بالعمالة لرئيس اللجنة العمالية بوزارة الصحة الذي كان هو الأستاذ سلمان كمال الدين ، وأن أحمد الشملان لم يتصدَّ -بصفته المنتدي- دفاعا عنه بالرغم من معرفة الشملان بمواقفه وتضحياته .

وقد علّق أحمد الشملان على ما طرحه الأستاذ سلمان كمال الدين بقوله : «لم أشك لحظة في وطنية ونزاهة الأستاذ سلمان كمال الدين ، لكن الأمر الأساس الذي كان يشغلني حينها هو مواجهة مخططات السلطة لشق الحركة العمالية والحرص على الذهاب نحو ما يحقق وحدتها وقوتها» .

ويبدو أن تلك المحاضرة وما طرح بها من آراء ومداخلات قد جعلت العديد من عناصر جبهة التحرير ومناصريها يصلون إلى قناعة بأن أحمد الشملان قد أصبح فعلا يمثل وجهة نظر جبهة التحرير وتوجهها النضالي . يقول المحامي محسن مرهون أحد كوادر جبهة التحرير : «أذكر أني حضرت ندوة جماهيرية بعنوان «الحركة النقابية» كان أحمد الشملان هو الذي ينتدي فيها بنادي أم الحصم . كانت تلك أول مرة

أكتشف فيها الشملان كشخصية وطنية ذات فكر مترسخ وأكتشف أيضا أنه ذو توجهات تقدمية ، كل ذلك اكتشفته في تلك الندوة ، ولم أكن -قبل ذلك- على علم واضح بدوره الوطني» .

إضافة لتلك الندوة قدم أحمد الشملان محاضرة بنادي النسور وشارك في دورة نقابية بنادي «رأس رمان» ، حدثني الأستاذ يوسف زينل الكادر الطلابي بجبهة التحرير فقال : «في صيف العام ١٩٧٤ كنت أمضي العطلة الصيفية في البحرين وحضرت لأحمد الشملان محاضرة في نادي «رأس رمان» ، كان يتكلم في موضوع اقتصادي عن العمال ، كنا حينها نسمع أن أحمد أصبح محسوبا على جبهة التحرير ، كانت حسابات جماهير جبهة التحرير أن الرجل أصبح منا فكنا نقصد حضور محاضراته» .

كان الحراك الجماهيري واسعا على كافة الصعد ، يقول د . عبدالهادي خلف : «كانت هناك حركة جماهيرية بالتوازي مع المجلس وأحمد الشملان كان جزءا من تلك الحركة ، وتلك الحركة هي التي كانت حامية للمجلس من أن ينحصر فقط في إطار اللجان وإطار الرغبات وإطار اسأل وأجب ، ومنذ مارس وابريل ١٩٧٤ طرحت العرائض العمالية بشكل متواصل ، كانت العرائض تنزل للبرلمان أسبوعيا بعضها يطالب بتحسين الأجور وبعضها يطالب بمكافحة الغلاء والبعض يطالب بإعلان أول مايو عطلة والبعض الآخر بتأسيس النقابات . كانت العملية مستمرة إلى أن بدأنا في شهر إبريل العمل الجدي من أجل تأسيس النقابات وتأسست النقابات في شهر مايو ونشطت وبدأت الإضرابات» .

وقد تعددت الإضرابات العمالية و«بلغت في النصف الأول من العام ١٩٧٤ ، ٦٣ إضراباً عماليا شملت العديد من المؤسسات والتي تملك نصفها شركات أجنبية (أمريكية وبريطانية) ويلعب رأس المال الأجنبي دورا هاما في أغلب الباقي . وعلى رأس تلك الشركات كانت : شركة فيليب هولزمن ، شركة براون آند روت ، شركة ويمبي ديلونج ، شركة تلفزيون البحرين ، شركة زلاقة السفن ، كراي ماكنزي شركة ميدل ايست اينجنيرنج وغيرها»[1] .

وفي مؤسسة الزياني التي التحق الشملان بالعمل فيها منذ مارس ١٩٧٤ تم

---

(١) المصدر نفسه . ص ١٥

تنظيم إضراب وحُررت عريضة مطالب بتحسين الأوضاع الوظيفية لموظفي المؤسسة في الفترة التي كان الشملان فيها يعمل بالمؤسسة . وقد حدثني الأستاذ عبدالرحمن عثمان الذي كان زميل عمل للشملان في المؤسسة ذاتها فقال : «تعرفت على الأخ أحمد الشملان العام ١٩٧٤ في مجال العمل بمؤسسة الزياني ، كنت أعمل في شركة التأمين التابعة للمؤسسة وانضم أحمد موظفا في قسم الحسابات . كان الموظفون في الشركة متذمرين يريدون تحسين أوضاعهم الوظيفية فاتفقتُ معهم وحررتُ عريضة وضعتُ بها مطالب الموظفين وبدأنا نجمع تواقيع الموظفين . وقد أنابنا الموظفون أنا وإبراهيم بوزيد للتباحث مع إدارة المؤسسة كممثلين عنهم ، ولم نتفق فقد رفضت الإدارة العريضة ، قالوا : اسحبوا العريضة وسنلبي طلباتكم ، قلنا : لن نسحب العريضة وعليكم أنتم أن تأخذوا رأي الموظفين فإذا وافقوا على سحب العريضة كان بها لأنه مطلب عام . وقد أقنعت الإدارة كل الموظفين بسحب تواقيعهم ، وظللنا ثلاثة لم نسحب تواقيعنا أنا وإبراهيم بوزيد وأحمد الشملان ، بقيت فقط توقيعاتنا نحن الثلاثة» .

سابعا: الاعتقال الرابع-البحرين يونيو ١٩٧٤- فبراير ١٩٧٥:

تصاعد الحراك الجماهيري وتوسعت حركة المطالبات بالحقوق وتأسيس النقابات والإضرابات العمالية مما سبب إزعاجا كبيرا للحكومة التي قررت وضع حد لذلك ، وقد «توجهت الحكومة إلى المجلس الوطني في ٢٢ يونيو ١٩٧٤ بطلب عقد جلسة سرية ألقى فيها وزير الداخلية بيانا أعلن في نهايته أن كل ما يجري إنما هو مؤامرة شيوعية تستهدف الخليج بأكمله وتنطلق من البحرين . في تلك الجلسة السرية حصلت الحكومة على تخويل «بالضرب بيد من حديد» وباتخاذ الإجراءات الأمنية «اللازمة» لإيقاف النشاط الوطني والنقابي المتزايد . . . . .»[1] وهكذا بدأت الاعتقالات . فجر ٢٤ يونيو ١٩٧٤ تم اعتقال أحمد الشملان ، وقد حكى لي أحمد ظروف اعتقاله فقال : «عدت ظهرا من العمل وكان الجو في البلد متوترا ، وفي الليل جلست أكتب لك رسالة وقد أنهيتها متأخرا ووضعت رأسي لأنام ، وقبل أن استغرق في النوم دُق باب البيت . وصلت الشرطة عند الثالثة فجرا في موكب من ثلاث

---

(١) المصدر نفسه . ص ٧-٨

سيارات إحداها سيارة شرطة وأخريان مدنيتان ، أيقظتني الوالدة فتنبهت للرسالة وسلمتها إياها طالبا منها إخفاءها ، فتشت الشرطة غرفتي وأجزاء كثيرة من البيت بما في ذلك السطح ، كانوا يبحثون حتى ما بين أوراق الكتب ، وقد استغرق التفتيش ساعة ونصفاً ، وفي الرابعة والنصف انتهوا وقالوا لي هيا . كانت الوالدة كعادتها هادئة ملتزمة الصمت ، ولدى خروجي معهم اكتفت بالقول : «تحمّل بروحك» (اعتني بنفسك) . وصل الموكب القلعة في الخامسة إلا ربع وأبقوني في السيارة فترة طويلة أنتظر ، ومن نافذة السيارة رأيت معتقلين كثيرين يصلون عرفت منهم أحمد الذوادي ويوسف العجاجي وعبدالهادي خلف وعبدالله البنعلي ، وقد تتابعت دفعات المعتقلين حتى بلغ العدد ٣٠ معتقلا غالبهم من تيار جبهة التحرير ، وقد نقلنا جميعا في صباح اليوم نفسه إلى سجن «جدا» .»

ويتذكر د . عبدالهادي خلف ظروف الاعتقال فيقول : «بعد الاعتقال جمعونا كلنا في ساحة واحدة هي الساحة الداخلية للقسم الخاص ثم رحلنا جميعا إلى «جدا» في وقت واحد تقريبا ، من الوجوه المعتقلة عرفنا أن الاعتقال لتيار جبهة التحرير بشكل أساس ، اعتقلوا العمال النقابيين ومن تخيلوهم القياديين لهم ، إضافة لأولئك اعتقلوا أناس ليس لهم لا في النقابة ولا في العمل السياسي ، وكان هناك على الأقل واحد أو اثنان مزروعين . نقلنا إلى «جدا» في اليوم نفسه وبقينا هناك ١٥ يوما لم يفعلوا معنا أي شيء ، وفي ١٤ يوليو ١٩٧٤ وقّعنا رسالة نداء واحتجاج نطالب فيها بالتحقيق معنا أو الإفراج عنا وأرسلناها إلى السلطة وإلى العالم ، وقد نشرت الرسالة بمجلة «الطليعة» الكويتية . وبعد هذه الحادثة بدؤوا ينقلوننا بغرض فصلنا عن بعض ، ظللت فترة طويلة في «جدا» وكان أحمد الشملان يُنقل بين سجن «القلعة» وسجن «جدا» لدواعي العلاج» .

كتب لي أحمد الشملان في رسالة مهربة تاريخها ٢٥ يوليو ١٩٧٤ يقول : «أهمس في أذنك بأننا قد أرسلنا أربع رسائل احتجاج تحمل تواقيعنا إلى المجلس الوطني والرأي العام الداخلي والخارجي ووزارة الداخلية ووزارة العدل ، ويدور بيننا الآن حوار حول مشروع إضراب عن الطعام من أجل إطلاق سراحنا» .

بعد نداء الاحتجاج الذي أصدره المعتقلون في ١٤ يوليو ١٩٧٤ أعلنوا إضرابا عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم دون توجيه تهم ودون تقديمهم للمحاكمة وطالبوا بتحسين ظروف اعتقالهم ، وقد امتد الإضراب عددا من الأيام ومرض أحمد

الشملان نتيجة الإضراب ووقع في أحد الأيام مغشيا عليه . وصف أحمد وضعه في المعتقل بسجن «جدا» صيف ١٩٧٤ بقوله : «في «جدا» تُركنا مع بعضنا والزنازن مفتوحة مما خفف من قسوة المعتقل ومما ساعدنا على تنظيم إضراب للاحتجاج على اعتقالنا دون توجيه أي تهم وللمطالبة بتحسين ظروف الاعتقال ، قمنا بإضراب في «جدا» استمر عددا من الأيام وقد تعبتُ وأصابتني آلام متقطعة في القلب ، وفي أحد الأيام وقعت مغشيا عليّ نتيجة ما أصابني من ضعف ووهن من الإضراب ، وعلى إثر تنظيمنا الإضراب بدؤوا يفرقوننا ، وتكرر نقلي بين سجن «القلعة» وسجن «جدا» .»

يتذكر المحامي محمد السيد الذي كان أحد معتقلي الحملة ضد جبهة التحرير ما جرى للشملان قائلا : «التقيت بأحمد الشملان في سجن «جدا» صيف العام ١٩٧٤ ، وقد أعلنا إضرابا عن الطعام احتجاجا على اعتقالنا دون تحديد تهمنا وطالبنا بتقديمنا للمحاكمة . كان أحمد من ضمن المضربين ومرض ولاحظنا تعبه الشديد فأحطنا به ، كان قادما من دورة المياه وسقط فحمله المعتقلون ووضعوه على أول سرير داخل السياج وخارج الزنزانة ، صرنا نسأله : ماذا بك وهو لا يتكلم ولا يجيب ، وكنت ألمس رجله فأجدها يابسه وأضع أذني على قلبه فأسمع دقاته ، حاولت أن أكلمه في أذنه وأنا جالس على ركبتي عند قلبه وعند أذنه ، طلبت منه أن يذكر لي ماذا به هل الألم في رجله أم في رأسه ، لكنه لم يكن يتكلم ، لم يكن يسمع ما نقول ولم يتكلم ولم تكن عينه تتجاوب ، لم ترف أبدا لوقع كلامنا ، رششنا ماء على وجهه الذي كان شديد الصفرة ، لكنه ظل لا يتكلم . أذكر أن البعض منا كان يصرخ مناديا الشرطة بأن هناك معتقلاً مغمى عليه ويدعوهم للحضور لرؤيته وعمل ما يلزم ، وقد حان المغرب ونحن لم نزل نصرخ على الضابط ، ثم لا أذكر ماذا حدث فيما بعد ، هل نقلوه للقلعة أم لا ، لا أذكر» .

حدثني أحمد الشملان كيف كان يقضي وقته في معتقل «جدا» ١٩٧٤ فقال : «حاولت تعلم اللغة الروسية على أمل أن أخرج وأسافر مباشرة للدراسة حيث قام عبدالواحد أحمد الدارس في موسكو بتعليمي شيئا في اللغة الروسية ، عدا ذلك ظل نظام المعتقل وظروفه وطعامه كما كان : الإيقاظ الساعة الخامسة صباحا وإطفاء الأنوار بعد المغرب مباشرة ، وبعد عدة مطالبات سمحوا بأن تظل الأنوار مضاءة حتى السابعة» .

وحدثني من قابلت من معتقلي الفترة المذكورة عن ذكرياتهم مع الشملان في سجن «جدا» فقال الرفيق «ب» : «تقابلت مع أحمد الشملان في سجن «جدا» صيف العام ١٩٧٤ ، ومما يميز أحمد أنه كان ذا صوت جميل وكان يغني باستمرار ، وحينما سمح لنا بالسباحة في بركة «جدا» كان الشملان أطولنا نفسا حينما نتبارى في الغطس تحت الماء» . وقد أكد لي أحمد أنهم كانوا يتسابقون على الغطس والبقاء تحت الماء أطول مدة ممكنة ، وأنه كان دائما أطولهم نفسا وبقاء تحت الماء مبررا ذلك بتعوده منذ الطفولة على السباحة والغطس في عيون أم الحصم وبحرها .

وقال المحامي محمد السيد : «كانوا يسمحون لنا بالخروج للتمشي الحر لمدة ساعة واحدة فكنا نتجه للسباحة في البركة الارتوازية ونقطف من البستان المحيط بالبركة بعض الثمار كاللوز والرطب ، كان ماء البركة باردا ومنعشا . كنا نتمشى -خلال تلك الساعة- على شاطئ جزيرة «جدا» نبحث عما هو مفيد وصالح للاستعمال ، وأحيانا نحصل على قطع من الأخشاب وأحيانا على علب مأكولات أو عبوات شراب ، وأذكر أننا كنا مهتمين بالبحث عن «ترمس» لحفظ الشاي أو الماء ، وفعلا وجدنا واحدا في حالة جيدة من الداخل وصالحا للاستعمال» .

وتذكر الأستاذ أحمد الذوادي لقاءه مع الشملان في المعتقل بقوله : «لقائي الثاني مع أحمد الشملان كان مهما لكنه لا يُحسب لقاء حقيقيا لأن كلينا كان في المعتقل العام ١٩٧٤ قبيل حل المجلس الوطني ، رأينا بعضنا في سجن «جدا» والفترات التي كنا فيها قريبين من بعض كانت قصيرة لا تتيح المجال للمرء أن يأخذ ويعطي ، أما في سجن «القلعة» فكان كل منا في زنزانة بعيدة عن الأخرى ، إلا أننا كنا نعرف عن بعضنا» .

***

سافرتُ إلى بيروت منذ منتصف يونيو ١٩٧٤ لتقديم امتحان السنة النهائية ، وكان اتفاقي مع أحمد أن يصل إلى بيروت بعد انتهائي من تقديم الامتحانات لنتم زواجنا هناك بعد أن تعذر إتمامه في البحرين . وقبيل بدء الامتحانات اتصلتُ بأحمد على هاتف بيتهم فأجابتني والدته وقالت : لقد تم اعتقال أحمد منذ يومين . أسقط في يدي ، فمعنى ذلك أن إتمام الزواج خارج البحرين قد تأجل إلى أجل غير مسمى وعودتي للبحرين بعد إتمام الامتحانات أصبحت أكيدة .

انتهت امتحاناتي في أغسطس ١٩٧٤ ، وقد زارني الأستاذ محمد نصر الله الذي

كان موجودا في بيروت وقال لي إن قبولي في جامعة الصداقة بموسكو قد تم ، فأخبرته بأني بعد اعتقال أحمد لن أسافر وسأعود للبحرين بعد أيام . لكن الأستاذ نصر الله أوضح لي أن التوقعات العامة تشير إلى أن اعتقالهم لن يطول وقد يطلق سراحهم عما قريب ، وقال إن أحمد يؤكد على سفري لموسكو في حالة قبولي كما يؤكد أن لديه أملاً كبيراً في أن يخرج سريعا ويصل لي هناك وقال الأستاذ نصر الله إن القبول في الجامعة قد تم بمشقة كبيرة وشُغل كرسي دراسة باسمي ، ونصحني بالسفر وقال إن أمامي أسبوعاً لكي أقرر بشكل نهائي . تركني الأستاذ محمد نصر الله في حيرة شديدة من أمري ، فمن جهة كنت قلقة حول ردة فعل أهلي على سفري المفاجئ إلى موسكو التي كان يُمنع سفر البحرينيين لها . ومن جهة أخرى كان معنى عودتي للبحرين انتفاء إمكانية أي سفر لاحق لي خاصة أنني قد أتممت تقديم امتحانات السنة الرابعة النهائية بجامعة بيروت العربية ، وفوق ذلك فقد كان إطلاق سراح أحمد في علم المجهول .

كان همي وقلقي كبيران بشكل لم أعشه وأحتمله من قبل ، ظللت مترددة حتى زارني الأستاذ محمد نصر الله بعد ثلاثة أيام وسلمني تذكرة السفر وتأشيرة الدخول للاتحاد السوفيتي . شعرت حينها أنني أمام أمر واقع عليّ أن اتخذ فيه قرارا سريعا وحاسما ، وتذكرت أن عودتي للبحرين تنفي أي فرصة وأي عذر لاحق للسفر ، وتعني استحالة إتمام زواجنا الذي ظللنا ننتظره لأربعة أعوام . عندها اتخذت أصعب قرار في حياتي على الإطلاق وسافرت وحيدة إلى موسكو ، ومما خفف همي وقلقي أنني التقيت على متن الطائرة بالعديد من الطالبات والطلبة البحرينيين الذين كانوا متوجهين للدراسة في الاتحاد السوفيتي بترتيب من جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين .

يقول أحمد : «بعث الأستاذ محمد نصر الله لي رسالة شفوية تخبرني أن فوزية قد سافرت فعلا إلى موسكو للدراسة ، فشعرت بشيء من الاطمئنان وبكثير من الأمل» .

***

في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ نقلت مجموعة من المعتقلين إلى سجن «القلعة» بالمنامة ، وتوضح رسالة مهربة بعث بها أحمد لي بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٧٤ أنه أُبقي في سجن «جدا» بمعية ١٧ ممن أبقي من المعتقلين ، وفي مطلع شهر أغسطس نقل الشملان إلى

سجن «القلعة» . وقد أودع المعتقلون زنازن انفرادية وعايشوا أصعب الظروف في صيف سجن «القلعة» الرهيب . وفي ١١ أغسطس ١٩٧٤ أصدر عدد من المعتقلين الذين أمكنهم التواصل رسالة ثانية من سجن «القلعة» وجهوها لوزيري الداخلية والعدل ورئيس المجلس الوطني وللرأي العام في البحرين وخارجها . جاء في نص الرسالة : «نحن من الذين تم اعتقالهم بدون وجه حق بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٧٤ وبقينا حتى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ في سجن «جده» حيث تم نقلنا بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٤ إلى سجن المنامة وزج بنا في الزنزانات الانفرادية التي تفتقر إلى أدنى الشروط الصحية حيث نعاني من الرطوبة الشديدة والحر القاتل ، لقد طالبنا مرارا تحسين أوضاعنا داخل المعتقل وطالبنا بتوفير المعاملة الإنسانية التي نستحقها ولا شك ، إلا أن المسؤولين عن استمرار اعتقالنا رفضوا الاستجابة لهذه المطالب العادلة . وحيث أننا منذ توقيفنا في ٢٤ يونيو ١٩٧٤ وحتى الآن لم توجه لنا أية تهمة أو يجرى معنا أي تحقيق . . . فإننا نود أن نؤكد تصميمنا على إطلاق سراحنا فورا أو تقديمنا إلى المحاكمة وتوفير الدفاع عنا استجابة لقرارات المجلس الوطني ، هذا وإننا نعتزم الإضراب عن الطعام ابتداء من صبيحة الخامس عشر من أغسطس وحتى تستجيب السلطات لمطالبنا العادلة .»[١]

قال لي د . عبدالهادي خلف : «أعددنا الرسالة وأخرجناها وكانت مفاجأة عجيبة فحينما سلمناها للضابط كانت منشورة في مجلة «الطليعة» الكويتية في اليوم نفسه ، بعدها دخلنا في إضراب طويل» .

بعد مضي أسبوع على بدء الإضراب وبتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٧٤ رفع أهالي المعتقلين عريضة احتجاج وجهوها إلى رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والعدل نقتطف هنا جزءا منها : «نحن الموقعين أدناه نود أن نبدي أسفنا الشديد للإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة بحق بعض المواطنين الآمنين حيث زجت بهم في المعتقلات منذ حوالي الثلاثة أشهر دون أي مبرر قانوني . إن مثل هذه الإجراءات هي في واقعها خرق صريح لمبادئ الديمقراطية الواردة في الدستور ولكافة المواثيق الدولية ووثيقة حقوق الإنسان ولأبسط المبادئ الإنسانية . إننا نستغرب استمرار اعتقال هؤلاء المواطنين وعدم تقديمهم للمحاكمة إن كان هناك ما يحاكمون عليه» . وقد اختتمت العريضة بالتوقيع التالي : «أهالي المعتقلين» وقامت مجلة «الطليعة» الكويتية بنشرها .

---

(١) «رسالة من المعتقلين في البحرين» . مجلة «الطليعة» . الكويت : ١٧ أغسطس ١٩٧٤

تعرض أحمد الشملان لمضاعفات صحية خطيرة نتيجة الإضراب ، قال يصف ما حدث له : «كان يتكرر نقلي بين «جدا» و«القلعة» وفي أغسطس ١٩٧٤ نقلت ضمن مجموعة إلى سجن «القلعة» وقد أودعوني زنزانة رقم واحد التي كنا نطلق عليها «أم البول» والتي تعتبر أسوأ زنزانة وتستخدم للعقاب ، ولا أعرف على ماذا كانوا يعاقبونني . في ١٥ أغسطس ١٩٧٤ دخلنا أطول إضراب عن الطعام بناء على الأسباب التي جاءت في الرسالة الصادرة عن المعتقلين ، كان جو سجن «القلعة» جحيما لا يطاق في حر أغسطس القاسي ، وقد ساءت حالتي الصحية في تلك الزنزانة وحصلت لي مضاعفات خطيرة وشعرت أن الحياة لن تطول بي في ذلك الوضع الرهيب ، أخضعوني للعلاج أكثر من مرة وحينما لاحظوا خطورة حالتي نقلوني للمستشفى وأكرهوني على فك الإضراب وحينما أعادوني لم أودع في رقم واحد بل نقلت إلى إحدى زنازن السجناء المحكومين . ظللت هناك فترة ثم نقلت إلى سجن جزيرة «جدا» ، بعد فترة جاءوا بعبدالهادي خلف إلى «جدا» وكان في أقصى حالات الضعف والوهن»

وصف د . عبدالهادي خلف ظروف الإضراب بقوله : «أودعوا أحمد الشملان في زنزانة رقم واحد «أم البول» كما كنا نسميها أو زنزانة العقاب ففوقها تقع حمامات الشرطة التي تسرب للزنزانة في الأسفل البول والمياه . كان يتواصل صوت التسرب «طخ طخ» أربعا وعشرين ساعة مما يجعل النوم مستحيلا والأرض تتغطى بالماء ويختنق جو الزنزانة بالرطوبة . جربت شخصيا تلك الزنزانة فقد كان وجودنا أنا والشملان متقطعاً «رايح جاي» بين «جدا» و«القلعة» ، أحيانا يستدعونك لا تعرف لماذا ، وقد لا يريدون منك شيئا فقط يضعونك في رقم واحد ، أحيانا يأخذونك من «جدا» للتحقيق ثم يغيرون رأيهم فتظل عددا من الأيام في «القلعة» وأنت محتار وتزداد حرب الأعصاب مع الإيداع في «أم البول» التي كانت هي تعذيبنا الأساسي ، وهذا النوع من التعذيب مؤلم فالضرب يمكن تحمله لكن هذا الوضع حرب أعصاب حقيقية . مرض أحمد في اليوم العاشر أو الثاني عشر للإضراب وانهارت صحته بسبب مضاعفات القلب ، فاضطروا لإحضار الإسعاف ونقلوه للمستشفى ، ما أصاب الشملان جعلنا نخاف عليه لأنه شارك في الإضراب وصحته لا تساعده على ذلك ، وقد قرر الطبيب إجباره على فك الإضراب وأكمل الباقون . أذكر أن أحمد الذوادي وعباس عواجي استمرا في الإضراب ٢٥ يوما ، وأنا واصلت إلى ٢٩ يوما لأني كنت

في زنزانة البرج بعيدا عنهم ولم أعرف أنهم فكوا الإضراب ، واصلت ولم أفك الإضراب إلا حينما نقلوني إلى سجن «جدا» . كنا على وشك أن نموت في ذلك الإضراب الكبير ، أحمد الشملان انهارت صحته بسبب القلب وأحمد الذوادي أصابته فيما بعد أمراض عدة بسبب هذا الإضراب ، أعرف أن صحته تأثرت كثيرا لذلك السبب . انتشر الخبر في الخارج أننا سنموت وكانت حملة هائلة ، حملة كبيرة جدا لا تصدق ، وحينما يطلع المرء على الوثائق البريطانية يعرف كم كانت تلك الحملة مؤثرة في البريطانيين وفي الحكومة هناك رغم أن البحرين بلد صغير وهامشي بالنسبة لبريطانيا لكن الحملة كانت كبيرة جدا» . (الملاحق- الوثيقة ٨)

وقال المحامي محسن مرهون الذي أصبح فيما بعد محامي مجموعة الخمسة الذين لم يطلق سراحهم : «كانوا قد أعلنوا الإضراب عن الطعام واستمروا مضربين فترة طويلة جدا تجاوزت العشرين يوما وبلغوا درجة من الإجهاد كبيرة جدا ، وما زلت أذكر كيف كان عباس عواجي يأتي للمحكمة رابطا بنطاله بإزار لكي يثبته على بطنه» .

وحدثني المهندس عبدالنبي العكري عن مرض الشملان أثناء الإضراب المذكور بقوله : «كنت أتابع ما يتعلق بدخول أحمد الشملان البحرين والمعتقل منذ أن أصبحت مسؤول الإعلام في مكتب عدن التابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي . كان لديّ حينها اهتمام بمراسلة «الأمنستي» (منظمة العفو الدولية) وكنت أرصد كل ما يجري من اعتقالات بالمنطقة وأتابعها إعلاميا وأرسل للمنظمة معلومات حول الاعتقالات والمعتقلين ، كنت أرسل للمنظمة رسائل باسم إعلام الجبهة الشعبية عن الاعتقالات التي تجري في البحرين والكويت والإمارات والسعودية ، لم أكن معنيا - بالنسبة لمعتقلي البحرين- بالجهة التي ينتمي إليها المعتقل ولم أفرق بين معتقلي الجبهة الشعبية ومعتقلي جبهة التحرير . ومما تابعته اعتقال الشملان في يونيو ١٩٧٤ حيث أذكر أنه أضرب عن الطعام وجرت له متاعب صحية جراء الإضراب وقد وجهنا عنه مناشدات للمنظمة التي تحوز سجلا بكل تلك المراسلات» .

وتحدث المحامي د . عباس هلال عن وجه من وجوه حملات الدعم للمعتقلين فقال : «انعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد الحقوقيين العرب في ١١ يناير ١٩٧٥ في بغداد وكنت أحد المحامين البحرينيين من حضور المؤتمر . وقد أرسل المؤتمر برقيات للأمير ورئيس الوزراء وولي العهد ووزير الداخلية تطالب بإطلاق سراح المعتقلين الخمسة

وكان أحمد الشملان أحدهم» . (الملاحق- الوثيقة ٨)

***

في الفترة الأخيرة من دور الانعقاد الأول للمجلس الوطني تقدمت «كتلة الشعب» بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بجميع أراضي الدولة وجعلها ملكا للدولة[١] ، ولم تحتمل الدولة ذلك وخلال عطلة المجلس الوطني أصدرت السلطة التنفيذية مرسوما بقانون بشأن تدابير أمن الدولة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ . ومع بدء عمل المجلس فوجئ باستعجال الحكومة في طلب أخذ موافقته على المرسوم بقانون .

كتب د . حسين البحارنة يقول : «وقف أعضاء كتل المجلس وقفة واحدة ضده لتعارضه مع أحكام الدستور بشأن «الحقوق والواجبات العامة» وبشأن «السلطة القضائية» ، ولم يستطع المجلس أن يستكمل اجتماعاته لمناقشة المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لأن الحكومة قاطعت اجتماعات المجلس لعلمها أنه سوف لن يوافق على المرسوم بقانون»[٢] .

وارتباطا بالتطورات المذكورة جرى التعامل مع المعتقلين تمهيدا لتطبيق المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة عليهم ، قال الشملان : «في أكتوبر ١٩٧٤ أفرج عن جميع المعتقلين ما عدا خمسة هم أحمد الذوادي وأحمد الشملان وعباس عواجي وعبدالهادي خلف ويوسف العجاجي ، وكان المجلس الوطني لم يزل يعقد جلساته وقد طُرح عليه إقرار مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة . بقينا في سجن «جدا» إلى نهاية ديسمبر وفي يناير ١٩٧٥ نقلنا إلى سجن «القلعة» بقصد تقديمنا للمحاكمة ، وأودعونا زنازن انفرادية ، ومن جديد أعادوني إلى الزنزانة رقم واحد «أم البول» التي بقيت بها حتى أفرج عني في ٢٥ فبراير١٩٧٥» .

وقال د . عبدالهادي خلف : «في أكتوبر ١٩٧٤ أطلق سراح الجميع وبقينا نحن الخمسة فقط الذين سمّاهم السفير البريطاني في الوثائق البريطانية : «المحرضون الأساسيون» ، ثم نقلونا لسجن «القلعة» وأودعونا زنازن انفرادية ، الشملان في رقم واحد والذوادي وعواجي في زنزانتي «الكنارة» وأنا وضعوني في «البري» (البرج)» .

---

(١) فلاح عبدالله المديرس . مصدر سابق . ص ٥٩

(٢) حسين محمد البحارنة . «البحرين بين دستورين» . مصدر سابق . ص ٣٧

ويتذكر الأستاذ عباس عواجي بقوله : «في سجن «القلعة» أودع أحمد الشملان زنزانة رقم واحد التي كنا نسميها «أم البول» ، وأودعنا أنا وأحمد الذوادي في الزنزانتين اللتين يطلق عليهما «الكنارة» لقربهما من شجرة «الكنار» (النبق) ، كان الوضع في سجن القلعة سيئا جدا ولا يسمح لنا بالخروج أبدا وكل واحد وحده» .

وحول قرار تقديمهم للمحاكمة وتفاصيل المحاكمة قال د . عبدالهادي خلف : «نتيجة للحملة الخارجية الكبيرة جدا والمؤثرة التي جرت على خلفية إضرابنا عن الطعام قررت السلطة أن تطبق رسميا قانون أمن الدولة علينا ، فأخذونا إلى محكمة أمن الدولة برئاسة القاضي البشبيشي ، كانت محاكمة هزلية جدا وكان محسن مرهون محامينا لكن لم يكن بمقدوره أن يرفع حتى ورقة ، القاضي لديه كل الأوراق والمحكمة ليست صالحة للاعتراف بالقوانين . ووفقا لقانون أمن الدولة لم يمدد لنا أنا وأحمد الشملان وأطلقوا سراحنا ، أما الباقون فمددوا لهم ، ظلوا خمس سنوات رغم أن القانون على سيئاته لا يسمح إلا بثلاث سنوات» .

وعن المحاكمة حدثني الشملان فقال : «بدؤوا يأخذوننا كل على حدة إلى محكمة أمن الدولة وكانت تعقد في مبنى المحكمة القديم بقرب باب البحرين . وأذكر أن الضابط عبدالرحمن المريخي آمر سجن المنامة في الثمانينات كان ضابطا صغيرا العام ١٩٧٥ وقد استدعاني إلى مكتبه في سجن القلعة وسألني : من المحامي الذي تود أن يدافع عنك؟ أجبت بسؤال : ما هي جريمتي لتحاكموني؟ قال : جهاز أمن الدولة يعرفون ماذا حدث ، لابد أن تقرر من تريد أن يدافع عنك . قلت : أريد المحامي محسن مرهون لكني أطلب الالتقاء به قبل المحاكمة . أجاب الضابط المريخي : بعدين بعدين ، الآن وقع أنك تريد المحامي محسن مرهون» .

وقال الأستاذ عباس عواجي : «أخذونا للمحاكمة الصورية التي لم يكن القاضي يقول فيها سوى مددوا لهذا وأطلقوا سراح ذاك مما دعانا إلى أن نطلق على ذلك القاضي لقب «الصنم» . ثم أطلق سراح أحمد الشملان وعبدالهادي خلف وأبقونا نحن الثلاثة أنا وأحمد الذوادي ويوسف العجاجي رهن الاعتقال ، وكنا أول من طبق عليهم قانون أمن الدولة بأثر رجعي» .

يتذكر محامي المجموعة الأستاذ محسن مرهون قائلا : «كنت نائبا في المجلس الوطني ولديَّ حصانة برلمانية فلم أعتقل في حملة اعتقالات صيف ١٩٧٤ ، وبعد اعتقال الجماعة صدر قانون أمن الدولة وبدأ تطبيق تدابيره عليهم . كان يفترض –

حسب القانون- أنه بعد اعتقالهم بثلاثة أشهر يؤخذون إلى محكمة الاستئناف العليا لكي يتظلموا ، وإن لم يتظلموا يطلب الادعاء العام تجديد توقيفهم . في ذلك الوقت كانت محكمة الاستئناف العليا - حسب القواعد - هي من تقرر استئناف توقيفهم أو عدمه ، وقد حضرتُ معهم محاكمات تدابير أمن الدولة ، وكان واضحا أن الخمسة قد اتخذوا قرارا مسبقا من داخل المعتقل بعدم الاعتراف بقانون تدابير أمن الدولة واعتبار محاكمتهم محاكمة غير قانونية ، وبالتالي يرفضون الدفاع أمامها . حضرتُ معهم وأذكر أن أول من جاءوا به يوسف العجاجي الذي أخبرني بموقفهم ، العجاجي قرر أمام المحكمة بأننا لا نعترف بهذا القانون وهو قانون غير دستوري ونحن نرفض الدفاع أمام هذه المحكمة وانتهى . تتابع فيما بعد مثولهم أمام المحكمة ، ثم قررنا طلب ملفاتهم بقصد معرفة ماذا يوجد بملف كل منهم ، كنا نأخذ الملف ونطلب ساعة للاطلاع عليه ، بعدها نقف أمام المحكمة ونعلن الموقف الرافض ونخرج» .

يختتم أحمد الشملان ذكرياته عن المرحلة الأخيرة من اعتقاله فيقول : «حينما أخذوني إلى المحكمة التقيت بمحسن مرهون فقال لي : انتبه يا أحمد ، هذه لعبة وأنا لن أدافع عنكم لأنها لعبة ، كان محسن مرهون يترافع أمام القضاة قائلا إنها لعبة مدبرة وهم يسمعونه ويتهامسون . أما ما وجهه رئيس المحكمة القاضي محمود البشبيشي لي من أسئلة فكان مضحكا ، سألني : هل تعرف محمد بونفور؟ وهل اجتمعت معه؟ أجبته بلا ، وانتهى مثولي أمامه في مدة لم تستغرق أكثر من ثلاث دقائق قال بعدها : انتهى ، اذهب . أعادوني للقلعة وأودعوني الزنزانة الانفرادية ، وبعد شهر جاءني الضابط الإنجليزي «سميث» وأخذوني في سيارة مدنية للمحكمة وأخذوا عبدالهادي خلف في سيارة أخرى . في المحكمة قالوا لي : حكمك بالبراءة وكذلك قالوا لعبدالهادي خلف وأعادونا إلى القلعة ، وهناك قال لنا الضابط «سميث» إن الحكم علينا كان بالبراءة . خرجنا من سجن القلعة مع بعض وركبنا سيارة أجرة واحدة فنزل عبدالهادي خلف عند بيته القريب من منطقة سجن «القلعة» ، واتجهتُ بعد ذلك إلى أم الحصم ، دخلتُ على الأهل بشكل مفاجئ أفرحهم كثيرا خاصة وأني طوال فترة الاعتقال التي امتدت ثمانية أشهر لم أحظ بأي مقابلة» .

بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧٥ خرج أحمد الشملان وعبدالهادي خلف من المعتقل وظل به أحمد الذوادي ويوسف العجاجي وعباس عواجي . وبتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧٥ نشرت جريدة «الأضواء» البحرينية خبرا بعنوان «إطلاق سراح اثنين من المعتقلين»

وكان المقصودان هما د . عبدالهادي خلف وأحمد الشملان ، وقد أرسل د . عبدالهادي خلف ردا على ما نشرته «الأضواء» .

استفسرت من د . عبدالهادي خلف عن فحوى الخبر ورده عليه فقال : «الأضواء نشرت أنه أفرج عنا لأننا أبرياء والباقون ثبت ضدهم ما استدعى الحكم عليهم باستمرار الحبس ، وكان ردي عليهم أننا خرجنا لأنه لم يثبت ضدنا شيء وكذلك الباقون لم يثبت ضدهم شيء ، كان ردي حادا كي أوضح للناس أننا لم نتهم بشيء أصلا حتى تثبت براءة نفر منا ويدان الآخر ، والشيء الجيد في تلك الأيام أن الرد نشر فعلا» .

وقد جاء في الرد الذي نشره د . عبدالهادي خلف في الجريدة ذاتها ما يلي : «نشرت جريدتكم الغراء في عددها الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٧٥ تحت عنوان «اطلاق سراح اثنين من المعتقلين» ما يفيد أن محكمة الاستئناف العليا نظرت في الطعون المقدمة من قبلي ومن قبل الإخوة أحمد الشملان وأحمد الذوادي وعباس عواجي ويوسف عجاجي ، كذلك أفاد الخبر بأن المحكمة قبلت الطعن الذي قدمته أنا وأحمد الشملان ، بينما رفضت طعون الآخرين . أفيدكم بأن صيغة الخبر تعطي انطباعات غير صحيحة وبعيدة عن الحقيقة مما قد يشوه موقفنا من المرسوم بقانون قبل وأثناء وبعد تقديمنا لمحكمة الاستئناف العليا ، موقفنا كان -وما يزال- موقفا واضحا يقوم على رفض القانون لعدم دستوريته ولمنافاته لأبسط قواعد الديمقراطية والمبادئ الأساسية في حقوق الإنسان . . . . . الحقيقة أننا أدخلنا المعتقل وخرجنا منه ودخلنا قاعة المحكمة وخرجنا منها دون أن نعرف لنا تهمة»[1] .

وروى لي الأستاذ عباس عواجي الرواية التالية عن الشملان بعد خروجه من المعتقل : «خرج أحمد الشملان من المعتقل وفي أول مقابلة جرت لي بعد إطلاق سراحهم أحضرت زوجتي علبة حلاوة قالت إنها هدية من عند الشملان . وقد احتفظت بتلك الحلاوة فترة طويلة قاربت الأربعة أشهر حيث كنت مع أحمد الذوادي نأكل قطعتين فقط ليلة الجمعة من كل أسبوع ، وقد ظللت احتفظ بعلبة الحلاوة حتى اليوم» .

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . نشرة «النضال» . من منشورات جبهة التحرير الوطني . ع ١ . ١٩٧٥

ما إن خرج أحمد الشملان من المعتقل حتى أخذ يرتب أمور سفره إلى بيروت ومنها إلى موسكو، وبعد أقل من شهر على خروجه من المعتقل غادر البحرين إلى بيروت بتاريخ ١٩ مارس ١٩٧٥ . خلال الأشهر اللاحقة استكملت السلطة إجراءاتها المفضية لإنهاء التجربة الديمقراطية في البحرين ففي ٢٤ أغسطس ١٩٧٥ استقالت الحكومة البحرينية وفي ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ أصدر الأمير المرسوم رقم ٤ للعام ١٩٧٤ بحل المجلس الوطني ثم صدر الأمر الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بوقف سريان المادة ٦٥ من الدستور وبتكليف مجلس الوزراء بإصدار التشريعات بمراسيم بقوانين[١] .

(١) حسين محمد البحارنة . «البحرين بين دستورين» . مصدر سابق . ص ٣٨-٣٩

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل السادس

استراحة محارب
١٩٧٥-١٩٨١

شكّل السفر إلى موسكو بالنسبة لأحمد الشملان أهمية قصوى لتحقيق العديد من الأمنيات والأحلام ، كان لدى أحمد رغبة كبيرة في إتمام دراسته الجامعية والعليا التي حالت ظروفه المضطربة غير المستقرة دون إتمامها ، ففي القاهرة ١٩٦٣ وقف ضيق ذات اليد وتأخر القبول حجر عثرة أمام مواصلة دراسته ، وفي بغداد ١٩٦٨ جاءت متطلبات قيادة العمل التنظيمي الطلابي بما حوته من تنقل وسفر وعدم استقرار على حساب الانتظام والالتزام الدراسي ، ثم كان على أحمد مغادرة بغداد ليتفرغ لمهام العمل التنظيمي . وبقي حلم إكمال الدراسة الجامعية يراود أحمد وزادت رغبته بعد معرفته أن والدي حسين بن مطر قد اعتبر عدم إنهائه دراسته الجامعية واحدا من أسباب رفضه زوجا لابنته .

من جانب آخر شكّل سفر أحمد الشملان إلى موسكو الفرصة السانحة للقائنا وتتويج علاقتنا العاطفية بالزواج بعد طول انتظار . كان قد مضى على العلاقة خمس سنوات مكتظة بالصعوبات والمعوقات الخارجة عن إرادتنا التي فرضت بعدنا القسري . وخلال الخمس سنوات لم نر بعضنا إلا مرات معدودة خاطفة ، وكان التواصل الأساس بيننا عبر الرسائل بين بيروت وعدن وبين الكويت وبيروت ، وبعدها بين الكويت والبحرين ، وأخيرا عبر الرسائل القصيرة المهربة بين سجن «جدا» والمحرق ، ومن الخمس سنوات أمضى أحمد عامين ونصفاً رهن الاعتقال .

من جانب ثالث كان أحمد الشملان الخارج من تجارب نضالية متنوعة بأمس الحاجة لاستراحة محارب قصيرة بعد عقد من الانهماك في المهام السياسية النضالية وتحمل تبعاتها من اعتقال متكرر ونفي من الوطن وعدم استقرار مكاني وانتفاء فرص الالتحاق بعمل وكسب الرزق ، إلى خوض معارك فكرية وسياسية صاخبة وتغير

قناعات وأولويات ، إلى التحول من تنظيم سياسي لآخر . كان أحمد الشملان بحاجة لفترة ولو قصيرة كي يسترجع أنفاسه ويستعيد طاقاته ، كان بأمس الحاجة لشيء من الراحة والاستقرار النفسي وتكوين أسرة ، ولم يكن تحقيق ذلك ممكنا -في وضع كوضعه- سوى بالسفر بعيدا عن المنطقة . قال لي الأستاذ جاسم المطوع : «كان الرأي في التنظيم أن الشملان لابد أن يخرج من البحرين ليرتاح ، لقد أُنهك أحمد كثيرا ، وأعتقد أن قراره للذهاب للدراسة كان قرارا حكيما ، لقد ارتاح وكوّن أسرة ونال شهادة» .

أصبح الوصول إلى موسكو أمنية عزيزة غادر أحمد الشملان البحرين وهو يتطلع لتحقيقها بأسرع ما يمكنه ، إلا أن رياح بيروت جرت بما لا تشتهيه سفن أحمد المتأهبة للإبحار ، لقد اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية بعد أقل من شهر على وصول أحمد إلى بيروت ، فتعرقل كل شيء وأصبح عليه أن يمضي خمسة أشهر بين بيروت ودمشق بانتظار استلام تأشيرة دخول الاتحاد السوفيتي . كانت الفترة طويلة لم يحسب أحمد حسابها وهو الذي يعاني من ضيق ذات اليد وشحة المال . قضى الشملان أربعة أشهر من أقسى فترات حياته التي لا تضاهيها إلا فترات الاعتقال في أقبية السجون .

أولا: بيروت-دمشق.. محطة انتظار:

يروي الشملان تجربته القاسية في الانتظار ببيروت قائلا : «وصلتُ بيروت في ١٩ مارس ١٩٧٥ وتوجهت مباشرة إلى الرفيق عبدالله البنعلي في بيته بمنطقة الفاكهاني ببيروت وأقمت عنده بتقدير أن استلام تأشيرة دخول الاتحاد السوفيتي لن يستغرق إلا أياما معدودة وصرت أراجع يوميا مكتب التأشيرات بالسفارة السوفيتية . مضت الأيام الأولى بعد وصولي طبيعية ، كنت أشغل وقتي خلالها بالقراءة الدائمة وتأدية بعض المهام التنظيمية برفقة عبدالله البنعلي . وأذكر أني رافقته كممثلين عن جبهة التحرير الوطني في حضور الاجتماع الأول للجان التضامن والسلم العربية الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٧-١٨ مايو ١٩٧٥ ، كما أذكر أننا طرحنا على الاجتماع إرسال رسالة إلى حكومة البحرين للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وإباحة الحريات العامة وتم فعلا إرسالها باسم الاجتماع»[1] .

(١) انظر أيضا : جبهة التحرير الوطني البحرانية . «النضال» نشرة تصدرها جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ١ . ص ٢٨ .

يواصل أحمد الشملان ذكرياته قائلا : «حاولت الاقتصاد في مصروفاتي لأبعد حد تحسبا من فترة انتظار قد تطول ونفاد ما كنت أحوزه من مال قليل قبل وصول تأشيرة السفر لموسكو ، وبرفقة عبدالله البنعلي التقيت ببعض الرفاق المستقرين في بيروت للعمل التنظيمي أو للدراسة ، كما التقيت ببعض العابرين من الرفاق من بيروت إلى بلدان الدنيا ، وأذكر أني حضرت الفعاليات التي أقامها الحزب الشيوعي اللبناني احتفالا بالذكرى الخمسين لتأسيسه . كما وضعت لنفسي برنامجا للقراءة الفكرية والأدبية المتنوعة خلال فترة الانتظار . مر أسبوعان دون أن أستلم التأشيرة ، ولسوء الحظ كانت سماء بيروت ملبدة بغيوم الصراع السياسي والطائفي التي كانت تنذر بانفجار صراع مسلح بين القوى السياسية اللبنانية التي يحوز كل منها مليشياته الخاصة ، كانت بيروت على شفا حفرة من اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية» .

قبيل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية تلاحقت الأحداث عربيا ولبنانيا فقد جرى اغتيال الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية يوم ٢٥ مارس ١٩٧٥ ، وكانت إسرائيل تستعد للانقضاض من جديد على المقاومة الفلسطينية داخل لبنان مدعومة بمساعدة قوى لبنانية . وتزايد في لبنان تشكيل الميليشيات المسلحة الخاصة بكل قوة سياسية متواجدة على الساحة اللبنانية مما أضعف الجيش اللبناني الرسمي المؤسس أصلا على تركيبة طائفية . في الفترة ذاتها اغتيل النائب اللبناني معروف سعد فيما عرف بأحداث صيدا ، وأعقب ذلك حادث «عين الرمانة» الذي فجّر التصادم المسلح بين القوى اللبنانية المسيحية المارونية المحافظة والمقاومة الفلسطينية[١] .

في الأسبوع الثاني من أبريل وبالتحديد في ١٣ ابريل ١٩٧٥ اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية وبدأت في بيروت عمليات الخطف العشوائي وعمليات القناصة الذين انتشروا على أسطح البنايات العالية التي تتحكم في مداخل الطرق . ثم بدأ قطع الشوارع والتحكم في المرور بوضع المتاريس وأكياس الرمل والأسلاك الشائكة . وانقسمت بيروت إلى قسمين الشرقية والغربية ، ثم بدأت حرب الأحياء التي استخدمت فيها أسلحة ثقيلة فقصفت مناطق داخل المدينة بالصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدفعية الهاون[٢] .

---

(١) الحرب الأهلية اللبنانية . الموقع الالكتروني : www.yabeyrouth.com

(٢) المصدر نفسه .

في ذلك الجحيم كان أحمد الشملان ينتظر تأشيرة سفره وقد أصبحت منطقة الفاكهاني التي يقع بها منزل عبدالله البنعلي وغير البعيدة عن مخيمات صبرا وشتيلا عرضة للقصف والانفجارات وأخذ الوضع يصعب كثيرا ، فلا إمكانية مطلقا للخروج إلى الشارع خوفا من التعرض للخطف أو لنيران القناصة أو لتوقيف المليشيات عند الحواجز . تأزم الأمر بالنسبة للشملان الذي لم يحسب حسابا -من الجانب المالي على الأقل- لهذا التفجر في الوضع وبالتالي لهذا التأخير في تسلم تأشيرة دخول الأراضي السوفيتية[1] .

يتذكر الأستاذ عبدالله البنعلي تلك الأيام بقوله : «بعد أن أطلق سراحه جاءني أحمد الشملان في بيروت مارس ١٩٧٥ وسكن عندي في البيت ، كان أحمد ينتظر تأشيرة السفر إلى موسكو وقد بقي ينتظر فترة طويلة ثم اندلعت الحرب ، إلا أن الجيد في أحمد أنه كان يقرأ رغم القصف ويواصل عمله الفكري . كان بيتنا في منطقة الفاكهاني المعرّضة مباشرة للقصف وقد حدث انفجار ضخم بقرب بيتنا تماما وكدنا أن نموت» .

يقول أحمد : «أصبح البقاء في الفاكهاني مستحيلا فقرر عبدالله البنعلي الانتقال مع عائلته للإقامة في الجبل وكان عليّ استمرار البقاء في بيروت انتظارا للتأشيرة ، وفي حدود ما كنت أحوز من مال استأجرت غرفة في منطقة عين مريسة غربي بيروت ، وحينما اشتد القصف صرت لا أتواجد ليلا في الغرفة بل أتنقل بين الملاجئ للنوم مع رفاق من الحزب الشيوعي اللبناني تعرفت عليهم حينها» .

وحدثتني الأستاذة نجاة الموسوي التي كانت في دورة دراسية ببيروت خلال الفترة المذكورة والتقت بالشملان ، قالت : «العام ١٩٧٥ كنت في بيروت مبتعثة من وزارة الصحة للدراسة وقد تقابلت هناك مع أحمد الشملان ، أذكر أنني كنت أمر عليه وأذهب معه إلى الفعاليات التي نظمها الحزب الشيوعي اللبناني في الذكرى الخمسين لتأسيسه وكان معنا الرفيقان «ح ج» و«ع م» ، وكنا نترافق في الذهاب لتلك الفعاليات ثلاث إلى أربع ليال ، كنا نذهب ونعود مشيا على الأقدام . كما أذكر أني زرت الشملان وكان يقيم في غرفة صغيرة جدا ورخيصة من التي يستأجرها العمال ، لم يكن بالغرفة سوى سرير بسيط رخيص وثلاجة صغيرة وموقد ، ربما كان أحمد يدفع

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

ليرتين لبنانيتين عن الليلة ، كانت الغرفة خالية ، ليس بها شيء ، وكانت ثلاجته خالية تماما من أي طعام . كنت أسأل أحمد باستغراب : كيف تعيش هنا وليس لديك شيء ، كان يبتسم مجيبا : هل تصدقي أن طعامي كل يوم هو حبة طماطم مع قرص من الخبز ، أو جزء من عبوة معجون الطماطم التي أقسمها لثلاثة أيام وأطبخ كل قسم مع قليل من الأرز . كنت أقول له بتعجب شديد : ستموت من الجوع هكذا يا أحمد ، لم يكن أحمد يملك من المال إلا ما يغطي إقامته في تلك الغرفة البائسة ، عجبت من حاله وساءلت نفسي باستغراب : كيف يعيش هذا الإنسان ؟! يا الله . . ما هذه الحياة التي يحياها هنا؟! . لم أفصح له عما دار بخاطري كي لا يتضايق ، لكن الوضع الذي كان يعيشه في تلك الظروف بقي في قلبي وما زلت أذكره حتى اليوم ، وقد حكيت لزوجي عن الحياة الصعبة المأساوية التي كان الشملان يعيشها في بيروت . كررت زياراتي له وكنت آخذ له معي إفطارا ، وقد أخبرني أنه ينتظر بفارغ الصبر استلام التأشيرة كي يسافر إلى موسكو للدراسة ، وفي إحدى زياراتي له وجدته مصابا في قمة رأسه بضربة من نافذة الغرفة ، طلبت منه مرافقتي لأخذ حقنة مضادة للتسمم كي لا تصيبه مضاعفات ، فقال بأنه ذهب وخاطوا رأسه وحقنوه ضد التسمم ، بعد ذلك لم أعرف كيف ومتى غادر بيروت» .

يتذكر أحمد الشملان أيامه الأخيرة في بيروت قائلا : «مع استمرار الحرب الأهلية ازدادت الأمور صعوبة وبدأ خطر القصف يعم كل مناطق بيروت ، وتضاءلت فرصة الوصول إلى السفارة السوفيتية للمراجعة حول التأشيرة . أصبحتُ سجينا في غرفتي فلا خروج ولا لقاء مع أحد إلا نادرا ، تشاورتُ مع عبدالله البنعلي واتخذتُ قرارا بالسفر إلى دمشق لمتابعة موضوع التأشيرة من هناك ، وفي مساء أحد أيام مايو ١٩٧٥ تركتُ غرفة عين مريسة واتجهتُ لمركز المدينة بساحة الشهداء حيث محطة انطلاق سيارات الأجرة إلى دمشق . كان عليّ أن انتظر لصباح الغد فاستأجرت غرفة مشتركة مع عامل مصري بأحد الفنادق الرخيصة المطلة على ساحة الشهداء والقريبة من المحطة ، لكني لم أتمكن تلك الليلة من أن أغمض عيني أو أغفو ولو للحظة ليس بسبب صوت المدافع الذي كان يملأ المكان القريب من المقر الرئيس لحزب الكتائب اللبنانية ، بل من مدافع الشخير التي كان يطلقها النزيل المصري في الغرفة ، ولا أبالغ إن قلت أن شخيره كان يصل لكل غرف الفندق ، وأنه كان أقوى من صوت المدافع ، وأنني لم أسمع في حياتي شخيرا مرعبا مزعجا كالذي سمعته تلك الليلة ما

اضطرني لترك السرير ومغادرة الغرفة . نزلت للشارع وأخذت أتمشى في ساحة الشهداء بعد أن أصبح النوم في تلك الغرفة أمرا محالا ، ومن حسن حظي أن أحدا من المليشيات لم يوقفني أو يتعرض لي ، ظللت ما بقي من الليل في الشارع ، وما إن حل الفجر وشق النور بعض الظلمة من حولي حتى هرعت للغرفة أجمع أشيائي وأتوجه لمحطة السيارات المتجهة لدمشق» .

وصل أحمد الشملان دمشق وأقام في شقق الأصدقاء من الطلبة والرفاق البحرينيين والخليجيين المقيمين هناك ، سكن فترة مع عيسى الشايجي وأخرى مع إسحق الشيخ يعقوب ، قال لي الأستاذ إسحق الشيخ يعقوب : «أذكر قدوم أحمد لنا في دمشق ، وأذكر أنه كان لديه الكثير من التذمر بسبب تأخر «الفيزا»(تأشيرة الدخول) ، كنا نقول له هذا يحدث والبيروقراطية موجودة ، تأشيرة المرور تأخرت كثيرا وكان متألما وأنا كنت أتألم لأجله ، الأمور حقيقة كانت جامدة لذا فاض صبره ، هذا بالإضافة إلى أنه كان حساسا ووضعه المالي صفر ونفسيته لا تقبل أن يأخذ من الآخرين رغم أن كلهم كانوا رفاقاً ويحبونه ويعتنون به ، حينها كانت الحياة بيننا عادية جدا الذي في جيبي في جيبه ، كان عندنا نكران ذات تجاه أصدقائنا ورفاقنا» .

انتهى المطاف بأحمد الشملان خلال انتظاره بدمشق في منزل الطالبين البحرينيين أحمد معرفي وزوجته مريم إسماعيل العلي حيث حل عليهما ضيفا إلى أن تسلم تأشيرة السفر إلى موسكو أواخر أغسطس ١٩٧٥ فغادر دمشق مباشرة إلى موسكو . كتبت الأستاذة مريم إسماعيل العلي ما تذكره عن تلك الأيام ، قالت :

«كان ذلك في دمشق منتصف السبعينيات ، التقيت هذه الشخصية التي استضفناها في شقتنا المتواضعة ، لا أذكر الفترة التي مكث خلالها معنا ، ربما أشهر . لقد كان في مثل عمرنا نكاد لا نحس بوجوده في البيت ، في الوقت الذي كان يملأه بأحاديثه الهادئة الرزينة ، فابتسامته لا تفارقه ، صوته لا يكاد يُسمع ، تحتاج إلى الإنصات والتركيز لسماعه . ليتني أتذكر تفاصيل يومه معنا ، ولكن الذي لن أنساه اسم فوزية الذي كان لا يمل من ذكره في أي مناسبة وفي أي حديث وفي أي موقف . كان يتحرق شوقاً للقائها ، لا أتذكر بالضبط لماذا هو في دمشق وأين سيلتقي خطيبته فوزية ليتزوجا ، أظن أننا كنا لا نطرح عليه الأسئلة من باب المحافظة على السرية التي تعودنا عليها في تلك الفترة ، فقط إننا نستقبل شخصا «زين» بتعبير ذلك الزمن . لقد شملنا بلطفه وهدوئه ، ومن الأشياء التي لا أنساها نفاذ صبره وهو ينتظر وينتظر ،

ولكن ينتظر ماذا لا أتذكر ، أظن السماح له بالسفر ، كانت إجراءات تتعلق بالسفر . لقد كنت أحس بمعاناته وأتألم كثيرا ، خاصة وأنه لا يريد أن يعكس معاناته على حياتنا ، ولكنني كنت أحسها وكنت أعد الأيام معه بيني وبين نفسي للقاء محبوبته فوزية ، لا أنسى شعوره الدائم بأنه كان يشكل عبئا علينا ، وكيف كان ذلك الشعور يعذبه ، وكم عبر عنه بطريقة أو بأخرى ، لكنه لم يكن يعلم أنه ملأ البيت علينا وأصبح واحداً من عائلتنا الصغيرة ، لا أذكر متى بالضبط غادرنا وكيف ، كل الذي أذكره أنه ترك وحشة لكلينا ، نراه في كل جزء من بيتنا . كان شيئان لا يفارقان يديه في الأولى سيجارة وفي الأخرى كتاب ، كان يقرأ بنهم ويدخن كذلك بنهم ، نحس بمعاناته وهو ينتظر مرور الأيام . من المواقف الطريفة استفزازه -أثناء لعب الشطرنج- للخصم ، كان «يكش» الملك بطريقة استفزازية كالزحف بهدوء إلى موقع الملك مع قول «كش» ممدودة وهادئة ومثيرة للأعصاب تنطلق بعدها ضحكات المتحلقين حولهما على ردود فعل الطرف الآخر . لا أنسى أبداً يوم الفرج واستعداده للسفر ، كان فرِحاً فرَحا لا يوصف ، وقد ذهبت معه إلى السوق لشراء الهدايا لفوزية ، لا أذكر ماذا اشترى لها ، الذي أذكره سعادته وهو يحضِّر حقيبة السفر» .

يصف أحمد الشملان ما اعتمل في نفسه من مشاعر بعد طول انتظار قائلا : «يمكنني اعتبار اليوم الذي تسلمت فيه تأشيرة السفر واحدا من أسعد أيام حياتي ، وإن شاب تلك السعادة بعض القلق خشية أن يحدث أمر ما يعيق سفري مرة أخرى» .

ثانيا: اللقاء في موسكو:

خلال عقد السبعينيات المنصرمة تميزت السياسة السوفيتية بتوسع دعمها لحركات التحرر في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والخليجية . وقد شملت المساعدات السوفيتية بعثات تعليمية للدراسة بالجامعات السوفيتية في مختلف الجمهوريات والمدن السوفيتية كموسكو ولينينغراد وكييف وفولغاغراد وباكو وخاركوف وغيرها . وقد انتشر الطلاب البحرينيون في هذه المدن يدرسون مختلف التخصصات . كانت البعثات السوفيتية للطلبة البحرينيين تُمنح لجبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين وكان الطلبة من مبعوثي هاتين الجبهتين يصلون لمناطق الاتحاد السوفيتي لتلقي التعليم الجامعي والدراسات العليا . كان السفر للاتحاد

السوفيتي ممنوعا منعا رسميا مدونا في وثائق السفر البحرينية ، وكان الطلبة المسافرون للاتحاد السوفيتي عرضة للمساءلة الأمنية حين عودتهم ، رغم ذلك ظلت أفواج الدارسين البحرينيين في تزايد مستمر على مدى السبعينيات المنصرمة .

جامعة الصداقة بين الشعوب في موسكو والتي التحقنا للدراسة بها تأسست العام ١٩٦٠ بهدف خلق كوادر لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي العام ١٩٦١ سميت جامعة باتريس لومومبا للصداقة بين الشعوب[١] تخليدا لذكرى الزعيم الوطني الإفريقي باتريس لومومبا(١٩٢٥-١٩٦١)(*) وكانت جامعة الصداقة أهم مؤسسة تعليم عالٍ في موسكو يلتحق للدراسة بها الطلاب القادمون من بلدان العالم الثالث بالإضافة للطلبة السوفييت ، وكان يدرس بهذه الجامعة العدد الأكبر من الطلبة البحرينيين الدارسين في الاتحاد السوفيتي القادمين عن طريق الجبهتين .

تم قبولنا في جامعة الصداقة العام ١٩٧٤ أحمد الشملان لدراسة القانون وأنا لدراسة اللغات ، لكنني حينما وصلت موسكو وعرفت أن تخصص اللغات هو تخصص في اللغة الروسية وآدابها بالأساس طلبت تغيير التخصص إلى التاريخ ونلت الشهادة الجامعية والماجستير في التاريخ القديم والمعاصر ، ودرس أحمد القانون الدولي ونال فيه الشهادة الجامعية والماجستير .

حول ظروف قبول الشملان في جامعة الصداقة حدثني الأستاذ عبدالجليل النعيمي مسؤول المنظمة الحزبية لجبهة التحرير في موسكو لعدد من السنوات خلال عقد السبعينيات المنصرمة ، قال : «سبقتُ المناضل أحمد الشملان في الدراسة بالاتحاد السوفيتي ، وأتذكر جيدا ذلك اليوم من العام ١٩٧٤ الذي جاءت فيه أوراق مجموعة من الطلاب المتقدمين للجامعة وكانت مهمتي آنذاك تقديم الأوراق ومتابعتها

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «الفجر» نشرة إخبارية تصدر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٦٧ . فبراير ١٩٨٥ . ص ١١٨

(*) باتريس لومومبا (١٩٢٥-١٩٦١) هو الزعيم الإفريقي الذي قاوم الاستعمار البلجيكي لبلاده الكونغو ، وأسس الحركة الوطنية العام ١٩٥٨ التي كانت أقوى الحركات السياسية في الكونغو ، وكان أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ الكونغو . قتله البلجيكيون في يناير ١٩٦١ بعد سنة واحدة من توليه الحكم لتأثيره على مصالحهم في الكونغو (باتريس لومومبا . «ويكيبيديا» . الموسوعة الالكترونية الحرة)

مع الجامعة . أخذت الأوراق وقدمتها للجامعة ، وأتذكر أن الجامعة لم يكن لديها أي اعتراض على قبول أحمد سوى مسألة السن(٣٢ عاما) وحجتهم أنه سن قد يعيق الطالب عن انجاز الدراسة الجامعية . وإضافة لما سمعته وقرأته عن الشملان ، قرأت حينها نبذة عن حياته الشخصية التي جاءت مع الطلب وازداد إيماني بأن هذا الرجل قادر على عمل المعجزات وأنه لم يجازف ويقدم أوراقه إلا لأنه يعرف نفسه واختبرها في كثير من المواقف ويدرك أنه سينجز هذه المهمة ، لذلك قررت أن أجازف بسمعتي التنظيمية في الجامعة وأطرح موضوعه وأصر على قبوله ، وحينما لاحظوا في الجامعة إصراري اقتنعوا وقالوا سنرى . حينما جاء الشملان ودرس ، كان واضحا أن الإصرار والمثابرة من معدنه وقد أثبت ذلك بتفوقه وتخرجه بامتياز ، وأعتقد أن وجود زوجته فوزية بجانبه شكّل دعما كبيرا له . وقد قررت ألا أفوّت هذا ، فذهبت لأذكّر مجلس الجامعة وأسألهم : ماذا تقولون الآن عن دراسة الشملان؟ أجابوا : لقد برر الثقة التي وضعتها فيه ، أصبح أحمد مثار احترامهم بعدما كانوا يشككون في إمكانيات توفيقه الدراسي . مرت الأيام في موسكو وأخذ أحمد الدور نفسه ، فأصبح هو الذي يتابع أوراق الطلبة الجدد ويدافع عنهم ، وعند تخرجه دافع الشملان بجدارة عن رسالة الماجستير وتخرج بامتياز ورجع إلى وطنه كادرا متخصصا يفترض أن يدخل مجال المحاماة مباشرة بدل أن يدخل المعتقل ويظل فيه خمس سنوات» .

وصل أحمد الشملان موسكو أواخر شهر أغسطس ١٩٧٥ وهو موعد وصول متأخر بالنسبة لنظام الجامعة في تطبيق الحجر الصحي على جميع الطلبة القادمين من دول العالم الثالث حيث يتم حجزهم في مبنى مغلق لمدة أسبوع تجرى عليهم خلاله كافة الفحوص الطبية اللازمة وان احتاج أي منهم للعلاج في مستشفى أو خارجه يُباشر علاجه قبل بدء الدراسة ، ونظرا لتأخر استلام أحمد تأشيرة الدخول للأراضي السوفيتية ووصوله متأخرا في نهاية أغسطس حين كانت الفترة المحددة للحجر الصحي قد انتهت ، فقد استثني من الحجز في الحجر الصحي ، فأقام في سكن الطلاب المستجدين وقضى أسبوعه الأول في إجراء الفحوص الطبية اللازمة بمستشفى الجامعة . ثم أمضى أحمد ما بقي من أيام الإجازة يجول في موسكو ويتعرف على أهم معالمها برفقتي ورفقة صديق قديم له هو يوسف يتيم وعدد من الطلبة البحرينيين المتواجدين في موسكو خلال أشهر الإجازة الصيفية مثل علي البقارة .

يقول المحامي يوسف يتيم : «حينما وصل أحمد الشملان موسكو لم يكن له صديق سواي على أساس معرفة سابقة بيننا ويربطنا رابط فكري أكثر من السياسة» . ويقول د . علي البقارة : «أول مرة قابلت أحمد في موسكو ، وكنت قد سمعت من قبل أنه سيصل إنسان مناضل متعدد المواهب . كان اشتياقي كبيرا للتعرف على هذه الشخصية البارزة على ساحة الحركة الوطنية في ذلك الوقت ، وأذكر أنه حينما وصل أحمد إلى موسكو صيفا ، كنت موجودا وتوليت مرافقته في جولات بالمدينة وإلى المطاعم ، وقد جمعتنا علاقة حميمة جدا وكأننا نعرف بعضنا منذ زمن» .

كانت جامعة الصداقة تنقسم إلى ثلاث مجمعات تقع في مناطق متباعدة تماما أحدها في وسط مدينة موسكو وهو مبنى ضخم وقديم يدعى «الدنسكوي» وتقع به إدارة الجامعة وكليتا الهندسة والزراعة ومستشفى الجامعة . ومجمع جديد في جنوب غرب موسكو وتقع به المباني السكنية للطلبة والطالبات وكليات الطب والآداب والقانون والكلية التمهيدية للطلبة المستجدين ، أما المجمع الثالث فهو جزء من مجمع عائلي كبير يشغله المتزوجون من طلبة الجامعة ويقع في شارع السفارات بقرب «ستوديو موسفيلم» للسينما وتسمى المنطقة باسمه . مباني سكن الطلبة في المجمع الجنوبي الغربي تسعة مبان مرقمة ومسماة بأرقامها ، وقد سكن أحمد الشملان خلال عامه الدراسي الأول في المبنى رقم ستة المخصص لطلبة الدراسة التمهيدية في اللغة الروسية ، وكنت أسكن في المبنى رقم تسعة وهو مبنى ضخم من تسعة طوابق مخصص للطالبات من كافة التخصصات .

حينما وصل أحمد كنت قد أنهيت العام الدراسي الأول وهو العام التمهيدي المخصص لدراسة اللغة الروسية ، وخلال الإجازة الصيفية الأولى تمنع الجامعة طلابها من السفر إلى أوطانهم كي لا ينسوا اللغة ، وبدلا من ذلك ترسلهم إلى معسكرات الراحة المختلفة بجمهوريات الاتحاد السوفيتي المتعددة كي يختلطوا بالسوفييت ويتدربوا على التحدث باللغة الروسية ويتقنوا قواعدها ، واللغة الروسية المحكية هي ذاتها المكتوبة بأسسها وقواعدها اللغوية ، فما يتحدث به الناس هو ذاته المكتوب في كتبهم وصحفهم والمذاع عبر وسائلهم الإعلامية . شخصيا ، وجدتُ اللغة الروسية لغة منطقية إلى أبعد الحدود في معناها ومبناها وقواعدها مقارنة بلغات أخرى كالعربية والإنجليزية .

بسبب نظام الجامعة الذي تحدثت عنه ، لم أتمكن من زيارة البحرين خلال

الصيفية الأولى وكذا جميع طلبة السنة التمهيدية . وقد طلبت من أحمد التريث بالنسبة لموضوع الزواج إلى حين أسافر البحرين في العطلة الصيفية التالية وأطرح الأمر من جديد على الوالد رغبة مني أن أعطي لنفسي وللأهل الفرصة الأخيرة ، فان وافقوا سافرنا لهم أنا وأحمد لإتمام الزواج في أي بلد عربي خوفا من أن ينزل أحمد البحرين فيمسه سوء (حجز جواز أو اعتقال جديد) ، لذا كان علينا أن نؤجل أمر الزواج لما بعد صيف ١٩٧٦ .

كان العام الدراسي الأول بالنسبة لأحمد الشملان ١٩٧٥-١٩٧٦ عاما حافلا - بعد طول معاناة- بكل ما هو جديد ومريح ، فقد اقتصر ذلك العام على مهمة واحدة هي تعلم اللغة الروسية حديثا وكتابة ، وهو أول عام يتحقق لأحمد فيه شيء من الهدوء النفسي والاستقرار المكاني الحر بعد عقد كامل (١٩٦٥-١٩٧٥) مترع بتجارب نضالية عديدة ، صعبة ومريرة .

جاء الشملان إلى موسكو ليستريح ويتعلم ويتزوج ، لكنه لم يستطع أن يترك ما جُبل عليه من عطاء نضالي ونشاط متقد على كافة الأصعدة ، يقول الأستاذ جاسم المطوع : «أحمد الشملان -في كل وقت وكل موقع- من النوع الذي لا يجلس ولا يترك ، يقرأ ويطوّر ، أحمد طوّر أناسا كثيرين» . وسنجد أن هذا الجانب في شخصية الشملان استمر طوال سنوات دراسته .

خلال العام الدراسي الأول كنا -أحمد وأنا- نسكن وندرس في مبنيين منفصلين لكننا كنا نتناول وجباتنا معا في مطعم الجامعة وندرس معا في المكتبة . كان الطالب يستلم مبلغ ٨٠ روبلا شهريا في العام التمهيدي ثم ٩٠ روبلا في الأعوام اللاحقة ، وهو مبلغ يكفي لمصاريف الحياة والطعام .

الجو في موسكو دائم البرودة تقريبا وأعلى درجة حرارة يبلغها خلال أشهر الصيف لا تتجاوز العشرين درجة إلا نادرا ، ويمكننا القول أن صيف موسكو هو شتاؤنا في البحرين ، أما خريفها فبارد ممطر طوال الوقت ، وقبل انتهاء الخريف تبدأ الثلوج في التساقط على موسكو وتستمر مغطية المدينة بأكملها لمدة نصف عام من أكتوبر حتى نهاية مارس وأحيانا أكثر . والشعب السوفييتي يستبشر خيرا ببدء تساقط الثلوج مبكرا على مدينته ، وما إن تحين نهاية العام في ديسمبر وتبدأ الاحتفالات بالعام الجديد إلا ويكون الثلج قد غطى المدينة بأكملها وبلغت الحرارة درجات عديدة تحت الصفر . في مثل ذلك الجو الصقيعي لا يمكن للمرء أن يخرج للشارع دون أن يتدثر -فوق ملابسه

الاعتيادية- برداء «بالطو» من قماش صوفي مبطن بطبقة وَبرية كثيفة وغطاء من الفرو على الرأس وحذاء مبطن بوبر دافئ وقفازات صوفية . وخلال أشهر الشتاء يمكن للمرء أن يلاحظ في شرفات المنازل ومن نوافذها أكياس تتدلى تحوي الأطعمة واللحوم التي يرغب السكان في حفظها مجمدة ، وطوال الخريف والشتاء وجزء من الربيع لا يمكن للمرء العيش داخل سكنه دون تدفئة مركزية دائمة للماء وللهواء .

خلال عطلة منتصف العام الدراسي نظمت الجامعة للطلبة رحلة إلى أحد بيوت الراحة في ضواحي مدينة «لينينغراد» المطلة على بحر البلطيق ، وأذكر أننا سافرنا مجموعة من الطلبة والطالبات البحرينيين بمن فيهم أحمد وأنا بالقطار إلى «لينينغراد» ، وقد أمضينا أسبوعا زرنا خلاله العديد من المتاحف كمتحف «الآرميتاج» الشهير ومتحف لأحد سجون العهد القيصري والأماكن التاريخية مثل القصر الشتوي للملكة «كاترينا» ومنزل لينين ومخبئه في أحد الأكواخ بضواحي لينينغراد . في رحلة كتلك كان الشملان يستجم ويمحو شيئا فشيئا مرارة أيامه وتعب سنواته السابقة .

ثالثا: الوضع التنظيمي والطلابي:

شكلت موسكو ثاني ارتباط حزبي لأحمد الشملان بالأطر التنظيمية لجبهة التحرير منذ أن انضم رسميا لعضويتها حال خروجه من المعتقل في يناير ١٩٧٤ . يقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «حينما استلمنا أوراق الشملان المقدمة لقبوله في الجامعة استلمناها أوراق رفيقٍ لنا ، كان ذلك واضحا لنا منذ البداية ، ولما جاء أحمد كان رفيقا من رفاقنا وقد أصبحَ بعد فترة عضوا في قيادة المنظمة الحزبية في الاتحاد السوفيتي» .

رغم ذلك يبدو أن الوجوه القيادية بجبهة التحرير التزمت محاذير استغرقت فترة معينة في الربط الحزبي لأحمد الشملان مع الجبهة كونه عنصرا قياديا قادما من تنظيم آخر بينه وبين جبهة التحرير بعض الاختلافات الفكرية والسياسية ، أضف لذلك ما كان بينهما من شد وجذب على خلفية تلك الاختلافات في محيط العمل الطلابي على وجه الخصوص . كان قرار جبهة التحرير الوطني هو ربط الشملان تنظيميا بشكل فردي لفترة معينة امتدت لحين قدومه إلى موسكو ، وكذلك كان ارتباطه التنظيمي الأول في البحرين بعد خروجه من المعتقل يناير ١٩٧٤ .

حينما وصل أحمد الشملان موسكو كان عبدالجليل النعيمي مسؤول المنظمة

الطلابية في الاتحاد السوفيتي الذي قدم أوراق أحمد للقبول في الجامعة قد تخرج وترك موسكو وحل محله يوسف زينل الذي أصبح الرابط التنظيمي لأحمد الشملان[1] .

يروي الأستاذ يوسف زينل ذكرياته عن المرحلة المذكورة قائلا : «المرحلة التي عرفت فيها أحمد الشملان قصيرة نسبيا وكانت خلال فترة تواجدنا معا في موسكو من منتصف ١٩٧٥ حتى مطلع ١٩٧٧ . وبصفتي كنت مسؤولا عن المنظمة الطلابية لجبهة التحرير في موسكو ، فقد عرفت من الرفاق ومن الشملان شخصيا أنه ترك عضوية الجبهة الشعبية نتيجة قناعات معينة تكونت لديه وتحول لجبهة التحرير ، وحسب معلوماتي كان عبدالله البنعلي أقرب رفيق من جبهة التحرير لأحمد ، ومن جهتي كان ارتباطي المباشر مع عبدالله البنعلي في بيروت الذي كان هو المسؤول من قيادة التنظيم عن المنظمة الطلابية في موسكو وعني . منظمة موسكو كانت مهمة بالنسبة لجبهة التحرير بعد بيروت ودمشق اللتين كانت بهما القيادة المركزية في تلك المرحلة ، وتنظيميا كان وضع موسكو أفضل من القاهرة» .

وكما اتخذت قيادة جبهة التحرير حذرها وتحوطها في بداية انضمام أحمد الشملان القيادي السابق في الحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل لها بعد خروجه من المعتقل يناير ١٩٧٤ ، كذلك كان الأمر في موسكو ، خاصة وأن المواقف كانت أكثر تطرفا في المحيط الطلابي ، ذلك إلى جانب أن الشملان قد قضى معظم الفترة -بعد تركه التنظيم السابق- في المعتقل ولمرتين متتاليتين بعيدا عن العمل التنظيمي .

يقول الأستاذ يوسف زينل : «فهمت من القيادة في بيروت أن من الضرورة ترتيب وضع خاص بأحمد الشملان على اعتبار أنه وان كان قد تخطى مراحل معينة في التحول لفكر التحرير ، إلا أنه ربما لازالت لديه ترسبات من تجربته التنظيمية السابقة . بشكل عام كان رأي القيادة المركزية في جبهة التحرير أنه إذا تحول عنصر من تنظيم إلى تنظيم آخر لا بد أن تبقى لديه ترسبات معينة من فكره السابق ، ولا بد من معاملة خاصة لهذا العنصر الجديد الذي يدخل على جسم تنظيمي هم في القيادة كانوا يعتبرونه ماركسيا نقيا ، ونحن أيضا كنا نعتبره كذلك . كان التحفظ من

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

جانبين : أنه جاء من تنظيم إلى تنظيم والأمر الآخر كان حرصا من قيادة التحرير عليه ، لكي لا ينكشف ، فكلما بقي في حلقة ضيقة كان أفضل» .

وقد استفسرت من الأستاذ يوسف زينل عما قصده من ترسبات لدى أحمد الشملان من انتمائه السابق أجاب : «أنا لم يكن عندي شك في أن أحمد تخطى مرحلة الفكر القومي ، ولم تكن هناك أية مشاكل تنظيمية بهذا الصدد ، لكن على المستوى الطلابي كانت هناك وجهات نظر لدى البعض مثل يوسف يتيم ومجموعته . فخلال جلسات النقاش العادية كان يظهر أحيانا اختلاف في وجهات النظر على موضوعات فكرية وسياسية ، مثلا حول جورج حاوي ومواقف الحزب الشيوعي اللبناني وطروحاته حينذاك . كانت طروحات الشيوعيين اللبنانيين أقرب للطروحات القومية وكان أحمد يؤيد خط الحزب الشيوعي اللبناني ، كذلك كان يظهر خلاف في وجهات النظر حول مواقف الشيوعية الأوربية وكان البعض يرى أن الشملان ما زالت لديه بقايا الفكر القومي ، تلك كانت أهم الاختلافات التي تدور أما حول الأوضاع في البحرين فلا أعتقد أنه ظهر اختلاف» .

واستفسرت من المحامي يوسف يتيم عن تحفظاته على مواقف أحمد الشملان في المناقشات المذكورة فقال : «كانت مختلف اتجاهات الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية موجودة في موسكو من خلال الطلبة بمختلف انتماءاتهم ، وكانت تبرز الاختلافات حينما تدور المناقشات . أنا شخصيا كنت متأثرا بخط الحزب الشيوعي السوري المتشدد وخط جبهة التحرر السعودية وأؤيد طرحهما . وكان الحزب الشيوعي السوري في صراع أفكار ومواقف مع الحزب الشيوعي اللبناني ، وكان السعوديون على الخط السوري نفسه ، وقد بدا لي أن أحمد كان يؤيد خط الحزب الشيوعي اللبناني وخط جورج حاوي فوقفت ضده» .

وقد نفى الرفيق «ج» من لجنة قيادة منظمة جبهة التحرير بالاتحاد السوفيتي التحفظات المذكورة فقال : «لم تكن لدينا لا في اللجنة القيادية للمنظمة ولا في المحيط الطلابي أية تحفظات على أحمد الشملان ، لقد كانت التعليمات التي وردت من بيروت أن الشملان جاء تعبا من مرحلة نضالية صعبة ، وعلينا أن نمنحه فترة راحة ولا نجهده منذ البداية ونضغطه في مهام تنظيمية واسعة ، من هذا المنطلق رُتب له وضع تنظيمي محدود المهام خلال الفترة الأولى ومن بعدها انخرط في اللجنة القيادية . لقد كان الشملان محبوبا من الكل والكل رحب به وفرح أن أحمد

الشـملان جـاء موسكو ، والدليل على ذلك ما كنت ألحظه من كثرة الطلبـة الذين يزورونه» .

ونفى د . علي البقارة مسألة التحفظات والمحاذير في العلاقة مع أحمد الشملان في الوسط الطلابي بموسكو بقوله : «للأمانة لم تكن هناك أية محاذير بأن الشـملان قادم من تنظيم آخر ويفترض الحذر منه . أنا كنت -في مرحلة معينة- في موقع قيـادي بالتنظيم هناك ولم يتم قط تداول هذا الكلام ، لم يكن يدور أو يطرح ، كنا نعتبر أنه قادم من تنظيم متطرف ، هذا صحيح ، فالجبهة الشعبية بالنسبة لنا كانت تنظيما متطرفا ، لكن آراء أحمد لم تدل على ذلك ، ولأنه تحول منذ فترة طويلة فحتى خلفيته السياسية السابقة لم يكن لها أي وجود» .

ودون الخوض فيما كان يراه الرفاق المتشددون حول الموقف الماركسي من المسألة القومية ، فإننا نستنتج مما قيل أن التحفظات التي ذكرناها كانت مطروحة في نطاق أفراد معينين ممن اتصفوا بالتشدد التقليدي في الأحزاب الشيوعية ، وربما يعزوها المرء لعدم معرفة الطلبة والرفاق في موسكو بالمستوى الفكري والنظري للشملان ودرجة اطلاعه على الفكر الماركسي منذ فترة بعيدة . لقد عكف أحمد -رغم ظروفه غير المستقرة- على القراءة المنهجة وبشكل خاص في أصول الفلسفة الماركسية بجميع فروعها وفي مختلف النظريات الفلسفية والمدارس الفكرية والأدبية في الثقافة الإنسانية العامة بمختلف مشاربها ، ونكاد نقول هنا أن الشملان كان مفكرا ومنظرا قبل أن يكون قياديا أو ناشطا في تنظيم سياسي ، وقد شهد على ذلك رفاقه في تنظيمي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير .

قال الرفيق «أ» من الجبهة الشعبية متحدثا عن مرحلة بغداد ١٩٦٨ : «في بغداد كان الجميع يلمس كيف كان أحمد الشملان قارئا نهما في كافة ميادين المعرفة وبخاصة في الفلسفة ويملك قابلية للفهم والاستيعاب السريعين ، كان يكتب كتابات نظرية وسياسية تميزت بتحليل الواقع تحليلا عميقا ، هذا بالإضافة لقراءاته الواسعة في صنوف الإبداع الأدبي والنقد» .

وقال صديق الشملان الشاعر قاسم حداد : «أحمد من الأشخاص القارئين منذ أن تعرفت عليه في الستينيات ، كنت أعرف أشياء كثيرة من خلاله وشعرت باهتمامه بالمتابعة ، بمتابعة الجديد ومعرفته ليس بالوسط الثقافي المحلي بل كان لديه اطلاع على مستوى الوسط الثقافي العربي على وجه الخصوص» .

وقال رفيق أحمد في بغداد الأستاذ عبدالرحمن السندي : «أحمد الشملان لديه آراء لأنه كان مطلعا وقارئا يقرأ بتمعن وفهم ، كان يقرأ قراءات متقدمة عن سنه وزمنه وكنا نشاهد لديه كتبا نستغرب منها ، ولاتساع وتنوع قراءاته كان طرحه متفوقا ، أنا لا أذكر أني دخلت الشقة على أحمد ولم أجد بيده كتابا أو مجلة يقرأ فيهما» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «أعتقد أن أحمد الشملان تحول من الشعبية للتحرير ليس للخلافات التي حدثت لكن لأنه قارئ جيد ، يقرأ دائما ولم يقف عند قراءة معينة» .

وقال المحامي يوسف يتيم الذي كان على رأس المتحفظين بموسكو : «أحمد الشملان لم يكن سياسيا فقط ، كان مفكرا ولديه توجه في الفلسفة وفي الأدب والفكر ولديه طاقة الكتابة . كنت أدخل معه في مناقشات عديدة وجرى بيني وبينه صراع ونقاشات حادة ثقافية ، فكرية وأدبية فقد كنت أعتقد أن الشملان لم يصل لإدراك الماركسية ثم تبين لي أن اعتقادي كان خاطئا ، جاءنا أحمد في موسكو مؤهلا على المستوى الفكري وكان يتميز عن الباقين أنه درس الماركسية بدقة وسعى لاستيعابها وهضمها ، كان يمارس تثقيفا ذاتيا واسعا» .

***

واجهت المنظمة الطلابية لجبهة التحرير في موسكو بعض الإشكالات في ترتيب وضع أحمد الشملان التنظيمي والطلابي ، فإضافة إلى أنه أتى للدراسة في موسكو قياديا سابقا في تنظيم آخر ومتقدما نظريا وفكريا على كثير من الطلبة البحرينيين المتواجدين في موسكو قبله ، كذلك كانت مسألة العمر إشكالا آخر فالشملان التحق بالجامعة كطالب جديد في عمر الثانية والثلاثين في الوقت الذي كان فيه عمر غالب الطلاب الجدد لا يتعدى العشرين عاما .

وقد حدثني الأستاذ يوسف زينل بإسهاب حول تلك الإشكالات فقال : «المطلوب عادة من العضو في التنظيم السياسي أن يمارس دورا جماهيريا ، فالدور الجماهيري مهم في العمل الطلابي أساسا لأننا كنا طلبة . ولكن الإشكال أن أحمد الشملان كان متقدما على أقرانه في كثير من الأمور حتى في التنظيم ، متقدما في طروحاته فقد كان قياديا في الجبهة الشعبية والإشكال في موسكو كان إلى أي درجة يمكن أن يكون قياديا في المنظمة الطلابية للتحرير في موسكو . هذا موضوع لم يكن محسوما في ظل الوضع الطلابي الذي أتى إليه أحمد ، ولو كان متواجدا في البحرين

واستمر فيها لاختلف الوضع فهناك نضالات واحتكاك يومي بالعمل السياسي والتحديات والمخاطر كبيرة كثيرا بينما في الخارج الوضع مختلف . كان الطلاب صغاراً في العمر يفتقرون للمعرفة والخبرة والتجربة ، وكان السؤال إلى أي مدى يفهمون الشملان وإلى أي مدى كان هو يتفهمهم ، هو بخبراته التنظيمية وتجاربه في معاشرة السجون والمعتقلات والأوضاع الصعبة جدا وهم في بدء حياتهم الدراسية والتنظيمية . كان فارق العمر سببا في عدم التجانس أحيانا حين كان أحمد يطرح طروحات متقدمة بينما نحن نتعامل مع وضع طلابي أساسا ، وكان ذلك سببا أيضا في عدم إمكانية ترتيب وضع له مع طلبة صغار أو مبتدئين . وعلى مستوى العمل الطلابي غير التنظيمي ونظرا للإشكالات التي تحدثنا عنها لم نستطع أن ندخل الشملان في هياكل العمل الطلابي كهيئة إدارية لفرع اتحاد طلبة البحرين في موسكو أو لجنة من لجانه ، فأحمد يصلح أن يكون في مراتب قيادية يستطيع فيها أن يوجه ويرسم ويخطط الخ . وأظن أنه كان هناك ترتيب لوضع الشملان بحيث يكون اتصاله مباشرة مع عبدالله البنعلي في بيروت . بناء على كل الإشكالات التي ذكرتها وفي ظل أوضاع العمل السري كان التوجه لإيجاد وضع تنظيمي خاص لأحمد وذلك كمرحلة انتقالية ، ومن ثم يتم انتقاله للوضع الطبيعي في قيادة منظمة جبهة التحرير الطلابية في موسكو . وقد رتبنا وضعا مؤقتا لأحمد خارج أطر الهياكل التنظيمية المعتادة التي كانت موجودة ، بذلك أصبحتُ رابطه المباشر ، لا يتعامل تنظيميا إلا معي . وكان العمل مع الشملان جميلا ممتعا في جو من الالتزام والانضباط ، أحمد يتميز بالمواظبة والانضباط وكان مجدا ومجتهدا إلى جانب صفاته كانسان حساس وإنسان مثالي . لم يكن يُفوِّت أي اجتماع ، واجتماعاتنا لم تكن تقتصر على الجانب التنظيمي فقط ، بل تغطي الجانب النظري ، كان المطلوب منا قراءة كتاب ثم مراجعته ومناقشته مع بعض ، وكان أحمد يأتي قارئا الكتاب فنتناقش فيه بامتياز ، وأحيانا نختار موضوعا معينا ونتحاور فيه ، وقد ظللنا على هذا الارتباط الثنائي طوال عام دراسي ثم تم الانتقال إلى وضع آخر حيث انضم إلينا رفيق آخر هو مجيد ملا حسن»(أوضح أحمد الشملان أن المجموعة أصبحت من أربعة وليس ثلاثة وكان الرابع هو الرفيق «ن م») .

ومن الذكريات الملفتة التي رواها لي الأستاذ يوسف زينل ما ذكره عن اهتمام السوفييت بوصول أحمد الشملان للدراسة في موسكو ، يقول : «لا أفشي سرا حين

أذكر أنه حتى السوفييت أنفسهم كانوا مهتمين كثيرا بأحمد الشملان حال وصوله ، كانوا يريدون أن يعرفوا عنه وطلبوا بعض المعلومات ، من هو وما هو وضعه السابق ، واعتقالاته وكذا ، ربما كان ذلك في إطار جمعهم معلومات عن الجبهة الشعبية ، كان السوفييت مهتمين بالشملان وعنه وعن مواقفه وأخباره وارتباطاته السياسية ، وقد أعطيناهم ما طلبوه ، وهذا شيء طبيعي يجري تحديدا من خلال لجنة التضامن ، طلب المعلومات عن أحمد جاء من لجنة التضامن السوفيتية» .

تعقيبا على كافة الإشكالات والتحفظات وردود الفعل التي برزت نحوه في موسكو علّق أحمد الشملان بقوله : «لم أكن باحثا عن مواقع قيادية لا في موسكو ولا قبلها ، وحتى حين كنت في مواقع قيادية بالحركة الثورية الشعبية وأثناء الإشكالات التي حدثت لي معهم طلبت من الرفاق ولأكثر من مرة ترك عضوية اللجان القيادية ومواصلة العمل النضالي في صفوف القواعد . وحينما انضممت لجبهة التحرير لم أكن انتظر تبوؤ موقع قيادي ، كان هاجسي الأساس هو مواصلة عطائي النضالي من أجل شعب البحرين وقضيته الوطنية في تنظيم يتجانس خطه ورؤاه النضالية مع قناعاتي . كنت أتوقع تماما ذلك التحفظ وتلك المحاذير التي ستواجهني ، ولم تشكل بالنسبة لي أي إزعاج لأني اعتبرت ذلك ما يفترض أن يحدث من قبل أي تنظيم حريص على بنيته التنظيمية السرية من جهة والفكرية من جهة أخرى . وفوق ذلك فأنا حينما سافرت موسكو كان أمامي هدف أساس وأولوية مقدمة على غيرها هي الدراسة والتخصص العلمي في مجال القانون ، كان واردا في ذهني خصوصية وضعي بالنسبة لرفاق التحرير في موسكو من حيث فارق العمر بيني وبين معظمهم وفارق التجربة السياسية ومستوى الاطلاع والنضوج الفكري» .

قال لي الرفيق «ج» من لجنة قيادة المنظمة بموسكو : «مما يحسب لأحمد الشملان القادم من قيادة تنظيم آخر أنه خلال الفترة الأولى تقبل بأريحية ودون حساسية وجوده كشخص غير قيادي» .

مع دخول العام ١٩٧٧ كان قد مضى عام ونصف على وصول الشملان لموسكو وكان يوسف زينل قد غادر وعاد عبدالجليل النعيمي الذي درس من قبل في جامعة الصداقة ليتسلم مسؤولية المنظمة . بدأ الوضع التنظيمي لأحمد يتغير ، وربما انتهت مرحلة التحفظ التي تحدث عنها يوسف زينل بالنسبة للعلاقة التنظيمية مع أحمد . تم إجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي ، فتسلم أحمد العديد من المهام الحزبية وتبوأ

موقعا في اللجنة الأيديولوجية ثم انتقل إلى عضوية اللجنة القيادية للمنظمة في موسكو .

يقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «أصبح الشملان في قيادة المنظمة الحزبية في الاتحاد السوفيتي ، كنت أنا المسؤول في اللجنة وأصبح معي أحمد الشملان ومجيد ملا حسن والرفيق «ج» ، وأود هنا أن أنوه بأمر هو : ميزة منظمتنا في الاتحاد السوفيتي أن القيادة كانت تتشكل عن طريق مؤتمر حزبي به انتخابات ، وهو إجراء ربما انفردت به منظمة الاتحاد السوفيتي . كان يجري لدينا مؤتمر سنوي وهو تقليد ترسخ قبل سنوات من مجيء الشملان ، وبالتأكيد في المؤتمر تم اختيار أحمد للقيادة في موسكو ، المؤتمر الحزبي السنوي يحضره الأعضاء الحزبيون ويتم فيه الانتخاب ، ولم يكن كل الطلبة البحرينيين أعضاء حزبيين ، كثير منهم أصدقاء ومنهم مرشحون ، فقط الأعضاء الحزبيون هم من يحضر هذه المؤتمرات التي أظن أنها انعقدت عندنا ثلاث أو أربع مرات» .

وكتب د . مجيد ملا حسن : «زادت علاقتي مع أحمد الشملان قوة ورسوخا بارتباطنا في العمل التنظيمي الحزبي ، فقد تم اختياره للعضوية في اللجنة القيادية لجبهة التحرير الوطني البحرانية- فرع الاتحاد السوفيتي مع عدد من الرفاق ، وكان ذلك في منتصف العام ١٩٧٧» .

أما المحامي يوسف يتيم فقال : «كان أحمد الشملان معنا في التنظيم وأصبح في القيادة وأنا اعترضت على وجود الشملان في القيادة وطرحت الأمر ، اعترضت على إدخال أحمد في القيادة وقلت أنه قادم للتو من تنظيم آخر ، ولكي يكون العنصر قائدا في تنظيم ماركسي لابد أن تمر عليه ثمان سنوات . أخذت ما ذهبت إليه من جماعة الحزب الشيوعي السوري فقد كنت متأثرا بطروحات الشيوعيين السوريين . رغم ذلك اشتركت مع أحمد في عضوية اللجنة الأيديولوجية وكان معنا إسماعيل قصاب ، وكان متعارفا بيننا أن أحمد الشملان له صياغة التقرير السياسي في أية مناسبة» .

وقال د . يعقوب جناحي : «جاء أحمد الشملان عضوا عاديا ، ثم عرفت بعد مغادرتي موسكو أنه انضم لعضوية اللجنة القيادية ، والدليل على ذلك أنه في «الكونفرنس» الذي عقدته الجبهة بعدن صيف العام ١٩٨١ جاء الشملان ممثلا عن التنظيم في موسكو» .

***

على مستوى النشاط الحزبي الداخلي كان للشملان دور يوضحه الأستاذ عبدالجليل النعيمي بقوله : «كانت لأحمد الشملان مساهمات كثيرة ومهمة في الدورات التثقيفية والندوات الداخلية التي تنظم في المواضيع الفكرية والسياسية والثقافية العامة مثل الدورات التدريبية لطلابنا أو الندوات أو البرامج ، وكانت له مساهمات كبيرة في وضع البرامج التدريبية للدورات نفسها ، كما كان الشملان يقود خلايا حزبية وعلى يديه تربت الكوادر الحزبية . في الوقت نفسه كان له تواجد في النشاط الطلابي ، لذا فعدد كبير ممن كان على علاقة تنظيمية مباشرة بأحمد من ناحية الخلية الحزبية أو اللجنة الطلابية استفاد من معرفته وخبرته . كان معظم طلبتنا يجدون في أحمد قدوة وكانوا حريصين على الاستفادة المباشرة منه . أحمد يملك سمة المناضل المربي ، وأنا متأكد أنه تربت على يده أعداد كبيرة من الناس ، وقد شهدتُ في الاتحاد السوفيتي الكثير من الناس ممن تربوا على يده وأنا منهم ، فحينما أصبحتُ أقود التنظيم في موسكو بوجود أحمد ، صرت أسأل نفسي : كيف سأقود هيئة أحمد الشملان عضو فيها ، وأتذكر -وأسجل له هذا الموقف- أنه أحس بالحرج الذي أعانيه ، فأخذني على جنب وأعطاني الثقة ، لا أذكر كلماته الآن ، لكنه أفهمني بأنه جندي من الجنود وأن عليّ أن آخذ راحتي في قيادة المجموعة . وبالفعل لم يكن في كلامه هذا مبالغة ، أعطاني بذلك الثقة في أن نشتغل أنا والشملان الذي يكبرني سنا وتجربة ومعرفة ، وأصبحنا نعمل كإخوان وأصدقاء ، كان ذلك من الأشياء التي ساهمت في صقلي وأنا ممتن له في ذلك» .

وقال الرفيق «ج» من لجنة القيادة : «كان الشملان يمسك عددا من الخلايا التنظيمية ، وقد استفدت شخصيا منه على المستويات التنظيمية والشخصية والإنسانية» .

وعلى مستوى العلاقات الحزبية تولى الشملان جانبا واسعا من مهام علاقة المنظمة في الاتحاد السوفيتي مع المنظمات الحزبية العربية ومنظمات بلدان العالم الثالث والمنظمات السوفيتية . يقول مسؤول المنظمة الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «على المستوى الحزبي ساهم أحمد الشملان معنا وبدرجة كبيرة جدا في بناء علاقات مع تنظيمات الأحزاب الشقيقة ، كان له دور كبير في تطويرها وتنميتها بهدف أن نتعلم من تجاربهم ، وكنا كلنا نشارك في هذا العمل . في الوقت نفسه قام أحمد بعمل تنسيقي واضح مع الأحزاب الأخرى ، الأحزاب الشيوعية العربية وحتى

مع المنظمات الأجنبية على المستوى الحزبي والطلابي ، كان دوره أبرز على المستوى الحزبي من المستوى الطلابي . وعلى صعيد العلاقات مع المنظمات السوفيتية كانت له علاقة متميزة باتحاد النقابات العمالية السوفيتية وذلك في إطار اهتمامه بالشأن العمالي من قبل أن يأتي إلى موسكو . كانت لدينا لقاءات مع النقابات العمالية السوفيتية من قبل ، لكنها لم تكن بالقوة التي أصبحت عليها بعد أن تولى الشملان مسؤولية تطوير علاقتنا معها ، لقد ساهم أحمد بدور هام جدا في تقويتها . كما تولى أحمد مسؤولية علاقتنا مع الجامعة وبشكل خاص في جانب متابعة أوراق الطلبة الجدد والإقناع بقبولهم والإصرار على التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها أو التحول إليها . كما لعب دورا هاما في العلاقة مع المجلس الطلابي لعموم الاتحاد السوفيتي ومع لجنة السلم والتضامن ومع منظمة الشبيبة الشيوعية «الكمسمول» . وأذكر أن أحمد وطّد علاقتنا مع المنظمات النسائية السوفيتية وخاصة مجلس النساء السوفيتيات الذي كنا نحصل عن طريقه على المنح للطالبات البحرينيات ، وأصبحن بعد أن غادر الاتحاد السوفيتي يذكرنه بالخير ويسألن عنه كثيرا . كان الشملان على صلة بكل هذه التنظيمات وأسهم بجهده كثيرا في وصول عدد يتزايد أكثر وأكثر من الطلبة للدراسة في الاتحاد السوفيتي» .

ويقول د . علي البقارة : «لم يكن أحمد الشملان في موقع مهمش أبدا ، كان له رأيه الخاص وكان له دوره البارز في الحركة الطلابية وفي الحركة اليسارية الموجودة في الاتحاد السوفيتي ، هو ليس من النوع الذي يكون ساكنا ، هو من النوع المتحرك الفاعل باستمرار ، مثلا فيما يتعلق بعلاقتنا بالحركة الاشتراكية أو الشيوعية في الاتحاد السوفيتي كانت له علاقات بارزة مع التنظيمات اليسارية الأخرى . كان دوره في التنظيمات السياسية أكثر من التنظيمات الطلابية ، كان دوره أكثر بروزا على المستوى السياسي مع الأحزاب الشيوعية العربية أساسا ، وبالنسبة لنا في التنظيم كان له رأي بارز وموقع بارز ، ورغم عدم علاقتي التنظيمية معه إلا أنه من خلال العمل اليومي كان المرء يشعر إلى أي مدى كان له دور وبروز» .

كما سافر الشملان في مهام حزبية إلى مدن سوفيتية أخرى ، يوضح الأستاذ عبدالجليل النعيمي ذلك بقوله : «كان لكل مدينة سوفيتية يتواجد بها الطلبة البحرينيون تنظيمها الحزبي ، لكن المركز والقيادة في موسكو ، وعلاقة جميع المنظمات الحزبية في المدن الأخرى مع القيادة المركزية للجبهة في بيروت أو دمشق كانت عبر

موسكو . وفي هذا الإطار سافر أحمد الشملان في مهمات حزبية مرات عديدة إلى مدينة «كييف» بأوكرانيا وإلى مدينة «لينغراد» .

وشارك الشملان في عدد من المهرجانات والمؤتمرات في مدن الاتحاد السوفيتي وخارجه بإلقاء كلمات باسم جبهة التحرير الوطني . يقول أحمد : «ألقيت كلمة باسم جبهة التحرير في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجبهة في مدينتي كييف ولينينغراد» .

وأذكرُ شخصيا أن أحمد سافر إلى هلسنكي لحضور اجتماع يتعلق بالسلم العالمي ، يقول أحمد : «شاركت في اجتماعات مجلس السلم العالمي الذي عقد في هلسنكي بفنلندا العام ١٩٧٧ ، أعددتُ كلمة الجبهة وألقيتها وكان ذلك أول تمثيل للجبهة أقوم به وألقي كلمة باسمها خارج النطاق الطلابي» . أكد لي الأستاذ عبدالجليل النعيمي أن أحمد ذهب إلى هلسنكي ممثلا عن جبهة التحرير الوطني وألقى خطابا باسم الجبهة .

كما شارك الشملان في مرافقة وفود الجبهة الحزبية أو النقابية التي كانت تزور الاتحاد السوفيتي . يقول الأستاذ عبدالله البنعلي القيادي المركزي لجبهة التحرير في بيروت : «أذكر أني زرت موسكو والتقيت بأحمد الشملان أكثر من مرة ، وأذكر أن أحمد شاركنا في بعض اللقاءات والفعاليات مثل اللقاء بين وفدنا ولجنة السلم والتضامن في موسكو ، كان أحمد يشارك كجزء من وفودنا التي تأتي إلى موسكو» .

ويقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «طوال سنوات دراستنا كانت تأتي وفود من لجنة القيادة المركزية للجبهة ومن النقابات ، وكنا في منظمة القيادة نتناوب على مرافقة هذه الوفود في لقاءاتها مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أو مع لجنة التضامن السوفيتية ، أو مع شبيبة «الكمسمول» . وقد رافق أحمد كذا وفد من وفود الجبهة أو من وفود النقابات ، كان للشملان دور كبير جدا في مرافقة بعض هذه الوفود» .

ويذكر د . يعقوب جناحي : «أواخر السبعينيات وبعد مغادرتي الاتحاد السوفيتي عملت في العلاقات الخارجية لجبهة التحرير وكانت سفراتي كثيرة لموسكو . وخلال تلك السفرات كانت لي لقاءات مع أحمد الشملان ، كان لا بد من اللقاء والتواصل والحديث بيننا رغم قصر السفرات والزيارات ورسميتها» .

وقال لي الأستاذ اسحق الشيخ يعقوب : «قابلت أحمد في موسكو ، كنت هناك

فترة انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي أمثل السعوديين ، كان الشملان كل ليلة معي في الفندق ، كانت العلاقة حميمة وجميلة بيننا» .

وثمّن الرفيق «ج» مسؤول لجنة قيادة المنظمة في فترة لاحقة مشاركة الشملان بقوله : «أريد أن أنوه بأمرين مهمين كان لأحمد الشملان دور كبير فيهما حينما كان رفيقنا في لجنة قيادة المنظمة . الآن حينما يلاحظ المرء المتغيرات الجارية عموما ، يعرف أن الشملان كانت لديه نظرة بعيدة متقدمة على الآخرين . فحينما استلمنا قيادة المنظمة كان وضع طلابنا الدراسي سيئاً عموما ، كنا ضمن آخر الجنسيات في إحصائيات مستوى التحصيل الدراسي التي كانت تُجرى في الجامعة وفي «الكمسمول» السوفيتي . وقد تصدينا لهذا الوضع وارتأينا أنه من غير الطبيعي أن يعود ٥٠٪ من طلابنا دون تخرج ، وعلى ذلك اتخذنا قرارا كان للشملان دور كبير فيه بأن نفرّغ كل طالب ذي تحصيل دراسي ضعيف لدراسته فقط لا غير مهما كان موقعه التنظيمي متقدما ، وفعلا نفذنا القرار وفرّغنا عناصر كانت متقدمة تنظيميا متأخرة دراسيا ، وقد حدثت احتجاجات بين عناصرنا لكننا أصررنا على تطبيق القرار . وفي نهاية العام الدراسي كانت نتائجنا -وفق الإحصاءات- في موقع منافس للطلبة القبارصة واللبنانيين الذين اشتهروا بشغل المراكز الأولى في مستويات التحصيل الدراسي . أما الأمر الثاني فهو دور أحمد الشملان في تزكية ودعم القرار التاريخي الذي اتخذته لجنة القيادة وفحواه إنهاء نزول قائمة مفروضة على عناصرنا حين انتخابات إدارات فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الاتحاد السوفيتي(موسكو ، لينينغراد وكييف) وترك الحرية كاملة للطلبة لاختيار من يرونه كفؤا لتمثيلهم في إدارة كل فرع ، أصدرنا القرار وتبعناه بتعميم يوضح لعناصرنا الطلابية أنه بعد عام على الانتخابات من حقهم أن يناقشوا الإدارة التي انتخبوها ويحاسبوها على عملها ، وفعلا نفذنا القرار مما خلق رد فعل جميل لدى عناصرنا» .

***

أما على مستوى النشاط الطلابي في فرع موسكو لاتحاد طلبة البحرين فقد كان تواجد أحمد الشملان في ذلك النشاط قليلا مقارنة بنشاطه على الصعيد السياسي الحزبي والفكري والثقافي العام ، لم يكن المجال الطلابي -كما أكد غير واحد من أعضاء اللجنة القيادية للمنظمة في موسكو- ملائما لعمر الشملان وتجربته ولمستوى قدراته الفكرية والسياسية . لكن الشملان ومنذ العام الأول لتواجده في موسكو نشط

في تقديم الندوات والمحاضرات على مستوى المنظمات الطلابية العربية في الجامعة . يقول الأستاذ يوسف زينل : «كانت لأحمد كثير من الندوات والمحاضرات التي قدمها في التجمعات الطلابية بموسكو» .

رغم ذلك أذكرُ شخصيا أن أحمد انتخب في إحدى الدورات الانتخابية لاتحاد طلبة البحرين- فرع موسكو نائبا للرئيس سعيد السماهيجي . من جانب آخر شارك أحمد ونشط في اتحاد الطلاب العرب في موسكو . يقول المحامي يوسف يتيم : «كانت لنا أنا والشملان مشاركة في اتحاد الطلاب العرب بموسكو وفي إحدى الدورات انتخب أحمد رئيسا للاتحاد وفي مرة أخرى انتخبت أنا نائبا للرئيس» .

وكانت للشملان مشاركة أخرى على الصعيد الطلابي كعضو وفد فرع موسكو إلى المؤتمر الثاني لاتحاد طلبة البحرين الذي عقد في بغداد العام ١٩٧٦ . كانت تلك أول سفرة لأحمد إلى المنطقة العربية منذ قدومه موسكو . يقول المحامي يوسف يتيم الذي كان أحد أعضاء الوفد : «في مؤتمر الاتحاد الطلابي تواجدت أثناء المؤتمر في بغداد قيادات التنظيمات السياسية كجبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية وجرت صراعات بين الطرفين على مستوى الطلبة المؤتمرين» .

ويقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «أحمد الشملان انتخب من طلبة فرع الاتحاد في موسكو ضمن الوفد ، وكان للوفد نشاطه التفاوضي الجيد في هذا المؤتمر . كانت فترة نشاط حيوي على الصعيد الطلابي لكنها -للأسف- تضمنت خلافات نشطة أيضا داخل الاتحاد ، كان ذلك أول خروج طلابي لأحمد ، وتعرض لبعض الكلام في المؤتمر ، أذكر أني سمعت كلاما جانبيا حول حصول مشادات كلامية ، كان الرفاق في الجبهة الشعبية يتكلمون مبدين ملاحظات نقدية على الشملان ، لكنه كان حريصا أن تظل علاقته مع الجميع رطبة وطيبة» .

أما الأستاذ يوسف زينل فيعلق على المؤتمرات الطلابية عموما منتقدا التدخل الذي كانت تمارسه التنظيمات السياسية في الشأن الطلابي ، يقول : «الاحتكاكات داخل المؤتمرات الطلابية كانت واردة لأن شغلنا اليومي كان أن نحتك ونختلف . كان حضور المؤتمرات الطلابية العامة بالأساس يشمل تنظيمات جبهة التحرير والجبهة الشعبية وحزب البعث وكل تنظيم مطلوب منه أن يقدم تقريرا ، وفي المؤتمرات الطلابية عادة يتضمن البيان الختامي جوانب ثلاثة المحلي والعربي والدولي . كان جماعة الجبهة الشعبية يتولون دائما إعداد الجانب المحلي ، والبعثيون يتناولون الجانب

العربي ، وتُعطى جماعة جبهة التحرير الجانب الدولي ، كنا نطرح من جانبنا موضوع الاتحاد السوفيتي ودوره الأممي ، وتطرح الجبهة الشعبية موقفها المقاطع للبرلمان وينتقدون المشاركة ، أما البعثيون فمعنا حول أمور الداخل وضدنا في الجانب الدولي والعربي . تلك كانت أجواء المؤتمرات ، وكنا نتوصل بصعوبة شديدة إلى حلول وسط ، كنا كتنظيمات سياسية نتدخل في الشأن الطلابي في حين أنه تنظيم نقابي طلابي ، كان هذا خطأ الجميع تحرير وشعبية وبعث ، فقد حولنا الاتحاد إلى تنظيم سياسي ومحافظة سياسية ولم نكن نعطي القواعد الطلابية الفرصة أن تختار بإرادتها ، وهذا قليل بالنسبة لتدخلات أخرى في حياة الطلبة بلغت حد التطرف كالتدخل في ملابسهم وصداقاتهم وحتى علاقاتهم العاطفية» .

***

من جانب آخر نسج الشملان علاقات حميمة مع جميع الطلبة البحرينيين دون أن يأبه لأي خلافات شخصية أو سياسية أو فكرية كانت بين هذا أو ذاك . لم يؤثر أي خلاف أو وضع غير طبيعي على علاقات أحمد الذي حرص على أن يكون متواصلا في علاقة جيدة مع الجميع . يقول د . يعقوب جناحي : «حينما جاء أحمد الشملان إلى موسكو كنت في وضع تنظيمي خاص ، لكن في الإطار العام توطدت علاقتي مع أحمد وكلما تعرفنا على بعض وخضنا مناقشات سياسية وفكرية مع بعض زادت مودتنا وصداقتنا ، وقد تطورت علاقتنا لمودة عبر عنها قربنا من بعض ، لقد تميز الشملان بعلاقة ممتازة مع كل الأطراف وهو يتمتع بذلك حتى اليوم علاقته ممتازة مع الجميع ، لكن هذا لا يعني أنه لا يستقل بوجهة نظر خاصة به» .

وتميز الشملان بين طلبة موسكو بروحه الاجتماعية ومشاركاته الحميمة في اللقاءات الاعتيادية والاحتفالية للطلبة . يقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «كثير من الأنشطة الاجتماعية كالحفلات والرحلات كان حضور أحمد فيها محسوسا ومميزا ، كان أحمد بارزا في تجمعاتنا بوجهه البشوش ، وكان لا يجلس مع أحد محدد بل مع الكل ، وكان متميزا أيضا في الجلسات العائلية الخاصة ، ولدي شريط تسجيل صوتي كانت تغني فيه المرحومة زوجتي هاشمية وأحمد يدق لها على الإيقاع ويشاركها الغناء» .

رابعا: الزواج والوضع الأسري والدراسي:

منذ نوفمبر ١٩٧١ تعاهدنا أحمد وأنا على الزواج مهما اعترضتنا من عوائق ومرت في طريقنا من صعوبات ، وفعلا ، كانت العوائق كثيرة والصعوبات متعددة ، وانتظرنا يحدونا أمل لم ينقطع قط . تنقل أحمد بين بيروت وعدن وظفار والكويت ، ومن بيروت عدتُ أنا للبحرين وعاد هو لها ليودع المعتقل ، خرج وخطبني ورفض الوالد ، ثم دخل المعتقل من جديد وخرج فإذا بي خارج البحرين ، التقينا في موسكو لكن بعض المعوقات كانت ما زالت ماثلة أمامنا .

اتفقتُ مع أحمد على سفري للأهل في البحرين خلال عطلة صيف العام الدراسي ٧٥-١٩٧٦ لأجري محاولة جديدة في اقناع الوالد بزواجنا ورغبتنا في مباركتهم الزواج . وبقي أحمد حيث شارك في معسكر للراحة نظمته الجامعة لطلبتها خلال الإجازة الصيفية في جنوب الاتحاد السوفيتي على شاطئ البحر الأسود . ولكي نهيئ سكن الزوجية تقدمنا قبل سفرنا بطلب وضع اسمينا على قائمة الانتظار للحصول على غرفة في سكن الطلبة المتزوجين ، وكانت دائما قائمة طويلة تحتاج وقتا غير قصير للانتظار .

في الأول من يوليو ١٩٧٦ وبعد غيبة عامين دخلتُ البحرين قادمة من موسكو عن طريق بغداد دون أن تواجهني مشكلات أمنية في المطار ، أولا لأن جواز سفري ليس به ما يدل على دخولي الأراضي السوفيتية ، إذ كانت سلطات المطارات في الاتحاد السوفيتي تحرص على عدم ختم جوازات سفر الطلبة البحرينيين أو غيرهم من الطلبة القادمين من بلدان تمنع مواطنيها من دخول الأراضي السوفيتية ، وثانيا لأنه لم تكن عليّ لدى الأجهزة الأمنية شبهة سياسية .

استقبلني أهلي بترحاب وشوق وأسبغوا عليّ الكثير من الحنان وغمروني بمحبتهم ورعايتهم وكنت متخوفة من ردة فعل سلبية من قبلهم لسفري إلى موسكو المفاجئ بالنسبة لهم . أما تفسيري لذلك فهو ما كان يكنه الوالد لي من محبة وتقدير خاص ، وشدة حب الوالد للعلم ، فحالما شرحت له عن دراستي تقبل الأمر ورحب به دون أي إشكال ، لكن الوالد أفصح لي -خلال أحاديثنا- وبشكل مباشر بأن عليّ أن لا آمل في الزواج من أحمد الشملان ، وقال لي بالحرف الواحد : هو في السجن مرة أخرى(كان يظنه لم يزل معتقلا) ولا أريد لكِ الارتباط برجل ليس له مستقبل . عند ذلك تأكدت أن لا مجال لإقناع الوالد على الإطلاق في زيارة خاطفة كتلك ، إضافة

إلى أنني خشيت أن أصر على موضوع الزواج من أحمد فيمنعني الوالد من السفر ، سكتُّ عن الأمر وسافرتُ في ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ برضا الأهل عائدة إلى موسكو .

حال عودتي موسكو طلبتُ من أحمد أن نبذل محاولة أخيرة لإقناع الوالد بالموافقة على زواجنا ، أرسلتُ رسالة مؤثرة للوالد وجاءني رده عليها بعد فترة بالموافقة -أخيرا- على زواجنا لكن بشرط أن يتم عقد القران في البحرين . أُسقط في يدنا وأوقعنا هذا الشرط في مشكلة ، فالأفضل لأحمد أن ينهي دراسته ويتخرج قبل أن يعود للبحرين خوفا من اعتقاله أو مصادرة جوازه أو منعه من السفر ، وأي من الاحتمالات كان واردا بدرجة كبيرة ، وإن أجّلنا زواجنا لما بعد التخرج فمعناه أن علينا الانتظار ما يقارب خمس سنوات أخرى . تولّد لدى كلينا الشعور بأن تأخير الزواج أصبح خيارا مستبعدا بعد طول سنوات الانتظار ، واتفقنا على أنه ما دمتُ قد نلتُ موافقة الوالد فالخيار الأرجح هو إتمام زواجنا في إحدى الدول العربية بحضور ومباركة الأهل ، وكان أقرب موعد للسفر هو إجازة منتصف العام الدراسي فبراير ١٩٧٧ .

أواخر سبتمبر ١٩٧٦ حدث ما لم نكن نتوقعه ، فقد تلقينا خبر حصولنا على غرفة في سكن المتزوجين وعلينا أن نشغلها خلال شهر وإلا سيلغى طلبنا وتُحوَّل الغرفة إلى الاسم الذي يلينا على قائمة الانتظار ، كما علمنا أن المسؤولين في الجامعة -وقد قدروا أن الشملان قادم من تجربة اعتقال قاسية- قرروا تقديم اسمه على قائمة الانتظار لغرفة في سكن المتزوجين . هنا وقعنا في إشكال آخر فالعام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ قد بدأ ولا مجال للسفر إلا في فبراير ١٩٧٧ والغرفة لن تنتظرنا أكثر من شهر ، حينها اقترح علينا بعض أصدقائنا السوفييت إتمام زواجنا في مسجد موسكو المركزي وفق الشريعة الإسلامية وعلى يد شيخ دين روسي مسلم ومرخص بإتمام عقود الزواج . وهكذا كان ، فقد حجزنا موعدا مع شيخ مسجد موسكو الذي طلب شهودا من زملائنا البحرينيين . اختار أحمد من زملائه الطلبة يعقوب جناحي أقدم الطلبة البحرينيين في موسكو ويوسف يتيم صديقه القديم ويوسف زينل مسؤول المنظمة الطلابية لجبهة التحرير في موسكو حينها ، وفي يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ توجهنا أنا وأحمد ومن اختارهم من شهود إلى مسجد موسكو في قلب العاصمة السوفيتية .

في المسجد استقبلنا عدد من شيوخ الدين وأدخلونا إحدى الغرف وأجلسونا حول طاولة كبيرة بانتظار قدوم شيخ المسجد الذي حضر بعد قليل وتصدر رأس الطاولة . طلب الشيخ البطاقات الجامعية لجميع الحضور وجوازي سفرنا أنا وأحمد ، ثم

بدأ في قراءة عدد من آيات الذكر الحكيم ذات العلاقة بالزواج وعقده . بعدها سأل كلينا عن موافقتنا على الزواج وسأل أحمد عن المهر ومؤخر الصداق وسجله ثم أنهى باقي الإجراءات وبارك لنا . خلال جلسة عقد الزواج كان من اللافت والمضحك بالنسبة لنا كعرب صعوبة لفظ الشيخ وزملائه من شيوخ المسجد لكلمات الآيات القرآنية باللغة العربية ، ولا يزال الشهود البحرينيون على عقد زواجنا في مسجد موسكو يحملون ذكريات ذلك اليوم ويتندرون على لفظ الشيخ الروسي للكلمات العربية . قد لا يكون عقد زواجنا في المسجد المركزي للعاصمة السوفيتية أول عقد لزوجين عربيين ، لكنه قطعا كان أول عقد لزوجين بحرينيين .

يقول المحامي يوسف يتيم : «كنت أول شاهد على زواجكما في مسجد موسكو وحضر معي يعقوب جناحي ويوسف زينل» . ويقول المحامي يوسف زينل : «أحمد الشملان له مكانة خاصة ، وقد كانت مناسبة جميلة أن نحتفل بكما ونشهد عقد زواجكما في مسجد موسكو ، ولا زلت أذكر ابتساماتنا على شيخ المسجد الذي لم يكن يجيد نطق الحروف العربية» .

استلمنا وثيقة الزواج من شيخ مسجد موسكو وكان مطلوبا تصديقها من سفارة أقرب دولة لدولة البحرين وكان هدفنا السفارة الكويتية في موسكو(السفارة الخليجية الوحيدة في موسكو حينها) . كان هذا الإجراء مطلوبا كي تصدق وزارة الخارجية البحرينية عليها فيما بعد ، ومن حسن حظنا أن الصديق الكويتي محمد القديري كان قد وصل مع زوجته الفنانة التشكيلية والكاتبة ثريا البقصمي للدراسة في جامعة موسكو . وقد لعب الصديق القديري دورا في تسهيل إجراءات التصديق على وثيقة زواجنا في السفارة الكويتية . بعد ذلك أرسلتُ رسالة أخبر الأهل بإتمامنا للزواج وأرفقتها بصورة من العقد المصدق ثم اتصلت بهم هاتفيا وشرحت لهم كافة الملابسات ونلت منهم الرضا والموافقة على مضض لأمر قد تم .

في مطلع نوفمبر ١٩٧٦ كانت هدية زملائنا الطلبة البحرينيين لنا تنظيم حفل جميل بمناسبة زواجنا في أحد مطاعم موسكو ، حيث تكفل كل طالب وكل طالبة بدفع قيمة حضورهم الحفل ، وانتقلنا إلى سكن المتزوجين وواصلنا دراستنا بكثير من العزم والجدية . بعد عشرة أشهر وُلد ابننا خالد في ١٠ سبتمبر ١٩٧٧ ، وكنا قبل ولادته قد انتقلنا لغرفة أوسع تُمنح للطلبة المتزوجين بأطفال . وقبيل أن يولد خالد ولكي نوفر احتياجات الطفل القادم التحق أحمد بعمل مؤقت كمترجم روسي-عربي

في وكالة أنباء موسكو خلال شهري الإجازة الصيفية يوليو- أغسطس ١٩٧٧ . وقد أتاح له ذلك العمل مجالا للتعرف على عدد من المثقفين والأدباء العرب المقيمين كلاجئين سياسيين في موسكو من السودانيين والعراقيين والسوريين ممن كانوا يعملون مثله كمترجمين في الوكالة وعقد مع بعضهم علاقات زمالة وصداقة وأذكر منهم بشكل خاص الشاعر السوداني المرحوم جيلي عبدالرحمن الذي ظل يتواصل ويسأل عن أحمد الشملان بعد عودته للبحرين وخلال فترة اعتقاله في الثمانينيات ، وربما لعبت تلك الصداقة الأدبية دورا في تحرك الشملان مع زملاء آخرين باتجاه تأسيس اتحاد للكتاب العرب في الاتحاد السوفيتي (انظر الفصل العاشر) .

لم تتسبب ولادة خالد في انقطاعي عن الدراسة ، فبعد انقضاء إجازة الولادة عمدتُ إلى الاستفادة من نظام معتمد في الجامعة لمساعدة الطالبات الأمهات وهو نظام يدعى «الدوام الدراسي الحر» أي حرية الأم في حضور صفوف الدراسة وقتما تشاء وفي أي مجموعة بالمادة نفسها على أن يغطي حضورها نسبة معينة معتمدة من قبل الجامعة وعلى أن تدخل الامتحانات في وقتها مع الطلبة الآخرين ، وهكذا بقيتُ بقرب خالد أطول مدة ممكنة وتناوبنا أنا وأحمد على التواجد معه في حال غياب أحدنا وواصلنا الدراسة .

شكّل الزواج والاستقرار العائلي ، ثم قدوم ابننا خالد مصادر سكينة وراحة نفسية لأحمد الشملان مقارنة بالاضطراب الشديد والصخب الذي غلف حياته على مدى مراحلها السابقة ، وقد حفزته حالة الاستقرار العاطفي والنفسي للمحافظة على المستوى الممتاز في التحصيل الدراسي ، كما دفعته للمزيد من النشاط التنظيمي والطلابي والثقافي والإبداعي الواسع والمنوع .

وخلال العام الثالث لوجود أحمد الشملان في موسكو وتحديدا خلال العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ وصلنا خبر متأخر عن وفاة والدته «مطوعة» سبيكة بنت عبدالله بن سعد الشملان التي توفيت وهي تتمنى رؤية أحمد وابنه لكن المنية لم تمهلها . كان حزن أحمد على أمه كبيرا ولم يخفف شيئا من ذلك الحزن سوى وجودنا معا ووجود خالد بيننا ، كما أسهم انكباب أحمد التام على الدراسة والتحصيل العلمي عدا عن مهامه الأخرى في صبره وسلواه .

وبدافع الالتقاء بأي أحد من عائلته ورغبة في التعرف على ظروف وفاة والدته سافر أحمد لبغداد نهاية العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، اتصل أحمد من بغداد

بشقيقه يوسف المقيم في الكويت وتواعد معه على التلاقي في البصرة ، وفعلا قدِم يوسف وعائلته للالتقاء بأحمد هناك . حدثني السيد يوسف بن عيسى الشملان عن ذلك اللقاء فقال : «أذكر أن أحمد جاءنا من بغداد إلى البصرة وبقي معنا أربعة إلى خمسة أيام ثم عاد إلى بغداد وسافر بعد ذلك إلى موسكو» .

***

كانت لدي رغبة شديدة للسفر مع الصغير خالد إلى البحرين ولقاء الأهل ، كنت بأمس الحاجة لتلمس رضاهم والشعور به ، وبتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٨ غادرت موسكو مع خالد الذي كان يبلغ من العمر أحد عشر شهرا متجهة لبغداد ومنها للبحرين ، وصلنا البحرين ليلا في ١٠ أغسطس ١٩٧٨ وقد تم حجزنا لدى السلطات الأمنية بمطار البحرين لمدة نصف ساعة نقلنا بعدها إلى غرفة صغيرة وأجرى أحد الضباط معي تحقيقا . كان تركيز الأسئلة في التحقيق على أحمد وماذا يفعل في موسكو وعن طريق أية جهة نحن ندرس هناك ، وقد طلب مني تعداد أسماء الطلبة البحرينيين الدارسين في موسكو فأجبت بأني أسكن بعيدة عنهم في سكن المتزوجين ولا اختلط بهم . ثم قال لي : ألا تعرفين أن السفر إلى موسكو ممنوع؟ قلت : نحن هناك لندرس . ثم سأل : متى سيعود أحمد؟ أجبت : بعد أن يكمل دراسته ، انتظرنا بعد التحقيق فترة أخرى ثم سلموني ورقة إقامة لخالد مدتها ٧٢ ساعة وصادروا جواز سفري وشهادة ميلاد خالد .

لم أشأ إخبار الأهل بموعد وصولي تحسبا من أي إجراء قد تتخذه السلطات في المطار ويسبب لهم الضيق أو الأذى ، وبعد انتهاء التحقيق والتفتيش تقدم نحوي أحد أبناء حينا في المحرق من العاملين بأمن جمارك المطار ، ويبدو أنه تعرّف عليّ وسألني : هل ينتظرك أحد من الأهل قلت : لا ، قال : لقد أنهيت الآن فترة عملي وأنا عائد إلى البيت فدعيني أوصلك .

طرقتُ الباب والأهل نيام فكانت الفرحة الكبرى بي وبخالد ، لم أتوقع ذلك الرقي الإنساني الذي تعامل به والديَّ وأشقائي معي ومع طفلي الصغير ، ولا يمكنني أن أصف ثقتهم وتفهمهم ، ويكفي أن أيا منهم لم يشأ أن يمس مشاعري ولو بسؤال ، وبلغ احتضان الوالد ومحبته درجات عالية من السمو ، حينما عرف أنهم منحوا خالداً إقامة لمدة ٧٢ ساعة فقط استنكر ذلك وقال بغضب : وبخهم الله . .أمه وأبوه بحرينيان ويُعطى ٧٢ ساعة إقامة؟!! . ومنذ صباح اليوم التالي راجع الوالد المسؤولين

بوزارة الداخلية فأخبروه بأن إقامة ٧٢ ساعة ليست أكثر من إجراء شكلي فقط ، وحينما طلب جواز سفري وشهادة ميلاد خالد قالوا له : اتركهما عندنا بعض الوقت ، وقد ظل الجواز بحوزة الأمن البحريني لمدة ثمانية أشهر ، أما شهادة ميلاد خالد فلم نتسلمها أبدا .

ارتاح الوالد والوالدة لقدومي وبقائي بقربهما ونلت رضاهما وأحبا خالداً كثيرا ، وأذكر أن الوالد قال لي : الآن سأسافر للراحة والاستجمام وأنا مرتاح البال فأنت في وطنك وبين أهلك ، وسافر مطمئنا ، ونظرا لحجز جواز سفري وشهادة ميلاد خالد خسرت عاما دراسيا واستمر بقائي في البحرين ما يربو على الثمانية أشهر .

***

منذ أن غادرنا أنا وخالد لم يكن أمام أحمد الشملان في موسكو سوى الانتظار ، فالاتصال الهاتفي بين موسكو والبحرين صعب جدا ولا يُجرى إلا عبر بلد آخر . بعد وصولي بأيام اتصل أحمد ليطمئن فأخبرته بحجز جواز سفري وشهادة ميلاد خالد ، أدرك أحمد أن عودتنا لموسكو تواجه العراقيل وكان الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ على وشك البدء ، فسارع لإخطار الجامعة بالظرف الذي أنا فيه كي لا يتم فصلي من الجامعة ، وقد كانوا كرماء معنا وتعاملوا مع وضعنا بمنتهى الإنسانية ، فلم أفصل من الجامعة ولم تسحب من أحمد الغرفة بسكن المتزوجين .

قال لي المحامي يوسف يتيم : «حين سافرتِ للبحرين وصودر جواز سفرك كان أحمد لا يزال في سكن المتزوجين ، فكنت أنام عنده برغم موقفي الحزبي منه» . لكن أحمد بما جُبل عليه من إيثار ، عمد بعد فترة إلى إخلاء غرفتنا واستضاف فيها طالبين بحرينيين متزوجين ينتظران غرفة على قائمة الانتظار وانتقل إلى سكن طلبة القانون وأقام ضيفا عند أحد الطلبة البحرينيين .

بدأ العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ ولم يفرج عن جواز سفري ، وقد مرت بأحمد أوقات عصيبة وهو يتسقط أخبارنا وينتظر قدومنا ، ولفرط قلقه ومعاناته أصيب بنوبة قلبية نُقل على إثرها لمستشفى الجامعة حيث تلقى العلاج لمدة أسبوع ، يقول أحمد : «بعدما خرجت من مستشفى الجامعة قررت أن أضع في اعتباري أن غيابكما سيطول ، وأن عليّ أن أنكب على الدراسة والمهام الأخرى لعل في ذلك ما يخفف وطأة قلقي وانتظاري» .

في ٣١ ديسمبر من العام نفسه ١٩٧٨ فجعنا بوفاة والدي فشعرت كأن حجز

جواز سفري كان رحمة لي لأكون مع الوالد في آخر أيامه راضيا عني محبا لولدي الصغير ولأكون بجوار الوالدة وبين الأشقاء والأهل في ذلك المصاب الجلل .

بعد وفاة الوالد كان عليّ أن أتحرك بنفسي للمطالبة بجواز سفري فراجعت إدارة الهجرة والجوازات وأعطوني موعدا أكثر من مرة ومع أكثر من مسؤول ، وفي كل مرة توجه لي أسئلة عن زوجي وتحذيرات ثم تمنح لي وعود دون فائدة ، وفي ابريل من العام ١٩٧٩ تحدث أحد العاملين بالجهاز الأمني من أبناء حينا بالمحرق مع شقيقي قائلا : فلتراجع فوزية إدارة الهجرة والجوازات لاستلام جوازها .

بعد استلام الجواز بدأت مطالبتي بشهادة ميلاد خالد لكي أضيفه إلى جوازي لكن دون فائدة ، فقررت استشارة محام حول الأمر واتصلت بالمحامي جاسم المطوع الذي تربطه بأحمد وبعائلة الشملان صداقة شخصية وعائلية قديمة ، وشرحت له الوضع فكان رأيه أنه لكي يُسجل خالد في جواز سفري لابد من استصدار شهادة ميلاد له ، ولتحقيق ذلك لابد من توفر عقد زواجنا ، وهنا ظهرت مشكلة جديدة فعقد الزواج في موسكو ولم أفكر أبدا أني سأحتاجه ، ومما زاد الإشكال أن العام الدراسي على الأبواب ، كما أننا خشينا إن أرسلنا في طلب عقد زواجنا بالبريد ووقع في يد السلطات أن يحجزوه مثلما حجزوا شهادة ميلاد خالد .

اقترح المحامي جاسم المطوع مخرجا هو استصدار بدل فاقد لعقد زواجنا من وزارة العدل بشهادة عبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد والمحامي جاسم المطوع وحصلنا على عقد بدل فاقد ثم استصدرتُ لخالد شهادة ميلاد بحرينية وأضفته في جواز سفري .

يتذكر الأستاذ جاسم المطوع قائلا : «العام ١٩٧٩ جاءتني فوزية مطر أم خالد تطلب أن أدخل خالد في جوازها بصفتي محام وتعرف أني صديق ، ولكي يتم ذلك كان لا بد من توفير عقد الزواج وشهادة ميلاد لخالد ، وقد قمت بما يلزم لذلك» .

بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧٩ أضيف خالد في جواز سفري وسعيت بعدها لاستصدار تأشيرة دخول إلى الأراضي اللبنانية لمتابعة استلام تأشيرة دخول للأراضي السوفيتية وغادرنا البحرين بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٩ متجهين لبيروت التي كانت تمر بطور الانتهاء من الحرب الأهلية وقد انتظرت في بيروت أسبوعا كنا نسمع خلاله دوي القصف المتقطع يوميا ، وحالما استلمت تأشيرة السفر غادرت إلى موسكو .

***

وصلتُ موسكو أوائل يوليو ١٩٧٩ لأدخل العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ ، وقد أصبحت أنا وأحمد في المرحلة الدراسية ذاتها ، بقي على كلينا عام دراسي لإنهاء المقررات المعتمدة لنيل دبلوم الماجستير ولاختيار موضوع الأطروحة وجمع مراجعها ومادتها ، ثم فصل تفرغ دراسي لكتابة الأطروحة ، كان خالد قد قارب العامين من عمره فألحقناه بحضانة قريبة وتناوبنا على العناية به .

كان صيف العام ١٩٨٠ هو آخر صيف نقضيه في الاتحاد السوفيتي ، وربما كان أحمد يشعر بما ينتظره في الصيف الذي يليه ، لذا اقترح عليَّ السفر في أغسطس ١٩٨٠ إلى منتجع «مكبسا» على البحر الأسود بجنوب الاتحاد السوفيتي ضمن برنامج الرحلات الطلابية إلى المنتجعات الصيفية التي تنظمها الجامعة لطلبتها ، وقد قضينا شهرا على شواطئ البحر الأسود في رحلة عائلية رائعة حفرت تفاصيلها الجميلة في ذاكرتنا وكانت من أجمل أيام العمر .

بتاريخ ٤ فبراير١٩٨١ دافع أحمد الشملان عن أطروحته وكان موضوعها : «تطور النظام السياسي والنضال الوطني الديمقراطي في البحرين» ، في مقدمتها أكدت الأطروحة على أن البحرين -مقارنة ببقية إمارات الخليج- تتميز منذ القدم بسرعة وتائر تطورها السياسي الداخلي وحدة الصراع الطبقي . يحلل القسم الأول من البحث طبيعة النظام الاقتصادي ذي الطابع الإقطاعي في البحرين أواخر القرن الثامن عشر وما أنتجه من تكوين سياسي قام على الصراعات العشائرية والقبلية ، دخولا إلى حكم آل خليفة الذي ارتكز على مؤسسة حكم إقطاعية قسّمت البلاد إلى إقطاعيات صغيرة وصولا لما أفرزه الوضع من علاقات اقتصادية وسياسية بين الحكم وسكان البحرين . ثم يتطرق إلى أن المجتمع البحريني لم يكن يواجه التعسف الإقطاعي فقط ، وإنما كان عليه أن يواجه أيضا الاستعمار الذي أفرد للبحرين مكانا خاصا في مخططاته التوسعية في المنطقة . ويُبرز القسم الثاني من الأطروحة أن مطلع القرن العشرين هو البداية لظهور التعبير السياسي للتطور الاجتماعي الداخلي بفعل عوامل موضوعية وذاتية يُفصِّل في عرضها . ويتتبع القسم الثالث التطور الاقتصادي والسياسي للبحرين وانتقالها من دولة إقطاعية تخضع للحماية إلى دولة برجوازية تمثل مصالح الاستعمار الجديد . ثم يعرض توازي ذلك مع نمو النضال الوطني الديمقراطي والمطالب الشعبية منتقلا لاستعراض مراحل تطور حركة التحرر الوطني الديمقراطي في البحرين حتى منتصف السبعينيات وهي : المرحلة الأولى وتمتد من ١٩١٩ إلى

١٩٥٦ والمرحلة الثانية وتمتد من ١٩٥٦ إلى ١٩٧١ والمرحلة الثالثة وتمتد من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ . وينتقي الباحث حركة هيئة الاتحاد الوطني ليعرض لها في تحليل مفصل يصل في نهاية البحث إلى أن كل مرحلة جديدة من النضال الوطني في البحرين تولد في أحشاء نهاية المرحلة التي تسبقها[١] .

نال أحمد الشملان الماجستير بدرجة امتياز ، وبتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨١ دافعت عن أطروحتي وكان موضوعها : «أوضاع المرأة في البحرين» ونلت الماجستير بدرجة امتياز ، كان كلانا قد تعامل مع الدراسة بأقصى درجة من الجدية والمسؤولية ، كان أحمد حريصا على التفوق الدراسي لعدة أسباب منها تحدي عامل السن وصعوبة قبوله في الجامعة نتيجة ذلك ، وتلافي أخطاء سابقة بالتفرغ للعمل السياسي على حساب الدراسة ، كما كانت مغامرة السفر إلى بلد يُمنع السفر إليه في الجواز البحريني تستحق وتستلزم بذل أكبر جهد ممكن في مهمة الدراسة ، ذلك إلى جانب عامل الاستقرار العائلي وسكننا بمبنى المتزوجين بعيدا عن الأجواء والتجمعات الطلابية مما ساعد على تفرغنا للدراسة .

قال لي د . علي البقارة : «الذي كان يمتاز به أحمد الشملان والذي كان يعجبنا فيه انكبابه على الدراسة ، كان يختلف عن الآخرين الذين يتولون مهاما سياسية . كان المرء يشعر أن الشملان جاء يريد أن ينتج ويريد أن ينجز دراسته ، وهذا لم يكن يعيقه عن نشاطه السياسي وكتاباته الأدبية ، كان قارئا وكاتبا ومتميزا في الدراسة . الاهتمام بالدراسة والتفوق فيها كان الجانب المهم في حياتنا كطلاب ، إلا أن هذا الاهتمام لم يتوفر عند بعض الرفاق الذين شغلوا أنفسهم بالسياسة على حساب الدراسة ، الشملان كان على عكس ذلك متوازنا في الأشياء ومركزا في دراسته» .

وقال الرفيق «ج» : «كان أحمد الشملان جادا جدا في موضوع الدراسة واعتبرها مهمته الأولى في موسكو ، وقد انعكس توجهه الجاد على الطلبة بشكل ايجابي وأصبح قدوة للكثيرين في الجمع بين التفوق الدراسي والمشاركة النشطة في العمل السياسي والنقابي الطلابي» .

***

(١) أحمد الشملان . «تطور النظام السياسي والنضال الوطني الديمقراطي في البحرين» . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير . جامعة الصداقة . موسكو : ٤ فبراير ١٩٨١ .

حان وقت مغادرة الاتحاد السوفيتي ، وقد تحدثنا طويلا أحمد وأنا حول مكان إقامتنا القادم ، لم يكن في بالي سوى العودة للوطن والعيش فيه ، ومن جانبه كان أحمد يتحرق للعودة لمعشوقته البحرين ويحلم بحياة عائلية مستقرة تجمعنا تحت سمائها . في الوقت ذاته كان يحمل قلقا وتوقعات قوية لما يمكن أن يحدث له من صوب جهاز المخابرات وقوى الأمن في حال عودته للبحرين ، وقد حدثني عن هواجسه وسألني إن كنت -تحسبا لما قد يحدث له- أرغب في العيش بدولة خليجية أخرى ، فأعربت له عن رغبتي الشديدة في العودة للوطن ، وأجابني : وأنا مثلك لا أتمنى سوى العيش في البحرين .

اتفقنا على أن أنزل البحرين مع خالد أولا ويبقى أحمد بالخارج بعض الوقت للوقوف على الأجواء قبل التوجه للوطن . وفي الأول من ابريل ١٩٨١ غادرنا موسكو أنا وخالد إلى الكويت ونزلنا ضيوفا على عائلة يوسف بن عيسى الشملان الشقيق الأكبر لأحمد ، وفي اليوم الرابع ٤ ابريل ١٩٨١ غادرنا إلى البحرين ودخلناها بسلام دون أن تحصل - هذه المرة- أي عقبات أو إشكالات في المطار .

خامساً: مهمات نضالية قبل العودة للوطن:

١. برنامج جبهة التحرير الوطني البحرانية:

لم أكن أعرف - حتى ساعة إعداد هذه السيرة- أن أحمد الشملان وكوادر عديدة من عناصر جبهة التحرير الوطني البحرانية كانوا يعدون العدة لحضور اجتماع جبهوي موسع أطلق عليه اسم «كونفرنس» ليكون لقاء تمهيديا لعقد مؤتمر حزبي عام لاحق للجبهة . بقي أحمد في موسكو يسهم في إعداد تقرير منظمة موسكو «للكونفرنس» ، وفي شهر يونيو غادرها متجها إلى بيروت وبقي فيها فترة . في بيروت شارك الشملان رفاقاً آخرين في إعداد مشروع برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني البحرانية ، ثم غادر بيروت إلى دمشق ومنها إلى عدن لحضور «الكونفرنس» ، ومن عدن إلى دمشق مرة أخرى حيث بقي فترة قبل أن يعود للبحرين[1] .

قال لي د . حسن مدن : «التقيت مع أحمد الشملان صيف العام ١٩٨١ في بيروت ، كنا نشتغل مع بعض على إعداد برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

البحرانية ، كانت هناك مسودة اشتغلنا على إعادة صياغتها في جلسات كان معنا فيها عبدالله البنعلي ود . عبدالهادي خلف ، ولا أذكر إن كان معنا أحد آخر . كان أحمد الشملان يكتب في الجانب التاريخي السياسي من البرنامج ، وكان ذلك قبل انعقاد «الكونفرنس» . حضرنا «الكونفرنس» في عدن وبعدها التقينا مرة أخرى في دمشق نحن الاثنين فقط أنا والشملان وواصلنا العمل على مشروع البرنامج ، كانت هناك مسودة جرى تداولها أكثر من مرة وأدخلت عليها أفكار وملاحظات من الآخرين ، ثم كُلفنا بوضع الصياغة شبه النهائية لها ، وقد تم لاحقا إصدار مشروع البرنامج في كتيب ليكون برنامجا لحزب اتحاد الشعب الذي كان مقترحا أن يتحول إليه مسمى الجبهة ، كان هناك توجه لتغيير اسم الجبهة بما يتناسب مع المرحلة ومحتوى البرنامج» .

على صدر غلاف الكتيب الذي احتوى مشروع البرنامج وُصف المشروع بأنه : برنامج البديل الديمقراطي في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق الديمقراطية . واشتمل على تحليل للوضع المحلي في المرحلة المذكورة بما فيه الوضع الاقتصادي- الاجتماعي ، المرأة ، الشبيبة والطلبة والمثقفين . وتحليل الوضع في الخليج والجزيرة العربية مع تركيز أساس على مجلس التعاون الخليجي ، وتحليل الوضع العربي والوضع الدولي .

أما أهم مفردات برنامج البديل الديمقراطي فركزت على النضال من أجل مهام نوجزها في التالي : في مجال الديمقراطية والحريات العامة : النضال من أجل حياة ديمقراطية حقيقية بإجراء انتخابات برلمانية حرة ومباشرة والالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات وإطلاق الحريات العامة وممارسة المواطن حقوقه المدنية والسياسية . وفي مجال السيادة والسياسة الخارجية : النضال من أجل تصفية القواعد العسكرية وضد الدخول في أحلاف عسكرية معادية لمصالح الشعب ، والعمل على أن يكون مجلس التعاون الخليجي معبرا عن إرادة شعوبه . وفي مجال الدفاع والأمن : النضال من أجل توجيه قوة الدفاع وأجهزة الأمن لخدمة قضايا الشعب والدفاع عن سيادة الوطن وبحرنة أجهزة الشرطة والأمن العام وقوة الدفاع . وفي المجال الاقتصادي : النضال من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل بتطوير قطاعات الاقتصاد الإنتاجية وإحداث تغييرات نوعية في قطاعات الصناعة والزراعة وتنظيم السياسة المالية والمصرفية وبحرنة الشركات التجارية الأجنبية وتنشيط الحرف والمهن والاستفادة من خصائص الوطن

السياحية . وفي المجال الاجتماعي : النضال من أجل تطوير التشريعات والمؤسسات الاجتماعية ومن أجل توفير فرص العمل الملائم لكل مواطن والعمل على تطوير الحركة النقابية والمهنية والعمل على انتزاع حقها في العلنية ، والتأكيد على أن التعليم حق لكل مواطن وإيلاء الاهتمام بقطاع الشبيبة والطلبة ، وإيلاء اهتمام استثنائي بأوضاع المرأة ومساواتها مع الرجل ومشاركتها الكاملة في الحياة العامة ، وتشجيع الإبداع وانتهاج سياسة إعلامية تحترم الشعب وتراثه الوطني ، والتأكيد على حقوق المواطن الاجتماعية . وفي مجال الوحدة الوطنية : النضال من أجل الخروج ببرنامج مشترك لوحدة عمل مجمل الحركة الوطنية البحرانية والمعارضة الدينية بمختلف قواها وشخصياتها الوطنية المستقلة . وعلى مستوى الخليج والجزيرة العربية : النضال من أجل مد التحالف والتعاون مع أوسع قوى ممكنة على نطاق منطقة الخليج والجزيرة العربية ومن أجل قيام وحدة خليجية نابعة من إرادة شعوب المنطقة . وفي مجال البيئة : النضال من أجل الاهتمام بمعالجة ما لحق بالبيئة وتوازنها بسن القوانين وتشديد الرقابة الفنية والعلمية[1] .

٢ . «كونفرنس أبين»:

خلال شهر يوليو ١٩٨١ توجه أحمد الشملان مع رفاق عديدين إلى عدن باليمن الجنوبي لحضور «الكونفرنس» الذي عقدته جبهة التحرير الوطني البحرانية لكوادرها بمحافظة «أبين» قرب عدن وحضرته عناصر من داخل البحرين ومن مختلف المناطق خارجها ، وكان مقررا لهذا «الكونفرنس» أن يكون مرحلة تحضيرية لمؤتمر عام قادم للجبهة .

يقول الأستاذ جاسم المطوع : «كان ذلك ثاني «كونفرنس» للجبهة ، أما أول «كونفرنس» فعقد العام ١٩٦٧ وكان ضيقا حضوره محدود اقتصر على خمسة عناصر قيادية فقط هم : علي دويغر ، أحمد الذوادي ، يوسف العجاجي ، عبدالله البنعلي ويعقوب جناحي» .

وكنتُ قد التقيتُ مع الأستاذ علي دويغر فقال لي : «عقدت جبهة التحرير

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «برنامج البديل الديمقراطي في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق الديمقراطية» . منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية . د م . د ت .

الوطني أول اجتماع موسع لها العام ١٩٥٩ داخل البحرين وكنت أحد حضوره ، ثم عقدت اجتماعا موسعا ثانياً خارج البحرين نهاية العام ١٩٦٧ ، وقد حضرته شخصيا وحضره آخرون كان لديهم مجال أن يتواجدوا خارج البحرين» .

وفي حديث لي مع الأستاذ فاضل الحليبي قال : «في إحدى مناقشاتي مع الرفيق علي دويغر أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني قال إن هناك اجتماعاً موسعاً عقد في ١٩٥٩ وتحديدا كان أول اجتماع موسع أجري للجبهة في البحرين ، وفي ذلك الاجتماع اتخذ قراران هامان الأول إعداد برنامج للجبهة والثاني اختيار رفيقين مسؤولين أحدهما يكون سكرتيراً أول داخل البحرين والثاني يكون سكرتير أول في الخارج ، وقال إن أحمد الذوادي أصبح سكرتيرا في الخارج وهو (علي دويغر) أصبح معنيا بداخل البحرين ، وفعلا صدر برنامج الجبهة العام ١٩٦٢ ، وتم تداوله في بداية صدوره مكتوبا بخط اليد» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «في النصف الثاني من السبعينيات كان مطروحا على الصعيد التنظيمي ضرورة التحضير لعقد مؤتمر للجبهة ، وجرت لفترة نقاشات وأخذ ورد حول الإعداد للمؤتمر ، كان من الضرورة الإعداد لمؤتمر فمن غير الممكن التعامل معك كحزب شيوعي وأنت لا تحوز لا برنامج ولا مؤتمر دوري ولا أمين عام . كان الأمر محرجا بالنسبة لنا على مستوى العلاقات الخارجية . كانوا في الخارج يسألوننا أين برنامجكم ، أين أمينكم العام؟! . ظلّت الجبهة فترة طويلة لا تُعامل ولا تُصنف كحزب شيوعي ، فهناك مواصفات معينة غير متوفرة فينا ، كانوا يعتبروننا جزءا من حركة التحرر الوطني ، جناح تقدمي في حركة التحرر الوطني أقرب إلى الشيوعية» .

وقال د . عبدالهادي خلف : «لم تعقد جبهة التحرير الوطني أي مؤتمر بمعنى المؤتمر الحزبي ، و»الكونفرنس» يختلف عن المؤتمر الذي يجب أن يحضره ممثلون عن المنظمات وعن المناطق . نحن فاتتنا فرص لعقد مؤتمر ، أقصد ضيعنا فرصا ، كنا نلتقي وكان من الممكن أن نتفق ونعقد مؤتمراً ، العام ١٩٧٤ توفرت فرصة لعقد مؤتمر ، كان ممكنا أن نعد برنامجا مناسبا وحقيقيا ، كذلك كانت الظروف مناسبة لعقد مؤتمر نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، كانت هناك فرص مناسبة لكننا فوتناها» .

وقال الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «وقع الاختيار على محافظة «أبين» بعدن ، وكنتُ حينها ممثلا للجبهة في عدن ، فتوليت الإعداد «للكونفرنس» الحزبي الذي

عقد لكوادر الجبهة من الداخل والخارج . سبقت «الكونفرنس» فترة تحضير أعد خلالها عدد من التقارير التي نوقشت باستفاضة والتي عكست نفسها على الحياة الحزبية . لقد تم بالفعل إنجاز مشروع برنامج الجبهة واستغرق إعداده وقتا وشارك فيه عدد كبير من الرفاق ، كان مشروع البرنامج يتضمن التحول إلى حزب بتسمية جديدة فكان هناك مقترح بتسمية حزب الشعب الديمقراطي ومقترح بتسمية حزب الشعب العامل . في ذلك الوقت برز اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني كمنظمة نشطة جدا إلى جانب الجبهة ، وكان هناك اهتمام قوي بالاتحاد الشبابي وكذلك بالتنظيم العمالي ، وقد أعد برنامج لاتحاد الشباب الديمقراطي . وقف «الكونفرنس» أمام وضعنا الحزبي في الداخل وناقش كثيراً من القضايا بمشاركة الكوادر من الداخل والخارج ، واستمر في حدود الأربعة أيام . وقفنا أمام المصاعب التي واجهناها بسبب حالة الاعتقالات التي استمرت ووضع القيادة ، ونشاط الكوادر ، النشاط الإعلامي الحزبي ، المنظمات الحزبية عمالية وشبابية . .الخ ، وتم تجليس أسس لمستقبل عمل هذه المؤسسات . وقد أقر برنامج اتحاد الشباب الديمقراطي وطبع ووزع ، لكن برنامج الجبهة لم يُقر كما لم تقر التسميات المقترحة لأن المؤتمر لم يعقد . لقد كان مقررا «للكونفرنس» أن يكون مرحلة على طريق التحضير لمؤتمر حزبي عام ، لكن المؤتمر لم ينعقد لظروف تنظيمية داخلية عديدة ، كما كان للمتغيرات على مستوى البحرين والمتغيرات العالمية التي جرت لاحقا أثر في عدم انعقاد المؤتمر . في «الكونفرنس» كان لي لقاء مع أحمد الشملان الذي حضر «الكونفرنس» وشارك في مناقشاته . لم يُنشر شيء في حينه عن «الكونفرنس» وبقي طي الكتمان لأنه لم يُقر وثائق ، وكل ما نوقش كان أمورا داخلية» .

وحدثني أحمد الشملان عن «كونفرنس أبين» فقال : «تقرر عقد «الكونفرنس» لوضع أسس تحول جبهة التحرير إلى حزب سياسي بشكل سليم ومتكامل ، وقد سبق «الكونفرنس» إعداد مسودة برنامج الحزب وأعدت تقارير عن الأوضاع التنظيمية وعن المنظمات الحزبية . عقد «الكونفرنس» في عدن في مبنى مدرسة/معسكر محاط بالأشجار الكثيفة ذي غرف كبيرة بمنطقة شبه معزولة . استغرق «الكونفرنس» ثلاثة أيام وناقش تسمية الحزب وطرح مقترحات حول ذلك ، كما ناقش أوضاع المناطق وتقاريرها . وكان من المفترض أن يلي «الكونفرنس» مؤتمر حزبي عام يقر البرنامج وتسمية الحزب ، وتنتخب فيه القيادة ، لكن ظروفا متعددة حالت دون تحقيق ذلك .

أذكر أننا سافرنا من دمشق إلى عدن مجموعة من الرفاق على طائرة واحدة ، أما الأمر الطريف الذي لا أنساه فهو أن مجموعة منا أقلعت من عدن -بعد انتهاء «الكونفرنس»- متجهة إلى دمشق ، وقد فوجئنا بنزول طائرتنا «ترانزيت»(نزول عابر) في مطار البحرين . لم نغادر الطائرة فقد كانت فترة توقف قصير لكننا ظللنا نطل من نوافذ الطائرة على بحريننا الحبيبة التي اشتقنا لها جميعا ، ومن سخريات القدر أننا جميعا كنا نسافر حاملين جوازات سفر يمنية في الوقت الذي كان غالبنا مطلوبا - كبحريني- من جهاز الأمن في البحرين . كنا نتبادل الابتسامات ونرسل التعليقات الهامسة طوال فترة توقف الطائرة بمطار البحرين» .

وقال د . يعقوب جناحي : «لم تكن هناك لجنة مركزية للجبهة ولم تكن تُجرى انتخابات منذ البداية ، كانت هناك لجنة ال١٧ ولجنة ال١٥ وكانت مجرد أرقام . هناك لجنة قيادة لكنها غير منتخبة ، عناصر قيادية تعتقل فيصعد آخرون للقيادة بتزكية من العناصر القيادية ، ولم نكن نعلن عن مسمى أمين عام لأنه لم يكن لدينا أمين عام ، كانت هناك لجنة قيادة ومسؤول أول متعارف عليه . بعد مغادرتي موسكو بدأت أعمل في العلاقات الخارجية لجبهة التحرير ، وكانت لدينا محاولات في العلاقات الخارجية لتحويل الجبهة إلى حزب وإرساء الهياكل الحزبية ، حاولنا عقد مؤتمر ووضعنا مسودة مشروع برنامج عمل للجبهة نوقش في منظماتنا بالمناطق بما فيها موسكو ، وقد أعطت المناطق ملاحظاتها . كان المطروح أولا تغيير الاسم الذي أصبح غير ملائم بعد استقلال البحرين ، وكانت مهمة «الكونفرنس» طرح البرنامج الجديد وثلاث خيارات لتغيير الاسم ، كما طرحت أوراق معدة عن العمال وعن النساء والشبيبة وعن الوضع التنظيمي والتقرير السياسي . كان هدفنا خلق هيكل حزبي صحيح وسليم لذا توجهنا لعقد «كونفرنس» تمهيدي ثم نعقد المؤتمر ، كان ذلك هاما بالنسبة لنا كي نتعود على إجراء مناقشات وانتخابات مما لم يكن موجودا على مستوى الجبهة من قبل ، أردنا أن نتجاوز السلبيات وننجز عملا بأقل ما يمكن منها . استطعنا أن نحقق «الكونفرنس» كتحضير للمؤتمر ، لكن حدث أن عددا من المشاركين من الداخل تعرضوا للاعتقال بعد عودتهم ، لقد جرت اعتقالات في صفوف الجبهة ، اعتقلوا عناصر كثيرة حتى من الذين في البحرين ولم يغادروها . مشكلتنا في البحرين أننا كنا نعاني من عملية استنزاف دائمة لعناصر الجبهة ، أوقفت حملة الاعتقالات كل جهودنا ، فلم نتمكن فيما بعد من عقد المؤتمر ولم نرد إقرار البرنامج

دون مؤتمر فبقينا على البرنامج القديم وظل اسم الجبهة كما هو . أذكر أنه كانت لأحمد الشملان ملاحظات قبل «الكونفرنس» على التسمية وعلى مشروع البرنامج ، كما كانت له مشاركة واضحة وفاعلة في مناقشات «الكونفرنس» .

وقال الأستاذ جاسم المطوع : «خرجت من البحرين العام ١٩٨٠ وتقابلت مع أحمد الشملان في «الكونفرنس» الذي عقدته جبهة التحرير في محافظة «أبين» بعدن صيف ١٩٨١ . حضور «الكونفرنس» الأساس كان من الداخل ، وأذكر أن النقاش كان يتناول جانبا تاريخيا حول ما حصل من مشاكل تنظيمية وضربات وجهت للجبهة وغيرها ، وبحثنا وضعنا التنظيمي من البداية . وتعلق الجانب الثاني من «الكونفرنس» بأوراق العمل التي قدمت والبيان السياسي . لم يكن مؤتمرا بل «كونفرنس» اتخذ سمات المؤتمر ، وللعلم فالجبهة لم تعقد مؤتمرا قط ، «الكونفرنس» هو اجتماع تحضره كوادر معينة لمناقشة قضايا محددة ، أما المؤتمر فأعلى سلطة وصلاحياته واسعة ، فهو يتناول السياسة العامة والتنظيمية وتغيير قيادة وانتخابات ومناقشة المالية والرقابة . «الكونفرنس» كان الهدف منه مناقشة الأوضاع العامة ووضع برنامج تمهيدا لمؤتمر قادم ، وقد نوقش مشروع برنامج الجبهة ، لكن ما حدث بعد «الكونفرنس» أننا تعرضنا لضربة قوية العام ١٩٨٢ . ربما كان هناك اختراق وهذا مجرد تخمينات وحتى التخمينات ليس عليها اتفاق ، الموضوع لم يول الأهمية الكافية في تقديري الشخصي ، لكن الأكيد أن السلطة كانت على علم بعد ما رجع من سافر «للكونفرنس» وبعد فترة بدأت الضربة ، ونتيجة للضربة لم ينعقد المؤتمر وتبعتها ضربات لاحقة أضعفت كثيرا من إمكانيات التنظيم في الداخل . رغم ذلك كان «الكونفرنس» تجربة مهمة ، ودون مجاملة ، أقول إن الشملان شارك في «الكونفرنس» بشكل نشط ، كان دوره وحضوره واضحين والآراء التي كان يبديها عبرت عن رأي منظمة موسكو . في موسكو وضعت ورقة عمل بالمقترحات وقدمت «للكونفرنس» ، وكان الشملان هو من اشتغل بالأساس على إعدادها» .

وكتب د . مجيد ملا حسن : «كان «كونفرنس» عدن هو أول لقاء يجمعنا ، أحمد الشملان وأنا خارج موسكو ، فقد اختارتنا قيادة جبهة التحرير الوطني البحرانية للمشاركة في هذا الاجتماع الموسع الذي انعقد العام ١٩٨١ في عدن - عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك ، وكان ذلك فخراً لكلينا حيث تم اختيارنا من بين العديد من الكوادر الحزبية المتمرّسة وذوي الخبرة الطويلة في المجال

التنظيمي ، وقد حضره رفاق من داخل البحرين وخارجها . تمت مناقشة الكثير من المسائل الحزبية المتعلقة بالجبهة والنضال الوطني ، ولأول مرة ، وجها لوجه بصورة جماعية صريحة بعيدة عن أجواء العمل السرّي وعيون الشرطة ورجال المخابرات وقانون أمن الدولة ، وهذا ما جعلنا -وخاصة الرفيق الشملان- نشارك في هذا الاجتماع بحماسة ونشاط ملحوظين» .

***

انتهى «الكونفرنس» وسافر الشملان إلى دمشق فأكمل العمل مع الرفيق حسن مدن على مشروع البرنامج السياسي ، وكان قد عقد العزم على العودة للوطن رغم ما كان يتهدده من خطر في حال دخوله البحرين . لم تكن تلك تجربة الشملان الأولى أو الجديدة في دخول البحرين مع توقع الخطر الذي قد يتهدده ، لقد سبق له أن دخل البحرين العام ١٩٧٢ واعتقل في اليوم الثاني لوصوله ليبقى عامين كاملين في المعتقل دون تهمة ولا محاكمة ، فهل سيتردد هذه المرة ونحن هناك -خالد وأنا- ننتظره على أرضها؟!! . أقولها بكل صدق وثقة إن حب أحمد للبحرين وعشقه لأهلها وترابها كان ولم يزل مثل حكايات الأساطير القابلة للتصديق من عدمه ، هو العشق الذي تهون لأجله -في دخيلة أحمد- كل المخاطر .

بالإضافة لما كان يشده للبحرين ، قال لي أحمد أنه عاد لأنه ألزم نفسه بتوصية وجهتها الجبهة لعناصرها الطلابية فحواها : ضرورة العودة للوطن بعد إكمال الدراسة . وقد كتب د . مجيد ملا حسن : «كلانا-أحمد وأنا- رجعنا إلى البحرين بعد إتمام الدراسة ، عدت قبله بيوم واحد وكنت واثقا من أن مجيئه قريب إذ أن كلينا قررنا الالتزام بالشعار الذي كانت الجبهة ترفعه وهو «الرجوع إلى الوطن بعد إكمال الدراسة» بالرغم أن العديد من الرفاق «ومنهم القياديين» لم يلتزم بهذا الشعار بعد تخرجه ، وبالرغم أن كلينا كنا متأكدين أن مصيرنا سيكون السجن!» .

وقد علق د . عبدالهادي خلف على هذا الأمر بقوله : «كانت التعليمات أن يعود كل من ينهي دراسته ، هذا صحيح ، لكنك كتنظيم ليس بمقدورك أحيانا أن تعاقب البعض ممن اختاروا عدم الرجوع وتعذروا باستكمال تعليمهم» .

ويقول الأستاذ عبدالله البنعلي : «بعدما أنهى أحمد الشملان دراسته في موسكو العام ١٩٨١ ، جاء إلى دمشق وسكن معنا في منطقة «قصور» ، وظل فترة بيننا وكان لديه قرار بأن يعود للوطن في الوقت الذي كان يضع أمامه أسوأ

الاحتمالات مما قد يتهدده» .

ويقول الأستاذ سيد إبراهيم مكي : «بعد «الكونفرنس» جرت حملة اعتقالات تمخضت عن اعترافات كثيرة ، وما إن وصل أحمد الشملان ومجيد ملا حسن حتى كان الاعتقال بانتظارهما ، ربما كانت هناك اعترافات عليهما» .

أمضيتُ الشهر الأول بعد وصولي البحرين وأنا مطمئنة أن أحمد في موسكو يكمل إجراءات مغادرته النهائية ، وقد اتصل بي بعد أسبوعين من مغادرتي وقال إنه سيغادر موسكو قريبا ، صرت أنتظر منه مكالمة حالما يصل إلى أي بلد آخر ، لكنه لم يتصل ، انتهى ابريل ١٩٨١ وتبعه مايو ، فبدأ القلق والهلع يأكلان قلبي ، قلق لأني لا أعرف أين هو وهلع أن يكون قد وصل واعتقل مباشرة دون أن نعرف بذلك . اجتهدت في الحصول على رقم المحامي جاسم المطوع ولا أذكر الآن أين كان ، ربما في دولة الإمارات ، سألته عن أحمد فقال لي : اطمئني عليه هو بخير لكنه قد يتأخر قليلا ، زاد قلقي وألقت بي الهواجس والظنون مسافات بعيدة ، صرت أريد أن أتصل به لأسمع صوته لا أكثر ، اهتديت لرقم «أ د» في الكويت ، اتصلت به وردت عليَّ زوجته التي لا أنسى قولها حينما لمست مدى قلقي على أحمد ، قالت بعد أن طمأنتني : خليكِ صلبة أكثر ، ضايقتني كثيرا -في حينها- تلك النصيحة بوقت كنت أشعر فيه بحقي في القلق على زوجي . مر يونيو ١٩٨١ وتبعه يوليو وانتصف أغسطس فإذا بأحمد يتصل مخبرا أنه سيصل البحرين بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٨١ .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل السابع

عقد من الآلام والآمال
١٩٨١-١٩٩٠

أولا: الأوضاع السياسية والتنظيمية:

وصل أحمد الشملان لحضن الوطن مطلع ثمانينيات القرن المنصرم وكان قد مضى عقد على استقلال البحرين ونصف عقد على إجهاض أول تجربة ديمقراطية فيها ووقف العمل بدستور ١٩٧٣ وفرض قانون أمن الدولة وتفعيله ، كانت البحرين تحيا تحت هيمنة قانون أمن الدولة . كانت القوتان الرئيستان في تيار اليسار الديمقراطي ممثلتين في جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين تحاولان - على صعيدهما الداخلي- لملمة الجراح وتجاوز الضربات التي وجهت لهما خلال عقد السبعينيات دخولا في الثمانينيات .

مع دخول الثمانينيات تعرضت جبهة التحرير الوطني لضربة جديدة العام ١٩٨٢ بعد «كونفرنس أبين» العام ١٩٨١ ، توضح بعض الوجوه القيادية وبعض كوادر الجبهة الأمر كالتالي : يقول الأستاذ جاسم المطوع : «ضربة التحرير العام ١٩٨٢ كانت قاسية جدا وكان الهم الأساس كيف نحافظ على الحلقات الباقية» .

ويقول الأستاذ عباس عواجي : «حينما خرجنا من المعتقل بداية الثمانينيات كان العمل مشلولا نتيجة للضربات ، وقد طرحنا إعادة الهيكلية للتنظيم ، كنا نريد تحريك العمل لكن بعض الرموز القيادية الذين شلتهم الضربات المتتالية عارضوا وبدؤوا يتلكؤون ، كان رأي بعضهم التوقف ودراسة المرحلة وأسباب الضربات وكان رأيي الشخصي أن استمرار التوقف سيصيب العمل التنظيمي بالشلل وسيفقده معناه» .

ويقول الأستاذ محسن مرهون : «منذ بداية الثمانينيات أخذ العمل التنظيمي في جبهة التحرير الوطني يتفكك وبعض القياديين ابتعدوا ، كنا نشعر بالضياع وكان

اتصالي محصورا في علاقة مع الأستاذ محمد نصر الله ، ومنذ أن خرجت من المعتقل جاءنا أنا وشخص آخر أحد القياديين وقال لنا : نفضل الآن أن تكونوا مستشارين ولا نريدكم أن تكونوا ضمن العمل التنظيمي» .

وقد تبلور توجه لتجاوز ذلك الوضع وإعادة بناء التنظيم وتقويته بالذهاب نحو تشكيل قيادة جديدة معظم عناصرها من منظمة الشبيبة الجناح الشبابي لجبهة التحرير ، وتم اعتماد القيادة الجديدة مركزيا في الخارج . يقول المحامي أحمد الذكير أحد الوجوه الشابة التي تبوأت موقعا قياديا خلال الثمانينيات : «بعد ضربات السبعينيات مررنا منذ بداية الثمانينيات بفترة من النشاط التنظيمي وبناء التنظيم ، بدأ التنظيم يعيد بناء نفسه إلى أن أصبح فعلا تنظيما جديدا طبعا مع بقاء جذوره القديمة ، التنظيم أعاد بناء نفسه بشكل كبير وقوي إلى أن أصبح له نشاط ملحوظ» .

ويقول د . عبدالهادي خلف أحد الوجوه القيادية بالخارج : «الكادر القيادي عندنا في البحرين «انفلش» (تفكك) بشكل عجيب من بداية الثمانينيات فلم تتوفر إمكانية لتجميع أحد ، لم نكن نعرف أحدا ، لم يكن هناك رأس نعرفه في البحرين . وهؤلاء الشبيبة الموزعون بين المنامة والمحرق والقرى كلما ذهبوا لشخص قيادي تملص بغير حجة ، جرى انفلاش تنظيمي كامل ، وكان هؤلاء الشباب يأتوننا للخارج ونحن أعطيناهم الأمر بتشكيل قيادة بالداخل» .

وعلى مستوى الجبهة الشعبية في البحرين فقد كانت الجبهة هي الأخرى تعاني وضعا تنظيميا غير مستقر عبر عنه أحد كوادر الجبهة الأستاذ إبراهيم شريف بقوله : «الوضع التنظيمي كان ضعيفا بسبب عدد من الاعتقالات والنكسات وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبروز الحركتين الإسلاميتين السنية والشيعية وسيطرتهما على الشارع ما أدى إلى ركود سياسي وحالة إحباط وسط التيار الوطني الديمقراطي» .

وقال الأستاذ عبدالله جناحي أحد كوادر الجبهة : «قبل حملة الاعتقالات في صفوف الأعضاء العمال في اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين والتي جرت بداية الثمانينيات كان وضع الجبهة جيدا وهناك نشاط محدود في وسط الكوادر ونشاط ممتاز في الوسط العمالي ، ولكن بعد الضربة الأمنية تراجع نشاط الجبهة بشكل كبير ورافقت الضربة التحولات الاقتصادية التي سحبت عددا من المنتسبين للجبهة نحو المضاربات العقارية وسوق الأسهم ومن ثم الابتعاد عن العمل النضالي السري . في تلك الفترة جرت محاولات لإعادة بناء الجبهة من بعض الكوادر ولكن

فشلت أمام بروز المزيد من القناعات بفشل العمل السري في بلد صغير كالبحرين» .

أما على صعيد الخارج فأخذت تبرز توجهات للتقارب والتنسيق بين الجبهتين وجرت لقاءات حوارية بينهما . يقول د . يعقوب جناحي أحد قيادات جبهة التحرير في الخارج : «منذ أعلن عن قيام الجبهة الشعبية في البحرين وتركز عملها في الداخل أصبح الجانب الوطني يقربنا لبعض ، فما نطرحه يطرحه الأخوان في الجبهة الشعبية وما يطرحونه نطرحه نحن في جبهة التحرير ، لم يكن هناك خلاف في البرنامج المرحلي . ودخلنا منذ أواخر السبعينيات في نقاشات أسهم في الدفع بعقدها - بداية- الإخوان في المنظمات الفلسطينية ثم كانت واضحة إسهامات الحزب الاشتراكي اليمني الذي لعب دورا مهما في التقارب . بدأنا محادثات طويلة وكان رأينا في التحرير ضرورة الاتفاق منذ البداية على أن لدينا قضية وطنية في البحرين وما نتفق عليه نلتزم به وما لا نتفق عليه نؤجله للنقاش والحوار . الجانب القومي والأممي الذي كانت حوله خلافات نتركه جانبا ونعتبر الأساس بيننا البحرين والخليج ، وفعلا تقدمنا لإنجاز أشياء كثيرة» .

ويلقي القيادي بالجبهة الشعبية في الخارج المهندس عبدالنبي العكري الضوء على تهيؤ الأرضية للتنسيق بين التنظيمين بقوله : «في الثمانينيات وبعد الخروج من بيروت بدأ يتشكل حد أدنى من التنسيق في الخارج حيث لم تكن مهمتنا الصراع على الأرض خصوصا بعد انتهاء الصراع في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين . لم يكن هناك مجال للصراع فجرى اتفاق على أن نعمل معا في لجنة السلم والتضامن بعد مؤتمرها في عدن واجتماعات الضالع ، كانت هناك وثيقة تعبر عن أرضية مشتركة وصدرت في كتيب» .

عقب اللقاءات المذكورة صدر الكتيب المشترك بين الجبهتين مطلع العام ١٩٨١ وتضمن طرح أرضية سياسية مشتركة بين الجبهتين على صعيد الخليج والجزيرة والوضع العربي والوضع العالمي ثم مجموعة من الأهداف المشتركة التي يناضل شعب البحرين من أجل تحقيقها[١] .

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . «الأرضية السياسية المشتركة بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين» . د م : منشورات الجبهتين . أواخر يناير ١٩٨١ .

من جانب آخر شهدت الثمانينيات تنامي دور الحركة الدينية التي أفسحت السلطة لها المجال منذ أواخر السبعينيات -على الضفتين السنية والشيعية- لتنمو وتؤسس بعض المنابر كالجمعيات والصحف والمجلات ، وكان هدفها من ذلك توظيف الحركة الدينية في مناهضة ومحاربة قوى اليسار الديمقراطي[١] .

وقد كسبت السلطة ولاء الحركة الدينية السنية التي كان لها رصيد في مناهضة القوى الوطنية والقومية واليسارية منذ الخمسينيات حتى آخر السبعينيات ، فتم منح امتيازات للمؤسسات الدينية السنية ونجحت السلطة في تسخيرها للدفاع عن نظام الحكم وقدمت لها التسهيلات[٢] .

دخلت البحرين عقد الثمانينيات وفي الجوار الإيراني كان قد مضى للتو عامان على الثورة الإسلامية التي أسقطت شاه إيران وبدأت تمد تأثيراتها إلى المنطقة ، كتب د . فلاح المديرس : «رفع قادة الثورة الإيرانية من رجال الدين شعار تصدير الثورة إلى مناطق الجزيرة والخليج وتأثر بذلك شيعة البحرين[٣] ، وبتأثير الثورة الإسلامية في إيران ظهرت توجهات جديدة داخل الحركة الدينية الشيعية باتجاه التحول لحركة سياسية منها جناح متشدد مرتبط بإيران ويحظى بدعمها تمثل في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين[٤] ، إلا أن الجبهة الإسلامية تعتمد تاريخا لانطلاقتها يسبق الثورة الإيرانية هو الأول من محرم ١٣٩٦ الموافق أكتوبر ١٩٧٦[٥] .

في بداية عملها ركزت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين على الأساليب التحريضية من المنابر إلى إصدار المنشورات إلى تنظيم المظاهرات . وقد بدأت السلطة الأمنية والمخابرات تراقب وتتابع نشاط الجبهة الإسلامية وتضيق الخناق عليها ، فكان أن تحول نشاط الجبهة نحو التدريب العسكري وتهريب السلاح إلى داخل البحرين .

---

(١) فلاح عبدالله المديرس . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨- ٢٠٠٢» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ٣٩ .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٢٦

(٣) المصدر نفسه ص ٨٥

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٠

(٥) فيصل دراج و جمال باروت . «الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية» . ج٢ . ط ٢ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ٢٠٠٠ . ص ٥٤٢ .

وفي ديسمبر ١٩٨١ أعلن رسميا عن اكتشاف محاولة انقلابية لإسقاط النظام السياسي والاستيلاء على السلطة ، وقد ألقي القبض على عدد كبير من أعضاء الجبهة وقدم عشرات منهم إلى محكمة أمن الدولة التي أصدرت أحكاما قاسية على عدد منهم وصلت للحكم المؤبد[١] .

وخلال مرحلة الثمانينيات تحول التيار الديني السني ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين من موالاة السلطة في حربها ضد اليسار إلى موالاتها في حربها ضد تيار الإسلام الشيعي ، ولعب دورا تعبويا في الشارع السني ضد الجمهورية الإسلامية في إيران ومؤيديها في البحرين[٢] ، كما أن هذا التيار الديني السني بدأ منذ مطلع الثمانينيات يرفع شعار الجهاد في أفغانستان ضد الغزو السوفيتي ونال في ذلك دعم السلطة المتناغم مع دعم هذا الاتجاه في عموم الخليج وبمباركة من الأمريكان .

في تلك الأجواء وعلى تلك الأرضية السياسية وضع أحمد الشملان أقدامه على أرض الوطن بعد غياب ست سنوات متواصلة .

ثانيا: الاعتقال الخامس-البحرين أغسطس ١٩٨١- يونيو ١٩٨٦

١. ما بين سجني «القلعة» و «جَوْ»:

في يوم ٢٨ أغسطس ١٩٨١ غادر أحمد الشملان دمشق متجها للبحرين يحمل شعورا شبه أكيد بالإجراء الذي سيتخذ ضده فإما عدم السماح له بدخول البحرين أو الاعتقال ، لكن حب أحمد الجارف لوطنه كان يدفعه إليها دفعا قويا . يقول الأستاذ سيد إبراهيم مكي الذي كان يرافق الشملان على الطائرة ذاتها ليلة العودة : «في الطائرة قال لي : أنا أعرف أنهم إما لن يدخلوني البحرين أو سيعتقلوني مباشرة من المطار ، فإن قابلت أم خالد في المطار أخبرها أنني كنت معك على الطائرة» .

يُرجع الأستاذ بدر عبدالملك أحد قيادات جبهة التحرير الوطني اعتقال أحمد الشملان حال وصوله للأسباب التالية : «ربما قالت السلطة إن هذا الشخص لم يتأدب ويجب تأديبه باعتقاله مدة طويلة ، ربما قالوا إن عاد الشملان فسينشط ويسبب لنا وجع رأس وسيدخلنا في الدوامة من جديد ، وقد ساعد على ذلك أن الدولة كانت

---

(١) فلاح عبدالله المديرس . مصدر سابق . ص ١٠٣ .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٢٦ .

دولة بوليسية ، وكان الجو السياسي ساخنا والحركة الدينية تكبر» .

أما د . يعقوب جناحي فيقول : «أحمد الشملان اعتقل حال عودته للبحرين وكان ذلك سيحدث وإن لم يشارك في «كونفرنس أبين» أغسطس ١٩٨١ ، كانوا سيأخذونه من المطار في كل الأحوال ، لقد كان الأمن يتابع نشاطاته في موسكو ، وكثير من المعلومات الوافية قد وصلتهم عن مشاركاته في ذكرى تأسيس الجبهة وغيرها . نشاط الشملان وتأثيره على أجواء الطلاب في موسكو وجذبه لحماسهم كان بيّنا هناك وواضحا» .

ويبدو أن جميع الأسباب المذكورة وغيرها كانت واردة لدى الجهاز الأمني لاعتقال أحمد الشملان من المطار ، ولأني عرفت منه موعد وصوله ، فقد أخبرت شقيقه عبدالله بن عيسى الشملان واتفقنا أن يمر عليّ ونذهب معا للمطار . حضر عبدالله بن عيسى ومعه شقيقهما شملان بن عيسى الشملان المقيم في دولة الإمارات والذي كان في زيارة للبحرين ، ولم آخذ خالداً معي تحسبا لأي طارئ قد يعرض الصغير لأي توتر أو ضيق .

وصلنا المطار وكانت طائرة دمشق قد هبطت وظللنا نتابع خروج القادمين دون أن نرى أحمد الشملان ، سأل عبدالله بن عيسى مكتب الطيران فأكدوا له أن جميع القادمين على الطائرة أنهوا إجراءات وصولهم وغادروا . وضعنا الكثير من الاحتمالات بينها أن أحمد ربما لم يصل على الطائرة ذاتها لكن شملان بن عيسى تمكن من الصعود إلى قاعة ختم الجوازات ، ورأى أحمد من بعيد جالسا بقرب منصة ختم الجوازات . فنزل مباشرة وأخبرنا وقال لي : اصعدي إليه . لا أذكر كيف تمكنت من الوصول لقاعة ختم الجوازات ، لكني صعدت لأجد أحمد يجلس معطيا ظهره للجهة التي صعدت إليها ، لم يرني حين اقتربت منه ، ناديته فالتفت ليفاجأ بي قبالته ، قام نحوي ، فتحرك شرطي أمن وراءه ، لم نأبه لحركة الشرطي ، تبادلنا السلام والأشواق وجلسنا قرب بعضنا نتحدث . جاء بسرعة عنصرا مخابرات وجلسا على جهتينا مما جعلني لا أطيل البقاء ، أخبرت أحمد أن شقيقيه عبدالله وشملان في الأسفل ومن الأفضل أن أنزل للانتظار معهما ، نزلت وجلسنا ننتظر ، انتظرنا طويلا .

حدثني أحمد عن قصة وصوله واحتجازه فقال : «وصلت البحرين ليل الخميس ٢٨ أغسطس ١٩٨١ ، وتوجهت ناحية منصة الجوازات وقدمت صورة من جواز سفري الذي أرسلته للتجديد ولم يُعد لي ، أخذها رجل الأمن المسؤول عن ختم الجوازات

وطالعها ثم سألني : أين جواز سفرك؟ أجبت : لقد أرسلته البحرين للتجديد ولم يُعد لي ، غاب الرجل برهة ثم عاد وأشار إلى مقاعد انتظار قريبة وقال : استرح هنا . جلست انتظر وبعد نصف ساعة فوجئت بكِ أمامي وجلسنا معا حوالي العشر دقائق ، تحدثنا قليلا ثم تركتني ونزلتِ بعد أن جلس بقربنا رجلين من المخابرات . تركوني انتظر لفترة ثم أدخلوني مكتبا مجاورا لمنصة ختم الجوازات ، انتظرت هناك طويلا ولم يأتني أحد ، وحينما سألتهم : إلى متى سأنتظر قالوا : اتصلنا بالمسؤولين ولا أحد يجيب ، بقيت في تلك الغرفة أنتظر وأنتظر وغلبني النوم وأنا جالس على الكرسي» .

طال انتظارنا نحن في الأسفل لأكثر من ساعتين ، وكلما راجعناهم بالسؤال ردوا : لم يصل أمر من المسؤولين ، وأخيرا طلبوا منا مراجعتهم في الصباح ، فغادرنا المطار . في الصباح راجع عبدالله بن عيسى الشملان طاقم العمل الصباحي في أمن المطار فأنكروا وجود أحد باسم أحمد الشملان على قائمة المسافرين القادمين البارحة ، أدركنا أن أحمد قد اعتقل وبات عليّ أن أبدأ المراجعة مع قسم المخابرات بوزارة الداخلية .

يواصل أحمد روايته عما جرى له بعد تلك الليلة فيقول : «غلبني النوم وتركوني نائما على الكرسي حتى الصباح ، في الصباح جاءوا وفتشوا حقيبة سفري في الغرفة ذاتها ثم قالوا لي قم . أخذني ثلاثة من عناصر المباحث اليمنيين بلباس مدني وأركبوني معهم سيارة مدنية واتجهت السيارة صوب المنامة ، وقد تأكدت حينها أنني ذاهب للمعتقل ، شغلت نفسي بمشاهدة الشوارع والبيوت ولاحظت كم تغيرت البحرين وازدادت عمرانا . وصلنا قسم المخابرات القديم داخل القلعة وتُركت يوم الجمعة دون تحقيق . وفي صباح اليوم التالي السبت بدأ التحقيق وكان المحقق هو محمود حجازي وهو أعرج يتكئ على عصا ، وهو نفسه كان المحقق مع د . مجيد ملا حسن الذي وصل قبلي بيومين تقريبا . ركز المحقق على أسئلة حول جواز سفري وأين كنت ومن قابلت في موسكو ، وطلب أن أعدد الطلبة الذين درسوا ويدرسون هناك . سألني : كم واحد يدرس معك من البحرينيين ، أجبته بحزم : الذي أعرفه أنني كنت أدرس مع زوجتي وكفى . فغضب المحقق وصرخ : ماذا تقول؟ روح روح ، فقد المحقق أعصابه بسرعة وأنهى التحقيق الذي لم يستغرق سوى دقائق . أودعوني زنزانة قريبة من زنزانة د . مجيد ملا حسن وأبقوني فيها مدة أسبوعين كانت أنوار الزنزانة

خلالهما مضاءة طوال الوقت بحيث لا أعرف هل هو صبح أم ليل ، كانت الزنازن مغلقة علينا ولا نسمع سوى حركة الحارس يأتي ويذهب ، ولا يخرجونا سوى لدورة المياه» .

كان د . مجيد ملا حسن أحد كوادر جبهة التحرير الوطني قد وصل البحرين قبل الشملان بيوم واحد وتعرض للاعتقال المباشر من المطار ولمعاملة مشابهة . كتب د . مجيد ملا حسن يقول : «كلانا أحمد وأنا رجعنا من موسكو إلى البحرين عن طريق سوريا ، هو مباشرةً وأنا مروراً بالشارقة حيث قضيتُ ليلةً كاملة في مطارها ، وكلانا قد أُخذ رأساً من مطار البحرين إلى قسم التحقيقات بالقلعة دون إعطاء أي اعتبار لأهالينا الذين كانوا ينتظروننا في المطار لاستقبالنا بالشوق واللهفة بعد فراق طويل دام سنوات . وقد سبقتُ الشملان في المجيء إلى البحرين بيوم واحد ، فأنا وصلتُ صباح يوم الأربعاء وهو مساء الخميس ، صباح الخميس ، بدأ معي الاستجواب من قِبل رجال الأمن والذي دام ساعات تخللتها فترات الانتظار الطويلة كنوع من حرق الأعصاب» .

وصف د . مجيد ملا حسن أول تواصل بينه وبين أحمد الشملان في سجن «القلعة» أغسطس ١٩٨١ بقوله : «بعد الاستجواب الروتيني - في اليوم الثاني - تم إرجاعي إلى زنزانتي ، وهي إحدى الزنازن الأربع الخاصة بالمحقق معهم قبل تحويلهم إلى المعتقل أو السجن . وكانت الساعة حوالي الثانية عشرة ظهرا عندما سمعتُ صوت شرطي يفتح باب إحدى الزنازن ويودع فيها معتقلاً جديداً ، وعرفت من صوت هذا المعتقل وهو يخاطب الشرطي أنه الشملان . بعد برهة أخذتُ أغنّي الأغنية الروسية «أمسيات ضواحي موسكو الهادئة» بصوت مسموع كي يعرف أنني بقربه في إحدى الزنازن ، وفعلاً سمع صوتي فقال لي باللغة الروسية مُبدياً سروره : «عزيزي ، هل أنتَ هنا؟ متى وصلتَ؟» أجبتُ : «يوم أمس صباحاً . وأنتَ؟ «قال : «صباح اليوم» . سألته : «هل لاحظت سخافة المحققين وأسئلتهم التافهة؟» أجاب : «انتبه ، فالحيطان لها آذان!» . فعرفتُ منه أن الزنازن الأربع كانت مزودة بأجهزة التنصّت ، ولذا وجب عدم التطرق إلى أمور قد تؤذي أحدنا أو كلينا . أخذ كل منا يتكلم مع الآخر في أمور عادية . وكان أكثر كلامنا عبارة عن ذكريات حلوة للأيام الدراسية التي قضيناها في موسكو ، أو كنا نغنّي بعض الأغاني أو ندندنها . ومن الأغاني التي غنيتُها وأعجبت أحمد أغنية «راحوا ويلي ، راحوا بعد ما ردّوا أحبابي» للمغنية

العراقية أنوار عبد الوهاب ، فقد حدث مرةً أنني بدأتُ أغني المقطع الأول من هذه الأغنية وأنا مستلق في زنزانتي ، فما إن سمعني إلا وقال : «عزيزي ، إنها أغنية جميلة ، هل تعرفها كاملةً؟» . قلتُ : «نعم» . قال : «غَنِّها من فضلك» . فغنيتها كاملةً» . وبعد حوالي أسبوعين تم نقلنا ، كل على حِدة ، إلى سجن جو» .

***

كان سبتمبر يغلي حرارة ، ففكرتُ بأخذ ملابس خفيفة لأحمد ، وفي اليوم الرابع اتصلت استفسر عن إمكانية السماح بإحضارها ، ردوا : لا مانع أحضريها السبت ، أي بعد أسبوع من دخوله المعتقل . أخذت الملابس وأدوات النظافة الشخصية وتوجهت مع عبدالله بن عيسى الشملان للقلعة . أنزلني عبدالله ابن عيسى عند باب القلعة فقد كان ممنوعا دخول السيارات ، وعند البوابة سجلوا اسمي ورقمي السكاني وأرسلوني مشيا لتسليمها بمكتب السجن البعيد نسبيا عن البوابة باتجاه الغرب . قادني المرافق إلى مكتب الضابط راشد عبدالرحمن عبدالغفار الذي يقع في الطابق العلوي على يسار مدخل سجن المنامة ، وأذكر أنني بعد أن سلمت الكيس واستلمت حقيبة سفر أحمد سألت الضابط راشد : هل أحمد هنا؟ أجاب بنعم . قلت : ماذا تفعلون به؟ أجاب بتهكم : نضربه مرتين في اليوم صباح مساء ، هتفتُ باستياء : ماذا فعل لتضربوه؟ رد بغضب : هو جالسٌ مرتاحٌ آكلٌ شاربٌ ، ماذا تظنينا نفعل به ؟ سألته : هل يمكن أن أراه؟ أجاب : هذا ممنوع الآن ، ولكن يمكنك أن تكتبي طلبا بمقابلته ، كما يمكنك أن تكتبي له رسائل وبإمكانه أن يرد على رسائلك ، خذي عنوان السجن من غرفة الكُتّاب ، أذكر تماما تلك الزيارة لمكتب السجن فقد كانت المرة الأولى التي أدخل فيها ذلك المكان ، كما أذكر تماما ذلك الحوار كونه أظهر لي أسلوبهم في التعامل مع أهالي المعتقلين .

ومنذ ذلك اليوم انتظمتُ في زيارة شهرية لمكتب السجن أحضر فيها لأحمد احتياجاته من الملابس والأدوات الصحية والسجائر ، وقد أضيفت لها المجلات ثم الكتب حينما سمحوا بإحضارها ، وبعد عامين حينما مرض الشملان وأجرى عملية أضيفت لها بعض الفواكه والحليب المجفف حسبما وجه إلى ذلك الطبيب . هكذا تعددت الأكياس وثقل حملها مشيا من بوابة القلعة لبوابة سجن المنامة للطابق العلوي ، كانت عملية توصيل الأغراض لمكتب السجن عملية متعبة ومذلة بكل ما تحمله الكلمات من معنى خاصة خلال السنتين الأوليين لاعتقال أحمد ، فعليك أن

توقف السيارة خارج مبنى القلعة وتقف في طابور تسجيل الدخول ، ثم عليك أن تمشي محملا بالأكياس مسافة طويلة حتى تصل لبوابة سجن المنامة وهناك تسجيل دخول من جديد ، بعدها صعود بأكياس الأغراض للطابق العلوي وانتظار الضابط المسؤول أو انتظار دورك واقفا لتفتيش الأكياس وإعادة الممنوع منها ثم تسجيل الخروج عند البوابتين .

ومما يثير استغرابي اليوم ما أذكره حول كيف كنت أعمد -وأنا أنوء بحمل الأكياس عبر الطريق- إلى تخيل نفسي أسبح في الهواء بحملي الثقيل ، فأغيب عمن حولي من المارة ورجال الأمن ولا أشعر إلا بي أسبح في الهواء محملة بالأكياس التي تغدو خفيفة كالريشة حتى أصل بها لمكتب السجن في الأعلى فأنتبه إلى أني وصلت . فاجأتني والدتي -في أحد تلك الأيام- بالسؤال : لما تذلين نفسك بهذه الطريقة ؟! قلت : كيف؟ قالت : هل تعرفين ماذا يقول الضابط «هاء» لوالدته؟ يقول : كم يؤلمني منظر فوزية بنت حسين وهي تعبر باحة القلعة محملة بأكياس ثقيلة مليئة بالحاجيات ، أجبتها : أفعل ذلك لأجل زوجي أبي خالد ، ومن له سواي؟! . كان «هاء» ضابط أمن والدته صديقة والدتي ، ويبدو أنه شاهدني أكثر من مرة في طريق الذهاب والإياب بين بوابتي القلعة وسجنها .

بعد ذلك بفترة ولتزايد عدد المعتقلين في سجن القلعة وربما تحرزا من أي خطر قد يشكله سير ذويهم بين البوابتين ذهابا وإيابا قرروا توفير حافلة صغيرة تنقل مراجعي سجن المنامة من بوابة القلعة لبوابة السجن وبالعكس . حينذاك كان عليّ أن أنتظر كل مرة عند البوابة حتى تمتلئ الحافلة بالمراجعين ثم تتحرك ، وكنت -في كثير من الأحيان- المرأة الوحيدة بين المراجعين مما كان يسترعي أنظار الفضوليين وينعكس عليّ توترا .

***

يتحدث أحمد الشملان عن ظروف نقله إلى سجن «جو» قائلا : «بعد أسبوعين قرروا نقلي إلى سجن «جو» ، كان رئيس سجن «جو» هو الشيخ إبراهيم بن سلمان آل خليفة برتبة مقدم ولي معرفة به منذ اعتقالاتي السابقة . ما أن أدخلت عليه بمكتبه في سجن «جو» حتى هتف بي قائلا : «ها . .الشملان . .» شخبارك»(ما أخبارك) ، وأضاف بتهكم : أهلا وسهلا . كان سجن «جو» عبارة عن صف من خمس زنازن كبيرة وفي الجهة المقابلة صف من ١٢ زنزانة صغيرة . أودعوني زنزانة من المجموعة

الكبيرة ، أما المعتقلون السابقون فكانوا في الجهة الأخرى بالزنازن الصغيرة . حال وصولي سجن «جو» كنت أريد أن أعرف من هناك من المعتقلين ، وقد لمحت مجيد ملا حسن من بعيد حيث كان في زنزانة أخرى كبيرة ، فاطمأنت نفسي عليه لكني لم أتمكن من رؤية باقي المعتقلين ، في ليلة اليوم الثاني بدأت أغني «فيروز» كي أعلمهم عن وجودي ، وظللت انتظر أي إشارة منهم . كان جو الزنزانة حارا خانقا بدرجة لا تحتمل ، وكنت أقضي كل الوقت في الزنزانة بقطعة واحدة فقط من لباسي الداخلي ، وزاد من الشعور بالاختناق في الزنزانة الاضطرار للنوم على أرضيتها التي تشتعل بالحرارة لخلوها من سرير ، ولعدم السماح بالخروج منها إلا لقضاء الحاجة وفق أوقات محددة» .

حدثني عدد من معتقلي سجن «جو» خلال الفترة التي وصل فيها الشملان إلى هناك ، قال الأستاذ محمد نصر الله : «العام ١٩٧٩ فتحوا سجنا في «جو» وأخذونا مجموعتين من التحرير والشعبية من سجني «سافرة» و«القلعة» إلى سجن «جو» ، وأصبح مجموعنا في «جو» ٣٠ معتقلا . في سجن «جو» تقع الزنازن في صف ويفصلها عن بعضها جدار بحيث لا يمكننا أن نرى بعضنا البعض ، والزنازن الكبيرة تحتوى كل منها على مبولة في داخلها ، وكل زنزانة مفتوحة على مساحة إسمنتية مسيجة بحديد ومفتوحة من الأعلى تشبه القفص . وجميع الزنازن ومساحاتها الأمامية المسيجة بحديد تطل على ساحة كبيرة في الوسط . وقد جاءوا بأحمد الشملان وأودعوه في الطرف الثاني بعيدا عنا ، لكننا عرفنا أنه وصل ، وقد بقينا في سجن جو حتى ديسمبر ١٩٨١ حيث نقلنا منه إلى سجن القلعة» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «في سبتمبر ١٩٨١ كنت في سجن «جو» وعرفنا أن معتقلا جديدا قد وصل ، وصول معتقل جديد معناه أن تجري بيننا حركة واتصالات بالشرطة وتَسَقطٍ للأخبار حول من يكون القادم الجديد . وقد اشتغلت التحليلات وبدأت التخمينات بيننا فقد وجدنا موضوعا للاهتمام يشغل فراغنا . كنت في سجن «جو»١ ومعي في الزنزانة عباس هلال وفجأة سمعتُ صوتا يغني فيروز ، ركزت على سماعه أكثر من مرة ، ومباشرة ودون تردد قلت للمعتقلين معي : هذا أحمد الشملان وصل . قالوا : كيف عرفت؟ أجبتهم : أقول لكم الشملان وصل . قالوا بتردد : ربما ليس هو ، لكني -شخصيا- كنت متأكدا ، وهكذا ، وحيث لم يتكلم أفراد الشرطة الذين يخبرونا عادة عن أي قادم جديد ، كانت فيروز هي رسولٌ بيننا

وبين الشملان تنبئنا بوصوله . عزلوا الشملان انفرادي في الجهة الأخرى بالجزء الجنوبي من سجن «جو» ونحن كنا كل اثنين في زنزانة ، ولم أتمكن من رؤية أحمد إلا بعد ثلاثة أشهر حين نقلنا جميعا من هناك إلى سجن «القلعة» . في ديسمبر ١٩٨١ جاءونا وقالوا : اجمعوا حاجياتكم ولم نعرف إلى أين فأخذنا نخمن . وفي الحقيقة ، كانوا يعتقلون جماعة جبهة تحرير البحرين الإسلامية وينوون إحضار قياداتها وعناصرها الأساسية إلى «جو» فقرروا نقلنا إلى القلعة ومعنا كان الشملان» .

وحدثني الأستاذ إبراهيم كمال الدين قائلا : «أحمد الشملان وصل سجن «جو» في سبتمبر ١٩٨١ ، كنا نرسل له رسائل بآخر القصائد وآخر التجليات ، كان في «جو» سجين سيلاني من «غور التاميل» محكوم في قضية جنائية ، وقد وثقنا به وأصبح ساعي بريد بيننا وبين الشملان يأخذ رسائلنا إليه ويأتينا برسائل من عنده . كان أحمد في الجناح الآخر من سجن «جو» وكانت ظروف سجن «جو» صعبة جدا ، كانت حرارة الصيف فظيعة ، وكنا نتناوب على النوم بحيث ينام أحدنا والآخر «يهف»(يحرك الهواء) من حوله بقطعة من الورق لكي يغط ربع أو نصف ساعة . وبقينا كذلك حتى تم اعتقال عناصر جبهة التحرير الإسلامية ، فقرروا نقلنا وإحضارهم مكاننا في «جو» . وفي أحد أيام ديسمبر ١٩٨١ جاءنا مسؤول سجن «جو» الضابط الشيخ إبراهيم آل خليفة وطلب منا أن نكون مستعدين للمغادرة غدا صباحا ، وقال إنه متفائل خيرا فربما في الأمر إفراج لكنه لا يدري ، وفي اليوم الثاني نقلنا إلى سجن «القلعة» .

وقال د مجيد ملا حسن عن تواصله مع الشملان في سجن «جو» : «كان هناك سجنان في «جو» أحدهما للسجناء العاديين ، والآخر للمعتقلين السياسيين ، وكان هذا الأخير ينقسم إلى جهتين متقابلتين يفصل بينهما فناء داخلي تساوي مساحته مساحة ملعب لكرة القدم تقريباً ، وفي كل جهة كانت هناك أربع زنازن واسعة نسبياً . وقد تم وضعنا أنا والشملان في إحدى الجهتين بشكل انفرادي في زنزانتين متباعدتين تفصل بينهما زنزانة ثالثة : فكان أحمد في الزنزانة رقم ١ بينما كنتُ في الزنزانة رقم ٣ ، أما الزنزانة رقم ٢ فكانت مخصصة لأحد المعتقلين الإسلاميين وهو الحاج علي المهندس الذي كان في الستينيات من عمره ، وكانت الزنزانة رقم ٤ مخصصة لمعتقل إسلامي آخر كان اسمه الشيخ عباس وكان شاباً في العشرينيات من عمره . كانت النوافذ الخلفية للزنازن تطل على الفناء الداخلي للسجن حيث

بالإمكان رؤية الواجهة الأمامية من زنازن الجهة الأخرى التي كان فيها المعتقلون السياسيون المنقولون إليها منذ أشهر ، وأذكر منهم : عباس هلال ، عبد الله مطيويع ، جواد العكري ، عادل عسيري ، أحمد مكي ، إبراهيم كمال الدين ومحمد نصر الله وغيرهم . وكنا نستطيع الكلام مع المعتقلين الموجودين في الجهة الأخرى عن طريق النافذة الخلفية وخاصة في المساء عندما يجلس هؤلاء المعتقلون وراء القضبان في الردهة الأمامية لزنازنهم يتسامرون ويدردشون ، وذلك بالرغم من مراقبة رجال الشرطة المناوبين ومحاولات تسكيتهم لنا . وكان جميع هؤلاء المعتقلين يعرفون الشملان معرفة جيدة من قبل سفره إلى موسكو ، بل كان بعضهم - مثل عبد الله مطيويع - يعرف عائلته عن قرب ، فيخبره أو يسأله عن هذا الفرد أو ذاك من أفراد العائلة ، أما أنا فقد كنتُ شخصاً غريباً عليهم . في هذا السجن أيضاً لم أستطع اللقاء بالشملان وجهاً لوجه إلاّ أثناء مروره بزنزانتي وهو متوجه نحو الحمّام برفقة أحد رجال الشرطة ، في هذه الأثناء كنا نتبادل الابتسامات فحسب فالكلام ممنوع . إلا أننا استطعنا بعد فترة أن نراسل بعضنا بواسطة بعض السجناء المحكومين القائمين بعملية تنظيف السجن اليومية . استطاع أحمد أن يصادق هؤلاء السجناء المحكومين ويحصل منهم على قلمين وقطع من الورق . وقد أرسل لي أحد القلمين وبعضاً من الورق عن طريق هؤلاء السجناء ، وبدأ هو بالكتابة لي أولا ، حيث كتب لي ورقة يحثني فيها على الطلب من إدارة السجن بالسماح لي بكتابة رسالة إلى أهلي أطلب منهم ما أحتاج إليه من الأغراض كالثياب وأدوات الحلاقة والصابون ، بالإضافة إلى طلب الزيارة من الأهل . وفي إحدى مراسلاتنا «الداخلية» كتب لي يقول : «حاول أن تكتب لأهلك في رسالتك القادمة تطلب منهم أن يكتبوا رسالة إلى وزير الداخلية ، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة ، يطلبون فيها إطلاق سراحك ، إذ إنك معتقل بدون أية تهمة محددة» ، ففعلتُ ذلك ، ولكن دون أية نتيجة . وقد قضينا في سجن جو أربعة أشهر دون أن نحصل على أية زيارة من الأهل ، وكان المعتقلون الآخرون يحصلون ، كل واحد منهم ، على زيارة واحدة مدتها ساعة كل ثلاثة أشهر . بعد قضاء تلك المدة تم نقل جميع المعتقلين السياسيين ، بَمن فيهم أحمد وأنا والحاج علي والشيخ عباس ، إلى سجن «القلعة» بالمنامة ، وعندئذ فقط ، أي أثناء عملية نقلنا الجماعي في سيارات الجيب التقينا ببعضنا البعض : أحمد وأنا والآخرون» .

***

كان اقتراح تبادل الرسائل بيني وبين أحمد الشملان الذي جاء من صوب الضابط راشد عبدالرحمن -كما أسلفت- وسيلة من إدارة السجن لمعرفة فيم نفكر ونتبادل الآراء ، لكنه في الوقت ذاته كان فاتحة فرج بالنسبة لكلينا أحمد وأنا للتواصل والدعم العاطفي والنفسي كل منا للآخر وكذلك للاطمئنان على بعضنا ، ولم أوفر الوقت فقد أمطرت مكتب السجن بخمس رسائل لأحمد على مدى شهرين واحدة تلو الأخرى كتبت الأولى بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٨١ والخامسة بتاريخ ١٠ نوفمبر من العام ذاته .

كان محتوى الرسائل جميعها لا يخرج عن المسموح به من سلامات وأسئلة الاطمئنان على الصحة وأخبار عائلية وتعداد للأغراض التي أحضرُها لأحمد خوفا عليها من الضياع . لكنني ومنذ أولى الرسائل حرصت على تضمينها مشاعر المحبة والاشتياق ومعاني الوفاء والانتظار واسترجاع بعض الذكريات الجميلة رغم معرفتي بأن لا حرمة شخصية للرسائل بيننا وبأنها تُقرأ وقد يشطب منها ما يشطب قبل أن تصل إلينا ، كنت واثقة أن ما تحويه رسائلي من مشاعر يشكل القوة المعنوية المطلوبة ليواجه بها أحمد قسوة الاعتقال وعذابه .

ولم يحبذ أحمد أن أبثه تلك المشاعر أو أكتب له بعض الذكريات والشؤون الخاصة عبر الرسائل التي يقرؤونها ، كتب لي في رسالة تاريخها ١٥ يونيو ١٩٨٣ : «أرجو أن لا ندع مشاعرنا وذكرياتنا العائلية تخرج عن إطارنا العائلي الخاص في رسائل مفتوحة لا يمكن أن نقرأها وحدنا فقط» . لكني لم أستجب له لمعرفتي وثقتي التامة بأن ذلك كان زاد صموده في غياهب المعتقل وظروفه القاسية وسنواته التي لم يكن معلوما إلى متى ستمتد .

من جانب آخر كان يحركني لكتابة مشاعري دافع داخلي ينطوي على نوع من التحدي وربما التشفي ، كنت أشعر أن من يقرؤون رسائلنا الشخصية قساة القلوب ، محرومون من نعمة المحبة الصادقة والاشتياق والوفاء ، بل ومن كل ما هو إنساني ، كنت حقيقة أقول لنفسي وبثقة : فلنرهم كيف يجمع الحب بين البشر وكيف يسعد الإنسان بمحبة الآخر ، وكيف يفتقرون هم لهذه النعمة الإنسانية .

كما تركزت رسائلي لأحمد على وضعه بشكل مفصل في صورة حياتنا أنا وابننا خالد وطمأنته كي لا ينهشه القلق علينا ، كنت أضمن الرسائل أحيانا شهادات خالد في روضة الأطفال وأحيانا بعضا من الحروف والكلمات التي يتعلمها

ويكتبها بنفسه وبعض الرسوم التي يرسمها . وكان أحمد يعمد في بعض الرسائل إلى كتابة ورسم قصة مصورة لخالد ، لقد كان خالد حاضرا بقوة في الرسائل بيننا .

ولم تكن الرسالة تُسلم للمعتقل حال وصولها بل تتفرغ إدارة السجن لقراءتها وتتركها فترة ولا تصل لصاحبها إلا بعد مضي فترة طويلة ، ويُمنح كل معتقل ورقة واحدة فقط لا غير شهريا وقلم رصاص وعليه -إن شاء- أن يقسمها ليكتب لذويه كل على حدة . وقد تسلم أحمد رسائلي الخمس مجتمعة في ١٠ نوفمبر ١٩٨١ ، ومباشرة كتب لي في اليوم نفسه أولى رسائله من سجن «جو» يقول : «بكل سرور وفرح استلمت رسائلك الغالية والتي جعلتني أعيش معكم أطيب اللحظات» .

كان واضحا أن الشملان سعيد بعودته لمعشوقته البحرين وان كان قابعا في سجونها إذ يقول في أولى رسائله : «يكفي أن نتبادل هذه الرسائل ونحن في وطننا الحبيب بحريننا الغالية لنعرف مدى ما يكنه كل منا للآخر من حب وإخلاص وثقة بالمستقبل» ، ثم كتب لي رسالته الثانية والأخيرة من سجن «جو» بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ قبل أن يُنقل إلى سجن «القلعة» .

في ذكرياته عن الفترة المذكورة يقول د . مجيد ملا حسن : «بعد مرور شهر من وجودنا ، أحمد وأنا ، في سجن «جو» سمحت لنا إدارة السجن بكتابة رسائل إلى أهالينا ، وذلك بمعدل رسالة واحدة كل شهر ، حيث كانوا يعطون ورقة واحدة وقلم رصاص واحد ومظروفاً واحداً لكل معتقل ليكتب ما يريد للأهل ويطلب منهم ما يحتاجه من المأكولات والأدوات الصحية وغيرها ، وكانت الرسائل تؤخذ منا مفتوحة إذ كانت تُقرأ من قبل رجال المخابرات قبل تسليمها إلى الأهالي» .

٢. سجن «القلعة»:

يتذكر أحمد الشملان نقله إلى سجن القلعة قائلا : «في ديسمبر من العام ١٩٨١ نقلنا جميعا من سجن «جو» إلى سجن «القلعة» في سيارات الشرطة ، وخلال النقل كان أول لقاء لي وجها لوجه مع جميع معتقلي «جو» الذين شملهم النقل إلى سجن «القلعة» . في سجن «القلعة» أودعوني زنزانة بالجهة الغربية على يمين مدخل السجن مع مجيد ملا حسن ومعنا اثنان من الدينيين ، وقد بقينا مع بعض حوالي الستة أشهر» .

ويروي رفاق الشملان من المنقولين معه من سجن «جو» إلى سجن «القلعة»

ظروف الاعتقال في «القلعة» فيما يلي :

يقول د . مجيد ملا حسن : «في سجن «القلعة» وضعونا في الجناح المخصص للمعتقلين السياسيين ، وكان يوجد هناك معتقلون سياسيون آخرون كلهم من الإسلاميين ما عدا معتقل واحد هو رفيقنا «م ع» . وتم توزيع كل أربعة منا في زنزانة ، فوضعونا نحن الأربعة ، أحمد الشملان والحاج علي والشيخ عباس وأنا ، في زنزانة واحدة ، بينما تم توزيع المعتقلين الآخرين في زنازن أخرى . وقد شعرتُ براحة نفسية كبيرة عندما وجدتُ نفسي في الزنزانة نفسها مع الشملان ، بل وأحسستُ بأنه يبادلني الشعور نفسه ، فكنا نقضي ساعات ونحن نتكلم ونناقش ونستعيد بعض الذكريات» .

ويروي د . مجيد ملا حسن حادثة طريفة حدثت في أول يوم لهما معا في الزنزانة ، يقول : «في اليوم الأول من وجودنا في سجن «القلعة» اقترحتُ على زملائي ، بَمن فيهم أحمد الشملان ، كتابة أسمائنا وتواريخ اعتقالنا على أحد جدران الزنزانة حيث كانت أسماء أخرى مكتوبة كذكرى . وافقوا على ذلك ، فقمتُ بالكتابة مستعيناً بأنبوبة لمعجون الأسنان ، وكان الخط كبيراً نسبياً . وفي اليوم التالي ، جاء الشرطي المناوب واسمه أحمد مثنّى ويعرف الشملان جيداً عندما كان في سجن «جدا» في الستينيات ثم في السبعينيات . فتح مثنّى باب الزنزانة للسماح لنا بالذهاب إلى الحمام حسب النظام الروتيني ، فوقع نظره على الأسماء المكتوبة . سألنا : مَن كتب هذا؟ أجبنا : لا نعرف ، فهي موجودة قبل مجيئنا! . سكت الشرطي ولمْ يقل شيئاً ، وبعد انتهائنا من الحمّام أقفل باب الزنزانة علينا كالعادة ورجع إلى مثواه . ظننا أن مسألة كتابة الأسماء مرّت بسلام ، لكننا فوجئنا بعد قليل بفتح باب الزنزانة وبالشرطي نفسه يخاطب الشملان قائلاً : تعال معي! . خرج أحمد مع الشرطي الذي أغلق الباب وراءه قائلاً لأحمد : أنا أعرفك جيداً أنك مشاغب منذ كنت في «جدا» وأنت الذي كتبتَ الأسماء على الجدار! . ثم سمعنا باب الزنزانة رقم ١ يُفتح ويُغلق ، فعرفنا أن الضابط قد وضع الشملان في هذه الزنزانة عقاباً له ، وكانت زنزانة مخصصة للسجن الانفرادي كما عرفنا فيما بعد . ناديتُ الشرطي كي أوضح له حقيقة أن أحمد بريء وأن كاتب الأسماء هو أنا ، إلا أنه لم يقتنع بكلامي ظناً منه أنني أدافع عن أحمد إذ قال : لا تدافع عنه ، فأنا أعرفه أكثر منك . وعندما ابتعد الضابط سألني عبد الله مطيويع والآخرون في الزنازن القريبة عمّا جرى ،

فسردتُ لهم كل الحكاية ، وقد بقي الشملان في السجن الانفرادي يومين أو ثلاثة ثم أعيد إلينا» .

ويصف د . مجيد ملا حسن علاقتهما -هو وأحمد الشملان- مع زميليهما في الزنزانة فيقول : «كثيراً ما كنا - أحمد وأنا - نقول نكاتا وطرائف ونضحك ، مما كان يزعج زميلينا الآخرين الحاج علي والشيخ عباس اللذين كانا يبدوان حزينين معظم الأوقات في الأيام الأولى من وجودنا مع بعض ، وكنا نحاول رفع معنوياتهما كلما رجعا من التحقيقات التي كانت تجرى معهما بين الفينة والأخرى . واستطعنا أن نقنعهما بأن وجودهما في السجن ليس عاراً كما كانا يعتقدان ، فهما ليسا مسجونين جنائيين ، بل معتقلين سياسيين يناضلان لأجل قضية يؤمنان بها . وكان الحاج علي كثير القراءة للقرآن وبصوت عالٍ جداً ، وهذا ما كان يضايق أحمد كثيراً الذي كان يعاني من الصداع بين فترة وأخرى ، فكان يريد أن يرتاح أو ينام . وكلما قال للحاج : خفّفْ صوتك أو ارتح قليلاً من القراءة ، رد عليه الحاج : أَلاَ بذِكْرِ اللهِ تَطْمئِنُّ القُلُوبُ! . كان أحمد كثيراً ما يتشاجر معه ، فيكفّ عن القراءة لفترة بسيطة وعلى مضض ، ثم يعيد الكَرّة كلما رأى أحمد مستيقظاً أو جالساً ، والحق إن صوته كان فعلاً مزعجاً ، خاصةً وأن صدى صوته يرتد إلينا لأن الزنزانة مغلقة وليس بها سوى فتحة صغيرة بمساحة ٢٥ سم مربع تقريباً بأعلى الباب تشبه النافذة لتهوية الزنزانة . وكان يرفع صوته متعمداً لكي يسمع ترتيله الإسلاميون في الزنازن الأخرى المغلقة الأبواب كسباً للثواب . ومما يزيد الطين بلّةً أنه كلما انتهى الحاج من قراءة سورة أو توقف عن القراءة ، رفع الإسلاميون الآخرون أصواتهم بشكل جماعي مرددين : الله أكبر ، الله أكبر ، أحسنت ، أحسنت . كان ذلك يشكّل إزعاجاً مضاعفاً ، وصبرك يا أحمد الشملان! . إضافة لذلك ، كان هناك مصدر آخر للإزعاج والمضايقة هو إضاءة مصباح الزنزانة أثناء نومنا ، فالحاج علي نفسه يقوم بترتيل القرآن حتى وقت متأخر من الليل ، وكذلك عند الفجر بعد انتهائه من الصلاة كسباً للمزيد من الثواب مما يتطلب إضاءة مصباح الزنزانة في هاتين الفترتين ، أي أثناء نومنا ، والأصح رقادنا ، إذ لا نوم مع إضاءة المصباح وخاصة بالنسبة للشملان ، فإن كنتُ أتحمّل ذلك على مضض ، وكذلك الشيخ عباس الذي لم يستطع البوح بضيقه مداراةً ومجاملةً للحاج علي ، فإن أحمد الشملان- وهو العصبي المزاج- لمْ يكن يتحمل ذلك إطلاقاً» .

ويضرب د . مجيد ملا حسن مثلا على عصبية أحمد الشملان ومزاجه القابل

للاستثارة بسرعة فيقول : «قرر أحمد أن يتعلم اللغة الفارسية التي أجيدها فطلب مني تدريسه ، بدأتُ أعلّمه كل يوم درساً من دروس القواعد وقطعنا شوطاً لا بأس به إذ استمر أحمد يدرس لمدة تزيد على أسبوع . وفي أحد الأيام قررتُ أن نقوم بمراجعة الفعل المضارع بحيث يترجم ما كنتُ أقوله من الجمل من العربية إلى الفارسية ، والحق أن هذه العملية مملة فعلاً وخاصة مع شخص حاد الطبع مثل أحمد ، ومع ذلك أخذ يترجم كل الجمل بصورة جيدة مع تصريفها تصريفاً صحيحاً في البداية . ثم أحس بالتعب عندما وجدني أكثر من تنويع الأفعال ، فما كان منه إلاّ أن صرخ قائلاً : لقد ذبحتني من كثرة الأسئلة! سوف لن أدرس أكثر! وهكذا توقّف أحمد عن الدراسة . والحق أن الشملان ، بالرغم من مزاجه العصبي ، كان يعبر عن مدى حبه واحترامه لي ، وهذا ما لمسته منه طوال فترة وجودنا معاً» .

يلتقط الشملان شريط الذكريات عن تلك الفترة قائلا : «كانت ظروف الاعتقال في سجن «القلعة» قاسية جدا ، وفي صيف ١٩٨٢ كان الحر شديدا ، كنا نتصبب عرقا ونشرب ماء كثيرا ، ومن شدة الحر تعرضتُ أكثر من مرة لذبحة صدرية . وبالإضافة للحر الشديد لم يتوفر اهتمام بنظافة السجن بمراته وزنازنه وحماماته ، فانتشر مرض الجرب في زنازن المساجين المحكومين . نتيجة لذلك أعلنا في ذلك الصيف إضرابا عن الطعام لمدة أسبوع مطالبين بوضع مراوح في الزنازن وتهويتها ، وبمراعاة شروط النظافة في السجن عموما . وعلى إثر الإضراب عن الطعام فرقونا أنا ومجيد ملا حسن ووضعوني في زنزانة أخرى مع محمد نصر الله وعبدالواحد إدريس(أبوجميل) وعبدالنبي خيامي وكلاهما من عناصر الجبهة الإسلامية . وقد أثمر الإضراب فوضعوا في كل زنزانة مروحة وسمحوا لنا بساعة للتمشى اليومي في الساحة الموجودة بين الزنازن على دفعات كل دفعة تضم عشرة معتقلين ، أما استلام مجلات من الأهل فلم يسمح به إلا صيف ١٩٨٢ وظلت الكتب ممنوعة حتى نهاية ١٩٨٣ حين نقلنا إلى سجن جزيرة «جدا» . حينها كان قد أطلق سراح معظم معتقلي اليسار ولم يبق منا سوى ثلاثة فقط عبدالله مطيويع وأحمد مكي وأنا» .

ويصف الأستاذ إبراهيم كمال الدين سوء الأوضاع في سجن «القلعة» حينذاك بقوله : «في سجن «القلعة» كان الوضع سيئا جدا جدا ، الوساخة تنتشر في كل مكان والمراحيض تطفح بشكل مستمر والعفونة ورائحة البراز تصل للزنازن ، وقد انتشر الجرب بين المساجين ، لذلك قررنا الإضراب عن الطعام وحرضنا كل الموجودين

معنا على المشاركة وبدأنا الإضراب . كان آمر السجن هو الضابط عبدالرحمن المريخي ويساعده الضابط راشد عبدالرحمن ، وقد جاء لنا الآمر ومعه الشرطة فطرحنا مطالبنا ، وفيما يتعلق بالنظافة طالبنا إما أن ينظفوا المكان أو يسمحوا لأهالينا بأن يأتونا بأدوات النظافة ونحن سنقوم بمهام التنظيف . سمحوا للأهالي أن يحضروا أدوات النظافة ، فقمنا بعمل جدول للتنظيف كل يوم على زنزانة ، حيث نخرج وننظف الممرات بمحلول مطهر وننظف الحمامات ، وطلبنا أن نغسل لحافاتنا(البرنص) بالمطهر وننشرها في الشمس ، فوافقوا لأن الجرب كان منتشرا في السجن . وقد عانينا في زنازن سجن «القلعة» من إزعاج آخر تمثل في معتقلي الجبهة الإسلامية الذين كان بعضهم يتعمد إيذاءنا ، كانت كل زنزانة بسريرين كل منهما بطبقتين ، أي أربع معتقلين في كل زنزانة . وخلال أشهر الصيف كانت جدران الزنزانة المبنية من الإسمنت المسلح والطابوق تمتص الحرارة وتبثها على أجسادنا حتى في الليل ، كنا لا نستطيع أن ننام أو نستقر وطوال الوقت ننشف العرق ، كل بيده فوطه وينشف عرقه ، ونظل هكذا حتى الساعة الثانية أو الثالثة ليلا حتى نستطيع أن ننام قليلا حين تبدأ الجدران تبرد شيئا فشيئا . في هذا الوقت بالذات يقوم معتقلو الجبهة الإسلامية بإضاءة الزنزانة ويبدؤون في قراءة «دعاء كميل» وقراءة القرآن بصوت عال ، كنا نتعب من الإضاءة ومن الأصوات المرتفعة وكانت أجسامنا بحاجة للنوم ، فنطلب منهم أن يخفضوا الصوت ، كان بعضهم يستجيب والبعض الآخر يرفض . في ذلك الوقت بسجن «القلعة» كان لقائي الثاني مع أحمد الشملان ، كنا نلتقي خلال مروره على الزنزانة ذاهبا لدورة المياه أو عائدا منها فنقف ونتحدث من خلال باب الزنزانة . وبعد إضرابنا وعلى إثر الضغوط الخارجية سمحوا لنا بالخروج للتريض ساعة يوميا كل مجموعة وحدها» .

وتحدث د . مجيد ملا حسن عن الإضراب ونتائجه فقال : «مكثت مع أحمد الشملان في زنزانة واحدة حوالي الستة أشهر ، ثم تم توزيعنا على زنازن أخرى ، وذلك إثر إضراب عن الطعام قمنا به لكي يتم تركيب مراوح كهربائية في الزنازن حيث كان الحر على أشده . قمنا بتحريض الإسلاميين على مشاركتنا في هذا الإضراب ، وكان إقناعهم بالقيام بهذا الإضراب صعباً جداً إذ كان معظمهم يعتبره تعذيب للنفس يحرمه الإسلام حسب ادعائهم . طلبنا منهم أن يتظاهروا فقط ويكتفوا بالأكل سرّاً ، وأن يرفضوا الوجبات كي تظن إدارة السجن أن الإضراب جماعيّ ، ومع ذلك لجأ

بعضهم كالحاج علي إلى الاستخارة! . وقد نجح الإضراب الذي استمر أكثر من أسبوع ، وكانت إدارة السجن تحاول إفشاله باستدعاء بعض الإسلاميين إلى مكتبها وتعذيبهم -ومنهم الشاب الصغير محمود وكان فارسي الأصل- بالضرب والتهديد بالتسفير من البحرين إذا لمْ يكسروا الإضراب باعتبار أن الإضراب عمل الشيوعيين وضد الإسلام ، بل كانت تسألهم عن أسماء المحرّضين لهم من الشيوعيين ، وعما إذا كان أحمد الشملان أو د . مجيد ملا حسن من هؤلاء المحرّضين . إلا أن محاولات الإدارة باءت بالفشل ، واستمر الإضراب . ثم قامت الإدارة بتفرقة «المحرضين» على الإضراب ، وذلك بنقل عدد منهم إلى زنزانة «البُرج» وتقع في جناح المعتقلين والمسجونين الجنائيين . وكان هؤلاء «المحرضون» المنقولون إلى «البرج» هم عبد الله مطيويع وجواد العكري وأحمد مكي ومجيد ملا حسن . وبقينا في تلك الزنزانة حوالي أسبوعين بالرغم من انتهاء الإضراب بعد مساومة الإدارة مع المضربين وتلبية طلبهم بتركيب مراوح كهربائية في الزنازن وفي الردهة الفاصلة بين صفّي الزنازن . وبعد إرجاعنا إلى جناح المعتقلين السياسيين ، تم وضعنا ، نحن الأربعة «المحرضين» في زنزانة واحدة هي نفس الزنزانة التي كنتُ فيها مع الشملان والحاج علي والشيخ عباس ، بينما تم وضع هذين الأخيرين في زنزانة للإسلاميين ، أما أحمد فأودع زنزانة مع الأستاذ محمد حسين نصر الله وشخصين آخرين . وهكذا افترقنا ، أحمد وأنا ، ولم نلتق إلاّ أثناء المشي في فناء السجن ، فكنا نتبادل الأحاديث ونستعيد الذكريات ، وكان الشملان يعاني من ضيق التنفس بالإضافة إلى الصداع المتقطع ، وحدث مرات عديدة أن أغمي عليه وأُخذ إلى طبيب السجن أو المستشفى للتداوي . وبعد إطلاق سراحي العام ١٩٨٢م ، استمرت المراسلات بيني وبين أحمد الشملان عن طريق أحد الشرطة البلوش ، ثم تم نقل أحمد مع من بقي من المعتقلين -غير الإسلاميين- إلى سجن «جدا» ، وحتى إطلاق سراحه العام ١٩٨٦م كانت مراسلاتنا مستمرة طوال تلك المدة» .

ويتذكر الأستاذ محمد نصر الله ظروف مشاركته الشملان زنزانة واحدة في سجن «القلعة» فيقول : «بعد فترة من نقلنا إلى سجن «القلعة» أودعوني زنزانة شاركني فيها أحمد الشملان ، وجاءوا لنا فيما بعد بمعتقل من عناصر الجبهة الإسلامية هو عبدالواحد إدريس الغانمي(أبوجميل) ، وكانوا يحضرون أحيانا شخصا إضافيا أو شخصين . وقد ظللت مع الشملان في الزنزانة ذاتها إلى أن أطلق سراحي ،

وهي زنزانة من مجموعة زنازن جديدة بنتها السعودية للبحرين . وأهم ما يميز تلك الزنازن صغر حجمها واحتواؤها على نافذة صغيرة جدا في الأعلى ، وبابها حديدي ذو نافذة صغيرة لا تفتح إلا وقت المعاينة أو التفتيش للزنزانة . كان بالزنزانة سريران كل منهما من طبقتين فوق بعضهما أي لأربعة أشخاص ، وقد اتفقت مع أحمد أن يشغل هو السرير الفوقي ، كنت أقول له : أنت أنشط مني فأشغل السرير الفوقي وأنا سأشغل السفلي . وفي الجهة الأخرى كان معنا أبو جميل وعبدالنبي خيامي . كنا - في الواقع- نملك خبرة أكثر من العناصر الإسلامية في التعامل مع المسؤولين في السجن وفي طرح وانتزاع المطالب ، فإذا جاء الضابط للزنزانة نطالب مطالب عامة كالماء البارد أو فتح الأبواب أو السماح لنا بالجرائد أو بجولة يومية ، أما العناصر الإسلامية فلا يطرحون مطالب عامة ، وكل واحد يطرح مشكلته الخاصة ، بقينا على هذا الوضع حتى أطلق سراحي وبقي الشملان رهن الاعتقال» .

وحدثني الأستاذ عبدالله مطيويع عن تجربة سجن «القلعة» خلال الثمانينيات فقال : «قيادات الجبهة الإسلامية وعناصرها الأساسية نقلوا إلى سجن «جو» ، أما من اعتبروهم أقل خطورة وأهمية فقد أبقوهم في «القلعة» . وكانت بسجن «القلعة» مجموعة ليس لها علاقة بجبهة التحرير الإسلامية يدعونهم «حركة الشهداء» ، وقد خلطونا معهم وهي أول مرة يخلطون فيها مجموعات إسلامية مع يساريين في الزنازن ذاتها . كان ذلك الخلط وبالا علينا ، فقد أصبحوا بالنسبة لنا سجنا داخل السجن ، كانوا مزعجين لأبعد الحدود لدرجة أنهم كي يؤذونا يقرؤون «دعاء كميل» الطويل جدا في الليل قبل الفجر بحيث لا نستطيع النوم ، وأصبحت علاقاتنا موتورة معهم إلى درجة رفضهم الأكل الذي نوزعه على المعتقلين السياسيين كلهم حين يأتينا من الأهل في المقابلات وهي عادة تعودنا عليها ، لكنهم كانوا لا يأخذون الأكل منا بحجة أننا كفار ، كانوا شبانا صغاراً ومتطرفين كثيرا إلى درجة أنهم كانوا يعتبرون إدارة السجن أفضل منا ويتعاملون معها بشكل أفضل من تعاملهم معنا ، كانت الفترة عصيبة في التعامل معهم ، لكنهم مع الوقت تعلموا وعرفوا أن ليس لهم بد من التعامل معنا . في تلك الفترة كنت أرى أحمد الشملان الذي كان مع محمد نصر الله وعبدالنبي خيامي في الزنزانة التي تلي الزنزانة المواجهة لزنزانتي . الوضع في سجن «القلعة» أصبح سيئا جدا بعدما جاءوا بمجموعات الإسلاميين ، فقد عممت إدارة السجن أنظمة جديدة صارمة على الجميع وعاملونا كأننا معتقلين جدد وسحبوا

كافة التسهيلات التي كانت متوفرة لنا من قبل كمعتقلين قدامى . بدؤوا في إحكام الإغلاق علينا وأوقفوا ساعة التريض والمقابلات والرسائل ، فطالبنا بتغيير هذا الوضع لأننا معتقلون مضى على بعضنا أربع وخمس وبعضنا ست سنوات فلا يجوز إعادة معاملتنا كمعتقلين جدد ، أصبحنا نطالب بتغيير أوضاعنا ، وقد تعودنا على التعامل مع إدارة السجن بشيء من المرونة والحكمة والنفس الطويل» .

وتحدث الأستاذ أحمد مكي عن العلاقة بين المعتقلين اليساريين ومجموعة معتقلي الثمانينيات من الدينيين أعضاء الجبهة الإسلامية في سجن «القلعة» فقال : «شعرنا أن مجموعة الدينيين يسعون لأن تكون لهم خصوصياتهم بعيدا عنا نحن مجموعة معتقلي اليسار وهذا بالطبع ليس في صالح الطرفين داخل المعتقل ، من جانبنا حاولنا أن نكون مع بعض أسرة واحدة كمعتقلين سياسيين ننتمي كلنا لهذا الوطن الغالي على الجميع . إلا أنهم أصروا على إغلاق سبل التواصل معنا وذلك لعدة أسباب ، فقد كان معظمهم صغار سن ودون خبرة سياسية حتى في التعاون مع القوى الأخرى ، أودعت قياداتهم الأساسية أو المتهمين الأساسيين وعددهم ٧٣ سجن «جو» وأبقوا على الصغار والأقل أهمية في «القلعة» . كان هناك شحن لهم من خارج المعتقل بأننا يساريون ولا يفترض أن تكون لهم علاقة معنا ، لكننا لم نيأس وفتحنا قنوات التواصل معهم فكان لنا دور ومعنا الأستاذ الشملان في تعليم المعتقلين الدينيين كيفية التعامل مع إدارة السجن وشرطة الحراسة والأمن وكيف تطالب بحقوقك وذلك نتيجة لوعينا وخبرتنا في هذا المجال التي تفوق خبرتهم . من جانب آخر كان للدكتور مجيد ملا حسن دور مشهود في توثيق العلاقة معهم عن طريق تعليمهم اللغات الإنجليزية والفارسية وحتى الروسية . في نهاية ١٩٨٢ بدأ عددنا نحن اليساريين يتقلص بإطلاق سراح مجموعة منا وكان عدد الدينيين يتزايد وهنا زاد موقفهم العدائي منا ، كانوا يكفروننا وبرزت المشادات معهم وزاد نفورهم منا ، وغدا الوضع أسوأ ما يكون حينما لم يبق منا سوى نحن الثلاثة : أحمد الشملان ، أحمد مكي وعبدالله مطيويع» .

***

في نوفمبر ١٩٨١ نجحتُ في الحصول على عمل بتعييني معلمة في إحدى مدارس وزارة التربية والتعليم ، وبدأتُ ترميم بيت العائلة الكائن بوسط مدينة المحرق بنية الانتقال للسكن بشكل مستقل ، كما بدأتُ في دروس تعلم سوق السيارة ، وفي

أبريل ١٩٨٢ حصلت على رخصة السوق واشتريت سيارة ثم استخرجتُ رخصة طلب خادمة ، وحينما وصلت انتقلتُ للسكن في بيت المحرق . توفر السيارة سهّل عليّ مهمة مراجعة مكتب السجن ومتابعة تصاريح المقابلات وأخذ الحاجيات والأغراض لأحمد دون الاستعانة بأحد .

استمرت كتابتي الرسائل لأحمد بشكل متواصل كل يوم أكتب جزءا من الرسالة وفي آخر الأسبوع أنهيها وآخذها لمكتب البريد ، أصبحت رسائلي لأحمد أسبوعية ومع ذلك فحتى أواخر فبراير ١٩٨٢ لم أستلم منه سوى ثلاث رسائل . كتب لي أول رسالة من سجن «القلعة» مشيرا إلى نقله بكتابة المكان بقرب تاريخ الرسالة على النحو التالي : سجن «القلعة» ١٠ يناير ١٩٨٢ ، ورغم تأخر الرسائل بيننا لكنها كانت الوسيلة الوحيدة لتواصلنا وتبادل ما يمكن من أخبارنا ومن بعض الأخبار العامة ، فقد بدأت منذ صيف ١٩٨٣ أكتب لأحمد -وبناء على طلبه- بعض الأخبار الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة الثقافية وحتى الأخبار السياسية العربية .

وإلى جانب رسائلي الشخصية للشملان حرصت على كتابة مطالبات لوزير الداخلية والمدير العام للأمن العام حول توقيف زوجي وحول طلب مقابلته . ولا زلت أحتفظ بنصوص بعض الرسائل التي بعثتها باسمي وباسم عائلته إلى المدير العام للأمن العام وإلى نائبه . وسلمت مكتب السجن بالقلعة رسالة أطلب فيها مقابلة وزير الداخلية ، وقد كتبت في رسالتي الخامسة لأحمد بتاريخ ١٠ نوفمبر١٩٨١ أخبره عما قمت به من محاولات بالنسبة لقضيته : «أحمد . . لقد تقدمت مرتين بطلب مقابلتك وإنشاء الله قريبا أحصل على تصريح بذلك . كما تقدمت لوزير الداخلية ورئيس المخابرات برسائل حول موضوع توقيفك ، أرجو أن أحصل قريبا على نتائج طيبة بصدد هذا الأمر» .

طال انتظاري دون نتيجة فكتبت رسالة أخرى لوزير الداخلية وقررت تسليمها شخصيا بيده ، توجهت في أحد الأيام منذ الصباح الباكر إلى مبنى وزارة الداخلية داخل مجمع «القلعة» قاصدة لقاء الوزير عند وصوله صباحا وتسليمه الرسالة . وقفت على سلم مدخل الوزارة ، وفي لحظة قدم نحوي شرطي من استعلامات مدخل الوزارة وتقصى الغرض من زيارتي ، ذهب وعاد ورافقني إلى بوابة أخرى في المبنى ، قال : انتظري هنا ، بعد انتظار طويل سألت عن وقت وصول الوزير فجاءتني إجابة مفعمة بالتهكم : هو موجود في مكتبه منذ فترة . عرفت حينها أنهم تركوني انتظر عند

البوابة التي لا يدخل منها الوزير كل صباح . سألتهم بحزن : هل يمكنني مقابلته ، أجابوا بالنفي لكنهم تسلموا الرسالة ووعدوا بتوصيلها للوزير ، سلمتهم الرسالة وغادرت «القلعة» يائسة مكسورة .

بعد فترة كانت آخر محاولاتي بالذهاب برفقة عبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد إلى منزل نائب مدير الأمن العام الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة في «الجنبية» ، لم يخرج الشيخ إبراهيم لمقابلتنا وأرسل لنا سيدة من العاملات بالمنزل تعرفني وتعرف أهلي ، قالت لي : الشيخ يقول لك راجعيه في مكتبه بالوزارة ، أدركت حينها أن لا فائدة ، رغم ذلك راجعت مكتبه ولم أتمكن من مقابلته .

***

ظللت أطالب بمقابلة أحمد وأرسل الطلب وراء الآخر والشهور تمضي وليس بيدنا ما نطمئن به عليه سوى الرسائل ، وفي شهر مايو ١٩٨٢ أي بعد ثمانية أشهر على الاعتقال حصلت على إذن بأول مقابلة . سُمح لي ولخالد ولعبدالله وصفية شقيقا أحمد بالحضور في المقابلة ، ملأت صندوقين بالأطعمة المعلبة والفواكه والخضار ودسست معهم عددا من المجلات لعل وعسى تُقبل ، وقلت لصفية : عليك بالطبيخ . وصلنا بوابة «القلعة» في سيارتين ، أشاروا علينا بالتوقف عند بوابة القلعة ، فتحنا لهم صندوق السيارتين وقلنا : الأغراض كثيرة ولا يمكننا حملها فاسمحوا لنا بالدخول لبوابة السجن ، وافقوا ومن حينها أصبحنا ندخل بالسيارة في كل مقابلة من بوابة «القلعة» إلى بوابة السجن ، فنوقف السيارة هناك وندخل حاملين الأغراض وخلال ساعة جلوسنا مع أحمد تم تفتيش ما جلبناه وأعيد الكثير منه كما أعيد نصف المجلات . استغرقت المقابلة ساعة واحدة فقط بحضور شرطي يمني في غرفة رثة خالية من الأثاث إلا من أربعة كراس قديمة متهرئة في الجهة الشمالية من الطابق السفلي لمبنى سجن «القلعة» .

لا يمكنني أن أنسى أول مقابلة لنا بعد ثمانية أشهر ، فقد اختلطت فيها مشاعر الفرح والتأثر والضيق من الشرطي الذي يتابع كل حركة وكل لفتة وكل كلمة نتفوه بها ، بدا لي أحمد ضعيفا شاحبا زائغ العينين مضطرباً يريد أن يبوح لي بما في خاطره ولا يقدر ، ظل نظره معلقا بخالد الصغير وحركاته وسكناته . من جانبه لم يُقبل خالد على أبيه كما توقعت وربما أثر ذلك في نفس أحمد ، باختصار لم يشف اللقاء غليلنا ومرت الساعة في لمح البصر . بعد ذلك أخذت المقابلات تنتظم تقريبا بمعدل مقابلة

كل ثلاثة أشهر قد تطول أحيانا لتصل إلى ثلاثة أشهر ونصف أو حتى أربعة ، وكان لا يسمح إلا لعدد محدود من الأهل القريبين لحضور المقابلة .

كانت المقابلات مصدر فرح وسعادة لي حيث أرى أحمد وأتحدث معه وأطمئن عليه ، لكنها في الوقت ذاته كانت مصدرا للتعب والتوتر النفسي قبلها وأثناءها وبعدما تنتهي ، فقبل المقابلة يتفنن الضابط راشد عبدالرحمن المسؤول بمكتب السجن في اللعب بأعصابي ، قال لي مرة : اكتبي في طلب المقابلة أسماء كل من يرغب في مقابلة أحمد من أهله وأصدقائه ، فأضفت ثلاثة أسماء ، وحينما رأى الطلب قال : فقط هؤلاء؟ اكتبي أسماءً أكثر إن شئت ، أضفت أسماء أخرى وجلست أنتظر تسليمي التصريح بالمقابلة خارج مكتبه ، بعد قليل سلمني الشرطي المراسل التصريح مشتملا على موافقته على الأسماء الأربعة الأولى فقط من مجموعة الأسماء التي كتبتها .

كما أذكر أنني كنت أحيانا أستأذنه قبل المقابلة لإحضار احتياج محدد لأحمد فيؤكد موافقته ، وخلال وجودنا في المقابلة يقوم بتفتيش الأغراض التي نحضرها ، وبعد انتهاء المقابلة يسلمنا الشرطي كيسا بالأغراض التي لم يوافق الضابط عليها لأكتشف أن من بينها الغرض التي استأذنته مسبقا لإحضاره ووافق عليه .

من جانب آخر كان سيف الوقت المحدد بساعة لا أكثر مسلطا علينا وعاملا قويا لتوتير أعصابنا ، هذا إلى جانب الشرطي الذي يحضر معنا المقابلة -في الغالب يمني أو بلوشي- ويدس أنفه في أحاديثنا بشكل كان يدفعنا أنا وأحمد للتحدث باللغة الروسية أحيانا ، عندها كان الشرطي يعترض ويطلب أن نتكلم العربية ، فأقول له : هذه لهجة بحرينية محرقية أنت لا تفهمها .

ولن يكون بمقدوري أن أنسى حادثة جرت في إحدى المقابلات وسببت مشادة كلامية بيني وبين شرطي يمني كان يتواجد معنا أثناء المقابلة ، فقد صادف عيد ميلاد خالد الخامس موعدا قريبا من موعد المقابلة ، اشتريت هدية لخالد وأردت أن يقدمها له والده ، وكان أحمد من جانبه قد صنع بما يتوفر عليه من مواد وخامات هدية بسيطة لخالد ، دسست الهدية التي أحضرتها في يد أحمد فقدمها لخالد ، ثم قدم له الهدية التي صنعها ، فرح خالد كثيرا بالهدية التي أحضرتها وانشغل بها ، ثم انتبه للهدية الأخرى التي جلبها والده وأخذ يقلبها بين يديه ، فإذا بالشرطي يوجه كلامه لخالد : هذه هي الهدية التي أحضرها لك والدك أما تلك فلا . انفجرتُ غضبا على

الشرطي وقلت له : ليس من حقك أن تتدخل وتتكلم مع الطفل ، أجاب وقد أثار انتباه خالد : هو يريد فقط الهدية التي أحضرها أبوه فعلا . ثرت في وجهه مرة أخرى قائلة : ليس من حقك أن تستثير طفلا بريئا وتسيء لمشاعره ، فخجل من نفسه وصمت ما بقي من وقت المقابلة .

أما بعد المقابلة فكنت عادة أظل أياما أتذكر لحظاتها وأعايش حزنا دفينا على هذا البعد القسري بيني وبين أحمد وبينه وبين ابنه ، أما عن خالد فمنذ أول مقابلة أخذ يضيق ذرعا بهذا البعد عن أبيه ، وأصبح يلح إلى درجة البكاء مرددا : أبغي البابا ، أبغي البابا . وكثيرا ما حدثني أحمد هو الآخر في رسائله عما يعتمل في نفسه من مشاعر قبل وأثناء وبعد المقابلة ، يقول في رسالة تاريخها ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ : «صحيح أن المقابلة تعطي الإنسان شعورا عميقا بالارتياح ينسيه شهور الانتظار والتوقع والقلق ، إلا أن المقابلة أيضا ما أن تنتهي حتى يبدأ الحنين في التصاعد ويبدأ الانتظار والتوقع والقلق ، ومع انتهاء الأسبوع الأول من المقابلة يبدأ العد التنازلي للارتياح» .

***

خلال فترة اعتقاله بسجن «القلعة» ونتيجة للظروف السيئة والصعبة داخل المعتقل تعرض أحمد الشملان مرات عديدة لنوبات قلبية خاصة خلال أشهر الصيف الشديدة الحرارة . يصف لي أحمد الحر الخانق الذي كانوا يعيشونه في زنازن سجن «القلعة» في رسالة تاريخها ٢٠ أغسطس ١٩٨٣ يقول : «الحر شديد ولا يطاق في هذا الأتون الرهيب . . . النوم قليل جدا إن لم يكن معدوما بسبب الحر الخانق والرطوبة اللزجة الثقيلة . . .طبعا للحر طقوسه!! الشهية شبه مسدودة ، وأكثر ما يملأ بطوننا هنا هو الماء!! الماء بشكل غير عادي نستهلكه للشرب» .

وقد سألت الأستاذ محمد نصر الله الذي كان رفيق الشملان في الزنزانة عن النوبات القلبية التي كانت تصيب أحمد بسبب الحر فقال : «أبو خالد كانت تأتيه الذبحة الصدرية وخاصة في الصيف ، فنطلب الضابط وحين لا يأتي أحد -خاصة في نوبات الليل- ندق الباب دقا متواصلا لكي يأتوا ، وهم في معظم الحالات لا يستجيبون ولا يأتون ، فنظل «نهف» (نحرك الهواء) من حوله ، وإن أتوا أخذوه للعيادة وأعادوه صباح اليوم التالي» .

وبالإضافة للنوبات القلبية عانى أحمد الشملان في سجن «القلعة» من

التهابات تحولت فيما بعد إلى مرض «البواسير» ، وذلك لأسباب عدة منها طول بقائهم في زنازن ضيقة جدا تصعب فيها الحركة ومضي ما يربو على العام دون حصولهم على حق ساعة التمشي خارج الزنزانة . ذلك إلى جانب تقديم وجبات خالية من الخضار مليئة بالبهارات الهندية شديدة الحرارة ، وما إن حل العام ١٩٨٤ ونقل الشملان إلى سجن «جدا» حتى داهمته آلام مبرحة لم يستطع تحملها مما اضطرهم لعرضه على طبيب مختص .

٣. سجن «جدا»:

في ديسمبر ١٩٨٣ أطلق سراح معظم المعتقلين من تيار اليسار ولم يبق في سجن «القلعة» سوى أحمد مكي وعبدالله مطيويع وأحمد الشملان ، قال لي الأستاذ عبدالله مطيويع : «زارنا آمر السجن الضابط عبدالرحمن المريخي فطرحنا أمامه مطالبنا كمعتقلين قدامى ومرضى ، لذا قرروا نقلنا نحن الثلاثة إلى «جدا» بعد أن أفرجوا عن جميع رفاقنا الآخرين» .

وقال الأستاذ أحمد مكي : «قرار عزلنا ونقلنا نحن الثلاثة إلى «جدا» بعيدا عن الدينيين كان تفاديا لدورنا وتأثيرنا عليهم في مسائل المطالبة بحقوقنا كمعتقلين من خلال الإضرابات والمطالبات ، وتفاديا لدورنا في تعليمهم أساليب التعامل مع إدارة السجن ، أصبح وجودنا معهم مؤثرا والإدارة تريد أن تفرض أنظمتها ولا ترغب في وجود من يطالب بالحقوق . لذا كان من الأفضل لهم أن يعزلونا عن الدينيين خاصة وقد أنتجت مطالباتنا تحسين الطعام وحق ساعة التمشي وتلبية أخذنا لدورة المياه متى ما طلبنا وفتح نوافذ الزنازن ووضع مراوح فيها لذا قرروا نقلنا نحن الثلاثة إلى «جدا» في أكتوبر ١٩٨٣ .

يروي الشملان حكاية النقل إلى سجن «جدا» قائلا : «بقيت في سجن «القلعة» حتى أكتوبر ١٩٨٣ حيث تم نقلي برفقة أحمد مكي وعبدالله مطيويع إلى سجن «جدا» ، وضعونا في سجن بيت الدولة ، هكذا وجدت نفسي قد عدت -بعد عقد من الزمن- إلى مكاني المعهود في سجن جزيرة «جدا»/ بيت الدولة . في السجن الآخر وبعيدا عنا كان هناك السجناء المحكومون بعضهم سياسيون وبعضهم جنائيون . كنا ثلاثتنا فقط في سجن بيت الدولة وكان مدير سجن «جدا» لا يزال هو الضابط الإنجليزي «سميث» . في بيت الدولة -وبعد هذه السنوات من الاعتقال-

بذلنا كل ما يمكننا من أجل تحسين ظروف اعتقالنا ، فطالبنا بفتح الزنازن وبالسماح لنا بالنوم في الممر الذي أمامها ، كما طالبنا بالسماح باستلامنا الكتب والفيتامينات التي يحضرها أهالينا . وبعد تكرار تلك المطالب وإلحاحنا على تحقيقها تركوا الزنازن مفتوحة ، وكانت تطل على بهو يمكننا أن نتلاقى فيه ، كما سمحوا لنا بنقل أسِرَّتنا للممر خارج الزنازن ، كان الحارس يقفل علينا الباب الخارجي لسجن بيت الدولة ونبقى نتحرك بحرية في الداخل ، وفي «جدا» سمحوا لنا باستلام الكتب» .

يتذكر الأستاذ عبدالله مطيويع الأيام التي قضاها مع الشملان في سجن بيت الدولة فيقول : «في خريف ١٩٨٣ نقلنا ثلاثتنا معا إلى سجن «جدا» وأودعنا بيت الدولة . الوضع في سجن «جدا» أفضل ، كان كل واحد منا في زنزانة وحده لكن الزنازن مفتوحة بيننا فكنا نجلس مع بعض ويظل باب سياج بيت الدولة مغلقا أما السبع زنازن الموجودة فكلها مفتوحة . كان الضابط «سميث» مسؤول السجن حينذاك ، ويمكن اعتباره أفضل المسؤولين في تاريخ سجن «جدا» ، كان متفهما لأوضاع المعتقلين والسجناء السياسيين والجنائيين . ومن الأشياء التي أذكرها أن الشملان كان يعد لنا شايا معتبرا ، كان أحمد متخصصا في عمل الشاي ، يعده بطريقة متقنة يقضي فترة طويلة في إعداده وتخديره والجماعة ينتظرون ويتساءلون : ماذا يفعل الشملان كل هذا الوقت . وكل ذلك طبعا بالخفاء وبالتهريب حيث كان السجناء الجنائيون يمدوننا بالموقد وهو ممنوع ، وبالشاي والسكر وهما ممنوعان ، وبالأقلام وهي ممنوعة ، وحين يأتي مسؤول السجن يجب أن لا يرى هذه الأشياء عندنا ، كان علينا أن نخفيها تماما . ومما أذكره عن الشملان ما كان يجري من مناكفات حول السجائر بينه وبين موقوف طريف الشخصية هو أحمد المسَلَّم ، كان أحمد المسلم شخصا ظريفا يضفي جوا من المرح في المعتقل وكان مجنونا بالتدخين . تعاطفنا معه في البداية بإعطائه ما يطلب من سجائر ، لكننا اكتشفنا أنه يحاول سرقة السجائر من عندنا ومن سجائر الشملان بالذات ، ففي فترة ذهابنا لدورة المياه أو لإحضار طعامنا يفتح العلبة ويأخذ السجائر منها ويعيد وضعها بطريقة توحي أن أحدا لم يلمسها . ولا أعرف ماذا توارد إلى ذهن أحمد الشملان فصار يحسب السجائر ويعرف عددها ، ثم قام الشملان برصد ما يحدث وعرف أن المسلم وراء نقص السجائر ، حينها عقد أحمد الشملان اتفاقا مع أحمد المسلم بأن يسلفه سجائر إلى حين يرسل له أهله ما يحتاج منها ، فيردها للشملان ، وكثيرا ما كان الشملان يتنازل عن السجائر التي

يقدمها للمسلم كسلفة بعد أن يعمل له المسلم حركة مزح أو مرح» .

ويتذكر الأستاذ أحمد مكي ظروف سجن «جدا» بقوله : «سبق لأحمد الشملان وعبدالله مطيويع أن كانا في سجن «جدا» ويعرفان ظروفه ، أما بالنسبة لي فكان سجن «جدا» مفاجأة مقارنة بالظروف الرهيبة شديدة القسوة في سجني «جو» و«القلعة» ، صار سجن «جدا» بالنسبة لي كالإفراج . وضعونا في بيت الدولة والباب مغلق لكننا في الداخل بمنطقة نتنقل فيها بحرية وحمامات نرتادها متى ما احتجنا وننظف ونرتب مكاننا كما نشاء ، وبعد فترة صار السجناء المحكومون يمرون علينا وبيننا وبينهم تعاون ممتاز . بدأنا نحن الثلاثة حياة مختلفة جدا من حيث مجالات القراءة والتمشي وليس لنا علاقة لا بشرطة ولا بمسؤول ، حياتنا تغيرت ووضعنا الصحي أصبح أفضل لذا بدأنا ننظم دورات تعليمية ودراسية للسجناء . وأذكر قبل أن يطلق سراحي جاءوا لنا بعدد من جماعة التوعية الإسلامية الذين حكموهم سبع سنوات وتركوهم معنا لمدة شهر قبل أن يوزعوهم . بقيت في سجن «جدا» ستة أشهر وأطلق سراحي في ٣٠ أبريل ١٩٨٤ ومن بعدي أطلق سراح عبدالله مطيويع في ديسمبر ١٩٨٤ وبقي أحمد الشملان» .

ويصف الأستاذ عبدالرحمن عثمان الذي كان سجينا محكوما في سجن «جدا» لقاءه مع المجموعة القادمة من «القلعة» قائلا : «حُكمتُ كسجين سياسي بعشر سنوات وكنت في سجن جزيرة «جدا» منذ ١٩٧٧ حتى وصل أحمد الشملان وعبدالله مطيويع وأحمد مكي أواخر العام ١٩٨٣ ، وكنت على وشك إتمام سنوات حكمي وخروجي ، كان قد بقي علي انتهاء حكمي ستة أشهر . كان الشملان ومطيويع ومكي في بيت الدولة وكنا نزورهم هناك في الصيف حين تفتح إدارة السجن السياج فيدخل المحكومون بيت الدولة وينامون هناك . أحمد الشملان كانت له علاقات واسعة مع السجناء فهم يعرفونه منذ السبعينيات ، وقد أبدى استعداده لتدريس اللغة الروسية ، فدرّسني ودرّس علي الستراوي وعباس الإسكافي» .

***

ازدادت التهابات «البواسير» على أحمد الشملان فطالب بالعلاج ونقل لسجن «القلعة» لعرضه على طبيب مختص . كتب لي في رسالة تاريخها ٢١ فبراير ١٩٨٤ يقول : «أصابني التهاب حاد نتج عنه «بواسير» أقلقتني وحرمتني من الجلوس ومن النوم ومن المشي ، فقرر طبيب القلعة تحويلي إلى أخصائي الجراحة في المستشفى

العسكري الذي قرر إجراء عملية جراحية» .

وكالعادة وصلتني الرسالة متأخرة بعد أن أجرى أحمد العملية ، لكن السجناء في «جدا» سربوا لي خبرا قبل العملية بأن أحمد مريض بالبواسير وسيجري عملية في المستشفى العسكري ، فأصابني الهلع والقلق ورجوت عبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد أن يأخذني إلى الضابط عبدالرحمن المريخي آمر سجن المنامة الذي له معرفة شخصية به . ذهبنا إليه خارج الدوام الرسمي ، فذكر أن أحمد يحتاج إلى إجراء عملية وسيخبروننا متى ما تقرر ذلك . وقد كتبت لأحمد في رسالة تاريخها ١٢ مارس ١٩٨٤ حول الأمر قائلة : «قلقنا كثيرا عليك واضطررنا للذهاب إلى الضابط آمر السجن للسؤال عما بك والمهم أن الضابط المسؤول أخبرنا أنك تحتاج لعملية بواسير ، وأنهم سيخبروننا عن موعد نقلك للمستشفى لعمل العملية» .

ظللنا ننتظر ، وخلال الشهر نفسه سُرب لي من جديد خبر من داخل المعتقل أن أحمد سيكون غدا في المستشفى العسكري لإجراء العملية ، توجهت ظهر اليوم التالي للمستشفى العسكري وأنا أتأرجح بين الشك واليقين . سألت عن جناح الجراحة ودخلت أول غرفة مرضى جماعية فلمحت شرطيا يقف بقرب ستارة مغلقة ، تقدمت وأزحت الستارة لأجد أحمد وقد خرج لتوه من العملية ، كان يستفيق من التخدير ، فتح عينيه ليجدني أقف أمامه ، هتف متفاجئا : «يَه»!! ، وكانت أحلى المفاجآت التي مرت بنا خلال سنوات اعتقال الثمانينيات . تنبه الشرطي واقترب بسرعة قائلا إن الزيارة ممنوعة إلا بتصريح من إدارة السجن وأن عليّ أن أغادر فورا ، كان أحمد يتألم لذا اتفقنا أن أغادر وأحاول الحصول على تصريح بزيارته من مكتب السجن ، سألت الممرضة وأنا أغادر : كم سيبقى في المستشفى ، قالت : يحتاج لأسبوع .

في صباح اليوم التالي توجهت لمكتب السجن ودخلت مكتب الضابط راشد عبدالرحمن عبدالغفار قلت له : أحمد عمل العملية وهو الآن في المستشفى ولم تخبرونا ، رد بغضب : وأنت زرته بالأمس دون تصريح . أجبت : ها أنا جئت اليوم لآخذ التصريح ، ويبدو أن الضابط أراد أن يعاقبني على زيارتي لأحمد بالأمس فكتب تصريحا بزيارته ثلاث مرات وسلمني التصريح قائلا : بقي لك زيارتان بعد زيارتك له بالأمس ، أخذت الورقة وكان بها شروط للزيارة أهمها : الترخيص شخصي لزوجته ، الزيارة لا تزيد عن ساعة . أعددت لأحمد حساء خضار وأخذته معي ، وقد

قضينا معا ساعة كالحلم الجميل الذي مر بسرعة بالرغم من مضايقة الشرطي الحارس الذي بقي على مقربة منا طوال الوقت .

عصر اليوم الثالث أعددت الحساء من جديد وتوجهت للمستشفى حيث بقيت لي زيارة ، لكنني لم أجد أحمد الشملان ، لقد غادر المستشفى ، سألت الممرضة كيف يخرج بهذه السرعة وهو يتألم وينزف ، أجابت بأنها لا تعلم ، حينها أدركت العقاب الثاني الذي كان ينتظرني من الضابط بسبب زيارتي لأحمد في اليوم الأول ، وتيقنت أنهم كانوا ينوون إدخاله المستشفى وعمل العملية دون علمنا .

بعد العملية طالب أحمد بأن نحضر له بعض الفواكه والخضروات والحليب المجفف كي لا يُصاب بالإمساك بعد العملية ، وقد وافقوا بعد قرار من الطبيب بذلك ، وأصبحت أداوم على توصيل هذه المأكولات شهريا ، وبعد فترة صدر أمر بمنعها .

خلال سنوات الاعتقال كان من الطبيعي أن يجري تقارب أهالي المعتقلين وتعاونهم مع بعض وتبادلهم الأخبار والخدمات ، ولقد تعمقت علاقتي مع السيدة لطيفة محمد راشد مطيويع زوجة محمد بن خليفة الشملان وشقيقة عبدالله مطيويع صديق أحمد ورفيقه في معتقل الثمانينيات . كنا نتعاون مع بعض في توصيل الرسائل المهربة من وإلى المعتقلين ، وفي توصيل الأخبار والاحتياجات التي يطلبها المعتقلون ، وكنا نستفيد من مقابلة عبدالله لتوصيل احتياجات أحمد ومقابلة أحمد لتوصيل احتياجات عبدالله . كما أذكر أنني تعاونت مع شابة من البلاد القديم من أقارب علي الستراوي الذي كان محكوما سياسيا في «جدا» ، كما تعاونت مع السيدة زهرة زوجة عباس الاسكافي الذي كان محكوما سياسيا وتبادلنا الزيارات والأخبار والدعم النفسي .

***

لم يطل بقاء أحمد مكي وعبدالله مطيويع مع أحمد الشملان فبعد ستة أشهر أطلق سراح أحمد مكي في أبريل ١٩٨٤ وفي ديسمبر ١٩٨٤ أطلق سراح عبدالله مطيويع ، وبذلك ظل أحمد وحيدا في سجن بيت الدولة . وفي ربيع العام ١٩٨٥ تم – بشكل فجائي– نقل الشملان إلى سجن «القلعة» . يتذكر أحمد ما جرى بقوله : «نُقلت إلى سجن «القلعة» بشكل مفاجئ ، وهناك استدعاني آمر سجن المنامة وأخبرني أنه ينوي إيداع شقيقه الأصغر السجن كفترة تأديب وتهذيب له لإبعاده عن أجواء الإدمان ، وقال لي : أنا أعرفك تماما ولن أجد أفضل منك ائتمنه على شقيقي ،

لذا سيكون معك في الزنزانة بسجن «جو» وأوصيك بالاهتمام به ونصحه . بعد يومين نُقلت إلى سجن «جو» ، وفي اليوم التالي أحضروا شقيق آمر سجن المنامة ووضعوه معي في الزنزانة . كان شابا لم يتجاوز الثانية والعشرين عاما ، ورغم فارق العمر والتفكير والتوجهات بيننا إلا أننا تآلفنا وكسبنا ثقة بعضنا بسرعة ودارت بيننا أحاديث شتى عرفت من خلالها شخصية الشاب ومعاناته وطموحاته . كانت وجبات طعامه تصل يوميا من البيت وكان يدعوني لمشاركته طعامه لكني كنت أرفض رفضا قاطعا وأكتفي بوجبات السجن المقدمة لي ، وطوال فترة بقائه معي مدة شهرين لم أذق طعامه قط . وأذكر أنهم سمحوا لكلينا بساعة تريض ومشي خارج الزنزانة ، وما إن نُقل من عندي حتى منعوا عني تلك الساعة . وبعد إطلاق سراحه أعادوني لسجن «القلعة» لمدة يومين ثم مرة أخرى إلى سجن بيت الدولة في «جدا» ، وأذكر أنني بعد أن أطلق سراحي التقيت الشاب -صدفة- فوجدته ممتنا يشكرني على الأوقات المفيدة التي قضاها برفقتي ، ثم التقيته بعد ذلك مرة أو مرتين فما وجدت منه سوى التقدير والاحترام» .

بدخول العام ١٩٨٥ بدأت تُعاد الكتب والمجلات التي آخذها لأحمد ، ربما كنوع من تضييق الخناق عليه قبل إطلاق سراحه خاصة وقد كان وحيدا تماما في سجن بيت الدولة . وقد كتبت لأحمد حول ذلك في رسالة تاريخها ١٢ ابريل ١٩٨٥ ، قلت : «ضايقني أن المسؤولين قد أعادوا معظم الكتب والمجلات التي أحضرتها لك ، بالرغم من أنني لا أحضر لك أغراضاً سوى مرة كل شهر بما في ذلك الكتب والمجلات والتي في معظمها أدبية ، كما أعيدت الكثير من المأكولات التي أحضرتها لك ولا أخفي عليك أني تضايقت أيضا لذلك» .

ثم أخذت الرسائل تتأخر بيننا شهورا عديدة ، ربما كان إجراء آخر في تضييق الخناق على الشملان خلال العام الأخير قبل إطلاق سراحه ، كتب لي بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٥ يقول : «هذا هو الأمر الذي يقلقني ويجعلني في غاية الضيق» ، وكتبت له بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٨٥ : «أكتب لك الرسائل ولا يصلني من عندك شيء . .منذ سبعة أشهر لم أستلم منك أية رسالة واتصلت بالمسؤولين أكثر من مرة دون فائدة» .

أكمل الشملان ثمانية أشهر من العام ١٩٨٥ وحيدا في سجنه الانفرادي ببيت الدولة في جزيرة «جدا» ، كان يكتب لي عن معاناته من الوحدة ، يقول في رسالة

تاريخها ٨ مارس ١٩٨٥ : «أنت دائما في عيني وقلبي وأمامي . . تخففين عني كآبة ووحشة الوحدة القاتلة التي أعيشها والتي تجعلني لا أكاد أرفع رأسي عن الكتاب أو المجلة التي أقرأها . . . .أحيانا يخيل لي وكأني في كابوس ثقيل سينتهي وأخرج منه . . . وأحيانا يخيل لي كأن دهرا قد انقضى وأن الحياة قد توقفت ، خاصة حين لا أجد أمامي إلا رسائلك القديمة وليس بإمكاني عمل أي شيء خاصة وأني مقطوع هنا عن كل شيء» .

ورغم طول اعتقال الشملان خلال ثمانينيات القرن الماضي وقسوة ظروفه من سجن انفرادي وانقطاع طويل للرسائل إلا أن السجن لم يفلح في الهيمنة على أحمد ولم يعزله عزلا نفسيا ، كتب لي في رسالة تاريخها ٤ سبتمبر ١٩٨٤ يقول : «أحيانا أشعر بأني معكم في أم الحصم وسط الأهل ، وأحيانا أشعر بأني أتجول معكم في السيارة . .لا أشعر بأن هناك حواجز بيني وبينكم ، ولم يستوطنني السجن لأنه لا يمكن أن يتسلل إلى قلبي» .

***

شكّل سجن الثمانينيات حلقة هامة من حلقات اغتناء مشروع أحمد الشملان الثقافي والفكري ، فقد أتاح له الفراغ الذي لا نهاية له أن يقرأ ويقرأ كل ما وقع تحت يده من مصادر الثقافة والمعرفة . ومما ميز اعتقال الثمانينيات عن غيره من اعتقالات الشملان السابقة أنني كنت حاضرة بقوة في ظروف ذلك الاعتقال ، فهو أول اعتقال أنا فيه زوجة أحمد ، وحصوله على ما كان يتمنى من قراءات ارتبط بمدى همتي ونشاطي في أخذ أكبر قدر من المطبوعات له .

كنت أسعى للبحث عن المجلات والكتب التي أتوقع قبولها من الضابط المسؤول عبدالرحمن عبدالغفار ، وعليه فلم يكن الاختيار ممنهجا ولا مخططا من حيث النوعية والمجالات ولا حسب ما يطلب أحمد ، وأستطيع القول أن قراءات أحمد كانت شبه عشوائية خاضعة لاختياري وترجيحي وخاضعة من جانب آخر لمزاج الضابط المسؤول الذي قد يقبل كل ما آخذه لمكتب السجن من كتب ومجلات كثيرة في شهر معين وقد يمنع غالب ما آخذه في الشهر الذي يليه .

ولأن الشملان كابد وحشة وقسوة السجن الانفرادي -فترة طويلة في الثمانينيات- فقد كان متلهفا للقراءة وكل ما أبعث به من مطبوعات كان مرغوبا بالنسبة له ويشكل مصدرا لمعارف جديدة ومنوعة في كل الميادين . كنت آخذ له

وبشكل شهري منتظم مجلات : العربي ، الجيل ، الدوحة ، الفيصل ، المعرفة ، الآداب ، البيان ، طبيب الأسرة ، طبيبك ، فيديوترونك وغيرها . كما عملت على أمداده بسلسلة كتب «عالم المعرفة» الثقافية الشهرية التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت التي صدرت منذ اعتقاله صيف العام ١٩٨١ حتى الإفراج عنه صيف العام ١٩٨٦ . وزودته بالعديد من دواوين الشعر والمسرحيات والروايات وكتب النقد الأدبي . هذا عدا عما كان يتبادله من مطبوعات مع غيره من معتقلين موقوفين ومساجين محكومين . قال لي الأستاذ عبدالله مطيويع : «كان وقتنا كله قراءة ، وأحمد الشملان كان يقرأ ويكتب كثيرا» .

وفي فراغ الاعتقال الانفرادي القاتل بسجن بيت الدولة شغل الشملان نفسه أيضا بتربية بعض طيور البلابل التي يعثر عليها صغيرة جدا فيهتم بإطعامها والعناية بها وحمايتها من البرد والحر حتى تكبر وتطير ، وقد روى لي أحمد كيف كان يطبب بلابله في حال مرضها بما يتوفر عليه من حبوب «الفيتامين» وغيرها ، وقال إن ساق أحد البلابل كُسرت فعالجها بنوع من المرهم كان بحوزته وثبت الساق بقطعة صغيرة من عيدان الخشب ولفها بقماش وظل يطعم البلبل ويعتني به حتى شفي وتمكن من الطيران . كما تعلق به بلبل أطلق عليه أحمد اسما وصار يناديه باسمه فيأتيه البلبل حالا ، وقد لازم البلبل أحمد طويلا وتعوّد على رائحة دخان سجائره وربما أدمنها ، تحدث أحمد عن ذلك في مقال نشره بعدها بسنوات يقول : «تعوّد البلبل على رائحة دخان السجائر في أوقات معينة من النهار ، فكان يأتي طائرا من أي مكان ليقف على كتف صاحبه وينتظر منه أن يدخن ، فإذا تأخر عن التدخين أخذ ينقره بمنقاره»[1] .

كما روى لي أحمد كيف كان يقضي وقتا طويلا يراقب حركة النمل ويتابع نظام حياته وأساليب عيشه ، وقد كانت هذه طريقته في تمضية وقته بكافة فترات سجنه الانفرادي منذ معتقل الستينيات . وكان يلتقي أحيانا مع السجناء المحكومين متى ما سُمح لهم مثل علي الستراوي وعباس الاسكافي وخليفة اللحدان ومجيد مرهون ، وكان يشعر ببعض الراحة خلال ساعة التريض على ساحل الجزيرة .

في جزيرة «جدا» يعاني المعتقلون والمحكومون من قسوة الجو صيفا وشتاء على

---

(١) أحمد الشملان . «بيئتنا الشاردة» . جريدة «أخبار الخليج» . عمود أجراس . البحرين : ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

حد سواء ، فالجزيرة باردة شتاءً بردا شديدا يصفه أحمد في رسالة كتبها بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٥ بقوله : «لا تتصوري قسوة هذا الشتاء ورغم أننا في آخره ، إلا أن هذه الجزيرة عموما أشد برودة بكثير من المنامة ، وبسبب هذا البرد وجدت نفسي غارقا في القراءة» . من جانب آخر فصيف الجزيرة شديد الحرارة ، كتب أحمد بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٨٥ يقول : «أرجو أن تطمئني تماما من جهة صحتي لأني أتمتع بصحة طيبة رغم قسوة الصيف هذا العام وشدة الحرارة . .الصيف انقضى بسلام دون إصابتي بالنوبات القلبية» .

ما إن دخل أكتوبر من العام ١٩٨٥ حتى صدر أمر بإخلاء سجن جزيرة «جدا» من نزلائه سجناء ومعتقلين ، وقد نقل أحمد الشملان من جديد إلى سجن «القلعة» ونقل جميع السجناء المحكومين إلى سجن «جو» .

٤. حملات التضامن والإفراج:

طوال سنوات اعتقال أحمد الشملان خلال ثمانينيات القرن المنصرم تضمنت كافة إصدارات جبهة التحرير الوطني البحرانية من بيانات أو تصاريح صحافية أو رسائل وبرقيات التنويه بصمود الشملان في المعتقل والمطالبة بإطلاق سراحه ، كما تضمنت نشرات الجبهة نبذا عنه مرفقة بصوره وبعض إبداعاته .

ونشطت اللجان التنظيمية المنبثقة عن جبهة التحرير والجبهة الشعبية في الدفاع عن المعتقلين السياسيين والمطالبة بإطلاق سراحهم وإصدار البيانات وتنظيم حملات التضامن معهم . يقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي أحد كوادر جبهة التحرير الوطني الذي نشط في لجان حقوق الإنسان : «أصبح أحمد الشملان رمزا من رموزنا يتكرر اسمه دائما في حملات التضامن من أجل إطلاق سراح المعتقلين ، كان اسمه في المقدمة سواء بالصورة أو بالاسم أو بالنبذ التي توزع عنه . وهو في السجن كان حاضرا في المؤتمرات ، كان اسم أحمد الشملان واسم مجيد مرهون مثل المفاتيح لتحريك الرأي العام في الخارج لكسب التضامن مع قضيتنا» .

ويقول د . عبدالهادي خلف أحد الوجوه القيادية بالجبهة في الخارج : «حملات التضامن مع أحمد الشملان ومع مجيد مرهون كانت جزءا أساسيا من كل تحركاتنا ومشاركاتنا سواء على مستوى الجبهة أو على مستوى الشبيبة أو على المستوى العمالي أو النسائي» .

ويقول الأستاذ فاضل الحليبي أحد كوادر منظمة الشبيبة التابعة لجبهة التحرير الوطني : «خلال الثمانينيات وعلى المستوى الطلابي بالخارج كانت تنظم حملات تضامن مع المعتقلين أحمد الشملان ومجيد مرهون والجنود . وكانت توقع الرسائل التي تصل لحكومة البحرين بآلاف التوقيعات . كما كان الطلاب يتغنون بالأغاني الجميلة التي كتبها الشملان في معتقل السبعينيات وما بعده مثل : «علموني» ، وكذلك الكلمات التي أضافها على نشيد الجبهة «طريقنا» وأغنية «أم بدر» ، كل هذه الكلمات الجميلة كان الطلاب يتغنون بها في تلك الأيام في فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين التي كان لاتحاد الشباب الديمقراطي البحراني ثقل فيها ، وكنا نُعرِّف الطلاب بأن كاتب هذه الكلمات هو المناضل أحمد الشملان الذي يقبع الآن في سجون البحرين ، وكان كثير من الطلاب يبدون حماسا ورغبة في غناء تلك الأغاني» .

وفي موسكو فبراير ١٩٨٥ أقيم احتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية تحدثت فيه الأستاذة «رئيسة فيودروفنا جيغالينا» مدرسة مادة تاريخ المجتمع السوفيتي في جامعة الصداقة بين الشعوب والتي كان الشملان أحد طلابها وتربطه بها علاقة مميزة ، قالت في كلمتها : «وفي الوقت الراهن حيث يتصاعد الإرهاب ضد المعارضة الشعبية تخوض جبهة التحرير نضالا سريا من أجل إعادة الحياة البرلمانية وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء التواجد العسكري الأمريكي والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، ومن ضمنهم -كما نوه المتحدثون قبلا- خريج جامعتنا ، الإنسان المحب لعمله الطيب والذكي والمثابر ، تلميذي السابق ، المناضل أحمد الشملان»[1] .

وفي مهرجان الشبيبة والطلبة العالمي الثاني عشر الذي جرى من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ١٩٨٥ في موسكو أقيم نادي الوفد البحراني ، يقول تقرير عن جولة في النادي : «على باب النادي تطالعك الملصقات التي تنبئك به : صور مجيد مرهون وأحمد الشملان . . .الوفد البحراني نظم حملة تضامن واسعة النطاق مع المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرين ، وبصورة خاصة مع الجنود الوطنيين

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . «الفجر» . نشرة إخبارية تصدر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٦٧ . فبراير ١٩٨٥ . ص ٢٣-٢٤ .

الستة . . . .وكذلك مع المناضل أحمد الشملان الذي يرزح في الاعتقال منذ العام ١٩٨١ . وقد طبعت اللجنة التحضيرية آلاف البطاقات البريدية للتضامن مع هؤلاء المناضلين حيث وقع عليها المشاركون في المهرجان من مختلف بلدان العالم وجرى إرسالها إلى حكومة البحرين للاحتجاج على استمرار اعتقالهم والمطالبة بإطلاق سراحهم هم وبقية السجناء السياسيين في البحرين»[١] .

حدثني د . حسن مدن أحد كوادر جبهة التحرير التي قادت تنظيم الشبيبة عن المهرجان بقوله : «أتذكر في الثمانينيات كانت هناك حملة تضامن مع المعتقلين ضمن مهرجان الشبيبة في ١٩٨٥ بموسكو وصدر بالمناسبة «بوست كارد» (بطاقة بريدية) فيها صورة أحمد الشملان والمطالبة بإطلاق سراحه ، كان الشملان ومرهون وشباب القوة هم محور التضامن» .

وعلى صعيد المنظمات العالمية ورد ذكر حالة اعتقال أحمد الشملان خلال ثمانينيات القرن الماضي مع معتقلين بحرينيين آخرين في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر ١٩٨٨ كاستشهاد على الاعتقال التعسفي الذي يتجاوز حتى القوانين اللادستورية كقانون أمن الدولة (١٩٧٤) وقانون العقوبات (١٩٧٦)[٢] (الملاحق- الوثيقة ٩) .

***

أمضى الشملان آخر سبعة أشهر من اعتقاله الطويل في سجن «القلعة» بزنزانة انفرادية حتى أطلق سراحه في يونيو ١٩٨٦ . وقد ظل خلال آخر مرحلة له في المعتقل يعاني من تأخر الرسائل ومنع معظم الكتب والمجلات بالرغم أن كل ما آخذه له كان ذا طابع ثقافي أدبي . وفوق ذلك ظلت تُعاد بعض الحاجيات والأغراض والمأكولات المعلبة . أصبح الشملان الذي أكمل أربع سنوات في المعتقل يُعامل كمعتقل جديد محروم من انتظام الرسائل واستلام ما نحضره له من طعام واحتياجات وكتب ومجلات ، وقد طلب أحمد مني أكثر من مرة مراجعة المسؤولين

---

(١) اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني . «طريق الشباب» . مجلة دورية يصدرها اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني .ع ١٠ . أكتوبر ١٩٨٥ . ص ٢٠-٢٤

(٢) لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين . «حول خرق حقوق الإنسان في البحرين» . دمشق : ١٩٨٨ . ص ١٤ .

في سجن المنامة حول هذا الأمر ، وقمت بذلك عدة مرات دون جدوى . وبعد أن لم أجد آذانا صاغية من المسؤولين في وزارة الداخلية ، وقد علمتُ بنقله لسجن «القلعة» ، ولمعرفتي بالظروف شديدة القسوة والصعوبة في ذلك السجن ، قررت أن أكتب رسالة لرئيس الوزراء . كتبت رسالة تتضمن المحتوى ذاته الذي كتبته من قبل لوزير الداخلية ومدير الأمن العام ونائبه ، وركزت على أن زوجي محتجز منذ أكثر من أربع سنوات دون توجيه تهمة له أو تقديمه للمحاكمة ، وإنني دائمة القلق على مصيره كونه مريضاً بالقلب ومعرض للنوبات القلبية في أي وقت ، وقد أرسلت الرسالة عبر البريد الاعتيادي ولم أتلق ردا عليها .

كان الشعور العام الذي يطغى على أحمد الشملان خلال الشهور الأخيرة من اعتقاله هو قرب إطلاق سراحه ، فمنذ أكثر من عام لم يبق من عناصر اليسار في المعتقل سواه . أذكر أنه طلب مني أن أحضر له ملابس خارجية ، وفي إحدى رسائله كتب يطلب رقم بيت الوالدة في «البسيتين» ، وحتى في المنام كانت غالب أحلامه تدور حول خروجه من المعتقل . روى لي في رسالة كتبها في ٥ ابريل ١٩٨٦ قبل خروجه بشهرين يقول : «الغريب أن هذه الليالي مليئة بأحلام الخروج من السجن ، لكن دائما يكون الحلم غير كامل ، يعني أحلم بأني خرجت من السجن لكني نسيت أغراضي وأريد الرجوع لإحضارها ، أو يطلق سراحي لكني لا أعرف مكان البيت وأنتظر على الشارع وقت خروجك من المدرسة لتأخذيني معك ، أو أوقف سيارة أجرة ولا أعرف كيف أشرح للسائق موقع البيت ، أحلام ظريفة ، لكن أغربها هو أني حلمت آخر مرة بأنه أطلق سراحي وأخرجتني سيارة من السجن وتركتني وسط المنامة حيث لا شارع بل بيوت متراصة لا أبواب لها . ووجدت نفسي أتسلق الحوائط والجدران دون أمل في العثور على طريق يؤدي إلى المحرق» .

مرت الأشهر واقترب آخر صيف لأحمد في سجن «القلعة» الرهيب ، وأخذ قلقي على صحته يتزايد خاصة وقد دخل علينا شهر رمضان في فصل الصيف ، ولم يكن بيدي سوى انتظار رسالة منه . في الثامن من يونيو ١٩٨٦ احتفلنا بأول أيام عيد الفطر ، ومنذ الصباح الباكر كنت مع خالد في بيت العائلة بالبسيتين وفي حوالي الساعة التاسعة والنصف من صباح العيد رن الهاتف فرفعتُه لتحدثني جارتي في المحرق بأن هناك شخصاً طرق باب بيتهم وطلب منها أن تتصل بي وتخبرني أن أحمد ينتظرني عند باب بيتنا ، دارت الدنيا بي ودون أن أشعر سحبت خالداً من بين أطفال

العائلة وقلت للوالدة : ربما أطلقوا سراح أحمد وربما هو ينتظرني عند البيت في المحرق وخرجت مسرعة وتبعتني الوالدة والأشقاء وكل من كان في البيت . لا أعرف كيف سقت السيارة وكيف وصلت ، لكني ما إن شارفت على الزاوية الشرقية لبيتنا حتى وجدت أحمد ومعه رجلان يجتازون الزاوية الغربية للبيت متجهين نحو موقف السيارات ، كان قد طال بأحمد الانتظار فقرر أن ينتقل لأم الحصم ويتصل بي من هناك .

يروي أحمد تفاصيل إطلاق سراحه يوم عيد الفطر فيقول : «جاءوني فجرا قبل أن أتناول الإفطار وقالوا : اجمع حاجياتك وهيا معنا ، أخذوني إلى مبنى المخابرات داخل «القلعة» وأدخلوني على ضابط مخابرات صغير في السن ، قال لي : سنطلق سراحك الآن ، فقط عليك أن توقع ورقة بعدم معاودة نشاطك السياسي ضد الحكومة . ثرت من الغضب وصرخت في وجه الضابط : أعدني إلى زنزانتي ، الآن بعد خمس سنوات من الاعتقال التعسفي دون تهمة أو محاكمة تريدني أن أوقع؟! ، ألا تخجل من نفسك وأنت تطلب مني ذلك؟ . تركني جالسا في المكتب وذهب وغاب فترة طويلة امتدت نحو ساعتين ، ثم عاد وقال : وقع فقط على خروجك ، ثرت مرة أخرى وقلت له : لا أوقع على شيء ، اخجل من نفسك فأنا بعمر والدك . حينها قال : حسنا ، حسنا ، لقد تم الإفراج عنك وسنوصلك لبيتك . نقلوني بسيارة مدنية تابعة للمباحث ورافقني شخصان من إدارة المباحث ، كانوا يريدون التأكد من عنوان السكن الذي سأعيش فيه بالمحرق» .

كانت فرحة اللقاء لا توصف بعد خمس سنوات من عذاب البعد وقسوة الاعتقال ، وقد توافدت على بيتنا وفود المهنئين بالعودة وانشغلت أيامنا الأولى بتلبية دعوات الأهل والأصدقاء احتفاء بعودة الشملان ، وفي ١١ يونيو ١٩٨٦ أصدرت جبهة التحرير الوطني البحرانية بلاغا صحفيا بمناسبة إطلاق سراح أحمد الشملان (الملاحق-الوثيقة ١٠) .

لم نكد نكمل الأسبوع الثاني على إطلاق سراح أحمد إلا والباب يقرع فجرا ، جاء زوار الفجر وأخذوا الشملان من جديد ، وبقيتُ ينهش القلق والهلع فؤادي حتى عاد في العاشرة والنصف من ضحى اليوم نفسه . لم يكن أحمد قد التقى بأي أحد في أي نشاط ذي طابع سياسي ، وكنت معه أرافقه في كل مكان يذهب إليه ، واقتصرت لقاءاتنا على تلبية دعوات الأهل والأصدقاء الذين يحتفون بإطلاق

سراحه ، وأحسب أن زيارة الفجر والتحقيق الذي تبعها قصد بهما إشعار أحمد بأنه تحت المراقبة .

ثالثا: آمال معقودة..آمال مفقودة:

حال إطلاق سراحه شرع أحمد الشملان في دخول وتيرة الحياة شيئا فشيئا ، فعمد إلى التدرب على سوق السيارة واستعد لتقديم امتحان لنيل إجازة مزاولة المحاماة . كان أحمد حينها قد تخطى الأربعين من العمر ولم تتح له سنوات النفي والاعتقال وعدم الاستقرار التي عاشها أن يتدرب على سوق السيارة في عمر مبكر ، لكنه كان عازما ومصرا فلم يحل سبتمبر ١٩٨٦ إلا وقد اجتاز الامتحان ونال رخصة سوق السيارة وبعدها بقليل نال إجازة مزاولة مهنة المحاماة .

خرج أحمد الشملان ليواجه أجواء تنظيمية متعثرة ومفككة ، فما إن مضى شهر ونصف على إطلاق سراحه حتى وجهت الأجهزة الأمنية ضربة قاسية وقاصمة لجبهة التحرير الوطني البحرانية أسفرت عن الإضعاف التام للجبهة وتفككها وخلخلة هيكلها التنظيمي . الوضع المفكك للجبهة بعد ضربة ١٩٨٦ أفقد الشملان الأرضية الحزبية التي كان يطمح أن يفرغ طاقاته النضالية بالعطاء في صفوفها ، خرج أحمد من المعتقل بطاقات نضالية متأهبة متوثبة لكنه صُدم بوضع تنظيمي منهار وتلك إشكالية عاشها أحمد وعانى منها . يقول الفنان سلمان زيمان : «كان لدى أحمد الشملان عتب كثير على الذي حدث في ١٩٨٦ من اعترافات ويتألم لما وصلنا إليه على إثر الضربة» .

سنتطرق للظروف والأسباب الموضوعية والعوامل التنظيمية الذاتية التي أدت لضرب جبهة التحرير العام ١٩٨٦ تلك الضربة المؤثرة ودافعنا لذلك أن أحمد الشملان عايش تداعيات الضربة بعد خروجه من المعتقل مباشرة وانعكست تلك التداعيات على التجربة التنظيمية التي انخرط فيها لاحقا معتمدين على شهادات عدد من قيادات وكوادر الجبهة :

قال المحامي أحمد الذكير : «التنظيم أعاد بناء نفسه بشكل كبير وقوي في مطلع الثمانينيات إلى أن أصبح له نشاط ملحوظ في الخلايا التنظيمية والشباب والعمال والمرأة وكان يدار بطريقة قوية وخلايا تجتمع وشباب يعمل . جزء من الضربة -في تقديري- مرتبط بقوة التنظيم ، المخابرات كانت تلاحظ أن التنظيم بدأ يقوى وبدأت

المنشورات تنتظم وتتداول بشكل واسع سواء بيانات الجبهة أو نشرات الشبيبة . النية لضرب التنظيم كانت موجودة ، لكن الذي أدى لاتساع الضربة بهذا الشكل وهذا العنف كانت الحملة شبه العلنية التي اتبعناها لطرح المنشورات بمختلف الأساليب ، كانت لدى الشباب خاصة الصغار المتحمسين طاقات خلاقة يبدعونها في طريقة طرح المنشورات والملصقات . الآن أقولُ -ولا أعفي نفسي من المسؤولية- أنه كانت هناك مناقشة لهذا الموضوع وكان التيار الذي يدفع باتجاه التصعيد أقوى ، وكان هناك قرار وموافقة من الخارج بهذا الشأن وأخذ رأينا في كيفية تنفيذ القرار ، أي نعمل كذا ومطروح كذا وجرى التصعيد . مساهمتي كانت في سياق أن القرار اتخذ فأنا في ذلك الوقت وبناء على القرار صرت أحد الجنود وساهمت بالدور الذي ساهمت به . لا أقول أني كنت ضد التصعيد فقد كنت ممن ساهم وكان له دور في هذا العمل ، في الوقت ذاته لم يكن رأيي مع التصعيد بنسبة ١٠٠٪ ، كنت مع التفعيل ولكن باتخاذ كافة الاحتياطات ، كنت مع الرأي العام إن كانت هناك ديمقراطية تتيح أن تُسمع الأصوات ، والتجربة أرتنا أن الضربة كانت واسعة جدا وشاملة وأعتقد أن التصعيد هو السبب الرئيسي للضربة ولشمولها» .

وقال د . حسن مدن : «السبب الرئيسي لضربة ١٩٨٦ أن وتيرة النشاط الحزبي والسياسي خاصة الجانب الإعلامي فيه استفزت الجهاز الأمني في تلك الفترة من الثمانينيات ، التنظيم توسع عددا وكادرا وخاصة الشبيبة حيث جاءت إلى التنظيم قطاعات كبيرة من الشباب من خلال اتحاد الشباب ، وانخرطت في تنظيم الجبهة ونشطت . ثم جرى تصعيد سياسي في ظل الخلافات البحرينية القطرية التي كانت محتدمة وصدر منشور باسم الجبهة كان شديد اللهجة انتقد ردة فعل الدولة في البحرين على تسريح عدد من العمال والموظفين البحرينيين العاملين في قطر ، كان ذلك في الثمانينيات قبل الضربة بقليل وبشكل عام كان التوجه الموجود سواء في الداخل أو في الخارج أن هناك حاجة لتصعيد العمل السياسي . جاءت الضربة شديدة وقاسية وتمكن الجهاز الأمني من الحصول على معلومات وسعت من نطاق الضربة وشدة التعذيب التي تعرض لها المناضلون كل ذلك هيأ للمخابرات أن تضع يدها على المفاصل الرئيسية للبنية التنظيمية» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «في ذلك الوقت برز لدينا اتجاه متأثر بالحركة الدينية الناشطة على مستوى الشارع يطرح التصعيد ، وكان هناك دفع خارجي قوي

من بعض الرفاق يدعو إلى تصعيد النضال . وقد جرى نقاش في القيادة ضم عناصر من الداخل وعناصر من الخارج ، قيادة الداخل كانت تريد أن تقوم بأي عمل وأية فعالية وليس مهما الآلية التي يعملون وفقها ، كانت لديهم هذه القناعة وترجمت في قرار تنظيمي لم أقتنع به ولم أقف في صفه» .

وقال د . عبدالهادي خلف : «العمل التنظيمي كان ميتا تقريبا منذ ١٩٨٢ وضربة ١٩٨٦ لم تأت من فراغ ، الشباب الذين تولوا العمل من بعد ١٩٨٢ كانوا ضحية غياب القيادة . الكادر القيادي في البحرين تفكك بشكل عجيب منذ بداية الثمانينيات ولم تكن هناك إمكانية لتجميع أحد ، لم يكن هناك رأس نعرفه في الداخل ، لقد جرى انفلاش تنظيمي كامل . كان هؤلاء الشباب يأتوننا في الخارج وقد أعطيناهم الأمر بأن يشكلوا قيادة ، كانوا كلهم صغارا وكان خطأ كبيرا بل جريمة كبيرة منا أن وضعنا بين أيديهم مسؤولية لم يكن من الجائز أن يتولوها ليس لأنهم ليسوا أهلا لها بل لأنهم لم يكونوا مؤهلين لها ، كانوا يحتاجون وقتا لتأهيلهم لكننا رميناهم في المعمعة . إضافة لذلك كان بعضهم معروفا وقد أعتقل أحدهم من قبل ومع ذلك استدعيناه إلى الخارج واجتمعنا به وأعطيناه التعليمات كلها ، بعضنا لم يكن موافقا لكن القرار كان رسميا ، وكذلك كان التصعيد وإصدار البيانات قرار من الخارج وهو قرار اتخذ من الكل حتى المعارضين له في القيادة الخارجية التزموا الصمت . لم يكن هناك خيار ثان لأن الخيار الثاني معناه أن تقول لهؤلاء الشباب لا تتكلموا ولا تتحركوا واصبروا ويزيد الانفلاش ، الذين كانوا ينادون بتكليف الشبيبة بالقيادة كانت حجتهم أكبر ، لقد أخطأنا بحق هؤلاء الشباب خطأ كبيرا . كنت شخصيا ضد تسلمهم القيادة وطرحت بدلا من ذلك الضغط على الكوادر القيادية لتتسلم دورها ، لكن القرار كان جماعيا في القيادة ، كما أن كلاً منا اجتمع مع ممثل المجموعة القادم من الداخل وأعطاه تعليماته الشخصية بجانب التعليمات الجماعية ، وتلك كانت جريمة» .

وقال الأستاذ عباس عواجي : «سبب ضربة ١٩٨٦ كان ظهور مناشير ليست في وقتها وتوزيعها في أماكن العمل ، والمخابرات كانت تترصد وتعرف الخلايا والأشخاص الذين يتحركون معرفة كاملة» .

وبرر المحامي محسن مرهون اتساع وشمول الضربة بقوله : «منذ السبعينيات كانت هناك آلية وتربية تنظيمية خاطئة في العمل تتعلق بمسألة اعتراف العناصر تحت

التعذيب في المعتقل . الاعتراف تحت التعذيب والضغط وضعف العنصر ممكن أن يحدث ومتوقع . لكن القصور أنه لم تكن لدينا تربية تنظيمية سليمة ولا تثقيف في هذا المجال ، هذه التربية كانت ضرورية وكان يفترض أن يتربى الرفيق على أنه إذا اعترف أن يكون ذلك في الحدود المعقولة ولا يدلي بكل ما لديه ، والشيء الثاني أن يأتي بعد خروجه ويخبر رفاقه والمسؤولين عنه باعترافه ويحذرهم لمصلحته ومصلحتهم . ما كان يجري هو أن العنصر يعترف ويخرج من المعتقل دون أن يخبر رفاقه أنه اعترف ويتظاهر بالبطولة وبأنه لم يعترف ، ومن ثم يُكتشف أنه كذب على التنظيم وذلك عن طريق الاعترافات التي تجر اعترافات . رغم ذلك يبقى ويعطى مهاما كبيرة أحيانا ، وهذا يجعل الآخرين يستسهلون هذا الأسلوب بعد ذلك . جرى لدينا هذا الشيء في بداية السبعينيات وفي النصف الثاني منها حيث قيل للبعض في المعتقل : اعترفوا وسنفرج عنكم ، خدعتهم المخابرات ، وبعد أن اعترفوا قُدموا للمحاكمة وفي المحكمة تكشفت الملفات وتكشفت الاعترافات ومع ذلك ظل لهم دور في التنظيم وهذا خطأ . كل ذلك أدى فعلا إلى الكثير من ضعضعة وانهيار التنظيم ، أصبحنا مخترقين والإشكالية أنه كان هناك تهاون في العمل التنظيمي ، أعتقد أن هذه من المسائل الأساسية التي أدت لضعضعة تماسك التنظيم وقوته» .

وقال الأستاذ يوسف يتيم : «لم نكن ضمن العمل التنظيمي الذي ضُرب العام ١٩٨٦ لا أنا ولا محسن مرهون ولا عبدالله خليفة ، وأحمد الشملان كان خارجا لتوه من المعتقل . قبل الضربة بثلاثة أشهر جاءني أحد الرفاق الذي كان يعمل مع المجموعة التي ضربت وقال نريد أن نعقد اجتماعا موسعا ، قلت له : الوقت غير مناسب والظرف لا يسمح بعقد اجتماع موسع ، بعد فترة أصدرت المجموعة منشورات ووزعتها وكانت قد تسللت للجبهة عناصر من المخابرات ، وجرت الضربة قوية وزاد من قوتها ما حدث من اعترافات شاملة» .

أما الأستاذ سيد إبراهيم مكي فقال : «المجموعة التي ضُربت أصدرت منشورا وعددا من نشرة «الشرارة» قبل الضربة بشهر ونصف ، وعندما قرأت «الشرارة» قلت لرفيقي الأستاذ نصر الله : هذه النشرة يجب ألا تعمم ولا توزع على الرفاق وعملية التصعيد هذه ليس لها معنى الآن ، هذا معناه توجيه الجبهة توجيها انتحاريا ، كان مطروحا في عدد «الشرارة» تصعيد ومواجهة وأن الأوضاع نضجت ، وحينما ناقشت ذلك مع بعضهم قالوا : رفاقنا القدامى خائفون ، وحدثت الضربة» .

وقال الكاتب عبدالله خليفة : «في مطلع الثمانينيات بالفترة التي أمسك فيها الشباب قيادة التنظيم ، لم يتم توجيه نصائح لهم بضرورة أن يهدؤوا ويتركوا الاندفاع واللهجة التصعيدية ، كانوا يريدون تنظيم إضرابات وكان القمع شديدا . كان رأيي أن لا بأس نبقى كتنظيم لكن ليس من داع لاستمرار البيانات والهجوم والنقد الحاد وبعدها نتعرض لضربات ، وقد وُجهت لهم ضربة وانتهوا . كان يفترض أن ينشط العمل الفكري ، العمل الفكري في تلك الفترة كان مهماً ، بعدما انهار التنظيم لم يكن هناك فكر يناقش العملية ولا وعي ولا قراءة مختلفة للواقع ، لقد وصلنا إلى مأزق» .

وحول تداعيات ضربة ١٩٨٦ قال الأستاذ أحمد الذوادي : «بعد الضربة التي وجهت لجبهة التحرير العام ١٩٨٦ أصبح وضع الجبهة سيئا على الصعيدين الداخلي والخارجي ، لقد غدا الوضع مفككا بالداخل وغير مستقر بالخارج ، لم تكن هناك لجنة قيادية مركزية ، ولم يكن هناك عمل قيادي محدد ومنظم ، أوضاع القيادة في الخارج لم تكن مستقرة» .

وقال الأستاذ جاسم المطوع : «ضربة العام ١٩٨٦ كانت أكثر قساوة وأخذت من بقي من العناصر بعد ضربة ١٩٨٢ . ويبدو أنهم في العام ١٩٨٢ لم يضربوا مرة واحدة ، ضربوا وتركوا عناصر . قبل ضربة ١٩٨٦ كانت هناك قيادة في الخارج وقيادة في الداخل ، بعد ضربة ١٩٨٦ الجسم التنظيمي في الداخل تهلهل وأصبح حلقات متقطعة الأوصال ، رغم ذلك كانت هناك حلقات مركزية بالخارج وأحمد الشملان صار يسافر ويلتقي بالرفاق» .

***

في وضع تنظيمي مهلهل كالذي عرضنا خرج أحمد الشملان من المعتقل عازما على مواصلة مسيرة النضال ، يتحدث أحمد عن تلك الظروف قائلا : «كنت منشغلا بالوضع المفكك الذي آلت إليه الجبهة بعد ضربة ١٩٨٦ ، تقطعت أوصال التنظيم على الصعيد الداخلي وتفكك ، وإن كانت قد بقيت بعض المجموعات ، إلا أنها كانت شبه معزولة وبعيدة عن أي ربط قيادي نظرا لافتقاد جهة قيادية توجه العمل وجدت أن عليّ ورفاق آخرين لملمة الخيوط ومواصلة المسيرة» .

يقول الشملان أنه بعد ضربة ١٩٨٦ وحملة الاعتقالات الواسعة في ظل القمع الشديد وملاحقة العناصر عم الخوف واليأس وتردد وتراجع وتوارى الكثيرون ، وأنه في

أجواء الضربة التي وجهت للجبهة ، عانى كثيرا من تهرب وصدود بعض الأصدقاء وزملاء الدراسة . يقول المحامي محسن مرهون : «بعدما خرج أحمد من المعتقل بفترة ، شعرت أن لديه نوعاً من الإحباط ، كان يتحسس بشكل عام من برود وتحفظ بعض الشباب الذين عرفهم ودرس معهم نتيجة عامل الخوف الذي كان مسيطرا عليهم . تلك الضغوط كانت شديدة على أحمد ، وأنا مررت بظروف مشابهة من قبل ، فهناك من لا يسلم عليك وهناك من يخاف أن يلتقيك في مكان عام وغيرها من ظروف ، لقد كان على الشملان أن ينسج خيوطا جديدة ويعيد خيوطا قديمة» .

قال لي أحمد أنه على ضوء تلك الأوضاع المتردية وفي تلك الأيام الصعبة اتخذ قرار المضي في خطوات ومبادرات علنية تشحذ الهمم وتنتزع الخوف من القلوب وتعيد الثقة في النفوس ، وقال إنه كان لا بد أن يبدأ بنفسه ويضع قدمه على الطريق .

في أغسطس ١٩٨٦ وضمن حملة الاعتقالات التي شنتها الأجهزة الأمنية في صفوف جبهة التحرير الوطني اعتقل الدكتور هاشم العلوي الذي كانت تجمعه بأحمد الشملان صداقة منذ أيام الدراسة في موسكو وعلاقة رفاقية في الجبهة . وفي يوم ١٨ سبتمبر استشهد د . هاشم العلوي تحت التعذيب ، وقد هز استشهاده كياننا أحمد وأنا فلكلينا صداقة حميمة مع الدكتور ، وبالنسبة لي لا يمكن أن أنسى ما حييت مواقف الشهيد د . هاشم معي سنوات اعتقال أحمد في النصف الأول من عقد الثمانينيات . لقد كان الشهيد د . هاشم العلوي من القلة القليلة التي وقفت بجانبي وآزرتني أيام معاناتي في السنوات الصعبة .

تقول السيدة إيمان شويطر أرملة الشهيد : «ارتبطت بالزواج بهاشم العلوي العام ١٩٨٢ وكان أحمد الشملان في المعتقل ، وأذكر الشيء الذي لمسته ولا أنساه . كان هاشم مهتما جدا بأم خالد زوجة الشملان وبابنه خالد كونه ابن الشخصية السياسية المناضلة أحمد الشملان القابع في المعتقل ، أذكر أنه لم تكن تمر مناسبة تخصنا أو تخص أم خالد إلا وهاشم في ذكرهم دائما ويحرص على مشاركتهم» .

استشهد د . هاشم العلوي تحت وطأة التعذيب ، وقد روّع بعض الأصدقاء والرفاق بلوغ القمع حد التصفيات الجسدية ، فشعروا بالخوف حتى من المشاركة الفاعلة في جنازة وعزاء الشهيد . في ذلك الظرف وقف أحمد الشملان الخارج لتوه من المعتقل وقفة مسؤولة من الحدث وبرز على رأس الجنازة ومن المداومين على حضور مجلس العزاء حتى نهايته ، وقد نوه بذلك الموقف أصدقاء الشملان ورفاق جبهة

التحرير واعتبروه وقفة شجاعة مقدامة في فترة قمع بوليسي شديد ومطاردة لعناصر جبهة التحرير الوطني .

يقول الأستاذ يوسف يتيم : «حينما استشهد د . هاشم العلوي قاد أحمد الشملان تظاهرة الجنازة مع أنه كان خارجا لتوه من المعتقل ، لم يجرؤ أحد على فعل ذلك ، أما الشملان فهو الذي تصدر الجنازة ، نحن لم نذهب للجنازة ، كنا نشعر أن التي توفيت هي الجبهة ، أما موقف أحمد فعبر حينذاك عن صلابة أمام موقف الباقين الذين انهاروا» .

ويقول الفنان سلمان زيمان : «رأيت أحمد الشملان بعيني عند استشهاد الشهيد هاشم العلوي ، كان واقفا في الصدارة بقرب عتبات مأتم القصاب ينتظر المعزين ويستقبلهم ويدخلهم داخل المأتم ، كان موقفه ذلك من المواقف التي تستحق أن لا تنسى ، واستمر العزاء وسط مراقبة أمنية مشددة لمدة ثلاثة أيام كان الشملان متواجدا طوالها» .

كما كان رأي الشملان أنه من الضرورة إظهار الجسارة في التعامل مع أساليب قمع جهاز المخابرات وإلا تمادى في القمع ووسع نطاقه ، وقد ضرب في ذلك مثالا بسلوكيات شخصية امتازت بالجسارة . كان أحمد يحرص على استقبال أي معتقل أو محكوم أفرج عنه والتقائه عند خروجه كأنه واحد من أفراد عائلته . قال لي الفنان سلمان زيمان : «العام ١٩٨٦ وبعد الإفراج عن أحمد الشملان كنت أسمع أنه كلما أفرج عن أحد عناصر جبهة التحرير بعد الضربة التي وجهت للجبهة في ذلك العام ، كان أحمد يتوجه لاستلامه عند القلعة في ظل الأجواء التي كانت شديدة القمع ، وكنا نَعجب من تلك الشجاعة» .

وكتب د . مجيد ملا حسن يقول : «الجدير بالذكر أن أحمد الشملان كان أول رفيق ، بل أول شخص مع ابن خالتي عادل ، ألتقي به عند إطلاق سراحي من السجن العام ١٩٨٩ ، فقد جاء هو مع ابن الخالة عادل لاستلامي من مبنى التحقيقات الجنائية» .

وروى لي الفنان خليفة زيمان حادثة أخرى في الإطار نفسه قال : «توطدت علاقتي مع أحمد الشملان العام ١٩٨٧ ، كنا كلانا نسكن المحرق ، فكنا كثيرا ما نتحرك مع بعض ونسهر في بيوت الأصدقاء وكانت المخابرات دائمة المراقبة لنا في كل مكان وكنا نشعر بذلك ونعرفهم . وفي إحدى المرات خرجنا من بيت أحد

الأصدقاء فكانت سيارة المخابرات واقفة ، ركب الشملان معي السيارة ثم عاد ونزل متجها نحوهم ودق عليهم شباك السيارة ففتحوها فنزل عليهم تقريعا بكلمات لاذعة مثل : ماذا تعملون هنا؟ أليس عيبا عليكم أن تتجسسوا علينا؟ كان أحمد الشملان يكبر في عيني كلما شعرت بانعدام الخوف عنده من أية جهة كانت» .

وأكد الحادثة المذكورة الأستاذ يوسف حمدان الذي ربطته -في ذلك الوقت- صداقة مع الشملان بقوله : «كانت لأحمد الشملان مواقف مميزة خلال تلك الفترة الساخنة بما غلب عليها من دور للمخابرات والمراقبة الشديدة ، كان أحمد يملك الجرأة الكبيرة آنذاك ليستوقف مخبراً أمام الناس ويقول له : لماذا تقف هنا؟ لماذا تطاردني؟ لماذا أنت هنا . حدث هذا في ليلة من الليالي التي كان الشملان فيها معنا ويعرف أن المخبرين يراقبونه . وكانت تلك الفترة هي التي تلت استشهاد هاشم العلوي . كان أحمد محروقا ويعلنها ، بينما أصدقاء يحاولون من الخوف أن يتسللوا بسكات إلى سياراتهم ويذهبون ، كان أحمد يوقف المخبر ويقول له أنت حيوان وأنت آت هنا تقصدنا وتطاردنا وهذا خطأ ، لم أسمع رد المخبر لكن شاهدته يدير محرك سيارته ويغادر بسرعة» .

***

وعودة للعمل التنظيمي يقول أحمد : «بعد إطلاق سراحي بفترة بادرت بالاتصال بوجوه قيادية أعرفها ، لكنها اعتذرت وأوضحت لي أنها تركت العمل النضالي ، كما لاحظت أن وجوها أخرى ابتعدت ، كان واضحا تماما انعدام وجود هيئة قيادية تسيّر العمل التنظيمي في أعقاب الضربة ، وقد بدأتُ ألتقي بشكل شخصي مع الرفيق الأستاذ محمد نصر الله ومن ثم معه ومع الرفيق سيد إبراهيم مكي وذلك على خلفية انفتاحنا الحزبي السابق على بعضنا» .

يؤكد الأستاذ محمد نصر الله ذلك بقوله : «بعد الاعتقالات بفترة بدأت الأمور تهدأ وسارت المسارات الطبيعية ، وبدأنا نبحث ما العمل هل نقف أم نتحرك فبرغم الضربة إلا أن هناك خلايا كانت تعمل ، ونحن لدينا شعار دائم هو : حتى لو توقف الربط من فوق عن بعض الخلايا ، فعليها أن تعمل بنفسها ضمن نطاق ضيق وبتعليمات عدم الخروج عن الأسس التنظيمية . وهكذا سارت الأمور وبدأنا أنا والرفيقين أحمد الشملان وسيد إبراهيم مكي نلتقي تدريجيا بصورة أو بأخرى لمتابعة العمل ، اعتمدنا -في تلك الفترة- على النشرات الداخلية وتوصيلها يدا بيد ، كان

مهماً بالنسبة لنا إثبات وجودنا وأن العمل لم يزل موجودا ، وأن هذه الضربة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة وعلينا تحمل التبعات والاستمرار في العمل . وقد ساعدني عملي في مطبعة دلون حيث كنت مندوب مبيعات وساعدتني طبيعة مهنتي على التنقل واستفدت من ذلك تنظيميا ، وظللنا على هذه اللقاءات لمدة جاوزت الستة أشهر» .

وقال الأستاذ سيد إبراهيم مكي : «بعد الضربة بفترة وجيزة بدأنا نلتقي لقاءات شبه حزبية أنا والأستاذ محمد نصر الله ، كان التنظيم مضروبا والاعترافات شاملة ، وأذكر أن الأستاذ نصر الله قال لي : ما رأيك أن يكون أحمد الشملان معنا في لقاءاتنا؟ أجبته : ونعم الرجال ، هذا هو الرجل الذي نريده معنا ، هذا النوع من الرجال هو الذي يقدر أن يمسك التنظيم ويحميه . أصبحنا نلتقي لقاءات شبه تنظيمية لتسيير العمل ، وفي أعقاب استشهاد رفيقنا د . هاشم أصدرنا بيانا باسم الجبهة حول استشهاده فيه إدانة للنظام وتحية لصموده ونعي لعائلته ، كما أصدرنا عددا من نشرة «الجماهير» ووزعناها داخليا ، أما عن الوضع التنظيمي فقد كانت هناك عناصر وكنا على علاقة بها ، من جهتي كنت دائما أحاول أن لا ألتقي مع الآخرين ، وأذكر أن الرفيق الشملان استلم مسؤولية بعض الخلايا النسائية ، كما استلم مسؤولية المحرق كاملة لأن هناك أناساً بعد الضربة تراجعوا وآخرون تركوا . أصبح الشملان هو الرابط بيننا وبين المحرق وبيننا وبين الخلايا النسائية ، أما الرفيق محمد نصر الله فكانت له اتصالات مع محسن مرهون من جهة ومع مجموعة في المنامة تضم فاضل الحليبي وآخرين من جهة أخرى» .

ويبدو أن القيادة في الخارج قد تابعت دور الرفاق الثلاثة في البحرين ، بالإضافة إلى أن سيد إبراهيم مكي سافر بعد فترة من الضربة إلى دمشق وعرض على الخارج أوضاع الداخل ، هكذا كرست الممارسة وما فرضه الوضع المهلهل للجبهة الرفاق الثلاثة قيادةً للعمل التنظيمي في البحرين ، يقول الأستاذ محمد نصر الله : «أصبحنا نحن الثلاثة لجنة قيادية تسيّر العمل التنظيمي» .

بعد ذلك طرح على المستوى المركزي في الخارج ترتيب وضع قيادي في الداخل يقود العمل التنظيمي وأقترح أن يكون من خلال الرفاق الثلاثة ، وقد عقد اجتماع قيادي في الخارج لذلك الغرض ، وتفاوتت وجهات نظر العناصر القيادية في الخارج حول القيادة المطروح تثبيتها في الداخل . كان هناك مؤيدون يدفعون باتجاه تثبيت هذه

القيادة وكان هناك معارضون ومتحفظون إما على التشكيلة كاملة أو على بعض أفرادها ، وقد علق على الأمر عدد من قادة جبهة التحرير في الخارج :

قال الأستاذ عبدالله البنعلي : «جرى لقاء قيادي في تركيا العام ١٩٨٩ طرحت فيه فكرة تشكيل قيادة مركزية جديدة ، وطرح اقتراح بإعادة لجنة القيادة في الداخل من محمد نصر الله وأحمد الشملان وسيد إبراهيم مكي ، وكنتُ ممن عارضوا ذلك ، وأذكر للتاريخ بأن رأيي كان أن لجنة القيادة في البحرين مضروبة وأن علينا أن لا نتعلق بأوهام ، نجلس وحدنا في الخارج ونقول لأنفسنا إن هناك شيئا بينما واقعيا لم يكن هناك عمل بالداخل بعد ضربة ١٩٨٦» .

وقال الأستاذ جاسم المطوع : «نعم ، كُلفت مجموعة الثلاثة بقيادة الداخل ومحمد نصر الله كان العنصر القيادي الأساس ، لكنه ابتدأ حينها يمرض فطرح على القيادة في الخارج أن يأخذ أحمد الشملان مكانه . بعد ضربة ١٩٨٦ أصبح وضع القيادة في الداخل ترقيعيا ، كانت هناك قيادة لكن ليست بالشكل الذي كانت عليه القيادة من قبل . بعض عناصر القيادة التي اقترحت بعد الضربة لم تكن على كفاءة واختيارها خاطئ لكن يبدو أنه كان في ذلك الوقت فقرٌ في العناصر القيادية» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «أنا كنت في قبرص وعرفت أنه تشكلت قيادة داخلية لجبهة التحرير من محمد نصر الله وأحمد الشملان وسيد إبراهيم مكي ، وللأمانة التاريخية أقول إن سيد إبراهيم مكي لم يكن له دور فعال ، عمليا الشملان ونصر الله هما اللذان كانا في الواجهة ، هما اللذان استلما «بانوش»(سفينة) التحرير لكن بدون تنظيم ، لأن التنظيم الحيوي والفعلي ضُرب ضربة قوية» .

وقد استفسرت من د . عبدالهادي خلف عن المناقشة التي جرت في الخارج حول مقترح تشكيل لجنة قيادية في البحرين من محمد نصر الله وسيد إبراهيم مكي وأحمد الشملان وعما إذا كانت عليها اعتراضات وتحفظات ، فأجاب : «لم تكن هناك تحفظات ، كان هناك قرار بالاتفاق ولم يتحفظ أحد وهناك محضر مكتوب بذلك . كان محمد نصر الله يأتينا وقد التقيت معه والتقى معه عبدالله البنعلي في جنيف ولم يتحدث أحد عن أنه مريض ، على العكس فقد كان محمد نصر الله مرشحا أن يكون هو الأمين العام» .

***

كان ضغط المراقبة الأمنية على أشده ويكاد يشل أي تحرك تنظيمي ويعيق

الاتصال بأي أحد ويكشف أي مجموعة لم تُكشف بعد ، وقد جرت مناقشات بين المجموعة التي سيّرت العمل التنظيمي في الداخل والرفاق بالخارج حول الصعوبات التي يواجهها الوضع في الداخل وبناء على معطيات الواقع تم الاتفاق على تجميد العمل التنظيمي .

يقول أحمد الشملان : «كانت لنا نحن الثلاثة سفرات منفصلة ومتباعدة للقاء الرفاق في الخارج ، وكانت السفرات ترتب كسفرات سياحة عائلية للراحة والاستجمام أو على هامش سفرات في مهام تابعة لمؤسسات العمل الأهلي . فقد سافر محمد نصر الله في فترة وسافر سيد إبراهيم مكي في فترة ثانية وسافرت أنا إلى تركيا صيف ١٩٨٩ ، وخلال السفرات المذكورة كنا نتداول حول الوضع في البحرين عموما والوضع التنظيمي على وجه الخصوص ، ونتيجة لشدة الملاحقة الأمنية تقرر في اتفاق بين الداخل والخارج تجميد كافة أشكال العمل التنظيمي لفترة واستبدالها ببعض أشكال النضال والمطالبات العلنية» .

ويقول الأستاذ سيد إبراهيم مكي : «جرى اتفاق بين الداخل والخارج لتجميد العمل والاقتصار على الاتصال من خلال فتح مجالس وحضور اللقاءات العامة . آمنا بأن العمل السري عمل مؤذ وغير مجد حينها ، فتوقف العمل التنظيمي وظللت في تلك الأيام على علاقة بالشملان في شكل زيارات عائلية ، في الوقت نفسه استمرت علاقتنا مع الخارج ، كنا نسافر لهم وصلتنا معهم لم تنقطع» .

وذكر الأستاذ بدر عبدالملك : «كانت نصيحتنا لهم أن وضعنا التنظيمي الآن لا يُحسب عليه ، واقترحنا عليهم مواصلة الدرب في إطار أن يكون للجبهة حضور جماهيري فعال على شكل تجمعات وكتل ومجالس وهي أشكال ممكن أن يتحقق منها شيء ما . هنا ظل أحمد الشملان ومحمد نصر الله يشتغلان معتمدين على تاريخهما النضالي وعلى سمعتهما وعلى العلاقات المنفردة حتى طرح موضوع العرائض» .

وعن سفر أحمد الشملان لاسطنبول بتركيا في أغسطس ١٩٨٩ وهي أول سفرة له تحمل طابع المهمة التنظيمية منذ أطلق سراحه فقد سافر أحمد بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٨٩ ، ثم انضممنا له عائليا في سفرة سياحية لتركيا . يتحدث الشملان عن تلك السفرة قائلا : «اتصل بي من الخارج عبدالجليل النعيمي مستفسرا عن إمكانية سفري لتركيا في الفترة المذكورة ، وبعد أن أجبته بالإيجاب باشرت

استعداداتي للسفر . في اسطنبول التقيت مع الرفيق أحمد الذوادي فقط ، كان لقاء ثنائيا بحثنا فيه الوضع السياسي العام في البحرين والوضع التنظيمي والصعوبات التي تواجهه ، وتبادلنا الرأي واتفقنا على الأساليب النضالية الملائمة في ظل أوضاع القمع الشديد التي كانت تمر بها البحرين في تلك المرحلة» .

وحدثني الأستاذ أحمد الذوادي عن لقاءاته مع أحمد الشملان خارج البحرين فقال : «التقيت بالرفيق أحمد في تركيا صيف العام ١٩٨٩ وفي بيروت ودمشق فترة التسعينيات ، لم يكن لقاء تركيا لقاء موسعا أو اجتماعا ، كان لقاء تبادلنا فيه المعلومات لأننا في الخارج كنا منقطعين عن أخبار الداخل ، وبين وقت ووقت حينما يأتي رفاق مثل أحمد أو غيره ينعشون ذاكرتنا ويزودوننا بالمستجدات والمتغيرات في البلد وكان لقاؤنا في اسطنبول لتبادل الرأي ، والحقيقة فقد كان لقاء مثمرا» .

يتذكر الأستاذ يوسف الحمدان الذي كان مسافرا مع عائلته في رحلة سياحية إلى تركيا لقاءه مع الشملان قائلا : «التقيت مع أحمد الشملان صدفة في اسطنبول بتركيا صيف ١٩٨٩ ، وقد عرّفني الشملان ولأول مرة على شخصية سياسية ونضالية هامة هي أحمد الذوادي . هنا تعرفت على الوجه الآخر للشملان ، الوجه الذي يشتغل في العمل السياسي ، كان أحمد في مهمة سياسية ، وأحمد تلاحقه المهمات النضالية والسياسية أينما حل وارتحل ، وقد أوصاني الشملان حينها بالسرية التامة حول الذوادي قائلا : كأنك لم تره ولم تقابله» .

يواصل الأستاذ أحمد الذوادي حديثه عن لقاءاته اللاحقة مع أحمد الشملان فيقول : «خلال التسعينيات كان لي لقاء آخر مع الأخ الشملان على هامش المؤتمر القومي الخامس في بيروت ، وقد تناقشنا حول الأوضاع في البحرين وحددنا موقفنا» .

كان أحمد الشملان قد حضر المؤتمر القومي الخامس كعضو في المؤتمر الذي انعقد في بيروت بمايو ١٩٩٤ . يتذكر الشملان المؤتمر قائلا : «تزامل معي من البحرين في المؤتمر الأستاذ رسول الجشي ومن الخارج حضر الأستاذان أحمد الذوادي وعبدالنبي العكري . كما أذكر أني قابلت الأستاذ عبدالرحمن النعيمي ، ربما في حفل الافتتاح ، لكنه لم يحضر معنا الاجتماعات . بعد انتهاء المؤتمر ترافقتُ في السفر إلى دمشق مع الأستاذ عبدالنبي العكري ، وفي دمشق التقيت مع الأستاذ عبدالله البنعلي وتناقشنا حول الأوضاع في البحرين» .

يعلق الأستاذ عبدالنبي العكري على ذلك بقوله : «خلال التسعينيات لم التق مع أحمد الشملان إلا في بيروت حيث كان ضمن وفد البحرين إلى المؤتمر القومي ، وقد سافرنا مع بعض من لبنان إلى سوريا على طريق شتورة» .

***

على الصعيد العائلي والشخصي فمنذ أواخر العام ١٩٨٧ ناقشنا أحمد وأنا وضعنا السكني في بيت الوالد القديم وحاجتنا لتغييره إلى سكن جديد ، لم يكن أمام أحمد الذي لا يملك أي رصيد مالي والمبتدئ لتوه من الصفر في مهنة المحاماة إلا أن يتقدم بطلب قرض لشراء بيت . في مطلع العام ١٩٨٩ تقدمنا بالطلب وانتظرنا عاما ونصفاً ، وفي مطلع صيف ١٩٩٠ حصلنا على قرض إسكاني محدود أضفنا له قرضا شخصيا لنكمل ثمن شراء بيتنا في منطقة «عراد» بالمحرق الذي انتقلنا إليه في سبتمبر ١٩٩٠ ومازلنا نقيم به حتى اليوم .

من جانب آخر وخلال الفترة اللاحقة لإطلاق سراحه اجتهد أحمد في تعزيز وتعميق علاقته مع ابنه خالد وقد لاحظ ارتباط خالد الشديد بي بعد خمس سنوات من بعده القسري عن ولده ، كان أحمد حريصا على مد مختلف الجسور بينه وبين خالد ، وقد أسهمت أجواء الترابط الحميم التي أوجدتها أحداث حرب الخليج الثانية في البيوت البحرينية في انفتاح الوالد والولد على بعضهما وتقاربهما وذوبان جليد سنوات البعد بينهما .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل الثامن

تسعينيات القرن العشرين
تتويج السيرة النضالية
١٩٩٠-١٩٩٩

تتميز سيرة أحمد الشملان في حقبة التسعينيات من القرن الماضي بنضاله من أجل إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية في البحرين ، وبنضاله في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان . وقد برز هذا النضال على غير صعيد أولها وعلى رأسها دوره المحوري في الحركة الدستورية من خلال حراكه في لجنة العريضتين النخبوية ١٩٩٢ والشعبية ١٩٩٤ وذلك ما سيتناوله هذا الفصل من السيرة ، وثانيها دوره النضالي على صعيد مهنته في المحاماة وكتاباته الصحافية منذ بدء عقد التسعينيات حتى أعاقه المرض صيف العام ١٩٩٧ وسيتناول ذلك الفصل التاسع .

أولا: أحمد الشملان- الخط الفكري والسياسي:

منذ أواخر الستينيات تبنى أحمد الشملان الفكر الاشتراكي العلمي ، فكان يساريا يناضل في صفوف ما سمي بتيار اليسار الجديد متمثلا - على الصعيد الخليجي- في تنظيم حزبي هو الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي يتبعه تنظيم جبهوي هو الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

ورغم اعتماد التيار اليساري الذي انتمى له الشملان استراتيجية الكفاح المسلح في عموم منطقة الخليج ، فقد لاحظنا في الفصول السابقة أن بوصلة الشملان النضالية كانت -ومنذ العام ١٩٦٩- ميالة نحو النضال السياسي بطابعه السلمي في البحرين وجوارها من دول الخليج ، بل إنه حاول طرح أهمية اعتماد النضال السياسي في عموم منطقة الخليج منذ أن كان بين المقاتلين على جبال ظفار .

وحينما قرر أحمد الشملان الانتقال إلى صفوف جبهة التحرير كان قد وجد في

برنامجها السياسي ما يعبر عن القضايا النضالية التي تشغله ومحورها النضال من أجل الديمقراطية باعتبارها الطريق الأمثل لنيل الحقوق السياسية على وجه الخصوص ولبناء مجتمع العدالة والتقدم كما ورد في البند الأول الذي طرحه برنامج جبهة التحرير الوطني وينص على أن : «الجبهة تناضل من أجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة استقلالا حقيقيا»[1] .

وحينما دخلت تسعينيات القرن الماضي بما حملته من تغيرات جذرية على الخارطة السياسية العالمية تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وصعود الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال مركز القطب العالمي الأوحد وما وضعته من مخططات وطرحته من مشاريع لتسيير العالم ، كان لأحمد الشملان بوصفه مفكرا ومناضلا قناعاته ومواقفه التي أعلنها بوضوح ودون تردد .

حول هذا الأمر يعلق الأستاذ فاضل الحليبي أحد ناشطي جبهة التحرير الوطني البحرانية خلال التسعينيات الماضية بقوله : «كان الأستاذ أحمد الشملان يطرح دائما سواء في المجالس أو في لقاءاته أو في كتاباته بأننا قوى وطنية ديمقراطية ولدينا منهجيتنا بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية ونحن نتعامل بشكل واقعي ولا زلنا ملتزمين بالمنهج الماركسي . كان الشملان صريحا في طرحه بعكس بعض الشخصيات التي تراجعت عن طرح رأيها وموقفها بشكل واضح وصريح خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز طروحات أخرى . الكثيرون أصابهم الإحباط ، لذلك نحن جيل مناضلي الجبهة نعتز ونفتخر بموقف الشملان الواضح والصريح من الفكر» .

خلال مراحل حياة ونضال الشملان السابقة كان تعبيره عن نفسه كمفكر ومثقف ومناضل سياسي يقتصر على الطرح عبر الأدبيات الحزبية السرية وبعض الرسائل الخاصة والنشر في الصحافة العلنية بأسماء مستعارة . أما مرحلة التسعينيات الماضية فقد كانت نقطة تحول كبرى في هذا المجال بما وفرته للشملان من متنفس علني هام تمثل في الكتابة الصحافية عبر الصحف المحلية والخليجية التي طرح من خلالها رؤيته الفكرية ومواقفه السياسية والإنسانية . واستطاع الشملان من خلال

---

(١) أنظر : جبهة التحرير الوطني البحرانية . نشرة «الجماهير» لسان حال جبهة التحرير الوطني . ١ ديسمبر ١٩٦٢

الكتابة الصحافية أن يعلن فكره وتوجهاته والتزامه الحياتي بالقضايا الوطنية ، كما استطاع أن يصل للناس وأن يغدو الصوت المعبر عن آمالهم وطموحاتهم بتبنيه قضاياهم وحقوقهم .

وقد ظل المرتكز النظري الأساس والراسخ في وعي أحمد الشملان والذي انطلق منه في التعامل مع متغيرات المسارات الفكرية والثقافية والسياسية ومستجداتها هو تمسكه بمبادئ الفكر المادي وأساسيات المنهج العلمي الجدلي . ظل الشملان ماركسيا مخلصا لفكره مستخدما أدواته في تحليل معطيات الواقع الموضوعي وفي تشخيص العوامل المؤثرة فيه والمسببة لتغيراته ، وعلى ذلك الأساس انطلق في التعامل مع الواقع واتخذ كافة مواقفه النضالية والفكرية والسياسية والإنسانية .

عبَّر أحمد الشملان في كتاباته الصحافية عن انحيازه للمنهج المادي في «تحليل الظواهر الاجتماعية التاريخية الذي لا يتناول الظاهرة من سطحها الخارجي وبمعزل عما حولها من ظروف ، وإنما بالغوص في أعماق تلك الظاهرة والبحث عن ظروفها الاقتصادية وتأثيرها على حياة الناس اليومية»[1] ، وذلك هو -فعلا- أهم عناصر الاشتراكية العلمية بوصفها أيديولوجيا لتحليل الواقع والوقائع حيث يرى الاشتراكيون «أن من أهم الأسباب المحركة للمجتمعات والناس ، والسبب النهائي الذي يقرر شكل العلاقات الاجتماعية ، هو نوع العلاقات الاقتصادية»[2] .

وفي هذا الإطار فقد أكد الشملان في غير مقال على دحض مقولة راجت في التسعينيات بعد سقوط منظومة دول المعسكر الاشتراكي مفادها : انتهاء عصر الايدولوجيا والتحرر من الأيدولوجيا ، في ربط عضوي تعسفي للأيدولوجيا بالأنظمة الاشتراكية فقط . كتب الشملان : «لا مجال للمكابرة ولا للادعاء بالتحرر من الأيدولوجيا ، فالأيدولوجيا هي مجموعة النظم الفكرية التي تعبر عن معتقدات الإنسان في الكون والحياة الاجتماعية ، واختصارا هي رؤية وسلوك في الحياة يمارسها الفرد في المجتمع بوعي أو بدون وعي منه ، والصراع الاجتماعي بمختلف ألوانه

---

(١) أحمد الشملان . «إشكالية المنهج في التاريخ» ، جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٤ أبريل ١٩٩٤ .

(٢) كامل زهيري وفريق من الباحثين . «موسوعة الهلال الاشتراكية» . القاهرة : دار الهلال . ١٩٧٠ . ص٣٧ .

وأشكاله ومراحله هو صراع أيديولوجي أيضا وبالضرورة»[1] . وأكد المقولة ذاتها في مقال له بعنوان «هل انتهى عصر الأيدولوجيا؟»[2] .

من هذه الأرضية ذهب أحمد الشملان إلى تحليل أسباب سقوط المنظومة الاشتراكية ، ومظاهر التحولات الاقتصادية العالمية ، وميزات تطور الرأسمالية العالمية في شكلها الإمبريالي خلال العقد المذكور . كما اهتم بدراسة وضع القوى العالمية الكبرى في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز نظام القطب الواحد بعد انفراد الولايات المتحدة بالقوة الأساسية في العالم وبسياسة قمع الشعوب المعارضة لأمريكا ولمصالحها وتهديدها . وفنَّد طروحات النظام العالمي الجديد والشرق الأوسط الجديد في العديد من المقالات التي نشرت له في الصحافة المحلية والخليجية خلال السنتين اللتين أعقبتا انهيار المنظومة الاشتراكية بشكل خاص .

اهتم الشملان بالتشخيص الموضوعي لسقوط الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى ، وحلل بشفافية أسباب الانهيار مركزا على أنها تكمن في سلبيات وقصور رافقت التجربة الاشتراكية السوفيتية وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى وتفشت في أنظمتها السياسية وأساليبها في إدارة دفة مجتمعاتها ، يقول : «قد يكون النظام السوفيتي والاشتراكي السابق خلق نقيضه من دون أن يدري حتى حانت اللحظة التي لا يمكن معها إجراء أي تغيير في مسار هذا النقيض أو الحد من قوة اندفاعه إلى السلطة ، وهذا النقيض بالضبط هو الذي يتصدر واجهة التدمير والتزييف وحرق كل مكسب إنساني حصل عليه الإنسان في البلاد الاشتراكية سابقا مع ما رافق تلك المكاسب من أخطاء وانحرافات تصل إلى حد الإجرام ، إلا أن تلك الأخطاء والانحرافات هي بالضبط المناخ والأرضية الموضوعية لبداية النهاية للنظام الاشتراكي»[3] .

وفي موضع آخر يقول : «انحرفت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الحاكمة عن خط سيرها بنمو الطبقة الطفيلية في أوساطها وفي أجهزة الدول التي تحكمها حتى تحولت تلك الأحزاب إلى هياكل خاوية من الداخل مما ليست له أي علاقة

---

(١) أحمد الشملان . «بصراحة» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٥ يونيو ١٩٩٤ .

(٢) أحمد الشملان . « هل انتهى عصر الايدولوجيا؟» . جريدة «الوطن» . الكويت : ١١ يونيو ١٩٩٥ .

(٣) أحمد الشملان . «الثعالب والوليمة» ، جريدة «الخليج» الشارقة : ٤ أكتوبر ١٩٩٢ .

بالاشتراكية لتتحول قياداتها وحكامها إلى لصوص شرعيين»[1] .

وبأدوات التحليل المادي للتحولات التي جرت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين رأى الشملان أن : «أهم التحولات الجذرية التي أحدثت تأثيرا على منظومة التفكير السائد هي تحول وسائل الإنتاج وتطورها من مجرد وسائل تعتمد على قوى أخرى هي القوى المنتجة إلى أن تصبح هي ذاتها قوى منتجة ، وهذا أهم إفرازات الثورة التكنولوجية الحديثة مما يعني تقليص الاعتماد أكثر فأكثر على العامل البشري الذي جسد كل خبراته وتجاربه على مدى آلاف السنين في هذه القوة الإنتاجية الجديدة : الثورة التكنولوجية المتطورة ، من هنا يبدو الصراع على التملك الفردي في أواخر القرن العشرين صراعا محصورا في نطاق ضيق ، الصراع بين الشركات الخاصة والملكيات الخاصة الصغيرة أخذ في الاضمحلال والضمور لصالح الملكيات الكبيرة العامة ، ودلائل المرحلة الحالية تشير إلى انتعاش الاحتكارات على هيئة شركات عابرة للقارات ومتعددة الجنسيات»[2] .

***

وفي ترابط وثيق مع متغيرات الوضع العالمي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتصاعد الطروحات الأمريكية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان حدد أحمد الشملان الانعكاسات السلبية التي جرت على صعيد الواقع العربي ملخصا إياها في : «حرب الخليج واحتلال العراق للكويت ، تصاعد وتائر الانقسام في العالم العربي ، التطرف والإرهاب ، أزمات عربية- عربية بعضها حدودية وبعضها أصولية وانهيار التضامن العربي حول القضية الفلسطينية»[3] .

وحول وضع القضية الفلسطينية في إطار الطروحات الأمريكية/الأوربية لعملية السلام خلال عقد التسعينيات خلص أحمد الشملان من خلال ما طرحه في العديد من مقالاته إلى نتيجة مؤداها : «أن مؤتمر مدريد لم يحمل للقضية الفلسطينية سوى فتح الباب لانشغال كل دولة من الدول العربية المحيطة بإسرائيل بشؤونها الخاصة فقط مع إسرائيل ، وأصبح لا مكان للقضية الفلسطينية في مدريد كما

---

(١) أحمد الشملان . «ظاهرة الانفصام القاتلة» ، جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٦ نوفمبر ١٩٩٤

(٢) أحمد الشملان . «نحو تفكير جديد للنظام العالمي» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

(٣) أحمد الشملان .» المشهد العالمي الجديد» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٣١ يناير ١٩٩٣

تطرحها أدبيات الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . فالشعب الفلسطيني لم يعامل بوصفه شخصية مستقلة لها مؤسساتها الخاصة»[١] وعلى مدى كتاباته طوال عقد التسعينيات وعبر مئات المقالات وقف الشملان موقفا واضحا ضد تطبيع مع إسرائيل يُبنى على تجاهل وجود وحقوق الشعب الفلسطيني[٢] .

وعلى صعيد الفكر السياسي العربي اهتم أحمد الشملان بتسليط الضوء على أزمات أخرى فكرية ، ثقافية وفلسفية أفرزتها مجمل التحولات الاقتصادية والسياسية التي جرت في المنطقة العربية خلال العقد المذكور . فقد تناول مسألة القومية العربية محللا طروحات منظريها في الإطار الفكري ومشخصا العيوب والسلبيات في إطار تطبيقاتها العملية في الحياة السياسية العربية ، فكان يرى أنه : «من حيث الجوهر لم يكن الفكر القومي العربي نتاج التطور التاريخي للضرورات الاقتصادية التي تستدعي توحيد الشعوب العربية بقدر ما كان نتاج الضرورات السياسية التي تستدعي حث البلدان العربية لبعضها البعض كي تتحد .»[٣] .

وكشف الشملان القصور في اجتهادات المفكرين والمثقفين العرب في المسألة القومية بقوله أن تلك الاجتهادات : «منصبة على تلمس أبعاد الأزمة التي يعاني منها الفكر العربي والتي يمكن تلخيصها في البحث عن الهوية العربية سواء في جوانبها المعاصرة أم التراثية التاريخية ، الفكر القومي وجد نفسه غارقا في رسم خيالات التنمية القومية والوحدة العربية فيما الدولة القطرية ترسخ أركانها وتتشبث بالبقاء فيما هي تحاول حل معضلات الصراع الاجتماعي داخلها ومصادرة الحريات الفردية تحت ستار محاربة التآمر الخارجي . وهناك ما يمكن إضافته من أشكال التناقض في محاولات إثبات الهوية ، إلا أنها جميعها تعني أو تشير إلى وجود أزمة حقيقية لدى المفكرين والمثقفين العرب عندما يتملكهم الاعتقاد بأن الأزمة التي يمر بها الفكر العربي هي أزمة خاصة تتلخص في أزمة الهوية مع أن طابع التحولات العالمية يؤكد أن هناك أزمة عامة ناتجة من اتساع دور الاحتكارات العالمية في الاقتصاد

---

(١) أحمد الشملان . «مدريد فاتحة المتاهة» . المصدر نفسه . ١٢ نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) أحمد الشملان . «مضار الرأسمالية الطفيلية» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٥ مارس ١٩٩٤

(٣) أحمد الشملان . «ثقافة الأزمة وأزمة الثقافة» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٢٧ أكتوبر١٩٩١

العالمي وتأثير هذا الاتساع الهائل على ثقافات واستقلال شعوب العالم غير الأوروبي والأمريكي» .

كما فنّد أحمد الشملان مقولات المفكرين والمثقفين العرب الذين يصرون على أن الأزمة التي تعيشها البلدان العربية أزمة فكرية فحسب ، وبيّن أن التطور التاريخي لهذه البلدان ولّد أزمة محورية هي الأزمة الاجتماعية التي أفرزتها التفاوتات الطبقية والظلم الاجتماعي ومصادرة الحقوق[١] .

وفي غير مقال خلص الشملان إلى نتيجة مؤداها أن هناك : «انفصام في الشخصية القومية العربية فالعقلية التي دفعت بصدام لغزو الكويت هي نتاج طبيعي لمرحلة التربية القومية المتطرفة في الستينيات وأوائل السبعينيات ، فقد حفلت المنظمات الثورية بمختلف مشاربها القومية والدينية بنوع من التربية الانتحارية لأعضائها أدت إلى استثناء الثقافة الحقيقية والتربية الفكرية ذات البعد الإنساني من برامجها وأصبحت البطولة الفردية والعصبوية المتزمتة هي المقياس والمثل الأعلى للقائد المطلوب»[٢] .

***

وحول الحركات الإسلامية وتصاعد دور الإسلام السياسي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات على وجه الخصوص ، فقد أرجع أحمد الشملان ذلك الانتشار : «لما تقوم به الأنظمة السياسية العربية من استقطاب لهذا التيار كي يمارس دوره في تعطيل حركة الشعوب العربية للمطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والتمتع بخيرات بلدانها . والاستقطاب الذي يحظى به التيار الموسوم بالديني لم يكن ليحدث لو أن حركة التحرر العربية احتفظت بمواقعها المتقدمة في مواجهة النفوذ الإمبريالي الصهيوني وفي صراعها المرير معه ، ولو أن الفكر الإنساني الراقي الذي حملته هذه الحركة استطاع أن يتطور مع تطور وتعقد الصراع السياسي الاقتصادي في العالم . إلا أن المحنة التاريخية التي واجهتها الشعوب العربية أفرزت قضيتين خطيرتين في مسار التطور الفكري سواء القومي منه أو الأممي وهما :

---

(١) أحمد الشملان . «سؤال في الهوية» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣ وأحمد الشملان . «القضية الاجتماعية «قوميا» . المصدر نفسه . ٢٢ مارس ١٩٩٤ .

(٢) أحمد الشملان . «أين هو المشروع القومي؟؟» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٣

١ . ظهور اتجاه نحو العدمية القومية وتكريسها بين الشعوب العربية .
٢ . طغيان ظاهرة الاستلاب الاجتماعي وبروز الاغتراب الفكري بشكل حاد في منهج التفكير العام لدى المثقفين ، وكنتيجة حتمية لهذا الإحباط الذي سيطر على فكر البرجوازية الصغيرة ظهر تيار سياسي يحاول أن يطرح نفسه كبديل عن الحركة القومية والأممية»[١] .

وحول العلاقة مع هذا التيار ذهب الشملان إلى أن : «تجارب الواقع اليومي أثبتت وتثبت أن هذا الاتجاه المسمى بالديني ليس دينيا وإنما دنيوي خالص ويدافع عن مصالح محددة واضحة سياسية واقتصادية ، لكنه تيار غير قابل للحوار أو مستعد للدخول معه في بحث المعضلات التي تشغل المثقفين العرب نظرا لأنه يحيل كل خلاف فكري حول أي قضية إلى خلاف ينتهي بالتخوين والتجريم والتكفير»[٢] .

لكن ذلك لا يعني بالنسبة لأحمد الشملان -على مستوى النضال السياسي- غلق الأبواب في وجه الدخول مع التيار الإسلامي في مجالات تحالف نضالي ، حيث يكمل رؤيته بقوله : «ليس من الوارد الدخول مع هذا التيار إلا في حوار ذي طابع سياسي وتحالف ذي طابع سياسي محض»[٣] .

أوضح الشملان رؤيته حول التحالفات السياسية مع الإسلاميين في مقال آخر قال فيه : «يمكن إيراد نموذج خليجي في التحالفات حيث في الخليج ، في الكويت والبحرين وبعض الأقطار الخليجية الأخرى شكلت قضية الديمقراطية والمطالبة بها أساس التضامن والتحالف بين مختلف الاتجاهات السياسية سواء بصيغتها التنظيمية أو الفردية الشخصية ، أي أن الأرضية التي تلتقي عليها قوى المعارضة الاجتماعية هي أرضية ليست بالضرورة دينية ، ولا نعتقد بأن مجتمعاتنا لها من الطاقة ما تحتمل بها المحاصرة في نطاق الخيار بين الدنيا والآخرة! ، إن وضع الإسلام في هذا الماء العكر مصيدة للإسلام بحد ذاته وإساءة إليه كعلاقة روحية شفافة تفرض على من تدخل وجدانه التعامل بسمو أخلاقي راق مع الآخرين ومع أفكارهم»[٤] .

---

(١) أحمد الشملان . «الحركات الدينية هل هي دينية» . جريدة «الوطن» . الكويت : ١٨ مارس ١٩٩٢

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أحمد الشملان . «تسييس الدين بين التطرف والاعتدال» . المصدر نفسه . ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢ .

وقد انطلق أحمد الشملان في طرحه مسألة التحالف السياسي مع التيارات الدينية من رؤية مبدئية تأسست على أن : «هناك قضية عامة وطنية يفترض بأن يكون من حق أي مواطن بغض النظر عن اتجاهه السياسي أو انتمائه الطائفي أن يسهم في بحثها وايجاد الحلول لها وهي قضية حرية الرأي والتعددية السياسية . . . فان الشأن العام الذي يهم الجميع دون استثناء ينبغي أن يكون فوق جميع الشؤون الخاصة والعرضية . أما مصادرة حق الجميع في المساهمة في هذا الشأن العام تحت دعاوى وحجج وجود تيارات دينية لها الأغلبية التي ستصادر بموجبها حق الآخرين فهذا ادعاء باطل لا علاقة له بالهدف الحقيقي من وراء مصادرة الحق في التعددية السياسية» .

وعلى هذا الأساس فقد استنكر الشملان بعض الدعوات التي ذهبت إلى : «رفض أي تحالف مع الدينيين حتى لو توفر الاتفاق مع الأطراف الدينية على هدف النضال السلمي من أجل الديمقراطية وفي إطار الشرعية المتمثلة في الحكم» ، كما استنكر : «دعوة البعض إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة خوفا من أي تغيير قد يكون لصالح التطرف الديني»[1] .

***

وعلى مستوى الشأن الخليجي العام والشأن المحلي فقد كرّس أحمد الشملان جُل ما نشره من مقالات لتحليل الأوضاع الخليجية والمحلية وجسّ جروحها وأمراضها ووضع أصبعه على مواطن علاجها . في الوقت ذاته كان الشملان حريصا في مقالاته ومداخلاته على التنويه بأن الحراك الوطني للقوى الاجتماعية لم يعد حراكا ضد شرعية الأنظمة الحاكمة بل طرحا لمطالب ديمقراطية ولحقوق مواطنية ودعوة للشراكة مع الأنظمة لبلوغ أهداف مشتركة ، يقول : «من المهم التأكيد على الوعي العميق الذي تتمتع به المعارضة السياسية في دول الخليج حيث أن مطالبها الأساسية لم تكن تغيير النظام بشكل عام أو الانقلاب على الأنظمة السياسية وإنما كانت ترفع مطالب وشعارات ديمقراطية مشروعة تقرها المواثيق الدولية . لابد من إعادة النظر في العديد من الأطروحات وأن تعرف الأنظمة أنه لا وجود للحركات السياسية السرية

---

(١) أحمد الشملان . «الخروج من الالتباس» . المصدر نفسه . ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥ وأحمد الشملان . «ظاهرة الانفصام القاتلة» ، مصدر سابق .

التي تعمل ضدها أو تؤلب الرأي العام عليها»[1] .

ينوِّه الكاتب البحريني عبدالله خليفة بتطور الخطاب الفكري والسياسي لأحمد الشملان قائلا : «تجربة الشملان السياسية كانت متنامية ، كان باستمرار ينتقل من شكل نضالي لآخر أكثر تجذرا ، وبالتالي خطاب أحمد السياسي تغير ، دخل في الجانب العميق عبر أعمدته السياسية التي كتبها في الصحافة لفترة طويلة يناقش فيها القضايا السياسية ، كان يطرح ما هي مشاكل الطبقات وقضايا المرأة ودكتاتورية السلطة ومشاكلها وتجاوزاتها ، وهذه الواقعية والعقلانية جعلته يتجاوز الفكر القومي العام» .

وبالتوازي مع نضاله السياسي الميداني سخّر أحمد الشملان جل فكره وجهده الكتابي والإعلامي عبر الصحافة المحلية والخليجية وعبر وسائل البث الإذاعي لطرح مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان(انظر الفصل التاسع) .

ثانيا: الأوضاع السياسية والتنظيمية:

دخلت دول الخليج العربية العقد الأخير من القرن العشرين وسماء العلاقات بين بلدانها وبين العراق ملبدة بغيوم داكنة لم تلبث أن أمطرت غزوا عراقيا للأراضي الكويتية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وقد منح ذلك الغزو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الذريعة الملائمة -على طبق من ذهب- لتوسيع تواجدها وتدخلها وإحكام سيطرتها على المنطقة . تصدرت الولايات المتحدة حلفا شن حربا على العراق فيما عرف بحرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت فبراير ١٩٩١ . وقد تزامن ذلك مع احتضار المعسكر الاشتراكي فيما سمي بمرحلة «البيريسترويكا» (إعادة البناء) التي أفضت إلى الانهيار الكامل لمنظومة الدول الاشتراكية دولة تلو أخرى .

انتصار الولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج الثانية وانهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي قاد للتفرد الأمريكي كقوة عظمى وحيدة تتسيد العالم وتطرح مشاريعا في منطقة الشرق الأوسط تخدم مصالحها بدءا من الترويج لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان انتهاء بتدشين العملية السلمية عبر مؤتمر

---

(١) المصدر نفسه . وانظر : مداخلة أحمد الشملان في ندوة مركز الخليج للدراسات العربية «عامان على غزو النظام العراقي للكويت» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ٣ أغسطس ١٩٩٢ .

مدريد فيما سمي بالنظام العالمي الجديد[1] .

وعلى الصعيد الخليجي احتاجت الأنظمة الخليجية لزخم الدعم من شعوبها لقبول التدخل الأمريكي في المنطقة ودعم انضمامها لتحالف الدول التي خاضت الحرب ضد العراق ، وفي الوقت ذاته نحت لنوع من التجاوب مع الطرح الأمريكي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة ، فأفسحت هوامش محدودة لحرية الرأي وأخذت تسرِّب عبر وسائل الإعلام والصحف شبه الرسمية أن تغييرا في الأوضاع قادم . ومن جانبها التقطت النخب المثقفة والنشطاء السياسيون تلك السانحة وبدؤوا ينشطون ويتحركون لطرح مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية : «على اعتبار أن الشرعية الدستورية هي التي تعزز التلاحم الوطني وتوفر الحماية للوطن وتدرأ عنه الأخطار الخارجية»[2] .

***

وفي الوقت الذي كانت فيه الأرضية السياسية في البحرين مهيأة للتحرك الوطني للمطالبة بالديمقراطية ، كان التيار الوطني الديمقراطي بقواه اليسارية الأساسية جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين يعيش أكثر المراحل صعوبة وانحسارا لأسباب عديدة منها ما تلقاه من ضربات متتالية على يد جهاز الأمن والمخابرات ، وعزلة وتفككاً في محيط قياداته بالخارج ، إلى جانب أزماته الداخلية على الصعيدين الفكري والسياسي .

يقول المحامي عبدالله هاشم أحد أهم الشخصيات التي نشطت في الحراك المطلبي بمرحلة التسعينيات المنصرمة : «كنا في حالة ذاتية ممزقة ومبعثرة ، لأن وجود التنظيمات كان مهلهلا ، الطرفان الديمقراطيان كانا مضروبين على كل المستويات ، تنظيميا غير موجودين بشكل جيد وأيضا على مستوى الأفكار ، وعلى مستوى المد العالمي كانت العملية قد أصبحت في حالة من الأفول . كنا كجبهة شعبية وجبهة تحرير تنظيمين ميتين في التسعينيات والانتفاضة هي التي أحيتنا ، الانتفاضة كانت

---

(١) عبدالنبي العكري . «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٣ . الباب الرابع .

(٢) علي ربيعة . «لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٧ . ص ١٤ .

«المطرة» (زخة المطر) التي أحيت الزرع» .

سبق وتطرقنا للوضع الحرج الذي مرت به جبهة التحرير الوطني البحرانية في البحرين خلال الثمانينيات وللمحاولات التي بُذلت في سبيل اعادة الروح لعملها التنظيمي ولفعلها الوطني على الساحة ما بعد ضربة ١٩٨٦ ، ونتحدث فيما يلي عن الأوضاع خلال عقد التسعينيات .

قال الأستاذ جاسم المطوع أحد قياديي جبهة التحرير الوطني البحرانية : «بعد ضربة ١٩٨٦ تضعضع وضع القيادة في الداخل ولم يبد أن هناك انفراجا في الأوضاع ، ومع بداية «البريسترويكا» بدأت الأمور تسوء بشكل عام ، وبسقوط الاتحاد السوفيتي حدث نوع من الإحباط العام وساءت أحوال الحركة الوطنية البحرينية «التحرير» و«الشعبية» بشكل عام» .

وكتب المهندس عبدالنبي العكري أحد قياديي الجبهة الشعبية في البحرين : «جبهة التحرير الوطني البحريني كأحد الأحزاب ضمن منظومة الأحزاب الشيوعية بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي ، تأثرت سلبيا بسقوط الاتحاد السوفيتي ، وأحدث ذلك خلخلة في صفوفها التي غادرها عدد من ذوي الاتجاه الليبرالي وانكفأ الآخرون نتيجة التفاعلات المحلية والدولية»[١] .

وقال الكاتب عبدالله خليفة : «في فترة التسعينيات لم يكن هناك تنظيم في الداخل ، كان رأينا هو العودة للعمل على الصعيد الفكري فقط بدلا من عمل له طابع تنظيمي وخلايا وحلقات لأن مسألة عودة تنظيم سري كانت محفوفة بالأخطار» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك أحد قياديي جبهة التحرير : «خلال التسعينيات لم يكن هناك تنظيم ولا عمل تنظيمي ولا فكر تنظيمي ، كان هناك رموز تتحرك وتنشط لكن لم يكن هناك عمل تنظيمي» .

وفيما يتعلق بالجبهة الشعبية في البحرين وعملها التنظيمي خلال التسعينيات فقد حدثني عدد من الرفاق حول ذلك الوضع وكتب آخرون حول الأمر نفسه :

يقول الأستاذ ابراهيم شريف الذي واكب إعادة ترتيب أوضاع الجبهة الشعبية في البحرين خلال التسعينيات المنصرمة : «منذ العام ١٩٩٠ تم إعادة ترتيب الوضع

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ٢٤٣

السياسي للجبهة الشعبية في الداخل بشكل تدريجي من خلال العمل على شكل تيار تقوده شخصيات علنية وأخرى غير علنية ، وتم التخلي نهائيا عن فكرة إعادة البناء التنظيمي على أساس العمل السري لعدم جدواه وخطورته الشديدة مقابل المنافع المحدودة المرجوة منه في ظل عدم تقبل البيئة المحلية لانتشار الأفكار الثورية الاشتراكية وسيطرة الفكر الإسلامي بشكله المذهبي ، كانت الفكرة تقوم على ضرورة إبراز قيادات وطنية علنية وشجاعة خصوصا بعد انكشاف أسماء كل قياداتنا المهمة تقريبا حيث لم يعد باستطاعتها العودة للعمل السري حتى لو أراد التنظيم ذلك . باختصار تم إعادة بناء جزئي للعمل السياسي للجبهة بتجاوز الشكل التنظيمي التقليدي ، ولكن ظلت المعضلة الرئيسية هي عدم القدرة على الانتشار الجماهيري أو استقطاب كادر جديد يحل محل الكوادر الكثيرة التي تركت العمل السياسي في الثمانينيات بسبب القمع والخوف أو الفرص الكثيرة في العمل وجني الثروة» .

ويقول الأستاذ عبدالله جناحي أحد الناشطين في إعادة ترتيب أوضاع الجبهة الشعبية في البحرين خلال التسعينيات المنصرمة : «أثناء وبعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات نشطت كوادر من الجبهة الشعبية في البحرين من جديد في ظل التحولات العالمية والإقليمية وتوجه النظام السياسي بالتركيز على التيار الإسلامي الشيعي وبروز طروحات حقوق الإنسان ودمقرطة المنطقة وكان من نتائج هذا التحرك تشكيل مجموعة من الكوادر الحزبية أخذت تلتقي أسبوعيا وتم من خلال هذه الاجتماعات ربط الداخل بالخارج وربط المجموعات والتواصل فيما بينها وإيجاد آليات لتوزيع البيانات والمنشورات ووجود تواصل فيما بعد مع لجنة العريضتين النخبوية والشعبية حيث كان كل من إبراهيم كمال الدين وسعيد العسبول عضوي لجنة العريضة الشعبية أعضاء في هذه القيادة . بدأ عمل هذه المجموعة يتطور تنظيميا دون أن تحاول إعادة تشكيل الجبهة بالشكل التقليدي ، بل كان التواصل يجري بالزيارات واللقاءات الجماعية في البيوت والمزارع والمقاهي وبدأت المجموعة تصدر البيانات وتتلقى بيانات الخارج ومقالات المناضل عبدالرحمن النعيمي الذي أخذ يصدر مواقفه ولأول مرة باسمه الأصلي» .

وقال المحامي راشد الجار أحد كوادر الجبهة الشعبية : «كانت تجري لدينا اجتماعات أسبوعية منتظمة ، كنا مجموعة كبيرة ، وتقريبا كلنا كنا كادرا من حوالي ٢٥ شخصا نلتقي بشكل أسبوعي ، وكل مرة يأتينا أناس جدد ويغادرنا أناس . لم

تكن هناك بنية تنظيمية تراتبية ولم نكن نجتمع كخلايا وحلقات ، كنا نجتمع كمجموعة الجبهة الشعبية» .

***

أما بالنسبة لأوضاع التنظيمات السياسية الإسلامية فقد سبق وتطرقنا لقيام الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وترصد جهاز المخابرات لتحركات عناصر هذه الجبهة منذ قيامها ثم ضربها العام ١٩٨١ . وقد ترتب على حصار الجبهة وإبعاد عدد من كوادرها تمركز عدد كبير من قياداتها في الخارج ونجاحها في استهداف العمل بشكل أفضل ، حيث توزعت مهامها بشكل متقن ما بين الداخل والخارج[١] .

من جانب آخر كانت عناصر حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس فرعه في البحرين العام ١٩٦٨ ، وكذلك عناصر الواجهة الدينية للحزب جمعية التوعية الإسلامية قد تعرضت هي الأخرى للاعتقال العام ١٩٨٣ . نتيجة لذلك جرت حوارات بين كوادر حزب الدعوة واتفق على تشكيل تنظيم سياسي جديد بمسمى «حركة أحرار البحرين» على أنها مؤسسة تنظيمية لخدمة المجتمع من خلال عمل الحركة في الداخل على صيغة التبليغ الذي ينهض به رجال دين يجري إعدادهم في الحوزات العلمية في البحرين وخارجها ومن خلال إقامة التحالفات السياسية والاجتماعية داخل البحرين ، وتناضل الحركة في الخارج من خلال رفع قضية الوطن بصورة علنية أمام المحافل الدولية . وتتبع الحركة خط الإمام الخميني وتؤمن بولاية الفقيه وتعارض نهج الشيرازي ، وهي تنظيم سياسي غير متشدد فلم تطرح في برنامجها المعلن إسقاط نظام الحكم ، ولم ترفض عقد التحالفات مع القوى السياسية اليسارية ، وهي تركز على مطالب الديمقراطية[٢] .

---

(١) فيصل دراج وجمال باروت . «الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية» . ج ٢ . ط ٢ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ٢٠٠٠ . ص ٥٤٦ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٥٤٩ و فلاح عبدالله المديرس . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨- ٢٠٠٢ » . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ . ص ١٠٥

ثالثا. العلاقة بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين:

١. لجنة التنسيق:

يكتسب موضوع لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين أهمية خاصة في سياق هذه السيرة كون أحمد الشملان كان ممثل جبهة التحرير في اللجنة طوال عملها على مستوى الداخل في مرحلة التسعينيات الماضية . والتطرق بشيء من التفصيل للجنة التنسيق خلال التسعينيات يكتسب أهمية أخرى في هذا الفصل من السيرة باعتبار أن العريضتين النخبوية والشعبية طُرحتا خلال مرحلة من أفضل مراحل التنسيق بين الجبهتين مما عكس آثاره الإيجابية على تناغم المواقف في موضوع العريضتين وفي المواقف من أحداث التسعينيات التي برز خلالها دور نضالي للشملان .

يقول الأستاذ إبراهيم شريف : «جرى تقارب بين قيادات الجبهة الشعبية في الداخل وقيادات جبهة التحرير من المؤمنين بالعمل المشترك مع المعارضة الدينية الشيعية ضمن مشروع العريضة الشعبية ، وكان أبرز هؤلاء المناضل الكبير أحمد الشملان» .

وقد تطرقنا في فصول سابقة لمظاهر أولية من التقارب والتنسيق بين الجبهتين ، وللمفارقة أو للمصادفة التاريخية أن أحمد الشملان كان حاضرا في معظمها بقوة إما على هذه الضفة أو تلك ، ولعلنا نذكر -في هذا المضمار- التنسيق بين الطرفين إبان انتفاضة شعب البحرين العام ١٩٦٥ ، ثم لقاءات الحوار التاريخية بين الجبهتين العام ١٩٧١ ، بعد ذلك كان توحيد موقفهما في مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ، ثم بياناتهما المشتركة في أعقاب حل المجلس الوطني العام ١٩٧٥ . وفي نهاية عقد الثمانينيات عززت الظروف التي مر بها التنظيمان اتجاههما نحو التقارب والتنسيق ، يوضح الأستاذ إبراهيم شريف ذلك بقوله : «منذ نهاية الثمانينيات أصبحت الظروف الموضوعية للجبهتين متشابهة ، فالجميع يشكو من انهيار البناء التنظيمي وعدم القدرة على استقطاب كوادر جديدة وسط الطوفان الإسلامي المذهبي العارم بعد الثورة الإيرانية والاحتلال الروسي وحرب الجهاد في أفغانستان . إلا أن التقارب السياسي لم يتحقق بالسرعة المطلوبة بسبب تأثير الخلافات العقائدية والسياسية السابقة وخصوصا في مرحلة الصراع على السيطرة على فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الخارج» .

وقد تبلورت المقدمات لقيام لجنة التنسيق بين الجبهتين منذ الثمانينيات حينما أصدرتا العام ١٩٨١ برنامجا للأرضية السياسية بين الجبهتين ، تبعه إصدار بيان مشترك العام ١٩٨٥ حدد المهمات المشتركة بين الجبهتين ، وفي العام ١٩٩١ تقدمت الجبهة الشعبية بمشروع توحيد الجبهتين ، وبعد اللقاءات تم التوافق على تشكيل لجنة للتنسيق بينهما وأصدرت الجبهتان نشرة مشتركة عنوانها «الأمل» صدر عددها الأول العام ١٩٩١ ، كما صدرت العديد من البيانات السياسية والمواقف الموحدة بين الجبهتين وتشكلت بينهما لجنة موحدة للعلاقات الخارجية[١] .

يقول أحمد الشملان : «منذ مطلع التسعينيات تبلغتُ من الرفاق في الشام عن قيام لجنة تنسيقية بين جبهتي التحرير والشعبية ، وأن المطلوب هو تعزيز هذا التوجه على مستوى الداخل بشكل أساس وترجمته تنسيقا في مختلف مجالات العمل النضالي ووسط كافة فئاته من خلال مؤسسات المجتمع المدني الأهلية . ومنذ العام ١٩٩٠ ارتبطتُ في لقاءات تنسيقية مع الصديق المحامي راشد الجار كممثل عن الجبهة الشعبية وأنا كممثل عن جبهة التحرير . استمرت لقاءاتنا حتى النصف الثاني من التسعينيات حين توقف عمل اللجنة في الخارج ، وانفجرت أحداث التسعينيات فانشغلنا بالأحداث المتلاحقة وظل التنسيق بيننا في شؤون جمعية المحامين وانتخاباتها وأحيانا في قضايا الشأن العمالي» .

وحدثني المحامي راشد الجار ضابط التنسيق بين الجبهتين ممثلا الجبهة الشعبية في البحرين عن عمله التنسيقي مع الشملان قائلا : «في مطلع التسعينيات أصبحتُ ضابط التنسيق من جانب الجبهة الشعبية وأحمد الشملان من جانب جبهة التحرير . منذ العام ١٩٩٠ بعد الغزو بدأنا أنا والأخ أحمد اجتماعاتنا في البحرين ، لم يكن عندي أي حساسية فيما يتعلق بأن هذا أو ذاك تحرير أو شعبية ، كما لم ألمس ذلك لدى الأخ أحمد . ولذلك سارت علاقتنا بسهولة تامة وسلاسة . كنا نجتمع في بيتي بعراد ولم تكن بيننا أي حساسيات بل بالعكس كان الشملان يزورني وأحيانا معه محسن مرهون ويجلسان معي ، ومن جانبي كنت أزور الشملان وأزور مرهون ، وقد كنا ننسق على صعيد المحامين وعلى الصعيد العمالي وكنا نحاول توسيع دائرة التنسيق في مسائل أخرى يمكن أن يطالها التنسيق . إلا أن العمل التنسيقي كان

---

(١) عبدالنبي العكري . مصدر سابق . ص ١٧٠- ١٧٢ .

يصعد وينزل مثل «الترمومتر»(مقياس الحرارة) تبعا للعلاقات الشخصية التي كانت بين الطرفين في الخارج ، العلاقات الشخصية كانت ذات تأثير قوي جدا . كنت أنقل الصورة عن اجتماعاتي مع أحمد الشملان إلى الجماعة في الخارج . كنا أنا وأحمد الشملان فقط ننسق مع بعض وكانت علاقتي مع الشملان علاقة حميمة ، كنا أكثر من أصدقاء وكانت بيننا محبة كل منا للآخر . ولتعدد لقاءاتنا في بيتي أحبت إبنتاي الصغيرتان أبا خالد كثيرا ، ولشدة تعلقهما به لم نستطع إخبارهما حينما مرض وأخفينا الأمر عنهما . بالنسبة لجمعية المحامين كنا ننسق أولا نحن الإثنين ثم تتوسع المجموعة التنسيقية من الطرفين ولم نختلف حول الجمعية إلا عندما غاب الشملان ، عندها انفضت الأمور كلها وهذا -في رأيي- ما أوصل الجمعية إلى ما هي عليه الآن . كنا نمثل طرفين يضمان أناسا بينهم حساسيات ويفتقدون الانسجام الذي كان بيني وبين الشملان ولو اقتصر الأمر علينا أنا وأبي خالد لكانت كثير من المشاكل حُلت» .

وحول تجربة لجنة التنسيق حدثني عدد من الرفاق من الجبهتين :

قال الأستاذ أحمد الذوادي (جبهة التحرير) : «على أبواب العام ١٩٩٠ بدأ العمل المشترك بين الجبهتين وكان التنسيق يتمثل في بيانات مشتركة ووفود مشتركة وأحيانا وفد من جهة يمثل الجهتين . وعلى مستوى الداخل البحريني كانت العريضتان النخبوية والشعبية من ثمار التنسيق بين الجبهتين ، وقد كان التنسيق على مستوى البحرين -في بعض الفترات- أفضل من التنسيق على مستوى الخارج ، أصدرت الجبهتان نشرة «الأمل» ، وكنتُ فعليا المنفذ للنشرة ، كانت الجبهة الشعبية تتولى مهام الطباعة وكانت المساهمة المالية مشتركة بين الجبهتين ، وهناك جلسة للإشراف الختامي على الموضوعات وإقرارها وإعدادها للنشر . جبهة التحرير كانت تعاني من أزمة مالية بعد ضربة ١٩٨٦ ونتيجة لذلك لم نتمكن -بعد فترة- من المساهمة المالية في إصدار النشرة المشتركة «الأمل» ، فتوقفت النشرة ومعها توقف التنسيق ، ويمكن اعتبار توقف جبهة التحرير عن المساهمة في تكاليف طباعة نشرة «الأمل» أحد أهم أسباب توقف النشرة ثم توقف التنسيق ككل» .

وقال المهندس عبدالرحمن النعيمي (الجبهة الشعبية) : «العام ١٩٩٢ طرحنا من جانبنا مقترح لتوحيد الجبهة الشعبية وجبهة التحرير في تجمع يساري ديمقراطي ودخلنا في حوار مكثف مع الإخوان في قيادة جبهة التحرير ، كان كل الحضور من

الجماعتين في الخارج ولم يحضر اللقاءات أحد من الداخل ، شكلنا لجنة تنسيق قيادية وتشكلت لجنة تنسيق على مستوى الداخل في البحرين ومثل جبهة التحرير في اللجنة أحمد الشملان ومثلنا راشد الجار» .

وقال الأستاذ عبدالجليل النعيمي (جبهة التحرير) : في إطار لجنة التنسيق المشتركة بين التنظيمين عملنا على مستوى الخارج في مجال حقوق الإنسان وفي مجال النقابات . عملنا عبدالنبي العكري وأنا في مجال حقوق الإنسان ، كنا نسافر معا ونعكس أصداء ما يحدث في البحرين ، كنا على صلة واسعة بالمنظمات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان وكنا حريصين على بقاء لجنة التنسيق وحينما توقفت لم تكن الأسباب واضحة بالنسبة لنا . هذه اللجنة لو استمرت ولو عدنا البحرين بهذا الشكل التنظيمي التنسيقي لانعكس ايجابيا على توحيد التيار في البحرين» .

وقال المهندس عبدالنبي العكري (الجبهة الشعبية) : في مرحلة التسعينيات وصل أحمد الذوادي إلى بيروت وأعتقد أنه كان له دور تقريبي بين الطرفين نظرا لما يميز شخصيته مما يساعد على التقارب . أنا أعرف أن أحمد الشملان لعب دورا في اللقاءات التي كانت تتم في البحرين ، ومن جانب الجبهة الشعبية كان ممثلنا راشد الجار . رغم ذلك كانت أزمة الثقة موجودة وكانت اللقاءات حذرة جدا وأعتقد أن الحذر كان أحد أسباب تعثر لجنة التنسيق بالإضافة لقمع السلطة الذي كان يمنع الحوارات الصحية ، فاللقاءات كانت كلها تعقد حذرة وسريعة لا تسمح بأكثر من تنسيق ، العمل المشترك خلال التسعينيات لم يكن سلسا بسبب الاختلاف في الرؤية ، فلم يتحقق سوى الحد الأدنى من التنسيق» .

وقال الرفيق «د» (الجبهة الشعبية) : «خلال التسعينيات المنصرمة لم يتوفر وضع تنظيمي صحيح وسليم يسمح باستمرار التنسيق بين الجبهتين لا في الداخل ولا في الخارج ، كان الوضع منهارا في الجبهتين التحرير بتأثير ضربة ١٩٨٦ والشعبية بتأثير ما حدث من استقالات في اللجنتين المركزية والتنفيذية ، وظل الوضع في البحرين مقتصرا على عناصر تتواصل دون توفر إطار تنظيمي تعمل من خلاله . وفي الخارج لم يكن هناك وضع تنظيمي حقيقي لعدة أسباب منها قلة العناصر القيادية التي كانت منهكة وتعيش أزمات نفسية بسبب العزلة التي تطوقها ، هذا إلى جانب الصعوبة الشديدة التي كانت تواجه ممارسة العمل السياسي في سوريا . رغم ذلك كان التنسيق بين الجبهتين إيجابيا وأثمر نجاحات على مستوى القضية الوطنية خاصة على

الصعيد العمالي وصعيد الدفاع عن المعتقلين في الخارج ، وكذلك على صعيد التنسيق في مرحلة العريضتين النخبوية والشعبية داخل وخارج البحرين ، وقد جرت اللقاءات التنسيقية على صعيد البحرين بين راشد الجار ممثلا للشعبية وأحمد الشملان ممثلا للتحرير . على الصعيد المالي كان وضع الجبهة الشعبية في الخارج والداخل أفضل من وضع التحرير حيث كانت الشعبية تتلقى مساعدات منتظمة . وعلى صعيد العمل التنسيقي كانت الجبهة الشعبية أنشط وأبرز في تفعيل التنسيق وإظهاره على الساحة السياسية العربية والعالمية . منذ العام ١٩٩٧ بدأت الإشكالات تظهر ، ووصلت للخارج أخبار عن تلكؤ من جانب جبهة التحرير في البحرين عن حضور اللقاءات التنسيقية ، نتيجة لذلك اتخذت الجبهة الشعبية قرارا بالانسحاب من لجنة التنسيق أواخر العام ١٩٩٧» .

وقال د . يعقوب جناحي (جبهة التحرير) : «شكلنا لجنة التنسيق بيننا واتفقنا على أن يكون عمل اللجنة الفعلي داخل البحرين ، وننشط نحن في الخارج في العلاقات الخارجية . في البحرين تولى العمل التنسيقي من جانبنا الرفيق أحمد الشملان الذي كان يعمل ويلتقي ويحاول تذليل العقبات والمشاكل . وقد ترسخت - على مستوى الداخل- بعض التقاليد الرفاقية بين الطرفين تمثلت في تنظيم الرحلات والحفلات المشتركة ، ومن جانبنا أيضا كانت لقاءاتنا واحتفالاتنا بالمناسبات مشتركة ، وأصدرنا نشرة مشتركة هي نشرة «الأمل» ، وطوال الفترة التي كان الملف فيها بيد أحمد الشملان ظل التنسيق جار على أفضل وجه» .

وقال د . عبدالهادي خلف (جبهة التحرير) : «توقف لجنة التنسيق له عدة أسباب منها : عدم قدرة جبهة التحرير -في الخارج- على اتخاذ قرار بسبب تدهور العلاقات داخل اللجنة القيادية ، هذا إلى جانب أن العلاقة ظلت متوترة بين الطرفين في لجنة التنسيق طوال الوقت . من جهة ثالثة كان الوضع المالي لجبهة التحرير ضعيفا ، أما الجبهة الشعبية فوضعها المالي أفضل فكانت ترغب في حضور لقاءات وندوات بينما الإمكانية المالية لا تتوفر لدى جبهة التحرير لذلك ولتمويل النشرة المشتركة ، فكانت تحدث مشاكل في هذا الإطار ، إلى جانب ما أصاب رفاقنا من كسل عن المساهمة في النشرة والنشرة تحتاج مساهمات» .

حالما اندلعت أحداث التسعينيات داخل البحرين تراجعت لقاءات ممثلي لجنة التنسيق . يقول المحامي راشد الجار : «استمرت علاقتي مع أحمد الشملان حتى العام

١٩٩٥ حينما بدأت أحداث التسعينيات وطغت على عملنا في لجنة التنسيق . الأحداث طغت على المسائل المعنية بها اللجنة وأصبح ما يجري في البلد أهم من أن نجلس أنا والشملان . كما أن انشغالات الشملان في لجنة العريضة الشعبية أصبحت أكبر من أن يأتي ويجتمع بي وحدي كلجنة تنسيق ، لكن ليس معنى ذلك أن اللجنة انحلت أو فشلت ، ظل التنسيق متواصلا بيننا على صعيد جمعية المحامين ، فكان لا يمشي أي قرار إلا بعد أن نجلس كلانا معا» .

من جانب آخر كان لمرض الشملان العام ١٩٩٧ أثر سلبي على شكل ومستوى التنسيق بين الطرفين . يقول د . يعقوب جناحي : «بعد مرض أحمد الشملان حدثت الإشكالات ، فمن جانب رفض البعض من رفاقنا في البحرين المشاركة في لجنة التنسيق ، ومن جانب آخر طرح كلا الطرفين في لجنة التنسيق أن الطرف الآخر يتلكأ ولا يحضر اجتماعات اللجنة . بدأت الإشكاليات في العلاقات وبدأ تبادل الاتهامات بين الطرفين حول التلكؤ في حضور اجتماعات لجنة التنسيق ، من جانبنا بقينا متمسكين باللجنة وأي بيان نصدره يكون باسم لجنة التنسيق وبالتوقيع المشترك إلى أن أخبرنا الرفاق بالجبهة الشعبية في أحد الاجتماعات أنهم لا يرغبون في استمرار التعاون في إطار لجنة التنسيق ، إنهاء لجنة التنسيق لم يكن من جانبنا ، وهكذا لم تتطور اللجنة إلى شكل أرقى بسبب الوضع في البحرين من جهتنا ومن جهتهم» .

ويقول المحامي أحمد الذكير أحد الناشطين من تيار جبهة التحرير في الحراك المذكور : «ما قبل الانتفاضة وخلالها ولاحقا كانت الفترة الذهبية لالتقاء التيارين وكان واردا أن يكون الالتفاف حول أحمد الشملان ، الظرف طرح حينها أحمد الشملان كمرشح لالتفاف الكل حوله من أفراد التيارين كشخصية مقبولة ومحبوبة ومقنعة وصاحبة تاريخ وصاحبة موقف ، لكن الأمور أخذت تتغير» .

٢. مشروع التجمع الوطني الديمقراطي:

يحوز التطرق لهذا المشروع في مجال العلاقة بين جبهتي التحرير والجبهة الشعبية أهمية ضمن سيرة أحمد الشملان تلي أهمية التطرق للجنة التنسيق بين الجبهتين ، فقد كان للشملان تواجد ضمن مجموعات الطرفين التي التقت وناقشت المشروع المقترح من قبل كوادر الجبهة الشعبية في البحرين لتوحيد العمل النضالي

لتيار اليسار الذي تمثله الجبهتان ضمن تشكيل موحد يحمل مسمى التجمع الوطني الديمقراطي . من جانب آخر يكتسب التطرق للمشروع أهميته كونه قد طرح فترة وجود وعمل لجنة التنسيق بين الجبهتين وربما كان طرحه حينها واحدا من ثمار وجود اللجنة . لكن الشواهد تؤكد أن أحمد الشملان لم يتمكن -حينها- من الدخول بعمق في المداولات والمناقشات التي كانت دائرة حول المشروع ، فمن جهة كان الشملان في غمرة انهماكه بالحراك المطلبي على العريضة الشعبية ، ثم تم اعتقاله في فبراير ١٩٩٦ خلال استمرار اللقاءات والمناقشات حول المشروع ، وبعدها أصيب بجلطة القلب آخر العام نفسه ، وأخيرا أصيب في صيف العام ١٩٩٧ بالجلطة الدماغية التي سببت له الاعاقة عن الكلام والكتابة والتوقف القسري لعطائه النضالي .

المشروع نفسه طرح للتداول من جديد العام ٢٠٠١ بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم وبدء اجراءات الانفراج السياسي وتوفير أرضية للمصالحة الوطنية . توضح ديباجة المشروع -من المسودة المطروحة العام ٢٠٠١- أن : التيار الوطني الديمقراطي يضم الشخصيات والرموز ذات الأصول القومية واليسارية والليبرالية والمستنيرين من الإسلاميين والمستقلين وغيرهم من أبناء الوطن المدافعين عن العدالة والمساواة والمؤمنين بالديمقراطية الذين يشكلون كتلة واحدة تنصهر في التجمع الوطني الديمقراطي .

ويطرح المشروع جملة من المبادئ يوجهها للقوى الاجتماعية التي تشكل أساس نهضة البلاد وتنميتها ، وأهم تلك المبادئ : المواطنة ، والولاء للشرعية الدستورية الديمقراطية ، ووجود المعارضة السياسية كصمام أمان للتنمية ، ويتمسك بالأفكار التقدمية وقيمها ومبادئها ، وبالتطور العلمي والتقني ، ويستند في دراسة الواقع على المنهجية العلمية والعقلانية ، ويؤمن بحق المواطن في المطالبة بحقوقه وبمساواة الجميع أمام القانون ، وبالحوار والتعددية السياسية وبضمان حقوق المرأة كاملة ومساواتها بالرجل . ويؤمن أن البحرين جزء من الأمة العربية وأبناؤها هم نتاج الحضارة العربية الإسلامية في هويتهم الوطنية ، ويطرح البرنامج موقفا من قضايا الشباب والطفولة والتعليم والثقافة ، كما يحدد موقفا من القضايا الاقتصادية كالاقتصاد الحر والخصخصة ويولي أهمية كبيرة لاعتماد التخطيط الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد وتخليص المجتمع من هيمنة الاقتصاد الريعي . ويتطرق البرنامج للحقوق الاقتصادية

والمعيشية للمواطن كحق العمل وحق توفير السكن . ويثمّن البرنامج العمل الأهلي الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع كما يؤكد على الحقوق والحريات الشخصية للأفراد . ويطالب البرنامج بالغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قوانين أخرى كقانون العقوبات وقانون الجنسية وقانون المطبوعات والنشر وقانون العمل للقطاع الأهلي وقانون الجمعيات الأهلية والأندية ، ويطالب بسن قانون للأحوال الشخصية ، ويؤكد البرنامج على استقلال القضاء وعلى الوحدة الوطنية كما يؤكد الايمان بالوحدة الخليجية والوحدة العربية[1] .

أنقل فيما يلي ذكريات وشهادات بعض المشاركين في مناقشات المشروع من تياري جبهة التحرير والجبهة الشعبية .

قال المحامي أحمد الذكير (تحرير) : «حضرتُ لقاءات كانت تجمع افرادا وشخصيات ومناضلين من ممثلي التيارين الرئيسيين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير ، وأذكر من الحضور أحمد الشملان ومحسن مرهون وابراهيم كمال الدين وسعيد العسبول ومحمود حافظ وعبدالله جناحي وراشد الجار وغيرهم . كانت اللقاءات مستمرة وتقوى بين التيارين وتجري اجتماعات عديدة وموسعة أحيانا ، بعض اللقاءات حضرها مجموعة أفراد محددين وبعضها تحضرها مجموعة كبيرة تبلغ عشرين وثلاثين وأكثر من ذلك أحيانا . وكانت كل تلك اللقاءات تدور حول التحرك وكيفية التنسيق وكيفية إيجاد شكل علني لهذا التيار الوطني المشترك في تلك الفترة» .

وقال أحمد الشملان (تحرير) : «أذكر أن موضوع المشروع طُرح وتقبلنا الفكرة التي كانت تحتاج إلى ما يكفي من مناقشات ثم اتفاقات ، ولا تحضرني الآن تفاصيل معينة لكنني أذكر أني حضرت اجتماعين بهذا الصدد في منزل راشد الجار واجتماع في منزل عبدالله هاشم وآخر في منزل محمود حافظ ، كما حضرت لقاء موسعا في أحد البساتين ، ثم لم يصبح تواصلي مع الأمر عميقا فقد اعتقلت ثم مرضت وكان الموضوع لا زال في طور المناقشات» .

وقال الأستاذ إبراهيم شريف (شعبية) : «في منتصف التسعينيات قامت القيادة

---

(١) المبادئ والبرنامج السياسي العام للتجمع الوطني الديمقراطي-تحت التأسيس . البحرين : مارس ٢٠٠١ .

المحلية لتيار الجبهة الشعبية بالتشاور مع القيادة في الخارج لطرح مشروع التجمع الوطني الديمقراطي . أسمينا هذا المشروع بـ «مشروع حرق السفن» ، الفكرة باختصار تقول إن الظروف الموضوعية التي تشكلت على أساسها جبهة التحرير والجبهة الشعبية وبقية القوى الوطنية تغيرت بشكل جذري ولم يعد بالإمكان الاحتفاظ بسفن قديمة (أي الجبهتين بتكوينهما الفكري والعقائدي وهيكلهما التنظيمي المعتمد على المركزية والسرية) للإبحار في بحر مختلف يحتاج لأدوات نضالية جديدة للملاحة فيه . لذلك طرحنا فكرة «حرق السفن» أي حل التنظيمين على منوال ما قام به طارق ابن زياد عندما هاجم إسبانيا وأمر جنوده بحرق السفن لكي لا يكون هناك مجال للعودة ، هكذا أردناها نهاية لمرحلة حافلة بالتضحيات والعبر وبداية لمرحلة جديدة لا رجوع عنها لصناعة المستقبل ، ساهم في التنظير لهذه الفكرة وكتابتها والترويج لها عدد من الرفاق ولقيت موافقة من قيادة الخارج بعد سفر وفد من الداخل لبيروت لشرح الموضوع للرفاق هناك . وقد تبلورت الفكرة ، على ما أذكر ، العام ١٩٩٥ وربما أنجزت كمسودة سميت بـ «التجمع الوطني الديمقراطي» مع نهاية العام ١٩٩٦ . المشروع وئد مرتين ، مرة عندما رفض رفاقنا في جبهة التحرير في نهاية التسعينيات مبدأ حرق السفن رغم وجود أقلية قبلت بالفكرة وحاورتنا فيها ، ومرة ثانية عندما حاول المناضل عبدالرحمن النعيمي جمع شمل كافة الوطنيين عندما دعا لبناء جمعية سياسية موحدة للتيار الوطني الديمقراطي في لقاء تم في منزله بعد شهرين من عودته من المنفى العام ٢٠٠١» .

وقال الرفيق «د» (شعبية) : «في البحرين قامت مجموعة من العناصر المحسوبة على الجبهة الشعبية بإعداد مشروع التجمع الوطني الديمقراطي وأرسلته للخارج وتم عرضه على جبهة التحرير ، وقد جرت حوله مناقشات مشتركة وكانت الردود ترسل مشتركة من القيادتين إلى البحرين» .

وشرح الأستاذ عبدالله جناحي (شعبية) خطوات التحرك على مشروع التجمع في إطار تيار الجبهة الشعبية فقال : «أثمرت الاجتماعات التي جمعت كوادر الجبهة الشعبية أثناء وبعد حرب الخليج الثانية التفكير في البدء بتشكيل التجمع الوطني الديمقراطي ليكون الإطار المشترك بين الجبهتين (التحرير والشعبية) خاصة وأن انهيار المعسكر الاشتراكي قد أدى إلى تقارب كبير في المواقف في الشأن البحريني الداخلي . في ضوء ذلك عقدت جلسات مشتركة في بيت المحامي راشد الجار

وبحضور منتظم من عناصر الجبهة الشعبية مثل عبدالله هاشم ومحمود حافظ وعبدالله جناحي وعزيز أبل ، أما بالنسبة لجبهة التحرير فلم يكن حضورهم منتظما وكانت العناصر تتغير من اجتماع لآخر فمرة يحضر المحامي محسن مرهون والمحامي أحمد الشملان وبعدهما حضر المحامي أحمد الذكير وأحمد منصور . وقد جرت حوارات مطولة حول خطوط برنامج التيار الديمقراطي ، وتم تشكيل لجنة صياغة البرنامج مكونة من المحامي أحمد الشملان ومحمود حافظ وعزيز أبل . كان واضحا بأن الظروف ما زالت غير ناضجة لدى البعض للوصول إلى اندماج الجبهات في تيار ديمقراطي واحد . وبعدها تباعدت الاجتماعات بين الجبهتين في الداخل . ثم بدأت عناصر الشعبية تلتقي أسبوعيا وبشكل منتظم في بيت إبراهيم شريف حيث بدأت الحوارات تثمر بروز فكرة تشكيل تجمع وطني ديمقراطي علني بديلا عن العمل السري ، وحينها بدأت الاتصالات مع بعض قيادات الشعبية في الداخل على المستويين المناطقي وقطاعي العمال والطلاب . وتشكلت لجنة من هذه المجموعة لإعداد مسودة البرنامج السياسي للتجمع المنشود مكونة من إبراهيم شريف السيد ومحمود حافظ وعبدالله جناحي ورضى الموسوي حيث انتهت من إعداد المسودة ونوقشت باستفاضة في اجتماعات القيادة . ثم بدأ الحوار حول آلية تنفيذ وتشكيل التجمع حيث توافقت الآراء على أن الفرصة مواتية لتحقيق وحدة التيار الديمقراطي من خلال دمج الجبهتين في التجمع ، وأن يتم الاتصال بقيادات الخارج من الجبهتين وعرض البرنامج عليهم ، وأن يتم إقناع قيادات الداخل والخارج للجبهتين بما أسميناه حرق السفن القديمة ونقصد بها التحرير والشعبية وركوب السفينة الجديدة معا . وقد سافر وفد للخارج وعقد اجتماعا موسعا في بيروت مع قيادة الجبهة الشعبية واتفق على أن تبقى قيادة الخارج مسؤولة فقط عن الإعلام والعلاقات الخارجية وتكون قيادة الداخل مسؤولة عن اتخاذ القرارات التنظيمية والسياسية بالتنسيق مع الخارج . ثم بدأت قيادة الخارج في الحوار مع قيادة التحرير في دمشق وتم تجميد لجنة التنسيق بين الجبهتين . ثم سافر وفد آخر من عناصر الشعبية إلى دمشق وعرض مشروع التجمع على رفاق قياديين في التحرير ، ولم يتم التعليق أو القبول أو الرفض من قبلهم بحجة عدم وجود تواصل مع الداخل لمعرفة الصورة المطلوبة ، وسافر وفد ثالث للإمارات لعرض البرنامج المقترح على قيادات التحرير هناك وطرح فكرة تشكيل التجمع ، ولم يكن هناك أي تعليق كذلك . وفي الداخل عقد اجتماع يتيم بين ممثلي التنظيمين

ولم تستمر الاجتماعات بعده ، كما جرت لقاءات عامة موسعة بين كوادر الجبهتين في المزارع والبيوت وتم الحوار العام حول فكرة التجمع المشترك ولكن أيضا لم يتم الوصول إلى أية خطوات عملية . في هذه المرحلة برزت أطروحات عدم أحقية أية مجموعة اتخاذ قرار حرق السفن القديمة ، وأن مثل هذا القرار يتطلب أن تعقد مؤتمرات حزبية لكوادر الجبهتين كل على حدة لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن . وترافق مع ذلك محاولات لعودة التنسيق بين الجبهتين في الداخل غير أن كوادر الشعبية وصلت إلى قناعة بعدم العودة إلى العمل السري وأن أنسب أساليب العمل السياسي في تلك المرحلة الإعلان عن أنفسنا كشخصيات ديمقراطية نطالب بتنفيذ ما ورد في العريضة الشعبية من مطالب وأن أي تنسيق يكون ضمن هذا الإطار العلني وكشخصيات وطنية مستقلة» .

وقال المحامي عبدالله هاشم (شعبية) : «في مرحلة التسعينيات كان هناك تلاحم بين عناصر تياري الجبهة الشعبية وجبهة التحرير ، كنا نفكر مع بعض وهمنا واحد وشكلنا لجاناً مشتركة بها عناصر من الطرفين . في ذلك الوقت كان من يبدون استعدادا للعمل قليلون سواء من «الشعبية» أو من «التحرير» ، لأن الوضع كان صعبا والتقت هذه اللجان -لجنتان أو ثلاث- وكان الحديث يدور عن تجمع وطني ديمقراطي ينصهر فيه الكيانان أي تنتهي فيه الكيانات وتنصهر . وهذا كان مشروعنا في الجبهة الشعبية وأعددنا برنامجه وكنا نشتغل في إعداده قبل أن يعود المبعدون ، يتكون البرنامج من ثلاث وعشرين صفحة وقد طرحناه على الأخوة في جبهة التحرير الذين كانوا في حالة من الشتات ولم تكن لديهم القدرة على جمع أنفسهم . كان وضعنا - إلى حد ما- أضبط من وضعهم ، ولكننا نحن أيضا كنا في حالة بائسة ، وقد استطاع النشطاء من الفصيلين أن يتفقوا على الفكرة والتقوا على مناقشة ما هو مكتوب ولكن مجريات الأحداث أخذت الأمور إلى عملية الانفراج . شاركتُ شخصيا في البرنامج وقد أعدته مجموعة بقرار من الجبهة الشعبية في الداخل ، وطرحنا الموضوع وأصررنا عليه وعلى تجاوز الحساسيات الكثيرة بين القيادتين في الخارج التي كانت تعيق العمل في الداخل» .

وقال المهندس عبدالنبي العكري (شعبية) : «نحن في الحقيقة منذ خروجنا من بيروت كان لدينا طموح للتوحيد ، في التسعينيات كان مطروحا لدى جبهة التحرير التحول إلى حزب الشعب الديمقراطي وطرحت وثائق ، وقد طلبت جبهة التحرير من

الجبهة الشعبية التعليق على الوثائق ، فكان رأينا -وقد طرحناه شفويا- أنه إذا كانت هناك نية لإنشاء حزب الشعب الديمقراطي ، فلينشأ من الجبهتين ومن كل التيارات الديمقراطية» .

وذكر الأستاذ فاضل الحليبي (تحرير) : «بعد انتهاء لجنة التنسيق بين الجبهتين طرح الرفاق في الجبهة الشعبية أن يتم توحيد ما تبقى من التيارين في تيار واحد واسع للاتجاه الوطني الديمقراطي . طرحوا مشروع التجمع الوطني الديمقراطي ولكن ليس على أسس صحيحة بل كتجميع لكل من تبقى من التنظيمين ، وجرت في أواخر التسعينيات محاولات باتجاه اللقاء مع من كان محسوبا على تيار التحرير ولكن لم يتكلل ذلك بالنجاح نظرا لإصرار الرفاق في الشعبية على إلغاء الصفة الاعتبارية للتنظيمين» .

وقال د . يعقوب جناحي (تحرير) : «في السنوات الأخيرة من عمر لجنة التنسيق كان مطروحا لدى الإخوان في الجبهة الشعبية التحول من لجنة تنسيق إلى تنظيم واحد يضم الطرفين تحت مسمى التجمع الوطني الديمقراطي ، ونحن لم نرفض ورحبنا بالفكرة ، لكن كان رأينا أن هذا يفترض أن يتم أولا وأساسا في الداخل حيث القاعدة الجماهيرية ، أما نحن في الخارج فعملنا يقتصر على العلاقات الخارجية» .

رابعا: العريضة النخبوية:

أ. الإرهاصات الأولى:

قد يصعب التحديد الدقيق للبدايات الأولى بزمنها وشخوصها في التحرك المطلبي لإعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية ، وذلك لعدة أسباب على رأسها أن تلك المطالبة كانت حلما راود الكثيرين من عناصر تيار اليسار البحريني منذ تعطيل دستور ١٩٧٣ وإجهاض أول تجربة برلمانية مرت بها البلاد وكان يتم تداوله في أوساطهم .

وقد وجدتُ في ذكريات معظم من تحدثت معهم أن الحوارات والحراك بدأ قبل التسعينيات حيث يعود الأستاذ محمد جابر صباح النائب السابق عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية إلى فترات بعيدة طُرح فيها الحديث عن ضرورة التحرك المطلبي ، يقول : «منذ فترة اعتقالنا أواخر السبعينيات كنا نتناقش في المعتقل حول ماذا سنفعل بعد إطلاق سراحنا . وكان أكثر الحوار يدور بيني وبين محسن مرهون

باعتبارنا نائبين سابقين» .

ومن أسباب صعوبة تحديد البدايات ظروف القمع القاسية التي سادت المرحلة المذكورة والتي أدت إلى الحذر الشديد في طرح المسألة والتحاور والتحرك بشأنها ، ذلك مما حال دون تحديد المتحركين الأساسيين في تلك البدايات ، وقد استمرت الحالة القمعية حين طرح العريضة النخبوية ومن بعدها الشعبية .

يقول المهندس سعيد العسبول عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية : «حينما بدأنا التحرك لم أكن أرى أعضاء بارزين لأن طبيعة العمل لم تكن تسمح بوجود تشكيل ، الكل كان مراقبا ، وكانت المراقبة شديدة جدا إلى درجة أننا كنا حين ننوي اللقاء في مكتب ما لا نتوجه إليه دفعة واحدة بل نذهب فرادى وعلى فترات متقطعة متباعدة حتى لا نثير شبهة أو نلفت انتباه أجهزة الأمن التي كانت تراقبنا» .

من جانب آخر فان لجنة العريضتين النخبوية والشعبية اشتغلت دون أن تولي أهمية لتوثيق عملها ، فليس بين أيدينا أي وثائق حول بنية اللجنة وأعضائها وهيكلها التنظيمي واجتماعاتها ، وكذلك مراحل وآليات عملها ، ولعل الظروف القمعية الشديدة كانت وراء ذلك . ومما يجب التأكيد عليه هنا أنه في صفوف قوتي اليسار الأساسيتين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين ، وفي صفوف الوطنيين المستقلين كان الشوق كبيرا لتفعيل أية خطوة ملائمة لطرح المطالب المذكورة .

ويمكننا القول أن السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات كانت مرحلة البدايات الحقيقية في التداول حول المسألة ، ثم جاء الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية ليكون الزلزال العنيف الذي هز المنطقة برمتها وشكل منطلقا حاسما في بلورة التوجه نحو تفعيل المطالبات المذكورة . من جانب آخر أسهم طابع التقارب التنسيقي الذي كانت تمر به العلاقة بين جبهتي التحرير والشعبية في تحفيز التوجه المشترك وانخراط العديد من العناصر فيه .

ومن خلال الحديث مع العناصر الوطنية التي صنعت الحدث أو التي كانت قريبة منه ، أمكن التأكد أن التوجه كان مطروحا بشكل أو بآخر في إطار التيار الوطني الديمقراطي بكل أطيافه بما في ذلك العديد من الشخصيات المستقلة . كما يتضح أن كل طرف يسعى -اليوم- لتأكيد أن بداية التحرك في المطالبات الدستورية تعود إليه ، وتحريا للحيادية سنروي ما قيل حول البدايات الأولى التي سبقت تأسيس لجنة

العريضة النخبوية وفق الترتيب الهجائي لأسماء المتحدثين ، ونترك للقارئ استخلاص ما سيلمسه من حقائق .

قال الأستاذ إبراهيم كمال الدين عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية : «قبل حرب الخليج الثانية كان الجو السياسي في البحرين جو قمع وملاحقات وهيمنة قانون أمن الدولة ، وكانت كل التنظيمات السياسية مضروبة . وقد تحركنا لطرح مطلب إعادة العمل بالدستور والحياة النيابية وأجرينا اتصالات مع فئات واسعة ، حتى عبدالعزيز الشملان قمنا بزيارته أنا وأحمد الشملان وعلي ربيعة وهشام الشهابي وتحدثنا معه ، كان عبدالعزيز الشملان مريضا ومشلولا لكن قلبه ظل على شعبه وكان يريد أن يذهب معنا للقاء الأمير» .

وقال المحامي أحمد الذكير : «حول موضوع العريضة النخبوية منتصف العام ١٩٩١ أذكر أنني بعدما خرجت من السجن وابتدأت أكون موجودا قبل أن أسافر (٩ شهور) وبعد ما رجعت من السفر كنت من حضور اللقاءات التي كانت تتم وتجمع أفرادا وشخصيات ومناضلين من ممثلي التيارين الرئيسين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير . كانت تناقش فيها أموراً عديدة من ضمنها موضوع التحركات للعريضة النخبوية وموقف موحد للتيار الديمقراطي وحتى إرهاصات العمل حول حقوق الإنسان وتنظيم هذه المسألة وإعطائها شكل مؤسسي بعد تحرير الكويت والموجة العالمية حول حقوق الإنسان التي كانت مطروحة في تلك الفترة» .

وقال أحمد الشملان : «في أعقاب الغزو العراقي للكويت وقبيل حرب الخليج الثانية شاركتُ في لقاءات مع بعض النواب السابقين وهم المرحوم عبدالله علي المعاودة وعلي ربيعة ومحمد جابر صباح ومحسن مرهون ومحمد سلمان حماد . كان الموضوع الأساس الذي تركز التداول حوله هو ضرورة إيجاد صيغة للتحرك من أجل طرح مطلبي إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية ، لا أذكر عدد اللقاءات لكني أذكر أنها عقدت في بيت عبدالله المعاودة وبيت محسن مرهون وبيت علي ربيعة . ثم اندلعت حرب الخليج الثانية وهُزم العراق وحقق الأمريكان مواقعهم وعززوا طرح مشاريعهم في المنطقة وأصبحت مسألة المطالبة بالحريات والديمقراطية أكثر إلحاحا في دول الخليج من أي وقت مضى . في الفترة ذاتها رفعت نخب وطنية قطرية عريضة إلى أمير قطر آخر العام ١٩٩١ تطالب بوضع دستور لدولة قطر وانتخاب سلطة تشريعية ، على إثر ذلك تزايد في البحرين تداول مسألة المطالبة بالتغيير ، وشيئا فشيئا

أخذت دائرة المشاركين في المناقشات تتسع لتشمل العديد من مجالس المحرق . ويمكن القول أن بعض المجالس ترسخت كملتقيات لمناقشة القضايا المطلبية مثل مجلس علي ربيعة ومجلس محمد جابر صباح ، ثم فتحت مجالس جديدة للغرض ذاته كمجلس حسن بديوي . كما ظهر توجه لتجاوز ظروف القمع وقانون أمن الدولة بترتيب لقاءات موسعة تثار فيها المناقشات خلال المناسبات مثل مناسبة غداء العيد ، وأذكر في هذا الإطار غداء العيد في منازل جاسم مراد وعلي عبدالله خليفة وجاسم سيادي وعبدالله مطيويع . كنت مهتما بحضور تلك المجالس واللقاءات التي كانت تضم مجموعات واسعة من الشخصيات الوطنية والشباب ، وكنت حريصا على المشاركة في نقاشاتها» .

وحدثني المهندس سعيد العسبول فقال : «جاءت مشارف التسعينيات والحرب فكانت هناك لقاءات وكنت من المجموعة التي تحركت في بداية التسعينيات على المطالبة بإعادة تفعيل دستور ١٩٧٣ . كانت اللقاءات عادية ثم تطورت إلى لقاءات نضالية تجري في كذا مكتب وكذا بيت . في فترة من الفترات كنا نجتمع في بيت حسن بديوي ، وهو من البيوت الأساسية التي بلورنا فيها فكرة العريضة النخبوية . كنا نلتقي في ذلك البيت بصورة منتظمة ، وكنا أيضا نلتقي في بيت علي ربيعة . كانت تحضر مجاميع هي بالأساس من التيار الوطني الديمقراطي بفصيليه الأساسيين ، هذه هي الجماعات التي كانت مهتمة بتحريك الموضوع ، وقد التقطنا حينها تصريح رئيس الوزراء الذي طرح إجراء إصلاحات في البحرين . كنا في أجواء الأزمة الكبرى التي مرت بها المنطقة العام ١٩٩٠ إلى جانب معايشتنا القمع الذي كان في البحرين ، ويبدو أنهم في السلطة كانوا -عبر هذا التصريح- كمن يريد أن يستبق حدوث شيء ما . التقطنا هذا التصريح وظل الأخوة الكتاب يطيلون الحديث عنه في الصحافة ، كان التوجه هو استنطاق التصريح أو الدفع به لمنطقة قد توصله إلى عدم القدرة على التراجع ، قلنا : ما دام رئيس الوزراء يقول هذا الكلام فدعونا نتحرك ، وبدأ التحرك» .

وقال الأستاذ عباس عواجي أحد ناشطي تيار جبهة التحرير الوطني البحرانية : «إن أردت الصدق فأول من تحرك على موضوع العريضة هو الأستاذ محمد حسين نصر الله ، هذا الأمر لا أنساه طوال عمري . في أواخر الثمانينيات كان لدى الأستاذ تحرك على العريضة ، وكنت أتابع الموضوع ولم تكن حينها قد بدأت أية اجتماعات في

مجلس علي ربيعة أو مجلس محمد جابر صباح أو أي مجلس آخر ، بعد ذلك جرت التحركات الواسعة ودخلت كافة الأطراف وعلى أكثر من صعيد لإصدار عريضة» .

وذكر الأستاذ عبدالله مطيويع عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية : «بعد حرب الخليج بدأ يُطرح حتى في الصحف أن هذا النظام الشمولي والحكم الفردي في دول الخليج أدى إلى احتلال الكويت ، الأنظمة الخليجية هزها ما جرى بالكويت وهم كأنظمة خليجية لا يتعلمون إلا من الأزمات . قلنا : هذه فرصة سانحة لطرح مطالب إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية . كنا مجموعة من الأسماء أذكر منها : أحمد الشملان وهشام الشهابي وعلي ربيعة ومحمد جابر صباح وإبراهيم كمال الدين وسعيد العسبول وعبدالله مطيويع . جلسنا ووضعنا الخارطة السياسية والخارطة الجغرافية للبحرين بغرض توزيعها إلى مناطق والعمل في هذه المناطق ، وذلك كما فعلنا في التجربة العمالية . كما وضعنا خارطة ثانية حول أفراد ديمقراطيين وشخصيات وطنية وشخصيات من قوى سياسية معروفة ومميزة . كانت فكرة المطالبة بتفعيل الدستور وإعادة الحياة النيابية مطروحة في أوساط كل الوطنيين وكل يحاول بطريقته ، ورغم هيمنة قانون أمن الدولة إلا أن المحاولات كانت موجودة تحت أي مظلة ، مثلا اجتماع على عشاء أو غداء ويفتح الموضوع للمناقشة . طرح الأمر في بيت محمد جابر صباح وبيت علي ربيعة ، وأذكر أنني نظمت في بيتي غداء يوم ثاني العيد حضره حوالي الأربعين شخصا كلهم من التيار اليساري وجرى فيه تداول الفكرة . قلنا : لماذا لا نأخذ مبادرة ونطالب حكومة البحرين بتفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية ، وطرح اقتراح بتشكيل لجنة من المحامين تصوغ رسالة موجهة للأمير وجرى شبه اتفاق على ذلك ، لكن لم يبادر أحد -حينها- ويبدأ خطوة عملية» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «يبدو أن هناك كوكبة من رجال السياسة والقيادات الوطنية التي تبنت هذا البرنامج وكان في مقدمتهم من شكلوا لجنة العريضة وكذلك الشباب المنتمين للقوى الوطنية التي هي جبهة التحرير والجبهة الشعبية والشخصيات الوطنية التي لا تنتمي ولكن تصدت للعمل الوطني وقيادته» .

وفي لقاء صحافي وفي معرض إجابته عن سؤال : كيف بدأت فكرة العريضة النخبوية للعام ١٩٩٢ ، قال الأستاذ عبدالوهاب حسين عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية : «لستُ مطلعاً على بداية الفكرة وعلى الشخص الأول صاحب هذه

الفكرة»[1] . وفي لقاء مسجل أوضح الأستاذ عبدالوهاب حسين الظروف العامة لمجيء العريضة بقوله : «جاءت العريضة النخبوية على عدة إيقاعات محلية وإقليمية ، أهمها احتلال صدام للكويت ثم تحريرها ، حيث أدرك الجميع في ذلك الظرف الصعب الحاجة للإصلاح السياسي الشامل على مستوى دول المنطقة كافة ، وضرورة التحرك السلمي من أجل الإصلاح في البحرين ، وعلى هذا الإيقاع جاءت فكرة العريضة النخبوية ثم العريضة الشعبية ثم تفجرت الانتفاضة الشعبية المباركة» .

وكتب الأستاذ علي ربيعة النائب السابق وعضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية أنه في يونيو من العام ١٩٩٠ شهدت مجالس مدينة المحرق مناقشات جادة من قبل اليساريين والوطنيين حول تردي الوضع السياسي والاقتصادي والمعيشي وتفاقم مشكلة البطالة . ومع غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ارتفعت النبرة المطالبة بالديمقراطية والمشاركة في صنع القرار . وجاءت عريضة النخبة القطرية الموجهة إلى أمير قطر في ديسمبر ١٩٩١ والمطالبة بوضع دستور للبلاد ومجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة ، جاءت لترفع من معنويات النخبة السياسية في البحرين وتدفعهم قدما في هذا الاتجاه المطلبي ، وكان النقاش والحوار محصورا في تلك الفترة في أوساط النخبة السياسية والمثقفين من قوى اليسار[2] .

وحدثني المحامي محسن مرهون عضو لجنة العريضة النخبوية قائلا : «كل طرف كان يفكر في الأوضاع ولديه نية نحو نوع من التحرك لأنه في ذلك الوقت كان الجو الاجتماعي والسياسي مهيأ ، فقبل الغزو العراقي للكويت كانت الحكومة تطلق بعض الإشارات بما معناه أنه سوف يجري تغيير وتعاد الحياة النيابية وإشاعات من هذا القبيل . وكانت قناة نشر تلك الإشاعات أساسا مكتباً أو متجر رجل الأعمال جاسم مراد ، وتصلنا نحن بعد ذلك من مكتب النائب السابق علي ربيعة ، وفي فترة من الفترات انتشرت إشاعة قوية جدا حول تغيير قادم ، كان هناك شعور بأن شيئا سيحدث . وعلى ضوء ذلك أذكر أنه كانت لي جلسة مع الصديق المرحوم عبدالله المعاودة في المقهى الواقع بمجمع يتيم التجاري وجرى بيننا حوار حول أنه آن الأوان

---

(١) «شهادات العريضة والمبادرة» . جريدة «الوقت» . ع ٤٩٢ . البحرين : ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ .

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٤ .

لعدم الصمت ، وأن علينا كنواب سابقين أن نفكر في عمل شيء ما ونتحرك . طرحنا : لماذا لا نحاول أن نعد خطاباً موجهاً للأمير ونجمع النواب السابقين وإلى آخره ، كان هذا قبل الغزو بقليل . ثم اجتمعنا في بيتي وحضر معنا علي ربيعة ومحمد جابر صباح ، وأذكر أننا في تلك الجلسة لاحظنا بدء ظهور علامات المرض الخبيث على عبدالله المعاودة الذي لم يمهله طويلا ففقدناه بسرعة وفقدنا دوره في النضال الدستوري . ناقشنا الأوضاع السياسية في البحرين وتداولنا حول ما يمكننا عمله . ثم توالت حوارات أخرى دخلت معنا فيها عناصر أخرى كأحمد الشملان وآخرون . وبعد أن حدث الغزو العراقي على الكويت ، بدأ الأمريكان يسوقون قدومهم للمنطقة ، فأخذوا يتصلون بالشخصيات الوطنية في البحرين ويطرحون ما مفاده أنهم قادمون لفعل شيء ما لدمقرطة المنطقة . في الفترة ذاتها كان لدي اتصال شبه تنظيمي مع الأستاذ محمد نصر الله الذي كان يطرح فكرة إطلاق عريضة شعبية مطلبية بإعادة الحياة النيابية وتفعيل الدستور . وكان رأيي أن العمل على تجميع تواقيع على عريضة شعبية ربما يفشل لأننا لا نعلم مزاج الناس وقدراتهم ومدى خوفهم بعد هذه السنوات والحواجز ، وبالتالي فان هذه العريضة إذا لم نجمع لها ما لا يقل عن خمسة إلى عشرة آلاف توقيع ، ستعتبر فاشلة كعريضة شعبية . من هنا انطلقت فكرة أن نبدأ بإطلاق عريضة نخبوية من النخبة ، وهذه العريضة النخبوية إن جمعنا لها ٢٠٠ أو ٥٠٠ توقيع فلا بأس فهي في نهاية الأمر عريضة نخبة ، وبالتالي لا تعكس المزاج العام للجماهير وإنما تعكس الرؤى الموجودة والمنطلقة من النخبة فقط . اتسعت المناقشات ودخلت وجوه عديدة وأصبح أحمد الشملان حاضرا معنا في كل لقاء ، وقد اتجهت كل النقاشات من كل الأطراف فعلا نحو تبني رأي أن العريضة النخبوية هي الأفضل كبداية» .

وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «عندما أطلق سراحي بداية الثمانينيات فتحت مجلسي وكانت المناقشات كلها تجري في إطار عناصر جبهة التحرير وأنصارها . في العام ١٩٨٦ خرج أحمد الشملان من المعتقل وشارك معنا في المناقشات حتى نضجت الفكرة وعرفنا ماذا يجب أن نفعل» .

وقال الأستاذ محمد حسين نصر الله القيادي بجبهة التحرير الوطني البحرانية : «أساس طرح موضوع العريضة كان لدينا في صفوف جبهة التحرير ، وكنا نريدها من سطر واحد فقط هو المطالبة بإعادة الحياة البرلمانية في البحرين . كان هدفنا توصيلها للجماهير ،

وبدأنا نطرح موضوعها عن طريق عناصرنا إلى مختلف الجهات ، ولم نكن نتحدث حينها أننا وراء طرح المطالبة بالعريضة لأننا كنا نعتبر ذلك جزءا من عملنا النضالي» .

وقال المهندس هشام الشهابي عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية : «منذ العام ١٩٨٦ بدأت عندنا تساؤلات فيما بين الجماعة التي لها علاقة مع بعض ، كان السؤال هو ما العمل ، وكانت هناك عدة محاولات للقاء ، ومن جملة الأشياء التي قمنا بها لكي نلم العناصر مع بعضهم البعض غداء ثاني العيد ، فقد كنا منقطعين لعدم وجود عمل مشترك بيننا وقررنا أن نلتقي على غداء أو عشاء ثاني العيد لكي نرى بعضنا ونرتاح في الجلسة والنقاش . ومن هذه اللقاءات بدأت تتبلور فكرة أنه لابد من القيام بعمل ما لأن الظروف كانت سيئة والاعتقالات مستمرة . تبلورت الفكرة تدريجيا حتى نضجت في أوائل التسعينيات ، أما الرموز الأساسية في التحرك فكانوا علي ربيعة ومحمد جابر صباح وأحمد الشملان وعبدالله مطيويع وابراهيم كمال الدين وعبدالله المعاودة وهشام الشهابي ، هذه هي الجماعة التي ظلت تطرح الفكرة ذاتها وتكررها . كنا أيضا نزور عبدالعزيز الشملان في سنواته الأخيرة ، وكان دائما يدعو إلى عمل ما وتنسيق ما ، وأذكر أنه من جملة الجماعة الذين جرت معهم لقاءات مطولة كان الشيخ عبداللطيف المحمود . كانت الفكرة مختمرة في بالنا وموجودة في ذهننا حتى قبل الحرب . ثم تبلورت فكرة طرح مسألة الديمقراطية في البحرين بعد غزو العراق للكويت حيث جرى كلام حول أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر في البحرين كما هو ، وعلى الصعيد الرسمي طرحت وعود مفادها أن الذي حدث يجب أن لا يتكرر ، ويجب أن يكون لدينا رأي وطني موحد . كانت هناك قضايا كثيرة دفعت بنا للعمل ، واختمرت لدينا فكرة أن تذهب عريضة للأمير تتعلق بأن الوقت قد حان لعودة الحياة الديمقراطية وتفعيل دستور دولة البحرين ١٩٧٣ الذي رغم كل القصور الذي به إلا أننا نقبل به لأنه كان يشكل -في تقديرنا- بداية جيدة إذا تبناه الطرفان : الشعب والحكومة ودفعا فيه ، وبهذا بدأ في أوائل التسعينيات الدفع باتجاه العريضة» .

يتضح من الشهادات والذكريات التي أوردناها أن البدايات كانت في صفوف التيار الوطني الديمقراطي وتركزت في مدينة المحرق ، أما في العاصمة المنامة فكانت تجري بعض اللقاءات في منزل أحمد منصور في جبلة حبشي يحضرها مجموعات من المحسوبين على تيار اليسار بشقيه التحرير والشعبية .

يقول الأستاذ عباس عواجي : «كنا نجتمع في جبلة حبشي في بيت أحمد منصور العام ١٩٩٢ ، كنا من العناصر المحسوبة على جبهة التحرير والجبهة الشعبية» . كما أخبرني المهندس سعيد العسبول أنه كان يحضر اللقاءات المذكورة في منزل أحمد منصور .

***

تواصلت اللقاءات والحوارات وأخذت تتسع دائرة الحضور ، يقول أحمد الشملان : «كان حضور المجالس يتزايد ، وكان كل يدلي بدلوه في موضوع المطالبة بالديمقراطية بحيث يصعب حصر أسماء معينة ، لقد دخل الكثيرون في المناقشات ، لكن اللافت أن المتحاورين في المراحل التمهيدية كانوا في معظمهم إن لم نقل كلهم من اتجاهات اليسار البحريني . وخلال المناقشات تبلورت مسألة العمل على عريضة يتم رفعها لأمير البلاد وتوقع من نخبة وطنية متنوعة تشمل نواباً سابقين وتكنوقراط من أساتذة جامعيين ومحامين وأطباء ومهندسين وغيرهم . وكان الحرص واضحا حينها أن تضم النخبة الموقعة كافة الفعاليات الوطنية بمن فيهم شيوخ الدين من الطائفتين . كنت أحرص على الحضور في مجالس علي ربيعة ومحمد جابر صباح ومجلس حسن بديوي وفي اللقاءات بين المحامين ، وشيئا فشيئا أخذت تتبلور مجموعة أساسية من بين الملتزمين بالحضور كانت منشغلة بالتحاور في هذه القضية وحملت لاحقا زمام المبادرة والمضي في المهمة . تكونت المجموعة الأولى من : إبراهيم كمال الدين ، أحمد الشملان ، أحمد منصور ، سعيد العسبول ، عبدالله مطيويع ، عبدالله المعاودة الذي انقطع عن المجموعة مع تفاقم معاناته من المرض ، علي ربيعة ، محسن مرهون ، محمد جابر صباح وهشام الشهابي» .

من جانب آخر كانت بعض الشخصيات الوطنية المقيمة في المنفى القسري ومعظمها من التيار الوطني الديمقراطي قد بعثت في ديسمبر ١٩٩١ رسالة لأمير البحرين دعت فيها إلى العودة إلى العمل بالدستور وتفعيل مواده المعطلة وطالبت باصدار عفو عام غير مشروط عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح للمبعدين والسياسيين المتواجدين في الخارج بالعودة .[١] وقد كانت الرسالة المذكورة

---

(١) أنظر : جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . نشرة «الأمل» نشرة مشتركة تصدرها الجبهتان . س ٢ . ع ٤ . يناير ١٩٩٢ . ص ٦

أحد عوامل الضغط على الجهة الرسمية في البحرين عشية تبلور مشروع العريضة النخبوية .

٢. لجنة العريضة النخبوية:

في إطار الشخصيات الوطنية الديمقراطية التي أبدت استعدادها لتحمل المسؤولية التاريخية في طرح العريضة النخبوية كان الحرص واضحا على منح التحرك الصبغة الوطنية العامة الممثلة لكل طوائف الشعب وفئاته لذا طُرح الاتصال بشخصيات اضافية لتنضم للمجموعة . كما كانت المجموعة حريصة على أن يضم التحرك عددا من ممثلي التيار الديني من الطائفتين ، وعلى أن توقع العريضة النخبوية من نخب كافة الفعاليات الوطنية بمن فيهم علماء وشيوخ الدين ، وقد ناقشت المجموعة مفاتحة بعض الشخصيات الوطنية وبعض علماء وشيوخ الدين .

يقول أحمد الشملان : «اتفقنا بداية على الاتصال بالشيخ عيسى الجودر والشيخ عبداللطيف المحمود ، وفي الوقت ذاته طرحنا مفاتحة بعض الشخصيات الوطنية فرفض منهم من رفض وتجاوب معنا المحامي حميد صنقور الذي وقع على العريضة وفتح بيته لاجتماعنا وكان على رأس الوفد الذي قدّم العريضة للأمير . وبعد انضمام الشيخين عيسى الجودر وعبداللطيف المحمود نوقش انضمام عناصر من شيوخ الدين من الطائفة الشيعية ، وقد اقترح الشيخ المحمود اسم الشيخ عبدالأمير الجمري ، فكلفته المجموعة بالاتصال به وحضر الشيخ الجمري الاجتماع اللاحق ، وفي الاجتماعات التي تلته حضر معه الأستاذ عبدالوهاب حسين» .

حول الاتصال بشيوخ الدين كتب الأستاذ علي ربيعة أنه تم تكليفه بمفاتحة الشيخ عيسى الجودر ، وأن الشيخ الجودر بعد أن أبدى حماسا كبيرا للفكرة اقترح الاتصال بالشيخ عبداللطيف المحمود . وقد وافق الشيخ المحمود على الانضمام ، وفي الاجتماع التمهيدي طرح الشيخ المحمود اسم الشيخ عبدالأمير الجمري كممثل للطائفة الشيعية فكلفه المجتمعون بمفاتحة الشيخ الجمري[1] .

وحدثني الشيخ عيسى الجودر عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية قائلا : «طرح عليّ الأخ علي ربيعة موضوع الاتصال بالشيخ عبداللطيف المحمود ، وقد زرت

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٧

الشيخ المحمود في بيته وعرضت عليه الفكرة وبعد أن أيدها طلبت منه أن يكون على اتصال ومتابعة مع الأخ علي ربيعة ، كنا بحاجة لمشاركة كافة الجهات الإسلامية لكي تكون لجنة العريضة ممثلة لكافة أطياف الشعب البحريني . وكان الشيخ عبداللطيف المحمود على علاقة مع الشيخ عبدالأمير الجمري ، لذا وفي أول جلسة حضرها الشيخ المحمود قال لنا إن الشيخ عبدالأمير الجمري عليّ وأنا سأحضره . وقد كان فحضرنا الاجتماع الثاني وكان معنا الشيخ عبدالأمير الجمري ، وفي الاجتماع الذي تلاه حضر الشيخ الجمري وكان معه الأستاذ عبدالوهاب حسين من التيار الإسلامي الشيعي وكان واضحا أنه قد هُيِّىء مسبقا لهذا الأمر» .

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «اتصالنا بدأ مع الشيخ عبداللطيف المحمود عن طريق عبدالواحد الشهابي الذي أوصل لنا بدوره الفكرة فقمنا بدراستها ، وقد قبلنا الفكرة وأدخلنا بعض التغييرات على المسودة ، وتشكل محور موقفنا على أن من حق الحكومة تشكيل مجلس شورى للحكومة شريطة ألا يكون بديلاً للبرلمان»[1] .

وقال المحامي محسن مرهون : «كنا في المجموعة الأساسية الأولى إبراهيم كمال الدين وأحمد الشملان وسعيد العسبول وعلي ربيعة وعيسى الجودر ومحسن مرهون ومحمد جابر صباح وهشام الشهابي . وخلال فترة صياغتنا لنص العريضة النخبوية جرى اتفاق في أحد اجتماعاتنا بمنزل الشيخ عيسى الجودر أن نتصل بالشيخ عبداللطيف المحمود ونعرض عليه الانضمام في اللجنة ، وقد قمنا فعلا بزيارة الشيخ المحمود كمجموعة وطرحنا عليه المسألة ، وعلى ما أذكر فهو بارك الخطوة لكنه لم يتجاوب -في البداية- التجاوب المطلوب واعتذر في تلك الزيارة عن أن يساهم معنا ، لكنه عاد وانضم فيما بعد» .

وذكر المهندس هشام الشهابي : «دخول شيوخ الدين معنا كان بمبادرة من جانبنا ، كانت المبادرات والاتصالات تأتي من صوبنا ، لكن للأمانة أقول إن الوقت كان مناسبا لهم هم أيضا ، كان عندهم تقبل تام للتحرك . في ذلك الوقت بدأت التشكيلة تأخذ شكلها الذي استقرت عليه في النهاية ، وقد كان لقاؤنا مع الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين عقب انتهاء حرب الخليج الثانية ، ومن ثم فالجماعة التي شكلت الكتلة الأساسية للجنة بدأت تتحرك بشكل واسع» .

---

(١) «شهادات العريضة والمبادرة» . مصدر سابق . ع ٤٩٢ .

تناغما مع الرغبة في منح التحرك الصفة الوطنية العامة ولتعزيز توجه التحالف بدأ أحمد الشملان ينشر مقالات تتناول التحالف مع الدينيين مبينا أهمية وقيمة الشراكة الوطنية في النضال المطلبي من أجل الديمقراطية (انظر الفصل التاسع) . ومع تحدد الملامح النهائية للجنة بانضمام الشخصيات الوطنية والدينية إليها كان التوجه نحو إصدار عريضة موقعة من النخب هو الخيار الأرجح الذي أجمع عليه كافة المشاركين من كافة الفصائل الوطنية . في لقاء صحافي يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين : «كان الوضع الأمني يشكل حاجزا كبيرا بالنسبة لنا ، وكان من الصعب أن تنطلق عريضة شعبية في ذلك الوقت ، لذلك كانت العريضة النخبوية هي الحل الأمثل»[1] .

***

ذكرنا الأماكن والمجالس التي جرت بها اللقاءات التمهيدية التي كان يحضرها جمع كبير من عناصر التيار الديمقراطي والتي تبلور لديها توجه بضرورة التحرك من أجل الإصلاح السياسي في البلاد . أما في المرحلة اللاحقة وقد تبلورت ملامح اللجنة وتحدد أعضاؤها فقد عقدت اجتماعاتها الأولى في أكثر من مكان . وأجمع من تحدثت معهم من أعضاء اللجنة أن معظم الاجتماعات في مرحلة العريضة النخبوية كانت تعقد بشكل أساس في مجلس الأستاذ علي ربيعة وبيت الشيخ عيسى الجودر ، كما عقدت لقاءات في منزل الشيخ عبداللطيف المحمود ومنزل المحامي حميد صنقور ومكتبه . ويجدر التنويه بأن الاجتماع التمهيدي قبيل اكتمال تشكل اللجنة واجتماعيها الأول والثاني بعد اكتمال تشكلها قد عقدت كلها في مجلس الأستاذ علي ربيعة[2] .

ومن خلال اللقاءات والحديث مع معظم أعضاء لجنة العريضة النخبوية يمكننا القول إن الأعضاء المؤسسين للجنة العريضة النخبوية كانوا حسب الترتيب الهجائي للأسماء : الأستاذ إبراهيم كمال الدين ، المحامي أحمد الشملان ، الأستاذ أحمد منصور ، المهندس سعيد العسبول ، الشيخ عبدالأمير الجمري ، الشيخ عبداللطيف المحمود ، الأستاذ عبدالله مطيويع ، الأستاذ عبدالوهاب حسين ، الأستاذ علي ربيعة ،

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٧

الشيخ عيسى الجودر ، المحامي محسن مرهون ، الأستاذ محمد جابر صباح ، المهندس هشام الشهابي ، وانضم المحامي حميد صنقور من خارج اللجنة للوفد الذي سلم العريضة باسم اللجنة للأمير .

وحول دخول المحامي حميد صنقور قال الشيخ عيسى الجودر : «فكرنا في شخصية وطنية كبيرة ليست في مقتبل العمر ، ووقع اختيارنا على الأستاذ حميد صنقور عميد المحامين البحرينيين في ذلك الوقت ، وبدأنا علاقة طيبة مع هذا الرجل الطيب وأصبحنا نجتمع أحيانا في مكتبه أو بيته» .

وقال المهندس هشام الشهابي : «هناك شخص جديد دخل وليس له أي نشاط سابق معنا هو المرحوم حميد صنقور ، اتصلنا به فقبل دون أي تردد وهذا أمر يحسب له تماما ، وحينما عرضنا عليه أن يكون ضمن الوفد الذي سيأخذ العريضة للأمير لم يتردد أو يسأل بل أبلى بلاء حسنا في المهمة» .

وفي حين أجمع المتحدثون على أسماء أعضاء اللجنة المذكورين وعلى استمرار عضويتهم لاحقا في مرحلة العريضة الشعبية ، فقد اختلفت أقوالهم حول شخصيتين هما الأستاذ عبدالله مطيويع والمحامي محسن مرهون . وقد أكد عدد من المتحدثين أن الأستاذ عبدالله مطيويع كان عضوا مؤسسا ، لكنه لم يكن منتظما في حضور الاجتماعات . قال أحمد الشملان : «عبدالله مطيويع كان معنا ، هذا مؤكد ، لكنه لم يكن منتظما في حضور الاجتماعات ، نبحث عنه أحيانا لنضعه في الصورة» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «صحيح أن عبدالله مطيويع لم يكن يحضر كثيراً من الاجتماعات ، لكنه كان أساسيا ، ولم نكن نحرك شيئا دون الرجوع إليه» . ولم يدرج الأستاذ علي ربيعة في كتابه عن لجنة العريضة اسم الأستاذ عبدالله مطيويع ضمن أسماء المؤسسين للجنة العريضة النخبوية ، كما أن الشيخ عيسى الجودر قال : عبدالله مطيويع لم يكن من المؤسسين» . أما الأستاذ عبدالوهاب حسين فقال : «الأخ عبدالله مطيويع كان حول اللجنة وقريبا منها جدا ، وله حضور في بعض جلساتها» .

من جانبه أكد الأستاذ عبدالله مطيويع أنه أحد الأعضاء المؤسسين للجنة العريضة النخبوية ، وأنه كان له دور في الحراك التمهيدي قبل تكون المجموعة وحضر عددا من اجتماعات اللجنة وساهم في جمع التواقيع على العريضة . أما عن عدم انتظامه في حضور الاجتماعات فقال : «خلافاتي مع المجموعة وانقطاعي عن الاجتماعات له سببان الأول هو طلبي بأن نغير أماكن اجتماعاتنا ، صحيح أن عملنا

علني وليس لدينا شيء نخفيه ، لكن دعونا نغير أماكن اجتماعاتنا ، لا يعقل أن تعقد كل مرة في بيت علي ربيعة ، لأننا إن ظننا أن الحكومة لا تراقب بيت علي ربيعة فنحن أغبياء . والسبب الثاني هو طلبي أن توزع المهام فيما بيننا ونحاسب من لا يقوم بمهمته» .

أما بالنسبة للمحامي محسن مرهون فقد أكد كل من الأساتذة إبراهيم كمال الدين وأحمد الشملان وعبدالله مطيويع ومحمد جابر صباح عضويته ، ولم يذكر المهندس هشام الشهابي اسمه ضمن المجموعة الأولى للمؤسسين . وقال المهندس سعيد العسبول إن المحامي محسن مرهون لم يكن ظاهرا في لجنة العريضة النخبوية . وأكد الشيخ عيسى الجودر عضوية المحامي محسن مرهون ، لكنه قال : «محسن مرهون منذ بداية تكون اللجنة ترك لأنه واجه ضغوطات من السلطة فانسحب منها» .

وأورد الأستاذ علي ربيعة اسم المحامي محسن مرهون ضمن المجموعة التي حضرت الاجتماع التمهيدي للمؤسسين ، إلا أنه لم يذكر اسمه ضمن أسماء أعضاء اللجنة الموقعين على العريضة النخبوية وفسر ذلك بقوله : «اتضح أن السبب الحقيقي في انسحاب محسن مرهون هو ما مورس عليه من ضغوطات من القيادة السياسية»[1] .

أما الأستاذ عبدالوهاب حسين فقال : «لم أتعرف على الأخ محسن مرهون إلا بعد الاعتقال الثاني وصدور ميثاق العمل الوطني» . وقال المحامي عبدالله هاشم الذي كان قريبا من اللجنة وحولها : «محسن مرهون كان موجودا في المرحلة الأولى ، المرحلة النخبوية ، كان عنصرا أساسيا حينها وهو ضمن من بدأ التحرك حقيقة ، ولكن مع استمرار العملية لم يعد موجودا ، انسحب» .

وفي حديثي معه ذكر المحامي محسن مرهون أنه كان متواجدا ومواكبا لمرحلة التأسيس خطوة بخطوة وحضر كافة الاجتماعات التمهيدية وقد عقدت اجتماعات منها في بيته . وذكر أنه كان له دور في مفاتحة حميد صنقور بالتوقيع على العريضة ودعوته للمشاركة في وفد لجنة العريضة . وقال إنه شارك في جمع التواقيع على العريضة في أوساط المحامين ، وعن انسحابه قال : «أنا بعد فترة بدأت انسحب بسبب إشكاليات حدثت داخل المجموعة حين مناقشة كيفية إيصال العريضة للأمير ،

---

(١) المصدر نفسه . ص ٢١ .

انسحبت لكني لم أسحب توقيعي أبدا من العريضة ولا يمكن أن أسحب توقيعي ، بل لم أنسحب من اللجنة انسحابا رسميا ، أما عن الضغط الذي كان عليّ من السلطة ففي مسألة أخرى جاءت فيما بعد وهي التحرك لتشكيل ما سمي بالتجمع الوطني الديمقراطي ، وحتى في هذه المسألة ورغم الضغط الذي كان عليّ إلا أنني لم أسحب توقيعي ، فقط قلت للجماعة أنني لن أكون في الواجهة لكني أكدت لهم أنني لن أسحب توقيعي» .

وإلى جانب أعضائها الأساسيين الذين ذكرناهم نشطت حول اللجنة عناصر كثيرة من الكوادر والشباب الذين لعبوا دورا كبيرا مكملا لعمل اللجنة . يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين : «كان هناك أشخاص آخرون كثيرون كانوا يتحركون مع اللجنة وقريبا منها ، وكان لهم دور كبير في جمع التوقيعات» . ويقول المحامي عبدالله هاشم : «طوال الحقبة الأولى من وجود اللجنة كنت عمليا جناحا من خارج التشكيل وأستطيع أن أقول أني كنت قيادة ميدانية أكثر من أن أجلس وأقرر مع الجماعة» .

***

هل انضم أحمد الشملان للجنة العريضة ممثلا لجبهة التحرير الوطني؟ وهل انضم السادة الآخرون من أعضائها ممثلين عن القوى السياسية التي ينتمون لها ؟ طرحتُ السؤال على عدد ممن قابلت من أعضاء لجنة العريضة : فأجابوا كالتالي :

المحامي أحمد الشملان : «انضممنا للجنة كشخصيات وطنية كل يمثل نفسه ومدفوعا بهاجسه الوطني أن يفعل شيئا لتغيير الواقع السياسي المتردي الذي كان يعيشه الوطن ، كان حرصنا فقط أن تحوي اللجنة كافة الفعاليات الوطنية . لم نسع لتشكيل اللجنة ولا للانضمام لعضويتها بناء على قرارات تم اتخاذها في التنظيمات التي ينتمي لها عدد من أعضاء اللجنة ، أؤكد أنني كنت أمثل نفسي كعضو في اللجنة ، وهذا لم يمنع التقائي مع رفاقي في جبهة التحرير ووضعهم في صورة ما كان يجري» .

الأستاذ عبدالله مطيويع : «لم ننضم للجنة كجهات ولا كممثلين لجبهات ولا لأحزاب ولا لقوى محددة ، كنا تكتلا بعيدا عن القوى السياسية تماما ، أنا شخصيا وعلي ربيعة وهشام الشهابي وأحمد الشملان وغيرنا كلنا دخلنا على ذلك الأساس وأنا واثق من ذلك» .

المحامي عبدالله هاشم : «نحن كتيار وطني ديمقراطي دخلنا الحركة بإيماننا بأن

الديمقراطية يجب أن تعود للبحرين وأن حالة الفراغ الدستوري يجب أن تنتهي أيا كانت التضحيات في ذلك الوقت ، وبأن حالة الديمقراطية سوف توجد حراكا سياسيا ووضعا سياسيا لاحقا نحن سنتصرف معه ، وفي الحقيقة لم يطرح قط داخل لجنة العريضة بأن هناك تمثيلاً للقوى السياسية ، كانوا ممثلين بصفتهم الشخصية» .

الأستاذ عبدالوهاب حسين : «رغم تنوع انتماءات المشاركين في لجنة العريضة ومعرفة الانتماءات لديهم وإرادتهم لذلك ، إلا أن مشاركتهم في اللجنة كانت بصفتهم الشخصية وليس تمثيلا عن الجهات التي كانوا ينتمون إليها . . .كان لكل ارتباطه وانتماؤه ، ولكن المشاركة في اللجنة لم تقم على التمثيل رسميا للجهات التي كانوا ينتمون إليها أو يرتبطون بها وإنما كانت مشاركتهم بالصفة الشخصية إن صح التعبير ، رغم الحرص والقصد على أن تجمع اللجنة كل ألوان الطيف السياسي الموجودة والفاعلة على الساحة الوطنية آنذاك ، وعلى أن يمثل نشاط اللجنة عملا وطنيا مشتركا بكل معنى الكلمة . اللجنة أخذت الحالة الشعبية ولم تأخذ الحالة التنظيمية المعروفة . . . وكانت القرارات تؤخذ بالتوافق وليس بالتصويت والأغلبية وذلك من أجل تسهيل عمل اللجنة ونجاحه ، ولو كنا قد دخلنا في التمثيل الحزبي والمحاصصة لتعقدت الأمور وفشلت اللجنة في عملها ، هذا ما أردناه وتحقق بالفعل على أرض الواقع والحمد لله رب العالمين» .

الأستاذ علي ربيعة : «من حسن حظ لجنة العريضة لأجل استمرار عملها والحفاظ عليها أنها كانت بعيدة عن تأثير القوى السياسية في الساحة ، كان شرطا أساسيا منذ البداية أن لا تتدخل فيها القوى السياسية وأن من حضر فيها يمثل نفسه ولا يمثل القوة السياسية التي ينتمي إليها ، ومن هذا المنطلق كان لهذا الانبثاق كيانه المستمر ، كان نوعا من المحافظة عليه واستمراريته» .

المحامي محسن مرهون : «جبهتا التحرير والشعبية لم تكونا بعيدتين عن بدء التحرك ، كان التنظيمان متواجدين بشكل غير مباشر لكن دون أي تدخل ودون أي تمثيل لهما في المجموعة التي تشكلت لحمل المهمة . أحمد الشملان دخل اللجنة كوطني وليس كممثل للتحرير ، وأنا كذلك ، لم تكن عندي توجيهات من جبهة التحرير ولم يقل لي أحد منهم افعل ولا تفعل» .

المهندس هشام الشهابي : «لم يكن مطروحا أن أعضاء اللجنة يمثلون جبهة معينة أو تنظيم معين ، على الأقل هذا ما كنت أراه ، وأنا متأكد أن الظروف آنذاك كانت

صعبة جدا ، لم أشعر في وقت من الأوقات أننا كنا نمثل وجهات نظر لجهة معينة أو فئة معينة ، ولا يعاد الفضل في التحرك للعريضة لقوة سياسية معينة لا الجبهة الشعبية ولا جبهة التحرير . المجموعة التي عرفتها واشتغلت معها لم يطرح لديها ومنذ البداية أن التحرك وراءه أي قوى سياسية ، أتينا كأفراد كمواطنين ولم يأت الموضوع ولم يطرح كدور لقوى سياسية . كان معروفا بأن لكل من المجموعة انتماءاته الحزبية السابقة ، لكننا حينما اشتغلنا كفريق واحد لم يكن هذا الأمر مطروحا بالمرة ، والجيد في العملية أن المبادرات كانت تنبع من الأشخاص الموجودين ولا داع لأن يرجع أي منهم ليأخذ قرارا من جهة أخرى خارج التجمع الموجود . وهذا كان واضحا من خلال النقاش الدائر والكلام الذي يتم تداوله . الحس الوطني للبحرين عموما سهل مهمتنا كلجنة من مختلف الخلفيات ، ولم تغلب حدود الانتماءات السياسية على طابع العمل الجماعي . كان لدينا جدول أعمال من بند واحد فقط وهو تفعيل دستور ١٩٧٣ وعودة الحياة الديمقراطية للبحرين ، وهذا لم يكن عليه خلاف فلهذا السبب لم تبرز أي خلافات . لم تكن لدينا رغبة في بحث أمور نعتقد أن الوقت لم يأت لبحثها أو سيكون حولها تباين في وجهات النظر والقضية المركزية التي كنا نقصدها لم يكن عليها خلاف» .

هكذا أجمع من وجهت لهم السؤال من أعضاء لجنة العريضة أنهم لم يأتوا ممثلين عن قوى سياسية معينة ، بل مدفوعين بحسهم الوطني الصادق نحو فعل يحرك المياه الراكدة في الحياة السياسية بالمجتمع البحريني ويطرح مطالب إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية . لكن ذلك لا يعني افتقاد التنسيق بين ممثلي كل تيار مع تياره .

يقول المحامي عبدالله هاشم : «كنا نتصرف أي المجموعة الوطنية (التيار الوطني الديمقراطي) كوحدة ولنا ممثلينا الأساسيين داخل لجنة العريضة . كنا نتشاور فيما بيننا ويتم نقل الآراء إلى داخل لجنة العريضة باعتبار أننا نتعامل أيضا مع الأخوة ممثلي القوى السياسية الشيعية والقوى السياسية السنية ، ولكن للحقيقة وللأمانة لم يكن هناك فرز بأي درجة ما بين الجماعة التي تنتمي للجبهة الشعبية والجماعة التي تنتمي لجبهة التحرير وما بين الشخصيات المستقلة داخل اللجنة» .

من جانب آخر فان ذلك لا يعني أن التنظيمات السياسية لم تكن في صورة الحراك المطلبي الدائر بمبادرات من لجنة العريضة ، وكانت عناصرها تعمل على مسرح الساحة السياسية العامة بما ينسجم مع رؤاها وتوجهاتها السياسية في تلك المرحلة .

في حديثه معي أوضح الأستاذ عبدالوهاب حسين ذلك بقوله : «كل واحد منا كانت له ارتباطاته ، وكان يحتفظ بهذا الارتباط ، وربما يعبر عن رأي الجهة التي ينتمي إليها في اللجنة ، ولكن بصفة شخصية» .

وحول العلاقة بين الوضع التنظيمي لأحمد الشملان ودوره في الحراك على العريضة النخبوية ومن ثم العريضة الشعبية ، سألت الرجل الأول في قيادة جبهة التحرير الوطني بمرحلة التسعينيات المرحوم الأستاذ أحمد الذوادي : هل كان هناك قرار سياسي من قبل جبهة التحرير بالدخول في حراك العريضة أم كان الأمر مبادرة شخصية من الشملان؟ أجاب : «الرفيق أحمد الشملان بادر ونحن دعمنا واتخذنا قرار المؤازرة من قبل عناصرنا في الخارج والمشاركة من قبل عناصرنا في الداخل» .

وعلى خلفية الوضع التنظيمي المتردي والمفكك الذي كانت تمر به جبهة التحرير الوطني ، كان تسيير العمل التنظيمي يتم في إطار اللجنة الثلاثية التي تحدثنا عنها (أحمد الشملان ، محمد نصر الله ، سيد إبراهيم مكي) ، وكان يجري التداول حول الحراك المجتمعي باتجاه طرح المطالب الديمقراطية ودور عناصر جبهة التحرير فيه .

يقول أحمد الشملان : «منذ سفري إلى تركيا صيف ١٩٨٩ والتقائي بالرفيق أحمد الذوادي أصبح المتفق عليه أن نركز تحركنا كشخصيات عامة على العمل الجماهيري العلني من خلال المشاركة الفاعلة في اللقاءات والتجمعات والمداومة على حضور المجالس ، وقد تزايد الحراك المجتمعي في المحرق على وجه الخصوص إبّان الغزو العراقي وما بعد حرب الخليج الثانية ، ووفق ذلك التوجه كان دورنا في لجنة العريضتين النخبوية ومن ثم الشعبية» .

ويقول الأستاذ بدر عبدالملك القيادي بجبهة التحرير الوطني البحرانية : «الهيكل التنظيمي للتحرير كان كله مضروبا ولم يظل من الكوادر الرئيسية سوى أحمد الشملان ومحمد نصر الله اللذين اشتغلا بطاقات فردية ضمن توصيات من الخارج واعتمادا على كونهما رموزا وطنية لديهما قاعدة شعبية متناثرة ، فعملا في إطار واسع بالتركيز على خطوط ثلاثة هي إطلاق سراح المعتقلين إعادة الحياة النيابية وتفعيل الدستور» .

ويقول الأستاذ سيد ابراهيم مكي أحد الوجوه القيادية بجبهة التحرير الوطني البحرانية : «لم نكن نلتقي كمجموعة ثلاثية فترة طرح العريضة النخبوية ، لكننا صرنا نلتقي بشكل متواصل فترة العريضة الشعبية ، وقد خوّلنا الرفيق أحمد الشملان

أن يكون صلة الوصل بيننا وبين لجنة العريضة . وقد عرض علينا الشملان العريضة وناقشناها مع بعض ، وفي اليوم الذي صدرت فيه العريضة أتانا بها وكنا ضمن أول الموقعين» . ويقول الأستاذ محمد نصر الله : «كان أحمد الشملان يضعنا في صورة النشاط الموجود أولا بأول» .

وعلى مستوى الجبهة الشعبية في البحرين قال الأستاذ إبراهيم شريف : «قيادة الجبهة الشعبية التي بدأت في التشكل في الداخل اتفقت على تقسيم الأدوار فيما بينها بين مسؤولين عن متابعة لجنة العريضة الشعبية وآخرين عن متابعة شئون أخرى» .

وقال الأستاذ عبدالله جناحي : «خلال التسعينيات تشكلت مجموعة من الكوادر الحزبية أخذت تلتقي أسبوعيا وتم من خلال هذه الاجتماعات إيجاد تواصل فيما بعد مع لجنة العريضتين النخبوية والشعبية حيث كان كل من إبراهيم كمال الدين وسعيد العسبول عضوي لجنة العريضة الشعبية أعضاء في تلك القيادة» .

وقال المهندس سعيد العسبول الذي خرج من بيت الشيخ عبدالأمير الجمري حاملا النسخة الأصلية للعريضة الشعبية بعد انفضاض الاجتماع الذي تم فيه إقرارها وتوقيعها من أعضاء اللجنة : «بعد خروجي من الاجتماع في تلك الليلة توجهت مباشرة لأُبلغ مجموعة شبه سرية (يقصد مجموعة تنظيم الجبهة الشعبية في البحرين) بأن العريضة الشعبية قد انطلقت فرحبوا جميعا بالخطوة» . وفي موقع آخر قال لي المهندس العسبول : «المحامي عبدالله هاشم انضم للجنة العريضة في فترة متأخرة ، وكان مجيئه باتفاق مرسوم في مطبخ الجبهة الشعبية في البحرين» .

وكذلك كان ممثلو التيار الإسلامي الشيعي على تواصل مع تنظيماتهم السياسية التي كانت على قرب ودراية ولها يد في توجيه دورهم في لجنة العريضة . في لقاء صحافي ذكر الأستاذ عبدالوهاب حسين : «أعرب الشيخ عبدالأمير الجمري عن رغبته في تنظيم لقاءات تنسيقية ورغبته في العمل معي ، وقد لقي تشجيعاً من قبل الشيخ عيسى قاسم وعمل على ترتيب الأمر مع الشيخ الجمري ومعي ، وبحضور الشيخ علي سلمان وكان ذلك اللقاء في منزلي وكانت تلك بداية تشكيل الفريق الذي لعب دورا لاحقا في مسألة منبر الجمعة وتفاعل أيضا بشكل إيجابي مع المطالب الدستورية من خلال توعية الشارع»[1] . وفي تصريح صحافي للأستاذ

(١) «شهادات العريضة والمبادرة» . مصدر سابق . ع ٤٩٣ . ٢٨ يونيو ٢٠٠٧

عبدالوهاب حسين قال : «من الواضح لدى الجميع أنني مع الشيخ الجمري لم نكن نحن أصحاب القرار بأكمله ، فقد كان هناك فريق عمل ، ونحن على تفاهم معه ، وهذا ليس سراً يشاع ولا يحتاج هذا الكلام إلى تحليل ، وهذه معلومة كان الجميع يعرفها أن عبدالوهاب والجمري لديهما جماعة ينسقان معها»[1] .

٣ . أحمد الشملان في الحراك الوطني على العريضة النخبوية:

أخذ دور أحمد الشملان يبرز كأحد أهم متصدري الحراك على مستوى حضور لقاءات التيار الوطني الديمقراطي والمناقشات الدائرة في أوساطه ثم على صعيد صياغة العريضة النخبوية والتحرك على توقيعها . خلال الفترة التي جرى فيها تشكل المجموعة الأساسية للجنة العريضة النخبوية وتبلور البدء بالتحرك ، كانت تجري على قدم وساق عملية وضع صياغة لنص العريضة .

يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «بالنسبة للعريضة النخبوية لا أتذكر شكل الصياغة الأولية ولا من وضعها ، لكن صياغتها النهائية كانت من قبل أحمد الشملان» .

ويقول المحامي أحمد الذكير : «الأستاذ أحمد الشملان كان شخصا رئيسيا في اللقاءات مرحلة طرح العريضة النخبوية ، كنا نجتمع ونلتقي ونسمع أفكارا ، وكان الواحد منا -وهذا انطباعي الشخصي- يشعر أن شخصا رئيسيا كان أكثر فاعلية وأكثر مسؤولية ، واذا وضعنا الأمور في نصابها الصحيح فالأستاذ الشملان كان أحد الذين يضطلعون بمسؤولية أكبر والتزام أكثر وله دور أبرز في التحرك» .

ويقول أحمد الشملان : «خلال المداولات حول طرح المطالب كان أكثر من طرف يجتهد في وضع البنود الأساسية التي يفترض أن تتضمنها العريضة النخبوية . وقد اشتغل المحامون على إعداد أكثر من مسودة فأعد المحامي عبدالوهاب أمين مسودة وأعد المحامي محمد أحمد مسودة وأعددتُ بدوري مسودة ، واشتغل الأستاذ علي ربيعة ومعه الشيخين عيسى الجودر وعبداللطيف المحمود على مسودة ، وباكتمال تشكل اللجنة من مختلف الأطياف الوطنية ناقشنا ما طرح من مسودات ونقحناها ، ثم كلفتُ بجمع ذلك في نص يتلاءم مع مقتضيات الصياغة القانونية . وأكثر من

---

(١) المصدر نفسه . ع ٤٩٢ .

تشاورتُ معه في ذلك من الأخوة المحامين كان محسن مرهون وعبدالله هاشم ، وهكذا خرجت العريضة النخبوية في شكلها النهائي جاهزة للتوقيع» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «في العريضة النخبوية كان الدور الأساس والمحرك للتيار الوطني الديمقراطي ، ولا تحضرني الآن كيف تمت صياغة العريضة النخبوية ، كانت هناك صياغات تتم ونعود نعدل عليها ثم تطور الأمر إلى أن يكون عندنا فريق من المحامين نرجع لهم ، لكن حسبما أعرف أن الأخ أحمد الشملان هو عمود الخيمة وكان هو حلقة الوصل بيننا وبين المحامين» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «المحامي محمد أحمد كتب نصا لرسالة العريضة النخبوية وقد حضر ثاني اجتماع في بيت علي ربيعة وقدم مسودة الرسالة ، بعد ذلك استلم الموضوع أحمد الشملان ، استلم الرسالة لإعادة صياغتها» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «كانت هناك عناصر من القانونيين كُلفت بعملية الصياغة مثل المحامي محمد أحمد وسلمان سيادي ، لكنها لم تكن الصيغة التي اعتُمدت ، لقد أجريت عليها فيما بعد تعديلات ، ثم خرجت من داخل لجنة العريضة صيغة تشاورية» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «ناقشنا العريضة النخبوية كمجموعة وأدخلنا عليها بعض التعديلات ، كل أدلى بدلوه ، الصياغة لم تكن لفرد واحد ، كان العمل مشتركا ، طابع العمل المشترك هو الذي غلب على إخراج العريضة النخبوية» . وقال الشيخ عيسى الجودر : «العريضة النخبوية كلنا اشتركنا في صياغتها ، واستمرت مناقشات الصياغة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر» .

وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «في فترة صياغة العريضة النخبوية كنا ننتظر صياغة قال لنا الأستاذ علي ربيعة أنه يشتغل عليها مع الشيخين عيسى الجودر وعبداللطيف المحمود وحدث تأخر لمدة ثلاثة أشهر دون أن نرى الصياغة . نتيجة لهذا التأخير تناقشنا في مجلسي عما علينا أن نفعل ، فقال المحامي عبدالوهاب أمين دعونا نعد صياغة للعريضة ونأخذها للأستاذ علي ربيعة ، وفعلا أعد عبدالوهاب أمين صياغة ، وفي لقاء بمجلس علي ربيعة حضره جمع كبير يقارب ٣٥ شخصا سلمنا الصياغة ، فتسلمها علي ربيعة قائلا : نريد أن ندرسها ، ثم صاغ هو والمجموعة التي معه نصا آخر اعترضنا على بعض المؤشرات الدينية فيه ، ثم تغاضينا عن بعضها لنسير قدما في التحرك» .

وقال المحامي محسن مرهون : «أذكر أن أحمد الشملان صاغ مسودة للعريضة النخبوية في بيتنا بالطابق العلوي .»

وقال المهندس هشام الشهابي : «صياغة العريضة النخبوية كانت عملا مشتركا ، وُضعت مسودتها الأولية ونُوقشت داخليا ، وكانت الفكرة أن تحظى بتعديلات في الصياغة واستخدام العبارات الصحيحة ، وقام المحامي أحمد الشملان بتنقيح نص العريضة والتعديل عليها لأننا كنا مهتمين بألا تكون الجوانب القانونية مهملة في العريضة ، ثم بدأ التوقيع عليها» .

***

إلى جانب دور أحمد الشملان في تنقيح الصيغة النهائية لنص العريضة النخبوية فقد شهد زملاؤه في اللجنة والناشطون من حولها بدوره في التحرك لإنجاز إعداد العريضة النخبوية . قال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «كان للأخ المناضل أحمد الشملان حضور فاعل في لجنة العريضة ، فكان يقوم بدور كبير ومتميز وكنا نعتمد عليه كثيرا في البعد القانوني بحكم تخصصه من حيث التدقيق في الصياغات القانونية وما شابه ذلك» .

وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «بعد إطلاق سراحه العام ١٩٨٦ أخذ يبرز دور أحمد الشملان في مرحلة تأسيس لجنة العريضة النخبوية وفي إصدارها ، كان له دور كبير جدا في الضغط على البعض ممن كان يتهرب من تحمل المسؤولية ، وكان حازما جدا في التصدي لمن يريد الانفراد بالعمل . كان حاضرا في كافة اللقاءات بمختلف أماكنها ، كما كان حاسما في طرح الرأي واتخاذ الموقف ليمضي عملنا قدما للأمام» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «كنت حقيقة أتابع من خارج المجموعة باعتبارهم يمثلون الصف الأول ، شكلت المجموعة نفسها كوحدة أساسية ومركز وبدأ الحراك وكان أحمد الشملان يلعب دورا محوريا في العملية ، كان الشملان يلعب دور المنسق فيما بين جميع الأجنحة المشاركة ، فخارج الاجتماعات كان يتصل بجميع الأطراف ويحاول أن يدفع التحرك قدما باتجاه أن يكون هناك شيء مؤثر . وبعد صياغة العريضة الأولى التي أطلق عليها عريضة النخبة أو العريضة النخبوية بدأنا عملية التحرك ، وهنا ارتبطت شخصيا بأحمد الشملان ارتباطا عضويا ، بدأنا عملية التحرك وكلفتُ بجمع توقيعات المحامين للعريضة النخبوية وجمعنا حوالي ٥٠ توقيعا من المحامين . كان الشملان يتابع عملية جمع التواقيع داخل ردهات المحاكم على أساس أنه أحد

الممثلين الأساسيين لنا داخل لجنة العريضة ، وبعد أن جمع حوالي ٣٦٠ توقيعا تقرر أن تقدم العريضة» .

وقال السيد صادق الجمري ابن المناضل المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري ومرافقه في بعض تحركاته : «في فترة العريضة الأولى (النخبوية) بدأ اسم أحمد الشملان يتردد باستمرار ولم أكن في البداية أعرف من يكون أبو خالد ، كنت أسمع الوالد يكرر اسمه حينما تجرى دردشات عبر الهاتف مع الشيخ عبداللطيف المحمود أو مع الأستاذ علي ربيعة ، كان يتردد اسم الشملان» .

وكتب د . سعيد الشهابي القيادي بحركة أحرار البحرين خلال عقد التسعينيات الماضية : «كان اسم أحمد الشملان يتردد على ألسنة النشطاء الذين كانوا على تواصل معنا خصوصا بعد حرب الكويت وتخفيف القبضة الأمنية بشكل نسبي في البحرين . كانت اتصالاتنا مع النشطاء الذين كنا نلتقي بهم تؤكد لنا بداية التواصل بين الرموز الوطنية والإسلامية ، وكان اسم الشملان واحدا منهم . بعد تدشين العريضة النخبوية في ١٩٩٢ ، تأكد لنا أن الشملان ليس مناضلا عاديا ، بل كان رمزا طليعيا ، يتصدر الصفوف ، ولا يدخل الخوف إلى قلبه ، وكنا نسمع من إخوتنا الذين تبنوا مشروع العريضة أنه كان من أكثر المتحمسين للتحالف بين كافة القوى الوطنية والإسلامية لمواجهة الاستبداد السلطوي» .

***

حالما تمت صياغة العريضة النخبوية تحرك أعضاء اللجنة والناشطون من حولها على جمع التوقيعات ، والملاحظ أن دورا كبيرا للمحامين قد برز في المناقشات وإعداد الصياغة وجمع التواقيع على العريضة . يقول أحمد الشملان : «نشطنا كمجموعة من المحامين في التحرك للتوقيع على العريضة النخبوبة سواء في أوساط المحامين أو غيرهم من نخب مجتمعية ، وأذكر ممن نشط في جمع التواقيع من زملائي المحامين : عبدالله هاشم ومحسن مرهون وأحمد الذكير» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «الجيل الذي أخذ العريضة النخبوية على عاتقه هم جيل أغلبه وسط لا هم شباب ولا هم كبار ، هو الجيل الذي حركها ومن طرفي قوى اليسار ، وكان من ضمن الشخوص الذين نشطوا في ذلك الوقت المحامي أحمد الذكير» .

وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «كان لأحمد الشملان دور كبير في التحرك

من أجل التوقيع على العريضة النخبوية خاصة في أوساط المحامين وكذلك عبدالله هاشم كان له دور مشهود . كانت جماعة الشيخ عبداللطيف المحمود التي وقعت قليلة ، وكذلك كانت قليلة الجماعة التي وقعت من صوب الشيخ عبدالأمير الجمري . الذين وقعوا العريضة النخبوية كانوا حوالي ٣٦٠ شخصا منهم حوالي ٣٠ من شيوخ الدين أما أغلبية الموقعين فكانوا من الوطنيين الديمقراطيين» .

وقال الشيخ عيسى الجودر : «بدأ عمل اللجنة بطرح عريضة للنخبة يوقعها ما لا يقل عن ٤٠٠ إلى ٤٥٠ من المحامين والمثقفين والأطباء والمشايخ وتم ذلك ، وجمعنا من هؤلاء ما لا يقل عن ٣٧٥ توقيعا» . وقال المحامي محسن مرهون : «انطلقت العريضة النخبوية واشتغلنا على توقيعها في أوساط المحامين» .

وبالإضافة لدوره في أروقة المحاكم وفي إطار جسم المحامين كان لأحمد الشملان دور في التحرك بين النخب الأخرى لتوقيع العريضة النخبوية . يقول الشملان : «أخذت العريضة النخبوية لمن لي بهم علاقة قوية من الأصدقاء والمثقفين ، كما أخذتها لبعض الشخصيات الوطنية المعروفة وقد امتنع البعض منهم عن التوقيع على العريضة ، وكم عجبتُ أن أصوات بعض هؤلاء أصبحت أعلى الأصوات في المطالبة بدستور ١٩٧٣ بعد الانفراج وإلغاء قانون أمن الدولة وإطلاق الحريات مطلع الألفية الثالثة» .

وقال الصحافي البحريني علي صالح : «كنت مديرا لمكتب جريدة «الخليج» الإماراتية في البحرين منذ العام ١٩٩٠ إلى نهاية العام ١٩٩٤ . وكان أحمد الشملان يكتب مقالات في جريدة «الخليج» الإماراتية ويعمل في الوقت ذاته محاميا للجريدة في البحرين ، فكان يزور المكتب بشكل شبه يومي ليتابع قضايا المكتب من جهة ونشر مقالاته في الجريدة من جهة أخرى . وعندما صدرت العريضة النخبوية أحضرها الشملان لي لأوقعها ، وقعت على العريضة من خلال أحمد الشملان الذي كان حينها الأكثر نشاطا و»الدينمو» في لجنة العريضة» .

وكان هناك حرص لدى أعضاء لجنة العريضة النخبوية على سرعة تقديمها ، أدرك هؤلاء أن السلطة قد عقدت العزم على قطع الطريق أمام مطالب العودة للدستور والحياة البرلمانية والديمقراطية بتدشين أول مجلس شورى معين ، وكان أحمد الشملان ضمن أكثر المهتمين بالإسراع في تقديم العريضة .

يقول الأستاذ فاضل الحليبي : «مما لفت نظري خلال تواجدي في اللقاءات

الموسعة بمجلسي الأستاذين علي ربيعة ومحمد جابر صباح أن أحمد الشملان كان يكرر الطرح على ضرورة الإسراع بتقديم العريضة» . ويقول الأستاذ محمد جابر صباح : «لا زلت أذكر موقفا حاسما لأحمد الشملان في فترة صياغة العريضة النخبوية حينما قدّم الأستاذ علي ربيعة والشيخين عيسى الجودر وعبداللطيف المحمود صياغة اعترضنا على بعض المؤشرات الدينية فيها ، تدخل الشملان وهدّأ الأمور قائلا : لن تؤثر هذه المؤشرات التي تتضمنها الصياغة على الهدف الرئيس الذي نسعى إليه ، دعونا نغض النظر ، دعونا نُخرج العريضة بسرعة . وكان ذلك حرصا منه على أن لا تقتصر العريضة على فصيل أو فصيلين وأن تضم أكبر عدد ممكن من القوى الوطنية ، وهكذا تغاضينا عن بعض تلك المؤشرات لنسير قدما في التحرك» .

***

رغم كونها عريضة للنخبة إلا أن العريضة النخبوية أصبحت من الوثائق الهامة في تاريخ النضال المطلبي لشعب البحرين في القرن العشرين ، كتب الأستاذ علي ربيعة يقول : «اكتسبت العريضة أهميتها السياسية كونها حملت تواقيع ثلاث مائة وخمس وستين من نواب سابقين وشخصيات دينية من الطائفتين ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعة وغيرهم من مختلف الاتجاهات والانتماءات السياسية والاجتماعية مما يعكس الاتفاق العام على ضرورة العمل بدستور البلاد وعودة المجلس الوطني المنتخب»[1] .

وأعقبت ذلك مباشرة مداولات اللجنة حول الشخصيات الملائمة من أعضائها لتشكيل الوفد الذي سيقدمها للأمير ، يقول المهندس سعيد العسبول : «قبل تقديم العريضة جرى اجتماع في رمضان في بيت المحامي حميد صنقور وكان يقع في منطقة الماحوز ، انعقد الاجتماع ليلا ، وفي وقت الاجتماع لاحظنا أن طائرة مروحية كانت تحوم فوق المكان ، وقد تم الاتفاق على رفع العريضة وتداولنا حول من سيذهب لتقديمها» .

اتفق المجتمعون على أن تمثل في الوفد كافة الأطراف الوطنية ، كما اتفقوا على أن يتكون الوفد من الوجوه الأكثر قبولا من السلطة ، وهكذا لم ينزل اسم أحمد الشملان ضمن الوفد كونه وجها سياسيا يحمل تاريخا في الحراك السياسي ومقارعة السلطة .

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٢١

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين : «أعضاء اللجنة الذين حملوا العريضة وسلموها إلى الديوان الأميري ثم التقوا بشأنها مع الأمير الراحل الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة بعد أسبوع من تسليمها ، هم سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري ، وفضيلة الشيخ عبد اللطيف المحمود ، وفضيلة الشيخ عيسى الجودر ، وعبد الوهاب حسين ، والمحامي حميد صنقور ، والنائب السابق محمد جابر صباح ، وكان من وراء هؤلاء أعضاء أساسيين مثل : المحامي أحمد الشملان ، وعلي ربيعة ، وهشام الشهابي ، وسعيد العسبول ، وإبراهيم كمال الدين ، وأحمد منصور ، وغيرهم ، وأعتذر إذا كنت قد نسيت بعض الأسماء الأساسية والمهمة في لجنة العريضة» .

ويقول المحامي محسن مرهون : «كنا نريد وجوها مقبولة لتقديم العريضة غير مصبوغة أو محسوبة لا على التحرير ولا على الشعبية ، وقد رشحتُ المحامي حميد صنقور ليرأس الوفد باعتباره الأكثر قبولا ، وفعلا وافق على ذلك» .

وقال الشيخ عيسى الجودر : «كانت الظروف صعبة جدا والذي سيأخذ العريضة للديوان الأميري سيكون في وجه المدفع ، وقد طرحت أسماء الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ محمد جابر الصباح والأستاذ عبدالوهاب حسين وعيسى الجودر كأعضاء في الوفد . لم نرشح أحمد الشملان لعضوية الوفد لأنه كان محملا بمسؤوليات أخرى وغير ممكن أن يوضع ثقل عمل وطني على شخص واحد ، يكفي كتاباته واتصاله الإعلامي بالخارج وعمله على الترويج للحراك المطلبي مع المنظمات العالمية» .

وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «لم يكن واردا أن يكون أحمد الشملان ضمن الوفد على اعتبار أنه وجه سياسي ، لكن كان لأحمد دور في تحديد أعضاء الوفد وفي تثبيت بعض الأسماء به . وقد اتفقنا على أن المحامي حميد صنقور هو الذي يقدم العريضة باعتبار أنه شخصية محايدة لا ينتمي إلى أية قوى وطنية أو إلى أي حزب أو أي اتجاه سياسي معين» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «ذهبنا أنا وعلي ربيعة للمحامي حميد صنقور وطرحنا عليه الأمر ، وبمجرد أن قلنا له لدينا عريضة فرح وأدخلنا بيته ووافق على المشاركة» .

تشكَّل الوفد من المحامي حميد صنقور والشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين والأستاذ محمد جابر صباح والشيخ عيسى الجودر والشيخ

عبداللطيف المحمود . وقد ذهب الوفد إلى الديوان الأميري مرتين ، الأولى بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ حيث حمل الوفد العريضة لكنه لم يستطع مقابلة الأمير فسلمت العريضة لرئيس الديوان الأميري يوسف رحمة الدوسري . وبعد ثلاثة أشهر وبتاريخ ٣ يناير ١٩٩٣ جرى لقاء الوفد مع الأمير وكانت خلاصة الحوار الذي جرى بين الوفد والأمير -وفق رواية من قابلتهم من أعضاء الوفد- أن الدولة ماضية فيما قررته وهو إنشاء مجلس شورى صدر أمر أميري بتشكيله يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ ، وأن لجنة العريضة ماضية في طرح مطلب إعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية حسبما أكد المتحدثون من أعضاء الوفد للأمير . ذكر الأستاذ عبدالوهاب حسين : «لم يكن هناك وعد واضح بالاستجابة أو النظر في مطالبنا ، وكان ردنا أننا سوف ننقل رد الأمير إلى الأشخاص الذين ندبونا لحمل العريضة وننقل هذا الرد إلى الشعب»[١] .

خامسا: العريضة الشعبية:

١. تبلور فكرة العريضة الشعبية:

بعد اللقاء غير المحرز مع الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٣ والذي حاول وفد لجنة العريضة النخبوية فيه طرح المطالب بين يدي الأمير وتقديم العريضة ، عادت اللجنة إلى عقد اجتماعاتها ، وبعد عدد من اللقاءات توصلت إلى الاتفاق على فكرة طرح عريضة أخرى شعبية يوقعها أكبر عدد من المواطنين ، وبعد التشاور مع بعض الشخصيات الوطنية أجلت اللجنة طرح العريضة كي تتهيأ الأجواء أكثر وللوقوف على ماذا يمكن أن يحققه مجلس الشورى المعين .

وفي حديثي مع الأستاذ علي ربيعة قال : «إصرار الأمير الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة على أنه سيذهب في تجربة مجلس الشورى أعطى دفعا قويا لأعضاء لجنة العريضة النخبوية ليستمروا في عملهم المطلبي بتحرير عريضة أخرى هي العريضة الشعبية» . إضافة لذلك كتب الأستاذ ربيعة أن ما ذكره الأمير لأعضاء الوفد من أنهم لا يمثلون سوى أنفسهم كان دافعا لتوجه اللجنة نحو التحرك على صياغة وتوقيع عريضة شعبية ، وقد اتُخذ قرار إصدار عريضة شعبية بعد ثلاث جلسات

---

(١) «شهادات العريضة والمبادرة» . مصدر سابق . ع ٤٩٢ .

عقدتها اللجنة[1] .

وشرح الشيخ عيسى الجودر بعض الظروف التي سبقت إطلاق العريضة الشعبية فقال : «لم يكن الجواب في الديوان الأميري شافيا لذا ناقشنا إطلاق عريضة شعبية ، الشيخ عبدالأمير الجمري أخبرنا - في البداية- أن بالإمكان جمع ٩٠ ألف توقيع من جانبه ، لكنه أوضح لنا -فيما بعد- صعوبة ذلك في ظل وقوف جهات من الشارع الشيعي في خط الحكومة ووجود محاولات لشق الصف فيه . ولم يكن الشارع الشيعي حينئذ على علم بما يدور في العموم ، فطلب الشيخ الجمري تأجيل طرح العريضة الشعبية قليلا لصعوبة جمع عدد كبير من التوقيعات وانشغلنا بإعداد العريضة الشعبية وآلياتها والمطالب التي بها . وبعد فترة عرضناها على بعض الشخصيات البارزة من المهتمين من خارج لجنة العريضة مثل السيدين جاسم مراد ورسول الجشي وشخصيات أخرى ، وقد اقترحوا علينا تأخير طرح العريضة لعدم ملاءمة الوقت والأجواء إذ قد يُعتبر ذلك تصعيدا منا ونصحونا بالتأني وإعادة الصياغة . استجبنا وأجّلنا طرح العريضة تسعة إلى عشرة أشهر ، ثم استقر الرأي على أن نطرحها ونجمع أكبر عدد من التواقيع معتمدين في ذلك على دور المشايخ من الطائفتين ، لكن تخوف السنة من التوقيع على العريضة لم يعطنا العدد المطلوب» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «واجهتنا مشاكل في بداية الأمر ، فالشيخ عبدالأمير الجمري وعدنا بأن يأتي بمائة ألف توقيع ، وفي الاجتماع الثاني أوضح بأن الأجواء غير مهيأة وأن ما يمكنه أن يأتي به من توقيعات لن يزيد عن ١٥ ألف أو ٢٠ ألف» .

وذكر الأستاذ محمد جابر صباح : «أخذنا نتشاور ماذا سنعمل ، وقد طرح رأي التريث لنرى ماذا سينجز مجلس الشورى الذي تم تعيينه ، وبعد فترة وجدنا أن مجلس الشورى لا يتمتع بأي صلاحيات ، فأخذنا قرارا بطرح العريضة الشعبية» .

وقال المهندس هشام الشهابي : «بعد امتناع السلطة عن قبول العريضة النخبوية بدأت تتبلور لدينا فكرة عريضة شعبية عامة لا تقتصر على نخبة معينة دون الآخرين ، ومما شجع على ذلك أن تطورا في الأوضاع لم يحدث بعد تعيين مجلس الشورى» .

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٣٣

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «اجتمعت اللجنة في بيت الأخ أحمد منصور بجبلة حبشي ، وكانت الفكرة الأولى أن نرفع مذكرة إلى الأمير الراحل الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة تتناول الحاجة للإصلاح السياسي الشامل في البلاد والجوانب الأساسية التي يجب أن يشملها الإصلاح ، على أن يقوم عدد من النخبة بتوقيعها ورفعها إلى الأمير الراحل على خطى العريضة النخبوية السابقة ، وكنتُ شخصيا قد كتبت هذه المذكرة وقدمتها إلى أعضاء اللجنة ، وبعد التداول ارتأينا أن نستبدل المذكرة بعريضة شعبية كنا قد فكرنا فيها سابقا ، ورجحت لدينا فكرة العريضة الشعبية» .

٢. لجنة العريضة الشعبية:

أعضاء لجنة العريضة النخبوية عزموا على إطلاق العريضة الشعبية ، وقد استمر الأعضاء أنفسهم يشكلون لجنة العريضة الشعبية وهم : حسب الترتيب الهجائي للأسماء : الأستاذ إبراهيم كمال الدين ، المحامي أحمد الشملان ، السيد أحمد منصور ، المهندس سعيد العسبول ، الشيخ عبدالأمير الجمري ، الشيخ عبداللطيف المحمود ، الأستاذ عبدالله مطيويع ، الأستاذ عبدالوهاب حسين ، الأستاذ علي ربيعة ، الشيخ عيسى الجودر ، الأستاذ محمد جابر صباح ، د . منيرة فخرو والمهندس هشام الشهابي .

وقد عرفت من تسجيل ذكريات أعضاء اللجنة أن المحامي محسن مرهون قد انسحب وتوقف عن حضور اجتماعات اللجنة ، كما ظل الأستاذ عبدالله مطيويع عضوا باللجنة دون انتظام في حضور اجتماعاتها ، وخرج الشيخ عبداللطيف المحمود من عضوية اللجنة في يناير ١٩٩٦ ، وظل السيد أحمد منصور عضوا باللجنة حتى منتصف ١٩٩٦ حيث انسحب بعد ذلك ، أما عضو وفد لجنة العريضة النخبوية لمقابلة الأمير المحامي حميد صنقور فقد غيبه الموت بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٩٣ .

وحول طبيعة تشكيل اللجنة قال الأستاذ علي ربيعة : «حتى تنطلق العريضة الشعبية أخذت من الوقت الكثير لأن الحسابات السياسية كانت مثار جدل بين الأعضاء . وكانت هناك مخاوف خاصة في وجود قانون أمن الدولة في تلك الفترة ، وبرزت الصعوبة في انتقاء الأعضاء وفي التأكد من استعدادهم لهذا النوع من العمل الذي سوف لن يخلو من التصادم والاحتكاك مع السلطة ، لكن الأمور سارت على ما

يرام لأن الأعضاء القدامى هم من أبدى استعداده لمواصلة هذا العمل الجدي» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «في تلك المرحلة اتضحت الصورة بشكل كامل حول الشخصيات المستعدة لأخذ المشروع على عاتقها وهم : الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ عيسى الجودر والمحامي أحمد الشملان والأستاذ علي ربيعة والأستاذ محمد جابر صباح ود . منيرة فخرو والمهندس هشام الشهابي والأستاذ إبراهيم كمال الدين والأستاذ أحمد منصور والمهندس سعيد العسبول . أما المحامي محسن مرهون فكان قد حضر اجتماعا في بيت أحمد منصور ثم انقطع ، وقد أرسلنا له المهندس هشام الشهابي من أعضاء اللجنة فاعتذر عن الحضور قائلا بأنه لا يشتغل مع الدينيين . أما الأستاذ عبدالله مطيويع فاستمر معنا لكنه لم يكن يحضر الاجتماعات ، كانت لديه انقطاعات عن الحضور ، رغم ذلك كنا دائما نتشاور معه وتوقيعه كان في الصفحة الأولى» .

لاحقا وبعد اعتقال أعضاء اللجنة من الرموز الدينية وانسحاب الشيخ عبداللطيف المحمود ، ثم اعتقال أحمد الشملان ، استدعت اللجنة بعض العناصر للانضمام إلى عضويتها . حدثني المحامي عبدالله هاشم عن ذلك فقال : «بعد اعتقال عدد من أعضاء اللجنة وانسحاب الشيخ عبداللطيف المحمود ، شعر الجماعة بضرورة استمرار لجنة العريضة الشعبية وضرورة تطعيمها بكادر قادر على الحركة ، فاستدعيتُ إليها ، وكنتُ بالأساس غير بعيد عنها ، فقد كنت اجتمع معهم في اللقاءات العامة ما عدا اجتماعاتهم الرسمية . كنت أحضر اجتماعاتنا الخاصة أي مجموعة التيار الوطني الديمقراطي من لجنة العريضة الشعبية ، ولكن اجتماعات اللجنة الرسمية مع الأطراف الأخرى لم أكن أحضرها . وحينما أرادوا في لجنة العريضة الشعبية تعزيز وضعهم دعوني فوافقت وانضممت . وكانت هناك دعوات لآخرين لم يوافقوا على الانضمام ، وآخرون ظلوا يريدون أن يكونوا في وضع خارج اللجنة ولكن قريبين جدا منها ، وفي بعض الأحيان يوقعون على الرسائل التي تخرج باسم اللجنة وأحيانا أخرى يغيب توقيعهم» .

قال الشيخ عيسى الجودر : «المحامي عبدالله هاشم دخل لجنة العريضة واشتغل معنا في الثلاث سنوات الأخيرة» . وقال الأستاذ ابراهيم كمال الدين : «المحامي عبدالله هاشم دخل لجنة العريضة بعدما مرض المحامي أحمد الشملان فقد كنا نحتاج إلى رأي قانوني في كل عملية نقوم بها ، فأبدى عبدالله هاشم رغبته في أن

ينضم للجنة العريضة ودخل اللجنة في آخر أيامها» . وقال المهندس سعيد العسبول : «المحامي عبدالله هاشم لم يكن رئيسيا في العريضتين وهو لم يكن في اللجنة الرئيسية ، لم يكن عضوا منذ البداية» .

***

ومما يلفت في تشكيل لجنة العريضة الشعبية انضمام عنصر نسائي هو د . منيرة فخرو كعضو أساسي باللجنة الرئيسية وذلك أواخر العام ١٩٩٤ خلال مرحلة مناقشة صياغة العريضة الشعبية ومع بدء تصاعد الأحداث في الشارع البحريني . ويبدو أن لجنة العريضة شعرت بقصور تحركها السابق على العريضة النخبوية حيث خلا تشكيل اللجنة من العنصر النسائي كما خلا نص العريضة النخبوية من أي تطرق للمرأة ، مما سبب تعرض اللجنة للنقد من قبل الناشطات في الشأن العام على ذلك القصور . ناقشت اللجنة المشاركة النسائية وتم ترشيح د . منيرة فخرو للانضمام لعضوية اللجنة واستقر الرأي على دعوتها للمشاركة . قال الأستاذ علي ربيعة : «كانت وجهة نظر المجموعة أن خير من يمثل المرأة في لجنة العريضة هو د . منيرة فخرو» .

كانت د . منيرة فخرو حينها قد نالت شهرة في المجتمع كشخصية أكاديمية لها أبحاثها ، وكناشطة لها رأيها الحر ومواقفها التي تفصح عنها في قضايا الشأن العام . وقد شدت د . فخرو الانتباه بمشاركتها في تقديم محاضرات ذات طرح جريئ ملامس لواقع اشكالات الأزمة السياسية التي كانت تعصف بالمجتمع ، كما كانت لها مشاركات في المؤتمرات واللقاءات الاقليمية والعربية والعالمية .

بادر أحمد الشملان إلى الاتصال بالدكتورة منيرة فخرو ومفاتحتها في الأمر ، حول ذلك حدثني أحمد بقوله : «شعرنا نحن ممثلي التيار الوطني الديمقراطي في اللجنة بأهمية مشاركة المرأة معنا وطرحنا المقترح فلم يجد أي اعتراض عليه وعلى العكس فقد وافق عليه الجميع دون تردد بمن فيهم مشايخ الدين ، وقد طُرحت بعض الأسماء واتفقنا على دعوة د . منيرة فخرو . اتصلتُ بالدكتورة منيرة فخرو والتقيتها في مكان عملها بجامعة البحرين وحدثتها في الأمر فتحمست وأبدت موافقتها المباشرة» .

من جهتها حدثتني د . منيرة فخرو عن انضمامها للجنة العريضة الشعبية

فقالت : «تعرفت على المحامي أحمد الشملان لأول مرة وجها لوجه حينما جاءني في منتصف العام ١٩٩٤ في جامعة البحرين ، وكانت أزمة التسعينيات على أشدها ، وكنا نعرف أنه من القيادات ، وكان مطروحا آنذاك موضوع العريضة الشعبية ، قال لي : نحن في لجنة العريضة الشعبية ناقشنا موضوع المشاركة النسائية في عضوية اللجنة ، وطرح اسمك للمشاركة معنا فما رأيك؟ أجبته بأني على استعداد للمشاركة . وكان الوضع حينها يغلي على جميع المستويات ، فكأني وجدت ضالتي وقد تجاوبت معه بسرعة ، بعدها جاءني بالعريضة فوقعتها مع الأربعة عشر شخصا من القيادات الذين وقعوها . وهكذا انضممت لعضوية اللجنة وحضرت بعض لقاءاتها في بيت الأستاذ علي ربيعة وفي مكتب المحامي أحمد الشملان وفي بيتي ، لكني لم أحضر الاجتماعات التي كانت تعقدها اللجنة مكتملة بحضور شيوخ الدين» .

وبرر المهندس سعيد العسبول عدم حضور د . منيرة فخرو الاجتماعات التي يحضرها مشايخ الدين بقوله : «كان الشيخ عبدالأمير الجمري يشجع مشاركة المرأة وكان يقول لنا : أنا لا أمانع أن أجلس مع امرأة لكنكم تعرفون الظروف المحيطة بي وأخشى أن يُستغل الموضوع ضدي ويعيق تحركي في طرح المطالب . كان الشيخ عبدالأمير الجمري مرنا وكذلك الآخرون لكن الوضع الاجتماعي كان يحاصرهم ، كانت لديهم ظروفهم لذا تجنبوا حضور اجتماعات تتواجد بها د . منيرة فخرو ، وهكذا فالاجتماعات التي حضرتها د . منيرة فخرو لم تكن بحضور المشايخ ، لكن يمكن القول أن كافة الأعضاء الذين وضعوا على عاتقهم أمر العريضة كانوا متسامحين مرنين تجمعهم المحبة والاحترام لبعضهم البعض» .

إلى جانب انضمامها إلى عضوية لجنة العريضة الشعبية كانت د . منيرة فخرو من العناصر النسائية الأساسية التي عملت لاحقا على إصدار العريضة النسائية التي وقعتها أكثر من ٣٠٠ إمرأة . كما كانت لها مشاركات في المؤتمرات واللقاءات العالمية وتميزت بالطرح الجريئ ليس لواقع المرأة البحرينية فحسب بل والواقع السياسي الذي كان يعيشه المجتمع البحريني . هذا النشاط والفاعلية أزعج الجهة الرسمية ، بالإضافة إلى أن د . فخرو كانت إحدى ثلاث موظفات في مؤسسات رسمية رفضن سحب تواقيعهن على العريضة النسائية . لكل ذلك تقرر إيقاف د . منيرة فخرو عن عملها ، وبتاريخ ١ اكتوبر ١٩٩٥ تسلمت خطابا من رئيس جامعة البحرين التي كانت تعمل

بها ضمن الهيئة التعليمية يخطرها فيه بتوقيفها عن العمل حتى يبت في أمرها[1] .

بعد تلقي د . منيرة فخرو خطاب إيقافها عن العمل بثلاثة أيام نشر المحامي أحمد الشملان مقالا بعنوان «إمرأة من بلادي» يشيد فيه بالدكتورة منيرة فخرو ، ومما جاء في المقال : «الدكتورة منيرة فخرو من أنشط أساتذة جامعة البحرين وأكثرهم ارتباطا بجامعات العالم . .أي أنها وجه المرأة الخليجية المشرق في العالم حيث شاركت في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية والإقليمية ، ومؤخرا صدر لها كتاب «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين» ، كما شاركت في مؤتمر المرأة العالمي في بكين ، وعندما عادت وجدت أمامها في جامعة البحرين ورقة إقالتها من عملها كأستاذ مساعد ، وكانت تلك مكافأتها واحتفاء جامعة البحرين بها!!»[2] .

وبعد توقيفها عن العمل رتبت د . منيرة فخرو أمورها لتسافر للولايات المتحدة الأمريكية فترة معينة تعمل خلالها مدرسة زائرة في إحدى جامعاتها ، وأثناء بقائها في الخارج قامت د . فخرو بدور كبير في الترويج للقضية المطلبية لشعب البحرين وللعريضة الشعبية ولقضايا وواقع المرأة البحرينية بشكل خاص .

حول ذلك حدثتني د . منيرة فخرو فقالت : «ما فعلته لصالح العريضة الشعبية في الخارج كان لأحمد الشملان دور فيه ، كنت أنوي السفر إلى أمريكا فكان رأي أحمد أن يكون لي دور ترويجي في الخارج للقضية المطلبية في البحرين . دعاني إلى مكتبه وعرّفني على بعض زعماء الحركة من الدينيين ، في مكتبه تعرفت على الأستاذ عبدالوهاب حسين وتكلمت معه فوجدته شابا لديه منطق وكلام سليم ، وهذا الكلام كله قلته «لمادلين أولبرايت»[*] ، كما أوصلتُ لهم في الخارجية الأمريكية ما رأيت من منطق يحمله هؤلاء ، قلت للأمريكان إنني التقيت بزعماء الحركة وإنني تفاجأت بمنطقهم فهم أناس معقولون ويتكلمون بعقلانية ، وقد تعجب الأمريكان أن الزعماء الدينيين بهذا الشكل ، أحمد الشملان هو الذي جعلني ألتقي معهم وأغير فكرتي عنهم التي كانت مماثلة لفكرة الأمريكان . كان الأمريكان

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٠ . أكتوبر ١٩٩٥ . ص ٥ .

(٢) أحمد الشملان . «إمرأة من بلادي» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٥ أكتوبر ١٩٩٥

(*) كانت مادلين أولبرايت تشغل منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في المتحدة منذ العام ١٩٩٣ ثم تولت منصب وزير الخارجية الأمريكية العام ١٩٩٧ .

متوجسين من القيادات الشيعية منذ الثورة الإيرانية وعهد الخميني ، وحينها لم يكن تنظيم «القاعدة» قد ظهر على السطح . في الخارجية الأمريكية تكلمت أيضا عن قضية البحرين ، ذهبنا أنا وفاطمة المرنيسي ، كنا خمساً من النساء المسلمات أتيح لنا الكلام عن المرأة ، وقد ربطتُ قضية المرأة بالقضية السياسية وقلت إن تحرر المرأة لا يتحقق إلا بالتحرر السياسي ولا زلت أؤمن بهذا الأمر . والعريضة الشعبية لاقت قبولا كبيرا في الخارج بسبب وجود قضية المرأة فيها ، تعجب الأمريكان أن تتضمن العريضة ما يتعلق بقضية المرأة وفي اللجنة إسلاميون شيعة ، فتغيرت النظرة تغيرا تاما بسبب وجود فقرة كاملة عن المرأة» .

وفي لقاء لي مع الأستاذ عبدالوهاب حسين قال : «لم تكن معنا في أول التأسيس عناصر نسائية في لجنة العريضة ، وكانت لدينا قناعة بدخول عناصر نسائية وطموح بذلك ، وكانت الأخت منيرة فخرو وأخريات مرشحات ، لذلك تكرر طرح أسمائهن كثيرا ، وأذكر أن الأخت منيرة قد حضرت بعض الجلسات في الفترة الأخيرة قبل الاعتقال الثاني لأصحاب المبادرة ، فقد التقيت شخصيا معها في اجتماع لبعض أعضاء اللجنة بمكتب المحامي أحمد الشملان بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٥ قبل اعتقالي الثاني بيوم أو يومين ، وكانت الأخت منيرة على موعد مع السفر للخارج : أمريكا أو أوروبا لا أتذكر الآن ، وكانت تريد الحصول منا على بعض المعلومات من أجل خدمة الانتفاضة والقضايا الوطنية والدفاع عنها في سفرها » .

***

قبل المضي في استعراض الظروف التي واكبت إصدار العريضة الشعبية وتلتها وصولا لاندلاع أحداث التسعينيات ، سنلقي الضوء على آليات وأساليب عمل لجنة العريضة ، ليكون في مقدور المهتمين تحديد طبيعة الأدوار وتقييم عمل اللجنة ، إنجازاتها وإخفاقاتها ، وفي هذا سيسعفنا -بالطبع- ما ذكره أعضاء اللجنة والمحيطين القريبين منها .

قال أحمد الشملان : «كان أسلوب عمل لجنة العريضة الشعبية بسيطا جدا ، فلم يكن هناك سكرتاريا للجنة ولا جدول أعمال للاجتماعات ولا رئاسة للجلسة ، كنا نتفق على ماهية التحرك القادم دون أن يجري تحديد مهام لكل عضو من أعضاء اللجنة ولا توزيع للمسؤوليات . كان الإنجاز يتحقق اعتمادا على مبادرات يبديها هذا أو ذاك من الأعضاء ويتحركون بناء على ذلك ، أما الدعوة للاجتماع فتكون أيضا من

خلال المبادرة بالاتصال لتحقيق التئام الأعضاء في اجتماع خاصة إن كان استثنائيا على خلفية حدث أو على ضوء تداعيات معينة» .

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «لم يوضع للجنة العريضة نظام أساسي ، لأنها لم تكن تمثل حركة منظمة بقدر ما كانت تمثل نشاطا وطنيا شعبيا مشتركا ، وكانت هذه الصيغة الشعبية غير المنظمة هي السبيل بتقديرنا للخروج من التعقيدات من قبيل حصص التمثيل لكل جماعة ، فقد جمعت اللجنة معظم ألوان الطيف السياسي المعروفة على الساحة الوطنية والفاعلة سياسيا آنذاك ، وكانت القرارات تؤخذ بعد النقاش الأخوي الموضوعي المنفتح بالتوافق وليس بالتصويت . . . .الحال التي كانت عليها اللجنة هي الحال الشعبية غير المنظمة بالصورة المألوفة ، وهذا كان جيدا ومطلوبا من أجل بقاء اللجنة ونجاحها في عملها في ذلك الوقت ، فقد كنا محاصرين بقانون أمن الدولة السيئ الصيت وغيره من القوانين المقيدة للحريات العامة ، كانت اللجنة تعتمد على مبادرات الأشخاص ، فانتفت بذلك الحاجة إلى توزيع المهام بين الأعضاء» .

وقال المهندس هشام الشهابي : «كنا مجموعة وكل واحد لديه شيء يكمّل به الآخر ، والعطاء يأتي بدرجات مختلفة من القدرات ، هناك من لديه قدرات على الاتصال ومن لديه قدرات على تكوين علاقات جديدة ومن لديه قدرات على خلفية معينة كانت لديه . ميزة المجموعة كانت أنها رغم اختلاف الخلفيات السياسية ، إلا أنه لكل واحد دور صغير لعبه ، البعض لعب دورا أكبر بسبب أن طبيعة عمله بهذا الشكل ، هو بطريقته ، هو بأسلوبه ، هو بتعامله يعطي أكثر من الآخرين ، وهذا صحيح في أي تجمع من هذا النوع» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «تشكيل الوفود لتسليم العريضة ولاحقا لتسليم الرسائل كان يقوم على التناوب» . أما الشيخ عيسى الجودر فقال : «كان بيننا توزيع للأدوار» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «لم يكن هناك توزيع للمسؤوليات ، كانت المهام تذهب لواحد فيأخذها ويمضي في إنجازها ، لم يكن هناك توزيع للمسؤوليات بالمعنى الحرفي ، هناك مبادرات فردية ، وفي عمل ضخم من هذا النوع هناك أناس يتميزون بالاتصال الجماهيري ، ذلك طبيعي في دمهم ، وحينما تأتي مهمة من هذا النوع يكونون -تلقائيا- هم حلقة الوصل مع الناس ، كنا نطلب من الجماعة توزيع المهام

ومحاسبة من لا يقوم بمهمته ولم يحدث ذلك ، بقيت اللجنة دون توزيع مهام ، أما القول بأن هناك توزيعاً للمهام فكلام غير مقنع وفيه هروب من الحقيقة . مثلا أنا أعرف أحمد الشملان وماذا سيفعل وأين سيقف وأين يمكن أن لا يقف ، وأعرف فلاناً وفلاناً باللجنة ، أعرفهم كلهم . باختصار لم يكن هناك توزيع مهام في مرحلة العريضة الشعبية ، كان هناك من التيار الوطني الديمقراطي أربعة أساسيون في الاتصال الجماهيري هم أحمد الشملان ، عبدالله مطيويع ، ابراهيم كمال الدين وسعيد العسبول ، أما الباقون فاتصالهم محدود وفي حدود محيطهم القريب» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «لم يكن هناك توزيع للمهمات بالمعنى المنظم ، وبالعكس طرح فيما طرح في تاريخ هذه اللجنة التي استمرت قرابة الثماني سنوات وهو ردح طويل من الزمن ، طُرح موضوع أن تتشكل لجان متفرعة من اللجنة الأم ، لكن هذا الأمر لم يتحقق وأنا اعتقد أن العامل الرئيسي لعدم تحققه هو أنه لم تكن هناك استعدادات في ذلك الوقت ، وعدم وجود الاستعدادات نتيجة لوضع سياسي وأمني صعب فلم تستطع اللجنة أن تشكل لجانا فرعية . كان متوقعا أن تشكل لجنة إعلامية ولجنة جمع التواقيع ولجان عديدة ولم يتم ذلك . وأعتقد أن مشكلة لجنة العريضة أن بها أناساً مخلصون وأناساً لهم تاريخ وخبرة نضالية ، لكن بعضهم كان يفتقر لروح المبادرة والجسارة كان بعضهم يحب أن يظل وراء «الكواليس» في العمل ولا يظهر في الصورة . وهذا من الإرباكات التي مرت بها اللجنة ، كما أن اللجنة لم يكن لها لا محاضر لجلساتها ولا جدول أعمال . وفي الحقيقة لجنة العريضة الشعبية التئامها من الممكن أن يُطلق عليه لقاءات وليس اجتماعات ، ليس هناك جدول أعمال وكانت هناك محاذير» .

نستنتج مما ذكر أعلاه أنه لم يكن هناك توزيع للمسؤوليات ولا تحديد للأدوار بين أعضاء اللجنة ، وأن القيام بالمهام اعتمد بالأساس على الاستعداد والمبادرات الذاتية للأعضاء .

***

وحدثني أعضاء لجنة العريضة عن أماكن اجتماعاتها ، قال الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كانت كثير من اجتماعات اللجنة تعقد في مجالس وبيوت المحرق لأن المنطقة كانت أهدأ ، ولأن الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين يصليان يوم الخميس ليلة الجمعة في سماهيج والدير ، لذا رتبنا اجتماعاتنا مساء

الخميس ليلة الجمعة ليسهل عليهما حضور الاجتماع ، ولم نكن نريد أن تعقد الاجتماعات في القرى . كثير من الاجتماعات جرت في مجلس الأستاذ علي ربيعة على أساس أنه ذو موقع متوسط ومعروف منذ زمن . كما اجتمعنا في بيوت محرقية أخرى كبيت الشيخ عيسى الجودر وبيت الشيخ عبداللطيف المحمود وبيت المحامي أحمد الشملان . وكانت الاجتماعات تنتقل أحيانا إلى مكتب أحمد الشملان ، كثيرا ما كنا نلتقي ونجري اجتماعاتنا في ذلك المكتب» .

وقال أحمد الشملان : «الأماكن التي كانت تعقد بها اجتماعات اللجنة هي مجلس الأستاذ علي ربيعة ومنزل الشيخ عيسى الجودر ومنزل الشيخ عبدالأمير الجمري ومنزل الشيخ عبداللطيف المحمود ومنزل الأستاذ عبدالوهاب حسين بالاضافة لمنزلنا ومكتبي بسوق المنامة» .

وذكر الأستاذ عبدالوهاب حسين : «كانت لقاءات اللجنة تعقد في بيت فضيلة الشيخ عبداللطيف المحمود ، وبيت علي ربيعة ، وبيت أحمد الشملان ، وبيت عبدالوهاب حسين ، هذه هي البيوت الأربعة التي كانت تحتضن معظم اللقاءات ، وعقد لقاء واحد في بيت أحمد منصور في جبلة حبشي» .

وقال الشيخ عيسى الجودر : «الأماكن التي كانت تجتمع بها اللجنة هي بيت عيسى الجودر ، بيت علي ربيعة ، بيت الشيخ عبدالأمير الجمري ومكتب أحمد الشملان . كانت الاجتماعات الاستثنائية تعقد دائما في مكتب أحمد الشملان لأن أحمد هو الموجه الأدبي للجنة العريضة ، هذا شيء لا ينكر» .

وقال المهندس سعيد العسبول : «اجتماعاتنا فترة العريضة الشعبية كانت تجرى في بيت علي ربيعة وفي قلالي ببيت عيسى الجودر وفي جبلة حبشي في بيت أحمد منصور . وأيضا عقد عدد من الاجتماعات في بيت أحمد الشملان وفي مكتبه أيضا كانت تعقد اجتماعات» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «أكثر اجتماعات لجنة العريضة كانت تجري في مكتب أحمد الشملان وفي بيت علي ربيعة وبيت عيسى الجودر ومرة أو مرتين في بيت أحمد منصور» .

وقال المهندس هشام الشهابي : «اجتماعات اللجنة كانت تعقد في البيوت مثل بيت علي ربيعة ، وبيت الشيخ عبدالأمير الجمري ، وبيت عبدالوهاب حسين ، وبيت أحمد الشملان وبيت عيسى الجودر وفي مكتب أحمد الشملان» .

أما صديق أحمد الشملان المحامي يوسف يتيم فقال : «كنت أتواجد في مكتب أحمد الشملان ، وكانت تجري اجتماعات لجنة العريضة الشعبية ، كنت موجودا في المكتب لكني لا أحضر معهم لأنني لم أكن أؤيد التحالف مع القوى الدينية» .

وحدثتني السيدة منى جناحي السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان للمحاماة خلال الفترة المذكورة فقالت : «كانت اجتماعات لجنة العريضة تعقد دائما في المكتب ، أذكر من الشخصيات التي كانت تحضر وتجتمع الشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ علي ربيعة ، وأذكر أني رأيت د . منيرة فخرو في المكتب أكثر من مرة ، كما أذكر أني رأيت الأستاذ عبدالوهاب حسين ربما مرة ، أما الأستاذ ابراهيم كمال الدين فكان يزور الأستاذ الشملان بشكل متواصل ، لقد كان صديقا له» .

شخصيا أذكرُ أن ثلاثة من اجتماعات اللجنة عُقدت في مجلس بيتنا ، ولا أزال أذكر مكالمة هاتفية بهذا الصدد ، رفعتُ سماعة هاتفنا المنزلي ذات يوم وسألت من المتكلم ، فأتاني صوت يقول بعد السلام : عبدالأمير الجمري معك . تفاجأت وأجبت بارتباك : حياك الله الشيخ عبدالأمير . سأل : الأخ أحمد موجود؟ أجبت : لا ، غير موجود . رد باستغراب : لدينا اتفاق بأن نجتمع عندكم الليلة . أجبت : لم يخبرني أحمد بشيء . ولا أذكر هل عقد الاجتماع في بيتنا يومها أم لا ، لكن صوت الشيخ عبدالأمير الجمري لا يزال يرن في أذني حتى الساعة .

***

حدثني عدد من أعضاء لجنة العريضة عن ظروف صياغة العريضة ودور أحمد الشملان في ذلك ، قال الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «مسودة العريضة الشعبية صاغها أحمد الشملان» . وقال المهندس سعيد العسبول : «كان أحمد الشملان محور صياغة رئيسي في الموضوع ، العريضة خضعت لنقاشات وتعديلات وإضافات عديدة ، وكانت تؤخذ من قبل الأعضاء ويأتون الاجتماع الثاني وتكون عندهم تعديلات» .

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «الأخ المناضل أحمد الشملان هو الذي قام بصياغة مسودة العريضة الشعبية بعد الاتفاق بين أعضاء اللجنة على الخطوط الأساسية والنقاط الجوهرية التي ينبغي أن تتضمنها العريضة الشعبية . فبعد أن رجحت لدينا فكرة العريضة الشعبية ، واتفقنا على الخطوط العريضة والأفكار الرئيسة ، كلفنا الأخ المناضل أحمد الشملان بكتابة المسودة ، وقد انتهى من كتابتها

في زمن قصير ، وواصلت اللجنة اجتماعاتها لدراسة المسودة ومناقشة مضامينها حتى أخذت صيغتها النهائية» .

وقال الشيخ عيسى الجودر : «كان لأحمد الشملان دور كبير في صياغة العريضة» . وقال الأستاذ محمد جابر صباح : «كُلف أحمد الشملان بصياغة مسودة العريضة الشعبية ، كان دور الشملان أساسيا في تلك الجلسة التي تقرر فيها من سيصوغ العريضة» .

نال تضمين نص العريضة مطلب مشاركة المرأة ونيلها حقوقها السياسية قسطا وافرا من المناقشات ، اعترض الإسلاميون على بعض العبارات وأصر الوطنيون الديمقراطيون على بقائها ، وخرجت العريضة باتفاق الحد الأدنى حول موضوع المرأة . يقول المهندس سعيد العسبول : «التعديلات كان بعضها جوهريا ، وأعتقد أن من أهم التعديلات التي أدخلت موضوع المرأة ونحن قد دفعنا بهذا الموضوع» .

وتروي د . منيرة فخرو تفاصيل حول ذلك فتقول : «حالما كلمني المحامي أحمد الشملان وافقت مباشرة وانضممت للجنة العريضة ، وفي اليوم الثاني شعرت أنني تسرعت ، فلكوني المرأة الوحيدة التي تنضم للجنة كان يجب أن أضع شروطا لذلك الانضمام . نص العريضة الذي وقعته لم يكن متضمنا ولا كلمة عن المرأة ، ونحن كنساء لنا حقوق سياسية نرغب في المطالبة بها كحق الانتخاب والترشح إلى جانب حقوق المرأة الأخرى . اتصلت بالشملان فجاءني وتحدثت معه عن أن نص العريضة لم يتضمن أي شيء عن المرأة وأخبرته أني سأرفع توقيعي من العريضة إن لم تتضمن مطالب المرأة ، وافقني الشملان وقال : انتظري سأطرح الأمر على اللجنة . اجتمعت اللجنة وطرح أحمد الشملان وجهة نظري التي أيدها العلمانيون وعارضها الدينيون الذين قالوا : لا نريد الإشارة في نص العريضة للمرأة ، عاد اليَّ أحمد وأخبرني بالموقف المتشدد للدينيين ، فقلت له : إذن أسحبُ توقيعي . عاد الشملان يحاورهم من جديد وظل فترة طويلة يناقشهم إلى أن اقتنعوا ، عندها اتصل بي وقال : اكتبي فقرة حول المطالبة بحقوق المرأة ، فكتبتها وسلمته إياها ، إلا أنهم لم يثبتّوا إلا جزءا بسيطا منها ، وأنا أعرف أن ذلك فقط هو الذي قدروا أن يقنعوا المجموعة الإسلامية بقبوله وتثبيته ، وقد قبلنا به مع أنه كان يمثل الحد الأدنى» .

وقد أكد أحمد الشملان رواية د . منيرة فخرو وأضاف قائلا : «التقيت أكثر من لقاء مع الشيخ عبدالأمير الجمري خارج نطاق اجتماعات اللجنة وتناقشت معه حول

إدراج المطالبة بحقوق المرأة في نص العريضة ، وكذلك التقيت مع الشيخ عبداللطيف المحمود وتناقشنا حول الأمر نفسه أيضا أكثر من مرة ، وللتاريخ أقول إن موقف الرجلين بالنسبة لموضوع المرأة كان مرنا لولا وقوعهما تحت ضغوط من التيار الإسلامي الذي ينتميان إليه ، ثم وفي اجتماع اللجنة استطعنا تثبيت جزء مما رغبت د . منيرة فخرو في تثبيته» .

يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «جرت تعديلات كثيرة على نص العريضة ، فقد اعترضت المجموعة الإسلامية على بعض الفقرات في المسودة وأضافوا كلمة إسلامية ، ونحن طرحنا مشاركة المرأة واعترضوا عليها . أحمد الشملان تولى عملية التنسيق لأنه كان يصعب أحيانا أن نجتمع كلنا ، فعمليا كان الشملان يتولى عملية التنسيق لصياغة العريضة ، يتشاور مع الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود ، وأخيرا اجتمعت اللجنة وأقرت الصياغة النهائية» .

وذكر الأستاذ علي ربيعة : «كان لأحمد الشملان دور لا بأس به في صياغة العريضة ، صاغها ثم نوقشت وعدلت وأضيف عليها ، وكان إدخاله لموضوع المرأة في نص العريضة هو الموضوع الحساس الذي أثار جدلا بين الأعضاء ، كان ذلك الموضوع حساسا بسبب اقتراب أعضاء لجنة العريضة من الرموز الدينية ، لكننا في آخر المطاف صوتنا لإدخال مطلب مشاركة المرأة ضمن نص العريضة» .

***

في فترة مداولات صياغة العريضة كانت تجري لقاءات شبه موسعة للتيار الوطني الديمقراطي خارج إطار اجتماعات لجنة العريضة وبحضور عدد من أعضاء اللجنة من الاتجاه نفسه ، كانت اللقاءات تعقد في مجلسي الأستاذين علي ربيعة ومحمد جابر صباح ، في لقاءات المجلسين كانت تناقش اقتراحات بما يفترض أن يتضمنه نص العريضة ، وقد أكد على ذلك العديدون ممن تحدثت معهم من رواد المجلسين من أعضاء لجنة العريضة ومن غير أعضائها ومنهم السادة : أحمد الذكير ، محمد السيد ، يوسف الحمدان ، عبدالله هاشم ، فاضل الحليبي وخليفة زيمان وغيرهم .

سادساً: أحمد الشملان.. دور نضالي بارز في الحراك على العريضة الشعبية:

١. إندلاع الأحداث- اعتقال وإبعاد الرموز الدينية:

تواصل الاتصال والعمل على الإعداد النهائي للعريضة الشعبية حتى سبتمبر ١٩٩٤ حيث عقد اجتماع للتوقيع والإطلاق الرسمي للعريضة ، يقول أحمد الشملان : «حضرتُ مع الأخوة أعضاء لجنة العريضة الشعبية اجتماع التوقيع على العريضة في منزل الشيخ عبدالأمير الجمري أواخر سبتمبر ١٩٩٤ ، وقد تصدرت تواقيعنا نحن أعضاء اللجنة النسخة الأصلية ، ثم أخذ كل منا نسخة ليتحرك على توقيعها» . (الملاحق- الوثيقة ١١)

وقال المهندس سعيد العسبول : «عقدت لجنة العريضة اجتماعا مساء يوم السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ في بيت الشيخ عبدالأمير الجمري بحضور معظم أعضاء اللجنة . في ذلك الاجتماع وضع أعضاء اللجنة توقيعاتهم على النسخة الأصلية للعريضة ، وقد تسلمتُ تلك النسخة الأصلية بتوقيعاتها الأولى وخرجت بها من بني جمرة ، في تلك الليلة انتابني شيء لا يمكن تصوره من الفرح ، وأذكر أن المهندس هشام الشهابي عضو اللجنة لم يحضر اجتماع التوقيع على العريضة فأخذتها له في اليوم التالي ووقعها ، ثم باشرنا التحرك على التوقيعات وكنا مهتمين في البداية بأن توقع المجاميع النخبوية ليتشجع الناس على التوقيع» .

وقد سرد الأستاذ علي ربيعة في كتابه «لجنة العريضة الشعبية» أسماء أعضاء لجنة العريضة الذين تحملوا مسؤولية هذا المشروع الوطني ووقعوا على النسخة الأصلية الأولى منه[١] .

وهكذا مع دخول أكتوبر ١٩٩٤ اتسعت حركة جمع التوقيعات على العريضة ، وفي لقاءاتي المسجلة أكد لي الأساتذة : إبراهيم كمال الدين ، أحمد الشملان ، سعيد العسبول ، عبدالله مطيويع وعبدالله هاشم أنهم كانوا أبرز من نشط من أعضاء اللجنة والقريبين منها في التحرك على جمع التوقيعات من التيار الوطني الديمقراطي ، وأن مشايخ الدين على مستوى الشارع الشيعي لعبوا دورا حاسما في إقبال الناس في مناطق القرى على التوقيع على العريضة ، وخصّ المتحدثون جميعا الشيخ علي سلمان بالدور الأساس في التحرك بين المآتم والمساجد لحث الناس على التوقيع .

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٣٧

حول الموقعين من التيار الوطني الديمقراطي على العريضة ذكر الأستاذ فاضل الحليبي : «كان للدينيين دور كبير في التوقيع على العريضة الشعبية ، رغم ذلك لا يجب أن يغيب عن بالنا أن القوى الديمقراطية وقعت بشكل جيد عليها ، وربما تجاوزت التوقيعات الألفين أو الثلاثة آلاف من القوى العلمانية ، من لم يوقع في النخبوية وقع في الشعبية» .

صعد نجم أحمد الشملان في مرحلة التوقيعات على العريضة وتصدر التحرك وبرز نشاطه على أكثر من صعيد . قال الأستاذ عبدالله مطيويع : «في مرحلة جمع التوقيعات على العريضة كان أحمد الشملان «دينامو» التحرك وكان اتصاله بجماعة القرى متواصلا للتنسيق ومتابعة التوقيع» . وقال المحامي عبدالله هاشم : «كان أحمد الشملان يضطلع بتوجيه العمل العام في مرحلة جمع التوقيعات على العريضة الشعبية» .

وبجانب دوره في عملية التوقيع نشط أحمد الشملان -على صعيد كتاباته الصحافية في الصحافة المحلية والخليجية- في رفد التحرك وفي تبيان مسألة التحالفات وأهميتها في الفترة المذكورة وفي التأكيد على البعد الوطني للتحالف مع الدينيين (انظر الفصل التاسع) .

***

خلال مرحلة مناقشات لجنة العريضة واستعداداتها لإطلاق العريضة الشعبية ، برزت ردود فعل رسمية سلبية حول ما كان يجري من حراك كانت تراقبه الأجهزة الرسمية بتنسيق واضح بين وزارتي الداخلية والإعلام . كتب الأستاذ علي ربيعة : «يبدو أن وزارة الداخلية قد تنبهت لخطورة المشروع المطلبي بعد إصرار القائمين عليه على الاستمرار فيه فباشرت بفرض الرقابة على أماكن الاجتماع وممارسة أسلوب القمع والتهديد من أجل محاصرة هذا التحرك وقتله في مهده ، ففي ٦ مارس ١٩٩٣ تم منع ندوة للشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين»[١] .

ومع دخول العام ١٩٩٤ تواصلت ردود الفعل السلبية للسلطة حول تزايد الحراك المطلبي سواء على صعيد لجنة العريضة أو على صعيد الحراك المجتمعي العام . ففي بداية سنة ١٩٩٤ أرغم مراسل وكالة الأخبار الفرنسية على ترك البلاد نتيجة لوضع

---

(١) المصدر نفسه . ص ٣٣

القيود المشددة على نشر الأخبار[1] وفي يونيو ١٩٩٤ جرى اعتصام لشباب عاطلين أمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قامت قوات مكافحة الشغب بتفريقهم»[2] .

تواصل حراك التوقيع على العريضة الشعبية وتواصلت ردود الفعل السلبية والمضادة من قبل السلطة تجاه التحرك ، قررت السلطة اتخاذ إجراءات قاسية ضد أعضاء لجنة العريضة العاملين في القطاع الحكومي حيث بدأت ذلك بفصل المهندس سعيد العسبول من عمله في وزارة الأشغال والكهرباء والماء بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٤ .

وما إن دخل ديسمبر ١٩٩٤ حتى بدأت إجراءات رسمية أخرى مضادة للتحرك على جمع التوقيعات ، في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤ جرى سباق «ماراثون» على شارع البديع شاركت به نساء أجنبيات اعتبر شباب المناطق على شارع البديع أن لباسهن لا يتناسب مع قيم المجتمع وثقافته ، فاعتصمت مجموعة من الشباب وتحركت ما بين دوارين على الشارع ، وخلال ذلك حدث احتكاك بين الشباب وبين ثلاثة من المشاركين في «الماراثون» ، فتم اعتقال عدد من أولئك الشباب[3] .

وفي صلة بين دور المحامي أحمد الشملان واعتقال شباب «الماراثون» حدثني الشيخ علي عاشور أحد نشطاء مشايخ الدين إبّان الحراك المطلبي بالتسعينيات المنصرمة فقال : ««بدأت معرفتي بالأستاذ الشملان العام ١٩٩٤ في أعقاب اعتقال شقيقي سعيد عاشور مع مجموعة من الشباب بعد حادثة «الماراثون» . كنت - حينها- أبحث عن محام يتولى قضية شقيقي سعيد وكثير من الناس نصحوني بالاتصال بالأستاذ المحامي أحمد الشملان لتاريخه النضالي ولما عُرف عنه من استعداد لتولي هذا النوع من القضايا . وقد زرت المحامي الشملان ونصحني أن نقدم رسالة تظلم لقاضي التحقيق وقام الأستاذ بصياغتها وقدمناها . في ذلك الحين نظّمنا حراكا من أجل معتقلي حادثة «الماراثون» شمل عددا من الفعاليات أولها رسالة تُقدم للأمير وثانيها اعتصام أمام البوابة الرئيسية لمجمع وزارة الداخلية «القلعة» . وكانت ثالث فعالية هي محاولة التقاء الأهالي بأبنائهم المعتقلين أثناء مثولهم أمام قاضي

---

(١) المصدر نفسه . ص ٤٦

(٢) حيدر محمد . «تسعينات البحرين» . جريدة «الوسط» . ع ٢٢٣٠ و ٢٢٣٧ . البحرين : ١٤ و ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨ .

(٣) المصدر نفسه .

التحقيق ، وفي ذلك كان للأستاذ أحمد الشملان دور هام فقد أخبرنا أن المعتقلين سيجلبون للمحكمة للمثول أمام قاضي التحقيق وأشار على الأهالي بأن يطلبوا من قاضي التحقيق الالتقاء بأبنائهم . توجهت العائلات لقاعة المحكمة وكانت فرصة لرؤية الأبناء الذين لم يلتقوا بهم منذ اعتقالهم الذي مضى عليه أكثر من شهرين ، وقد شابت اللقاء حالة من الجلبة والإرباك حيث تدافع الأهالي لرؤية أبنائهم واندفعت الوالدة وسحبت شقيقي سعيد من القاضي وحضنته ، على ضوء ذلك وعد القاضي بتحقيق مطلب الزيارة بعد الجلسة ، إلا أن أمن الدولة رفض تحقيق المطلب . أذكر أن شقيقي سعيد عاشور كان هو الوحيد بين معتقلي حادثة «الماراثون» الذي أوكل قضيته لمحام ، وقد رفع الأستاذ الشملان رسالة التظلم التي تطالب بإخلاء سبيل شقيقي سعيد لحين محاكمته فتم إطلاق سراحه ، وكان بذلك أول معتقل منذ بدء الأحداث يُطلق سراحه والفضل يعود لجهد الأستاذ أحمد الشملان ، وعلى ضوء ذلك تحرك أهالي بقية المعتقلين وأوكلوا قضايا أبنائهم لمحامين» .

تبع حادثة «الماراثون» مباشرة اعتقال الشيخ علي سلمان المتحرك الأساسي على توقيع العريضة في القرى بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٤ ، ونتيجة لذلك اعتصم مشايخ الدين عند بيت الشيخ علي سلمان محتجين على اعتقاله ، كما التقى بعض المشايخ مع وزير الداخلية ، ونتيجة لفشل اللقاء مع الوزير عمَّت الاحتجاجات وجرت مظاهرات في العاصمة اتسمت بالعنف وتحطيم المتظاهرين لبعض الواجهات ما أدى إلى اصطدام المتظاهرين مع قوات مكافحة الشغب[1] .

يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «في ذلك الوقت بدأت تتفاقم الأحداث في القرى ، بدأ حرق الإطارات والتفجيرات وتوترت الأجواء . وبالنتيجة بدأت الاعتقالات وإطلاق الرصاص المطاطي ومسيل الدموع وسقط شهداء في القرى» .

عمت المظاهرات والمواجهات مع قوات مكافحة الشغب مناطق عديدة ، وفي يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ سقط أول شهداء الأحداث حيث استشهد الشابان هاني أحمد الوسطي (جدحفص) وهاني عباس خميس (السنابس) . وبالإضافة للرصاص

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام التضحيات والأمل : يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٤- نوفمبر ١٩٩٥» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٦] . ص٧ .

المطاطي والغاز المسيل للدموع ذُكر أن : «قوات الشغب استخدمت القنابل الزجاجية والذخيرة الحية للمرة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة»[١] . وكتب الأستاذ علي ربيعة أن استشهاد الشابين الهانيين أدى إلى حدوث منعطف خطير في تطور الأحداث ، وكان إيذانا ببدء المرحلة الدامية التي خيمت على أجواء البحرين طوال عقد التسعينيات[٢] .

بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤ كان لأحمد الشملان أول لقاء إذاعي حول الأحداث مع محطة هيئة الإذاعة البريطانية «البي بي سي» ، يقول الأستاذ فاضل الحليبي : «بعد اغتيال الهانيين في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ ، كانت وكالات الأنباء تتابع هذه الأحداث فتم الاتصال ببعض المسؤولين وذكر أحد المسؤولين أن ما يجري في البحرين هو أعمال تخريبية وأعمال مضرة بممتلكات الناس والدولة وهؤلاء مخربون وسقطوا بسبب دورهم في العنف والأمن لا يتحمل أي مسؤولية في ذلك ، وأنكر أن الشرطة أطلقت النار عليهم . بعد هذا التصريح من المسؤول تم الاتصال بالمناضل أحمد الشملان وأذكر جيدا عندما سأله المذيع عن أسباب الأحداث ذكر أن هذه مطالب قديمة للحركة الوطنية منذ حل المجلس الوطني وتتمثل في عودة الحياة البرلمانية وإعادة الدستور وعودة المنفيين وإطلاق سراح المعتقلين وأن هذه المطالب قدمت في عريضة والذي جرى هو عنف وهؤلاء شهداء وسقطوا برصاص الأمن . وأكد بشكل واضح وصريح على أننا لسنا مع التخريب للممتلكات العامة والخاصة ونحن نطالب بالديمقراطية في البلاد ، وقد استقبل موقفه هذا باستبشار وترحيب من قبل الناس في القرى والمدن . كان هذا من أول التصريحات وكانت البحرين بعد سقوط الشهيدين تمر في ظروف سوداوية وكان الأمن يستخدم البطش والعنف تجاه المتظاهرين وكان الناس يخافون أن يطلقوا أي تصريح ، لكن الشملان تحدث ، وأعتبرها شجاعة من المناضل أبي خالد في ظل الظروف القمعية والوحشية التي كانت تعيشها بلدنا في ذلك الوقت» .

عقب اللقاء الإذاعي المذكور تلقى أحمد الشملان عبر «الفاكس» أول رسالة من اللورد «إيريك ايفبري» عضو المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان بمجلس اللوردات

---

(١) المصدر نفسه . ص١١

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٤٠ .

البريطاني يستفسر منه عن بعض المعلومات التي وردت في لقائه الإذاعي . وقد رد عليه الشملان برسالة تاريخها ٨ يناير ١٩٩٥ أجاب فيها عن استفسارات اللورد فيما يتعلق بعدد المعتقلين ووضعهم القانوني .

***

شكّل دخول العام الجديد ١٩٩٥ بروزا واضحا للدور النضالي الذي ألزم أحمد الشملان نفسه به في الحركة المطلبية من أجل الحقوق الديمقراطية لشعب البحرين . لقد ضاعف الشملان نشاطه على صعيد عمل لجنة العريضة الشعبية متابعة واتصالا وطرحا للمبادرات وإعدادا للخطابات الموجهة للجهات المعنية داخليا وخارجيا . كما نشط على الصعيد الاعلامي في طرح مطالب الحركة الوطنية والدفاع عن حقوق المواطن البحريني سواء على مستوى الكتابة الصحافية أو على مستوى التصريحات الاعلامية لوكالات الأنباء ومحطات الإذاعة . وكذلك على صعيد المهنة فمنذ بدء الاعتقالات تولى الشملان مهمة الدفاع عن مئات المعتقلين على خلفية الحراك المطلبي .

يقول السيد صادق الجمري : «منذ بداية الأحداث في ديسمبر ١٩٩٤ كان أحمد الشملان – وفق تقديراتي– من خلال موقعه يقوم بدور كبير كمحام وكزعيم من الزعماء السياسيين» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «في هذه الفترة حقيقة صعد اسم أحمد الشملان ، وسمعت من عبّر عن هذا الصعود بأنه القمر في ليلة ظلماء ، هذا ليس تعبيري ، لكن هناك من قال هذا الكلام» .

وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «في أي عمل سياسي جماهيري دائما هناك أناس مميزون بمبادراتهم وأدوارهم وبعطائهم ، في اللجنة كان هناك أعضاء أساسيون ، وأحمد الشملان للأمانة كان «دينامو» لجنة العريضة الشعبية» .

في غمرة الأحداث المحلية المضطربة طرح في لجنة العريضة اقتراح بالتحرك لتقديم العريضة إلى أمير البلاد ، وقد انعقدت النية على تقديمها بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٥ ، إلا أن وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد اتصل بالمحامي عضو لجنة العريضة أحمد الشملان وطلب منه أن تؤجل اللجنة تقديم العريضة بحجة اضطراب الأوضاع والأحداث الجارية في الشارع البحريني[1] بعد ذلك تتالت الأحداث وعم العنف

(١) المصدر نفسه . ص ٤١

والعنف المضاد وحتى آخر يناير سقط ثلاثة شهداء آخرين .

في يوم ١٢ يناير ١٩٩٥ قُتل برصاص قوات الشغب شاب من قرية الدراز هو عبدالقادر محسن الفتلاوي[١] وقد روى لي المحامي علي الأيوبي صديق أحمد الشملان وزميل مهنته حكاية ذات علاقة بموقف أحمد الشملان حيال استشهاد الشاب المذكور ، يقول المحامي الأيوبي : «أذكر للأخ أحمد الشملان موقفا جسورا في بداية الأحداث يناير ١٩٩٥ ، فقد قتل في قرية الدراز التي أقيمُ بها الشاب عبدالقادر محسن الفتلاوي الذي كان عريسا جديدا وكان خارجا تلك الليلة من منزل خطيبته ويهم بركوب سيارته ، فجاءته رصاصة طائشة من الشارع الرئيسي للقرية وأردته قتيلا ، لم يكن الفتلاوي وسط المظاهرة بل وحده والشارع خال . في صباح اليوم التالي تنادى الناس وتجمعت جماهير غفيرة غاضبة ، جاء الشباب للمقبرة وهم يهتفون ، فجاءت المروحيات وسيارات الشغب وأحاطوا بالمقبرة ، ثم هجموا على المشيعين دفعة واحدة وصاروا يضربونهم وكان بينهم شيوخ كبار في السن ، ثم اقتحموا غرفة «المغيسل» (المكان الذي تغسل وتسجى فيه جثة الميت) وضربوا الموجودين هناك وأصابوا الجثة نفسها وحجزوا الناس في غرفة «المغيسل» ومنعوهم من الخروج ثم سلطوا عليهم الغاز المسيل للدموع . وبالنتيجة تدافع الناس هاربين من مسيل الدموع قاصدين الخروج من غرفة «المغيسل» وتركوا الجثة وكل شيء وواجهت الجنازة مشكلة كبيرة . لم أكن هناك لكني عرفت بالحكاية فيما بعد فذهبت للمقبرة لعلي أرى ماذا جرى فوجدت والد القتيل وحده في المقبرة وروى لي ما حدث . في اليوم التالي التقيت الأخ أحمد الشملان وقصصت عليه ما جرى فانفجر غضبا وتوجه مباشرة طالبا لقاء وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة . دخل الشملان على الوزير وقال له : أنتم تطلبون منا السكوت وتأجيل تقديم العريضة[*] ، تفضل ، هذا ما فعلته قوات الشغب في المقبرة ، هل هذا فعل صحيح؟ ثم جاء أحمد وقال لي إنه ذهب لوزير العدل وأخبره بما حدث وقال له : إن أردت شاهدا على ما أقول فإن المحامي علي الأيوبي سيشهد أمامك بما حدث ، وقد توقعت أن يناديني

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ١٩

(*) كان وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة قد اتصل بأحمد الشملان بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٥ ، وطلب أن تؤجل لجنة العريضة تقديمها بسبب ما تمر به البلاد من اضطرابات .

الوزير لكنه لم يفعل» .

توالت الرسائل المتبادلة بين أحمد الشملان واللورد «إيريك إيفبوري» فبتاريخ ١٣ يناير تلقى الشملان رسالة من اللورد تحوي استفسارا حول استشهاد عبدالقادر محسن الفتلاوي ، وفي ١٦ يناير ١٩٩٥ بعث الشملان برسالة للورد «إيفبري» فيها بعض الحقائق حول استشهاد الفتلاوي .

في منتصف يناير أبعدت السلطة الشيخ علي سلمان.والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري إلى خارج البحرين حيث سافر الثلاثة إلى دبي ومنها إلى لندن وبمجرد وصولهم بريطانيا تقدموا بطلب اللجوء السياسي . وقد اعتبر الأستاذ علي ربيعة خطوة الحكم في البحرين بإبعاد الشيوخ الثلاثة : «خطوة تصعيدية لم تحسب السلطة أبعادها ونتائجها . . .لقد سبب الإبعاد فضيحة سياسية وحرجا شديدا لنظام الحكم في البحرين ووضع السلطة في وضع لا تحسد عليه وهي تطالب الحكومة البريطانية بعدم إعطاء المبعدين حق اللجوء وبطردهم من الأراضي البريطانية»[١] .

ولم تكتف السلطة بعدم الموافقة على تسلم العريضة بل وأيضا أصدرت أوامرها للصحافة المحلية بعدم نشر أي مادة حول العريضة الشعبية ، كما منعت من نشر كل ما يشير إلى إبعاد العلماء الثلاثة[٢] .

شهد شهر فبراير ١٩٩٥ الذي صادف حلول شهر رمضان شيئا من الهدوء النسبي في الشارع البحريني ما أدى إلى تبلور توجه لدى أعضاء لجنة العريضة الشعبية لمعاودة تقديم العريضة للأمير ، وجرت الاستعدادات لتقديمها ، إلا أنه وبتاريخ ٦ مارس ١٩٩٥ طلب مكتب رئيس الوزراء تأخير تقديم العريضة فاضطرت لجنة العريضة إلى الموافقة على الطلب حرصا منها على التقيد بالقنوات الصحيحة وفق ما ورد في كتاب لاحق وجهته اللجنة في ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ لطلب اللقاء مع الأمير[٣] .

في ١٦ فبراير ١٩٩٥ أصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين تصريحا حول صدور تهديدات حكومية لمن يشارك في وفد لتسليم العريضة الشعبية ، وذكرت أنه «تم توصيل هذا التهديد إلى الشيخ

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٤٣

(٢) المصدر نفسه . ص ٤٨

(٣) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ٣٢ وعلي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٣٨

عبداللطيف المحمود والشيخ عبدالأمير الجمري والمحامي أحمد الشملان»[١] .

دخل شهر مارس ١٩٩٥ لتتصاعد الأحداث من جديد ولتتسع حركة التظاهر والاعتصام في القرى والمدارس والجامعة ، وفي إطار العنف والعنف المضاد تميز هذا الشهر باندلاع حرائق في الكثير من المناطق : في بعض النوادي ومحطات تحويل الكهرباء وطالت الحرائق حتى المساجد .

بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٥ وفي افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشورى تحدث رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن ضرورة إخماد الفتنة التي تعم البلاد . وقد اتسعت حملة المداهمات والاعتقالات وبدأت تطال الرموز القيادية في التيار الإسلامي فقد اعتقل الأستاذ عبدالوهاب حسين في ١٧ مارس ١٩٩٥ تلاه اعتقال الأستاذ حسن مشيمع ، كما شهد هذا الشهر مقتل أحد عناصر شرطة الشغب وتحول الوضع في البحرين إلى الغليان التام الذي ينذر بوقوع كارثة سياسية خاصة وقد بدأ نشر مدرعات وقوات الجيش في بعض المواقع[٢] .

بتاريخ ١٩ مارس ١٩٩٥ بعث أحمد الشملان باسم لجنة العريضة الشعبية رسالة إلى اللورد «إيريك إيفبوري» يعلمه عن آخر محاولات اللجنة في تقديم العريضة ، وعن فشل اللجنة في لقاء الوفد البرلماني البريطاني الذي زار البحرين خلال شهر مارس ، وحول آخر مستجدات الأحداث في البحرين . (الملاحق-الوثيقة ١٢) .

دخل شهر أبريل ١٩٩٥ لتتصاعد الأحداث أكثر فمنذ أول يوم في هذا الشهر حوصر منزل الشيخ عبدالأمير الجمري وفُرضت عليه إقامة جبرية حتى اعتقل منتصف الشهر[٣] كان واضحا حينها تركيز السلطة على اعتقال الرموز الدينية والنشطاء السياسيين من التيار الإسلامي الشيعي .

حدثني المهندس هشام الشهابي قائلا : «قامت الحكومة بعدة اعتقالات للنشطاء الإسلاميين في مجموعة العريضة الشعبية ، كان التركيز أساسا على مجموعة التيار الإسلامي الشيعي ، كما لو أن العملية مقصودة حتى لا يُفهم بأن هذه عريضة شعبية

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٣٥ . مارس- ابريل ١٩٩٥ . ص ١١

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ص ٣٩ ،٦٤

(٣) المصدر نفسه . ص ٥٩-٦٠

تخص شعب البحرين ككل ، لذا جرى اعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع وآخرين» .

وقد تميز ذلك الشهر بنزول قوى الجيش بشكل ملحوظ في الشوارع وبمحاصرة بعض القرى ، كما دخلت قوات الشغب الحرم الجامعي وتمركزت في العديد من المواقع بالجامعة ، من جانب آخر تواصلت المظاهرات والمسيرات والاعتصام ، واستمر اندلاع الحرائق في أماكن عديدة[١] .

٢. حراك العناصر الوطنية والنسائية:

من جانب آخر نشطت المعارضة البحرينية في الخارج في الترويج الإعلامي للحركة المطلبية الجارية في البحرين ودعمها مقابل مناهضة أسلوب الاستخدام المفرط للقوة الذي اتبعته السلطة في وجه تلك الحركة . وإلى جانب الدور الذي كانت تقوم به المعارضة الإسلامية في لندن نشطت المعارضة اليسارية في الشام من خلال اصدار البيانات وإرسال المذكرات إلى كافة الأحزاب والقوى التقدمية وكتابة التحقيقات في نشرة «الأمل» المشتركة بين جبهتي التحرير والشعبية[٢] .

ومن جانبها نشطت السلطة في الهجوم الإعلامي على التحرك المطلبي من خلال الصحافة ووسائل الإعلام المحلية وبإرسال الوفود الرسمية عالية المستوى للترويج للموقف والإجراءات الرسمية التي اتخذتها الحكومة حيال ما يجري في الشارع البحريني ، وللخروج من المأزق السياسي الذي كانت الأوضاع الساخنة تنذر به لجأت السلطة إلى تفعيل وساطة بعض رجالات الطائفة الشيعية . كتب الأستاذ علي ربيعة : «كان رد فعل المعارضة على هذا التحرك الطائفي سريعا جدا حيث تداعت الشخصيات والرموز الوطنية لعقد اجتماع لتدارس الوضع السياسي المتدهور والبحث في أسباب الأزمة» .

عُقد الاجتماع الذي لم يحضره أيٌ من الرموز البارزة للتيار الإسلامي بطائفتية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩٥ بمجلس الشخصية الوطنية النائب السابق ورجل الأعمال

---

(١) المصدر نفسه . ص ٦٧-٩٢

(٢) جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . «الأمل» نشرة مشتركة تصدرها الجبهتان . ع ٣٥ . مارس-ابريل ١٩٩٥ . ص ٦-١٣ و ع ٣٦ . مايو ١٩٩٥ . ص ٨-٩ .

جاسم مراد ، وكان أحمد الشملان أحد حضور الاجتماع الذي ضم نخبة محترمة من الشخصيات الوطنية . يوضح الأستاذ علي ربيعة أنه اتفق على توجيه خطاب للأمير يطلب التخلي عن الحل الأمني للأزمة التي يواجهها الوطن ، وكُلف المحاميان أحمد الشملان وسلمان سيادي بصوغ مسودتين للرسالة التي ستوجه للأمير وتشكلت لجنة لمراجعة المسودتين ودمجهما في كتاب واحد وقد تكونت اللجنة بالإضافة للمحاميين الشملان وسيادي من الأساتذة علي أحمد هلال وحسين قاسم وقاسم محمد فخرو ورسول الجشي . اجتمعت اللجنة وأقرت الصوغ النهائي للخطاب ، ويذكر الأستاذ ربيعة أنه : على إثر ذلك قام وزراء الحكومة بالاتصال ببعض حضور الاجتماع وتحذيرهم وتهديدهم مما أثر على عدد من الموقعين على الكتاب ، ومن ثم أخطرت الحكومة المجتمعين أنها ترفض تسلم أي كتاب أو عريضة حول الأحداث السياسية الجارية في البحرين[1] .

***

في الفترة ذاتها وتزامنا مع التحرك الوطني من مجلس السيد جاسم مراد طرح المحامي الناشط عبدالله هاشم مبادرة أخرى تمثلت في إصدار بيان حول الأحداث باسم الوطنيين الديمقراطيين . وقد حدثني المحامي عبدالله هاشم عن مبادرته بقوله : «في فترة مد العنف ومهاجمة القرى وانتشار الاعتقالات وتوسع المصادمات كان تسلسل الأحداث يوميا وشعرنا أننا بحاجة إلى موقف من القوى الديمقراطية في إطار أعضاء اللجنة ومن يحيط بهم من كوادر . كان بعض المجتمعين في مجلس جاسم مراد قد أبدوا عدم رغبتهم في حضوري اجتماعهم وكانت لديَّ مبادرات خارج لجنة العريضة الشعبية ، مبادرات من خارج هذا الإطار كالدعوة التي نظمتها في بيتي لإصدار بيان باسم الوطنيين الديمقراطيين . وذلك في الوقت الذي كانت المجموعة التي اجتمعت في مجلس جاسم مراد تحاول تقديم ورقة لرئيس الوزراء فترة اندلاع العنف العام ١٩٩٥ ، لكن جاءهم خبر بعدم موافقة رئيس الوزراء على استلام أي ورقة ، وبهذا فشل اجتماع مجلس جاسم مراد الذي لم يرغبوا أن أحضره معهم . والذي صدر وأصبح موجودا حينها هو بيان الوطنيين الديمقراطيين بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٩٥ ، وكان أول بيان يصدر احتجاجا على القمع والاعتقالات وقد خرج من بيتنا

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٥٦-٥٩ ونشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٣٦ . ص ٩ .

وهو أول بيان للوطنيين الديمقراطيين وعرفوا بعده بهذا الاسم ، وقد جرت محاولات لعرقلة صدوره لكن لم يستطيعوا وصدر البيان . أحمد الشملان لم يكن ضد البيان لكنه تحفظ على ما قمت به واعتبره عملا فرديا مني ، والشملان تحفظ على كذا مبادرة مني واعتبرها عملا فرديا ، حقيقة كانت لديه حساسية بالنسبة لاعتباره لي منفلتا أكثر من اللازم . هذا البيان لم يكن بالإمكان صدوره عن لجنة العريضة لأن لجنة العريضة كانت تمثل ائتلافا وطنيا حينها . البيان كان ضروريا في تلك الفترة ، وقد امتدحه -حينها- الأستاذ عبدالرحمن النعيمي حيث قال عنه : صحيح أنه عمل صغير ومحدود لكنه بالنسبة لنا يمثل أول صوت للتيار الوطني الديمقراطي . كان الموقعون على البيان مزيجا من المحسوبين على الجبهة الشعبية والمحسوبين على جبهة التحرير ، أحمد الشملان وقع هذا البيان رغم تحفظه على بعض الإجراءات والمبادرات التي كنت أبديها ، فالشملان كان يريد للأمور أن تنضبط ولا يحدث نوع من التفكك ، لكني كنت حينها حاميا بعض الشيء» .

أكد لي أحمد الشملان أنه حضر اللقاء في منزل عبدالله هاشم وكان ضمن أول الموقعين على البيان الذي وقعته حوالي ٢٥٠ شخصية من النواب السابقين والناشطين والمحامين والمهندسين والأطباء والمثقفين من الجنسين ، وقد احتفت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية بالبيان ونشرته مرفقا بالتوقيعات تحت عنوان : شخصيات وطنية ديمقراطية تحدد المطلب الملح لشعب البحرين ، وذلك في عددها السادس والثلاثين الصادر في مايو ١٩٩٥ (الملاحق-الوثيقة ١٣) .

***

مع تداعي أحداث مارس ١٩٩٥ وفي يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ وهو اليوم الذي تلا الاجتماع الذي عقد في مجلس السيد جاسم مراد ، وهو أيضا اليوم الذي سقط فيه تاسع شهيد منذ اندلاع الأحداث ، كانت محطة الإذاعة البريطانية تبحث عمن يدلي من داخل البحرين بتصريح يعلق فيه على ما يجري على الأرض . استجاب أحمد الشملان وتحدث على الهواء مباشرة مجيبا عن أسئلة مذيع ال بي بي سي . في تصريحه دان الشملان مختلف أعمال العنف الجاري في الشارع ودان ردود الفعل العنيفة لقوى الأمن واستخدامها المفرط للقوة .

وننقل فيما يلي إجابات أحمد الشملان عن أسئلة الأستاذ حمدي فرج الله مذيع محطة الإذاعة البريطانية كما بُثت نصا عبر الأثير . كمقدمة للقاء قال مذيع

الأخبار : «ذكرت الأنباء الواردة من البحرين أن طالبا قتل في الاشتباكات التي وقعت اليوم (٢٦ مارس ١٩٩٥) بين الطلاب وقوات الشرطة في إحدى المدارس في قرية الدراز البحرينية . وفي هذه الأثناء اعتقلت قوات الشرطة عددا من الأشخاص عقب مقتل شرطي في الأسبوع الماضي . وقد نقل عن رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قوله أن هناك قوى أجنبية هي التي تحرض على أعمال العنف في البلاد ، فهل يعني مقتل الطالب والشرطي قبله تصعيدا جديدا في أعمال العنف في البحرين؟ حمدي فرج الله سأل المحامي أحمد الشملان أحد الموقعين على عريضة المطالبة بإعادة الحياة النيابية إلى البلاد فقال : من المؤسف أن يكون هناك تصعيد في الوضع العام وبإمكان الحكومة أن تهدئ الموقف وإلا تستخدم هذه الطرق في مواجهة الأمور ، سأله حمدي فرج الله : وما هي السبل التي يمكن أن تتبعها الحكومة لتهدئة الموقف؟ أجاب : الحكومة بكل بساطة بإمكانها على الأقل لو التصريحات التي تصدر من المسؤولين دعوة إلى الحوار الديمقراطي والى التشاور ، لو كانت هذه التصريحات فعلا تأخذ طريقها للتنفيذ وتعقد الحكومة نوعا من الحوارات مع الفعاليات الوطنية والاقتصادية في البلد لأمكن فعلا الوصول إلى رؤية مشتركة . وربما نحن إذا نظرنا للأحداث من منظورها العام نكتشف كأنما هناك عنف وعنف مقابل له وهذا غير محتمل في بلد مثل البحرين لم تتعود أصلا على ذلك لولا أن الأمور وصلت بالمواطن إلى حد الخروج عن طوره حينما واجه هذه المواجهات وهو أعزل . سؤال دائما يتردد : لماذا تحدث هذه المواجهات . سأله المذيع : من بين المطالب الرئيسية للاحتجاجات في الفترة الماضية الإفراج عن الشخصيات البارزة من المعتقل ، وكانت السلطات قد أفرجت عن الشخصيات البارزة ورحلتها عن البلاد هذا من ناحية ، من ناحية أخرى صدرت إجراءات لتحسين أحوال العمل والعمالة وإيجاد فرص العمل فما الذي يطالب به المحتجون الآن يا ترى؟ أجاب الشملان : الواضح تماما بأن الإبعاد ليس وسيلة للإفراج ، إبعاد المواطن عن وطنه هذا شيء في الحقيقة وللأمانة مخالف لنص في الدستور صريح وواضح ، يعني لا يجوز إبعاد المواطن عن وطنه ولا يجوز أيضا منعه من العودة للوطن . النقطة الثانية : معالجة الأمور باللجان التي تتشكل مثلا لتقييم حجم العمالة وحجم العمالة الأجنبية وإيجاد فرص عمل هذه خطوة مشجعة طيبة ، إلا أن المشكلة ان إصلاح الأمور بهذا الشكل لن يزيد عن الإصلاحات السابقة القديمة إنه دائما هناك مشاكل معينة

جزئية . المشكلة الجذرية تكمن بالتحديد في مسألة إيجاد جهاز منتخب لمراقبة أعمال الحكومة والإشراف على القوانين وتطبيقها وتنفيذها . لو فعلا سعينا إلى حل المشكلة بالعودة إلى الدستور البحريني وبتطبيق كافة مواده واحترامها لأمكن حماية القانون والحفاظ على النظام والمواطن البحريني مواطن واع ومثقف . والحقيقة الغائبة عنا هو أن هذه الأحداث لم تصل إلى هذا المستوى إلا لانعدام الثقة بكل ما يصدر من تطمينات وما يصدر من وعود ثم لا تأتي بأي نتيجة . سأله المذيع : في تصريحات للصحف السعودية قال رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن جهات أجنبية أو قوى أجنبية هي التي تقوم بعملية التحريض والتخطيط لأعمال العنف ، هل ذلك هو الإحساس العام بين أوساط الشيعة في البحرين؟ أجاب : مع احترامي الشديد وتقديري لسمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، فما يصدر من الجهات الرسمية في الدولة أيضا من تصريحات يصب في مجرى يصور الأمر على أن هناك مؤامرة أجنبية ، ولا زلنا نتساءل نحن بدورنا عن عناصر هذه المؤامرة وكيف يمكن كشفها للمواطن»[1] .

وما أن حل اليوم التالي ٢٧ مارس ١٩٩٥ حتى استُدعي أحمد الشملان من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد المطوع الذي وضع نص التصريح أمام أحمد وقرأ عبارات منه موجها للشملان لوما شديدا بسبب تصريحه للإذاعة البريطانية . وعلى خلفية استدعاء الوزير للشملان نشرت يوميات الانتفاضة الدستورية التالي : «أصبح المواطنون يعلنون عن آرائهم ومواقفهم علنا ، ولم يعودوا خائفين من القمع . وعلى سبيل المثال ، فقد استدعي المحامي أحمد الشملان يوم أمس من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، محمد المطوع ، الذي وجه اليه لوما شديدا بسبب مقابلته مع هيئة الإذاعة البريطانية في اليوم السابق . وكان المحامي الشملان في تلك المقابلة موضوعيا ، حيث اعتبر الحكومة مسؤولة عن تصعيد الموقف ، ودعاها إلى إعادة العمل بالدستور»[2] .

حدثني الأستاذ صادق الجمري حول انطباعه عن التصريح المذكور أعلاه فقال : «في تصريح الأستاذ أحمد الشملان لإذاعة لندن كان الأخ أبوخالد يرد على تصريح

---

(١) شريط صوتي مسجل . أرشيف وثائق أحمد الشملان .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ٦١

لسمو رئيس الوزراء ، مع هذا كان في كلامه كثير من الاحترام لرئيس الوزراء ولم يكن به أي تهجم كبعض أطراف المعارضة . في مقابلته مع إذاعة لندن كان كأنه ينصح المسؤولين ، لذا كان صدى تصريحه جيد جدا على الناس في الشارع وهم يسمعون واحدا يتكلم باسمهم ومن عائلة معروفة ومحام وسني ، كان لذلك تأثير كبير على الناس كالمتنفس الذي يهدىء خواطرهم في جو كان يسوده الشتم الدائم مثل وصف الناس بالمخربين ، في تلك الأجواء يأتي هو ويصرح أن هناك مطالب وأن العنف يأتي مقابل العنف» .

وحدثني الشاعر البحريني عبدالصمد الليث من تيار جبهة التحرير الوطني البحرانية عما تركه تصريح أحمد الشملان في نفوس الناس من أثر طيب وارتياح فقال : «دخلتُ في اليوم التالي للتصريح أحد المآتم بقرية «سند» فسمعت أحد رواد المأتم يمتدح وسط مجموعة من الناس تصريح الشملان لمحطة «البي بي سي» ويعبر عن ارتياحه مما قاله الشملان . وهنا سأل أحد الملالي : من يكون هذا الشملان؟ هل هو من جماعتنا؟ أجابوه : إنه سني ، وهنا بادرتُ الملا بالقول : إنه محامي الشيخ عبدالأمير الجمري ، فبدا الارتياح عليه وعلى جميع الحضور» .

***

أما شهر أبريل ١٩٩٥ فقد تميز بتحرك مطلبي نسائي ملموس نحو إصدار عريضة نسائية بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٩٥ تصدت لطرحها مجموعة من الوجوه النسائية الناشطة ، وكان التوجه الأساس في العريضة هو : التعبير عن القلق تجاه الأوضاع التي كانت تمر بها البحرين والاحتجاج على الاستخدام الرسمي للعنف في مواجهة الحدث ، وفي الوقت الذي رفضت فيه الموقعات على العريضة النسائية أعمال التخريب والتدمير للمنشآت العامة ، فقد دُنَّ ممارسات قوى الأمن مع المواطنين وصولا لاستخدام الرصاص وقتل المواطنين العزل ، وقد وقّعت العريضة ٣١٩ إمرأة من مختلف المستويات الاجتماعية والعلمية والمهنية[1] .

يقول أحمد الشملان : «اشتغل على إصدار العريضة النسائية عدد من الناشطات البارزات في قضايا الشأن العام ، وأظن أن عضوية د . منيرة فخرو في لجنة العريضة الشعبية وهي إحدى القائمات على العريضة النسائية قد أسهم في إضفاء

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٣٦ . ص ١١ .

زخم وثقل على العريضة النسائية وعلى ما تركته من أثر على الصعيدين الداخلي والخارجي» .

وكتب الأستاذ علي ربيعة : «الحقيقة أننا في لجنة العريضة الشعبية لم نكن نتوقع ردود الفعل القوية التي أحدثتها هذه العريضة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، فقد تركت هذه العريضة أثرها البالغ على الرأي العام في الخارج وخاصة في البلدان الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الأمر الذي أزعج الحكومة ودفعها للانتقام من كل من وقع عليها»[1] .

وتحدثت د . منيرة فخرو عن أسباب إصدار العريضة النسائية فقالت : «بسبب الترحيب الكبير الذي لاقته العريضة الشعبية ، وبسبب أن موضوع المرأة مهم جدا على الصعيد العالمي وتقدم الدول وتفعيل حقوق الإنسان يقاس بتقدم المرأة ، كما أن مجموعات عديدة من النساء لم تنل فرصة توقيع العريضة الشعبية ، لذلك تنادينا لإصدار عريضة نسائية» .

حينما بدأ التوقيع على العريضة النسائية جاءتني إحدى الناشطات في التحرك على ترويج وتوقيع العريضة ، وطلبت مني أمرين : التوقيع على العريضة النسائية والتحرك بنسخة منها لجمع التوقيعات . اعتذرتُ مباشرة وقلتُ للصديقة الناشطة بأن زوجي في فوهة المدفع على مستوى الحراك السياسي ، ونشاطه المتعدد ضمن الحركة المطلبية واضح للعيان ، وبسبب ذلك يتعرض بشكل متواصل للمضايقات الأمنية من استدعاء وتحقيقات وسحب جواز ومنع من السفر ، وليس بمستبعد اعتقاله في أية لحظة ، وأنا أم لولدين يحتاجان لأحدنا بقربهما على أقل تقدير ، ومن جهة أخرى فإنني عمليا من يدبر شؤون العائلة ويقوم على رزقها ، وإذا وقعّت العريضة أو نشطت في التحرك على توقيعها فان أي أمر سيحدث لي نتيجة ذلك سيكون على حساب الولدين وتدبير شؤون هذه الأسرة . هذا بالإضافة إلى أن سحب توقيعي -إن اضطررت لذلك- سيسبب لي صراعا نفسيا حادا وجرحا مذلا يصعب أن يندمل .

ولم يمض أسبوعان على حديثي معها حتى استُدعي أحمد الشملان من جديد للتحقيق وسُحب جوازه ومُنع من السفر ، ثم بعد أقل من عام تم اعتقاله ، وأذكر أنه بعد الإفراج عنه -وكان عدد كبير من الموقعات على العريضة قد أكره على سحب

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص :٦١

توقيعه- قال لي : لقد كان عدم توقيعك على العريضة في ظرف كالذي كنا نعيشه تصرفا حكيما منك .

لم تمض فترة بسيطة على توقيعات العريضة النسائية حتى شنت السلطة حملة مكثفة من الضغط على موظفات القطاع الحكومي الموقعات على العريضة وتهديدهن بفصلهن من العمل وقطع أرزاقهن . وتحت التهديد اضطر بعض الموقعات من الموظفات الحكوميات إلى سحب تواقيعهن ما عدا ثلاثا هن الأستاذة حصة الخميري والأستاذة المرحومة عزيزة البسام ود . منيرة فخرو اللواتي رفضن سحب تواقيعهن . وقد فُصلت الأستاذتان حصة الخميري وعزيزة البسام من عملهما ، وأوقف رئيس الجامعة د . محمد بن جاسم الغتم د . منيرة فخرو عن عملها كعضو بالهيئة التدريسية بجامعة البحرين . وقد اكتسب إيقاف د . فخرو أهمية خاصة كونها أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية من جهة وشخصية معروفة على الصعيدين العربي والعالمي مما أثار حملات احتجاج من جهات عديدة [1] .

وقد تولى المحامي أحمد الشملان رفع دعوى قضائية باسم كل من الأستاذتين حصة الخميري وعزيزة البسام فيما يتعلق بإجراء فصلهما عن العمل (انظر الفصل التاسع) ، ومع دخول مايو ١٩٩٥ صدرت عريضة نسائية جديدة تطالب بعودة الدستور وقعتها ٢١ امرأة من خلفيات متعددة .

***

في ٢٥ أبريل ١٩٩٥ تلقى الشملان رسالة من اللورد «إيريك إيفبوري» تضمنت مجموعة من الأسئلة حول مستجدات الوضع في البحرين وحول المعتقلين وأوضاعهم وامكانية المحامين في الالتقاء بهم ومدى توفر الضمانات القانونية لمحاكمتهم . وقد أجابه الشملان بتاريخ ١ مايو ١٩٩٥ برسالة مفصلة على الأسئلة التي طرحها ، ثم أتبع الشملان تلك الرسالة برسالة أخرى بعثها في ٧ مايو ١٩٩٥ تحدث فيها عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين مع التطرق لأوضاع المعتقلين وعدم قدرة المحامين على الالتقاء بهم ، والتركيز على أوضاع النساء المعتقلات .

وفي يوم ٤ مايو ١٩٩٥ استدعى جهاز الأمن المحامي أحمد الشملان طالبا منه الحضور للتحقيق ومعه جواز سفره ، وكان هذا الاستدعاء على خلفية مقال كتبه

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٠ . أكتوبر ١٩٩٥ . ص ٥-٦ .

أحمد الشملان في جريدة «القدس العربي» حول الأحداث في البحرين ردا على مقال للكاتب حافظ الشيخ نشر في الجريدة ذاتها ، وطُلب من الشملان العودة لاستكمال التحقيق يوم ٦ مايو ١٩٩٥ ، وبعد انتهاء التحقيق سُحب جواز سفره (الملاحق-الوثيقة ١٤) .

يقول أحمد الشملان : «كان ذلك التحقيق هو الأسوأ بالنسبة لما مر بي من استدعاءات وتحقيقات سابقة من حيث خروج المحقق «ف أ» عن سياق الأدب والاحترام حيث عمد إلى توجيه أقذع الكلمات البذيئة والنابية ، وقد استفزه دفاعي الهادئ عن وجهة نظري التي وردت بالمقال» .

وقد استنكرت قوى المعارضة الوطنية البحرينية في الخارج ما اتخذته السلطة من إجراء ضد الشملان فضمّنت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية مذكرة رفعتها في مايو ١٩٩٥ إلى كافة الأحزاب والقوى التقدمية الفقرة التالية : «وعلى ضوء الاحتجاجات الشعبية والمواقف الشجاعة لعدد من المواطنين فإن الحكومة قد استدعت المحامي أحمد الشملان للتحقيق معه في المقال الذي كتبه لجريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن ، حيث فضح فيه ممارسات الجهاز الخاص ودوره الحقيقي في التخريب الذي يتهم فيه المعتقلون والمقدمون للمحاكمات الصورية»[١] .

كما أوردت حركة أحرار البحرين الإسلامية تعليقا في يوميات انتفاضة التسعينيات يقول : «كان المحامي أحمد الشملان قد كتب مقالا هادئا الأسبوع الماضي حول الوضع في البحرين ناقش فيه طبيعة المشكلة بشكل لم يرض الحكومة ، الأمر الذي أزعجها كثيرا»[٢] .

تزايدت ضغوط السلطة على أحمد الشملان فإلى جانب مصادرة جوازه ومنعه من السفر تضاعفت مراقبته ، قال لي السيد صادق الجمري : «كنت ألتقي أحيانا مع الأستاذ أحمد في المحكمة حيث مكان عملي ، وحدث أكثر من مرة أن تستدعيني المخابرات عقب لقائي مع الأستاذ أحمد ، كان هاتفه مراقبا والهواتف بشكل عام كانت مراقبة ، يستدعوني ، فيسألوني : ماذا يريد منك؟ ماذا قال لك؟ . أذكر أني التقيت معه في مكتب المحامين ثلاث مرات تقريبا ، ومرة زرته في مكتبه بقرب «مركز

---

(١) المصدر نفسه . ع ٣٦ . ص ٨ .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص :٩٨

يتيم التجاري» ، كان لقاؤنا في المكتب خلال فترة اعتقال الوالد ، وقد سألني الأستاذ أحمد عن الوالدة وعن الوالد وعما استجد بالنسبة للوالد ، كان كلاما عاديا ليس به أي أمر سري . وعقب زيارتي لمكتبه تم استدعائي وكان عادل فليفل هو المحقق ، سألني : لماذا التقيتما؟ ماذا يريد منك؟ . أجبت : سألني عن الوالد وسألني عن البيت . قال : ماذا أعطاك؟ وماذا قال لك؟ أجبت : لم يعطني شيئا ولم يقل لي شيئا ، أحمد الشملان كلامه كله علني ويقول الذي عنده علنا ، رأسه مكشوف وليس لديه شيء في السر . ومرة زارنا في البيت بعد إطلاق سراحه وقبل مرضه فاستدعوني في المخابرات وسألوا : لماذا أتى الشملان إليكم في البيت؟ ماذا قال لك؟ ماذا أعطاك؟» وفي المرتين كانوا يطرحون الأسئلة ذاتها وكنت أجيبهم بأن كلام الأستاذ أحمد كلام عام لا فيه شيء سري وليست لديه أجندة سرية وما يقوله في الخفاء يقوله في العلن وهذه صفة تميزه» .

وكانت هناك ضغوط أخرى من صوب المرحوم د . عبداللطيف الرميحي مدير عام مكتب رئيس مجلس الوزراء (شغل المنصب منذ العام ١٩٩٣) ، قال لي المحامي يوسف يتيم صديق كل من المحامي أحمد الشملان ود . عبداللطيف الرميحي : «كان أحمد الشملان قد كتب مقالا يرد فيه على مقال لحافظ الشيخ نشره في جريدة «القدس العربي» . وقد استدعاني مكتب رئيس الوزراء أنا والمحامي عبدالوهاب أمين وقال لي د . عبداللطيف الرميحي : أخبر رفيقك أحمد الشملان أنه أصبح الناطق الرسمي للشيعة وهذا لا يجوز . وحاول أن يبين لنا التداعيات السلبية للأحداث الجارية وقال إنها تكاد تشبه ما يحدث في لبنان ، وطلب منا أن نقول لأحمد الشملان أنه إذا أراد استعادة جواز سفره فعليه أن يكف عن الكتابة . بعد اللقاء مع د . الرميحي اجتمعنا في مكتب المحامي عبدالله هاشم ، وقد حضر اللقاء أحمد الشملان وهشام الشهابي ومحسن مرهون وعبدالوهاب أمين ومحمد السيد . سألوني : ماذا قالوا لك في مكتب رئيس الوزراء؟ . أجبتهم : د . عبداللطيف الرميحي نقلا عن رئيس الوزراء يطلب من أحمد الشملان إن أراد جواز سفره فعليه ألا يتكلم مع وكالات الأنباء ، ومع الأحرار في لندن ، ومع «اللورد إيفبري» ، وقد أخبرتهم أنني قلت للرميحي بأن الشملان ليس شخصا دينيا ، وأن لديه وجهة نظره الوطنية ، هو يطالب بتفعيل الدستور ، وليس للشملان علاقة ذات شبهة بأحرار البحرين ، أحمد شخص وطني ويرفع مطالب وطنية منذ زمن بعيد ، وقال لي د . الرميحي : ألستم

ماركسيين؟ ألا تعرفون أن الاقتصاد يتأثر بالاضطرابات؟ قل لأحمد الشملان هذا الكلام» .

***

تميز شهر يونيو ١٩٩٥ باتساع نطاق المسيرات الكبيرة والضخمة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وعلى رأسهم الشيخ عبدالأمير الجمري وغيره من الرموز والقيادات الدينية كما استمرت حملات المداهمات والاعتقالات . وخلال هذا الشهر وتحت ضغط الأحداث أُجري أول تغيير وزاري منذ عشرين عاما ، فقد خرج من الوزارة خمسة وزراء هم علي فخرو ويوسف الشيراوي وحسين البحارنة وحبيب قاسم وطارق المؤيد[١] .

وقد شهد شهر يوليو ١٩٩٥ نشاطا ملحوظا للمعارضة في الخارج قابله سفر وفد وزاري بحريني إلى العاصمة البريطانية ، واستمرت المظاهرات والمسيرات ومثلها استمرت المداهمات والاعتقالات والحرائق . وقد استشهد في هذا الشهر سعيد الإسكافي الذي كانت آثار التعذيب واضحة على جسمه عند تغسيله ، وفي يوليو ١٩٩٥ أصدرت منظمة العفو الدولية أكثر من بيان حول الأوضاع الأمنية المتردية في البحرين وحول ما يتعرض له المعتقلون في السجون البحرينية[٢] .

٣. المبادرة:

استمر توتر الأوضاع في الشارع البحريني ، أما داخل المعتقل فقد كان يجري حوار حول إبرام صفقة بين الجهاز الأمني ممثلا بمسؤولي وضباط وزارة الداخلية والمخابرات وبين قيادات التيار الإسلامي الشيعي المعتقلين فيما سمي لاحقا بالمبادرة ، وقد استمر الحوار داخل المعتقل من ابريل إلى أغسطس ١٩٩٥ .

دخل شهر أغسطس ١٩٩٥ لتتبدى واضحة نتائج الحوار والاتفاق الذي أبرم داخل المعتقل بين القيادات الدينية الشيعية وبين الجهاز الأمني بوزارة الداخلية . أعلن الاتفاق في ١٤ أغسطس ١٩٩٥ بحضور بعض رجالات الطائفة الشيعية الذين دعتهم وزارة الداخلية ليشهدوا إعلان الاتفاق . ويتلخص الاتفاق كما ورد في كلمة

---

(١) المصدر نفسه . ص ١٢٧-١٢٨

(٢) المصدر نفسه . ص ١٣٤

الشيخ عبدالأمير الجمري بمكتب وزير الداخلية في ١٤ أغسطس ١٩٩٥ في التالي : يطلق سراح الرموز الدينية ومجموعات من المعتقلين على خلفية الأحداث على دفعات ، ويتولى الرموز المطلق سراحهم تهدئة الشارع ، ويؤجل طرح المطالب السياسية إلى ما بعد عودة الهدوء والاستقرار إلى البلاد[١] .

وقد شمل الاتفاق قيام الرموز الدينية الذين أطلق سراحهم وسموا أنفسهم «أصحاب المبادرة» بإقناع المعارضة الإسلامية في الخارج (أحرار البحرين في لندن وجماعة قم في ايران) بقبول هذه الصفقة السياسية والتوقف عن التحريض ضد السلطة في البحرين[٢] .

جرى الحوار داخل المعتقل طوال خمسة أشهر دون أن تحاط لجنة العريضة الشعبية المتصدرة للحراك المطلبي بأي علم بما كان يجري وراء القضبان ، وقد تفاجأ أعضاء اللجنة بما جرى من اتفاق وما تمخض عنه من إطلاق سراح الرموز الدينية والمعتقلين خلال شهري أغسطس وسبتمبر . وبدورها تفاجأت المعارضة الوطنية في الخارج بالاتفاق وبدأت تطرح التساؤلات والتكهنات . كتب د . منصور الجمري الناطق الرسمي باسم حركة أحرار البحرين حينها متسائلا : «ماهي طبيعة هذه المحادثات؟ وكيف تم التوصل اليها؟ وما كان المرجو منها؟ وهل كان بالإمكان الوثوق بالجهاز الأمني؟ . . . وهل سيتم التنازل عن المطالب؟ وهل . . وهل . . وهل؟ مئات الأسئلة بدأت تنهال من كل جانب»[٣] .

وقال د . سعيد الشهابي : «كانت المبادرة وتفصيلاتها خافية علينا ، فلم نعرف عنها إلا بعد خروج الإخوة من السجن ، وقد زارنا منهم وفد مكون من الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان ، وأطلعانا على تفصيلات ما دار في اللقاءات التي تمت بينهم وبين ممثلين عن الحكومة وعلى رأسهم «أيان هندرسون» ووزير الداخلية ، كانت هناك حالة من عدم الوضوح من جهة ، وعدم اطمئنان للحكومة من جهة أخرى .»

بدءا من تاريخ ١٦ أغسطس ١٩٩٥ وحتى آخر سبتمبر من العام ذاته أطلق

---

(١) «دعاة حق وسلام» . البحرين : مركز ابن الهيثم البحراني . [٢٠٠٢] . ص ٥٨-٦٠ .

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٦٧

(٣) منصور الجمري . «قصة المبادرة والحوار بين المعارضة والحكومة في البحرين أغسطس ١٩٩٥- يناير ١٩٩٦» . «دعاة حق وسلام» . مصدر سابق . ص ٣٩ .

سراح القادة الدينيين على دفعات وفق الاتفاق وسافر وفدهم إلى لندن وقم . في الفترة ذاتها وبتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٩٥ بعث د . منصور الجمري برسالة إلى أحمد الشملان جاء فيها : «لا شك أن المبادرة التي طرحها الوالد مع زملائه قد وصلت إلى مسامعكم وبودي أن أستشف منكم وجهة النظر حول أهم القضايا المطروحة . . .» (الملاحق-الوثيقة ١٥) .

وقد رد أحمد الشملان على الرسالة برسالة حدثني عنها د . منصور الجمري بقوله : «لدي منه رسالة من صفحتين لا زالت في أرشيفي وهي من أعز الرسائل ، والرسالة فيها تعبير عن المعاناة التي يمر بها الناس لأنها مرحلة تتطلب منا الصبر ، وتتطلب منا الإصرار ، وتتطلب منا توحيد الصفوف وأن نوضح لكل من يهمه الأمر بأن مجريات الأمور هذه ما هي إلا تراكم لسنين من القهر والحرمان من الحقوق . لغته السياسية كانت متطورة جدا بالنسبة لما كان مطروحا في تلك الفترة ، وأعتقد أنه كان أستاذا في اللغة السياسية ، كان يختار عباراته بأستاذية وبهذا هو يختلف عن أولئك الذين تغلب عليهم العاطفة وتغلب عليهم بعض المصطلحات التي تُخرج المطالب عن إطارها ، بينما هو كان دقيقا في اختيار العبارات حتى أنه يقدم المطالب الوطنية على أشياء أخرى ، يقدم شيء على شيئ كمحام وكمناضل . وكانت الرسالة من أهم الرسائل التي أوضحت شجاعة هذا الرجل وأوضحت إنسانيته وأوضحت أنه إنسان لديه أفق كبير جدا وينظر للأمور من منظار أبوي بالنسبة للشباب ومن باب أنه قائد للساحة» .

***

شكّل صيف العام ١٩٩٥ مرحلة انعطاف في مسيرة عمل لجنة العريضة عن خط الحراك الوطني الواحد الموحد ، أطلق سراح الشيخ عبدالأمير الجمري بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ ، وقد أصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية بيانا رحب باطلاق سراح الشيخ الجمري وطالب بالحوار حول المطالب الأساسية الواردة في العريضة الشعبية والتي ناضل من أجلها شعب البحرين ، وأن المرحلة القادمة تتطلب العمل المشترك والتنسيق بين مختلف القوى الوطنية»[1] لكن القيادات التي أطلق سراحها بدأت محاولات تهدئة الشارع وأخذوا يقدمون أنفسهم باسم «لجنة المبادرة»

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٠ . أكتوبر ١٩٩٥ . ص ١٠ .

مما أشعر أعضاء التيار الوطني الديمقراطي في لجنة العريضة الشعبية بخطر تحول مسار الحراك المطلبي عن منحاه الوطني الجامع . يقول المحامي عبدالله هاشم : «أطلقوا على أنفسهم مسمى «قيادة المبادرة» وفي ذلك استبعاد لقيادة لجنة العريضة الشعبية» .

اعتبر باقي أعضاء لجنة العريضة الشعبية أن السلطة قد حققت انتصارا سياسيا كبيرا من خلال الصفقة التي أبرمتها مع الرموز الدينية داخل المعتقل ، فقد وصف الأستاذ علي ربيعة ما جرى من اتفاق باللعبة السياسية الذكية جدا التي لجأت لها الحكومة بعد اكتشافها فشل الحل الأمني في إعادة الاستقرار والتي من شأنها أن تحقق لها المكاسب التالية :

١ . استمالة القيادات الشيعية واستخدامها كأداة لإسكات الشارع السياسي .

٢ . القضاء على لجنة العريضة الشعبية عن طريق تحطيم الوحدة الوطنية بعزل الرموز الدينية عن القيادات الوطنية والعلمانية .

٣ . إسكات صوت المعارضة في الخارج عن طريق التسوية في الداخل[١] .

وقد بذل باقي أعضاء اللجنة جهودا كثيرة للاتصال والحديث مع الرموز الدينية بهدف إيضاح نوايا السلطة وحقيقة المطب الذي أوقعت فيه ممثلي التيار الإسلامي الشيعي . يقول المهندس سعيد العسبول : «بعد خروج الرموز الدينية من المعتقل وتشكيلهم لجنة المبادرة ، اتخذنا موقفا بأن نطلب منهم العودة إلى لجنة العريضة» .

ويقول أحمد الشملان : «التقيت مع الشيخ عبدالأمير الجمري بعد الإفراج عنه وتحدثت معه عن خطأ عقد اتفاق داخل المعتقل بين سجين وسجان ، وعن خطورة المنحى الانعزالي الذي أصبحوا ينتهجونه بعد الإفراج عنهم بعيدا عن لجنة العريضة الشعبية وباسم «لجنة المبادرة» ، وقد رد الشيخ على ملاحظتي بنقطتين هما : إن ما جرى من اتفاق داخل المعتقل شأن ذو علاقة مباشرة بمجموعة الشخصيات المعتقلة ، وإن دافعهم الأساس كرموز دينية من الاتفاق هو مصلحة الأمة . ومع ما أحمله من احترام وتقدير كبير للشيخ عبدالأمير الجمري كرمز وكمناضل وطني ، إلا أن ما ذكره أكد مخاوفي من المنحى الانعزالي الذي تولّد لدى الأخوة قادة التيار الإسلامي الشيعي . عاودتُ الحديث مع الشيخ عبدالأمير الجمري غير مرة ثم اتجهتُ لاتخاذ موقف يُظهر اعتراضي على هذا النهج الخطر الذي يؤثر سلبا على وحدة الحركة

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٦٦ .

الوطنية ، رغم ذلك لم تتأثر علاقتي وصداقتي الحميمة مع الشيخ الجمري ولم ينقطع التواصل بيننا . من جانب آخر وفي اجتماع للجنة العريضة حضره الأستاذان عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع ، أبديت وجهة نظر تعارض بوضوح وبشدة الاتفاق الذي تم في المعتقل وما تمخض عنه من نتائج تمثلت في قيام ما سمي بلجنة المبادرة ، وقلت للأستاذين بأنهم حين يتنقلون بين المناطق لمنع التحرك في مدرسة هنا أو لوقف تحرك مظاهرة هناك فكأنهم يؤدون مهام وزارة الداخلية ، وذلك لا يليق برموز وطنية تقود الشعب في حراكه للمطالبة بحقوقه السياسية . وأبديت لهما تحفظي على نقل القيادة إلى ما سمي بلجنة المبادرة وذلك عمليا يضعف ويجهض لجنة العريضة التي تمثل الوحدة الوطنية ، كما طرحت النقاط ذاتها على الشيخ عبدالأمير الجمري ولأكثر من مرة» .

وحول موقف الشملان من المبادرة قال د . سعيد الشهابي : «الأخ أحمد الشملان كان من ضمن المجموعة الوطنية التي جلست مع رجال المبادرة في لقاءات عديدة بعد خروجهم من السجن في سبتمبر ١٩٩٥ ، وقبل إعادة اعتقالهم في يناير ١٩٩٦ . كانت الفترة إذن قصيرة ، والساحة تعج بالتوتر غير المعلن ، والرغبة الكبيرة في تحقيق تغيير حقيقي في الموقف السياسي . لم يكن موقف الشملان بعيدا عن الاعتبارات المذكورة ، فهو يحترم الأخوة السجناء الذين شاركوا في المبادرة ، وفي الوقت نفسه كان يشعر بأن معلوماته عما جرى كانت محدودة ، وأن المكان الأنسب للحوار يكون خارج السجن . مع ذلك كان موقفه ثابتا ، وكان يعبر لي عن أمله بأن يستمر الصمود وأن لا تكون المبادرة قد أثرت على نفسيات الأخوة ، وعندما كان يتحدث كان واضحا لي أنه رجل معارض من الطراز الأول ، لا يحسب كثيرا للمشاعر الشخصية ، بل كان يضع قضية الشعب فوق كل شيء ، كان ينطلق من تراث طويل في المعارضة جعل منه جدارا صامدا ، يتحدث بإباء وثبات ، ولا يخاف التهديدات التي يستلمها بشكل منتظم من السلطة وعملائها . . . المبادرة في نظره كانت تجربة يجب فهمها في إطارها الزماني والمكاني ، وأن المسيرة الوطنية أوسع مدى من المفاوضات التي دارت داخل السجن ، كان واضحا لديه أن حركة شعب البحرين لا تنفصل عن سياق الحركات الوطنية الأخرى التي ربما قمعت حينا ، ولكنها تأبى أن تموت» .

وأسهب المحامي عبدالله هاشم في حديثة عن تداعيات إعلان لجنة المبادرة

فقال : «حينما تحركوا لتنفيذ مبادرتهم انقطعوا عن اجتماعات لجنة العريضة ، ونتيجة لعدم التئام الجميع تراجعت اجتماعات اللجنة ، كانوا يطرحون أمام الناس بأنهم في تنسيق مستمر مع باقي أعضاء لجنة العريضة الشعبية ، ولكن -حقيقة- لم يكن هناك تنسيق بالطريقة التي كانت موجودة من قبل أو بجزء منها . وقد لاحظت الكوادر الواعية في الشارع الشيعي هذا الوضع ، وقد شهدتُ بنفسي في مسجد الصادق بالدراز توجيه أسئلة كثيرة من تلك الكوادر للرموز القيادية فحواها : أينكم يا قيادة المبادرة من لجنة العريضة الشعبية ، ولماذا لا يستمر التنسيق وما هو حجم التنسيق . كانت هناك كوادر حريصة على استمرار التئام الجميع ضمن لجنة العريضة ، وهي آراء لعبت دورا مهما في ذلك الوقت ولكن لم تقو الأمور على أن تلتئم . وأذكر أن باقي أعضاء لجنة العريضة بذلوا جهودا كبيرة -وبالتحديد أحمد الشملان- لإعادة اللحمة ولملمة اللجنة ولحل إشكالية أن رموز الشارع الشيعي تبتعد ونحن نقترب . كان الأمر يسير باتجاه مغاير ومن رؤية خاصة تطرح موضوع الطائفة واستحقاقات الطائفة . أما نحن كاتجاه وطني ديمقراطي فكان يحركنا هاجس الديمقراطية وإنهاء الوضع الشائن والخطر بمقاومة أي نوع من الرأي الآخر وأي نوع من الحريات السياسية . كنا نريد أن ننهي مثل هذا الوضع الجائر علينا وكنا نريد أن تتحرك الناس وتقول كلمتها ، وحينما ظهر ما سمي بلجنة المبادرة أبدينا صبر الجمل بهدف المحافظة على الحركة قدر الإمكان وألا يحدث أي نوع من الانشقاق أو الفرز بين الوطنيين والإسلاميين داخل الحركة . وهذه العملية كان يلعب فيها دورا أساسيا أحمد الشملان وعلي ربيعة لوزنهما داخل اللجنة ، تلك العملية احتاجت إلى قيادة قادرة على الحركة ، وميدانيا كان عدد الذين يتحركون قليلا ثم فقدنا جزءا كبيرا من عملية التحرك بعد اصابة أحمد الشملان» .

***

لم يكن الوطنيون الديمقراطيون من أعضاء لجنة العريضة وحدهم الذين تحفظوا على الاتفاق بالشكل الذي جرى داخل المعتقل وسمي بالمبادرة بل إن المعارضة الوطنية في الخارج تحفظت على الاتفاق ، فحينما التقى الشيخ خليل سلطان مع ممثلي المعارضة اليسارية في دمشق أوضحوا له رفضهم : «لهذا المشروع الذي تمت ولادته في دهاليز وزارة الداخلية . . وأن الحوار والتفاوض يجب أن يتم مع القيادة السياسية وليس مع وزارة الداخلية ، وأن لا يقتصر الحوار على العناصر الدينية بل يجب أن

تكون العناصر الوطنية من ضمن الوفد المفاوض»[1] .

كما أن ممثلي المعارضة الإسلامية في لندن (حركة أحرار البحرين) في الوقت الذي رحبوا بالاتفاق اشترطوا : «أن يمثل الحوار المقبل الحوار الوطني الذي تجسد خلال الأعوام الأخيرة وأن الحركة لن تقبل بحوار لا يمثل الإجماع الوطني»[2] .

حول موقف حركة أحرار البحرين من الاتفاق يقول د . سعيد الشهابي : «ارتأى الجميع عدم الوقوف بوجه الأخوة الذين دخلوا في ذلك الحوار ، وإن كان هناك ميل لرفض التحاور وراء القضبان ، فأي حوار كان يجب أن يكون خارج السجن ، لأسباب عديدة : أولها أن المتحاورين يشعرون أن لديهم حرية نسبية أكبر خارج السجن ، وثانيها أنهم قادرون على بلورة موقف وطني مشترك ، لا يقتصر على مجموعة دون الأخرى ، ثالثا : أن الحوار خارج السجن يعني أن المتحاورين أكثر اطلاعا على الواقع ، وليسوا مغيبين عنه» .

وحول الأمر ذاته قال المحامي عبدالله هاشم : «للأمانة جماعة الخارج ، جماعة لندن المتمثلة في د . سعيد الشهابي ود . منصور الجمري كانوا غير راضين عما يحدث وكانوا أكثر حنكة سياسيا وقالوا لنا يجب عدم ترك الجماعة وحدهم لأنهم كانوا يعتقدون بقدرتنا على قيادة العمل السياسي بشكل أكثر حنكة» .

أما الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين فقد أعلنت أنها غير ملزمة بالاتفاق حيث اعتبر أمينها العام أن : «ما جرى ليس حوارا لأنه يتم في ظل الحراب وتحت رحمة سلطات القهر»[3] .

وعلى صعيد أصحاب المبادرة كنتُ قد وجهت للأستاذ عبدالوهاب حسين السؤال التالي : ما رأيكم في القول بأن تحرككم كتيار إسلامي شيعي في موضوع المبادرة ولجنة المبادرة قد تسبب في تخلخل وضع لجنة العريضة كحاضنة للتحرك الوطني المشترك وأدى لإضعافها وعزز ما أرادته السلطة في أن يتسم التحرك بالصبغة الطائفية ؟ أجاب بقوله : «لقد كان لدى أصحاب المبادرة إيمان راسخ بالعمل الوطني المشترك ، وكانوا على علم بدور العناصر الوطنية من غير التيار الشيعي في إضفاء

---

(١) المصدر نفسه . ص ٧٠

(٢) المصدر نفسه . ص ٦٩

(٣) بيان صادر عن المكتب الإعلامي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين . لندن : ٦ سبتمبر ١٩٩٥ .

الصبغة الوطنية على الانتفاضة والحركة المطلبية ، وكانوا حريصين على مشاركتهم من أجل المصلحة الوطنية العليا وغير مستعدين في التفريط بذلك بأي ثمن ، وكانت مطالب أصحاب المبادرة وطنية كلها ، وليس فيها مطلب واحد يخص الطائفة ، مما ينفي رغبتهم بالتفرد بعيدا عن العمل الوطني المشترك وعن شركائهم من أعضاء لجنة العريضة . إلا أن الظروف هي التي فرضت نفسها عليهم ، حيث جرت الحوارات التي تولدت عنها المبادرة في داخل السجن ، ولم يكن أحد غيرهم من أعضاء لجنة العريضة موجود في السجن ، وقد جرت محاولات مع السلطة في السجن لإشراكهم في الحوارات إلا أنها باءت بالفشل ولم تصل إلى نتيجة إيجابية . وقد تواصل أصحاب المبادرة مع شركائهم من أعضاء لجنة العريضة بعد السجن ، ولم ينفردوا دونهم بالقرارات ، ولم تدم فترة بقاء أصحاب المبادرة بين الاعتقالين أكثر من أربعة شهور ، وكانت مليئة بالتجاذبات مع السلطة ولم تشهد الاستقرار ، وهذا يدل على خطأ التقدير الذي ورد في السؤال ، وفي الحقيقة أن ما ورد في السؤال طرح في الحوارات بين أصحاب المبادرة والقوى الوطنية الأخرى ، وقد تفهم معظم أعضاء لجنة العريضة وغيرهم من الوطنيين الظروف التي فرضت نفسها على أصحاب المبادرة وقبلوا عذرهم الواقعي وواصلوا المسيرة معهم بدون تحفظ» .

وحدثني السيد صادق الجمري عن رؤيته للاتفاق الذي جرى داخل المعتقل فقال : «أصحاب المبادرة الذين كانوا في الاعتقال هم أكثر من كان ممكنا أن يتكلم عن تلك التجربة ، وأستطيع القول أنني كنت مستوعبا وأتفهم لماذا وافق الجماعة سواء الأساتذة أو الوالد على اتخاذ ذلك القرار في الظرف الذي كانوا فيه . كنت أعرف ضغط الشارع كيف كان رهيبا عليهم ، ذلك إلى جانب الاعتبار الديني وأن تلك دماء وكيف عليهم حقن الدماء ، لقد دخلت ضغوط عديدة في هذا المجال . مجموعة المبادرة كانت مضغوطة أكثر من اللازم وكان الأفق كله مغلقاً أمامهم ، والبعض منهم كان يعتقد أن ما أقدموا عليه كان سيفتح قنوات مع السلطة وقد تتوسع عملية الحوار حالما يبدؤون هم في الداخل» .

***

منذ إعلان المبادرة نشط عناصر التيار الوطني الديمقراطي في الإعداد لإصدار بيان باسم الشخصيات الوطنية الديمقراطية ، وقد صدر البيان بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٥ مذيلا ب ٤٤ توقيعا . وعلى خلفية الاتفاق الأمني الذي تم مع بعض رموز المعارضة

وبروز ما سمي بأصحاب المبادرة طالب البيان «بتوجه كافة الأطراف نحو حوار وطني عام مع جميع الفعاليات الوطنية والديمقراطية لإبعاد الحوار عن أي طابع طائفي وتأكيد الطابع الوطني له . وطرح البيان مطالب العودة للعمل بالدستور وإطلاق سراح المعتقلين وأكد على ضرورة استلام العريضة الشعبية الموقعة من أوسع قطاعات الشعب» . (الملاحق- الوثيقة ١٦) .

رحبت المعارضة الوطنية البحرينية في الخارج بالبيان ، فأصدرت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية تصريحا قالت فيه : «إن لجنة التنسيق تؤيد ما جاء في بيان الوطنيين الديمقراطيين وتعتبره مؤشرا واضحا على الإجماع الشعبي حول ضرورة الحياة البرلمانية»[١] ، واعتبرته حركة أحرار البحرين تأكيدا للوحدة الوطنية والموقف الموحد إزاء المطالب ونشرته كاملا في كتابها يوميات الانتفاضة ولفتت إلى أسماء بعض أهم الموقعين عليه[٢] .

كان أحمد الشملان ضمن أول الموقعين على البيان وقد تلقى رسالة من لندن بتوقيع الشيخ حمزة الديري يثني فيها على إصدار البيان قائلا : «أسجل إعجابي وتقديري لهذه الخطوة الجبارة التي قمتم بها مع إخوانكم من أبناء هذا الشعب المعطاء . ما أحوجنا ونحن في هذه المرحلة الحساسة لمثل هذا البيان الذي يؤكد الإجماع الوطني والإصرار الجماهيري على تحقيق المطالب الثابتة المشروعة . . . نحن في الخارج ندعم مثل هذه المواقف بكل ما نستطيع وكلنا آذان صاغية لمقترحاتكم وملاحظاتكم» .

***

لم تلبث السلطة أن أفرغت الاتفاق الذي أبرم مع الرموز الدينية داخل المعتقل والذي أطلقوا عليه مسمى المبادرة من محتواه ، فلم تفرج وزارة الداخلية عن كافة المعتقلين الذين اتفق على اطلاق سراحهم ، واستمر إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام على المعتقلين . ذلك إلى جانب تصريحات بعض وزراء الحكومة بعدم وجود أي اتفاق أو حوار مع المعارضة[٣] ولم تجد نفعا اتصالات القائمين على المبادرة

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٠ . أكتوبر ١٩٩٥ . ص ١٠ .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ١٧٩-١٨١

(٣) «دعاة حق وسلام» . مصدر سابق . ص ٤٢ .

بالمسؤولين في وزارة الداخلية ، في الوقت ذاته لم تتوقف حركة الاحتجاج والتظاهر في الشارع ، وحينما قرر أصحاب المبادرة عقد لقاء موسع مع الناس منعته وزارة الداخلية[١] .

وبناء على تداعيات الأحداث في الساحة الداخلية حددت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والجبهة الشعبية موقفها في بيان لها صدر بتارخ ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥ قالت فيه : «إن لجنة التنسيق ترى أن المخرج من الأزمة بيد الحكم ، بتنفيذ الاتفاق الأمني والمباشرة بالحوار مع اللجنة الشعبية المكلفة بنقل العريضة إلى الأمير . إن لجنة التنسيق ترى ضرورة ملحة لتشكيل القيادة الموحدة للحركة الدستورية في هذه اللحظات التاريخية» .

ونتيجة لسياسات السلطة التي أفرغت المبادرة من محتواها واحتجاجا على ممارساتها المجافية لروح الاتفاق أعلن أصحاب المبادرة اعتصامهم وإضرابهم عن الطعام بدءا من تاريخ ٢٣ أكتوبر١٩٩٥ . في اليوم التالي لاعلان الاضراب عقدت لجنة العريضة اجتماعا في مكتب المحامي الشملان واتخذت قرارا -رغم تحفظها على المبادرة- بزيارة المعتصمين المضربين وتقديم الدعم المعنوي لهم .[٢]

أخبرني الشملان أنه شارك زملاءه في لجنة العريضة أكثر من زيارة للمعتصمين ، لكنه أكد لي بأنه كان رافضا رفضا تاما للاتفاق الذي جرى في المعتقل وكان أكثر أعضاء لجنة العريضة تحفظا على قيام لجنة المبادرة لكنه قام بزيارات للمعتصمين المضربين عن الطعام دعما لصمود اعتصامهم وإضرابهم عن الطعام بعد اكتشافهم الخديعة التي أوقعتهم فيها السلطة ، وأملا في عودتهم للعمل تحت مظلة لجنة العريضة الشعبية .

وقال لي الشيخ علي عاشور : «خلال اعتصام أصحاب المبادرة أكتوبر ١٩٩٥ كنت أضطلع بدور المنسق لزيارات الوفود التي تزور المشايخ والأساتذة المعتصمين ، وأذكر أن الأستاذ أحمد الشملان حضر في أكثر من زيارة للمعتصمين ضمن الوفود الزائرة . كما أذكر مرة أن الأستاذ الشملان جاء بناء على طلب من المعتصمين للقائه شخصيا ، لست على علم بالهدف من طلب لقائه ربما أمر يخص شأنا قانونيا أو ربما

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٨٠ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٨٣ .

لإطلاعه على أمر طارئ أو أمر مهم فقد تلقى المعتصمون -حينها- أكثر من عرض من الديوان الأميري لفك الاعتصام وربما كان طلب لقاء الأستاذ الشملان في إطار ذلك» .

وقد أوضح لي السيد صادق الجمري موقف أحمد الشملان من مسألة الاتفاق داخل المعتقل بقوله : «نقطة الاختلاف مع أصحاب المبادرة كانت أن التحاور لا يكون داخل السجن ، ولم يستلطف ذلك الأمر كثير من الناس وخاصة زملاؤهم من التيار الديمقراطي . لقد كانت وجهة نظر الإخوان أحمد الشملان وباقي أعضاء لجنة العريضة صحيحة في هذا الجانب ، فمن الخطأ أن تدخل حواراً في السجن لأنك طرف ضعيف وحتى القانون ينص على أنه لا ولاية لسجين ، في القانون السجين يوكل أحدا لأنه يكون قاصرا ومحجوبة عنه المعلومات ومحجوب عنه كل شيء . كانت وجهة نظر مجموعة لجنة العريضة خارج السجن تتوافق مع المصطلح الذي كان يقوله الأستاذ الشملان وما زلت أذكره : «كيف يمكنك أن تتكلم والمسدس في رأسك» ، أذكر أنني كنت أتحدث معه في جلسة فقال لي : أنا لا آخذ بكلام أناس في السجن لأنهم مثل شخص يتكلم وآخر يمسك بمسدس في رأسه مما يجعله يقول الكلام الذي يبغيه ماسك المسدس» .

***

في الأول من نوفمبر ١٩٩٥ أنهى أصحاب المبادرة اعتصامهم وإضرابهم في مهرجان كبير أقيم في بني جمرة ألقى فيه المضربون بيانا شرحوا فيه للحشود التي حضرت تفاصيل الاتفاق مع السلطة داخل المعتقل وكيف أخلّت السلطة ببنود الاتفاق . وقد وُجهت دعوة لأعضاء لجنة العريضة لحضور المهرجان فوافقوا على الحضور ، لكن أحمد الشملان عارض حضور المهرجان مثلما عارض من قبل قيام ما سمي بلجنة المبادرة[1] .

وقد استفسرت من أحمد عن عدم حضوره المهرجان فقال : «لم أكن الوحيد الذي لم يحضر المهرجان فلم يحضره من أعضاء اللجنة محمد جابر صباح وهشام الشهابي والشيخ عبداللطيف المحمود ولا أعرف أسبابهم في ذلك ، أما أسباب عدم حضوري فكانت انقطاع الأخوة أعضاء لجنة العريضة من أصحاب المبادرة عنا

(١) المصدر نفسه . ص ٨٣ .

وتوقفهم عن التنسيق معنا في لجنة العريضة الشعبية . لقد أيدناهم في الاعتصام والإضراب كونه احتجاجا منهم على السلطة التي أخلّت بالاتفاق معهم . لكن أن يوقفوا التحرك تحت مظلة لجنة العريضة وهي اللجنة الأساس في مسار الحركة المطلبية آنذاك ، وأن لا يكون للجنة العريضة صوت أو كلمة في مهرجان خطابي جماهيري دعيت إليه مثلها مثل أي مدعو عادي ، ذلك عزز شعوري حينها بخطر يهدد الحراك الوطني العام الذي جمعنا في عمل نضالي موحد ، بل شعرت بوجود مؤشرات مقلقة تشي بالانحراف عن الوحدة الوطنية والتقوقع في حدود طائفية ضيقة ، لهذه الأسباب اتخذت قرارا بعدم الحضور كتعبير عن موقف رافض لما يجري» .

وحدثني المحامي عبدالله هاشم الذي حضر المهرجان مع أعضاء لجنة العريضة فقال : «أحمد الشملان كان يستشرف أمورا لم يكن أحد حينها قادرا على استشرافها ، حضرتُ مع الإخوة أعضاء لجنة العريضة المهرجان الذي نظمه الاخوة الكرام من القيادات الشيعية ولم يحضره الأستاذ الشملان ، وقد اتصلتُ به بعد ذلك أسأله عن سبب عدم حضوره ، فقال بأنه يشعر وكأن الأمور بدأت بالانحراف . سألته : لماذا؟ أجاب : الإخوة يتجهون صوب التفرد ، وهذا التفرد خطر عليهم وعلينا وعلى الحركة ، وأنا لم أحضر تعبيرا عن موقف رافض . أحمد الشملان اتخذ موقفا يتعلق بالتئام الحركة ، هذا الموقف أراه -تاريخيا- موقفا صائبا . واذا حدث في المستقبل تحليل لما جرى وللمواقف حيال ما جرى فالشملان اتخذ هذا الموقف . لقد ظل الشملان يقول أمامنا رأيه الرافض بشكل مستمر ويقوله للجماعة بشكل كثير ، قاله للشيخ عبدالأمير الجمري وقاله للأستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع» .

وقال لي الأستاذ فاضل الحليبي : «من المواقف المشرفة التي أتذكرها لأحمد الشملان تحديدا كان قبيل المهرجان الذي عقده أصحاب المبادرة ، أذكر أني قابلت المناضل الشملان في تلك الفترة وكان مستاء جدا من مسألة عدم التشاور والتنسيق وقال بالحرف الواحد : كان الأحرى أن يتشاوروا معنا مثلما كنا نتشاور معهم باستمرار ونأخذ بآرائهم ونتبادل معهم وجهات النظر ، فلماذا يتجاهلوننا ثم يدعوننا للمشاركة في المهرجان وقال إنه لن يلبي الدعوة لحضور المهرجان كنوع من الاحتجاج على هذا الأسلوب ، كان موقفه بتقديري موقفا صريحا وواضحا ويعبر عن كيفية التعاطي السليم مع الأمور السياسية» .

***

في أعقاب المهرجان الحاشد اتجه الوضع العام إلى هاوية الانفجار فبعد خمسة أيام استدعت الأجهزة الأمنية أصحاب المبادرة ووجهت لهم مجموعة من التحذيرات ، تبع ذلك كشف الأجهزة الأمنية عن رسالة اعتذار وقعها أصحاب المبادرة داخل المعتقل قبل إبرام الاتفاق بينهم وبين الأجهزة الأمنية . على ضوء ذلك قام أصحاب المبادرة باصدار بيان حول رسالة الاعتذار أكدوا فيه أن الرسالة كتبت من قبل جهاز الأمن الذين فرضوا عليهم توقيعها كشرط لبدء الحوار ، وهكذا سارت الأمور في تصعيد مستمر[١] .

وقد يكون أصحاب المبادرة شعروا بخطورة ما انتهت اليه الأوضاع في ظل ابتعادهم عن الخط الوطني الجامع الذي تمثله لجنة العريضة الشعبية ، لذا قرروا العودة من جديد للعمل تحت مظلة اللجنة وطلبوا لقاء يلتئم فيه جميع الأعضاء[٢] .

عقد الاجتماع في منزل الأستاذ عبدالوهاب حسين بحضور جميع أعضاء اللجنة ، وأهم ما ميز هذا الاجتماع إلى جانب التئام أعضاء اللجنة ، أنه -وفق من تحدثت معهم- كان أول اجتماع أظهر فيه الشيخ عبداللطيف المحمود نيته على الانسحاب من اللجنة .

قال لي الشيخ عيسى الجودر إن الشيخ عبداللطيف المحمود قال في الاجتماع موجها حديثه للشيخ عبدالأمير الجمري بأن المطالبة من خلال التكتل والعمل الجماعي لا تفيد مع السلطة والذي يفيد هو العلاقات الشخصية والعمل الفردي . وفي اجتماع لاحق للجنة في بيت الشيخ عيسى الجودر حدث ما يشبه الشد والجذب بين الشيخ عبداللطيف المحمود والأستاذ عبدالوهاب حسين على خلفية التصعيد الأمني الجاري في الشارع[٣] .

وقال المهندس سعيد العسبول : «بعد هذا الاجتماع انقطع الشيخ عبداللطيف المحمود عن اجتماعات اللجنة لفترة ، ثم انعقد اجتماع أوائل يناير ١٩٩٦ في مكتب المحامي أحمد الشملان بناء على طلب من الشيخ المحمود الذي أعلن في الاجتماع قراره بالانسحاب من اللجنة» .

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ٢٠٢

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٩٩

(٣) المصدر نفسه . ص ١٠١

وقال المحامي عبدالله هاشم : «حضرتُ شخصيا الاجتماع الذي جرى بمكتب المحامي أحمد الشملان ، وقد تحدث الشيخ عبداللطيف المحمود بالكلام التالي وهذا أقوله للتاريخ ، قال : إنني لم أعد أؤمن بالعمل الجماعي وأنا رجل مسلم واستخرت والخيرة بأنني سوف أعمل وأوجه النصح من داخل النظام وبشكل فردي . وقد حاولنا إقناع الشيخ المحمود بالعودة عما قرره ، وأذكر أن أحمد الشملان حاول كثيرا أن يثنيه عن موقفه لكنه كان قد اتخذ الموقف ، ويبدو أنه كان موقفا ثابتا بالنسبة له» .

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «فضيلة الشيخ عبد اللطيف المحمود أصابه ـ بحسب تقديري ـ التردد بعد ظهور الانتفاضة ، وكان يرى بأن العناصر الشيعية قد أخذت الساحة إلى مكان آخر غير الذي تريده لجنة العريضة ، وبعد الإفراج الأول عنا شارك في بعض اجتماعات اللجنة ، وكان متحفظا على رفع العريضة الشعبية إلى الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، لأنه كان يرى بأن السلطة غير مهيأة لتقبلها» .

وفي حديث صحافي أوضح الشيخ عبداللطيف المحمود عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية موقفه ورؤيته قائلا : «في الاجتماع الذي عقد ببيت الأستاذ عبدالوهاب حسين بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥ أبديتُ وجهة نظري في أن العريضة يكون قد انتهى مفعولها بعد الحوادث ، ولا يمكن تقديمها في هذه الآونة أو المطالبة بتقديمها لتغير الظروف (كنت من المطالبين بتقديم العريضة قبل نهاية نوفمبر/ شباط ١٩٩٤) حيث إن الظروف قبل سنة كانت مهيأة لتقديم العريضة ، أما الآن فالظروف غير مهيأة لذلك ، والإصرار من قبل الحكومة يتزايد في عدم الاستجابة لأي مطلب . وفي اجتماع ببيت الأخ عيسى الجودر عقد بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥ أثرتُ موضوع تحديد المسؤول عن توجيه الحوادث فإن كان أصحاب المبادرة هم الذين يوجهونها فللحكومة الحق في الطلب منهم أن يهدئوا الأمور . وإن لم يكونوا وراءها فليعتذروا عن أنهم ليسوا مسؤولين عنها ، وقد شاركني بعض الحاضرين في هذا الرأي» . ثم أضاف الشيخ المحمود قائلا : «أرى أن انسحابي من العريضة الشعبية كان صحيحا في ذلك الوقت ، كما بينت الحوادث التي جرت خطأ توجيه العريضة إلى غير ما كانت له ، حتى وصلت إلى قتل نفوس بريئة أو مسيئة وحرق وتدمير لممتلكات عامة وخاصة ، إضافة إلى ما نتج عن ذلك من عدم استقرار وعدم أمان وفوضى وضياع لحقوق الكثيرين واعتداء على آخرين ، وتأخير للتنمية ، بل وتعطيل لهدف سام

اجتمع عليه أهل هذا الوطن بكل أطيافه ومزقه من عمل لمصلحته الخاصة»[1] .

٤. كل الإمكانيات من أجل القضية المطلبية:

جنّد أحمد الشملان كافة امكانياته الشخصية وإمكانيات مكتبه للمحاماة لخدمة القضية الوطنية المطلبية التي كانت تتصدرها لجنة العريضة الشعبية والتي كان الشملان ضمن أنشط أعضائها . أخبرني أكثر من عضو من أعضاء لجنة العريضة الشعبية أن الشملان إلى جانب دوره في صياغة العريضة تولى -في الغالب- صوغ رسائل اللجنة الموجهة للجهات الرسمية والأهلية في داخل البحرين وخارجها .

قال الأستاذ علي ربيعة : «الجانب الأهم في دور أحمد الشملان كان صوغ الرسائل التي كانت تذهب باستمرار للقيادة السياسية والتي تذكّر القيادة السياسية بوجود عريضة شعبية قوامها ٢٥ ألف توقيع ويجب أن تسلم للأمير . كتابة هذه الرسائل كانت بواسطة أحمد الشملان حتى إصابته بالمرض الأخير ، كان هو الذي يصوغ الرسائل باستمرار لمخاطبة السلطات ، كنا نكلفه بذلك على اعتبار أنه محام وكاتب وأثبت جدارته في صوغ الرسائل المطلبية» . وقال الشيخ عيسى الجودر : «كان أحمد الشملان يصوغ الرسائل التي تصدر باسم اللجنة وكانت تطبع في مكتبه» .

***

كما هيّأ الشملان مكتبه لاحتواء العديد من اجتماعات لجنة العريضة الشعبية ، قال الشيخ عيسى الجودر : «كانت الاجتماعات الاستثنائية تعقد دائما في مكتب أحمد الشملان» . وقال لي الأستاذ علي ربيعة : «كان لأحمد الشملان دور آخر مهم ألا وهو فتح مكتبه للمحاماة للقاء أعضاء لجنة العريضة خاصة عندما اشتدت الأمور وزادت الرقابة على تحرك أعضاء لجنة العريضة فأصبح مكتب الشملان هو الملتقى لأعضاء اللجنة ، من هذا المكتب كنا نناقش القضايا المهمة ومستقبل التحرك السياسي» . كما كتب الأستاذ ربيعة التالي : «بعد عودة رجال المبادرة إلى لجنة العريضة عملت المباحث على إحكام الرقابة على تحركات الأعضاء وأصبحت مباحث أمن الدولة لا تفارق منازل أعضاء لجنة العريضة وخاصة مكتب المحامي

---

(١) «عبداللطيف آل محمود يعلق على حلقات علي ربيعة» . جريدة «الوقت» . ع ٥٣٣ . البحرين : ٧ أغسطس ٢٠٠٧ .

أحمد الشملان»[1] .

وقال الأستاذ عبدالوهاب حسين : «كان أحمد الشملان يحتضن الكثير من اجتماعات اللجنة في بيته ومكتبه في ذلك الوقت العصيب ، حيث كان احتضان هذا النوع من الاجتماعات في مرحلة القمع في ظل قانون أمن الدولة ، يحتاج إلى شجاعة كبيرة واستعداد للتضحية» .

***

ووضع أحمد الشملان معدات وأجهزة مكتبه رهنا لاحتياجات لجنة العريضة وشكل المكتب مركزا إعلاميا للجنة العريضة الشعبية لاستلام المراسلات الموجهة للجنة من الداخل أو الخارج وإرسال رسائل وبيانات اللجنة . فكانت تطبع في المكتب وثائق ورسائل اللجنة وترسل من المكتب سواء تلك الموجهة للقيادة في الداخل أو للقوى السياسية والمنظمات الاقليمية والعربية والعالمية خارج البحرين .

قال المهندس سعيد العسبول : «أكثر البيانات التي أصدرتها اللجنة خرجت من مكتب أحمد الشملان» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «هناك نقطة هامة وهي أن أوراق لجنة العريضة الشعبية كانت عندي وعند أحمد الشملان ، وقمنا بتصويرها داخل مكتب الشملان وفرزها بهدف عمل إحصائية لمعرفة عدد الموقعات من النساء وعدد الموقعين من الرجال ومجموع الموقعين ، ووجدنا العدد حينها ٢٣٧٠٠ توقيعا تقريبا قبل استلام البقية الباقية من التواقيع ، وكان غرضنا من التصوير إرسال نسخ من أوراق لجنة العريضة للخارج ، وتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية داخل البحرين» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «قليلٌ من نذر نفسه سَخّر مكتبه لهذا العمل ، مكتب الأستاذ أحمد الشملان كان خلية نحل ، وبعد اعتقال الشملان سَخّرتُ مكتبي بالطريقة نفسها ، حتى أن المرحوم د . عبداللطيف الرميحي مدير عام مكتب رئيس مجلس الوزراء كان يقول : أنتم لستم محامين ، أنتم جماعة محترفو سياسة ، هذه ليست مكاتب محاماة ، مكاتب محاماة كلها عرائض وتوقيعات ورسائل للخارج وتصريحات؟!!» .

***

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٠١ .

ومنذ أن فتح أحمد الشملان مكتبه للمحاماة في ١ نوفمبر ١٩٨٨ لم يقتصر دور المكتب على كونه مكتبا للمحاماة ، كان بجانب ذلك ملتقى يستقطب رفاق العمل التنظيمي السياسي والشخصيات السياسية والإعلامية والأصدقاء . يتذكر الأستاذ يوسف الحمدان صديق أحمد الشملان قائلا : «أصبح أحمد الشملان صديقا جميلا لا أستغني عن صداقته ، كنت أقصده في مكتبه في بناية المتنبي وأرى من يزوره من الأصدقاء مثل محمد حسين نصر الله وبعض الأصدقاء» .

ويتذكر الكاتب الكويتي أحمد الديين أحد أبرز ممثلي التيار الديمقراطي بالكويت قائلا : «كنت ألتقي بأحمد الشملان وذلك بحكم العلاقة الرفاقية بين جبهة التحرير الوطني البحرانية وحزب اتحاد الشعب في الكويت ، كنا نلتقي أحيانا مع بعض الجماعة في مكتبه بعمارة المتنبي في سوق المنامة» .

وفي مرحلة التسعينيات أصبح المكتب ملتقى لأعضاء لجنة العريضة والناشطين حولها ومكانا تناقش فيه القضايا السياسية الساخنة على الساحة الوطنية . قال لي المهندس سعيد العسبول : «كنت دائم الزيارة لأحمد الشملان في مكتبه ببناية يتيم في سوق المنامة ، كنت أزوره هناك أحيانا منفردا وأحيانا برفقة الأخ إبراهيم كمال الدين» .

***

منذ فترات اعتقاله في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم واعتقاله الطويل في الثمانينيات الفائتة وبفضل حملات التضامن التي دعمت القابعين في معتقلات البحرين حقق أحمد الشملان شهرة على صعيد الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان العالمية كمناضل وطني ، فلم تكن التقارير الدورية لمنظمة العفو الدولية «الأمنستي» ومن بعدها منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومان رايتس ووتش» تخلو من تسليط الأضواء على أوضاع المعتقلين في سجون البحرين وعلى انتهاكات حقوق الإنسان فيها . وقد ساهم الأفراد والهيئات الناشطة في تنظيمات القوى الوطنية في البحرين في إمداد المنظمات العالمية بالمعلومات حول أوضاع المعتقلين .

ومع انخراطه في الحراك السياسي مرحلة التسعينيات حقق أحمد الشملان مزيدا من الشهرة على صعيد أكثر من منظمة عالمية كناشط سياسي ومحام مدافع عن حقوق الإنسان . جاء في الرسالة التي بعثت بها منظمة «ليبرتي» في ٦ مارس ١٩٩٦ لأمير البلاد بعد اعتقال الشملان في فبراير ١٩٩٦ أن : «صيت المحامي

الشملان قد ذاع كناشط سياسي يناضل من أجل الديمقراطية بالوسائل السلمية والقانونية» .

وقال الشيخ عيسى الجودر : «أحمد الشملان كان شخصية معروفة على المستوى العربي والأوربي بحكم اتصالاته سابقا في هذا المجال ، وهذا أعطى لجنة العريضة دفعة لكي تقوم بالعمل الذي اتفقنا عليه وهو المطالبة بتفعيل دستور ١٩٧٣» .

وقال الأستاذ عبدالجليل النعيمي أحد الكوادر القيادية بجبهة التحرير الوطني البحرانية أنه في العام ١٩٩٣ سافر إلى الولايات المتحدة في إطار تحركه كناشط حقوقي والتقى مع منظمة أمريكية تدعى lawyer to awyer : وهي منظمة محامين تتبنى قضايا حقوق إنسان تخص محامين مناضلين عبر العالم ، بحيث يأخذ كل محامي أمريكي محاميا مناظرا له يتعرض لمحنة في بلد آخر ، ويذكر النعيمي أن الحديث دار معهم عن محاميين بحرينيين هما أحمد الشملان وأحمد الذكير ، وكانت ملفاتهما موجودة عند هذه المنظمة التي كانت تتابع قضية هذين المحاميين المناضلين» .

وظف الشملان شهرته لصالح النضال المطلبي الذي خاضه مع زملائه في لجنة العريضة الشعبية ، وبناء على ذلك توجه ممثلو الهيئات والمنظمات العالمية ووكالات الأنباء إليه للوقوف على واقع الوضع في البحرين وتطوراته .

استقبل الشملان الوفود الصحافية وممثلي المنظمات الحقوقية والباحثين والتقى بهم في مكتبه وخارج مكتبه . قال لي د . منصور الجمري : «من الأدوار الهامة التي قام بها أحمد الشملان وهناك كثيرون لا يعرفونها هي أنه كان يلتقي بوفود حقوق الإنسان وبالصحافيين الذين كانوا يأتون خفية إلى البحرين ، كان الشملان بالنسبة لهم مصدرا للمعلومات الموثوقة . أن تكون المعارضة في الخارج ، وأن تقول ما تقوله هذا شيء ، لكن أن تأتي المعلومات من الداخل وتوثق بأسلوب قانوني وعلمي فهذا شيء آخر ، وكثير من المقابلات التي جرت مع الأستاذ الشملان وُثقت من قبل منظمات حقوقية كبيرة على أنها وثيقة معتمدة . ممثلو منظمة «هيومن رايتس ووتش» التقوا به ، وضمّنوا معلوماته كتابهم الذي صدر في ١٠٧ صفحات في يوليو ١٩٩٧ ، جاء «جو ستورك» والتقى بالشملان وأخذ منه مصادره الرئيسة في هذا الكتاب الذي عمل هزة كبيرة» .

يعلق أحمد الشملان على الأمر بقوله : «التقيت مع السيد «جو ستورك» نائب

المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وأفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» أكثر من مرة في البحرين ، وزارني في مكتبي وفي إحدى المرات كانت ترافقه زوجته . كانت لقاءاتنا تتعلق بجهد السيد «جو ستورك» في جمع معلومات محددة حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وتوضيحات حول القوانين المعمول بها ، كما شمل ذلك معلومات عما كنت أتولاه من قضايا المعتقلين ، ثم موضوع اعتقالي مطلع ١٩٩٦ ومحاكمتي ، كما زارتني في مكتبي شخصيات أخرى من المنظمة نفسها «هيومن رايتس ووتش» لا أذكر أسماءهم الآن» .

ورد في توطئة تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» يوليو ١٩٩٧ التالي : «قدَّم عدد من المحامين البحرينيين مساعدات لا تقدر بثمن وتوضيحات للعديد من النقاط حول قوانين البحرين لكننا لن نذكر أسماءهم حرصا على سلامتهم الشخصية»[١] .

وعلى صعيد آخر ذكر لي الصديق الكويتي الأستاذ محمد القديري : «كنت في زيارة للأخ أحمد الشملان بمكتبه ، وهناك التقيت بصحافية من جريدة «الغارديان» ترتدي اللباس البنجابي يرافقها شخص من غرفة التجارة والصناعة ، فشاركتُ الأخ أحمد في إلقاء الضوء على الأوضاع في البحرين حسبما طلبت الضيفة ، كان ذلك في إطار المرحلة الثانية من علاقتي بأحمد الشملان حيث أصبحنا نلتقي ونتكلم عن قضايا تتعلق بالأوضاع السياسية في المنطقة» .

ويتذكر أحمد الشملان أن وفدا من هيئة الإذاعة البريطانية «البي بي سي» زاره في مكتبه وأهداه كتاباً أصدرته «البي بي سي» بعنوان :The battle for the BBC ، كما أذكرُ شخصيا سيدة نرويجية ناشطة في مجال حقوق الإنسان كانت تعد -ضمن فريق من الباحثين- دراسة عن واقع حقوق الإنسان لا أذكر الآن نطاقها الجغرافي . أرادت السيدة أن تلتقي معي بعد الإفراج عن أحمد في ابريل ١٩٩٦ لتتعرف على وضع ورأي وموقف عائلته ، وقد زارتنا في البيت وأمضت نهارا لدينا وتعرفت عليّ وعلى عيالي وسجلت بعض آرائنا وردات فعلنا على ما جرى لأحمد .

وعدا عن اللقاءات وجها لوجه مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان ووكالات

---

(١) منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» . «انتهاكات روتينية وإنكار روتيني : الحقوق المدنية والأزمة السياسية في البحرين» . نيويورك : المنظمة . ١٩٩٧ . ص ٢ .

الأنباء كان أحمد الشملان على اتصال عبر تبادل الرسائل «بالفاكس» مع عدد من أبرز الناشطين الأجانب في مجال حقوق الإنسان من المتابعين للحالة البحرينية خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٦ ونخص بالذكر هنا عضو مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة اللورد «ايريك ايفبوري» ، إضافة لذلك جرت مراسلات بين الشملان وكل من السيد «جو ستورك» نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وأفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» والسيد «روبرت ويلكنسن» عضو المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان والسيدة نجلا سماكيا من منظمة العفو الدولية كما يرد ذكره في سياق هذا الفصل .

***

واهتم الشملان بالدور الكبير للإعلام في دعم القضية الوطنية والمطلبية البحرينية ولم يتوان عن طرق كافة الأبواب الاعلامية من اتصال بمحطات إذاعية كمحطة الإذاعة البريطانية «البي بي سي» وبلجان حقوق الإنسان وبوكالات الأنباء كوكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس» ، وبالشخصيات الإعلامية والعالمية ، لقد سعى لاستثمار كافة علاقاته وصداقاته للترويج للقضية .

أخبرني الأستاذ محمد القديري : «كنت في مطلع التسعينيات أعمل مستشارا في شركة خاصة تعمل في مجال البترول ، وكان عليّ -من ضمن مهام عملي- أن أنقل موظفي الشركة من الأجانب إلى البحرين وأعيدهم في اليوم التالي بقصد تجديد تأشيرات إقامتهم . كانت الشركة تجلب موظفين بزيارات تجارية ولابد من خروجهم من الكويت ثم عودتهم لكي ننجز لهم إقامات عمل . ولكوني سفير سابق ، كانت السفارة الكويتية في البحرين تسهل عملي ، فبدلا من انتظار تأشيرة العمل خمسة أيام أو أسبوع كنت أنجزها في اليوم نفسه ، هذا كان خلال الأعوام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ . وقد عمل الصديق أحمد الشملان على استثمار سفراتي المتعددة وعلاقاتي من أجل الترويج الإعلامي للحركة المطلبية في البحرين ونقل أخبارها للخارج . كنت دائم التردد عليه في مكتبه وكان يزورني في الفندق ونناقش الأوضاع في البحرين ونجري تحليلات حولها ، وكنت أنقل له كل ما يُكتب عن البحرين في الخارج ، وآخذ منه الأخبار عن تطورات الحركة المطلبية في البحرين وأنقلها للصحافة في الخارج بحكم علاقاتي الجيدة مع الصحافة العالمية . كان عملي مع الصديق الشملان هو عمل دعاية حول نضال الشعب البحريني وأن هناك اضطهاداً وتضييقاً على الحريات .

وتمكنت من إخراج نسخة من العريضة الشعبية وهي بحوزتي أحتفظ بها في الكويت ، فقد طلب مني الأخ الشملان حينها إخراج نسخة من العريضة خوفا من مصادرتها في البحرين . على إثر علاقتي مع الشملان بدأت المخابرات البحرينية تراقبني ، أذكر كانت لي صداقات بحكم منصبي الدبلوماسي السابق مع مسؤولين في السفارة الأمريكية والسفارة البريطانية فكنت ألتقي معهم وأعطيهم تفاصيل عن التطورات السياسية الجارية في البحرين ، كنا نجلس في فندق «الهوليدي ان» ، وكنت أعطيهم نسخا من المنشورات وهناك عيون تراقب ، وأينما تجلس فأنت مراقب . وفي إحدى المرات وصلتُ مطار البحرين فعرضوني لتفتيش دقيق وكانت في حقيبتي أوراق سياسية لها علاقة بأوضاع البحرين والإضرابات والاعتقالات والسجون ، كانت الأوراق دائما معي في الحقيبة رايح راجع ، صادروا الأوراق وأدخلوا موظفي الشركة الذين كانوا ينتظرونني بالخارج وفتشوهم تفتيشا دقيقا ولم يجدوا عندهم أي شيء . ثم حققوا معي وطرحوا أسئلة من قبيل : أين ستذهب في البحرين وأين ستسكن وماذا ستعمل هنا ، وما هي علاقتك مع أحمد الشملان ، بعدها أخذت السلطات في البحرين تضيّق عليّ كثيرا وكأنها كانت تريد اعتقالي . التقيت مع سفيرنا في البحرين وأبلغته باحتجاجي على ما أتعرض له ، فاتصل السفير بالجهات الرسمية البحرينية وقالوا له : أبداً ، ليس لدينا أي شيء بخصوصه . سافرت وعدت مرة أخرى فأعادوا تفتيشي من جديد ، لذا قررت قطع علاقة عملي بالبحرين نهائيا وأصبحت أنقل موظفي الشركة إلى دبي» .

***

وفي ظل محدودية انتشار الاتصالات عبر شبكة الاتصال الدولية «الإنترنت» في ذلك الوقت وظف الشملان كافة وسائل الاتصال المتاحة من هاتف و«فاكس» في الترويج للعريضة الشعبية وللحركة المطلبية ، وأجمع من تحدثت معهم ممن عايشوا الشملان على أن ما تميز به من جرأة وجسارة كان هو العامل الحاسم في تفعيله الإيجابي لتلك الوسائل .

يقول د . سعيد الشهابي : «بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية المباركة في ديسمبر ١٩٩٤ ، بدأت اتصالاتنا المباشرة مع المحامي أحمد الشملان ولذلك أسباب عديدة ، أولها أنه من المتابعين بشكل جيد لما كان يجري بشكل يومي ، ثانيها : أن خطوط الاتصال مع النشطاء كانت تتلاشى تدريجيا مع اعتقالهم ، الواحد بعد الآخر ،

وثالثها : أنه كان يتبنى قضايا المعتقلين شعورا منه بالمسؤولية الوطنية ، وبالتالي فهو أكثر معرفة بما كان يجري آنذاك ، ورابعها : أننا كنا نعتقد أنه بمنأى عن الاعتقال نظراً لعمره وموقعه السياسي والاجتماعي والمهني . كنا نتحدث معه حول التطورات ، وموقف رموز لجنة العريضة الشعبية التي أشرفت على مشروع «العريضة الشعبية» العام ١٩٩٤ . كما كنا نسعى لاستقراء الوضع العام عن طريق إنسان يعرف ما يقول ، ولا ينقل إلا الواقع . كان الشملان يومها ، يمثل لنا خطا ساخنا مع الداخل ، فكان يرحب بالاتصالات ، ويبادلنا المشاعر . كنت أتحدث معه وأشعر بحالة الحزن التي كان يختزنها في داخله ، وهو يسمع قصص التعذيب وسوء المعاملة ، ويستمع إلى أراجيف جهاز الأمن وأبواق السلطة . كنا نبعث له «بفاكسات» للاستفسار أو لإرسال المنشورات ، أو البيانات الصادرة عن المنظمات الحقوقية أو الجهات السياسية الغربية ، كل ذلك على أمل أن يكون مطلعا على ما يجري في الخارج» .

ويقول د . منصور الجمري : «أقلية جدا من الناس الذين امتلكوا الوضوح والجرأة التي تميز بها أحمد الشملان ، لقد كان من المحامين الذين يتقبلون تلقي المكالمات من الخارج للحديث بكل بوضوح على الهاتف . في تلك الفترة لم يكن «الإنترنت» قد دخل على الخط وكانت الاتصالات إمّا بالفاكس أو بالهاتف . كان الأستاذ الشملان يتكلم بالهاتف وقلبه مملوء باللوعة على ما وصل إليه الوضع في البلد ، وكان يتحدث عن الظروف التي تمر بها البلد وعن الحاجة إلى ترشيد العمل الوطني والحاجة إلى تأكيد أن المطالب الإصلاحية تشمل الجميع . كان حديثه مخلوطا دائما بين وصف الحال وبين المطلب الذي علينا جميعا أن نرشّد هذه الحال له وندافع عن الناس الذين يعانون من ازدياد المظالم ومن ازدياد القمع في تلك الفترة . وأتذكر أنه في فترة من الفترات ربما كانت منتصف ١٩٩٥ عندما كانت القبضة قد أحكمت في البحرين والهواتف العمومية في الشوارع التي كانت مصدراً من مصادر الأخبار بالنسبة لنا قد أحرقت ، أحرقتها أجهزة الأمن حتى لا يتم استخدامها للاتصال مع الخارج ، والتي لم تحرق وضعوا عليها مراقبة . كان «الفاكس» أيضا مراقبا ، وصودر «فاكس» الوالد عندما اعتقل في الأول من أبريل ١٩٩٥ . وعندما انتهى هذا المصدر الواضح جدا وأغلقت جميع المنافذ كان الأستاذ الشملان يتكلم ويستخدم «فاكسه» . كنا نتحدث عبر الهاتف وكنا نتبادل «الفاكسات» ، كان بعض الإخوان الآخرين في لندن يتصل به في فترة شدة الأحداث بصورة منتظمة تقريبا أربع مرات أسبوعيا ، أنا شخصيا

اتصلت به مرات قليلة في فترات أحتاج إلى معلومات ذات جانب قانوني يتعلق بالوضع ، ومرة اتصلت أستشيره : ماذا بعد ، حينما وصلنا إلى وضع وكأنما الحكومة كانت مصممة فيه على أمر ما وشراسة الأمن في أوجها ، كان ذلك قبل أن يعتقل الأخ أحمد ، أيضا كانت له اتصالات كثيرة مع رفاقه في الخارج ومع الصحافيين . شهد العام ١٩٩٥ الاضطرابات الدامية التي استمرت للعام ١٩٩٦ الذي شهد أيضا حملة كبيرة جدا ، ومع نهاية ١٩٩٦ ومطلع ١٩٩٧ ضربت الحكومة بشدة وامتلأت المعتقلات وضربت الأصوات ولم يبق الا بعض الأصوات القليلة جدا التي ظلت تتحدث بجرأة وبقوة كقيادة وطنية لها احترامها على المستوى الوطني وعلى المستوى الخارجي ، أحد تلك الأصوات كان صوت أحمد الشملان» .

ويقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «في التسعينيات كانت أحداث البحرين في تصاعد ومنذ نهاية ١٩٩٤ دخل الوضع في مرحلة صدامات شبه دموية . في هذه الفترة سجل أحمد الشملان حضورا لافتا في عموم الشارع البحريني ، وأنا أتذكر جيدا كيف كنا نتصل عبر الهاتف بالبحرين نأخذ الأخبار ، ومن بين الذين كنت أتصل بهم أحمد الشملان ، وأذكر مرة أننا كنا على وشك التوجه لإجراء لقاء مع «البي بي سي» ، فاتصلت بأحمد الشملان وبمحسن مرهون وأخذت منهما آخر الأخبار . كنا نحضر اللقاءات برفقة زملائنا من الجبهة الشعبية وحركة أحرار البحرين ونحن نحوز آخر الأخبار الطرية عن البحرين التي كنا نستمدها من رفاقنا . كنا نطرح تقييمنا الخاص الذي هو غير مبالغ فيه بالنسبة للوضع في البلد ولا هو أقل تقديرا للواقع الجاري فعلا ، كانت لدينا مادتنا الإعلامية التي نتحرك عليها في الخارج بسبب التواصل مع رفاقنا الذين كان أحمد الشملان واحدا منهم» .

***

كما برز دور لأحمد الشملان على مستوى الحديث مع الإذاعات ووكالات الأنباء بالإدلاء بتصريحات عبر الهاتف ، خلال الأحداث وبشكل خاص خلال العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ وجزء من ١٩٩٧ . كان الشملان يدلي بتصريحات علنية ومباشرة لمحطة هيئة الإذاعة البريطانية على خلفية ما يجري ويستجد من أحداث سياسية على الساحة البحرينية . كما كان يدلي بتصريحات صحافية لوكالة الأنباء الفرنسية التي تنقل عنها التصريحات نفسها إذاعتا مونت كارلو وطهران .

قال لي الأستاذ عبدالوهاب حسين : «ارتبط اسم أحمد الشملان بمواقف ذات

جرأة وشجاعة ، وكان يعلن عن مواقفه في لقاءاته الصحافية مع إذاعة لندن ومونت كارلو وطهران وغيرها ، فلم يكن يعمل تحت الستار ، ولم يحجب آراءه ومواقفه كغيره بين صفوف النخبة والأخدان ، وإنما كان يعمل في الفضاء المفتوح ، ويفصح عن آرائه في الصحف والإذاعات من خلال المقالات والمقابلات الصحفية . كانت له مواقف شجاعة ومتميزة في دعم الانتفاضة الشعبية ، انتفاضة الكرامة المباركة ، وهذه الميزة لم تكن لدى الكثير من الأشخاص ، حيث كان الكثير من الأشخاص مستعدين للكلام بين الجدران المغلقة في صفوف الأصدقاء والأخدان ، ولكنهم غير مستعدين لدفع الثمن بالإفصاح عن آرائهم للرأي العام وفي وسائل الإعلام ، مما كان يشكل نوعا من الخذلان للقضايا الوطنية في تلك الأوقات العصيبة ، بخلاف الأخ المناضل أحمد الشملان ، الذي كان يصدع بآرائه في وسائل الإعلام ويحرص على وصولها إلى الرأي العام في الداخل والخارج ، فكان يفصح عن آرائه في عموده الصحافي الذي يكتبه في إحدى الصحف المحلية بعنوان «أجراس» إن لم تخنّي الذاكرة ، وفي وسائل الإعلام الأجنبية من خلال المقابلات الصحافية مع الإذاعات والصحف ومحطات التلفزة» .

وحدثني السيد صادق الجمري حول انطباعه عن تصريحات الشملان فقال : «اليوم تجدين الكل يتجرأ ويتكلم بينما في التسعينيات لم يكن يجرؤ على الكلام سواه ، كان الأستاذ أحمد الشملان يتكلم بشجاعة ملفتة من إذاعة لندن . ومما يميز الأستاذ الشملان أن لسانه كان لبقاً ، ليس بحديثه ما يمس القيادة السياسية أو الأسرة الحاكمة ، كان كلامه في منتهى الاحترام ، لا زلت أذكر كلامه وكيف كان جريئا وفي الوقت ذاته تنطوي كلماته على احترام الطرف الثاني . وكانت إذاعة طهران تنقل تصريحاته عن وكالة الأنباء الفرنسية ، هذه أذكرها أكثر من مرة ، كانت الوكالة الأكثر دقة عن أحداث البحرين هي الوكالة الفرنسية ، كانوا يأخذون من الأستاذ الشملان تصريحات وتبثها عنهم إذاعات لندن وطهران ومونت كارلو» .

وقال المهندس سعيد العسبول : ««كانت «للبي بي سي» إتصالات مع أحمد الشملان وكان لها منه تصريحات حول الموقف ، كانت أسئلتهم مصاغة بطريقة استدراجية يحاولون من خلالها المشي في السياق الإعلامي الذي كان النظام ينشره ، فيما كانت محاولات الشملان جادة كثيرا لقلب الطاولة ، وقد وفقنا في ذلك لدرجة ما» .

وقالت الكاتبة الصحافية البحرينية عصمت الموسوي : «كنت مراسلة لمحطة هيئة الإذاعة البريطانية «البي بي سي» من العام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨ ، وخلال أحداث التسعينيات الماضية من العام ١٩٩٥ فما بعد كنت أستمد بعض تقاريري من المحامي أحمد الشملان . كان بحوزتي هاتفه المنزلي وكنت آخذ منه تصريحات ، كما كنت أعطي «البي بي سي» رقم هاتفه وأقول لهم : كلموه أنتم مباشرة لأنه من الناس الذين يقبلون الحديث . كان الشملان يجرؤ على الحديث ، وكنت أتصل به أحيانا وأسأله : ماذا حدث؟ يجيبني : أنا سأكلمهم ، الليلة سأكلمهم ، كنت حلقة الوصل بينه وبين «البي بي سي» ، وأحيانا كنت -فقط- آخذ منه ماذا حدث وماذا جرى . كان المحامون الذين يجرؤون على الحديث مع جهة خارجية ويشرحون الأحداث ثلاثة فقط هم : أحمد الشملان وعبدالشهيد خلف وعبدالله هاشم ، في ذلك الوقت لم يكن أحد يتكلم ، كان الكل يخاف ، وبعد الانفراج وتغير الأوضاع قلت في أكثر من محاضرة لي أنني توفرت على ثلاثة محامين فقط كانوا يقبلون أن يتحدثوا ويساعدوني» .

خلال حديثها معي قالت السيدة منى جناحي السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان : «أتذكر أن الصحافية عصمت الموسوي كانت تتصل بالأستاذ أحمد» .

٥. علاقة نضالية مع الزعامات الدينية:

منذ أن توثقت علاقات الزمالة والنضال بين أعضاء لجنة العريضة على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم ، وفي ظل حراك النضال الوطني الذي كان ينشط فيه أحمد الشملان فقد توطدت علاقاته الحميمة مع الجميع بمن فيهم ممثلو التيار الإسلامي بشقيه المشاركين في لجنة العريضة . كانت لجنة العريضة الشعبية تتوفر على عناصر تمتاز بالحراك الميداني والاتصال بكافة الأطراف متابعة لإعداد ونشر وتوقيع العريضة عبر مختلف مناطق البحرين ، وكان الشملان -بشهادة زملائه في اللجنة- من أنشط الأعضاء حراكا واتصالا ومتابعة لتطور الحركة المطلبية ، وقد حرص على فتح جسور بينه وبين رموز التيار الإسلامي الفاعلين في الحركة المطلبية حينها .

يوضح الشملان ذلك بقوله : «لم أتخل قيد أنملة عن ثوابتي وقناعاتي الفكرية التي يعرفها رموز الحركة الإسلامية ولم أخفها عن أحد قط ، وحينما فُتحت قنوات الاتصال والتواصل مع الرموز الإسلامية لم أنظر للحراك المطلبي إلا في اطاره الوطني

وباعتباره حراكا ونضالا وطنيا عاما ليس له علاقة بطوائف أو مناطق أو فئات ، فالمطالب هي مطالب شعب بأكمله والحراك المطلبي يتم في إطار ائتلاف وطني تمثله لجنة العريضة الشعبية . كان المطروح وطنيا عاما وشعب البحرين بمجموعه سيجني ثمار ذلك الحراك المطلبي والنضالي . مع ذلك كنت أقف موقفا ثابتا وحازما حينما أستشعر أي موقف أو حدث قد يميل منحرفا عن المنحى الوطني الشامل ، وأواجه زملائي إسلاميين كانوا أو علمانيين وأصارحهم وأتخذ موقفا مناهضا لما يذهبون إليه ، وفي الوقت ذاته أبقي على علاقتي الوطنية الطيبة معهم وأحافظ على علاقتي الإنسانية الحميمة بهم وعلى محبتي واحترامي لشخوصهم وتقديري لنضالهم» .

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين : «حينما طُرحت المبادرة في اعتقالنا الأول ، تواصل الأخ المناضل أحمد الشملان وغيره من لجنة العريضة مع أصحاب المبادرة بنفس النفَس وبنفس القوة ، وانعكس ذلك على موقفه من الانتفاضة الثانية واعتقالنا الثاني» .

تمسكا بهذا الإيمان انطلق الشملان مسلحا بهاجس العمل الوطني المتجاوز لأي منحى طائفي أو فئوي في العمل النضالي ينسج علاقات نضالية مميزة مع رموز التيار الإسلامي الشيعي من أعضاء لجنة العريضة ومن الناشطين المحيطين بهم . ومنذ بدء الحراك على العريضة الشعبية كوّن الشملان زمالة نضالية وصداقة حميمة ومحبة مع الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين وبعض مناصريهما من شيوخ الدين وغيرهم من مؤيدين . هذا إلى جانب العلاقة الوطنية والنضالية القائمة على الثقة والاحترام التي تأسست بينه وبين الشيخ عبداللطيف المحمود وبينه وبين المعارضة البحرينية الإسلامية في لندن وبشكل خاص مع د منصور الجمري ود . سعيد الشهابي .

تواصل أحمد الشملان ونسّق على صعيد الحراك المطلبي مع الشيخ عبدالأمير الجمري إلى درجة قيام علاقة حميمة وقريبة بين الرجلين ، كان الشملان يزور الشيخ كثيرا في منزله وتعرّف على عائلته وأبنائه . قال لي السيد صادق الجمري : «بدأت أرى الأستاذ أحمد في بيتنا بداية العام ١٩٩٢ وظل يزور الوالد خلال العام ١٩٩٣ ، كنت حينما أشعر أن الجلسة خاصة أخرج ، وأنا أعرف أنهم يتكلمون في موضوع العريضة . كانوا أيضا يأتون كمجموعة ، أذكر مرة كان مع الأستاذ الشملان جواد الفردان وأحمد منصور ، وأحيانا معه مجموعة من لجنة العريضة مثل الأستاذ علي

ربيعة والشيخ عيسى الجودر وغيرهم ، وخلال العام ١٩٩٤ كانت لقاءاتهم تجري بشكل أكثر في المحرق» .

وخارج اجتماعات لجنة العريضة الشعبية كان التشاور في الشأن السياسي والحراك المطلبي متواصلا بين أحمد الشملان والشيخ عبدالأمير الجمري . حول هذه الجزئية قال لي الأستاذ عبدالله مطيويع : «أحمد الشملان للأمانة كان «دينامو» لجنة العريضة الشعبية وأهم قنوات اتصالها ، وقد توطدت علاقته مع الشيخ عبدالأمير الجمري إلى درجة - وهذا أمر لا تعرفه إلا القلة القليلة- أن الشيخ الجمري كان يتشاور مع الشملان في بعض الفترات حول محتوى خطبة الجمعة التي ينوي أن يلقيها ويطلب من أحمد الشملان أن يضع معه الخطوط العريضة للخطبة . صحيح أن علاقة الشيخ عبدالأمير الجمري معنا في لجنة العريضة كانت علاقة قوية بشكل عام ، لكن علاقته مع أحمد الشملان كانت أوثق وكان يتم التداول بينهما حول أن هذا الموضوع ينبغي التطرق له الآن والحديث عنه أو عدم التطرق له . كانت علاقته مع الشملان قريبة وحميمة وكنت أدهش كيف أن الشيخ الجمري يطلب من أحمد الشملان أن يضع معه الأفكار الأساسية لخطبته . كان هذا دليلاً على تحرر وانفتاح أفق الشيخ عبدالأمير الجمري ، وللأمانة التاريخية ينبغي أن يُذكر ذلك كشهادة في حق الرجلين» .

وقد أكد أحمد الشملان ما قاله الأستاذ عبدالله مطيويع وأضاف أن هناك شيخا آخر كان يتشاور معه حول الأفكار الرئيسة التي سيطرحها في خطبته هو الشيخ علي عاشور من البلاد القديم ، وقد استفسرت حول ذلك من الشيخ علي عاشور فقال : «خلال العام ١٩٩٥ ومع تصاعد الأحداث كنت خطيب الجمعة بمسجد الصادق بالقفول ، وكان خطاب مسجد الصادق خطاباً مركزيا هاما في تلك المرحلة حيث لا خطب من مساجد أخرى بسبب اتساع حملة الاعتقالات والأوضاع الأمنية المتشددة ، إلى جانب أنني كنت آخر من تم اعتقاله من المشايخ الناشطين في الحركة المطلبية . ومنذ الإفراج عن شقيقي سعيد عاشور انفتحت قناة اتصال بيني وبين الأستاذ أحمد الشملان ، فكنت أتردد على مكتب الأستاذ لأعرف منه آخر التطورات والمستجدات في المسار السياسي وأتناقش معه لمعرفة الخطاب السياسي الملائم للمرحلة والسقف الممكن وصول خطاب الجمعة له ، فالأستاذ الشملان عضو في لجنة العريضة الشعبية وله اتصال بالخارج سواء مع المعارضة البحرينية أو مع

الهيئات والشخصيات الحقوقية البحرينية والعالمية . كانت لقاءاتي مع الأستاذ الشملان لبلورة وصياغة الأفكار الممكن أن يتضمنها خطاب الجمعة الذي -في الغالب- كان موجها للدولة ولطرح المطالب السياسية» .

وسألت د . منصور الجمري عن علاقة الشملان مع والده المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري فقال : «أنا طبعا كنت بعيدا لكني كنت أسمع أن الوالد يذكر أحمد الشملان دائما بمعزة خاصة ، والوالد نفسه أخذ خطا مغايرا للاتجاه الآتي من خط الإسلام الشيعي الذي كان لا يتحالف مع الوطنيين والليبراليين . الوالد تحالف معهم فكان يعتبر بعض الليبراليين مبدئيين وأناساً خالصي النفس ، وهذه كانت نظرته المستمرة . كان يعز المحامي أحمد الشملان كثيرا ، وهذا عرفته من خلال حديثي معه ، وهذا ما جعلني أحاول أن أرفع اسم الشملان في الخارج . مع ذلك كان الشملان كشخصية وطنية شمسا طالعة وكثير من الناس يعرفون عنه ، ربما هو لا يعرفهم لكنهم يعرفون عنه . كان ذكر الوالد للشملان كثير وبمستوى عال جدا جدا ، وأعتقد أن تحالفه مع شخص مثل أحمد الشملان أنتج للبحرين خيرا كثيرا» .

وقد شكّل أحمد الشملان في فترات حساسة من مسيرة التسعينيات النضالية وبشكل خاص في الفترة بين ١٩٩٤ و١٩٩٦ حلقة وصل هامة بين رموز الحركة الإسلامية الشيعية ولجنة العريضة ونشطاء الحراك المطلبي من التيار الوطني الديمقراطي من جهة أخرى . يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «في مرحلة صياغة العريضة الشعبية كان أحمد الشملان يقوم بعملية التنسيق والتشاور مع بعض أعضاء اللجنة مثل الشيخ عبدالأمير الجمري . كان يصعب أحيانا أن نجتمع كلنا ، فعمليا أحمد الشملان تولى عملية التنسيق . وفي مرحلة جمع التوقيعات على العريضة كان أحمد الشملان «دينامو» التحرك وكان اتصاله بجماعة القرى متواصلا للتنسيق ومتابعة التوقيع» .

وقال لي الفنان خليفة زيمان الذي كان من الشباب المتواجد في اللقاءات العامة بمجلس الأستاذ علي ربيعة في الفترة ذاتها : «أنا من الناس الذين لازموا مجلس الأستاذ علي ربيعة طوال السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و١٩٩٤ . حينها كان الأستاذ أحمد الشملان «دينامو» يتحرك ويتنقل من مكان إلى مكان ، وكنا نجلس في مجلس الأستاذ علي ربيعة وتدور نقاشات وحوارات كثيرة ، وكنا نترقب أن يأتي أبو خالد لكي يعطينا آخر التطورات ، وبمجرد أن يصل الأستاذ أحمد الشملان كنا نسكت

لكي نسمع ماذا سيقول بتقدير أن عنده الخبر اليقين لأنه كان يتواصل مع القرى والمناطق وقياداتها ويكون قادما إما من لقاء مع الشيخ عبدالأمير الجمري أو من لقاء مع شخص آخر» .

من جهته كان الشيخ عبدالأمير الجمري يعتبر الشملان حلقة وصل واتصال موثوقة مع أعضاء لجنة العريضة ومع غيرهم من الناشطين . وتجلى ذلك واضحا حين مناقشة تضمين العريضة ما يتعلق بشأن المرأة وكذلك خلال الحصار الذي تعرض له الشيخ الجمري في بيته ، كما لم تنقطع علاقة الثقة الوطنية بين الرجلين حتى خلال الفترة التي اتخذ فيها الشملان موقفا مناهضا للمبادرة التي جرت في المعتقل بين الجهاز الأمني وشيوخ الدين ، وكذلك موقفه المناهض لقيام لجنة المبادرة واعتباره ذلك خروجا على لجنة العريضة وخطها الوطني العام ودورها في قيادة الحراك السياسي في تلك المرحلة . امتنع أحمد الشملان عن حضور المهرجان الذي نظمه أصحاب المبادرة بعد إنهاء اعتصامهم وفك إضرابهم عن الطعام ، رغم ذلك لم يشكل هذا الحدث قطيعة سياسية بينه وبين الشيخ الجمري أو غيره من الرموز الدينية فقد استمر تواصله مع الشيخ عبدالأمير الجمري حتى خلال فترة حصار الشيخ في بيته قبيل اعتقاله الثاني من خلال رسائل كان يبعثها الشيخ الجمري للشملان واثقا من استمرار علاقته النضالية معه معتدا بالتواصل من خلاله مع الآخرين . يقول الشيخ الجمري في مقطع من رسالة كتبها للشملان بخط يده وأرسلها عبر «الفاكس» من منزله بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥ : «أصبحنا اليوم فوجدنا جامع الإمام زين العابدين ترابط سيارات الشغب ببابه وعلى بابنا ، المداخل ممنوعة . . . (الملاحق- الوثيقة ١٧) .

يعلق د . منصور الجمري على ذلك بقوله : «كان الوالد يستخدم «الفاكس» بكثرة وكان يرسل لنا «فاكسات» ونتبادل معه المعلومات» . وعن الرسالة المذكورة قال لي السيد صادق الجمري : «هذه الرسالة قبل الحصار الأول كانت المنطقة مطوقة قبل أن يطوقوا البيت فكان واضحا أن العملية تستهدف الوالد . كانت الاتصالات غير مقطوعة وكان «الفاكس» لدى الوالد في مكتبه ، وأذكر أنه كان يرسل لمجموعة أشخاص ومن ضمنهم الأستاذ أحمد الشملان ، كان الوالد يجلس متوترا في مكتبه وكان يحب أن يطلع الذين معه في العمل الوطني بالمجريات التي كانت تحدث . قبيل الحصار الأول أرسل الوالد رسالة إلى الأستاذ أحمد الشملان ورسالة إلى شقيقي منصور في الخارج ، أذكر أنه أرسل رسالتين يصف فيهما الوضع لهذين الشخصين» .

كما ظل أحمد الشملان متواصلا مع عائلة الشيخ عبدالأمير الجمري خلال فترتي اعتقال الشيخ ، قال لي السيد صادق الجمري : «خلال فترتي اعتقال الوالد الأول والثاني بعدما أطلق سراح الأستاذ الشملان وقبل أن يمرض كان أبوخالد لا يتوقف عن السؤال والاطمئنان على الوالد . كان يأتي إلى مكتب المحامين في الدور الرابع وألتقي معه فيسأل ويتابع ويقوي المعنويات ويذكر تجربته في الخارج وحينما رجع إلى البحرين . كان لحديثه معي دور في تحقيق ارتياح نفسي لي حينما أسمع كلامه ، كان يأتي في الحديث على الوضع العام وما هي الحلول الموجودة فكان كلامه مريحا جدا بالنسبة لي . كما أذكر زيارة قام بها الأستاذ أحمد بعد مرضه لبيتنا حينما أفرج عن الوالد بعد الاعتقال الثاني . كانوا قد سمحوا أن يزوره الناس لمدة أسبوع فلما جاء الشملان أوقفوه خارج البيت ومنعوه من الدخول . كان أبو خالد حينها مريضا وقد أصيب بالجلطة ، رغم ذلك جرت لديهم حالة طوارئ واتصالات والدورية رايحة راجعة وتم توقيف أبي خالد ومن جاء معه ثم أخذوهم لمركز الشرطة وهناك سجلوا أسماءهم وقالوا لهم سنتصل بكم ولم يتصلوا» .

***

كما كانت ولا زالت لأحمد الشملان علاقة مميزة مع عضو لجنة العريضة أحد رموز التيار الإسلامي الشيعي الأستاذ عبدالوهاب حسين . وفي لقاء لي مع الأستاذ عبدالوهاب حسين لمستُ تقدير الأستاذ لأحمد ولمكانته السياسية والنضالية وتثمينه لدوره خلال الحراك المطلبي في عقد التسعينيات . يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين : «تعرفت على الأخ المناضل أحمد الشملان العام ١٩٩٢ ، وقد جاءت المعرفة في ظرف تحرك وطني مشترك يجمع معظم ألوان الطيف السياسي البحريني المعروف والفاعل سياسيا آنذاك ، وذلك برفع ما عرف بـ(العريضة النخبوية) إلى الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، وقد بقيت علاقتي مع أبي خالد مستمرة من ذلك الحين وحتى الآن ، مرورا بالأنشطة السياسية الوطنية التي تلت العريضة النخبوية ، وكانت لأبي خالد مواقف مشرفة أثناء الانتفاضة ، دفع ثمنها غاليا . لقد دخل الأخ المناضل أحمد الشملان معنا في تجربة ناجحة للعمل الوطني المشترك ، تجربة تعتبر سابقة ناجحة على مستوى المنطقة والعالم العربي ، فلم نجد لها مثيلا في العالم العربي كله ـ بحسب علمي وإطلاعي ـ حتى الآن . لقد نجحنا بالفعل في تجربتنا ، وكانت لقاءاتنا مكثفة ومستمرة بمعدل أسبوعي أحيانا ، وقد تكونت بيننا

علاقة مودة ، وكان لأبي خالد بالفعل دور كبير في ترسيخ هذا المبدأ وتثبيته» .

في ٦ نوفمبر ١٩٩٤ نشرت جريدة «أخبار الخليج» البحرينية مقالا لأحمد الشملان بعنوان «ظاهرة الانفصام القاتلة» استنكر فيه -كما أسلفنا- رفض التحالف مع التيار الإسلامي حتى لو توفر الاتفاق مع الأطراف الدينية على هدف النضال السلمي من أجل الديمقراطية وفي إطار الشرعية المتمثلة في الحكم ، كما استنكر دعوة البعض إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة خوفا من أي تغيير قد يكون لصالح التطرف الديني . وفي ٧ نوفمبر ١٩٩٤ بعث الأستاذ عبدالوهاب حسين رسالة لأحمد الشملان عقّب فيها على المقال وامتدح بعض ما ورد به من أفكار فقال : «لقد كان تشخيصك للظاهرة الخطيرة واضحا وجريئا ، وقد أعطت المقالة الدليل العملي على جدوى الحوار بيننا ، وما هي الا ثمرة من ثماره ، وانها دليل على خروج كاتبها النظري والعملي وعافيته من الداء الذي شخصته ، لا يبقى الا الحوار مع المد الإسلامي وتكيف القوى الوطنية معه» . واختتم الأستاذ عبدالوهاب حسين رسالته بقوله : «فليهنأ هذا الشعب بشموسه التي تبعث له بأشعتها الذهبية في سماء الوحدة الوطنية المجيدة» .

اضافة لذلك أخبرني الأستاذ عبدالوهاب حسين عن توطد علاقته الشخصية مع أحمد الشملان وكيف كانت له معه جلسات مصارحة فكرية بلغت حدا بعيدا ، يقول الأستاذ : «كانت تجمعني مع الأخ المناضل أحمد الشملان جلسات خاصة ، وكانت غالبا تسبق جلسات اللجنة في مكتبه أو بيته ، وكانت بعض هذه الجلسات تأخذ طابعا فكريا ، كان من خلالها يحاول أن يميز بين انتمائه السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير بما تحمله من إرث فكري يساري ، وبين حالته الروحية مع الله جل جلاله . وكان لا يتردد في وصف نفسه بالمناضل الشيوعي على أساس ثوري من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس ، إلا أنه كان يقول لي بأن له مع الله جل جلاله علاقة صوفية» .

٦. محاولات للكسب والاحتواء:

منذ إطلاق سراحه أواخر الثمانينيات جرت أكثر من محاولة رسمية وشبه رسمية لاستمالة أحمد الشملان وكسبه بقصد احتوائه أو تقريبه من الخط الرسمي للسلطة أو حتى تحييده ، ونروي فيما يلي بعضا من تلك المحاولات :

- خلال فترة انتقاله لمكتبه الجديد في بناية صلاح الدين بسوق المنامة مطلع سبتمبر ١٩٩٣ تلقى الشملان اتصالا من الأستاذ محمد المطوع يدعوه لزيارة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في مجلسه يوم الأحد ، وقد توجه أحمد في يوم الأحد الذي تبع الاتصال إلى مجلس رئيس الوزراء ، وخلال اللقاء تحدث رئيس الوزراء عن السياسة الأمريكية في العالم العربي وأثنى على سلسلة مقالات كتبها الشملان خلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٩٣ تنتقد السياسة الأمريكية في المنطقة العربية . يعلق أحمد على تلك الدعوة بقوله : «أوضح ذلك اللقاء جانبا من المحاولات الرسمية التي بُذلت لاستقطابي أو لتقريبي من محيط أصحاب القرار» .

وروى لي صديق أحمد الشملان المحامي يوسف يتيم ذكرياته حول هذا الأمر قائلا : «كانت السلطة تسعى لأن تجر أحمد الشملان صوبها وقد لمست ذلك من خلال صداقتي القوية مع د . عبداللطيف الرميحي مدير عام مكتب رئيس مجلس الوزراء ، فمرة دُعي الشملان إلى مجلس رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، كان أحمد قد كتب سلسلة مقالات ضد أمريكا نالت إعجاب رئيس الوزراء . بعد ذلك بفترة كان هناك تحرك رسمي لكسب تأييد المؤسسات الأهلية في قضية الخلاف بين البحرين وقطر حول مسألة جزر حوار ، وقد زار وزير الإعلام المرحوم طارق المؤيد أسرة الأدباء وكنا في الأسرة وكان أحمد الشملان معنا . وزير الإعلام طارق المؤيد أمسك الشملان وأجلسه بقربه ، وكان د . عبداللطيف الرميحي موجودا فقلت له : أراكم تسعون لتقريب جماعتنا ، أجابني د . الرميحي : «نعم نحن نحترم الكتاب العقلانيين ، وكان يقصد الشملان على خلفية المقالات التي كتبها ضد أمريكا . في لقاء أسرة الأدباء جرى حوار وكان جميع الشعراء والأدباء متواجدين ، وقد طلب الوزير طارق المؤيد موقفا مساندا من الأسرة ، وكان الجميع صامتين لم يبد أحد رأيا ماعدانا أنا وعبدالله خليفة فقد تصدينا للوزير وقلنا له : ان أردتم دعما أخرجوا وثائقكم عن حوار ، أنتم عينتم محامين إنجليز عن البحرين . فرد علينا الوزير قائلا : أنتم تتعلمون لتوكم سوق دراجة فلا يجوز أن تقودوا -مباشرة- طائرة . كان في كلامه تقليل من شأن وقدرة المحامين البحرينيين ، ثم قال الوزير : هذا أمامكم د . حسين البحارنة ألا تحترم د . البحارنة؟ أجبته : د . البحارنة طرف في النزاع لأنه في السلطة ، أنا أكلمك عن المحامين ، عن تعيين محامين للدفاع . قال : ألا تعتقد أن د . البحارنة كفؤ؟ أجبت : هو كفؤ ولكنه مسؤول من السلطة . كان أحمد الشملان حينها محامياً

وتوقعت أنه سيأخذ موقف التصدي ، لكن أحمد ظل صامتا ولم يتكلم . بعد حدث زيارة الشملان لمجلس رئيس الوزراء ، وبعد زيارة الوزير طارق المؤيد للأسرة داخلتني هواجس وخفت أن نفقد الشملان وأن يتغير ويبتعد دون إرادته عن النضال ، لكني تأكدت لاحقا من خطأ هواجسي ومخاوفي حول تغير أحمد الشملان أو انحرافه عن خط النضال الوطني» .

– في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣ انعقدت اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في البحرين وكان أحمد الشملان ناشطا حينها ضمن مجلس إدارة جمعية المحامين في العمل والإعداد للاجتماعات عضوا باللجنة المنظمة وأصبح عريف حفل الافتتاح وكان ممثل جمعية المحامين في اجتماعات المكتب الدائم . وعقب انتهاء الاجتماعات دُعي أعضاء المكتب الدائم ومعهم مرافقون من مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية كان الشملان ضمنهم إلى لقاء الأمير ورئيس الوزراء . يقول المحامي علي الأيوبي : «بعد اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب دعينا مع أعضاء المكتب الدائم للقاء الأمير الشيخ عيسى ورئيس الوزراء الشيخ خليفة وكان أحمد الشملان معنا» ، وقد تبع ذلك وصول هدايا من ديوان رئيس الوزراء للوفد الزائر ومرافقيه» .

وقد خُص كل من رئيس جمعية المحامين الأستاذ علي الأيوبي ومندوب الجمعية في اجتماعات المكتب الدائم أحمد الشملان بحقيبتين من الهدايا .

– قبل عدة أشهر على إعلان أسماء أعضاء مجلس الشورى المعين الثاني (سبتمبر ١٩٩٦) ، وقبل شهرين على اعتقال أحمد الشملان(فبراير ١٩٩٦) تلقى الشملان اتصالا من الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة رئيس لجنة أمن الدولة والذي كانت تربطه مع أحمد علاقة صداقة وزمالة دراسة في مرحلة الطفولة ، إلى جانب علاقة جيرة وصداقة بين عائلة والده الشيخ عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة وعائلة «مطوعة» سبيكة والدة أحمد التي تربي الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله في بيتها . اعتمادا على تلك الخلفية دعا الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله أحمد الشملان للقاء ودي في مكتبه بخفر السواحل الواقع على طريق منتجع البندر . يروي أحمد ما يتذكره عن اللقاء قائلا : توجهت للقاء ظهرا بعد أن أنهيت أعمالي في المحكمة ، وقد استقبلني الشيخ عبدالعزيز بكل ترحاب وجلسنا نتبادل الحديث ونتذكر أيام الطفولة والصبا ، ثم بدأ يوجه لي بعض النصائح ويذكر لي أسماء أناس

تركوا طريق السياسة ورتبوا أمور حياتهم خير ترتيب ، وقال إنني كفاءة في مجال اختصاصي وعملي وأستحق أن أتطور وأصل لموقع ومكانة كما وصل غيري وضرب مثلا على ذلك بعضوية مجلس الشورى . ثم وجه لي سؤالا مفاده : هل تقبل عضوية مجلس الشورى إذا عُرضت عليك؟ قلت له : هل تريدني أن أجيبك بصراحة؟ قال : طبعا . قلت : هل تضمن أن لا أمس بسوء ولا أعتقل بعد ذلك؟ قال : نعم . قلت له : أنا لا أعترف بمجلس معين لا يملك أي صلاحيات ، ولا أقبل عضوية مجلس إن لم ينتخبني الشعب لعضويته» .

قالت لي الكاتبة الصحافية عصمت الموسوي : «جلست مع أحمد الشملان وعرفت منه أنه جرت محاولات لاحتوائه ، قال لي بالحرف الواحد : «أرادوا أن يلفونا تحت جناحهم» ، ثم أردفت قائلة : لقد عرفوا أن الشملان يصعب احتواؤه» .

٧. تزايد الملاحقات الأمنية والاعتقال الثاني للزعامات الدينية:

على إثر عودة أصحاب المبادرة للعمل تحت مظلة لجنة العريضة زاد الجهاز الأمني من إحكام رقابته على تحركات أعضاء اللجنة ومراقبة الأماكن التي يعقدون اجتماعاتهم فيها فتكثفت الرقابة على بيوت بعض أعضاء اللجنة وعلى مكتب المحاماة التابع لأحمد الشملان[1] . وقد زاد التوتر العام بعد أن أقرت محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ حكم الإعدام بحق عيسى أحمد قمبر الذي اتهم بقتل أحد رجال الأمن والسجن المؤبد بحق معتقل آخر .

وعلى هامش القمة الخليجية لدول مجلس التعاون التي عقدت في مسقط مطلع ديسمبر ١٩٩٥ بثت إذاعة قطر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٥ برنامجا إذاعيا حول الوضع في المنطقة شارك فيه المحامي أحمد الشملان والكاتب الصحافي حافظ الشيخ من البحرين باعتبارهما كاتبان مهتمان بالشؤون الخليجية ، وشاركهما في الحديث إلى البرنامج مفكرون وكتاب آخرون من الدول الخليجية . وقد تطرق أحمد الشملان وحافظ الشيخ إلى الوضع في البحرين وانتهاكات حقوق الإنسان وانتقدا رفض

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٠١ .

السلطة إعادة العمل بالدستور[١] .

وعلى خلفية حديثهما في البرنامج الإذاعي استدعى الجهاز الأمني الكاتبين البحرينيين وأجرى معهما تحقيقا حول ما قالاه في البرنامج ووجهت لهما تهديدات . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥ تم تقديم الشملان والشيخ إلى محكمة أمن الدولة التي حكمت في نهاية الشهر بتغريم كل منهما مبلغ ٥٠٠ دينار بتهمة التحريض على كراهية النظام ، ومنعا من السفر بأمر قضائي صادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥ . الا أنه وبناء على الاستئناف الذي قدمته هيئة المحامين تلقى الوكيل المساعد لإدارة الهجرة والجوازات بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ طلبا من إدارة المحاكم برفع المنع من السفر عن أحمد الشملان[٢] .

تلاحقت الأحداث على الساحة البحرينية وزادت وتيرة التصعيد فقد تم في ١١ ديسمبر ١٩٩٥ إنزال ٤٠٠٠ من الجيش السعودي في البحرين . وفي اليوم التالي ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ قام ٩٦ من النخبة السياسية والمهنية بالكويت ومثقفيها بإرسال رسالة لأمير البحرين تنطوي على إعلان هذه الشخصيات تضامنها مع شعب البحرين[٣] . وقد قررت لجنة العريضة الشعبية إرسال رسالة شكر للشخصيات الكويتية على تضامنها كان أحمد الشملان ضمن أول الموقعين عليها .

حدثني المحامي عبدالله هاشم عن تلك الرسالة رابطا إياها بوضع لجنة العريضة الشعبية بعد المبادرة فقال : «المبادرة أقصت لجنة العريضة الشعبية ولم يستطع أعضاؤها رأب الصدع رغم ما بذلوه من جهود ، وقد بلغنا درجة أننا كنا نريد أن نتحرك تحركا خاصا بالجناح الوطني الديمقراطي بحيث تكون له مبادراته ، ومن المبادرات التي أقدم عليها أعضاء لجنة العريضة من الوطنيين الديمقراطيين قيامها بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٦ بإرسال خطاب دعم ومساندة للشخصيات الكويتية التي

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٣ . يناير ١٩٩٦ . ص ٨ وحركة أحرار البحرين الإسلامية .«عام الإصرار والصمود . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٥- نوفمبر ١٩٩٦» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٧] . ص ١٤

(٢) الدعوى رقم :٢/٥١٢٦/١٩٩٥/٠٦ وعلي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٥٣-١٥٤ وحركة أحرار البحرين . المصدر نفسه . ص ص ١٤ ، ٢٦ .

(٣) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٣ . يناير ١٩٩٦ . ص ٦ .

أرسلت رسالة تضامن مع شعب البحرين حينما منعتهم السلطة من دخول الأراضي البحرينية . وقد كُلفت بصياغة هذه الرسالة ثم بدأنا بالتوقيع فكان توقيع الأستاذ محمد جابر صباح هو الأول وتوقيع الأستاذ علي ربيعة هو الثاني ، ثم كلفني الأستاذ علي ربيعة بأخذ الرسالة إلى الشيخ عبدالأمير الجمري ليوقعها . جلس الشيخ الجمري معي بروح أبوية وأنا أذكر هذا الموقف الكريم منه ، واعترض ابتداء على مسألة لغوية ثم صمت ، وقال لي : ليس أنا من لا يرضى أن يوقع بعد الآخرين ، ولكن الناس لا ترضى أن أوقع بعد الآخرين . وكنت حقيقة قد قلت للأخ علي ربيعة قبل ذهابي : لا يجوز أن أطلب من الشيخ عبدالأمير الجمري وقد احتل موقع الزعامة الروحية الآن أن يوقع في خانة الرقم ثلاثة . لقد أقنعني الشيخ الجمري بروح أبوية أن العملية غير ممكنة . أما الأستاذ عبدالوهاب حسين ففهمت من حديثه حين التقيته أنه اعتبر هذه الرسالة تصرفا فرديا منا ، وبعد التشاور بيننا كان الاتفاق على إرسال الرسالة التي ذهبت دون توقيع القيادات الدينية»[1] .

مع دخول العام ١٩٩٦ تلقى أحمد الشملان في ٢ يناير ١٩٩٦ رسالة من منظمة العفو الدولية بتوقيع نجلا ساماكيا تطلب معلومات عن الطلبة الذين تم اعتقالهم في أكتوبر ١٩٩٥ باعتباره أحد المحامين الذين تولوا قضايا هؤلاء الشباب .

***

بعد ما حققه المهرجان الخطابي الذي نظمه أصحاب المبادرة من تلاحم الشارع معهم كزعامات دينية ، وبعد أن لاحظت السلطة أن الصفقة التي أبرمتها معهم داخل المعتقل قد فشلت وعلى العكس لاحظت دورهم في شحذ الهمم نحو تنامي وتصاعد الحركة المطلبية ، قررت أن تودعهم المعتقل من جديد . وتظهر الرسالة التي بعث بها الشيخ عبدالأمير الجمري لأحمد الشملان بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥ أنه خضع للإقامة الجبرية والحصار منذ ديسمبر ١٩٩٥ ومنع من الصلاة في جامع الامام الصادق . على ضوء الحصار والمنع بدأت تخرج المسيرات وبدأ اعتقال الزعامات الدينية كالشيخ حسن سلطان ثم الشيخ محمد الرياش ، وبتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٦ تم استدعاء أصحاب المبادرة من قبل الجهاز الأمني للتحقيق . وفي اليوم التالي ١٤ يناير ١٩٩٦ تم اعتقال الأستاذ عبدالوهاب حسين وتكررت استدعاءات الشيخ عبدالأمير

---

(١) انظر نص الرسالة في المصدر نفسه . ع ٤٤ . ص ١٠ .

الجمري وحجزه عدداً من الساعات . على إثر ذلك عادت حوادث الانفجارات والحرائق من جديد وتزايدت المسيرات ، وبتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٦ اعتقل الأستاذ حسن مشيمع والشيخ علي عبدالله عاشور ، وفي اليوم التالي ٢٢ يناير ١٩٩٦ تم اعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري ، ثم اتسعت حملة الاعتقالات[١] .

بعد الاعتقال الثاني للرموز الدينية وصل الوضع في البحرين إلى منعطف خطير يهدد بتفاقم الأوضاع وتراجع الحركة المطلبية أمام الإفراط الرسمي في استخدام القوة . في هذا المنعطف بدأ أحمد الشملان يمارس دورا علنيا في الدفاع عن المطالب الجماهيرية ومناهضة أساليب السلطة في القمع العنيف لحركة الشارع والمسببة لارتداد العنف والعنف المضاد . في هذه الفترة بأواخر يناير ١٩٩٦ اتصلت وكالة الأنباء الفرنسية بالشملان تأخذ رأيه في التطورات المتصاعدة في البلاد وحول ردود الفعل القمعية للسلطة وحول ما طرح في التصريح الرسمي بعد اعتقال الزعامات الدينية من أنهم يحرضون على التخريب ومساعدة المخربين وكراهية النظام ، أجاب الشملان عن أسئلة الوكالة فكان تصريحه كالرد على التصريح الرسمي ونفي للتهم التي وجهت للزعامات المعتقلة .

يتذكر السيد صادق الجمري ذلك التصريح للشملان بقوله : «في تصريحه «للفرانس برس» رد الأستاذ أحمد الشملان على التصريح الرسمي وكان ذلك قبل اعتقاله مباشرة ، بعد الاعتقال الثاني للوالد وزملائه أصحاب المبادرة كان أحمد الشملان هو الوحيد الذي أعطى تصريحا من داخل البحرين ولا أذكر أن أحدا تكلم غيره ، الذين في الخارج ويصرحون وضعهم كان لا يقاس بوضع من في الداخل . تصريح الشملان كان ملفتا فقد ذكر أن اتهام الزعامات الدينية المعتقلة بالتآمر غير صحيح وقال : أنا على معرفة واتصال باثنين منهم هما الشيخ عبدالأمير الجمري والأستاذ عبدالوهاب حسين في إطار عملنا بلجنة العريضة . تحدث الشملان في الوقت الذي كانت الصحف المحلية تصفق للتصريحات الرسمية ولم يكن هناك أحد يدافع ، طبعا هناك خطباء المساجد تحدثوا عن اعتقال الزعامات لكن هؤلاء تأثيرهم محلي ، أما الشملان فصرح «للفرانس برس» ونقل تصريحه إلى كذا محطة . وسط تلك الأجواء تفاجأت الناس بالصوت الذي تكلم إلى درجة أن كثيرين قالوا :

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ص ٢٦ ،٥٠ .

الشملان سيعتقل وستوجه له التهم ذاتها ، بعدها بعشرة أيام اعتقل الأستاذ أحمد الشملان ونزل حول اعتقاله تصريح يحمل التهم نفسها» .

تحت بند حرية التعبير أورد تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» ما جرى لأحمد الشملان بعد ذلك التصريح فذكر : «اعتقل أحمد الشملان ، محام وسياسي نشط ، وهو أحد أقطاب لجنة العريضة الشعبية في ٧ فبراير ١٩٩٦ مباشرة بعد أن أدلى بتصريح إلى وكالة الأنباء الفرنسية»[١] .

بعد الاعتقال الثاني لأصحاب المبادرة وانسحاب الشيخ عبداللطيف المحمود من لجنة العريضة استمرت اللجنة تعمل بمن تبقى فيها . وفي أول عمل لها بعد اعتقال الرموز والقيادات الشيعية أصدرت اللجنة بتاريخ ٣ فبراير١٩٩٦ بيانا سياسيا قام أحمد الشملان والمهندس سعيد العسبول بصوغه ، وقد وصف الأستاذ علي ربيعة البيان بشديد اللهجة وكان يستنكر عملية اعتقال أعضاء لجنة العريضة ويدين العنف بجميع أشكاله ويدعو للحل السلمي للأزمة كبديل للحل الأمني[٢] (الملاحق- الوثيقة ١٨) .

يتذكر المهندس سعيد العسبول إصدار البيان قائلا : «أذكر أنه بعد اعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري والآخرين من أصحاب المبادرة ، توجهت إلى مكتب الأستاذ أحمد الشملان وتحدثنا عما يجري ، ثم جلسنا في مكتبه نصوغ البيان الذي أدّنا فيه اعتقال الجماعة وأساليب السلطة في إصرارها على الحل الأمني للأزمة ، كنا لوحدنا نحن الاثنين فقط من أعضاء لجنة العريضة جلسنا وصغنا البيان . وبعد الانتهاء من صوغه ليلا أصدرناه باسم لجنة العريضة عبر ارساله بواسطة «الفاكس» مباشرة من مكتب الشملان ، وهو البيان بالتحديد الذي اعتقل أحمد الشملان على إثر صدوره حيث كانت المراقبة مشددة على مكتبه» ، وقد أكد أحمد لي رواية المهندس العسبول .

صدر البيان بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٦ وبعده بيومين منعت وزارة الداخلية ندوة كان نادي العروبة يزمع عقدها بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٦ تحت عنوان «الشورى والديمقراطية» وكان مقررا أن ينتدي فيها كل من د . عبداللطيف المحمود والمحامي أحمد الشملان

---

(١) منظمة مراقبة حقوق الإنسان»هيومن رايتس ووتش» . مصدر سابق . ص ٣٧

(٢) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٢٩

ود . علي العريبي[1] .

حول دور أحمد الشملان في مرحلة ما بعد الاعتقال الثاني للرموز الدينية يقول د . سعيد الشهابي : «كان كبار الرموز قد اعتقلوا وأصبح الشملان الوسيلة الباقية للتعرف على ما كان يجري . وفي الوقت نفسه كانت وسائل الإعلام ونشطاء حقوق الإنسان في الخارج يبحثون عن شخصيات في الداخل للتحدث لها ، فكان أحمد الشملان أبرزها ، كان كلامه يؤخذ على محمل الجد من قبل الآخرين نظرا لرشده وانتمائه السياسي ولونه المذهبي ، كان بالنسبة لنا رأس مال كبير سعينا لعدم التفريط به ، ولكن لم يكن أحد بمنأى عن بطش النظام وأجهزة قمعه» .

سابعا: الاعتقال السادس-البحرين فبراير- أبريل ١٩٩٦:

١. ظروف الاعتقال، أسبابه وتداعياته:

كنتُ أكابد خوفا دفينا على أحمد وكانت تملؤني الخشية أن يعتقل بين لحظة وأخرى ، ولازمني هذا الشعور طوال الوقت ومنذ زمن بعيد ، كان قلقي يصل أوجه كلما استدعي للتحقيق أو كلما أدلى بتصريح حول الأحداث الجارية أو كتب مقالا يتسم بجرأة الطرح . مع تصاعد الأحداث في الأشهر التي سبقت اعتقاله ما إن تفارق الساعة الواحدة والنصف ظهرا وهو لم يصل البيت بعد ، حتى تبدأ الوساوس تنهش قلبي ، أظل أتحرك غير مستقرة داخل البيت ، ثم أخرج عند الباب وأجلس على عتبة بقرب البيت أنتظر وروحي في يدي . وحالما يطل بسيارته عند زاوية الطريق المؤدية لبيتنا ، أتنفس الصعداء وأتجه معه للداخل وأنا أرجوه ألا يتأخر مرة أخرى لكي لا يأكل القلق قلبي ، لكنها حالة ظلت تتكرر أياما وأيام وصل تأخره في بعضها للثالثة بعد الظهر وأنا أنتظر . كان شعوري بقرب اعتقاله كبيرا ، ولا يمكن أن أنسى أنني ليلة الاعتقال بالذات أخبرته قبل أن ننام ما سمعته بأنهم سيعتقلون حتى السُّنة ، لقد تميزت مرحلة التسعينيات بكثرة الإشاعات التي كانت تطلق ربما كبالونات اختبار أو ربما كتحذير وإنذار .

قبيل الخامسة فجرا من يوم الأربعاء ٧ فبراير ١٩٩٦ طرقت باب بيتنا مجموعة أمنية قدمت لتفتيش البيت واعتقال الشملان ، كنا في فترة إجازة منتصف العام

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ٦٤ .

الدراسي التي تصادفت في الوقت نفسه مع حلول شهر رمضان . وكنت شخصيا قد عدت للبيت في حوالي الساعة الواحدة ليلا بعد سهرة رمضانية مع مجموعة من الصديقات في بيت إحداهن . وسهر أحمد في البيت مع صغيرتنا سبيكة (٩ سنوات) ، ولم ننم إلا حوالي الثانية والنصف فجرا ، ماعدا ابننا خالد (١٩ عاما) الذي ظل سهرانا حتى سمع طرق الباب ، فتح خالد الباب ليجد مجموعة من الرجال يرتدون ملابس مدنية يسألون عن والده وحينما أخبرهم أنه نائم طلبوا منه أن يوقظه . دخل خالد البيت وتبعوه دون انتظار ، طرق باب غرفتنا فصحوت من النوم وفتحت باب الغرفة مفزوعة لأجد أمامي في الممر عند باب غرفتنا مجموعة من الرجال قال لي قائد المجموعة : استري نفسك . عدت مسرعة للغرفة وارتديت عباءتي ، دخل خالد ورائي وقال : هؤلاء مجموعة من رجال المباحث يطلبون الوالد ، كان أحمد حينها قد صحا وطلب منهم الإذن بالتفتيش ، أما الصغيرة سبيكة فلأنها نامت متأخرة لم تصحَ رغم ما جرى من جلبة وضوضاء ، قلت لقائد المجموعة : لدينا الصغيرة نائمة ، ورجاء لا نريدها أن تصحو وتفزع خائفة . قال : حسنا ، فصرنا ننقلها وهي نائمة من غرفة إلى أخرى ، كلما انتهوا من تفتيش غرفة نقلناها إليها حتى انتهوا من جميع الغرف ، ثم فتشوا المجلس والصالة وبعدها صعدوا إلى سطح المنزل وفتشوا خزان المياه . بعد ذلك نزلوا لملحق البيت الخارجي المكون من المطبخ وغرفة الخادمة ، طلبوا تفتيش غرفة الخادمة فقلت لهم : هذه غرفة خادمة وهي نائمة ، ماذا ستجدون في غرفتها؟ أجاب قائد المجموعة : لدينا أوامر بتفتيش البيت كله ، طرقت الباب على الخادمة وطلبت منها أن لا تخاف وأن تتجه بهدوء لتنام بقرب الصغيرة سبيكة في غرفتها . انتهت مهمتهم بعد انتهائهم من تفتيش غرفة الخادمة والمطبخ الخارجي ، وقد جاءني أحمد في الغرفة وقال سأتجه معهم للمكتب لديهم نية لتفتيشه أيضا ، وقال لي وهو يرتدي ملابسه : لا تخافي لا يوجد لدي ما أخفيه ، طرقوا باب الغرفة يستعجلون أحمد فخرج معهم وهو يقول لي : اتصلي برئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد .

كان أحمد وبخبرته الطويلة مع الاعتقالات يعرف أنهم جاءوا لا ليفتشوا البيت والمكتب فقط بل ليعتقلوه أيضا ، وقد خرج معهم وهو يعلم بالأمر . أما أنا -وبرغم ثلاث خبرات سابقة في اعتقالات أحمد - إلا أنني حقيقة ظننت أو ربما تمنيت أنه سيرافقهم لتفتيش المكتب فقط وسيعود بعدها ، لكنه لم يعد . غادروا البيت في

السادسة والربع صباحا مصطحبين أحمد وقد حملوا بعض الكتب والأوراق ، تبعتهم عند الباب فوجدت سيارتين مدنيتين وثالثة تابعة للأمن تقف أمام البيت وعند مدخل الطريق المؤدية لبيتنا كانت تقف سيارتا أمن أخريين بشكل متقابل يكاد يغلق المدخل . وكنت خلال التفتيش قد عددت أفراد المجموعة فكانوا خمسة داخل البيت ومجموعة أخرى خارجه كان بعضهم يدخل ويخرج خلال فترة التفتيش . عرفت -مما اطلعت عليه من وثائق حين إعداد السيرة- أن قائد المجموعة من العائلة الحاكمة ويشغل منصب مدير أمن منطقة المحرق بالوكالة برتبة مقدم ويرافقه ضابط برتبة ملازم أول وثلاثة من جهاز مخابرات أمن الدولة .

ورغم تعدد مرات اعتقال الشملان السابقة إلا أن هذه كانت أول مرة أشهد فيها عملية تفتيش المنزل بأكمله ، أما الإحساس الذي لازمني طوال فترة التفتيش فكان شعورا مدمرا بالمهانة . شعرت بالمهانة حينما وجدتهم أمامي في ممر البيت الداخلي بمحاذاة غرفة نومي قبل أن نأذن لهم بالدخول ، وشعرت بالمهانة حينما قال لي قائدهم : استري نفسك ، وشعرت بالمهانة حينما رأيتهم يقتحمون كل زاوية في بيتي ويعبثون بمحتوياته ، وشعرت بالمهانة حينما احتلوا غرفة نومي وجلس أحدهم على سريري وفتح الدرج بقرب وسادتي وراح يقرأ رسالة خاصة بي ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بشؤون زوجي أو بنشاطه ، وشعرت بالمهانة حينما طلبوا مفتاح خزانة ملابسي وعاينوا محتوياتها . أما ابني خالد فكنت أشعر كلما التقت عيوننا بحجم ما كان يمر به من توتر ويكابده من خوف ، بعد أن خرجوا طلبت من خالد أن ينام قليلا لكننا لم نستطع أن نغمض أعيننا .

في السابعة والنصف اتصلتُ بالمكتب ولا من مجيب ، قال لي أحمد بعد إطلاق سراحه : «رن الهاتف في المكتب ومنعوني من رفع السماعة» ، عند العاشرة صباحا أصابني اليأس من عودة أحمد ، فاتصلت برئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد وقلت له إن أحمد أوصاني قبل أن يغادر بالاتصال به ، وأخبرته بما جرى من تفتيش المنزل واصطحاب أحمد مع المجموعة منذ حوالي الأربع ساعات ، رد عليّ بقوله : حسنا سنحاول أن نتكلم مع سعادة وزير العدل ونرى ماذا يمكن أن نفعل .

***

يروي أحمد الشملان حادثة الاعتقال في الفقرات التالية :

«فتشوا البيت يبحثون عن النسخة الأصلية للعريضة الشعبية بالتوقيعات لكنها لم تكن بحوزتي لا في البيت ولا في المكتب ، بعد أن خرجت معهم من البيت أركبوني السيارة المدنية وركب معي اثنان من عناصر المباحث . في الطريق إلى المنامة اتجهت إحدى سيارات الأمن نحو مركز شرطة المحرق ، أما أنا فاتجهوا بي نحو إدارة التحقيقات الجنائية بالعدلية . هناك تركوني واقفا حتى السابعة صباحا حين وصل الرائد محمود حسين العكور ، وركب معي في سيارة مدنية ، وركب معنا رائد آخر ونقيب ، وتحركت معنا سيارتا أمن إلى مكتبي ببناية صلاح الدين بسوق المنامة ، وصلنا البناية التي يقع بها المكتب فلاحظتُ أن عناصر من المخابرات قد سبقتنا وتمركزت عند مدخل البناية وكانوا يمنعون أي أحد من دخولها . فتشوا كل شيء في المكتب ، وجمعوا بعض الأوراق ، كما أخذوا الحاسوب وبعض أقراص الحاسوب .

غادرنا المكتب في الثامنة صباحا عائدين إلى ادارة التحقيقات الجنائية حيث أخذوا افادتي وقاموا بعمل تحقيق أولي معي ، وقد قام بالتحقيق المقدم عبدالكريم عفوني بحضور مدير إدارة التحقيقات الجنائية العقيد محمد جاسم الذوادي ، وكان محور الأسئلة حول ما أخذوه من أوراق ، ثم تركزت الأسئلة على البيان الذي أصدرته لجنة العريضة بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٦ من المسؤول عنه وما المقصود به وكيف تم توزيعه»[١] .

يواصل الشملان : «نقلوني بعد ذلك إلى قسم المخابرات بالقلعة وأدخلوني غرفة وتركوني أنتظر فترة ، ثم أخرجوني من الغرفة وأودعوني زنزانة صغيرة بقسم المخابرات نفسه طولها وعرضها متران وتركوني إلى أن حل المغرب . جاءوني بالإفطار المكون من صحن أرز بالمرق وكوب شاي وتركوني ثانية . دخل الليل وخلاله كنت أسمع التعذيب وصرخات من يعذبونهم في الزنازن القريبة ، وقبيل السحور أخذوني للتحقيق ، كان ضابط جهاز المخابرات الرائد عادل فليفل هو المحقق ويجلس معه شخص آخر في غرفة ليس بها سوى طاولة . أجلسوني في وضع مقابل للرائد فليفل الذي بدأ استجوابه بالقول : اعترف أين العريضة . قلت له : لا أعرف ، ثم سألني : هل أنت عضو في جبهة التحرير؟ أجبت بلا . فسأل : ما علاقتك بأحرار البحرين وما

---

(١) الدعوى رقم ١٧/أمن دولة/١٩٩٦ .

علاقتك مع منصور الجمري؟ أجبت : أنا محام ومنصور الجمري يتصل ليسأل عن والده . ثم سألني : لماذا تكتب في جريدة «القدس العربي» وتتهجم على الحكومة؟ أجبت : أنا لا أتهجم بل أقول الحق . هنا غضب فليفل وضرب بيده على الطاولة وقال : لو لم تكن لديّ تعليمات بعدم المس بك لأريتك ، ثم وقف وقال لي : لكني سوف أريك ، وأعادوني إلى الزنزانة» .

وقد ورد في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» للعام ١٩٩٧ التالي : «أخبر أحمد الشملان وهو محام بارز وأحد نشطاء حملة العريضة ، جرى اعتقاله في فبراير ١٩٩٦ ، أخبر منظمة مراقبة حقوق الإنسان ، أنه أثناء جلسة استجوابه من قبل الرائد عادل فليفل ، قال له الأخير : «لدي أوامر بعدم المس بك لكنني سأبقيك هنا ثلاث سنوات ، في إشارة إلى فترة الاعتقال دون اتهام بموجب قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤»[١] .

يكمل أحمد الشملان روايته بالقول : «في اليوم التالي أخذوني منذ الصباح إلى الرائد عادل فليفل مرة أخرى ، أجلسوني وأمر فليفل باحضار المعتقل «م» الذي اعتقل قبلي بحوالي أسبوعين ، سأله فليفل عن أسماء أعضاء لجنة العريضة فعددهم ، وقال نحن نجتمع في مكتب أحمد الشملان ، ثم وجه «م» كلامه لي قائلا : أنت الذي كتبت العريضة ، وأنت الذي تمدنا بالمعلومات والأوراق الخاصة بأحرار البحرين . أخرجوا «م» وقال لي الرائد عادل فليفل : هل ستعترف الآن؟ أنت الذي يكتب العرائض والبيانات ، أنكرتُ كل ما تفوه به «م» كما أنكرتُ كل ما سرده الرائد عادل فليفل على مسامعي من اتهامات ، وحين طلب مني الاعتذار للحكومة عن بعض مقالاتي المنشورة في الصحف رفضت ذلك مما أوصل فليفل إلى حالة واضحة من التوتر والغضب»[٢] .

ولم يطل بقاء «م» في المعتقل فقد أفرج عنه سريعا ، وربما لشعوره بالذنب تجاه أحمد الشملان قام مع زوجته بزيارتي في البيت ورحبتُ بهما كل الترحيب دون معرفتي أنه واجه أحمد باعترافاته . وبعد تبرئة الشملان من التهم التي وجهت إليه وإطلاق سراحه جاءه «م» يعتذر مظهرا أنه تعرض لتعذيب شديد فاعترف واضطر

---

(١) منظمة مراقبة حقوق الإنسان»هيومن رايتس ووتش» . مصدر سابق . ص ٣ .

(٢) أنظر أيضا : المصدر نفسه . ص ٣٨ .

للموافقة على مواجهة الشملان باعترافاته . وقد أخبرني أحمد أنه اتخذ موقفا معارضا لاستمرار «م» معه في العمل الوطني والحركة المطلبية وأبدى إصرارا على ذلك ، وأكد الأمر الأستاذ علي ربيعة والشيخ عيسى الجودر .

قال الأستاذ علي ربيعة : «اتخذ أحمد الشملان موقفا من «م» وقال : لا أود أن يظل هذا الشخص معنا لأنه اعترف عليّ في السجن وأصر أحمد على أن لا يستمر «م» معنا . قلنا لأحمد : فلندعه يواصل معنا لأننا محتاجون لعضوية هؤلاء الأعضاء . أجاب : لا يمكن مادام اعترف عليّ وقال أنا الذي أغذيه بالمعلومات والأوراق التابعة لأحرار البحرين ، لا يمكن أن أجلس معه ، وأمام ألحاحنا تراجع الشملان ووافق على بقائه» .

إلا أن «م» لم يتمكن من المواصلة وسرعان ما انسحب ، قال لي الشيخ عيسى الجودر : «بعد ما حدث بينهما داخل المعتقل ، وحينما خرج أحمد الشملان صدرت منه علامات عدم الرضا من «م» ، وبعدها انسحب «م»» .

لكن أحمد الشملان -في فترة لاحقة- قبل بأريحية وتسامح تولي دعوى الدفاع عن ابني «م» اللذين اعتقلا على خلفية أحداث التسعينيات ، وحينما أبديتُ استغرابي من توليه تلك القضية قال أحمد : لا علاقة لهذا بذاك ، وأنا توليت قضيتهما لأجل أمهما التي لجأت اليّ .

***

في اليوم التالي لاعتقال أحمد الشملان الخميس ٨ فبراير ١٩٩٦ اتصلتُ بمكتب سجن المنامة في القلعة لكي آخذ له بعض الاحتياجات الضرورية ، وقد أخبروني أنه غير موجود لديهم ، وحينما ذكرت أني أود أن أحضر له بعض الملابس والأدوات الصحية ، قالوا أحضريها بعد غد السبت عند البوابة الخارجية لمبنى المخابرات في القلعة . عرفت أن أحمد كان لا يزال بحوزة المخابرات ولم يحول إلى السجن ، وهكذا توجهتُ صبيحة السبت ١٠ فبراير ١٩٩٦ إلى البوابة الخارجية لقسم المخابرات شرقي القلعة أحمل حقيبة تحوي بعض الملابس والأدوات الصحية والسجائر . تسلم حارس الأمن الشنطة مني عند البوابة ، وحين قلت له أريد أن أعرف هل أحمد الشملان هنا وجهني لشرطي يجلس وراء شباك الاستعلامات الذي حين سألته قال : لا نعرف عن هذا الأمر ، لكن لا عليك فالحقيبة ستصله .

بعد المواجهة مع الضابط عادل فليفل أعيد أحمد الشملان إلى زنزانته وترك فيها

فترة ، وقد أخبرني أحمد أنه نقل فيما بعد لسجن القلعة ووضع في إحدى الزنازن الداخلية الواقعة جهة الشرق في الطابق العلوي . ومن هناك أخذ بعد عدة أيام صباحا إلى مدير الأمن العام الضابط الإنجليزي «ايان هندرسن» في غرفة صغيرة ملحقة بمكتبه ، وكان يجلس مع «هندرسن» ضابط إنجليزي آخر . ما إن أُدخل أحمد الشملان حتى باشره «ايان هندرسن» بالقول باللغة الإنجليزية : «صباح الخير ، كيف حالك ، الشيعة في البحرين أغلبية لكنهم لا يمكن أن يزيحوا حكم آل خليفة» . رد الشملان : «لا دخل لي في ذلك ، أنا محام وأترافع عن الموقوفين وهم مساكين» . قال «هندرسن» : «من المستحيل أن يخرج عبدالأمير الجمري من السجن ، هل تظنون البلد فوضى؟» رد الشملان : «لست سوى محام أدافع عن قضايا الناس» . تحدث «هندرسن» بأشياء أخرى لا يذكرها أحمد ، وبسرعة أنهى «هندرسن» اللقاء وخرج من الغرفة وبقي أحمد جالسا ومعه حارس يرتدي اللباس المدني ، ظل ينتظر في المكان ذاته إلى الساعة الواحدة ظهرا حيث أعادوه إلى زنزانته .

يعلق أحمد الشملان على ذلك اللقاء بقوله : «لم يكن لقائي مع «هندرسن» تحقيقا ، كان لديه ما يريد أن يوصله لي فحسب ، وكان كعادته معقولا في حديثه وتعامله مقارنة مع المحققين الآخرين . بعد انتهاء اللقاء مع «ايان هندرسن» ظل أحمد شهرا كاملا دون أن يستدعيه أي أحد ، كانت الزنزانة في الطابق العلوي وهي مغلقة تماما دون أي منفذ للتهوية وقد بقي الشملان في تلك الزنزانة الانفرادية طوال فترة اعتقاله ولم يسمح له بالخروج إلا لدورة المياه في وقت محدد ، وقد طلبتُ من إدارة السجن أن أحضر له كتبا ومجلات فلم يسمحوا بذلك .

***

في صبيحة اليوم التالي لاعتقال أحمد الشملان صدرت الصحف المحلية وعلى صفحاتها الأولى تصريح لمصدر أمني مسؤول لُفقت فيه تهم فظيعة ضد الشملان ونشرت وهو بعد لم يُستكمل التحقيق معه ولم يدن بشيء . يقول نص التصريح : «صرح مصدر مسؤول أمني بأن قوات الأمن ألقت القبض على المحامي أحمد الشملان بناء على ما كشفت عنه التحريات وأكدته التحقيقات واعترافات عدد من المتهمين بشأن تورطه في التحريض على جرائم الحرق والتخريب التي وقعت في البلاد مؤخرا . وقال المسؤول إن القبض على المذكور جاء في إطار من الشرعية وبموجب الإجراءات الأمنية التي اتخذتها وزارة الداخلية لمجابهة ووقف الأعمال

التخريبية وتعقب وضبط الضالعين فيها سواء بالتخطيط أو التحريض أو التنفيذ حماية لسلامة وممتلكات ومصالح المواطنين والمقيمين وتأكيدا لدعائم الأمن والاستقرار في البلاد . وأوضح المصدر إن المحامي أحمد الشملان لعب دورا نشطا في الأحداث الأخيرة وعمل باصرار وبشكل متزايد على إثارة وتحبيذ أعمال العنف والحرق والتخريب والتحريض على مواصلتها وتصعيدها بالإضافة إلى تورطه على هذا الصعيد في اتصالات وارتباطات مشبوهة بأطراف ومنظمات متطرفة وإرهابية خارجية معروفة . وأكد المسؤول على أن أجهزة الأمن ستقوم بعد استكمال تحقيقاتها بتقديم ما توفر لديها ضده من أدلة واثباتات مدعمة بالوثائق إلى الجهات القانونية» .

نشرت الصحف المحلية نص التصريح فعنونت جريدة «أخبار الخليج» التصريح بعنوان «القبض على أحمد الشملان» ، وعنونت جريدة «الأيام» الخبر بجزء من التصريح مثير وكيدي هو : «مصدر أمني مسؤول : قوات الأمن تلقي القبض على المحامي أحمد الشملان بعد تورطه في التحريض على الجرائم التي وقعت بالبلاد»[1] .

في اليوم نفسه بثت مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية في البحرين الكاتبة الصحافية البحرينية عصمت الموسوي رسالة إخبارية قالت فيها : «قال مصدر أمني مسؤول بالبحرين اليوم أن قوات الأمن ألقت القبض على المحامي أحمد الشملان أمس الأربعاء وأضاف المسؤول في تصريح نقلته وسائل الإعلام البحرينية الرسمية أن المحامي أحمد الشملان لعب دورا نشطا في الأحداث الأخيرة في البحرين وعمل باصرار وبشكل متزايد على اثارة وتحبيذ أعمال العنف والتحريض على مواصلتها وتصعيدها خلال الأسابيع الأخيرة . واتهمت السلطات الأمنية البحرينية الشملان بالتورط في اتصالات وارتباطات مشبوهة بأطراف ومنظمات متطرفة وإرهابية خارجية معروفة إلا أنها لم توضح هويتها . وقال المصدر إن اعتقال الشملان خضع للإجراءات الأمنية التي اتخذتها وزارة الداخلية وجاء في إطار من الشرعية والقانون . والجدير بالذكر أن المحامي أحمد الشملان قد وقّع مع خمس شخصيات أخرى بحرينية عريضة جديدة سميت بالعريضة الشعبية وطالبت بعودة الحياة النيابية لوضع حد للاضطرابات التي تشهدها البلاد . وكان المحامي الشملان أحد أبرز الموقعين على

---

(١) جريدة «أخبار الخليج» وجريدة «الأيام» . البحرين : الخميس ٨ فبراير ١٩٩٦

العريضة الأولى التي التمست من القيادة السياسية في البحرين النظر في إحياء الحياة البرلمانية وإعادة العمل بالدستور المعطل وتوفير أعمال للمتعطلين العام ١٩٩٢» .

قال لي الأستاذ علي ربيعة : «بعد اعتقال أحمد الشملان قامت السلطة ووزارة الإعلام بالتحديد بشن حملة عشوائية ضده دون هوادة ودون رحمة ، اتهم فيها بعد اعتقاله خاصة بأنه يقوم بعمل تحريضي ويؤلب الناس ضد النظام ، كانت إحدى التهم الموجهة إليه هي الإساءة للنظام والتحريض على قلب نظام الحكم» .

وقد استفسرت من الأستاذ عبدالجليل النعيمي الذي كان ناشطا بالخارج في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين عن صدى التصريح والتهم التي لفقت لأحمد الشملان فيه ، قال : «كان حضور أحمد الشملان متميزا في الحملات التضامنية مع المعتقلين بحكم أنه معروف عند المنظمات الدولية ، الجميع كان يعرف الشملان والمحتوى الفكري والسياسي لنضاله وبالتالي لم تكن تلك التلفيقات مقنعة ، وعلى العكس فوجود اسم الشملان كان جاذبا تضامنيا مع القضية الوطنية في البحرين ، هناك أسماء كان وجودها جاذبا للتضامن مع الشعب البحريني . بالإضافة إلى أن أناسا كثيرين من الذين يحضرون المؤتمرات العالمية والمحافل الدولية يعرفون أحمد الشملان شخصيا ، وبالتالي كان ذكر اسمه يعني - ببساطة- ذكر قضية البحرين» .

وخلال حديثي معه سلّط المحامي يوسف يتيم ضوءا آخر على تبرير الجهة الرسمية لاعتقال أحمد الشملان فقال : «في صباح يوم ٧ فبراير ١٩٩٦ كنت خارجا من البيت وقرأت في جريدة «الأيام» أن أحمد اعتقل وفي العدد نفسه خبر عن حريق في فندق الدبلومات ، في الطريق التقيت ابن خالتي وهو صديق د . عبداللطيف الرميحي فقال لي : انظروا رفيقكم يحرض على الحرق . أجبته برد مستنكر لكلامه وقمت بعدها بالاتصال بالدكتور عبداللطيف الرميحي وتحدثت معه عن الموضوع ، قال : أحمد لم يلتزم بقرار وزارة الاعلام وأدلى «للبي بي سي» بتصريحات . قلت للرميحي بأني كنت مع أحمد في مكتبه وقال لي : البي بي سي» على الخط يريدون معلومات عن دعاوى أمن الدولة ، قل لهم أني غير موجود . فقلت لهم إن وزير الاعلام أصدر قرارا بمنع التصريحات للخارج ، وإن أردتم معلومات فخذوها مباشرة من محكمة أمن الدولة ، وقد اعتقل أحمد في اليوم نفسه بتهمة الإدلاء بمعلومات ، وقلت للرميحي إن هذا غير صحيح وإن الشملان لم يدل بشيء» .

هالني وأغضبني وصدمني صدمة عنيفة ما تم نشره من تلفيقات ضد زوجي الذي لم تمض على اعتقاله أربع وعشرون ساعة ، كان التوجه للرأي العام بهدف التشهير بأحمد الشملان واضحا ، وتشويه سمعته الشخصية والنضالية مقصودا ، ونشر الخوف والرعب في نفوس الناشطين بالحركة المطلبية ملموسا . ولم أهتم بردة فعل ومشاعر أي أحد حول ما نشر من تلفيقات ، قدر اهتمامي بمشاعر ابنيَّ خالد وسبيكة اللذين لحق بهما أذى نفسي ومعنوي في أجواء حياتهما الدراسية والاجتماعية جراء ما سيق من تلفيقات ضد والدهما . لقد تعرض الاثنان -دون وجه حق- لبعض المسلكيات والأسئلة إما بشكل كيدي مقصود من بعض المتصيدين في الماء العكر ، أو بشكل غبي منقاد للإعلام الرسمي من بعض الجهلة الخانعين . ولم يكن بيدي سوى الحديث مع خالد وطمأنته ، رجوته أن يثق بخط النضال الوطني ناصع البياض الذي يمضي فيه والده بعيدا كل البعد عما سيق من تلفيقات ، كما رجوته أن لا يدير بالا لما قد يتعرض له من مضايقات ، وكذلك كان الحال -وإن بشكل مبسط- مع الصغيرة سبيكة ، ولا أعلم إلى أية درجة نجحت في ذلك .

***

ولتقصي الأسباب الحقيقية التي اضطرت السلطة للإقدام على اعتقال أحمد الشملان توجهت لأعضاء لجنة العريضة الشعبية وبعض القريبين منها ومن الحدث بالسؤال عن أسباب الاعتقال ، وأسوق إجاباتهم هنا وفق الترتيب الهجائي للأسماء :

الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كانت اجتماعاتنا مرصودة ، وأرجح أن السبب هو صلة أحمد الشملان بالخارج وكتاباته في الصحافة الخارجية ، كان له صوت وكان يكتب ، كما كان يعمل على ملفات كثيرة لقضايا المعتقلين ، وحتى المحاكمات التي كانت تعقد لهم في «جو» بالمكاتب التي شيدوها هناك بشكل مؤقت كان الشملان يحمل الكثير من قضاياها ، وربما أرادوا أن يعطلوا مرافعاته عن هؤلاء المعتقلين» .

المهندس سعيد العسبول : «حينما اعتقل الشيخ عبدالأمير الجمري هو ورفاقه الاعتقال الثاني التقيت مع أحمد الشملان في مكتبه وجلسنا نكتب بيانا أدّنا فيه اعتقال الجماعة ، هذا البيان بالتحديد هو البيان الذي أعتقل الشملان على أثر صدوره وهو الذي صاغه وصدر بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٦ باسم لجنة العريضة . البيان تضمن إدانة شديدة للحكومة ولاعتقال الرموز الدينية وللقمع في البلد ، كانت الرقابة

مشددة وفي اليوم الثاني على صدور البيان استنفروا وقالوا : انتهى الأمر ، هذا الرجل لا علاج معه سوى اعتقاله ، كان البيان هو القشة التي قصمت ظهر البعير . والنظام لم يقدم على اعتقال الشملان إلا مرغما ، فقد كان جل جهدهم التأكيد أن الحركة هي حركة طائفة فيما كان الجهد الاستثنائي الذي يبذله الشملان معاكسا من خلال البيانات التي كانت تكتب ومن خلال كتاباته وتصريحاته المعروفه في تلك الفترة ، أحمد الشملان كان هو عمود الخيمة وقد شعرنا في لجنة العريضة بهذا الشيء بعدما اعتقل» .

الشيخ عيسى الجودر : «أحمد الشملان كان «دينامو» اللجنة و»دينامو» الحركة ، كان يوجه ونحن نعتدّ برأيه ، ولذلك كان التركيز عليه كبيرا في تلك الفترة ، هذا إلى جانب تصريحاته ولقاءاته الصحافية ومقالاته هذه كلها تحسب عليه» .

د . سعيد الشهابي : «لم يكن الشملان شابا مراهقا ، ولم يمكن «شيعيا» ولا «إسلاميا» ، بل كان معارضا محترفا من الطراز الأول ، وناشطا مخضرما بتجربة قلما توفرت لأحد . وكان وجوده محاميا حرا ، مفكرا ، وأديبا ، وشجاعا ، يمثل تحديا حقيقيا للنظام ، خصوصا أنه كان يصرح لوكالات الأنباء ويتحدث للمنظمات الحقوقية ، ويتابع شؤون المعتقلين ، وينسق بين مواقف من بقي من الرموز خارج السجن . كل ذلك كان يقلق جهاز الأمن الذي كان يديره «ايان هندرسون» الذي سبق أن التقى مع الشملان وحقق معه وراء القضبان . كان إبقاء الشملان خارج السجن في تلك الفترة أمرا مضرا للنظام الذي كان يسعى لإخماد كل صوت معارض ، ويسعى لإظهار الحركة المطلبية بلون واحد وانتماء مذهبي وأيديولوجي محدد . كان صمود الشملان يحول دون ذلك ، فكان الاعتقال خيارا يمثل أهون الضررين في نظرهم» .

الأستاذ عباس عواجي : «كانوا يريدون أن تصبغ الانتفاضة صبغة طائفية ، بينما مشاركة أحمد الشملان وتحركه لم يكن على أساس طائفي سني أو شيعي ، وإنما يتحرك بمنطلق وطني ، كانوا يريدون تحييد الشملان وتعطيله وهذا -في ظني- السبب الأساس لاعتقال أحمد الشملان» .

الأستاذ عبدالله مطيويع : «كان متوقعا اعتقال أحمد الشملان على نشاطه المميز بين أعضاء لجنة العريضة الشعبية ، أحمد كان يتصل بالدينيين بشكل دائم ، كان يتصل بالدكتور سعيد الشهابي والدكتور منصور الجمري ويكلمهما ، وكانت إذاعة لندن تتصل به ، وكان د . محمد مسفر من الجزيرة أيضا يتصل به . لم يكن أحد من

لجنة العريضة يقوم بهذا الدور الذي أعتقد أنه كان دورا شجاعا ، وهذا الدور كان واضحا ، وهو برأيي ما جعلهم يخرجون عن طورهم ولم يحتملوا أكثر فاعتقلوا أحمد ، قالوا : لابد أن نسكت هذا الصوت فجاءوا لبيته بحجة البحث عن النص الأصلي للعريضة الشعبية ، وما قاموا به لم يكن معقولا فقد فتشوا حتى خزان الماء . كانوا يريدون الاستيلاء على النسخة الأصلية من العريضة الشعبية ويريدون إسكات صوت الشملان . السلطة تخاف من الإعلام ، ولهذا حينما وجدوا أن صوت أحمد لا يسكت لا بالتهديد ولا بالوعيد ابتداء بمقالاته في الصحف الخليجية وانتهاء بتصريحاته للإذاعات ووكالات الأنباء ، قرروا اعتقاله ، قالوا : الشملان لن يسكت إلا داخل السجن» .

المحامي عبدالله هاشم : «أحمد الشملان كان يمثل رقما حرجا كثيرا للسلطة ، بدون معبّر سياسي عن هذه الحركة تفقد الحركة رأسها ، وقد برز الشملان كرأس لهذه الحركة ومعبر عنها . هذا أولا ، وثانيا كونه سنيا فهذه النقطة تضرب استراتيجية السلطة آنذاك في مقتل ، لأن السلطة تريد أن تحوّل الحركة إلى شيعية مصدرة من إيران وليست حركة تطالب بالدستور» .

الأستاذ عبدالوهاب حسين : «لاعتقال الأخ المناضل أحمد الشملان ، علاقة بمواقفه الوطنية الصريحة والصارمة ، ولكونه متميزا بإيمانه الصادق بالعمل الوطني المشترك ، ولصدقه ونشاطه الدؤوب ودوره الإعلامي المتميز في المطالبة بالحقوق الوطنية والدفاع عن الانتفاضة الشعبية وشباب الانتفاضة . إن مبدئية الأخ المناضل أحمد الشملان ، وصلابته وقوة مواقفه الوطنية ، وتواجده الفاعل والمؤثر في أعمال لجنة العريضة والأنشطة في الساحة الوطنية ، ودعمه الصريح للانتفاضة الشعبية ، ونشاطه الإعلامي المتميز في دعم الانتفاضة وشبابها والدفاع عن القضايا والمطالب الوطنية ، ودوره المتميز من خلال نشاطه الإعلامي والسياسي في إضفاء الصبغة الوطنية على الانتفاضة الشعبية وفضح مخططات السلطة التي كانت تسعى جاهدة لإضفاء الصبغة الطائفية على الانتفاضة ومطالبها الوطنية المشروعة ، وكان هذا الدور لافتا حينها ، لأن بعض الأشخاص الذين كان لهم دور في العريضتين : النخبوية والشعبية ، نفضوا أيديهم حينما بدأت الانتفاضة الشعبية وابتعدوا . كل هذا وغيره أدى باعتقادي إلى اعتقال الأخ المناضل أحمد الشملان دون غيره من أعضاء اللجنة من غير التيار الإسلامي الشيعي ، وعلى ضوء الخلفيات التي ذكرتها فقد كان اعتقال

أبي خالد متوقعا» .

الأستاذ علي ربيعة : «السبب الأساسي لاعتقال أحمد الشملان هي المقالات الثلاث الأخيرة التي كتبها لتنوير الرأي العام في الخارج بأن الحركة هي حركة مطلبية وليست حركة للشيعة كما روجت السلطة لذلك . كانت كتابات أحمد بمثابة تحدٍّ للسلطة في تخريب مشروعها الذي يتلخص في إقناع العالم بأن ما هو حادث في البحرين إنما هو عمل طائفي بحت وخاصة موضوعه الأخير الذي كتبه بعد اكتشاف المؤامرة . فالأستاذ أحمد الشملان فنّد هذه الموضوعات وقال للرأي العام في العالم بأنه لا توجد حركة حزب الله في البحرين وهذا كلام مردود عليه وتوجد هناك حركة مطلبية ولجنة عريضة شعبية تمثل كافة القوى الوطنية . كما كانت تصريحات الشملان الإعلامية في الإذاعات ووكالات الأنباء سببا كبيرا للاعتقال ، كان طرح الشملان جريئا جدا وهو من أهم أسباب الاعتقال لأنه كان يعري ما هو جار في البحرين» .

الصحافي علي صالح : «في ذلك الوقت الحكومة كانت تريد أن تقول إن المعارضة كلها شيعية ، والشيعة هم فقط الذين يتكلمون عن الدستور وعن الديمقراطية وعودة البرلمان ، فالشعارات التي كانت موجودة بالكلام حول الديمقراطية كانت تكتب على الجدران في القرى . أحمد الشملان كان هو الوحيد الذي كسر القاعدة وكان المناضل السني بين كل هؤلاء الشيعة ، وفي تحليلي الشخصي الضربة التي وجهت للشملان واعتقاله كانت بقصد أن يقولوا بأنه لا أحد يطرح هذه المطالب إلا الشيعة ، وأن الشملان غير موجود كانوا يريدون أن يمحوا جهده ودوره بهذا الشكل» .

المحامي محسن مرهون : «النشاط الكبير جدا الذي كان يمارسه أحمد الشملان في اتجاه ترسيخ ونشر العريضة والعمل من أجلها هو السبب الأساسي والرئيسي في اعتقاله . أحمد حينما يمد يده في الشيء يمدها بكل حماس وبكل أثيرية إلى درجة أن نشاطه يبدو هو النشاط الفاعل في العملية بخلاف الذي يتحرك قليلا هنا والذي يتحرك قليلا هناك . الشملان هو فعلا صاحب المهام الصعبة ، بينما الآخرون يملكون حدود الحذر ، الواحد منهم يملك حدود الحذر ولديه حساباته ، بمعنى ليس لديه استعداد أن يكون رأس حربة ويحسب حسابات الاستدعاء أو الاعتقال الخ . .» .

الأستاذ محمد جابر صباح : «اعتقال أحمد الشملان الأخير كان بسبب نشاطه وحركته بالنسبة للعريضة ، وكذلك كتاباته والتصريحات التي كان يدلي بها

للإذاعات ووكالات الأنباء ، لقد خلق ضيقا لدى الحكومة ، تضايقت الحكومة كثيرا من دور الشملان في ذلك الوقت» .

المهندس هشام الشهابي : «نشاط الأفراد في لجنة العريضة كان يختلف من شخص لآخر بحكم موقعهم وعلاقاتهم داخل التحرك الجاري آنذاك . كان أحمد الشملان ناشطا وقررت الحكومة -في تقديري- أن تتخذ موقفا من هذا النشاط ، وهذا هو السبب الذي أدى لتكرر استدعائه ومن ثم اعتقاله . كانت وزارة الداخلية تتفادى - باستمرار- أن تمسك أحدا من الجانب السني من مجموعة لجنة العريضة ، وفي أدنى الحدود تماما ربما جرى التركيز على الشملان والآخرون لم يمسهم شيء لأن الشملان كان أنشطهم ، والداخلية لديها ملفات لا أول لها ولا آخر عن أحمد فركزوا عليه واعتقلوه» .

***

لم تتوقع السلطة أنها باعتقال أحمد الشملان قد فتحت على نفسها الجحيم ، فعلى الصعيد الداخلي تكرس الشملان كشخصية وطنية عامة وكرمز وطني يحبه ويفخر به وبعطائه الشارع البحريني في المدن والقرى . في حركة تضامن واسعة معه ومواجهة لبيان التشهير الحكومي بدأت تنتشر منذ أول يوم لاعتقاله ملصقات بصورته في قرى البحرين جنبا إلى جنب مع صور الزعامات الدينية المعتقلة . يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «بعد اعتقال أحمد الشملان أصبح الشباب يلصقون صوره على الجدران في القرى مع صور الشيخ عبدالأمير الجمري باعتبار أن الحركة حركة وطنية تتضمن مطالب يطرحها السنة والشيعة» .

في الوقت ذاته كان اسم الشملان قد تكرّس كصاحب رأي وكمدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتخطت شهرته الحدود المحلية التي كانت السلطة تحاول إحكام إغلاقها على المواطنين ، لذلك اتسعت حملة التضامن معه محليا ، خليجيا ، عربيا وعالميا وتصاعدت لتشكل عامل ضغط كبير على الجهة الرسمية ومصدر صداع يومي لها مما حدا بها للتفتيش عن مخرج من مأزق اعتقاله بترتيب سرعة محاكمته وتبرئته .

يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «كان اعتقال أحمد الشملان حركة غبية لأنه حين اعتقل بطلت ادعاءات السلطة بأن الحركة شيعية لأن الشملان عنصر وطني وتقدمي وسني ، لذلك حاولوا أن يتخلصوا من الشملان باطلاق سراحه

بسرعة ، لكنهم انتقموا منه في أدائه» .

ويقول د . سعيد الشهابي : «اعتقال أحمد الشملان كان خطأ كبيرا ارتكبته السلطات ، لأنه أفسد خطة الحكومة ودعايتها التي كانت تسعى لخنق الانتفاضة ضمن أطر أيديولوجية ومذهبية ضيقة ، كان الشملان صخرة تحطمت عليها تلك الدعاية» .

ويقول الصحافي علي صالح : «رغم نجاح السلطة في اعتقال أحمد الشملان إلا أن ضجة اعتقاله وضجة ما حدث له لم تكن سهلة على السلطة ، ولم يكونوا قد وضعوا حسابا لما سيحدث نتيجة اعتقاله ، كانوا يعتقدون أنه لن يدري أحد عن المسألة وستمر بشكل هادئ وحدث العكس» .

ويقول د . منصور الجمري : «أعتقد أن اعتقال الشملان كلف الحكومة كثيراً وكسر قولها أن هذا تحرك المعارضة الشيعية ، الحكومة انهزمت سياسيا ، ويعود فضل كبير جدا في كسر ادعائهم أنها حركة معارضة شيعية لأحمد الشملان . جاءت تضحيات الشملان كمحام كبير وكاتب وأديب ضربة كبيرة للحكومة التي كانت في ذلك الوقت تسعى لتفتيت الأدباء وتفتيت المثقفين ، وسمعت أنهم كانوا يعرضون على الأدباء وظائف ويعرضون عليهم معاشات من أجل أن لا يندمجوا في الحركة المطلبية بينما ما استطاعوا ذلك مع الشملان . على المستوى العالمي انهزت المنظمات الحقوقية ، جمعية المحامين البريطانية اشتغلت بشكل كبير بصفة أن الشملان محام ، ووصلت القضية إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة شخصيا ، وتضمنت وثائق الأمم المتحدة في تلك الفترة ومداولاتهم ومراسلاتهم ما يتعلق بالشملان واعتقاله . الحكومة هنا لم تتوقع ردود الأفعال الدولية هذه ، لقد جرت حقيقة ضجة كبيرة جدا إثر اعتقال أحمد الشملان ، والاعتقال لم يكسر فقط الخطة الحكومية لتشويه سمعة المعارضة وإنما خلق انتصارا سياسيا كبيرا للمعارضة ، الشملان دوره كبير جدا في هذا الانتصار لأن شخصا بهذا الحجم وهذا المستوى من الثقافة ومن الفكر ومن الاطلاع على القانون ومعاناته الشخصية أسست رمزية سياسية وأسست انتصارا سياسيا» .

***

بعد فترة من اعتقال أحمد الشملان تلقيت اتصالات من بعض الأصدقاء كما قام البعض منهم بزيارتي ، خلال الأيام الأولى التالية للاعتقال زارني أعضاء لجنة

العريضة وسألوني عن احتياجاتي؟ أجبتهم بعد الشكر : لا أحتاج سوى تحرككم للمطالبة باطلاق سراحه ، ثم زاروني مرة أخرى ، وقد منحتني زيارتاهم ما كنت بحاجته من دعم نفسي . وتكررت فيما بعد زيارات الأستاذين الصديقين إبراهيم كمال الدين وعبدالله مطيويع والمحاميين راشد الجار وعبدالله هاشم ، وقد شكّل المحامي راشد الجار لاحقا فريق الدفاع عن أحمد الشملان وانضم للفريق المحامي عبدالله هاشم .

وبعد أسبوعين من الاعتقال تشرفت بزيارة السيدة أم جميل زوجة الشيخ عبدالأمير الجمري بصحبة ابنتيها وكنّتها أيام عيد الفطر ، لقد حققت تلك الزيارة دعما نفسيا كبيرا لي ورفعت من معنوياتي ، وسأظل طوال حياتي أذكر هذه الزيارة بامتنان جم للسيدة أم جميل . قال لي السيد صادق الجمري : «نحن في البيت أيام الأحداث كان في قراراتنا تناغم حيث كنا اثنين إلى ثلاثة من العائلة داخل البحرين ، الوالدة تقرر مثلا : اليوم سنزور عائلة أحمد الشملان ، وكلنا ندعم قرارها فهي كانت صاحبة القرار في تلك الزيارة وهي التي قالت لنساء العائلة سنذهب فدعمنها ورافقتها المجموعة . كان هذا النوع من المبادرات موجود عند الوالدة ، لكننا لم نكن نعطي بعدا إعلاميا ولم نضخم ما كنا نقوم به من زيارات ، لم نكن نهتم بهذا الجانب» .

من جانبها سعت المخابرات لاستغلال هذه الزيارة للضغط على أحمد الشملان ، يقول أحمد : «جاءني عادل فليفل يقول : كيف تنكر علاقتك بأحرار البحرين وها هي زوجة الجمري قد زارت بالأمس زوجتك في البيت؟ أجبته : وهل هذا دليل على علاقتي بأحرار البحرين؟» .

ومن الخارج تلقيتُ عددا من الاتصالات المتابعة لوضع أحمد الشملان والمستنكرة لاعتقاله والمتضامنة معه ومعنا ، في اليوم التالي على الاعتقال ٨ فبراير اتصل بي السيد «جو ستورك» نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وأفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» وطلب بعض التفاصيل عن تفتيش البيت واعتقال أحمد وعن سنوات اعتقاله السابقة ، كما وجه بعض الأسئلة عن أوضاعنا الأسرية ، عني وهل أعمل وهل نسكن في سكن خاص بنا ، وسأل عن ولديّ وعمرهما ووضعهما الدراسي ووضعنا الحياتي بشكل عام . ثم تلقيت اتصالا من وكالة الأنباء الفرنسية سألوا عن بعض التفاصيل المحددة حول أحمد واعتقاله ، كما تلقت سكرتيرة المكتب

السيدة منى جناحي عددا من الاتصالات المماثلة خلال الأيام الأولى التي تلت الاعتقال .

***

حالما اعتقل أحمد الشملان بدأت حملة التضامن على صعيد المعارضة البحرينية المتواجدة عربيا وعالميا بإصدار بيانات الاستنكار والتضامن ، في اليوم التالي على الاعتقال ٨ فبراير ١٩٩٦ صرح ناطق باسم لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية في دمشق بشجب واستنكار اعتقال الشملان وأكد أنه بدون الاستجابة للمطالب السياسية التي تضمنتها العريضة لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد[١] ، كما تصدرت نشرة «الأمل» التي تصدرها الجبهتان افتتاحية عن الشملان كتبها أحمد الذوادي (الملاحق-وثيقة ١٩) .

كما «أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين بلاغا عاجلا عممته على منظمات حقوق الإنسان وأجهزة الإعلام ، عرضت فيه للمخاطر التي يتعرض لها الشملان في ظل تكتم السلطة عن الكشف عن مكان اعتقاله ومنع محاميه وأهله من الاتصال به . وفي ٢٥ فبراير ١٩٩٦ أصدرت اللجنة نداء عاجلا ثانيا في ظل استمرار حبس الشملان والتعتيم على وضعه»[٢] .

ومنذ أول يوم لاعتقال أحمد الشملان دأبت حركة أحرار البحرين في لندن على نشر كل ما يتعلق باعتقال الشملان ووضعه في المعتقل ومتابعة أخباره وادانة ما تتخذه السلطة من إجراءات ضده ، فأصدرت يوم اعتقاله ٧ فبراير بيانا صحافياً بعنوان : استدعاء الشملان استكمالا لسياسة تكميم الأفواه ، ويوم ٩ فبراير بعنوان : قلوب الشعب مع الشملان ، ويوم ١١ فبراير عرّفت في بيانها بالشملان ومجالات نشاطه ، ويوم ١٣ فبراير عن وضعه في المعتقل ، ويوم ١٧ فبراير عن حملات التضامن مع أحمد الشملان . كما أصدرت حركة أحرار البحرين عددا من البيانات الصحافية بتاريخ ١٩ ابريل و٢٢ أبريل و٢٤ أبريل حول محاكمة الشملان وإطلاق سراحه وتبرئته ، كما واصلت الحركة بياناتها الداعمة للشملان طوال المراحل الأولى من مرضه منذ ١٩٩٦ حتى نهاية العام ١٩٩٨ .

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٤ . فبراير ١٩٩٦ . ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه . ع ٤٥ . مارس ١٩٩٦ . ص ٣ .

وبتاريخ ١٧ فبراير ١٩٩٦ «أرسلت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان رسالة بتوقيع السيد جاسم عبدالعزيز القطامي رئيس الجمعية وعضو الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى أمير دولة البحرين تتضمن شجبا لإقدام السلطات على اعتقال الشملان ، وأرجعت الرسالة أسباب اعتقاله إلى نشاطاته السلمية ودوره في العرائض الشعبية ولآرائه السياسية . وناشدت الرسالة أمير دولة البحرين باطلاق سراح الشملان ، وتضمنت رجاء بالسماح لزوجته بزيارته وتزويده بالدواء والرعاية الطبية»[١] .

وعلى صعيد المنظمات والجهات العالمية أصدرت منظمة العفو الدولية في اليوم التالي على الاعتقال ٨ فبراير ١٩٩٦ بيان مناشدة عاجلة لحكومة البحرين لإطلاق سراح المحامي أحمد الشملان ، وجاء في البيان أن المنظمة تخشى من تعرض الشملان للتعذيب منذ أن اعتقل واحتجز في زنزانة انفرادية . وقالت إن مكتب المحامي الشملان ومنزله قد فتشا تفتيشا دقيقا ، وعبرت عن قلقها لاتهامه بالتخريب والمشاركة في الحرائق والتدمير . وفي اليوم نفسه أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا أشارت فيه إلى اعتقال أحمد الشملان[٢] . وبتاريخ ١٣ فبراير استهل الصحافي المعروف «روبرت فيسك» مقاله في جريدة «اندبندنت» بالحديث عن قضية اعتقال أحمد الشملان[٣] .

وتواصل إصدار البيانات أو إرسال الرسائل للحكومة البحرينية طوال فترة اعتقال أحمد الشملان دون توقف ، وقد لعبت المعارضة البحرينية في لندن دورا مشهودا في ذلك . روى لي د . منصور الجمري بعض التفاصيل قائلا : «اعتقال الأستاذ أحمد كان بالنسبة لنا هزة ، وقد اشتغلت عليه جمعية المحامين البريطانية عندما قلنا لهم إن أحد المحامين اعتقل ، ومن بعدها أصدرت جمعية المحامين تقريرا قويا جدا عن البحرين وعن المحاكم الأمنية والطوارئ فيها ، ووزع التقرير بشكل واسع وكان له أثر كبير جدا . تلك الجمعية تحركت كثيرا ، وهناك نوعان من المحامين في بريطانيا والنوع الأعلى منهم هم الذين تحركوا على اعتقال الشملان . وتحركت منظمة القلم الدولية

---

(١) مجلة «الطليعة» . الكويت : ٢١ فبراير ١٩٩٦ .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه . ص ص ٧٧ ، ١٠٦

باعتبار أن الشملان كاتب ومفكر ، وتحركت منظمتان للدفاع عن حرية التعبير ، وتحركت منظمة العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش» ، وتحرك برلمانيون في بريطانيا ، وتحرك عضو البرلمان الأوربي «ستانلي نيونز» . وانهالت على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف احتجاجات من أماكن كثيرة جداً من العالم» .

وحول اعتقال أحمد الشملان جرت مراسلات بين السيد «بارام كومار سوامي» المقرر الخاص حول استقلالية القضاة والمحامين بمنظمة الأمم المتحدة وبين حكومة البحرين . ففي ٢٥ مارس ١٩٩٦ أرسل السيد سوامي «نداء عاجلا لحكومة دولة البحرين فيما يتعلق باعتقال المحامي أحمد الشملان الذي جرى بسبب دوره البارز في الحركة الداعية للديمقراطية في البحرين ولأنه تولى الدفاع عن العديد من المعتقلين في قضايا تتعلق بالاحتجاجات السياسية» .

أرسلت حكومة البحرين ردودها على السيد سوامي ففي ١٥ أبريل ١٩٩٦ أبلغته بأن «المحتجز متطرف ومحرض يمارس العنف لتحقيق أغراضه السياسية ، وأنه يعامل معاملة مناسبة وله حقوق الزيارة والرفاهية والرعاية الطبية» . وفي رد بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٩٦ ذكرت حكومة البحرين «أن المعلومات التي استلمها السيد سوامي غير صحيحة فقد جرى اعتقال الشملان بسبب نشاطاته الإجرامية التي لا تتعلق بقيامه بواجباته المهنية كمحام ، إضافة إلى أنه كان معتقلا قانونيا بموجب إجراءات قانونية جرت مراعاتها» .

وفي ١٧ مايو ١٩٩٦ أرسل السيد سوامي «يحث حكومة البحرين بإعلام المحامي الشملان فورا بالاتهامات الجنائية الموجهة إليه ، وإحضاره أمام قاض أو شخص آخر مسؤول أمام القانون ، أو إطلاق سراحه فورا» . وفي ٢٣ مايو ١٩٩٦ أخبرت حكومة البحرين المقرر الخاص «أنه جرى إطلاق سراح الشملان بكفالة ثم جرت تبرئته أمام المحكمة التي مثل أمامها»[١] .

وقال د . سعيد الشهابي : «تفاعلت المعارضة مع اعتقال أحمد الشملان بشكل كبير ، ونشرت صور الشملان ومعلومات حول خلفياته المهنية والفكرية والسياسية على نطاق واسع . وكان رد فعل الجهات الحقوقية الدولية غاضبا إزاء اعتقال محام

---

(١) لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين . «البحرين وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة» . ط ١ . كوبنهاجن : ١٩٩٨ . ص ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٨ .

مستقل لم يرتكب جرما سوى التعبير عما يؤمن به ، وصدرت بيانات عن منظمات دولية عديدة حول قضيته ، مثل منظمة العفو الدولية ، ومنظمة «PEN» المعنية بالدفاع عن الكتاب والشعراء المسجونين ، ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» ، ولذلك وجدت الحكومة نفسها مرغمة على إطلاق سراحه . وحسب ما قالته منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها المهم الذي صدر العام ١٩٩٧ «يبدو أن سمعة الشملان ومكانته المرموقة محليا وعالميا قد أدت ، وفي خطوة غير معهودة ، إلى أن تقوم محكمة أمن الدولة بإطلاق سراحه بكفالة مالية في الجلسة الثانية في منتصف أبريل وأن تبرئ ساحته من كل التهم الموجهة إليه في مايو ١٩٩٦» .

ومع دخول شهر مارس ١٩٩٦ أصدرت «لجنة المحامين من أجل حقوق الإنسان» الأمريكية بيانا حول اعتقال المحامي أحمد الشملان . . .واعتبرت اعتقاله مخالفا للمادة ٩ البند ٤ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، كما اعتبرت الاعتقال مخالفا للمبدأ ٢٣ من «المبادىء الأساسية لدور المحامين»[١] .

وبتاريخ ٦ مارس ١٩٩٦ أصدرت منظمة «ليبرتي» للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي بيانا أعلنت فيه أنها وجهت رسالة إلى أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ناشدته فيها الإيعاز لمن يلزم بإطلاق سراح المحامي أحمد الشملان كونه نشيطاً سياسياً يناضل من أجل الديمقراطية بالوسائل السلمية والقانونية . وقالت إن منظمة «ليبرتي» تتابع الوضع في البحرين عن كثب ، وأهابت بحكومة البحرين أن تمنع استفحال ظاهرة العنف ، لا بالعنف والاضطهاد ، وانما بفتح منابر للحوار الحر وبإطلاق الحريات وخلق مناخ صحي .

حول بيان منظمة «ليبرتي» قال لي الأستاذ عبدالله مطيويع : «بعد اعتقال أحمد الشملان صارت لديّ مهمة جديدة ، وأنا صراحة كنت أفكر أن اشتغل في هذا الأمر وحدي بعيدا عن لجنة العريضة ، لأنهم سيناقشون إلى أن يستقروا على رأي ، لذا قررت أن أعمل وحدي ، وللأمانة اشتغلت مجموعة من المحامين مثل المحامي عبدالله هاشم على الأمر ذاته . تحدثتُ مع الكاتب الصحافي حافظ الشيخ واتصلنا بالشيخ عزام التميمي ممثل منظمة «ليبرتي» في لندن ، كان لحافظ الشيخ دور مهم جدا فهو الذي كان يتحدث بالهاتف مع الشيخ عزام التميمي . وقد تجاوب الشيخ عزام معنا

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . مصدر سابق . ص ١٠٦ .

وأعدّ بيانا وأرسله إلى الأمير ، وأرسله لنا فأخذناه ووزعناه ، أذكر أنني نسخت منه حوال مائتي نسخة ووزعتها ، لقد كان العمل خارج البحرين جيدا» .

وبعد اعتقال أحمد الشملان بعشرين يوما جاءني اتصال من خارج البحرين ، كان المتصل شخص يتكلم الإنجليزية أخبرني أنه من اتحاد المحامين الدولي ، وبعد أن تأكد من شخصيتي واستفسر مني عن أحوال أحمد في المعتقل ، أخبرني بأن ممثلهم في البحرين هو المحامي البحريني حسن رضي وطلب مني أن أذهب للقاء المحامي رضي وأعرض عليه كل طلباتي فيما يتعلق بزوجي ، وأن أنسق معه ان تقرر اجراء محاكمة للشملان . شكرت المتصل ومباشرة هاتفت المحامي حسن رضي وأخبرته عن الاتصال وطلبت لقاءه فرحب بذلك . توجهت إلى مكتبه في اليوم التالي وكان ما يشغلني أمران : تسهيل فرصة مقابلتي مع أحمد والدفاع عنه فيما لو قدم للمحاكمة . قلت ذلك للمحامي حسن رضي الذي أخبرني أنه ليس بيده تسهيل أمر مقابلة أحمد واذا أجريت للشملان محاكمة فسيكون حضوره كمندوب مراقب عن اتحاد المحامين الدولي . وأذكر أنه عرفني على المحامية جليلة السيد التي تعمل معه بالمكتب وسألها أمامي إن كانت توافق على المشاركة في فريق دفاع عن الشملان إن قُدم للمحاكمة ، فردت بالإيجاب قائلة : يشرفني أن أكون ضمن فريق الدفاع شرط عدم تسييس المحاكمة .

***

مقابل الحملة الهائلة التي انطلقت خارج الوطن على الصعيدين العربي والعالمي تضامنا مع أحمد الشملان واستنكارا لاعتقاله أطبق الصمت على أجواء المعارضة داخل البحرين . لقد أشاع اعتقال الشملان الهلع الشديد في نفوس الكثيرين بمن فيهم بعض الناشطين ، انزوى البعض وتحاشى آخرون ممن كانوا يزاملون أحمد ويرافقونه في كثير من الأوقات الاتصال بي ، وندر من يرفع الهاتف للسؤال عنه أو حتى عنا ، رغم ذلك ظل هناك من يتصل ويتواصل .

لجنة العريضة الشعبية التي سارعت في غضون عشرة أيام إلى إصدار بيان احتجاجي قوي جدا موقع باسمها ضد الاعتقال الثاني للقيادات الدينية (صاغه أحمد الشملان نفسه بالاشتراك مع المهندس سعيد العسبول كما أسلفنا ، وكان البيان واحدا من الأسباب المباشرة لاعتقال الشملان) ، لجنة العريضة الشعبية لم تسارع -كما ذُكر حول ذلك - بإصدار بيان حال اعتقال أحمد الشملان ترد فيه على

الاتهامات الباطلة التي وجهتها الحكومة له[1] . وقد كنتُ أتحرقُ على الجمر انتظارا لصدور بيان باسم لجنة العريضة الشعبية ترد فيه على الاتهامات الخطيرة التي لفقتها الأجهزة الأمنية لأحد أبرز أعضائها بقصد كيدي لتشويه سمعته النضالية بين الناس . لكن بيانا بذلك لم يصدر ، وقد انتظر أعضاء اللجنة شهرا كاملا عقب اعتقال الشملان لا ليصدروا بيانا باسم لجنة العريضة الشعبية يرد على الاتهامات الملفقة وانما لتنزل توقيعات عدد منهم ضمن ١٠٧ توقيعا لشخصيات وطنية ديمقراطية أصدرت بيانا بتاريخ ٥ مارس ١٩٩٦ يستنكر اعتقال أحمد الشملان ويرد على الاتهامات التي لفقت ضده ويطالب بإطلاق سراحه . (الملاحق-الوثيقة ٢٠) .

لجنة العريضة الشعبية لم يصدر باسمها أي بيان يستنكر اعتقال أحمد الشملان على الإطلاق ، كما لم يصدر بعد ذلك باسم اللجنة بيان يستنكر اعتقال عضوها المهندس سعيد العسبول الذي تعرض في المعتقل للتحقيق والتهديد قبل أن يطلق سراحه بعد أسبوعين .

شكلت حملة التضامن العالمية الواسعة مع أحمد الشملان وضد اعتقاله عامل ضغط كبير على السلطة ، وأمام سيل رسائل وبرقيات الاحتجاج كان موقف الجهة الرسمية في البحرين يسوء ، ومما زاد الطين بلة أن حكومة البحرين تلقت في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٩٦ رفض الاتحاد البرلماني الدولي طلبها للانضمام إليه[2] .

يقول الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «حركة المعارضة في الخارج كانت ضاغطة جدا وسُجلت البحرين في القائمة السوداء في انتهاكات حقوق الإنسان ، أحمد الشملان كان صوتا معروفا في الخارج له علاقاته واتصالاته ، وقد تكثفت جهودهم بعد اعتقاله ، كان الشملان ممثلا للشعب لذلك أصبح التركيز العالمي على اعتقاله كبيرا من قبل المنظمات ، وانهالت الرسائل والبرقيات والخطابات المستنكرة لاعتقاله على حكومة البحرين ، إلى درجة أن بعض المسؤولين أصبحوا يمتنعون عن الإطلاع على أي بريد يومي يتعلق بالشملان» .

وذكر الأستاذ علي ربيعة : «حملة التضامن والدعم لأحمد الشملان بعد اعتقاله كانت قوية جداً في الخارج من منظمات حقوق الإنسان ومن منظمة «الأمنستي»

---

(١) أنظر : علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٥٥

(٢) المصدر نفسه . ص ٢١٤

ومن «هيومن رايتس ووتش» ، كذلك من إخواننا في الكويت الذين أصدروا بيانا يتعاطف مع أحمد الشملان . الا أن ما قام به «جو ستورك» مسؤول الشرق الأوسط في منظمة «هيومن رايتس ووتش» كان الأهم ، وله تأثيره -باعتقادي- في إطلاق سراح الشملان وفي الحكم ببراءته» .

***

كنت قد اتصلت بالمحامي محمد السيد رئيس جمعية المحامين صبيحة يوم اعتقال أحمد الشملان بناء على توصيته لي قبل أن يغادر البيت مع فريق الاعتقال الذي داهم بيتنا ، وقد بدأت جمعية المحامين تحركها لمتابعة موضوع أحمد مع وزير العدل . يقول المحامي راشد الجار الذي كان يشغل منصب أمين سر الجمعية : «مع بداية الأسبوع الذي تلا اعتقال الشملان طرحتُ في يوم الأربعاء ٧ فبراير ١٩٩٦ على رئيس الجمعية المحامي محمد السيد ضرورة التحرك لمقابلة وزير العدل حول اعتقال زميلنا الشملان ، فقال : لننتظر فقد يطلق سراحه . أما وقد مرت خمسة أيام على اعتقاله دون أن يخرج ، فقد طلبنا الالتقاء مع الوزير الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة ، وتم اللقاء يوم الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٩٦ . وقد وجدنا الوزير غاضبا ومتشددا جدا بشأن أحمد الشملان ، وقال : إنه (الشملان) يضع يده في الغيران (قول عامي يعني أنه يتدخل فيما يسبب له الضرر) في إشارة إلى أن الشملان يستحق ما حدث له ، وانطوى كلام الوزير على تحذير مبطن بعدم التحرك للدفاع عنه»[1] .

في مساء اليوم نفسه اتصل بي المحامي محمد السيد قائلا إنه يود زيارتي هو وزوجته فرحبت بهما ، وقد وصلا بمعية صديق آخر وزوجته . وحالما جلسوا توجه المحامي محمد السيد لي بالكلام قائلا : «التقينا اليوم كإدارة جمعية المحامين مع وزير العدل الذي كان غاضبا جدا من تصاعد الأمور في البلد ومن سلوك أحمد الشملان في الفترة الأخيرة ، وقال لنا بالحرف الواحد : إن أحمد الشملان يضع يده في الغيران ، وأنا أقول لك إن أحمد مناضل وطني له تاريخ ويعرف ماذا يفعل ، وقد رأى -في هذه الأحداث- أن يلبى نداء وطنه وهو يعرف تماما ويتوقع نتيجة ما قام به» .

فهمت ما كان رئيس جمعية المحامين يقصد قوله ، وبشعور الكرامة المجروحة لمت نفسي على الاتصال به ، ولكي أعرفه أني لا أنتظر الكثير قلت له والعبرة تخنقني : أنا لم

(١) انظر أيضا : المصدر نفسه . ص ١٥٨ .

أتصل بكإالا لأن أحمد وهو خارج مع الذين أخذوه طلب مني الاتصال بك كرئيس لجمعية المحامين . رد المحامي السيد بقوله : «أنا رئيس جمعية مهنية تضم كافة المحامين ، وهي ليست جمعية معنية بالشأن السياسي ، والمطلوب مني كرئيس أن أحقق شيئا في مجال متابعة شؤون الأعضاء وحقوقهم المهنية ، ومن غير المعقول أن أُشغل الجمعية بمتابعة شأن عضو واحد (يقصد أحمد الشملان) على حساب الشؤون المهنية للأعضاء» .

طوال حديث المحامي محمد السيد التزمتُ الصمت ، رُبط لساني وانهمرت دموعي وأنا أسمع ما يقال ، لم أستوعب سبب زيارة رئيس الجمعية ، وساءلت نفسي : هل جاء يمنحني دعما نفسيا ؟؟ أم هل يعقل أنه جاء ليخبرني بأن لا أتوقع أن يعملوا شيئا لأجل الشملان ، جاوبتُ نفسي : كان بإمكانهم أن لا يعملوا أي شيء دون أن يأتي لإخباري؟! وقد أنهى حديثه بقوله : «سنلتزم كجمعية بمتابعة مكتب أحمد وتسييره وسنتوزع قضاياه» ، ثم استأذن هو ومن معه وغادر .

حول الزيارة المذكورة علّق المحامي محمد السيد بعد عشر سنوات حين سجلت معه ذكرياته قائلا : «بعدما اعتقل أحمد الشملان زرتك ومعي إسحق الشيخ يعقوب وزوجته نعيمة مرهون وزوجتي أمينة السيد . وقد بكيتِ لأن كلامي لم يعجبك ، وفيما بعد جاء راشد الجار وسلمان سيادي وطرحا في مجلس إدارة جمعية المحامين أنني قلت كلاما سيئا عن الشملان وأن الجمعية ستتخلى عنه» .

قلت للأستاذ محمد السيد : لم أحدث أحدا بغير ما قلته أنت لي بالضبط . رد قائلا : «لقد كلمتك على أساس أنك زوجة زعيم ولم أكن أكلم طفلة صغيرة» . رددت عليه : «أولا : أنا لا أعتبر الدموع والبكاء ضعفا إنسانيا مستنكرا على الكبار ولا يجوز سوى للأطفال الصغار ، ثانيا : هل المطلوب من زوجة الزعيم -على حد قولك- أن تكون حجرا حيال ما يمس زوجها ؟!! أجاب : «أنا قلت لك حينها : إذا كان ما قام به الشملان ذا بعد سياسي فهذا شأنه ، وجمعية المحامين ليست جمعية سياسية ، ولا أعتقد أن قضية أحمد سياسية ، ونحن سندافع عنه كقضية حقوق إنسان يفترض أن تُعطى له فرصة ويُحاكم» .

ظهر اليوم التالي الأربعاء ١٤ فبراير ١٩٩٦ زارني المحامي راشد الجار عضو مجلس إدارة جمعية المحامين في الفترة المذكورة وأخبرني أنه ينوي تشكيل هيئة للدفاع عن أحمد الشملان ويسألني عن موافقتي على ذلك ، فأبديت موافقتي وأخبرته بزيارة رئيس الجمعية لي وما طرحه في زيارته . غضب المحامي راشد الجار وطمأنني أنهم في

الجمعية لن يتخلوا عن أحمد الشملان . وفي المساء اجتمع مجلس إدارة جمعية المحامين وجرى حوار حاد مع رئيس الجمعية ووجه له أكثر من عضو بمجلس الإدارة اللوم على ما قاله لي . وحينما طرح المحامي راشد الجار نيته تشكيل هيئة دفاع عن الشملان طلب الرئيس تثبيت ذلك في المحضرعلى أنه مقترح خاص بأمين السر راشد الجار ولا يتبناه مجلس الإدارة .

يوضح المحامي راشد الجار تطورات المسألة بقوله : «عقدنا اجتماعا لمجلس إدارة الجمعية مساء اليوم نفسه الأربعاء ١٤ فبراير ١٩٩٦ ووقعّتُ في المحضر بأنني سأشكل هيئة دفاع ، وفي صباح اليوم التالي اتصلت بالمحامية جليلة السيد وقلت لها : أريد أن أشكل هيئة دفاع عن أحمد الشملان وأطلبك فيها ، واذا رفضت فصدقيني لن ألومك لأن الحديد حام قالت : ما دمت قد وضعت اسمي فأبقه وسأتحمل التبعة ، شكرتها واتصلت بالمحامي يوسف خلف وقلت له الكلام ذاته وبأنني أريد فريق دفاع منسجم معي فوافق هو الآخر . وفي ضحى اليوم ذاته نزلتُ المحكمة والتقيت رئيس الجمعية المحامي محمد السيد الذي بادرني بالقول إن وزير العدل يريد مقابلتنا فتوجهت معه لمكتب الوزير . تكلم المحامي محمد السيد ، بما يبرئه شخصيا من هيئة الدفاع ، قال : طال عمرك نحن سمعنا كلامك الذي قلته عن أحمد الشملان ولم نشكل هيئة دفاع ، أما الأخ راشد فقد شكل بنفسه هيئة دفاع خاصة ومحضر اجتماعنا في الجمعية يوضح ذلك . لم يعرف رئيس الجمعية أن موقف وزير العدل قد تغير ، فقد التفت الوزير نحوي قائلا : من معك في هيئة الدفاع؟ قلت له المحاميان جليلة السيد ويوسف خلف ، فرد عليّ : هذه تلفوناتي واتصل بي متى ما احتجت ذلك . بهذا يكون الوزير قد غير موقفه عن اليوم السابق بنسبة ١٨٠ درجة ولا أعلم السبب في ذلك ، أما أنا فقد واصلت اتصالاتي لاستكمال فريق هيئة الدفاع وسعيت لترتيب لقاء هيئة الدفاع مع الشملان»[١] .

لم يخبرني المحامي راشد الجار أنه كان يخطط لطلب لقاء أحمد الشملان هو وهيئة الدفاع ، لكني أذكر أنه زارني ، وخلال حديثنا ورد ذكر احتياجات أحمد من ملابس وأدوات صحية ، فقال لي : إن شئت أعطينيها فقد يمكنني إيصالها له . جاء في اليوم التالي وأخذ الحاجيات التي ظلت لديه أياما حيث لم يسمح لفريق الدفاع

---

(١) انظر أيضا : المصدر نفسه . ص ١٥٧-١٥٨

بلقاء أحمد إلا يوم المحاكمة وقبيل الجلسة بقليل ، فأعادها لي وأخذتها بنفسي لمكتب السجن فيما بعد .

رغم استيائي وألمي من موقف المحامي محمد السيد كرئيس لجمعية المحامين فيما يتعلق باعتقال أحمد الشملان ، ورغم استنكاري للهدف من زيارته لي ، الا أنه واقرارا بالحق أسجل للتاريخ أن المحامي محمد السيد أبدى اهتماما واضحا بمتابعة شئون مكتب أحمد خلال فترة اعتقاله .

***

على الصعيد العائلي مرت علينا أشهر اعتقال أحمد الشملان كأقسى ما تكون ، برزت صعوبات وإشكالات الوضع العائلي مقارنة بالوضع خلال سنوات اعتقاله في الثمانينيات . حينما جرى اعتقال الثمانينيات كان ابننا خالد لم يزل طفلا لم يكمل الرابعة من عمره ، وقضى سنوات طفولته الأولى بعيدا عن أبيه حتى أكمل التاسعة ، فكان من السهل أن يسلى وينسى ، لكنه في هذا الاعتقال كان مراهقا يمر بأشد سنوات عمره عنفوانا ، توترا وعاطفة . وسبيكة في عمر الثامنة وقد أمضت سنوات طفولتها الأولى في كنف والدها متعلقة به ، ملتصقة برفقته إلى درجة لا توصف . كان عليّ أن أبذل قصارى الجهد لتحقيق ما يمكن من التهدئة والتوازن في حياة الاثنين ، كان الوضع مربكا وكنت أقرأ الأسئلة الصامتة والغضب والحزن في عيون من حولي بالبيت ، خالد بتوتره وغضبه مما جرى خاصة حينما يلمس معاناتنا أنا وشقيقته ، وسبيكة المتوترة الباكية دوما لأتفه سبب ، وخادمتي المخلصة المفجوعة بعد أن سطت أيد غريبة على حاجياتها البسيطة ونبشت أوراقها الخاصة ، ورغم حرصي على إفهامها أن أبا خالد مناضل وطني وليس في اعتقاله ما يعيب أو يمس سمو شرفه ورفعة أخلاقه ، ورغم إيضاحي لها أنه لن يتغير أي شيء فيما يتعلق بالنسبة لحياتنا البيتية ولراتبها ، لكنها ظلت تلاحقني دوما بعينين ملؤهما التساؤلات .

من جهته يتذكر أحمد الشملان أوضاعه في المعتقل قائلا : «كنت أقضي يومي إما في النوم أو في التحرك بالزنزانة وأداء بعض التمرينات رغم الجو الخانق بسبب اغلاق الزنزانة التام وعدم فتح أي منفذ للتهوية . وكنت أسمع أصواتا تأتي من الزنازن القريبة تقرأ القرآن ، فخمنت أنهم مجموعة من المعتقلين الإسلاميين على خلفية الأحداث الجارية . وفي إحدى مرات ذهابي لدورة المياه لاحظت حفرا في الصابونة المخصصة لاستعمال المعتقلين ، تمعنت في الحفر فوجدته سؤالا موجها لي يقول : هل

أنت أحمد الشملان؟ عرفت أن الرسالة من معتقلي الزنازن القريبة فحفرت الإجابة بنعم ، وهكذا أصبحنا نتراسل ببضع كلمات بالحفر على الصابونة ، كان عددهم خمسة وكل منهم في زنزانة انفرادية من الزنازن المحاذية لزنزانتي» .

حدثني الشيخ علي عاشور أحد المشايخ المعتقلين حينها ، قال : «حينما اعتقل الأستاذ الشملان في فبراير ١٩٩٦ أودع زنازن سجن المكاتب في الطابق العلوي فوق مكاتب الضباط بالقلعة ، وفي زنازن قريبة من زنزانة الأستاذ الشملان كان عدد من أصحاب المبادرة كالشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد إبراهيم العلوي . وقد أحضروني من سجن الحد إلى حيث الجماعة في سجن المكاتب وعرفت أن الأستاذ الشملان كان مصدرا للأخبار والمعلومات بالنسبة للجماعة الموجودين في المعتقل قبله من خلال تواصله العابر معهم أثناء أخذه إلى دورة المياه» .

يكمل الشملان ذكرياته بقوله : «طلبتُ من ضابط السجن راشد عبدالغفار أن يسمح لي بالكتب أو المجلات ، فأخبرني أن ذلك غير مسموح به ، قلت له : إذن أحضروا لي القرآن ، فرد عليّ : ونِعمَ الكتاب . تسلمت القرآن وعشت معه أوقاتا طويلة أقرأه وأحاول أن أفسر آياته ، كما اختبرت قدراتي في الحفظ وفي الإعراب اللغوي لبعض السور . أما الطعام فكان هو ذاته الذي تعودت عليه في الاعتقالات السابقة ، خبز وكوب شاي للإفطار ، وأرز مغطى بقليل من مرق الخضرة للغداء ، وخبز ومرق للعشاء ، ومرة واحدة في الأسبوع تقدم قطعة دجاج مع وجبة الغداء . وفي أحد الأيام جاءني آمر سجن المنامة المقدم عبدالرحمن المريخي يحمل أوراقا تابعة للجنة المحامين التأديبية التي كنت عضوا بها ، قال لي : يطلبون توقيعك باعتبارك عضوا في اللجنة ، وقعت الأوراق ثم تحدثت معه عن عدم فتح أي منفذ في الزنزانة للتهوية ، فنادى الضابط راشد عبدالغفار وقال له : افتحوا الشباك العلوي ففتحوه ، لكن تهوية الزنزانة لم تستمر ، فبعد عدد من الأيام دخل عليّ الضابط عادل فليفل الساعة الثالثة فجرا مرتديا «بالطو»(رداء) أسود وسألني بغضب : تعال تعال ، هل ستعترف؟ ان اعترفت فهذا الباب مفتوح لتخرج الآن . أجبته : بماذا أعترف ، أنا لم أقترف شيئا . ازداد غضبه وخرج مزمجرا وأغلق الباب بشدة ، بعد خروجه جاءوا وأغلقوا نافذة التهوية من جديد ، ورغم تعدد مطالباتي بفتحها لم تكن هناك استجابة وظلت الزنزانة دون منفذ تهوية حتى إطلاق سراحي» .

***

بعد مضي أسبوع على اعتقال أحمد اتصلتُ بآمر سجن المنامة المقدم عبدالرحمن المريخي أطلب مقابلة زوجي فقال : اكتبي رسالة طلب مقابلة ، وحالا كتبت الرسالة وأخذتها مع بعض الحاجيات والأطعمة إلى سجن القلعة ، وكانت تلك أول مرة أدخل فيها القلعة منذ عشر سنوات ، كان آخر دخول لي العام ١٩٨٦ وهو العام الذي أطلق فيه سراح الشملان بعد اعتقال الثمانينيات . لاحظتُ -بعد عقد من السنوات- تشدد الإجراءات الأمنية على الداخلين ، كانت البحرين تمر بأحرج فترة من تصاعد أحداث التسعينيات .

خلال عقد الثمانينيات الماضية -وفي آخر عامين لاعتقال أحمد الشملان- كان مسموحا أن ندخل بالسيارة بوابة القلعة الرئيسة ونتجه بها إلى الجنوب الغربي نحو بوابة السجن ، وعند تلك البوابة نوقف السيارة وندخل بما نحمل . في أول دخول لي للقلعة في التسعينيات كنت محملة بالعديد من أكياس الطعام المعلب والطازج وبعض الملابس ، فعبرت بوابة القلعة بالسيارة إلا أن الحراس أوقفوني وأشاروا إلى موقف داخلي قريب من البوابة . فتحت نافذة السيارة وقلت لهم : أنا متجهة لبوابة السجن ولدي أغراض كثيرة وثقيلة قالوا : السيارات ممنوعة من التحرك داخل القلعة أوقفي سيارتك هنا وستأتي حافلة لتنقلك إلى هناك .

حملتُ الأكياس ووقفتُ أنتظر مع آخرين حتى وصلت حافلة صغيرة ونزل منها شرطي عرفت وجهه من أول وهلة ، أذكر أن اسم الشرطي «نبيل» وأظنه باكستانيا ، كان يعمل مراسلا في مكتب السجن بالثمانينيات ، وكثيرا ما استلم مني الحاجيات التي كنت أحضرها شهريا لأحمد . لمحني الشرطي «نبيل» ويبدو أنه عرفني مباشرة هو الآخر ، تقدم نحوي وقال : ألَست فوزية زوجة الشملان؟ هل هو الآن هنا أيضا؟ أجبته : أنا بعينها ، ونعم هو هنا ، وها أنت تراني قد جئت بعد عشر سنوات محملة بالأغراض نفسها كما الثمانينيات . ابتسم وقال : ما شاء الله ، عشر سنوات مرت؟ ثم تمتم : كان الله في عونك . وأظن أن قلبه رق لحالي فحمل معي بعض الأكياس إلى الحافلة التي انطلقت بنا -بعد أن امتلأت بالمراجعين- إلى بوابة سجن القلعة ومرقت عبر البوابة متجهة شرقا إلى منطقة أبعد من مكتب السجن الذي تعودتُ تسليم الحاجيات فيه خلال الثمانينيات والذي كان قريبا من البوابة في الطابق العلوي من جهة الشمال .

خلال مرور الحافلة عبر الباحة الداخلية الكبيرة لسجن المنامة شاهدتُ منظرا

أدمى قلبي وجعلني أرتجف ، رأيت مجموعة من المعتقلين أو السجناء -حوالي خمسة- عيونهم معصوبة بقطع قماش ويمسك كل منهم بخاصرة أو كتف الآخر من الخلف ويمشون على شكل قاطرة تحرسها شرطة الأمن متجهين إلى جهة ما من المباني المحيطة بالباحة .

وصلنا للمبنى شرقي الباحة فتوقفت الحافلة وحملتُ الأكياس وتبعنا الشرطي في ممر ضيق أوصلنا لغرفة استلام الرسائل والأغراض . هناك التقيت بعلي فخرو نجل المرحوم عبدالله علي فخرو وكان قادما هو الآخر لتوصيل حاجيات لوالده الذي كان معتقلا حينها .

أعادوا الكثير مما أحضرتُ من الأغراض ، فطلبت لقاء الضابط راشد عبدالغفار ، وبعد انتظار أدخلوني عليه ، تكلمت معه عن طلب المقابلة وعن سبب إعادة الأغراض والمأكولات . قال : بالنسبة للمقابلة لم يأتنا أمر بعد ، أما الأغراض المعادة فغير مسموح بها ، وعلى كل فهو غير محتاج لأي شيء ، وإن شئت اتركي له مبلغا في الأمانات ليشتري ما يشاء من «كانتين» (بقالة) الشرطة في القلعة . صدّقتُ وتركت مبلغا في الأمانات ، وبعد إطلاق سراحه قال لي أحمد الشملان إنه لم يعرف قط عن أمر النقود في الأمانات ، ولم يسمع أنه مسموح له أن يشتري من بقالة الشرطة .

مر أسبوع آخر دون أي خبر عن المقابلة ، فقررتُ أن أكتب رسالة أخرى وجهتها هذه المرة لرئيس لجنة أمن الدولة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة أطلب مقابلة أحمد ، رميتها في البريد وبقيت أنتظر . وبتاريخ ٥ مارس ١٩٩٦ تم استدعاء المحامي عبدالله هاشم للتحقيق على خلفية ما أدلى به في ١ مارس ١٩٩٦ من تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية حول تطورات الوضع في البحرين[١] .

بعد التحقيق معه زارني المحامي عبدالله هاشم وأخبرني أن المحقق معه كان رئيس لجنة أمن الدولة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة . وحدثني أنه خلال مجرى التحقيق معه قال للشيخ عطية الله : «لو أنكم سمعتم كلامنا طوال هذه السنين ما آلت الأمور إلى ما آلت إليه» ، رد عليه الشيخ عطية الله بقوله : لو سمعنا كلامكم لكانت البلد الآن قد خربت . ثم سأله المحامي هاشم : ما الداعي لاعتقال

---

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . ع ٤٥ . مارس ١٩٩٦ . ص ٩ .

أحمد الشملان! . وحالما ذكر المحامي عبدالله هاشم اسم الشملان هاج المحقق رئيس لجنة أمن الدولة غضبا وقال : «أحمد الشملان هذا أخي وقد تربيت معه ، وأنا تكلمت مع أحمد من قبل ونصحته دون جدوى» ، ثم أردف قائلا : «لقد تلقيتُ من زوجة الشملان رسالة تطلب مقابلته ، أرجو أن تبلغها السلام وتقول لها إن القرار في هذا الشأن ليس بيدي» .

بعدها بأيام قليلة كان الأستاذ إبراهيم كمال الدين في زيارتي وحكيتُ له عن الرسالة وعن رد رئيس لجنة أمن الدولة عليها كما أوصله لي المحامي عبدالله هاشم ، وخلال حديثي معه تساءلت مازحة : إن لم يكن الأمر في يد رئيس لجنة أمن الدولة فلم يبق إلا مدير أمن الدولة «ايان هندرسن» . التقط الأستاذ إبراهيم كمال الدين عبارتي وهتف قائلا : «فعلا الأمر في يد «هندرسن» ، حاولي أن تتصلي به وتكلميه» .

تحمستُ للفكرة رغم بعض التردد ، وفي صبيحة اليوم التالي كنتُ قد عقدتُ العزم على الاتصال فاستجمعت قواي وأدرتُ رقم بدالة هاتف وزارة الداخلية وقلتُ للمجيب : أريد التحدث مع مدير الأمن العام الضابط «ايان هندرسن» . استعاد مكلمي مني الطلب فكررتُ على مسمعه بأني أريد أن أكلم السيد «ايان هندرسن» . تركني على الخط ونادى شخصا آخر سألني مرة أخرى عن طلبي ، وحينما كررته طلب اسمي ورقم بطاقتي وهاتفي ، ثم سألني فيم أريد «هندرسن» . أخبرته بأني أريد أن أتحدث معه بشأن زوجي المعتقل أحمد الشملان ، تركني فترة أنتظر على خط الهاتف المفتوح ثم كلمني صوت آخر وحولني على صوت امرأة تتحدث الإنجليزية (عرفتُ لاحقا أنها زوجة «ايان هندرسن» وتعمل سكرتيرة له) . قالت لي إن السيد «هندرسن» في اجتماع وأعطتني رقم هاتف وطلبت أن أتصل بعد نصف ساعة .

عاودتُ الاتصال بعد نصف ساعة فأجابتني المرأة ذاتها وحولتني مباشرة على السيد «هندرسن» الذي حياني بقوله : أهلا السيدة شملان ، كيف حالك . قلت : بخير ، وأنا أطلب مقابلة زوجي فقد مر شهر على اعتقاله وأريد أن أطمئن عليه ، رد بقوله : الموضوع ليس بيدي بل بيد وزير الداخلية ، قلت : لقد بعثت برسالتين دون فائدة ، فأجاب : المسألة ليست بيدي ولا أعدك بشيء ، لكني سأحاول .

في الواحدة والربع ظهرا من اليوم نفسه رن هاتف المنزل وكان المتكلم ضابط

سجن المنامة راشد عبدالغفار يقول : لك مقابلة مع أحمد فتعالي الآن . أجبت متسائلة : الآن؟ الآن الوقت ظهرا وأنا غير مستعدة ، كما أنني أريد أن أحضر لأحمد حاجيات وأطعمة ، كان يفترض أن تخبروني مبكرا . رد عليّ : إذن لا تريدين المقابلة . أجبت : لا أريدها الآن وبشكل مفاجيء فلتكن غدا صباحا . رد بغضب : إن لم تحضري الآن فهذا شأنك ووضع السماعة ، بعد عشر دقائق بالضبط رن الهاتف مرة أخرى ، فأجبت وكان الضابط راشد نفسه يقول : تعالي غدا في العاشرة صباحا للمقابلة .

***

في صباح اليوم التالي كنت في تمام العاشرة إلا ربعا أنتظر المقابلة في سجن القلعة محملة بالأغراض والمأكولات ، وفي العاشرة تم ادخالي مكتبا صغيرا وبعد برهة دخل الضابط راشد عبدالغفار ومعه أحمد الشملان . حول خبر المقابلة قال لي أحمد : «لم يكن لدي علم مسبق على الإطلاق بالمقابلة ، فتح الشرطي الزنزانة وقال لي : البس وتعال ، وأخذني للأسفل ، وهناك رافقني الضابط راشد عبدالغفار إلى الغرفة الصغيرة لأفاجأ بوجودك فيها» . جلس الضابط راشد عبدالغفار وراء مكتب موجود بالغرفة وأجلسنا عند الجهة الأخرى من المكتب متقابلين أمامه .

لا أذكر أني بكيت في أي من مقابلات الثمانينيات رغم طول سنوات الاعتقال الخمس ، كنت آنذاك أصارع نفسي في كل مقابلة ولا أسمح لأحمد أو لخالد الصغير أو لأقارب أحمد أن يشعروا بتأثري أو يروا دموعي التي أوفرها لحين أختلي بنفسي بعد المقابلة . ربما كنت أقوى وأصلب حينها ، لكن من المؤكد أن الوضع اختلف الآن ، فقد جئتُ هذه المرة وحيدة ، وفي قلبي معاناة خالد وسبيكة ، وأمام عيني ما نشر في الصحافة المحلية من تصريحات رسمية بشعة ضد أحمد ، وفوق كل ذلك هالني الحال التي وجدت عليها أحمد ، لقد فقد نصف وزنه وبدا شاحبا تغلف وجهه صفرة غريبة مخيفة . وجدت نفسي غير قادرة على الكلام معه فالدمع يخنقني ، لم أتمالك نفسي فأجهشت في البكاء كأني بدموعي أشكيه الحال ، قلت له وأنا التي أعرف أنه لا يحبذ إلا أن نبدو أمامهم أقوياء : دعني أبكي قليلا وإلا لن أستطيع الكلام معك . لم أعبأ بوجود الضابط راشد عبدالغفار وعلى العكس استأذنته وأخذت أسحب من علبة المحارم الورقية التي على المكتب وأجفف دموعي . تماسكتُ قليلا وسألتُ أحمد : ماذا فعلوا بك؟ لماذا أنت ضعيف شاحب هكذا؟ قاطعني الضابط راشد عبدالغفار قائلا :

«هو في أحسن حال حتى المكيف موجود بالمكان عنده» ، قاطعته بدوري قائلة : «لا أحد يحتاج المكيف في شهر مارس» . قال أحمد : أرجوك اطمئني ليس بي أي شيء . قلت : كيف أطمئن وقد نشروا عنك الأكاذيب والافتراءات في الصحف ووجهوا لك أبشع التهم؟ هل تعلم أنهم قالوا أنك تحرض على الحرق والتخريب وتؤلب ضد نظام الحكم؟!! . ورغم أني شعرت بصدمته لما سمع ، إلا أنه أجابني بثبات : أنت تعرفين أن هذا غير صحيح ويجب ألا يشغلك ، قولي لي كيف حال خالد وسبيكة؟ أجبت : خالد وسبيكة في دراستهما ، خالد بخير ويحاول أن يتماسك لكن سبيكة تفتقدك كثيرا كثيرا وتبكي وتظن أنك لن تعود ، ولم أحضرها معي كي لا أعرضها لحالة نفسية أسوأ مما هي فيه وأنت تعرف ظروف التعامل هنا ، رد أحمد : أحسنت صنعا بعدم احضارها . وهنا التفتُّ للضابط راشد وسألته : هل ممكن -لأجل الصغيرة فقط- أن يتاح لأحمد الحديث مع ابنته لدقائق عبر الهاتف؟ قال : لا أعلم . .سأستفسر لك بعد المقابلة .

مرت ساعة اللقاء كلمح البصر والضابط راشد في وضع متأهب لكل حرف نتفوه به ولكل لفتة أو حركة نأتي بها ، وأفقنا على صوته يقول : هيا أحمد الساعة انتهت . أخرجوا أحمد من الغرفة وبقيت أنتظر ، عاد الضابط راشد بعد قليل وأخبرني بأن آمر السجن غير موجود ويمكنني المراجعة حول الأمر الذي طلبته بالهاتف ، بعدما وصلتُ البيت بساعة اتصلتُ بالضابط راشد فاعتذر عن عدم السماح بأن يتكلم أحمد مع طفلته .

لامني عدد من الأصدقاء ممن حكيت لهم أن دموعي غلبتني في المقابلة مع أحمد وأمام الضابط راشد عبدالغفار ، ولمت نفسي كثيرا وزاد قلقي على أحمد فقد كنت واثقة مما سببته له من ضيق ، وكنت أعرف أن ما جرى ربما كان فرصة لهم لمحاولة الضغط عليه ، لكني كنت واثقة من قوته وصلابته .

يتذكر الشملان وضعه بعد المقابلة فيقول : «سببت دموعك لي ألما وشقاء كبيرا ، ولم ألَم نفسي قط طوال اعتقالاتي السابقة بقدر ما لمتها على ما سببته لك ولعيالنا من آلام ومعاناة . رغم ذلك لم يكن أمامي سوى أن أتماسك ، ليس أمامَكَ في المعتقل إلا أن تصمد لأنك إن ضعفت فالضعف سيجر الضعف . تماسكتُ وصرتُ أمررُ في ذهني الأفكار الإيجابية عنك وعن خالد وسبيكة وأطرد الأفكار السلبية . صرت أقول لنفسي : هي إنسانة تحسن التصرف وأنا واثق أنها تعرف كيف تخفف عن

ابنينا ، وحتى إن طال بي البقاء هنا فهي امرأة لديها عملها وتملك سكنها وأنا واثق أنها ستتدبر أمورها على خير وجه . أما بالنسبة لما ذكرتيه عن تهم التحريض على العنف والتأليب على النظام التي لفقها التصريح الرسمي ، فقد قررتُ أن أستبق الأمور قبل أن تُدبر لي محكمة صورية أو سرية وتحاك تهم أكبر وتثبَّت التهم الملفقة . طلبتُ من إدارة السجن ورقا وقلم قائلا إنني أريد أن أكتب رسالة لرئيس الوزراء ، جاءوني بالورق والقلم فكتبت رسالة رفضت فيها التهم التي وجهت ضدي ، وأكدت أنني لم أطرح يوما في تصريحاتي أو كتاباتي أو مرافعاتي ما يحرض على العنف والتخريب أو يؤلب ضد نظام الحكم ، وعلى العكس فقد كنت دوما أؤكد شرعية نظام الحكم ، وأنني كنت أمارس مهنتي كمحام يترافع في مختلف القضايا بما فيها قضايا أمن الدولة التي أدافع فيها عن حقوق المعتقلين وليس في ذلك تحريض على العنف . وقد سلمتهم الرسالة ولم أعلم ماذا حل بها ، لكني حرصت حينها على حفظ ما كتبت عن ظهر قلب لكي لا يطرأ عليه أي تغيير ، ولكي أدونه حالما تتاح لي الظروف» .

***

خلال الفترة التي تلت اعتقال أحمد الشملان شعرنا بصمت يلف الحركة السياسية المطلبية ، توقفت تقريبا التصريحات للإذاعات ولوكالات الأنباء ولم تصدر عن لجنة العريضة الشعبية أي بيانات ولم تجر محاولات وتتخذ خطوات لتقديم العريضة حتى ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ .

وقد توجهت لعدد من أعضاء لجنة العريضة والناشطين المحيطين بها بالسؤال : هل أثر اعتقال أحمد الشملان على وضع وعمل لجنة العريضة الشعبية ؟

أجاب الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «طبعا ، طبعا أثر كثيرا لأن أحمد الشملان كان محورا في اللجنة» . وقال الأستاذ عبدالله مطيويع : «نعم ، طبعا أثر ، أثر كثيرا ، حيوية اللجنة فترت وارتخت والبعض تراجع وأنا - عادة - أراقب الأشخاص» . وقال المحامي عبدالله هاشم : «باعتقال أحمد الشملان فقدنا عملية التعبير العام عن الحركة ، وبالتالي هذا الفراغ كان من الصعب أن يُسد أو يُملأ ، وهذا كان أخطر ما في الموضوع ، الخطورة لم تعد على اللجنة بل على الحركة بمجملها ، كان هذا هو العنصر الأهم في عملية اعتقال الشملان . من جانب آخر اعتقال أحمد هيّج الرأي العام وكانت له أصداء دولية أكبر من أصدائه في الداخل وهذا أعطى للجنة العريضة

الشعبية زخما برغم أنه حدث سلبي فالرجل معتقل ، لكن هذا الحدث أعطى اللجنة زخما . أما على المستوى الداخلي فاللجنة تأثرت وأصبحت لقاءاتها عبارة عن مقترحات بمعنى : دعونا نجلس ، دعونا نلتقي ، دعونا نجتمع ، وهذه المقترحات لم تكن من قبل الكل ، فتراجعت المتابعة . لكن يجدر القول هنا أن الأستاذ علي ربيعة كان يلعب دورا أساسيا بعد اعتقال الشملان ، وكنا نتحلق حول علي في بيته وهذا دور رائد لعلي ربيعة في ذلك الوقت الذي كان بيته مفتوحا لمعارضة من هذا النوع ، لكن المبادرات أصبحت أقل لأن كثيراً من المبادرات كانت تبدأ من أحمد الشملان» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «لم يتغير عمل اللجنة ولم يتأثر العمل ، كنا قد افتقدنا وجود أحمد الشملان بمساهماته الجدية والدائمة ، ولكن العمل استمر كالسابق بفضل وجود تلك العناصر الوثابة التي لم تتهاون في تقديم العطاء للوطن» . وقال المهندس سعيد العسبول : «استمر عمل لجنة العريضة حتى بعد اعتقالنا أنا وأحمد الشملان ، الإخوان استمروا والأستاذ علي ربيعة ظل يمسك الأمور» .

٢. المحاكمة والبراءة:

في صباح أحد الأيام وبعد المقابلة بفترة وجيزة جاءني اتصال هاتفي ، قال المتكلم : هل أنت زوجة أحمد الشملان؟ أجبت : نعم ، من المتكلم؟ قال : معك الادعاء العام ، من توكلين من المحامين للدفاع عن زوجك . أجبت : أوكل المحامي راشد الجار ، هل . . . وقبل أن أكمل سؤالي أغلق الخط من الطرف المتصل ، رغم ذلك شعرت ببعض الراحة لعزمهم على تقديم أحمد للمحاكمة فقد كان لدي بعض التفاؤل بالنسبة للمحاكمة خاصة وقد بلغت حملة التضامن العالمية معه أقصى مداها .

من جهته يتذكر الشملان قائلا : «بعد المقابلة بعدد من الأيام جاءوني وأخذوني وأنا «بالبجاما» (لباس النوم) ، كانوا يريدون تصويري ، فأبديت احتجاجي على تصويري بلباس النوم لكن دون فائدة ، بعد التصوير بأيام قليلة جاءوا وأخذوني من الزنزانة وأنزلوني للطابق الأرضي وأركبوني سيارة شرطة لفت بي داخل القلعة ثم اتجهت لمبنى آخر . وهناك أنزلوني ودخلنا المبنى متجهين نحو غرفة أدخلوني بها لأجد بانتظاري ضابط المباحث المقدم عبدالكريم عفوني الذي حقق معي يوم اعتقالي . قال لي : اكتب قضيتك . قلت : ماذا أكتب؟؟ أية قضية ؟؟ أنا محامي ولا أعرف

تهمتي ، وهنا أخرج لي العدد ١٨١٧ من جريدة «القدس العربي» المنشور به بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٩٥ مقالي «البحرين : هل هي معارضة أم ممازحة» ، وقال : هذا مستمسك ضدك فما هي أقوالك ، أجبته : هذا مجرد مقال كتبته منذ عام ردا على مقال للكاتب البحريني حافظ الشيخ نشر في الجريدة نفسها ، وقد ركز أسئلته على بعض ما ورد في المقال ، واستمر التحقيق معي من الصباح حتى الثانية ظهرا» .

وقد تم اعتبار نص ذلك التحقيق الذي أجري مع أحمد الشملان بتاريخ ٢ ابريل ١٩٩٦ افادةً أدرجت تحت بند «البينة رقم ٢» في ملف القضية التي حوكم فيها . طرح المحقق المقدم عبدالكريم عفوني أسئلة حول ما كان يقصده أحمد في المقال بمناورات السلطة لشق الحركة المطلبية ، وما يقصده بالعقل المدبر ، وما يقصده بالإرهاب الرسمي . وقد كان تركيز الشملان في إجاباته منصبا على أنه -فيما طرحه بالمقال- لم يقصد جهة محددة بل قصد مجموع من لهم مصلحة في إثارة الاضطرابات وتصعيدها في البحرين فهناك جهات عديدة أصبحت تحاول الاصطياد في الماء العكر . وفي ختام الإفادة ذكر أحمد أنه كان يؤكد في كافة مواقفه على التمسك بالشرعية القائمة وعدم الانجراف خلف أية محاولات للنيل من الوضع القائم وأن مطالبته بعودة البرلمان مبنية على التمسك بالدستور البحريني وأنه طالب بالحوار ودان العنف بجميع أشكاله[1] .

بعد تحقيق المقدم عبدالكريم عفوني بدأت الإجراءات التي سبقت جلسات المحاكمة ، يتذكر أحمد قائلا : «بعد التحقيق الذي أجري معي في القلعة بخمسة أيام أخذوني إلى قاضي التحقيق بوزارة العدل . كان الوقت ظهرا وقد انتهت فترة الجلسات الاعتيادية للمحاكم وخلا المكان من المراجعين . أدخلوني على قاضي التحقيق عبدالله بدير الذي طرح عليّ التهم الموجهة ضدي وبعدها أخذ إفادتي ، ومن التهم التي وجهها لي ما ورد من اعترافات ملفقة عليّ من شخص يدعى «ر» ذكر فيها : أنه كان قناة اتصال بيني وبين حركة أحرار البحرين» .

وحول اعترافات «ر» حدثني السيد عباس عواجي فقال : «بعد أن أطلق سراح «ر» جاءني في دكاني وأقرّ أنه اعترف على أحمد الشملان ، وهو اليوم للأسف يُعتبر من الرموز الدينية المبجلة» .

---

(١) الدعوى رقم ١٧/أمن دولة/١٩٩٦ .

وقد أُدرجت إفادة أحمد الشملان أمام قاضي التحقيق عبدالله بدير في ملف القضية تحت بند «البينة رقم ١» . وتركزت إفادته في الرد على التهم الموجهة إليه والقائمة أساسا على المادة الواردة في مقاله المنشور بجريدة «القدس العربي» . شرح الشملان طبيعة المقال وأكد على أن ما ورد به مطالب مطروحة في عريضة نخبوية قدمت للأمير وأخرى شعبية وقع عليها أكثر من ٢١ ألف مواطن ، وهو يطرح ذلك كونه أحد أعضاء لجنة العريضة . ثم فنّد أحمد ادعاءات المدعو «ر» في اعترافاته بما يؤكد أنها محض افتراءات وأكاذيب ساقها «ر» عن علاقته معه . كما فند تهمة علاقته بالشيخ عبدالأمير الجمري وابنه د . منصور الجمري بكونه عضوا مع الشيخ في لجنة العريضة التي رفعت مطالب وطنية عامة ، ولكونه محاميا كانت له اتصالات مع د . منصور الجمري الذي أراد توكيله عن والده وشقيقته . كما أكد على أنه يختلف جذريا من حيث الفكر والتوجه السياسي مع الحركات الدينية ولا يوجد ما يجمعه بأي حزب ديني ، ورد على تهمة المضبوطات في بيته ومكتبه من مطبوعات بأنها تصله -مثله مثل غيره- «بالفاكس» دون أن يعرف مصدرها ، واختتم إفادته بأنه ضد كل أعمال العنف ويتمسك بالشرعية القائمة[1] .

بناء على التحقيقين وبعض اعترافات المعتقلين وما وُجد بالبيت والمكتب من مطبوعات ، صاغ الادعاء العام لائحة اتهامات افترائية ، مجحفة وقاسية وأصدرها بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٩٦ تضمنت نقطتين طالب الادعاء العام على أساسهما بإدانة أحمد الشملان وهما :١ . إذاعة أخبار وإشاعات كاذبة ومغرضة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للدولة من شأنها النيل من هيبتها والإضرار بالمصالح القومية . ٢ . حيازة محررات ومطبوعات بدون سبب مشروع تتضمن إشاعات كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة من شأنها اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

كان مقررا عقد الجلسة الأولى بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٩٦ لكنها تأجلت وفق طلب المحامين الذين لم يطلعوا على أوراق القضية ، وفي اليوم ذاته بثت الكاتبة الصحافية عصمت الموسوي مراسلة محطة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» من البحرين الرسالة الإذاعية التالية : «أجلت محكمة أمن الدولة اليوم حكمها في قضية المحامي أحمد الشملان الذي اعتقلته السلطات الأمنية في فبراير الماضي . ويواجه الشملان تهمتين

---

(١) المصدر نفسه .

الأولى تتعلق بإذاعة معلومات وبيانات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للدولة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها والإضرار بالمصالح القومية . والثانية تتعلق بحيازة وإحراز محررات ومطبوعات بدون سبب مشروع من شأنها اضطراب الأمن العام . وقد حضر عن الشملان هيئة دفاع تتكون من ستة محامين إضافة إلى محام مراقب هو المحامي حسن رضي ممثلا اتحاد المحامين الدولي ، وقال محامو المتهم إنهم تسلموا أوراق القضية قبل لحظات من انعقاد الجلسة ولم يتمكنوا من الاستعداد لها وطلبوا أجلا وتم تأجيلها ليوم الأحد القادم للمرافعة . والمعروف أن المحامي الشملان كان أحد أبرز أعضاء لجنة العريضة الشعبية التي وقع عليها خمسة وعشرون ألف شخص للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية للبحرين ، كما كان أحد أبرز محامي الموقوفين في الأحداث الأخيرة في البحرين قبل اعتقاله . وعرف الشملان وهو أديب وشاعر كأحد المحامين العرب المعروفين بمطالباتهم بالإصلاحات السياسية والدعوة للمحافظة على حقوق الإنسان» .

وبتاريخ ١٨ ابريل ١٩٩٦ أصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية تصريحا شجب «إقدام وزارة الداخلية في البحرين على تقديم المحامي والكاتب والشاعر الوطني المعروف أحمد الشملان إلى المحاكمة ، بموجب قانون أمن الدولة وبموجب الأمر الأميري إلى محكمة أمن الدولة على ضوء التهم الباطلة الموجهة إليه وهي تشجيع الإرهاب والاتصال بجهات خارجية وحيازة مطبوعات تخل بالأمن والاستقرار في البلاد» . واختتم التصريح بأن لجنة التنسيق بين الجبهتين تستنكر محاكمة المناضل أحمد الشملان وتطالب بإطلاق سراحه .

كان المحامي راشد الجار قد استكمل فريق هيئة الدفاع الذي كانت نواته الأساسية ثلاثة من المحامين هم الأستاذان راشد الجار ويوسف خلف والأستاذة جليلة السيد ، وقد تحدد موعد جلسة المحكمة يوم ٢١ ابريل ١٩٩٦ بخفر السواحل بالمحرق .

يقول أحمد الشملان : «حينما حقق الضابط عبدالكريم عفوني معي وقال إن مقالي «البحرين : هل هي معارضة أم ممازحة؟» يشكل مستمسكا ضدي ، عرفت أن لديهم نية محاكمتي ، وحينما أخذوني لقاضي التحقيق وسرد أمامي التهم تيقنت تماما من ذلك ، لكنهم أبقوني دون علم بموعد المحاكمة كي لا أطلب اللقاء مع هيئة محامي الدفاع . وفي صباح ٢١ ابريل ١٩٩٦ طلبوا مني أن أرتدي ملابسي وأرافقهم دون أن يخبروني شيئا ، أركبوني سيارة شرطة وتحركت خارجة من مجمع القلعة ، وقد

لاحظت بعد قليل أن السيارة تتجه صوب جسر الشيخ حمد ، وحينما وجدتها تنعطف باتجاه خفر السواحل بالمحرق عرفت أنها المحاكمة . هناك التقى معي فريق الدفاع قبل انعقاد الجلسة بقليل وكان رئيس الفريق المحامي راشد الجار . ولمعرفتي بطبيعة التهم التي وجهت لي فقد طلبت من المحامين أن يرتبوا بسرعة لحضور شاهدين يشهدان معي هما الكاتب الصحافي حافظ الشيخ والمحامي يوسف يتيم» .

كنتُ قد أخبرت المحامي راشد الجار أنني لا أملك القوة لا النفسية ولا العصبية للتواجد في محاكمة أحمد ، وقبيل موعد أول جلسة للمحكمة زارني المحامي عبدالله هاشم وأخبرته بالشيء ذاته . وقد حمّلته رسالة شفوية لأحمد ، قلت له وأنا في غاية التأثر : أعرف أن أحمد الآن في أقصى حالات القلق علينا ، فأرجوك قل له أنني وخالد وسبيكة بخير ، وعليه ألا يقلق بشأننا ، وطمئنه بأنه حتى إن حكموا عليه بفترة سجن فلن نحزن وسننتظره مهما طالت الفترة . رد عليّ المحامي عبدالله هاشم وكأنه يشد من عزمي ويقوّيني : «كفوّ» عليك يا أم خالد» .

أما عن ظروف ووقائع الجلسة الأولى وأسماء هيئة الدفاع فسأترك الحديث لمن أمكنني تسجيل ذكرياتهم من فريق الدفاع والشهود ليروووها :

يقول رئيس هيئة الدفاع المحامي راشد الجار : «وصلتُ محكمة أمن الدولة في خفر السواحل بالمحرق فوجدت المحامي محمد السيد رئيس جمعية المحامين هناك ، وكان قد سبقني في الوصول وطلب أن يُدرج اسمه ضمن فريق الدفاع لكنني رفضت ذلك رفضا تاما . وقد طلب مني أحمد الشملان أن أدعه يوقع فرفضت ولم يكن الشملان يعرف حينها موقف محمد السيد حينما زار زوجته ولم يعرف موقفه حول تشكيل هيئة الدفاع ، وحينما دخلنا قاعة المحكمة كان المحامي السيد هناك . أُدخل الشملان قاعة المحكمة وتُليت التهم التي سيقت ضده ، ثم سألوني : من هيئة الدفاع؟ قلت : أنا والمحاميان جليلة السيد ويوسف خلف ، وكان هناك المحامي حسن رضي فطلب الانضمام للفريق فأعطيت المحكمة اسمه . وحينما طلب المحامي محمد السيد الانضمام للفريق التزمت الصمت ولم أعطهم اسمه . وفي الجلسة الثانية كان المحامي عبدالله هاشم موجودا وطلب إدراج اسمه ضمن هيئة الدفاع فقلت له تفضل» .

ويقول عضو هيئة الدفاع المحامي يوسف خلف : «في قضية أحمد الشملان وكرد للجميل كان الكل يتسابق ليكون في هيئة الدفاع عنه وللجميع الشرف في ذلك .

ولم يسمح لنا كهيئة دفاع الالتقاء مع الشملان إلا قبل الجلسة بقليل وكان كعهدنا به هادئا غير متأثر من ظروف الحبس الاحتياطي ، وعلى العكس كان يتحدث معنا كأننا معا في أروقة المحاكم أو في مكتب المحامين بوزارة العدل» .

ويقول رئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد : «حينما اعتقل أحمد الشملان كنت رئيس جمعية المحامين وشكلنا مجموعة للدفاع عنه ، ذهبت إلى المحكمة لأجد أن اسمي غير مسجل ضمن هيئة الدفاع فسجلت اسمي بيدي ودخلت بصفتي رئيس الجمعية ودخل المحامي حسن رضي بصفته مندوباً عن اتحاد المحامين الدولي . وقد ترافعتُ عن الشملان وقلت للمحكمة : لو أني أشك أن في أحمد ذرة إرهابي ما دافعت عنه ، والشملان نفسه قال لي بعد الجلسة إن كلامي كان مؤثرا في المحكمة» .

رفض رئيس هيئة الدفاع المحامي راشد الجار إدراج اسم رئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد ضمن هيئة الدفاع ، إلا أن المذكرة التي رفعتها هيئة الدفاع لمحكمة أمن الدولة حول القضية تضمنت أسماء هيئة الدفاع وهم المحامون : راشد الجار ، عبدالله هاشم ، محمد السيد ، جليلة السيد ، يوسف خلف . وبعد انتهاء القضية وتبرئة الشملان عمم المحامي حسن رضي الذي حضر المحاكمة عضوا مراقبا عن اتحاد المحامين الدولي رسالة شكر مؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٩٦ موجهة من البروفيسور «روس هاربر» رئيس اتحاد المحامين الدولي إلى فريق الدفاع المذكورين في الرسالة كالتالي : ١ . محمد السيد يوسف ٢ . يوسف خلف ٣ . راشد حمد الجار ٤ . عبدالله هاشم ٥ . جليلة السيد أحمد .

يواصل المحامي راشد الجار ذكرياته عن الجلسة الأولى فيقول : «في أول جلسة كانت التعليمات لدى القاضي محمد حمدي أن يضغط على هيئة الدفاع ، فكان حينما يتحدث الادعاء العام يعطيه فرصته ، أما حينما نتكلم نحن كهيئة دفاع فكان يقاطعنا ويتكلم معنا لكي لا يُسمع كلامنا ولا يُسجل ، وقد طلبتُ الكلمة وقلتُ للقاضي بأن الممارسة التي يمارسها مع هيئة الدفاع لا يمارسها في مصر ، وان لم يتراجع عن هذه الممارسة فهيئة الدفاع ستنسحب ، وقد غير من ممارسته تلك في الجلسة التالية . وأذكر أن عيد الأضحى كان على الأبواب ، فطلبنا الإفراج عن أحمد الشملان بضمان محل سكنه ، فقررت المحكمة إطلاق سراحه» .

حدثني المحامي د . عباس هلال نائب رئيس جمعية المحامين في الفترة المذكورة

قائلا : «حينما كان أحمد الشملان معتقلا في ١٩٩٦ ، كنت أنوي السفر لحضور اجتماعات المكتب الدائم للمحامين العرب في دورة استثنائية بالقاهرة ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٦ بشأن مذبحة «قانا» وكنت نائبا للرئيس -حينها- وقد أثرنا مسألة اعتقال الشملان مع المسؤولين ، فكلمنا وزير العدل وكلمنا القيادة السياسية ، وأذكر أني قلت لوزير العدل قبل سفرنا أننا سنثير موضوع اعتقال الشملان في اتحاد المحامين العرب ، فقال لي : لا ، اصبر ولا تستعجل فسيطلق سراحه ، وحالما سافرت وصلني هاتف يقول لقد أطلق سراح الشملان» .

أما الشاهد المحامي يوسف يتيم فقال : «كان أحمد الشملان يعلم أنهم يتهمونه بالإدلاء بمعلومات مغلوطة للوكالات ويستندون على قرار وزير الإعلام بمنع التصريحات الاذاعية ، فطلب شهادتي . كنت في العمل صباحا فاتصلوا بي من البيت وقالوا إن لك رسالة من المحامي راشد الجار حول طلب أحمد الشملان لشهادتك اليوم في محكمة أمن الدولة بخفر السواحل . ولكوني لا أسوق اتصلت بصديقي إبراهيم بوشهاب وكانت الساعة حوالي العاشرة والنصف صباحا وقلت له : أريدك ضروري جدا جدا ، اترك كل ما بيدك وتعال لي ضروري» .

يكمل السيد إبراهيم بوشهاب الرواية بقوله : «وصلتُ ليوسف يتيم فقال لي : انطلق إلى محكمة أمن الدولة في خفر السواحل بالمحرق وفعلا توجهنا لخفر السواحل . دخلنا وكان هناك ضابط عند البوابة والساعة تقارب الحادية عشرة والنصف . منعنا الضابط من الدخول فعرّفه المحامي يوسف يتيم بنفسه قائلا إن شهادته مطلوبة في محكمة أمن الدولة المنعقدة حينها ، رد الضابط بأن الجلسة انفضت ، فقال له يوسف : يجب أن أدخل أو أحملك المسؤولية كاملة ، فاتصل الضابط بداخل المحكمة وسمحوا ليوسف يتيم بالدخول وبقيتُ انتظر في الخارج» .

يواصل المحامي يوسف يتيم شهادته بقوله : «دخلت المحكمة وكانت منعقدة والمحامي يوسف خلف يترافع عن الشملان فوجه لي الأسئلة ، بعدها سألني القاضي : ما هي معرفتك بأحمد الشملان ، قلت : أنا شريك معه في مكتب المحاماة . فسألني : ما هو موضوع محطة «ال بي بي سي» ؟ قلت بأني كنت موجودا بشكل دائم في مكتب الشملان ولم يدل بأي معلومة أو حديث بعد قرار وزير الإعلام ، بل إني أجبت «ال بي بي سي» بنفسي -في إحدى المرات- وقلت لهم إن هناك قراراً من وزير الإعلام بأن كل من يدلي بأية معلومات عن أمن الدولة يعرض نفسه للمساءلة

القانونية وأن أحمد الشملان بناء على هذا القرار لم يدل بأي شيء وأن من يريد أي معلومة فعليه أن يأتيكم في أمن الدولة أو يتصل بسيادتكم في هذه المحكمة ، انتهت شهادتي وغادرت المحكمة ، وفي مساء اليوم ذاته علمت بإطلاق سراح الشملان» .

أما بالنسبة للأستاذ حافظ الشيخ فقد أخبرني الصديق عبدالله مطيويع حينها أن الأخ حافظ مستعد للشهادة في صف أحمد الشملان متى ما احتاج الأمر لذلك ، وخلال إعدادي للسيرة طرحت سؤالا على الأستاذ حافظ الشيخ هو : هل أدليت فعلا بشهادة في محاكمة أحمد الشملان؟ فأجاب بالنفي .

يتذكر أحمد الشملان ما جرى بعد ذلك قائلا : «فرحتُ بشكل لا يوصف بقرار الإفراج عني ، فرحتُ لأني سألقاكم ، وتعشمتُ أن يكون الإفراج بضمان السكن مقدمة للحكم بالبراءة ، وقد قرر القاضي ألا أغادر بيتي ولا أكتب في الصحافة لحين انعقاد جلسة النطق بالحكم . أعادوني إلى سجن القلعة كإجراء روتيني لكني صُدمت حين وجدتهم يعيدونني إلى زنزانتي ويقفلونها ، تضايقت قليلا ثم سلّمتُ بالأمر لمعرفتي بسوابق صدر فيها قرار إطلاق سراح المعتقل من المحكمة ولم يتم تنفيذه من قبل وزارة الداخلية . خلعت ملابسي وتناولت وجبة الغداء ، وقبيل العصر جاء الشرطي وقال : البس ملابسك وخذ حاجياتك وتعال ، أركبوني سيارة مدنية وأوصلوني بعد العصر للبيت في عراد» .

كنتُ أعرف أن يوم ٢١ ابريل ١٩٩٦ يصادف جلسة محاكمة أحمد الشملان ، وقد طمأنني المحامي راشد الجار بأنهم سيبذلون قصارى جهدهم في الدفاع عنه ، وكنت أطمئن نفسي بأن الحملة العالمية الهائلة ستكون سدا مانعا في وجه تلفيق حكم جائر ضده ، لكني لم أكن أتخيل على الإطلاق أن أحمد سيكون معنا في البيت عصر اليوم ذاته . كنت أجلس مع سبيكة في غرفتها وقد انشغلت بكتابة دروسها ، وكانت الأفكار والهواجس حول ما جرى في جلسة المحاكمة تأخذني هنا وترميني هناك ، وخشيتي من الأسوأ تمنعني من الاتصال بالمحامي . كان باب الغرفة مواربا وفجأة شعرت بالباب يُفتح فالتفتُ لأجد أحمد واقفا عند الباب يبتسم . صرخت بأعلى صوت : «واي!! رفعت سبيكة رأسها ووقفت بوجه تملؤه الدهشة وتزينه ابتسامة فرح خجلى ، ارتمينا كلتانا على أحمد وبكينا ، وراح أحمد يخفف عنا ويمسح دموعنا . أفقت من المفاجأة وقلت له : بعد قليل سيمتلىء البيت بالناس ، ادخل بسرعة وخذ حماما وسارعتُ للاتصال بخالد وبالوالدة وبمجموعة من الأصدقاء .

في ذلك الوضع المربك رن الهاتف وكانت على الخط الكاتبة الصحافية مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية في البحرين الأستاذة عصمت الموسوي تطلب تصريحا من أحمد الشملان ، اعتذرت منها بخجل وأخبرتها أن أحمد دخل البيت لتوه وهو يغتسل وحتى نحن لم نتحدث معه بعد ، ثم بدأ الأهل والأصدقاء يتوافدون وانهالت المكالمات الهاتفية من البحرين ومن خارجها . ولا أنسى في تلك العصرية موقفا هزني كثيرا ، كان الصديق عبدالله مطيويع من أول الوافدين لبيتنا وقد عانق أبا خالد طويلا ، ثم لم يتمالك نفسه ، فخرج إلى الباحة عند مدخل البيت ولمحته يمسح دموعه بغترته .

***

اهتمت الأوساط الإعلامية والمعارضة البحرينية ومنظمات حقوق الإنسان والشخصيات الحقوقية بإطلاق سراح أحمد الشملان بكفالة ، ففي اليوم نفسه ٢١ إبريل ١٩٩٦ بثت الأستاذة عصمت الموسوي الرسالة الاذاعية التالية عبر أثير هيئة الاذاعة البريطانية : «قررت محكمة أمن الدولة في البحرين إطلاق سراح المحامي أحمد الشملان وذلك لحين الفصل في الدعوى في شهر مايو أيار القادم . وقد أكد ممثل الادعاء العام التهم الموجهة للمحامي أحمد الشملان والمتمثلة في إذاعة أخبار وإشاعات كاذبة ومغرضة في الخارج حول الأوضاع الداخلية في الدولة . .وحيازة واحراز محررات ومطبوعات بدون سبب مشروع . في حين أكدت هيئة المحامين الستة إضافة إلى ممثل اتحاد المحامين الدولي الذين ترافعوا عن الشملان على تمسك المحامي الشملان بالشرعية المتمثلة في نظام الحكم القائم والتزامه بالوحدة الوطنية ونبذه للعنف والإرهاب . وقد طلب الدفاع الإفراج عن المتهم لحين الفصل في الدعوى . . ووُفق على طلبهم . وكانت سلطات الأمن في البحرين قد اعتقلت المحامي أحمد الشملان في مطلع شهر فبراير إثر تجدد الاضطرابات في البحرين ، وقد تطرق محامو الشملان لأقواله التي أدلى بها لقاضي التحقيق والشرطة إثر اعتقاله . . وأكدوا فيها تمسكه بالشرعية القائمة ومطالباته بالديموقراطية وتفعيل الدستور» .

ونشرت الصحف الخليجية والعربية نبأ اطلاق سراح الشملان بضمان الإقامة الدائمة في سكنه بانتظار جلسة النطق بالحكم ، فقد نشرت جريدة «الخليج» الاماراتية يوم ٢٣ ابريل ١٩٩٦ الخبر في صفحتها الأولى تحت عنوان : البحرين : إطلاق سراح الشملان . وتابعت حركة أحرار البحرين اطلاق سراح الشملان بإصدار

بيانات صحافية متتابعة يومي ٢٣ و٢٤ أبريل ١٩٩٦ وأكدت على أن اعتقال الشملان دحض مقولات رسمية بأن المعارضين هم من مذهب ديني واحد وأيديولوجية سياسية واحدة[١] .

وفي اليوم التالي ٢٤ ابريل ١٩٩٦ أصدر علماء الدين المبعدين الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري وسيد حيدر الستري من لندن بيانا بعنوان : «أهلا بك وعشت يا أحمد» ، جاء في مقدمة البيان : «سررنا من أعماق قلوبنا عليإاثر سماعنا نبأ إطلاق سراح الأستاذ والمحامي والرمز الوطني المعروف أحمد الشملان ونبأ اطلاق سراح الأخ العزيز سعيد العسبول ، ولقد رأينا في عملية إطلاق سراح الأخوين المناضلين بشارة خير لحالات مماثلة قادمة» .

ووجه اللورد «ايفبوري» رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان رسالة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني «جيريمي هانلي» قال فيها : «لقد وضعت قضية الشملان الحكومة في موقع غير رابح ، فاذا حصلت على إدانة له في محكمة أمن الدولة ، وذلك محتمل لأن هذه «المحاكم» لم تسمح بأن يحول عدم وجود أدلة دون إصدار أحكام بالسجن ، فإن الشملان سوف يصبح رمزا قويا للوحدة الوطنية للشعب ضد الحاكم . ولكن ، من جانب آخر ، إذا تمت تبرئته ، فإن ذلك سوف يلقي بظلال من الشك على إدانة الآخرين القابعين في الزنزانات المغلقة»[٢] .

بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٦ وبمناسبة اليوم العالمي للصحافة رفع العديد من الصحافيين من دول مختلفة مناشدة مهمة جاء فيها : «ينتظر كاتب العمود ، والصحافي والمحامي ، أحمد الشملان المحاكمة بسبب تعبيره السلمي عن رأيه ، وكان يدعو إلى إعادة الدستور وحرية السجناء السياسيين ، وقد وضع تحت الإقامة الجبرية الأسبوع الماضي بعد اعتقال استمر عشرة أسابيع»[٣] .

وقالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» : «يبدو أن سمعة الشملان ومكانته المرموقة محليا وعالميا قد أدت ، وفي خطوة غير معهودة ، إلى أن تقوم محكمة أمن الدولة بإطلاق سراحه بكفالة في الجلسة الثانية في منتصف إبريل وأن تبرئ ساحته

---

(١) حركة أحرار البحرين . بيان صحفي . لندن : ٢٣ ابريل ١٩٩٦ .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإصرار والصمود» . مصدر سابق . ص ١٧٠ .

(٣) المصدر نفسه . ص ١٨٢ .

من كل التهم الموجهة اليه في مايو ١٩٩٦»[١] .

وخلال الفترة ما بين جلسة محاكمة أحمد الشملان الأولى ٢١ ابريل ١٩٩٦ وجلسة النطق بالحكم ٥ مايو ١٩٩٦ انشغلنا باستقبال الضيوف والمهنئين واعتذرنا عن كافة الدعوات التي وجهت لنا ارتهانا بقرار المحكمة بملازمة أحمد للبيت لحين جلسة النطق بالحكم . ظللنا أسبوعا نستقبل المهنئين بكثافة شديدة وأسبوعين آخرين بكثافة ، وظلت خشيتي من جلسة النطق بالحكم قائمة تبعث على القلق وتسرق فرحة اللقاء .

***

قدّمت هيئة الدفاع عن أحمد الشملان مذكرة تركزت على جانبين : أولهما بيان سقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى بالتقادم ، وثانيهما بيان براءة المتهم من التهم المسندة اليه[٢] ، وبناء على ذلك تقدمت هيئة الدفاع للمحكمة بالتماس الحكم بذلك . من جانبه قدم الادعاء العام مذكرة تاريخها ٢٣ ابريل ١٩٩٦ التمس فيها من المحكمة الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية ، وإدانة المتهم طبقا لما ورد بلائحة الاتهام[٣] وقد انعقدت جلسة النطق بالحكم بتاريخ ٥ مايو ١٩٩٦ ، ومباشرة أعلن قاضي محكمة أمن الدولة -في خطوة مفاجئة وغير مسبوقة- براءة أحمد الشملان مما نسب اليه من تهم[٤] .

في يوم إصدار محكمة أمن الدولة حكمها ببراءة أحمد الشملان ٥ مايو ١٩٩٦ بثت الكاتبة الصحافية عصمت الموسوي الخبر التالي عبر أثير محطة الإذاعة البريطانية : «حكمت محكمة أمن الدولة صباح اليوم ببراءة المحامي أحمد الشملان من التهمتين اللتين نسبتا إليه والأولى تتعلق بحيازة وإحراز محررات ومطبوعات من شأنها اضطراب الأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة . كما حكمت بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم بالنسبة إلى التهمة الثانية والمتعلقة باذاعة أخبار وإشاعات كاذبة ومغرضة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للدولة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها والإضرار بالمصالح القومية . هذا وقد كان نسب للمتهم إشاعة

---

(١) منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» . مصدر سابق .ص ٣٨ .

(٢) الدعوى رقم ١٧/أمن دولة/١٩٩٦ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) أنظر : علي ربيعة . مصدر سابق . ص : ١٥٨-١٥٩

أخبار كاذبة ومغرضة بموجب مقال نشر له في صحيفة «القدس العربي» الصادرة في لندن العام الماضي ردا على مقال للصحفي حافظ الشيخ في نفس الجريدة . قال المحامي يوسف خلف أحد أعضاء هيئة الدفاع عن المحامي الشملان أن المحكمة قد طبقت قانون المطبوعات والنشر بالنسبة للتهمة الأولى وحكمت بسقوط الحق في اقامة الدعوى بالتقادم وفقا لذلك القانون وأكد المحامي أن الحكم كان منصفا» .

وفي اليوم نفسه ٥ مايو ١٩٩٦ احتفى ناطق باسم لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية بخبر تبرئة أحمد الشملان وقال : وبذلك تمت تعرية الادعاءات الكاذبة من قبل الحكم بحق جميع القيادات الوطنية والإسلامية التي تم اعتقالها خلال الأشهر الأخيرة[١] .

كما تابعت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الخليجية والعربية والدولية أخبار محاكمة أحمد الشملان ونشرت عديد الصحف الخليجية خبر تبرئته . في اليوم التالي ٦ مايو ١٩٩٦ نشرت صحيفة «الخليج» الإماراتية خبر التبرئة مقرونا بصورة للشملان على صفحتها الأولى تحت عنوان «محكمة أمن الدولة في البحرين تبرىء أحمد الشملان» ، وعلقت على الخبر بقولها : وقد ثبت للمحكمة أن التهم غير صحيحة فأصدرت حكما ببراءته» . ونشرت جريدة «القبس» الكويتية بتاريخ ٦ مايو١٩٩٦ على صدر صفحتها الأولى عنوانا يقول : تبرئة أحمد الشملان من تهمة الإرهاب . ونشرت جريدة «الوطن» الكويتية في اليوم ذاته وعلى صدر صفحتها الأولى خبر التبرئة تحت عنوان : «محكمة أمن الدولة برأت أحمد الشملان» . وجاء في تفاصيل الخبر : «قال محام أمس أن محكمة أمن الدولة برأت أحمد الشملان المحامي والكاتب البحريني المعروف الذي اتهم بتأجيج الاحتجاجات المناهضة للحكومة ، وقال المحامي إن المحكمة حكمت ببراءة الشملان» . ونشرت جريدة «الأنباء» الكويتية في التاريخ ذاته خبر تبرئة أحمد الشملان ضمن أخبار أحداث البحرين على صدر صفحتها الأولى» . وفي اليوم نفسه ٦ مايو ١٩٩٦ نشرت جريدة «الحياة» اللندنية الخبر بقولها : برأت محكمة أمن الدولة أمس المحامي البحريني أحمد الشملان وأكملت الخبر بنبذة عن الشملان .

***

(١) نشرة «الأمل» . مصدر سابق . . ع ٤٧ . مايو ١٩٩٦ .

الصحف البحرينية التي نشرت التصريح الرسمي بما حواه من تهم ضد أحمد الشملان ، لم تبادر -كما تقتضي أمانة النشر ومقومات الحيدة والموضوعية- إلى نشر خبر تبرئته قضائيا من التهم التي نشرتها ضمن التصريح الرسمي . وقد أثار موقف الصحف البحرينية وتجاهلها واجبها الصحافي استياء واستنكار جهات وأقلام عديدة .

بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٦ علق الكاتب الصحافي البحريني حافظ الشيخ صالح على موقف الصحف البحرينية في مقال نشره بجريدة «الراية» القطرية قال فيه : «عندما اعتقلت السلطات في البحرين الأخ الأستاذ أحمد عيسى الشملان ، ذات فجر في العشر الأواخر من رمضان الماضي ، فإن صحفاً خليجية ومحلية معلومة قالت فيه يومئذ ما لم يقله مالك في الخمر ، فقيل مثلاً انه على علاقة مع منظمات إرهابية في الخارج ، وقيل إنه متعاون مع بعض المخربين ، وقيل إنه محرض لبعض المجموعات التخريبية ، وعلى العموم أسمته تلك الصحف على هيئة رهيبة ومرعبة وشنيعة وفظيعة ، ألحقت بسمعته أذى كثيراً ، وأضرت بأهله نفسياً ومعنوياً ، وسببت غير قليل من المعاناة لأصدقائه . الآن يمكن أن يقال أن كل هذا الذي نسبته تلك الصحف من فظائع وشنائع إلى أحمد الشملان قد ثبت بطلانه المطلق ، وقد ثبت تهافته ، وقد صار الآن مثل حفنه من ملح قد ذابت ، وقد ذهبت في مجرى من الماء عذبٍ وصاف ومتدفق ، بعد أن قال القضاء البحريني كلمة الفصل قبل عدة من أسابيع ، وبرّأ ساحة الرجل مما نسب إليه ومما قالته عنه تلك الصحف من أباطيل ، وذلك في حكم برهن مجدداً على رفعة القضاء البحريني وعدالته وشرفه . غير أن الذي يبقى غير مفهوم البتة أن تذهب بل تهرب تلك الصحف هكذا بأقوالها الباطلة عن الرجل ، وأن تواصل أداء تصرفاتها الصباحية المعتادة وكأن شيئا لم يكن ، أي من غير أن تعتذر للسيد أحمد الشملان عن سوابقها المسيئة له ، ومن غير أن ترد له الآن اعتباره علانية ، مثلما كانت قد شهرت به من قبل علانية أو على الأقل أن تنشر الآن تقارير عن محاكمته وتبرئته . إن عدداً كبيراً من الصحف والمطبوعات والوكالات العالمية للأنباء قد بادرت فنشرت تقارير عن حكم تبرئة الأخ أحمد الشملان في حينه ، وقد بقي على صحف أخرى أن تفعل تلك الفعلة الحميدة ، وبذلك تكبر في عيون القارئين والمؤرخين» .

عانى الشملان معاناة نفسية كبيرة وأصابه غضب شديد خاصة وقد عرف ما تعرضنا له أنا وابنيه من أذى نفسي جراء ما نشر عنه من افتراءات ، فقرر -بعد

صدور حكم براءته- اتخاذ ما يلزم من إجراءات . وبتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٦ وجه الشملان خطابا للأستاذ نبيل الحمر رئيس تحرير جريدة «الأيام» وخطابا مماثلا للمرحوم د . هلال الشايجي رئيس تحرير جريدة «أخبار الخليج» استفسر فيهما عن «سبب امتناع الجريدتين عن نشر خبر براءته أسوة بباقي الصحف الخليجية والعربية والعالمية ووكالات الأنباء ، وطلب منهما جوابا أو توضيحا عن سبب صمتهما حول عدم نشر حكم البراءة الصادر من محكمة أمن الدولة ، موضحا أن في نشر البراءة شكل من أشكال رد الاعتبار يجنبهما أي مساءلة قانونية يتجنبها هو ويتمنى أن لا تحدث» .

انتظر أحمد الشملان رد رئيسي التحرير لمدة تزيد عن الشهر ونصف ثم باشر اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فأوكل برفع دعوى قضائية للمحامي عبدالله عباس الشملاوي . يقول المحامي الشملاوي : «لم يود الأستاذ أحمد الشملان أن يحضر الدعوى بنفسه فالمحامون زملاؤه يتشرفون أن يخدموه ويمثلونه في المحاكم ، وقد وقع اختياره عليَّ ، وكان هذا شرف لي أن أمثله في الدعوى ابتداء واستئنافا ، لم يكن مناسبا أن يحضر هو كمحام عن نفسه من باب القاعدة التي تقول : يكره للشيء حضور الخصومة عن نفسه بنفسه» .

بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٦ بعث المحامي عبدالله الشملاوي بخطاب لرئيسي تحرير الجريدتين يطالبهما بنشر الحكم ببراءة موكله في أسرع وقت تفاديا لأي خطوات قانونية أخرى . ونظرا لتجاهل رئيسي تحرير الصحيفتين الرد على رسائل أحمد الشملان ومحاميه الأستاذ عبدالله الشملاوي فقد قام الأستاذ الشملاوي برفع دعوى ابتدائية طالب فيها بالزام الجريدتين نشر خبر التبرئة وبمبلغ تعويض رمزي . وقد كسب أحمد الشملان القضية حيث حكمت محكمة البداية بإلزام المدعى عليهما نشر حكم محكمة أمن الدولة ببراءة أحمد الشملان من التهم المنسوبة إليه في الصفحة ذاتها التي تم نشر خبر القبض وتوجيه التهم فيها ، فضلا عن إلزامهما سداد مبلغ - /١٥٠٠ دينار كتعويض رمزي مع تحميلهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة[١] .

على إثر ذلك قام رئيسا تحرير الجريدتين برفع دعوى طعن على ذلك الحكم بطريق الاستئناف فحكمت محكمة الاستئناف بقبوله وبرفض دعوى المستأنف

---

(١) دعوى رقم ٩٧/٢٥٨٦ و٩٧/٢٥٨٧ حكم المحكمة الكبرى المدنية . البحرين : ٢١ أكتوبر ١٩٩٧ .

ضده(أحمد الشملان) وألزمته المصروفات ومقابل أتعاب محاماة[1] . عند ذلك قرر المحامي عبدالله الشملاوي رفع دعوى باسم الشملان للطعن في حكم محكمة الاستئناف بطريق التمييز ، إلا أن محكمة التمييز حكمت برفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصاريف[2] .

يعلق المحامي عبدالله الشملاوي على النتيجة النهائية للدعوى بقوله : «للأسف الشديد لم يكن منحى المحكمة لمصلحتنا ، لم يحكموا لمصلحتنا بنشر خبر البراءة ولا بالتعويضات المطلوبة ، هذا ما حكمت به محكمة التمييز ولنا ملاحظات عليه لكننا سلمنا به باعتبار أنه حكم القضاء» .

خسر أحمد الشملان القضية في محكمة التمييز وكان حينها قد وقع في براثن المرض والاعاقة ، وفي تعليق له على الحكم النهائي قال لي بحزن : «خسرنا لأن هناك حكم على حكم القاضي» .

***

بعد نيل البراءة انتهت الإقامة الجبرية التي قررتها المحكمة على أحمد الشملان فبدأ يخرج ، وبدأ يدخل شيئا فشيئا شئون وشجون الحياة الأسرية والاجتماعية والمهنية ويتفاعل مع الشأن العام والحدث السياسي . على الصعيد الأسري سعى أحمد لاستعادة علاقته مع ابنيه وتوطيدها ، وكان الأمر سهلا مع سبيكة الصغيرة المتعلقة كثيرا بأبيها والتي وجدت بعودته ضالتها فالتصقت به والتصق بها من جديد . لكن أحمد احتاج وقتا ليستعيد علاقته بابنه خالد المتعلق أصلا بيّ منذ طفولته خلال فترة الاعتقال الطويل لأبيه في الثمانينيات . طوال فترة اعتقال والده العام ١٩٩٦ كان خالد يعاني من أمرين أولهما تعاطفه الشديد مع معاناتي وترديده الدائم أني لا أستحق ما يحدث لي ، وثانيهما النظرة السلبية التي تعاطى بها الكثيرون مع حدث اعتقال والده وابتعاد بعض الأهل والأصدقاء والمعارف إما خوفا أو تصديقا للافتراءات والتلفيقات الرسمية ضد والده مما نشر في الصحافة وثبت بطلانه بعد إعلان البراءة ، اليوم وأنا أشهد العلاقة الحميمة القائمة على الاحترام والتقدير المتبادل بين خالد ووالده ، أدرك كم بذل الاثنان من جهد نفسي وعصبي عبر زمن

(١) المصدر نفسه . حكم محكمة الاستئناف العليا المدنية . البحرين :١١ فبراير ١٩٩٨ .

(٢) المصدر نفسه . حكم محكمة التمييز . البحرين : ٧ يونيو ١٩٩٨ .

ليس بقصير ليحققا ذلك .

على الصعيد الاجتماعي عاد أحمد الشملان إلى علاقاته الاجتماعية الواسعة وصداقاته ، وعاد ينشط على الصعيد السياسي تحت مظلة لجنة العريضة الشعبية ، عاد أحمد الشملان من جديد واحدا من أهم متصدري الحركة المطلبية ، كما عاد إلى مزاولة عمله في المحاماة ، فأولى اهتمامه لقضايا المعتقلين التي كانت ما تزال دائرة في أروقة محاكم أمن الدولة وتولى قضايا لمعتقلين جدد وعاد ليدلي للمراسلين بتصريحات عن واقع المحاكمات وسيرها ، كما عاد لكتابة عموده الصحافي «أجراس» في الصحف الخليجية .

وما إن عاد أحمد الشملان إلى حراكه السياسي والحقوقي وإلى مزاولة مهنته في المحاماة حتى عادت الشخصيات والمنظمات الحقوقية العالمية إلى التواصل معه ، ولعلها كانت تفتقد جهة للتواصل خلال فترة اعتقال الشملان . في ٥ مايو ١٩٩٦ تلقى الشملان رسالة من اللورد «ايريك ايفبوري» يهنئه باطلاق سراحه وتبرئته ويطلب منه معلومات عن اعتقاله ومحاكمته ان لم يشكل ارسال ذلك أي خطر عليه . (الملاحق- الوثيقة ٢١) .

وفي ١٣ مايو ١٩٩٦ تلقى أحمد الشملان رسالة من السيد «جو ستورك» نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومن رايتس ووتش» يهنئه بإطلاق سراحه ويخبره أن المنظمة تنوي إعداد تقرير عن وضع حقوق الإنسان في البحرين وأن السلطات البحرينية قد رفضت السماح لبعثة المنظمة بزيارة البحرين ، وتعدد الرسالة الموضوعات التي سيتناولها التقرير وتتطرق للعمل الذي قام به فريق اعداد التقرير . كما تطلب الرسالة معلومات عن أوضاع المعتقلين وعن ظروف اعتقال الشملان ومحاكمته . وينهي السيد «ستورك» رسالته بالإشارة إلى أنه سيكون في الخليج قريبا ويتمنى لو يلتقي مع أي أحد من البحرين . (الملاحق-الوثيقة ٢٢)

وفي ٢٧ مايو تلقى أحمد الشملان رسالة من السيد «روبرت ولكنسن» عضو مجموعة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني يعرّف فيها بنفسه وبكون المجموعة حقوقية غير سياسية ، ويطلب معلومات حول إن كان قد حدث تغير في الوضع القانوني للمعتقلين في أعقاب صدور المرسومين الأميريين اللذين صدرا في ٢٠ مارس ١٩٩٦ .

***

تتالت الأحداث السياسية على الساحة البحرينية فبتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٦ أعلنت الحكومة عن تمكنها من إحباط محاولة انقلابية لإسقاط النظام ، وقد أعلنت الحكومة ارتباط المجموعة «بحزب الله» ، وبثت عبر الإرسال التلفزيوني الرسمي ما أسمته باعترافات المشاركين في محاولة الانقلاب . ولكسب الدعم دعت الحكومة العديدين من الصحافيين الأجانب والعرب ، كما أوعزت لجميع الأندية والجمعيات لإصدار بيانات التنديد بالمحاولة الانقلابية . إلا أن الحكومة لم تستطع أن تقنع الصحافيين والمراسلين بموضوع المحاولة الانقلابية ، ومن جانب آخر ظل أعضاء لجنة العريضة على موقفهم وإصرارهم على المطالب التي رفعوها من أجل الإصلاح الدستوري وعودة الحياة النيابية[١] .

ورغم المحاولات الرسمية في كسب التأييد واستقطاب الدعم فقد تواصلت الضغوط على حكومة البحرين ففي ٤ يونيو ١٩٩٦ أصدرت لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية بيانا أكدت فيه على المطالب التي تطرحها الحركة الدستورية وعلى رأسها تفعيل الدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية[٢] .

وبتاريخ ١١ يوليو ١٩٩٦ زار ولي العهد الكويتي البحرين وفي مؤتمر صحفي دعا للحوار ، وقال : «إنني أؤمن بجدوى اللقاءات وفائدة الحوار من أجل أن يستتب الأمن في هذا البلد»[٣] .

وفي ٢٨ أغسطس ١٩٩٦ أصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان تقريرا خاصا حول محكمة أمن الدولة في البحرين ، أكدت فيه أن تلك المحكمة تفتقد المعايير الدولية للمحاكمة العادلة[٤] .

وبتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦ أعلن تعيين مجلس الشورى الثاني ، وكرد فعل على ذلك أصدر عدد من رموز المعارضة البحرينية في الخارج بشتى أطيافها عريضة رافضة للإصرار الرسمي على «عدم التصدي الجدي لجذر المشكلة المتمثلة في تفعيل

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ص ١٦٤ ،١٦٦

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإصرار والصمود» . مصدر سابق . ص ٢١٧ .

(٣) المصدر نفسه . ص ٢٥٣ وعلي ربيعة . مصدر سابق . ص ٢٤٦

(٤) المصدر نفسه . ص ٢٩١ .

الدستور وإلغاء المشاركة الشعبية والإصرار على البدائل المعينة كمجلس الشورى وعلى صيغ تجاوزها الزمن في هذه الظروف الحرجة»[١] .

وفي منتصف نوفمبر ١٩٩٦ أقدمت لجنة العريضة على محاولة ثالثة لتقديم العريضة الشعبية للأمير ، حول ذلك كتب الأستاذ علي ربيعة : «في الرابع عشر من شهر نوفمبر ١٩٩٦ حاول أربعة من أعضاء لجنة العريضة وهم السادة علي ربيعة والمحامي أحمد الشملان والمهندس سعيد العسبول وإبراهيم السيد كمال الدين الاتصال بمكتب الأمير من أجل طلب الحصول على تحديد موعد لتسليم العريضة الشعبية . . . لكن ما إن علمت وزارة الداخلية بمحاولات الاتصال حتى اتصلت بأعضاء الوفد وهددتهم بالاعتقال إن هم اقتربوا من القصر»[٢] .

وفي ٧ ديسمبر ١٩٩٦ أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووج» الأمريكية تقريرها السنوي الشامل للعام ١٩٩٦ . وقد احتوى التقرير على جزء مفصل عن الوضع في البحرين بما فيه اطلاق العريضة الشعبية ورفض الحكومة استلامها . وتحدث التقرير عن النشطاء الذين تعرضوا للإقالة من أعمالهم الحكومية بسبب توقيعهم العريضة ، كما تطرق لاعتقال أحمد الشملان ورفض الحكومة استلام العريضة الشعبية[٣] .

***

شكل دخول العام ١٩٩٧ فترات صعبة بالنسبة للسلطة الرسمية في البحرين ، فعلى صعيد العلاقات الخارجية كان واضحا تفاقم سوء العلاقات مع قطر على خلفية مشكلة ملكية جزر حوار . لقد أصرت قطر على عدم سحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية في لاهاي وسلمت البحرين بذلك بعد طول مطالبات بسحب القضية من المحكمة المذكورة .

كما كان واضحا وقوع السلطة في إشكالية عدم القدرة على تحقيق نجاح يذكر في مواجهة الأحداث الجارية في الشارع البحريني رغم كمية العنف الكبيرة التي كان

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ص ١٧٩ ،١٨١ .

(٢) المصدر نفسه . ص ١٣٨ .

(٣) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٦- ١٩٩٧» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٨] . ص ١٧-١٨ .

يتخذها جهاز الأمن ورجال المخابرات في المداهمات والملاحقات والاعتقالات والتعذيب . وكان إعلان تشكيل الحرس الوطني في منتصف يناير ١٩٩٧ إحدى محاولات بلوغ حلول تنهي الاضطرابات المستمرة في الشارع البحريني[١] .

أما على المستوى الخارجي فقد تميز صيف العام ١٩٩٧ بتعدد الإدانات الدولية لسياسة الحكومة في تعاملها مع الأحداث الجارية ، يقول د . منصور الجمري : «في هذه الفترة التي انتصرت فيها الحكومة أمنيا انتصرت المعارضة سياسيا ، ففي يونيو ١٩٩٧ خصص البرلمان البريطاني بمجلسيه العموم واللوردات جلسة عن البحرين ، تلك الجلسة كان لها صدى كبير فقد حضرها الوزير الثاني في وزارة الخارجية لكي يجيب عن الأسئلة وتعهد أمام البرلمان بأنه سيتحدث مع حكومة البحرين بشأن ما يجري هناك ، وتلك أول مرة في التاريخ أن يتعهد وزير أمام أعضاء البرلمان البريطاني بأنه سيتحرك على ملف البحرين ، كان ذلك انتصارا كبيرا بالنسبة للقضية في البحرين . ثم في يوليو ١٩٩٧ أي بعد شهر جاء تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» وكانت فيه كثير من اللقاءات مع أحمد الشملان بصورة أساسية ومع أناس آخرين . بعد ذلك في أغسطس دانت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة البحرين وكانت تلك أول ادانة علنية لدولة خليجية من قبل اللجنة . وفي سبتمبر ١٩٩٧ دان البرلمان الأوربي ما يحدث في البحرين ، وبذلك جرت سلسلة من الادانات والحضور السياسي المنتصر . وهنا يجدر القول أن جميع هذه الجهات كانت تبحث عن توثيق لما يجري في الداخل ، وأنا متأكد أن أحمد الشملان كان مصدرا للإمداد بالمعلومات الموثقة وخاصة لتقرير «هيومن رايتس ووتش» ، كان للشملان دور كبير جدا ، كل الذين دخلوا البحرين من تلك اللجان كانت لهم لقاءات وكان الشملان حاضرا في كل ذلك . الانتصار السياسي الذي حققته المعارضة مقابل الانتصار الأمني للحكومة كانت بصمات الشملان موجودة فيه ، والجهاز الأمني عندما ذهب للشملان كان يعرف أن هذا الشخص من الوزن الثقيل ولا يمكن محاصرته في زاوية ، حقيقة ، كانت إنجازات أحمد الشملان عظيمة جدا للبحرين» .

---

(١) المصدر نفسه . ص ٥٥ .

ثامنا: تيار اليسار.. رؤى ومواقف معارضة:

منذ بدء الحراك المطلبي في البحرين بُعيد حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ كان الموقف المركزي لقيادات جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين دعم العمل النضالي المطلبي والمشاركة فيه باعتباره نضالا وطنيا عاما من أجل الديمقراطية التي ظلت دائما على رأس أولويات البرامج النضالية للتنظيمين . وكان لتصاعد الأحداث في الداخل دورها في تقارب قوى المعارضة في الخارج ، كان قائما العمل المشترك بين جبهتي التحرير والشعبية من خلال لجنة التنسيق على الصعيدين الداخلي والخارجي لدعم الحركة المطلبية في البحرين ، وبرز تحالف بين قوى اليسار وحركة أحرار البحرين .

أما على الصعيد الداخلي فقد أظهر الواقع -كما أوضحنا- ضعف التواجد التنظيمي للجبهتين في جهة العمل الحزبي المنظم بأسسه وهياكله التنظيمية ، كان هناك انحسار عام في العضوية بالتنظيمين نتيجة أسباب عديدة تطرقنا لبعضها في مواقع أخرى . العديد من العناصر والأصدقاء والمحيطين اعتزلوا العمل السياسي وابتعدوا عن ميدانه وتغيرت أولوياتهم والتفتوا لجوانب أخرى في الحياة ، كما ابتعد بعضهم حتى عن الدعم والتأييد عن بعد .

وهناك العديدون ممن ابتعدوا خوفا من الإرهاب وتحاشيا للوقوع في براثن قمع قانون أمن الدولة ، بعض هؤلاء ابتعدوا ولاذوا بالصمت لكنهم كانوا مؤيدين للحراك والمطالب عن بعد ، والبعض الآخر ابتعدوا وأضحوا ينتقدون مشاركة اليسار في التحالف مع قوى الإسلام السياسي ويعتبرونه موقفا ذيليا للإسلاميين أو يتحدثون عن أجندة غير معلنة للقوى الدينية أو يدينون أعمال العنف ويرون أن القوى الدينية تدفع باتجاهها .

رغم ذلك ظل معظم المحسوبين على التيار الوطني الديمقراطي يحمل -بشكل أو بآخر- المبادىء الأساسية والأفكار التي طرحها وآمن بها اليسار حول الحياة وقيمها الإنسانية وحول الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ظلت الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية مبادىء راسخة في فكر وضمير من ينتمي لهذا التيار . ومن هذا الباب شارك العديدون في حراك التسعينيات المطلبي ، ومن هذه المنطلقات أيضا أحجم العديدون عن المشاركة في حراك قالوا إنه تحت مظلة التحالف مع قوى الإسلام السياسي ورفضوا أن يضع اليسار يده في يد الإسلاميين الذين يشكلون كثرة قد تحول العناصر

اليسارية لمجرد تابعين .

وهناك من المجموعات من اجتهد وتنادى إبان تصاعد أحداث التسعينيات وصاغ رؤى تم طبعها وتوزيعها كمثل ورقة حملت عنوان : (نداء لوقف العنف وتحقيق الديمقراطية والعدالة في البحرين) ترفض احتدام الصراع العنيف بين الدولة والقوى الدينية وتطالب بعودة الديمقراطية وتطبيق الدستور وقيام دولة القانون[1] .

ونعرض فيما يلي وجهات النظر التي تحصلنا عليها حول موقف اليسار العلماني من أحداث التسعينيات في إطار علاقتها بالحراك النشط الذي خاضه أحمد الشملان في تلك المرحلة :

يقول المحامي أحمد الذكير/تيار جبهة التحرير : «كنت متيقنا أن ما يجري في البلد حركة شعبية بغض النظر عن أي تيار أو طائفة تقوم بها ، الشعارات التي كانت تطرحها شعارات شعبية وشعارات وطنية متعلقة بالدستور وبالبرلمان وبالحركة الديمقراطية في البلد ، صحيح أن من أصبح يتحرك بالأساس من طائفة واحدة لكننا كتيارات وطنية كنا متواجدين وكنا نحاول المساهمة بالرأي . لكن الحركة الدينية التي تمثل طائفة كانت طاغية لدرجة أنه لم يكن أمامنا الا أن نتبعها أينما اتجهت ، لذا كان مطلوبا -برأيي- دعمها لا أكثر» .

يضيف المحامي أحمد الذكير : «في ذلك الوقت التحرك من قبل عناصر تيار جبهة التحرير أصبح -بقدر كبير- حسب قناعات الأفراد ، لم يجر التحرك كتنظيم وإنما كأفراد ، هذا قناعته كبيرة وذاك حماسه وشعوره كبير فيتحرك بشكل أكبر ، وثالث تقييمه مختلف قليلا فيختلف موقفه . وقد دخلنا -في تلك الفترة- في النقد والجدل السابق المستمر فإن قام شخص ما بعمل ضمن الحراك المطلبي ولم يقم به الآخر فهذا الآخر متخاذل ، أي ترداد الكلام الذي كان جزء منه صحيحا وجزء منه يعبر عن آراء قد تكون خاطئة» .

ويقول الأستاذ عبدالوهاب حسين/التيار الإسلامي الشيعي : «وجدنا في ذلك الوقت تحسسا لدى الكثير من العناصر الليبرالية واليسارية من العمل مع الإسلاميين ، وكانوا يصفونهم بالظلاميين والرجعيين ، وكانوا يرفضون العمل معهم ، ويتخوفون من ذلك كثيرا ، وهذا ليس مجرد كلام ، وإنما هو قائم على تجارب عديدة

---

(١) بيان الملتقى الوطني الديمقراطي . البحرين : ديسمبر ١٩٩٥ .

ممتدة لتاريخ طويل» .

مع تواصل التحرك على توقيع العريضة الشعبية وبدء الأحداث أخذ يتناقص عدد النشطاء من عناصر اليسار الذين انخرطوا في الحركة المطلبية عند بدايتها وقبل أن تتصاعد أحداث العنف . يقول أحمد الشملان : «أخذت بعض العناصر من تيار اليسار التقدمي تبتعد وتطرح غير سبب لابتعادها ، من جهتنا بذلنا أنا والأستاذ محمد جابر صباح جهودا كبيرة لدعوة العناصر للمشاركة ، كنا نريد تطعيم لجنة العريضة بالمزيد من أعضاء هذا التيار وتفعيل مشاركة الناشطين من هذا التيار حول لجنة العريضة ولم نحقق النجاح المرتجى من ذلك المسعى» .

ويقول الأستاذ محمد نصر الله/تيار جبهة التحرير : «أصبح أحمد الشملان ممثلنا داخل لجنة العريضة ولكي لا يظل وحيدا في اللجنة من جانب تيار التحرير فقد طلب أن نزوده بعناصر أخرى من تيارنا لينضموا معه في لجنة العريضة ، قلنا له نحن كلنا معك ونتابع الموضوع لكن لا يفضل أن نظهر في الواجهة ، أنت خير معبر بصراحتك وعملك ومقالاتك التي تنشرها» .

وقال المحامي عبدالله هاشم/تيار الجبهة الشعبية : «كان هناك كلام بين الأخ أحمد الشملان وبعض العناصر الأساسية القريبين منه سنا وتاريخا ، كان الشملان وثيق الصلة ببعضهم وتحدث معهم ، كان يحاول بقدر الامكان أن يجتذب العناصر الأساسية التي بدأت لكنها لم تستمر» .

وقال الأستاذ عباس عواجي/تيار جبهة التحرير : «أذكر أن الأستاذ محمد جابر صباح كان دائما يقول لي : لماذا لا تأتي معنا وتحضر الاجتماعات؟ كان دائما يؤكد عليَّ ذلك ، فعلا كانت اللجنة تفتقد لعناصر أكثر تمثل تيار جبهة التحرير ، لكن التوجه كان عدم الزج بمعظم العناصر والاعتماد على الوجوه التي تتحرك» .

وقال د . يعقوب جناحي/تيار جبهة التحرير : «بعض عناصرنا في البحرين للأسف كان سلبيا ، وقد تم الاتصال بهم وحثهم على المشاركة ، ذهب لهم أحمد الشملان بنفسه ، لكنهم كانوا لا يريدون أن ينشطوا ويتحركوا» .

أما الأستاذ جاسم المطوع/تيار جبهة التحرير فقال : «كان أحمد الشملان أكثر عناصر جبهة التحرير التي زُج بها في العمل العلني في أحداث التسعينيات . لكن العديد من عناصرنا تحرك للعريضتين ، الشملان كان محور التحرك ومعه كثير من المحسوبين على تيارنا ، كان لهم دور في التوزيع وجمع التواقيع ، عناصرنا تحركوا حتى

في القرى ، والذين مُسكت عندهم العريضة في المطار هم من تيار جبهة التحرير» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك/تيار جبهة التحرير : «خلال التسعينيات المنصرمة كنا في الخارج نعرف -على المستوى التنظيمي- من عليه عبء كل المهمات في الداخل ، كنا نعرف حجم المهام التي يتحملها أحمد الشملان والدور الذي يضطلع به ، وكنت أعرف أن وضعنا التنظيمي سيء في تلك الفترة والرجل عليه ثقل كبير» .

***

في الوقت ذاته وقفت مجموعات وأفراد من المحسوبين على التيار الوطني الديمقراطي بشقيه الرئيسين «التحرير» و«الشعبية» موقفا معارضا معارضة تامة للحراك المطلبي في ظل تحالف مع تيارات الإسلام السياسي خاصة بعد اندلاع أحداث العنف ، وسأعرض رؤية ومواقف هذا التوجه من خلال مرئيات نماذج ممن تحدثت معهم في اطار تسجيل ذكرياتهم مع أحمد الشملان فعارضوا وانتقدوا التحالف مع الدينيين مثلما عارضوا وانتقدوا انخراط الشملان بقوة في هذا المسار ، مع التنويه إلى أن المتحدثين قد تركوا العمل السياسي الحزبي وابتعدوا منذ سنوات عديدة قبل أحداث التسعينيات .

قال المحامي يوسف يتيم الذي يمثل نموذجا للجناح الرافض للتعاون مع الدينيين في تيار جبهة التحرير : «أحمد الشملان رأى الاندفاع الجماهيري في تلك الفترة وقام بهاجسه الوطني العام يريد أن يلعب ، قال لي : تريد تشتغل سياسة أم لا ، الذي يريد أن يشتغل سياسة يكون هكذا . ظهر الاختلاف بيننا ، كنا يسارا لكننا أصبحنا مختلفين في هذه الجزئية . قلت لأحمد : أي تنظيم ديني فهو طائفي ولا يمكن أن يؤمن بالديمقراطية والدينيون سيخونون المسألة في النهاية لا عليك منهم الآن . كان الشملان يريد أن يوظف الحراك المتصاعد حينها لصالح المطالب الوطنية الجماهيرية ، أما نحن فكنا نقول : إن هذا قد يجعلنا في موقع ذيلي وننساق وراء الدينيين كونهم يملكون الشارع ، وأنا إلى اليوم غير مقتنع بأي تحالف مع الدينيين» .

وقال الكاتب عبدالله خليفة : «جماعة لجنة العريضة كانوا يريدون أي تحرك وطني أي تحرك شعبي ، كان القهر موجودا وكان الاستغلال بشعا فأرادوا تحريك الوضع السياسي لكنهم لم يدركوا الآفاق المستقبلية ، لقد كانت هناك بعض التحليلات التي تقول لهم هناك ما هو خطير ، هناك سيطرة الحركة الدينية على كل شيء ، لذا كأننا لم نفعل شيئا ، أصبحنا كالهارب من الرمضاء للنار ، أي أننا تركنا

النظام التعسفي ودخلنا في حركة تتدخل في كل شيء . كما أن قيادة جبهة التحرير في الخارج انقطعت عن التجربة الداخلية ولم يتوجهوا نحو تجديد الخط السياسي ، فرأوا أن أبسط شيء وأقرب شيء أن يؤيدوا الدينيين ويدخلوا في التحالف الثنائي مع الجبهة الشعبية الذي يؤيد خط حركة أحرار البحرين . أصبحت البيانات تصدر مشتركة باعتبار أن ذلك هو الموقف الرسمي لجبهة التحرير ، وبذلك كان مسار التسعينيات بأكمله إشكالية بالنسبة لنا ، كانت فكرة القيادة في الخارج المشاركة في الأحداث وكان ذلك تهورا منهم ، وأحمد الشملان أصبح يأخذ التعليمات من القيادة في الخارج . دور الشملان كان دورا وطنيا على أساس أنه كان يتطلع لنمو الحالة الوطنية التوافقية بين القوى الوطنية الديمقراطية والقوى الدينية ، يتطلع لشعب واحد بنظام واحد ديمقراطي دون أن يكون هناك انفراد ، والعريضة شيئ وطني مشترك جيد لكن فيما بعد أصبحت الحركة تطبيقا طائفيا ، أمسكوا الأمور وانفردوا بها وقالوا : أنتم لا . . كان التخطيط أساسا من القيادات الدينية التي في الخارج ولم تكن الوجوه التي برزت خلال التسعينيات من التيار الديني سوى واجهة لها» .

وقال الأستاذ عبيدلي العبيدلي : «أحمد الشملان ونتيجة لعقلية التمرد عنده تمرد عبر السياسة حتى على الحياة والزمن . العمل السياسي -مثل أي شيء في الحياة- بعد فترة الإنسان يهدأ ودرجة اندفاعه تقل والعمر يفرض عليك ، في مقتبل العمر عندما يقال لنا مظاهرة نخرج بسرعة ، الآن قبل أن نخرج نسأل من سيقود المظاهرة وأين ستذهب وكم ستستغرق؟ وهذه علامات نضج وليست علامات خوف أو جبن . التقيت أحمد الشملان في ١٩٩٤-١٩٩٥ ووجدته باق لآخر لحظة على ما هو عليه ، وهذا جعلني أستغرب فالمرحلة كانت تموج وكان رأيي أن علينا أن ننتظر قليلا . أحمد انخرط في حركة التسعينيات من ناحية تنظيمية ومن ناحية الدفاع عن حقوق في الإطار العام ، لكن أحمد وقتها لم يكن نصيرا أو مبتدئا في السياسة بل كان من كوادر الحركة السياسية . والمشكلتان اللتان كانتا تشدان أحمد للوراء عن تلك الحركة هما : أن الحركة لم يكن لها فكر ، كانت مبادىء عامة ، لذا لابد أن أحمد في لحظة ما كان سيصطدم بها ، كان الإسلاميون يستفيدون منه أكثر لأنهم لا يماثلونه لا في الأسلوب الشخصي ولا في الأسلوب السياسي» .

وقال المحامي محمد السيد : «جرت نقاشات في جمعية المحامين عن الأحداث في التسعينيات ، وقد اختلفنا لأني كنت ضد الأحداث لأنها طائفية وتكرس

الطائفية في البحرين ، والقوى غير متكافئة والدينيون يزجون بالفقراء والمساكين وعشرات ومئات بل ألوف الأشخاص الذين تأذوا وتعذبوا ، الأحداث جرت بعد طرح العريضة الشعبية لحرف العريضة عن مسارها ، كنت ضد هذه الأحداث لأنها كانت من جانب واحد وتعمق الطائفية . وقد انقسمنا قسمين حول الأحداث : أحمد الشملان كان مؤيدا وأنا اختلفت معه ، الخلاف حول الأحداث احتدم بيننا أنا والشملان ، كان رأيي أن الأحداث أضرتنا كثيرا ، ضحايا تلك الأحداث كانوا بالآلاف والقادة الدينيون الذين برزوا الآن هم من استفادوا» .

وقال الشاعر قاسم حداد : «كان لديّ شبه موقف عن طبيعة الأفكار والمشاريع النضالية التي كانت تطرح خصوصا في ظاهرة العريضة ، لم أخَطئ مشروع النضال السياسي باعتبار أن المرحلة تستدعيه ، لكني لم أفهم ما هي حدود التفاهم أو العمل المشترك مع قوى دينية ، تلك كانت نقطة الخلل المقلقة بالنسبة لي في التسعينيات ، وربما حتى قبل أن يأتي موضوع العريضة والنضال الدستوري ، أتذكر أنه في البدايات كانت تجري المسيرات وكان المنشور الديني يوزع في المسيرة الشعبية ، من تلك البداية شعرت بأنه لا يوجد أفق واضح أو محدد النقاط ولا توجد اتفاقات . وأتذكر أنني كنت في أكثر من مناسبة أسأل أحمد الشملان : ما هي حدود التفاهم مع الجانب الديني بالمطلق ، مفهوم أن يجري التنسيق في مراحل لكن من غير المفهوم السياق الكامل ، والذي أكد تخوفي أنه حينما بدأ صدام الشارع بين الدينيين والسلطة لم يكن الأمر مطروحا في لجنة العريضة ، هم تحركوا دون أن يكون هناك تنسيق ، هل كان هناك استعداد جماعي؟ لقد شكلوا تيارا دون توصيفهم أو تحديد وجودهم أو معناهم التنظيمي ، كانوا تيارين من الجهتين لكن ليس بوصفهم التنظيمي ، أقصد ماذا كان الأفق في تصور الشملان والزملاء الآخرين في لجنة العريضة ، ما هو الأفق الذي كانوا يذهبون فيه مع الدينيين . من هذه المسائل التفصيلية شعرت بأنني لا أجد نفسي في هذا السياق ، لم أجد لديَّ استعداد بعد كل العمر وسنوات طويلة من النضال الجماعي الديمقراطي والعلماني ولم أجد نفسي في سياق تقودني فيه عناصر دينية دون أن يكون الأمر واضحا مع ملاحظة الفرق بين التنسيق المرحلي وبين السياق العام» .

وقال الأستاذ إسحق الشيخ يعقوب : «في فترة التسعينيات كان أحمد الشملان مندفعا للتوجه الذي كانت قائمة به الطائفة الشيعية ، كان هناك توجه عام للشملان

ورفاقه . كثيرون من رفاق أحمد اتجهوا في ذلك إلا القليلين الذين يعدون على الأصابع . كان هذا التوجه غير صحيح ، فمن الممكن خوض نضال سلمي ، من الممكن المضي بأي طريق إلا هذه الطريق . الطرف الشيعي استغل الوضع لأن أحمد كان السني الوحيد بينهم ولأن الشملان كان قامة سياسية في ذلك الوقت فوجوده معهم كان يشكل مكسبا لهم وأخذوه ومشى معهم . كان موقف أحمد الشملان حينها غير صحيح ، ولأني أحب أحمد كنت أريد أن يكون على الطريق الصحيح ويأخذ التوجه الصحيح . وقد ناقشت عددا ممن اتجهوا ذلك الاتجاه ، وحتى الآن أقول لو أن الحركة الوطنية لم تمر بالخندق الظلامي أو الإرهابي كما أسميه وجاء مشروع الإصلاح لأصبحت الحركة الوطنية بخير ولم يحدث هذا الانقسام الطائفي الذي نعاني منه الآن . تعمقت الطائفية نتيجة ما جرى ، والشيء المؤسف أن «التحرير» و«الشعبية» وغيرهم صفقوا . صحيح أنه كان إرهابا ضد ارهاب ، وأن السلطة كان لها مواقف خاطئة كضرب الناس البسطاء الخ . . لكن الإرهاب لا يعالج بالإرهاب والتشدد بالتشدد ، الخطأ حدث من الطرفين . الشملان اعتقل في ذلك الوقت ومع الأسف أقول إن أحمد استغل في هذا التوجه ، أقول هذا الكلام بكل حب وبكل اخلاص لأحمد الذي كان بامكانه أن يأخذ موقفا أكثر اعتدالا وأكثر توجيها ويضع الأمور على الطريق الصحيح ، أحمد الشملان استغل -للأسف- وبشكل غير كريم من قبل أحرار البحرين واتصالاتهم ، جروه إلى مواقع لا يجب أن يكون فيها لأن إنسانية الشملان لا تسمح له ، أحمد إنسان شفاف ورقيق ولا يمكن أن يدخل هذا الخندق المظلم الذي ليس له آفاق وأضرَّ بالحركة الوطنية» .

***

من جانب آخر وخلال فترة اعتقال أحمد الشملان أصدرت مجموعة من العناصر التي كان لها ارتباط سابق بجبهة التحرير أو كانوا محسوبين على خطها بيانا مطولا اشتهر بمسمى «منفستو» تضمن قراءة لعدد من القضايا تناولتها العناوين التالية : تحديد الأزمة التي يمر بها الوطن ، أطراف الأزمة ، التحالف الأصولي العلماني ، قضية خارجية داخلية ، خطاب جامد ، أأديان أم علم ، حرق المراحل ، الرأسمالية والقرية ، عجز الرأسماليات الإقليمية ، الرأسمالية والطائفية ، وعي طائفي أم وعي طبقي ، الوعي الديني والوعي الأصولي ، نقد الحل الأمني ، خطان

للعلمانية ، شمولية الدولة وتغييب المجتمع المدني[1] .

الكاتب البحريني عبدالله خليفة تصدر المجموعة المذكورة وهو من كتب بيان «المنفستو» ، وقد سألته عن المجموعة التي تحركت وأصدرت البيان ، فقال : «نحن جناح من جبهة التحرير ، كنا أنا وعبدالوهاب أمين ويوسف حمدان وأناس عديدين من بينهم أصدقاء عاديين من جمهور التحرير الذي ابتعد . كنا نقرأ البيانات وتجري لقاءات وتجمعات شبابية على البحر وتدار حوارات . كان رأينا أن هذا الخط الموالي للدينيين غير صحيح ، نحن نقول لا بأس بالعمل المشترك من أجل البرلمان ، لكن أن لا تحدث عملية ذوبان في الدينيين ، المطلوب منا إعادة خططنا وإعادة المنظمات الوطنية من جديد وجعلها تنمو» .

سألت الكاتب عبدالله خليفة : هل اتخذتم مواقف ضد أحمد الشملان في تلك المرحلة؟ أجاب : «كانت لي كتابات طرحت فيها تبايناً حتى مع القيادة في الخارج ونقداً للأطراف ككل ، أما مقاطعة الأشخاص فهذا شيء غير صحيح ، ولم أتخذ أي موقف شخصي ضد أحمد الشملان ، على العكس فأنا -على الصعيد الأدبي- كتبت عن نتاجه الأدبي سلسلة مقالات نشرتُها في جريدة «الأضواء» .

وقال الأستاذ يوسف الحمدان الذي كان أحد أفراد المجموعة القائمة على إصدار «المنفستو» : «صحيح كان هناك من أخذ موقفا ضد أحمد الشملان ، وعبدالله خليفة كان أول المعارضين ، وأذكر أنه أطلعني على «المنفستو» قبل أن ينشر . موقفي كان مع عبدالله خليفة مائة بالمائة لكنني لم أكن معه ضد الشملان ، ربما اختلفت مع الشملان في بعض الأمور ، وأقول ذلك بصراحة لأن السؤال كان يتعلق بكيفية التعاطي مع المرحلة من هذه المنطقة؟! كيف سيُفهم أحمد الشملان وهناك أناس تقوم كل يوم بعمليات حرق؟! ، لكن الشملان لم يكن هو المقصود أساسا «بالمنفستو»» .

وقال د . علي البقارة الذي كان يحضر مناقشات مجموعة عبدالله خليفة : «كانت تدور نقاشات عدة وكانت لي ارتباطات اجتماعية بهذه الفئات وبالتحديد التي كانت معارضة للاتصال بالدينيين وضد العلاقة معهم بمختلف أطيافهم . وكان هناك صراع فكري ونقاشات من خلال لقاءات شبه يومية وأحيانا أسبوعية فقد كنا

---

(١) بيان «بعيدا عن الأصولية قريبا من الديمقراطية» . قراءة في الأزمة السياسية الراهنة في البحرين . نحو تفكير وطني جديد ومسئول» . مخطوط غير مطبوع . البحرين : ٧ ابريل ١٩٩٦ .

نجتمع ونلتقي كثيرا» .

وقد عقّبت مجموعة من المحسوبين على تيار جبهة التحرير على إصدار «المنفستو» :

قال الأستاذ أحمد الذوادي الرجل الأول في قيادة جبهة التحرير : «كانت وجهة نظر جبهة التحرير في التسعينيات مع العريضتين ومع توجه الناس ، وكان منطلقنا الأساس أن الدينيين يناضلون معنا ضد عدو واحد ومن أجل تحقيق مطالب تجمعنا معهم . وحينما أعلن عبدالله خليفة مع مجموعة من المحسوبين على خط التحرير ما سمي «بالمنفستو» ضد التعاون مع الدينيين ، لم يمثل ذلك رأي جبهة التحرير بل مثل رأي واجتهاد فئة من أعضائها وأصدقائها . وكان الموقف الرسمي للجبهة عكس ما ذهب إليه «المنفستو» . وقد كان لي رد على ما طُرح في «المنفستو» بافتتاحية عدد من نشرة «الأمل» المشتركة بين جبهتي التحرير والشعبية والتي كنت أكتب أغلب افتتاحياتها»[1] .

وقال الأستاذ سيد ابراهيم مكي : «هؤلاء لم يكونوا -حينها- أعضاء في جبهة التحرير ولكن محسوبين عليها ، كان ما صدر رأيا شخصيا من عبدالله خليفة لأنه منذ أن خرج من المعتقل أوائل الثمانينيات ابتعد عن الجبهة ولم يكن يمثلنا . وأذكر أن أحمد الذوادي هاجم «المنفستو» ورد عليه ، وكان الذوادي يقول في رده أن هناك ريبة فيما يكتب عبدالله خليفة ، وأحمد الذوادي هو الذي يمثلنا أما عبدالله خليفة فكان قد ترك منذ زمن» .

وقال الأستاذ محمد نصر الله « : في الحقيقة كان هؤلاء يغنون خارج السرب في ذلك الوقت ، هم اتخذوا قرارات خاصة ، وهم أهون من آخرين قابلوا وزير العدل وقالوا له : لماذا لا تأخذون برأينا فنحن ضد ما يحدث . لقد جرت حينها مزايدات من البعض ، وكان كل واحد يريد أن يعبر عن نفسه بما يتلاءم ومصلحته ، وان سألتيهم فسيقولون نحن فعلنا ونحن فعلنا ، أولئك لم يأخذوا الأمور بروح المسؤولية الوطنية» .

وقال الأستاذ عباس عواجي : «كنت ضد خطوة عبدالله خليفة ومجموعته لأن انخراطنا في عمل مع الدينيين لا يعني أننا أصبحنا تحت عباءتهم ، كما أن بينهم عناصر وطنية مخلصة . كانت هناك عناصر من خط التحرير وآخرون ليبراليين ناقشوا

---

(١) انظر أيضا علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٧٨

موضوع الحركة المطلبية على أنه تحرك طائفي وبالتالي فهو مرفوض . ظهرت مجموعة سموا أنفسهم بالتنويريين وقفوا ضد تحرك الناس في التسعينيات ، وكان دكاني ملتقى لهذه الاتجاهات وكنت أسمع آراءهم ومناقشاتهم ، كنت ضد توجهم لأني لم أعتبرهم تنويريين فقد طرحوا أنفسهم بصورة لا تخدم النضال الوطني وأعتبر موقفهم نوعا من التراجع ، وكان النقاش بيني وبينهم حاد جدا لذا قاطع بعضهم الشراء من دكاني مما أثر سلبا على دخل الدكان» .

وقال الأستاذ جاسم المطوع : «عبدالله خليفة ليس له صلة بالجبهة ، لقد ترك منذ سنوات وهذه وجهة نظر شخصية ولا يمثل رأي الجبهة ، قد أتفق مع عبدالله خليفة فقط في بعض ما طرحه حول شكل وطريقة عملنا كجبهة» .

وقال الأستاذ بدر عبدالملك : «لم يكن إصدار «المنفستو» اجتهاد جبهة التحرير ولا موقفا تنظيميا منها ، كما أن عبدالله خليفة كان في تلك الفترة من المجموعة التي تركت ، هو من الناس التي خرجت من المعتقل نظيفة ونزيهة لكنه ترك العمل السياسي ولا يريد أن يلتزم» .

وقال عضو لجنة العريضة النخبوية والشعبية الأستاذ علي ربيعة : «داخل جبهة التحرير كان هناك تياران ، التيار الواسع الذي يؤيد دور أحمد الشملان في لجنة العريضة ويعتبره عملا سلميا مطلبيا يخدم القضايا الوطنية ، وفصيل ضعيف جدا هو الذي اعترض على مشاركة أحمد الشملان واعتبر اليساريين الموجودين في لجنة العريضة تابعين ذيليين للتيار الديني وأن التيار الديني هو الذي يستخدمهم لأغراضه الخاصة» .

وحدثني واحد من أهم نشطاء التيار الوطني الديمقراطي حينها فقال : «جمعني لقاء في بداية العمل على العريضة النخبوية مع أحد الذين تصدروا حركة «المنفستو» ، وأذكر أنه قال لي : الجماهير ، أنتم ماذا تفعلون بعيدا عن الجماهير ، أين الجماهير عن هذه العريضة التي تركضون وراءها ، الجماهير لابد أن تنزل الشارع . وحينما نزلت الجماهير الشارع لم نجد ذلك الشخص معنا ، كان ما طرحه هروباً إلى الأمام لأنها كانت فترة خوف وقمع ، ادعاؤه بضرورة رفع سقف المعارضة كان هروبا للأمام» . يضيف محدثي : «كانت جماعات المثقفين تتبجح في جلساتها المريحة ، وقد نقل لي أحد الأصدقاء ما قاله مثقف قيادي من خط التحرير مقيم في دولة خليجية عن أحمد الشملان ، قال : من هذا أحمد الشملان الذي يقولون إنه أصبح

قائدا وقد كنت أقوده في جبهة التحرير!! . يعقب محدثي بقوله : «كانت تنظيماتنا حالها حال أية دولة باهتة ،أن تبوِّىء أي شخص موقعا أرفع منك ، سعى دوما لاظهار علو مكانته عليك ، لكن السؤال : هل هو مخلص مثل ما أنت مخلص ، وهل قدم عُشر تضحياتك؟» .

قبل اعتقاله كان أحمد الشملان يعرف عن مواقف مختلف المجموعات من الحراك المطلبي ولجنة العريضة والتحالف مع قيادات الإسلام السياسي ، وكان يحكي لي شخصيا عنها وعن أنه قد دخل في مناقشات مع البعض منهم ، لكن الشملان عرف عن «المنفستو» واطلع عليه بعد إطلاق سراحه في أبريل ١٩٩٦ . قرأ الشملان «المنفستو» وأذكر أنه قال لي إنه ينوي الرد على ما ورد به بإصدار مذكرة كما سيكتب ردودا في مقالاته الصحافية . وفعلا دوّن الشملان في هوامش النسخة التي يحتفظ بها من «المنفستو» ملاحظاته ونقاط ردوده على ما ورد بفقراته . وعلى صفحة العنوان كتب الشملان عنوانا تهكميا يرد به على عنوان «المنفستو» هو :(أوراق اعتماد «العلمانية» الانتهازية لقيادتها السياسية) . إلا أن عودة أحمد الشملان للانغماس في مهام النضال المطلبي من جديد ثم وقوعه لاحقا صريع المرض (جلطة القلب في ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ والجلطة الدماغية في ٣٠ يوليو ١٩٩٧) لم يتح له إنجاز مذكرة الرد .

وفي العموم يعلق المحامي عبدالله هاشم على مواقف اليسار قائلا : «في ذلك الوقت من كان يبدي استعدادا للعمل قليل سواء من الشعبية أو من التحرير ، لأن الوضع كان صعبا . حقيقة جمعنا الألم وحجم الهم فلم نراع في ذلك انتماء حزبيا والذي وقف ضد التوجه وأراد أن يجهض عملنا سواء من الشعبية أو من التحرير حاربناه . من أراد أن يحاربنا ويحارب الحركة الوطنية والحركة الدستورية في حينها وفي ظل كل هذا الألم حورب ، وأنا أعتقد أن هذه كانت بالنسبة لنا هي الحالة الصحية» .

بالنسبة لكل ما أثير من وجهات نظر من تيار اليسار العلماني في عمومه حول المشاركة وعدم المشاركة في الحركة المطلبية عقّب أحمد الشملان بقوله : «قد يكون بعض ما طرح من آراء نابع من قناعات فكرية وسياسية حقيقية ترفض التحالف مع الدينيين في أي ظرف كان مما أرفضه وأعتبره قصورا في فهم متطلبات النضال المرحلي السياسي والوطني ، لكنني على ثقة تامة أن بعض الآراء والمواقف المعارضة للمشاركة

الوطنية في الحراك المطلبي خلال التسعينيات الماضية طرحها أصحابها كحيل دفاعية تغطي تقاعسهم عن المشاركة خشية تداعياتها الأمنية على أنفسهم وعلى مصالحهم الشخصية» .

تاسعا: المرض:

كان واضحا لي ولغيري بأي تعب وانهاك نفسي ، عصبي وجسمي دخل أحمد الشملان معتقل التسعينيات وقد تراكم على كاهله حمل خمس سنوات من المهام والمسؤوليات النضالية المتواصلة . وبعد أن خرج أحمد من المعتقل كنت ألاحظ كيف أنهكه الاعتقال الأخير ، صحيح أنه كان أقصر اعتقالاته ، وصحيح أنه جرّب السجن الانفرادي قبل ذلك ولفترات أطول بكثير ، لكن الشملان خرج هذه المرة من المعتقل ضعيفا واهنا .

أوضح أحمد لي أن الضغط النفسي في اعتقال التسعينيات كان عليه شديدا ، قال : «الاعتقال الأخير جاء في وقت غير مناسب على الإطلاق بالنسبة لي ، جاء في خضم مرحلة كنت أشعر فيها بحاجة الكثيرين لي ، أولهم عائلتي أنت وخالد وسبيكة فقد قطع الاعتقال عليّ الشعور بأني أحقق واحدة من أمنياتي الغالية وهي أن أظللكم في حياة عائلية مستقرة . وثانيهم رفاق الدرب والنضال في لجنة العريضة إذ كان يلازمني الشعور بأنهم سيفتقدونني بينهم ، حقيقة كنت ألوم نفسي دون إرادتي على بعدي عنهم ، وثالثهم قضايا مئات المساكين من معتقلين مظلومين كان يمر أمام عيني -في وحدتي بالزنزانة- مصير كل واحد منهم وأنا هناك مكتوف اليدين بعيد فأتحرق ضيقا وغضبا ويجافيني النوم . ومما زاد من غضبي وألمي القسوة التي حاولت السلطة من خلالها الانتقام مني بتلفيق ما نشرته من افتراءات عني وشهّرت بي في صحافتها ، وكم تأثرتُ بعد خروجي حين لم تبادر تلك الصحف بنشر براءتي مما لفق لي من تهم ، كما تأثرتُ حينما عرفت ببعض المواقف المشينة ومواقف الجحود التي اتخذها ضدي وضد عائلتي عدد من الأهل والأصدقاء والمعارف» .

بكل ذلك الحمل النفسي والعصبي عاد أحمد الشملان إلى دوامة العمل والعطاء المتواصل دون حدود بجسم ضعيف وقلب واهن وبضغط مرتفع في الدم واستمرار في عادة سيئة هي التدخين المتواصل .

قال لي الأستاذ علي ربيعة : «لم أستغرب في العام ١٩٩٦ حدوث جلطة القلب

لأحمد الشملان خاصة وهو لديه الاستعداد وعنده بدايات ذلك من قبل ، لم أستغرب ما جرى له بسبب كثرة الأعمال والأشغال الملقاة على عاتقه في تلك الفترة ، لقد كان من النوع الذي يحب أن يقوم بكل الأعمال ، كانت لديه الكثير من ملفات المعتقلين ، كان منشغلا بقضايا المعتقلين - وبدون مبالغة - أكثر من أي محام آخر ودون مقابل . بالاضافة لذلك اجتماعات لجنة العريضة ومسؤولياتها وكتاباتها ، وكتابة المقالات التي تدحض ادعاءات الحكومة ، كذلك الاتصال بالمحطات الإذاعية مثل محطة لندن التي كانت تقابله باستمرار والمحطات الفضائية ، هذه الضغوط النفسية كانت من العوامل الأساسية في تعرض الشملان للإصابة بجلطة القلب العام ١٩٩٦ وبجلطة المخ العام ١٩٩٧» .

في ضحى يوم ١٨ من شهر ديسمبر ١٩٩٦ ، وبينما كان الشملان خارجا من إدارة الهجرة والجوازات بعد أن مر بمشادة كلامية حول إطلاق سراح أحد الموقوفين شعر بتعب ووهن شديدين وهو يقود سيارته . حدثني أحمد عما جرى له بقوله : «زاد شعوري بالضعف وبدأت أتعرّق بشدة وأشعر بألم في صدري ، وحينما وصل الألم لكتفي أوقفت السيارة علّ الحالة تخف قليلا ، لكني وجدت نفسي في وضع يسوء فقررت أن أتجه فورا لقسم الطوارئ بمستشفى «السلمانية» ، سقتُ السيارة على مهل وحالما دخلت موقف سيارات المستشفى لمحت رجلي أمن وممرضة فصرخت بهم : الحقوني ، لدي تعب في القلب . جاءوا ونقلوني بسرعة إلى غرفة الإنعاش بالطوارئ ، وحين وجدتهم يباشرون تركيب الأجهزة ويأخذون العينات ويمدون أنبوب التنفس شعرت بأن الأمر جاد حقا ، فأعطيت رقم هاتف البيت للممرضة وطلبت منها الاتصال بك» .

كان الوقت ظهرا وقد عدتُ لتوي من العمل ، رن الهاتف فرفعته ، قالت المتحدثة أريد أن أكلم زوجة أحمد الشملان ، دق قلبي بقوة ، أجبت : أنا هي . قالت : نحن معك من قسم الطوارئ بمستشفى «السلمانية» . وقع قلبي في يدي ولم يأت في فكري سوى الموت ، سألتها ماذا جرى لأحمد؟ أجابت : اطمئني لقد تعب قليلا وجاء للطوارئ ، هل بإمكانك المجيئ؟ أجبتها وقد أوشكت على الانهيار : قبل كل شيء دعيه يكلمني أرجوك ، أجابت : لا يستطيع ، ثم أردفت : الهاتف بعيد عنه ، قلت لها : أخبريه أني آتية . ركبت السيارة ولا أعرف كيف وصلت للمستشفى ، دخلت غرفة الإنعاش لأجده ممدداً كالميت وثيابه أسفل السرير وحوله الأجهزة ، قالت

الممرضة : من الأفضل ألا تكلميه هو بحاجة للراحة ، سألتها : ماذا به؟ أجابت : تعب في القلب ، ربتُّ على يده وقلت : أحمد أنا هنا ، اطمئن ، وحتى تلك اللحظة لم يدر بخلدي أنها كانت جلطة في القلب .

غادرت غرفة الإنعاش واتصلت بابننا خالد وبالصديق عبدالله مطويع وبعبدالله ابن عيسى الشملان شقيق أحمد ، وصل خالد ووصل عبدالله مطيويع الذي باشر اتصالاته بالأصدقاء وبمن يعرف من الأطباء ، ووصل عبدالله شقيق أحمد . انتظرنا في قسم الطوارئ إلى أن نقل أحمد إلى جناح العناية بالقلب ، وهناك منعوا الزيارة المفتوحة ، رغم ذلك توافد الكثيرون من الأهل والأصدقاء .

بقي أحمد في جناح العناية بالقلب أربعة أيام كان يتحسن خلالها بشكل تدريجي ، وقد أمكنني أن أتحدث معه بشكل مفتوح منذ اليوم الثالث ، اتفقت معه على أهمية أن نطالب بجواز سفره المصادر من قبل جهاز المخابرات منذ حوالي العامين ، فقد يحتاج السفر لاستكمال العلاج . ولضمان سرعة الإجراءات قررتُ تكرار الاتصال مباشرة وشخصيا بمدير الأمن العام الضابط «ايان هندرسن» . في صباح اليوم التالي قمت بعملية الاتصال مباشرة بمكتب السيد هندرسون ، وكالمرة السابقة أخبرتني سكرتيرته أنه مشغول وطلبت أن أتصل بعد نصف ساعة ، تحدثت معه فسأل عن صحة أحمد ، أجبته بأنه يرقد بالمستشفى وقد يحتاج للعلاج بالخارج ونحن بحاجة لاستعادة جوازه ورفع المنع عن سفره ، أجابني -كالعادة- بأن الأمر ليس بيده لكنه سيحاول المساعدة .

عصر اليوم نفسه كنت أجلس على كرسي في الممر المطل على غرفة العناية بالقلب ، مر شاب يحمل ظرفا وأخذ يحدق بي ، تخطاني عبر الممر ثم التفت وعاد أدراجه نحوي . وبينما كنت أسائل نفسي : من يكون هذا الغريب الذي يحدق بي؟ ولماذا عبر من أمامي ثم عاد؟ وقف قبالتي وقال : هل أنت زوجة أحمد الشملان؟ أجبت نعم ، من حضرتك؟ سلمني الظرف قائلا : هذا جواز سفر زوجك . أمسكت بالظرف ومددت يدي داخله وأخرجت جواز السفر ، رفعت رأسي لأكتشف أن الشاب قد غادر من أمامي بسرعة خاطفة لم ألحظها ، التفتُّ فاذا به يغادر نهاية ممر الجناح ، عدت لجواز السفر وتأكدت من أنه جواز أحمد ثم دخلت غرفة العناية لأزف له خبر استعادة الجواز .

في اليوم الرابع نقل أحمد الشملان من غرفة العناية إلى غرفة بالجناح وفي اليوم

التالي تقرر نقله إلى المستشفى العسكري لإجراء قسطرة . أجريت القسطرة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦ ، ثم أمضينا جزءا من الشهر التالي يناير ١٩٩٧ نبحث إمكانية سفر الشملان إلى الخارج لمتابعة علاجه . وقد حاول الصديق الشاعر قاسم حداد أن يرتب سفر أحمد للعلاج في أحد المستشفيات التخصصية بالمملكة العربية السعودية ، إلا أنه كان يتعين على أحمد أن يكتب رسالة لجهة رسمية عليا بالمملكة يطلب فيها العلاج ، رفض أحمد معتبرا العلاج في أي مستشفى بأي بقعة خليجية حق لأبناء الخليج ليسوا بحاجة لكتابة رسائل لطلبه .

ثم ومن خلال اتصال أحمد الشملان مع صديقه وزميل دراسته منذ الصبا المرحوم الأستاذ تريم عمران رئيس تحرير جريدة «الخليج» الاماراتية التي كان أحمد يكتب بها عموده اليومي «أجراس» ، تم التنسيق ليدخل أحمد مستشفى «المفرق» بأبوظبي . وفعلا سافر أحمد يرافقه الشاعر قاسم حداد إلى أبوظبي بتاريخ ٢٦ يناير١٩٩٧ وأدخل مستشفى «المفرق» وبقي هناك إلى تاريخ ٢٩ يناير١٩٩٧ . في أبوظبي كان على رأس ما نُصح به الشملان التخفيف من ضغط المسؤوليات على عاتقه وتجنب التعرض لمسببات التوتر والامتناع عن التدخين . إلا أن أحمد عاد إلى دوامة العمل الدؤوب على كافة الأصعدة السياسية والمهنية والاجتماعية ، وبعد فترة أوقف الأدوية وعاد للتدخين ولأسلوب الحياة المفضي للتوتر والانهاك .

***

بتاريخ ٢٤ يوليو١٩٩٧ أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرا هاما تطرقت فيه -بشكل مفصل- للأوضاع في البحرين ، وقد كتب الأستاذ علي ربيعة أن «ذلك التقرير يعتبر أخطر وثيقة حقوقية صدرت بحق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وأكثرها تأثيرا على مستوى المنظمات الحقوقية والحكومات الديمقراطية في العالم . فبفعل تأثير هذا التقرير أمكن استصدار قرارين مهمين من المفوضية الدولية لحقوق الإنسان مما أدى لقلب الموازين لصالح المعارضة البحرينية في المحافل الدولية . . . وقد بعثت لجنة العريضة برسالة شكر وتقدير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» على هذا التقرير الشامل والمفصل»[1] وقد أشرنا مسبقا كما أشار د . منصور الجمري إلى دور أحمد الشملان كأحد المصادر الهامة التي استقى التقرير منها

(١) المصدر نفسه . ص ص ٢٥٤ ، ٢٥٩

معلوماته الأساس في غير جانب .

خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو ١٩٩٧ قررت لجنة العريضة الشعبية استثمار الأجواء المشجعة التي تركها صدور تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» لصالح المعارضة والحركة المطلبية ، فأقدمت على محاولة جديدة لتسليم أمير البلاد العريضة الشعبية . وقد بلغ جهات السلطة الرسمية أن المحامي أحمد الشملان والأستاذ إبراهيم كمال الدين هما من سيتولى مهمة تسليم العريضة ، فقامت وزارة الداخلية باستدعائهما للتحقيق في مركز شرطة الحورة بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٧[١] .

ظهر يوم ٢٨ يولية ١٩٩٧ أخبرني أحمد ونحن نتناول الغداء أن الشيخ عبدالعزيز ابن عطية الله آل خليفة اتصل به يستدعيه للتحقيق معه عصرا في مركز شرطة الحورة ، وقد أرادني أن أعرف تحسبا لأي طارئ أو ظرف سيئ قد يمسه . وكنا خلال الأسبوع الذي سبق التحقيق قد أعددنا العدة بشوق كبير للسفر في إجازة صيفية قصيرة للراحة والاستجمام بعد أن استعاد الشملان جواز سفره . كنا قد انتهينا معا من ترتيب حجوزات ودفع مصاريف السفر والاقامة ، ولم يبق إلا أن نجهز أنفسنا في اليوم التالي للسفر في اليوم الذي يليه ٣٠ يوليو ١٩٩٧ .

يروي أحمد الشملان تفاصيل ما جرى في مركز شرطة الحورة فيقول : «كان الأستاذ إبراهيم كمال الدين مطلوبا معي في التحقيق وقد حضر معنا شقيقه الأستاذ سلمان كمال الدين الذي اتصل به الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله بحثا عن شقيقه ابراهيم فحضر التحقيق معنا . استقبلنا الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة بلباس مدني قائلا إنه يستقبلنا كمحافظ للعاصمة وليس كرجل أمن وكان معه ثلاثة آخرون بلباس مدني ، رغم ذلك فقد تم فتح محضر للتحقيق . وللحق لم تكن جلسة تحقيق مشدودة الأعصاب كما تعودنا في التحقيقات التي مررنا بها من قبل ، بل لاحظنا أنه كان لقاء عمد الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله فيه إلى تغليب النصح المغلف بالهدوء والمبطن بالتأنيب والتحذير والتهديد» .

كان السبب الرئيس لاستدعاء الأستاذين إبراهيم كمال الدين وأحمد الشملان ما طرح عن توليهما مهمة القيام بالمحاولة الرابعة لتسليم العريضة ، وقد طلبت من الأستاذ إبراهيم كمال الدين أن يروي تفاصيل ما جرى في التحقيق فقال : «عرف

---

(١) المصدر نفسه . ص ١٣٩

كلانا أنا والأخ أحمد الشملان بأمر الاستدعاء ، وقد وصلنا على الموعد فقد نزلتُ من السيارة وكذلك الأخ أحمد في الوقت نفسه . كان الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة يرتدي الملابس المدنية ، وقد استقبلنا ورحب بنا وقدم لنا الشاي . كان اللقاء هادئا ومريحا ، حتى أنه -في البداية- قال لشقيقي سلمان : أنتم يا جمعية حقوق الإنسان إذا تريدون تحضرون احضروا ليس بها شيء فهو لقاء ودي . طرح أسئلة حول لجنة العريضة ونشاطها ومن هم أعضاؤها ، وكان يقول إنها استفسارات لكنه فتح محضرا وكان هناك من يكتب المحضر . وحينما سأل عن علاقة لجنة العريضة بالخارج ، قلت له إن العالم الآن أصبح قرية صغيرة والاتصال بالخارج يجري عبر الفضاء والإنترنت ولم يعد هناك مجال لاخفاء شيء . رد بقوله : صحيح أن العالم قرية صغيرة ، ولكن هناك من يوصل الأخبار والمعلومات ، نحن الآن وراء باب مغلق ، فمن يدري ما يدور بيننا إن لم يكن هناك من يوصل ما يدور . كما كان يدق على الوتر الطائفي مع الأخ أحمد الشملان بقوله : ما علاقتك أنت مع الشيعة ، ولأنه كان يعرف أن توجهي ليس طائفيا كان يوجه استفساره لي : «اشلكم» بالإسلاميين «اشلكم» بالدينيين؟ (ما شأنكم أنتم مع الإسلاميين ومع الدينيين) . كان كمن يوجه لنا النصائح مع تمرير رسالة تنطوي على تهديد مبطن بأنهم يعرفون ما نفعل ، وقد قال له الأخ أحمد الشملان : نحن نعرف أنكم تعرفون عنا وأن كل شيء مسجل علينا . وإن أردتم أن نسجل جلساتنا ونحضر لكم شريط التسجيل بعد كل جلسة للجنة فسنفعل ، لأننا لا نتحدى ولا نتآمر ، وكل ما في الأمر أن هناك مطالب وهذه المطالب نحن نرفعها للسلطات العليا ونريد ونطالب بالاجتماع مع الأمير ومع الحكومة ولكنهم لا يستجيبون لنا ، وإن كنت ستتوسط لنا في الأمر فذلك أمر جيد ، ثم أضاف الأخ أحمد قائلا : عملنا لا يخالف القانون ، والدستور هو الحكم بيننا . وفي نهاية اللقاء رفض الأخ أحمد الشملان أن يوقع على المحضر قبل أن يقرأه ، وقد ناولوه المحضر فقرأه ودقق فيه ثم وقعناه . وأذكر أن الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة مشى عندما خرجنا مع الأخ أحمد وكان يتبادل معه الحديث ، كان أبوخالد ينوي السفر فقال له الشيخ عطية الله : سمعنا أنك تنوي السفر ، فسأله الشملان : وهل ستمنعونني من ذلك؟ أجابه الشيخ عطية الله : لا . . سافر على كيفك . ومشيا يتحدثان عن بيت الشملان في أم الحصم وعن الذكريات العائلية ، وأذكر أن الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله أعاد على الشملان القول : «شلك بالشيعة وانت ولد ناس»

(ما شأنك بالشيعة وأنت ابن عائلة كريمة)» ، وقد أكد لي أحمد رواية الأستاذ إبراهيم كمال الدين .

من جانب آخر يتذكر الأستاذ سلمان كمال الدين التحقيق المذكور قائلا : «آخر يوليو ١٩٩٧ اتصل بي محافظ العاصمة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة وأبلغني بضرورة إخبار أخي ابراهيم بالحضور لمقر قيادة أمن المنامة مساء وذلك لأمر هام ، كنت بين شك الاعتقال أو الاستجواب فقط حيث لم نعهد هذه الطريقة سابقا . طلبت منه مرافقة أخي فلم يمانع ، وعلى الموعد تواجدنا وكان الرفيق أحمد الشملان موجودا أيضا في مركز قيادة الأمن . كنت مستمعا ومشاهدا للموقف الذي تجلى من خلال الحوار ورفض مثل هذه الإجراءات والإصرار على التواصل مع الحركة المطلبية لشعب البحرين ، وللإنصاف كان حديث المحافظ بروح طيبة ، ونظرا لارتباطي بفعالية بنادي العروبة خرجت من الاجتماع ، وحين طالت عودتهم اتصلت بمركز القيادة والمحافظ مستفسرا عن وضع الأخوين أحمد وإبراهيم وهل نأتي بحاجيات المعتقل؟ أبلغني بأنهما خلال ساعة سيتواجدان بينكم وكان ذلك الذي حدث ، لكن وبعد هذه الواقعة تداعت الحالة الصحية لأبي خالد ليصاب بجلطة نجا منها بأعجوبة ، لكنه لا زال يعاني من آثارها حتى اليوم ، ويحملها وساما رفيعا لتضحياته الجسام» .

بعد أن توجه أحمد الشملان لمركز شرطة الحورة مر عليّ عصر ذلك اليوم ومغربيته وأنا في قلق متواصل إلى أن اتصل أحمد بعد خروجه مباشرة من التحقيق وقبل أن يركب سيارته . وأذكر أنه هتف بارتياح حالما رفعتُ السماعة : سلامات . .كل شيء سلامات . سألته : والجواز؟ أجاب : كل شيء سلامات . قلت : هل يعني ذلك أن السفر بعد غد قائم؟ رد بسعادة : أكيد ، اطمئني .

وقد روى لي الأستاذ علي ربيعة أن أحمد الشملان زاره بعد الاستجواب مباشرة ، يقول الأستاذ ربيعة : «استدعي أحمد الشملان وإبراهيم كمال الدين من قبل الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة للتأنيب والتهديد بعدم أخذ رسائل إلى الديوان الأميري . تعرض الأخ الشملان لنوع من التهديد ، وبعد الاستجواب مباشرة زارني في البيت وكانت الساعة السابعة مساء تقريبا وأخطرني بأنه قد انتهى لتوه من مقابلة مع الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة وأطلعني على ما جرى أثناء الاستجواب وأنواع التهديد التي تعرض لها ، ثم أخبرني أنه قرر السفر بعد غد ،

وشعرت أنه كان سعيدا أنه سيسافر للراحة والاستجمام» .

يذكر أحمد الشملان أنه بعد أن تأكد من عدم عرقلتهم لسفره مر على الأستاذ علي ربيعة ليضعه ومنه لباقي أعضاء لجنة العريضة في صورة ما جرى وليُعلمهم بتغيبه لفترة عن لقاءات لجنة العريضة بداعي السفر .

غادر الشملان منزل الأستاذ علي ربيعة متجها للبيت ، وقد وصل وكان يبدو عليه التعب لكنه كان سعيدا أن موضوع سفرنا لم يتعرقل ، إلا أنها كانت -بحق- الفرحة التي لم تتم ، فخلال دقائق بعد دخوله البيت رن الهاتف فتوجه للاجابة وكان على الخط الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة يخبره أنه ممنوع بأمر رسمي من السفر . لم يصدق أحمد ما سمع وجاءني غاضبا حزينا وقال محرجا : «أرجوك لا تتضايقي فالمتصل الآن هو الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله ويقول أن هناك منعاً رسمياً لي من السفر ، سأنفجر من الغضب على هذه الطريقة الاستفزازية اللاإنسانية التي يتعاملون بها معي ويتلاعبون بمصيري ومصير أسرتي» .

كانت صدمة أحمد الشملان عنيفة جدا وقد صُدمت أنا الأخرى ولم أصدق في البداية ما يقول ، وقفز إلى ذهني مباشرة خالد وسبيكة اللذان كانا سعيدين بمشروع السفر بعد انتظار امتد لأكثر من عامين . ظل أحمد حزينا غاضبا لا يعرف ما يفعل وما يقول ، وأنا كذلك ، ثم توجه للهاتف لإخبار أصدقائه بما استجد .

يذكر الأستاذ علي ربيعة : «ما هي إلا فترة بسيطة بعد أن غادر الأخ أحمد الشملان بيتنا حتى فوجئت به يتصل ليخبرني بمكالمة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله الذي أخطره أنه ممنوع من السفر في حين طمأنه خلال الاستدعاء أنه ليس ممنوعا من ذلك . حينما زارني الشملان بعد الاستجواب كان سعيدا بفرصة مغادرة البحرين للراحة والاستجمام وكان على استعداد تام للسفر ، لذا كانت الصدمة عليه شديدة جدا حينما تغير الموقف فجأة وأُخبر بمنعه من السفر ، وقد التقيت به في اليوم التالي ورغم محاولاتي للتخفيف عنه إلا أنه كان في أشد حالات التأثر والتوتر نتيجة منعه من السفر» .

كانت وجهة نظر أحمد الشملان وزملائه أن لا نلغي سفرنا أنا والأولاد وبدأ يحاول إقناعي إلا أني رفضت بشدة ، فأخذ يلح عليّ بالسفر قائلا : لا نريد أن يشعروا بانتصارهم علينا ، أرجوك لا تلغي سفرك مع العيال ، لكني أصررت على الغاء السفر . وفي عصر اليوم التالي زارنا الصديق الأستاذ إبراهيم كمال الدين ، كما

استقبلنا الصديقة لولوة فخرو ، وراح كلاهما يلحُّ عليّ بضرورة السفر وتفويت فرصة الانتصار الذي يريد جهاز المخابرات تحقيقه ضدنا . وأمام الحاح الجميع تحدثت مع خالد وسبيكة فوافقا على أن نسافر بدون والدهما ، ووافقت بدوري على مضض ولم أكن راغبة .

انشغل أحمد الشملان طوال اليوم التالي ٢٩ يوليو ١٩٩٧ وصبيحة يوم سفرنا ٣٠ يوليو ١٩٩٧ بالتحرك على وجه السرعة لإلغاء حجزه للسفر والإقامة وتغيير الحجوزات لتقتصر دونه علينا نحن الثلاثة ، وعاد عند الظهر متعبا ، حزينا ، مكسورا . تحدثنا على الغداء وكان واضحا تأثره الشديد مما تعرض له مشروع سفرنا العائلي من فشل بعد طول انتظار لهذه الفرصة ، وزاد من تأثره وضيقه وتوتره قبولي السفر مرغمة تحت ضغطه وضغط الأصدقاء وألم خالد وتساؤلات وتذمر سبيكة التي تريد والدها دوما معها .

كان الوقت يجري بسرعة وقد قرُبت مغادرتنا للمطار فطلبتُ من أحمد مساعدتي على إغلاق إحدى حقائب سفرنا ، راح يحاول إغلاقها والتعب والتوتر والضيق الشديد باد عليه ، في تلك اللحظات تحديدا كانت الجلطة قد ضربت دماغه . كنت في غرفة أخرى وجاءت سبيكة تقول وهي متأثرة : أنا أكلم البابا وهو لا يرد عليّ ، قلت لها هو مشغول ، لكن أحمد كان -في واقع الأمر- عاجزا حينها عن الرد على ابنته ، ترك الحقيبة ودخل دورة المياه ، بعد برهة جاءت سبيكة -المتعلقة كثيرا بأبيها والملتصقة دوما به خلال تواجده بالبيت- قالت : البابا في الحمام وهناك أصوات وحركات تصدر من الحمام وأنا أناديه لكنه لا يجيبني !! لفت كلامها انتباهي ورحت معها صوب الحمام وصرت أنادي على أحمد وأطرق الباب ولا من مجيب ، ناديت خالداً وصرنا نطرق الباب ونطلب منه أن يفتح دون فائدة . كان الشلل قد أصاب ساق أحمد ويده اليمنيين خلال وجوده في دورة المياه ، ويبدو أنه كان يبذل جهدا كبيرا لمقاومة الشلل محاولا فتح الباب باليد الأخرى وكان ذلك مصدر الأصوات والحركات . ظللنا نطرق الباب وظل هو يبذل جهده لفتحه حتى تمكن وفتح الباب ، دخلنا لنجده ملقىً على الأرض بقرب الباب مشلولا عن الحركة وقد التوى فمه جهة اليمين . صرختُ وولولتُ مفجوعة ، ثم حاولنا أنا وخالد أن نخرجه من الحمام ولم نستطع ، فأسرع خالد ينادي جارنا الذي هُرع إلينا وتمكنا نحن الثلاثة من نقله إلى السيارة .

طار بنا خالد نحو مستشفى «السلمانية» حيث أُدخل أحمد الشملان قسم الإنعاش بالطوارئ ، ومن هناك اتصلت بعبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد وبالصديق عبدالله مطيويع ، وبعد قليل وصل جارنا وعبدالله مطيويع والأستاذ علي ربيعة .

يقول الأستاذ علي ربيعة : «كنت ثاني عضو من أعضاء لجنة العريضة يحضر للمستشفى ويشاهد أحمد ملقى على السرير والجانب الأيمن منه بدون حراك وكانت صدمة شديدة لي للغاية ، لقد فوجئت بالحال التي رأيت أحمد عليها ولذلك بادرت بالاتصال بالدكتور عادل الجشي وبالأستاذ رسول الجشي للتوصية لأخذ مزيد من الحيطة والاهتمام بالأخ أحمد ، وكنت طوال فترة وجوده في المستشفى على اتصال دائم بالمريض للاطمئنان على حالته الصحية» .

بعد أن أجريت في قسم الطوارىء الفحوصات الأولية لأحمد الشملان عرفتُ من الطبيب المختص أنها جلطة دماغية ، نقل أحمد ليلا لغرفة بالجناح ٤٢ وكان لا يعي ما يجري حوله ، فقد الحركة والكلام وانعدم لديه أي تركيز . جاء د . عادل الجشي وأخبرني أن الجلطة ضربت جزءا كبيرا من الجهة اليسرى من المخ فتأثرت كثيرا مراكز المخ المسؤولة عن الكلام والكتابة . كنت حينها لا أعرف ما تعنيه وما تسببه الجلطة الدماغية ، بل إنني ما استوعبت تداعياتها وأبعادها السلبية على حياته اللاحقة إلا بعد فترة من مرضه .

لم يدخل أحمد الشملان في غيبوبة كاملة لكنه عانى من اختلال تام في الوعي بمن وما حوله ، وانعدام تام للقدرة على الكلام أو الكتابة . وما أن انتشر خبر مرض أحمد حتى توافد للمستشفى أصدقاؤه ومحبوه من كل البحرين للاطمئنان على صحته . وقد تولى الصديقان الأستاذان عبدالله مطيويع وابراهيم كمال الدين تنظيم زيارة الناس ودخولهم على أبي خالد فحدداها بفترة قصيرة جدا لكل مجموعة من الزوار ، ووضعا دفترا لتسجيل كلمات وتمنيات الزوار (الملاحق-الوثيقة ٢٣) .

قال لي الأستاذ إبراهيم كمال الدين : «حينما مرض الأخ أحمد الشملان كنا من حوله نؤدي واجبنا ، أحمد رفيقنا وفي قلبنا وهذا أقل من واجبنا ، كانت تأتي جموع كبيرة جدا لزيارة أحمد في المستشفى ، وبعضهم كانوا يخاطرون لأنهم كان مطلوب القبض عليهم وقد هربوا من بيوتهم وتخفوا ، وكنا ننظم طوابير الدخول والسلام على أحمد ، ووضعنا دفترا لكتابة كلمات الزوار . وكان الأخ عبدالله مطيويع

ينظم الصفوف ويتشدد مع المخالفين ، كنا حريصين على صحة أحمد وفي الوقت نفسه ما كنا نريد أن نحرم الناس من أن يأتوا وتتمثل الوحدة الوطنية فيهم وفي أحمد ، فلذلك كنا ننظم دخولهم وكانوا يسجلون أسماءهم وكلماتهم في الدفتر» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «ما أذهلني واسترعى انتباهي بتعبير أصح هو تلك الجموع التي كانت تزور أحمد الشملان ، لم أكن أتصور هذه الجموع الغفيرة التي جاءت لزيارته من كل حدب وصوب ومن كل القرى ، ذلك إلى درجة أن الأستاذ عبدالله مطيويع وبعض الأفراد قاموا بتنظيم الزيارات من أجل التخفيف على الشملان الذي لم تكن حالته الصحية تسمح له باستقبال هذه الجموع ، وكانت بعض الجموع تحضر ومعها هدايا رمزية تعبر عن حبها وتقديرها لهذا الرجل الذي قدم للوطن ما لم يقدمه غيره» .

وقال السيد صادق الجمري : «إزاء الأعداد الهائلة التي جاءت المستشفى كنا نقول لهم : ياجماعة خففوا فكثرة الزوار تشكل ضغطا على صحته ، وقد أصبح بعض الناس يمرون من بعيد للاطمئنان . جئتُ المستشفى ثلاث إلى أربع مرات ، وفي كل مرة آتي فيها لا يمكنني حصر العدد المتواجد عند الغرفة وفي الممر ، وكان العشرات يأتون ويُنصحون بالعودة باعتبار أن ضغط الزوار يسبب له القلق ويكفي السلام على أهله وتكفي الكتابة في الدفتر . هذا إضافة للكثيرين الذين كانوا يسألون ، كانوا يأتوننا في البيت أو يتصلون بالهاتف سائلين عن أخباره داعين أن يسهل الله عليه مرددين : لا نبغي سوى راحته لقد كفّى ووفّى . أذكر بعض الشيوخ كبار السن كانوا يدخلون عليه ويرفعون أياديهم بالدعاء ، وأذكر أحد كبار السن من عائلة الشاخوري أصر أن يأتي معي ، وجاء هو وأخوه ومعهم أبناؤهم ووقف يقرأ ويدعو لأبي خالد ، هذه المشاعر والمحبة كلها نتيجة الأعمال التي قام بها للناس ، هناك من يصرف المال ليحصل على هذه المشاعر ، وهو الحمد لله الأعمال والجهود التي كان يقوم بها للناس كانت تكفي لهذه المحبة وهذا التقدير» .

تقاطر الزوار بالمئات على الجناح الذي كان يرقد به أحمد الشملان بمستشفى «السلمانية» ، غصّت ممرات الجناح طوال أيام بقائه في المستشفى وأحاط به وبغرفته محبوه يحدوهم أمل كبير في شفائه . كتب العديدون في دفتر الزوار وتسلمنا العديد من الرسائل التي عبرت عن محبتها وتقديرها للشملان بعضها مكتوب بخط اليد وبعضها مطبوع ، والبعض رسم لوحات كبيرة على القماش أو الورق وقدمها اهداء

للشملان ، كما وردتنا ملصقات أعدها محبوه . ونورد فيما يلي نص واحدة من الرسائل التي وصلتنا :

«إلى من تحطمت على شموخه وعزَته محاولات الحاقدين البائسة لتمزيق الجسد الواحد ، إلى النفس التي أبت أن تعيش هوانا وذلا لترفع راية الحق خفاقة رغم كيد المنافقين . إلى الذي علَّم من يخشون طلوع الفجر أن الكرامة لا تباع بكنوز الدنيا ، وأن الوطن فوق كل الأطروحات والمساومات المذهبية والطائفية . إلى الأمل الذي يضيء الظلام ، الأستاذ الجليل أحمد الشملان .

تحية وسلاما وبعد/

لقد آلمنا كثيرا ما ألمّ بك (عارض صحي) ، كان وقعه على نفوسنا كحد السيف القاطع ، ليضيف جرحا آخر إلى جراحات نازفة في جسد غائر . وإنه إذ يؤلمنا نبأ ما أصابك ، لا نملك إلا الدعاء بقلوب صادقة لمن اسمه دواء وذكره شفاء ، أن يمن عليك بالشفاء العاجل ، وأن يلبسك لباس الصحة والعافية لتعود إلى أهلك وأحبتك سليما معافا ، إنه سميع مجيب . فبرغم الدجى ، الأحلام تُصنَع والفجرُ قادم إن شاء الله ، حينها تشرق الشمس ، ليبقى الوطن شامخا برجاله الشرفاء .

أهالي سترة الصمود /١٣ أغسطس ١٩٩٧

***

كنتُ على ثقة بأن الاستدعاء والتحقيق الأخير الذي تعرض له أحمد الشملان وما تبعه من تداعيات كان على رأس الأسباب المباشرة فيما تعرض له أحمد في اليوم التالي من جلطة دماغية قوية ضربت المنطقة اليسرى من دماغه وعطلت عددا من قدراته الذهنية والجسدية ، وكان ذلك هو الرأي السائد في أوساط رفاقه وزملائه وكل الناس .

يقول المهندس سعيد العسبول : «أعتقد أن الظرف الذي ألمَّ بأبي خالد حدث في أعقاب استدعائه لمركز شرطة الحورة مع الأخ إبراهيم كمال الدين ثم إبلاغه بالمنع من السفر ، ذلك هو السبب المباشر لإصابته لأنه أصيب مباشرة في اليوم التالي» .

وقد تناقلت وكالات الأنباء والصحافة العربية والعالمية أخبار ما أصاب أحمد الشملان ، ونددت المعارضة البحرينية في الخارج بالإجراء المفاجئ لمنع الشملان من السفر بعد أن أكد له الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله آل خليفة أن لا منع عليه في ذلك . وخلال الأيام الأولى لمرض الشملان تلقيت شخصيا العديد من المكالمات التي

تستفسر عن وضعه الصحي من الخارج وبخاصة من رموز المعارضة والمنفيين البحرينيين في دمشق والإمارات ولندن ودول أوربا وأمريكا . ومن وكالة الأنباء الفرنسية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» ومن السادة رؤساء تحرير الصحف الخليجية التي كان أحمد يكتب بها .

وأبدت حركة أحرار البحرين اهتماما لافتا بمتابعة الوضع الصحي لأحمد الشملان يوما بيوم وضمَّنت بياناتها الصحافية الصادرة أيام ١ ، ٤ ، ٥ ، ١٥ و١٨ أخبارا حول مستجدات حالته الصحية . كما قامت الحركة بنشر صورة نادرة التقطت للشملان على سرير المرض بمستشفى السلمانية في يوميات الانتفاضة الدستورية للعام ١٩٩٧[١] .

في اليوم الخامس على مرض أحمد الشملان وجهت جمعية المحامين البحرينية خطابا بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٩٧ لوزير العدل والشؤون الإسلامية يتضمن التماسا بالتدخل لدى الجهات المعنية لإلغاء القرار الإداري بمنع الشملان من السفر فقد تستدعي حالته الصحية نقله للعلاج في الخارج .

وبتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٧ نشرت صحيفة «القدس العربي» خبرا بعنوان : المعارضة البحرينية : تدهور صحة الشملان ، وبتاريخ ١٧ من الشهر نفسه خبرا بعنوان : المعارضة البحرينية : الشملان فقد النطق والحكومة ما زالت تمنع سفره للعلاج .

قال لي الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «خبر مرض أحمد الشملان ومنعه من السفر قضية اشتغلنا عليها في الخارج ، كان تركيزنا على أن هذا الإنسان محاصر في كل الاتجاهات : في الرزق ، في الملاحقات ، في الشارع وفي البيت ، كنا حريصين على أن يعرف العالم كله ما يحدث للشملان ، وفي الواقع عملنا على قضية الشملان كان عملا على قضيتنا بشكل عام» .

***

في عصر اليوم الثالث لمرض أحمد الشملان زاره أحد المحامين وطرح عليّ ضرورة نقله للعلاج في الخارج ، قلت له : أحمد ليس في وضع يسمح الآن بنقله للخارج ،

---

(١) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي . مصدر سابق . ص ٩٨ .

رد بقوله : سيتم تدبر نقله وعلاجه . كنت في حالة نفسية سيئة تماما مما جرى لأحمد وأعاني الكثير من الحزن والألم والتوتر ، لذلك حينما شعرت أن محدثي يومئ لجهة رسمية زاد توتري وانفعالي ، وداخلني شعور بالغضب من أن ما بلغه أحمد من وضع صحي مترد عائد لأسلوب رسمي في التعامل معه ، وبتلك الشحنة من الغضب سألت محدثي : من ذلك الذي سيعالج أحمد؟ هل هو من تسبب فيما هو فيه الآن؟!!

وفي مساء اليوم نفسه زارنا محام آخر وطرح عليّ ضرورة نقل أحمد الشملان للعلاج في الخارج ثم سألني : لماذا ترفضين نقله للعلاج بالخارج؟ وبالحزن والغضب ذاته سألته عن الجهة التي ستتكفل بذلك وقلت : إن كنت تقصد جهة رسمية فقد أصيب أحمد نتيجة تعامل رسمي مجحف بحقه وأنا أرفض ذبح الذبيحة ثم المشي في جنازتها ، وأضفت بقولي : أنا من سيتدبر علاج أحمد حتى لو استدعى الأمر الاستدانة لذلك ، أجابني : لا تقولي ذلك يا أم خالد نحن زملاء أحمد ومستعدون لتقديم أي عون يحتاجه .

عصر اليوم الرابع ووسط زحام الزوار اقترب مني أحد أقارب أحمد الشملان وقال : هنا الأستاذ علي العريض من مكتب سمو رئيس الوزراء يزور أحمد ويرغب في التحدث معك . سلمتُ على الأستاذ علي العريض فبادرني بالقول : أود أن أبلغك أن هناك تعليمات من سمو رئيس الوزراء بعلاج أحمد الشملان في أي مكان وأي وقت وسننسق مع الأطباء المعنيين ، قلت له : أرجو أن تنقل سلامي وشكري لسمو رئيس الوزراء ، لكن أحمد ليس في وضع صحي الآن يسمح بنقله للخارج .

وفي اليوم الخامس جاءني أشقاء أحمد الشملان ومعهم أحد أفراد العائلة الحاكمة من أقرب أصدقاء عائلة الشملان ، تحدث الرجل معي بشكل أبوي قائلا : يا ابنتي ، الشيخ يفتح قلبه لأحمد ، فليفتح أحمد صفحة جديدة في حياته . أجبته بأني أقدر زيارته كثيرا وأحترم جدا ما يقوله ، ثم استدركت بقولي : لكن أحمد الآن لا يعي ما حوله وليس في وضع طبيعي فلننتظر ما سيسفر عنه وضعه الصحي وإن شاء الله خير .

تلك الزيارات وما طرح خلالها من مبادرات وما جرى بعدها من تداعيات وضعتني تحت ضغط نفسي وعصبي شديد ، فمن جهة كنت أعيش حالة الحزن والغضب الكبير على ما جرى لأحمد ، ومن جهة أخرى تكرر اتصال بعض أفراد

عائلة الشملان وأشقاء أحمد الذين قدموا من دول الخليج المقيمين بها يحضوني على الموافقة على عرض نقل أحمد للعلاج بالخارج ، ومن جهة ثالثة حثتني إحدى الطبيبات قائلة : هذا حق من حقوقه كمواطن بغض النظر عن كافة الاعتبارات ، ومن جهة رابعة كنت أشعر بتخوف بعض زملاء الشملان في لجنة العريضة والمحيطين بها ممن كانوا دائمي التواجد بقربه في المستشفى من أي خطوة قد أتخذها وتسيء لأحمد وتاريخه النضالي في تلك الفترة الحرجة التي كان يمر بها الوضع السياسي في البحرين . وأظنهم لم يعلموا أن ذلك ما كان يستحوذ فعلا على كل تفكيري ويجعلني أحسب ألف حساب قبل أية خطوة أخطوها ، وضعت رأي أحمد أمام ناظري قبل أن أقرر أي أمر ، وشعرت أن ليس من حقي التصرف وأحمد لا يعي ما يجري حوله .

استمر طرح الموضوع والاتصالات بي من بعض أفراد عائلة الشملان ، لكني رجوتهم التريث وعدم الإقدام على أية خطوة مادام أحمد في ذلك الوضع الحرج . أخيرا وأمام الحاح البعض منهم وضعت حدا لكل ما كان يدور وقلت لهم بالحرف الواحد : أنا من سيتكفل بعلاج أحمد ، وبذلك أنهيت كل ما دار من جدل حول المسألة . وللحقيقة والتاريخ أقول : إن أصدقاء أحمد الشملان وأعضاء لجنة العريضة وبعض الشخصيات الوطنية قاموا بحملة تبرع لجمع المال اللازم لسفره وعلاجه الذي لم يصبح ممكنا إلا بعد ستة أشهر على إصابته .

***

منذ اليوم الرابع على إصابته أخذ الشملان يستعيد بشكل تدريجي وبفعل تمرينات العلاج الطبيعي جزءا لا بأس به من حركته ، وحتى نهاية الأسبوع تمكن من المشي البطيء بمساعدة ، لكنه ظل فاقدا التركيز الذهني عاجزا تماما عن الكلام والكتابة . فالكتابة -وفقا لما أدلى به الأطباء- مرتبطة بما يرسله المخ من إشارات/أوامر لاخراج كلمات من مخزون الذاكرة إن على هيئة قول محكي أو تعبير مكتوب ، وما دامت معظم خلايا المخ المسؤولة عن الكلام قد أصابها العطب ، فقد فقدَ أحمد وبشكل نهائي عددا من حروف اللغة ويصعب عليه بالتالي تكوين الكلمات وقولها أو كتابتها .

كان قرار الطبيب المسؤول أن أحمد الشملان يحتاج بشكل أساس لعلاج النطق ولبعض جلسات العلاج الطبيعي ، وعليه قرروا أن وجوده في وضع هادئ بالبيت

سيكون أفضل لإراحة دماغه وتحسن حالته ونصحوا بتقنين الزيارات له ، وهكذا نقلنا أحمد للبيت بعد أسبوع من الإصابة .

أكمل أحمد ما تقرر له من جلسات العلاج الطبيعي في المستشفى ، وظل يتلقى علاج النطق في البيت على يد اختصاصي علاج نطق لمدة شهرين . كان أحمد بحاجة إلى بذل جهد كبير ومضاعف لإعادة تعلم ما فقده من حروف ، وقد لاحظنا أنه كان يتعب ويجهد ذهنيا وعصبيا أثناء دروس النطق . هذا بالإضافة إلى أن المعلم الذي توفرنا عليه كان اختصاصيا في علاج النطق للأطفال وكانت البحرين تخلو من معالجي نطق للكبار .

ضاق الشملان ذرعا بعملية التعلم التي كان يشعر بها قسرية مفروضة تخاطبه كما الأطفال وبعد شهرين أبدى رفضا تاما وعدم رغبة في مواصلة تلقي الدروس ، لكنه وافق أن أساعده شخصيا في عملية التعلم ، وبدأنا تدريجيا نراجع حروف اللغة العربية في جلسات مخصصة لهذا الغرض ، وكنت ألاحظ على أحمد الضيق وشدة التوتر ما أن ننتظم في الجلسة ، وما لبث أن رفض الاستمرار . عمدت بعد ذلك إلى مراجعته في الحروف والأسماء بشكل غير مباشر خلال فترة التريض اليومي التي كنا نقوم بها على ساحل البحر .

كان من الصعب على أحمد المناضل والمحامي والأديب والكاتب الذي كان لتوه يملأ الدنيا بعطائه وكلامه وكتاباته أن يتقبل الوضع الذي آل إليه ، رغم ذلك استمرت المحاولات لتطوير قدراته الكلامية خاصة حينما أشعر أنه يبدي رغبة واستعدادا ، وفي كل الحالات كان التطور محدودا .

***

في يوم ١٧ أغسطس ١٩٩٧ تلقيتُ اتصالا هاتفيا من وكالة أنباء «أسوشيتدبرس» يستفسرون عما جرى لأحمد الشملان وعن وضعه الصحي ، وقد أخبرتهم أنه أصيب بجلطة دماغية عقب استدعاء الجهاز الأمني له ثم منعه من السفر ، وعن وضعه الصحي أخبرتهم أنه بدأ يتحرك ويمشي قليلا لكنه لا يستطيع الكلام . في اليوم التالي رفعت السلطات البحرينية منع السفر عن الشملان ، وقد صرح محامون بحرينيون في اليوم ذاته ١٨ أغسطس ١٩٩٧ في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الفرنسية «فرانس برس» أن السلطات البحرينية رفعت منع السفر عن

أحمد الشملان وأن بامكانه التوجه إلى الخارج لإجراء فحوصات طبية[1] .

لم نستبعد فكرة سفر الشملان للخارج لعرضه على أطباء آخرين ، وكل ما في الأمر أنه كان بحاجة لوقت كاف ليستعيد وعيه بالناس والمكان والوقت ، وليستعيد بعض الكلمات الأساسية والأسماء ، وقد تطلب ذلك بذل كثير من الجهد معه فقد كان أحمد بعد الإصابة مباشرة قد فقد إمكانية نطق حتى اسمي واسم ولديه . . بعد ستة أشهر على الإصابة واكتمال تمكن أحمد الحركي ، والتأكد من بلوغه مستوى معقولا من الوعي بما حوله ، اتخذنا قرار السفر لعرضه على الأطباء في بريطانيا .

غادرنا البحرين إلى لندن يوم ٢٦ يناير ١٩٩٨ ومنذ اليوم التالي قابلنا طبيبا مختصا أكد بعد سلسلة من اللقاءات الطبية والفحوص المتعددة على صحة التشخيص والعلاج في البحرين ، ونصح بمواصلة الأدوية ذاتها ، وأبلغني أن إصابة الشملان على يسار المخ كبيرة جدا ، وبالتالي علينا ألا نتوقع الكثير من التحسن فتطور النطق سيكون بطيئا ومحدودا . بعد أسبوعين غادرنا لندن عائدين إلى البحرين في ١٢ فبراير ١٩٩٨ ، وفي طائرة العودة كادت أن تحدث نكسة لحالة أحمد الصحية فقد تعرض لهبوط في الدورة الدموية وصعوبات في التنفس وتم إسعافه على متن الطائرة ثم في العيادة الطبية التابعة لمطار البحرين .

بعد فترة نصحنا بعض الأصدقاء أخذ استشارة طبية أخرى حول وضع الشملان الصحي واقترحوا أسماء بعض الأطباء في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت ، وقد ترددتُ لتخوفي من مضاعفات السفر وجو الطائرة فأجلنا السفر بعض الوقت . وفي آخر صيف ١٩٩٨ توجهنا في ٢٦ أغسطس إلى دمشق وبيروت لعرض الشملان على الأطباء في البلدين ، ولم يختلف التشخيص الذي تلقيناه في المكانين عما سبق في البحرين ولندن . بعد أسبوعين غادرنا عائدين للوطن لتواجهنا مفاجأة غريبة في مطار البحرين وهي حجز أحمد الشملان الذي لا يستطيع الكلام من قبل جهاز الأمن لمدة ساعتين رغم محاولاتي المتكررة لإيضاح مرض الرجل وإعاقته عن الكلام والكتابة .

بعد عدة أشهر حدثت لأحمد الشملان مضاعفات للجلطة الدماغية لم نكن على وعي مسبق بها ولم نحسب لها حساب ، ففي ٢٢ مايو ١٩٩٩ أصيب أحمد

---

(١) «البحرين تسمح للشملان بالعلاج في الخارج» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ١٨ أغسطس ١٩٩٧ .

بخلل كيماوي في الدماغ ناتج عن الجلطة الدماغية فسقط بشكل مفاجئ في البيت بحالة مشابهة للصرع مما اضطرنا لاستدعاء الإسعاف ونقله لمركز السلمانية الطبي حيث بقي هناك تحت المراقبة الطبية لمدة أسبوع وقرر الطبيب له تعاطي عقار مضاد للصرع طوال حياته ، بعد ذلك استقر الوضع الصحي للشملان .

***

مرض أحمد الشملان وإصابته بالجلطة الدماغية منذ يوليو ١٩٩٧ فرض غيابه القسري عن ساحة النضال الوطني والمطلبي ، وقد توجهت لعدد من أعضاء لجنة العريضة الشعبية والناشطين معها ومن حولها ولبعض الشخصيات الوطنية بالسؤال التالي : هل ترك غياب الشملان أثرا على مسيرة الحركة المطلبية وعمل لجنة العريضة الشعبية ؟؟ . وجاءت الإجابات كالتالي :

الأستاذ ابراهيم كمال الدين : «ما أصيب به أحمد الشملان كان خسارة كبيرة للعمل الوطني ، لقد شُلت جزئية هامة هي لسانه وقلمه ، فقد كان الشملان قلما وطنيا ولسانا وفكرا فقدناه وفقدته الحركة الوطنية ، بخسارة الشملان خسرت لجنة العريضة والحركة الوطنية إنسانا كان بإمكانه أن يقدم الأقدر والأكثر . لا أقول إن عمل لجنة العريضة لم يتأثر ، ولكن نحن في اللجنة ضاعفنا جهودنا ، أصبحنا نسافر أكثر ، كان أحمد يحمل الجزء الكبير في مهمة الاتصال بالخارج بالذات ، فاضطررنا أن نزيد من سفراتنا» .

د . سعيد الشهابي : «مما لا شك فيه أن مرض المناضل أحمد الشملان كان نقطة انعطاف كبيرة في تاريخ الحركة المطلبية المعاصرة في البحرين . فقد أدى ذلك إلى ضعف التواصل بين التيارات السياسية المختلفة ، وأحدث فراغا في المجالين الإعلامي والسياسي ، فالشملان شخصية فريدة من نوعها : في انفتاحها ، وسعة أفقها ، وقدراتها الأدبية والإعلامية ، وبتراجع دوره نتيجة المرض ، فقدنا عموداً أساسيا في خيمة المعارضة» .

المهندس سعيد العسبول : «في البداية لم نضع في حسابنا أن تلك الإصابة ستسبب كل هذه الإعاقة لأحمد الشملان ، وبعد ما تعرض أبوخالد لما تعرض له بدأنا نتمحور حول بعضنا البعض بشكل تعاوني ، بدأ الأخ علي ربيعة يأخذ الدور في عمليات المتابعة والصياغة ، وهو الشخص الذي حل محل أبي خالد ، ولو أنه لا يوجد أحد يقدر أن يحل محل أحمد الشملان» .

المحامي عبدالله هاشم : «بعد ما أصيب أحمد الشملان ، فقدنا الرقم واحد ، فقدنا الرجل الأول في لجنة العريضة ومن لا يقر بذلك فهو جاحد ، وبدأ عمل لجنة العريضة الشعبية يراوح ، وكنا بمثابة الجسد المصاب ، من خلال إصابة الشملان كأننا أصبنا جسديا . وبدا الحراك بسيطا فقط في وجود اللجنة ، وكانت نشاطاتها عبارة عن خطابات توجه إلى المنظمات الحقوقية والسياسية في الخارج ، خطابات متباعدة وقليلة العدد . بدأ تراجع بالكامل خاصة وأن مرض أحمد الشملان جاء مباشرة بعد فترة من ضرب الحركة بمجملها على الأرض وإقعادها ، فالاحتجاجات والمناوشات والمواجهات قد توقفت ، وبقي فقط تمثيل سياسي للجنة العريضة الشعبية . فقدنا الرجل الأول في لجنة العريضة الشعبية ، وتضرر الموقف وتضرر العمل وآليته بشكل عام ، كما تراجع وزننا في مجمل التوازنات داخل الحركة وهذا حقيقة ما آلت إليه اللجنة» .

الأستاذ علي ربيعة : «افتقدنا صوت أحمد الشملان ورأيه في كتاباته وفي لقاءاته مع الفضائيات ، كانت هناك فجوة ، خسرنا كتابات الشملان التي كانت بمثابة الدفاع المستميت عن وجهة نظر العريضة ومطالبها . رغم ذلك ظلت الرسائل تخرج كالمعتاد باستمرار ، والدليل على ذلك كثرة الرسائل التي أخذتها إلى الأستاذ الشملان بعد علاجه لوضع توقيعه ، نظرا لأهمية توقيع الأستاذ أحمد الشملان على تلك الوثائق التاريخية» .

الشيخ عيسى الجودر : «بعد مرض أحمد الشملان كنا بحاجة لشخصية قانونية مثله ولكن في جديته وإخلاصه لم نجد - بصراحة- أحدا بعده . لقد تأثر عمل لجنة العريضة لأن الاتصالات مع الخارج توقفت تقريبا . ربما بقيت بعض الاتصالات لكن الأمر أصبح يختلف عن السابق وأعضاء اللجنة مختلفون ، كان اتصال الشملان بالخارج أقوى ومعروف بخلفيته السياسية وخلفيته الاجتماعية وكلاهما لهما دور ، كانت له اتصالات بالخارج أكثر من أي واحد فينا ونحن تعلمنا الاتصال بالخارج من الشملان» .

المحامي محسن مرهون : «أعتقد أن لجنة العريضة بدون فعالية أحمد الشملان تأثرت وضعفت إلى حد كبير وخيم السكوت لسنة كاملة ، لقد حدث فعلا فراغ وظهر التشوش وجرى توجه لمحاولات أخرى مثل التجمع الوطني الديمقراطي» .

د . منصور الجمري : «مرض أحمد الشملان كان بالنسبة لنا الصدمة الأعنف ،

وشعرنا بأن ما أصاب الشملان ظلم كبير جدا من قبل الحكومة ، وقعته كانت ضربة كبيرة وموجعة ومؤلمة جدا ، خصوصا أنها أثرّت عليه وسببت له الإعاقة» .

المهندس هشام الشهابي : «على ضوء مرض أحمد الشملان الحركة الوطنية في البحرين خسرت في الواقع وجود أحمد بعطائه وبنشاطه في وقت كنا فيه في أشد الحاجة إلى صوت يكمل المسيرة التي بدأناها من أجل الحوار خارج إطار الفئات الصغيرة التي فيها كل واحد يحسب له حساب لوحده ، أقصد الصوت الوطني الجامع وما زلنا في الحقيقة نفتقده ولا يمكن تعويضه» .

د . يعقوب جناحي : «كان دور أحمد الشملان في التسعينيات مهم جدا ، وهذا شعرنا به بعدما أصابته الجلطة الدماغية ، لقد ظللنا فترة تزيد عن العام لم يعلق أحد الجرس خلالها ، ولم يتقدم أي أحد من لجنة العريضة ليتكلم ويعطي تصريحات إلا بعد أكثر من عام حينما بدأ المحامي عبدالله هاشم يعطي بعض التصريحات . وخلال العام الذي أعقب إصابة الشملان جرت أحداث هامة وغاب صوت لجنة العريضة . كانت حركة «أحرار البحرين» هي الأبرز حينها من حيث التصريحات وإصدار البيانات ، أما اليسار الديمقراطي فلم يكن له وجود تقريبا . غبنا تماما بعد مرض أبي خالد وغيابه ، الشملان ترك فراغا كبيرا ، ومازال مكانه فارغا ، وأنا أعتبر أن النضال الوطني والحركة الوطنية خسرا خسارة كبيرة بمرض أحمد الشملان» .

عاشرا: لجنة العريضة الشعبية.. المرحلة الأخيرة:

بعد فترة توقف دام نصف عام تقريبا على رابع محاولة لتقديم العريضة الشعبية في يوليو ١٩٩٧ ، تداولت لجنة العريضة الشعبية مسألة تقديم العريضة من جديد . وقد تكفل كل من الأستاذين محمد جابر صباح وعبدالله مطيويع بتوصيل خطاب طلب تقديم العريضة للديوان الأميري وتوجها فعلا للديوان بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ ، ولم يتم تسلم الرسالة بل أعطي الاثنان وعدا بالاتصال بهما ولم يتم الاتصال[١] .

بعد ذلك بدأت اللجنة تتجه للتحرك على المستوى الخارجي بالتركيز على إرسال خطابات تجعل الجهات والمنظمات والشخصيات العالمية على علم بالوضع في

---

(١) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ١٣٩-١٤٠ .

البحرين[1] لذا وعلى مدى عشرة أشهر ما بين ١٤ يناير ١٩٩٨ و٢٢ سبتمبر ١٩٩٨ قامت اللجنة بإرسال رسائل إلى العديد من الجهات الدولية المعنية[2] .

وبعد عشرة أشهر قررت اللجنة تكرار محاولة إرسال طلب الحصول على موعد لتقديم العريضة وذلك بإرساله بالبريد المسجل ، وقد تولى تلك المهمة الأستاذ علي ربيعة والشيخ عيسى الجودر فأرسلا الخطاب بتاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٩٨ وبعد يومين تم استدعاؤهما للتحقيق الذي تعرضا فيه للتهديد[3] . أما آخر محاولة لإرسال رسالة طلب تقديم العريضة فقد أجريت بعد ذلك بأربعة أشهر حيث قام الأستاذ محمد جابر صباح بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩٩ بإرسالها عبر «الفاكس» ، لكن لجنة العريضة لم تتلق أي رد على رسالتها[4] .

يقول المهندس هشام الشهابي : «لجنة العريضة وصلت إلى طريق شبه مسدودة مع النظام الذي استمر مصرا أن لا حوار ولا نقاش معنا . كانت لجنة العريضة تجتمع ، لكننا وصلنا إلى أن مرحلة التخاطب مع النظام أصبحت صعبة جدا ، بقي النشاط الخارجي والاتصالات الخارجية مستمرة ، داخليا ظلت اللجنة موجودة بشكل رموزها وعلاقاتهم مع الآخرين ، لكن إصدار البيانات وصل إلى مرحلة شبه متوقفة» .

وقد استفسرت من الأستاذ علي ربيعة عما إذا كان للشملان أي دور في عمل لجنة العريضة بعد مرضه ، فأجاب قائلا : «أحمد الشملان لم يتوقف عن العطاء بدليل أنه ومنذ استرجاع صحته وعافيته بعد العلاج ما دأب يوقع على كل الرسائل التي أرسلتها لجنة العريضة باستمرار . ولم تخلُ أي رسالة من توقيع الأستاذ أحمد ، كان مشاركا في العمل السياسي حتى بعد إصابته بالمرض» .

***

في مارس ١٩٩٩ توفي أمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وأصبح ولي عهده الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين الجديد الذي دخلت البحرين في عهده مرحلة جديدة قوامها طرح ميثاق للعمل الوطني ومشروع

---

(١) المصدر نفسه . ص ٢١٢

(٢) انظر : المصدر نفسه . الفصل ٥

(٣) المصدر نفسه . ص ١٤٠-١٤١

(٤) المصدر نفسه . ص ١٤٢ .

للإصلاح ، وقد اهتمت اللجنة بمخاطبة الأمير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ، فأرسلت رسالة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩ بعد ما حدث من انفراج سياسي ، كما أرسلت رسالة أخرى بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٠٠ على إثر ما طرحته القيادة السياسية حول التحديث والتطوير[١] .

شكّلت الفترة التي تلت التصويت على الميثاق آخر مرحلة من عمر لجنة العريضة ، وقد أشار الأستاذ علي ربيعة إلى بروز تباينات في وجهات النظر بين أعضاء لجنة العريضة أنفسهم حول مسألة استمرار اللجنة بعد التصويت على الميثاق . فبعض أعضاء اللجنة ارتأى انتفاء مبرر وجودها بعدما طرح من توجهات الاصلاح ، والبعض الآخر ارتأى ضرورة استمرارها إلى أن تتضح أبعاد المشروع الاصلاحي . كما ذكر الأستاذ ربيعة أن هناك أطرافا وشخصيات من خارج اللجنة كانت تذهب إلى القول بانتهاء دور اللجنة وعدم الحاجة لاستمرارها خاصة بعد قيام الجمعيات السياسية[٢] .

وتحدث الأستاذ عبدالوهاب حسين عن توقف دور لجنة العريضة فقال : «دارت مناقشات كثيرة بعد الميثاق وظهرت بعض الأصوات التي نادت ببقاء لجنة العريضة واستمرارها في عملها كتجربة وطنية أثبتت نجاحها ، إلا أن ذلك لم يكن ممكنا في تقدير معظم أعضاء اللجنة فقد فرضت الجمعيات السياسية نفسها كأمر واقع ، وظهرت التحالفات والتنسيق بينها ، ولهذا توقفت اللجنة عمليا ، ولم يصدر قرار رسمي من أعضاء اللجنة بتوقف عملها» .

***

وقد قيّمت بعض الشخصيات السياسية والوطنية لجنة العريضة الشعبية ، فقال المرحوم الأستاذ أحمد الذوادي : «العريضة الشعبية حقيقة هي التي أسست للحركة الشعبية التي ساهمت في إحداث التغييرات في وطننا ، كانت حركة العريضة الشعبية حركة شعبية عميقة واسعة واضحة المطالب ، كانت مطالبها هي عودة العمل بالدستور وبالديمقراطية ومواصلة المطالبة بحقوق الناس ، لقد وضعت العريضة الشعبية الأساس لهذه المطالب» .

---

(١) انظر : المصدر نفسه . الفصل ٤

(٢) المصدر نفسه . الفصل ٧ .

وكتب الأستاذ علي ربيعة : «تعتبر تجربة العريضة الشعبية التي شهدتها البحرين خلال عقد التسعينيات من أغنى التجارب النضالية المطلبية فكرا وعملا . فهذا التحالف الوطني الذي جمع العناصر الوطنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين حول البرنامج الوطني المشترك كان مثار إعجاب القوى الوطنية والأحزاب السياسية على مستوى العالم العربي ، ومثالا يحتذى به في المحافل الدولية . وتعتبر هذه التجربة من أغنى وأنجح التجارب المطلبية وهي تزخر بالكثير من الدروس والعبر التي من الواجب استثمارها والبناء عليها في النضالات المستقبلية»[1] .

وقيّم الأستاذ عبدالوهاب حسين تجربة لجنة العريضة بقوله : «في لجنة العريضة أدركنا قيمة العمل الوطني المشترك بين كافة القوى والتيارات السياسية الموجودة على الساحة الوطنية ، وجسدنا قناعتنا تلك من خلال العريضتين : النخبوية والشعبية ، فقد جمعت لجنة العريضة عناصر إسلامية : شيعة وسنة وعلمانيين من كافة الفصائل : شعبية وتحرير وبعث ، وكانت تعمل بانفتاح وإخلاص وأريحية كفريق واحد بعيدا عن الحزازات والحواجز والأضغان والأحقاد الطائفية والحزبية وغيرها ، وأعتقد بأن تجربتنا هذه في البحرين كانت متقدمة ومتميزة على مستوى المنطقة والعالم العربي ، لقد كانت تجربتنا هذه متقدمة ومتميزة لأن كل الأطراف شاركت فيها بدون حواجز وبدون صعوبات ، وكانت متقدمة ومتميزة على مستوى المنطقة والعالم العربي لأننا لم نجد تجربة مماثلة لها بهذا المستوى من التضامن في العمل الوطني المشترك والنجاح حتى الآن» .

وقال المحامي عبدالله هاشم : «الدور الذي لعبته قيادات لجنة العريضة رغم كل الحالة الذاتية التي يعيشونها كان دورا تاريخيا ، فقد حملوا المهمة كأشخاص وكانت مهمة عسيرة فلم يكن هناك من يُسعف والفترة كانت فترة قمع ، لكن صدق أعضاء لجنة العريضة الشعبية بمجموعهم وإخلاصهم في وقت القمع الرهيب جعلهم يتبنون تلك المواقف الشجاعة» .

---

(١) المصدر نفسه . ص ٤٤٩ .

أحد عشر: أحمد الشملان.. مرحلة ما بعد المرض:

مضت الأشهر الأولى بعد الجلطة الدماغية التي أصابت أحمد الشملان وهو عاجز عن الكلام محدود الوعي بما حوله ومن حوله ، تقطعت خيوط اتصاله الذهني والكلامي حتى معي ومع عياله ، لكن أحمد -بما يتميز به من عزم وتحدٍّ- وبجهده الذاتي وتشجيع متواصل منا في البيت بدأ ينطق بعض الكلمات ويستعيد الوعي شيئا فشيئا . استقر وضعه الصحي وحالما أمسك زمام الوعي وشعر بخطورة أية تداعيات على وضعه الصحي ألزم نفسه بالمداومة على تناول جرع الأدوية في مواعيدها وإجراء الفحوص الطبية الدورية . وفيما يتعلق بإعاقته فقد بان لديه عزم أكيد على المقاومة والتكيف مع وضعه الجديد خاصة وقد استوعب أن إمكانية تطور قدرة الكلام ستكون محدودة جدا .

اليوم يمكن لأحمد الشملان أن يتصل كلاميا مع الآخر في حدود عدد معين من الكلمات تسعفه في التعبير عن نفسه وتسهم أحيانا في توصيل ما يريد قوله ، كما يمكنه أن يقرأ نصا ويستوعبه في عمومه مع عدم الإمساك ببعض التفاصيل ، وقد يشعر بعد فترة قصيرة من القراءة بضغط على المخ وتعب من القراءة فيتوقف . أما الكتابة فشبه مستحيلة اللهم إلا عددا من الكلمات المتكررة كثيرا في حياته ، وعدا ذلك فبإمكانه فقط أن ينسخ نصا مكتوبا .

طوال سنوات ما بعد المرض أصبح التكيف مع الاعاقة وجه آخر للنضال يخوضه الشملان بإصرار ملموس :

- بدأ الشملان بمحاولة إنجاز احتياجاته بنفسه لا يقبل أن نعينه في شيء بدءا بأبسط احتياجاته وصولا لسوق السيارة ، لم يكن بإمكانه أن يسوق في الفترة الأولى من مرضه ، وما إن أتمّ عاما ونصف حتى أصر على سوق سيارته بنفسه . كما دأب -وما زال- يشغل نفسه بإنجاز مهام متعددة ومنوعة في إطار البيت أو خارجه (تصليحات ، ترتيب وتنظيم المكتبة ، جمع واختيار مادة كتبه التي صدرت بعد المرض ، أرشفة مقالاته وأشعاره ورسائله وصوره ووثائقه ، وقضاء الساعات الطويلة في التجوال عبر شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» وبذل الجهود الاستثنائية للقراءة والاستيعاب) .
- لم يكن بإمكان أحمد الشملان القراءة لا صمتا ولا جهرا لكنه ظل منذ أن غادر المستشفى متشبثا بالقراءة لا تسقط الجريدة ولا الكتاب من يده . وإلى فترة ليست

بقصيرة كنت أشعر أنه لا يستوعب إلا النزر اليسير مما يقرأ ، مع ذلك كان يواصل القراءة ، وحينما أمكنه الخروج أصبح لا يعود إلا وبيده صحفا منوعة ، ثم أخذ يرتاد المكتبات ومعارض الكتب ويشتري كتبا ، ظل على عادته في شراء الكتب ، وقد جمع منها الكثير من بعد المرض ومما لم يستطع قراءته لليوم .

- لم يقبل أحمد الشملان أن يُغلق مكتبه للمحاماة رغم ندرة القضايا التي ترد للمكتب وما إن أكمل ستة أشهر حتى أصبح يداوم في المكتب كل صباح بالرغم من انتفاء قدرته على كتابة المرافعات أو الترافع في المحاكم ، التواجد اليومي في المكتب هو جزء من العلاج النفسي الذي تحصل عليه الشملان .
- إستمر أحمد الشملان في تواصله مع الناس وحضوره بعض الفعاليات المجتمعية ومن خلال استقباله للأصدقاء والمعارف في مجلس بيتنا كل جمعة ، وهو مجلس تكرّس تدريجيا منذ التسعينيات حين كانت البداية باجتماعات لجنة العريضة التي عُقد عدد منها في المجلس ، تلا ذلك استقبال الزوار بعد إطلاق سراح أحمد في أبريل ١٩٩٦ ثم أفواج زواره بعد مرضه في ديسمبر ١٩٩٦ وفي يوليو ١٩٩٧ . وقد تكرّس كمجلس مختلط بزوار من الجنسين من عناصر التيار الوطني الديمقراطي حيث يرتاد المجلس بعض الأصدقاء برفقة زوجاتهم وكذلك بحضور بعض الصديقات ، وتعزز ذلك بعد مرض أحمد الذي أصبح بحاجة لتواجدي الدائم بقربه لتسهيل تفاهمه مع الأصدقاء .

في أحد مقالاته كتب الكاتب الصحافي عبدالله العباسي يقول : «إن تجمعنا كل صبيحة جمعة في بيت أحمد الشملان اعتراف من الجميع بدوره النضالي حيث تزوره عناصر من مختلف التوجهات السياسية ، من جماعة جبهة التحرير وجماعة الجبهة الشعبية ومن القوميين العرب والمستقلين تأكيداً على مدى ما لهذا الإنسان من احترام وتقدير لا تعاطفاً مع وضعه الصحي ، بل فوق هذا وذاك لانحنائهم أمام رصيده من الوطنية وصدق المشاعر والنضج السياسي قبل إصابته»[1] .

***

لقد أسهمت محبة الناس والرفاق والأصدقاء وتقديرهم لأحمد الشملان في

---

(١) عبدالله العباسي . «العقول التقليدية للسياسيين» . جريدة «الوطن» . العوسج . البحرين : ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧ .

تقديم جرعات من الشفاء المعنوي السريع له ، ثم كان لبعض مؤسسات المجتمع المدني بعد الانفراج وطرح مشروع الإصلاح في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة دور في تقدير أحمد الشملان والاحتفاء بدوره النضالي . ومما يثلج الصدر اليوم أن أحمد الشملان رغم معاناته من الإعاقة المرضية يجني ثمار سنوات نضاله محبة وتقديرا وتكريما من أبناء ومؤسسات وطنه ويشعر بسعادة حقيقية كلما لمس مكانته في قلوب الناس .

- أولى المبادرات لتقدير أحمد الشملان على دوره النضالي كانت بعد وقوعه في براثن المرض مباشرة حيث تحرك بعض الناشطين البحرينيين في مجال حقوق الإنسان بالخارج وعلى رأسهم د . عبدالهادي خلف لترشيح الشملان لجائزة «مارتن اينال» لحقوق الإنسان . وحين وصلنا إلى لندن في رحلة علاج الشملان فبراير ١٩٩٨ قدِم إلينا د . عبدالهادي خلف من السويد وسجل السيرة الذاتية لأحمد وتم فعلا ترشيحه للجائزة وزكى الترشيح عدد من المنظمات العالمية ، أخبرني د . عبدالهادي خلف أن ترشيح الشملان نال درجات عالية قرّبته من نيل الجائزة لولا فرق نسب بسيطة بينه وبين من تحقق له الفوز بها .
- وفي ٥ ديسمبر ٢٠٠٠ وبناء على ترشيح من جمعية المحامين البحرينية قدمت لجنة الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين المنبثقة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لأحمد الشملان درعا نقشت عليه العبارة التالية : لرواد العمل الاجتماعي في البحرين تقديرا لجهودهم وعطائهم المتميز في المجتمع .
- وفي أغسطس ٢٠٠١ قدم د . منصور الجمري مقترحا في ندوة نظمتها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لإنشاء وسام لحقوق الإنسان باسم أحمد الشملان . وقد أعلنت الجمعية عن إنشاء الوسام الذي تحول مسماه إلى «ميدالية» تحمل اسم أحمد الشملان قُدمت لأول مرة للورد «إيريك ايفبري» نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بالمملكة المتحدة تقديرا لدوره في مناصرة حقوق الإنسان في البحرين خلال أحداث التسعينيات المنصرمة وذلك في حفل أقيم على شرفه حين زيارته للبحرين في ١١ أكتوبر ٢٠٠١ .
- وفي ٨ نوفمبر ٢٠٠١ انعقد المكتب الدائم للمحامين العرب في البحرين وقد رشحت الجمعية عددا من المحامين البحرينيين للتكريم في احتفال بمناسبة انعقاد المؤتمر . يقول المحامي د . عباس هلال : «كنت رئيسا لجمعية المحامين في العام

٢٠٠١ وصادف انعقاد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لدينا في البحرين وكذلك مناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس الجمعية فكرمنا أعضاء المجالس الإدارية السابقة وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد الشملان» .

- وفي ٩ نوفمبر ٢٠٠١ تلقى أحمد الشملان بفرح غامر وامتنان كبير تقدير رفاقه له حين اعتمده المؤتمر الأول لجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي رئيسا فخريا للجمعية التي تُشكِّل الامتداد العلني والتاريخي لجبهة التحرير الوطني البحرانية التنظيم الذي ناضل الشملان في صفوفه منذ العام ١٩٧٤ .
- وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠١ اقترح مجلس إدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي على وفد منظمة العمل الدولية الزائر للبحرين ترشيح أحمد الشملان لنيل جائزة «اينال» لحقوق الإنسان .
- وفي ٧ ديسمبر ٢٠٠٥ منح نادي أم الحصم الرياضي والثقافي أحمد الشملان شهادة شكر وتقدير على ما بذله من عطاء وجهد خلال مسيرة النادي .
- وبمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية نظمت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي احتفالا بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٥ تم فيه تكريم أحمد الشملان ضمن مجموعة من قيادات وكوادر الجبهة .
- وفي ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ كرمت وزارة الإعلام في مملكة البحرين أحمد الشملان كمكرم العام ٢٠٠٦ على مجمل مسيرته الكتابية والإبداعية وذلك ضمن حفل توزيع جوائز الكتاب المتميز والتأليف المسرحي ، وفي الاحتفال ذاته قدمت له أسرة الأدباء والكتاب في البحرين درعا تقديرا لعطائة الابداعي .
- وفي نوفمبر ٢٠٠٧ أقامت جريدة «الوسط» البحرينية احتفالا حاشدا لتكريم أحمد الشملان ألقيت فيه كلمات وقصائد ، وتمت تغطيته في الجريدة . وخلال الحفل أعلن رئيس تحرير جريدة الوسط د . منصور الجمري عن إنشاء جائزتي الجمري للعطاء الوطني (البحوث والدراسات) والشملان للإبداع الوطني (الثقافة والأدب) . وقد أعلنت صحيفة «الوسط» وتزامناً مع احتفالها بالذكرى السادسة لصدورها نتائج المسابقة للعام ٢٠٠٨ في احتفالية دعت إليها الشملان الذي شارك في تقديم الجوائز للفائزين .(الملاحق-الوثيقة ٢٤)
- وفي ٦ يناير ٢٠٠٨ قامت الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا) بتكريم الشاعر والمفكر أحمد الشملان ضمن مجموعة الأعلام والعلماء

العرب التي ضمت ٧٧ علماً وعالماً عربياً ضمن التكريم السنوي الذي تقيمه الجمعية .

- وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ دعت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أحمد الشملان إلى تقديم درع باسمه للمحامي د . حسن رضي في احتفالية أقامتها الجمعية بالمناسبة .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل التاسع

النضال على صعيد المهنة
١٩٨٦-١٩٩٧

منذ مطلع شبابه لم يتمكن أحمد الشملان من الاستقرار في عمل ثابت لفترة طويلة أو حتى قصيرة ، فمن جهة اقتضت المهام النضالية التي كان منهمكا فيها استمرار تنقله بين منطقة وأخرى ، ومن جهة كان جهاز المخابرات له بالمرصاد في وطنه فإما يُرفض من العمل بعد إتمام إجراءات تعيينه ، وإما يُحجز جواز سفره فلا تتم إجراءات تشغيله ، أو يُسفر أو يُعتقل ويطول اعتقاله .

وكان عمله في مجال المحاماة وفي مجال الكتابة الصحافية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الفترة الوحيدة في حياته التي استقر خلالها في عمل مستمر نسبيا ، وساعد على ذلك كون المحاماة عمل حر خاص به ، أما الكتابة الصحافية فلم يتمكن من الاستمرار فيها داخل وطنه حيث أوقف عن الكتابة في جريدة «أخبار الخليج» بعد حوالي العامين على انتظامه ككاتب عمود يومي على صفحاتها ، لكنه ظل يكتب في الصحافة الخليجية حتى صيف ١٩٩٧ حينما ألمّ به المرض وأعاقه عن الكتابة .

كان الشملان حريصا على تكريس مهنته كمحام للدفاع عن حقوق الإنسان وعن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي وعلى تكريس مهنته ككاتب صحافي للتنوير الفكري والحقوقي وطرح المطالب الديمقراطية لشعوب المنطقة ومناقشة القضايا الوطنية والعربية والعالمية الساخنة ، وذلك ما يعرضه الفصل الحالي من السيرة .

أولا : المحاماة:

١ . الوضع المهني:

بعد خروجه من المعتقل يونيو ١٩٨٦ وولوجه مرحلة الاستقرار الحياتي النسبي

سعى أحمد الشملان لتحقيق شيء من الاستقرار المهني ، وقد كان عليه لكي يبدأ العمل كمحام متدرب أن يقدم امتحانا في الشريعة كونه خريج قانون من جامعة غير عربية ، انكب أحمد على قراءة مجموعة من كتب الشريعة وكتب الشريعة والقانون ثم تقدم في نوفمبر ١٩٨٦ للامتحان واجتازه .

بعد ذلك كان الشملان بحاجة لفترة عمل كمحام متدرب في أحد المكاتب العاملة في المهنة ليحوز إجازة محام مشتغل ، وكان كثير من أصدقائه وزملائه يملكون ويديرون مكاتبهم الخاصة . وقد طرق أحمد الكثير من الأبواب فعز المستجيب ، يقول : «كان البعض يخشى مجرد الالتقاء بي فكيف بضمي في مكتبه ، تباعد الكثيرون ولم يستجب سوى الأستاذ المحامي علي الأيوبي الذي رحب بي محاميا متدربا في مكتبه ، ولن أنسى ما حييت موقف هذا الإنسان الكريم الشجاع الذي احتضنني في مكتبه ولم يخش من عملي معه في حين صدني العديد من الأصدقاء والزملاء» .

قال لي المحامي علي الأيوبي : «عندما خرج الأخ أحمد الشملان من المعتقل العام ١٩٨٦ كان لديَّ مكتب محاماة في شارع المتنبي ببناية الشيخ خالد بن محمد آل خليفة ، وكنت أعمل وحدي بعد أن استقل عني محام كان يشاركني المكتب . وحينما التقيت بالأخ أحمد وعرفت أنه يبحث عن مكتب ينضم إليه أخبرته أن لدي غرفة مكتب فارغة وعرضت عليه أن بإمكانه الانضمام للمكتب على الرحب والسعة ، وفعلا بدأ العمل معي كمحام متدرب» .

وهكذا ووفق الأنظمة المتبعة بعث المحامي علي الأيوبي لوزير العدل والشؤون الإسلامية رسالة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦ تفيد بأن أحمد الشملان قد انضم لمكتبه كمحام تحت التدريب اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٦ . وبقبوله في مكتب المحامي علي الأيوبي توفر للشملان مكان يبدأ فيه مهنة المحاماة وأصبح يتابع بعض القضايا الخاصة بالمكتب ويأخذ بعض القضايا الخاصة به . يقول المحامي علي الأيوبي : «في البداية لم تكن لدى الشملان قضايا خاصة به فصار يعمل معنا في القضايا الموجودة ، ثم بدأت تأتيه قضاياه الخاصة» .

بعد أن أتم أحمد الفترة التدريبية المقررة ، تقدم في ٣ ديسمبر ١٩٨٨ بطلب منحه إجازة محام مشتغل وإضافة اسمه إلى جدول قيد المحامين المشتغلين . كانت الفترة المذكورة أول سانحة لاستقرار نسبي في حياة الشملان العائلية والعملية داخل

الوطن ، ومن الأحداث الجميلة في حياتنا العائلية -حينها- أننا رزقنا في الأول من أكتوبر ١٩٨٧ بابنتنا «سبيكة» التي اختار لها والدها اسم والدته التي خصته بالكثير من محبتها وعنايتها وضحت لأجله حتى مماتها . وقد جاءت سبيكة ومعها الفأل الحسن في حياة والدها المهنية المبتدئة فقد حصل على وكالة محاماة لشركة «همبل» في أبريل ١٩٨٨ وعلى وكالة محاماة لمؤسسة الكبيسي في أكتوبر من العام ذاته . وبالرغم من الراتب المتواضع الذي كان يتقاضاه الشملان كأتعاب محاماة من الشركتين إلا أنه أسهم بقدر لا بأس به في تسيير جوانب من حياتنا المعيشية .

نهاية العام ١٩٨٨ قرر المحامي علي الأيوبي أن يتوسع في مكتبه وقد تحدث بهذا الشأن مع أحمد الشملان ، يقول المحامي الأيوبي : «نهاية العام ١٩٨٨ عقدت اتفاقا مع المرحوم المحامي سمير رجب للاشتراك في مكتب واحد وعرضت على الأخ أحمد أن ينتقل معنا إلى مكان أوسع ، لكنه فضّل أن يبقى في مكتبنا القديم ويعمل وحده» .

بقي أحمد في المكتب ووقّع في ١ نوفمبر ١٩٨٨ عقد إيجار باسمه ، وفي نوفمبر من العام ١٩٨٩ أبرم الشملان عقدا مع المحامي المرحوم محمد حسن الحسن عهد إليه الحسن وفقا للعقد تمثيله في المحاكم ومختلف الجهات القضائية والوزارات . وبعد فترة من الزمن ونظرا لمحدودية الأتعاب التي يتقاضاها مقابل ما يبذله من جهد ، فك الشملان عقده مع مؤسسة الكبيسي ومع المحامي محمد حسن الحسن ، وظل عقده مع شركة «همبل» ساريا حتى مرضه الأخير يوليو ١٩٩٧[١] . في فبراير١٩٩١ وقع الشملان عقد توكيل محاماة رسمي مع مؤسسة غريب الهندسية التي استمر معها فترة محدودة قرر بعدها فك العقد ، كما حصل على توكيل محاماة لدار الخليج للطباعة والنشر الإماراتية من خلال مكتبهم في البحرين العام ١٩٩١[٢] .

واصل أحمد الشملان عمله مطلع التسعينيات من القرن الماضي في نطاق قضايا متواضعة ومحدودة ، ولم يُفسَح أمامه المجال للتوسع أو للظفر بتوكيلات محاماة عن مؤسسات أو شركات كبرى . ويعزو الشملان أسباب عدم توسع مجاله المهني إلى كونه شخصية سياسية وحقوقية ناشطة قد تتخوف المؤسسات من توكيله في قضاياها أمام المحاكم .

---

(١) أرشيف وثائق أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

ظل الشملان في المكتب ذاته حتى صيف ١٩٩٣ حينما قرر الانتقال لمكتب أكبر بعدما حققه من نمو تدريجي في كم ونوع القضايا التي أصبح المكتب يشتغل عليها ، كما أن مكتب بناية المتنبي أصبح يضيق على لقاءات ومقابلات الحراك السياسي التي انخرط أحمد الشملان فيها والتي أخذت تنتظم في المكتب ، استأجر أحمد مكتبا أوسع في بناية صلاح الدين بسوق المنامة وانتقل إليه نهاية أغسطس ١٩٩٣[١] .

تقول السيدة منى جناحي السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان للمحاماة : «عملت في مكتب الأستاذ أحمد في فترة قريبة من انتقاله من المكتب القديم حيث كانت القضايا أقل ، أما في مكتب بناية صلاح الدين فقد زادت القضايا والزيارات والطباعة ، كان المكتب حينها يعمل على قضايا متنوعة . وقد انضمت سكرتيرة أخرى وصرنا نعمل على فترتين هي صباحا وأنا خلال الفترة المسائية» . وتقول السيدة نفيسة الشملان السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان للمحاماة : «انضممت للعمل لدى أحمد العام ١٩٩٤ وكانت منى جناحي تعمل سكرتيرة في المكتب قبلي» .

مكتب أحمد الشملان ببناية صلاح الدين هو المكتب الذي احتضن اجتماعات لجنة العريضة الشعبية ، وهو المكتب الذي استقبل الصحافيين ومندوبي وكالات الأنباء واللجان العالمية العاملة في مجال حقوق الإنسان ، إلى جانب المئات من ذوي المعتقلين الذين اشتغل الشملان على قضاياهم ، وفي المكتب ذاته طُبعت ونُسخت العريضة الشعبية ورسائل لجنة العريضة وبياناتها ، ومنه تم إرسالها لوجهتها . وفي المكتب المذكور كتب أحمد كافة مقالاته التي نشرتها الصحافة المحلية والخليجية منذ ١٩٩٣ حتى صيف ١٩٩٦ ، وهو المكتب الذي قامت مخابرات أمن الدولة بتفتيشه صباح اعتقال الشملان في ٧ فبراير ١٩٩٦ .

***

بعد اعتقال أحمد الشملان في فبراير ١٩٩٦ تولت جمعية المحامين مهمة متابعة شؤون المكتب ، وقد قام رئيس جمعية المحامين حينها المحامي محمد السيد ومجلس إدارة الجمعية بدور مشهود في ذلك ، إلى جانب عدد من المحامين والأصدقاء .

قالت السيدة منى جناحي : «بعد اعتقال الأستاذ أحمد كان هناك محام يتابع

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

شؤون المكتب هو رئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد ، كان رئيس جمعية المحامين يتابع أوضاع المكتب فاستقر الحال وسار عمل المكتب» .

وقال المحامي محمد السيد : «أثناء اعتقال الشملان اشتغلنا على تسيير شؤون مكتبه ، وفي مجلس إدارة جمعية المحامين تم اقتراح بعض أسماء المحامين لتشغيل المكتب وقد اخترنا من بين الأسماء المحامي فيصل خليفة ، كما نظمنا حملة تبرعات بين المحامين للإيفاء بالتزامات مصاريف المكتب ، وبعد أن أطلق سراح الشملان سلمته كشفا بكل «الشيكات» من الزملاء الذين تبرعوا ولم يتم صرف «شيكاتهم» ، وقد أعادها أحمد لهم جميعا بعد خروجه» .

وقال المحامي فيصل خليفة : «كان مطروحا من قبل جمعية المحامين في تلك الفترة ضرورة تسيير مكتب أحمد الشملان الذي ظل فترة بعد اعتقاله لا يعمل ، فكان لابد أن يديره أحد ويواصل في قضاياه الموجودة ، اقترحوا اسمي وكلمني رئيس الجمعية محمد السيد ، من جانبي لم أكن متوفرا على مكتب فقبلت وداومت . كان مطروحا بين مجموعة من المحامين التبرع لتسيير المكتب في غياب أحمد وقال لي المحامي محمد السيد : نريد تقليص مصروفات المكتب ، الضروريات تواصل فيها وغير الضروريات تقلصها وأنت المسؤول ، كان في المكتب مستشار مصري ولقلة دخل المكتب استغنينا عن خدماته بعد فترة» .

وقالت السيدة نفيسة الشملان : «في اليوم الذي اعتقل فيه أحمد جئت المكتب ووجدت أن بعض الأشياء أُخذت من المكتب بما فيها الحاسوب . أصبح المحامي فيصل خليفة يتابع القضايا وتابعت معه طباعة المذكرات ، وحينما أعادوا الحاسوب بعد الإفراج عن أحمد كان واضحا أنهم فتحوه من الداخل ، وكان الجهاز محروقا من الخلف» .

بعد خروجه من المعتقل نهاية أبريل ١٩٩٦ وعودته للعمل اتخذ الشملان قرارا بالانتقال إلى مكتب جديد ، وبتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٦ وقع عقد استئجار المكتب الجديد في بناية شركة البحرين للسياحة مقابل فندق «الهوليدي إن» بالمنطقة الدبلوماسية وانتقل هناك[١] .

***

(١) أرشيف وثائق أحمد الشملان .

حينما ألمّ المرض المعيق عن مزاولة مهنة المحاماة بأحمد الشملان مر المكتب بفترات حرجة مربكة ، تقول السكرتيرة بالمكتب السيدة نفيسة الشملان : «في البداية ظننا أن أحمد سيتعافى بسرعة وسيعود قريبا ، كنا نداوم كلنا بشكل يومي منضبط ، لكني لاحظت أنه حينما طال غياب أحمد بدأ وضع المكتب يتأثر كما بدأ تسيب العاملين به ، أصبح البعض يتغيب ، وإنقاذا للوضع صرت أداوم صباحا ومساء وأتابع حتى ترتيب وتنظيف المكتب فأحمد ابن عمتي وأنا أعزه كثيرا . ونتيجة لأن المكتب أصبح لا يتحمل مصاريف سكرتيرتين اكتفوا بواحدة واختاروني لأبقى . تأثر وضع المكتب كثيرا وكانت لنا قضايا تُنظر في المحاكم دون أن تكون لها متابعة من جهتنا وهناك قضايا راحت وقضايا مواعيدها مرت وانتهت وهناك عملاء أخذوا قضاياهم إلى محامين آخرين وهكذا» .

وتقول السيدة منى جناحي : «لم أرغب في ترك العمل مع الأستاذ أحمد ، لكنه حينما مرض لم تكن ترد قضايا للمكتب والميزانية لم تستحمل وجود سكرتيرتين فارتأوا أن سكرتيرة واحدة تكفي وثبّتوا نفيسة» .

وقال المحامي فيصل خليفة : «بعد أن مرض أحمد الشملان واصلنا تقليص المصروفات لأن المكتب تأثر كثيرا ، أصبحت لا ترد قضايا فاستغنينا عن إحدى السكرتيرتين وبقيت السيدة نفيسة سكرتيرة ومسؤولة عن المكتب . ثم أصبحنا نعمل حسب القضايا التي تأتيني وتأتيه ، أحيانا نأخذ نسبة بيني وبينه ، ونتيجة لوضع أبي خالد الصحي لم تكن الأمور واضحة ومحددة بيننا ، كنا نمشي بالبركة . ثم وصلنا مرحلة لا نستطيع أن نواصل فيها فتحدث الشملان مع المحامي أحمد الذكير طالبا منه أن يشاركنا المكتب بحيث تقسّم مصاريفه مناصفة بينهما ويعمل كلٌ منهما مستقلا بقضاياه» .

من جانبي أذكر أنني ناقشتُ وضع المكتب مع المحامي فيصل خليفة واتفقنا على بعض الترتيبات التي تهدف من جهة لتقليص المصاريف ومن جهة ثانية لتحقيق دخل يضمن تغطية تلك المصاريف . إلا أنني لم أجد لديَّ لا الوقت ولا الاستعداد النفسي لأتولى دورا مباشرا في متابعة شؤون مكتب الشملان لا بعد اعتقاله ولا بعد مرضه ، بالإضافة إلى أنه لم تكن لديَّ أدنى خبرة في هذا المجال . وأذكر أن الأستاذ الصديق عبدالله مطيويع كان حلقة الوصل معي فيما يتعلق بشؤون المكتب وأوضاعه خلال فترة اعتقال أحمد ثم خلال الأشهر الأولى بعد مرضه . وأذكر أنه ألحّ عليَّ –

بعد اعتقال أحمد- أن آتي إلى المكتب وأجمع أوراقه الخاصة بنفسي ، وقد كانت تلك المرة الوحيدة التي ذهبت فيها إلى المكتب للوقوف على وضعه . كما أذكر أني بعد فترة على مرض أحمد وفي محاولة لترميم أوضاع المكتب اتصلت ببعض المحامين الذين لي معرفة بهم طالبة تحويل بعض القضايا البسيطة للمكتب ، وحينما تمكن أحمد من وعيه واستيعابه حاولت تدريجيا مناقشة بعض المقترحات معه والتي كان منها أن يتشارك مع محام آخر في مصاريف المكتب . وقد سعى أحمد بنفسه لعرض الأمر على بعض المحامين فما وجد استجابة حقيقية إلا لدى المحامي أحمد الذكير الذي قبل بأريحية نابعة من معدنه الإنساني الأصيل مشاركة الشملان في المكتب وتحمل مصاريفه بالمناصفة ، وقد انضم المحامي الذكير للمكتب العام ١٩٩٨ وما زال لليوم متمسكا بأحمد الشملان رغم تطور وتوسع العمل في مكتبه .

يعلق المحامي فيصل خليفة على وضع العمل الحالي للشملان قائلا : «الآن هناك بعض القضايا التي بالكاد تغطي المصاريف دون أن تحقق دخلا» .

٢. جمعية المحامين:

حالما أطلق سراحه بعد سجن الثمانينيات من القرن الماضي بدأ أحمد الشملان يعد نفسه للانخراط في المهنة وينشط على مستوى جمعية المحامين البحرينية ، وحالما انتظم في العمل بمكتب المحامي علي الأيوبي تقدم بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٦ بطلب عضوية لجمعية المحامين ، وقُبل طلبه في الشهر نفسه بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦ . وخلال شهر من قبوله عضوا انضم في يناير ١٩٨٧ لعضوية اللجنة الثقافية بالجمعية واستمر عضوا بها حتى العام ١٩٩١ وكان رئيس الجمعية حينها المحامي حسن رضي[١] .

في العام ١٩٨٩ انعقد في البحرين المؤتمر العربي الإقليمي الثاني لاتحاد المحامين الدولي ، وقد شارك الشملان في اللجنة التنظيمية للمؤتمر ، وفي ١٦ يناير ١٩٩٢ انتخب عضوا بمجلس إدارة الجمعية الذي رأسه المحامي علي الأيوبي ، وتولى الشملان منصب رئيس اللجنة الثقافية وأشرف على إصدار مجلة «المحامي» وهي المجلة التي كانت تصدرها اللجنة الثقافية بالجمعية[٢] .

---

(١) أرشيف سجلات جمعية المحامين البحرينية .

(٢) المصدر نفسه .

يقول المحامي علي الأيوبي : «منذ عمله معي في مكتب واحد توطدت علاقتي مع أحمد الشملان خاصة وقد كنا نلتقي في جمعية المحامين ، وكان الأخ أحمد عضوا نشطا في الجمعية وعملنا معا في مجلس إدارة الجمعية في دورة ١٩٩٢-١٩٩٣ . وكنا نتعاون مع بعض ، والشملان رجل مناضل ومتعاون في كل المجالات التي عملنا بها سواء في الجمعية أو في مكتب المحامين بالوزارة ، ذكرياتنا عنه دائما ذكريات ناصعة البياض» .

ويقول المحامي يوسف خلف : «كان لأحمد الشملان حضور في أي نشاط تقيمه الجمعية كالندوات وورش العمل وغيرها ، كان له نشاط ملموس ومؤثر ، كنا ننظم لقاء الاثنين في الجمعية نناقش فيه مواضيع قانونية ، وكان الشملان من المحامين دائمي المشاركة ، كانت مشاركته ونشاطه تشجع المحامين على أن ينتظموا في العمل المهني المنظم» .

وحول دور الشملان في التعاون مع زملاء المهنة يقول المحامي يوسف خلف : «لأحمد الشملان شخصية محببة جدا فهو بسيط ويتعامل مع جميع المحامين كأنهم ألداء حتى المبتدئين منهم . كان أريحيا في تعامله لذا كان المحامون المبتدئون يحاولون أن يتقربوا منه نتيجة لإحساسهم بتجاوبه ، وقد ساعد على ذلك كون الشملان أديبا وشاعرا بحيث يمكن الجلوس معه ساعات ومناقشته في شعره ومقالاته . وجود الشملان في تلك الفترة كان له تأثير ايجابي على كثير من المحامين في جهة صقل مهاراتهم القانونية من جهة وفي إعطائهم دروسا في التواضع والبساطة من جهة أخرى ، أنا شخصيا وكثير من زملائي الذين بدؤوا معي استفدنا من أحمد الشملان . من جانب آخر صرت عضوا في مجلس إدارة جمعية المحامين ومسؤولا عن اللجنة الثقافية ، وقد قدّم أبو خالد الكثير من العون لنا كلما كنا نلجأ إليه حول بعض الأمور التنظيمية في عملنا بالجمعية ، كان حاضرا دوما معنا وداعما لنا . لم يكن الشملان -حينها- في الإدارة ، لكن ليس مهما بالنسبة لشخصية كشخصية الشملان أن يكون ظاهرا في الصورة ، المهم لديه أن يدفع الآخرين كي يعملوا ، كان لا يبخل برأيه في أي مسألة تلجأ إليه فيها ، وهو من المحامين الذين يسهل وصولك إليهم حين الحاجة لمشورتهم سواء بالاتصال به في مكتبه أو بلقائه في قاعات المحاكم» .

***

في ظل ما تتميز به مهنة المحاماة من تعامل مباشر مع حقوق الإنسان ، ونظرا لأن

جمعية المحامين البحرينية كانت تضم نسبة عالية من المحامين ذوات الانتماء السابق أو المستمر للقوى الوطنية الديمقراطية ، فقد شكلت هذه الجمعية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي واجهة للعمل الوطني والسياسي في مجتمع كان يخضع لهيمنة قانون أمن الدولة ويُحضر فيه العمل السياسي العلني .

في تلك الفترات كانت جمعية المحامين البحرينية تتميز من بين الجمعيات الأهلية والمهنية باتخاذ المواقف الأكثر جرأة ، وخلال العام ١٩٨٩ صدر قانون الجمعيات الأهلية الذي تقع تحت مظلته كافة الجمعيات متضمنا بندا ينص على عدم الاشتغال بالسياسة . إلا أن جمعية المحامين لم تقبل أن تضمِّن نظامها الأساس هذا البند ، فامتنعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حينها عن تجديد ترخيص الجمعية ، وكرد فعل على ذلك أقامت الجمعية دعوى في المحاكم .

يلقي المحامي علي الأيوبي الضوء على الأمر قائلا : «أصررنا على أن هذا البند من القانون لا يلزمنا كجمعية ولن نضمِّنه نظامنا الأساس ، ففي عملنا تداخل بين السياسة والقانون ، حقوق الإنسان مثلا تتعلق بالقانون وهناك حقوق سياسية ، وقد رفضنا ما تطلبه الوزارة وبقينا على موقفنا ، إلى أن تنازلت الوزارة قبل أن تصل القضية إلى الحكم ، وحصلنا على الترخيص دون أن نضمِّن هذا البند نظامنا الأساس» .

ونتيجة لمواقف جمعية المحامين البحرينية المستقلة والجريئة فقد أبدت السلطة محاولات متعددة لكبح جماحها أو لاحتوائها . يوضح المحامي علي الأيوبي ذلك بقوله : «جرت محاولات تقرُّب عديدة ، فقد كان اتحاد المحامين العرب مؤسسة تخشاها السلطة ، وكان يجري الصدام معنا إن أصدر الاتحاد بيانا عن المعتقلين في البحرين ، لذا كان قرار البحرين استضافة اجتماع المكتب الدائم للاتحاد العام ١٩٩٣ نوعا من التقرُّب والاستقطاب» .

خلال الدورة الانتخابية التي انضم أحمد الشملان فيها لمجلس إدارة الجمعية كانت جمعية المحامين تعد العدة لاستقبال اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي انعقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣ . يقول المحامي علي الأيوبي : «كان الشملان مشتركا معنا في العمل والإعداد للاجتماعات وكان عضوا باللجنة المنظمة وعريف حفل الافتتاح . ولا ننسى دور الأخ أحمد كشخص مناضل خلال الاجتماعات ، وحتى اتحاد المحامين العرب لا ينسى دوره ، أذكر أنه عندما عقد اجتماع المكتب الدائم هنا في البحرين كنا متحفظين قليلا في

طرحنا حول الشأن المحلي ، أما الأخ أحمد الشملان فكان صريحا في تناوله للشأن المحلي وقد قدّم إلى الأمانة العامة للمكتب قائمة بأسماء المعتقلين سلمها للأمين العام فاروق أبو عيسى» . من جانبه قال المحامي عباس هلال : «كان الشملان هو ممثل الجمعية في اجتماع المكتب الدائم خلال الدورة المذكورة» .

***

حينما تصاعدت الحركة المطلبية في التسعينيات وفرضت الأحداث السياسية الجارية على الساحة البحرينية نفسها تأثر عمل لجنة التنسيق بين جبهتي التحرير والشعبية على الصعيد الداخلي العام ، لكن التنسيق على صعيد انتخابات جمعية المحامين تواصل من خلال أحمد الشملان (جبهة التحرير) وراشد الجار (الجبهة الشعبية) كما أسلفنا ، وقد أسفر التنسيق بين الطرفين خلال الدورة الانتخابية لمجلس إدارة الجمعية للعام ١٩٩٥ عن اختيار المحامي محمد السيد رئيسا .

يقول أحمد الشملان : «كانت جمعية المحامين البحرينية تمثل جهة مقلقة للسلطة في جانب تمسكها باستقلالية الرأي والموقف والحرص على عدم التبعية ، ومع تصاعد أحداث التسعينيات المنصرمة كنا أكثر إصرارا على استمرارية خط الجمعية ذاته . وحينما اقترب موعد انتخابات الجمعية للعام ١٩٩٥ تداولنا في مناقشاتنا أنه يُفضل أن يكون رئيس الجمعية سنيًا لنفوّت على السلطة ما كانت باتجاه تأكيده أن الحراك المطلبي حراكا شيعيا فحسب ، ولنؤكد ونؤصل الطابع الوطني العام لكل موقف تتخذه الجمعية في دعم الحركة السياسية والمطلبية التي بلغت أوجها في ذلك الحين . اختيار رئيس سني كان اتفاقا بيننا في إطار التنسيق ، وقد استعرضنا أسماء المحامين واقترحنا المحامي محمد السيد وأصررنا من جانبنا على أن يكون رئيسا للجمعية ، وأعتقد أن تقديرنا أنا والصديق المحامي محسن مرهون -على وجه الخصوص- كان خاطئا في ذلك الاختيار . كان توقعنا خاطئا فيما يمكن أن يقدمه الرجل للجمعية في تلك المرحلة الحساسة من الحراك السياسي المطلبي ، وكان فهمنا خاطئا لشخصية المحامي محمد السيد ، كما كان خاطئا إصرارنا عليه كرئيس للجمعية رغم معارضة الكثيرين» . يؤكد المحامي محسن مرهون ما ذهب إليه الشملان بقوله : «فعلا ، أخطأنا في اختيار المحامي محمد السيد وأخطأنا في الإصرار عليه» .

ويعقب المحامي راشد الجار قائلا : «هناك كثير من القرارات التي اتخذناها أنا والأخ أحمد الشملان في إطار لجنة التنسيق وأقرت بعد ذلك على مستوى مجموعة

أكبر من المحامين من الطرفين وكانت قرارات صائبة رفدت الحركة السياسية والمطلبية . لكن هناك قرارات اتخذناها -وأقولها للتاريخ- كانت خاطئة مثل اختيار المحامي محمد السيد لرئاسة الجمعية العام ١٩٩٥ . كان هذا الاختيار من قبل أحمد الشملان وأصر عليه ، ورغم أن هناك من أصدقاء المحامي محمد السيد من تحفظوا عليه لكننا قلنا : ما دام هذا اختيار الشملان فنحن معه حفاظا على لحمتنا مع بعض . كان اختيار الشملان للمحامي محمد السيد اختيارا عاطفيا ليس لكون المحامي السيد محسوبا على خط التحرير ، فالمؤكد أنه لم يكن في بالنا حينما كنا نتناقش أنه أو أي أحد غيره كان محسوبا على خط جبهة التحرير أو الجبهة الشعبية ، هذا قطعا لم يكن واردا . كان اختيار الشملان له على أساس أنه أكبر سنا من الآخرين والمتوقع أن يدير الجمعية بشكل أفضل من غيره في تلك الظروف الحرجة» .

وقال المحامي علي الأيوبي : «في الانتخابات المذكورة كان من الطروحات الموجودة على مستوى الخط الوطني بالجمعية الدفع بانتخاب رئيس سني ، وبرروا ذلك بأن الحكومة حينها كانت تضرب الشيعة وأي رئيس شيعي لن يكون قادرا على التحرك والانجاز وقد تحالفوا على هذا الأساس . نحن كنا مجموعة من المحامين نعتبر أنفسنا مستقلين لكن ضمن الخط الوطني في الجمعية ، وقد قررنا أن نبعد أنفسنا عن الترشح لتلك الانتخابات . كنا نعرف أنهم ما داموا قد تحالفوا فستفوز قائمتهم بالأغلبية ، وقد دخل على خط المنافسة للرئاسة ثلاثة محامين هم محمد السيد وسلمان سيادي وعباس هلال . وللأسف كان الأخ أحمد الشملان والمحامي محسن مرهون أكبر المساندين لترشيح المحامي محمد السيد ، وأعتقد أن الخط الوطني كله بالجمعية أخطأ بترشيحه ، كان هناك تكالب على رئاسة الجمعية من قبل البعض بسبب تداول إشاعة مفادها أنه سيتم اختيار عدد من رؤساء الجمعيات الأهلية والمهنية أعضاءً في مجلس الشورى الثاني . فاز المحامي محمد السيد برئاسة الجمعية ومنذ اليوم الأول لفوزه قال للجماعة : لستم أنتم من نجحني في الانتخابات ، وأنا غير ملزم معكم بأي شروط ، وكانوا قد أخذوا عليه شروطا» .

***

في ٣ يونيو ١٩٩٦ أعلنت الحكومة عن تمكنها من إحباط ما أسمته محاولة انقلابية مرتبطة «بحزب الله» ، ولكسب الدعم المحلي العام أوعزت لجميع الأندية والجمعيات لإصدار بيانات التنديد بالمحاولة الانقلابية . وفي الإطار ذاته دعا وزير

العمل والشؤون الاجتماعية الجمعيات الأهلية إلى لقاء يهدف إلى حشد التضامن الأهلي مع الحكومة ضد ما أسماه بالأعمال التخريبية في البلاد ، وقد كان الرأي في مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية عدم حضور الاجتماع لكون أعضاء الجمعية هم المحامون الذين يتولون الدفاع عن المعتقلين على خلفية الأحداث الجارية ومشاركتهم تعني اهتزاز مصداقيتهم المهنية[1] .

يقول المحامي علي الأيوبي : «لم يأخذ رئيس جمعية المحامين المحامي محمد السيد بالاتفاق في إدارة الجمعية فتوجه للاجتماع الذي دعا إليه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وخطب في الاجتماع خطبة مؤيدة للحكومة وضد الحركة المطلبية ، بعدها حضر لقاء الجمعيات الأهلية والمهنية مع رئيس الوزراء وأحضر معه كلمة مكتوبة قرأها أمام رئيس الوزراء قائلا أن جمعية المحامين تتعامل في السياسة وأنه يريد أن يعمل في نطاق المهنة فقط ، وهذه الحكاية أثارت الجمعية وأثارت الإدارة لأنها تمس خط الجمعية ، وظلت الإدارة شبه مشلولة لأن العمل فيها كان غير مريح بتلك الطريقة ، وحينما استقال المحامي محمد السيد من رئاسة الجمعية جاءت استقالته مسببة وقدم أسباب استقالته لوزير العمل وأساسها -كما ذكر- أن هناك أحزابا وسياسة تعمل بالجمعية ، وقد نسخ رسالته ووزعها ، بعدها تم تعيينه عضوا في مجلس الشورى» .

أما المحامي عبدالله هاشم فقال : «المحامي محمد السيد قبل بالشورى وأصبح عضوا فيه في فترة كانت الحركة الوطنية كلها تعارض هذا المجلس وترى فيه إجهاضا للعمل الديمقراطي . كنا نقول للشيخ عبداللطيف المحمود لا تدخل مجلس الشورى ، ويأتي المحامي محمد السيد الذي يحمل تاريخ الحركة الوطنية ويصبح عضوا فيه؟!!» .

من جانبه أوضح المحامي محمد السيد موقفه فقال : «كنت أتمنى أن يصبح الأخ أحمد الشملان هو الرئيس لجمعية المحامين ، لكن أحمد -حينذاك- قال : أنا في وجه المدفع وإذا أصبحت رئيسا للجمعية فالجمعية كلها ستكون في وجه المدفع ونحن

---

(١) علي ربيعة . «لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين» . ط ١ . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٧ . ص ١٧٠ ١٧١ وحركة أحرار البحرين الإسلامية .«عام الإصرار والصمود . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٥- نوفمبر ١٩٩٦» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٧] . ص ٢٥٨ .

لا نريد أن ندخل الجمعية في مشاكل . وأذكر أن أحمد الشملان ومحسن مرهون زاراني في البيت وقالا : نريدك أنت أن تكون رئيسا للجمعية ، قلت لهما : سأفكر وأصرا عليّ بقولهما : أنت معقول ورأيك معتدل . ثم جرى اجتماع في منزل المحامي راشد الجار وكان الموجودون هم المحامون أحمد الشملان ومحسن مرهون وراشد الجار وحسن بديوي وغيرهم ، قالوا لي نريدك رئيسا والمحاميين سلمان سيادي نائبا للرئيس وراشد الجار أمينا للسر ، بعدها جرت الانتخابات وأصبحت الرئيس وأصبح المحامي عباس هلال نائبا للرئيس . وأذكر أنني قبل ذلك بزمن كنت دائما أناقش المحامين أحمد الشملان ومحسن مرهون وعبدالغني حمزة وعلي الأيوبي وأقول لهم : لقد مر علينا كجمعية محامين خمسة وعشرون عاما والطابع السياسي يغلب على نشاطنا ، وطوال هذه السنوات لم نحقق لا مطلبا سياسيا ولا اشتغلنا على مطالب مهنية ، المطالب المهنية هي الوجه الآخر للمطالب السياسية ، لماذا لا نطالب بمطالب مهنية للمحامين ونقوم بأي عمل لصالحهم حتى ولو إضراب ، فالسلطة لن تأخذ أي إجراء ضد المطالب المهنية . كان بعضهم يرفض قائلا : البلدان الأخرى التي بها أحزاب لديها فصل بين المهني والسياسي ، أما نحن هنا فليس لدينا أحزاب ولا تتوفر لنا إلا هذه الجمعيات التي يفترض أن نستفيد منها سياسيا . بعد ذلك أذكر أن الأخ الشملان انتقدني بشدة ووجه لي كلاما يابسا وخشنا جدا حول حضوري لقاء ممثلي الجمعيات الأهلية مع رئيس الوزراء . ثم طُرحت زيارة الجمعيات الأهلية للأمير ورفض غالبية أعضاء مجلس إدارة الجمعية الذهاب وبالنتيجة لم أذهب . وفي الصباح التالي اتصل الوزير عبدالنبي الشعلة يسألني لماذا لم أذهب ، قلت له : مجلس إدارة الجمعية قرر عدم الحضور ، عند هذا الحد ارتأيتُ أن أستقيل ، فأصبح نائب الرئيس رئيسا مكاني ، ثم حدثت مشاكل في الجمعية وحُلت الإدارة(*) ، وأرغمتُ أن أكون في مجلس الإدارة المعين حيث أقنعني المحامي المرحوم سمير رجب بأن ندخل الإدارة ونعد لإجراء انتخابات بأسرع ما يمكن . وفعلا دخلنا وكان معنا المحامون سلمان سيادي والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة وراشد عبدالرحمن وحامد المحمود وفاضل المديفع . وحين أعلنا عن إجراء الانتخابات خشينا أن تقاطع جماعة الشملان

(*) في ٢٨ فبراير ١٩٩٨ تم حل مجلس إدارة جمعية المحامين من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ثم أجريت انتخابات أصبح بعدها المحامي عباس هلال رئيسا للجمعية .

والآخرين ولا تجرى الانتخابات ، لذا حددنا مجلس إدارة احتياطي جاهز فيما لو لم يحضروا . لكننا حينما وجدنا الترشيحات تغطي العدد المطلوب انسحبت مجموعة منا ، ولم يفز أحد من مجموعتنا ، فقالوا لنا : هذا جزاؤكم أيها العملاء ، أيها الخونة ، أجبناهم : لا بأس ، فلولانا لما أُنجزت الانتخابات . في هذه المسائل كانت وجهة نظر الشملان مضادة تماما لما أخذته من مواقف ، ثم كنا نلتقي في مجلس الصديق إسحق الشيخ يعقوب حيث كان الشملان يأتي ، لكنه ترك حينما اتسعت الاختلافات في وجهات النظر حول أحداث التسعينيات ، وافترقنا» .

٣. نماذج من القضايا:

رغم محدودية القضايا والتوكيلات التي حازها أحمد الشملان فقد اكتسب وبسرعة ملحوظة سمعة طيبة في المهنة ويمكننا أن نعزو ذلك لجهة التزامه البعد الوطني والإنساني والأخلاقي في عمله . ومنذ مطلع التسعينيات كان الشملان قد عُرف في الأوساط المجتمعية كمحام وساعد على اكتسابه بعض الشهرة أنه بدأ في الوقت ذاته ينشر بعض المقالات الأدبية والاجتماعية في الصحف المحلية .

تقول الكاتبة الصحافية عصمت الموسوي : «كنت أعرف المحامي أحمد الشملان قبل الأحداث التي جرت في التسعينيات ، كنت أعرفه كمحام نلجأ له أحيانا نأخذ منه تعليقا أو رأيا حينما كنت صحافية في جريدة «أخبار الخليج» في الثمانينيات ثم في صحيفة «الأيام» منذ صدورها العام ١٩٨٩» .

فيما يلي نعرض عددا من القضايا التي تولاها الشملان وترافع فيها أمام المحاكم ، مع ملاحظة أنها في الغالب قضايا ذات بعد سياسي :

- قضايا جنائية ومدنية:

قضية السيد حسين أحمد نجادي:

لعل خصال أحمد الشملان التي تحدثنا عنها هي التي وضعت بين يديه نهاية العام ١٩٩١ قضية جنائية كبرى ومشهورة هي قضية حسين أحمد نجادي المدير السابق للبنك العربي الآسيوي في البحرين الذي أودع السجن على خلفية عدة تهم جنائية تتعلق بقضايا فساد مالي واختلاس . يقول أحمد : «اتصلوا بي من الادعاء العام يخبرونني عن رغبة المتهم في أن أتولى ملف قضيته وأترافع عنه حول التهم

المنسوبة إليه ، وعندما اطلعت على صحيفة الاتهام وما تيسر حول القضية شعرت أن هناك حلقات مفقودة في القضية تومئ إلى أن هذا الإنسان قد يكون بريئا من بعض التهم التي دفع بها الادعاء العام ضده ، وقد قبلت التحدي وقررت الموافقة على تولي القضية . اجتهدت كثيرا في جمع المعلومات والمستندات وتتبع تفاصيل وحيثيات التهم من البحرين ومن خارجها ، وأجريت العديد من الاتصالات وأرسلت العديد من الرسائل لمؤسسات محلية وخارجية ، ثم وضعت خطة للدفاع وخضت المحاكمة بمرافعة أعددتها بدقة متناهية ، وقد نجحتُ وحكمت المحكمة ببراءة المتهم مما نسب إليه» .

وجه الشملان رسالة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٩٢ إلى ابن المتهم «باسكال» المقيم في أوروبا جاء فيها : «أعتقد أنني وضعت خطة ناجحة للدفاع بالطعن في المستندات المقدمة من الادعاء العام وتمكنتُ فعلا من تحويل اتجاه الرأي لدى هيئة المحكمة التي حكمت ببراءة المتهم» .

وقد نُشرت الأخبار حول تبرئة المتهم في الصحف في ٧ يوليو ١٩٩٢ ، رغم ذلك لم يُطلق سراحه وقام الادعاء العام باستئناف القضية ، ونظرا لورود أسماء شخصيات ذات صبغة رسمية عالية في القضية ، ونظرا لكون أحمد الشملان شخصية سياسية ناشطة لها تاريخها النضالي ، فقد تم تأويل قبول الشملان تولي القضية والترافع فيها تأويلات لا تمت للواقع بصلة ، وصُبغ توليه القضية بصبغة سياسية .

يعلق أحمد قائلا : «ربما تكون الأتعاب المتواضعة التي طلبتُها مقارنة بالمبالغ المالية الضخمة التي تدور حولها حيثيات القضية ، وتوقع ارتفاع الأتعاب كثيرا فيما لو تسلمها محام آخر مقارنة بما طلبت ، ربما كان ذلك سببا فيما جرى من تأويلات وإضفاء الصبغة السياسية الكيدية على حملي لهذه القضية ، وهو أمر بعيد عن الحقيقة والواقع ولم يدر سوى في ذهن وزارة الداخلية ومخابراتها . ولقناعتي وثقتي التامة بعدم وجود دوافع سياسية وراء عملي في القضية ولكوني لست على معرفة مسبقة على الإطلاق بالمتهم ، فقد قررت المضي قدما في القضية حتى نهايتها . وحيث لم يطلق سراح موكلي الذي برأته المحكمة رفعتُ قضية على وزارة الداخلية ضد استمرار توقيفه ، وكان رفع القضية ضد وزارة الداخلية سابقة في حد ذاتها ، هنا بدأت تُمارس عليّ الضغوط للتخلي عن القضية ، فحينما طلبتُ مقابلة موكلي هددوني في الادعاء العام بأني قد أكون في دائرة الاتهام بالتواطؤ مع المتهم . ثم

استدعاني وزير الداخلية بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٩٢ وقام باستجوابي بنفسه وغلّف التحقيق بأسئلة أخرى تخص مداخلاتي في ندوة «عامان على غزو النظام العراقي للكويت» التي نظمتها جريدة «الخليج» بالشارقة وكنت قادما منها للتو ، وكذلك حول بعض ما ورد بمقالاتي في الصحافة الخليجية من مطالبات بالديمقراطية والإصلاح السياسي ، وخلال أسئلته طرح عليَّ التخلي عن قضية حسين نجادي فلم أوافق لعدم وجود مبرر منطقي يدعوني للتخلي عن القضية ، وعقب استجوابي أمر الوزير بسحب جواز سفري» .

حدثني الأستاذ عبدالحميد مراد أنه التقى أحمد الشملان صيف العام ١٩٩٢ صدفة في السوق وعرف منه أن وزير الداخلية كان قد استدعاه للتو في تلك الأيام واستجوبه ثم سحب جوازه ، كما أوردت نشرة «الأمل» التي كانت تصدرها جبهتا التحرير الوطني البحرانية والشعبية في البحرين في عددها الحادي عشر (سبتمبر ١٩٩٢) خبرا باستدعاء الشملان يتضمن استنكارا لاستجوابه وسحب وثيقة سفره .

في نوفمبر من العام ١٩٩٢ أطلق سراح المتهم حسين أحمد نجادي ، وظلت قضايا أخرى ضده رهن النظر في المحاكم ، ومن جهته ظل الشملان ينتظر استعادة جواز سفره المحجوز دون جدوى ، وبعد مضي ثمانية أشهر وجه الشملان بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٩٣ خطابا لوزير الداخلية جاء فيه : «منذ أن تم سحب جوازي الذي أمرتم به في ٢٩ يوليو ١٩٩٢ تعطلت كافة الأمور المتعلقة بعملي كمحام خارج البحرين والتي اضطررت لتأجيلها أو إلغائها . . إن استمرار توقيف أو سحب جوازي كمحامي قد ألحق بي أضرارا مادية ومعنوية طيلة الشهور الماضية» .

ظل جواز سفر أحمد الشملان مسحوبا لمدة أحد عشر شهرا ، وأعاقه ذلك عن انجاز كثير من معاملاته الداخلية والخارجية ، وأعيد له جواز السفر في يونيو ١٩٩٣ ، لكنه اكتشف أنه ممنوع من السفر ، فكتب خطابا آخر لوزير الداخلية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٩٣ قال فيه : «مع فائق شكري وتقديري لمبادرتكم الكريمة بإعادة جواز سفري ، إلا أنني مع عميق الأسف اكتشفت لدى مراجعتي إدارة الهجرة والجوازات بأن اسمي مدرج في قائمة المنع من السفر» . ظل الشملان ممنوعا من السفر لمدة عام وأربعة أشهر ولم يرفع عنه المنع من السفر إلا في نوفمبر من العام ١٩٩٣ .

قضية د. يعقوب جناحي:

من القضايا ذات الأهمية السياسية التي اشتغل عليها أحمد الشملان قضية د. يعقوب جناحي الذي كان أحد كوادر جبهة التحرير الوطني البحرانية منذ خمسينيات القرن المنصرم، ولنشاطه في التوعية الجماهيرية وتوزيع المنشورات اعتقل جناحي العام ١٩٦١ من عمله ثم تقرر نفيه مع عدد من كوادر الجبهة فسحب جواز سفره وكافة الأوراق الثبوتية التي تؤكد جنسيته البحرينية ونفي إلى إيران بادعاء أنه ليس بحرينيا[١].

قيمة التطرق للقضية المذكورة تكمن في إقدام الشملان على توليها في زمن كان مجرد ذكر اسم مبعد أو منفي تلتصق به تهمة النشاط السياسي أمراً يعرض صاحبه للشبهات والخطر، فما بالك بقضية تُرفع ضد إدارة الهجرة والجوازات باسم أحد المبعدين!! . كانت المرحلة حساسة ومكتظة بمخاطر تتهدد الشملان على وجه الخصوص، فقد كان يعمل -حينها- على قضية حسين نجادي ويتعرض لضغوط بترك القضية، وكان قد تم استدعاؤه للتو واستجوابه من قبل وزير الداخلية، كما كان الحراك على العريضة النخبوية -الذي نشط فيه الشملان- قد بدأ فعلا، لكن أحمد قرر المضي في قضية يعقوب جناحي وبذل كل ما أمكنه لتحقيق تقدم فيها.

حدثني د. يعقوب جناحي عن دور الشملان في قضيته فقال: «هذا الأمر بالنسبة لي شخصيا أمر مهم كثيرا لأني أعتبر أن الفضل في عودتي للوطن بعد نفي دام أربعون عاماً يعود لأحمد الشملان قبل أي أحد آخر، فلولا ما أنجزه أبو خالد في قضيتي لكان من الصعب عودتي. قبل تدخل الشملان بذلت عدة محاولات من جانبي للعودة ولم تنجح فقد طرحنا موضوع العودة في التسعينيات، وقبلها في الثمانينيات قامت زوجتي أم لطيفة بمحاولات حينما كانت في البحرين وتمكنت من أن تعثر على رقم ملف يحمل اسمي، وهو الملف الذي يحتوي على رقم جواز سفري ونسخ مصورة من الجواز وحكم من المحكمة بإثبات جنسيتي البحرينية صادر العام ١٩٦٠. ولأنهم سحبوا جواز سفري وقت الاعتقال لم تكن بحوزتي نسخ مصورة أو أوراق ثبوتية، لذا جاءت فكرة أن أطلب من الصديق المحامي أحمد الشملان محاولة تحريك قضيتي، وقد أبدى أبو خالد استعداده وتحرك بداية بنفسه دون وكالة مني، ثم طلب مني أن أرسل توكيلا له فعملت

---

(١) لقاء مسجل مع د. يعقوب جناحي بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥

وكالة وأرسلتها ، وفعلا استطاع الشملان أن يجد ملفي في المحكمة ، وكان أن فاجأني في أحد الأيام حينما اتصل وقال : افتح «الفاكس» ، جاءت الأوراق تشمل رقم الجواز والشهود ، فكان ذلك يوم عرس عندنا وكان مكسبا كبيرا بالنسبة لقضيتي ، وقد ساعدني ذلك على أن أقوم بحملة لتحريك قضيتي حتى على مستوى منظمات حقوق الإنسان . منذ ذلك الحين دأب الصديق الشملان على الاتصال بين فترة وأخرى ليضعني في صورة تطورات القضية حتى استطاع أن يستصدر من المحكمة في البحرين حكما بالتنفيذ ، ثم ظل يتابع حكم التنفيذ وكل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر يبعث لي حكما جديدا ، وتجمع لديّ ملف كامل بقضيتي . وحينما جاء الانفراج وطرحت الإصلاحات وعودة المبعدين أصبحوا يتحججون بأنني متجنس ولست بحرينيا ، فكانت الأوراق والأحكام التي تحصل عليها الشملان سندا قويا لصالحي وهي التي أفادتني ، ولولا دور الشملان لما تمكنت من العودة لوطني ، لذلك اعتبرُ أن الفضل في عودتي يعود لأحمد الشملان قبل أي أحد آخر» .

قال لي الأستاذ الكاتب أحمد الديين : «كان دور أحمد الشملان هاما في قضية د . يعقوب جناحي ، أذكر أني التقيت بالأستاذ الشملان العام ١٩٩٢ في مهمة تتصل بتحريك قضية لإعادة جواز د . يعقوب جناحي الذي بعد أن نفي تم تمزيق أوراق ثبوتية خاصة بجنسيته وحرم من جوازه ، وسبق أن رُفعت قضية لاستعادة جواز جناحي وصدر حكم لصالحه من المحاكم البحرينية ، إلا أن الحكم لم ينفذ من قبل الأجهزة الرسمية . وقد كلفني د . يعقوب الذي كان مقيما في دمشق بمتابعة الموضوع مع الأخ أحمد بتحريك القضية من جديد لكسب حكم جديد ، وأذكر أنني أخذت الأوراق للشملان ، فتحرك على القضية إلى أن صدر حكم فيها لصالح د . يعقوب جناحي لكنه لم ينفذ» .

العام ١٩٩٢ تسلم الشملان رقما لملف باسم د . يعقوب جناحي بالإضافة لبعض البيانات حوله وحول ابنيه ، يتذكر أحمد بداية عمله على القضية بقوله : «لم يكن بحوزتي سوى رقم لملف وبعض البيانات الحديثة فاتصلت بالدكتور يعقوب وطلبت منه أن يبعث لي توكيلا رسميا لكي أتحرك على القضية» .

بعد أن تلقى الشملان توكيلا من د . يعقوب تقدم بطلب استخراج الملف ، حيث برزت صعوبة قدم الملف الذي مرت عليه أكثر من ثلاثة عقود لذا كان عليه الانتظار لحين البحث عن الملف في المخازن بسترة . بعد فترة تسلم الملف وكان باسم

يعقوب يوسف عبدالله ومباشرة أرسل نسخا من محتوياته للدكتور يعقوب ورفع دعوى رقم ٩٣/٣١٥٩ باسم موكله ضد إدارة الهجرة والجوازات نظرتها المحكمة الكبرى الثانية وحولتها للتنفيذ في الدعوى رقم ٩٣/٣٣٠٦ ضد إدارة الهجرة والجوازات موضوعها ختم حكم سابق بختم اللائحة التنفيذية ، أي تنفيذ حكم أصدرته المحكمة الصغرى المدنية العام ١٩٦٠ بتثبيت الجنسية البحرينية ليعقوب يوسف عبدالله وطالب المحكمة بالتصديق على الحكم المذكور وإنفاذه . وقد أصدر قاضي محكمة التنفيذ حكما بالتنفيذ نقله الشملان إلى إدارة الهجرة والجوازات التي لم تتجاوب ولم تنفذ حكم المحكمة[١] .

يقول أحمد : «عاودت مراجعة إدارة الهجرة والجوازات عددا من المرات دون فائدة فقررت أن أطلب مقابلة وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة الذي كان هو نفسه القاضي الذي حكم العام ١٩٦٠ بتثبيت الجنسية البحرينية للأخ يعقوب ، وقد قابلت الوزير بالفعل وشرحت له ملابسات القضية وذكّرته أنه هو القاضي الذي أصدر الحكم منذ ثلاثة عقود ، لكن الوزير امتنع عن أخذ أي خطوة لصالح موكلي» .

ظلت إدارة الهجرة والجوازات تمتنع عن تنفيذ حكم العامين ١٩٦٠ و ١٩٩٣ ، ومن جانبه ظل الشملان يكرر بشكل متواصل مراجعة الإدارة المذكورة . نُظرت الدعوى في المحكمة الكبرى الثانية في خمس عشرة جلسة وفي محكمة التنفيذ في ٣٢ جلسة حضر منها الشملان سبع عشرة جلسة قبل أن يداهمه المرض صيف العام ١٩٩٧ ، ثم حضر باقي الجلسات وباشر إجراءات الدعوى المحامي فيصل خليفة[٢] ظلت القضية تراوح مكانها ، ولم تحل مشكلة د . يعقوب جناحي ويعاد له حقه إلا العام ٢٠٠١ بعد الانفراج السياسي الذي تحقق في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة .

قضية الصحافي علي صالح:

في يونيو ١٩٩٣ أجرت مجلة «الشروق» الإماراتية لقاء مع الشيخ عبدالأمير الجمري تحدث فيه عن الديمقراطية والوضع اللادستوري الذي تعيشه البحرين[٣] .

---

(١) الدعوى الموضوعية رقم ٦٠/٣٦٤٩ ودعوى التنفيذ رقم ٩٣/٣٣٠٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) علي ربيعة . مصدر سابق . ص ٣٣ .

وكان من تداعيات اللقاء اضطرار دار الخليج للطباعة والنشر الإماراتية - المؤسسة التي تصدر عنها مجلة «الشروق»- إنهاء عقد الصحافي البحريني الأستاذ علي صالح كمدير لمكتبها في البحرين ، وذلك بناء على طلب وضغط من وزارة الإعلام البحرينية حينما رفض الأستاذ علي صالح تسليم نص المقابلة للوزير قبل نشرها ، تبع ذلك اتخاذ دار الخليج للطباعة والنشر قرار إغلاق مكتبها في البحرين[1] .

كان أحمد الشملان -حينها- محاميا لدار الخليج للطباعة والنشر في البحرين من خلال المتابعة مع مكتبهم في المنامة . وقد علّق الأستاذ علي صالح على دور الشملان في تلك القضية فقال : «رفعتُ قضية ضد دار الخليج للطباعة والنشر بعد فصلي كمدير لمكتبهم في المنامة ، وأذكر أني استشرت قبل رفع القضية المحامي الشملان -رغم أنه محامي الجهة التي فصلتني- حول الجهة التي أرفع ضدها القضية : دار الخليج للطباعة والنشر أم وزارة الإعلام البحرينية» .

حديث الأستاذ على صالح يظهر منطلقا أساس في عمل أحمد الشملان المحامي هو الحرص على مراعاة الجانب الإنساني كأولوية في الدعاوى لأي طرف كان من المختصمين . ففي الإطار المهني كان المتوقع وفق ما هو جار أن ينحاز الشملان لمصلحة المؤسسة التي يعمل محاميا لها ضد خصمها ، إلا أنه كانَ مهتما بشكل كبير بمراعاة الجانب الإنساني في قضية الصحافي الأستاذ علي صالح . ففي رسالة شخصية كتبها الشملان بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٩٣ لصديقه الأستاذ المرحوم تريم عمران رئيس تحرير جريدة «الخليج» وأحد ملاك دار الخليج ما ينطوي على تعاطف إنساني مع خصم دار الخليج في القضية الصحافي علي صالح ، يقول الشملان مخاطبا المرحوم تريم عمران « : أرجو ملاحظة أن الجانب الإنساني في وضع الأخ علي صالح يستدعي منكم المبادرة لتخفيف المعاناة التي يعيش فيها لما لحقه من مضايقات وزارة الإعلام في البحرين ، وما يعانيه من انقطاع موارد العيش . . .إني واثق أيها الأخ الكريم في سمو أخلاقك وبديهية تعاطفك مع الوضع الذي يعيشه الأخ علي صالح» .

يعلق أحمد على ما آلت إليه القضية بقوله : «رغم أن الأخ علي صالح لم يكسب القضية إلا أن دار الخليج قد قررت له تعويضا مجزيا لم يكن من المتوقع أن تقدمه لصالح خصمها مؤسسة كسبت القضية» .

---

(١) لقاء مسجل مع الصحافي علي صالح بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٧ .

قضية المهندس سعيد العسبول:

في أواخر العام ١٩٩٤ بدأت ردود فعل السلطة السلبية تجاه الحراك الواسع الذي كان يجري للتوقيع على العريضة الشعبية ، استاءت الحكومة وبدأت تتصرف بنفاذ صبر تحول إلى ردود فعل تتجاوز -أحيانا- الفعل في حد ذاته . وأول من اتجهت الحكومة نحوه بردود فعلها السلبية كان أعضاء لجنة العريضة الشعبية حيث بدأت بالموظفين الحكوميين منهم ، وقد خصت بأول إجراء فصل من العمل عضو لجنة العريضة المهندس سعيد العسبول الذي كان يشغل منصبا قياديا في وزارة الأشغال والكهرباء والماء حيث كان رئيسا لدائرة الصيانة العامة ورئيسا بالوكالة لدائرة مكافحة الأخطار ومديرا لإدارة الخدمات بالنيابة . طُلب المسؤولون في العمل من المهندس سعيد العسبول رفع توقيعه من العريضة الشعبية ظنا منهم أنه سيتراجع للمحافظة على منصبه الوظيفي المرتفع ، وقد رفض المهندس العسبول رفع توقيعه فصدر قرار بفصله في ٨ نوفمبر ١٩٩٤[١] .

يروي المهندس سعيد العسبول تداعيات قرار فصله قائلا : «بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٤ تسلمت قرار إنهاء خدماتي بوزارة الأشغال والكهرباء والماء وتوجهت في اليوم ذاته إلى مكتب الأخ المحامي أحمد الشملان وعرضت عليه الأمر ومباشرة صاغ الأخ أحمد باسمي خطاب تظلم من قرار الفصل من العمل موجه إلى وزير الأشغال والكهرباء والماء ، كما صاغ لي خطابا آخر عبارة عن اعتراض على إنهاء خدماتي ليوقعه الموظفون بدءا من دائرة الخدمات العامة بالوزارة . رفعتُ خطاب التظلم للوزير ، أما خطاب الاعتراض فنتيجة لخطأ فني عرف المسؤولون بالتحرك للتوقيع عليه وتمت مصادرة الخطاب في الدائرة نفسها . بناء على ذلك وجهني الأخ أحمد لرفع دعوى ضد الوزارة فوافقت ومباشرة شكّل هيئة دفاع من ستة محامين برئاسته . في ذلك الوقت كان تكوين هيئة دفاع في قضية مرفوعة ضد جهة رسمية أمرا نادر الحدوث ، وفي أجواء الحراك على توقيع العريضة الشعبية تحولت القضية إلى قضية رأي عام» .

تشكلت هيئة الدفاع في ٢١ نوفمبر ١٩٩٤ من المحامين أحمد الشملان ، حسن بديوي ، محسن مرهون ، عبدالشهيد خلف ، سمير رجب وعبدالله هاشم . ورفعت دعوى في المحكمة الكبرى المدنية تطالب بإلغاء القرار الإداري بالفصل . وعلى مدى

---

(١) لقاء مسجل مع المهندس سعيد العسبول بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

عام ونصف كانت القضية تنظر في المحاكم ، وقد كسبها المهندس سعيد العسبول في الحكم الابتدائي ، وكذلك في الحكم الموضوعي بالمحكمة المدنية الكبرى وصدر حكم المحكمة في ١٥ مارس ١٩٩٥ ببطلان قرار الفصل[١] . على إثر ذلك استأنفت وزارة الأشغال والكهرباء والماء الحكم ، وبتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ رفضت محكمة الاستئناف العليا المدنية استئناف وزارة الأشغال والكهرباء والماء وأيدت الحكم المستأنف[٢] ، فتقدمت الوزارة بطعن في الحكم إلى محكمة التمييز التي حكمت في ٢١ أبريل ١٩٩٦ بقبول الطعن وإلغاء الحكم المستأنف ما يعني الحكم بصحة قرار الفصل ونفاذه[٣] .

يعلق المهندس سعيد العسبول على الحكم النهائي في القضية بقوله : «بناء على قرار سياسي نُسف -في محكمة التمييز- حكم المحكمة المدنية الكبرى لصالحي وخسرتُ القضية كما خسرَتها من بعدي الأستاذة حصة الخميري والمرحومة الأستاذة عزيزة البسام وكلها قضايا كان محامي الدفاع الأساس فيها الأخ أحمد الشملان» .

قضيتا الأستاذتين حصة الخميري وعزيزة البسام:

بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٥ فُصلت الأستاذة حصة الخميري من عملها كرئيس لقسم التعليم المستمر بإدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم ، وبتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٩٥ فصلت الإعلامية المرحومة الأستاذة عزيزة البسام من عملها كمعدة برامج/كاتبة نصوص أولى في إذاعة البحرين ، وذلك بعد أن رفضت كل منهما سحب توقيعها على عريضة نسائية تطالب بإعادة العمل بالدستور ورفضت الاعتذار عن توقيعها . وكان قد صدر أمر من رئاسة الوزراء إلى كافة الوزارات والدوائر الحكومية بإرغام الموقعات على العريضة النسائية على سحب تواقيعهن والاعتذار عن ذلك أو التعرض للفصل[٤] .

---

(١) دعوى رقم ٧/٧٠٤٣/١٩٩٤/٠٢ .

(٢) دعوى الاستئناف رقم ٩/٠٣٢٦/١٩٩٥/٠٣ .

(٣) محكمة التمييز . حكم في الطعن رقم ١٩٩٥/١٦٧ .

(٤) جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . نشرة «الأمل» نشرة مشتركة تصدرها الجبهتان . ع ٤٠ . أكتوبر ١٩٩٥ . ص ٦ .

تعلق الأستاذة حصة الخميري على قرارها بعدم سحب توقيعها قائلة : «اتخذت قرارا شخصيا بالتوقيع ثم بعدم سحب التوقيع دون تأثير من أحد لأنه كان نابعا عن قناعة مني . وقد قلت للدكتور علي فخرو وزير التربية حين اتصل بي جملة لا أنساها أبدا- : الإنسان يخسر وظيفته ولا يخسر نفسه ، لن أسحب توقيعي ، كنت مقتنعة لأن ما رأيته وسمعته عن الأحداث رغم عدم قربي منها جعلني أتمسك بقراري ، جاءتني رسالة الفصل ثم وصلت للأخت عزيزة البسام بعدي بشهرين ، وبعدنا أوقفوا د . منيرة فخرو عن العمل» .

بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٩٥ تسلمت الأستاذة حصة الخميري رسالة موقعة من قبل د . علي فخرو وزير التربية والتعليم جاء فيها : تبين للوزارة أنك قمت بمخالفة تتنافى ونظام الخدمة المدنية ، وقد طُلب منك شفويا إزالة تلك المخالفة ولكنك رفضت ذلك ، وعليه تأسف الوزارة لإنهاء خدمتك لديها»[١] .

تواصل الأستاذة حصة الخميري حديثها قائلة : «نصحتني الصديقات بأخذ قضيتي للأستاذ أحمد الشملان ولم أكن -حينها- أعرفه ، فقط لدي فكرة من بعيد عنه . وقد ذهبت إليه ومباشرة أخذ نسخة من الرسالة التي تسلمتها وكتب لي رسالة تظلم موجهة لوزير التربية والتعليم الذي أصبح حينها الأستاذ عبدالعزيز الفاضل . ومثلي فعلت المرحومة عزيزة البسام فباشر الشملان الإجراءات نفسها لها» .

جاء في رسالتي التظلم الموجهتين من قبل الأستاذتين حصة وعزيزة أن : رسالة الوزارة لم تحدد المخالفة التي تتنافى ونظام الخدمة المدنية ، وأن قرار الفصل فيه تعسف باستخدام نظام الخدمة المدنية دون مبرر قانوني ، وأن قرار الفصل مخالف لدستور دولة البحرين . وفي ١ أغسطس ١٩٩٥ وقعّت الأستاذة حصة الخميري توكيلا رسميا لهيئة المحامين التي شكلها أحمد الشملان وهم السادة : أحمد الشملان ، عبدالله الشملاوي ، جليلة السيد ، عبدالشهيد خلف والمرحوم سمير رجب . وفي ٤ سبتمبر ١٩٩٥ وقعّت الأستاذة عزيزة البسام توكيلاً مماثلاً لهيئة المحامين المكونة من : أحمد الشملان ، راشد الجار ، جليلة السيد ، عبدالشهيد خلف وعبدالله هاشم[٢] .

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٩٥ تسلمت الأستاذة حصة الخميري ردا على تظلمها

---

(١) دعوى رقم ٦/٤٤٨٥/١٩٩٥/٠٢ .

(٢) المصدر نفسه والدعوى رقم ٢/٥٥٢٦/١٩٩٥/٠٢ .

موقعا من قبل وزير التربية والتعليم عبدالعزيز الفاضل جاء فيه : «نفيدك بأن قرار فصلك من الخدمة بهذه الوزارة تم بناء على قيامك بالمشاركة في نشاطات سياسية هدامة تتعلق بأمن الدولة» . ولم تتسلم الأستاذة عزيزة البسام رسالة مماثلة من وزارة الإعلام إلا أن استمارة الإجراء التأديبي الذي اتخذه ديوان الموظفين ضدها وصفت المخالفة بأنها : مخالفة نظام الخدمة المدنية الخاص بالانضباط الوظيفي وذلك بالاشتراك في نشاطات سياسية هدامة تتعلق بأمن الدولة[1] .

بناء على ذلك رفعت الأستاذة حصة الخميري دعوى قضائية ضد وزارة التربية والتعليم ورفعت الأستاذة عزيزة البسام دعوى قضائية ضد وزارة الإعلام . وتظهر بيانات الدعويين انعقاد ١٣ جلسة للمحكمة الكبرى الأولى في القضية المرفوعة من الأستاذة حصة الخميري وانعقاد ١٢ جلسة للمحكمة ذاتها في القضية المرفوعة من الأستاذة عزيزة البسام ، وفي جلستين بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٧ حُسمت الدعويان لصالح الوزارتين وصدر حكم قضائي بصحة قرار فصل الأستاذتين[2] .

تتذكر الأستاذة حصة الخميري الجلسة الأولى في المحكمة بقولها : «حضر الجلسة الأولى حشد نسائي كبير داعم لي من الصديقات ومن عضوات جمعيتي نهضة فتاة البحرين وأوال النسائية ومجموعة من المحامين . تفاجأت حقيقة بكم النساء الموجود وهزني وجود الصديقات من حولي ، كان يوما تاريخيا يحدث لأول مرة في المحاكم . ومن بعدها قال لي الشملان بعدم ضرورة حضورنا في الجلسات اللاحقة التي تقتصر على القاضي والمحامي والكاتب» .

- قضايا أمن الدولة:

كان أحمد الشملان من أوائل المحامين الذين تولوا قضايا المعتقلين على خلفية أحداث تسعينيات القرن المنصرم ، وقد ذاع صيته كمحام مستعد للدفاع عن المعتقلين في مرحلة نفاذ قانون أمن الدولة ، لذلك تقاطر على مكتبه ذوو المعتقلين طوال تلك السنوات ، وحتى بعد المرض ظل العديد يتوافدون على المكتب ، وأذكر أن الكثيرين ظلوا يتصلون بالبيت يطلبون أن يتولى قضايا أبنائهم .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

وقد وجدتُ في ملفات القضايا عديد السجلات التي تضم بيانات المعتقلين الذين تولى الشملان قضاياهم ورسائل ذويهم وتوكيلاتهم ومذكرات الترافع التي أعدها أحمد دفاعا عنهم . كما اطلعت على كشوف قوائم مطبوعة بأسماء ما يربو على المائتي معتقل ، وعلى هوامش تلك القوائم وبعدها إضافات لأسماء أخرى بخط يد الشملان ، وحينما استفسرت منه عن الأسماء المكتوبة بخط يده قال : كان علينا تقديم القوائم للادعاء العام ، وأحيانا لا تلحق سكرتيرة المكتب في طباعة الأسماء الجديدة المضافة للقائمة فأدونها على عجل بيدي ، وأحيانا يلقاني ذوو معتقل في المحكمة ويطلبون أن أتولى قضية ابنهم فأضيفه للقائمة وأستكمل بياناته منهم لاحقا .

منذ مطلع التسعينيات الماضية وقبل بدء الأحداث كان أحمد الشملان يتولى قضايا أمن الدولة ، يقول المحامي أحمد الذكير الذي تولى هو الآخر قضايا معتقلي أمن الدولة : «من الثابت في ذاكرتي أن الأستاذ الشملان منذ العام ١٩٩١ وقبل أن أسافر في نوفمبر من العام نفسه كان ينسق مع المحامي عبدالشهيد خلف حول بعض محاكمات أمن الدولة ، كان هناك أناس تُعتقل منذ ذلك الوقت ، وكنت أشاركهما عملية التنسيق والترافع ، وحينما قررت السفر أخبرت المحامي عبدالشهيد خلف بأنني سأسافر ، ثم اندلعت الأحداث وجرت الاعتقالات وأصبح المعتقلون بالمئات» .

ومنذ حادثة «الماراثون» أخذت قضايا أمن الدولة لعشرات المعتقلين تنهال على الشملان . قال لي السيد صادق الجمري : «في البداية كان المحامون الذين يتقدمون للدفاع عن المعتقلين المتهمين قليلين ، كان الكل يتهرب من هذه المهمة وكان المستعدون من أنفسهم لتولي تلك القضايا قلة اللهم إلا الذين تعينهم المحكمة . الأستاذ أحمد الشملان كان من المحامين المستعدين تماما لهذه المهمة ، أذكر أني ذهبت له مرة وقلت : لدي واحد من المعارف متهم في قضية أمن دولة بسيطة وليست من القضايا الكبيرة فقال لي : اذهب للمحكمة وسجل اسمه حاله حال غيره وسآخذ أوراقه فيما بعد . كان الأستاذ أحمد يترافع كثيرا ويوميا ويلاحظ المرء أن عمله كان مركزا على قضايا أمن الدولة ، وطبعا كان يترافع عنهم دون مقابل» .

وقال د . سعيد الشهابي : «في تلك الفترة اعتقلت قريبتان لي ، وكان الأستاذ أحمد الشملان يتواصل مع وزارة الداخلية حول أمرهما ويسعى للإفراج عنهما» .

وقال لي المحامي يوسف يتيم : «أحمد الشملان كان يأخذ كل قضايا المعتقلين

ويدافع عنهم» . وقال المهندس عبدالنبي العكري : «كنت خلال التسعينيات المنصرمة منسقا للجنة حقوق الإنسان البحرينية في الخارج ، وقد لاحظتُ ترافع الأستاذ أحمد الشملان عن عدد من القضايا التي سجلناها في كتاب اسمه «محكمة أمن الدولة» باللغتين العربية والإنجليزية» .

وقال المحامي فيصل خليفة : «حينما جئت للعمل بمكتب الأستاذ أحمد الشملان بعد اعتقاله كانت قضايا أمن الدولة الموكل عنها الشملان كثيرة جدا ، معظم قضايا أمن الدولة في ذلك الوقت كان الشملان محاميا رئيسا فيها ومن ضمنها قضايا كبيرة بأحكام لها شهرتها بين المحامين . كان الشملان بالنسبة لذوي المعتقلين الملاذ الذي يلجؤون إليه ليدافع عن أبنائهم ، كانوا يأتونه بناء على سمعته ، فكثير من المحامين كانوا يتجنبون - في ذلك الوقت- هذا النوع من القضايا والذي يأخذها يأخذ عليها أتعاباً ، ومع أن بعض المحامين كان محسوبا على التيار الإسلامي الشيعي إلا أنه كان يأخذ على قضايا المعتقلين أتعابا ، أتعابا كبيرة ، الشملان كان يأخذ كل تلك القضايا مجانا ، كان هو المحامي الأول في قضايا أمن الدولة» .

وقال المحامي محسن مرهون : «أحمد الشملان بوطنيته وإيثاره الزائد ، زج بروحه زجا كاملا في الدفاع عن قضايا معتقلي أحداث التسعينيات في المحاكم ، ولم يفكر أحد منهم أو طرف من الأطراف أن هذا الإنسان في نهاية الأمر يحتاج إلى مردود لحياته . كنت فعلا أقول له : ضع لإيثارك حدودا ، واطلب أتعابا ولو رمزية . المحامون الآخرون كانوا يتقاضون أتعابا في قضايا أمن الدولة وأنا أعرفهم ، كنت أقول له : كيف ستستطيع أن تدبر حياتك دون أن يكون لديك مردود بسيط رمزي على الأقل ، لكنه لم يضع ذلك في اهتمامه في الوقت الذي كان هناك محامون محسوبون على تيار الإسلام السياسي يتقاضون أتعابا كاملة في القضايا ذاتها» .

وقال المحامي أحمد الذكير : «كان وجود الأستاذ أحمد الشملان كقانوني وكمحام في الدفاع وفي الترافع وفي لجوء الناس له وفي قبوله بالدفاع عن كثير من الأفراد ، كل ذلك كان يحتاج إلى طاقة جبارة في ظل ضغوطات رهيبة في البلد . أنا شخصيا مررت بفترة مماثلة دافعت فيها عن كثير من المتهمين وحملت الملفات خاصة أنني كنت على معرفة بكثير من أولئك الشباب فكانوا يلجؤون لي . لكن العملية لم تستمر معي لأن الإنسان يصل في لحظة ما إلى الحد الواضح ما بين دوره ومسؤوليته وموقفه والتزامه وما بين تلك الضغوطات . وصلت الأمور إلى الخروج عن السيطرة ،

كنا نحضر محكمة أمن الدولة وفي الجلسات مئات يدخلون ويخرجون من المحكمة وأحكام تصدر بالجملة ومهما كانت طاقة الإنسان فلن يستطيع أن يغطي ، لم يكن الموضوع جلسة أو جلستين ولا عشرة معتقلين أو عشرين . ليس معنى ذلك أنه لم يوجد محامون تحملوا ، كان الشملان يتحمل دون غيره العبء الأكبر وكانت هناك مجموعة تحملت ولها دور كبير ومشهود مثل المحامي عبدالله هاشم والمحامي عبدالشهيد خلف وغيرهم ، لكن العملية كانت أكبر منا كلنا كمحامين» .

وأذكرُ شخصيا أن الأستاذ إبراهيم كمال الدين قال لي في إحدى زياراته لنا في البيت خلال النصف الثاني من التسعينيات : «كان الله في عونه (يقصد الشملان) طوال الوقت تجدين مكتبه مكتظا بعشرات الأشخاص يتجمعون من حوله طالبين توكيله دفاعا عن أبنائهم المعتقلين أو مستفسرين عما استجد في القضايا التي يتولاها» .

تعليقا على ما قيل حول توليه المئات من قضايا معتقلي أمن الدولة قال أحمد الشملان : «لم ينطو ما قمت به بتولي كثير من قضايا معتقلي أمن الدولة على مبالغة مني أو استعراض ، كان -حقيقة- أمرا مفجعا مدمرا بالنسبة لي وصول شيخ منهك معدم من أقصى قرية إلى مكتبي أو جلوس أم متغطية بالكامل لا اتصال بيني وبينها سوى صوتها ينتخيني دفاعا عن ضناها . كان أي رفض أو صد من جانبي لأحد من هؤلاء يعني ببساطة أنني حينما سأضع رأسي ليلتها على الوسادة لن يجد النوم سبيله إلى عيني ، وأقولها صدقا إن النوم جافاني في زنزانة اعتقال ١٩٩٦ من قلقي على مصير هؤلاء المساكين وعلى عذابات ذويهم الذين تركتهم مجبرا» .

باعتقال المحامي أحمد الشملان في ٧ فبراير ١٩٩٦ وجد المحامون أنفسهم أمام مئات القضايا التي أصبحت معلقة وبحاجة للمواصلة فيها ، أذكر شخصيا أنه -بعد اعتقال أحمد - قال لي المحامي محمد السيد مازحا حين زارني : «ذهبنا لحصر قضايا أمن الدولة التي يتولاها أحمد ، فلم نجد أمامنا سوى اسم أحمد الشملان ، أحمد الشملان ، أحمد الشملان يتكرر ويتكرر في كل القضايا» .

تم توزيع القضايا بين عدد من المحامين الذين أبدوا استعدادا ووجدوا في ذلك واجبا وطنيا يجب الإيفاء به ، قالت لي السيدة منى جناحي السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان للمحاماة : «كنا نأخذ القضايا إلى مكتب المحامي محمد السيد وإلى مكتب المحامي عبد الله هاشم بشكل خاص» .

وحينما سألت المحامي عبدالله هاشم عما حل بقضايا أمن الدولة الكثيرة بعد اعتقال أحمد ، أجاب : «بعد اعتقال الشملان توزعنا الملفات فيما بيننا على أساس أن نواصل في عملية الدفاع عن المعتقلين ، كان ذلك أحد أوجه الفراغ الذي تركه أحمد الشملان ، فراغ لم يكن من السهل حصره ، كان كثير من المعتقلين بحاجة إلى عون في ذلك الوقت وملفاتهم كثيرة ، والرجل كان وقته وجهده مسخراً لهذه الأمور» .

قضية السيد حسين عباس مرهون:

في غمرة تصاعد أحداث العام ١٩٩٥ أعلن رسميا في الصحافة المحلية بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٥ عن حرق نادي «السنابس» ونُشرت صورة حسين عباس مرهون الذي اعتقل يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٥ ووجهت له تهمة القيام بذلك[١] . وقد وُجهت للمتهم تهما أخرى بالتخريب والحرق مجموعها تسع تهم وفق لائحة الاتهام المقدمة من إدارة الادعاء العام بوزارة الداخلية . يقول السيد حسين عباس مرهون : «إلى جانب القضية الرئيسة وهي حرق نادي «السنابس» كانت هناك عدة تهم منها حرق محولات كهربائية وإشارات ضوئية والتحريض على الخروج في مظاهرات وإدارة شبكة» .

ويقول أحمد الشملان : «قبل أن أتولى القضية قامت المحكمة بتوكيل محام آخر عن المتهم ، إلا أن عائلة حسين عباس مرهون رغبت في أن أتولى قضية ابنها فاعتذرت من المحامي المعين من قبل المحكمة واتصلت بي فوافقت على تولي القضية» .

أخبرني أحمد أن هذه كانت أول قضية أمن دولة يتولاها خلال أحداث التسعينيات وقد ترافع فيها لوحده دون أن يشكل هيئة دفاع ، يصف أحمد سير الدعوى بقوله : «قدمت في الجلسة الأولى طعنا في لائحة الاتهام ودفعا ببطلان الاعتراف معتمدا على أن المتهم اعتقل قبل حريق النادي بساعة وأنه سجل اعترافاته تحت التعذيب وقبل أن يعرف التهم الموجهة له ، ثم تتالت الجلسات حيث قدم الادعاء العام لائحة اتهام جديدة تتضمن تهما إضافية ، وقدمتُ في الجلسة التي تلتها بعض شهود الدفاع . وقد أعددتُ مرافعة دفاع مفصلة من عشر صفحات قدمتها في الجلسة التي تلت ذلك ، لقد اجتهدت كثيرا للتحصل على شهادات حسن سيرة

---

(١) جريدة «الأيام» . البحرين : ٤ مارس ١٩٩٥ . ص ١ .

وسلوك للمتهم من نادي «السنابس» ومن المؤسسة العامة للشباب والرياضة ، فقد كان ناشطا في العمل التطوعي الأهلي ونال شهادات تقدير . كما تحصلتُ على شهادة انضباطه الوظيفي في مجال عمله الرسمي ، وفندت المرافعة كافة التهم الموجهة له وكشفت متناقضاتها ، لكن اتجاه محكمة أمن الدولة كان ثابتا نحو إدانة المتهم» .

وقد أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها بحق المتهم حسين عباس مرهون في جلسة ٢٤ ابريل ١٩٩٥ الذي قضى بحبسه عشر سنوات وبغرامة قدرها ٥٨ ألف دينار[١] .

وفي لقاء لي مع السيد حسين عباس مرهون تحدث عن قضيته بقوله : «اعتقلت في ٢٨ فبراير ١٩٩٥ قبل انفجار نادي «السنابس» بساعة وتعرضت للتعذيب من أول يوم لاعتقالي حتى صدور الحكم ، وبعد الحكم استمر التعذيب وإن كان بشكل أخف ، وقد أخبرت الأستاذ المحامي منذ البداية أنني تعرضت للتعذيب . كنت أول محكوم في أحداث التسعينيات وقد استمرت جلسات المحكمة بين ست وسبع جلسات والأخيرة للحكم ، كانوا في عجلة لإصدار الحكم لأن الأحداث كانت على أشدها وفي قمة تصاعدها في كل مناطق البحرين ، فكانوا يريدون أن يردعوا الآخرين بحكم قوى ولفترة طويلة ، كان الحكم جاهزا إلى درجة أن القاضي أخرج القرار من حقيبته وقرأه» .

وحول دور أحمد الشملان في القضية ذكر السيد حسين عباس مرهون : «أشكر الأستاذ الشملان على مرافعته دفاعا عني ، أشكره لأني كنت محتاجا حينها لمن يخرجني من تلك الورطة لأن القضية كانت كبيرة جدا واعتبرت من أكبر القضايا التي جرت حينها . والأستاذ أحمد كفى ووفى في مرافعته في القضية وفاجأ المحققين بقوة مرافعته ، وأثناء المداولات أتذكر أن الأستاذ الشملان كان يهدئني خلال الاستراحة ويقول لي لن يحكم عليك بفترة طويلة وستقضي فقط ستة إلى سبعة أشهر ، كان واثقا من كسبنا للقضية على أساس الأدلة التي قدمها والتي كانت قوية جدا وكثيرة ، إلا أنه معروف أن الأوامر تأتي للحكم حسبما يريدون ويثبتون التهم على الشخص ، ولو كان هناك حضور من الجمهور لعرف قوة المرافعة التي قدمها

---

(١) دعوى رقم ١٩٩٥/٣ أمن دولة .

الأستاذ الشملان لكن الجلسات لا يحضرها لا جمهور ولا الأهل ويقتصر الحضور على القضاة والشرطة والمحامي والمتهم . وأذكر أن الأستاذ تأثر كثيرا حينما صدر الحكم بعشر سنوات وثمانية وخمسين ألف دينار غرامة ، كان متأثرا جدا لكنه لم يستسلم وحاول بشتى الطرق والوسائل أن يتم تخفيف الحكم» .

قضية الشيخ عبدالأمير الجمري:

خلال أحداث التسعينيات المنصرمة تم اعتقال الشيخ عبدالأمير الجمري مرتين الأولى في أبريل ١٩٩٥ والثانية في يناير ١٩٩٦ . حول الاعتقال الأول قال لي ابنه السيد صادق عبدالأمير الجمري : «في الاعتقال الأول لم يُقدَّم الوالد للمحاكمة وكنا -نحوطا- قد أوكلنا القضية للمحامي عبدالله هاشم ، كانت هناك مراسلات فقط ولم يصل الأمر لدعوى قضائية في المحاكم» .

وفي يناير ١٩٩٩ قررت السلطات تقديم الشيخ عبدالأمير الجمري في اعتقاله الثاني منذ يناير ١٩٩٦ للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة ، وقد أصدر الادعاء العام لائحة الاتهام في ٢٧ يناير ١٩٩٩[١] . في تلك الفترة كان قد مضى عام ونصف على وقوع الشملان فريسة المرض الذي أعاقه عن الكلام والكتابة بحيث لم يعد قادرا لا على كتابة مذكرات المرافعات ولا الترافع شخصيا أمام المحاكم . سُئل الشيخ عبدالأمير الجمري القابع في المعتقل عمن يوكل من المحامين للترافع عنه فقال مباشرة : أحمد الشملان ، وأصر على ذلك .

يوضح الشملان قائلا : «تلقيت اتصالا من الادعاء العام ظهر اليوم الذي سبق الجلسة الأولى للمحاكمة يخبروني أن الشيخ عبدالأمير الجمري يطلب توكيلي كمحام عنه في الدعوى المرفوعة من وزارة الداخلية ضده وأخبروني أن الشيخ يصر على توكيلي . كان شرفا كبيرا لي أن يختارني الشيخ والصديق عبدالأمير الجمري محاميا عنه ، وكم تمنيت -حينها- أن تسعفني الكلمات ويسعفني القلم لأكتب مذكرة الدفاع وأترافع عن الشيخ ، لكني تشرفت بطلبه وانضممت لهيئة الدفاع التي تكونت من المحامين : عبدالشهيد خلف ، أحمد الشملان ، حسن رضي ، عبدالله هاشم وراشد الجار . وقد حضرت الجلسة الأولى التي انعقدت في خفر السواحل

---

(١) دعوى رقم ٣/أمن دولة/١٩٩٩ .

بالمحرق والتقيت مع الشيخ عبدالأمير في المحكمة وتعانقنا وتحدثنا وعرف الشيخ - حينها- حجم الإعاقة التي سببها المرض لي» .

حدثني السيد صادق الجمري عن محاكمة والده فقال : «في الاعتقال الثاني للوالد وحينما تقرر تقديمه لمحكمة أمن الدولة العام ١٩٩٩ وقُدمت أوراقه تشكلت هيئة الدفاع عنه ، وبالرغم من أن الأجواء كانت ضاغطة إلا أنه لم تكن هناك صعوبة في إمكانية التفاهم مع الوالد حول من يختار من المحامين . ومن جهتنا كان لدينا توجه في البيت عند الوالدة وعندي وعند كل المحيطين بأن تُشكل هيئة الدفاع من جماعة العريضة نفسها والمحامين فكان الاسم الأبرز الذي يردده الكل هو اسم أحمد الشملان بالإضافة للمحامين حسن رضي وعبدالشهيد خلف وعبدالله هاشم . وكانت المشكلة أن الأستاذ الشملان يعاني من تداعيات المرض ، لكن هيئة الدفاع رأت أن وجوده ضمن المجموعة يكفي حتى وإن لم يتكلم ، قالوا : وجوده كرمز سيعطي القضية بعدا إعلاميا وسيريح الوالد حينما يجده واقفا معه ، وفعلا حضر الأستاذ الشملان الجلسة» .

انعقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٩٩ ، ثم مضت بضعة أشهر بعد وفاة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ليتقرر عقد الجلسة الثانية من المحاكمة في ٤ يوليو ١٩٩٩ ، وفي ٧ يوليو عقدت الجلسة الثالثة التي تم فيها النطق بالحكم . وفي حركة تم ترتيبها مسبقا حُكم على الشيخ عبدالأمير الجمري بالسجن عشر سنوات وتغريمه سبعة ملايين ونصف دينار ، ثم أطلق سراحه في اليوم التالي[1] .

قضايا الأحداث:

تولى أحمد الشملان العديد من قضايا الأحداث (١٤ إلى ١٨ عاما) الذين اعتقلوا وقدمهم الادعاء العام للمثول أمام محكمة أمن الدولة . كان تركيز الشملان في مرافعاته على الدفع بعدم قانونية القبض والتفتيش بما ينطوي عليه من خرق للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي وقعت عليها دولة البحرين العام ١٩٩١ وببطلان أدلة الاتهام وبعدم اختصاص محكمة أمن الدولة في تلك المحاكمات . يقول

---

(١) حركة أحرار البحرين . «عام التكامل بين الداخل والخارج . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين . يناير ١٩٩٩-ديسمبر ١٩٩٩» . لندن : حركة أحرار البحرين . [٢٠٠٠] . ص ٢١١-٢١٣ .

الشملان في إحدى مرافعاته دفاعا عن أحد الأحداث : «إن موكلي البالغ من العمر ١٦ عاما وقت توقيفه و١٧ عاما وقت تقديمه للمحاكمة يكون ممن تنطبق عليهم مواصفات الطفل حسب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، وعليه فإن تقديمه لمحكمة أمن الدولة بتهمة خرقه لقانون العقوبات البحريني لعام ١٩٧٦ وتعديلاته يعتبر مخالفا للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، ونلتمس من الهيئة الموقرة الحكم بعدم الاختصاص»[١] .

خلال أبريل ١٩٩٧ تولى الشملان الدفاع عن ست صبية نسبت لهم تهم حرق مستودع ومنزل مهجور وسيارة في منطقة «جبلة حبشي» . وفي ١٨ ابريل ١٩٩٧ بثت مراسلة محطة «البي بي سي» في البحرين الصحافية عصمت الموسوي رسالة عبر الأثير تحمل العنوان التالي : «دفع محام بحريني بعدم اختصاص محكمة أمن الدولة وطالب بإحالة المتهمين إلى محاكم أحداث» . وأوردت في التفاصيل الخبر التالي : «مثل أمام الغرفة الثالثة والتي يرأسها الشيخ خليفة بن راشد آل خليفة ستة أشخاص نسبت لهم تهم حرق مستودع ومنزل مهجور وسيارة في منطقة «جبلة حبشي» ، وتتراوح أعمار المتهمين بين السادسة عشر والثامنة عشر ، وهم تلاميذ مدارس تم اعتقالهم قبل عام . وقد أنكر المتهمون ما نسب إليهم ، بينما دفع محامي المتهمين أحمد الشملان بعدم اختصاص المحكمة باعتبار أن أعمار المتهمين تقل عن الثامنة عشر ، وقال إنه وحسب المادة الأولى من اتفاقية الطفل التي وقعت عليها دولة البحرين فإن محكمة أحداث مختصة هي التي يجب أن تتولى محاكمتهم . وقررت محكمة أمن الدولة أن تدرس هذا الدفع الشكلي وتم تأجيل القضية للأسبوع المقبل»[٢] .

أوضح لي المحامي فيصل خليفة أنه بعد تلك القضية بالذات رفعت الحكومة لمجلس الشورى تعديلا لقانون تشكيل محكمة أمن الدولة بحيث تنضوي قضايا هذه الفئة العمرية (الأحداث) ضمن اختصاص محكمة أمن الدولة ، وقد طرح التعديل على مجلس الشورى وصادق عليه في جلسة واحدة .

---

(١) دعوى رقم ٥٧/أمن دولة/ ٧٩ .

(٢) انظر أيضا : حركة أحرار البحرين . «عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين . ديسمبر ١٩٩٦- نوفمبر ١٩٩٧» . لندن : حركة أحرار البحرين . [١٩٩٨] . ص ١٥٦ .

توقيف السيدة زهرة سلمان إبراهيم هلال:

في ١ ابريل ١٩٩٥ تم توقيف السيدة زهرة سلمان هلال وهي أم لأربعة أطفال وكان زوجها قد اعتقل قبلها في يناير من العام ذاته . تروي السيدة زهرة التفاصيل التالية عن توقيفها : «جرى اعتقالي الساعة ١٢:٣٠ ليلا من البيت الذي كنت فيه وحدي مع أطفالي الأربعة ، انتزعوني من أطفالي الذين بقوا وحدهم أكبرهم طفلة تبلغ من العمر ست سنوات وأصغرهم طفلة رضيعة . وفي الليلة نفسها بدأ التحقيق معي من قبل الضابط عادل فليفل وقضيت ليلتي هناك بين التعذيب والتحقيق والتهديد تارة والترغيب أخرى وكانت برفقتي شرطية باشرت ضربي واستمر الحال بي هكذا حتى كُتبت إفادتي من قبلهم وألزمت بالتوقيع عليها . وبتاريخ ٥ أبريل تم أخذي إلى قاضي التحقيق للتوقيع على محضر التحقيق ، وهناك طالبت بإحضار طفلتي الرضيعة التي تعتمد في حياتها على إرضاعي لها . وقد استلمتها في اليوم التالي وبقيت معي في الزنزانة ، لكني عمليا كنت بعيدة عنها طوال جلسات التحقيق الذي استمر معي حتى بعد توقيع المحضر . كان التحقيق يبدأ من الصباح ولا ينتهي إلا في أوقات متأخرة من الليل وتظل الرضيعة مع الشرطيات والسجينات ، مما اضطرني للمطالبة بإعادتها للأهل فهي حتى وهي معي محرومة من رضاعتي لفترة طويلة ولا يتوفر لها طعام الأطفال ولا المستلزمات الأخرى» .

حول توقيف السيدة زهرة يقول الشملان : «اتصل بي أقارب السيدة زهرة وطلبوا مني تولي قضية ابنتهم التي وجهت لها تهم التحريض على كراهية نظام الحكم وحيازة وتوزيع منشورات سياسية محظورة ، وقد سعيت لتحقيق بعض الأمور التي تعتبر حقوقا لها كموقوفة» .

تكمل السيدة زهرة قائلة : «كان للمحامي أحمد الشملان دور في المطالبة بالسماح بزيارة أطفالي لي وبإدخال الملابس وبعض الأطعمة كالتمر والبسكويت ، وفعلا سمح بزيارة الأطفال بحضور مديرة السجن ، كما سمح لي بإدخال بعض الملابس والأطعمة» . ويقول الشملان : «بعد أن طال توقيف السيدة زهرة رفعتُ باسمها تظلما لهيئة محكمة أمن الدولة من أمر التوقيف وحضرتُ معها جلسة التظلم التي على إثرها حكم القاضي بالإفراج عنها بكفالة» .

ركز التظلم الذي رفعه الشملان على أن : المتظلمة قد أمضت فترة طويلة في التوقيف تكفي لاستجوابها والتحقيق معها قضائيا ، وان استمرار احتجازها يعتبر

مخالفا لمواد من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وتوقيفها لا يراعي حتى الإجراءات القضائية المنصوص عليها في المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لعام ١٩٧٤ ، إضافة إلى أنه لم يثبت تورطها في أي جريمة تمس أمن الدولة وذلك يعتبر مصادرة لحريتها دون وجه حق ، وحرمان لها كأم من أطفالها القصر صغار السن[١] .

تعلق السيدة زهرة على جلسة التظلم قائلة : «قبل الجلسة جلس المحامي أحمد الشملان معي وطرح عليّ بعض الأسئلة حول إن كان التعذيب قد ترك أثرا جسديا ، وعليه وبعد أن ترافع المحامي أصدر القاضي قراره بالإفراج عني في ٣٠ مايو ١٩٩٥ بكفالة مالية» .

وقد نال اعتقال السيدة زهرة سلمان هلال اهتماما ومتابعة لافتين من المعارضة البحرينية في الخارج ومن منظمات حقوق الإنسان العالمية كونها أمّاً لطفلة رضيعة تعتمد في حياتها بشكل كامل على أمها .

توقيف السيدة عفاف الجمري:

في ٩ مايو ١٩٩٥ تم توقيف السيدة عفاف عبدالأمير الجمري على ذمة التحقيق ، يقول شقيقها السيد صادق الجمري : «أظن أن اعتقالها كان نوعا من التأديب لها لأنها كانت هي والوالدة تتصرفان وتتكلمان بجرأة أثناء المقابلة مع الوالد بإحساس أنهما نساء ويتوقعان أن يكون التعامل معهما أخف» .

وعن أسباب اعتقالها تقول السيدة عفاف الجمري : «كنت معلمة متدربة بمدرسة سار ووجهوا لي تهمة بأني وراء تنظيم الاحتجاجات في المدرسة ، من جانب آخر قام عادل فليفل باعتقالي للضغط على والدي ، كان يحاول أن يجعلني أوقع على تهمة خطرة بأن لي علاقة مع حزب الله في لبنان» .

يقول أحمد الشملان : «اتصلت بي السيدة أم جميل والدة السيدة عفاف الجمري شخصيا وطلبت أن أتولى قضية ابنتها التي تم اعتقالها في مايو ١٩٩٥ ، سعيتُ أولا لمعرفة التهم الموجهة للسيدة عفاف من قبل الادعاء العام فكانت التهمة هي : التحريض على كراهية نظام الحكم ، والتوقيف جرى بناء على أمر صادر عن وزير الداخلية حسب المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لعام ١٩٧٤ ، وقد صغتُ تظلما من أمر بالتوقيف مدعوما بعدد من الأسباب وموجها لهيئة المحكمة التي ستنظر

(١) توقيف رقم ٩٥/١٢١٢ .

القضية طالبت فيه بإطلاق سراحها ، لكن لم نُقم الدعوى فقد تم بعد فترة الإفراج عن السيدة عفاف» .

يتابع السيد صادق الجمري : «الأستاذ الشملان تابع القضية ولكنهم في الداخلية رفضوا أن يتدخل أحد في الموضوع ، وقالوا إن ذلك توقيف ولم يأخذوها للمحكمة . بقيت في التوقيف خمسة أسابيع كانوا يحققون معها يوميا ، وكانوا يضغطون عليّ شخصيا بعدم توكيل أحد وبعدم الذهاب للمحامين والحديث معهم عن موضوعها . أصروا أن يبقى الموضوع بيننا وبينهم ، وبعد حوالي ٣٢ أو ٣٣ يوما طلبوني وقالوا : يجب أن تشكروا السيد المدير(يقصدون الضابط «ايان هندرسن») فقد أمر بالإفراج عن أختكم اليوم» .

تؤكد السيدة عفاف الجمري أن إطلاق سراحها كان بفضل ما قام به «اللورد ايفبري» مع شقيقها د . منصور الجمري من ضغط في مجلس العموم البريطاني» ، وتوضح أن الشملان تابع قضيتها بعد فصلها من الجامعة مع مجموعة المفصولين بقولها : «بعد إطلاق سراحي ذهبت لجامعة البحرين التي بقي لي فيها فصل واحد قبل التخرج ، فقال لي رئيس الجامعة د . محمد الغتم شخصيا : أنت مفصولة وإن حاولت دخول الجامعة مرة أخرى ستعتقلين ، بناء على ذلك ذهبت للأستاذ أحمد الشملان لمتابعة قضية فصلي ومجموعة الطلبة المفصولين ، وقد تجاوب المحامي الشملان وكان ايجابيا جدا في التعامل مع قضيتنا» .

***

وتولى أحمد الشملان بعض القضايا التي نالت شهرة كقضية توقيف الشاعر علي حسن بعد إصداره ديوان شعر اعتُبر أن فقرات منه تنطوي على تطاول على النظام السياسي للدولة وأطلق سراحه بكفالة ، وقضية السيد ياسر عبدالحسين الصائغ البحريني الذي نال الجنسية البريطانية وكان يحمل جواز سفر بريطاني حين اعتقاله على خلفية أحداث التسعينيات الماضية ، وقد تابعت السفارة البريطانية قضية مواطنها السيد ياسر الصائغ وحقوقه مع محاميه الشملان .

نختم هذا القسم بالإشارة إلى أن أحمد الشملان وظّف خبراته المهنية كمحام في خدمة القضايا الاجتماعية على صعيد العمل الاجتماعي التطوعي ، فشارك في ورش عمل وندوات ودورات متعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ورشة تدريبية بعنوان «المعاق والمجتمع ، قضايا وحلول» تم تنظيمها في أكتوبر ١٩٩٣ .

ثانيا: الكتابة الصحافية:

منذ أوائل ستينيات القرن المنصرم كانت لأحمد الشملان مساهمات على صعيد الكتابة السياسية ذات البعد النضالي ، وقد تلونت تلك الكتابات وفقا للرؤية السياسية التي كان الشملان يذهب إليها ، وكذلك وفقا للأرضية الأيديولوجية والسياسية التي كان يقف عليها التنظيم الذي ينتمي إليه الشملان في هذه المرحلة أو تلك . إلا أنه حتى في أكثر المراحل قمعا ومصادرة لحرية الرأي على الصعيد المجتمعي ، وحتى في كنف عمل تنظيمي سري ملتزم بأدق وأشد آليات السرية والمركزية ، كانت كتابات الشملان الحزبية الداخلية على تنوعها (بيانات ، تقارير ، مقالات ، دراسات الخ . .) تتسم بالصراحة والرأي الجريء .

وعلى صعيد النشر الصحافي كانت لأحمد الشملان تجارب قديمة في نشر كتاباته خاصة نتاجه الشعري عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ في مجلة «الطليعة» الكويتية التي كانت تمثل صوت القوميين العرب في إقليم الخليج . ودخولا في السبعينيات المنصرمة نشر الشملان مقالات وتحليلات سياسية غير موقعة في الصحافة الحزبية التابعة للحركة الثورية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اللتين كان ينتمي لهما . كانت له مساهمات في نشرة «٩ يونية» ، كما نشر مقالات وتحليلات سياسية تحت أسماء مستعارة في مجلة «الحرية» البيروتية التي كانت تصدر باسم يسار حركة القوميين العرب ، وفي المجلة ذاتها نشر باسم مستعار هو «حازم العاصي» شهادة حول تجربته النضالية على جبال ظفار خلال الفترة الممتدة من بداية مارس إلى نهاية مايو ١٩٧١ .

وإثر انتقاله إلى صفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية ، بدأت تظهر نصوصه الأدبية ذات البعد السياسي الوطني في الصحافة الحزبية للجبهة وهو في المعتقل في الفترات ١٩٧٤ و١٩٧٥ ثم في النصف الأول من عقد الثمانينيات وبعدها في التسعينيات وهو خارج المعتقل .

لكن الشملان ظل تواقا للكتابة والنشر العلني في الصحافة ولم يتحقق له ذلك إلا بعد أن حظي ببعض الاستقرار الحياتي النسبي بعد خروجه من المعتقل في النصف الثاني من الثمانينيات دخولا في التسعينيات المنصرمة . ويتميز عقد التسعينيات بأنه المرحلة الأغنى في الكتابة الصحافية بحياة أحمد الشملان والوحيدة التي نشر فيها مقالاته السياسية معنونة باسمه .

كانت التسعينيات الماضية هي المرحلة الأطول والأكثر استقرارا التي قضاها أحمد الشملان في الوطن خارج المعتقل ودور الشملان النضالي على صعيد الكتابة الصحافية وعلى الصعيد الإعلامي هو واحد من الأسباب التي جعلت تسعينيات القرن الماضي أغنى المراحل النضالية في حياته وأكثرها تنوعا . في الوقت ذاته كان ذلك الدور النضالي سببا من الأسباب الرئيسة لما طال الشملان من ملاحقات أمنية كالاستدعاء والتهديد والمنع من الكتابة في الصحافة المحلية ومصادرة جواز سفره انتهاء باعتقاله .

وحينما اندلعت أحداث التسعينيات المنصرمة جنّد أحمد الشملان مهنته ليس كمحام فحسب بل وككاتب صحافي لخدمة القضية المطلبية والدفاع عن الحراك الجماهيري من أجل الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة . ولانهماكه في تسخير مهنتي المحاماة والكتابة الصحافية لخدمة القضية المطلبية كانت كل واحدة من المهنتين تكمل الأخرى في تدبير حد أدنى من مصدر الرزق الشخصي للشملان . ومع انغماس أحمد في تولي قضايا المعتقلين ، أصبح دخله من الكتابة الصحافية أكثر ثباتا -الى حد ما- من دخل المحاماة وغدا يعتمد بشكل أكبر في كسب رزقه على الكتابة الصحافية .

تقول السيدة منى جناحي السكرتيرة بمكتب أحمد الشملان خلال المرحلة المذكورة : «كنت أطبع المقالات الصحافية التي يكتبها الأستاذ الشملان وأبعثها للصحف ، كنت أشعر أن دخل الأستاذ من المقالات أكثر من القضايا ، دخل القضايا كان بسيطا ، كان مورد رزقه الحقيقي من الكتابة الصحافية ، وكان يقول لي : أنا دخلي كله من المقالات أما القضايا فدخلها محدود» .

في الثلاث سنوات الأخيرة من الثمانينيات بدأ الشملان بنشر نتاجه الإبداعي ومساهماته الثقافية في الصحافة المحلية ، كما بدأ ينشر مقالات سياسية متناثرة بين مجلة «الأضواء» و«صدى الأسبوع» وجريدة «أخبار الخليج» ، ثم نشر بعض المقالات في جريدة «الأيام» ، كما بدأ ينشر في جريدة «الخليج» الإماراتية . وخلال الربع الأخير من العام ١٩٩١ بدأ الشملان ينشر مقالات سياسية متفرقة تركزت بشكل أساس على المتغيرات بالساحة الخليجية في أعقاب حرب الخليج الثانية ، وعربيا على تطورات القضية الفلسطينية وموقف القوى العالمية من القضية .

في الفترة المذكورة نُشر للشملان مقال في جريدة «الوطن» الكويتية من ثلاثة

أجزاء بعنوان «ثقافة الأزمة وأزمة الثقافة» . ومقال بعنوان «مكاشفات التجربة- الأزمة» ، ومقالان بعنوان «مدريد . .فاتحة المتاهة»[1] وفي جريدة «الخليج» الإماراتية نُشر له مقال بعنوان «الفواتير السياسية للأزمة» ، ومقال بعنوان» الخليج والمتغيرات العالمية» . ثم وعشية القمة الخليجية نهاية العام ١٩٩١ نُشر مقال بجزأين يحمل العنوان «على هامش القمة الخليجية»[2] .

ومع البدء في طرح مسألة الديمقراطية والحاجة لإجراء إصلاح سياسي في منطقة الخليج عموما وفي البحرين على وجه الخصوص وتداول ذلك -كما أسلفنا- في اللقاءات والمجالس ومن ثم بدء التحرك على إعداد عريضة نخبوية جنّد الشملان قلمه لطرح مسألة الديمقراطية وضرورتها في المنطقة من خلال مقالاته الصحافية في بعض الصحف المحلية والخليجية .

يتذكر أحمد قائلا : «كنت قد بدأت الكتابة في الصحافة منذ نهاية الثمانينيات ، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية ، وجدت أن من الضرورة أن تقتحم الأقلام الوطنية في الصحافة المحلية والخليجية المسألة الديمقراطية ، وقد بدأتُ العام ١٩٩١ الكتابة في جريدة «الوطن» الكويتية و«الخليج» الإماراتية بمقالات سياسية عامة حرصت فيها على الاقتراب من تخوم المسألة الديمقراطية في دول المنطقة» .

يقول الكاتب الكويتي الأستاذ أحمد الديين : «صلة الصديق أحمد الشملان بالكتابة في جريدة «الوطن» الكويتية بدأت في نهاية العام ١٩٩١ بداية العام ١٩٩٢ ، وكنت حينذاك أشغل منصب نائب رئيس تحرير الجريدة» .

على المستوى المحلي لم يكن أحد من المواطنين أو المقيمين يجرؤ على تناول قضايا الديمقراطية عبر الصحافة المحلية أو ينشر مقالات تتناول المسألة الديمقراطية وتطالب بها حتى في الصحافة خارج حدود الوطن . على الصعيد المحلي كان مجرد ذكر كلمة ديمقراطية في الصحافة في عداد الجريمة التي يمكن أن تعرض كاتبها للمساءلة الأمنية وتطبيق قانون أمن الدولة ، ويمكننا الزعم أن أحمد الشملان كان أول بحريني -من داخل الوطن- يقتحم هذه الساحة عبر الصحافة المحلية والخليجية .

يقول الصحافي البحريني الأستاذ علي صالح : «يرجع لأحمد الشملان الفضل

---

(١) جريدة «الوطن» الكويتية . ٢٧ أكتوبر ١٩٩١ و ٣ و ٦ نوفمبر ١٩٩١ و ٦ و١٣ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) جريدة «الخليج» . الشارقة : ٨ ديسمبر ١٩٩١ و ١٧ ديسمبر١٩٩١ و ١٩ و٢٣ ديسمبر١٩٩١ .

في تناول القضية الديمقراطية في ذلك الوقت الذي كان فيه الكثيرون خائفين ولم يخرجوا ولم يظهر لهم أي صوت ، كان الشملان يكتب مقالات يومية في جريدة «أخبار الخليج» البحرينية وفي جريدة «الخليج» الإماراتية التي كنت مديرا لمكتبها في البحرين . ومن أهم ما يجب أن يؤكده المرء في حق أحمد الشملان أنه أول من أثار القضايا الدستورية وقضايا الديمقراطية من خلال مقالاته في ذلك الوقت الذي كان وقت قمع لا يجرؤ أحد فيه على كتابة كلمة حول قضايا المطالبة بالديمقراطية . هذه النقطة تحسب للشملان فقد كان الشخص الوحيد آنذاك الذي تصدى لهذه القضية وكتب بشجاعة سلسلة مقالات كان لها تأثير كبير لذلك بدأت وزارة الإعلام تحتج وكانوا متضايقين من كتاباته» .

***

مع دخول العام ١٩٩٢ وتبلور الحراك المطلبي في البحرين وطرح عريضة نخبوية تطالب بإعادة العمل بالدستور وعودة الحياة البرلمانية ، ومن ثم التحرك على توقيعها ، نشط قلم أحمد الشملان في رفد ودعم الحراك بما كان يكتبه من مقالات تتعلق بالمسألة الديمقراطية . وحتى تقديم العريضة النخبوية للأمير العام ١٩٩٣ حفلت مقالاته بطروحات المطالبة بالديمقراطية وشكلت عاملا محفزا ومشجعا للتوسع في الحركة المطالبة بالديمقراطية في البحرين .

في مقال بعنوان «الواقع بين الاستثناء والقاعدة» كتب الشملان : «هناك واقع لا مفر من الاعتراف به ، وهو أن جميع الفعاليات السياسية في دول الخليج العربي تطرح قضية الديمقراطية والعودة للعمل بالدساتير بصفتها القضية الأكثر إلحاحا ، وأن الاستثناء هو الوضع القائم والمتعارض شكلا ومضمونا مع الدساتير المعطلة»[١] .

وجاء في مقال له نشر محليا بعنوان «الامتحان والدرس» : «المعارضة السياسية في مختلف بلدان الخليج وبمختلف قياداتها الفكرية لم يصل صوتها إلى العالم عبر صحافة مستقلة تعبر عنها . .ومن باب أولى أن يكون لهذه المعارضة الديمقراطية المستقلة منبرها الخاص المعترف به ، كما أن من حق هذه المعارضة ممارسة نشاطها والتعبير عن رأيها ضمن مؤسسات ديمقراطية منتخبة انتخابا حرا مباشرا ، وهو ما

(١) أحمد الشملان . «الواقع بين الاستثناء والقاعدة» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٦ أبريل ١٩٩٢ .

تفتقده بلدان الخليج عموما . . .»[1] .

ونشر مقالا بعنوان «في العلاقة» جاء فيه : «في المجتمعات المتطورة حضاريا تعتبر العلاقة مع الآخر وتقويتها هدفا هاما يسعى إليه المجتمع في مستوياته كافة وينخرط في هذا السياق الفهم العصري لدور العلاقة الشخصية في تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب ، أي أن الآخر لا يشكل «خطرا» على تلك المجتمعات ، بعكس مجتمعاتنا التي لا تزال تعيش تحت وطأة الخوف من الآخر والحذر منه وفهم ما يبدو منه بعكس ما يقصده . ولعل هذا هو السبب الذي طبع علاقات مجتمعاتنا العربية بذوي النفوذ والسلطات فيها بطابع الريبة والخوف ، وبالتالي أصبح الانغلاق والانطواء هما الطابع السائد ، وعندما طرحت قضية «الديمقراطية» اشتد الحذر والخوف بين الحكام والمحكومين لأن الديمقراطية تعني اختراق الصندوق المغلق»[2] .

كما نشر مقالا بعنوان «الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية» جاء فيه : «إن مشروعية الحوار والذي دار ولا يزال بين قطاعات واسعة من شعوب دول الخليج العربي حول ضرورة المشاركة الشعبية في مسؤوليات الحكم والإدارة وحق المساءلة والمحاسبة ، إنما تأتي من منطلق التمسك بالدساتير في الدول الخليجية . . .إن قضية الديمقراطية التي كثر الحديث عنها واستمر يدور منذ أزمة الكويت وما بعد تحريرها إلى يومنا هذا ، إنما تنطلق من منطلق أنها قضية دستورية ، أي تقر بها دساتير الدول الخليجية»[3] .

وواصل كتاباته حول القضية نفسها ، فنشر مقالا من جزأين بعنوان «الديمقراطية وأزمة الوعي» تحدث فيه عن مفهوم الديمقراطية[4] ، ومقالا عنوانه» الديمقراطية بين النظرية والتطبيق» تطرق فيه إلى مبدأ الديمقراطية في الدساتير الخليجية[5] .

---

(١) أحمد الشملان . «الامتحان والدرس» . مجلة «صدى الأسبوع» البحرين : ١٤ أبريل ١٩٩٢ .

(٢) أحمد الشملان . «في العلاقة» . جريدة «الخليج» الشارقة : ٢٨ ابريل ١٩٩٢ .

(٣) أحمد الشملان . «الديمقراطية من منظور الدساتير الخليجية» . المصدر نفسه . ٢٠ يونيو ١٩٩٢ .

(٤) أحمد الشملان . «الديمقراطية وأزمة الوعي» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٢٦ يونيو ١٩٩٢ و٣ أغسطس ١٩٩٢ .

(٥) أحمد الشملان . «الديمقراطية بين النظرية والتطبيق» . جريدة «الخليج» . الشارقة :١ يوليو ١٩٩٢ .

وفي مقال بعنوان «خطاب مفتوح إلى من يهمه الأمر» بعث به لجريدتي «الوطن» الكويتية و«الخليج» الإماراتية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٩٢ ولم يتم نشره يقول : «أول حل في ترتيب البيت الخليجي سبق وأن طرحته كافة الفعاليات السياسية والاقتصادية في المنطقة هو إشاعة جو الديمقراطية السياسية التوأم الطبيعي للديمقراطية الاقتصادية وحرية السوق ، وتهيئة الأجواء الملائمة للمجالس الشعبية المنتخبة وصولا إلى البرلمان الخليجي الموحد ، ومثل هذا الحل الذي يبدو للبعض أبعد من نجوم السماء يبدو في الواقع ممكنا وقريبا من التحقيق لو أطلقت الحرية السياسية لأبناء الخليج كي يقولوا كلمتهم في استفتاء شعبي حر ، ويبدو هذا المطلب طبيعيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة»[١] .

وطوال شهري نوفمبر وديسمبر من العام ١٩٩٢ وهما الشهران اللذان تكثف خلالهما التحرك على التوقيع على العريضة النخبوية وسبقا لقاء وفد لجنة العريضة النخبوية مع الأمير ، واصل أحمد الشملان سلسلة مقالاته المتعلقة بمسألة الديمقراطية في الصحافة المحلية والخليجية . كتب مقالا بعنوان «ديمقراطية ثقافية أم ثقافة ديمقراطية؟» ، ورد فيه : «موضوع الديمقراطية يسبب مغصا وآلاما شديدة في الأمعاء! لأنه يدخل في المنطقة المحرمة التي لا يحتملها السقف المعين للحوار وعلى الأغلب تصب محابر المفكرين الرسميين وشبه الرسميين في اتجاه النخبة التي من الممكن السماح لها بالتكلم في الديمقراطية باعتبارها مشروعا غربيا يدخل الحضارة الإسلامية والعربية مع حملات الغزو التبشيري والاستعماري مما يضع مسألة البحث في الديمقراطية في خانة العصيان للولاء»[٢] .

وبعنوان «الدولة والمسألة الديمقراطية» نُشر له مقال طرح فيه نماذج العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات النامية وإشكالياتها ، وتحدث عن نماذج تطبيقات الديمقراطية في مختلف البلدان وعيوب تطبيقاتها في البلدان النامية[٣] .

---

(١) أحمد الشملان . «خطاب مفتوح الى من يهمه الأمر» . أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٢) أحمد الشملان . «ديمقراطية ثقافية أم ثقافة ديمقراطية؟» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٣ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٣) أحمد الشملان . «الدولة والمسألة الديمقراطية» . جريدة «الخليج» الشارقة : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

وفي مقال بعنوان «عشية القمة الخليجية» كتب : «إن شعوب الخليج قد وصلت إلى المرحلة التي تستطيع فيها أن تفهم أهمية تدخلها في القرار السياسي كشعوب لا كأفراد منتقين أو معينين ليقولوا ما يقال لهم»[١] .

وكتب مقالا بعنوان «القمة الخليجية والقاعدة» جاء فيه : «لا شك أن أكثر دولة خليجية استفادت من التجارب هي دولة الكويت ، فتجربتها الديمقراطية تأسست على الإرادة الشعبية الحرة . وكان حريا بالدول الخليجية أن تحذو حذو الكويت في هذا المضمار . . . والحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي أن الشعوب في الخليج استفادت من تجاربها ، ولذلك طرحت وبهدوء وتعقل مسألة المشاركة الشعبية عن طريق الانتخابات الحرة والمجالس المنتخبة ، وفي بعضها طرحت قضية العودة إلى الدستور وعودة المجالس المنتخبة»[٢] .

وفي مقال بعنوان «القمة أبعد من المحليات» كتب : «إن المطالب الجوهرية التي ترفعها شعوب المنطقة إلى قادتها بوصفهم جادين في بناء وحدة إقليمية متماسكة تتركز أساسا على إحداث إصلاحات مؤسساتية دستورية ديمقراطية داخل بلدان الخليج»[٣] .

على هذا المنوال استمر الشملان يكتب مقالاته في مسألة المطالبة بالديمقراطية خلال مرحلة التحرك على العريضة النخبوية وعشية اللقاء التاريخي بين وفد لجنة العريضة النخبوية وأمير البلاد الذي تم في ٣ يناير ١٩٩٣ . وخلال الفترة المذكورة تصدت أقلام بحرينية لكتابات الشملان حول مسألة الديمقراطية وحاجة المنطقة الماسة لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي . طرحت الأقلام المذكورة آراء مضادة لطروحات الشملان مفادها أن المنطقة والبحرين لم تزل -مجتمعات ومواطنين- غير مؤهلة للحياة الديمقراطية ، والجدير ذكره أن هذه الأصوات وبعد قليل من السنوات تحولت -بعد الانفراج وإعلان ميثاق العمل الوطني- إلى أكبر دعاة للديمقراطية تنافح عن تطبيقها في البحرين .

حين ارتفعت تلك الأصوات ضد طروحات الشملان تصدى لها أحمد في وقتها

---

(١) أحمد الشملان . «عشية القمة الخليجية» . جريدة «الوطن» الكويت : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٢) أحمد الشملان .«القمة الخليجية والقاعدة» . المصدر نفسه . ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ .

(٣) أحمد الشملان . «القمة أبعد من المحليات» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ١ ديسمبر ١٩٩٢ .

ورد على تلك الأقلام واحدا واحدا في غير مقال . في معرض ردوده على تلك الأصوات كتب مقالا عنوانه «الواقع بين الاستثناء والقاعدة» جاء فيه : «بدون الدخول فيما يحاول البعض طرحه من تفسيرات كيفية وتعسفية لمفهوم الديمقراطية ، وما يكتبه البعض من كتابات تنم عن استخفاف بمستوى وعي الناس ووعي شعوب المنطقة معتقدين أنهم «الأكثر ثقافة» وهم يفهمون جيدا أن كتاباتهم لا تدل على «عمق ثقافي» بل على تملق سياسي رخيص ومخجل»[١] .

ونشر مقالا تهكميا تحت عنوان «حكماء المحاربين القدماء» قال فيه : «ثلة فاخرة من المحاربين القدماء تحولت حروبهم القديمة بقدرة قادر إلى ذكريات مقيتة بغيضة تستدعي البراءة منها لكونها تفسد بهجة العصر الجديد اللامع ولذة الجلوس المتعالي . .هذا ما توقعناه دائما ، أن يتحدثوا عن الديمقراطية أخيرا . .لقد صارت هذه الديمقراطية وباء يستحق أن تأخذ عنه تطعيما مضادا للحصانة! لكنهم والحق يقال يتمتعون بحصانة لطيفة مدهونة برقة الإقناع بأن حياتنا ولا أجمل منها . . .لقد وجدت ثلة المحاربين القدماء نفسها أمام واقعة جديدة وخطيرة ، أن تواجه تيارا عارما من المطالبين بالديمقراطية والمتحدثين في الديمقراطية بطول الخليج وعرضه»[٢] .

والى جانب المسألة الديمقراطية تطرقت مقالات الشملان خلال العام ١٩٩٢ إلى موضوعات القمة الخليجية والنظام العالمي الجديد ودور منظمة الأمم المتحدة ومؤتمر مدريد والسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والقضية الفلسطينية وانهيار الاتحاد السوفيتي وأوضاع البلدان النامية[٣] .

كتابات أحمد الشملان السياسية وتحليلاته لوضع المنطقة وإشكالاتها واحتياجاتها لفتت الاهتمام لما يطرحه هذا الكاتب ويؤكد عليه في كافة مقالاته ، وفي إطار هذا الاهتمام دعته جريدة «الخليج» الإماراتية إلى ندوة عقدتها في الشارقة خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو ١٩٩٢ بعنوان «عامان على غزو النظام العراقي للكويت . شارك في الندوة المذكورة من البحرين مع الشملان د . باقر النجار والكاتبة الصحافية سوسن الشاعر .

---

(١) أحمد الشملان . «الواقع بين الاستثناء والقاعدة» . المصدر نفسه . ٨ أبريل ١٩٩٢ .

(٢) أحمد الشملان . «حكماء المحاربين القدماء» . المصدر نفسه . ١ ديسمبر ١٩٩٢ .

(٣) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

يتذكر أحمد مجريات الندوة بقوله : «خلال الندوة حرصت على التطرق للخلل السياسي الأساس في دول المنطقة والذي كنت أؤكد عليه دائما في مقالاتي وهو حاجة المنطقة للإصلاح ونيل شعوبها حقهم بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي من خلال مجالس منتخبة . على الصعيد الشخصي كان ذلك اللقاء فرصة ثمينة للالتقاء مع د . خالد الوسمي القائد السابق في حركة القوميين العرب الذي كنت أعرفه قائدا منذ ستينيات القرن الماضي» .

لدى مناقشة المحور السياسي بالندوة قال الشملان في إحدى مداخلاته : «أعتقد أن الوضع السياسي العام في منطقة الخليج وانعدام مشاركة المواطنين في القرار السياسي ، وضيق هامش الحرية السياسية وتشديد الرقابة كانت كلها عوامل تحريض لنظام صدام حسين للقيام بغزو الكويت ، لكن من المهم التأكيد على الوعي العميق الذي تتمتع به المعارضة السياسية في الكويت ودول الخليج حيث أن مطالبها الأساسية لم تكن تغيير النظام بشكل عام أو الانقلاب على الأنظمة السياسية وإنما كانت ترفع مطالب وشعارات ديمقراطية مشروعة تقرها المواثيق الدولية . أعتقد أنه لابد من إعادة النظر في العديد من الأطروحات وأن تعرف الأنظمة أنه لا وجود للحركات السياسية السرية التي تعمل ضدها أو تؤلب الرأي العام عليها ، ثم أن المجالس المنتخبة هي في الحقيقة تحد من صلاحياتها الدساتير الخليجية الموجودة والتي لها سقف معين لا يمكن تجاوزه لذلك لا مبرر للخوف من إطلاق الحريات السياسية ومشاركة المواطن في صنع القرار»[1] . بعدما عاد أحمد الشملان من الشارقة كان ما طرحه في الندوة من مداخلات واحدا من أسباب استدعائه من قبل وزير الداخلية والتحقيق معه ثم سحب جواز سفره .

***

مع بدء العام ١٩٩٣ انتظمت كتابات أحمد الشملان في الصحافة المحلية والخليجية بشكل أكبر ، فعلى الصعيد المحلي ومع دخول العام ١٩٩٣ اتفق الشملان مع الجريدة البحرينية «أخبار الخليج» على كتابة عمود بعنوان «أجراس» ، فبدأ بمقالين في الأسبوع ، ومنذ منتصف العام أصبح العمود ينشر ثلاث مرات في الأسبوع ، وفي

(١) «عامان على غزو النظام العراقي للكويت» . ندوة مركز الخليج للدراسات العربية . جريدة «الخليج» . الشارقة : ٣ أغسطس ١٩٩٢ .

أواخر العام ١٩٩٣ تحول إلى عمود يومي ، وبذلك أصبحت مقالات أحمد أكثر انتشارا على الصعيد المحلي ، وكان يهتم بطرح القضايا ذات السخونة والإلحاح على الساحة المحلية .

يقول السيد صادق الجمري : «أحمد الشملان كان معروفا في العمل السري سابقا والمنتمين لتلك التنظيمات يعرفونه ، وأول ما ورد اسمه كان في بداية التسعينيات كأول بروز له على الساحة في البحرين ، كان يكتب في «أخبار الخليج» وكانت مقالاته مميزة خاصة في ذلك الوقت ، واستغرب الناس كيف هذا النفس النظيف يكتب في «أخبار الخليج» المعروف توجهها في تلك الفترة ، في جريدة «الخليج» الإماراتية كان من غير المستغرب أن ينشروا له ، وقد استمر مع «أخبار الخليج» سنة أو سنتين تقريبا ثم تم توقيفه» .

وفي ظروف النشر المحلي شديدة الصعوبة والخطورة حاول الشملان الاقتراب من طرح المطالبة بالديمقراطية أحيانا وتطرق لها بشكل مباشر أحيانا أخرى . ومثلما دعمت مقالاته العام ١٩٩٢ التحرك على العريضة النخبوية ، بدأ منذ العام ١٩٩٣ دعم التحرك على العريضة الشعبية . كتب مقالا بعنوان «حال الدنيا» قال فيه بنفس تهكمي «هامشنا الديمقراطي -ولله الحمد- يشكو كثيرا»[١] .

وفي مقال «وقفة تجاه السياسة العربية» دعا إلى الأخذ بعنصر المشاركة الشعبية في صياغة القرار حين مراجعة السياسة الخارجية العربية قائلا : «المشاركة الشعبية هنا تمثل المؤسسات الشعبية المنتخبة»[٢] .

وفي مقال بعنوان «الأسئلة الخليجية» يقول : «عندما يكون الاتجاه العام-خليجيا- يحث الخطى نحو المزيد من الاندماج في إيقاع حركة العصر الذي نعيشه ، والذي يشارف على الدخول في القرن الحادي والعشرين ، فان هذا الاتجاه بحاجة ماسة إلى استيعاب واع مسؤول لما يهدف إليه وما يطمح إلى تحقيقه . واجتهادنا في هذا الاستيعاب يتطلب التوقف مطولا أمام السؤال الحساس والهام الملتصق تمام الالتصاق بهذا الاتجاه العام لحركة التطور السياسي الخليجي ، وهو سؤال يتعلق بمدى تحقيق

---

(١) أحمد الشملان . «حال الدنيا» . جريدة «أخبار الخليج» . عمود «أجراس» . البحرين : ١٤ أبريل ١٩٩٣ .

(٢) أحمد الشملان . «وقفة تجاه السياسة العربية» . المصدر نفسه . ٢٨ أبريل ١٩٩٣ .

الديمقراطية -مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد خليجي وخصوصية تجربته في هذا المجال- وما مدى المشترك خليجيا في القضية الديمقراطية»[1] .

ومنذ أوائل العام ذاته ١٩٩٣ أصبحت مقالات أحمد الشملان في الصحف الخليجية «الوطن» الكويتية و«الخليج» الإماراتية تنشر في عمود يحمل العنوان ذاته : «أجراس» ، وتميزت مقالاته بالطرح المباشر لمطلب الأخذ بالديمقراطية في بلدان الخليج . يقول الأستاذ عبدالله مطيويع : «تولى الشملان جانب النشر في الصحف الخليجية ، كنا نطمح أن يُسمع صوتنا ويخرج من الحدود المحلية . كنا ننسخ مقالات أحمد بالمئات ونوزعها وحينما لا تصدر لجنة العريضة بيانا حول أي حدث أو تطور معين كان مقال الشملان يحل محل البيان . كانت كتاباته تتركز حول الدستور البحريني والحياة البرلمانية وتسلط الأضواء على ضرورة المطالبة بتفعيلهما» .

في مقال «الديمقراطية في مفترق الطرق» يقول : «أزمة الديمقراطية في بلداننا العربية جعلت «مبدأ» المصادرة للديمقراطية هو السائد والقاعدة ، فيما أصبحت المطالبة هي الاستثناء والشذوذ عن العرف ، هذه الحقيقة نجدها تتجسد في الحوارات الدائرة بين العُديد من المثقفين وعلى صفحات الصحف ، بل وفي بعض الكتب»[2] .

وفي مقال له بعنوان «قضايانا المنسية» كتب يقول : «الحقيقة التي لا بد أن ننتبه لها هي أن قضايا التحول الديمقراطي وتوسيع الحريات الديمقراطية لم تزل هي شعارات المرحلة التي يمر بها الخليج والوطن العربي . وما لم تُحل هذه القضايا فان أي قضايا تتعلق بالأمن والدفاع لن تؤدي إلى أي حماية حقيقية لأمن الوطن والمواطن»[3] .

ظل موضوع الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان الشغل الشاغل للشملان حتى في إطار اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، ففي مقال له بعنوان «أكثر من أمل واحد» كتب يقول : «لقد نبه المحامون العرب في مداخلاتهم إلى الأضرار البليغة التي ألحقتها سياسة مصادرة الحريات والتضييق عليها في البلدان

---

(١) أحمد الشملان . «الأسئلة الخليجية» . المصدر نفسه . ٥ يونيو ١٩٩٣ .

(٢) أحمد الشملان . «الديمقراطية في مفترق الطرق» . المصدر نفسه . ٢ فبراير ١٩٩٣

(٣) أحمد الشملان . «قضايانا المنسية» . جريدة «الخليج» . عمود «أجراس» . الشارقة . وجريدة «الوطن» . عمود «أجراس» الكويت : ٣٠ مارس ١٩٩٣ .

العربية ، والوصاية غير المبررة التي تمارس تجاه الشعوب العربية من قبل حكوماتها» .[1]

وإلى جانب طرح مطلب الديمقراطية في العديد من المقالات خلال العام ١٩٩٣ ، واصل الشملان كتاباته المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني والمُدينة للسياسات والمواقف الإسرائيلية ضد الفلسطينين ، كما استمر في تعرية طروحات النظام العالمي الجديد ، وتصدى بضراوة في عديد المقالات للحصار الدولي الذي فُرض على الشعب العراقي منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ، كما اهتم بتحليل الأوضاع في دول أوربا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وفي العام المذكور خصص مجموعة من مقالاته لتحليل الأوضاع في اليمن وفي البوسنة والهرسك ، كما كتب بعض المقالات مدافعا عن العلمانية . من جانب آخر ركز أحمد خلال شهري يوليو وأغسطس من العام ١٩٩٣ على كتابة سلسلة من المقالات المناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وفي العالم[2] .

***

مع دخول العام ١٩٩٤ أضيفت جريدة «الشرق» القطرية إلى الصحف الخليجية التي كانت تنشر لأحمد الشملان لكنها لم تكن تصل إلى البحرين ، وقد واصل الشملان طرح ومناقشة مسألة الديمقراطية متوجها لها توجها مبدئيا ظهر في دفاعه عن الديمقراطية في الجزائر التي فاز فيها الإسلاميون ، فوقف موقفا مضادا لإلغاء انتخاباتها .

في مقال بعنوان «اشتداد الانحراف في الجزائر» يتساءل متهكما : «حتى الآن لا يفهم أي مراقب لما يجري في الجزائر السبب الذي يدفع بالدولة أو المتنفذين فيها للالتفاف على الديمقراطية ومحاولة البحث عن ديمقراطية ارستقراطية من النخبة تحل محل الشعب»[3] .

---

(١) أحمد الشملان . «أكثر من أمل واحد» . جريدة «أخبار الخليج» . عمود «أجراس» . البحرين : ٢٨ ديسمبر١٩٩٣

(٢) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٣) أحمد الشملان . «اشتداد الانحراف في الجزائر» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٢٩ يناير ١٩٩٤ .

ونشر مقالا بعنوان «هذا الملتقى المفترق!!» نوه فيه ببعض القضايا التي طرحها الملتقى الاجتماعي الثقافي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الشارقة ، وجاء في المقال : «إن أهمية هذا الملتقى هو أنه أثار وبشكل مباشر وغير مباشر محنة الديمقراطية وإبعاد المواطن عن المشاركة في صنع قرارات تتعلق بمصيره حتى وصل الأمر بهذا المواطن إلى الإحساس بغربة في وطنه»(١) .

وفي مقال تحت عنوان «معاقبة النشطاء! مكافأة الخبثاء!» تحدث عن مساعي أصحاب القرار لتقريب وتدجين المعارضين جاء فيه : «في بلدان العالم الثالث يلجأ أصحاب القرار إلى تقريب المعارضين لهم وتسليمهم المسؤوليات الكبيرة لثقتهم بأنهم «يورطونهم» بوضعهم في مثل تلك المناصب . . ثم يسيطر على تفكير هؤلاء أمر واحد فقط هو إظهار الولاء لكبار المسؤولين في الدولة والتقرب منهم بالتملق وما شابهه»(٢) .

في شهر مايو من العام ١٩٩٤ انعقد المؤتمر القومي الخامس في بيروت وقد حضره أحمد الشملان كعضو في المؤتمر ، وصاغ الشملان نظرته الإيجابية حول المؤتمر في مقال بعُنوان «حول المؤتمر القومي العربي» يقول فيه : «المؤتمر طرح نفسه ليس كمنتدى لشيوخ الفكر القومي العربي بل كتجربة جديدة في الحياة السياسية العربية تطمح لإيجاد مرجعية علمية للوضع السياسي العربي دون علاقة بمؤسسة أو بنظام سياسي ، مما يعني أن هناك ضمانا فعليا لحرية الفكر والتعبير لا تخضع لأي مساومة»(٣) .

وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر من العام ١٩٩٤ ومع تواصل حراك التوقيع على العريضة الشعبية وتواصل ردود الفعل السلبية والمضادة من قبل السلطة تجاه التحرك ، عاد أحمد الشملان إلى التركيز على المسألة الديمقراطية في كتاباته سواء المحلية في جريدة «أخبار الخليج» أو الخليجية في صحف «الخليج» و«الوطن» و«الشرق» .

في مقال بعنوان «أسئلة الحوار المقطوع» كتب أحمد : «جوهر المشكلة التي نعاني منها في الحوار : رفض الاختلاف في الرأي باعتباره فتنة . . فالواقع الموجود هو الصحيح ونقده بقصد إصلاحه يعني معارضته بجديد يخالف السائد ، أين يمكن أن

---

(١) أحمد الشملان . «هذا الملتقى المفترق!!» . المصدر نفسه . ٥ فبراير ١٩٩٤ .

(٢) أحمد الشملان . «معاقبة النشطاء! مكافأة الخبثاء!» . المصدر نفسه . ٥ مارس ١٩٩٥ .

(٣) أحمد الشملان . «حول المؤتمر القومي العربي» . المصدر نفسه . ١٦ مايو ١٩٩٤ .

تنبت الديمقراطية في تربة لا تعرف ولا تقبل سوى السائد فيها وعليها؟! . أساس الديمقراطية هو حرية «الجميع» دون استثناء في إبداء الرأي وحق اختيار الطريقة التي يعبّر بها هذا «الجميع» عن رأيه دون أن تكون هناك تجاوزات من أطراف هذا «الجميع» على بعضها البعض» . ويختتم المقال بقوله : «دائما لدينا الحاجة لتعريف الديمقراطية ، ودائما لدينا الحاجة للتذكير بحق الآخر في إبداء رأيه المختلف ، ودائما لدينا الحاجة للتأكيد على حق المعارضة التي تحاول إظهار نفسها بأنها ليست معارضة وإنما لديها رأيها الخاص الذي تريد الاحتفاظ به . .وهي دائما وأبدا محتفظة بهذا الرأي الخاص بانتظار المجهول»[1] .

وفي مقال نشرته له الصحف الخليجية إبّان انعقاد القمة الخليجية الخامسة عشر تحت عنوان «قضايا حساسة» تحدث الشملان عن ثلاث قضايا حساسة حَريّة بالاهتمام المشترك لدول مجلس التعاون هي : قضية وضع إستراتيجية أمنية إقليمية ، وقضية الديمقراطية ، وقضية التركيبة السكانية . نُشر المقال كاملا في الصحف الخليجية ، إلا أن جريدة «أخبار الخليج» البحرينية نشرت المقال في اليوم ذاته وقد اقتطعت منه القضية الثانية وأبقت على القضيتين الأخريين . كتب الشملان في الجزء الذي تم اقتطاعه من الجريدة البحرينية : «أما القضية التي توازي أهمية وضع إستراتيجية أمنية إقليمية فهي قضية الديمقراطية التي يتطلب النظر إليها ربطا عضويا بينها وبين التحولات العالمية . . .فالديمقراطية مسألة ذات سمة اقتصادية في الظروف الراهنة في العالم أكثر منها سياسية أو تراثية ، والعبرة في السلوك باتجاه الديمقراطية ليس التنظير والحديث عن «عاداتنا وتقاليدنا» وإنما العبرة في الخطوات العملية التي تجسد كفالة حق ذوي المصالح في المساواة أمام القانون والمساواة في حق التعبير عن الرأي . . قضية الديمقراطية هنا ليست قضية «الحوار» ولا قبول أو رفض الرأي الآخر ، وإنما قضية المشاركة وتحمل المسؤولية في صنع القرار وبوعي عميق لخطورة المسؤولية في هذا الدور المؤثر في حياة دول مجلس التعاون»[2] .

---

(١) أحمد الشملان . «أسئلة الحوار المقطوع» . المصدر نفسه . ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤ .

(٢) أحمد الشملان . «قضايا حساسة» . جريدة «الخليج» . عمود «أجراس . الشارقة : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ وجريدة «الوطن» . عمود «أجراس» .الكويت : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ وجريدة «أخبار الخليج» . عمود «أجراس» . البحرين : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ .

مع نهاية العام ١٩٩٤ كانت السلطة الرسمية ممثلة في وزارة الداخلية قد بدأت تتخذ بعض الإجراءات المضادة للحركة المطلبية ، وفي ديسمبر ١٩٩٤ جرت حادثة «الماراثون» وجرت -ضمن تداعياتها- حملة اعتقالات في الشهر نفسه مما وتر الأوضاع بشكل شديد .

في تلك الأجواء شعر أحمد الشملان بتفاقم الوضع وخطر انفجاره فنشر محليا مقالا بعنوان «حساسية هذه المرحلة» أشار فيه بشكل غير مباشر إلى حساسية الوضع الذي يمر به الوطن ودور متخذ القرار في تفادي انفجاره . جاء في المقال : «القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها تكاد تجمع على أن المنطقة العربية من الخليج إلى المحيط مستهدفة من القوى الأجنبية ، وكشرط من شروط الهيمنة الأجنبية وتغلغلها تفتيت الجبهة الداخلية بعد اختراقها وبث الفتن في أوساط المواطنين تحت مختلف الشعارات وتزييف القضايا الداخلية لكل بلد وتحريف وجهتها ليمكن ضرب القوى السياسية ببعضها البعض أو تأليب النظام السياسي على المعارضة السلمية . وفي نهاية المطاف تكون النتيجة هي قلاقل واضطرابات . . . المرحلة الراهنة هي من الصعوبة والتعقيد إلى الدرجة التي لا يمكن الاطمئنان إلى اجتيازها دون تماسك داخلي وثقة متبادلة . . . ولقد مرت العديد من الشعوب فيما نمر به الآن من عواصف تهب من الخارج وتحاول أن تضع أقدامها في الداخل ، إلا أن سعة أفق التفكير وبعد النظر السياسي جنب تلك الشعوب مغبة الانجرار خلف الدسائس والمعلومات المفبركة الكاذبة وصمدت بفضل قياداتها الحكيمة أمام أعتى العواصف وتمكنت من نزع فتيل الانفجار الداخلي . .»[١] .

وإلى جانب مسألة الديمقراطية والحريات والحراك المطلبي تناولت مقالات الشملان خلال العام ١٩٩٤ عديد القضايا الساخنة على الساحة السياسية كالوضع في الجزائر والمجزرة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي بالخليل واتفاق غزة-أريحا ومحاولة اغتيال الكاتب نجيب محفوظ ومؤتمر السكان في القاهرة وسلسلة

---

(١) أحمد الشملان . «حساسية هذه المرحلة» . جريدة «أخبار الخليج» . عمود «أجراس» . البحرين : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤ .

مقالات حول حرب اليمن وكذلك حول العراق والسياسة الأمريكية وحول المقاومة في لبنان[1] .

***

مع دخول العام ١٩٩٥ ، اشتدت الأزمة السياسية داخل البحرين وتطورت الأحداث لتبدأ دائرة العنف والعنف المضاد ، وأقدمت السلطة الرسمية على اعتقال القيادات الدينية للطائفة الشيعية محاولة التأكيد على أن العريضة الشعبية والحراك الجماهيري المطالب بالديمقراطية هو تحرك طائفي يقتصر على الطائفة الشيعية وليس حراكا وطنيا يطرح مطالب وطنية عامة . في تلك الظروف اتجهت مقالات أحمد الشملان وجهة أخرى غير وجهة التركيز على التبشير بالديمقراطية وطرح مطالبها بقدر ما غدت محاولة لتحليل وتفسير الحدث والتعبير عن الخشية على مصير الوطن والبحث عن مخارج توقف النزيف .

مع بزوغ فجر العام الجديد ١٩٩٥ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٥ بعث الشملان إلى الصحف المحلية والخليجية التي يكتب بها بمقال استكمالي لمقال «حساسية هذه المرحلة» يحمل العنوان «الممكن في هذه المرحلة» ، ولم يتم نشر المقال الذي جاء فيه : «هناك حقيقة يشترك في الاعتراف بها كافة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي هي ابتعاد القيادات عن القواعد الشعبية في صنع القرارات رغم أن المسؤولية ستكون مشتركة في تطبيق هذه القرارات . . .كان هاجسنا الأساس هو التعويل على حكمة القيادات السياسية في التريث لدرس معلومات مفبركة مضللة كان الهدف منها هو إيقاع البلبلة والاضطراب وتعميق هوة الخلاف في داخل الوطن ، والإيحاء باستحالة التفاهم بين أطراف الجبهة الداخلية لإجراء الإصلاحات السياسية الضرورية والمطلوبة بإلحاح في هذه المرحلة الحساسة . . .مشكلة المشاكل في أي حوار سياسي هو أن ينقطع انقطاعا مطلقا عندما تتوسطه اتهامات خطيرة «بالعمالة» أو «بالانفراد» المطلق في صنع القرار والاستحواذ على كل شيء دون تقديم أي شيء بالمقابل . . .تبدو آفاق تطور العلاقات الداخلية نحو الأفضل مرهونة بإحداث التناسق بين أطراف الجبهة الداخلية من المواطنين والنظام السياسي . . . ويكتسب النظام السياسي صفته من حجم مساحة الحرية التي يتركها بين أطرافه السياسية ، فكلما اتسعت مساحة

(١) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

المشاركة الشعبية وحرية الرأي اكتسب النظام السياسي صفة الديمقراطية ، وكلما ضاقت هذه المساحة اكتسب النظام السياسي الصفة القمعية المناهضة للديمقراطية»[1] .

وقد استحوذت مقالات أحمد الشملان بما تميزت به من شجاعة في الطرح على اهتمام ومتابعة الناس على مستوى الداخل البحريني . يقول الأستاذ محمد نصر الله : «كانت كتابات أحمد في الصحافة المحلية والخليجية تشد اهتمامنا جميعا ، كنا نناقشها وحازت تجاوبا كبيرا وانتشرت مقالاته على مستوى كل البحرين ، كان الناس يتداولونها في المساجد والمآتم ، كان هناك جو جماهيري يحيط بأحمد الشملان» .

ضاقت الجهة الرسمية في البحرين من كتابات الشملان وقررت أن تسكت قلمه خاصة وأحداث التسعينيات في ذروة تصاعدها ، ففي مطلع يناير ١٩٩٥ أُوقف أحمد عن الكتابة في جريدة «أخبار الخليج» ، بل عن الكتابة في الصحافة المحلية عموما . يقول أحمد : «اتصل بي الأستاذ أحمد كمال رئيس تحرير جريدة «أخبار الخليج» التي كنت أكتب بها لفترة امتدت عامين ، وأخبرني بأن الجريدة ستتوقف عن نشر مقالاتي . وحينما استفسرت منه عن الأسباب أشار إلى ما معناه أن هناك أوامر عليا بوقفي عن الكتابة في الصحافة المحلية ، ومنذ ذلك الحين غابت كتاباتي عن الصحف الداخلية ولقيت انتشارا في الصحف الخليجية ، أما أسباب المنع في رأيي فواضحة وهي منع وصول ما أكتبه للقارئ البحريني» .

ويقول السيد صادق الجمري : «حينما تصاعدت الأحداث وكان الأستاذ أحمد الشملان ممنوعا من الكتابة في البحرين صاروا يوزعون كتاباته المنشورة في صحف الخليج كمنشور ، أصبحت مقالات الشملان تنسخ وتوزع كمنشور سياسي» .

بعد وقفه عن الكتابة في الصحافة المحلية يناير ١٩٩٥ واصل أحمد الشملان نشر مقالاته في الصحافة الخليجية ، فقد نشر مقالا بعنوان «إشكالية الدولة والمجتمع» دحض فيه التنظيرات التي راجت حينها والتي كانت تروّج لعدم أهلية المجتمعات العربية للديمقراطية . يقول : «تلك التنظيرات وصلت إلى حد الإفتاء بحرمان تلك المجتمعات من الحقوق السياسية واعتبارها غير جديرة بالديمقراطية أو في أحسن الأحوال لم تنضج للديمقراطية .! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو من الذي لم ينضج

---

(١) المصدر نفسه .

للديمقراطية؟ هل هي الشعوب نفسها أم من يسيطر على الدولة وأجهزتها ويعتبر نفسه هو المرجع الذي يقرر درجة الوعي وحجم الحقوق التي يستحقها شعبه؟؟»[1] .

بعد منعه من الكتابة في صحف وطنه نشر الشملان مقالا بعنوان «هل هناك حقوق؟» تعرض فيه لحرية الرأي كأحد أهم الحقوق الإنسانية عاكسا معاناته من تبعات تعبيره الحر عن رأيه ، يقول : «هل بإمكان المثقف العربي أن يكون صادقا مع الآخرين ومع نفسه دون أن يدفع ثمنا لصدقه هذا؟؟ . . . حقوق الإنسان في مجال التعبير والإبداع تبدو مسكوتا عنها ، ولا تقترب منها القوانين رغم أن دساتير الدول عامة تنص على حق المواطن في حرية التعبير والرأي ، فكيف يمكن حل هذه الإشكالية المعقدة ؟ هذه الإشكالية هي سبب ازدواجية العلاقة بين المثقف العربي ومجتمعه ، إنه يسير مكشوف الظهر دون حماية أو ضمانة لحقه في التعبير الحر»[2] .

وفي مقال بعنوان «هل للصحافة سلطة؟» يقول : «الصحافة كمنبر حر مستقل مستهدف ومطلوب احتواؤه ، إما بصورة مباشرة وقانونية وإما بصورة غير مباشرة وضمنية عن طريق شراء ذمته وتسخيره لذوي النفوذ والسلطان! .الصحافة هي رئة المجتمع التي يتنفس منها هواء التعبير عن ذاته ، وعندما توضع الشروط على التمتع بهذا الحق ، فإن معنى ذلك أن تكتم أنفاس قطاعات عديدة في المجتمع لهذا السبب أو ذاك»[3] .

ومع تفاقم الأحداث في البحرين ولجوء السلطة إلى وسطاء محليين للمساهمة في التهدئة وشعور أحمد الشملان بالخطر المحدق بالوطن كتب مقالا بعنوان «هل نخرج من هذا القلق» قال فيه : «في هذه الظروف الدقيقة والحرجة التي تمر بها البحرين وشعبها ترتفع كافة الأصوات مطالبة بإطفاء الحريق . . .وإذا كانت قطاعات المجتمع البحريني شعبا وحكومة تقول بتهدئة الأمور أولا وهي محقة في طلبها ذلك ، فالسؤال الأول هو من هو المُطالب بتهدئة الأمور؟ ومن الذي يطالب بتهدئة الأمور؟ . . .في أي دولة في العالم لا يوجد ولا يمكن أن يوجد وسيط بين حكومة

---

(١) أحمد الشملان . «إشكالية الدولة والمجتمع» . جريدة «الوطن» . عمود «أجراس» . الكويت : ١٩ يناير ١٩٩٥ .

(٢) أحمد الشملان . «هل هناك حقوق؟» . المصدر نفسه . ٢١ فبراير ١٩٩٥ .

(٣) أحمد الشملان . «هل للصحافة سلطة؟» . المصدر نفسه . ٢٤ فبراير ١٩٩٥ .

وشعبها ولا يمكن أن يتحدث أحد عن معسكر اسمه الحكومة ومعسكر اسمه الشعب . . .من هنا فانتظار الحكومة أن تهدأ الأوضاع بناء على مساع شخصية من بعض الشخصيات المحلية يثير عدة تساؤلات لعل أولها هو كيف تقبل حكومة بوساطة مع شعبها . .»[١] .

وفي غمرة أحداث الساحة البحرينية التي كانت تتفاقم خلال شهر ابريل ١٩٩٥ ، وزعت في البحرين أوراق مشبوهة تحمل أنفاسا طائفية تهدف لتعميق الفرقة بين أبناء الوطن الواحد وتحمل عناوين طائفية من قبيل «كتائب الحسين» و «كتائب عمر و «أتباع الصحابة» . وقد بعث الشملان في ٦ ابريل ١٩٩٥ بمقال عنوانه «قلت قلبي على وطني» لم يتم نشره تحدث فيه عن الدور المشبوه لتلك الأوراق في شق الصف الوطني والوحدة الوطنية وركز على وجود تدخلات خارجية لا تريد للحوار بين الحكومة والشعب أن يجري خشية امتداد تأثيراته إلى خارج البلاد[٢] .

وفي مقال نشر له بعنوان «تأييدا للحوار» أعاد طرح الأفكار الواردة في المقال الذي لم ينشر ، كتب يقول : «من أشد الأخطار التي تهدد منطقة الخليج برمتها- وليس بلدا واحدا فقط- هو خطر بعث الطائفية وإحيائها . . .ونحن -أهل هذا الوطن المعنيين بأنفسهم قبل غيرهم- انتصرنا على الطائفية منذ زمن بعيد ربما هو زمن ميلاد هذا الوطن وتشابكت علاقاتنا العائلية ومصالحنا إلى الحد الذي يستحيل فيه التفريق بينها تحت أي ظرف من الظروف ، حتى بيوت العبادة التي نجلها ونقدسها نعتبرها مساجد الجميع دون أي فرق بين مذهب ومذهب أو فرقة وفرقة . لذلك تبدو محاولات بذر الطائفية مفضوحة ومدانة وتأتي من خارج هذا الوطن وخارج أبنائه . والدساسون الأغبياء الذين يقومون بها ، إنما يفضحون أنفسهم ويكشفونها ويدللون على أنهم جاءوا من خارج هذا المجتمع المتوحد المتكاتف»[٣] .

في ٢٠ ابريل ١٩٩٥ بعث الشملان مقالا للصحف الخليجية عنوانه «تفكير في

---

(١) أحمد الشملان . «هل نخرج من هذا القلق» . جريدة «الخليج» . عمود «أجراس» . الشارقة : ٤ ابريل ١٩٩٥ وجريدة «الوطن» . عمود «أجراس» . الكويت : ٤ ابريل ١٩٩٥ .

(٢) أحمد الشملان . «قلت قلبي على وطني» . أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٣) أحمد الشملان . «تأييدا للحوار» . جريدة «الخليج» . عمود «أجراس» . الشارقة :١١ أبريل ١٩٩٥ وجريدة «الوطن» . عمود «أجراس» . الكويت : ١١ أبريل ١٩٩٥ .

هذه الظاهرة» لم يتم نشره قال فيه : «ما لا يمكن القبول به ولا استساغة ما يُردد حوله أن تكون قضايانا الداخلية التي تمس حياتنا مسا مباشرا وتؤثر علينا بشكل يومي مباحة لمن في الخارج يتحدث عنها ومحرمة علينا ، بل ومحجور الحديث فيها ما لم يكن هذا الحديث يسير في اتجاه محدد بعْينه . والأدهى والأمرّ أن يتحدث العديد عن الحوار ودور المثقفين المفقود في هذا الحوار ، ثم لا يفسح المجال لما يسمى بالحوار أو الكتابة إلا إذا كانت هذه الكتابة تسير في اتجاه واحد محدد بعينه . .»[١] .

خلال شهر أبريل من العام ذاته نشر الكاتب الصحافي البحريني حافظ الشيخ مقالا في جريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن بعنوان «البحرين : شيء من مصارحة غير معهودة» أورد فيه رؤيته حول الأحداث الجارية في البحرين حينها في ثمان ملاحظات قال إنها تتناول التكوين الشيعي لحركة الاحتجاج الجارية[٢] .

وقد كتب أحمد الشملان ردا على مقال الكاتب حافظ الشيخ في مقال أرسله للنشر في الجريدة ذاتها وقد نشرته «القدس العربي» تحت عنوان «البحرين : هل هي معارضة أم ممازحة؟» ، أكد الشملان في رده على وطنية المطالب الشعبية المطروحة وبعدها عن الطائفية أو اقتصارها على طائفة دون أخرى ، وفنّد ما ورد في مقال الكاتب حافظ الشيخ ، وخلص إلى نتيجة مفادها : الأمانة التاريخية تقتضي وضع الأمور في نصابها الصحيح وتسمية الأشياء بأسمائها ، والصحيح هو أن شعب البحرين واحد بتاريخ واحد ولم تفرقه ولن تفرقه الطائفية مهما كانت مسمياتها»[٣] .

نال المقال صدى كبيرا واهتماما على الصعيدين المحلي والخارجي وتم تداوله بشكل واسع جدا . قال لي المهندس عبدالنبي العكري الذي كان في صفوف المعارضة بالمنفى : «هذا المقال كان هاما جدا وتوزع على نطاق واسع جدا» .

وقال الأستاذ علي ربيعة : «بدون مبالغة كان دور أحمد الشملان دورا مهما جدا وخاصة فيما يتعلق بكتابة المقالات التي تدعم وجهة نظر العريضة الشعبية وتدافع

---

(١) أحمد الشملان . «تفكير في هذه الظاهرة» . أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٢) حافظ الشيخ . «البحرين : شيء من مصارحة غير معهودة» . جريدة «القدس العربي» . لندن : ٢٠ ابريل ١٩٩٥ .

(٣) أحمد الشملان . «البحرين : هل هي معارضة أم ممازحة؟» . جريدة «القدس العربي» . لندن : ٢٨ ابريل ١٩٩٥ .

عنها على أساس أنها حركة مطلبية بعيدة عن الطائفية» .

وعلى إثر نشر المقال تم استدعاء الشملان من قبل جهاز الأمن البحريني وسحب جواز سفره في ٤ مايو ١٩٩٥ ، ولاحقا أدرج المقال ضمن لائحة الاتهام التي وجهت للشملان حينما قُدم لمحكمة أمن الدولة بعد اعتقاله في ٧ فبراير ١٩٩٦ (أنظر الملاحق) .

على خلفية التحقيق معه ومصادرة جواز سفره واصل الشملان اعتراضه على مصادرة الرأي المختلف ومعاقبة متخذيه فنشر مقالا بعنوان «مصير الاختلاف» ، قال فيه : «التجربة العربية في قبول الرأي المختلف عن الرأي السائد أو عن رأي أصحاب القرار في أية مؤسسة أو هيئة أو منظمة هي تجربة سلبية إلى حد كبير . وتزداد السلبية كلما كان الاختلاف مع هيئة حكومية بالذات وجهة عليا في الدولة ، فالاختلاف مع تلك الجهات له نتائج وخيمة تتفاوت بين مجرد عدم الرضا والتأنيب وبين التصفية الجسدية دون محاكمة أو حتى مجرد استجواب . وبين هذين الطرفين النقيضين يمكن التعرف على مجموعة من طرق الانتقام لمن يختلف في الرأي مع أصحاب القرار وهي تتفاوت أيضا من التهديد إلى الفصل من العمل ومن ثم مطاردة المختلف معه في لقمة عيشه وحرمانه من كسب لقمة عيشه حتى يتخلى عن آرائه أو يعلن التوبة ، وهي طرق في الانتقام ومصادرة الرأي الآخر تخضع إلى الحالة العامة في البلاد ومزاج سادة القرار»[1] ، كان الشملان بتلك المقالات يعكس الحالة التي يعانيها من منعه من الكتابة واستدعائه للتحقيق وملاحقته في الرزق ومصادرة جواز سفره ومنعه من السفر .

في الوقت ذاته أبدى الشملان ضيقه واستياءه من كتابات المثقفين العرب التي يبتعدون فيها عن الهموم الحقيقية للوطن والمواطن ، كتب مقالا بعنوان «لا يكفي للمثقف ذلك!» قال فيه : «في كتابات المثقفين العرب السياسية منها والثقافية يبدو الإغراق في العموميات ذات الارتباط بالواقع العربي وبهزائمه المعلنة وغير المعلنة والتهويم عبر تلك العموميات في نقد الذات ونقد الآخر والمماحكة في قضايا العلمانية والدينية والتراث والأصالة والحداثة . . . . وباختصار الهروب الفاضح عن مواجهة الوقائع العربية وتجنب البحث في مشكلات المواطن العربي كمواطن له كامل

---

(١) أحمد الشملان . «مصير الاختلاف» . جريدة «الوطن» . عمود «أجراس» . الكويت : ١ يونيو ١٩٩٥ وجريدة «الخليج» . الشارقة : ١ يونيو ١٩٩٥ .

الحقوق . . . . هناك خوف مغلف بذكاء منافق يتجنب من خلاله المثقف الاقتراب من الخطوط الحمراء المحرمة في العوالم العربية ، هناك ميل واضح للاعتكاف أمام كتابات المفكرين والفلاسفة وإعادة صياغتها بالطريقة العربية وحذر مبالغ فيه عن المرور أمام أسباب المآزق الراهنة الجذرية واليومية في آن»[١] .

وبتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٥ دفع للنشر بمقال عنوانه «انه الوطن فحسب» لم يتم نشره عبر فيه عن حبه لوطنه وعرّى فئة المتمصلحين من الوطن دون الاستعداد لتقديم شيء لوطنهم ، استهل المقال بقوله : «يرى البعض حب الوطن والتعلق به وبترابه «موضة قديمة» تدل على «التخلف» ، إذ أن عالم «البزنس» والمصلحة أعاد صياغة المفاهيم والعواطف والمشاعر حتى أصبح الوطن هو المكان الذي لك فيه مصلحة ومنفعة!! وهذا المفهوم النفعي هو موضة العصر الجديد»[٢] .

وكتب مقالا بعنوان «كيف نفهم المعارضة» تطرق فيه للمفهوم المغلوط للمعارضة جاء فيه : «في الحياة السياسية العربية جرى العرف على أن المعارضة تعني السعي إلى قلب نظام الحكم . وطالما السلطة السياسية في مفاهيمنا العربية تعني نظام الحكم نفسه وتغيير أي رمز سياسي في السلطة أو انتقاده يعني المساس بنظام الحكم ، فان المعارضة بالضرورة هي معادية وتسعى إلى مصالحها الخاصة ولا علاقة لها بأي إصلاح سياسي»[٣] .

عشية انعقاد مؤتمر القمة الخليجية ديسمبر ١٩٩٥ نشر له مقال بعنوان «ما نتمناه من قمة مسقط» ورد فيه : «عندما تتجه رغبة شعب من شعوب دول التعاون لتطبيق دستور بلاده وكما هو دون أي تغيير أو حذف ، فليس معنى هذا أن قوة أجنبية تدخلت ووضعت هذه الرغبة وحركت هذا الشعب أو ذاك ، بل معناها بكل بساطة أن المرحلة التي وصل إليها شعب المنطقة وهو بهذا المستوى من الوعي والنضج تتطلب المشاركة الشعبية الواسعة»[٤] .

إلى جانب تلك الكتابات التي كان أحمد الشملان يهدف من ورائها إلى تعرية

---

(١) أحمد الشملان . «لا يكفي للمثقف ذلك!» . جريدة «الوطن» . الكويت : ١٣ مايو ١٩٩٥ .

(٢) أحمد الشملان . «انه الوطن فحسب» . أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٣) أحمد الشملان . «كيف نفهم المعارضة» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٩ يوليو ١٩٩٥ .

(٤) أحمد الشملان . «ما نتمناه من قمة مسقط» . المصدر نفسه . ٥ ديسمبر ١٩٩٥ .

الواقع السياسي المحلي والخليجي ، فقد استمر خلال العام ١٩٩٥ في سلسلة كتاباته ضد السياسة والمواقف الأمريكية والإسرائيلية وضد عملية السلام التي كانت مطروحة حينذاك في المنطقة والقائمة على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ، كما عبر عن دعمه المتواصل للنضال الفلسطيني ، وخصص خلال العام ذاته عددا من مقالاته لمهاجمة الحصار الدولي ضد العراق ، كما كتب عن واقع مجلس التعاون الخليجي وعن خطوات التحديث في عُمان . وخلال العام ذاته خصص بعض مقالاته للمؤتمرات العالمية والعربية الهامة التي عقدت حينها كالمؤتمر العالمي للمرأة في بكين ومؤتمر التنمية في كوبنهاجن ، ذلك إلى جانب مواصلة بحثه في موضوعي العلمانية والدين[١] .

***

مع دخول العام ١٩٩٦ تواصلت أحداث التسعينيات الماضية في البحرين وتواصل النضال المطلبي من أجل الديمقراطية ، وظل أحمد الشملان ناشطا على صعيد الكتابة السياسية على هامش الأحداث معبرا عن الحركة المطلبية في البحرين في صحف «الخليج» الإماراتية و«الوطن» الكويتية و«الرأي العام» القطرية .

على هامش انتخابات جمعية المحامين البحرينية نُشر مقال للشملان بعنوان «صندوق الاقتراع» امتدح فيه الأسلوب الديمقراطي المتبع في انتخابات الجمعية ، وبين كيف أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية بين الأعضاء بعد انتهاء الانتخابات ، وتطرق لقيمة التعبير عن الرأي من خلال صناديق الاقتراع أو الانتخابات قائلا : «إن هذا التعبير عن الرأي يقدم أفضل الضمانات لإشاعة الاستقرار والاطمئنان في نفس المواطن ، فالمواطن يعتقد بأنه دائما على حق ، فلندعه يعبر عن اعتقاده ، ولندعه يقول كلمته التي قد لا يتفق معه فيها هذا المسؤول أو ذاك ، ولكن أن يقولها ويريح نفسه أفضل من أن لا يقولها وتنفجر في داخل نفسه سخطا وغضبا»[٢] .

وفي مقال نُشر له تحت عنوان «الحساسية المفرطة» تحدث الشملان عن الدور السيئ الذي يلعبه المستشارون في تشويه العلاقة بين الشعوب وحكوماتها وخلص إلى نتائج بقوله : «تحولت المطالب البسيطة إلى جرائم خطيرة تقف وراءها دول

---

(١) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٢) أحمد الشملان . «صندوق الاقتراع» . المصدر نفسه . ١٣ يناير ١٩٩٦ .

ومصالح أجنبية غامضة . وأدت هذه السياسات الغريبة إلى حفر خندق يتعمق يوما بعد يوم بين بعض السلطات وشعوبها الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها عدد سكان أي قرية في دولة من الدول متوسطة الحجم . .الواقع يؤكد أن الحوار والتداول في الشؤون العامة وإشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تمسه وتمس وطنه هو الأسلوب الأمثل والأرقى لضمان الاستقرار وحماية المكتسبات الحضارية التي تحققت بفضل تضافر جهود القيادة والقاعدة»[1] .

لم تعد الحكومة في البحرين قادرة على تحمل نشاط أحمد الشملان المعارض وحراكه المطلبي المتواصل على كافة الأصعدة وكتاباته الصريحة والمباشرة ، فتم اعتقاله في ٧ فبراير ١٩٩٦ ، وبذلك توقف قلم الشملان عن الكتابة . وقد أطلق سراح أحمد في ٢١ ابريل ١٩٩٦ ، لكنه لم يتمكن من العودة لقرائه إلا في شهر يونيو من العام ذاته بعد تبرئته وانتهاء إقامته الجبرية .

عاد أحمد الشملان لقرائه بمقال مؤثر يحمل العنوان «أهلا . .» ، جاء نصا أدبيا شاعريا عبر فيه الشملان عن عظيم امتنانه لما ناله من محبة ودعم خلال فترة اعتقاله ، يقول : «لم أتوقع كل هذا الحب ولم أحسب له الحساب : فكيف سأستقبل أحبتي؟ كان الغياب العسير . .وليس لي في الغياب يد! لكنه الغياب الامتحان . . والحر تكفيه الإشارة! والحب تشعله العبارة! وأنا الهديل الموزع بين الغياب والحضور المحتضر! كانت أكثر من مجرد سيمفونية يصدح بها الكون ذلك الحب الذي غمرني وذلك الإيمان الذي انتشلني من بطن الحوت إلى شاطئ اليقطين مرتجفا من برد الغياب عاريا إلا من أوراق الحب التي انهالت من جهات الكون الشاسع . .كانت الأجراس تقرع وصداها يملأ المكان حتى كأن الغياب لم يكن والأحبة ما افترقوا والأيام نست سيرتها فلم يكبر شيء في تتاليها عدا الحب وحده ، ولم تزهر على ضفاف الغياب إلا ورود الوصل وحدها . . والطفولة! كيف لإنسان فرد أن يرد الجميل لآلاف الأصدقاء والأحبة ؟ أي وليمة أو حفلة يمكن إقامتها لعالم بهذا الاتساع والرحابة ؟ أهناك أجمل وأحلى من الكلمة النابعة من القلب؟ نعجز غالبا عن رد الجميل الذي يأتي في لحظته ويؤدي مهمته ولكن هل نعجز عن الوفاء لكل تلك

---

(١) أحمد الشملان . «الحساسية المفرطة» . المصدر نفسه . ١٤ يناير ١٩٩٦ وجريدة «الخليج» . عمود «أجراس» . الشارقة : ١٤ يناير ١٩٩٦ .

الجمائل ؟ نأمل ونأمل أن نظل على عهد الوفاء للكلمة الصادقة المغموسة في نهر الحب ، وحتى تكون «أهلا» في مكانها ويغمرنا ذلك النهر في تدفقه الخالد أشد على أياديكم . .أشد على أياديكم»[١] .

ومنذ يوليو ١٩٩٦ بدأ أحمد الشملان يكتب في جريدة «الراية» القطرية ، وخلال صيف العام ١٩٩٦ ركز الشملان في عموده الصحافي «أجراس» على تسليط الضوء على الانتخابات البرلمانية الكويتية ، وكان قد نشر قبل ذلك العديد من المقالات حول تجربة الكويت الديمقراطية يمتدحها ويرى فيها واحة الديمقراطية التي يفترض أن تحتذي دول المنطقة مسيرتها الديمقراطية .

حول الكويت نُشر للشملان مقال بعنوان «حضن الحب» جاء فيه : «أثمن ما امتلكته الكويت عبر تاريخها الخصب الطري هو الديمقراطية الكويتية . . .وأجمل ما في هذا الشيء الثمين الذي امتلكته الكويت وعاش شعبها عبر مبادئه وأسسه وهو الديمقراطية ، أجمل ما في الديمقراطية وأروعه أنها تحولت إلى خصوصية تميز الشعب الكويتي بطابعها . .فيتحاور الكويتيون ويختلفون ويتصارعون -بالرأي- حكاما ومحكومين دون أن يدخل في هذا الاختلاف والصراع الفكري شرطة أو سجون أو تخوين أو تكفير»[٢] .

وإلى جانب همه الوطني بالكتابة حول مطالب الديمقراطية والحريات العامة كرس الشملان جزءا كبيرا من كتاباته خلال العام ١٩٩٦ للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتعرية السياسة العدوانية للاحتلال الإسرائيلي ومناهضة السياسة الأمريكية في المنطقة ، كما دافع عن حرية الرأي في المنطقة العربية وعن أصحاب الرأي من كتاب ومبدعين[٣] .

في شهر ديسمبر من العام ١٩٩٦ ونتيجة للعديد من الضغوط التي كان يتعرض لها ، أصيب أحمد الشملان بجلطة في القلب أوقفته فترة قصيرة عن الكتابة التي عاد إليها من جديد مع دخول العام ١٩٩٧ .

***

(١) أحمد الشملان . «أهلا . .» . المصدر نفسه . ٥ يونيو ١٩٩٦ .

(٢) أحمد الشملان . : «حضن الحب» . المصدر نفسه . ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ .

(٣) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

دخل العام ١٩٩٧ وواصل أحمد الشملان طرح موضوعه الأهم وهو الدفاع عن مطلب الديمقراطية محليا وإقليميا وعربيا . في مقال بعنوان «من يصنع أزمة الثقافة ؟» كتب يقول : «العبارة المفضلة لدى المثقف العربي «الرسمي» هي دائما : شعوبنا لم تنضج للديمقراطية!! وتحت هذه العبارة يختفي آلاف المتحذلقين والمتشدقين «بالحضارة» العربية الأصيلة التي لا علاقة لها بالحضارة الغربية وما تطلق عليه «الديمقراطية الغربية» ، البعض الآخر من المثقفين العرب يتفنن في إظهار الموانع التي لا تجيز دخولنا التجربة الديمقراطية ويقف على رأس هذه الموانع كوننا كعرب غير ديمقراطيين فكيف نطالب بهذه الديمقراطية؟؟ ، والمهم في نهاية المطاف تكريس الواقع القائم وعدم محاولة تحليله أو تحليل مؤسساته الناقصة ، أي أن المهم لدى المثقف الرسمي أن يبقى الوضع على ما هو عليه وعلى المتضرر أن يغلق فمه» . وينهي مقاله بالقول : «تُرى من الذي يصنع أزمة الثقافة العربية؟؟ هل بإمكاننا ذكر أحد غير هذا النوع من المثقفين كصانع أزمات ثقافية؟؟»[١] وقد كان الشملان بذلك المقال يرد على محاضرة قدمها في تلك الفترة أحد المثقفين «الرسميين» في أحد نوادي البحرين برر فيها عدم الحاجة إلى البرلمان قائلا : إنه ليس الحل المطلوب»[٢] .

خلال العام ١٩٩٧ واصل أحمد الكتابة حول التجربة الديمقراطية الكويتية مشيدا بها كنموذج يحتذى في منطقة الخليج ، وطرح ذلك في مقالين نشرهما خليجيا ، الأول بعنوان «خطوة رائدة» والثاني بعنوان «أمامنا هذه الحقيقة»[٣] كما واصل اهتمامه بمناقشة جوانب القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ، فكتب مقالا بعنوان «السلام من أجل محو فلسطين!!» ومقالا بعنوان

---

(١) أحمد الشملان . «من يصنع أزمة الثقافة؟» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ١٥ يناير ١٩٩٧ و جريدة «الرأي العام» . الكويت : ١٥ يناير ١٩٩٧ .

(٢) حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٦- ١٩٩٧» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٨] . ص ٤٩ .

(٣) جريدة «الخليج» . الشارقة ١٥ مايو ١٩٩٧ وجريدة «الرأي العام» . الكويت : ٢٥ يونيو ١٩٩٧ .

«ماذا فعلت بالوردة؟»[1] .

في بداية يونيو ١٩٩٧ انتقل الشملان من جريدة «الوطن» الكويتية إلى النشر في جريدة «الرأي العام» الكويتية وظل يكتب بها حتى داهمه المرض في نهاية شهر يوليو ١٩٩٧ . وقد كان وقوعه فريسة المرض خاتمة المطاف في الطريق النضالي الذي اختطه الشملان لنفسه عبر الكتابة الصحافية وفي الكتابة عموما . فقد واجه أحمد ضغوطا على أكثر من صعيد سياسي ونفسي وجسدي أدت به لمرض عضال بإصابته يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٧ بجلطة دماغية سببت له إعاقة عن الكلام والكتابة .

بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٩٧ تم توجيه رسالة من مكتب أحمد الشملان للمحاماة إلى الصحف الخليجية التي كان يكتب فيها . تقول الرسالة : «السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة . . . . . المحترم . تحية طيبة وبعد . . أفيد سعادتكم بأن الأستاذ أحمد الشملان من يوم الأربعاء ٣٠ يوليو١٩٩٧ يرقد في المستشفى وهو في حالة غيبوبة نتيجة للجلطة الدماغية التي تعرض لها بالتاريخ المذكور . وهو الآن يرقد بمستشفى السلمانية بالجناح رقم ٥٤ الغرفة رقم ١ . وجدير للتنويه إلى أن المكتب سوف يرد على المكالمات والاستفسارات أثناء الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الواحدة . ولكم جزيل الشكر . . . . ملاحظة : سنتابع المقالات لتاريخ الخميس ٧ أغسطس ١٩٩٧» .

وكان الشملان قد كتب عددا من المقالات قبل أن يمرض تم إرسالها ونشرت في الأيام التالية لمرضه بعنوان «المقالة اليومية المحاصرة»و «لماذا معاناة المرأة؟» و «لماذا إبعاد المرأة؟»[2] . بتلك المقالات ، أسدل الستار على مسيرة عقد من الكتابة الصحافية (١٩٨٧-١٩٩٧) غلب عليها المقال السياسي ، صال فيها الشملان وجال دفاعا عن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان .

سلطنا الضوء -بشكل أساس- على كتابات الشملان التي رفع فيها مطلب الديمقراطية في البحرين والخليج والمنطقة العربية عموما ، ودافع عن ذلك المطلب بمقالات اتسمت بجرأة الطرح في وقت كان التطرق لهذه المسألة -على المستوى البحريني خاصة- مجازفة كبرى تُعرِّض صاحبها للمساءلة الأمنية . يقول الأستاذ

---

(١) المصدر نفسه . ٧ مايو ١٩٩٧ و٢٦ مايو ١٩٩٧ .

(٢) جريدة «الخليج» . الشارقة ٢ أغسطس ١٩٩٧ وجريدة «الراية» . الدوحة : ٩ و١٠ أغسطس ١٩٩٧ .

عبدالله مطيويع : «منذ مرحلة العريضة النخبوية إلى آخر مراحل العريضة الشعبية كان أحمد الشملان هو الذي يكتب في صحف الخليج رافعا المطالب الديمقراطية» .

كما أن جزءا كبيرا من مقالات الشملان تناول القضية الفلسطينية وانتصر لحقوق الشعب الفلسطيني ورفض السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وحارب اتفاقات السلام التي كان يرى أن الأمريكان يسعون إلى فرضها على الفلسطينيين . لقد كتب الشملان مئات المقالات -بمعدل خمسين مقالا كل عام- حول القضية الفلسطينية والسياسة الأمريكية في المنطقة .

وتجدر الإشارة إلى أن أحمد الشملان وعلى مدى عقد كامل حرص على أن يخرج من إطار التحليل السياسي الدسم ويخصص مقالا أو مقالين في الأسبوع للكتابة الاجتماعية التي تطرق فيها إلى قضايا المرأة والطفولة والظواهر الاجتماعية الخ . . وطَرق كذلك الكتابة الأدبية بمقالات تتخذ سمة النصوص الأدبية .

وبالتوقف القسري لكتابات الشملان فقدت الساحة البحرينية قلما شجاعا ندر وجود مثيل له في فترة هيمنة قانون أمن الدولة ومصادرة الحريات التي سبقت دخول الألفية الثالثة واتساع هامش حرية الرأي في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة .

***

نالت مقالات أحمد الشملان في الصحافة المحلية والخليجية بما تميزت به من حس وطني جامع وطرح لموضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان متابعة واهتمام المعارضة البحرينية في الخارج . في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ بعث المهندس عبدالرحمن النعيمي برسالة إلى الشملان بتوقيع «أبو أمل» قال فيها : «نتابع باستمرار عملك الصحافي في «أخبار الخليج» والذي تؤكد فيه على الكثير من القضايا المتفق عليها وبالتالي تدفعنا إلى التأكيد على ضرورة العمل المشترك . .» .

واستقطب مقال أحمد الشملان «البحرين : هل هي معارضة أم ممازحة؟» الذي نشرته جريدة «القدس العربي» بلندن في ٢٨ ابريل ١٩٩٥ اهتماما واسعا فقد عقبت عليه عدة أقلام بين معارض ومؤيد ونُشرت التعقيبات في «القدس العربي» نفسها . ففي ٣ مايو ١٩٩٥ نشرت الجريدة مقالا بعنوان : «حقائق الوضع في البحرين مما لا يعرفه أحمد الشملان» بتوقيع عبدالمحسن محمد راشد يدحض طروحات الشملان مدافعا عن الموقف الرسمي ووجهة النظر الرسمية من الأحداث التي كانت في أوج تصاعدها في البحرين . وفي ١٥ مايو ١٩٩٥ نشرت الجريدة ذاتها مقالا بعنوان

«حقائق البحرين ومغالطات عبدالمحسن راشد» بتوقيع حمزة الديري الذي كان مبعدا من البحرين يرد على ما ورد في مقال عبدالمحسن راشد مؤيدا طروحات الشملان[1] .

كما استحوذت كتابات أحمد الشملان على اهتمام أوساط سياسية عالمية بمن فيها مجموعات اتخاذ القرار الأمريكي ، وقد تحدث أحمد عن ذلك في واحد من آخر مقالاته قبل المرض «المقالة اليومية المحاصرة» إذ يقول : «في مطلع العام ١٩٩٥ اتصلت بي إحدى المسؤولات عن الدوريات العالمية معبرة عن اهتمامها بعمود «أجراس» اليومي الذي أحرره لأكثر من صحيفة خليجية ، وقالت حرفيا : نحن نتابع كتاباتك ونضعها مع غيرها من الكتابات الهامة في نشرة خاصة توزع على صناع القرار في الكونجرس الأمريكي وفي الخارجية الأمريكية لقياس الرأي العام في المنطقة العربية . وقد لاحظتُ فعلا في عدة أعداد من مجلة «ميدل إيست ميرور» ترجمات لعدة مقالات ومقاطع من مقالات نشرت في الصحف الخليجية . . .»[2] .

ونوه الأستاذ الجامعي الكويتي د . عبدالمالك خلف التميمي بالنهج الموضوعي الذي كان يتبعه أحمد الشملان في كتاباته ويسوق مثالا قائلا : «كتب أحمد مقالا عن دراسة قدمتها في البحرين في مؤتمر أقامته كلية الآداب بجامعة البحرين ، فاجأني بالكتابة عنها فموضوعها شائك ويتناول المنهج في العلوم الإنسانية ، ونُشر ما كتبه في الصحف بالكويت ، كان موضوعيا ولم يكتب على أساس أنني صديق قديم ولم يدخل الجانب الشخصي ، كتب بموضوعية وبتجرد وبعمقه الثقافي الذي تعودنا عليه» .

ونالت المقالات التي ناقشت القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية وقضايا اليمن والسودان والجزائر اهتماما عربيا واسعا بين مؤيد ومعارض ، ويحوي أرشيف رسائل أحمد الشملان عشرات الرسائل التي تجاوبت مع طروحات الشملان في مقالاته وأثنت عليها . في ٢٦ يونيو ١٩٩٣ كتبت له سكرتيرة رئيس تحرير جريدة «الوطن» الكويتية الأستاذة عبلة العلمي : شكرا جزيلا على مقالتك والتي نشرت يوم الخميس -فلسطين خليجيا- إنني أعلم لا تحتاج الشكر وكتبت الحقيقة تماما وكانت

---

(١) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

(٢) أحمد الشملان .»المقالة اليومية المحاصرة» . جريدة «الراية» . عمود «أجراس» . الدوحة : ٢ أغسطس ١٩٩٧ .

هناك اتصالات كثيرة تشكرك على ذلك ، لأنك اختصرت وأتيت بالمفيد . نشد على يديك وجميعا نتمنى لك التوفيق والنجاح لأفكارك وقلمك الجريء» .

من جانب آخر كان أحمد الشملان يتلقى عديد الرسائل ويتابع عديد الرؤى التي تنشر وتتضمن وجهات نظر مخالفة لآرائه ويتحاور معها بتبادل الرسائل أو عبر الكتابة الصحافية . إلا أن هناك أقلاما تولت كتابات الشملان في أعمدة صحافية بهجوم قاس خارج عن أدب المناقشة داخل في المس بشخصه وكرامته الإنسانية ، وتلك تجاهلها أحمد ولم يعرها أدنى اهتمام .

كتب الأستاذ فؤاد الهاشم يهاجم كتابات الشملان ويسخر منها قائلا : أتحفنا السيد أحمد الشملان - في مقال نشرته «الوطن» يوم أمس - بجملة من الانتقادات حول ما نكتبه في هذا العامود ضد بعض الخونة العرب من الفلسطينين واليمنيين والتونسيين وبقية البطانة ، وقال إنه أصبح «يشك في قوانا العقلية»! «الشملان» بما يطرحه من أفكار «ثورجية» فيما يتعلق بالعرب والعروبة والعاربة والمستعربة! إنما يذكرني «بشبابي» قبل الثاني من آب ١٩٩٠!! ولو اطلع على ما كنا نكتبه في هذه الجريدة طوال ثلاثة عشر عاما لأيقن تماما بأن إيماننا «بالأممية العربية» أكثر من إيمان المرحوم «تشي غيفارا» بالأممية اللاتينية!! لكنها عادة «الثورجيون» العرب في التجمد داخل الكتل الجليدية وبقاء حالهم على ما هو عليه ، لقد تغيرت خارطة العالم الجغرافية والسياسية والاجتماعية بأسرها ، إلا أنهم ما زالوا يعتقدون بأن روح «لينين» تظهر لعمال المناجم في سيبيريا لتوزع عليهم أقداح الفودكا من أجل أن لا يقال بأن الثورة لا تدفئ جراءها! ما زال هؤلاء «الثورجية» يحلمون بقطع من الخشب يلقيها «ستالين» من حيث هو على عجائز سهول أوكرانيا في شهور الصقيع الطويلة!»[١] .

قال لي أحمد معلقا على ذلك النوع من الهجوم : «كانت تلك -في الغالب- أقلام كويتية موتورة الموقف من بعض الجنسيات العربية في أعقاب الغزو العراقي للكويت . وأنا حينما استنكرت في مقالاتي تلك المواقف لم أشر لأسماء أصحابها ولم أخص عمودا بعينه ولم أسمِّ جريدة بذاتها» .

كما أراني أحمد عمودا صحافيا وقال : «هل تصدقي أن هذا الكلام كتبه أحدهم في صحيفة كويتية ضدي بعد اعتقالي مباشرة في فبراير ١٩٩٦!! ، يقول أحد

---

(١) فؤاد الهاشم . «الثورجية» اشتكوا!! . جريدة «الوطن» . علامة تعجب! . الكويت : ١٦ يوليو ١٩٩٢ .

مقاطع العمود : «هذا الهالك المتهالك من عيون البشر والذي لا يحس بوجوده حتى الهواء قُبض عليه أخيرا في بلاده بعدما اتضح أنه مجرد أجير صغير في عالم الحرق والنهب والسرقة والسطو . .» .

***

نختم بالتنويه بأن أحمد الشملان رفد كتاباته الصحافية حول الديمقراطية وحرية الرأي بمشاركاته في البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات البعد الاجتماعي ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشاركته في برنامج إذاعي محلي أوردت عنه جريدة «أخبار الخليج» في عددها الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤ خبرا يقول : يستضيف برنامج (صباح الخير يا بحرين) اليوم في تمام الساعة الثامنة صباحا المحامي أحمد الشملان حيث يناقش البرنامج مع الضيف تساؤلات تدور حول «هل نحتمل الاختلاف في الرأي؟ هل نتقبل وجهات النظر المعارضة لنا . .وأين نحن من ديمقراطية الحوار؟» .

الفصل العاشر

السيرة الإبداعية

أحمد الشملان مناضل وطني بالدرجة الأولى ، رضع السياسة منذ طفولته وظل الهم الوطني والفعل النضالي يستحوذ كيانه ويوجه كل حياته طوال سني عمره . لكن الشملان وبدرجات أخرى مبدعٌ ، قرض الشعر منذ صباه وظل يعيش هاجسه ويكتبه باستمرار ، وطرق في فترات لاحقة أنواعا أدبية أخرى كالقصة والمسرحية الشعرية والمقالة الأدبية وصولا لمجالات النقد الأدبي والفني .

وطوال حياته ظلت صرامة أحمد الشملان وصلابته النضالية تواري شخصية مرهفة الحس جياشة العاطفة نحو الآخر القريب (الأهل والأحباب) والآخر البعيد (الوطن والقضية) ، هذا النسق العاطفي المتمكن من بنية شخصيته كان لا بد أن يمنحه سمات وملكات فطرية وأخرى مكتسبة توائم شفافية ورهافة حس صاحبها . حظي الشملان منذ صباه بسليقة بكر في الإبداع الشعري أتت عبر مصهر سماته الشخصية ، مثلما أتى استعداده للعطاء النضالي تجسيدا لتلك السمات .

انهماك أحمد الشملان النضالي طوال حياته لم يتح له الاشتغال على تأصيل وتطوير سليقته البكر ، فقد تخللت عطاءه الإبداعي انقطاعات فرضها الانغماس النضالي وما تطلبه من ضرائب باهضة كان الشملان حاضرا دوما لدفعها ، وكان التقصير في رعاية السليقة الشعرية وتطويرها واحدة من تلك الضرائب . لكن الشملان بتكوينه العاطفي الرهيف ، وباطلاعه الثقافي والأدبي المتشعب ، وبما ميزه من إصرار وعناد وتحد لم يتخل يوما عن كتابة الشعر ، ظل يناضل من أجل القضية ويكتب الشعر ، بل ويطرق مجالات أخرى في الإبداع الأدبي والفني .

وعبر مسيرة حياته ونضاله كان أمام أحمد الشملان خطٌ فارقٌ بين مسارين فإما

الانكفاء على الذات والاشتغال على صقل ملكة الإبداع والصعود بها في نمو وتطور متواتر إلى ذرى عالية الكيف والكم ، وإما تلبية مسار العطاء النضالي الملحاح في كل لحظة من لحظات العمر . ولم يكن من الممكن للشملان سوى الوقوف على خط التقاء المسارين ، فكلما تراكمت التجارب النضالية وتعددت أوجه المعاناة وتوسع الاطلاع الفكري والأدبي تبوأ الشق الإبداعي مكانا في الحياة فأبصرت النور نصوص أدبية متنوعة جاد بها دفق العواطف والمشاعر في شخص الشملان الذي من الإجحاف تتبع سيرة حياته الذاتية والنضالية دون وضع التقاء المسارين النضالي والإبداعي في الاعتبار .

ولأن أهم ما ميز هذه الشخصية أن صاحبها مناضل صلب شديد البأس شفاف رهيف القلب والحس رقيق المشاعر في آن ، فقد حدث أن استكثر بعض من رفاق دروبه النضالية -تحت تأثير هيمنة التربية الحزبية شديدة الجفاف- أو استهجنوا رقة قلب المناضل أو فيض عواطفه ، لكن الشملان لم يستطع إلا أن يكون المناضل الصلب المتمسك بمبادئه والعاشق الذي يذوب عشقا للحياة وللإنسان وللطفولة وللحب وللمرأة .

انهماك أحمد الشملان في الهم الوطني ومسارات النضال وانعكاس تداعياته على حياته كان له أثر بيّن في عدم تفرغه للإبداع ومتطلباته وبالتالي حدوث الإرباكات والانقطاعات في التجربة الإبداعية وتعرقل تناميها ، هذا ما أكدته التجربة نفسها وما قاله أصدقاء ورفاق للشملان أخبر مني في تقييم مساره الإبداعي . لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو : هل كان بمقدور الشملان أن يكون مناضلا فحسب أو شاعرا مبدعا فقط؟ الجواب واضح كالشمس في كل زاوية ومحطة من محطات حياته : لا . . لم نكن لنجد الشملان إلا على خط التقاء مساري النضال والإبداع ، أحمد الشملان كان ويبقى مناضلا ومبدعا في آن .

كتب الشاعر قاسم حداد : «يتميز أحمد الشملان بالاهتمام والحماس عندما يتعلق الأمر بالأدب . . . وهي مسألة لن نصادفها كثيراً لدى العديد من المثقفين المنخرطين في الممارسة النضالية طوال فترة الستينيات والسبعينيات (وحتى الآن) ، الظاهرة التي ستفسر لنا دائماً الموقف المحرج (لئلا أقول المخجل) الذي يتخذه ، مناضلونا من الأدب والفن ، أفراداً ومؤسسات . أحمد الشملان ، لم يكن برغم انهماكه بما عرف به من الممارسة النضالية بشتى تجلياتها ، متحمساً للأدب والفن فحسب ، لكنه

أيضاً كان بدأ باكراً في التعبير عن نفسه بالكتابة الأدبية[1] .

وكتب الشاعر كريم رضي : «لم يؤمن أحمد الشملان يوما بأن الإبداع هو شيء آخر غير النضال ، لقد امتزج روحا وجسدا الإنسان المناضل بالمبدع منذ لحظة الكتابة الأولى»[2] .

وقال الأديب السعودي عبدالله محمد العبدالمحسن في شهادته : «أحمد الشملان لم يكن مناضلا أسير سجن سياسي فحسب ، بل ومبدعا أسير أغان ، وترانيم عن كل ما هو جميل يمليها عليه الوطن بأهله الطيبين ، وزرقة بحره ، وخضرة نخله . كان الاثنان معا ، شاعرا في السياسة وسياسيا في الإبداع ، أكد أنه صاحب رؤية فنية ، وذائقة إبداعية وبرهن أن ساحة الإبداع مفتوحة للسياسي أيضا وأنه بوسع السياسي أن يستفيد من الطاقة الإبداعية في نضاله ضد ظلم صارخ ، وفساد متفش ، وضد ما هو قبيح ومشين ، أي أن الإبداع أحد وسائل التغيير الفاعلة نحو الأفضل والأجمل» .

وقال الأستاذ عبدالحميد مراد : «هناك ارتباط بين تكوين أحمد الشملان الشخصي والإنساني وبين كونه يهوى الأدب والنقد والشعر والكتابة ، شخصيته تتوفر على تمازج بين السياسي والفكري والأدبي ، شخصية موسوعية ، وبتقديري أن هذا أثر على تعاطيه الإنساني مع الآخرين . الشملان متعدد التوجهات والاهتمامات وهذه مسألة مسجلة له وتندر في الحقيقة لدى الآخرين حيث السائد هو أن السياسي سياسي والمنظر منظر والمبدع مبدع» .

وقال الكاتب بدر عبدالملك : «لدينا نمطان من السياسيين : نمط سياسي ولا يقرأ إلا في السياسة ، ونمط سياسي ويقرأ في كل أنواع الثقافة ، يقرأ سياسة بشكل جيد لكنه حينما تأتي الثقافة يُبدي اهتماما بكل شيء ، بكل جوانب الفنون والثقافة ، وأعتقد أن أحمد الشملان من النمط الثاني ، هو قارئ جيد ولم يقف عند قراءة معينة ، لديه اهتمام ثقافي حقيقي ، ورجل السياسة حينما يكون مثقفا الفكر

---

(١) قاسم حداد . «أحمد الشملان» . مقدمة كتاب «مقالات في المسرح» . أحمد الشملان . البحرين : وزارة الإعلام . ٢٠٠٥ . ص ٥-٦

(٢) كريم رضي . «أحمد الشملان- قصيدة وطنية طويلة أو الكتابة بوصفها مقاومة» ورقة مقدمة في أمسية أدبية . أسرة الأدباء والكتاب . البحرين : ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ .

السياسي عنده يكون مُهندَسا ، الأدب يهندس الفكر وإذا كتب سياسة يكتبها بلغة رشيقة جميلة . الشملان من السياسيين القلة في البحرين الذين يجمعون بين الاهتمام السياسي والاهتمام الثقافي ، فحينما تأتي الثقافة يلاحظ المرء اهتمامه بكل شيء ، بكل جوانب الثقافة والفنون» .

نسلط الضوء على سيرة ومسيرة أحمد الشملان الإبداعية حريصين على الاستشهاد بنصوص محفوظة في أرشيفه مما لم يسبق نشره فيما صدر له من كتب ، وننوه بأن الشملان ظل منذ صباه وعلى مدى ربع قرن لا يكتب سوى نصوصا شعرية ، ومنذ منتصف الثمانينيات المنصرمة ، وحين تهيأ له استقرار نسبي طرق حقولا إبداعية أخرى . كما ننوه بأن بعض ما سيرد من نصوص وليد لحظته لم يتح انهماك الشملان النضالي تنقيحه أو تشذيبه .

وليس لعرضنا علاقة بتقييم تجربة أحمد الشملان الإبداعية أو نقدها إيجابا أو سلبا فليس ذلك توجهنا ولا نملك أدواته ، ما سيرد هو عرض «بانورامي» يرصد السيرة والمسيرة الإبداعية لهذا المناضل الذي ظل -رغم وعثاء الطريق وقسوة الحياة- يكتب الشعر ويطرق حقول إبداع أخرى .

أولا: السيرة الإبداعية عبر مراحل النفي والاعتقال:

كان لدى أحمد الشملان -كما أسلفنا- نزوع مبكر نحو القراءة والاطلاع منذ طفولته ، وقد تحولت القراءة لهواية دائمة واصل إشباعها في عمر الصبا حينما وصل الكويت ليدخل مرحلة الدراسة المتوسطة . قرأ أحمد الكثير في صباه وفلسف الأشياء والأفكار واهتم بالتعبير عما يروق له منها من خلال ما يؤديه من نشاط مدرسي . يتذكر أحمد قائلا : «في الصف الرابع المتوسط أعددتُ مجلة حائط مدرسية أسميتها «الوثبة» ، كتبتُ فيها موضوعا عن عمر المختار ولصقتُ صورة لذلك الزعيم الوطني الليبي ، كما نشرتُ بها قصة من تأليفي عنوانها «فلسطين» وذلك بتشجيع من أستاذي مدرس اللغة العربية» .

وتناغمت قراءات أحمد الشملان التي طرقت مجالات منوعة في الأدب مع رهافة حسه ونزعته الإنسانية القوية ففجّرت مكنون مَلكة فطرية بكر في الإبداع الشعري . يروي أحمد أنه في مرحلة الدراسة المتوسطة وتحت ضغط معاناة بعده عن والدته وإخوته كانت لديه محاولات لكتابة عبارات مقفاة ، أما البداية التي بلورت

مقطوعات ذات جرس موسيقى فكانت خلال دراسته بالمرحلة الثانوية . في تلك المرحلة نال أحمد التشجيع من أستاذه المصري المرحوم أحمد سالم أستاذ اللغة العربية في الصفين الأول والثاني الثانوي ، كانت له مع هذا الأستاذ علاقة مميزة تركت تأثيرا إيجابيا واضحا على تنمية ميول أحمد الأدبية ، وحينما انتهت إعارته عاد الأستاذ أحمد سالم لوطنه ، وقد حرص الشملان خلال وجوده في القاهرة للدراسة العام ١٩٦٣ على التواصل مع أستاذه وزيارته[١] .

في المرحلة الثانوية توسعت قراءات أحمد الشملان فاهتم بقراءة سلامة موسى وشغف بقراءة أشهر الروايات العربية ليوسف السباعي وإحسان عبدالقدوس ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وطه حسين . ولشدة تأثره برواية «نادية» ليوسف السباعي طلب من شقيقه الأكبر يوسف تسمية مولودته التي ولدت العام ١٩٦١ باسم نادية . كتب السيد يوسف بن عيسى الشملان في ١ مايو ١٩٦١ رسالة بعث بها من الكويت لوالدته في البحرين يقول فيها : «أبشرك بأن الله رزقني بنتا وقد سميناها «نادية» على طلب الأخ أحمد» .

وكانت له قراءات في الأدب العالمي فقرأ لشكسبير وقرأ العديد من قصص المغامرات لأجاثا كريستي وفرجينيا وولف[٢] ، كما قرأ الكثير من الشعر العربي وكان محبا لشعر نزار قباني على وجه الخصوص ، يقول صديق صباه وزميل دراسته الثانوية الفلسطيني د . عدنان الأسدي : «من الأشياء التي أذكرها إضافة إلى نشاط الشملان السياسي حبه للشعر والأدب وقراءاته المستمرة لنزار قباني ، هذه أذكرها تماما ، لقد كان يقرأ كثيرا لنزار قباني ، وأنا كنت لا أستسيغ شعر نزار . كان أحمد عاطفيا واختلافنا في القضية الشعرية لم يؤثر على تقييمي له كإنسان رائع وممتاز ومفكر وعنده الحس السليم للأشياء والفكر السليم والتناول السليم» .

من جانب آخر كان لدى أحمد الشملان حب للفن والغناء العاطفي والوطني ، كان يستمع لكثير من أغاني الفنانين العرب وبشكل خاص أغاني عبدالحليم حافظ التي كان أحمد يكتبها في مفكرته ويهديها لأصدقائه عبر برامج ما يطلبه المستمعون الإذاعية ، ويتبادل نصوصها مع أصدقائه خاصة صديقه وزميل دراسته الثانوية

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

البحريني عبدالعزيز محمد بوحجي المقيم -حينها- في الكويت ، وقد كان جسر التواصل يمتد بينهما خلال العطل الصيفية عبر مراسلات مستمرة[1] .

كما تذوق الشملان الطرب الشعبي الخليجي واستمع له منذ عمر مبكر ، تقول السيدة موزة بنت خليفة الشملان : «خلال دراسة أحمد في الكويت كنا نلتقيه حينما يعود للبحرين في العطل الصيفية ، وحينما نزوره في البيت كان يُشغِّل لنا اسطوانات «الجرامفون» الخاص بعمتي سبيكة ويُسمعنا أغاني الطرب الشعبي التي يغنيها محمد زويد ويوسف فوني والرفاعي» .

***

ومع انغماس أحمد الشملان في هموم القضايا الوطنية والقومية ومعاناته من غربته المبكرة ونزوعه للحب والعلاقات العاطفية ، انهمر قلمه على الورق عواطف مشبوبة نحو الأم والحبيبة والعائلة والوطن وحماسا نحو قضايا الأمة العربية . العام ١٩٦٠ كان الشملان مراهقا صغيرا عاطفيا يهيم بمشاعره مشكلاً عالمه الرومانسي الخاص . يقول : «كان يتراءى لي طيف حبيبة أتصورها أحيانا ابنة خالي الموجودة بالوطن ، وأحيانا قريبة زوجة شقيقي بالكويت ، اختلطت مشاعري بين الاثنتين ، وأحسب أني كتبت أولى محاولاتي الشعرية وناجيت حبيبة كانت حاضرة في خيالي فحسب» .

أولى تجارب الشملان الشعرية لم تجد طريقها للنشر ، وكافة المقطوعات التي سنوردها من الفترة المذكورة أخذناها من أوراق أحمد الخاصة ومعظمها بصياغاتها الأولى دون تنقيح .

خلال العام ١٩٦١ كتب أحمد(١٨عاما) مقطوعة أسماها «السمراء» يقول مطلعها :

«اسمعيني . .
إذا ناداك حبي فاسمعيني
وإذا اشتاق قلبي فجاوبيني
عندما يطرق الحب فؤادي فارحميني
وإذا اشتقت إليك فلا تهجريني

**

(١) من ذكريات أحمد الشملان وأرشيف رسائله .

أنت أنشودة الحب الخضراء
وأحلام الصبا العذراء
وكل ما تحويه السماء
والحب منك أيتها السمراء
شعلة نار متأججة حمراء»[١]

اختلاط المشاعر في خيالات المراهق بين فتاتين سرعان ما انتهى واتضح تعلقه بالحبيبة التي أمامه في الكويت تتكرر رؤيته لها ولقاءاته بها ، أحبها وكتب فيها أشعار وجد وهيام ، يقول أحمد في مقطوعة كتبها العام ١٩٦١ وأسماها «الوهم» :

«أحزاني وأحلامي المخيفة . .
تحررت من قيود الوهم . .
مُذ عرفتك . .
مُذ رأيت الحب
في بسمة ثغرك . .
وأنا غيريَ أحمد
ذلك الشارد في دنيا بعيدة
قد تغير . .
قد رأى النور . .
وارتشف الحب . .
كم خطابا قد قرأ . .
وجمالا قد رأى
قد نسيتُ كلَ شيء . .
وانمحى أكثرُ عمري
وولدتُ من جديد . .[٢]

---

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

ويقول في مقطوعة كتبها العام ١٩٦٢ :

« النسيم الحلو في وقت الغروب
يزرع الأشواق زهرا في الدروب
يتمطى يتلاعب بالغصن الرطيب
يحمل الأفراح إلى كل حبيب
ورآها . .
قلبي الغافل عن كل جديد
كسر الجفوة وقضبان الحديد»[١]

بقي أحمد يعيش حب المراهقة عامين فوجئ في نهايتهما بترك حبيبته له وارتباطها بآخر ، فصُدم صدمة عاطفية كبيرة وكتب شعرا ينزف ألما عبَّر من خلاله عن عمق تأثره ومعاناته ، في مقطوعة أسماها «الوداع» كتب العام ١٩٦٢ يقول :

«أترانا نلتقي . .
بعدما قلنا وداعا
لليالي . .
للنجوم الخضر
للحلم البعيد . . .
كل شيء يتهاوى
معبدٌ جدرانه
ماتت بكاء
وشجيراتٌ
خضر الغصون
جفت رثاء
**
ليتنا ندري لمَ التقينا
ولمَ مات اللقاء

(١) المصدر نفسه .

شوقنا سار إلى الأفق البعيد
والغروب جاثم حان الرحيل
أيها الحلم البعيد . .
مات اللقاء
لا مساء ننتظر . .
لا لقاء»[1]

***

العام ١٩٦٣ انتقل أحمد الشملان إلى القاهرة للدراسة وظل يتجرع آلامه بعد ضياع حبه ومجافاة حبيبته فكتب مقطوعة قال فيها :

«ذات مساء . .
والليل يسكب الظلام . .
همست شفاهنا
تلك الحياة لنا . .
والأصداف في قاع البحار لنا . .
وأشعة النور في نيسان ملكنا . .
كم غابت البحور عن أعيننا . .
وكم زرعنا النور في خطواتنا . .
ولحقنا الشمس من بعد الغروب . .
لا تقل لي كيف مات الحب
كيف غطى الزرع ذاك الدخان
كيف ذوى الزهر في نيسان»[2]

في مصر تفاعل الشملان مع المد القومي الناصري الذي كان يعم أجواء القاهرة السياسية والإعلامية وينعكس على الحياة الطلابية التي كانت السياسة خبزها اليومي ، وقد تميزت محاولات أحمد الشعرية في مرحلة القاهرة بنزعتها السياسية

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

القومية والثورية إضافة للمقطوعات العاطفية . وقد نظم الشملان العديد من المقطوعات الوطنية والحماسية ، يقول في إحداها محاكيا مشاعر اللاجئين الفلسطينيين :

«أنا من يافا أرض البرتقال
زرعتني النكبة في أرض بعيدة
في خيمة تخشى المساء
حين تزأر ريح كانون الرهيبة
جسدي من صقيع الليل
يتلاشى في عذاب
وعيوني تسرق الأنوار
من أرضي البعيدة»(١)

كما كتب مقطوعات نصف عامية يغلفها التأثر بالأناشيد والأغاني الشامية تلك التي استقى أحمد من روحها ما وضعه من أراجيز رددتها جماهير المحرق في انتفاضة ١٩٦٥ ، في القاهرة العام ١٩٦٣ كتب الأرجوزة التالية :

«بين الروابي . .
أمتنا تنادي . .
زحفي يا ثورة . .
على أرض بلادي . . .
بين الروابي
حركتنا تصرخ . .
جيتك يا بلادي
ما عندي رجعي . .
ولا انتهازي
ما بين شبابي . .
بين الروابي

(١) المصدر نفسه .

وحدة وتحرر . .
هذا شعاري
والاشتراكية
واسترجاع بلادي
من بين أهدافي . .
بين الروابي
حيفا مع يافا . .
يا أرضي الحلوة
صهيوني غاصب
مزق فؤادي
هيا إخواني
نثأر لبلادي
بين الروابي . .»[1]

وفي القاهرة أيضا صاغ مقطوعات ثورية تنم عن عزم واستعداد أكيد للنضال :
يقول في إحداها :
«يا لهبي الحارق
لا تنطفئ
أنا لن أعيش مكبلا
لا ولن أذعن كالعبيد
أنا انتزع الحق . .
فالحق لي
أنا أقتل الموت . .
فالعيش لي
أنا لا أعرف يأسا
لا ولن أُكبل بالحديد»[2]

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

ويقول في أخرى :
«أتناديني يا رفيق؟!!
الحق بنا على الدرب الطويل
فالفجر لا ينتظر الخائفين
والليل لا يرحم الزاحفين»(١)

ويقول في ثالثة :
«أقليل ما نرى
أيها الواقف في الأفق البعيد
إنها أستار ليلٍ مسوَّد النجوم
يمزق الكون بظلام لا يلين
والصامدون في وجه الظلام
أحبتي . .
لا لم يلينوا . . ولم يهزهم العبيد
يا رفيقا في الطريق
لنسر فالدرب طويل»(٢)

لم يتمكن أحمد الشملان من مواصلة الدراسة في القاهرة لغير سبب -كما أسلفنا- فعاد للكويت واستقر وعمل بها فترة ، وهناك واصل صقل مهاراته الإبداعية بمزيد من القراءات كما بذل بعض المحاولات لنشر نتاجه ، يتذكر الشملان قائلا : «العام ١٩٦٤ في الكويت حاولت نشر بعض المقطوعات ذات الطابع الشعري الحر غير الملتزم بشروط الشعر العمودي ، إلا أن المسؤولين في مجلة «الطليعة» كانوا لا يقبلون إلا القصائد العمودية . وخلال تلك الفترة كان الصديق عبدالمالك التميمي هو مسؤول الصفحة الثقافية ، ومع ذلك لم يقبل نشر قصائدي كونها تنتمي للشعر الحر الذي لا تفضل المجلة نشره» .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

بعد فترة لم تطل في الكويت اتخذ أحمد قرارا بالعودة للوطن ووصل البحرين في أغسطس ١٩٦٤ .

***

بعد نصف عام على عودة أحمد الشملان إلى الوطن اندلعت انتفاضة مارس ١٩٦٥ فكانت مشاركته في الانتفاضة أول سطوع نضالي له ، تفاعل أحمد الذي انتقل للساحة النضالية في المحرق مع انتفاضة الشعب وغدا يصوغ أراجيز حماسية تدعو لمواجهة سلطة الحماية البريطانية وتطالب بالحقوق ، وقد انتشرت تلك الأراجيز وغدت تصدح بها جموع المتظاهرين . قال لي الأستاذ عبدالله مطيويع الذي كان ملازما للشملان في مظاهرات ومسيرات المحرق خلال الانتفاضة : «كانت لأحمد الشملان «شيلات»(أراجيز) اقتبس بعضها من الشوام أو من الفلسطينيين ، كان يلقيها فتبهر الناس في البحرين ، ومنها أرجوزة :

«الله الله يا مفرج المصايب
اضرب رصاص خلي رصاصك صايب
وان جاك الموت افتح له صديرك
خليه يكون من جملة المصايب» . . . . .

يضيف الأستاذ مطيويع : «هذه الأرجوزة بالذات كانت الجماهير «تردح عليها» (ترددها بحماس كبير) ، كانت الأراجيز كثيرة جدا وكانت هناك قدرة على تأليف الأرجوزة في الحدث نفسه ، هناك آخرون كانوا يؤلفون «الأراجيز» ، إلا أن الشملان كان الأكثر بروزا في تأليفها أثناء المظاهرة ، أحمد أبدع عددا من الأراجيز التي كانت المظاهرات ترددها منها واحدة يقول مطلعها :

«اسمع اسمع هالزئير
ما بنريدك يا أجير . . .»

وقد سألت المحامي محمد السيد أحد أهم المشاركين في الانتفاضة بالمحرق : هل كانت بعض «الشيلات» (الأراجيز) من تأليف الشملان؟! أجاب : «نعم بعض «الشيلات» كان أحمد الشملان هو من كتبها ، وكنا نردد معه «شيلاته» ومنها :

بكرة الثار الثار بكرة

بكرة الثار الثار
نحي الاستعمار بكرة
نحي الاستعمار» .

وأكد لي أحمد ما ذكره الأستاذان مطيوع والسيد وقال إنه كان يصوغ بعض الأراجيز في وقتها خلال المظاهرة ، يبدأ في قولها فيرددها المتظاهرون معه ويحفظونها ، ثم يتكرر ترادها بشكل يومي .

***

في شهر أبريل ١٩٦٥ اعتقل أحمد الشملان وبقي في المعتقل لمدة عامين ١٩٦٥-١٩٦٧ ، وفي سجن جزيرة «جدا» سرَّب له السجناء قلم رصاص فغدا يكتب على أي ورق يقع تحت يده ، يقول الشملان : «في الفترة من ديسمبر ١٩٦٥ إلى مارس ١٩٦٦ كتبت أولى التجارب الشعرية داخل المعتقل وكان ذلك بالزنزانة رقم ٨ بسجن «جدا» « .

صب الشملان في تلك المقطوعات الشعرية معاناته وشوقه للحبيبة وللحرية وأكد في الوقت ذاته تصميمه على الصمود ، ومن الملاحظ أن معظم المقطوعات التي وضعها في المرحلة الأولى لاعتقاله اقتربت من شكل القصائد العمودية المقفاة .

في «جدا» ديسمبر ١٩٦٥ كتب عما ساوره من ظنون حول شوق المحبين وأكد إصراره على الصمود فقال :

«أحنين الشوق في القلب قد تكلما
أم ترى طيف الكرى قد رجعا
أم أن فاتنة الجنوب تبسمت
فهاجت الذكرى وهزت أضلعا
فإذا قلب السجين يفيض لوعة
ساهر الليل مقض المضجعا
كم مضى منذ اللقاء الأول
وهل من عودة بعد فراق مهلعا
كيف أرجو عودة بعد الذي
قد مضى من عمر حب ودَّعا

ليس ذاك الحب كان مطلبي
لا ولم أكن له مسترجعا
إنما الأيام دوما تشتكي
من عذاب القلب إن توجعا
حين ذكراها يجيش خاطري
من صدى الذكرى يناجي الأدمعا
أسدل الأستار على ماضي الزمن
فمُنى القضبان أن أتصدعا»[1]

وفي يناير ١٩٦٦ كتب قصيدة تنضح بالروح القومية ومحبة العروبة وجمال عبدالناصر يقول مطلعها :

«عطّر الذكرى وقل للحاضرِ
أمسنا كان ربيعا مخضرِ
قل لهم حين التساؤل أننا
لم نهن عزما لطعنة غادر
احملوها للدُنا داوية
صرخة الإيمان بعبدالناصر
قائد الثورة الكبرى مستلهما
من ذرى الأوراس وجند الأخضر
والذئاب الحمر بردفان الأبي
المواثيق العلى لشعب ثائر»[2]

ومنذ نوفمبر ١٩٦٦ نُقل أحمد إلى الزنزانة رقم ٢٠ وظل فيها إلى أبريل ١٩٦٧ وفيها كتب تجاربه الشعرية الثانية في معتقل الستينيات ، فبتاريخ ١٦ فبراير ١٩٦٧ كتب قصيدة يرثي فيها الشهيد عبدالله بونودة نقتطف منها الأبيات التالية :

---

١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

«يا رياح السخط هِبِّي في القبور
وابعثي أكفانهم رايات نور
غبت يا عبدالله في بحر النجوم
تاركا في الأرض خطوك الطهور
مشعلا يهدي إلى ظل الخلاص
في رحاب الدهر تحميه النسور»[1]

في مايو ١٩٦٧ خرج الشملان من المعتقل ونعم بنسائم الحرية في حضن الوطن فترة قصيرة جدا قبل أن يتم نفيه إلى الكويت ، وقد أسهم تلازمه بصديقه الشاعر قاسم حداد وصداقتهما القوية في عودته سريعا لأجواء الاهتمامات الأدبية والإبداع الشعري . عمد أحمد إلى نسخ نتاجه الشعري في مرحلة المعتقل وعرضها على قاسم ، وكانا يتناقشان حولها ويدون قاسم ملاحظاته وما يقترحه من تعديلات عليها . وبدوره كان أحمد متابعا لأشعار قاسم يقرأها أولا بأول ويبدي ملاحظاته حولها .

يتذكر الشاعر قاسم حداد تلك الفترة قائلا : «كان أحمد يكتب نصوصا شعرية ويعرض عليّ ما يكتب ونتناقش حول ما نكتب ، وكان يهتم كثيرا بما أكتب ولديه هو أيضا كتاباته ، يكتب أشعارا ويظهر حماسا أننا أصدقاء ونهتم بالشعر ، ونقرأ الكتب الأدبية ونناقشها مع بعض . إلى جانب الأستاذ عبدالحميد المحادين كان الشملان هو الذي يناقشني فيما أكتب ، الأستاذ المحادين كان أستاذي ومكتشف موهبتي ، لكن أحمد الشملان كان من يقرأ لي أولا بأول . حينها لم أكن متحمسا للنشر ، كنت متخوفا بينما أحمد كان يشجعني أن أرسل قصائدي لمجلة «الطليعة» الكويتية ، كان يقول لي : هناك الشباب يعرفونك وممكن أن نرسل لهم» .

أحمد الشملان الذي عقد خطبته على ابنة خاله التي يحب ، وكان يتطلع لأن ينعم بالعيش والعمل في حضن وطنه بين أهله وأصدقائه ، لم يلبث أن صُدم بقرار السلطات البريطانية إبعاده عن البحرين التي غادرها مجبرا كسير الفؤاد في سبتمبر ١٩٦٧ .

***

(١) المصدر نفسه .

في الكويت أولى محطات المنفى والغربة أمضى الشملان أشهرا من أصعب فترات حياته ، فقد فارق معشوقته البحرين وهو بعد لم يكحل ناظريه بها ولم يطفئ شوقه الجارف إليها بعد سنوات الغربة والاعتقال ، كما عانى قسوة البعد عن خطيبته التي يحب وعن أمه التي لم تفق من سجنه إلا على فجيعة نفيه ، وعايش ألم بعده عن أهله وأصدقائه . من جانب آخر أثقله كثيرا ضيق ذات اليد وشعوره ببقائه عالة على بيت شقيقه ، كل تلك المعاناة أسهمت في أن تزخر الفترة القصيرة التي قضاها أحمد في الكويت بالإبداع الشعري .

يقول الشملان : «خلال الفترة المذكورة أفرغت معاناتي من فراق الأحبة والأهل والأصدقاء ومن غربة المنفى والبعد عن الوطن في رسائل وقصائد كثيرة كنت أكتبها لخطيبتي ولأمي ولصديقي قاسم حداد في البحرين ، وقد سعيت إلى نشر أشعاري في مجلة «الطليعة» ، وأذكر أن أول قصيدة نشرت لي في المجلة كانت في صيف العام ١٩٦٧ بعنوان «أمي» ، كتب أحمد القصيدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧ ووضع لها العنوان : «رسالة من منفى» وقدمها للمجلة فنشرتها «الطليعة» تحت عنوان «أمي» ، يقول مطلع القصيدة :

إليك يا أمي
يا من حبستِ الدمع في إباء المؤمنين
أخط بعضا من بقايا الشوق والحنين
فكل أشواقي تكوّمت هناك
صلاة ملهوفٍ على شط الخليج
تلهج بالدعاء
أن تمطر السماء . .
رذاذ حب وعذاب
ليغسل الجياع محنة الزمان
وليزرعوا الحب في أرض السلام . . .[1]

وتتالت القصائد التي كان ينزفها الشملان ألما ، وتتالى نشر بعض من تلك

(١) المصدر نفسه .

القصائد في مجلة «الطليعة» . كتب الشاعر علي الشرقاوي في ذكرياته : «بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ كنت ضمن مجموعة من شباب الحورة نقرأ ونناقش في السياسة والأدب والشعر . وقد قرأنا في الشعر بعض التجارب الشعرية التي كان أحمد الشملان ينشرها في مجلة «الطليعة» الكويتية ، بالإضافة إلى قصائد علي عبدالله خليفة وقاسم حداد وعلوي الهاشمي» .

في الفترة المذكورة كتب أحمد الشملان قصائد «المنفى» «الجرح الأكبر» «على غصون الانتظار» «أغنية لجيفارا» «إليها» «حادثة صغيرة» «جزيرتي أوال» «في مدينة الدينار» «رحيل إلى المجهول» «ليالي الجزيرة الحزينة» «أشواق الغريب» «الحب والأمل» «الأمل» «أنين الخيام» «قرابين الوفاء» «سفر الضياع» وغيرها .

يقول الشاعر قاسم حداد : «منذ نهايات الستينيات كتب أحمد الشملان تجارب شعرية بالغة الرقة والشفافية لم ينشرها طوال الوقت»[١]

قال في قصيدة «الجرح الأكبر» :

الجرح في قلبي عميق
الجرح يحرق فيّ الذكريات
لكنه . . والحق يا رفاق
أخف من جرح كبير
ينز من كل القلوب
يطل من كل العيون
يمتص دم طفلة
تعيش في الخيام[٢]

وعبّر عن شوقه للحبيبة في قصيدة «إليها» التي يقول أحد مقاطعها :

سيري نجيماتي إلى الليالي الحالمة
مري على ليلكها

---

(١) قاسم حداد . مصدر سابق . ص ٦ .

(٢) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

قولي لها إن الفراق مشفقة
لحظاته كالعمر فينا مضيعة
بلا حبيب نقضي العمر معه
جودي عليَّ بالحروف يا صغيرتي
فالحرف منك يبعث الحياة
يعزف بين أضلعي قيثارة اللقاء
يا لهفتي على هنيهات اللقاء[1]

وقال في قصيدة «على غصون الانتظار»
الليل إن طال وإن تاه القمر
فنجمنا يرش دربنا زهر
يغني الحياة في أيامنا ويلثمها قُبل
يحف بالخطو ضياء وأمل
فليحفر القدر روابينا قبور
وليسفك الدماء في سهولنا بحور
فالحب لن يموت يا حبيبتي
ولن يهوي القمر[2]

وقال في مطلع قصيدة رثاء للمناضل البوليفي «تشي جيفارا» الذي اغتيل في الفترة المذكورة عنوانها «أغنية لجيفارا» :
يا سيل صراع يتحدر
من ثورة آلام تزأر
أرنستو تشي جيفارا
بذراتك للثأر ستعمر
الروح تحوم مع النسمة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

يهتز لها الشفق الأحمر
أرنستو تشي جيفارا
كلماتك أقسى من خنجر[1]

لم أوفق في العثور على رسائل أحمد من منفاه بالكويت وببغداد لوالدته ولخطيبته ، لكنني وقعت على ثروة مراسلاته مع صديقه الأقرب الشاعر قاسم حداد التي تبادلاها من العام ١٩٦٧ إلى مطلع ١٩٦٩ خلال مرحلة تنقل الشملان بين مدن المنفى . وفي زمن كانت الرسائل الورقية تتسيد وسائل الاتصال والتواصل بين الناس ، كتب الصديقان لبعضهما رسائل مطولة وصل بعضها إلى عشرين صفحة . وما يُكسب رسائل الصديقين أهمية لافتة أن أجزاء كبيرة منها كانت نصوصا أدبية بحد ذاتها ، ذلك إلى جانب ما حوته الرسائل من نقد لقصائد كل منهما للآخر مقرونا بمناقشة الأفكار الواردة بالقصائد والملاحظات ومقترحات التعديل ، وفوق ذلك كانت الرسائل جسر تواصل بين صديقين يحب أحدهما الآخر ويثق به لمستوى اعتبار نفسيهما ذات واحدة تتعرى أمام نفسها ، يكتب أحدهما فيفرغ للآخر ما في جوفه من معاناة وألم وما يعيشه من حب وفرح وأمل في وقت كان كل منهما غارقا في حب فتاة أحلامه .

عن تلك المراسلات كتب الشاعر قاسم حداد يقول : «كنت أقرأ له ، عبر مراسلات طويلة تصلني منه يوم كان خارج البحرين ، وكان يدور بيننا حوار متشعب يبدأ بالشعر ولا ينتهي بالسياسة ، لكنه في كل الأحوال يتصل بالهواجس التي كانت تستحوذ علينا معاً في حقول الهم العام»[2] .

كانت الأشهر الأولى لإبعاده عن حضن الوطن والتي قضاها الشملان في الكويت من أصعب فترات غربته ، فخلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٦٧ كانت خطيبته قد سافرت للدراسة في بيروت وانقطعت رسائلها وأخبارها ، فغدت رسائله لقاسم ملاذه الوحيد يسكب فيها آلام وحدته ومعاناته ويداوي بها جراح

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) قاسم حداد . مصدر سابق . ص ٦ .

انتزاعه القسري من حضن الوطن والأحباب[1] .

يقول أحمد في رسالة لصديقه قاسم حداد تاريخها ٢٧ أكتوبر ١٩٦٧ : «تمزقتُ فعلا . . فالبريد يتأخر كثيرا وهذا ما يمتص بقايا الصبر عندي . .وجاءت أمطارك تسقي أرضي الجدباء القاحلة . .تحيلها سندسية الشوق والفرح . .الفرح لاستقبال حمامة السلام تبشرني بذكر الغائبين لي . .وبأني لا زلت أمثل نقطة حبر في أقلامهم . . إن عزائي عندما تغيب رسائلك في البريد أن عندي رسائل أخرى أطعم بها عصافير جوعي إليكم . . الى ضجيج صمتنا ورجفة الحروف وهي تولد من شفتيك لتضيء الليل بنور نجمة جديدة يزفها قاسم إلى أحضان القمر كي يهديها قربانا منه على مذبح ديلمون . . . . .» .

في الشهر نفسه أهدى الشملان من الكويت قصيدة لقاسم حداد بعنوان «قرابين الوفاء» قال في مقطع منها :

فيا قاسم
يا قيثارنا الباسم
أهل تدري عن الآلام
في قلبي لارتعاشاتك
وهل تدري عن الأوتار
تغزوها انتفاضاتك
وإن النجم في ليلي
بعض من جماناتك
حملت النور يا قاسم
بذرت الحب يا قاسم
غرست الصبح
في أشباح ليلنا الآثم
نفضت الزنود السمر
من أوحال شقائنا الغاشم
فهل تدري . .

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

حبيب الحب يا قاسم[1]

ومن جهته كثيرا ما تضمنت رسائل الشاعر قاسم حداد للشملان مقطوعات شعرية تتداخل بين السطور مع الأشواق والأخبار ومناقشات النتاج الشعري . كتب قاسم حداد بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٦٨ في أول رسائله إلى أحمد المبعد إلى الخارج يقول :

أعود إليك يا أحمد
وحرفي متعب مجهد
أعود إليك أحمل قلبي المشتاق
أحمل قبلة الأصحاب
ولوعة صبر
ودورة دهر
أحمل دمعة الأحباب

**

أبا خالد
ضمير زماننا الخالد
أقول إليك عبر التيه
وعبر حنين أيامي
سيأتي يا حبيب الجار
سيأتي يا غريب الدار
لتلقاني
وألقى صوتك الهدار
سأقطع نحوك الأبحار
وبالأشعار أقطع حاجز الأسفار

***

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

مع دخول العام ١٩٦٨ كان أحمد الشملان في بغداد للدراسة في جامعتها ، وقد شكلت مرحلة بغداد نقلة في حياة أحمد على الصعيدين الثقافي والأدبي بعد العزلة القاتلة التي عاشها في الكويت . لقد أتاح جو بغداد المنفتح لأحمد أن يغرف من نهر الثقافة والأدب ، كما أسهمت أجواء المناقشات الطلابية ووجود عدد من الطلبة المهتمين بالأدب والشعر والنقد الأدبي في تفاعل الشملان ورفد ملكته الإبداعية . لقد شكل أحمد الشملان مع زملائه الطلبة علي الشرقاوي وراشد نجم وعبدالرحمن السندي وغيرهم مجموعة أدبية خاضت العديد من المناقشات وتبادلت الكثير من الآراء الأدبية . كتب الشاعر علي الشرقاوي الذي وصل بغداد للدراسة في أكتوبر ١٩٦٨ : «حال وصولنا بغداد لا أذكر بالضبط ، هي الليلة الأولى ، أم الثانية التي حضر فيها أحمد الشملان لزيارتنا ، كان شاباً ممتلئاً بالصحة والحيوية ، جلسنا بعض الوقت في الفندق ، ثم خرجت معه سائرين مشياً من فندق الرشيد إلى باب الميدان في نهاية الشارع . كنت أتحدث كأني عطش للحديث وهو يسمعني ويسأل عن البحرين ، الحركة الوطنية والشعر والحياة العمالية ، تحدثنا عن كثير من القضايا ، عن الماركسية ، عن الفن ، عن الأدب ، عن ضرورة التقاء القوى الوطنية على برنامج حد أدنى ، كذلك عن كتاباته وكتاباتي الشعرية ، وعن الحاجة لكتابة ملتزمة بخط الجماهير ، ثم عن قراءاتي في الوجودية ، وفي عجزي عن فهم بعض المصطلحات في الماركسية . ومن باب الميدان أخذني في حافلة إلى منطقة «راغبة خاتون» ، وهناك التقينا بمجموعة من الطلبة وواصلنا الأحاديث في شتى المواضيع السياسية والاجتماعية والأدبية والفنية . في الأيام الأولى ، قلت لأحمد الشملان أنني مستاء من عدم معرفتي ببحور الشعر ، فأخذ يعلمني كيفية تقطيع البيت الشعري بالطريقة التقليدية ، لم أهضمها ، فذهبت واشتريت كتاب (فن تقطيع الشعر) لوفاء خلوصي ، وبدأت في دراسته إلى أن أتقنت كتابة القصيدة الموزونة . ومن خلال أحمد الشملان ، تعرفت على قاسم حداد ، الذي كان يراسل أحمد ، وبينهما الكثير من النقاشات الأدبية والفكرية ، وفي واحدة من رسائل حداد للشملان ، استوقفتني قصيدة (اللفافة الخمسون) وكنت وقتها أقرأ كتاب (دراسات في الأدب الحديث) لميخائيل أماطنيوس وكان قراءة ماركسية في التجربة الشعرية العربية ، وبإيحاء من هذا الكتاب ، كتبت ، ما أتصوره نقداً لقصيدة حداد الآنفة الذكر ، وفي الواقع أن حداداً ، لم يقرأ القصيدة ، حيث لم تصل الرسالة إليه إلا بعد أن أنهيت دراستي ،

كانت رسائلنا في تلك الفترة تمر من فلتر الاستخبارات البحرينية» .

***

إلى جانب تلك الانشغالات الأدبية عايش أحمد معاناة وألماً كبيراً في بغداد نتيجة ندرة رسائل خطيبته إليه ، ومن ثم تأكده من برودها العاطفي نحوه وانشغالها عنه بأجوائها في بيروت ، وقد شكّلت تلك المعاناة حافزا آخر للإبداع الشعري .

يقول في قصيدة كتبها في بغداد سبتمبر ١٩٦٨ عنوانها «أوتار الألم» :

يا قلبي الثم مأساتي
لا تترك للدمعة من مخرج
فبقايا حرقة آهاتي
تنساب شظايا لا ترجع
ألآه تراءت في كلمي
وسمائي قاحلة النجم
من أين أراها أو أسمع[١]

في بغداد استمر أحمد الشملان يفرغ قسطا كبيرا من معاناته في الرسائل التي كان يكتبها لصديقه قاسم حداد ، كان أحمد لا يكتب سطورا من رسائل بل ينزف معاناة وألما على الورق . يقول في رسالة كتبها من بغداد بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٧ : «ولقد أثارتني ذكريات رسالتك السابقة وما ذكرته فيها من أحداث تثير في النفس حنين الشوق للوطن . . أوال . . أوال . . أوال . . هل أملك إلا أن أردد اسمها . هل أملك إلا أن أذرف دموع الشوق لها . . حبيبتي . . أمي . . أرضي . . أوال . . حين أذكر هذا الاسم وأذكر إنسان أوال ، أشعر بتعاسة أمسي وغدي ونكبة مصيري إن غفوت عن ذكر اسمها . . أوال اسم أحلام اليقظة التي تراودني . . وأحلام الليل الصادح على أوتار النجوم . . والغيوم تسد عن دربي الطريق إليها . . أوال بحرين الحياة والأمل والحب والأسى» . واستهل رسالة أخرى لقاسم حداد تاريخها ٢٨ مارس ١٩٦٨ بقصيدة عن معشوقته أوال يمتزج فيها الشوق للوطن بالتصميم على مواصلة النضال نقتطع منها التالي :

---

(١) المصدر نفسه .

وقل لها . .
يا حبي الوحيد
يا نجم وادينا الشريد
إن السهول ملكنا
وهمسة النسيم عطرنا
وإن أشواق الليالي وحدها
في برها . .في بحرها . .في حرّها
تذيب كل أيام الضنى
وكل رعشة العذاب عندنا
من كفها نحبها . .نحبها
ونشتهي الأشواك من أكفها
نلثمها بكل حبات القلوب
بالدموع . . بالليالي المقمرات
لكن . . لا خضوع
قل لها . . .

***

سافر أحمد الشملان إلى بيروت شتاء العام ١٩٦٨ مدفوعا برغبة معرفة وضع خطيبته وللوقوف على التغيرات الجارية حينها في حركة القوميين العرب . زيارة الشملان الأولى والقصيرة إلى بيروت اتسعت أيضا لتلبية اهتماماته في مجال الثقافة والأدب . يقول أحمد : «خلال زيارتي الأولى إلى بيروت أتيحت لي فرص الدخول في مناقشات ثقافية وأدبية مع الشباب إضافة لمناقشاتنا ذات الطابع السياسي ، وقد اتفقت مع الرفيق أحمد حميدان أن يأخذني في زيارة إلى شخصيتين أدبيتين أكنُّ لهما الكثير من التقدير والاحترام ولهما مكانة أدبية كبيرة على مستوى العالم العربي . رافقني أحمد حميدان في الزيارتين وكانت الأولى للشاعر اللبناني خليل حاوي الذي رحب بزيارتنا ، ودار بيننا نقاش في الأدب والإبداع الشعري وحدثته عن اهتماماتي الأدبية ومحاولاتي في كتابة نصوص شعرية . تلتها زيارتنا إلى د . سهيل إدريس وقد حملت له معي قصيدة للصديق قاسم حداد برغبة نشرها في مجلة «الآداب» . كان قاسم حداد قد برز حينها كصوت شعري شاب ، وبحكم صداقتنا

الحميمة كنا دائمي التواصل والتحاور عبر المراسلات . سهيل إدريس رفض نشر القصيدة بحجة عدم اقتناعه بها مما أصابني بردة فعل سلبية فقلت له بانفعال إنهم في مجلة «الآداب» لا يشجعون المواهب الشابة من الدول العربية الأخرى» .

حول تلك الواقعة حدثني الشاعر قاسم حداد قائلا : «كنت في العام ١٩٦٨ من أبرز الأصوات الشعرية التي ظهرت والتي كان أحمد الشملان مقتنعا بها ، ولعلاقتنا الحميمة أنا وأحمد وبسبب وجوده في بيروت للأشغال التنظيمية والاتصال ، ومن خلال علاقاته السياسية اقتحم الشملان المؤسسة الثقافية هناك وأقام علاقات . وقد حكى لي أنه ذهب إلى سهيل إدريس ، ووقتها كان النشر في مجلة «الآداب» يشكل قيمة كبيرة ، أخذ أحمد قصيدتي «الطوفان» قبل أن يصدر الديوان الذي احتواها وعرضها على سهيل إدريس للنشر . سهيل إدريس لأسبابه الخاصة فنيا رفض نشر القصيدة وأبدى بعض التحفظ عليها وعلى مستواها ، فانفعل أحمد وقال له : إنكم لا تشجعون إلا الشعراء المشهورين والمواهب العربية . هذه الحادثة جعلتني لا أتحمس للنشر في مجلة «الآداب» حتى الآن ، ولحسن حظي كان ذلك درسا مهما بالنسبة لي أسس عندي فكرة عدم الاهتمام باكتساب الأهمية أو القيمة النقدية من خلال المؤسسات المكرسة ، ولأحمد الفضل في هذا الدرس ، فرغم محاولته التي فشلت ، إلا أنه منحني بذلك درسا مهما» .

قضى الشملان صيف ١٩٦٨ في الكويت وقد استغل إجازته في تنفيذ برنامج قراءات منوعة فلسفية وأدبية ونشط على مستوى الإبداع الأدبي ، ومما يذكره أحمد في تلك الفترة أنه نشر قصيدة في مجلة «الطليعة» يستنكر فيها سفر الشاعر الفلسطيني محمود درويش إلى المجر لحضور ملتقى أدبي ضمن وفد أدبي إسرائيلي . يعلق الشملان على ذلك بقوله : «أحسست أن الشاعر محمود درويش الذي يشكل قيمة إبداعية كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية ما كان يجب أن يسافر ضمن وفد إسرائيلي إلى ملتقى يُرفع فيه علم إسرائيل» .

بعد فترة ترك أحمد بغداد بشكل نهائي وتوجه إلى بيروت فأدى ما أنيط به من أشغال تنظيمية وفسخ خطوبته من ابنة خاله التي تأكد أنها لا تبادله الحب . وشكلت مغادرة الشملان لبغداد واحدا من أسباب تراجع الاهتمامات الأدبية لدى المجموعة الطلابية هناك . كتب الشاعر علي الشرقاوي : «في العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ كان غياب أحمد الشملان عن بغداد لانشغاله بأمور الحركة في أماكن أخرى ، وبقاء

راشد نجم في البحرين ، قد ساهم ، في قلة طرح ومناقشة القضايا الأدبية في الوسط الطلابي ببغداد» .

مرَّ الشملان بفترة جزر إبداعي طويل امتدت من مغادرته النهائية لبغداد في ابريل ١٩٦٩ حتى العام ١٩٧٠ فرضتها كثرة تنقلاته وتنوع مهماته في العمل السياسي النضالي ما بين بلدان ومدن عديدة ، ثم ما مر به الشملان من تجربة دامية في الاعتقال والمرض في دبي ، فالانتقال مريضا إلى البحرين ، إلى أن تشافى ربيع العام ١٩٧٠ .

وفي محيط ما بلغه من هدوء واستقرار نفسي بعد شفائه تمكن أحمد من العودة للكتابة حيث تصدرت ديوانه «ملفات الجزيرة العاشقة» الذي صدر في مرحلة متأخرة قصيدة «كنا غرباء» التي كتبها في البحرين في ١ مايو ١٩٧٠ .

***

حين التقينا وأحببنا بعضنا ولج أحمد الشملان حياة جديدة في بيروت نوفمبر-ديسمبر ١٩٧٠ حيث يؤكد أن دخولي حياته في تلك الفترة القاحلة بالنسبة له قد انتشله من ماض عاطفي وعصبي ومرضي أليم ، وفتح أمامه آفاقا للفرح والسعادة افتقدها في سنيّه السابقة ، رغم ذلك ، ظلت تجربته الإبداعية مغلفة باضطراب وتشكك وشوق لإشباع واستقرار عاطفي .

أذكر أن أحمد الذي كان متشككا ومتخوفا من عدم مبادلتي لحبه بحب كتب مقطوعة شعرية كان يحاول فيها انتشال نفسه من آلام الماضي ، وأطلعني على المقطوعة دون أن يكشف عما بداخله ، ربما أراد للشعر أن يقول لي ما لا يستطيع قوله من كلام . وللحق فاني لم أعر تلك المقطوعة اهتماما لأني لم أدرك القصد منها ، ولأني لم أكن أهتم بالشعر ، ولأني فوق ذلك كله لم أكن أعرف بحبه لي . تقول بعض أبيات المقطوعة :

فلينطفئ دفؤك يا قلب
ويغشاك الصقيع
فلينطفئ دفؤك يا قلبي البليد
لست بقادر على لثم الجراح
ولا عيون النور تهديك الطريق
فلينطفئ رمس الليالي يا وليد

ما قد ولدت إلا عندما رموك
الليل والأيام كلهم رموك
وان أتى فجر الليالي بالصباح
ألا ترى يا قلب أنك الوحيد
وأن هذي الومضات تشتهي الطريق
وأنك الوحيد حيث قاتلت الحريق
فلينطفئ دفؤك يا قلب
ويرميك الصقيع
وينتهي ما جاء في عيون النور
من دفء غريب[1]

وبعد أن تصارحنا بمشاعرنا أصبح الشملان -رغم انغماسه في المهام السياسية- يفاجئني يوميا بمقطع شعري ملؤه الحب والتفاؤل والإيمان الراسخ بالقضية النضالية التي وهب نفسه لها . بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ أهداني مقطوعة شعرية يقول مطلعها :

بحثت عن أصابع تعزف أوتار الألم
بحثت عن شيء يعيد لي ذكرى السقم
فلم أجد غير أصابع الضياء
تعزف شيئا من تباشير الأمل
هل تسمعون يا رفاق فأنصتوا
فهذه المرة لن أقول المعذرة
وهذه المرة لن تموت شمعتي
كم شمعة ذابت بأقدام الليالي الكالحات
كم شمعة . . كم شمعة
هل تعرفون يا رفاق فاسمعوا
فهذه المرة لن أقول المعذرة

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان . من قصائد بيروت . ديسمبر ١٩٧٠-فبراير ١٩٧١ .

وهذه المرة لن تسيل دمعتي
كل الدموع لـمّها هذا القمر . .[1]

وكـتـب بتـاريخ ٢ يناير ١٩٧١ قـصـيـدة بعنوان «رعـشـة الـلقـاء الأول» قـال في مطلعها :

وعندما ترف في القلوب رعشة الفرح
تعانق الأفق خيوط فجر لم يزل
يصارع الظلام . . يرتجف
برشفة اللقاء من تباشير الأمل
يهتز . .يلوي قضبان الظلام
يبترد كل الألم
كل جراح الليل ذاك المدمي بالملل
رفيقتي . .
لم نلتقي إلا كما كان اللقاء
في شوارع الضجيج والصخب
لم نلتقي إلا كما كان اللقاء
في أكف لوّحت . . .
لمارس العاصف بالغضب . .
لم نلتقي رفيقتي إلا كما كان الشباب
والشيوخ والرفاق . .
يهتفون في دروب آذار المدوي
لا تخافي يا أوال . .
لم يزل . .
في الليل برقٌ عاصفٌ
يزلزل الجدران . .
يهوي بالشظايا

---

(١) المصدر نفسه .

بالمنايا
فوق جلادي الشعوب[1]

وقال في مقطوعة كتبها بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧١ :
هل تعرفين أنك الحياة
وأن قلبي لم يزل
معلقا بأذيال الحياة
يصعد كل يوم سلم الأمل
ويرتقي على مشارف العيون للأمل
يا دمعتان هللت في عينها
مرت بقلبي بلسما سأل
ما للجراح لم تزل
تسيل دمعا فلتقم
يا صاحبي عن الضياع والأسى
يا دمعتان هللت في عينها
كل الذي أقول ها هنا حبيبتي
أنك الحياة
وأنك تُبللي آلاميَ بالأمل
فاسقي طريقي
من ندى الصباح[2]

غادر أحمد الشملان بيروت إلى عدن في مارس ١٩٧١ ومنها إلى العمق الظفاري في مهام تنظيمية امتدت حوالي الثلاثة أشهر لم تصلني منه سوى رسالة في أول وصوله وأخرى بعد عودته من ظفار إلى عدن . في رسالته الثانية التي كتبها من عدن ١٦ مايو١٩٧١ كان أحمد حريصا على أن يخصص جزءا كبيرا منها للحديث

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

عن الإبداع الشعري وعن مميزات الشعر الظفاري . يقول : «حاولت طيلة فترة بقائي في المنطقة أن أتحسس عدة مسائل في هذه القضية ، ولم يسعفني شيء اسمه حركة أدبية لأنه لا توجد حركة أدبية في هذه الثورة ، لا زالت تحبو ، والناس تغني بشكل بدائي . والذين يقولون الشعر في ظفار يقولونه على طريقتين : طريقة الزجل الشعبي بشكل مساجلة بين اثنين أو على شكل شعر غنائي يمتاز بالتقريرية والكلام المباشر بحيث تنعدم فيه الإيحاءات والصور الشعرية . والزجل الشعبي يقال في كثير من الأحيان خاصة في الريف باللغة الجبّالية وهي لغة معقدة وصعبة ومشتقة من اللغة الحميرية» .

وضمّن الرسالة ذاتها قصيدة «التاسع من يونيو» التي كتبها على جبال ظفار بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٧١ وعن القصيدة كتب يقول : «لقد تمكنت من تسجيل بعض الانطباعات في قصيدة تنطلق بعدة أصوات لتحاور الوضع القائم وتحاور الثورة . .وهي واضحة تماما والرمزية فيها سهلة الانكشاف . .كما استخدمت فيها في بعض المقاطع كلمات من قصيدة شعبية محلية «ظفارية» وهي الكلمات التي ترد على لسان السلطان «ثورة التاسع هذه ما تكون؟ وهي كلمات وردت على لسان أحد المضادين للثورة في بدايتها وهو يحاور امرأة» .

فيما يلي مقاطع من القصيدة :

ثورة التاسع هذه ما تكون
أرغيف دون ذل
أكلام دون همس
أأسير دون قيد
لم تكن غير عذاب الدهر يزأر
يتمطى بين أنات القبور
صاعدا من السهل إلى رأس القمر
عابرا سمحان لرباط لمسقط
عاصفا بالبحر في خليج اللؤلؤ
الميت من قعر الزمن
من بعيد . .من بعيد

هتف العالم بي
أن تعال الآن أصبحت جديد
لم تكن تعرف أن الأمهات
في جبال نُسيت من ألف عام
تلد الآن جديد

**

كنت في الوهم أماني
كنت ما لم ندركه حتى أتى
يقرع الأبواب بكف من حديد
فتعال الآن يا ميلادنا الجديد
تعال الآن نعزف
من نشيد الأممية
بعض سطر ما اكتمل
إنما الباقي يأتي
حينما السندان يطرق
ويزمجر بين كتفيك
ضجيج المطرقة
أيها الأحمر أقبل . . .

وفي عدن كتب بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧١ مقطوعة أخرى دون عنوان تقول :

من أين جئتِ
ما الذي جاء بكِ
صياحُ غريق
في بحار الوهمِ والهمِّ والألم
صباحٌ ضالٌ
بلا مأوى ولا نار
آه يا أنتِ
ما الذي جاء بكِ

احكي قليلا
احكي عن الأيام فقد أضعتُها
سائرا أبحث عن مأوى
من شمع وخبز
تائها . . فَمن أنتِ
آه يا أنتِ
ما الذي جاء بكِ
تشد يداي قضبانَ الألم
منذ زمَن
وجيلنا يلتحف الزمن
مغطى بالخراب والدِمن
وجيلنا
أأنت يا ترى من جيلنا المشنوق
في غياهب الزمن
تكلمي . . تكلمي . .
عطش أنا . . وجائع
لخبز شيء من كلام
ردي عليّ . .
لكلام الخبز جائع
زمني غريق في بحار من ألم
وعالمي مغطى بالدموع
وأنت . . وحدكِ أنت
سرٌ أراه في طريقي الطويل
تكلمي . .من أنت
ما الذي جاء بك
وقد كنتِ سرابا واهيا
أتعيشين بوهمي
فإذن أنتَ الوهم

لكنك لحمٌ ودم
وطيوبٌ ترتعش بالأمل
ها هنا ظلي بعينيك
وذراعاك جناحان
يرفان سلام[1]

غادر الشملان عدن إلى بيروت في ٢٥ مايو ١٩٧١ ، وظل حتى نهاية العام ١٩٧١ في حالة تنقل مستمر بين الكويت وبيروت وفق مقتضيات المهام التنظيمية . خلال الفترة المذكورة كان الشملان يعيش صراعا داخليا داميا نتيجة التناقض بين ما اقتنع به من رؤى فكرية وسياسية وبين واقع فكري وسياسي آخر في صفوف التنظيم الذي ينتمي إليه ، وتبلورت في ذهنه -حينها- مسألة تركه للتنظيم . في تلك المرحلة القاسية من حياته وغير المستقرة على الصعيدين المكاني والنفسي نضبت جداول الشعر إلا ما كانت تجود به رسائله إليَّ حينما كنت في بيروت ومن ثم بعد أن غادرتها للبحرين ، وقد غلب على مقطوعاته الشعرية التي كتبها عبر الرسائل طابع الوجدانيات العاطفية والشوق .

في رسالة تاريخها ٢ يوليو١٩٧١ كتب مقطوعة اشتياق يقول مطلعها :

كم دروبٍ قطعتُ لأبلغ عينيك
وأرسو في مرفئها . .
عيناك يا لنجمتين تلمعان أبدا
راهبتان تلبسان الأسودا
عيناك يا لسحر الفجر
بين غابات النخيل
هل يا ترى تنتظران الموعدا
إني على نار الميعاد أحترق
ويشتعل شوقي عذابا مسهدا
ألف ميعاد هنا . .

---

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

يدق بابي الموصدا
ووحدك التي ترين من أنا
أطرق . . .آه
يا ترى من يفتحا

وفي رسالة تاريخها ٧ أكتوبر ١٩٧١ كتب مقطوعة عن الحنين للوطن والآمال بغده المشرق قال فيها :

على ضفاف أوال
ترف عينك تسأل
كل النخيل
كل الحقول
كل السواعد
متى اللقاء أوال
متى الليالي ستمضي
ويشرق فجرك عمري
الليل بعض اكتئابي
والصبح بعض ارتحالي
وأغزل وحدي نسيجي
على ممر الليالي
لأسرج في الصبح عيني
على محط انتظاري
أواه ليل أوال
متى الصباح سيأتي
وألمح بين السواقي
وبين رن المطارق
نجومي الحمر تشرق
تقول فجرك هذي

وكتب مقطوعة بالعامية البحرينية في رسالة تاريخها ١٣ أكتوبر ١٩٧١ يقول مطلعها :

أطالع حروفك
مثل الورد والشمس والندى
بصبح الهوى دللها
أقول ياريت
محبوبي بلمسة يده
نقجلها
تفوح روايح
وتزيد من عندها
كل الحبايب وانسوا حبيباتهم
وأنه بعيد عنها

كما بذل الشملان في بعض رسائله محاولات لإشراكي في همومه حول الكتابة والإبداع ، يقول في رسالة كتبها في ١٣ نوفمبر ١٩٧١ : «سرحتُ طويلا في مسألة الشعر والكتابة التي بدأت في التلاشي نتيجة ضغط الظروف المحيطة بحياتي ، ونتيجة نظرة «الجماعة» للمسألة . اتضح لي أنهم ينظرون إلى مسألة الكتابة والإبداع كمسألة شخصية لا تستدعي لفت الانتباه أو النقاش ، بالنسبة لمثلي قضية الكتابة سواء كانت شعرا أو خلافه فإنها لا تعيش ولا تنتعش بل لا تزدهر ولا تنمو إلا برياح النقد ، وتلك مأساة حقيقية ، يجب أن يحملها المرء بنفسه فحسب ، وألا يأمل من أي كان أن يلتفت إلى أعماله . . .خاصة في ظروف تطور مجتمعنا . .وتطور مبدأ المنافسة والتطلعات البرجوازية الصغيرة والحسد الحقير» .

***

مع دخول العام ١٩٧٢ كان أحمد الشملان قد حسم أمره بشكل نهائي للعودة إلى البحرين . وبتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٢ غادر دمشق إلى البحرين التي وصلها ليل اليوم ذاته ، وكما أسلفنا فقد أعتقل الشملان صباح اليوم التالي وظل في المعتقل لمدة عامين حتى أطلق سراحه في ٢٦ يناير ١٩٧٤ .

الاعتقال في سجن جزيرة «جدا» التي يسميها أحمد الشملان «الجزيرة

العاشقة» كان دوما -للشملان ولغيره من المعتقلين- ملفىً للهدوء والاختلاء بالنفس وانخفاض التوتر وزمنا للإبداع الشعري ومجالا ملائما لتنقيح وتشذيب القصائد ، وقد استقر أحمد في سجن «جدا» سنوات طويلة توزعت على ثلاثة عقود . وفي كل مرة كان يخرج من المعتقل بحصيلة قصائد ولدت في «الجزيرة العاشقة» . كانت حصيلة اعتقال الستينيات كبيرة ملأ بها أحمد كراسا لم ينشر منه شيئا أوردنا منه - أعلاه- مقاطع من ثلاث قصائد . وما ميز تلك المرحلة كما أسلفنا حرص الشملان على كتابة القصيدة العمودية المقفاة . اعتقال السبعينيات كان أيضا زاخرا بنتاج شعري منوع لأحمد الشملان كتبه على أوراق السجائر والصابون ، وبعث بالقليل منه إليَّ عبر الرسائل المهربة . (الملاحق-الوثيقة ٢٥) .

لم يكتب الشملان طوال الأشهر الأولى من اعتقاله العام ١٩٧٢ فعادة تكون الأشهر الأولى من الاعتقال أصعب الشهور في وضع المعتقل ، وربما لظروف العزلة التي عاشها في سجن بيت الدولة حيث الرفقة المحدودة من المعتقلين[١] بعدها بأشهر بدأت ظروف المعتقل تتجه نحو شيء من الانفراج بعد إضرابات ونضالات السجناء المحكومين والمعتقلين ، ثم وصلت دفعات من معتقلي أحداث مارس ١٩٧٢ العمالية . جرت اعتقالات في صفوف القادة والنشطاء العماليين ووصل بعضهم إلى «جدا» ، وكان بين القادمين الجدد عدد من المهتمين بالأدب والإبداع الأدبي منهم على سبيل المثال يوسف يتيم وبدر عبدالملك ما أتاح مجالا للمناقشات الأدبية وأغناها[٢] .

ومع مجيء العام ١٩٧٣ كان سجن «جدا» بانتظار مجموعات أخرى من المعتقلين السياسيين بعد الضربة الكبرى التي وجهت لتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي فرع البحرين ، وصل سجن «جدا» معتقلون آخرون من المبدعين ومن ذوي الاهتمام بالأدب والإبداع الشعري وعلى رأسهم الشاعران قاسم حداد وعلي الشرقاوي .

في وجود معتقلين مبدعين وآخرين منشغلين بالهم الأدبي والفني كان من الوارد أن تجري تداولات النتاج الإبداعي وأن تدور النقاشات حوله وحول غيره من قضايا أدبية وفنية . يصف المحامي والكاتب يوسف يتيم أجواء المناقشات الأدبية التي

---

(١) من ذكريات أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

عايشها حينها قائلا : «في المعتقل كانت معرفتي بأحمد الشملان فكرية أكثر من كونها سياسية ، كان أحمد يكتب الشعر وكنت أنا مهتما بالأدب وقاسم حداد كان حينها شاعرا معروفا . قاسم حداد -مثلا- كتب قصيدة طويلة عن محمد بونفور بعد استشهاده ، وقد نوقشت وأبدينا رأينا فيها ، كما أرسل الشملان لي قصيدة كتبها بعنوان «سندباد» هي أول قصيدة قرأتها لأحمد وأذكر أنه أرسل لي قصائد غيرها . وأنا كنت أكتب في القصة القصيرة وقد كتبت قصة اسمها «الخبز» وأعطاني الشملان تعليقاته عليها ، كنت أتبادل الكثير من المواد الإبداعية مع أحمد ، وحينما نخرج للبركة على وجه التحديد يحضر لي نتاجه الشعري ، وأنا أكتب القصة أو مواد في النقد الأدبي وهو يعلق عليها . كما كنا نتواصل ونتبادل المواد الإبداعية بالكتابة على أوراق السجائر وتمريرها فيما بيننا ولدى كل منا قلم رصاص صغير وأحيانا يهرّب السجناء المحكومون لنا أوراقا وهكذا . كما قمنا بعمل ندوات حيث أذكر أننا عملنا ندوة كاملة هناك عن «هربرت ماركوز» وكانت تجري نقاشات طويلة» .

خرج أحمد الشملان من معتقل ١٩٧٢-١٩٧٤ بحصيلة من القصائد التي عكس معظمها المعاناة في المعتقل والاشتياق للأهل والأحباب والتصميم على مواصلة النضال ، وقد كان من الصعب نشر تلك القصائد خلال السبعينيات التي شهدت قمعا قاسيا على كافة الأصعدة ، وبذلك لم تر قصائد الشملان في معتقل السبعينيات النور ، وظلت تنتظر وقت إصدارها الذي لم يحن إلا العام ٢٠٠٥ فصدرت بعنوان «ملفات الجزيرة العاشقة» الذي احتوى على قصائد كتبت العام ١٩٧٣ في سجن «جدا» وهي «سندباد» ، «أغنية جلجامش» ، «لحن غربة شارد» ، «تذكار للأمل القادم» ، «ملفات الجزيرة العاشقة» ، «تصريح صاحب الزنج قبل الرحيل» ، «سفر الوطن» .

وهناك قصائد أخرى كتبها الشملان في معتقل السبعينيات الأول ولم تر النور مطلقا ، نورد مقاطع من بعضها فيما يلي :

كتب أحمد الشملان في أغسطس ١٩٧٣ قصيدة أهداها إلى الشهيد محمد بونفور بعنوان «سأكتب ثم أكتب» يقول أحد مقاطعها :

يا محمد
أنا من بعدك أقرأ
ثم أكتب

وأسطر
فوق أسوار المدينة
رحلة الشعب المعذب
يا محمد
يا محمد
وأفكُّ القيد من بعدك
عن كل المعاصم
وأغني للمواسم
من قوافي
سِفرك الدامي المخلد
قم ترى الآن شظاياك
شموعا وجريدة
وحروفا خضّرت
على شطآن دنيانا الطريدة
وتذكر
أنني من بعدك سأكتب
ثم أكتب . . ثم أكتب[1]

وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ كتب قصيدة «بدونك أنت» أو «القناع» ويقول مطلعها :
إذا انفتح الباب
الرهيب الغياب
وجئت بركب الرجال
المضيئي الجمال
فدار السؤال
وأنت الوحيد الذي لن يقال
بأي اشتياق تريد أراك

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان . من قصائد معتقل «جدا» . ١٩٧٣-١٩٧٤

بأي احتفال تريد لُقاك
ووجهك ثقب
عميق القناع
يبدد كل اشتياق
فكيف ذهبت
رهيب الصلابة
وكيف رجعت
صفيق الكآبة
غريب التبسم
صفر كلامك
حتى كأن دماءك
لم تُسترد . . . . . [1]

وبعث لي في رسالة مهربة قصيدة من الشعر العامي عنوانها «مو كل ضوى ينشرى» يقول مطلعها :

سيّر علينا القمر
والناس غرقانة
غطت في نوم بعيد
وقلوب سهرانة
دبّل عليها القهر
منهو اللي نادانه
من طول ليل القهر
يا قمير ولهانة
عين الأهل للضوى
مثل اللي عطشانة
يا قمير طوف الدهر

(١) المصدر نفسه .

وعوّد على دياري
مب كل ضوى ينشرى
وانت اللي تحلالي . . . . .[1]

***

أواخر يناير ١٩٧٤ خرج الشملان من المعتقل ، وكان أمامه -كما أسلفنا- خمسة أشهر فقط ليتمتع بأنفاس الحرية في حضن الوطن ، وقد مرت الخمسة أشهر على الشملان زاخرة بالكثير من النشاط والأحداث والعلاقات . ومثلما نشط على الصعيدين السياسي والمطلبي فقد نشط على الصعيد الثقافي والأدبي . يقول الكاتب الروائي عبدالله خليفة : «بعد خروجه من المعتقل العام ١٩٧٤ بدأت تتكون للأخ أحمد الشملان صداقات مع العديدين الداخلين في الجو الأدبي خاصة مع الشاعر علي عبدالله خليفة . كنا نخرج في بعض الليالي معا إلى منطقة برية قرب مدينة عيسى ونجري جلسات مطولة نناقش فيها المسائل الفكرية والأدبية والثقافية . كنا أنا والأخ علي خليفة وأحمد الشملان وأحيانا كان معنا حسن مدن والمرحوم علام القائد والشهيد سعيد العويناتي وغيرهم . المعتقل أفاد الشملان في كتابة الشعر حيث كتب العديد من القصائد ، وكان الشاعر علي خليفة يطّلع على تلك القصائد ويجري بينهما حوار حولها ، كان أحمد متعدد النواحي ، يفكر في الجانب السياسي وأيضا في الجانب الأدبي ، له فهمه للأدب بطريقة معينة» .

ويقول د . حسن مدن : «التقيت لأول مرة مع المناضل أحمد الشملان العام ١٩٧٤ خلال الحياة النيابية الأولى في البحرين ، كنا نلتقي لقاءات أدبية تضم مجموعة من أدباء البحرين في ذلك الوقت مثل الشاعر علي عبدالله خليفة والروائي عبدالله خليفة وكان معنا أيضا الشاعر الشهيد سعيد العويناتي ، كانت تلك الجلسات الأدبية تعقد في أماكن متعددة ، وقد بقيت منها في ذاكرتي منطقة اسمها «الهورة» بقرب سلماباد . كانت اللقاءات تتضمن قراءات شعرية ومناقشات أدبية وأتذكر أن الشملان ألقى بعض نصوصه الشعرية في تلك الجلسات ، كنت أعرف أحمد الشملان المناضل والسياسي قبل ذلك لكني لم أتعرف على تجربته الأدبية ، وقد منحتني تلك اللقاءات فرصة الاستماع -للمرة الأولى- إلى نصوصه الشعرية ، كان

---

(١) المصدر نفسه .

المشاركون الآخرون يلقون نصوصهم وتجري جلسات مناقشة وتعليقات على تلك النصوص» .

ومع عودته للحياة الطبيعية بعد إطلاق سراحه تقدم أحمد الشملان -خلال العام ١٩٧٤- بطلب عضوية لأسرة الأدباء والكتاب لكن طلبه رُفض ، وقد حدثني الشاعر علي عبدالله خليفة عن ظروف رفض الطلب فقال : «أسرة الأدباء كانت كأنها بين كماشة أو بين حجري الرحى ، كان الجو السياسي حينها مشحونا وكان هناك صراع سياسي شديد ومنعكس على كل شيء في الحياة حتى على البيوت ، فمثلا عائلة واحدة فيها التياران موجودان (يقصد تياري جبهة التحرير والجبهة الشعبية) ، ونحن في مجلس إدارة الأسرة كنا نمثل مجتمع البحرين ، فكان التياران نفسهما موجودين لدينا . وأذكر حينما قدم الأخ أحمد الشملان طلب العضوية -وأنا كنت من المشجعين لانضمامه للأسرة- كان هناك من التيار الآخر من جاء بذرائع من مثل أن نتاجه غير منشور ، وأنه لم يُصدر ديوان ، كنا في ذلك الوقت نقيس المرء هكذا ، أصدر ديوانا أم لا ، في ذلك الوقت لم يكن أحمد قد أصدر ديوانا . كنت مستقلا لكني كنت أميل إلى الجانب الموضوعي في أي قضية تُطرح دون أن أهتم أين أكون مع هذا التيار أو ذاك ، كنت حياديا وكنت مقتنعا لأنني قرأت حينها نتاج الشملان ووجدت فيه درجة من الشعرية ، فكنت أدافع عن هذه الدرجة من الشعرية وكنت أقول لهم : إننا بحاجة إلى أعضاء ، إلى أدباء فعددنا قليل . الأطراف الأخرى كانت تفكر بأن الشملان نصير لتيار آخر وربما يؤدي ذلك لعدم توازن ، أذكر كان هناك نقاش حول قبول عضوية أحمد لكني لا أذكر هل قُبل أم لم يقبل» .

حول المسألة ذاتها قال لي الكاتب عبدالله خليفة : «كانت تجري في الأسرة صراعات كثيرة على خلفية الصراعات السياسية ، ظهر بين المحسوبين على تيار الجبهة الشعبية توجه في الجوانب الأدبية باتجاه المغامرة والابتعاد عن الناس وطرح أشكال إبداعية غامضة وسريالية . أحمد الشملان حينها كان توجهه أكثر ارتباطا بالناس وفقا لوجهة نظر جبهة التحرير ، وهم كانوا يرفضون أي واحد يحسون أن له علاقة بالتحرير ، وعندما تقدم أحمد للعضوية طرحوا أنه ليس له إصدارات وهو سياسي ، وهذه أخذوها حجة . كانوا يتجهون نحو المفارقة والشكلانية ، أما الاتجاه الذي كان يتبناه الشملان فمختلف لأنه اتجاه للناس وكتابة للحياة وطرح نماذج شعبية بين الناس ، هذا الخط كان معاكسا لما كانت تطرحه المدرسة الأدونيسية في ذلك الوقت

مثل تفجير اللغة الخ» .

في الفترة ذاتها كان الشاعر علي عبدالله خليفة يقدم برنامجا إذاعيا للشعر الشعبي عبر إذاعة البحرين ، وقد قدم البرنامج في إحدى حلقاته قصيدة عامية لأحمد الشملان هي ذاتها التي كتبها في معتقل ١٩٧٣ وأرسلها لي بعنوان : «مو كل ضوى ينشرى» .

***

بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٧٤ جرى الاعتقال الثاني لأحمد الشملان خلال عقد السبعينيات على إثر تصاعد الحركة المطلبية السياسية والنقابية واتساع نطاق الإضرابات العمالية فترة انعقاد المجلس الوطني . كان الشملان حينها عضوا بجبهة التحرير الوطني البحرانية ونشط بشكل بارز وكان له حضور ملموس في الحراك السياسي والنقابي فاعتقل ضمن مجموعة عناصر جبهة التحرير الذين نقلوا مباشرة لسجن «جدا» وظل في المعتقل إلى فبراير ١٩٧٥ . ورغم أنه تعرض خلال هذا الاعتقال لمتاعب صحية جادة في أعقاب إضرابين أولهما في سجن «جدا» والثاني في سجن القلعة ، إلا أن ذلك لم يثنه عن كتابة النصوص الشعرية -السياسية منها على وجه الخصوص- داخل المعتقل .

كان أحمد يقضي وقته في معتقل «جدا» ١٩٧٤ في تواجد مشترك مع مجموعة المعتقلين حيث كانوا يتبادلون الأحاديث والمناقشات ويغنون الأغاني وينشدون الأناشيد الفردية والجماعية . وحدثني الشملان عن دوره -خلال ذلك الاعتقال- في وضع مقاطع من نشيد «طريقنا» الذي أصبح النشيد الرسمي لجبهة التحرير الوطني البحرانية ، قال : «كان يتردد على مسامعي مقطع وضعه أحد مناضلي جبهة التحرير القدماء «ع خ» في الستينيات يقول :

طريقنا أنت تدري شوكٌ وعرٌ عسيرُ
موتٌ على جانبيه لكننا سنسيرُ

وكان الفنان المناضل المحكوم مجيد مرهون يدندن لحنا لهذا المقطع ، فوجدت نفسي أكتب مقاطع أخرى أستكمل بها النشيد هي :

فهبوا جميعا أسود النضال
وضحوا وثوروا لأجل أوال

وزكـــوا دمـــاءً وحـــقـــقـــوا المحـــال
لتـــحـــرير شـــعب من الاســـتـــغـــلال

**

يا جـــبـــهـــة التـــحـــرير ســـيـــري
نجـــــمـــــا يـضـيء الـدروب
يـــعـــلـــم الـــكـــادحـــين
كـــيف انتـــصـــار الشـــعـــوب
وشـــعـــبنا، عـــمـــالنا
مـــــعـــــلـــمٌ فـي الخـطـوب

وبدوره أضاف الفنان مجيد مرهون المقطع التالي :

شـــعـــبٌ عـظـيـم شـــعـــب أوال
يهـــزم الصـــعـــاب يهـــز الجـــبـــال
لـه تضـــحـــيـــات الخلود والجـــلال
لـه الشـــمـــس تشـــرق دون زوال

وبعد المقطع الذي وضعه الفنان مجيد مرهون أضفتُ المقطع الأخير للنشيد ويقول :

سنمضي سنمضي إلى ما نريد سنمضي لنبني أوالا جديد
سنمضي سنمضي إلى ما نريد وطنٌ حرٌ وشعب سعيد

وقد غدا النشيد بمقطعه القديم والمقاطع المضافة مني ومن الرفيق مجيد مرهون النشيد الرسمي لجبهة التحرير الوطني البحرانية»[1] .

وكتب أحمد الشملان قصائد بالعامية البحرينية ذات طابع سياسي غنائي تم تهريبها خارج المعتقل لتنشر في الصحافة الحزبية لجبهة التحرير الوطني البحرانية ويتغنى بها الطلبة الدارسون في الخارج . بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٥ وبمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية كتب الشملان من سجن «القلعة»

---

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

القصيدة العامية «يا أم بدر . .نيمة» التي يقول مطلعها :

يا أم بدر
رقصي مع الحلوات رقصة
وردج وصل عشرين
يا أم بدر وردة
وتغير الليل
من سَرَت نيمة
من يبهتج يا أم بدر
سَرَت في الليل نيمة . . .»

وقد نشرت القصيدة في الصحافة الحزبية لجبهة التحرير الوطني البحرانية ووردت الفقرة التالية في التقديم لها : «هذه القصيدة الشعبية كتبت في سجن القلعة في ١٧ فبراير ١٩٧٥ بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس جبهة التحرير الوطني-حزب الطبقة العاملة البحرانية- ولم يتح لهذه القصيدة الجميلة أن تنشر في حينها . . و«النضال» تقدمها اليوم لقرائها في الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الجبهة ، فهي كعمل فني لازالت تختزن فيها كل الدفق والحيوية اللذين كتبت بهما ، وهي أيضا كقصيدة كتبت في السجن حملت معها كل سمات قصيدة السجن : التركيز وحرارة المعاناة والمعايشة ، وأهم من هذا وذاك : التفاؤل والثقة في المستقبل التي تكمن في كل صورها وأبياتها الراقصة . القصيدة تختزل هنا عمر الجبهة ، في لحظة فرح ، ليصبح رمزا يشير للسنوات التي مضت نضالا وصمودا ، ولتصبح هذه اللحظة منطلقا لاستشراف أروع وأجمل ما سيأتي به المستقبل»[١] .

يتذكر الأستاذ عباس عواجي ظروف كتابة القصيدة فيقول : «في شهر فبراير ألّف أحمد الشملان قصيدتين بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية ، إحداهما بالشعر العامي وعنوانها «أم بدر» والثانية بالفصحى وعنوانها «ميلاد للشعب الثائر» . كان الشملان في زنزانة رقم واحد التي كنا نسميها

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . نشرة «النضال» . منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٧ س ٤ . مايو ١٩٧٨ . ص ٥١

«أم البول» ، وأنا مع أحمد الذوادي في الزنزانتين اللتين يطلق عليهما «الكنارة» لقربهما من شجرة «الكنار» . في لقاءاتنا الخاطفة خلال الذهاب للحمام طلب الشملان مني قلما ، وأذكر كلمته وكانت بالعامية «عندك حمبوص؟» فأجبته : ستجد الحمبوص في رقم ٥ ، وضعت له القلم ومعه أوراق سجائر في الحمام رقم ٥ فأخذها وبعد أربعة أو خمسة أيام لف الأوراق ووضعهم في رقم ٥ فأخذتهم لأجد فيهم القصيدتين «يا أم بدر» و«ميلاد للشعب الثائر» ، فقمنا أنا والذوادي نلحنهما ونغنيهما إلى أن انتشرتا في المعتقل» .

في الفترة ذاتها بجوف سجن «القلعة» كتب أحمد قصيدة «ميلاد للشعب الثائر» التي يقول مطلعها :

ميلاد للشعب الثائر
ميلاد في الزمن الغابر
مرويٌ من نهد الشمس
من غضب القلب المقهور
منشور سري ممنوع
العام الأول صفٌ ثائر
العام العاشر صرخة مارس
جاء أوان الغضب العاصف
لحنٌ من صنع العمال
برقٌ في بحر الظلمة
يا لحنا أورقتَ في جرحي
قنديلا للفجر الآتي
قنديلا لا يمحى لا يخفت
لا يخشى إعصار العالم
أتقدم . . . . نتقدم[1]

***

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

بتاريخ ٢٥ فبراير١٩٧٥ خرج أحمد الشملان من المعتقل ، وبعد أقل من شهر غادر البحرين في ١٩ مارس ١٩٧٥ متجها إلى بيروت لاستلام تأشيرة السفر إلى موسكو للدراسة ، وما إن وصل بيروت حتى اندلعت الحرب الأهلية فكان عليه أن يبقى طويلا بانتظار تأشيرة السفر لموسكو . وتفاعلا مع الحدث المتفجر في بيروت ، وعلى دوي قصف المدافع وفي جحيم انتظار السفر صاغ الشملان قصيدتين تم نشرهما في ديوانه الأخير «ملفات الجزيرة العاشقة» وهما قصيدتا «بيروت» وقد كتبها في ابريل ١٩٧٥ و«رهبة الصمت» وكتبها في مايو ١٩٧٥ .

غادر الشملان بيروت إلى دمشق محطة انتظاره الثانية ، وفي دمشق وهو على جمر انتظار تأشيرة السفر ولوعة البعد كتب قصيدة بالعامية البحرينية يقول مطلعها :

وابتعدنا
يا لحبيبة وافترقنا . .
ما درينا
الزمن عوّد على وطره وفرّق
ما هقينا . .
كنا ندري من قبل ها ليوم واصل
كنا ندري وما همتنا المواصل
لكن شقد يا بدر البدور
ضاحكت حبنا الزهور
وشكثر بين المزارع والمصانع
هللوا عيال الفريج
يا لحبيبة
وهذا إهيه
ردّت اللحظة العصيبة
وافترقنا
ما هكينا نفترق

**

عينج اللي خذتني من زمان
واللي في الليل سهرت بي

وهوّنت نار القهر
عينج اللي رافجتني
من طريج ليطريج
ورسمت بين المنافي والسجون
كلمة السر الدفين
حذرتني . .
لا تخاف ولا تلين
لا تعلّم تنسى وعدك
في العذاب وتستهين
ربعك العمال صبروا
وانت اصبر . .
ما انت بصغير
لاحقتني عيونج الحلوة
وهدتني
في الظلام شموع
وفي الغربة
غناوي العاشقين
واحنا غنينا
وما كملنا غناوي
قمرة الليل
سحرتنا
شردتنا
يا غناتي . .[1]

لكنه عاد يطرد الأحزان ويتفاءل بالحب والفرح في مقطوعة أخرى كتبها في الفترة ذاتها ، يقول مطلعها :

---

(١) المصدر نفسه .

أحبك
أحبك . . هذا التألق كيف اشتعل
وكيف استحال الجرح أمل
كيف بددت حزني الدفين
وكيف أضأت الدرب حنين
ضاع الترقب
ضاع التوجس
خوف الطريق
استحال عذابي
مواكب فرح
فوق الرماد
استحال الرماد
لآلئ . .
كيف غفوتُ
قبلك دمعة
وكيف أفقتُ
بهمسك بسمة
زمان خريفي المطارد
ولي
وهلّت ورود ربيعي
بخطوك جذلى . . .[1]

في أغسطس ١٩٧٥ حصل أحمد الشملان على تأشيرة السفر فطار مباشرة إلى موسكو التي عشنا فيها وتزوجنا ودرسنا وأنجبنا ابننا خالد وبقينا بين أفيائها حتى صيف ١٩٨١ . في موسكو محطة الاستراحة التي لفى إليها الشملان ، أصبح بإمكانه أن يشبع فيها جانب الإبداع الأدبي وينشط في هذا المجال على غير صعيد بعد أن

---

(١) المصدر نفسه .

تحقق له ولأول مرة في حياته بعض من الاستقرار العاطفي والنفسي والأسري .

في موسكو كتب الشملان قصائد نشر منها في ديوانه الأخير «ملفات الجزيرة العاشقة» الذي صدر العام ٢٠٠٥ ثلاثا هي : «أطفأت القنديل» ، «حزني القديم» و«عاشقة النخيل» . وقد أهدى قصيدة «عاشقة النخيل» للشهيدين سعيد العويناتي ومحمد غلوم حيث قال فيها :

لم تكن عاشقة النخل استراحت من رحيلي
لم تكن عاشقة النخل ليبكيها سعيد أو محمد . . .

وكانت قصيدة «أطفأت القنديل» التي أهداها الشملان إلى روح الشهيد سعيد العويناتي قد نشرت قبل ذلك بالصحافة الحزبية تحت عنوان «أضأت دمائي لفرحتك القادمة» في ملف حول الشهيد[١] .

وفي العام ١٩٨٠ كتب أحمد غنائية سياسية بالعامية البحرينية وضع لها عنوان «علموني» ، ونشرت في الصحافة الحزبية لجبهة التحرير وتغنى بها الفنان العراقي جعفر حسن والجمهور الطلابي في العديد من المناطق الدراسية ، يقول مطلعها :

علموني جبهة التحرير اسمج
انتفاضة سلم وحرية وأماني
عن سجونج علموني
من شرود الليل خذوني
وغيروني وعلموني[٢]

كما كتب قصائد ومقطوعات شعرية عديدة لم تنشر ، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٧ كتب قصيدة «عيناك في جناحي غربتي» التي يقول مطلعها :

منذ عامين وأحلامي
تحوم في الديار

---

(١) جبهة التحرير الوطني البحرانية . نشرة «النضال» . منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٦ . ١٩٧٧ . ص ٤١ .

(٢) «طريق الشباب» . دورية من إصدار اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني . عدد ٤ . س ٤ . نوفمبر ١٩٨٠

كُسر الناي فحلقتُ
على الريح بلا موال
منذ عامين وموالي
يعب الدفء من حضنك
هارب من موالي
ألتحف الثلج
يمر الثلج
في شراييني ويرقص
طفلك الشمسي يرقص
وبعينيه يمطر الثلج حلما
حلما من عالم الشمس
المكبل بالظلام
حالم بالشمس تأتي
من الثلج على الجرح
على بقايا الاحتراق . .
احترق يا عفن الجرح
ليبقَ الجرح طالع[1]

ومقطوعة أخرى يقول مطلعها :
يا أنت يا سيدة الضياء
ما بين عينيك وعيني ستار
لملمي أنفاسك الحيرى أجيبي
أإله أنت أم شمس ربيع
خلف أبواب أماسيك تشردت سنين
رايتي جرح من العينين في القلب
وقنديلي قمر . .

---

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان . من قصائد موسكو . ١٩٧٥-١٩٧٩ .

رمت الريح على كتفيه عنواني
وألقتني أسير . .
آه يا سيدة العصر الجميل
آه لو يعلم قومي أنني درب طويل
لاختطفت البرق طائرا
وحرثت في الآفاق وجه المستحيل
آه لكن القبيلة . .
رسمت في القلب تذكار الضحايا
علمتني أن أسير . .
صامتا أحترف الحزن مواويل نهار
وأغني للعيون السود عن فارس فجري
وأناديك . . استجيبي
ظل عينيك سهام
فجرت قلبي سؤال(١)

وقال في مطلع مقطوعة أخرى :
تألقي راقصة يا وردتي
فكل يوم تملكين مهجتي
وكل أزماني لك
لأنك مالكة الزمان القادم
تألقي
فارسك المغوار قادم عبر البحار
في كفه النار
وقلبه المثخن بالجراح
يمطر الدنيا نهارا وانشراح(٢)

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

خلال صيف ١٩٧٨ نزلنا البحرين أنا وابننا خالد وقد صودر جواز سفري فاضطررنا للبقاء في الوطن عشرة أشهر ذاق أحمد في موسكو -خلالها- مرارة الغربة والبعد من جديد وكتب عددا من المقطوعات منها قوله :

عدتُ أكتبُ الأشعار
أمطرُ الأحزان . .
عدتُ كما كنتُ
مكسورَ الفؤاد
يُغويني الحنين
يطويني الأنين
يمضّني الأسى
رايتي باقي أحلامي
وقنديلي سِفر أيامي[١]

ويقول في مقطوعة أخرى :

متى تأتي . .
متى يا واعدي تأتي
وتصعد سلمي المهجور
تطرق بابي . . تدخل
تؤرقني عتاباتك
وأرنو في غياباتك
أغوص في اغترابات
تقول أعود
لكن لا تعود[٢]

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

ومقطوعة بالعامية جاء فيها :

رجَع لِيلي يناديني
وحيد . . بعيد عن عينج
يا نيمة ظلمة الغربة
يا شمعة ليل نوّر على غيري
وخلاني في وحشة وسهد ليلي
على قلبي وَهج مسموم
زيّد غربتي بهموم
وانت بعيدة
ما وَنستي غربتنا
بضحكة سِنج المدور
ليمن نوّر
يا فرحة طريج النور

**

غرّبتي . .وتغربنا
باعدتي . .وتعذبنا
وما همج غريب الليل
ما همج أبو القيدين
يا بسمة بدمع بحرين
ما وَنستي غربتنا[1]

إلا أن أشهر الأعمال الإبداعية لأحمد الشملان خلال دراسته في موسكو كانت مسرحية شعرية بعنوان «شيء من تاريخ نجمة» كتبها العام ١٩٨٠ حول التاريخ النضالي لجبهة التحرير الوطني البحرانية احتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجبهة . وقد خرج الشملان بذلك العمل -ولأول مرة- من نطاق القصيدة إلى شكل إبداعي جديد هو المسرحية الشعرية ، وقد أقامت المنظمة الحزبية الطلابية لجبهة

(١) المصدر نفسه .

التحرير في موسكو احتفالا كبيرا قدمت فيه المسرحية الشعرية في القاعة الرئيسة لجامعة الصداقة .

وقد حرص أحمد على تقديم المسرحية الشعرية على أفضل صورة فأضاف على النص لمساته الخاصة حيث تولى بنفسه تدريب الطلبة على الخطابة وإلقاء الشعر وعلى الأداء الغنائي . ولا زال العديد من خريجي جامعة الصداقة يتذكرون الاحتفال والنجاح الكبير الذي حققه عرض المسرحية الشعرية في موسكو ما دفع لاتخاذ قرار عرضها في مدن سوفيتية أخرى كلييننغراد وكييف .

سرد الأستاذ عبدالجليل النعيمي في حديث مسهب ذكرياته حول المسرحية قائلا : «في الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيس الجبهة أعد أحمد الشملان مسرحية شعرية بعنوان «شيء من تاريخ نجمة» وغُنيت في المسرحية عدة أشعار له ، وأذكر أنه لم يكتبها فقط وإنما أيضا كان يدرب الطلبة على الأداء وكان منهم الشهيد هاشم العلوي والمرحومة زوجتي هاشمية ، وأذكر أنه بدأ بتدريبي على الإلقاء ثم استبعدني قائلا : صوتك لا يصلح لإلقاء الشعر مسرحيا ، وكان الفريق الذي تدرب عليها كبيرا جدا والحفلة كانت من أنجح حفلات الطلاب الأجانب في الاتحاد السوفيتي ، كانت الكلمات والألحان جميلة والتنظيم جيد خاصة الإعداد الذي سبق الحفل وخلاله ، وقد أضفى ثوب النشل جمالا آخر على العرض . وبعد هذا الاحتفال كثرت الطلبات على البحرينيين ليساهموا في حفلات الآخرين ، ليس فقط في موسكو وإنما أيضا في مدن الاتحاد السوفيتي الأخرى مثل لييننغراد وكييف وغيرها . صورت المسرحية الظلم الذي كان يعانيه شعبنا وشدة القمع والإرهاب . بعدها بخمس سنوات أي العام ١٩٨٥ ، حيث كان الشملان يقبع في المعتقل ، كنتُ ممثلا لجبهة التحرير الوطني البحرانية في اليمن ، ونظمنا احتفالا بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الجبهة ، كان أكبر حفل في ذكرى الجبهة لأنه نُظم على المستوى المركزي . في هذا الحفل قدمت المسرحية ذاتها التي أعدها الشملان وقدمناها في موسكو مع تطويل وإضافات بألحان أخرى ورقصات وتصميم آخر . وقد أضيفت إليها قصائد أخرى لأحمد الشملان ساهم في تلحينها فنانون عراقيون مثل حميد البصري وجعفر حسن وأخرجها مخرج مسرحي يمني أذكر اسمه الأول وهو نجيب وكان فنانا مشهورا في اليمن حينها . ساهم في أداء المسرحية طلابنا البحرينيين الذين قدموا من الاتحاد السوفيتي ومن الهند ومن دمشق ، وأمدنا رفاقنا العراقيون واليمنيون بفرقة فنية

عراقية وأخرى يمنية وبممثلين ساهموا في المسرحية ، كان العمل كبيرا في الواقع . بعد عدد من السنوات -خلال التسعينيات الماضية- التقيت في الخارج مع الرفيق أحمد وعرضت عليه شريط «فيديو» عن الاحتفال ، كنت أحس بفخر وزهو أمام الشملان لأننا جسدنا عمله في هذا الشريط ، وكنت سعيدا حينما وجدت أحمد متأثرا إلى درجة أن خرت دموعه وهو يشاهد الشريط . كان -فعلا- عملا كبيرا وجهدا لعشرات من الناس ، ولولا اعتزاز جميع المشاركين في العمل بإبداع الشملان لما تشجعوا على تجسيده في عمل فني ذي مستوى عال» .

أما د . لطيفة الحمد التي شاركت في تقديم العمل بموسكو فقالت : «أذكر مشاركة الأستاذ أحمد الشملان في الحفل الذي أقيم في جامعة الصداقة بموسكو مبنى «الدنسكوي» بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس الجبهة ، كان العمل يروي مقتطفات عن تأسيس الجبهة وتاريخها حيث يبدأ ببعض الأبيات من الشعر تليها مشاهد تمثيلية . كانت الأشعار تلقى بصوت قوي وبعد كل مقطع شعري يأتي مقطع من إحدى سيمفونيات الموسيقى الكلاسيكية ، بعدها يبدأ مشهد تمثيلي يؤديه الطلبة البحرينيون ، ثم وبنفس الطريقة يعود إلقاء المقطع الشعري فالمقطع الموسيقي فالمشهد التمثيلي . العمل أحدث صدى لا يمكن تصوره عند الطلبة العرب ، العراقيون أعجبوا به إعجابا شديدا وكذلك السوريون والفلسطينيون وغيرهم . كان شيئا جميلا لم نر مثله من قبل إلى درجة أن تقرر عرضها في المدن السوفيتية الأخرى غير موسكو وفعلا سافرنا وعرضناها في مدن كييف ولينغراد ، وقد توليتُ مهمة إلقاء المقتطفات الشعرية ، وشارك في التمثيل عدد كبير من طلبة موسكو» .

يقول المقطع الافتتاحي للمسرحية الشعرية «شيء من تاريخ نجمة» :

مجموعة : في الطريق الوعر نحن سائرون
قدر محتوم نحن قادمون
قادمون كالرياح
قادمون كالرماح
من هنا من هناك
دائما قادمون
صوت : من جاء بكم يا صوت الصمت . .
يا لغة القلب المهموم . .

من فتح الباب لكم
هل أنتم حقا آتون . .آتون . .
مجموعة : تاريخ نجمة . .نجمة
تاريخ جبهة . .جبهة
عنوان شعبي نجمة
يا نجمة ويا جبهة
تاريخ أحمر قان
ينساب وسط الظلمة
تاريخ نجمة نجمة
تاريخ جبهة جبهة
مجموعة أخرى : سيّر علينا يا قمر خمسة وعشرين
وصل سلامي للأهل في ليل البحرين
سيّر على النخل الحزين
سلم على أحبابنا العاشقين
اللي قضوا سنين العمر
ليومك ولهانين
انثر ورودك يا قمر
خمسة وعشرين
خمسة وعشرين»[1]

***

في موسكو نشط أحمد الشملان في الوسط الثقافي والأدبي ، فوطد علاقاته مع الفعاليات الثقافية والأدبية في إطار الطلبة العرب بجامعة الصداقة وخارجها ، كما سعى لجذب اهتمام الطلبة البحرينيين للنشاطات الأدبية والفنية . يقول د . يعقوب جناحي : «أخذ الشملان في موسكو موقعا مهما بنشاطه وعطاءاته وبالالتزام الذي كان يتميز به ، أحمد أدخل الحماس في الشباب ، حماسا سياسيا ، حماسا فكريا وحماسا في العطاء . قبل الشملان لم نكن نهتم بجوانب مثل المسرحيات والنشاط

(١) المصدر نفسه .

الفني وغيرها في فعالياتنا ، كنا نغني وننشد أناشيد ، نعم ، لكن حينما جاء أحمد أعطى طابعا جديدا وحيوية جديدة . وكان له نشاط مهم بحكم كونه شاعرا وأديبا ، فكان يتفاعل مع نشاطات فرع الاتحاد وفي الوسط التنظيمي ، كما كان يكتب المقالات ويساعد الشباب في مراجعة مقالاتهم ويشارك في ندوات ثقافية ومناقشات في مجالات الثقافة والأدب والفن . أحمد الشملان خلق جوا ثقافيا وأدبيا جميلا في تلك المرحلة ولم يقتصر على السياسة الجافة بل كانت له اهتمامات أدبية منوعة ، وأذكر أن الشهيد هاشم العلوي كانت لديه اهتمامات مشتركة مع الشملان في المجال الأدبي وهذا كله بفضل أحمد ونشاطه» .

ويقول الأستاذ عبدالجليل النعيمي : «أحمد الشملان كان متعدد الأنشطة في الاتحاد السوفيتي ليس في نشاطه الحزبي فقط ، بل نشاطه الثقافي ، الاجتماعي والإبداعي . لم تنظم حفلة من الحفلات الكبرى إلا وتُقرأ فيها بعض من أشعاره وعلى إيقاع بعضها كانت تؤدى رقصات شعبية ، أذكر منها «يا ام بدر» ، و«علموني» و«شيء من تاريخ نجمة» .

كما اتسع النشاط الأدبي للشملان ليصل إلى محيط الطلبة العرب الدارسين في الاتحاد السوفيتي ، فقد سعى هو ومجموعة من الطلبة المبدعين والمهتمين بالنشاط الأدبي لتأسيس اتحاد للكتاب العرب في موسكو . يقول أحمد : «تعرفت على مجموعة من الطلبة الخليجيين والعرب المهتمين بالثقافة عموما والإبداع الأدبي على وجه الخصوص ، التقينا ودخلنا مناقشات متعددة وقرأنا نتاجات بعضنا وناقشناها ثم تبلورت بيننا فكرة تأسيس اتحاد للكتاب العرب في موسكو ، وساعد على ذلك تعرفي على بعض المبدعين العرب في جامعة موسكو الجامعة الحكومية المركزية بالاتحاد السوفيتي وبعض المبدعين العرب من اللاجئين السياسيين في الاتحاد السوفيتي من عراقيين وسودانيين وغيرهم ، وقد بادرتُ بإعداد النظام الأساسي للاتحاد المزمع إقامته لكن ظروفنا الدراسية في الغالب لم تساعدنا على إكمال المشروع وإعلانه(*) .

قال لي المحامي يوسف يتيم : «في موسكو سعينا أنا ومحمد السعودي وأيمن أبو شعر وأحمد الشملان وطلبة من عدد من البلدان العربية لتشكيل اتحاد للكتاب العرب ، وقطعنا شوطا في المشروع لكنه لم يكتمل ولم يظهر للنور ، وقد تولى الشملان

(*) يحتفظ أحمد الشملان في أرشيف وثائقه بالمسودة التي أعدها في موسكو للنظام الأساسي المذكور .

إعداد النظام الأساسي للاتحاد . . وأذكر أن أحمد ضمّن مسودة النظام الأساسي نقطة «الدفاع عن حرية التعبير» . إزاء ذلك وقفتُ ضد النقطة وقلت لأحمد : ماذا تقصد بالدفاع عن حرية التعبير في الاتحاد السوفيتي ، كنت متعصبا ومتشددا في انحيازي للاتحاد السوفيتي ، أما الشملان فلم يكن متشددا في هذه الناحية ، وأعتقد أنه كان مصيبا فيما طرح ، بينما أخذتُ أعيب عليه أن منشأه قومي ، وأيدني محمد السعودي في وجهة نظري المتشددة» .

حول الأمر نفسه يقول الأديب السعودي عبدالله محمد العبدالمحسن : عندما قدم أحمد الشملان إلى موسكو لمواصلة دراسته ، كانت هناك خلية فنية عربية ، تعنى بالفن والإبداع نثرا وشعرا ، تضم أعضاء من البلدان العربية . هي في الواقع منتدى صغير متواضع يهدف أكثر ما يهدف إلى الإمتاع والمؤانسة ، الاسترخاء بعيدا عن الرزانة الجادة ، التي تثيرها الهموم السياسية والأيديولوجية . كنا نلتقي ، نتطارح النصوص الإبداعية التي نكتب ، نقيّم تجاربنا المتواضعة . كان الأستاذ الشملان مسكونا بالإبداع أيضا ، واهتمامه به يضارع اهتماماته السياسية والوطنية ، ولم يكن منطويا على العمل السياسي ، كما هو منطبع في مخيلتنا عن رجل مناضل وناشط سياسي خرج للتو من السجن مشحونا بما هو سياسي . رغب الشملان أن يصبح أحد الناشطين في هذا المنتدى ، وقد خشي بعضنا أن يحوّل بما أوتي من تجربة كبيرة منتدانا المتراخي الفضفاض إلى خلية سياسية ، لأن اللافت في سيرة الرجل والبارز هو الجانب السياسي ، خاصة أنه لم تتح لأغلبنا فرصة التعرف على عطائه الإبداعي ، لا شك أن يوسف يتيم أحد أعضاء هذا المنتدى كان على دراية بتجربة الشملان الإبداعية . رحبنا به بحذر ، فعلى الرغم من دماثة أخلاقه ، والتقائنا في الهموم السياسية ، إلا أن حرصنا أن يبقى ذاك المنتدى واحة للاسترخاء بعيدا عن وعثاء العمل السياسي دفعنا لذلك الحذر غير المبرر . كان إيمان أحمد بالرسالة الاجتماعية والإنسانية للأدب المحرك الدافع له أن يفكر في صياغة برنامج ينظم هذا الملتقى ، ويفعّل الطاقات الإبداعية لأعضائه» .

***

في أغسطس ١٩٨١ عاد أحمد الشملان لحضن الوطن ليتلقفه من المطار مباشرة سجن الوطن وليمتد به المقام في المعتقل -هذه المرة- خمس سنوات متواصلة دون توجيه تهمة ودون تقديم لأية محاكمة . ورغم قسوة السنين والظروف في المعتقل الذي

كان انفراديا معظم تلك الفترة الطويلة ، إلا أنه يمكن اعتبار معتقل الثمانينيات واحدة من أغنى الفترات التي عاشها أحمد على الصعيد الإبداعي ، ولذلك أسباب عدة : فقد كان للوحدة الطويلة والفراغ اللانهائي دور ، وكان لمعاناته من البعد عنا وعن أهله ووطنه دور آخر في شحذ قريحته الإبداعية . هذا إلى جانب اجتهادي الشخصي الحثيث في توفير كل ما أمكنني توفيره من مطبوعات ثقافية وأدبية لأحمد . فقد سُمح له في صيف ١٩٨٢ باستلام المجلات وفي أوائل ١٩٨٤ باستلام الكتب بعد نقله من سجن «القلعة» إلى سجن «جدا» ، حينذاك حرصت أن أحضر له شهريا الكثير من المجلات الأدبية والعديد من دواوين الشعر والمسرحيات والروايات وكتب النقد الأدبي . كتب لي أحمد بتاريخ ١١ يوليو ١٩٨٤ يقول : «مع روائع الكتب التي وصلت تنفتح أمامي آفاق لا حدود لها تربطني بعالم الأدب» . وقد أسهمت تلك الثروة الأدبية في انكباب الشملان ليس على القراءة فحسب بل وعلى الإبداع .

كما جرت بيننا مناقشات عبر الرسائل حول قراءاته رغم محدودية المساحة المتاح له أن يكتب عليها . في رسالة تاريخها ٢٢ ديسمبر ١٩٨٣ كتب يقول لي : «أرجو أن توضحي لي طابع النقاشات الأدبية التي ذكرت لي بعضا منها ، إذ في مجلة «بانوراما» وجدت أن نفس المواضيع الأدبية مثارة في المغرب-بخصوص الشكل والمضمون- ومحاولة اكتشاف أدوات لغوية جديدة ، كما أن هذا اتضح لي أيضا لدى قراءتي قصيدة أحد شعراء المغرب في مجلة «الآداب» . وعموما فالساحة الأدبية العربية تموج الآن وهي في مرحلة المخاض ، ومن الطبيعي أن تنعكس التطورات الهائلة في بيئة المجتمعات العربية على أدوات التعبير التي يجب أن ترتفع إلى مستوى التطور الاقتصادي وما يتبعه من تفتت في البنى الاجتماعية القديمة ذات الأدوات التعبيرية التي تتلاءم معها ، ولكن لا تتلاءم مع الولادات الاجتماعية الجديدة .»

من جانب آخر عمدتُ -في رسائلي لأحمد وبناء على طلبه- إلى كتابة بعض ما أقرأه من قصائد لمبدعين بحرينيين وعرب ، فيقوم - في رسائله لي- بمناقشتي في تلك القصائد ، وأذكر أننا ناقشنا قصائد للشعراء قاسم حداد وعلي الشرقاوي ومحمود درويش وغيرهم . كما عمدت إلى أن أكتب لأحمد قصائد من أمهات الشعر العربي القديم مع هوامش مفصلة بمعاني كلماتها بحيث تتضمن الرسالة جزءا من القصيدة وهوامش شروحها ، ثم يأتي الجزء التالي من القصيدة في الرسالة التي تليها وهكذا حتى تنتهي . وأذكر أن أحمد تفاعل كثيرا مع ما كتبته له من قصائد الشعراء

الصعاليك وخاصة قصيدة «لامية العرب» للشنفرى التي أرفقتُ بنصها هوامش بمعاني كلماتها ، وقد كتب أحمد من وحي «لامية العرب» قصيدة مطولة بعنوان «أفياء الشنفرى» ضمَّنها أول إصداراته الشعرية «زنابق العشق» العام ١٩٨٧ .

الظروف المواتية في سجن «جدا» وما كان يصل للشملان من صوبي من مطبوعات أدبية هيأ لولادة العديد من قصائد الشعر والكتابات الأخرى ، لقد كان سجن «جدا» نعيم المعتقلين والسجناء مقارنة بجهنم سجني «القلعة» و«جو» وغيرهما من سجون البحرين . يتذكر الأستاذ عبدالله مطيويع تلك الأيام قائلا : «كان وقتنا كله قراءة ، وأذكر أن أحمد الشملان كان يقرأ ويكتب كثيرا وأعتقد أنه كتب قصيدة «صابري وانتظريني» في «جدا» ، كان يكتب في أوراق سجائره القصائد والرسائل ، يرتبها على هيئة دفتر ويكتب فيها ، كان يكتب كثيرا ، يكتب أشياء خاصة وأشياء غير خاصة مثل القصائد التي يعرضها علينا ونتبادل حولها الرأي» . وفعلا كما قال الأستاذ مطيويع كتب أحمد -في تلك الفترة- الكثير من القصائد على ورق السجائر وورق الصابون .(الملاحق-الوثيقة ٢٥)

حول الشق الإبداعي في معتقل الثمانينيات يتذكر د . مجيد ملا حسن قائلا : «سرّب أحمد الشملان لي مرةً قصيدة قصيرة بالعامية يتذكر فيها الأيام التي قضيناها في موسكو ، وخاصة زياراتنا لمتنزه الثقافة «بارك كولتوري» أيام الصيف ، والاستمتاع بالثلج الأبيض من حولنا في الشتاء ، وقد كتبتُ له أطلب منه المزيد من القصائد ، خاصةً الفصحى منها ، وأبديت له استعدادي لحفظها عن ظهر قلب إذ كان لديّ متسع كبير من الوقت ، فأرسل لي ثلاثاً أو أربع قصائد أخرى ، وحفظتها فعلاً ، إلا أن هذه العملية لم تستمر لعدم توفر الورق حسب المطلوب والمراقبة الشديدة من رجال الشرطة ، ثم إنني - مع الأسف الشديد - نسيتُ مع مرور الأيام ما حفظته من تلك القصائد» .

وقال د . يعقوب جناحي : «في فترة اعتقال أحمد الشملان كنا نستلم أحيانا بعض أشعاره التي تصلنا وننشرها في «الفجر» ، كنا نعرف بأن معنويات الشملان دائما عالية حتى وهو في أصعب الظروف» .

في معتقل الثمانينيات كتب الشملان قصائد عديدة توزعت على إصداراته الثلاثة «زنابق العشق» العام ١٩٨٧ ، و«الأخضر الباقي» العام ١٩٨٩ ، و«رائحة في الذاكرة» العام ١٩٩٨ .

بعد إطلاق سراح رفيقيه أحمد مكي (٣١ أبريل ١٩٨٤) وعبدالله مطيويع (١٦ ديسمبر ١٩٨٤) ظل أحمد الشملان وحيدا في سجنه الانفرادي . وقد أتاحت الوحدة والفراغ والهدوء والقراءات الأدبية المنوعة الفرصة المواتية للشملان كي يطرق ألوانا جديدة من الإبداع الأدبي . فخلال العام ١٩٨٥ بسجن بيت الدولة في «جدا» أمده السجناء المحكومون بدفتر ورزمة ورق وقلم فكتب قصتين تحملان سمات القصة من حيث طولهما وسمات الرواية من حيث تقسيماتهما إلى أجزاء ومن حيث الدور الأساس الذي يلعبه الحوار في بنيتهما وهما : «أم الحصم» و«المبرقش» . تناولت «أم الحصم» العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع من خلال أحداث تجري في قرية ومصيف «أم الحصم» خلال أربعينيات القرن المنصرم ، وأظهرت دور الإنجليز وتجار اللؤلؤ والفقراء من الغواصين في الصراع الطبقي في تلك المرحلة . وتناولت «المبرقش» شخصية قاتل محكوم بالسجن المؤبد ينتهي أمره إلى الانتحار داخل السجن . وتلقي «المبرقش» الضوء على العلاقات المتفسخة في المجتمع وداخل السجون ، كما تبين دور مراكز القوى المتنفذة في التأثير على أحكام القضاء بما يخدم مصالحها .

«أم الحصم» و«المبرقش» تجربة إبداعية مختلفة خاضها الشملان داخل أسوار المعتقل ، ولم تتح حياته بصخبها واكتظاظها بالمهام خارج المعتقل أن ينقحهما وينشرهما ، ويحتفظ الشملان اليوم بمسودات القصتين/الروايتين كما كتبهما بالقلم الرصاص في سجن بيت الدولة بجزيرة «جدا» ١٩٨٥ .

ثانيا: السيرة الإبداعية خلال تسعينيات القرن المنصرم:

مثلما كان معتقل الثمانينيات ثريا في مسيرة أحمد الشملان الإبداعية ، كذلك كان العقد التالي من عمره الذي امتد من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ قبل مرضه ، شكلت هذه المرحلة العقد الوحيد في حياة الشملان -باستثناء عقد الطفولة- الذي قضاه كاملا في حضن الوطن واستقر فيه بشكل مستمر وما زال . هذه المرحلة على ما حملته في حياة أحمد من متناقضات حلوة كالعسل مرة كالعلقم ، كانت مرحلة غنية بشكل لافت في مسيرته الإبداعية .

في الثامن من يونيو ١٩٨٦ أطلق سراح أحمد الشملان الذي كان متعطشا لتذوق حلاوة الحياة في ربوع الوطن وخارج قضبان سجونه . سعى أحمد للدخول

سريعا في نسيج الحياة الاجتماعية والثقافية والأدبية ، وانضم لأسرة الأدباء والكتاب البحرينية ، وأصبح يرتاد لقاءاتها ويتعرف على المثقفين ويبني صداقات جديدة ويعزز صداقات قديمة .

يقول الشاعر قاسم حداد : «أحمد حاول بسرعة أن يدخل في الجو الأدبي والنقدي ، وهناك برأيي عناصر ساعدته على أن ينهمك ويعود لينشط في الفعل الثقافي أولها : اهتمامه المبكر بالعمل الثقافي والكتابة والأدب ، وثانيها : علاقته الواسعة بالوسط الثقافي كعلاقات وصداقات شخصية ، وثالثها : أن أحمد من النوع الذي لا يستطيع أن يعيش دون انهماك وعمل يخلق له توازن في كيانه الاجتماعي» .

وقال د . يعقوب جناحي : «بعدما خرج الشملان من المعتقل كان رأسا في موقع نشاط ، عرفت ذلك بحكم موقعي في العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني ، لم يخرج من المعتقل لينتظر ويتأنى ، بل بسرعة أصبح له دور ثقافي مشهود في الحقل الصحافي وفي أسرة الأدباء» .

وقد أتاحت الصداقات التي نسجها الشملان مع المثقفين والكتاب والفنانين البحرينيين المجال له ليشبع الشق الثقافي والإبداعي في حياته . حدثني عدد من الأصدقاء الذين ارتبط بهم الشملان منذ العام ١٩٨٧ فقال الأستاذ يوسف الحمدان : «كنا نلتقي كثيرا في بيت عبدالله خليفة وفوزية رشيد ، في هذه المحطة بدأنا نعرف بعضنا ، لقد ربطنا هم الكتابة وربما هم العنفوان واليفاعة والشقاوة التي كانت لديّ في تلك الفترة ، وربما أحمد الشملان هو من استطاع أن يروّضها أو يثيرها لدي . ثم صرنا نلتقي كثيرا وكنت أيضا أخرج مع أحمد نحضر ونشارك في الندوات ونسهر ونحضر فعاليات ، كنت أستمع وأصغي للشملان في الأسرة وخارج الأسرة ، لأنك لا يمكن أن تكون مع أحمد الشملان إلا وتصل مساحة أخرى في علاقتك بالكتابة ، بالثقافة ، بالنضال . كنا نجلس في خيمة مقهى «البوورة» في الحورة ، نلتقي كل ثلاثاء وقد بدأناها أنا وأحمد وسعيد الحمد ثم توسعت لينضم إلينا محمد الحلواجي وشباب آخرون ، أصبح يجمعنا ما يمكن تسميته ملتقى الثلاثاء . كانت نهاية الثمانينيات فترة ملتهبة قمعا ، وبأمانة كنا أحمد الشملان وعبدالله خليفة وفوزية رشيد وأنا نشتغل علنيا في زمن الإرهاب والقمع ، من خلال الكتابة ، من خلال المواجهات ومن خلال الحوارات . لم تستوقفنا فترة قمع ، بل لم نكن في داخلنا مقموعين ، كنا أحرارا ، فأنت إذا عشت مع إنسان مثل أحمد الشملان يعلمك كيف تحلق لا يمكن أن تشعر

لحظة واحدة أنك سجين أو مقيد أو مغلول ، وقد كنت حينها مندفعا كثيرا ، وكان الشملان هو من يجعلني ألجم اندفاعي .»

وقالت الكاتبة فوزية رشيد : «كنا مجموعة تتلاقى يجمعنا الإحساس بنضال مشترك تجاه أهداف وطنية معينة ، كنا أنا وعبدالله خليفة ويوسف الحمدان وأحمد الشملان ، الشملان مرتبط في ذاكرتي بهذه الحالة ، مرتبط كونه أحد أفراد هذه الفئة المتلاحمة والمتوحدة ، تلك كانت معرفتي الأولى بالشملان . كان يزورنا أنا وعبدالله خليفة كثيرا حينما كنا متزوجين ، فإلى جانب رباطنا الزوجي نحن مبدعان ونكتب كلانا في الصحافة ، وأحمد كذلك شاعر وكان يكتب في الصحافة وعنده حراك فكري صحافي تحليلي أدبي وسياسي أيضا . كنا كلنا في هذا السياق لذا كانت مساحة الحوار بيننا مساحة مفتوحة وواسعة ، وبمجرد ما نبدأ في موضوع معين نستغرق فيه وقتا حتى نذهب إلى جانب آخر فنستغرق فيه . كانت جلسات مشبعة نفسيا ، كان أحمد يجد نفسه معنا وكنا نجد أنفسنا معه ، وفي أغلب الأوقات كان معنا يوسف الحمدان وأحيانا يوسف يتيم . وأحيانا أخرى كانت تجري لقاءات في بيتنا أدعو إليها كتابا آخرين بحرينيين أو زوار من الخارج ، وكنا نفتح باب الحوار . كانت تلك المساحة الواسعة هي الصلة بيني وبين الشملان وكنا إذا مر وقت لم نره فيه نشعر بنقص ما ، كان يجمع بيننا في الغالب اتجاه فكري وسياسي واحد ومع ذلك كانت هناك اختلافات في وجهة النظر من زاوية التحليل وكيف كان الواحد ينظر للأشياء . وكانت اللقاءات صاخبة في جانب الحوار والمناقشات لدرجة حدوث مشادات في المناقشة ونوع من الاختلافات الفكرية ولكل وجهة نظره . كانت ورشة عمل ديمقراطية أسبوعية وأحيانا نصف أسبوعية ، وكنا نلتقي كل مرة في بيت أحدنا . كان يظهر بيني وبين الشملان اختلاف في الجانب السياسي لكن نادرا ما اختلفنا في جانب الإبداع ، كانت هناك صلة خفية بين المجموعة أساسها الجانب الإبداعي الذي كان يجمعنا فان برز اختلاف سياسي سرعان ما الجانب الإبداعي يأتي ويطغى لكي يأخذ العنوان الإنساني في العلاقة مع الآخر . وهناك مجموعة واسعة ذات صلة معنا ، أي حلقة واسعة يشترك ويلتقي فيها الجميع وحلقات أضيق يلتقي فيها فقط المشغولون بالجانب الثقافي والإبداعي . كانت تلتقي معنا مجموعة فرقة «أجراس» ومجموعة أخرى من الأصدقاء والصديقات ، وكانت الحالتان مشتبكتان مع بعض ففي وسط هذه المجموعة هناك أناس سياسيون بحت ، وهناك

شعراء وكتاب وصحافيون وفنانون . كانت لقاءات المجموعة تأخذ شكلا اجتماعيا وأحيانا تتخذ جانب الأغاني وقراءة الشعر ، أما الغالب فكان حوارات حول الأوضاع ومناقشات سواء كانت فكرية أو أيديولوجية وأدبية فكرية ، لم تكن سمة اللقاءات ثابتة .»

وقال الفنان الموسيقي خليفة زيمان : «العام ١٩٨٧ تعرفت على أحمد الشملان وقد تواصلت العلاقة بيننا وأصبحنا متلازمين كثيرا ، ومما عزز علاقتنا أن أحمد طلب مني في العام نفسه تدريس الموسيقى لابنه خالد الذي كان في الصف الخامس الابتدائي ، وقد ظللت أدرّسه لعام ونصف ، ومما ساعد على تقاربنا أن كلينا كان يسكن المحرق مما سهل حركتنا مع بعضنا أكثر من الأصدقاء الآخرين . كانت علاقتي بأبي خالد حميمة جدا ، كنت أشعر أن جانبا إنسانيا يربطني به ، وبعد زواجي كان الشملان يزورنا كثيرا في شقتنا بإسكان أم الحصم ، وأحيانا كان يأخذ عندي غفوة ، كان يأتي من المكتب مساء ويخلع غترته وينام بالمجلس ، ثم نخرج أو يقول لي : هيا بنا نأخذ جولة بالسيارة ، نستمع لفيروز أو لأجراس ونتجول بالسيارة فنصل لمدينة عيسى أو غيرها من المناطق . وفي كل إجازة أسبوعية نلتقي في جلسة أصدقاء في شقتنا أو في بيت أحد من الأصدقاء ، كما كنا نتواجد في بيت أحمد بالمحرق ، كان المجلس في بيت الشملان يزخر بالجلسات الفكرية والثقافية ، وكانت حواراتنا تدور في الغالب حول القضايا المحلية ، كنا نناقش جميع القضايا وخاصة التي تطرح في الندوة التي نكون قد خرجنا منها ، وكان أحمد هو محرك النقاش دائما سواء دخلنا في المجال الإبداعي الفكري أو الفني .»

وقال الكاتب الروائي عبدالله خليفة : «أواخر الثمانينيات الماضية كان يضمنا نوع من التجمع الثقافي خارج إطار أسرة الأدباء والكتاب لكنه يطل عليها ، كنا نعمل ندوات في خيمة أو في بعض البيوت فنناقش مسائل أدبية عديدة ، في البداية مع يوسف الحمدان وعبدالله السعداوي وفوزية رشيد ، وبعد أن خرج الشملان من المعتقل شارك معنا . كنا نناقش القضايا الأدبية وكتاباتنا في الصحافة ونحاول أن نطور الأجواء الأدبية في كل المجالات قصة ، شعر ومسرح ، كنا مجموعة أخذت تحفر في هذا الجانب .»

***

خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي دخولا إلى التسعينيات كانت قد خفت حدة الصراع الذي كان محتدما في السبعينيات بأسرة الأدباء بين مجموعتي الأدباء المحسوبين على تياري جبهتي التحرير والشعبية . أصبح الخط المنهجي والفني في الإبداع هو ما يميز الاختلاف أكثر منه الاختلاف الفكري والسياسي . يقول الكاتب عبدالله خليفة : أواخر الثمانينيات ظلت بقايا الصراع لكن تجربة الشكلانيين تقريبا توقفت ، لقد ابتعدوا عن ذلك وعادوا إلى الأشكال العادية جدا وانعزل العديد منهم .»

وقد سألت الكاتبة فوزية رشيد عن موقع الشملان في الاختلاف الذي كان موجودا في أسرة الأدباء خلال الفترة المذكورة ، قالت : «أحمد الشملان كان يكتب في ذلك الوقت مقالات أقرب إلى الوصل ما بين الإبداعي وما بين الوطني . كان مطروحا أن بالأسرة اتجاهين هما : شكلانية-حداثية وواقعية ، ولا أعتقد أن ذلك كان صحيحا لأن الكتابات التي كانت تنطلق من الأسرة كانت كلها حداثية ، تجربة تلك المرحلة كلها كانت حداثية ، ولكن الصراع كان بين حداثي مجرد من كل السياقات والعلاقات والارتباطات الواقعية والفكرية والسياسية ، وحداثي يرتبط بهذا الواقع ورؤاه وبالصراعات الدائرة على أطراف الواقع ، أحمد الشملان كان أقرب للحداثة المرتبطة بواقعها ونضالها وبمفردات السياق الوطني بشكل عام» .

تميز الخط الإبداعي للشملان في المرحلة المذكورة بتنوع الألوان الإبداعية التي طرقها ، فقد سارت تجربته الإبداعية في عدة اتجاهات : الشعر إبداعا ونشرا والمقالة الأدبية والرؤية النقدية في المطروح من الألوان الأدبية وولوج مجال المسرح والتوجه بقوة للكتابة حوله وكذلك الفنون الأخرى كالموسيقى والغناء . يقول الأستاذ يوسف الحمدان : «كان لأحمد الشملان -حينها- دور في كل شيء له علاقة بالوطن والهم الوطني في المسرح والموسيقى والشعر ، كان له تواجد وعلاقة بكل هذه المساحات» .

وعلى صعيد الكتابة الصحافية فمنذ خروجه من المعتقل سعى الشملان لموطئ قدم في الصحافة المحلية والخليجية ، يتذكر الأستاذ يوسف الحمدان بدايات تواصل الشملان مع الصحافة بقوله : «تعرفت شخصياً لأول مرة على الشملان حينما كنت مشرفا على صفحة الفن والفكر في مجلة «صدى الأسبوع» بداية النصف الثاني من الثمانينيات ، أي بعد خروج الشملان من المعتقل بفترة قصيرة . كان معي عبدالله خليفة في الفترة نفسها ، وكان أحمد قادما لمبنى مجلة «صدى الأسبوع» القديم بقرب

المؤسسة العربية للنشر التي تتبعها جريدة «الأضواء» .

***

في مجال الشعر ومنذ صيف العام ١٩٨٧ بدأ أحمد الشملان ينشر نتاجه الشعري الذي أنجزه في سنوات المعتقل بالصحافة المحلية . بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨٧ نشرت له جريدة «أخبار الخليج» البحرينية قصيدة «لقاء» ، وبعد صدور ديوانه «زنابق العشق» نشرت له جريدة «الخليج» الإماراتية بتاريخ ١ يوليو ١٩٨٧ قصيدة «المسافر» ، وفي ٢٩ أغسطس ١٩٨٧ نشرت له جريدة «الأضواء» البحرينية قصيدة «حبيبتي تنتظر» ، وبتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧ نشرت له جريدة «الخليج» الإماراتية قصيدة «مرايا الولادة» ، وبتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٧ نشرت له جريدة «أخبار الخليج» قصيدة «استغاثة الحلم» ، وتوّج العام ١٩٨٧ بإصدار أول ديوان شعر له «زنابق العشق» ، وأهداه لشهداء الحركة الوطنية ومناضليها[١] .

العام ١٩٨٩ واصل الشملان نشر قصائده ، فبتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٩ نشرت له جريدة «أخبار الخليج» قصيدة «بدايات وقت للتجلي» ، وبتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨٩ قصيدة «رائحة في الذاكرة» وبتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨٩ قصيدة «عن أهل الحجارة» . وتوّج العام ١٩٨٩ بإصدار ديوانه الثاني «الأخضر الباقي» وأهداه للشهيد د . هاشم العلوي[٢] .

وبعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها العام ١٩٩١ قدّم الشملان ولأول مرة أمسية شعرية في أسرة الأدباء والكتاب بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩١ قرأ فيها مجموعة القصائد التي صدرت في ديوانه «الأخضر الباقي» وبعض القصائد الجديدة التي لم ينشرها من قبل . يتذكر الكاتب والناقد يوسف الحمدان تلك الأمسية بقوله : «قدمتُ أحمد في أمسية شعرية هي الأولى له بعد خروجه من المعتقل وكنت مديرا للندوة بعد الأمسية . كانت الأمسية احتفاء بتجربة الشملان كصوت يحمل القصيدة ويحمل الإنسان في آن ، فالشاعر ليس اللغة فحسب ، الشاعر هو تلك العلاقة الحميمة والمشاعر الدافئة والساخنة التي تتقاطع مع البشر . أحمد الشملان توفر على هذا الجانب الذي ربما لا يتوفر عليه كثيرون من الشعراء ، وحينها كنا نمر بمرحلة كانت

---

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

(٢) المصدر نفسه .

حاشدة بالشكلانيين وبالصراع . جاء الشملان في المفترق الصعب وأدرك عمق الحالة ، فكانت الأمسية التي قدمها فرحا بالنسبة لنا ، كانت عندنا دائما حالة الاحتفاء بأية تجربة خاصة فيما يتعلق بالشملان .»

وبتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩١ قدم أحمد أمسية شعرية أخرى نظمتها جمعية البحرين للفن المعاصر .

يقول الفنان خليفة زيمان : «كان أحمد الشملان داخلا في أكثر من جانب وله حضور في كل الندوات التي تعقد بعد المسرحيات وأحيانا هو الذي يحاضر وعنده أوراق بالنقاط التي يريد أن يثيرها سواء في قراءة نقدية أو قراءة مسرحية ، وكانت ندواته في أسرة الأدباء والكتاب تزخر بحضور كبير وكنت ممن يجلسون على السلم من كثرة الحضور ، كان من ضمنها قراءات نقدية ومن ضمنها أمسية شعرية وكان النقاش كبيرا حول قصائد أبي خالد» .

وطرق الشملان مجالا جديدا في الإبداع الشعري حيث كتب مسرحية شعرية بعنوان «ملكة باربار» وأصدرها في كتاب العام ١٩٩٤ . يقول الناقد يوسف الحمدان : «أذكر أن أحمد كتب نص «ملكة باربار» وأعطاني إياه فقرأته وسجلت عليه ملاحظات كاملة عن التجربة وعن البنية وعن تشابه بعض القصائد مع قصائد محمود درويش . كنت وقتها صغيرا بالنسبة لتجربة أحمد ، لكنه كان يأخذ ويعطي وهذه ميزة ايجابية جدا ، والجميل في الشملان -وأقولها بأمانة- أنه كان يستفيد من ذلك ويعيد كتابة النص من جديد ، أحمد الشملان إذا كان قد علمنا الكثير ، فمن الجميل عنده أنه يستعذب التعلم منك في بعض الأحيان . أحمد في «ملكة باربار» كتب ملحمة لم يكتبها للآن مسرحي بحريني ليقدمها في المسرح كأوبريت . في «ملكة باربار» كان الشعر والغناء والمسرح والرواية ، تداخلت فيها كل الفنون ، هذا بالإضافة إلى أن الشملان كان يكتب -في النص ذاته- تجربة سياسية وتجربة نضالية ، فكأنما «ملكة باربار» كانت تختزل محطة مهمة أو محطات كثيرة من حياة أبي خالد . وعلى أهمية الشعر الذي قدمه الشملان ، إلا أن «ملكة باربار» كانت تتوفر على كل المساحات التي تقول -بهذا المعنى- أين هو ذاهب أحمد الشملان .»

يقول د . سعيد الشهابي : «بعث لي أحمد الشملان نسخة من مسرحيته الشعرية «ملكة باربار» ، فقرأت فيها حقيقة معاناته ، وما يعتمل في نفسه وهو يرى البعض يتخلى عن الموقف الوطني ، تحت الضغط السلطوي» .

قدم أحمد ديوانه الثالث «رائحة في الذاكرة» للمطبعة صيف العام ١٩٩٧ ، وقد صدر الديوان العام ١٩٩٨ وكان المرض قد أدركه وأعاقه عن الكلام والكتابة . بعد مرضه وحين عمد إلى جمع نتاجه الشعري والأدبي قرر أن ينشر عددا من القصائد التي كتبها في معتقل السبعينيات المنصرمة فأصدر العام ٢٠٠٥ آخر دواوينه بعنوان «ملفات الجزيرة العاشقة» وأهداه لجميع الرفاق الذين التقاهم في سجن جزيرة «جدا» .

***

أحمد الشملان الذي استمر يكتب في الصحافة المحلية والخليجية منذ أواخر الثمانينيات ، وبدأ يكتب عمودا يوميا تغلب عليه الموضوعات السياسية والفكرية منذ العام ١٩٩٣ وحتى مرضه صيف العام ١٩٩٧ ، عمد إلى تخصيص يوم في الأسبوع لمقالات ذات طابع إنساني اجتماعي وأدبي إبداعي . كانت مقالاته في ذلك اليوم من كل أسبوع نصوصا أدبية ذات صبغة شعرية تتوفر على الوجدانيات والمعاني الإنسانية الحميمة ، بل إن من بينها أعمدة كانت بأكملها مقطوعات شعرية لم يضمنها مجموعاته الشعرية المنشورة . نذكر من تلك الأعمدة/النصوص ما كتبه في الصحافة المحلية والخليجية مثل : «ما تبقى من الحلم» ، «سوسنة المنافي» ، «المهرة والريح» ، «الرحلة الأخيرة» ، «غنغرينا» ، «عن حنين غريب» ، «الصخرة» ، «هل غادرتكم؟» و«مزمور لأريحا» ، و«لأنه لبنان . . ربما» ، «متى صهلت أجراسها؟» و«حكاية الورد والصبح» ، و«نافذة للشرفة المغلقة» و«عاشق في زمن الغربة» ، وبدايات البنفسج» و«قرّبي المرفأ منا»[١] .

يقول مقطع من «غنغرينا» :

يا سيد اللغات وأبواب الكلام
تعبت في البحث عن حرف
ضاع في الركام
لمن تراكم الأقواس وخلفها الثعالب
يا سيد اللغات وأبواب الكلام

---

(١) المصدر نفسه .

أُغلقت في وجهي المنافي
وأُوصدت أبواب السلام
حتى كأني في العراء
مسكونا بضجة الأكوان
حتى كأني عدت مولودا
أتهجى الألوان
شكرا يا سيد الكلام
شكرا يا سيد الكلام
غنغرينا بيننا
ومن بعدها ظلام[1]

ويقول مقطع من «عن حنين غريب» :
لم نعد نلملم النجوم
بين ساحات الهوى
مبعثرين والقياثر تهذي
لا حنين ولا جوى
نُحيك من أشلائنا
ما يديم يومنا
ونستعيد من أحلامنا
قوافل العطور لأحبابنا
نسابق النهار في الأحلام
علّها تعيد وجها دونما قناع
هذا زمان الأقنعة
عوّد فؤادك أن يعيش الأقنعة
مبعثرين والأغاني تائهة
نبحث عن أسمائنا

(١) المصدر نفسه .

بعيدة كانت
عن مهرجان الأقنعة[١]

ويقول مقطع من «نافذة للشرفة المغلقة» :
قادم كان على حد السكاكين
يهز الشرفات
افتحوا للنور قمصان مراثيكم
وأعيدوا الكلمات
وحده اليأس أصابه اليأس
من طول الممات
وحده الورد أصابته
شظايا الهمسات
افتحوا نافذة ترون العاشقات
يغزلن وشاح الانتظار
ويدارين عن النهار
شرار الحسرات
افتحوا للعاشقات
افتحوا للعاشقات[٢]

ويقول مقطع من «بدايات البنفسج» :
أجمل البدايات
أن تكوني أنت
أن يكون يومك
ولحظتك العابقة
أجمل البدايات

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

أن تكون يداك صغيرتين
تنبع براعم الحياة
من تقاطيعهما المرهفة
أجمل البدايات
أن تكوني
أول من أسأل عنه
أول من أسمع منه
أول من أرى ضياءه
أجمل البدايات
أن انتظرك
بقلقي وخوفي وفرحي
أن ننصهر
فأكتشف انصهاري
لأكون أنا لست ذاتي
وأنت لست أنت[1]

وإلى جانب المقالات/النصوص الأدبية ، كتب الشملان عديد المقالات الصحافية في قضايا الشعر وحوله نذكر منها : «دبوس واحد لا يكفي» ، «شكوى درويش» العام ١٩٩٣ ، و«طفولة الشعر» ، «فضاء أرحب للشعر» ، «الشعر . .ذلك الإمبراطور الأوحد» العام ١٩٩٤ ، و«بحثا عن قصيدة حب» ، «الشعر والآلة» ، «مذاق الشعر» ، «هل من أثر لشعرنا» ، «هروب الشعر . .هروب الاحتمال» ، «أجراس من أجل الشعر» العام ١٩٩٥ ، و«هل غادر الشعراء» ، «بلند الحيدري . .ما بعد المنفى» العام ١٩٩٦[2] .

***

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

زار أحمد الشملان الكويت زيارتين ذات طابع أدبي خلال العام ١٩٨٨ ، كانت الأولى في سبتمبر ١٩٨٨ بدعوة من صديقه الكاتب الكويتي وليد الرجيب الذي كان ينضم لتجمع الأصدقاء خلال زياراته العديدة للبحرين ، والثانية في ديسمبر ١٩٨٨ تلبية لدعوة رسمية من جمعية الخريجين الكويتية لحضور مهرجان القصة القصيرة في الكويت . حدثني الأستاذ يوسف الحمدان حول الزيارتين قائلا : «خلال العام ١٩٨٨ سافرنا مع بعض إلى الكويت مرتين الأولى تلبية لدعوة من صديقنا الكاتب الكويتي وليد الرجيب ، كان الرجيب من الذين تعلموا من أحمد الشملان ومن تجربته ، لم يقتصر تأثير الشملان على أصحابه هنا ، بل مد جسورا مهمة إلى الكويت ، وحينما كتب وليد مسودة روايته «بدرية» أعطى الشملان نسخة وأعطاني نسخة قبل أن تصدر في كتاب ، وكان لأحمد وجهة نظره فيها . كما كنت رفيق أحمد حينما سافرنا إلى مهرجان القصة القصيرة في الكويت ، وقد التقينا بوليد الرجيب وبكثيرين من أدباء الكويت وكتابها ، وأذكر أننا التقينا بالمبدعين الكبيرين المرحومين جبرا إبراهيم جبرا وغالب هلسا ، كان لأحمد حضوره الجميل وتواصله مع الكتاب الموجودين في الكويت» .

وقال الفنان خليفة زيمان : «التقيت مع أحمد الشملان في الكويت وكان وليد الرجيب موجودا وقد صدرت لتوها روايته «بدرية» ، كان الشملان بالنسبة لوليد الأب الذي يلجأ إليه دائما .» وقال الفنان سلمان زيمان : «التقيت مع أحمد في الكويت في زيارات أدبية له ، كان قادما في مناسبة أدبية بدعوة من جمعية الخريجين» .

خلال زياراته للكويت أُجريت مع أحمد الشملان لقاءات صحافية تتناول الشأن الأدبي والإبداعي ، ففي العام ١٩٨٨ كان له لقاء صحافي طرح فيه رؤيته حول الحركة الأدبية في البحرين والخليج[١] وفي زيارة خاطفة للكويت العام ١٩٩٤ كان له لقاء صحافي حول الثقافة والأدب مع مجلة «الكويت»[٢] وفي شهر نوفمبر ١٩٨٨ كتب الشملان قراءة في رواية «بدرية» للكاتب الكويتي وليد الرجيب بعنوان «الزمن

---

(١) سعدية مفرح . «الأدب في البحرين يسير نحو الأفضل» . جريدة «الوطن» . الكويت : ٦ أكتوبر ١٩٨٨

(٢) علي المسعودي . «أحمد الشملان : مثقفو البحرين حفروا طريقهم بأظفارهم» . مجلة «الكويت» ع ١٢٥ . الكويت : ١ يونيو ١٩٩٤ . ص ٣٦-٣٨ .

الجديد» ضمنها لاحقا كتابه «المحو والكتابة» الذي صدر بعد مرضه العام ١٩٩٩ .

وفي البحرين كان أحمد يحتفي بزوارها من مثقفين وأدباء ومبدعين عرب ، وأذكر شخصيا أننا استقبلنا في منزلنا الناقد العراقي المرحوم نافع عقراوي والكاتب الكويتي وليد الرجيب والكاتبتين الكويتيتين ليلى العثمان وعالية شعيب والفنانة الكاتبة الكويتية ثريا البقصمي والشاعر الغنائي السعودي مسفر الدوسري . يتذكر الناقد يوسف الحمدان تلك الزيارات بقوله : «لا أنسى أن الصديق أحمد الشملان هيأ لي التعرف على بعض الشخصيات الأدبية الكويتية مثل عالية شعيب وليلى العثمان ، كنت عائدا من الخارج في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، فأخذني من المطار مباشرة إلى بيته بالمحرق حيث كانوا مدعوين عنده ، كما عرّفني على مبدعين آخرين غيرهم ، هذا لا أنساه لأبي خالد .»

وقال الفنان خليفة زيمان : «كنت أتواجد بكثرة مع أحمد الشملان في أسرة الأدباء ، وبعد انتهاء الفعالية المقامة في الأسرة كنا كثيرا ما نتجمع ونخرج مع الشخصيات الأدبية التي تأتي من الخارج . كان الشملان أول من يستقبل هذه الشخصيات سواء أكان الزائر عراقيا أو مصريا أو سوريا ، ثم نخرج من الأسرة إلى أحد المطاعم أو نتجمع في بيت أحد الأصدقاء ، وكان النقاش الثقافي والأدبي النقدي هو الغالب على لقاءاتنا .»

***

منذ بدء تفاعله مع أجواء الحياة الثقافية والأدبية بعد خروجه من معتقل الثمانينيات ومع ولوجه عالم الكتابة الصحافية أخذ أحمد يطرق مجال النقد الأدبي من خلال مقالات صحافية ودراسات نقدية ، أو بتقديم محاضرات وندوات أدبية . يقول الشاعر قاسم حداد : «العنصر المحوري في تجربة أحمد الشملان الثقافية هو الموقف النقدي الصادق اجتماعيا ، فبدون موقف نقدي في الأدب يصبح الأدب وصفيا وهذا ما جعل أحمد يدخل بسرعة في السياق السجالي في الثقافة ، كان يناقش قضايا شعرية في المجال النقدي ، ويناقش قضايا قصصية ويكتب عنها» .

بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٨٧ نشرت جريدة «أخبار الخليج» مقالا لأحمد الشملان يتضمن رؤية نقدية لرؤية نقدية أخرى كتبها الناقد يوسف يتيم حول قصة «السفر» للقاص البحريني محمد عبدالملك . وبتاريخ ٢٥ يناير ١٩٨٨ نشرت جريدة «أخبار الخليج» تغطية لمشاركته في الندوة الفنية التي نظمها نادي الحالة حول مسرحية

«السؤال» ، وكان الشملان أحد متحدثيها .

شهد العام ١٩٨٩ نشاطا ملحوظا لأحمد الشملان في جهة الكتابة النقدية عبر المقالات والدراسات ، في فبراير ١٩٨٩ نشرت له جريدة «الوطن» الكويتية قراءة في مجموعة الكاتب أمين صالح القصصية «ندماء المرفأ . .ندماء الريح» بعنوان «أزمة الشكل والتدمير» ونشرت له جريدة «الأيام» البحرينية بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٩ قراءة نقدية للمجموعة القصصية «كيف صار الأخضر حجرا» التي أصدرتها الكاتبة فوزية رشيد . بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨٩ نشرت له جريدة «أخبار الخليج» عرضا وتحليلا لكتاب «الإبداع والنقد» للروائي والناقد السوري نبيل سليمان ، وفي ٢٤ يونيو ١٩٨٩ نشرت له الجريدة ذاتها ورقة نقدية لندوة المثقفين العرب في المهجر . كتب في يوليو ١٩٨٩ ورقة بعنوان «الحوار العام حول الرواية» نشرها لاحقا في كتابه «المحو والكتابة» وفي ١٥ يوليو ١٩٨٩ نشرت له جريدة «أخبار الخليج» الجزء الأول من دراسة نقدية بعنوان» غربة الحداثة» ، ثم تبعت ذلك بنشر الجزأين التاليين في ٢٩ يوليو و ٥ أغسطس ١٩٨٩ . في ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ نشرت جريدة «الأيام» ضمن ملف «شهادات إبداعية حول الرواية البحرينية» شهادة نقدية لأحمد الشملان ونشرت له جريدة «أخبار الخليج» دراسة نقدية بعنوان «جدل الشعر والعصر» في حلقتين بتاريخ ٢٥ و٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ .

وخلال تسعينيات القرن الفائت تواصلت كتابات الشملان في مجال النقد الأدبي ، ففي ديسمبر ١٩٩١ أعد دراسة مطولة بعنوان «المحو والكتابة» تناولت تجربة الكاتب نعيم عاشور في القصة القصيرة وقدّم حولها ندوة في أسرة الأدباء والكتاب تمت تغطيتها في جريدة «الأضواء»[١] ، ثم قامت مجلة «كلمات» بنشر الدراسة[٢] ، والعام ١٩٩٩ نزلت الدراسة في كتاب أصدره الشملان حمل عنوانها وتضمن عددا من الدراسات النقدية الأخرى .

في أبريل ١٩٩٣ كتب أحمد الشملان رؤية حول مؤتمر النقد الأدبي الأول الذي

---

(١) عبدالله خليفة . «أحمد الشملان يتحدث عن القاص البحريني نعيم عاشور» جريدة «الأضواء» . البحرين : ٢١ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) أحمد الشملان . «المحو والكتابة» . «كلمات» . فصلية ثقافية . أسرة الأدباء والكتاب في البحرين . ع ١٧ . البحرين : ١٩٩٢ . ص ١٦٧-١٨٤

انعقد في البحرين بعنوان : «رؤية على هوامش النقد» نشرت لاحقا في الكتاب نفسه ، وفي يناير ١٩٩٤ أعد ورقة بعنوان «المرأة في القصة والرواية الخليجية» وقدمها محاضرة في جمعية أوال النسائية في الفترة ذاتها . في مارس ١٩٩٥ كتب قراءة في نقد الدكتور أحمد القتم حول القصة والرواية في الكويت تحت عنوان رئيسي هو «دراما الحياة» ، وفي أكتوبر ١٩٩٦ أعد ورقة بعنوان «منتدى عبدالله الزايد» نشرها لاحقا في كتابه «المحو والكتابة» .

العام ١٩٩٤ انضم أحمد الشملان لهيئة تحرير مجلة «كلمات» التي كانت تصدرها أسرة الأدباء والكتاب في البحرين وظل عضوا فيها إلى فترة قاربت توقف المجلة عن الصدور .

***

كما استحوذ المسرح على مساحة كبيرة من اهتمام أحمد الشملان خلال الفترة التي فعّل فيها نشاطه الإبداعي والنقدي ما بين منتصفي الثمانينيات والتسعينيات المنصرمة ، انشغل أحمد بدراسة التجربة المسرحية البحرينية ونتاجها خلال العقد المذكور وواكب النشاط المسرحي وتابع مسيرته وكتب عنه . يقول الشاعر قاسم حداد : «كان لدى أحمد استيعابه للظاهرة المسرحية ، وكتب في المسرح كثيرا ، بالإضافة للمقالات الأخرى الاجتماعية والفكرية والسياسية . فالحس الاجتماعي والفكري ساعده على الكتابة في المجال المسرحي بسبب أن المسرح هو الأقرب مباشرة إلى القضايا الاجتماعية النضالية والهاجس التغييري والنقدي في المجتمع ، وكان يشارك في بعض الحوارات وفي الندوات العامة حول النشاط المسرحي ، هذا الجانب كان هاما في إطار انهماكه الاجتماعي» .

إلى جانب حضوره العروض المسرحية كان الشملان حريصا على المشاركة في كافة الندوات واللقاءات الحوارية التي تنظم على هامش العروض ، وقد أورد الكاتب عبدالله خليفة في تغطية صحافية لندوة حول العرض المسرحي «ميلاد شمعة» مداخلة مطولة لأحمد الشملان[١] .

---

(١) عبدالله خليفة . «ميلاد شمعة في ندوة بمسرح الصواري » . جريدة «الأضواء» . البحرين : ١ مايو ١٩٩٣ .

يقول الكاتب عبدالله خليفة : «بعد أن خرج أحمد من المعتقل شارك في النقد المسرحي ، نُشرت لأحمد مقالات كثيرة حول المسرحيات وكان إنتاجه في النقد المسرحي كثير» . ويقول الفنان خليقة زيمان : «كان الشملان يحضر كل عروض مسرح الصواري وغيره ، ثم تجد مقاله في اليوم الثاني أو الثالث متضمنا قراءة نقدية للمسرحية التي حضرها» .

وتنوعت مقالات أحمد الشملان في مجال المسرح ، فطرح في بعضها قضايا عامة ضمن عموده الصحافي «أجراس» وجاء البعض الآخر على شكل دراسات ورؤى نقدية لعروض مسرحية معينة . تناول الشملان بالدراسة النقدية العديد من المسرحيات التي عرضت في البحرين على مدى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٧ . وتعددت المسرحيات التي كتب عنها الشملان رؤاه النقدية وهي : مسرحيات «سالفة راضي» ، «بوخليل في الميدان» ، «عشرة على عشرة» ، «السؤال» ، «وادي العمالقة» ، «العطش» ، «المصير» ، «الجوكر» ، «أوراق» ، «أوبريت علاء الدين» ، «رحلة إلى الغابة» ، «طفولة جثة» ، «روميو الفريج» ، «وجوه» وكانت آخر مسرحية كتب عنها قبيل مرضه بثلاثة أيام مسرحية «ظلالوه»[١] .

ومن أهم المقالات التي كتبها في مجال المسرح ونشرها في الصحافة المحلية والخليجية بعموده «أجراس» : «الباب . . أسئلة الجواب» ، «أسئلة المسرح . . إلى أين» ، «الحساسية الفنية والنقد» ، «مسرحية النص ونص المسرحية» ، «المهرجان المسرحي الرابع وهوامش ما وراء الكواليس» ، «ملاحظات نقدية على ورقة الدكتور إبراهيم عبدالله غلوم «التجريب وتداخل الثقافات» ، «شموعنا المنسية» ، «نحن والمسرح» ، «حول الممثل المسرحي» ، «نحو مسرح خليجي جديد» ، «هذا المسرح . . المسرح» ، «ورطة المسرح» ، «المناسبة والضرورة» ، «السعداوي . . الشهادة العالمية» ، «المقارنات . .المقلوبات» ، «يوم المسرح العالمي» ، «مسرح الشباب» ، «مسرح الشباب . . كيف نفهمه» و«النقد بالبصر»[٢] .

كان الناقد البحريني يوسف الحمدان من أكثر الكتاب والنقاد المسرحيين الذين ارتبطوا بالشملان وشاركوه الهم المسرحي خلال الفترة المذكورة ، يروي الحمدان

---

(١) أحمد عيسى الشملان . «مقالات في المسرح» . ط ١ . وزارة الإعلام . البحرين : ٢٠٠٥

(٢) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

ذكرياته مع الشملان قائلا : «أحمد الشملان يتقاطع معك ككاتب في المسرح ويهتم بالمسرح وينقد وله انطباعاته الجميلة ، كنت أكتب في المسرح ، وفي خريف ١٩٨٨ قدمت مسرحية «المصير» لنادي «باربار» وأخرجتها ، في تلك الفترة كنت أشتغل على التجريب ، وكان الواقع لا يقبل هذه الأسئلة ببساطة ، لكن أحمد بواقعيته الشديدة كان تجريبي إلى درجة بعيدة . كان الشملان يجمع بين هذه التقاطعات أو المفارقات الغريبة ، وهذا ربما لا يتوفر لدى أناس حداثيين ، فهم تقليديون عندما يتصدون للتجربة ، وهذه مفارقة . كنت وقتها قلما شرسا ، فلما قدمت التجربة المسرحية في الإخراج كان الكثيرون مستعدين لي بأقلامهم ونقدهم ، إلا أحمد الذي شجعني وقدم ورقة في ندوة نُظمت بعد عرض المسرحية . جاء حشد كبير ليتصدى لي ، شعرت - وقتها- بعزلة من كثرة الانتقادات ، وما إن عرض الشملان الورقة حتى بدأت أتنفس ، وعرفت أن هناك من يقف مع التجربة . منذ تلك الفترة اقتحم الشملان المجال الصعب في المسرح أي المجال التجريبي على وجه التحديد ، لم يكن الشملان أنانيا ولم يقتصر همه على ذاته فقد أخذ بيدي ، كان إن صح التعبير «كثير الرماد» على حد القول المشهور . كان لديه اهتمام بتجاربي حتى مسرحية «الجاثوم» التي كانت من تأليفي وإخراج عبدالله السعداوي احتفى بها أحمد الشملان وشعرت كأني طفل عندما رأيت مدى اهتمامه بالتجربة وفرحه بها ، كان مهتما بالمسرحية منذ أول كتابتها حتى عرضها بحيث تشعر كأن هناك أناس تصدوا لتربيتك بشكل صحيح ، كأن هناك أناس قادوك للجنون . هناك أصدقاء تشعر أنهم يقيدوك بنقدهم ، أما الشملان فكان كمن يفك القيود ويقول لي : انطلق ، لم تكن لديه تلك الوصاية التي يعهدها المرء في الآخرين . وفرح أحمد أيضا حينما قدمت له مسرحية «الحظيرة» التي أخذتها من كتب «المليودراما» وكانت من الكتابات الهروبية ، كان الشملان يقيم نصوص التجربة الأولى بكثير من الحنو» .

وفي إطار اهتمامه بالمسرح والنشاط المسرحي شارك أحمد الشملان في عدد من المهرجانات المسرحية للأندية التي كانت تنظمها المؤسسة العامة للشباب والرياضة بتقديم أوراق أو بالمشاركة في لجان التحكيم وقد كرمته المؤسسة العامة للشباب والرياضة وقدمت له شهادات تقديرية على مشاركته في المهرجان المسرحي الثالث للأندية العام ١٩٨٨ والمهرجان المسرحي الرابع للأندية العام ١٩٩١ ، كما كرمه مسرح الجزيرة على مشاركاته في إثراء الإنجازات الفنية التي حققها المسرح بمنحه شهادة

تقدير العام ١٩٩٥ .

***

وطرق الشملان المسرح الغنائي المدرسي ومسرح الطفل فوضع مقطوعات شعرية غُنيت في بعض المسرحيات المدرسية وفي بعض مسرحيات الطفل بمركز سلمان الثقافي للأطفال . تقول الفنانة والتربوية هدى عبدالله : «كانت لي تجربة فنية مع الشاعر أحمد الشملان العام ١٩٩٤ حينما كنت معلمة الموسيقى بمدرسة خولة الثانوية للبنات ، فقد كتب الشملان كلمات المسرحية الشعرية «النخلة الطيبة» ولحنتها ووزعها الفنان خليفة زيمان ، وقدمناها في حفل التخرج الذي تنظمه المدرسة نهاية العام الدراسي ، كانت تلك المسرحية الشعرية من الأعمال القيمة والتجارب النادرة على مستوى وزارة التربية لأني كنت أتابع التجارب الأخرى» .

يقول مقطع من المسرحية الشعرية «النخلة الطيبة» :

كورال :

معلمتي نخلتي
معلمتي وطني
ارسمينا ظلالا عليك
انذرينا حقولا على ساعديك
عطاشى إليك
عطاشى إليك
عطاشى إلى كتب من يديك
قرأنا الحياة على وجنتيك كتابا
يقول اقرءوا واستعيدوا الوجودا
لتؤتوا حياة تُعيد الحياة[١]

تواصل الفنانة هدى عبدالله ذكرياتها قائلة : «في العام التالي ١٩٩٥ قدمتُ في حفل التخرج بالمدرسة نفسها المسرحية الشعرية «امرأة من بلادي» التي كتبها أيضا الشاعر أحمد الشملان ، ولحنتها ووزعها ونفذها الفنان خليفة زيمان ، وقد شاركَنا

(١) أرشيف أشعار أحمد الشملان .

مسرح الصواري في تلك التجربة بتوليه مهمة الإخراج المسرحي للعرض . فكرة المسرحية تناولت المرأة وقضيتها ومسيرة تعليم المرأة البحرينية منذ بدايته وسردت تاريخ البحرين بطريقة ذكية واضحة يستوعبها أي إنسان ، وقد تركت صدى كبيرا جدا لدى الحضور سواء مسؤولي الوزارة أو الجمهور ، قالوا : لأول مرة نسمع كلاما بهذه القوة خال من المدح والتبجيل وبألحان موزعة . رغم ذلك لم تنل المسرحية التغطية الإعلامية التي تستحقها ، الإعلام لم يخدم العمل الذي كان جديرا بأن يصل للناس ، وأشعر أنه لو تكرر عرضه الآن لترك الأثر الإيجابي ذاته فقيمته الفنية – بتقديري– لازالت باقية .»

تبدأ المسرحية الشعرية «امرأة من بلادي» بالمقطع التالي :

كورال :
يا أنامل الحرير أضيئي
خطواتي نحو حلم الجدود
احمليني أشعة وسماء
وانثريني براعما في الخلود
انثريني في أيادي بلادي
منائرا تهدي إليها الوجود
فتاة(١) :
من يحمل هذا الوعد؟
فتاة(٢) :
بحار طاف بحار الغد
مولود في جزر النخل
موعود باللؤلؤ والحنظل
بامرأة غالية تصهل[١]

وخاض أحمد الشملان أكثر من تجربة إبداعية في مجال أدب الطفل ، يقول الفنان خليفة زيمان : «كانت علاقة الشملان مع مركز سلمان الثقافي للأطفال قوية ،

(١) المصدر نفسه .

وأذكر أن عددا من مسرحيات العرائس التي قدمها الفنان حسن عبدالرحيم في المركز كانت من كلمات الشملان» .

في مسرحية «رحلة أرنوبة» التي قدمت بمركز سلمان الثقافي مطلع التسعينيات المنصرمة وكانت من تأليف وإخراج الفنان حسن عبدالرحيم وضع الشملان للمسرحية كلمات مجموعة من أغاني الأطفال باللهجة العامية موائماً بينها وبين ألحان أغنيات أطفال روسية وبمضامين تتلاءم مع النص المسرحي وتختلف عن تلك الواردة في الأغاني الروسية التي أذكرُ أنها نالت إعجابنا في موسكو بمعانيها وترنيماتها ولفتت انتباه الصغير خالد فأحبها .

يقول الفنان خليفة زيمان : «كانت فكرة أحمد الشملان أن يضع كلمات بحرينية على ألحان أغنيات أطفال روسية ، حوالي سبع أغان اقترحها الشملان على الفنان محمد باقري ، ونفذ باقري الأغاني التي كتب الشملان كلماتها على الألحان الروسية . التجربة الجديدة هنا التي أعتبرها صعبة من الناحية الإبداعية والفنية أن اللحن جاهز وتُركب عليه كلمات . المبدع -عادة- يكتب صورا شعرية ويأتي الملحن ويضع اللحن على الكلام ، أما أن يكون اللحن جاهزا وتضع كلماتك عليه فمعناه ضرورة ضبط الجملة والقافية بشكل صحيح لأن اللحن يسير بأكثر من شكل وعليك أن تتعامل مع العمل بحيث لا تختل الصياغة الدرامية للنص ، لقد كانت التجربة جميلة والأغاني رائعة» .

يقول نص إحدى تلك الأغاني وعنوانه «يا ديرتنا» :

يا ديرتنا . .
ما حلى فيج النور
يادیرتنا . .
بحرج ليش مسحور
نخلج مثل الفرحة غنى
وشوش مثلات ما نتمنى
يا ديرتنا . .

**

خطوة . . خطوة
نمشي بين لزهور

خطوة . .خطوة
وترابج بللور
محلانا بحبج نتغنى
ونزرع من أحلامنا الجنة
يا ديرتنا . .
**
نعمل . . .نعمل
نعمل طول اليوم
مثل النحلة
من تصحى من النوم
ونخليج أحلى من الجنة
وأحلى من بلدان الدنيا
يا ديرتنا . .

وتقول أغنية «الصداقة» :
ومن القطرة تبتدي لبحور
والصداقة أول ما تبدا ابتسامة
والأنهار قطرة تنضح
والبيت من طوبة طوبة
والصداقة أول ما تبدا ابتسامة
محلا بسمة الأحباب
محلا لمة الأحباب
محلا لمتنا وضحكتنا
يا محلانا[1]

(١) المصدر نفسه .

يقول الفنان محمد باقري : «نفذتُ الأغاني التي وضع كلماتها أحمد الشملان وفق الألحان الروسية وقدمناها في مسرحية «رحلة أرنوبة» بمركز سلمان الثقافي للأطفال ، كتبتها موسيقيا لنعزفها بالآلات لدينا ، وقد خرجت جميلة جدا بصوت عضوي فرقة أجراس الفنانين بدرية زيمان وفوزي الشاعر و«كورال» مركز سلمان الثقافي» .

وقال الفنان حسن عبدالرحيم : «كان أحمد الشملان مهتما كثيرا بمسرح الطفل ويعتبره الأقرب فنيا للطفل ويرى أن من خلاله يمكن خلق جيل مهتم بالمسرح . كان مشجعا لنشاطنا المسرحي وله حضور في كافة العروض التي نقدمها بمركز سلمان الثقافي ، هذا إلى جانب استجابته الدائمة لكل ما نطلبه منه من مساعدة . وضع كلمات أغاني بعض مسرحيات الدمى المتحركة مثل «رحلة أرنوبة» التي ألفتها وأخرجتها ومسرحية «حكاية وليد والكيس» التي كانت من تأليف د . محمد حميد السلمان وإخراجي .

على صعيد آخر قال لي الفنان سلمان زيمان : «العام ١٩٩١ طلبت من أحمد الشملان أن يكتب لي كلمات نشيد لمدرسة «النسيم» ، فكتب نشيدا يقول مطلعه : «من نسيم الوعد يأتي الطالعون شجرا يختال من بين العيون» ، كانت قصيدة من أجمل القصائد وستظل باقية على المدى الطويل ، فهي الآن النشيد الرسمي للمدرسة» .

من جانب آخر اهتم الشملان بتشجيع الطاقات الإبداعية لطلاب المدارس فشارك ضمن لجان التحكيم في برامج الأنشطة التربوية/المسابقات التربوية التي كانت تنظمها وزارة التربية والتعليم وتغطي جوانب الإبداع الفني والأدبي للطلبة ، وقد كرمت الوزارة الشملان بمنحه شهادات تقدير على مشاركاته خلال العامين الدراسيين ١٩٨٨/٨٧ و٨٨/ ١٩٨٩ .

***

وفي إطار اهتماماته بالإبداع الثقافي والفني احتفى أحمد الشملان كثيرا بالتجربة الفنية لفرقة «أجراس» التي كانت -خلال عقد من الزمن بين الثمانينيات والتسعينيات المنصرمة- الفرقة الفنية الوحيدة التي قدمت فنا ملتزما بقضايا الإنسان والوطن وعبرت عن طموحات وتطلعات الإنسان البحريني والعربي عموما . نسج الشملان علاقة صداقة -على الصعيد الشخصي- مع غير واحد من أعضاء الفرقة ،

ثم دخل معها في تجارب فنية حيث غنى بعض فناني الفرقة مقطوعات شعرية من قصائده ، كما كان له دور في توجيه الفرقة على صعيد إسداء الرأي والنقد الفني ، ونترك القول لبعض أهم القائمين على فرقة «أجراس» والقريبين منها ليتحدثوا عن علاقة الفرقة مع الشملان .

يقول الفنان خليفة زيمان : «العام ١٩٨٧ تعرفت على أحمد الشملان وتطورت بيننا علاقة متواصلة متلازمة كثيرا ، وقد تداخل في ذلك أكثر من سبب ، أولها اهتمامنا المشترك بالموسيقى والغناء وثانيها تجربة فرقة «أجراس» وثالثها قصائد الشملان التي لحناها وغنيناها . أما رابع الأسباب فكان المسرحيات التي اشتغلنا عليها معه ودخلنا معه أكثر من تجربة . بالنسبة لنا كأعضاء فرقة «أجراس» كان لمعظمنا تجربة فنية مع الشملان ، كل منا اختار مقطوعات من قصائده . أنا اخترت مقطوعة «صابري وانتظريني» من قصيدته «تداعيات ابن عيسى» ، وسلمان زيمان اختار قصيدة «أنفاس المرافئ» ولحنها لتغنيها مريم زيمان ، وكذلك محمد باقري . محطة أحمد الشملان مع فرقة «أجراس» كبيرة ، كنا في بدايتنا ملتفتين للشعر المعاصر من الأقطار العربية لمعين بسيسو وراشد حسين ومحمود درويش وتوفيق زياد وعبدالرحمن الخميسي وغيرهم ، وكان هاجس الانتقال إلى البحث عن الشعر المحلي من ضمن أولوياتنا ولدينا توجه أن يكون الشملان من أوائل من نختار من شعرهم ، وفعلا أخذنا منه ثم من غيره . كانت محطة الشملان معنا على مستوى القصيدة الغنائية كبيرة ، وعلى مستوى الموقف كان نقده لحفلاتنا ، كتاباته عن إصداراتنا الغنائية وعن كل صغيرة وكبيرة بحفلاتنا وحول تجربتنا في الفرقة والى أين وصلت وما هي الألوان الغنائية التي كنا نقدمها وما هي موضوعاتها . كان أحمد يتواجد معنا حتى خلال تدريبات الفرقة ، كان يعرف المواعيد الأسبوعية لتدريبات الفرقة وكنا دائما نتوقع حضوره ، فما أن تحين الساعة الثامنة أو الثامنة والنصف إلا وترى الشملان يفتح باب مقر الفرقة ويجلس معنا يتابع تدريباتنا .»

وحدثني رئيس فرقة أجراس الفنان سلمان زيمان فقال : «كانت أول تجربة فنية لي مع الأستاذ أحمد الشملان العام ١٩٨٨ حينما اخترت قصيدة من قصائده هي «أنفاس المرافئ» ولحنتها ثم غنتها مريم زيمان في الحفل الثاني للفرقة العام ١٩٨٩ ونزلت أيضا في الشريط الغنائي الذي أصدرته الفرقة . ثم أصبحت لقاءاتي مع الشملان تأخذ طابع الأدب والفن ، كنا نلتقي في جوانب أدبية وفنية كثيرة

وأصبحت العلاقة قوية جدا بين الشملان وفرقة «أجراس» ، وجه أحمد اهتماما كبيرا نحو الفرقة ، وتبنى نشاطها ، وحضر تدريباتها وتسجيلاتها ، وكتب عنها ، وكان يؤازرها في مشاريعها الفنية ويحفز المجموعة ويدخل معنا في نقاشات تتعلق بالنقد الأدبي للقصائد والنقد الفني للموسيقى بحكم أنه متذوق للموسيقي ومحب للغناء . ويمكنني القول أن أحمد الشملان من القلائل الذين عرفتهم ممن لديهم القدرة على التنغيم الصحيح للأغاني بنسبة مائة بالمائة . وكنت أتفاجأ حينما يغني لفيروز ، نحن عادة نحفظ الشطر الأول وجزء من الشطر الثاني ثم نحتفظ باللحن فقط ، أما الشملان فحين يغني لفيروز يغني الأغنية كاملة بكل الكلمات والمقاطع ، كان ذلك ملفتا بالنسبة لي . أحمد ارتبط بأجراس ارتباطا وثيقا ، وكان يمنح الكثير من التشجيع لأعضاء الفرقة وأنا واحد منهم ، وشقيقي خليفة -بشكل خاص- نال جزءا كبيرا من تشجيع الشملان وارتبط معه ارتباطا كبيرا . كانا يجلسان جلسات طويلة ، وقد اختار خليفة قصيدة «صابري وانتظريني» ولحنها فكانت من أجمل ألحانه ومن أروع ما كتب الشملان وأحلى ما غنته هدى عبدالله .»

وقال الأستاذ يوسف الحمدان : «كان لأحمد الشملان دور ايجابي في تجربة فرقة «أجراس» ، لقد شكل الشملان رافدا مهما من روافد الدفع باتجاه الكلمة الجميلة والصادقة والوطنية والموسيقى الرفيعة . وقد غنت هدى عبدالله مقطع «صابري وانتظريني» من إحدى قصائده ، وهي من الأغاني الجميلة جدا التي كلما سمعتها أتداعى وأتجلى .»

على هامش المهرجان الثالث لفرقة «أجراس» ١٩٩١ تحدث الشملان في ندوة نظمها نادي «باربار» حول تجربة الفرقة ونالت الندوة تغطية صحافية في البحرين[١] . وعكس ما كتبه الشملان من مقالات حول الفرقة اهتمامه الكبير واحتفاءه بالتجربة الإبداعية والفنية «لأجراس» . كتب مقالا بعنوان «ذات الصوت السماوي» مأخوذا بجمال صوت فنانة الفرقة هدى عبدالله الذي وصفه في أحد مقالاته «بالصوت الذي ينبعث منه عطر سماوي ، فتأخذك زخات العطر . .تهدهد قلبك . . تهدهد روحك الظمأى . . تعيد إليك توازنك الداخلي دون أن تسلبك القلق الذي تحرص

---

(١) يوسف مكي . «أحمد الشملان : الفرقة مرت بثلاث محطات» . جريدة «الأيام» . ع ١٠٢٥ . البحرين : ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ .

على عدم ضياعه»[1] .

ونشر الشملان مقالا في الذكرى العاشرة لتأسيس الفرقة بعنوان «أجراس الأمل» معتبرا فرقة أجراس «لم تزل في خفر الفتاة الصبية . .لم يقتحمها فجور الإعلان الفاضح ولا أصباغ الشهرة الفارغة . . .عصية على الغواية وإغراء التجارة الفنية الرائجة»[2] . وفي ٣١ يناير ١٩٩٤ نشر مقالا بعنوان «المغامرة الفنية لفرقة أجراس» ، وفي العام الذي تلاه نشر بتاريخ ١ مايو ١٩٩٥ مقالا بعنوان «رسولة من بلادي» ، أشاد فيه مرة أخرى بالقيمة الفنية لصوت هدى عبدالله[3] .

وعلى هامش مهرجاناتها الغنائية كرمت فرقة «أجراس» أحمد الشملان تقديرا لدعمه ومساندته للفرقة بتقديم دروع له عقب مهرجانها الثاني العام ١٩٩٠ والثالث العام ١٩٩١ والرابع العام ١٩٩٣ .

***

في صيف العام ١٩٩٧ أصيب أحمد الشملان بجلطة دماغية أعاقته عن الكلام والكتابة وعطلت بذلك إمكانياته في العطاء النضالي والفكري والثقافي وتوقفت قدرته على الإبداع الأدبي . ظل الشملان حوالي العامين معطلا بشكل شبه تام عن التعبير عن نفسه كلاما وكتابة ، وما إن بدأ يسترد إحساسه ووعيه بكيانه ووضعه ما قبل وما بعد المرض ، حتى تبلورت لديه رغبة ملحة في إصدار نتاجه الإبداعي والفكري خلال المراحل السابقة وبشكل خاص نتاجه في مرحلة استقراره الأخير بالوطن خلال التسعينيات المنصرمة .

اختار أحمد موضوعات ومواد إصداراته وتشاركتُ معه في إعدادها للإصدار ، صدر ديوانه الثالث «رائحة في الذاكرة» العام ١٩٩٨ ، ثم صدر كتابه «المحو والكتابة» العام ١٩٩٩ وهو مجموعة من المقالات والدراسات النقدية التي قدمها في ندوات ومحاضرات ونشر بعضها في الصحافة ، وقد ساهم في الإعداد لإصدار الكتاب وبجهد لافت الكاتب الروائي فريد رمضان وقدم له الكاتب الروائي محمد عبدالملك . والعام ٢٠٠١ صدر له كتاب «أجراس الأمل» الجزء الأول ويضم مجموعة مختارة من

---

(١) أحمد الشملان . «أجراس الأمل» . ج ١ . أسرة الأدباء والكتاب . البحرين : ٢٠٠١ . ص ٥٣ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٦٧ .

(٣) أرشيف مقالات أحمد الشملان .

المقالات التي نشرها الشملان في عموده «أجراس» بالصحافة المحلية والخليجية وقد ساهم في الإعداد لإصدار الكتاب وقدم له الشاعر أحمد العجمي .

والعام ٢٠٠٢ صدر «أجراس الأمل» الجزء الثاني وتناول مجموعة أخرى من مقالات عمود «أجراس» وقدم له الكاتب د . حسن مدن . والعام ٢٠٠٥ صدر كتاب «مقالات في المسرح» وقدم له كل من الشاعر قاسم حداد والناقد يوسف الحمدان . والعام ذاته صدر ديوانه الأخير «ملفات الجزيرة العاشقة» الذي ضم أشعارا قديمة وآخر أشعار كتبها الشملان العام ١٩٩٧ قبل مرضه .

لقد شكل إصدار الكتب المذكورة توثيقا للإنتاج الإبداعي الأدبي والثقافي لأحمد الشملان ، وتعريفا بالجانب غير السياسي/النضالي في شخصيته . يقول الشاعر قاسم حداد : «أظن أن أحمد بعد المرض لم يخسر فقط فرصة مواصلة العمل النضالي ، الفداحة أنه لم يستطع أن يواصل في العمل الثقافي ، وهذا تؤكده الكتب التي أصدرها بعد المرض . بسبب مقالات الشملان المتفرقة ، هناك أناس لم يدركوا مشاركته في العمل الثقافي من قبل ، لكن حينما صدرت الكتب أتيح للكثيرين الوقوف على درجة مساهمته ، لأن القارئ يخلط أحيانا بين أحمد الشملان في مقالاته السياسية والعامة ، وبين أحمد الشملان في مقالاته الأدبية .»

ويقول د . عبدالمالك خلف التميمي : «حينما كنت أتابع مقالات أحمد الشملان أو شعره أقول من أين هذا ؟ كيف كنا لا ندري في حينها مع أن بداياتها وبذورها كانت موجودة منذ السابق . شخصيا لم أعرف بشكل واضح عن ثقافته ، كنت أعرفه من الناحية السياسية زميلا متحمسا مع هذا التيار الوطني القومي الذي كان سائدا في المنطقة وكانت تبين في لقاءاتنا الأولى ملامح الإنسان اللماح الواسع الاطلاع ، لكن ثقافيا كشاعر وأديب ومثقف لم نكن نعرف أحمد بالمعنى الذي نسميه نوعيا ، هذا أنا فهمته لاحقا وذلك من الأمور التي قد تكون كالمفارقة بالنسبة لي أنني اكتشفت أحمد الشملان متأخرا على الرغم من أنني زاملته مبكرا ، أقصد اكتشفت ثقافته متأخرا» .

ثالثا: تقييم تجربة أحمد الشملان الإبداعية:

منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم وأوائل تسعينياته شهدت الصفحات الأدبية في الصحافة المحلية والخليجية العديد من القراءات والرؤى النقدية من قبل عدد من

النقاد حول تجربة أحمد الشملان الإبداعية وإصداراته الشعرية . ولسنا هنا بصدد عرض تلك الرؤى والقراءات النقدية بقدر ما نهدف لتوثيقها كجانب في المسيرة الإبداعية للشملان .

بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٨٩ نشرت مجلة «الطليعة» الكويتية قراءة نقدية لديوان «الأخضر الباقي» بقلم جهاد الرفتيسي عنوانها «أحمد الشملان يوغل في بحور الشعر» . وكتب المرحوم د . نافع عقراوي رؤية حول ديوان الشملان «الأخضر الباقي» بعنوان «رحلة الصورة الشعرية في ديوان «الأخضر الباقي»[١] ونشر ملحق «الخليج الثقافي» رؤية نقدية لديوان «الأخضر الباقي»[٢] .

وحظيت الأمسيتان الشعريتان اللتان قدمهما أحمد الشملان أوائل التسعينيات الماضية بتغطيات في الصحف المحلية ، كتب الناقد يوسف مكي متابعة للأمسية الأولى أورد فيها المداخلات والتعليقات التي طرحها جمهور الأمسية[٣] . وكتب الروائي عبدالله خليفة رؤية نقدية في مجموعة الشملان الشعرية «زنابق العشق»[٤] ، كما أخبرني أنه كتب سلسلة مقالات أخرى حول نتاج الشملان الأدبي نشرها في الصحافة المحلية .

وحظيت المسرحية الشعرية «ملكة باربار» التي أصدرها الشملان العام ١٩٩٤ بتغطيات صحافية ورؤى نقدية فنشرت الصحافية مها الصالحي ملَخصا لفكرة المسرحية[٥] ، وكتب الناقد جعفر حسن رؤية نقدية نشرها في الصحافة المحلية بعنوان «ملكة باربار بين الشعر والمسرح» ، ثم ضمنها أحد كتبه الأدبية تحت

---

(١) نافع عقراوي . «رحلة الصورة الشعرية في ديوان «الأخضر الباقي» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٢ يونيو ١٩٩٠ .

(٢) جريدة «الخليج» . الملحق الثقافي . الشارقة : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ .

(٣) يوسف مكي . «الأخضر الباقي» . في أسرة الأدباء . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ٣٠ مارس ١٩٩١ .

(٤) عبدالله خليفة . «زنابق العشق ومخاض التحول» . جريدة «الأضواء» . البحرين : ٢٧ أبريل ١٩٩١ .

(٥) مها الصالحي . «ملكة باربار تعود الى الواقع» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٢ مارس ١٩٩٣ .

عنوان : دخان الأخيلة»[١] .

ونشر الناقد كمال الذيب قراءة في ديوان أحمد الشملان «رائحة في الذاكرة»[٢] وحينما صدر كتابه «المحو والكتابة» قدم الناقد كمال الذيب عرضا للكتاب[٣] كما قدم عرضا ورؤية نقدية لكتاب «أجراس الأمل» حينما صدر جزؤه الأول[٤] وبصدور الجزء الثاني من الكتاب قدم الكاتب علي الستراوي عرضا ورؤية نقدية للكتاب[٥] .

وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ أقامت أسرة الأدباء والكتاب أمسية أدبية قدم فيها الشاعر كريم رضي رؤية في تجربة الشملان الإبداعية تحت عنوان «أحمد الشملان -قصيدة وطنية طويلة أو الكتابة بوصفها مقاومة» .

***

وطرح عدد ممن التقيت من الأدباء والشعراء رؤاهم حول تجربة أحمد الشملان الإبداعية ، بالنسبة للتجربة الشعرية قال الشاعر قاسم حداد : «أعرف أن أحمد كان يكتب تجارب شعرية منذ وقت مبكر ، وكان ممكنا أن تتطور تجربته الشعرية ، ونحن بدأنا مثل ما بدأ الشملان بتلك النصوص التي بين الخاطرة وبين محاكاة أغاني فيروز وبين تحقيق أحلامنا السياسية وخطابنا النضالي ، هذه البدايات كانت تشملنا كلنا ، لكن القلق الذي لديّ نابع من أن أحمد أولا : انقطع فترة طويلة عن الكتابة الشعرية ، الشعر يتطلب التفرغ وأظن أنه إذا حدث انقطاع عن كتابة الشعر فالصدأ قد يطال السليقة الشعرية وخصوصا أن الكتابة الشعرية دائما متبلورة ، والتجارب تتطور . ثانيا :

---

(١) انظر : جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٥ و ٢٢ أبريل ٢٠٠١ وجعفر حسن . «تمنّع الغابة الطرية» . ط ١ . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت : ٢٠٠٥ . ص ١٧٣-١٨٨ .

(٢) كمال الذيب . «من الأخضر الباقي إلى الرمق الباقي» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٤ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٣) كمال الذيب . «أحمد الشملان في المحو والكتابة» جريدة «أخبار الخليج» البحرين : ١٣ مارس ٢٠٠٠ .

(٤) كمال الذيب . «أجراس الأمل . .كتابة لا تعترف بالطقوس» . جريدة «أخبار الخليج» . ع ٨٥٩١ . البحرين : ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ .

(٥) علي الستراوي . «لغة أخرى لا تعرف الهدوء في سماء الشملان» . جريدة «الأيام» . ع ٤٩٢٠ . البحرين : ٢٤ أغسطس ٢٠٠٢ .

كان أحمد منهمكا أكثر في العمل السياسي ، وهذا خلق فجوة كبيرة بين بداياته وبين عودته للكتابة ، وأظن أنه عانى كثيرا من هذه المشكلة . بالنسبة لي أجد الشملان في النقد أكثر مما أجده في الشعر ، وليس شرطا أن يكون المرء شاعرا ويكون محققا نفسه في الشعر بالضرورة مثلما هو محقق نفسه في الكتابة الأخرى .»

وقال الشاعر علي عبدالله خليفة : «ما قرأته لأحمد الشملان في منتصف السبعينيات الماضية كان عملا بسيطا في ذلك الوقت ، لكني تفاجأت به حينما نشر «الأخضر الباقي» ، تفاجأت بأن نسبة الشعرية في المادة أصبحت أعلى لكن المأخذ هو المباشرة . شعرية النص تقاس -برأيي- بما فيه من ظلال وما يوحي به من رموز ، ثانيا ما يتوفر عليه النص من موسيقى ، فأنا من الشعراء الذين يؤمنون بالموسيقى . برأيي لو اشتغل أحمد على مادته الشعرية منذ البداية واستمر في ذلك لكان لإبداعه شأن آخر ، الشعر هو أسلوب حياة عليك أن تتعايش معه وتخلص له كما هو عزف الكمان ، الشعر يريد التدريب والصلة المتواصلة التي لا تنقطع ، وكثير من الشعراء الذين لم يتعاملوا مع الشعر كأسلوب حياة هجروا الشعر . لكن الشيء الجميل أنه رغم الظروف التي مر بها أحمد الشملان وتقلبات حياته وعدم استقراره ، شيء جميل أن هذا الرجل يمسك بجانب شعري وينتج فيه ويكتب أكثر من عمل» .

وحول عموم التجربة الإبداعية للشملان قال الكاتب عبدالله خليفة : «كان أحمد الشملان متعدد الاهتمامات ، كان بين أنواع أدبية وفكرية متعددة ، بين كتابة الدراسة الأدبية والمقالة والقصيدة ، كذلك تجربته الدراسية في موسكو ووجوده في المعتقل ، هذه كلها عوامل لم تعطه فرصة لأن يتأصل في الإبداع الأدبي تأصلا نوعيا ، وأخذ الأدب بشكل شعاري وعام . لكن كانت لدى الشملان جوانب فكرية دقيقة في النقد حول مسائل الشكلانية والواقعية وحول تناقضات خطاب الشكلانيين . كما نُشرت له مقالات كثيرة حول المسرح ، كان إنتاجه في النقد المسرحي كثيرا ، وبشكل أقل كان اهتمامه بنقد القصة أو الرواية . وكان العمود السياسي الذي يكتبه مهما ، ولو ركز أحمد على الكتابة السياسية والعمود السياسي والدراسة السياسية لكان أفضل ولكان له إنتاج خصب في هذا الجانب ، لكنه كان متعدد الاهتمامات» .

وقال المحامي والناقد يوسف يتيم : «لم يكن أحمد الشملان سياسيا فقط ، بل كان مفكرا أيضا ، كان لديه توجه في الفلسفة وفي الأدب وفي الفكر ، ولو لم يكن

الشملان منشغلا بالهم السياسي لأصبح من أكبر الأدباء في المنطقة أو أكبر النقاد ، الشملان طاقة نقدية كبيرة . أذكر أن أحمد كتب مقالا في التسعينيات حول مؤتمر للنقد الأدبي قال فيه بأنه لا توجد نظرية ماركسية في الأدب واعتبر ذلك قصورا ، وذكر أنه حتى ماركس وانجلز كانا يسخران من بعض الماركسيين ويقولان لهم : شكسبير أحسن منكم ، أنتم ماركسيون لكن ليس لديكم نظرية في الأدب . هذا الكلام كتبه الشملان في التسعينيات الماضية ، وأنا الآن أعتقد أن وجهة نظره فيما يتعلق بالماركسية والأدب كانت صحيحة» .

واستنتج الشاعر كريم رضي في رؤيته لتجربة أحمد الشملان الإبداعية التي قدمها في أسرة الأدباء والكتاب خريف العام ٢٠٠٦ بأن الشملان : «كان رجل التخوم ، لأنه إنساني أولا ولأنه مبدع ثانيا ، وكان عصيا في الكتابة على التصنيف شعرا أم نثرا أم مقالة واختار أن يكون ذلك كله . في كل نص كتبه يخرج الشملان مقاوما يقبل جرحه ويمسح دمعته ويمضي باتجاه الأمل ، ولقد استحوذت الروح النضالية على نص أحمد الشملان في معظم تجربته حتى ليبدو من الصعوبة الفصل بينه مناضلا ومبدعا»[1] .

(١) كريم رضي . مصدر سابق .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الفصل الحادي عشر

شهادات

في سياق فصول السيرة وردت شهادات من رفاق وأصدقاء وأقارب أحمد الشملان في ارتباطها بحدث أو منعطف معين في مسيرة الشملان الحياتية والنضالية ، وهذه شهادات أخرى قيلت أو كتبت ذات صبغة عامة حول الشملان المناضل والإنسان نوردها وفق تسلسلها التاريخي :

أ. أمنيات سالم (كاتبة صحافية إماراتية):

غابت أجراس . . .

وغاب ذاك «المتكئ» على شظايا حلم ، كما يقول عن نفسه . .ودعنا بالدم الإثيوبي الملوث . . وحاصرنا بوجعنا حتى لا ننسى ولا ننام . . ولا نقول غدا يحلها حلال . .

لا تهمني كل الأقاويل ، أعرف فقط أني اعتدت أن ألقي عليه تحية الصباح . . وأن يصافحني في كل موقف! في زمن ضبابي ضاعت فيه الاتجاهات بقي إحساسنا بالكلمة لا يغيب ولا ينام ولا يقبل الاستغفال لأنه الإحساس الوحيد غير القابل للمساومة أو المقايضة . . هل كذبت مرة النجوم في تحديد مسارات السفن؟ أبدا هي نجوم واحدة ربما بهتت يوما ولمعت يوما آخر لكنها لا تتغير ولا تكذب . . ربما تحزن لكن لا تغيب ، وهذا هو حال الإحساس بالكلمة . . لدى إنسان غير مستعد للتنازل عن شظايا الحلم مهما كانت تافهة .

ما يؤلم أن زمن الصمت الإجباري انتهي منذ عهد بعيد . . كأن كل هذه التكنولوجيا وهذه الأفكار المنفكة من أسر الخضوع ليس لها وجود إلا في عالم الأحلام ودنيا بعيدة خلف المحيطات لا تخصنا ولا تعنينا! الراعي الذي كان يدق

الجرس بمجرد اقتراب الذئب . . لم يأتِ هذا الصباح . . لا يهم . . هناك من يدق الجرس نيابة عنه وهناك من يرعى وعده . . وهناك من صلى لأجله . . وأخرى باتت تبكي وهم شظايا الحلم والفارس الذي تحول إلى سراب! أي ظلمة تحيط بالفرسان في عصر نور العلم والمعرفة . ليس الأول ولن يكون الأخير . . ما زالت الرواية لم تكتمل فصولا . وما زال هناك طفل يلعب بالتراب كما كان يقول : دعوا الطفل يتمتع بالتراب ولا تحاصروه بالإسمنت!

له الله . . ولنا جميعا الصبر والدعاء والصيام المقبول بإذنه تعالى!

١١ فبراير ١٩٩٦ (١)

أ. سيد حيدر الستري، (نائب برلماني وشاعر بحريني):

شعبٌ قَرَّرَ أنْ يُوجدْ
حراً ومُصان
فالشعبُ بخيرٍ يا أحمد
مذ آلى أن لا يُستعبد
رغم السَّجان
النصرُ قريب ومؤكد
ودروب الفتح ،
تُعبَّدْ
والفجر يرُش العسجدْ
وشذا الريحانْ
والسحبُ السود تُبددْ
والرفضُ . .
الرفضُ يصك الآذان :
لا للطغيانْ
لا للطغيان
الشعب توحدْ

(١) أمنيات سالم . «أجراس» . جريدة «الخليج» . الشارقة : ١١ فبراير ١٩٩٦ .

واسمُك غطى الجدرانْ
في كل لسان
في كل مكان
يتردد :
عاش الشملان
عاش الشملان

١٣ مارس ١٩٩٦[١]

أ. حافظ الشيخ صالح (كاتب صحافي بحريني):

لقد كان في الوسع باستمرار الاختلاف مع أحمد الشملان ، ولقد كان في الوسع الاختلاف معه بالصوت الرفيع والصاخب في كثير من الأحيان ، إلا أن الذي ما زال يتواصل من غير لحظة انقطاع هو استعصامه بالروح الرياضية في جميع مقامات الخلاف ، مع استعصامه بروح المودة ، بل بروح المودة المرحة ، حتى عندما يحتدم اللغط جدا ويثور الغبار ويظن الجاهلون والبعيدون الظنونا! . إن مثل أحمد الشملان في سيرته الطويلة كمثل متسابق في لعبة جر الحبل ، فهو يجر الحبل في مقابل عشرة آلاف شخص أو يزيدون في الطرف الآخر ، ولقد تجرحت وتقرحت حقا طوال هذه السنين يداه ، ولكنه لم يهجع قط ولم يدع الحبل يفلت من يده ساعة من زمان واحدة .

صحيح أنه لم يستطع التغلب على خصومه المجتمعين عليه عند طرف الحبل الآخر ولم يستطع إسقاطهم على الأرض ، ولكن الصحيح كذلك هو أنهم هم أيضا عجزوا عن هزيمته وإسقاطه على التراب ، على تعاقب السنين والأحقاب .

فإذا تذكرنا هنا هول الاختلال في توزيع القوى بين طرفي المباراة أمكننا ببساطة أن نعرف من هو الرابح هنا ومن هو المنتصر .

١٩٩٧[٢]

أ. يوسف أبولوز (كاتب صحافي فلسطيني):

رغم أن الكاتب البحريني المعروف أحمد الشملان قد أصيب بجلطة دماغية

---

(١) حيدر الستري . «شموخ الجراح» . «عاش الشملان» . ط ١ . لندن : ١٩٩٦ . ص ٧٣-٧٦.

(٢) حافظ الشيخ صالح . «أحمد عيسى الشملان أو المتباري الذي لم يتعب» . جريدة «الراية» . قوس قزح . الدوحة ١٩٩٧

منعته من الكلام إلا أن قلم هذا الكاتب وضميره وحضوره يجعل منه ناطقاً باسم كل المضطهدين والملاحقين في أجزاء كثيرة من الوطن العربي . ولا تستطيع أية قوة غاشمة مهما تسلحت بأدوات القمع من إسكات أي كاتب حرٍّ شريف مثل أحمد الشملان ، فقد عرف الشملان بمواقفه الحرة وبكتاباته الحية النابضة بدم القضايا الوطنية العربية سواء المتعلقة بمنطقة الخليج العربي أو في الوطن العربي عموما . واليوم يتعرض أحمد الشملان إلى حملة شرسة وإلى المزيد من التنكيل واغتيال الشخصية بالاعتقال والتعذيب ، ويقود ذلك ضابط بريطاني يرأس جهاز الأمن في دولة البحرين هو «أيان هندرسن» . ومن المعروف أن الشملان يتعرض للملاحقة والاعتقال والتعذيب منذ العام ١٩٦٥ كما جاء في البيان الذي أصدرته مؤخرا الأمانة العامة للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب . إننا نعلن تضامننا ووقوفنا إلى جانب الكاتب أحمد الشملان ونطالب منظمات حقوق الإنسان بسرعة اتخاذ الإجراءات لدفع حكومة البحرين بأن ترفع يدها عن الشملان وتتكفل بنفقات علاجه وتعويضه عن الأضرار المادية والمعنوية التي تعرض لها . إن أحمد الشملان ليس مجرما وليس تاجر مخدرات ولا هو مهرب ولا إرهابي ولا قاتل ولا لص حتى تتم معاملته بهذا الشكل أللا إنساني . .كل ما فعله الشملان أنه كان صادقا مع نفسه وصادقا مع وطنه ، وأنه عبّر عن رأيه ومارس حقه في التفكير . «جريمته» : أنه إنسان حقيقي بعيد عن الزيف والنفاق والتزوير . .حقيقي من وطنه وحقيقي مع الجمال والحب والحرية ولذلك تتم تصفيته بطريقة بشعة على يد «جنرال الموت» الضابط البريطاني الذي يحاصر حياته وحياة أطفاله .

لماذا تتم محاصرة الشملان بأيد عربية وبريطانية على شكل غريب من أشكال الاضطهاد «المركب» في زمن بات فيه العالم قرية صغيرة ضئيلة أمام زحف ثورة المعلومات وإطلاق الحريات وازدهار الديمقراطيات كافة لمختلف شعوب الأرض؟ إن الكاتب العربي أحمد الشملان ابن خليج عربي حر وهو واحد من أغصان شجرة الكتابة العربية وأدعو كافة الفعاليات العربية الثقافية للوقوف إلى جانبه .

١ نوفمبر ١٩٩٧ (١)

---

(١) يوسف أبولوز . «وقوفا مع الكاتب البحريني أحمد الشملان» . مجلة «الدستور» . أبواب . عمّان : ١ نوفمبر ١٩٩٧

أ. يوسف الحمدان (كاتب بحريني):

* عندما تأفل تماما-حيث لا سطوع ولا بزوغ-نجمة «الغبشة» من سماء فجرنا . .عندما يموت المد في مدى بحارنا . .
عندما تجدب وتعقم غيوم شتائنا وخصبنا . .
عندما تنطفىء شعلة وهجنا وتمردنا وثورتنا وارادتنا . .
عندما تنتكس رايات آمالنا وآفاقنا
عندما توأد أحلامنا وخيالاتنا وأطيافنا . .
عندما تغادرنا نوارس الشوق والدفء حيث لا رجعة . .
عندما تهمد قوانا حيث لا طاقة لنا بعد . .
عندما تنحبس أصواتنا حيث لا همس ولا نبس . .
عندما تخوننا الذاكرة حد الخذلان واليأس . .
عندما تستعبد الحرية حيث لا نفس ولا هواء بعد . .
عندما صدى الاحتجاج والرفض والمواجهة يتلاشى . .
عندما نتماهى في بؤر الكذب والخداع والزيف والادعاء حد التصديق . .
عندما نلتاذ للهزائم حد المرافعة والدفاع عنها . .
عندما نقتنع تمام الاقتناع بأن العقيدة رهن المصلحة . .
حينها من الممكن أن ننسى أحمد الشملان!!

١٨ فبراير ٢٠٠١[١]

* يأسرني أحمد الشملان هذا الإنسان الذي يستطيع أن يتقاطع مع أمور كثيرة ، يستطيع أن يستقطب حالات متعددة ، هو الإنسان الصعب لكنه في الوقت نفسه الجميل الرائع الصديق المناضل الشاعر الكاتب ، وربما تعلمت من هذه التجربة لدى أحمد أمورا كثيرة في طبيعة العلاقات مثلا ، أحيانا يمكن أن تمر عليك في حياتك علاقات كثيرة مع بشر ربما تعيش معهم فترة طويلة لكن لا تستوقفك هذه الشخصيات . أحمد الشملان يبدأ صديقك ، وهذه عملية ليست بسيطة فمن المعتاد أن تتعرف على إنسان وتبتدئ في التواصل معه شيئا فشيئا ، أحمد منذ تعرفت عليه بدأت مباشرة العلاقة والصداقة والتجربة .
* خلال أحداث التسعينيات المنصرمة خلق أحمد الشملان توازنا بين التيارات ،

(١) يوسف حمدان . «عندما . .حينها!!» . جريدة «أخبار الخليج» . البحرين : ١٨ فبراير ٢٠٠١

جاء من هذا المنطلق فكان فعلا عمود الخيمة الواقع في وسطها ، وكان المظلة ، لم يذهب أحمد للعمل الوطني بوازع تعاطف ديني أو انحياز طائفي ، مثلما لم يكن ذهابه تأييدا لحرق أو تخريب ، هو ذهب بوازع وطني وبمطالبات وطنية من منطلق قراءة الواقع وسخونته . كان لنا الفخر في تلك الفترة الساخنة ونحن نسمع تصريحاته الصحافية ، ولقاءاته مع «البي بي سي» ومع المراسلة عصمت الموسوي .
٩ فبراير ٢٠٠٦ (١)

أ. فوزية مطر (زوجة أحمد الشملان)

* أحمد الشملان . .تهزني من أعمق الأعماق الفرحة التي تشع من عينيك هذه الأيام . .أيام الزهو القادم في تاريخ الوطن . .فرحة تضج في عناقك مع الأصدقاء كلما هلّت تباشير أخرى ، وكلما استقبلت أحدا من أحبة المنافي العائدين ، تهزني كلمات الفرح الطاغي القليلة تبحث عنها في أقاصي الذاكرة . .

أحمد . .أراك اليوم كما رأيتك دوما وكما رآك كل الوطنيين والشرفاء في هذا الوطن العظيم ، جبل الدخان العتيد الراسخ في البحرين الصغيرة الشامخ الذي لا تخطئه ولا تنكره العين ولا الفكر ولا الوجدان ، ومازلت أنت الثابت الراسخ تقهر صمتك القسري وقلمك بمواعيده المؤجلة ، مازلت تشع بالحياة والعطاء وتقاوم الأيام وتزداد قوة وصمودا وأنت أهل لذلك فالمعدن الأصيل لا يبلى أبدا بل يزداد بريقا وتألقا . أراك اليوم أكثر شرفا ونقاء وإخلاصا ، وأخجل كل الخجل من الذات التي تضعف عندما تختلط الفرحة في القلب -في أيام الزهو الرائع التي نعيشها- مع شيء من غصة ألم في الحلقوم أو دمعة حزن في المآقي ، أخجل أمام صمودك وثباتك الأسطوري ونكرانك لكل الذاتيات ، وأمني النفس بالتشبث بشيء من هذا الصدق والنقاء وهذا الصمود والثبات وأخشى أن يفارقني كما فارق الكثيرين . هذه بعض آمالك وأحلامك يا أحمد تتحقق اليوم على أرض الواقع ، هذه بعض من ثمار نضالاتك وتضحياتك مع غيرك من الطيبين والشرفاء على امتداد بحريننا العظيمة . بكل الصدق والإخلاص والنقاء ناضلت من أجل الحق الذي لم ترد به باطلا أبدا ، متجردا من أي غرض أو مصلحة ذاتية في أوقات تقافزت فيها دجاجات عديدة

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٩ فبراير ,٢٠٠٦

متقهقرة مذعورة وسال لعاب غيرها على جاه أو منصب ، بل رأى فيك البعض خروجا على القاعدة ، ورآه آخرون ضربا من الجنون الذي ما بعده جنون ، وأنت ثابت كالطود ، ناضلت وناضل الكثيرون معك ، وتعذبتم ومسّت العذابات والتضحيات أقرب الأحبة . وكان الهدف الذي يصغر أمامه في عينيك كل أمر سواه هو إنسان هذا الوطن ، حرية وكرامة وحق الإنسان البحريني ووحدته الوطنية . هذه الأيام لك يا أحمد ، هذه الأيام أيامك ، الآن يجني الطيبون ثمار النضالات ، بدأ شعب البحرين الطيب المكافح يرشف رحيق الحرية والديمقراطية والمساواة التي لم تكن يوما - كما رددت دوما - مجرد شعارات للاستهلاك السياسي كما ادعى المدعون ، الجميع يلمس اليوم وفيما سيأتي من قادم الأيام أن تضحياتك وتضحيات الكثيرين كانت هي الطريق الشائك الذي لابد من عبوره بشتى التضحيات لبلوغ المنى ، ها نحن اليوم نتنفس النسمات العليلة ونبسم من أعماق القلب ونتفاءل ونطمح لمزيد من إضاءات الحياة العزيزة الكريمة .

٢٤ فبراير ٢٠٠١[١]

* مَنحَ أحمد الشملان حياتَه كاملةً ، للقضية الوطنية ، التي اقتنعَ بها قناعةً تامةْ ، فأصبحت ، العُنوانَ الأساسَ في وجوده ، وهذا الالتزامُ الحياتي ، جعلَه يمارس - في البعدِ النضالي- أشدَّ أنواع الصرامة ، معَ ذاته ومعَ الآخرينَ ، بِمنْ فيهم أقربُ الناسِ إليه . حينما كانتْ تشتدَ المعاناة ، على المستوى العائلي ، أو حينَ يشتد خَوفي عليه ، أتحدث معه ، فيستنكر عليَّ ذلكَ وبشدة ، غيرَ متوقع مني -أنا بالذات- أن أردَّه عن طريق ، هي حياته . أحبَّنا حُباً جَماً ، أنا وعيالَه ، بما عُرفَ عنهُ ، من حساسية عاطفية مرهَفةْ ، لكنه ، حينَ يحين نِداء الوطن ، كانَ يتماهىَ مع القضيةِ ، مصحياً بكل غالٍ في سبيلها .

وفي هذه الطريق الشاقة التي اختار ، استطاعَ أحمد الشملان ، أن يحققَ أعلى مستوىً ، من التصالُح معَ ذاته . فلم يكنْ قط ، مَعنياً بترتيبِ وضع شخصي ، ولا بمال ، أو برصيد مالي ، ولا بصعود لموقع ، أو منصب ، أو عمل . وحَّتى المهنة التي اختار ، جوهرها الدفاع عن حقوقِ الناس . وَلا أُفشي سِراً إنْ قلت ، إنَّ ما يقارب نِصف

(١) فوزية مطر . «بعض أحلامك يا أحمد» . جريدة «الأيام» . البحرين : ٢٤ فبراير ٢٠٠١ .

القضايا ، التي اشتغلَ عليها ، كانت تطوعاً منه ، لمواطنينَ هم بحاجة لمساعدته . ولا يُمكنُني ، ولا يَحق لي ، أن أقولَ -كما قال البعض- بأنَّ ما قدَّمه أحمد الشملان ، خلالَ مَسيرته النضالية ، نابع فقط من فطرة الحماس ، والاندفاع العاطفي الذي لديه . لقد وجدتُ أحمدَ ، واعياً لكلِ ما يَفعل ، كان يعمل منذ عرفته ، وقبلَ أنْ أعرفَه ، على تسليح نفسه ، بفكر وثقافة متشعبة ، شبهَ موسوعيَّةْ ، اشتغلَ عليها منذ صغره . وقد أسهمت تلك الثقافةُ ، في تَصاعد وتَنامي ، مَشروعه الفكري والسياسي ، وتطور قناعاته مبكراً ، من مُستوى الفكر القومي ، للثوري المتطرف ، لمستوى الفكر العلمي والطَبقي ، والفكر الإنساني . ووفقَ ذلك ، تطويع أشكال النضال ، لطبيعة المراحل ، ومقتضيات الظروف ، وصولاً للنضال السلمي ، من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان . هذه الثقافة الواسعةْ ، منحَته الثقةَ في سلامة رأيه ، والشجاعةَ في طرحه ، والتمسك به ، والإصرار عليه . وخلالَ مشوار حياتي معه ، لمست في شخص أحمدْ سماتاً إنسانيةً ، وأخلاقيةً رفيعةْ ، أسهمت كل سمة منها ، وبشكل كبير ، في تعزيز ثَباته النضالي . مثل نقاء السَّريرة ، والإيثار والجَسارة ، والصدق والمحبَّة ، والدأب والتفاني ، والشهامة والكرم .

وهناك عامل آخر ساعدَ أحمدَ على مواصلة عَطائه اللامحدود ، فقد كانَ يملك طاقةً كبيرةً على العمل ، ومواصلة العمل ، منذ الصباح حتى الليل . كانَ شعلةَ نشاط ، ربما شَعرتم بها ، خلالَ أقربِ فترة منَ الآن ، أيْ الفَترة التي سبقتْ مرضَه . كانت كل ساعة في يومه ، مشحونة بالمهام ، فمن عمله في المحاماة ، إلى التزامه بالعمل التنظيمي ، إلى نضاله الوطني ، متعدد الجوانب ، على صعيد لجنة العريضة ، إلى كتاباته الصحافية ، إلى حضوره اللافت ، على الساحة الثقافية والأدبية ، إلى لقاءاته معَ الأصدقاء ، إلى حياته العائلية ، بمسؤولياتها والتزاماتها .

وعلى ذكر الحياة العائلية ، كانْ أحمد ومازالَ ، زوجاً ، محباً ، مقدراً يتعامل برقيٍّ لافت معي ، كإنسانة لها الحق ، في أنْ تتمتعَ بكامل حقوقها الإنسانية . ولا أنسى له ، أنَّه ورغمَ ما كانَ يقع على كاهله ، في التسعينيات ، من مهام جسام ، إلا أنه كان يفرِّغ نفسَه ، ليجلسَ مع سبيكة في طفولتها ، حينما أكونُ مُنشغلةً ، في نشاط اجتماعي ، أو تطوعي ، أو حتى حين أخرج للترفيه عن النفس مع الأهل أو الصديقات . وكان ومازال ، أباً محباً لولديه ، خالد وسبيكة ، يريد أن يُلبي لهما ، كلَ ما يبتَغيان ، ويتَّبع أسلوبَ منحهما ، الحريةَ التامة ، في تقرير ، خياراتهما في الحياة .

لكنني ، سأكون كاذبةً ، إنْ قلتُ ، إنَّ الطريقَ التي اختَّطها أحمد لحياته ، لم تؤثرْ علينا كعائلة ، سأكونُ كاذبةً ، إنْ قلتُ ، إنَّ كُلَّ حياتنا كانت ، سَمناً وعسَلاً ، وسعةً ، ودعَة . لقد عانى ولدَيَّ وعانيتُ ، من وعورَة هذه الطريق ، وترَكَ نَمطُ الحياةِ التي عشنا ، تأثيرَه ، حتى على شخصياتنا وحالَ بيننا وبين السكينة الداخلية ، وحرَمنا من متعٍ كثيرةٍ في الحياة ، لكنني ، ومن جانب آخر ، سأكون أيضاً كاذبةً ، إنْ لم أقُل ، أنني محظوظةٌ ، إذ اقترنتُ بهذا الإنسان الحقيقي ، وحَظِيتُ بِمحَبته ، وأرجو أن يكونَ خالد وسبيكة كذلك .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

أ. غسان الشهابي (كاتب صحافي بحريني):

لم يكن من قبيل المبالغة ما اقترحه الدكتور منصور الجمري في محاضرته الأخيرة في نادي العروبة من أهمية إنشاء وسام باسم (أحمد الشملان لحقوق الإنسان) . ذلك لأن أبا خالد ، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه في أي من مواقفه ، يظل من العلامات الفارقة بين الناس في مواقفه الصلبة تجاه حقوق الإنسان في البحرين . وقد أدى الكثير من صحته وعمره في هذا الجانب ، ومن هنا فإنه واحد من الذين يجب أن يفخر الوطن بوجود أمثالهم بين أبنائه . إن التفات الأجهزة الرسمية والشعبية في ظل المصالحة الوطنية الكبرى التي أطلقها سمو الأمير منذ أن تولى زمام أمر هذا البلد ، إلى مجموعة من الشخصيات الوطنية التي أدت دوراً وطنياً على أكثر من صعيد ، يعد من باب استكمال هذا الدور الريادي في تناغم القيادة والجهاز التنفيذي بمحركات هذا الوطن وفعالياته ، وهم الناس ، الناس الذين تكيفوا مع حلو هذه المراحل ومرها ، وضربوا أروع أمثلة الانتماء الوطني ، ودافعوا عن حرية البحرين وأهمية امتلاكها قرارها في كل الميادين ، وإن اختلفت رؤاهم ومنطلقاتهم مع ما رأته التشكيلات الحكومية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم . فهذا لا يقدح في حبهم للوطن ، ولا في رغبتهم الأصيلة في تجاوزه لمعضلاته ومناطق احتقانه ، فما يحسب لهم أن البحرين وأهلها كان همهم المقعد المقيم وأنهم شرفاء غير وصوليين أو متملقين أو متسلقين ، وأنهم أفنوا حياتهم في سبيل أن يروا - أو يرى من يأتي بعدهم- غداً

(١) جريدة «الوسط» . البحرين : ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ .

أفضل ، ويصبح ألناس أكثر زهواً بوطنهم . فمنذ بدايات القرن العشرين والبحرين تقدم نماذج وطنية متتالية قدمت ما يخشى أن تبهت ألوانه بين الناس ، من أدوار لا اختلاف على وطنيتها ، ولا جدال على أهميتها ، فيكفي أن أدبياتها ظلت غائبة أو مغيبة عن التداول بين الناس ، ويكفي أن بعض الكتب التي شرحت من وجهة نظر أخرى لا تزال بعيدة عن التداول ، ويكفي أنها لم تذكر في كتب المدارس التي تعلم التربية الوطنية من دون ذكر معمق لدور الكثير منهم فلا أقل أن يتم التعريف بهم من خلال إطلاق أسماء بعضهم على المنتديات المتخصصة أو تقام باسمهم الجوائز وتقدم تقديراً لأدوارهم الأوسمة الوطنية .

٢٩ أغسطس ٢٠٠١ (١)

أ. علي الشرقاوي (شاعر بحريني):

عـرفت أم الحـصم لما عـرفـتك يا أحـمـد الشـمـلان
وعـرفت إن النخل يثـمـر إذا ظل بالأمل شـمـلان
وليش الليل في الهـيـرات حـق اللي تعـشم لان
علـى نبـرة طلايعنا مـشـينا في الدجى نخـاطر
وف كل حـاله بالخطرة نزيح فـشـوت ونخـاطر
وإن قـالوا إذا نبـغـي النجـاة لابد لنا نخـاطر
آقـول آنه تعلمت النجـاة مـن أحـمـد الشـمـلان

١٦ يوليو ٢٠٠٢ (٢)

د. حسن مدن (كاتب صحافي وسياسي بحريني):

* عند الحديث عن أحمد الشملان يصعب تحديد ما إذا كانت الكلمة في البدء ، أم أن الفعل كان في البدء لأننا إزاء هذا الرجل نكون إزاء معدن نادر من البشر

---

(١) غسان الشهابي . «الشملان والضالعون» . جريدة «أخبار الخليج» . على الطريق . البحرين : ٢٩ أغسطس ٢٠٠١ .

(٢) علي الشرقاوي . «أحمد عيسى الشملان» جريدة «أخبار الخليج» . لولو ومحار . البحرين : ١٦ يوليو ٢٠٠٢

جمع دائما بين شجاعة الموقف وشجاعة الكلمة ، فالكلمة عنده موقف في المقام الأول ، كأنها تنطلق من الموقف ، أو كأنها تؤسس للموقف ، فلا فرق أبدا ، فأحمد الشملان هو ذاك المثقف العضوي الذي كان دائما في مهب اللهب وهو يجترح إثارة الأسئلة الصعبة حتى في أزمنة الصمت وفي أصعب اللحظات ظَل هذا الرجل المسلح بالوعي والمعرفة وصرامة الانحياز للمثل الإنسانية النبيلة متمسكا بالأمل ، بالوعد ، ممسكا بالمفاصل الرئيسية للقضايا التي يطرحها الواقع في بلدان المنطقة التي عرفت أحداثا جساما تطلبت في التعاطي معها جسارة في الموقف ووضوحا في الرؤية ومبدئية في الرأي ، وهي صفات تجمعت في شخصية أحمد الشملان ، لمسها فيه وعرفها كل من عرفه عن قرب أو عن بعد أو قرأ له .

٥ أغسطس ٢٠٠٢ (١)

* احتفالية تقديم الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان لدرعها الذي يحمل اسم المناضل أحمد الشملان للمحامي المعروف حسن رضي احتفالية هامة لأسباب عديدة ، بينها أن الدرع يحمل اسم الشملان بالذات الذي يعتز المنبر التقدمي بكافة أعضائه وأصدقائه ومناصريه بكونه رئيساً فخرياً له ، ففخر كبير لنا أن تكون هذه القامة الوطنية الشاهقة بتاريخها المشرف على رأس تنظيمنا . ونعبر للإخوة في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عن تقديرنا على التفاتتهم المعبرة بتسمية درعها باسم الشملان أحد أبرز مناضلي الحركة الوطنية البحرينية خلال نصف القرن المنصرم ، والذي عرف بجسارته وإقدامه وصلابته النضالية والفكرية . وليس غريباً أن تكون هناك جوائز ودروع وسواها تحمل اسم هذا المناضل الفذ والشجاع أطال الله في عمره ومده بالمزيد من الصحة ، ليظل لنا مُلهماً وقائداً نقتدي من شمائله الشخصية والنضالية الشيء الكثير . وأحمد الشملان القائد السياسي والوطني ، والشاعر والأديب ، والكاتب الصحافي ، هو أيضاً محام بارز عُرف بدفاعه الدؤوب عن قضايا حقوق الإنسان ، وذاع صيته في التسعينيات كأحد أبرز محامي الدفاع في قضايا الرأي ، وتبني ملفات من كانوا يقدمون للمحاكمات ذات الطابع الأمني ، لذا يظل

---

(١) حسن مدن . «أجراس أحمد الشملان» . جريدة «الخليج» . شيء ما . الشارقة : ٥ أغسطس ٢٠٠٢ .

مُقدراً للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان أن تطلق اسم أبرز المدافعين عن هذه الحقوق على الدرع الذي يكتسب الصدقية والرصانة .

٢١ ديسمبر ٢٠٠٨[١]

أ. سعيد الحمد (كاتب صحافي):

في العقد التسعيني الماضي ظل الكاتب الصديق أحمد الشملان يشعل شمعة تحولت بالأمل شموعا في بداية الألفية الثالثة لتضيء طريقا آخر مزدحما بالتطلعات والتشوفات الوطنية مع مشروع الإصلاح الكبير الذي ولا شك حقق كثيرا من دقات أجراس الأمل لاسيما في واقع حرية التعبير وفي الديمقراطية وهما المرتكزان الأساسيان أو المحوران الرئيسيان اللذان دارت حولهما مقالات ورؤى الشملان الذي اقتنع منذ البداية أن الخروج المحلي والعربي عموما من عنق الزجاجة لن يكون إلا عبر الحرية ، حرية التعبير والتفكير والمعتقد وعبر الديمقراطية منهجا وأسلوبا يعيد بناء البيت وفق قواعد الشراكة والتشارك في صنع القرار وتحديد المسار .

٣ أكتوبر ٢٠٠٢ [٢]

أ. عبدالصمد الليث (شاعر وسياسي بحريني):

أهدي التحية من فمي وجناني
بسم النضال لأحمد الشملان
وأقول للقلب الكبير سلمت يا
جرس الحقيقة من فم الإنسان
يا صرخة البابا‌ي من أضمائه
وهديرَ بحرٍ ضاق بالحيتان
لم تعُطِ إذعانٌ الخنوع لطامع
أبدى لك الترغيب بالرنّان

---

(١) حسن مدن . «درع الشملان لحسن رضي» . جريدة «الأيام» . فسحة للتأمل . البحرين : ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ .

(٢) سعيد الحمد . «أجراس الأمل» . جريدة «الأيام» . البحرين : ٣ أكتوبر ٢٠٠٢ .

لم تُلقِ بيـــــرقك المضـــــمخ بالأذى
حين انتـــضى التـــرهيبُ حـــدَّ سنانِ
صـــمت الكثـــيـــرُ وقـــد تأكل ودُّهُ
ورمى الخـــريفُ بذابل الأغـــصـــان
وبقـــــيت أغنيـــــة الطريقِ بموحش
في الَعـــتْمِ ضم طليـــعـــة الشـــجـــعـــان
دمْ يا رفـــيق لشـــعَـــبنا ولجـــمـــعنا
يـا رمـــــزنا يـا فـــــارس الميـــــدان

٣ فبراير ٢٠٠٣[١]

أ. علي الستراوي (شاعر بحريني):

«لأحـــمـــد» أقـــدح النار في الحـــيـــزوم الضـــيق
وعـــبـــر مـــدائن الإســـفلت أوزع رســـائلي
ســـيـــد الوقت يداعب التـــخـــوم في الحـــروف
و«أحـــمـــد» يعـــالج الوجع بجـــمع الصـــحـــاب
يقـــرأ في مـــســـافـــات النجـــوم أحـــلام «كـــارنينا»
يجـــادل الصـــبـــاح ، يحـــتـــسي قـــهـــوته بصـــمت
وفي شـــرفـــة التـــأمل يحـــاكي الوطن . .

٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ [٢]

أ. علي ربيعة (نائب برلماني سابق وسياسي بحريني):

* في معتقل جزيرة «جدا» العام ١٩٦٥ قضيت برفقة أحمد الشملان في زنزانة واحدة فترة من الاعتقال امتدت ستة أشهر كنا خلالها رفيقين علاقتنا على أحسن ما يرام ، كان أحمد نعم الرفيق والعشرة معه ممتازة جدا ، ورغم شدة طباعه لا أذكر أنه حدث أي سوء تفاهم أو احتكاك بيننا ، ولو حدث -وهو أمر وارد في

---

(١) عبدالصمد الليث . «الى رجل اسمه أحمد الشملان . . .!» . البحرين : ٣ فبراير ٢٠٠٣ .

(٢) علي الستراوي . «أحمد» الأخضر الباقي» . البحرين : ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ .

ظروف الاعتقال- لكان تسجل في الذاكرة ، لذلك كنت مرتاحا معه في الزنزانة وكنا متفاهمين مع بعضنا نتشارك فيما يمر بحياتنا من حلو ومر .

* خلال مرحلة العريضة الشعبية كان الأستاذ أحمد الشملان يتعرض للضغوطات والتهديد والاستجواب المستمر والاستدعاءات التي لم تنقطع . وذلك مرده النشاط المتميز الذي كان يقوم به من بين مجموعة لجنة العريضة ، كان يشتغل للقضية ليل نهار طوال فترة التسعينيات . في تلك الفترة لاحظت أنه كان متأثرا جدا جدا بالأوضاع وحاد المزاج والطبع لكثرة الضغوطات التي عليه . وعلى مستوى الجوانب السلبية التي لفتت نظري في شخصية الشملان أنه إذا تبنى وجهة نظر فمن الصعوبة بمكان تغيير رأيه ، وإذا تغير رأيه فلأنه وجد نفسه وحيدا في وجهة النظر هذه ومضطر للقبول ، وإلا لا يمكن أن يتراجع .

١٢ يناير ٢٠٠٥[١]

د.عبدالمالك خلف التميمي (أستاذ جامعي كويتي):

* أحمد الشملان إنسان ملتزم جاد ، وهي ميزة بقدر أهميتها للإنسان فهي متعبة لأن هذه الاستقامة الشديدة والالتزام الشديد والجدية تجعل هذا النوع من الناس إذا قال كلمة فهو عند كلمته لا يتزحزح عنها ، وصارم في التزامه وذلك جزء من بنية شخصيته . لكن هذه الميزات تتعب في النهاية فالحياة ، وحتى العمل السياسي يحتاج أيضا إلى مرونة لتصل إلى هدفك بطريقة أو بأخرى وإلا قد تتعب ولا تتمكن من الصمود . أحمد من النوعية التي صمدت حتى النهاية ، بينما هناك أناس أحبطوا وانتهوا في الطريق وجرى لبعضهم ردات فعل وانتكسوا ، قلة هم الذين واصلوا وظلوا على مبادئهم وعلى فكرهم إلى النهاية كالصديق أحمد الشملان .

* الإخلاص ونكران الذات ميزات حقيقية لدى الشملان وهي أحدى المشكلات التي أتعبت أحمد وكانت على حساب بيته وعلى حساب صحته وعمله ، لكن التاريخ علّمنا أن ممثلي التنوير هم الذين يضحون والهم العام هو الذي يشغلهم على حساب أمورهم الشخصية والعائلية ، ولولا هذا النوع من الأشخاص لم يحدث تقدم ، ومشكلتنا في العالم العربي أن همنا الخاص طغى على الهم العام ، وهذا

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ١٢ يناير ٢٠٠٥ .

سبب الأزمة التي نعاني منها . لابد من طليعة ، ولا بد من رواد يضحون ، وإلا لن نؤسس لشيء . عندما نتكلم عن رواد فكر كرفاعة الطهطاوي أو جمال الدين الأفغاني أو غيرهم ممن ضحوا ولم ينشغلوا بهمهم الشخصي ، هؤلاء سجلهم التاريخ . لا أعتقد أن ابن رشد بنى قصرا أو أصبح مليونيرا ، لكنه باق واسمه موجود كمفكر من رواد التنوير إلى أن تقوم الساعة ، وأحمد الشملان سيبقى دوره ، وكثير من هؤلاء لا يظهر دورهم في حياتهم ، أحمد لعب دورا غير مباشر في عملية التنوير شأنه شأن كثيرين من الموجودين في المنطقة الذين يظلون في إطار النخبة النوعية . كلٌ يدّعي أنه مثقف ، لكن هناك نخبة نوعية ممن لعبوا دورا كبيرا ولا أحد يعرف أنهم أدوا رسالتهم ولعبوا دورا نوعيا في التنوير وأصبحوا بذلك روادا ، لكن يظل الكثيرون لا يعرفونهم .

* الصديق أحمد الشملان كان عنده الأساس لثقافة نوعية أو كما يسميها «جرامشي» ثقافة عضوية ، ثقافة الشملان ليست كما يقال ثقافة ترفية ، لم يعش أحمد وضعا منعما جلس في ظله يتثقف ويأخذ من كل مجال ، لم تكن ثقافة أحمد مظهرية أو لأجل تحقيق مكانة مجتمعية ، متابعتي لكتابات أحمد فيما بعد أظهرت لي أنه مثقف نوعي وهذه هي الثقافة الهادفة ، لم يكن أحمد يتثقف لنفسه ، كان ذلك هو همه العام وهمه المجتمعي . وظل هذا الإنسان لا يركز على ذاته بقدر ما يركز على القضية العامة للوطن وللمجتمع ، بهذا المعنى كان أحمد مثقفا عضويا نوعيا وهذه ميزة اكتشفناها فيما بعد ، قبلها لم نكن نعرف أحمد الشملان الأديب أو أحمد الشاعر .

* أحمد الشملان إنسان بسيط متواضع ودود ووفي ، واستمرت هذه الصفات معه طوال حياته ، بعدما تخرجنا وكل منا عاد إلى مواقعه ، ظل أحمد وفيا لا ينسى زملاءه وأصدقاءه وحينما يزور الكويت كان يسأل عنا دوما ، ظل محتفظا بأصدقائه وعلى ارتباط بهم بشكل أو بآخر وظللنا مقتنعين بأن هذا الإنسان نقي وأصيل وهذه الميزة نادرة الآن في عصرنا وفي مجتمعاتنا في هذا التطور السريع والعلاقات المتفككة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها .

١٠ فبراير ٢٠٠٥ (١)

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ١٠ فبراير ٢٠٠٥ .

أ. عبدالله البنعلي (سياسي بحريني سابق):

لم أجد ما هو سلبي في شخص أحمد الشملان ، على العكس وجدته ملتزما شجاعا مثقفا أعطى الكثير ، ولأنه بهذه الخصال استطاع أن يحظى باحترام ليس فقط القوى السياسية أو الشخصيات الوطنية ، بل باحترام جماهير شعبنا . الجماهير تحب أحمد الشملان وهذا ما ينقصنا الآن ، الآن لا وجود لقائد جماهيري ، قوانا السياسية بعيدة عن الجماهير ، أين نحن من الجماهير ، القادة السياسيون الذين تحبهم الجماهير وتدافع عنهم لأنهم يدافعون عنها فقدناهم ، ولذلك فالسؤال المطروح على القوى السياسية الآن هو : كيف توجد القائد الجماهيري .

٧ مارس ٢٠٠٥ (١)

المرحوم هشام الشهابي (سياسي بحريني سابق):

خلال الفترات التي تعرفت فيها على أحمد الشملان كان لديه نَفس وحس وطني دائم يتجاوز حدود التجمعات السياسية التي كانت موجوده ، حس وطني للبحرين حس عام ولم يتغير . لم أر جانبا سلبيا بارزا في الشملان ، وإن كانت هناك أية ملاحظات ، فطبيعة العمل أحيانا تجعل الشخص متحمسا لرأي واحد ولفكرة واحدة وهذا أمر طبيعي بين أناس ناشطين سياسيا بالأساس .

٩ مارس ٢٠٠٥ (٢)

د.عدنان الأسدي (أستاذ جامعي فلسطيني):

درست مع أحمد الشملان في المرحلة الثانوية ولمست كيف كانت لديه روح قيادية فعالة وهادئة ومقنعة ولم يكن من النوع المندفع والطائش ، كان مفكرا وهادئا ومثقفا ، وفي الحقيقة أحمد أثر في حياتي كثيرا في تلك الفترة ، لقد لفت نظري إلى أشياء كثيرة في الحياة والسياسة . أحمد الشملان هو من طرح عليَّ الانضمام لحركة القوميين العرب ومنها بدأ مشواري في الحياة السياسية ، قبل ذلك كانت اهتماماتي علمية وفلسفية وكنت أقرأ قراءات عامة كأي شاب ، لكن عن طريق أحمد كان

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٧ مارس ٢٠٠٥ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٩ مارس ٢٠٠٥ .

دخولي السياسة وانتظامي وحضوري اجتماعات سياسية ، وهذا لعب دورا كبيرا في حياتي لأنه حدد مسار اهتماماتي وتطلعاتي لفترة لاحقة . ثم التقيت معه في القاهرة للدراسة وبعد مغادرتنا القاهرة أوائل الستينيات الماضية ذهبت في حياتي الخاصة وفرقت بيننا الأيام دون لقاء ، لكنني بقيت -منذ ذلك الحين- كلما سمعت أن هناك أحداثا في البحرين أو في الخليج تعبر عن التيار القومي أو التيار اليساري ، كنت أقول لنفسي دوما إن لأحمد الشملان لابد نصيب فيها لأني كنت أعرف أن هذا الشاب الهادئ مستعد للاندفاع في سبيل فكره لأقصى الحدود ، أذكره إنسانا رائعا ومفكرا لديه الحس السليم نحو الأشياء والفكر السليم والتناول السليم .

١٣ مارس ٢٠٠٥ (١)

د. منيرة فخرو (سياسية بحرينية):

* لو لم يتصل بي أحمد الشملان أواخر العام ١٩٩٤ لما كان لي دور في الحركة المطلبية لأني لم أكن أعرف بمن أتصل ولم تكن لي علاقة بالقائمين على العريضة ، كنت أقرأ وأتابع لكن أحمد هو الذي أوصلني بلجنة العريضة . وما فعلته لصالح العريضة الشعبية في الخارج كان للشملان دور فيه فقد كان أحمد يتردد عليّ ليضعني في صورة المتغيرات كلها ، والعريضة الشعبية لاقت قبولا كبيرا في الخارج بسبب وجود قضية المرأة فيها ، وللحقيقة لولا جهد الشملان في إقناع المجموعة الإسلامية بتضمين العريضة موضوع المرأة لما كان للعريضة الترحيب الذي نالته في الخارج . لقد كانت نقطة مفصلية واضحة أن نضع قضية المرأة في العريضة ، ولولا الشملان لما دخلت هذا العمل ولا وضعنا قضية المرأة في العريضة ولا حققنا لها هذا الصدى الكبير في الخارج .
* كنت أسأل أحمد الشملان عن الأشياء التي لا أعرفها وعن هذا العالم الجديد عليّ ، كنت منبهرة ودخلت عالما جديدا ، كنت أسأله كثيرا ، سألته مرة : كيف كنت تقضي أيامك في السجن ، هذا هو نوع الأسئلة التي كنت أطرحها عليه لأنني لم أكن أتصور أن يضحي إنسان بهذه الصورة . كان يقول لي : في السجن الانفرادي أغني أحيانا لأن الجنون سيتلبسني إن ظللت لا أعمل شيئا ، كان يقول

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ١٣ مارس ٢٠٠٥ .

لي عن اهتمامه بالبلابل وتربيته لها وعن متابعته للنمل وحركته وعدده .

* حينما قررت إصدار كتابي «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين» ، لم تكن لدي معرفة ولا اتصالات بالمعتقلين وبسجناء الرأي ، وفي تقديري كان لأحمد الشملان فضل في تحقيق ذلك ، حاولتُ شخصيا لكن بغير أحمد لم يكن من الممكن أن أصل ، أحمد عرّفني على مجموعات كبيرة من السجناء السياسيين ، لم تكن لديهم في البداية ثقة بي وكنت أريد أن آخذ منهم معلومات للكتابة ، وشيئا فشيئا دخلت هذا العالم وعرفت المعاناة التي كان يعيشها السياسيون والتنظيمات كلها ، وكتبت عن تلك التنظيمات في الكتاب الذي صدر وكان ممنوعا ولا يزال .

٢٢ مارس ٢٠٠٥ (١)

أ. عبيدلي عبيدلي (كاتب صحافي وسياسي سابق):

* التقيت مع أحمد الشملان وجمعني معه عمل تنظيمي سياسي في بيروت العام ١٩٦٨ ، كنت أسمع عن الشملان في المعتقل وصموده ومواقفه ، لكن الحقيقة أن لأحمد أكثر من شخصية : شخصية الصديق أو الإنسان العادي وشخصية الحزبي أو التنظيمي ، وهاتان شخصيتان مختلفتان عند أحمد ولا يستطيع المرء أن يدركهما في مرحلة الشباب ، فقد يجد في أحمد شخصيتين متناقضتين لكن عندما يكبر المرء يفهم أحمد . خارج العمل التنظيمي الشملان هادئ وانفعاله أقل بكثير من انفعاله داخل العمل أو الاجتماع الحزبي ، لذلك تستمتع بأحمد في الجلسات الخاصة لأن هناك مزيجاً بين الشعر والفن والفرجة والأنس ، أما في العمل التنظيمي أو الاجتماع الحزبي فأحمد منفعل متوتر متمسك برأيه ، عنيد ومن الصعب زحزحته عن رأيه ، لكن ميزته أن تمسكه برأيه مبني على قناعة مطلقة دون أن تكون هناك أوراق مخفية . وبالتالي كثير من الناس الذين ينظرون للشملان على أنه مزاجي أو متقلب أو متغير يخطئون ، أعتقد أن أحمد ليس كذلك ، فهو عندما يقتنع بالشيء يندفع وعندما يقتنع أنه مخطئ يتراجع وبشفافية تامة ، وهذا قليل ما نجده في حضارتنا أو عقليتنا العربية .

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٢ مارس ٢٠٠٥ .

* أعتقد أن أحمد الشملان من العناصر التي ظُلمت لأن هناك أشياء كثيرة لم يستطع الشملان أن ينقلها أو يبشر بها بشكل صحيح نتيجة سماته الشخصية ، فأحمد عجول ، وبرأيي طالما لدى الإنسان مستوى من الوعي والقراءات ، أيضا يفترض أن تكون لديه الكمية نفسها من القناعات ، فالبشر يختلفون وفقا للذهنية وللاستيعاب والحفظ ، لكن أحمد يفترض أني يجب أن أستوعب كما استوعب هو ويطبق ذلك على الكل وهذا غير صحيح لأن كما قلنا تختلف الذهنية وقدرات الاستيعاب عند الناس ، ونتيجة لذلك قد تحدث المشادات بينه وبين الآخرين وهذا أمر ملموس في الشملان .
* في كل حركة هناك أناس لا يستطيعون إلا أن يشكلوا الحالة الأكثر تمردا وأحمد الشملان هو هذه الحالة ، وحيال ذلك لا يستطيع المرء أن يقول أو يفعل شيئا رغم معرفته أن صاحبه لو يهدأ سيكون عطاؤه أكثر وإمكانياته أفضل . أنا هنا أتكلم على أرضية لا أناقش فيها إخلاص أحمد الشملان أو كفاءته أو التزامه لأن هذه أمور مفروغ منها . ولكن لسبب ما كانت لديّ علاقة خاصة مع الشملان ما هي؟ لا أعرف ، كان عندي إعجاب وحب له ، أقول ذلك ليس مجاملة ولكن حقيقة ما أشعر به .
* أحمد الشملان من الشخصيات التي لم ترتح طوال عمرها ، ودون أن يتمنى له المرء السوء أقول ربما كان المرض هو الشيء الوحيد الذي أراحه بالمعنى الفيزيائي وبالمعنى الذهني .

٢٦ مارس ٢٠٠٥[١]

المرحوم أحمد الذوادي (سياسي بحريني سابق):

أحمد الشملان مناضل وطني صلب ومتمرس ، له دور مشهود في مراحل النضال الوطني لشعب البحرين منذ عهد الحماية البريطانية ، برز في انتفاضة مارس ١٩٦٥ ثم في النهوض الجماهيري بمرحلة المجلس الوطني في السبعينيات ، وفي التسعينيات كان دوره رياديا في المعريضتين النخبوية والشعبية ولا يمكن أن يُنكر ، كان الشملان من أهم العناصر المبادرة والنشطة التي أسست للحركة المطلبية في التسعينيات .

١٢ أكتوبر ٢٠٠٥ [٢]

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٦ مارس ٢٠٠٥ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١٢ أكتوبر ,٢٠٠٥

د. يعقوب جناحي (سياسي بحريني):

* عرفت أحمد الشملان ليس كمناضل فقط ولكن أيضا كإنسان ، الكلام عن الشملان ليس سهلا ، الآن أعرفه من ثلاثة جوانب : الجانب السياسي والفكري والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني . لقد جاء موسكو قياديا وقبلها مناضلا له سنين من التضحيات النضالية في البحرين ومنطقة الخليج ، رغم ذلك لم أجده يتصرف وفقا لخلفيته القيادية بل بوضع طالب جديد جاء ليدرس ، ولم أشعر مرة حينما يتكلم أو يتصرف أنه يحاول أن يشعرنا أو يومئ لنا بأن : لا تنسوا من أنا أو أنا كذا ، طوال السنوات التي عرفته فيها في موسكو لم يبدر منه أي شيء من هذا القبيل ، هذه الصفة لم أجدها في آخرين ، وبهذا كبر في عيني ، وفي الواقع هو انطباع أصبح لدى الكل ، كبر في عين الآخرين فهو فعلا مناضل حقيقي قبل أي شيء .

* أحمد الشملان رجل يمشي مع قناعاته ، يناضل من أجل قناعات لا يناضل من أجل مراكز أو مواقع . هو يأخذ مواقعه بقناعاته وبعطائه وليس بالمواقع التي كان عليها في تنظيم آخر وهذا فرضه بممارساته في حياته اليومية . لدى الشملان قناعات لم يتنازل عنها قط ، كان يطرح آراءه بكل صراحة وباستمرار ، وليس من الضروري أن يقبل الآخرون تلك الآراء ، لكنها كانت طريقته أو إيمانه في فكره ، صحيح أن علاقته ممتازة مع الكل ، وصحيح أنه لا يتنازع مع الآخرين إلا أنه صريح في قول قناعاته ولا يتنازل عنها ، وهذه من المزايا الهامة عند أحمد . ومن ميزاته التي لمستها أنه حساس كثيرا وعاطفي ، لكنها عاطفة جميلة بالمفهوم الايجابي وليس السلبي ، كان يتأثر لكن يحرص دوما على التعبير عن قناعاته .

٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ (١)

أ. عبدالله مطيويع (سياسي بحريني):

منذ انتفاضة مارس ١٩٦٥ وطوال مسيرتي النضالية معه أحببت أحمد الشملان كثيرا وتعلمت منه الشجاعة ، كان أحمد الشملان قائدا بالنسبة لي .

٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥(٢)

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ .

الشيخ عيسى الجودر (شيخ دين وسياسي بحريني):

نظرا لخلفيته السياسية والقانونية كان أحمد الشملان يأخذ الجانب القانوني في عمل لجنة العريضة ، كنا نعتمد عليه اعتمادا كليا كي يكون عملنا في مأمن من أي مواجهات مع السلطة أو الوقوع تحت طائلة قانون تدابير أمن الدولة . كان الشملان هو الموجه الأدبي للجنة العريضة ، هذا شيء لا ينكر ، هو إنسان صاحب خبرة ويعرف كيف يتحرك وماذا يفعل ، تفكيره جاد وقلما تجد خلافا على نقطة يطرحها . وبخبرته السياسية كان دائما يأخذ زمام المبادرة في العمل ، كان أحمد «دينامو» لجنة العريضة والمحرك لها . كما كان شخصية معروفة على المستوى العربي والأوربي بحكم اتصالاته في هذا المجال وهذا أعطى لجنة العريضة دفعة لكي تقوم بالعمل الذي اتفقنا عليه وهو المطالبة بتفعيل دستور ١٩٧٣ . وقد أمسك زمام المبادرة في لجنة العريضة وتحرك بفاعلية كبيرة إلى أن حدث له ما حدث ، وهو رمز لنضال شعب البحرين بجميع طوائفه وجميع أطيافه ، ولا يمكن لأحد أن يطمس ذلك .

٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥[١]

أ. قاسم حداد (شاعر بحريني):

يتوجب التأكيد على أن علاقتي بأحمد الشملان من الغنى والتنوع ، بحيث يجوز لي القول دائماً بأنني قد أخذت منه درساً مبكراً في أخلاقيات المثقف المناضل ، فكراً وسلوكاً . وهي الطبيعة التي سيعرفها دائماً من عرف أحمد الشملان عن كثب طوال تجربته الإنسانية البالغة الثراء والعطاء والبذل ، في شتى حقول العمل . ولي معه شخصياً من المواقف التي تمس الشغاف لفرط عمقها الإنساني وتأثيرها العاطفي ودلالتها الأخلاقية . وليست العلاقة العائلية ، التي تربطني بأحمد الشملان ، سوى واحدة من بين العناصر العديدة التي سأعتز بها وأمجّد بها حياتي بلا تردد . ربما لأن درس الحياة سوف يخلو من المغزى إذا لم يكن صادراً عن العاطفة وذاهباً إليها ، ربما لأنني دائماً سأرى في الأدب والثقافة سلوكاً في الدرجة الأولى هو أهم من الكتابة ومزاعمها ، وربما لأن النص يظل فارغاً إذا هو امتلأ بالخطاب وافتقر إلى الحب ، وربما لأنني مع أحمد الشملان لا أستطيع (ولا أريد) أن أرى حدوداً بين النص والحياة ، وربما أيضاً لأن صميم تجربتنا معاً ، منذ البدايات ، كانت قد صدرت

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ .

عن ذلك الاستحواذ الصادق العميق ، للروح النضالي ، على تفاصيل النظر والعمل في حياتنا . هذه هي الطبيعة التي لن تفارق تجربة أحمد الشملان في شتى تجليات حياته . ومن دون هذه الطبيعة لا نستطيع أن نتواصل جيداً ، وجدياً ، مع ما تشكله تجربته في سياق العمل الوطني العام ، وفي تضاعيف العمل الثقافي الذي سوف ينهمك أحمد الشملان في مشاغيله منذ ثمانينيات القرن الماضي ، حيث سيتعرف الآخرون على التوق القديم للأدب والفن الذي لم يفتر لديه ، وهو توق لم يتمكن العمل السياسي أن يمحوه أو يطفئ جذوته ، دون أن يكون ثمة حكم قيمة على مجمل تلك الاهتمامات التي انشغل بها أحمد طوال هذه الفترة ، فالنزوع الإنساني للمعرفة والأدب قيمة حضارية متقدمة ليس في مقدورنا النظر إلى المثقف بمعزل عنها . وإذا أردنا سبر التجربة ، إنسانياً وثقافياً ، يمكنني القول بأن أحمد الشملان سيكون من بين أكثر المنسجمين مع ذواتهم ، حين يمتهن عمل المحاماة ، فهو أحد أبرز شخصيات جيله ارتهاناً بالدفاع عن الإنسان وحقوقه المادية والاجتماعية والسياسية . وهذه واحدة من الظواهر التي ستفسر لنا جانباً هاماً من جوانب شخصيته ، حيث الذهاب في العطاء إلى الحدود القصوى التي تتطلبها طبيعة المثقف المناضل متجلياً في العمل العام .
٢٠٠٥ (١)

المحامي محسن مرهون (سياسي بحريني):

في مسيرته النضالية كان أحمد الشملان دائما رأس حربة ، دائما في الواجهة وفي المواجهة ، وأحمد يمتاز بصفة الإيثار ، إيثار الآخر على نفسه إلى درجة ليس لها حدود ، وأحيانا كانت تفيض لديه العواطف بالنسبة للعمل الوطني فينسى نفسه نسيانا تاما وكاملا لمصلحة الآخرين إلى درجة أن يفقد أحيانا الموضوعية بسبب إيثار الآخرين الزائد . خلال أحداث التسعينيات الماضية تحمس الشملان للقضية الوطنية وانحاز للحراك الذي انخرطت فيه قوى الإسلام السياسي ، تحمس حماسا زاد عن حدود الموضوعية ولم يحاول أن يفكر بشكل دقيق من يكون هؤلاء .
١٤ يناير ٢٠٠٦ (٢)

---

(١) قاسم حداد . «أحمد الشملان» . مقدمة كتاب «مقالات في المسرح» لأحمد الشملان . البحرين : وزارة الإعلام . ٢٠٠٥ . ص ٦-٨ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١٤ يناير ٢٠٠٦ .

المهندس سعيد العسبول (سياسي بحريني):

* في حراك لجنة العريضة بالتسعينيات الماضية كان أحمد الشملان هو عمود الخيمة ، كان له دور كبير جدا في إعداد العريضة وفي التعبئة ، كان يمتاز بالدينامية بمعنى سرعة اتخاذ التحرك ، وهذه الدينامية لم تكن - في الحقيقة- متوفرة عند أي أحد منا . هذه الدينامية الوحيد الذي كان يمتلكها هو الشملان ، وكان يمتلك الجرأة ، لم يكن أحد في درجة إقدام الشملان . النضال مراحل وهناك مراحل معينة تتطلب من الإنسان أن يكون مقداما ، المرحلة والظروف المحيطة تتطلب هذا النوع من الناس ، تتطلب الشجاعة والإقدام لكسر حلقات معينة منها حلقة الخوف ومنها حلقة أن الإنسان يسمو فوق نفسه ، وأحيانا فوق انتمائه الحزبي وهذا وجدته في أحمد الشملان وهو جانب نفتقده - مع الأسف الشديد- في قيادات اليوم .
* لا أبالغ إن قلت إن أحمد الشملان كان لي -شخصيا- بمثابة المثل الأعلى رغم أني كنت في ذلك الوقت منتمياً للجبهة الشعبية ، والشملان منتم لجبهة التحرير . كنت أرى في الشملان خصالا ظللت أطمح دائما لتمثلها في حياتي ووجدتها في أحمد ، وكثير من الأمور التي أقدمتُ عليها كانت تحت هذا التأثير ، كنا نرى أحمد الشملان يتقدم ، فنتقدم نحن أيضا وكنا نراه يبذل الجهود الاستثنائية ، فنقول نحن أيضا يجب أن نبذل ما باستطاعتنا من جهد .
* كان دور أحمد الشملان مركزيا حتى فيما يتعلق بفرملة العلاقات فيما بين مختلف الأطراف ، لم يكن ينتمي لهذا الطرف أو ذاك أبدا ، كان فوق الجميع ، هذه كانت ميزة الشملان وفي هذا الإطار تعلمنا منه الكثير . تعلمنا منه أن الوطن فوق كل اعتبار وأن التنظيم السياسي ما هو إلا وسيلة وليس غاية بحد ذاته ، خطونا وفق خطاه في مواقفنا وفي أعمالنا ، أصبحنا نرى أن هناك قضايا كبرى تهم هذا الشعب وهذا الوطن ، هذا الشيء هو الذي تعلمناه من أحمد .
* تميز أحمد الشملان بأنه كان لصيقا بالناس وهي خصلة لم تكن موجودة في النخب حينها ، أحمد تراه يقوم بزيارات للقرى وهذا الشيء غير موجود عند الآخرين ، وأذكر مرات عديدة كنت أتفق معه فيها ونذهب لزيارة بعض البيوت أو بعض المناضلين السابقين من جبهة التحرير في «السنابس» وغيرها ، كنا في الحقيقة ندخل مناطق في تلك الفترة العصيبة واضعين أنفسنا تحت الخطر . كان

الشملان حميميا جدا في علاقاته مع الناس حتى قبل اندلاع الأحداث ، كان مرتبطا بهم ، هذه الخصال لم تكن موجودة عند الآخرين الذين كانوا منغلقين ولا زالوا يعيشون في أبراجهم العاجية .

٧ فبراير ٢٠٠٦ (١)

أ. سلمان زيمان (فنان بحريني):

* مما أتذكره في صداقتي مع أحمد الشملان مروره عليّ في البيت حينما يعرف أني مريض ، رغم انشغالاته كان يعطي لكل حقه ، كانت هذه اللمسات منه تؤثر فيّ كثيرا ، أحيانا أصاب بالزكام فقط فألقاه آت لدكان الوالد يسأل عني ويدخل عندي البيت ويأتيني بأدوية تخفف مرضي .
* كلنا في فرقة «أجراس» كنا سعيدين حينما سمى عموده باسم الفرقة «أجراس» ، شعرنا أن أحمد الشملان يضعنا على يمناه ، أصبحنا -أينما ذهبنا- نفتخر أن لنا علاقة بالشملان وأن لنا تعاوناً معه ، كنا نمتن ونعتز بذلك أمام الناس وحين نغني قصيدة لأحمد كنا نرى في ذلك إضافة لرصيدنا .
* في مرحلة التسعينيات المنصرمة كان لديّ افتخار دائم بهذا الرجل وأعتبره بطل تلك المرحلة ، والذي يفعله من الصعب على الآخرين أن يفعلوه ، له عندي قدر غير عادي فأنا أعتبره نموذجا يُقتدي به وفخرا ورمزا وطنيا ، وكل الذي فعله في التسعينيات كثيرون غيره لم يستطيعوا فعله ، أحمد الشملان كان وظل وما زال رقما صعبا في هذا الوطن .

١ مارس ٢٠٠٦ (٢)

أ. شاكر عقاب (سياسي بحريني سابق):

كنت رفيقا لأحمد الشملان -فترة- في زنزانة واحدة بمعتقل «جدا» العام ١٩٦٥ ، كان أحمد حنونا جدا كالأخ الأكبر وبه إنسانية قوية ويراعي كأنه وصيٌ على الشخص الذي معه ومكلف بالاهتمام به وليس مجرد زميل له في زنزانة واحدة ،

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٧ فبراير ٢٠٠٦ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١ مارس ٢٠٠٦ .

كان معطاءً بمعنى الكلمة وبه صمود قوي ، ويحس المرء أنه يستمد الصمود والقوة من الشملان ومن وقفاته وأسلوبه وثقافته وكتاباته وأشعاره .

١ أبريل ٢٠٠٦ (١)

أ. سيد إبراهيم سلمان مكي (سياسي بحريني):

منذ لقائنا الأول في معتقل الستينيات الماضية بجزيرة «جدا» أكن لأحمد الشملان احتراما كبيرا ، لقد وصفه رفيقنا القيادي علي دويغر في سجن «جدا» ١٩٦٥ بأنه رجل وبطل من القوميين العرب ، كان دويغر يمتدحه لأنه صمد في المعتقل ومنذ ذلك اليوم أصبح الشملان يمثل بالنسبة لي الصمود والشموخ وهو كبير في نظري وموضع ثقتي وبيننا حب ومعزة كبيرة .

١٥ أبريل ٢٠٠٦(٢)

أ. إبراهيم كمال الدين (سياسي بحريني):

شعبنا لا ينسى مناضليه الذين قدموا وبذلوا التضحيات ، وأحمد الشملان في قلوب كل الناس ، أحمد هو ابن الشعب ، وهذه سمة الإنسان الوطني ، ودور أحمد النضالي شكّل إضافة مهمة في التاريخ النضالي لشعب البحرين ، أحمد هو ابن الوطن الذي لا ينتمي لأي تنظيم وليس في أفق الحزبية الضيقة ، إنسان أعرفه جيدا . لقد عرفت الأستاذ عبدالعزيز الشملان وعرفت ابنه (بمقام ابنه) أحمد الشملان ووجدتهما لا يختلفان أبدا في حب الناس وقلبهما دائما على وطنهما وعلى شعبهما .

٢٣ أبريل ٢٠٠٦(٣)

السيدة ضياء عبدالرحمن الشملان (قريبة أحمد الشملان):

أحمد الشملان خاض نضالا واجه فيه كل الصعوبات وتوقع كل الاحتمالات ،

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ١ أبريل ٢٠٠٦ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١٥ أبريل ٢٠٠٦ .

(٣) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٣ أبريل ٢٠٠٦ .

سجن في البحرين في «جدا» وفي المنامة وُسفِّر ، وفي دبي سُجن وعذب تعذيبا شديدا ، أحمد السياسة في دمه ليس بمقدوره أن يتوقف ، لديه مبدأ ولا يريد أن يحيد عنه .

٩ مايو ٢٠٠٦ (١)

أ. بدر عبدالملك (كاتب صحافي وسياسي بحريني):

* أحمد الشملان إذا آمن بفكرة يظل يدافع عنها دوما لكنه إذا اقتنع بعد فترة أن هذه الفكرة فيها خطأ فلديه إمكانية مراجعة الفكرة ، يعيد النظر في الموقف الخاطئ ولا يواصل فيه .
* هو شخص عاطفي قد يبدو من الخارج أنه قاس لكنه من الداخل شخص عاطفي ضعيف إنسانيا لذلك يتأثر من أي مشهد ، وحينما كنا معه في المعتقل كان يتصرف معنا من سماته الإنسانية كأخ أكبر ، ولاحظت أنه لا يضع مسافة بينه وبين الأصغر منه ، لم تكن لديه روح الاستعلاء والتعسف .
* أحمد الشملان شخصية جادة باستمرار ، القضية الوطنية لديه ليست هم فقط ومشروع عابر ، لا بل قضية دخلت وتشبعت في كيانه ودمه واقتنع قناعة كاملة تلبسته بحيث صارت جزءا لا يتجزأ من تكوينه ومن حياته ومستعد ليضحي بكل شيء في سبيلها . أحمد تفانى أكثر من اللازم ، تفاني إلى درجة حالة الإنسان الذي يقول عنه الحلاج : ذاته تذوب في تلك الذات ، أقصد في ذات القضية الوطنية . وأنا أعتبر أن التفاني لأبعد الحدود دون أن يترك الإنسان لنفسه حيزا بسيطا أمر خاطئ ، وكنت دائما ضد أن يقع الثقل على شخص واحد . جلست مع أحمد في الخارج وقلت له : نحن كما الآخرين لنا حياتنا ، الإنسان له حياته وله عائلته ويجب أن يمنحهما الاهتمام أيضا . بالنسبة لأحمد هو غير مستعد أن يناقش أن الأمر صحيح أو خاطئ ، وأنت لكي لا تخسره لا تدخل معه في أخذ ورد ، أنت تشعر أن لديه طهرانية ومؤمن بشيء صحيح وشيء نبيل ، إذن لا تضغط على التفاصيل الأخرى ، التفاصيل المدمرة .

٧ أغسطس ٢٠٠٦ (٢)

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٩ مايو ٢٠٠٦ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٧ أغسطس ٢٠٠٦ .

المحامي محمد السيد (سياسي بحريني سابق):

* في الكويت أواخر العام ١٩٧١ عرفت أحمد الشملان عن قرب ووجدته ذا معدن طيب يقول ويصدق في قوله ، صادق تماما مع نفسه وصادق في توجهه لخدمة الجماهير ، ارتباطه بالناس وأريحيته وأخلاقه هي التي تحركه لتبني توجهه الفكري وليس العكس ، وقد ظل الشملان كذلك حتى اليوم . للأسباب ذاتها أحببت كثيرا أحمد الذوادي لأنه كان يتميز بالطيبة والأخلاق نفسها ، أعتقد أن الرجلين يتشابهان في أخلاقياتهما ويكيفان أفكارهما مع احتياجات الناس ، الجماهير تقبلتهما واحترمتهما لأخلاقياتهما أكثر من أفكارهما ، وهذه ميزات هامة في القائد وقليل من السياسيين الذي يتعامل مع الناس بأريحية ويتفهمهم ، الكل لديه أفكاره لكن الأخلاقيات لا يرسمها المرء كيفما يريد .
* منذ عرفت أحمد الشملان لم أشك لحظة واحدة -حتى في قمة خلافه معي- أنه لا يخدم وطنه ، هو -من جانبه- شك أني ابتعدت عن الهم الوطني ، مع ذلك لم يراودني أي شك في أنه وهب كل حياته للوطن ، لذلك فأحمد يستحق كل تقدير واحترام ويستحق أن تُسجل سيرته .

٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ (١)

أ. عبدالرحمن السندي (سياسي بحريني سابق):

* أحمد الشملان ما عاش يوما حلوا لنفسه ، هذا هو الشيء الذي يؤثر بي كثيرا ، حياته كلها كانت شاقة ، وفي ذلك هو يتشابه مع المرحوم أحمد حارب الذي تعذب منذ صغره . منذ مطلع شبابه وما بعد شبابه أعطى الشملان كل ما عنده للوطن وبذل من روحه أكثر من أي شخص آخر .
* ليس لدي نقد على أحمد الشملان ، وعلى العكس أعتبره وطنيا متكاملا ، هو فعلا يتمسك برأيه ويدعمه ويدافع عنه بشدة ، ، وأنا اختلفت معه حول بعض القضايا وناقشت معه بعض الأمور في بعض المراحل ، لكني لا أعتبر تمسكه برأيه مثلبا بل أراه صفة قوية تدل على الصدق وتعكس الثقة بالنفس ، أحمد لديه آراؤه لأنه كان مطلعا وقارئا ، كان يقرأ قراءات متقدمة عن عمره وزمنه ، كنا نجد لديه

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ .

كتبا نستغرب منها ، وكان يقرأ بتمعن وفهم .

* حتى في المعتقل كان الشملان موضع حب واحترام وود الشرطة الذين كانوا يعاملونه باحترام خاص ، يحترمونه لأقصى درجة ويعطونه وزنا خاصا لأنهم يعرفون مواقفه .

* وقوفك مع أحمد الشملان يُشعرك أنك تمضي بشكل صحيح لأن هذا الشخص لم يخطئ ، الوقوف معه كان دائما يعطينا الخيار والإحساس أننا نمشي بالطريقة الصحيحة كوننا نمشي معه .

* في بغداد ٦٨-١٩٦٩ كان الشملان متميزا في كل شيء ، إن دخلنا جوا اجتماعيا تميز فيه ، وان عشنا جوا وديا تميز فيه ، أما في جو الثقافة والمناقشة الفكرية فكان أحمد مميزا بجدارة . تشعر أحيانا بتميزه حتى في مواقف صغيرة ، فمثلا في قضية الاتصال والمناقشات مع الأطراف الطلابية ذات الانتماءات السياسية الأخرى كالبعثيين وعناصر جبهة التحرير ، كانوا جميعا يظهرون أقصى تقدير لأحمد لأسلوبه في النقاش الحر وإمكانياته في التحاور . لم يكن يُطرح أي موضوع إلا ويملك هذا الشخص رأيا فيه يغني الموضوع ويغني النقاش حتى في الجو الاجتماعي ، وفي العلاقات مع الطلبة والطالبات ، وفي العلاقات في رابطة طلبة البحرين وفي كل الأمور التي كانت تحدث هناك ، كان أحمد هو الشخص المتميز في كل ذلك ، في الواقع ، أكن لهذا الإنسان التقدير من كل ناحية منذ أيام دراستنا في بغداد» .

* ربما المخابرات تشعر الآن أنها حققت انجازا كونها ضربت الشملان في صحته فأحمد ظل عاصفة لم تهدأ إلا بعد المرض ، أحمد الشملان -فعلا- ظاهرة وطنية في كل الخليج .

٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦ (١)

أ. عباس عواجي (سياسي بحريني):

أحمد الشملان رجل شريف خدم وطنه ، وقد عايشته في السجن وعرفت معدنه الطيب كرجل وطني ، والمرء يفخر برجال مثل أحمد وينحني لتاريخهم النضالي

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦ .

وصمودهم ، وهذا الصمود يجعلهم يستحقون الاحتفاء بهم وتكريمهم ولذلك اختاره المنبر الديمقراطي التقدمي رئيسه الفخري .

٢٠ فبراير ٢٠٠٧ (١)

أ. محمد حسين نصر الله (سياسي بحريني):

أحمد الشملان إنسان ونعم كلمة الإنسان عليه ، مناضل صلب مدافع عن كل حقوق المجتمع وحقوق الشعب ، وما كان ليقبل بأي تنازل في طريقه النضالي بأي صورة من الصور . ظل دوما مع الحقيقة لا يزايد عليها ولا ينتقص منها . عرفت فيه الصدق والثقة والنضج السياسي والعمل بأفق مستقبلي ، علاقتي مع أحمد هي علاقة القلب للقلب ولم تزل علاقة قوية .

٤ مارس ٢٠٠٧ (٢)

المحامي عبدالله هاشم (سياسي بحريني):

* خلال أحداث التسعينيات الماضية كان الأستاذ أحمد الشملان حقيقة يعبر عن مجموع الحركة المطلبية بجرأة نادرة ، كان ناطقا رسميا عن الحركة دون تعيين ، وهذا ما جعل دور الشملان دورا مركزيا ، ما جعله ناطقا رسميا هو شجاعته وليس بتكليف ، بل لعدم وجود من يعبر في ذلك الوقت باسم الحركة . كان أحمد يعبر عنها وبشكل شجاع وخصوصا في «البي بي سي» وفي المقالات التي يكتبها سواء داخل البحرين أو خارجها ، كان نشاطه السياسي مركزيا ، فقد كانت حركة لا يوجد لها رأس في ذلك الوقت . حتى الإخوة من الزعامات الشيعية لم تتبلور قيادتهم إلا داخل السجن ، أما خارج السجن حينما كانوا في لجنة العريضة الشعبية فلم يكونوا قيادات شعبية حقيقية واكتسبوا هذه الصفة بعد دخولهم السجن وبعدما عرفت الناس في شارعهم أنهم هم الأساس وهم القيادات الحقيقية . أما الأستاذ أحمد الشملان فلمع نجمه وطنيا وأصبح معبرا عن الحركة في ذلك الوقت ، وتحمل من أجل ذلك ما تحمل لأنه تعرض لمجموعة من التحقيقات والاستدعاء والمواجهات والضغوطات التي كانت تزهق الروح ، كنا

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٤ مارس ٢٠٠٧ .

نكن نوعا من الاحترام الخاص لأحمد لهذا الدور الذي لم يكن أحد يعرف صعوبته إلا نحن . كان وضع الشملان مزعجا ليس فقط للسلطة ، أنا أتصور أن أحمد في فترة من الفترات عرّى أناساً كثيرين وسبق أناساً كثيرين يدّعون بسبقهم ، وأحمد برز في الفترة التي كان فيها هو صوتا أوحدا . كثير من الكادر تحرك في ذلك الوقت ولكن لم يتصدروا الحدث ، لم يأخذوا بمسؤولية الحدث ، كان وراء التصدر مساءلة ، لم يكن المرء يعلم متى يعتقلونه أو متى سيحققون معه ، وهذه عملية كانت شاقة خصوصا بالنسبة لعناصر معينة ، ملاحقة ، كانت الرقابة مفروضة عليهم أربعاً وعشرين ساعة ، كانت عملية تصدر هذا الموقع مسؤولية اليوم نتكلم عنها ببساطة لكن في حينها كانت عملية شاقة وعملية شجاعة . كنت أرى الرجل يتعذب ويتألم والناس تلاحقه والمخابرات تلاحقه والدنيا تلاحقه والفضائيات واليوم تستدعية المخابرات وغدا تسحب جوازه .

* قد يأخذ البعض على أحمد الشملان أنه يتمسك برأيه ، وأنا أرى أن تمسكه برأيه «على حِله» (في مكانه) ، التمسك بالرأي ليس بالضرورة أن يشكّل حالة سلبية ، فالذي يركض في الشارع ، المطحون مع فلان وعلان . .الخ . ليس مثل الذي يضع رأسه على الوسادة وينام ، هناك من يضع رأسه على الوسادة ويأتي في رأسه خمسون إجراء وخمسون قصة ، هذا الرجل بالتأكيد حينما يطرح رأيه لا يطرحه مثل أي واحد عُرضت عليه فكرة وهو مرتاح يشرب شايا أو قهوة ولا يحس بالمسؤولية . أحمد -حقيقة- كان متشددا في رأيه لبواعث واقع معاش مرير يعيشه وبالتالي نحن نختلف ، نتفق ، نقوّم بعضنا ، الجماعة التي تعيش الهم الطاحن المقلق المؤذي لابد أن تمارس بهذه الانفعالات ، كان هو فعلا يتشدد في رأيه ، وأنا أعتقد أنها لم تكن سمة سيئة .

* كنت ألازم أحمد الشملان في مجموع التحرك من خارج لجنة العريضة وأتابع الأطروحات التي يطرحها ، كان الشملان -حقيقة- من يطرح رأيا يجتذب الآخرين ، كان طارحا بمعنى أنه كان طارحا للرأي وليس معقبا . ينتقد الأمور ويقول إن هذا الإجراء صحيح وهذا الإجراء ينتابه كثير من القصور وإلى آخره ، كان يحاول -في ذلك الوقت- أن يجمع عملية التحرك في قالب واحد .

٢ أبريل ٢٠٠٧ (١)

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢ أبريل ٢٠٠٧ .

أ. عبدالوهاب حسين (سياسي بحريني):

كنتُ قد سمعت عن الأخ المناضل أحمد الشملان ، باعتباره رمزا وطنيا له تاريخ نضالي طويل يعرفه كل مهتم بالشأن البحريني وتاريخ البحرين السياسي الحديث ، فالأخ المناضل أحمد الشملان ، لم يكن شخصا طارئا على الساحة الوطنية البحرينية وعلى العمل السياسي البحريني ، وإنما كان له حضوره النضالي الطويل في التاريخ الحديث للساحة الوطنية البحرينية . والأخ المناضل أحمد الشملان يتميز بعدة خصائص منها :

- الخاصية الأولى : كان شخصية صارمة وحاسمة وصلبة في مواقفها الوطنية من الناحية المبدئية ، فلا يتنازل في مواقفه الوطنية عن مبادئه وثوابته الوطنية مهما كان الثمن ، وقد دفع أثمان مواقفه من حريته ورزقه وصحته .
- الخاصية الثانية : رغم الصرامة والحسم اللذين كان يتحلى بهما الأخ المناضل أحمد الشملان في مواقفه الوطنية ، إلا أنه كان بعيدا عن التطرف ، فثمة فرق كبير بين الحسم والتطرف ، الحسم حسنة ، والتطرف سيئة . لم يكن الأخ المناضل أحمد الشملان متطرفا ، بل كان صاحب مواقف وطنية صارمة بعيدة عن الضعف وعن التنازل غير المقبول وعن المهادنة ، ولكنها في الوقت نفسه معتدلة : أي واقعية وعقلانية بعيدة عن التطرف .
- الخاصية الثالثة : كان الأخ المناضل أحمد الشملان وطنيا بعيدا عن الطائفية فكرا وشعورا وكلمة ومواقف . . . فليس كل إسلامي طائفياً ، وليس كل علماني بعيدا عن الطائفية . الأخ المناضل أحمد الشملان ، كان مناضلا شريفا بعيدا عن الطائفية ، وكان لوجود الأخ المناضل أحمد الشملان بالإضافة إلى وجود شخصيات سنية أخرى مثل : فضيلة الشيخ عبد اللطيف المحمود ، وفضيلة الشيخ عيسى الجودر ، والأخ علي ربيعة ، وهشام الشهابي ، وغيرهم ، دور مهم جدا في تجاوز الحس الطائفي في عمل لجنة العريضة . الأخ المناضل أحمد الشملان ـ والحمد لله ـ مناضل وطني نظيف ، قد أثبت من خلال التجربة : على مستوى الأقوال والمواقف ، أنه بعيد عن كل الحساسيات الطائفية المريضة التي قد أصابت بعض المناضلين وأفسدت الكثير من مواقفهم .
- الخاصية الرابعة : من مميزات الأخ المناضل أحمد الشملان ـ وهنا أنا أتكلم بصراحة ربما تكون غير مألوفة في مجتمعاتنا ـ أنه كان يعتز بانتمائه الأيديولوجي

اليساري والحركي لجبهة التحرير الوطني ، فكان لا يتردد عن وصف نفسه بالمناضل الشيوعي ، ولكنه كان منفتحا وغير متحيز ، فكان مع اعتزازه بانتمائه الأيديولوجي والتنظيمي لجبهة التحرير ذات التوجه اليساري ، كان يعتز أيضا بعمله الوطني المشترك مع الإسلاميين ، فكان يقول مثلا : أنا المناضل الشيوعي أعتز بأن أعمل مع هؤلاء المناضلين الإسلاميين الشرفاء ، وكان يفتخر بأن يجلس مع الإسلاميين الشيعة والسنة ويساهم معهم في عمل وطني مشترك . وهذه الخاصية ـ في ذلك الوقت ـ كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة لنا من أجل نجاح تجربتنا في العمل الوطني المشترك من خلال لجنة العريضة .

١٢ مايو ٢٠٠٧[١]

د. علي البقارة (طبيب وسياسي بحريني):

* الشيء الجميل في أحمد الشملان أن لديه -بجانب هم العمل السياسي- اهتمامات في الشعر وفي الفن والأدب ، في كتابة الأغنية الوطنية وحتى في التلحين ولديه تذوق موسيقي جميل والموسيقى التي يسمعها من نوع الفن الراقي .
* المرء حين يشارك الشملان جلسات الأصدقاء لا يشعر بالملل بل بالحياة والحركة ، فأحمد يغني ويمرح ويخلق جوا من الفرح ، لا تشعر في أحمد بتزمت الشخصية السياسية وجمودها وطغيان التزامها وجديتها القسرية ، أحمد على العكس يعيش الحياة الإنسانية بأفراحها وأحزانها وهذه صفة وجاذبية خاصة تميزه ، الحس الإنساني لديه رفيع جدا وبالتالي علاقاته الاجتماعية والإنسانية كبيرة وواسعة . الطابع الإنساني في العلاقات والبعد الوطني في النضال هو الذي يطغى في حياة الشملان ، هو يتمتع بهذين البعدين في تحركاته وفي علاقاته وفي عمله اليومي ، في شعره وفي كتاباته .
* الهم الوطني العام هو شغله الشاغل وليس هم لفئة معينة أو لطائفة معينة من اليسار أو اليمين ، وهذا عكس إلى أي مدى وثق الناس فيه . في الوقت ذاته هو شديد في حرصه على وضع الأمور في نصابها دون التواء في مواقفه التي يؤمن

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ١٢ مايو ٢٠٠٧ .

بها والتي يطرحها دون خوف من أي كان ، وهذه صفة نادرة تميزه .

* خلال أحداث التسعينيات الماضية سمعت الكثير من أهالي القرى وبالتحديد في قرية «الديه» والقرى الأخرى التي أعرفها يذكرون الشملان دائما ذكر خير ويضعونه علامة بارزة من علامات النضال الوطني في تلك المرحلة . بل إنني سمعت بعضهم يقول : لو صلى بنا الشملان لم ترددنا أن نصلي وراءه ، قالوا ذلك رغم الحاجز المذهبي ورغم معرفتهم من هو أحمد الشملان وما هو فكره ، وهذا يعكس حجم ما قدمه الشملان للمجتمع البحريني من نضالات وتضحيات انعكست في هذا الاحترام الكبير له من قبل أفراد الشعب العادي الذي لمس نضالاته وعلاقته الحميمة بحركة نضال شعب البحرين .

٤ أغسطس ٢٠٠٧ (١)

د. لطيفة الحمد (طبيبة وسياسية بحرينية):

* هناك شخصيات حالما يتعرف المرء عليها لا يشعر بحاجز بينه وبينها ، هكذا كانت علاقتي مع أحمد الشملان ، ما إن عرفته حتى شعرت كأني أعرفه منذ زمن . في المعتاد ، إذا تقابل المرء مع قياديين يكون طابع الجلسة في وجودهم أو معهم أكثر رسمية ولا يتصرف المرء على راحته ، مع أحمد -خلال مرحلة دراستنا في موسكو- لم أشعر بذلك ، كنت إذا عرفت أن الشملان سيكون موجودا في لقاء أنوي حضوره أرتاح كثيرا . وبالرغم من أنه إنسان ملتزم والقضايا النضالية تشغله ، لكنه في جلسات الأصدقاء كان شخصية أخرى لا تشعرك بتلك الرسميات الزائدة .

* في حياتنا الطلابية والتنظيمية وجدنا نواقص في بعض الشخصيات القيادية والمسؤولة ، بالنسبة لأحمد الشملان ، لا أعرف هل أنا متحيزة له أم لا ، لكني أقولها بصراحة أني لم أجد به نواقص لا أنا ولا الآخرين القريبين مني ، لم يسبق أن تحدثنا أو ناقشنا أن هناك عدم ارتياح اجتماعي عند أي أحد من الشملان أو حدثت له تجربة غير مريحة مع أحمد ، بالمقابل لا أذكر أن قياديا آخر مر علينا ولم

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٤ أغسطس ٢٠٠٧ .

نناقش ما يتعلق به من إشكالات أو مشاكل فيما يخص العلاقات الاجتماعية .
٤ أغسطس ٢٠٠٧ (١)

أ. خليفة زيمان (فنان بحريني):

لدى أحمد الشملان عزيمة غير عادية وقوة غير عادية ، كنا نستمد منه أسلوب القوة الذي يتعامل به مع الأشياء ، كنا طريين في العمل الوطني والنضالي وكان هو بالنسبة لنا الهرم الكبير ، كل تصرف أو كل موقف معين منه كان يعطينا القوة .
٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧ (٢)

أ. إسحق الشيخ يعقوب (كاتب صحافي سعودي وسياسي سابق):

* أحمد الشملان من الشخصيات البحرينية الكبيرة التي تبقى في ذاكرتي ، يبقى أحمد ذاكرة جميلة لدى الكثيرين لأنه شخصية مميزة ، والمرء يتألم على واحد كأحمد مر بكل هذه الكوارث والسجون في البحرين ، هذا الإنسان مخلص لوطنه ، يحب البحرين بشكل متطرف وذاكرته للبحرين ولأهل البحرين كبيرة لا توصف ، هو بحريني بشكل خاص ، بشكل حلو جميل . كما أن أحمد يحب الحياة كثيرا وحب الحياة صفة متجذرة في الإنسان ، الذي لا يحب الحياة فاقد لشيء من إنسانيته ، حب الحياة بحلوها ومرها بجميلها وقبيحها ، حب الحياة معناه أن تعيشها وتجرب مصاعبها ولذتها .

٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧ (٣)

أ. عبدالله خليفة (كاتب بحريني وسياسي سابق):

* أحمد الشملان رمز من رموز النضال الوطني الذي جرى خلال نصف قرن ، فهو قائد شعبي على مستوى الشارع وقائد سياسي وكاتب ومنظِّر ، لعب هذا الدور الوطني العام وله برنامج ورؤية وخطاب وطني محدد . أحمد الشملان هو رجل

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٤ أغسطس ٢٠٠٧ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧ .

(٣) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٧ .

النضال العام ، رجل الشارع ، الرجل الذي إن لاحت أي ومضة سياسية ونضالية يكون موجودا ، كان دائما في المشاركات الوطنية المستمرة وهذا ما جعله متواجدا دائما . وهذه عملية صعبة في التطبيق والتجسيد واحتاجت إلى تضحيات على مدى نصف قرن فهي تعني مظاهرات ومشاركات في فعاليات سياسية ضخمة ، وتعني ملاحقات وسجون وتضحيات وليس مجرد كتابة أو تواجد في الخارج وإصدار بيانات كما يفعل البعض ويعتبره نضالا . أحمد الشملان كان يبذل من دمه ومن عائلته ومن أعصابه في السجون ، وهو من أكثر الأشخاص الذين دخلوا السجون وعانوا وأصابته المشاكل الصحية . أحمد كان دائما في فوهة المدفع ولذلك تعب صحيا ولوحق خاصة في مرحلة التسعينيات الماضية . وبعد هذه السنين الطويلة من التضحيات نستغرب - في النهاية- كيف أن أناسا متخلفين يقودوننا ، كانت هذه جميعها مسائل تؤدي نفسيا إلى اختناقات ، لذلك أقول إن الشملان هو ثمرة كل هذه الأشياء الحادة في الحياة السياسية من تضحيات جسيمة إلى نتائج سياسية -بالنسبة لنا- هزيلة . أحمد نزف بشكل كبير والمشكلة أنه لم يحقق مشروعه فقد مرض ، كان من الممكن لو استمر صحيا أن يتوج كتاباته خاصة في هذه المرحلة الديمقراطية ، فقدناه صحيا وكتابيا في الفترة التي نحن أحوج ما نكون له فيها ، كان من الممكن أن يفيد أكثر بخبرته الطويلة ، لقد خسرناه مثلما خسرنا الذوادي والعجاجي وغيرهم .

٧ نوفمبر ٢٠٠٧[١]

أ. إبراهيم شريف السيد (سياسي بحريني):

* أحمد الشملان شهد تاريخ العمل الوطني خلال نصف القرن الماضي وهو موجود في جميع محطاته منذ بداية الستينيات خلال انتفاضة مارس المجيدة وحتى انتفاضة التسعينيات ، إذ كان مساهما نشطا في عصره منذ أن كان عضوا في الحركة القومية ، وبعد ذلك في الجبهة الشعبية بعد ذلك انضم لجبهة التحرير الوطني البحرانية وكان له دور بارز في العمل العمالي . إذا نظرت إلى المجال الأدبي فان للشملان دورا بارزا وإذا نظرت للمجال الحقوقي فستجد له دورا حاسما في

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٧ نوفمبر ٢٠٠٧ .

هذا المجال لكونه محاميا عن مصالح الناس وعن السجناء السياسيين . كان دوره السياسي نشطا في جميع المراحل وقد تحمل نتيجة لذلك عذابات كبيرة . إن الشملان رجل نادر في تاريخ البحرين ، ويجب الاحتفاء بمثل الشملان في حياتهم من أجل أن نبعث الأمل في نفوس الناس بأن هناك من يستطيع الاستمرار في نضاله السياسي حتى آخر لحظة في حياته دون أن يقدم تنازلات في مبادئه ، هذا هو أحمد الشملان وهذا ما نريد أن نعلمه للأجيال القادمة .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

* خسارتنا كانت كبيرة بعد إصابة أحمد الشملان بجلطة دماغية وتأثيرها علي صحته وعطائه ، فالتيار الوطني كان بحاجة لرجال من معدنه يستطيعون بناء الجسور وعبورها والانتقال للضفة الأخرى حيث مستقبل التيار الوطني الديمقراطي ، سيبقى أحمد الشملان أحد أعظم شخصيات البحرين وأكثرها عطاء وتضحية خلال الأربعين عاما المنصرمة .

٢٣ يونيو ٢٠٠٨ (٢)

أ. عبدالجليل النعيمي (سياسي بحريني):

المناضل أحمد الشملان يعتبر رمزا كبيرا ، إذ ارتبط نضاله الوطني بمراحل مختلفة منذ الخمسينيات ، كما أنه كنز من التجارب والخبرات التي تراكمت لدى شعبنا وهو يمثل هذا الرصيد النضالي للشعب ، ومن الصعب أن يُختصر اسم الشملان بجبهة التحرير الوطني البحرانية والمنبر الديمقراطي التقدمي فانه عندما يذكر الشملان تذكر البحرين ، فهو كبير بقدر الوطن بأكمله . ليس من السهل أن يصبح الإنسان قائدا ، والأصعب أن تنتج قادة ، الشملان كان مصنعا لإنتاج القادة فالكثير من رفاقنا تمرنوا وتعلموا النضال وأخذوا الإلهام من نضالاته ورعايته وعنايته بهم وبث روح الحماس والمعرفة جنبا إلى جنب فيهم ، سواء كانوا من جبهة التحرير أو المنبر الديمقراطي التقدمي أو الوطنيين الآخرين .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (٣)

---

(١) جريدة «الوسط» . مصدر سابق .

(٢) شهادة مكتوبة بتاريخ : ٢٣ يونيو ٢٠٠٨ .

(٣) جريدة «الوسط» . مصدر سابق .

د. خليل مرزوق (نائب برلماني بحريني):

في كل محطاتنا الوطنية هناك رموز برزت على الساحة ، وأتذكر أن اسم أحمد الشملان كان قرينا لاسم سماحة الشيخ الجمري رحمه الله ، إذ إنهما كانا يشكلان عمود الوحدة الوطنية والنضال الوطني في فترة العريضة النخبوية وانتفاضة التسعينيات . وبشراكة هذين الرمزين كان هناك غطاء وطني للحركة الوطنية المطلبية . لو لم يكن هناك أمثال المناضل أحمد الشملان في الحركة المطلبية من خلال العريضة النخبوية والعريضة الشعبية وانتفاضة التسعينيات لكان من السهل ضرب كل التحركات ووصمها بالطائفية .

مواقف أحمد الشملان المستمرة في الدفاع عن المطالب الشعبية ببعدها الوطني شكلت صفحة يمكن أن يستقى منها في العمل الوطني في المستقبل . . . كلما توحدت الرموز الوطنية من مختلف المكونات حول العمل الوطني وكانت هناك صياغة لهذا العمل فإن تحقق المطالب الوطنية سيكون أسرع وأنجح ؛ لان الابتعاد عن التوافق الوطني سيسبب المشاكل للمناضلين في هذا الإطار .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

أ. ريم خليفة (كاتبة صحافية بحرينية):

أحمد الشملان الذي جمعه العمل النضالي في منتصف القرن الماضي بخالي علي دويغر في جزيرة «جدا» حيث كان يعتقل الوطنيون وينفون إليها قسراً في وقت مضى كحال جزيرة «سنتوسا» السنغافورية التي تروي اليوم تاريخها من أبواب السياحة العائلية على خلاف «جدا» ، هو شخصية لا يمكن أن تُمحى من الذاكرة البحرينية في كفاحها مع كلمة الحق والحرية إزاء الغطرسة السلطوية التي كانت ترفض في مرحلة ما الديمقراطية والتعددية ، مبادئ لها .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (٢)

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

د. سبيكة النجار (سياسية سابقة وناشطة حقوقية بحرينية):

نحن نستمد قوتنا من أحمد الشملان فهو أستاذنا ومعلمنا ، البحرين تحتاج وفي هذه المرحلة الحرجة بالذات حيث الانقسام الطائفي إلى الكثير من أمثال أحمد الشملان لكونه ابن الوطن وابن البحرين ككل وليس ابن طائفة أو مذهب معين ، فهو يحب الجميع وقلبه مفتوح للجميع . . . إنه يحب الإنسان كإنسان بعيدا عن أي توجه سياسي أو أيديولوجي أو مذهبي . . . نحن نحس بأن كل هذا الحب للناس ولد مع أحمد الشملان لكثرة ما هو متأصل فيه .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

أ. عبدالنبي سلمان (نائب برلماني سابق وسياسي بحريني):

إن رمزية أحمد الشملان تتجاوز كل الطوائف وهي كلمة جامعة لكل شعب البحرين لما يمثله من رمزية في العمل الوطني المشترك بين جميع الطوائف وجميع التيارات السياسية على مدى تاريخه ومنذ مطلع الخمسينيات وحتى الآن . تاريخه النضالي مرحلة تحول حقيقي في مسيرة العمل الوطني نتمنى أن تتوج بانجازات لصالح الشعب البحريني .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (٢)

أ. عبدالهادي مرهون (نائب برلماني بحريني سابق):

أحمد الشملان شخصية عابرة للمذاهب والطوائف ، محبة للإنسانية ، متعودة على العطاء أكثر مما هي متعودة على الأخذ ، معطاءة في مشاعرها وفي عملها وجهدها على جميع الأصعدة . الجميع يعرف أحمد الشملان وليس المثقفون أو النخب فقط من يعرفونه . اسألوا عنه من كانوا في حاجة إلى مواقفه في الثلاثين عاما الماضية ستجدون أنه في كل زاوية من زوايا هذا الوطن وبين كل الأسر التي احتاجت إلى موقف صلب منه في المواقف الإنسانية والمطالب الحقوقية .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (٣)

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

أ. عقيل ميرزا (كاتب صحافي بحريني):

نحن هنا لندري بهمسك . . . نحن هنا لندغدغ آذاننا بذكريات لا نعرف بأيها نبدأ ، بالأدب والشعر ، أم بالنضال الذي أجلسك هناك تناطح سحاب المجد على قمة علم الوطن . . . نحن هنا ننهل من الينابيع والواحات التي سقيت بها الوطن نضالاً وكفاحاً لا ينضب . ينابيعك التي فجرتها للوطن ، كل الوطن . واحاتك التي سقيت بها الجميع فكانت مشرعة لكل ظامئ من دون أن تطلب ورقة مرور طائفية ، فكنت وطنياً أكثر مما تحمل هذه الكلمة من معنى . قدماك لم تطأ بها الفساد والمفسدين فحسب ، بل وطأت بها النعرات الطائفية وكل مخططات الفرقة والتمزق والشتات! الحقيقة أننا نحتاج إلى أكثر من شملان! الحقيقة أننا ننشد وطناً ولوداً تخرج من رحمه رجالات على طريقتك أيها الفذ ، رجالات كانت الظروف الحالكة هي فقط الشاهدة على وطنيتهم النادرة ، وعلى نضالهم الضارب بجذوره في قلب الوطن! أيها الشملان ذو الأحرف الخمسة ، شينك شرارة أبت إلا أن تشتعل بالمطالب الحقة ، وميمك منبر وطني حر! ولامك لوحة فنية جمعت كل ألوان الطيف في هذا الوطن! وألفك أمل في أن تلد البحرين أكثر من شملان! ونونك نشيدة النضال التي سيتغنى بها الوطن!

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

أ. فاضل الحليبي (سياسي بحريني):

تكريم أحمد الشملان يعتبر تكريما للوطن ولجميع الذين ضحوا من أجل أن تكون البحرين ديمقراطية وأن تسود فيها حرية الرأي والتعبير ، تكريم الشملان تكريم لكل الدماء التي سالت في مدن البحرين وقراها . الشملان يستحق التكريم بكل جدارة لأنه عندما كانت البحرين في أصعب الأوقات وكان الناس فيها يعيشون الرعب والخوف والقلق والسجون ممتلئة والمنافي تكتظ بالمناضلين البحرينيين كان صوت أحمد الشملان يرتفع وسط هذه العتمة ليعلن دفاعه عن كل هؤلاء . عندما كان الكثيرون صامتين كان الشملان يتحدث من البحرين ، ويقول الحقيقة ويكشف الوضع القمعي في تلك الفترة .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (٢)

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

أ. محمد جابر صباح (نائب برلماني سابق وسياسي بحريني):

أحمد الشملان رمز من رموز النضال الوطني من أجل ترسيخ الحرية بمعناها الواسع وعلى رأسها الحرية الفكرية أساس تقدم الشعوب في شتى مجالات الحياة الأدبية والعلمية واكتساب التكنولوجيا التي عن طريقها يمكننا أن نواجه صعوبات الحياة والدفاع عن كرامتنا وعزتنا واستقلالنا ، لأنه والحق يقال لا يفل الحديد إلا الحديد ، كما عمل رمزنا الصاعد الكبير أحمد الشملان على ترسيخ الديمقراطية الحقة التي تأتي عن طريق انتخابات حرة يعبر الشعب في ظلها عن إرادته الحقيقية التي لا أمت فيها ولا اعوجاج .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ (١)

د. منصور الجمري (رئيس تحرير وسياسي بحريني سابق):

* أحمد الشملان يعتبر ثروة وطنية حقيقية ، وقد كان كشمعة تحترق لتضيء لنا الدرب في وقت الظلام الدامس . . .من كان كأحمد الشملان في فترات حالكة ومظلمة ومأساوية بل إنها كانت فترات تحث على التفريق . أحمد الشملان وقف مع مبادئه وفي صفوف كانت الهجمات تتوالى عليها من كل جهة تلك الهجمات التي كانت تقول إن البحرين لا يمكن أن تكون وطناً للجميع لأنها بلد مقسم لطوائف وقبائل وإثنيات ولكل فئة نصيبها وأن هناك من نصيبهم الظلم والسجون والتشريد ، فجاءت صرخة الشملان لتقول إن البحرين لكل البحرينيين ، وإن البحرين هي بلد الخير وإن أهل الخير هم التعريف الحقيقي لهذه البلد الطيبة . أحمد الشملان كان وسيبقى لنا جميعاً رمزاً ، مادام هناك من يستذكر أهل الخير ، إن المواقف البطولية التي وقفها الشملان وعجز عنها كثير من الناس لا يمكن أن تنسى . وقف الشملان وضحى بالكثير حينما كانت لديه الفرصة بأن يتقدم في مجالات أخرى في حياته المهنية بعيداً عن كل الألم والمعاناة في فترة التسعينيات التي مرت بنا لكنه ليس ابن التسعينيات فقط فهو ابن البحرين منذ أن عرف ماذا يجري في هذه البلد وما هو الدور الذي يتوجب عليه أن يلعبه وهو الدور البطولي ودور الرمز الوطني ولذلك فهو خالد في ذكرانا . أن شعباً لديه مثل المناضل أحمد

---

(١) المصدر نفسه .

الشملان لا يمكن أن يموت فهو يحيى وسيحيى إلى المستقبل المتطلع لأفضل الديمقراطيات .

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧[١]

* الأستاذ أحمد الشملان بالنسبة لي شخصية فريدة من نوعها ، هذه الشخصية الوطنية تتعالى على الفروقات الحزبية والمذهبية بدليل أن كل الوطنيين من مختلف الاتجاهات كانوا يشعرون أنه جزء منهم . وإن كان هناك رموز لهذا الوطن فهم اثنان أو ثلاثة فقط وأحمد الشملان هو أحد هذه الرموز الكبيرة جدا التي استطاعت أن توصل أهداف الناس ومطالبها بعقلانية ولكن بمبدئية وبإصرار وبشجاعة منقطعة النظير .

* حينما انفجر الوضع في البحرين نهاية ١٩٩٤ وبدأت الأوضاع تشتد من الناحية الأمنية ، كان أحمد الشملان من أجرأ الناس واستمرت هذه الجرأة حتى أصابه المرض ، طوال تلك الفترة كان الشملان بالنسبة لنا مشعل من مشاعل الوطن وقيادة مستنيرة . في كل مرة حينما كنت أتحدث معه من لندن- كنت أشعر أن البحرين لها أصل وأن هذا الأصل والأرض الطيبة تنتج أناسا يجب أن نقتدي بهم مثل الشملان الذي يجب أن يُخلد في حياته من أجل كل الأشياء التي قام بها للبحرين .

٢٢ يناير ٢٠٠٨[٢]

د. عبدالهادي خلف (نائب برلماني سابق وكاتب صحافي بحريني):

ظل أحمد الشملان شجاعا في وقت خاف فيه كثيرون ، ولكن شجاعته لم تنحصر في صموده أمام السلطة بل وأيضا في مواجهة بعض «الرفاق» الذين شككوا طوال التسعينيات في صواب الخط الذي سارت عليه الحركة الدستورية التي كان الشملان في صدارتها . ظل الشملان صامدا حين عم الخوف وانكسرت أعين ولهذا يستحق أن يقف الآن مثل نخلة باسقة وارفة يسعى كثيرون للاستظلال بها ، ويهزون جذعها ليلتقطوا خيرها ثمرا جنيا . فلولا ما تمتع به الشملان وأمثاله من صلابة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٢ يناير ٢٠٠٨ .

وشجاعة لزادت شراسة المتطرفين في السلطة ولولا شجاعة من نعرف ولا نعرف ولولا صلابتهم لتمادى باعة الجمل الثورية في تبرير تقاعسهم .

١٨ ديسمبر ٢٠٠٧ (١)

أ. عبدالرحمن عثمان (كاتب صحافي بحريني):

استحق المناضل أحمد الشملان التكريم ومظاهر الاحترام والتقدير . وذلك اعتبارا لصداقية نضالاته وتضحياته وعطاءاته ، التي من خلالها ظل أمينا على قضيته ومبادئه ، محافظا على نقاء سريرته ومعدنه ، بل نقاء ونزاهة جوهر الإنسان الذي لا يمتلك سوى السمو بالمواقف الوطنية والمبدئية مقرونة بالمفاهيم القيمية والأخلاقية ، لإنسان ظل وسيظل شامخا كالجبل ، لا تغريه بهرجة الحياة الزائفة ولا تقهره قسوة الزمان والمكان . . لأنه المناضل الحقيقي الذي قل ما يجود الزمان به ، في هذا الزمن الصعب . .عصر التردي ، وزمن التساقط والمزايدين والمتسلقين . . وزمن التسابق على المصالح والتهافت على المغانم . حقا أيها المناضل أحمد الشملان : إنك الإنسان الأصيل الذي حافظ على أصالته الإنسانية والوطنية والمبدئية والأخلاقية .

٢١ ديسمبر ٢٠٠٧ (٢)

أ. عصمت الموسوي (كاتبة صحافية بحرينية):

المحامي أحمد الشملان عاش في قلوب ووجدان أهل السنابس والديه وجدحفص ، وامتلك معزة تضاهي تلك التي حظي بها في مسقط رأسه ، يعرفه الأهالي والشباب الذين ترافع عنهم في ظل قانون أمن الدولة ، وحيث المحاكمات سرية والمعايير الحقوقية والقانونية غائبة وصوت المتهمين غير مسموع . أحمد الشملان أنموذج وطني صادق وحقيقي عميق الصلة بتاريخ هذا الوطن ومدرك لمفارقاته ومزالقه ، إن ما يميز أحمد الشملان هو وعيه ويقظته وحسه السياسي الوطني العالي ومجاهرته

---

(١) عبدالهادي خلف . «شجاع حين خاف الكثيرون» . جريدة «الوقت» . البحرين : ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧ .

(٢) عبدالرحمن عثمان . «تكريم المناضل أحمد الشملان انتصار للفكر التقدمي» . جريدة «أخبار الخليج» ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧ .

برأيه وتمسكه بمشروعية المطالب الشعبية سواء انطلقت من عراد أم من نويدرات أم من سنابس ، وفوق ذلك فهو مترفع ومتعفف ولا تغريه المناصب أو الأموال مما صعّب مسألة التعاطي الأمني والسياسي معه .

٢٦ ديسمبر٢٠٠٧ (١)

السيدة منى جناحي (سكرتيرة سابقة بمكتب أحمد الشملان للمحاماة):

الجانب الإنساني لدى الأستاذ أحمد الشملان كبير جدا ، دائما يفكر في الآخرين ، يتعب ويتوتر لأنه يحمل هموم الناس ، لا أذكر أنه عاملني بعصبية ، كان يعزني كثيرا . أكثر جانب سلبي في الأستاذ الشملان -في رأيي- أنه لا يفكر في نفسه قدر اهتمامه الكبير بالآخرين .

١١ فبراير ٢٠٠٨ (٢)

د. سعيد الشهابي (سياسي بحريني):

لم يكن أحمد الشملان شخصية هامشية ، بل كان متصلا بعمق القضية ، فاعتبر نفسه معنيا بما يجري بشكل مباشر ، كان الشملان يمثل رمزية خاصة لنا في الخارج بعد اعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز ، فكنا نوجه وسائل الإعلام والنشطاء الحقوقيين إليه . كان الشملان ، بعمقه التاريخي والنضالي ، يعتبر أحد أوتاد مشروع العريضة النخبوية العام ١٩٩٢ ، والعريضة الشعبية بعد عامين . وحسب المعلومات التي كانت تصلنا ، فقد كان دوره محوريا ، إذ أنه تعالى على محاولات الدس والتأليب من جانب الحكومة ، واستطاع كسر الحواجز الأيديولوجية والمذهبية التي سعت لتشييدها بين أبناء الوطن الواحد . كان الشملان مشروعا نضاليا من الطراز الأول ، وقد فشلت كافة وسائل التأثير عليه أو تحييده من قبل النظام ، وفي ذلك ما يكفي للتدليل على قوة شخصيته وصدقه في مواقفه ، ورغبته في خدمة الناس . كان بإمكانه أن يصمت كما صمت الكثيرون من أقرانه ، أو ينحازوا إلى جانب الحكم ،

---

(١) عصمت الموسوي . «زمن أحمد الشملان» . جريدة «الأيام» . البحرين : ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧,

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٨ .

ولكنه كان يرى أن موقعه مع الناس ، وكان يترافع عن المعتقلين بدون أن ينتظر مقابلا ماديا من أحد .

١٤ مارس ٢٠٠٨ (١)

السيدة نفيسة مبارك الشملان (قريبة أحمد الشملان وسكرتيرة سابقة بمكتبه):

أحمد الشملان قلبه مفتوح لذا يمكن للمرء أن يفصح له عما يعانيه دون أي حرج ، وقد أفصحت له عن معاناتي وهو ابن عمتي ، ولا يمكن أن أنسى لأحمد فضل الاهتمام بي وتوفير فرصة عمل لي حينما عدت للبحرين مكسورة بعد طلاقي ، هو الوحيد الذي اهتم بي في حين لم يعبأ بي أحد حتى إخوتي . وأحمد قلبه كبير حتى في عمله ومصدر رزقه فالموكلين الذين يشعر أنهم ضعاف ماديا لا يأخذ عليهم أتعاب محاماة ، وقضايا أمن الدولة كلها يترافع فيها مجانا إلا إذا هم أحضروا له هدية بسيطة ، ولا زال هكذا للآن حتى بعد مرضه إن أحس أن موكله فقير لا يحتسب عليه أتعاباً ، لكن ما يعيب أحمد عصبيته وسرعة استثارته .

١٧ مارس ٢٠٠٨ (٢)

أ. عبدالله جناحي (كاتب صحافي وسياسي بحريني):

كان أحمد الشملان الصوت الأبرز الذي وقف علنا في أصعب مراحل التاريخ الوطني في التسعينيات وأثناء الأحداث ليعلن موقف التيار الديمقراطي الداعم للانتفاضة التسعينية ومطالب الشعب ، وكان صوته ومواقفه هذه بمثابة إزعاج كبير للحكم لأنه أحد الأصوات القليلة من غير الشيعة في ظل محاولات الحكم تشويه المطالب واعتبارها مطالب الطائفة الشيعية ، ولذلك كان صوته كاسرا لهذا التشويه الرسمي وهو تعبير عن أن النوع النضالي قد يوازي الكم الشعبي النضالي من حيث التأثير على صناعة القرار السياسي .

٢٧ يونيو ٢٠٠٨ (٣)

---

(١) شهادة مكتوبة بتاريخ : ١٤ مارس ٢٠٠٨ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ١٧ مارس ٢٠٠٨ .

(٣) شهادة مكتوبة بتاريخ : ٢٧ يونيو ٢٠٠٨,

أ. حصة الخميري (ناشطة حقوقية بحرينية):

حالما تتعرَّف على أحمد الشملان تشعر مباشرة أن هناك شيئا يربطك بهذا الإنسان وكأنك تعرفه منذ زمن . أقدِّرُ أحمد كثيرا وأحترمه كإنسان إلى جانب نضاله ووقفته في قضيتي ، وربما هو الإنسان الوحيد الذي أحسست بأنه يحتفظ بهذا الكم الإنساني ، وإلى الآن ورغم مشكلته الصحية . .الى الآن تشعر أن حتى نظرته تحتويك ، فيه محبة وهو إنسان حقيقي والإنسان الحقيقي الآن عملة نادرة ، أقصد الإنسان الذي عنده مصداقية مع نفسه ومع قيمه ومع أفكاره ويعيش مبدأه ، يعيش ما يؤمن به .

٣١ أغسطس ٢٠٠٨ (١)

المحامي د. عباس هلال (رئيس سابق لجمعية المحامين البحرينية):

بعد مرضه ظل أحمد الشملان موضع محبة وإعزاز وإكبار وتواصل ليس فقط من المحامين بل من كل أطياف الحركة الوطنية وأصبح قاسما مشتركا بينهم رغم التداخلات والتقاطعات ، ورغم الشد والجذب ، ورغم الكر والفر ، ورغم ما خفي وما ظهر ، يبقى الشملان في موضع تقدير وإعجاب وإكبار من كافة الأطراف .

٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ (٢)

أ. عبدالحميد مراد (سياسي بحريني):

* أحمد الشملان كان معلما ، حينما يجلس معك تتعلم منه وهذه ميزة نادرة ، هناك أناس تجالسهم ساعات دون أن تستفيد منهم في شيء ، بينما هناك أناس تجلس معهم يوما أو يومين فيعطونك حصيلة كبيرة من التجارب ، وهذا ما كان يتميز به أحمد الذي لم يكن أنانيا ، هناك قياديون في هذا التنظيم أو ذاك أنانيون ، يملك المعلومة هو ، يملك الفكر هو ، يملك الرؤية هو ، المهم أنه هو دائما يكون في الصدارة ، أحمد الشملان من النوع الذي يمنح ما لديه لأنه كان يحب العمل الحزبي ويحب العمل التنظيمي ويحب رفاقه وهذه ميزة -في جوانبها الإنسانية-

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٣١ أغسطس ٢٠٠٨ .

(٢) لقاء مسجل بتاريخ : ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨ .

كبيرة جدا لا تقدر بثمن .

* حينما غادر أحمد الشملان صفوف الجبهة الشعبية كنت والشهيد محمد غلوم على صداقة جميلة معه ، ولا أذكر أنني -شخصيا- حملت عليه أي نوع من الضغينة رغم الأجواء التي كانت مشحونة ، كنت مصدوما ومنزعجا أن أرى شخصا في قامة أحمد الشملان يترك التنظيم ، وكنت مع الشهيد محمد غلوم حريصين أن تكون علاقتنا معه ودودة ، وهذه مسألة هو كرّسها مثلما ذكرت ، لم ينقل لنا لحظة أنه يكره أحد أو يتجنى على أحد أو يذكر اسم أحد بسوء ، لم يكن حاقدا على أحداً . علاقاته ، رؤيته فيها محبة إلى درجة أنني لاحظت أنه حينما ينفعل تنزل الدمعة من عينه ، هذا أمر عشته معه في بيروت حينما كنا نتحدث مع بعض ، كان حساسا جدا ويتأثر بسرعة من أي موقف . كما كان دقيقا في ملاحظاته ، أحيانا تطرح أو تمر أمور لم نكن -كشباب صغير- نهتم بها ، أما هو فكان يدقق في أي خبر ، في أي موضوع يريد أن يصل إلى معلومات تفصيلية حوله .

* هناك من يفسر شخصية أحمد الشملان الصارمة فيما يتعلق بالدفاع عن آرائه على أنه نوع من التشدد والغلو أو كأن به نفحة شخصية أو استعلائية . لكن رأيي الآن ومع مضي العمر أن ذلك كان دليلا على قوته ودليلا على إصراره على رأيه والدفاع عن آرائه وقناعاته ، وليس نتيجة أنه يكره فلاناً أو لا يحب فلاناً أو لا يميل إلى فلان ، كان مستعدا للتحاور بالساعات في هذه المسائل ، كان صبورا .

٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨ (١)

أ. عبدالله يوسف (فنان ومخرج بحريني):

أحببت أحمد الشملان كثيرا وما زلت . . يعجبني كثيرا في ثوريته وبأسه وصلابته وتواضعه وصراحته ونقاء سريرته .

٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ (٢)

---

(١) لقاء مسجل بتاريخ : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨ .

(٢) شهادة مكتوبة بتاريخ : ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨

الخاتمة

فيضُ الأعماق

بإنجاز هذه السيرة أحسبُ أني عرفتُ أحمد الشملان أكثر مما كنت ، لقد وجدتُني أمسك بخيوط أخرى في النسيج المكون لشخصية هذا الإنسان الأقرب إليَّ من نفسي كلما توغلت في أعماق تعاطيه مع الحياة والنضال ، وأستطيع الآن أن أقول إني اكتشفتُ الشملان من جديد .

* لو لم تكن خصال المناضل الوطني مكونات جوهرية أصيلة في شخص أحمد الشملان لما استمر في فعله النضالي على مدى عقود حياته ، ولعل القارئ قد لمس شيئا من تلك الخصال . ذلك لا يعني البتة نفي تأثير سيرة ونضال رجال الشملان في وعي وفعل أحمد النضالي خاصة في صباه ومطلع شبابه ، لكن الرجل لو لم يتميز بسمات ذاتية في تكوينه واستعداده الشخصي تؤهله لهذا النوع من التعاطي مع الحياة لما أصبح كذلك .
* لا تستوي الحياة لدى أحمد الشملان إن لم يكن فاعلا مؤثرا فيها ، ولا قيمة للحياة -في نظره- لو لم يعشها مناضلا من أجل الآخرين .
* تمكّن الشملان من إحراز رمزية وطنية في ضمير البحرينيين في وقت مبكر من عمره منذ أول ساحة نضالية حقيقية انخرط فيها إبان انتفاضة مارس ١٩٦٥ حينما هيّأ واقع الانتفاضة لأحمد دورا قياديا ، ومنذ أول اعتقال في حياته تجلت طهرانيته النضالية حينما مر بحالة تحدٍّ مع الذات لأجل الصمود وعدم الانهيار أمام السجان .
* أظهر مرض الشملان في دبي العام ١٩٦٩ ، ما يتوفر عليه هذا الإنسان من نفس حرة لا تقبل الاستكانة لما يُملى عليها دون أن يكون لها في الأمر قرار حتى في أكثر الظروف النضالية سرية وتشددا ، أما الفترة القياسية التي تشافى خلالها فأكدت ما يتمتع به أحمد من إرادة وعزم وحب للحياة .

* كان قرار التحول من تنظيم لآخر مطلع السبعينيات المنصرمة وليد قناعات فكرية وسياسية وإفراز اختلاف وخلاف خاض أحمد الشملان غماره ، كما كان -في الوقت ذاته- خطوة أظهرت مقدار ما يحوزه الرجل من اطلاع وشجاعة وثقة في النفس .
* عايشتُ أحمد سنوات طولاً ولمست في شخصه خصالا إيجابية وأخرى سلبية ، لكنني ظللت دوما ألمس الغلبة -على الصعيدين الإنساني والنضالي- لخصاله الإيجابية من إحساس مرهف وعاطفة جياشة ونقاء سريرة وصدق وأريحية ، ومن بذل وإيثار وشدة بأس وصلابة ، مضافا لذلك ثقافة متشعبة وقناعات فكرية راسخة . وبجانب ذلك لمستُ عيوبا ومثالب شخصية تركت ناتجا سلبيا في محطات حياة الشملان الشخصية والنضالية كالاندفاع وحدة الطبع والتمسك بالرأي وردود الفعل العنيفة . وقد أخذني البحث في السيرة إلى الوقوف على بعض مسببات تلك الخصال السلبية وعوامل حدتها في شباب أحمد ، ثم عوامل خفتها في اللاحق من سنِي حياته .
* إلى جانب العامل الوراثي الذي منح شخصية الشملان بعض سماتها السلبية ، تعرّض أحمد في تجربة الاعتقال الأول بمطلع شبابه (٦٥-١٩٦٧) لتعذيب شديد ومر بأول وأطول سجن انفرادي أمضى ستة أشهر منه مقيدا بالسلاسل من قدميه . صمد الشملان في الاعتقال الأول صمودا مشهودا ، لكن تلك التجربة تركت آثارا سلبية ساطية على شخصيته كما أوضحنا في الفصل الثالث .
* أُنهك أحمد الشملان حتى الرمق الأخير طوال عقد صاخب من حياته امتد من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ وكان بأمس الاحتياج لراحة على كافة الأصعدة . وقد كان له ذلك حينما حظي المحارب باستراحة في البعيد ، في قلب الجليد (موسكو ١٩٧٥-١٩٨١) ، هناك فقط كان فعلُ الجليد وبياضه وهدوء وتيرة الحياة والإشباع العاطفي والاستقرار الأسري فعلَ السحر في ترميم النفس المتعبة ، ومنذ منتصف السبعينيات دخولا في الثمانينيات والتسعينيات الماضية كانت الخصال السلبية تتشذب وتتهذب شيئا فشيئا ، كان الشملان يشيّد معمار خصال أخرى لإنسان آخر .
* كانت لدى الشملان رؤية حول التحالف مع التيارات الإسلامية طرحها في كتاباته عبر الصحافة وفي مناقشاته وحواراته تدحض -بتقديري- ما ذهب إليه

البعض بأن الشملان انجرَّ عاطفة وحماسا -خلال أحداث التسعينيات الماضية- خلف التيارات الإسلامية . تلك الرؤية أظهرت وعي الشملان بما كان يفعل وتقديره لطبيعة ومتطلبات ومستوى التحالف النضالي مع التيارات الإسلامية الذي ذهب إليه في تلك المرحلة هو وصحبه من الوطنيين الديمقراطيين .

* لمستُ في مواقف أحمد وكتاباته ومشاركاته ومداخلاته بمرحلة التسعينيات المنصرمة حرصا على التنويه بأن الحراك الوطني للقوى الاجتماعية لم يعد حراكا ضد شرعية النظام الحاكم بل طرحا لمطالب ديمقراطية ولحقوق مواطنيّة ودعوة للشراكة مع النظام لبلوغ أهداف مشتركة للنهوض بالوطن ، ذلك مما يدحض -بتقديري- ادعاءات روَّجها النظام -إبان اعتقال الشملان (فبراير ١٩٩٦) بأنه يحرض ضد نظام الحكم .

* يملك الشملان سليقة إبداعية في غير مجال أدبي وفني رفدها وأوقد جذوتها- رغم انشغالات الانهماك النضالي- ما تتوفر عليه شخصيته من عاطفة ورهافة حس ومن طاقة وقدرة كبيرة على شمولية الذهاب للحياة .

* للمرأة في حياة أحمد الشملان قيمة عميقة لافتة ، المرأة حاضرة بقوة في مسارات حياته ، ولم يستطع الشملان قط أن يحيا دون الدفء الذي تمنحه المرأة للحياة ، في طفولته تعلق بوالدته وارتبط بها ارتباطا شديدا ، وحين وُلدت له ابنة كان حريصا كل الحرص على أن تحمل اسم والدته . وفي عمر الصبا كانت له فتاة أحلامه التي أحبها مخلصا ، ثم هام حبا من طرف واحد في ابنة خاله ، ولم تمض فترة طويلة بعد فسخ خطوبته حتى وضعتني الأقدار في طريقه ليرتبط معي في حب تكلل بالزواج بعد سنوات من الانتظار والمعاناة ، فهجع في حضن الحب الأسري ودفئه ، وحينما وعت طفلته للحياة فتح معها جسورا عديدة ، كان لها أبا محبا معلما وموجها ، وكان لها صديقا شاركها لعب الطفولة ومرحها . حول حضور المرأة في حياة الشملان علّق الشاعر قاسم حداد بقوله : « صحيحٌ ، أحمد لا يقبل العيش فترة دون أن تكون في حياته امرأة ، وهذا نتيجة لطبيعة أحمد العاطفية رغم ما يبدو عليه لأول وهلة من صرامة وجدية ، لكن داخله شخص عاطفي جدا ، وهذا يجعله يحتاج إلى ما يغذي هذا الجانب الذي لا يجهر به ، يحتاج لمعادل عاطفي وروحي» .

* أسجل هنا أمرا يُحسب -بتقديري- لأحمد الشملان : فرغم عاطفته الجياشة

نحوي طوال الوقت -دونما ادعاء أو مباهاة- ورغم المحبة التي جمعت بيننا منذ مطلع السبعينيات المنصرمة ، إلا أنه لم يفصح لي قط لا مباشرة ولا عبر رسائله عن أي مهمة حزبية تنظيمية كان يقوم بها أو ينوي القيام بها في أي منطقة أو أي مرحلة نضالية مر بها . وللتاريخ أقول إن هناك العديد من المهام أتى بها الشملان ولم أعرف عنها إلا حين إعداد هذه السيرة ، وذلك أمر يجعلني أحترم الالتزام الحزبي والنضالي الذي ألزم أحمد نفسه به . أما خلال إعداد وتدوين سيرته ومع إعاقة الشملان المرضية فقد غدت تلك السرية وذلك الالتزام عائقا اضطرني أن أبذل المزيد من الجهد للوقوف على الحدث كما جرى وعلى الموقف كما اتخذ تاريخيا وواقعيا .

***

* استقت السيرة غالب مادتها من شهادات وذكريات الآخرين كما أسلفنا ، سرد معظمهم الحدث كما حدث وحكى التاريخ كما جرى ، لمستُ الصدق والنزاهة في قول غالبهم أكان في صف أحمد الشملان أو ضده مثلما لمستُ الحيدة عن رواية التاريخ كما جرى لدى بعض قليل تجاهل حدثا أو حوّر موقفا ، ربما بنزعة اختلاف أو خلاف -في حينه- مع الشملان ، وربما بنزعة ذاتية نرجسية لا تجد استواء الحدث التاريخي إلا من خلال تواجدها فيه ، وربما لتغطية على غياب نضالي في هذا الحدث أو ذاك ، وتلك نوازع إنسانية موجودة ، متنوعة ومتعددة كفيلة بالإطاحة بالصدق والحق أحيانا .
* ظل توخي حقيقة الموقف والحدث التاريخي كما جرى والموضوعية والحيادية وعدم الانحياز الهاجس الملح طوال إعداد السيرة ، وإذا كان جزء كبير من السيرة قد أبرز جوانب مشرقة وايجابية كثيرة في حياة أحمد الشملان النضالية وتضحياته فلأن ذلك ما حدث فعلا وما رُوي فعلا في شهادات وذكريات الآخرين ممن اعتمدت بنية السيرة على شهاداتهم . من جانبي كنتُ حريصة -وقد عايشتُ شخصيا نضال أحمد لما يفوق الثلاثة عقود ونصف- على رواية ما شهدت من أحداث جرت فعلا في حياة ونضال الشملان . ومن جهة أخرى حرصتُ حرصا أحسبه بالغا على طرح شهادات الآخرين كما رواها أصحابها ، وغالب من سجلوا شهاداتهم وذكرياتهم أطروا نضال وخصال الشملان إطراء كبيرا ما أشعرني -

أحيانا- بالحرج أن أسجل كل ذلك ، وبعض منهم وضع إصبعه على زوايا سلبية في التكوين الشخصي والسلوكي للشملان وفي أساليب تعاطيه مع الحياة والنضال . كنت حريصة على أن يطرح الآخرون في شهاداتهم وذكرياتهم أي جوانب سلبية وجدوها في الشملان ، وكنت أطلب منهم ذلك فأحمد ليس قديسا أو ملاكا لا يأتي الخطأ أو لا يسيء التقدير ، ولم أتطلع شخصيا لإنجاز سيرة ينتقص من قيمتها التاريخية والتوثيقية منحى المدح والثناء والتلميع من جانب وإخفاء أو تجاهل بعض الحقائق من جانب آخر . ولا أحسب أن سيرة الشملان الزاخرة بالعطاء الوطني غير المحدود ونكران الذات والتضحية بحاجة لذلك ، ولن يمس بسوء التطرق لجوانب سلبية أو نواقص في السيرة جوهر الدور التاريخي المتلألئ في ضمير وذاكرة الناس الذي طرز به الشملان مسيرة النضال الوطني البحريني على مدى نصف قرن من الزمن . في الوقت ذاته حرصتُ على ضمان حق أحمد في إبداء رأيه -إن شاء- فيما قيل في شخصه أو مواقفه النضالية من جوانب سلبية . من جهتي وطوال تدوين السيرة ظلت أعماقي تردد : أحمد هو خبز يدي الذي أحفظه حفظي لخطوط راحتها بسجاياه الإنسانية والنضالية الأصيلة وبنواقصه التي تؤكد إنسانيته .

* لا أتبنى شخصيا بعض ما ورد بالسيرة من شهادات وأختلفُ مع بعضها ، لكني حرصت على طرحها كما قيلت من باب الأمانة التوثيقية ولإتاحة المجال للقارئ كي يبلور رأيه وتقييمه الخاصين حول السيرة الذاتية-النضالية لأحمد الشملان .

***

اكتنف ارتباطي واقتراني بأحمد الشملان بعض المفارقات القَدرية اللافتة الجديرة بأن توسم بسخريات القدر :

* خلال انتفاضة مارس ١٩٦٥ كان الشملان - الذي لم أكن أعرفه ولا سمعت به على الإطلاق- أحد الوجوه القيادية المخططة والمحركة للحدث النضالي في مدينة المحرق التي أقطنها ، وخلال مرحلة من الانتفاضة قررت حركة القوميين العرب القيام بعمليات انتقام ضد المصالح والمؤسسات والمنشآت البريطانية ، بالإضافة لحرق ممتلكات الموالين وكذلك كبار الموظفين الذين لم يمتثلوا لدعوة الإضراب عن العمل التي دعت إليها الحركة . كان المرحوم الوالد أحد كبار موظفي الحكومة

الذين رفضوا التوقف عن العمل كما رفضوا السماح لموظفيهم بذلك ، وقد تلقى الوالد بعض التهديدات المكتوبة لكنه لم يعرها اهتماما وكان يردد القول بأن هذا عمل صبية لا يُعتد بهم . لكننا وفي إحدى الليالي فوجئنا بإضرام النار في شباك (خشبي) لإحدى غرف بيتنا ، ولولا سرعة تحركنا لإطفاء النيران لاحترق البيت بأكمله . بعد ما يربو على الخمس سنوات يربطني القدر مع أحمد الشملان الذي لو عرف الوالد أنه (الشملان) كان أحد قيادات حركة القوميين العرب الفاعلة بالمحرق في تلك المرحلة لتضاعف رفضه له زوجا لابنته .

* خلال العام الدراسي ٦٦-١٩٦٧ كنت صديقة وزميلة دراسة لإقبال عبدالرحمن الشملان في كلية بيروت الجامعية للبنات ، وخلال الإجازة الصيفية ١٩٦٧ في البحرين دعتنا إقبال لحضور حفل خطوبتها على ابن عمتها أحمد الشملان . حضرنا الخطوبة أنا ووالدتي وشقيقتي الصغرى ، ثم عرّفتني إقبال شخصيا على خطيبها . بعد عام ونصف انفصل الخطيبان ، وبعد عام ونصف آخرين يشاء القدر أن ألتقي مع أحمد -الذي كنت أحد حضور خطوبته السابقة- لنرتبط عاطفيا ونتزوج فيما بعد .
* صيف العام ١٩٧٠ جئتُ البحرين قادمة من بيروت أحمل رسالة تنظيمية شفوية لقاسم حداد ومحمد بونفور ، وتشاء الأقدار أن يكون قاسم مريضا راقدا بالمستشفى ليلتقيني أحمد الشملان عوضا عن قاسم وليكون ذلك اللقاء بداية الارتباط العاطفي بيننا الذي توجناه بالزواج بعد ذلك بسنوات .

***

على مدى حياتي الدراسية والعملية والعائلية تعرفتُ - مثلي مثل أي إنسان آخر- على العديد من الشخصيات التي شكّل أو يشكّل بعضُها أرقاما هامة في مسيرة المجتمع البحريني ، وأعتز وأفخر بكل صداقاتي وزمالاتي ، لكن وجودي في حياة أحمد الشملان منحني فرصا -ما كنت لأحظى بها- للتعرف عائليا وعن قرب على عدد من الشخصيات التاريخية والرموز الوطنية وعلى عائلات بعضهم من رفاق دروب الشملان النضالية الحاضرين دوما في القلب ، حُفرت أسماؤهم ولقاءاتي معهم بعاطر الذكريات وستبقى ما حييت .

في أول الشباب أكتوبر ١٩٧٠ تعرفت عن قرب على المهندس عبدالرحمن

النعيمي وزوجته السيدة مريم وأطفالهما أمل وخالد ووليد في أول وصول لهم من قطر إلى بيروت للالتحاق بأبي أمل ، كانت لي صحبة جميلة معهم ووجدنا أنفسنا - أحمد وأنا- نحتوي مريم وأطفالها بالمحبة والعناية في ظل أجواء جديدة عليها مفعمة بعمل سياسي وتنظيمي غارق في السرية والانشغالات الجادة والتعامل الصارم وجفاف الحياة ، مرت اليوم حوالي الأربعة عقود على ذلك اللقاء والعلاقة العائلية متواصلة بيننا حتى الساعة .

في الفترة ذاتها منحني وجودي مع أحمد الشملان في بيروت فرصة التعرف عن قرب على الشهيد البحريني محمد بونفور الذي تواصلت معرفتي به على أرض الوطن ، وعلى الشهيد العماني زاهر المياحي ، ولي معهما شريط ذكريات أحتفي وأفرح وأفخر باستعادته .

وفي البحرين صيف العام ١٩٧١ وفي الإطار العائلي لبيت الشملان حظيت بفرصة التعرف على الشاعر قاسم حداد وكان قائدا سياسيا وعلى زوجته السيدة موزة بنت خليفة الشملان اللذين احتضنا الحب وأدخلتني موزة الحيز الأسري لأحمد الشملان في غيابه في زمن كان غاية في الصعوبة بالنسبة لظروفي العائلية ، وأعتز باستمرار العلاقة العائلية معهما حتى اليوم .

والعام ١٩٧٢ تعرفت من خلال الشملان القابع في سجن «جدا» على الأستاذ محمد حسين نصر الله وكان خارجا لتوه من المعتقل ، وأذكر دوما -بتأثر وعرفان كبير- تواصل الأستاذ الأبوي الحاني معي الذي لم ينقطع وصولا لعقد الثمانينيات المنصرمة وما بعدها حتى اليوم .

وخلال العام ١٩٧٤ تعرفت في البحرين -في إطار قربي من أحمد- على الأستاذ عبدالله البنعلي ود . عبدالهادي خلف والمحامي محسن مرهون وعائلاتهم ولي معهم ومع عائلاتهم ذكريات جميلة لا تُنسى .

في الفترة ذاتها من السبعينيات الفائتة- ومن خلال أحمد- تعرفت على الأستاذ عبدالله مطيويع الذي جمعتني به علاقة وثيقة ومودة خاصة حتى الساعة ، وستبقى محفورة في قلبي سبل التواصل والاحتضان التي أبداها الأستاذ مطيويع تجاهي وتجاه طفلتي إبان الاعتقال الأخير لأحمد العام ١٩٩٦ وخلال مراحل مرضه .

وفي موسكو ، ثم امتدادا في الثمانينيات على أرض الوطن كانت معرفتي العائلية الوثيقة مع الشهيد هاشم العلوي ذلك الشاب المميز الذي وجدتُ بينه وبين أحمد

الشملان الكثير الكثير من خصال المناضل المتفاني الطهور . هاشم العلوي الخالد في ذاكرة الوطن بتضحياته خالدٌ في ذاكرتي باحتوائه الإنساني الحميم لي ولصغيري خالد بالعناية والرعاية خلال سنوات اعتقال أحمد الطويلة في الثمانينيات الماضية .

وفي موسكو وامتدادا لليوم تعرفت على د . يعقوب جناحي وزوجته العزيزة أم لطيفة ، وسأذكر طوال عمري تواصل ومساندة أم لطيفة لي خلال سنوات اعتقال أحمد الطويلة في الثمانينيات ، كما لن أنسى وقفة د . يعقوب وأم لطيفة معي (بيروت ١٩٧٩) ومعنا في محنة مرض أحمد (دمشق ١٩٩٨) .

وتشع الذاكرة بالتقائي العائلي في اسطنبول العام ١٩٨٩ مع شخصية حلمت بلقائها والتعرف عليها ، ذلك هو القائد الوطني الذي غيبه الموت الأستاذ أحمد الذوادي الذي كنت أسمع وأقرأ عنه الكثير ولم يخطر ببالي أن ألفيه ذلك الإنسان ضئيل الجسم واهن الصحة الذي لا تلمس منه سوى البساطة والتواضع والرقة وأريحية المعشر ومعهم كم كبير من التفاؤل بمستقبل الوطن ، التقيته بعد ذلك مرات قليلة في دمشق والبحرين وفي كل لقاء كان يبث في روحي نفحات من تفاؤله المميز .

وفي تسعينيات القرن المنصرم توثقت معرفتي بالأستاذ إبراهيم كمال الدين من خلال ملازمته لأحمد الشملان ، لقد أمدني الأستاذ كمال الدين بالدعم النفسي الذي كنت بحاجته خلال اعتقال الشملان الأخير ، لم تنقطع -حينها- زياراته التي كان بعضها برفقة زوجته وأطفاله ، ولا تزال تمس شغاف قلبي لمساتهم الحانية بإحضار الهدايا المفرحة للصغيرة سبيكة ، أشعر بعظيم الامتنان للأستاذ إبراهيم على مواقفه الشهمة التي تواصلت إبان مرض الشملان ومرحلة علاجه .

وفي السنوات الأخيرة تشرفتُ بالتعرف عن قرب على الأستاذ عبدالوهاب حسين ، لقد شعرت باحترام كبير وتقدير لهذه الشخصية التي لم يقف التزامها وفكرها الديني مانعا أمام تعاطيها الإنساني مع المرأة وتواصلها الحميم مع الآخر المختلف بروح تسامح أصيل وأريحية ووعي بأهمية الرفقة الوطنية النضالية ، أفخر بمعرفتي بالأستاذ وأعتدّ بتواصلي العائلي معه .

أعتبرُني محظوظة لمعرفتي العائلية بهذه الشخصيات ثروة الوطن وتاريخه .

***

* بالرغم من كوني -طوال حياتي- ممن لا يستكينون للكسل والراحة وممن يقبلون على تحمل المسؤوليات ، إلا أنني لم أشعر قط بالتعب والإجهاد مثلما شعرتُ خلال اعتقال أحمد الشملان الطويل في عقد الثمانينيات المنصرمة ، لقد خرجتُ من تلك التجربة مُجهدة على غير صعيد ، وأحسبه وضعا تمر به جميع الزوجات الأمهات في غياب أزواجهن لسنوات طويلة . حاولت أن أكون الأب والأم لصغيري خالد ، وعملت على تعويضه عن غياب الأب بكل ما أوتيت من سبل ، انتقلت من بيت العائلة إلى سكن مستقل لأوفر له العيش الحر دون قيود . ظللت أهيئ له الجو الاجتماعي الذي يشغله ويلهيه ، أجمع الصغار وآخذهم معه في رحلات للشواطئ وزيارات للمتنزهات ، ارتدتُ معه كل مسرحيات الأطفال وعروض السيرك والمهرجانات التي جرت خلال الثمانينيات ، لم أفوِّت معه أي نشاط أو فعالية للأطفال . واعتمدت على نفسي في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بشؤون خالد وشؤون أبيه ، أنجزت كل شيء بمفردي ولم أطلب خدمة - حتى في أحلك الظروف وأكثرها صعوبة- لا من أهلي ولا من أهل أحمد إلا في أضيق الحدود ، وهنا لا أنسى دعم ومساندة عبدالله بن عيسى الشملان شقيق أحمد الأصغر كلما لجأت إليه خلال السنوات الأولى لاعتقال شقيقه .

* نقطة الضعف الجوهرية -بتقديري- لمناضل يمنح حياته كاملة للنضال الوطني بنمط أحمد الشملان هي وجود الأطفال ، هو ضعفٌ للمناضل ولأم عياله ، يتبادر السؤال هنا : هل تقتضي قسوة الحياة وعدم استقرارها وصعوبتها في حياة مناضل من هذا القبيل عدم تكوين أسرة؟!! هل يحق لأحد أن يقول بذلك ، أو أن يحرم مناضلا هذا الحق؟!! وهل يستوي شيء من ذلك مع الشملان الذي تشيّد تكوينه الإنساني على الذهاب للحياة بكل مكوناتها؟!! . أجهدني اعتقال الثمانينيات الطويل لكني لم أمر طوال سنواته بلحظة ضعف ، ولم تداخلني لحظة غضب على أحمد ، لكني ضعفتُ في اعتقال التسعينيات القصير حين شهدتُ معاناة الأبناء ، رددت دواخَلي أحيانا : كان يُفترض بأحمد أن يفكر قليلا في عياله ، غضبتُ منه لأجلهما ، أما اليوم فقد عدت قوية به وأنا أراهما يفخران أمام الملأ بأبٍ لهما اسمه أحمد الشملان .

***

* (مسيرة النضال لا ترتهن لأفراد ولا تنتهي بتوقف مجموعات ، ومادام الظلم قائما والحق مصادرا والإنسان يعاني فالمسيرة النضالية من أجل غد انساني أفضل لا بد أن تمضي قدما بمن لديه الاستعداد والعزم على المواصلة) ، قول ظل أحمد الشملان يردده على مسامعي -بصيغة أو بأخرى- مذ عرفته وطوال محطات حياتنا ، قد يكون بإمكاني اعتبار القول شعار أحمد الشملان في الحياة والنضال .
* الرجولة والرجولية -في معناها القاموسي- هي : شدة وصلابة وكمال الرَجُل ، العقل والقلب يهتفان معا : أحمد الشملان : «رجل النضال الوطني» .

قائمة المراجع

كتب:

١ . آل ناصر ، علي بن شداد . «الذخيرة في مشجرات وأنساب قبائل الجزيرة» . الدوحة : المؤلف .٢٠٠٤ .

٢ . إسماعيل ، حسين . أخبار البحرين في القرن العشرين . البحرين : المعد . ٢٠٠٢

٣ . باروت ، محمد جمال . حركة القوميين العرب . النشأة-التطور-المصائر . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ١٩٩٧ .

٤ . الباكر ، عبدالرحمن . «من البحرين إلى المنفى : سانت هيلانة» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٢ .

٥ . البحارنة ، حسين محمد . «البحرين بين دستورين» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٥ .

٦ . البحارنة ، حسين محمد . «التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربي ١٨٢٠-٢٠٠٤» . بيروت : دار الكنوز الأدبية .٢٠٠٥ .

٧ . البسام ، خالد . « يوميات المنفى . عبدالعزيز الشملان في سانت هيلانة ١٩٥٦-١٩٦١» . البحرين : المؤلف . ٢٠٠٦ .

٨ . التل ، سهير سلطي . حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . (سلسلة الثقافة القومية ، ٣١) . ١٩٩٦

٩ . الجاسم ، محمد عبدالقادر والشاعر ، سوسن علي . «البحرين . . قصة الصراع السياسي ١٩٠٤-١٩٥٦» . د .م : المؤلفان . ٢٠٠٠

١٠ . حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام التضحيات والأمل . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٤- نوفمبر ١٩٩٥» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية [١٩٩٦] .

١١ . حركة أحرار البحرين الإسلامية .»عام الإصرار والصمود . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٥- نوفمبر ١٩٩٦» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [١٩٩٧] .

١٢ . حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام الإرهاب الرسمي والشجب الدولي . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر ١٩٩٦- ١٩٩٧» . لندن :

حركة أحرار البحرين الإسلامية [١٩٩٨] .
١٣ . حركة أحرار البحرين الإسلامية . «عام التكامل بين الداخل والخارج . يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين . يناير ١٩٩٩-ديسمبر ١٩٩٩» . لندن : حركة أحرار البحرين الإسلامية . [٢٠٠٠] .
١٤ . حسن ، جعفر . «تمنّع الغابة الطرية» . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ٢٠٠٥ .
١٥ . حسين ، رضا ناصر . «قبيلة عنزة . تاريخها . رجالاتها . أنسابها في العراق والجزيرة» . بيروت : دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع . ٢٠٠٥
١٦ . حميدان ، أحمد . «هيئة الاتحاد الوطني في البحرين . ولادة الحركة الوطنية الجديدة» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ .
١٧ . الخطيب ، أحمد . الكويت : من الإمارة إلى الدولة . ذكريات العمل الوطني والقومي-١» . إشراف غانم النجار . الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي . ٢٠٠٧ .
١٨ . دراج ، فيصل وباروت ، محمد جمال . «الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية» . ج ٢ . دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية . ٢٠٠٠
١٩ . «دعاة حق وسلام» . البحرين : مركز ابن الهيثم البحراني . [٢٠٠٢] .
٢٠ . ربيعة ، علي . «لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٧ .
٢١ . الزياني ، أمل . «البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣» . بيروت : المؤلفة .١٩٧٣
٢٢ . السيد ، محمد . «يوميات من انتفاضة مارس ١٩٦٥ . معايشة شخصية من المحرق» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٨ .
٢٣ . الستري ، حيدر . «شموخ الجراح» . ط ١ . لندن : المؤلف . ١٩٩٦ .
٢٤ . الشملان ، أحمد عيسى . «أجراس الأمل» . ج ١ . أسرة الأدباء والكتاب . البحرين : ٢٠٠١ .
٢٥ . الشملان ، أحمد عيسى . «مقالات في المسرح» . وزارة الإعلام . البحرين : ٢٠٠٥ .
٢٦ . الشهابي ، سعيد . «البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ١٩٩٦ .

٢٧ . الشيراوي ، عبدالمنعم محمد قاسم . «أوراق عمالية» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٥ .
٢٨ . العبيدي ، ابراهيم خلف . «الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١» . لندن :دار ليلى .٢٠٠٤ .
٢٩ . العكري ، عبدالنبي . «التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٣ .
٣٠ . غزال ، منى برهان . «تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ إلى ١٩٧٠» . د .م : المؤلفة . ١٩٩١
٣١ . فخرو ، منيرة . «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين» . القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية . [١٩٩٦] .
٣٢ . لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين . «البحرين وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة» . كوبنهاجن : اللجنة . ١٩٩٨ .
٣٣ . لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين . «حول خرق حقوق الإنسان في البحرين» . دمشق : اللجنة . ١٩٨٨ .
٣٤ . المديرس ، فلاح عبدالله . «الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٤ .
٣٥ . مطيويع ، عبدالله محمد راشد . «صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٦ .
٣٦ . المنبر الديمقراطي التقدمي . «أحمد الذوادي يتذكر» . البحرين : المنبر الديمقراطي التقدمي . ٢٠٠٧ .
٣٧ . موسى ، حسين . «النضال الوطني الديمقراطي الحديث لشعب البحرين : ١٩٢٠-١٩٨١» . د م : المؤلف . ٢٠٠٧ .
٣٨ . النبهاني الطائي ، محمد بن خليفة بن حمد بن موسى . التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية . بيروت : دار إحياء العلوم . ١٩٨٦
٣٩ . نخلة ، إميل . ترجمة عبدالنبي العكري . «البحرين . التطور السياسي في مجتمع متحدِّث» . بيروت : دار الكنوز الأدبية . ٢٠٠٦ .

موسوعات:

١ . زهيري ، كامل وفريق من الباحثين . «موسوعة الهلال الاشتراكية» . القاهرة : دار الهلال . ١٩٧٠ .

٢ . الطيب ، محمد سليمان . «موسوعة القبائل العربية . بحوث ميدانية وتاريخية» . القاهرة : دار الفكر العربي . ١٩٩٥

برامج سياسية:

١ . جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . «الأرضية السياسية المشتركة بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين» . د م : منشورات الجبهتين . أواخر يناير ١٩٨١ .

٢ . جبهة التحرير الوطني البحرانية . «برنامج البديل الديمقراطي في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني وتحقيق الديمقراطية» . منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية . د م . د ت .

٣ . المبادئ والبرنامج السياسي العام للتجمع الوطني الديمقراطي-تحت التأسيس . البحرين : مارس ٢٠٠١

تقارير:

١ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير التنظيمي للجنة المركزية . الدورة الأولى . فبراير ١٩٧١

٢ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير التنظيمي المقدم من المكتب السياسي للمؤتمر الحزبي الثالث . أكتوبر ١٩٧٠ .

٣ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير الختامي لأعمال المؤتمر العام الثالث . بيروت : أكتوبر ١٩٧٠ .

٤ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث . بيروت : اكتوبر ١٩٧٠ .

٥ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير عن الإمارات صادر عن المؤتمر الثاني للحركة . ١٩-٢١ يوليو ١٩٦٨ .

٦ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير عن الحوار مع حزب

العمل العربي في عمان . ١٩٧١ .
٧ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . تقرير اللجنة التنفيذية . يوليو ١٩٧٤ .
٨ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . اللجنة المركزية . الدورة الأولى . التقرير التنظيمي . فبراير ١٩٧١ .
٩ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . محاضر جلسات اللجنة المركزية . الدورة الأولى . حول العلاقات مع جبهة التحرير . بيروت : فبراير ١٩٧١ .
١٠ . الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي . «الوضع الراهن ومهماتنا» وثيقة صادرة عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية . بيروت : أكتوبر ١٩٧٠
١١ . منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) . تقرير «انتهاكات روتينية وإنكار روتيني : الحقوق المدنية والأزمة السياسية في البحرين» . المنظمة . نيويورك : ١٩٩٧ .

نشرات:

١ . «الأمل» . جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين . ع : ٤ ، ٣٥ ، ٤٠ .
٢ . «الجماهير» . جبهة التحرير الوطني البحرانية . ١ ديسمبر ١٩٦٢ .
٣ . «٥ مارس» . الجبهة الشعبية في البحرين . ع ٩ . مارس ١٩٦٧ .
٤ . «طريق الشباب» . اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني . عدد ٤ و١٠ .
٥ . «الفجر» . جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع ٦٧ . فبراير ١٩٨٥ .
٦ . «النضال» . جبهة التحرير الوطني البحرانية . ع١ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ .

بيانات:

١ . بيان صادر عن المكتب الإعلامي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين . لندن : ٦ سبتمبر ١٩٩٥ .
٢ . حركة أحرار البحرين . بيان صحفي . لندن : ٢٣ ابريل ١٩٩٦ .
٣ . بيان الملتقى الوطني الديمقراطي . البحرين : ديسمبر ١٩٩٥ .

٤ . بيان «بعيدا عن الأصولية قريبا من الديمقراطية» . قراءة في الأزمة السياسية الراهنة في البحرين . نحو تفكير وطني جديد ومسؤول» . مخطوط غير مطبوع . البحرين : ٧ أبريل ١٩٩٦ .

صحف:

١ . «أخبار الخليج» . البحرين : الأعداد الصادرة في :
١١ و١٣ و١٥ يناير ١٩٨٩ ، ١٢ يونيو ١٩٩٠ ، ٣٠ مارس ١٩٩١ ، ٢ فبراير ١٩٩٣ ، ١٢ مارس ١٩٩٣ ، ١٤ و٢٨ أبريل ١٩٩٣ ، ٥ يونيو ١٩٩٣ ، ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ ، ٢٣ و٢٨ و٣٠ ديسمبر ١٩٩٣ ، ٢٩ يناير ١٩٩٤ ، ٥ فبراير ١٩٩٤ ، ١٥ مارس ١٩٩٤ ، ٢٢ مارس ١٩٩٤ ، ١٤ أبريل ١٩٩٤ ، ١٦ مايو ١٩٩٤ ، ٥ يونيو ١٩٩٤ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤ ، ٦ و٢٤ و٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤ ، ٥ مارس ١٩٩٥ ، ٨ فبراير ١٩٩٦ ، ١٤ نوفمبر ١٩٩٩ ، ١٣ مارس ٢٠٠٠ ، ١٨ فبراير ٢٠٠١ ، ١٥ و٢٢ أبريل ٢٠٠١ ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠١ ، ٢٠ سبتمبر٢٠٠١ ، ١٦ يوليو ٢٠٠٢ ، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧ .

٢ . «الأيام» . البحرين : الأعداد الصادرة في :
٢٥ ديسمبر ١٩٩١ ، ٤ مارس ١٩٩٥ ، ٨ فبراير١٩٩٦ ، ٢٤ فبراير ٢٠٠١ ، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٢ ، ٣ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣ ، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧ ، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٣ . «الأضواء» البحرين : الأعداد الصادرة في : ٢٧ أغسطس ١٩٧٠ ، ٢٧ أبريل ١٩٩١ ، ٢١ ديسمبر ١٩٩١ ، ١ مايو ١٩٩٣ .

٤ . «الخليج» . الشارقة : الأعداد الصادرة في :
٢٠ أكتوبر ١٩٩٠ ، ٨ و١٧ و١٩ و٢٣ ديسمبر ١٩٩١ ، ٨ و٢٨ ابريل ١٩٩٢ ، ٢٠ يونيو ١٩٩٢ ، ١ يوليو ١٩٩٢ ، ٣ أغسطس ١٩٩٢ ، ٤ أكتوبر ١٩٩٢ ، ١٧ و٢٤ نوفمبر ١٩٩٢ ، ١ و١٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، ٣٠ مارس ١٩٩٣ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ ، ٤ و١١ أبريل ١٩٩٥ ، ١ يونيو ١٩٩٥ ، ١٤ يناير ١٩٩٦ ، ١١ فبراير ١٩٩٦ ، ٥ يونيو ١٩٩٦ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ ، ١٥ يناير ١٩٩٧ ، ٧ و١٥ مايو ١٩٩٧ ، ٢ و١٨ أغسطس ١٩٩٧ ، ٥ أغسطس ٢٠٠٢ .

٥ . «الراية» . الدوحة : ٢ و٩ و١٠ أغسطس ١٩٩٧

٦ . «الرأي العام» . الكويت : ٢٦ مايو ١٩٩٧ ، ٢٥ يونيو ١٩٩٧ .
٧ . «القبس» . الكويت : الأعداد الصادرة في : ١٧ يناير ١٩٨٣ ، ٩ و٢٣ مارس ١٩٨٥ ، ١١ و٢٠ أبريل ١٩٨٥ .
٨ . «القدس العربي» . لندن : الأعداد الصادرة في : ٢٠ و٢٨ ابريل ١٩٩٥ .
٩ . «الوسط» . البحرين : الأعداد الصادرة في : ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ ، ١٤ و٢١ أكتوبر ٢٠٠٨ .
١٠ . «الوطن» . البحرين : الأعداد الصادرة في : ٢١ مايو ٢٠٠٦ ، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧ .
١١ . «الوطن» . الكويت : الأعداد الصادرة في :
٦ أكتوبر ١٩٨٨ ، ٢٧ أكتوبر١٩٩١ ، ٣ و٦ و١٢ نوفمبر ١٩٩١ ، ٦ و١٣ ديسمبر ١٩٩١ ، ١٨ مارس ١٩٩٢ ، ٦ أبريل ١٩٩٢ ، ٢٦ يونيو ١٩٩٢ ، ١٦ يوليو ١٩٩٢ ، ٣ أغسطس ١٩٩٢ ، ٣ و٢٩ نوفمبر ١٩٩٢ ، ٢٢ و٢٤ ديسمبر ١٩٩٢ ، ٣١ يناير ١٩٩٣ ، ٣٠ مارس ١٩٩٣ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤ ، ١٩ يناير ١٩٩٥ ، ٢١ و٢٤ فبراير ١٩٩٥ ، ٤ و١١ أبريل ١٩٩٥ ، ١٣ مايو ١٩٩٥ ، ١ يونيو ١٩٩٥ ، ٩ يوليو ١٩٩٥ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥ ، ٥ أكتوبر ١٩٩٥ ، ٥ ديسمبر ١٩٩٥ ، ٣ و١٣ و١٤ يناير ١٩٩٦ ، ٥ يونيو ١٩٩٦ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ .
١٢ . «الوقت» البحرين : الأعداد الصادرة في : ٦ مارس ٢٠٠٧ ، ٢٧ و٢٨ يونيو ٢٠٠٧ ، ٧ أغسطس ٢٠٠٧ ، ١٨ و٢٠ و٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧ ، ٧ و١٤ يناير ٢٠٠٨ .

مجلات:

١ . «هنا البحرين» . البحرين : ع ١٦٩٦ . البحرين : ٥ يونيو ٢٠٠٢ .
٢ . «آفاق» . البحرين : س ٣ . ع ١٢ . البحرين : ابريل ١٩٩٧
٣ . «صدى الأسبوع» . البحرين : ١٠ يناير ١٩٨٨ و١٠ يناير ١٩٨٩ .
٤ . «الحرية» . بيروت : ١٨ يونيو ١٩٧١ .
٥ . «الطليعة» . الكويت : ١٧ أغسطس ١٩٧٤ و٢١ فبراير ١٩٩٦ .
٦ . «الكويت» . الكويت : ١ يونيو ١٩٩٤ .
٧ . «الدستور» . عمّان : ١ نوفمبر ١٩٩٧ .

أوراق بحث:

١ . الشملان ، أحمد . «تطور النظام السياسي والنضال الوطني الديمقراطي في البحرين» . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير . موسكو : جامعة الصداقة . ٤ فبراير ١٩٨١

٢ . رضي ، كريم . «أحمد الشملان- قصيدة وطنية طويلة أو الكتابة بوصفها مقاومة» ورقة مقدمة في أمسية أدبية . أسرة الأدباء والكتاب . البحرين : ٢ أكتوبر ٢٠٠٦ .

٣ . لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين . «شيء من تاريخ الطبقة العاملة» . ط ١ . د .م : لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية في البحرين . ١٩٧٨ .

مواقع الكترونية:

١ . شبكة الإعلام العراقي الجريدة الالكترونية «الصباح» ٢٠٠٣

٢ . الموقع الالكتروني لمجلة الطليعة العدد ١٤٢٣

٣ . ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة .

٤ . www.alnoaimi.org .

مواد أرشيفية:

١ . أرشيف أشعار أحمد الشملان .

٢ . أرشيف رسائل أحمد الشملان .

٣ . أرشيف مقالات أحمد الشملان .

٤ . أرشيف وثائق أحمد الشملان .

٥ . أرشيف سجلات جمعية المحامين البحرينية .

٦ . أرشيف الصحافية عصمت الموسوي .

٧ . أرشيف دعاوى ترافع فيها أحمد الشملان أمام المحاكم .

٨ . أرشيف محاكمة أحمد الشملان . البحرين . أبريل- مايو ١٩٩٦ .

ملحق الصور

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الزعماء السياسيون من عائلة الشملان في البحرين

الزعيم سعد بن عبدالله الشملان
١٨٨٠-١٩٥٤

الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان
في الأربعينيات

الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان يخطب في الجماهير - ١٩٥٥

الزعيم عبدالعزيز بن سعد الشملان
في السبعينيات

المناضل أحمد بن عيسى الشملان

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

البيت القديم الذي تربى وترعرع فيه أحمد الشملان - أم الحصم / البحرين

الوالد عيسى بن سالم الدغيّم

الوالدة سبيكة بنت عبدالله الشملان

الأشقاء الخمسة من اليمين عبدالله ، أحمد ، صفيّة ، يوسف وشملان في البيت القديم

بداية المرحلة المتوسطة - ١٩٥٦

المرحلة التوسطة – ١٩٥٨

المرحلة الثانوية – الكويت ١٩٦٣

أحمد الشملان مع زميل دراسة ظفاري ، المرحلة المتوسطة – الكويت ١٩٥٨

أحمد الشملان ومعلمه بالمرحلة الثانوية - الكويت ١٩٦١

من اليمين عمر (عماني) ، أحمد الشملان وعدنان الأسدي القاهرة - الأهرامات - أغسطس ١٩٦٣

أحمد الشملان أواخر الستينيات

مدخل البيت الذي اختبأ فيه أحمد الشملان ورفاقه وداهمتهم فيه شرطة الأمن
خلال انتفاضة مارس ١٩٦٥ ، المحرق - البحرين

من اليمين شاكر عقاب ، راشد العبسي ، أحمد الشملان ،
عبدالله مطيويع وقاسم حداد - صيف ١٩٦٧

من اليمين راشد نجم ، مراد عبدالوهاب ، عوض بدر وأحمد الشملان بغداد - ٢٤ يناير ١٩٦٨

أحمد الشملان الطالب
بجامعة بغداد - ١٩٦٨

من اليمين أحمد الشملان ، حمد المناعي وعيسى الأنصاري - جامعة بغداد ٢٤ أبريل ١٩٦٨

من اليمين أحمد الشرفا ، قاسم حداد وأحمد الشملان مطار دبي ١٩ مارس ١٩٧٠

١

٢

١ + ٢ أحمد الشملان وفوزية مطر لبنان - ١٩٧١

أحمد الشملان ١٩٧٠

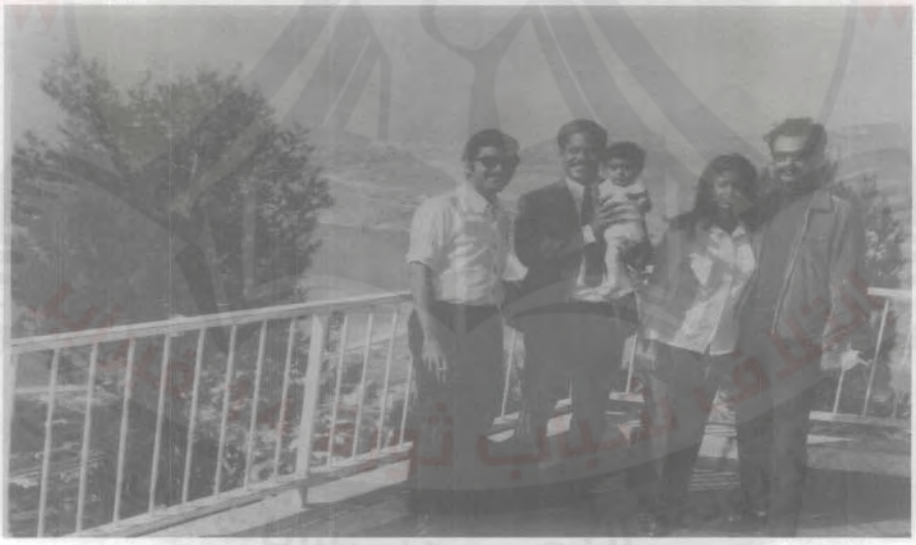

من اليمين قاسم حداد ، موزة الشملان ، أحمد الشملان يحمل طفول حداد وعبدالرحمن السندي
جونيه – لبنان ٢١ أكتوبر ١٩٧١

إجراءات عقد قران أحمد الشملان وفوزية مطر في مسجد موسكو المركزي ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦

أحمد الشملان – موسكو ١٩٧٥

إجراءات عقد قران أحمد الشملان وفوزية مطر في مسجد موسكو المركزي ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦

أحمد الشملان - الحياة الأسرية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين

أحمد الشملان - ١٩٨١

أحمد الشملان -١٩٨٧

مشاركات عامة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين

١

٢

١ +٢ اجتماعات الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب البحرين - ديسمبر ١٩٩٣

في المؤتمر القومي العربي الخامس ببيروت - مايو ١٩٩٤

ورشة عمل حول القواعد الأساسية في التحكيم التجاري - البحرين ١٩٩٦

مع عـــدد من أعـــضـــاء لجنة
العـــريضـــة الشـــعـــبـــيـــة

أحمد الشملان – ١٩٩٥

مع محمد جابر صباح وعلي ربيعة – ١٩٩٤

يعانق المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري - ١٩٩٥

مع الأستاذ عبدالوهاب حسين - ٢٠٠٧

مع المرحوم المهندس هشام الشهابي ٢٠٠٥

مع الشيخ عيسى الجودر ٢٠٠٥

أحمد الشملان في المستشفى بعد جلطة القلب ، البحرين ديسمبر ١٩٩٦

أحمد الشملان يرقد في المستشفى بعد الجلطة
الدماغية . البحرين أغسطس ١٩٩٧

أحمد الشملان بعد المرض

في لندن

في بيروت

في دمشق

في اليوبيل الفضي لجمعية المحامين البحرينية ، البحرين نوفمبر ٢٠٠١

في احتفال الذكرى الخمسين لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية – ٢٠٠٥

وزارة الإعلام تكرم أحمد الشملان على مجمل مسيرته الكتابية والإبداعية البحرين ٥ أكتوبر ٢٠٠٦

صحيفة «الوسط» تكرم أحمد الشملان البحرين ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧

خالد الشملان يلقي كلمة العائلة في حفل تكريم صحيفة «الوسط» لأحمد الشملان

حفل تكريم اللورد ايريك ايفبوري - جمعية حقوق الإنسان البحرينية - البحرين ١١ اكتوبر ٢٠٠١

حفل تكريم اللورد ايريك ايفبوري - جمعية حقوق الإنسان البحرينية
- البحرين ١١ اكتوبر ٢٠٠١

تقديم الجائزة التقديرية (جائزة الشملان) للفائز علي التاجر البحرين صحيفة «الوسيط»
١٢ اكتوبر ٢٠٠٨

حفل تقديم جمعية حقوق الإنسان البحرينية درع أحمد الشملان للمحامي د. حسن رضي
البحرين ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨

مع رفاق جبهة التحرير الوطني والمنبر الديمقراطي التقدمي

مع رفاق جبهة التحرير الوطني والمنبر الديمقراطي التقدمي

مع رفاق جبهة التحرير الوطني والمنبر الديمقراطي التقدمي

مع عدد من الرموز الوطنية والوجوه من التيار الوطني الديمقراطي

٢٠٠٥

٢٠٠٧

٢٠٠٨

في مجلس أحمد الشملان

في مجلس أحمد الشملان

في مجلس أحمد الشملان

مع الأصدقاء

مع الأصدقاء

صور عائلية

الوسط

الوسط

مع د . عبدالمالك خلف التميمي الكويت ١٠ فبراير ٢٠٠٥

مع الأستاذ محمد القديري / الكويت - ١١ فبراير ٢٠٠٥

مع د . أحمد حميدان / البحرين – ١٥ أغسطس ٢٠٠٥

مع د . عبدالهادي خلف والأستاذ علي ربيعة / البحرين – ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥

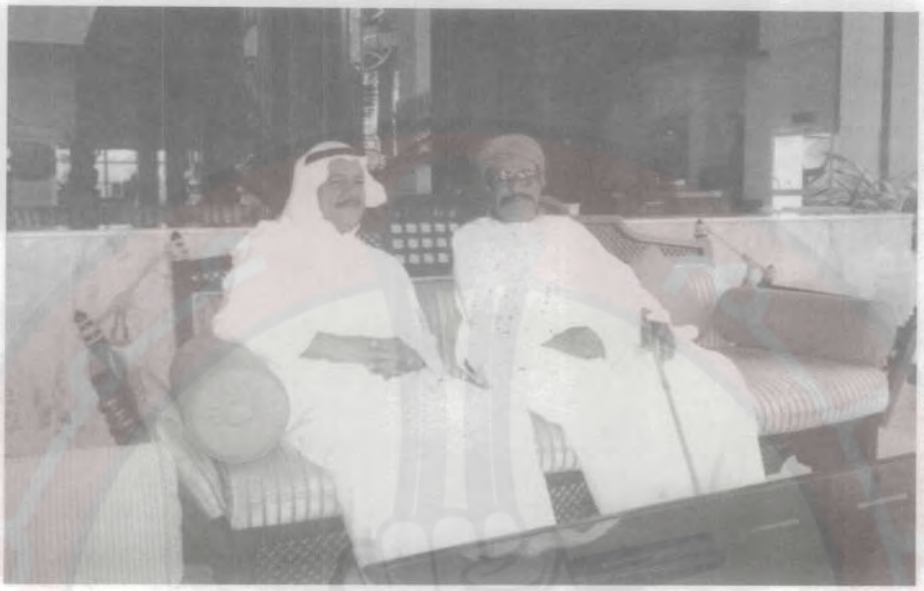

مع عبدالحافظ جمعان

في منزل أحمد عبدالصمد

مع أحمد البريكي على مشارف وادي نحيز

مع د . جابر مرهون الوهيبي

ملحق الوثائق

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الوثيقة ١

بيـــــان للشعب البحريني

رداً على البيان الذي اصدرته حكومة البحرين بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٥ بأمر الحاكم ايضاحاً لموقفها تجاه المطالب الشعبية التي طرحها الشعب في اضرابه العام ومظاهراته الاحتجاجية الـــتي شملت كافة مدن البحرين وقراها والتي استشهد فيهـــا عدد من العمال والطلاب برصاص الاستعمار والمباحث الفاشستية .

لقد ورد في البيان ان الحكومة قد امرت بتشكيل لجنة للنظر في شؤون عمال شركة نفط البحرين المحدودة وايقاف الفصل في الوقت الحاضر. نحن القوى الشعبية قائدة نضال شعبنا ضـــد المستعمرين والذي يهمنا من امر البيان ان الحكومة لم تتمكن ان تتجاهل مطالب العمـــال لذا فنحن نطرح مطالب الشعب الاتية :

١ — ان تشكيل لجنة للقيام بالنظر في شؤون العمال هي احدى مطالبهم على ان يشترك مثلوا العمال المنتخبون من قبلهم في اللجنـة والذين يجب ان يكونوا الاغلبية في اللجنة وعلى ان يكون عمل اللجنة النظر في شؤون جميـع عمال البحرين وليس عمال شركة النفط فقط .

٢ — السماح للعمال البحرينيين بتشكيل نقابات تخصهم .

٣ — ايقاف الفصل وارجاع العمال البحرينيين الى اعمالهم سواء كانوا في شركة النفط او في الحكومة او لدى الشركات الاخرى والمقاولين .

٤ — تشكيل لجنة يشترك فيها العمال والطلاب للتحقيق في اطـــلاق النار على التظاهرات ومعاقبـــة المسؤولين عن حوادث اطلاق النار التي ادت الى قتل وجرح المتظاهرين في المحـــرق والمنامة والرفاع وسترة .

٥ — رفع حالة الطوارىء فوراً واطلاق حرية الصحافة والاجتماع والكلام والتظاهر .

٦ — فصـــل الموظفين البريطانيـــين والاجانب من جهاز الشرطـــة وتصفية جهاز «قمع والتجسس « المباحث » .

٧ — اطلاق سراح جميـع المعتقلين في الحال ووقف الملاحقات والمطاردات .

هذه هي مطالب الشعب البحريني الثورة الاتية وسيناضل من اجل تحقيقها .

عاش نضال الشعب البحريني البطل
عاشت الوحدة الوطنية سلاح شعبنا .

الحركة العربية الواحدة	اتحاد العمال البحريني	الشباب القومي البحريني
جبهة التحرير الوطني	اتحاد الطلبة البحريني	حركة القوميين العرب

صورة للبيان الذي اصدرته القوى الوطنية ابان انتفاضة ١٥ مارس ١٩٦٥

الحياة على خط النار

مقتطفات من وصف بقلم أحمد الشملان لأجزاء من المنطقة الوسطى منطقة القتال الأساسية في ظفار ربيع العام ١٩٧١

** آخر نقاط التوقف في المنطقة الغربية هي «بيت ضروب» ، وباجتياز هذه المنطقة تبدأ الأرض بالارتفاع الهادئ مع الانبساط نحو الشرق ، وتقل كثافة الغابات ، وتقصر أشجارها حتى تبدو نباتات جبلية قصيرة . وفي الطريق الى وحدة «هوشي منه» وجبال «سمحان» ومع آخر مناطق الوحدة الغربية يمكن للمرء إذا ما التفت ساعة الغروب الى الوراء نحو الغرب أن يشاهد جبل «شعبوت» غارقا في الضباب ، وتبدو قمته كما لو كانت مركبا هائلا مقلوبا على وجهه ، بينما يطوّق كتلة الضباب الملتفة حوله شريط أحمر يشتد لونه كلما أوغلنا نحو الشرق ارتفاعا وأوغلت الشمس في المغيب ، بعدها تصادفنا شجيرات تشبه النخل بقامة الرجل الاعتيادية لا يزيد طولها عن أربعة أذرع قاسية مغروسة في الأرض الصخرية دون أشواك . . .

** مع وصولنا الى وادي «المغسيل» يبدأ السفح في الانخفاض نحو الساحل بتدرج ويبدأ الساحل في الظهور مباشرة حيث يمكن رؤية الجبل الأجرد الذي يبسط ذراعيه على محاذاة ساحل البحر على الجهة اليمنى . ويتصل بجبل «المغسيل» سهل واسع ويمتد من سفح الجبل رأس صخري يشكلان خليجا صغيرا حيث يمكن ملاحظة السفن من بعيد وأعمدة الدخان تتصاعد منها وأصوات صفاراتها وذلك هو ميناء «ريسوت» .

وحدة هوشي منه :

** بوصولنا الى وادي «مغسيل» نكون قد دخلنا حدود منطقة «هوشي منه» التي تمتد من وادي «غدغد» حيث تبدأ حدود المنطقة الوسطى . تمتاز هذه المنطقة والتي كانت تعرف سابقا باسم «جبال سمحان» بوعورتها الشديدة وصعوبة التنقل فيها إلا في المناطق المطلة على السهل الساحلي حيث تبعد عن ساحل البحر مسافة

تقدر بعشرين كلم وعبورها خطر خاصة أثناء النهار ، أما في الليل فان الخطر من الاصطدام بالألغام هو الماثل دائما والسبب أن العدو لم يعد قادرا على تثبيت مواقعه في داخل المنطقة فيلجأ الى التمركز في المناطق المنبسطة المكشوفة البعيدة عن الجبال والغابات حيث يمكن ملاحظة خيامه وخنادقه وطاقم الحراسة أثناء تبديل الحرس بوضوح كامل إذا ما تمكن المرء من الإشراف على المنطقة السفلى من سفح الجبل المطل على السهل المنبسط والذي تغطيه شجيرات قليلة ، ويتحتم أخذ الحذر من أن يلمع السلاح أو أي قطعة معدنية إذا ما انعكس عليه ضوء الشمس فيلفت نظر العدو . وبالنظر الى صعوبة دخول العدو الى هذه المنطقة المحررة ، فانه يقوم بقصف مكثف كل صباح ومساء حيث يطلق ما لا يقل عن ثلاثين قذيفة مدفع ميدان على قمم «هوشي منه» دون تحديد لأهداف معينة .

**عندما شرعنا في النزول إلى الطريق المارة بسفح الجبل للوصول الى مقر الفرقة الثانية من وحدة «هوشي منه» تناهى الى سمعنا صوت محركات سيارات «بدفورد» وهي تقطع الطريق الموصلة بين مركز الجيش في « المغسيل» و «ريسوت» ، كان صوتها من الارتفاع بحيث اضطررنا الى أخذ مواضع استعداد عسكرية وراقبناها حتى تلاشت الى ساحل «ريسوت» وبعدها واصلنا مسيرنا وعلي يميننا «ريسوت» وعلى شمالنا قمم «هوشي منه» الملفحة بدوريات جيش التحرير الشعبي والتي كانت تراقبنا دون أن نلاحظها . بالنظر الى خطورة الطريق فقد استغرق تحركنا وقتا ليس قصيرا مما اضطرنا الى المبيت في أحد الوديان قبل الوصول الى مقر الفرقة الثانية ، ومع أشعة الصباح الأولى واصلنا تحركنا الحذر صعودا ، بينما كانت طائرة «هليكوبتر» تحلق متجهة الى ميناء «ريسوت» من صلالة وقذفتنا قمة الجبل الذي صعدناه الى وادي ضيق انتقلنا منه الى مقر الفرقة الثانية التي لم يطل بقاؤنا فيها طويلا وواصلنا سيرنا الطويل باتجاه المنطقة الوسطى مسرح أكثر وأعنف العمليات العسكرية وحروب العصابات في تاريخ ثورة التاسع من يونيو ، وكل الثورات في عمان والخليج حتى السنة الحالية .

على مشارف صلالة :

ما أن تجتاز حدود « هوشى منه» وتدخل حدود منطقة الوسط حتى ترى من قمة الجبل الفسيحة مدينة صلالة ، بحصنها الأبيض ذي البروج الثلاثة الرئيسية التي

عليها علم السلطنة ، بينما يبدو السور المحيط بالمدينة باهتا غير واضح المعالم ، كما يمكن تمييز قطع الأراضي المزروعة الخضراء ونخيل جوز الهند وبيوت المواطنين الموزعة بين المزارع والحصن ، بينما يمتد خلفها من الجنوب بحر العرب الذي يربطها بالمحيط الهندي ، وتتناثر في البحر وبالقرب من ميناء صلالة بعض السفن الصغيرة وثلاث قطع حربية من الأسطول البريطاني في الخليج ، كما يمكن ملاحظة معسكرات الجيش الصغيرة المتناثرة في سهل صلالة الفسيح .

وادي نحيز :

نحن نقترب هابطين وادي « نحيز» الذي يتفرع منه وادي «حمرين» ذو المؤتمر الشهير في تاريخ الثورة في عموم عمان والخليج العربي . وادي « نحيز» هو واد فسيح تلتقي فيه مجموعة وديان صغيرة أشهرها «حمرين» ، وتحيط به سلسلة جبال بشكل دائري وهو منيع لهذه الصفات بالذات ، ولا يتوقف القصف الجوي ومدفعية الميدان عن هذا الوادي ، كما أنه الوادي الذي شهد اندحار جيوش المرتزقة علي يد جيش التحرير الشعبي ، حيث يحيا سكانه بحرية تامة ولا يخضعون لدفع الضرائب للسلطنة ، تتكثف في هذا الوادي غابات كثيفة من أشجار (الكنار) وأرضه صالحة للزراعة وقليلة الوعورة ، ويعتبر قلب المنطقة الوسطى ومركزها .

(*) حازم العاصي . «الحياة على خط النار» . تقرير . مجلة «الحرية» . بيروت : ١٨ يونيو ١٩٧١ .

الوثيقة ٣

بيان مشترك عن لقاء

الحركة الثورية الشعبية في عمان
والخليج العربي والحزب الشيوعي الإيراني (توده)

جرى لقاء بين مندوب عن الحزب الشيوعي الإيراني (توده) ومندوب عن الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، حيث استعرضا الوضع العالمي الراهن وطبيعة التناقضات التي يمر بها العالم في المرحلة الراهنة .

وقد اتفق المندوبان على أن النضال العالمي يتميز بكونه نضالاً يخوضه المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ضد الامبريالية العالمية وحلفائها وعملائها ، وأنهما إذ يؤكدان تأييدهما للنضال العالمي الذي تخوضه حركات التحرر الوطني في العالم وبالأخص في فيتنام ولاوس وكمبوديا والبلدان العربية ، ويؤكدان تأييدهما للمقاومة الفلسطينية في نضالها ضد الصهيونية والامبريالية ويشجبان ويدينان المخططات الامبريالية التي تنفذ بواسطة الطبقة الإقطاعية الرجعية والحكومة المطلقة وعلى رأسها شاه إيران وأمراء الخليج عملاء الامبريالية الانجلو ـ أمريكية ، ويؤكدان على أن الشعب الإيراني والعربي في الخليج لن يسكتا على المخططات الامبريالية ولن يدعاها تمر .

إن الشعب العربي والإيراني تربطهما وحدة كفاحية لا يمكن أن تؤثر فيها مؤامرات الامبريالية وعملائهم . إن الحزب الشيوعي الإيراني يؤيد نضال الحركة الثورية الشعبية كما يؤيد الكفاح المسلح الذي تقوده الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، كما أن الحركة الثورية الشعبية تؤيد النضال الذي يخوضه الشعب الإيراني بقيادة حزبه الشيوعي (توده) ضد الامبريالية والحكومة الرجعية المطلقة وعلى رأسها شاه إيران ، كما يؤكدان دعمهما ومساندتهما لوحدة نضال الشعبين العربي والإيراني .

واتفق المندوبان أن يكون هذا اللقاء فاتحة لقاءات ثورية في المستقبل القريب

عاش نضال الشعوب من أجل التحرر والسلام
والنصر لحركات التحرر والطبقة العاملة ضد الامبريالية العالمية وعملاؤها

١٩٧١/١/١٠
الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي
الحزب الشيوعي الإيراني (توده)

(ملحوظة : مندوب الحركة الثورية كان الرفيق احمد الشملان ، وقد أثار البيان عاصفة من الانتقادات وسط الحركة ، وشكل بداية الافتراق بين الرفيق احمد وأعضاء المكتب السياسي لاحقاً . كما أثار البيان حفيظة حزب توده الذي كان مصراً أن يكون الخليج (الفارسي) حتى في تسمية الجبهتين .)

سعيد / من الذاكرة / ١١ يوليو ٢٠٠٥

الوثيقة ٤

حكومة البحرين

دائـــرة الشـــرطة

GOVERNMENT OF BAHRAIN

POLICE DEPARTMENT

Police Station ..... مركز الشرطة ..... سيار سلمان

Date ..... التاريخ ١٩٧٢/١١/٢٩

To ..... الى ..... محمد عيسى السلمان

.....

..... سكرام الحكم قرب الحان

لقـــد كلفت بان اشعركم انه مطلـــوب حضوركم في مـركـز الشرطة

المذكور اعلاه بتاريخ ١٩٧٢/١١/٣٠

في ..... وذلك بخصوص ..... طلب السرقة

I have been ordered to inform you that your attendance is required in the above-mentioned Police Station on.....

..... in regard of..... at

.....

.....

.....

.....

O/C Police Station ..... ناظر مركز الشرطة

الوثيقة ٥

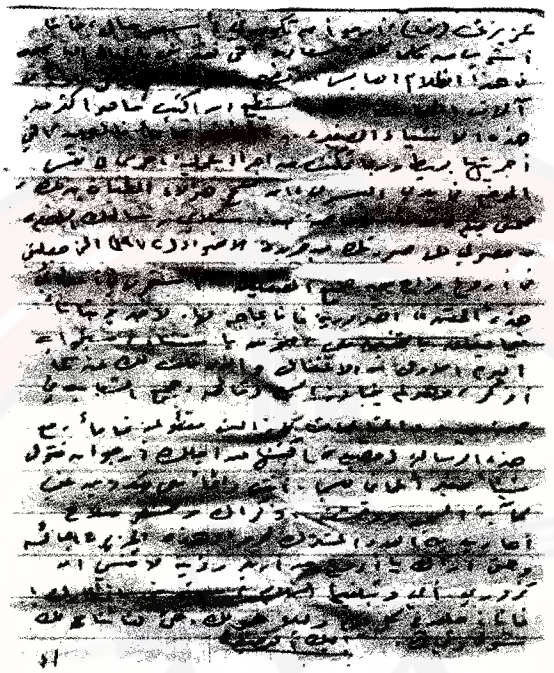

نماذج من الرسائل المهربة من داخل المعتقل واليه - البحرين ١٩٧٣

الوثيقة ٦

أحمد الشملان يلقي كلمة اللجنة المنظمة في أول
احتفال بعيد العمال يُنظم في البحرين - ١ مايو ١٩٧٤

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

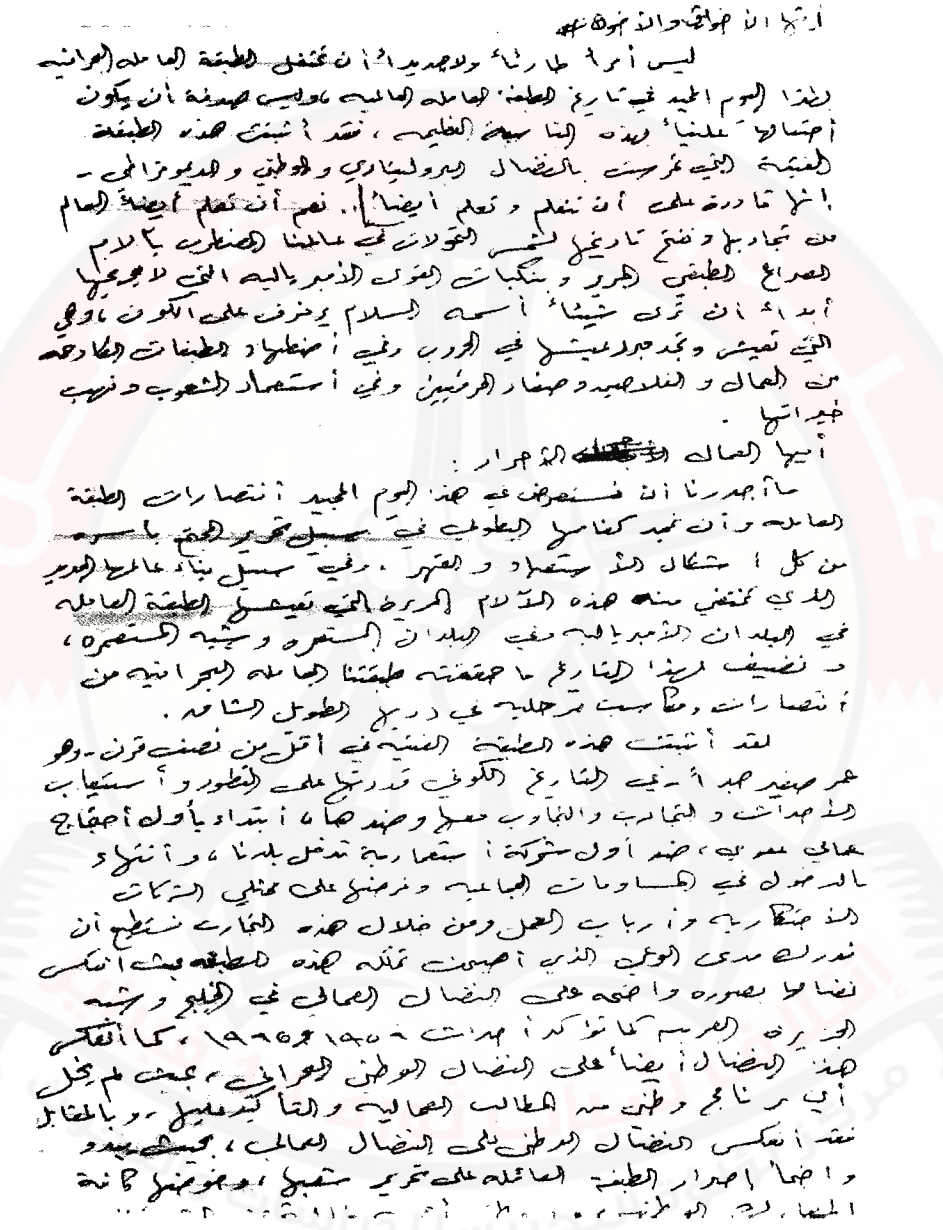

افتتاحية الكلمة التي ألقاها أحمد الشملان بأول احتفال يُقام في البحرين بعيد العمال
١ مايو ١٩٧٤ مكتوبة بخط يده

الوثيقة ٨

من حملات التضامن مع المعتقلين في البحرين خلال سبعينيات القرن العشرين

الوثيقة ٩

من حملات التضامن مع المعتقلين في البحرين خلال ثمانينيات القرن العشرين

الوثيقة ١٠

بـــلاغ صحفـي صـــادر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية

افـرجت مخابـرات البحرين عن المنـــاضل الوطني البـــارز احمد الشمـــــلان ، بعد حوالي خمس سنوات من الاعتقال التعسفي غير القانـوني ، حيث ألقـــي القبض عليه فـــي سبتمبر ١٩٨١ وأودع في السجن بدون محاكمـة ، حيث تعرض لمختلف انواع التعذيب والضغـوط ، وساءت صحته كثيرا .

واحمد الشملان ـ الشخصيـــة الوطنيـــة المعروفة والمناضـل البارز سبق أن تعـــرض للاعتقال مرات عديدة ، فمنذ الستينات حتى اليوم امضى سنوات طويلة في سجون السلطـــات الرجعية البحرانية ، وهـــو لم يكـد يخرج من السجن الا ليدخله من جديد خلال تلك السنوات ، ولم يحدث مرة ان قامت السلطات بتقديمه الى اية محاكمـة ، منتهكة بذلك ابسـط حقـوق الانسان وقواعد القانـون .

ان عودة احمد الشملان الى عائلتـه وشعبـــه بعد كل هذه السنوات من السجن والصمود واستعادته لحقه في الحرية ، هو في جانب منه ثمرة لحملة التضامن العربية والاممية الواسعـة معه ومع كل المعتقلين والسجناء الوطنيين البحرانيين .

ونحن اذ ندين سلطات البحرين لمواصلتها في انتهاك حقوق الانسان ، وفي زجها بالمناضلين في السجن بدون محاكمة ، كما حدث للمناضل احمد الشملان نفسه ، نناشد كل الاشقاء والاصدقاء تشديد حملة تضامنهم مع شعبنا وحركته الوطنية ومطالبتهم باطلاق سراح كافة المعتقلين والسجنـاء السياسيين ، وايقاف التعديات على حقوق الانسان في البحرين .

١١ / ٦ / ١٩٨٦

جبهة التحرير الوطني البحرانية

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

الوثيقة ١١

بسم الله الرحمن الرحيم

/ / ١٤١٤ هجريه

/ / ١٩٩٤م

حضرة الفاضل / صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٣ واجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد ايمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس من الشورى والعدل ، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الاخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي .

واذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ١٩٧٥/٨/٢٦ وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديمُوقراطية الرائدة التي افتتحتموها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب ، وكان شعبكم حريصا على توفير فرص التفكير المتروى لسموكم الكريم في التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم ١٩٧٥/٤ ، فان أملنا كان كبيرا في فتح باب التحاور مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن ، عندما تقدمت نخبة من أبناء وطنكم ومن مواطنيكم بالعريضة التي قدمت الى سموكم في ١٩٩٢/١١/١٥ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقا للدستور .

وكما تعلمون يسموكم فان مجلس الشورى الذي ارتأيتم تأسيسه بارادة اميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة تشريعية عن العمل .

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والاقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية ، والتي لو انتهى عطلها لكانت خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين تعيش معاناة متعددة الأوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتجبر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من أبنائنا من العودة الى وطنهم ، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين ، وتتناقض مع الدستور ، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعا مباشرا الى جانب الاعلام الموجه من قبلها . وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في اشراك المرأة في العملية الديموقراطية ، وذلك باجراء انتخابات حرة ان ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل الى الانعقاد وطبقا للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها :

(للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى .

نص العريضة الشعبية وأول التوقيعات عليها

تابع الوثيقة ١١

٢

ولذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد فى ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل .

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن . ويستمر فى أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد .)

واننا على أمل وثقة فى رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التى قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية , وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على أساس من العدل والشورى والايمان بما أرساه ديننا الإسلامى الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية فى دستور وطننا الغالى .

أدامكم الله لنا وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة . ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة وطننا .

١٥/١

الموقعون على العريضة المطالبة بعودة المجلس الوطنى

الاسم	الوظيفه	التوقيع
د. عبداللطيف محمود آل محمود	استاذ جامعى	
عبدالأمير قصور الحرى	عالم دين وعضو مجلس وطنى سابق	
محمد بحر علوم		
السيد علي السيد جودر		
أحمد عيسى المسقطي	محامي	
عبدالوهاب حسين علي	شرف اجتماعي	
علي قاسم رشيد	مدير عام وعضو مجلس وطنى سابق	
هشام عبدالمحسن الشروقي	مهندس	
احمد قاسم		
د. عبدالعزيز حسين آل	مدير شئون ادارية	
ابراهيم السيد علي كمال الدين	مسؤول التسويه	
د. منيرة أحمد فخرو	استاذة جامعية	
محمد عبدالله عبدالله	مهندس	
عبدالله محمد صالح العباسي		
عبدالله محمد راشد	موظف	

الوثيقة ١٢

Advocate
Ahmed Essa Al-Shamlan
Attorney & Legal Consultant

المحامي
أحمد عيسى الشملان
محاماة واستشارات قانونية

The Honourable Lord Avebury
Chairman
Parlimentary Human Rights Group

Date : 19-03-1995

On behalf of myself and my colleagues, I express our appreciation and respect to you for your very much concern of our democratic cause and human rights in Bahrain. We have all felt your enthusiasm and your advocacy to this cause through the numerous contacts that you make and the lecturs you perform not only for Bahrain people but for other nations where-ever there is violation of human rights. Our friends in the U.K. have this impression about you acting in this field and have conveyed the same to us.

For the last two months we- the sponsors of the petition- have tried all our best with the Amiri Court to fix an appointment for us to meet the Amir so that we deliver the petition with its 22 thousand signaturs to His Highness The Amir .

We also tried unsuccessfully to meet the British Parliamentary delegation who was on a short visit to Bahrain (from 12th to 16th march) . But because we failed to meet with them we have prepared a letter addressed to the head of the delegation Mr. William Powell and signed by us but unluckily we failed to deliver this letter to them . A copy of the letter is enclosed herewith for your reference hoping that you will hand-over one copy to the deligation after his arrival to U.K. ⊛

Regarding the latest political development in Bahrain , we would inform you that at 7.30 on Friday the 17th of March one of the sponsors of the petition Mr. A.Wahab Hassan who is also a member of the delegation to hand-over the petition to the Amir was arrested and was beaten up in front of his family . The next day he was brought to his house for inspecting the house and his family would see that he was seriously tortured and his nose broken . He is still in detention. Needless to say that there is no reason why he is humiliated and illtreated in front of his family and children .

We request your goodselves to give this matter of Mr. A.Wahab your top priority in dealing with human rights organisations . Mr. A.Wahab is a social worker in one of the government schools and his rank is supervisor .

Our best regards and gratitude to you .

Yours Sincerely ,

Ahmed Essa Al-Shamlan
Attorney and Legal Consultant

⊛ Notice : We already sent the the Letter to Mr William Powell by Fax.
Ahmed

هاتف : ٢٥٢٨٦٧ ـ فاكس : ٢٥١٠٠٦ ـ ص.ب :١١٤٦٧ ـ بناية صلاح الدين المنسانة ـ البحرين
Salah Addeen Bldg. - Manama - Bahrain Tel. : 252867 - Fax : 251006 - P. O. Box 11467

إحدى رسائل أحمد الشملان إلى اللورد «ايريك ايفبري»

الوثيقة ١٣

البحرين
٣٠ مارس ١٩٩٥

من اجل حياة ديموقراطية فى البحرين

نحن الموقعين أدناه، بحملتنا وطالبين ديمقراطيين

وانطلاقا من ايماننا بالمسئولية الوطنية تجاه هذا الوطن وأهله مؤكدين استقرار أمنه وسيادته فقد سبق وان ساهمنا فى جميع المبادرات للدعوة الى اعادة العمل بالدستور الذى أقر من مجلس تأسيسى ممثل للشعب وصادق عليه صاحب السمو امير البلاد فى السادس من ديسمبر عام ١٩٧٣، معلنا قيام دولة عصرية عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها ديموقراطى ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ، وللمواطنين حق المشاركة فى الشئون العامه والتمتع بالحقوق السياسية .

لذلك فاننا نؤكد مجددا ضرورة اعادة الحياة الديموقراطية للبلاد باستئناف العمل بالدستور والحياة النيابية بالوسائل العلنية السلمية ، الامر الذى سوف يرسخ الوحده الوطنية ، ويوجد حلولا لجميع المشكلات التى يعانى منها المجتمع ، ويحافظ على المكتسبات التى تحققت نتيجة لجهود المخلصين شعباً وحكومة .

اذا نتطلع وناشد كافة الشرفاء من ابناء هذا الوطن العزيز بمختلف فئاته وطوائفه للعمل سويا متلاحمين لتحقيق هذا الهدف السامى .

الاسم	التواقيع	الاسم	التواقيع

البحرين: هل هي معارضة أم ممازحة؟

احمد الشملان *

■ كتب الصديق حافظ الشيخ في جريدة (القدس العربي) مقالا بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٠ تحت عنوان «البحرين: شيء من ممارسة غير معهودة». وكما كتب كما هو واضح من مقاله يتكلم بلغة خاصة توحي بالإنعدام في الشفافية البحرينية عندها، ومن هذا الوجه، نجده يتحدث بوصفه مسئولا في حكومته الشيخية في شأن وهي عام يعني كل مواطن بحريني ولا يسمح هذا الشأن الوطني تحت أي ظروف أو خاصة ان البحرين لم يسبق لها ولا في تاريخها القديم في العشرينات من هذا القرن، ولا في تاريخها الحديث المعاصر بعد الحرب العالمية الأولى، ولا في تاريخها الحديث حتى لا أجهد أعصاب القارئ والسياسية، ولا أجهد المصراعات السياسية التي مرت بها منذ ما قبل الاستقلال السياسي وما بعده.

وتلك حقيقة تؤكدها الأدبيات الوطنية لشعب البحرين وتؤكد معها ان حاجة المثقفات غالبا ما تتطلب على من يحاول تحييد سواء كان واعيا ومتعمدا من تحييده أم كان بشعوره دون وعي منه وجهه خاصة والعامة في مصايير الخاطئة.

وللقال الماضي يجرد بيدا بعد مذمة طائفية ـ للأسف ـ بلوده على الأنسنة الاجتماعية بلبث ولا تزال شائا شيعيا على وجه الخصوص ـ بقصد مصادة الاصلاح في البحرين، وهذا أعلوه بعد ذلك يعني ان هناك النيابة في يوم تطور الحركة المطلبية وتصاعدها أي حركة المطالبة بعودة الحياة بالدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب ـ الى ان ـ والقضاء على الحالة وانهاء الحالة غير الطبيعية التي عاشتها البلاد منذ حل المجلس الوطني في آب (أغسطس) ١٩٧٥ وتعليق بعض مواد الدستور، وهذه الامور جميعها في شأن بحريني وطني عام وليست حكرا لشيعته.

ان تلك الحركة المطلبية خرجت على السطح الخارجي بعد عمر طاحن الخوف الذي سد البحرين سابقا بتأسيس جريدة وامتها مجموعة من المثقفات الثقافية والسياسية والفنية في الخمس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٢، وكانت أهمية الحالة البحرينية على المطلب الشيعي الوفاء في عريضة عام ١٩٩٢ بعودة العمل بالدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب ان اعلنت عن انشاء مجلس الشورى الذي حيث اعضاءه واختزته خطوة اصلاحية ـ على طريق الشورى، وكان على المعارضة الوطنية في المطالق ان تتكلم اختلف المواطنين بالضرورة الديمية اصطحالة ان يدل مجلس معين بمراقبة حكومية مكان مجلس منتخب على أساس دستوري. وفي الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ وحتى أيار (مايو) ١٩٩٤ لم تتوقف المعارضة الشعبية بمختلف تياراتها من تحضير المواطنين للتوقيع على عريضة شعبية تحمل اسمي مطالبين العريضة الأولى. وقد تمت للمجلس الشعبية دورا هاما في التحضير قبل ان تخرج العريضة في شهرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤ لجمع التواقيع حيث وتلقت حملة التوقيع مجالات توسع من خلال اسلوب والتثقيف والتوعية وحملة الشرعية تلك التحدث حل المجلس والدستور، وحملة الشرعية تلك التحدث حل المجلس والدستور تعرجعية شرعية القانونية تمثل هذا بين صفة والشعب دون تفريق بين الشرعية الشعبي على أساس شعبي أو طائفي، أي لم يتطرق أحد ولم يصدر أي بيان باسم طائفة أو يتحدث عن طائفته، هذا هدي معتمر الاحداث في مناطق محددة من البحرين، ١٠ توا، وقبل كل شيء عليه أن نتعرف بأن مناطق القرى في البحرين والتي تمتاز بكثافة سكانية تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة عن العمل قياسا ومقارنة بمعدلات البطالة في المدن والضواحي الشعبية، وليلة السبب بالذات كانت قاطبة العاطلين عن العمل والذين تجمهروا امام وزارة العمل في تموز (يوليو) ١٩٩٤ وقبلوا بمطالبتكم كانوا من مناطق كالرك والبطالة عن العمل والاحتجاج عليها ليس شائا شيعيا ولا يجوز سفه بمطالبتكم كبيرة ان القضاء من القرى ينتمون الى المذهب الإسلامي الشيعي.

١ وتأكيد كان لزاما على كل مواطن بحريني واع ان يساهم في حركة شعبه التي تطالب بمطالب عادلة مشروعة وقانونية وقد ساهم علماء الدين في هذه الحركة كمواطنين بحريتين دون اي احساس منهم بالطائفية او بالتمييز هذا احساسهم بانتمائهم الإسلامي والوطني الذي يمتدون خالف قرونا لاحظهم وتعايشهم مع المواطنين السنيين المواطنين بمختلف تياراتهم السياسية السابقة في الماضية.

١ ثالثا وتحليلا لهذه الفترة السياسية والبسيطة المواطنين بمطولهم التي طالبها ايام المحضور لعب علماء الدين والشيعة دورا مهما في مجلسهم حاسمهم عليه تجرهم من الرقابة على حلب فوجدة

تطبع في لندن
وتوزع في جميع انحاء العالم
القدس العربي

* كاتب ومحام من البحرين

بسببها حادثة عن الحركة المطلبية التي عاشت وعايشناها على الحس كما لقد عميت الحركة الاجتماعية والمقاومة الشعبية لمضايقة شعبيا وقصدا امراء مخطوط بالإرهاب الرسمي، خطورة لفرعها في تأليف مثقفات قومعيات قدت اسم مثقفات البحرين، ومطالب عن، وغيابه الصحافيات لم يطرح بأسمية مذكورات مثقفة ذنزام الأنوف بروتوكول انتماء، وام يقاتلوا بثقف بل شرعوا في التحريض ضد الدارة الطائفية معا مع بالشيخ عبد الأمير الجمري والمحذور الشيخ عبد الامير الجمري والمحذور الشيخ عبد الامير الجمري والمحذور الشيخ عبد الام

الوثيقة ١٥

FROM 04 TO 00973251006 P.01

الاخ العزيز الاستاذ احمد السلمان

تحية طيبة وبعد،

اتقدم بخالص شكري وتقديري لمواقفك الانسانية والوطنية راسأل الله ان يأخذ بايدينا لما فيه مصلحة الوطن.

لدي شكه ان المبادرة التي طرحها الوالد زعيم قد وصلت الى مسامعكم وبودي ان استمع منكم وجهة النظر حول اهم القضايا المطروحة والمتعلقة بمسألة البرلمان وعودة الحياة الدستورية بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار الشامل لكافة الوطنيين والمعارضين بشروط العريضة. ان املنا ان يكون الوقت مناسباً بعد صدور الاحكام وخروج المعتقلين ان ينفتح باب الحوار حول تقديم العريضة والشروع بخطوات عملية لحلحلة الوضع كما طالب جميع المعتقلين وكرامة المنفيين وتثبيت الضمانات القانونية لحفظ حقوق الافراد الطبيعية والمدنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المخلص

منصور الجمري

Tel / Fax : 00 44 181 452 244
Mobile : 00 44 370 27812

الوثيقة ١٦

البحرين ١٣ أكتوبر ١٩٩٥م

نحو حوار وطني عام

إن مبدأ الحوار الديمقراطي والتداول الحر لمشكلات وهموم الوطن والمواطن كان دائماً يشكل منطلق وأساس الاجماع الوطني والذي عبر الشعب البحريني عن تمسكه بالشرعية الدستورية واحترامه الشديد للقانون وكان ذلك من خلال عريضة عام ١٩٩٢ والعريضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي عبرت بجلاء عن الرغبة الشعبية المخلصة في إيجاد سبل تعزيز الحوار الديمقراطي فيما بين الحكومة والشعب والعودة إلى الأطر القانونية التي يمارس من خلالها هذا الحوار وفقاً لأحكام الدستور .

وإننا في الوقت الذي نؤكد فيه تأييدنا لأية مبادرة في اتجاه الشروع في مثل هذا الحوار وفقاً لنهج سلمي يساعد على الأنفراج وعودة الإستقرار للبلاد، فإن الاتفاق الأمني الذي تم بين الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في المعارضة يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ولإنجاح هذا الحوار فإننا نؤكد على الأسس اللازمة له، إذ يجب أن يتم مع جميع الفاعليات الوطنية والديمقراطية وذلك لإبعاد هذا الحوار عن اي طابع طائفي وتأكيد الطابع الوطني له وأن يتناول المطلب الرئيسي للشعب والمتمثل في عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وأن يؤدي إلى اتفاق يتضمن برنامجاً محدداً لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد .

كما إننا نعتبر إطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة جميع المفصولين الى أعمالهم بادرة خير يباركها هذا الشعب ويثني عليها على ان تكون المقدمة لانفراج ديمقراطي يتمثل في عودة الحياة النيابية واصدار عفو عام عن جميع المبعدين والسجناء السياسيين .

اننا وبوصفنا وطنيين ديمقراطيين نؤكد على أن الموافقة على استلام العريضة الشعبية الموقعة من أوسع قطاعات الشعب واستقبال الوفد الممثل لهذه العريضة سوف يكون له الأثر الطيب لكونه يمثل مقدمة لحوار يؤدي إلى إعادة الحياة الديمقراطية من خلال إعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وانهاء تطبيق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دونما تمييز وهو المطلب الذي سيبقى مرفوعاً إلى أن تتحقق المشاركة الشعبية التي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي.

	الاسم	التوقيع	التعريف
١ -	محمد جابر صباح		نائب برلماني سابق
٢ -			محامي وكاتب وعضو وفد العريضة الشعبية
٣ -	ابراهيم السيد علي كمال الدين		عضو وفد العريضة الشعبية
٤ -			محامي ونائب برلماني سابق
٥ -			محامي
٦ -			مهندس وعضو لجنة العريضة
٧ -			محامي
٨ -			صحفية
٩ -	د.		
١٠-			باحث وعضو جمعية الاقتصاديين البحرينية
١١-			شاعرة وكاتبة
١٢-	د. سبيكة محمد الخاجار		مستشارة برامج تنموية

الوثيقة ١٧

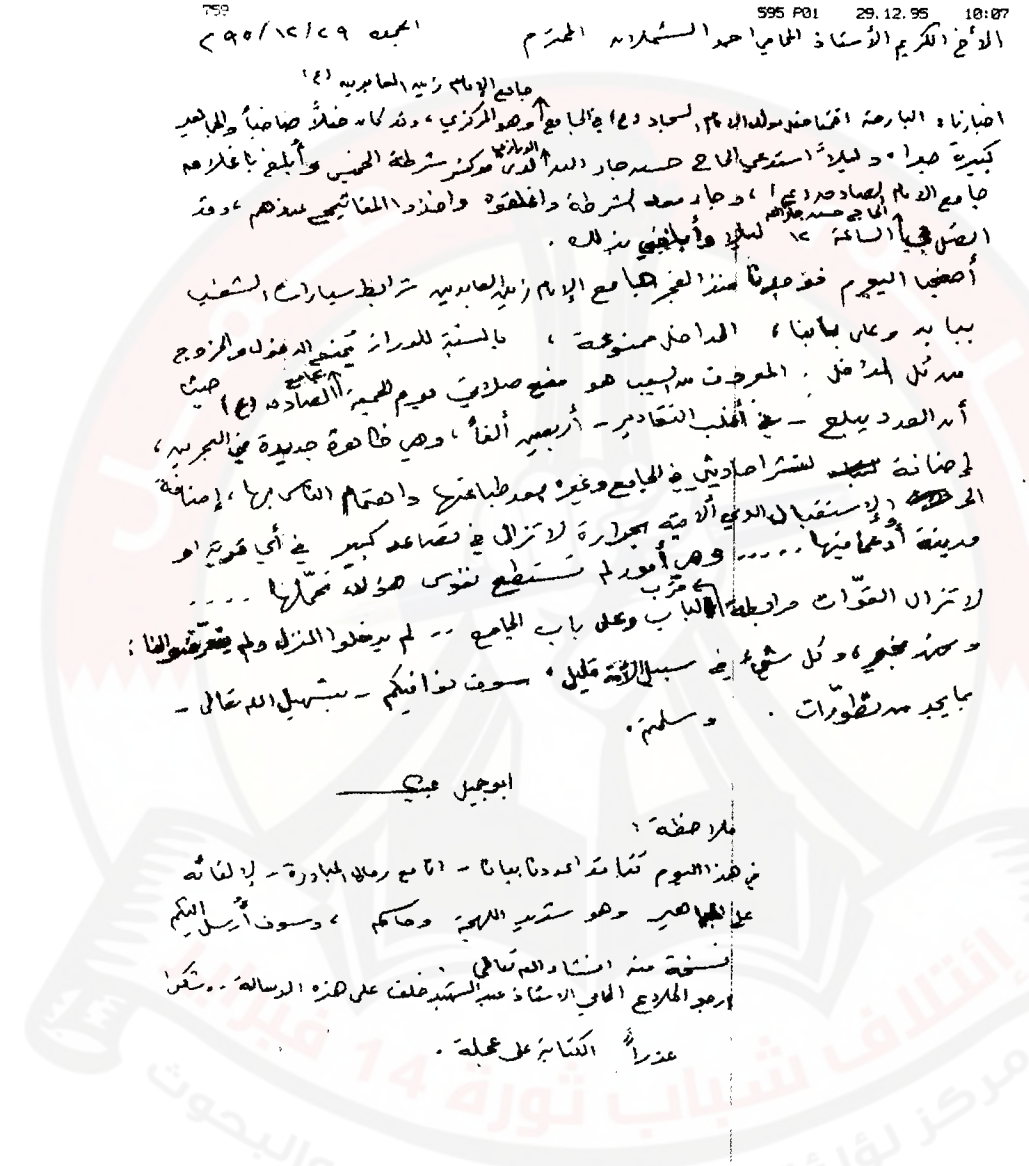

759 595 P01 29.12.95 10:07

الأخ الكريم الأستاذ الحاج أحمد الشملان المحترم الجمعة ٩٥/١٢/٢٩

جامع الإمام زيد العابدية (ع)

أخبارنا: البارحة افتتحنا مولد الإمام السجاد (ع) في الجامع الكبير وهو المركزي، وقد كان حفلاً ضاحياً والحاضرين كثيرة جداً. وقبلها استدعى الحاج حسين جار الله الذي هو كبير شرطة الحسين وأبلغ بأن غلام جامع الإمام الصادق (ع) وجار سعد الشرطة واغلقوه واخذوا المفاتيح معهم، وقد اتصل في الساعة ١٢ ليلاً وأبلغني بذلك.

أصبحنا اليوم نفتح جامع الإمام زيد العابدية ترابط سيارات الشعب ببابه وعلى بابنا، الداخل ممنوحة، بالسنة للدراسة تمنح الدخول الزوج منزل المدخل. المعروف سابقاً هو منع صلاتي يوم الجمعة في جامع الصادق (ع) حيث أن العدد يبلغ - في أغلب التقادير - أربعين ألفاً، وهي ظاهرة جديدة في العجربة، لصيانة المسجد لنشر أحاديث في الجامع وغيره بعد طباعة وتوزيع واهتمام الناس بها، إضافة الحوزة (إلى استقبال الوفود الآتية) الجزائرية لا تزال في تصاعد كبير في أي مدينة أو محافظة ... وهي أعداد لم تستطع نفوس هؤلاء تحملها ... لا تزال القوات مرابطة بالباب وعلى باب الجامع -- لم يدخلوا المنزل ولم يفتشوا لنا؛ وعند مخرجي، وكل شيء في سبيل الله قليل. سوف نوافيكم - بتسهيل الله تعالى - بما يجد من تطورات. وسلم.

ابو جليل عبسي

ملاحظة:

في هذا اليوم تمامة أحمد نا بيانا - انا مع رمان الجزيرة - إلا أنه على الجماهير وهو ستدير الله وحاكم، وسوف أرسل إليكم نسخة منه انشاء الله تعالى

أرجو المعذرة الحاج الأستاذ عبد المجيد على هذه الرسالة - شكراً عذراً الكتابة على عجلة.

رسالة من المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري لأحمد الشملان ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥

الوثيقة ١٨

بيان من لجنة العريضة الشعبية

تصاعدت الأحداث في بلادنا في الآونة الأخيرة اثر وصول الأزمّة السياسية الى طريق مسدود كنتيجة حتمية للضغوط الأجنبية التي مارستها وتمارسها بعض الدول على حكومة البحرين كلما لاح بارق أمل في تفاهم معقول بينها والمعارضة المطالبة بالاصلاح السياسي .. وهو الاصلاح الذي لا يتجاوز العودة الى دستور ١٩٧٣م واعادة المواد المعلقة منه الى العمل واعادة السلطة التشريعية (المجلس الوطني) بالانتخاب وفقا لما ينص عليه دستور البلاد .

لقد ثبت لدينا قيام ضغوط اجنبيه شديدة على حكومة بلادنا أدت بها الى التضحية بالحريات العامة ومنع أي صوت يطالب بعودة الحياة الديموقراطية من الارتفاع متناسية بذلك كل ما قدمه شعب البحرين من تضحيات تدل على الوفاء والاخلاص للشرعية الدستورية المتمثلة في نظام الحكم القائم .

واستنادا الى هذه الشرعية الدستورية بالذات تحركت فئات واسعة من الشعب لتخاطب القيادة السياسية العليا في البلاد من خلال عريضتين الأولى قدمت في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢م والثانية لازالت تنتظر التقديم حيث قطعت الاحداث الطريق على الوفد الذي تقرر أن يقدمها ، وهي احداث ألحقت أفدح الاضرار بالوطن وبمشروع الاصلاح الديموقراطي والذي لا يتجاوز عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣م . ولم يفسح المجال لفتح أي قناة من قنوات الحوار بين القيادة السياسية العليا والمطالبين بعودة الدستور والانتخابات التشريعية .

لقد عانت بلادنا وشعبنا ولاكثر من عام بسبب انسداد قنوات الحوار وانتشار موجات العنف غير المبرر والمرفوض بل والمدان من أي جهة جاء مصدره ، كما تدخلت عدة أطراف ساهمت في تعقيد الازمة وتصعيدها باستكثارها على شعب البحرين القليل العدد أن يكون لديه برلمان منتخب وان يكون مستواه الحضاري الراقي يؤهله للتصرف بحرية سياسية وكمجتمع مدني حديث مصمم على التمسك بالشرعية الدستورية التي ينضوي تحت لوائها ، ومصمم على العمل بما جاء في دستور بلاده .

الا أن كل ما عانته بلادنا وعانينا منه لاكثر من عام لم يكن متوقعا بان تخترع له نهاية مأساوية مثيرة للرثاء اكثر مما هي مثيرة للسخط حيث تدخل فيها كم هائل من الاعلام العربي الذي تجنب الحديث أو الاشارة الى الدستور المعلق منذ أكثر من عشرين عاما والى البرلمان الذي لا زال محرما انعقاده أو الدعوة لانتخابات اليه . وبدلا من ذلك اسهب الاعلام العربي المضلل في الحديث عن "المؤامرة" ودور خطباء المساجد في التحريض على العنف وأمام اسهاب الاعلام العربي في قلب الحقائق عن وعي واتهام علماء دين افاضل تركزت خطبهم على حث المستمعين لهم على التزام الهدوء وجادة القانون واقناع الناس بان الطريق الى البرلمان وعودة سيادة الدستور لا تتم الا بالطرق الشرعية . فأمام كل ذلك الهجوم الاعلامي المتعمد لابد أن نتساءل مستصرخين الضمائر الحية ، لمصلحة من زيفت المطالب المشروعة والسلمية لشعبنا في الاعلام العربي ، ولمصلحة من تصابقت الحكومات العربية تساند اجراءات القمع ومصادرة الحريات وتمتنع عن توجيه النصح بالكف عن سياسة معاقبة الشعب اذا ما طالب بحقوقه ؟؟ بل هناك من هاجم اخوة لنا في الكويت الشقيق عندما بادروا مشكورين بارسال خطاب لسمو أمير دولة البحرين يناشدوه فيه الاستماع الى مطالب شعبنا العادلة فماذا يعني ذلك ؟

تابع الوثيقة ١٨

٢

ان لجنة العريضة الشعبية تستنكر بشدة تلفيق التهم جزافا ضد علماء الدين الافاضل وزملائهفي لجنة العريضة المعتقلين اعتقالا اداريا كما تستنكر بشدة محاولة الايحاء بوجود ارتباط بين بعض رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الاجنبيه وتلك المحاولات هدفها صرف نظر الرأى العام العالمى عن حقيقة الازمة السياسية وعن وجودُ معارضة وطنية شاملة فى البحرين لقطع الطريق على مطالبها المشروعة . وهى الازمة التى لجأت الحكومة الى محاولة حلها بالتعاون مع من عرفوا فيما بعد باسم اصحاب المبادرة وذلك عندما اتفقت مع بعضهم على السفر الى خارج البحرين لاجراء المشاورات وتهدئة المعارضة فى خارج البلاد. مما يؤكد وجود أزمة سياسية اكثر منها أزمة أمنية أو مجرد أعمال عنف فقط .

ولجنة العريضة الشعبية اذ تدين العنف والتجاوزات الامنية لتستصرخ الضمائر الحية فى العالم اجمع لتوقف مسلسل الارهاب التصعيدى والذى هدفه الاساسى منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحرينى ومنع عودة المجلس الوطنى وتطالب جميع الشرفاء فى العالم بالسعى لاقناع القيادات السياسية فى البلاد بفتح ابواب الحوار المغلقة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنيب البلاد أى كوارث محتملة .

والى مزيد من الوحدة الوطنية التى تمرس بها شعبنا المجرب . والى رفض كامل للعنف من اى مصدر جاء وتحت أى مبرر . والى الغاء لكافة اجراءات منع المواطنين البحرينيين من العودة الى وطنهم البحرين .. واطلاق سراح كافة المعتقلين .

ونأمل ان تعود الحياة الطبيعية الأمنة الى ربوع بلادنا وفى صفوف شعبنا بعد تلك المحنة العصيبة التى مر بها ليواصل هذا الشعب المجيد عطائه الحضارى المتميز .

حرر فى ٣ فبراير ١٩٩٦م .

لجنة العريضة الشعبية

البحرين

الشملان.. والطوفان!!

نعيش في زمن صار فيه الإنسان رهن في بيته وبمجرد التعبير على عدد من الأزرار يحصل على أي معلومة أو خبر من أي مكان من العالم ، من أمريكا في الغرب للصومال في بلدان شرق آسيا واليابان في أقصى شمالها.. لكن حكومة البحرين تتوج وتقيم الزواج من التصريحات والزيارات.. متلائمة مع حملات الاستعمالات وبسبب الجوازات وقطع الأرزاق والاعتقالات لمجرد أن يعبر مواطنها عن رأي مخالف في شؤون بلده.. وشجون حياته ومستقبله ومستقبل أبنائه..

فعندما "تجرأ" مواطنان، من أصحاب الرأي والقلم.. رغما أنهما معروفان كصحفيين على مستوى الوطن والمنطقة والبلاد العربية.. وربما الأجنبية كذلك.. مما الهاشمي والصحفي والشاعر أحمد عيسى الشملان والصحفي حافظ الشيخ.. عندما تجرأ وأبديا رأيهما عبر برنامج إذاعي مسموح تبثه إذاعة قطر.. حول مجلس التعاون الخليجي ومعوقاته وعجزه وإخفاقه.. وحول مسألة التساؤل في هذه المنطقة.. مسألة الديمقراطية، قامت أجهزة الأمن باستدعائهما، والتحقيق معهما وإلزامهما بدفع كفالة مالية قدرها /٥٠٠ دينار لكل منهما.. ووجهت ضدهما تهمة "التحريض على كراهية النظام" ، وكان نظاماً مثل نظام الحكم في البحرين تنقصه الكرامة.. والعزة والفجوة العميقة جداً.. والتي تزداد عمقاً يوماً بعد يوم بينه وبين مواطنيه.

ولم تكتف بذلك.. بل قامت مؤخراً باعتقال الهاشمي الصحفي الشاعر أحمد الشملان، واعتدت عن ذلك، على غير عادتها، عبر وكالة أنباء الخليج.. وكانت له في إعلانها كما من التهم غير أدري بأيها أعجز من أن تقبت واحدة منها.

تهمة التحريض على العنف.. والكل يعرف أن الشملان يتحرك علناً وسلماً.. وهو ضد العنف.. وتهمة الاتصال بمنظمات "إرهابية" في الخارج والجميع يعلم أن أكثر من مواقف المواطنين في البحرين تحت الرقابة والتسجيل، والشملان وغيره يعلمون هذه الحقيقة وهم إذ يتصلون بالخارج فإنهم يمارسون حقاً من حقوقهم.. علناً وتحت سمع وبصر ومراقبة أجهزة السلطة التي ضمنها أحصاء أنفاس المواطنين ومحاولة كتمها ومنعهم من التنفس!!

إن التهمة الحقيقية والوحيد الذي لا يغتفر للشملان أنه يتجرأ ويعبر عن رأيه.. وهذه جريمة لا تغفرها حكومة غليظة/ متدرسون لا تصبر عن الرأي والإدلاء بالتصريحات هو حق محصور في مسؤولي هذه الحكومة وحكراً عليها وليس من حق أحد كائناً من كان أن يتحدى على هذا الحق أو أن يخترق هذا الاحتكار.. لأن كل من يتجرأ على ذلك مصيره السجن ومواجهة سيلٍ من التهم الجزاف.. ضمنتها حكومة البحرين سلفاً في درسانة "قوانينها" المفصلة تفصيلاً دقيقاً ومدروساً لتطبيق على أي حالة مثل حالة الشملان، ولتقرأ بأنها تطبق القوانين!

وحكومة البحرين أمام التحدي على احتكارها، تفقد صوابها.. وتضيع حساباتها وتنسى مخططاتها.. ولا يهمها أن تتحدى أمام من تعتقد أنهم مصدقوها..

وهكذا، باعتقالها الشملان، نبذت أن مواجهتها الشرسة للناس والاعتداء على أرزاقهم وحرماتهم ومشكلاتهم وحجز آلاف منهم في السجون والمعتقلات، ليس لأنهم "مخربون مدفوعون من الخارج" بل لأنهم يطالبون بكسر احتكارها للسلطة والاستمتاع بحقوقهم كبشر وكمواطنين.

وهذه جريمة لا يمكن لحكومة غليظة/متدرسون أن تغفرها لهم ولا بدّ من تأديبهم ووضعهم عند حدهم.. بكم أفواههم وإبدادهم المكان المناسب لهم.. السجون والمعتقلات..

ولسان حالها يقول " وليكن بعدي الطوفان" !!

أبو قيس

الأمل صحيفتك أيها القارىء الكريم ... فساهم بالكتابة فيها والتبرع اليها

تصدر عن
الجبهة الشعبية في البحرين
وجبهة التحرير الوطني ـ البحرين

AL AMAL
Bulletien Issued Jointly by
N. L. F & P. F. _ Bahrain

نشرة «الأمل» . ع ٤٤ . فبراير ١٩٩٦

الوثيقة ٢٠

٥ مارس ١٩٩٦م

اعتقال المدافع عن حقوق الأنسان البحريني
الأستاذ المحامي والكاتب أحمد الشملان

بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٦م وفي الساعة الخامسة صباحا اعتقلت سلطات الأمن البحرينية الأستاذ المحامي والكاتب الصحفي أحمد عيسى الشملان وهو أحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية المشرفة على العريضة الشعبية الموقعة من ٢٥ ألف مواطن بحريني والتي تطالب بإعادة العمل بدستور ١٩٧٣م وعودة الحياة النيابية وإطلاق الحريات العامه ومنح المرأة البحرينية الحق في الأنتخاب والترشيح والسماح بعودة كافة المبعدين السياسيين ، وعرف عنه بانه مدافع نشط عن حقوق الأنسان ومن الساعين لحل المشكلات الأجتماعية والسياسية التي يعاني منها الوطن بالوسائل السلمية والقانونية. لذلك فإنه من المستغرب أن تسند إليه تهم مثل التحريض على أعمال العنف والحرق والتخريب والأتصال بأطراف ومنظمات إرهابية خارجية ، فالمدافع عن حقوق الأنسان والنابذ للعنف لا يمكن أن يتحول إلى داعية للعنف والحرق والتخريب ، وإن كل ما كتبه وكل ما أدلى به من تصريحات وما وقع عليه من عرائض مطالبة بإعادة العمل بالدستور والحياة النيابية هي شاهدة على نهجه الوطني الديموقراطي وسلوكه السلمي وطبيعة نظرته لعملية الأصلاح المنشودة .

وإننا كوطنيين ديموقراطيين نؤكد رفضنا للعنف أيا كان مصدره وندعو إلى اطلاق سراح الأستاذ أحمد الشملان وكافة المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ليمارسوا حق الحياة على أرض وطنهم وفتح سبل وقنوات الحوار الديموقراطي وتبادل الرأي الأمر الذي سوف يجنب هذا الوطن العزيز شرور الانقسام والفرقة والحقد ويعزز الوحدة الوطنية ويوفر حياة كريمة آمنه لأبناء هذا الشعب .

الرقم	الأسم	التوقيع	التعريف
	علي [illegible]		نائب سابق بالبرلمان وقيادي
	محمد [illegible]		محام ونائب سابق
	ابراهيم [illegible]		عضو لجنة العريضة الشعبية
	عبدالله [illegible]		محام
	[illegible]		[illegible]
	[illegible]		[illegible]
	[illegible]		[illegible]

الوثيقة ٢١

05-MAY-1996 19:27 FROM Eric Avebury TO 00973251006 P.01

From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

House of Lords

P9605056

May 5, 1996

Dear Mr M. Shamlan

I was very pleased to hear that you had been acquitted today, and I wondered whether you could make any comment on the proceedings? I did ask the UK Foreign Office if they would get our Embassy in Manama to send an observer to the court, but if they did, I imagine the observer would not have been admitted. It would be very useful if we knew whether the prosecution had offered no evidence, and if so, what explanation was given, if any, for holding you in custody and incommunicado, as I understand it.

I do wonder if your case gives us a clue as to how the other leading personalities in custody are likely to fare. If there is no evidence that any of them have been involved in any conspiracy to commit acts of violence or treason, presumably in the end they will be released by the courts. We did hear that Mona Habib and Iman Salman had been released 'on bail of 200 dinars', though no charges had been made against either of them. I must say that it is quite difficult to follow these processes. I do know that it is dangerous for anybody in Bahrain to communicate with overseas observers, but if there is any information about your own case or others that you could let us have without risk to yourself, it would be very much appreciated.

Congratulations on your freedom, and best wishes for it to continue.

Kind regards

Yours sincerely,

Eric Avebury

Mr Ahmed Essa Al Shamlan,

Fax 00973 251 006

إحدى رسائل اللورد «ايريك ايفبوري» لأحمد الشملان
٥ مايو ١٩٩٦

الوثيقة ٢٢

05/13/1996 10:13 00000000000

Human Rights Watch/Middle East
1522 K St NW, Suite 910
Washington DC 20005
Telephone: 202/371-6592
Facsimile: 202/371-0124
E-mail: storkj@hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH/MIDDLE EAST
Christopher E. George
Executive Director
Eric Goldstein
Research Director
Virginia N. Sherry
Associate Director
Joe Stork
Advocacy Director
Fernach Zia
Counsel
Mahd S. Hacin
Consultant
Shira Robinson
Staff Assistant
Intern(s)
HUMAN RIGHTS WATCH
Jerry G. Sick
Chair
Jim Anderson
Bruce Rabb
Vice Chairs
Josh Mailman
A. Cheryl Rosenwald
Stephen Bachelder
Paul Chevigny
Julian Coldman
Patricia Derian
Stanley Engelstein
Adele Evered
Alexander Forbes
Jonathan Fanton
Jamie Fellner
Gilbert Gidner
Jack Greenberg
Vice M. Leitch
Richard Maass
Stephen P. Marks
Philip Merrill
Jerold S. Meyer
Andrew Mullen
Bobby Muller
Jr Brian Urquhart
Andrew Whitley
Stephen B. Williams, Jr.
HUMAN RIGHTS WATCH
Kenneth Roth
Executive Director
Cynthia Brown
Program Director
Holly J. Burkhalter
Advocacy Director
Arthur Gaughran
Business & Administration
Director
Jeri Laber
Special Director
Gara LaMarche
Associate Director
Dorothy Q. Thomas
Women's Rights Project
Director
Ellen Lutz
California Project Director
Jemera Rone
Counsel
Wilder Tayler
General Counsel
Joanna Weschler
Publications Director
Jonathan Wolfe
Publications Director
Joanna Weschler
United Nations
Representative
Robert L. Bernstein
Chair

TO: Bahrain Bar Society
c/o Mr. Ahmad al-Shamlan, Esq.

FROM: Joe Stork
Human Rights Watch/Middle East

DATE: May 13, 1996

Dear Mr. Shamlan,

It was good to be able to speak briefly with you yesterday. Once again, our very best wishes to you and our satisfaction with your acquittal.

Human Rights Watch/Middle East is preparing a report on the human rights situation in Bahrain. Regretably, the Government of Bahrain has rejected our request to conduct a mission to the country for the purpose of comiling this report. In the absence of this permission, we will be visiting the Gulf region in order to meet with persons who can provide us with the necessary information.

We wish to investigate two sets of human rights issues. The first set involves issues related to the government's campaign to suppress the political unrest that has characterized the situation since December 1994. These issues involve (1) arbitrary arrest and detention; (2) abuse of detainees; (3) denial of due process, including fair, public trials and access to counsel; (4) use of excessive force in containing and/or preventing demonstrations, including injuries and death to persons and destruction of property; (5) freedom of movement; and (6) forced exile.

The second set of underlying issues relates to the availability of basic civil and political rights in Bahrain. The issues we wish to investigate include: (1) freedom of speech and the press; (2) freedom of assembly and association; (3) freedom of movement; and (4) the ability of Bahraini citizens to advocate change in their government or political system

In compiling our report, we have access to reports in the media, including Reuters and we have been well supplied with the regular bulletins of the Bahrain Freedom Movement in London and the Bahrain Human Rights Organization in Copenhagen. I have met in London with Bahrainis from a range of different groups, and with present and former British officials, including former Ambassador Hugh Tunnel. In Washington I have met with US State Department officials and with the Ambassador of Bahrain Dr. Muhammad Ghaffar Abdallah.

إحدى رسائل السيد «جو ستورك» لأحمل الشملان
١٣ مايو ١٩٩٦

الوثيقة ٢٣

الاسم

الأخ العظيم أحمد الشملان ...
تمنياتنا لك بالشفاء العاجل ...
وهنيئاً شعبانية كما عودتنا دائماً

الترتيب
حركة أحرار البحرين
جبهة التحرير

أهالي المنامة الأحرار يهنئون
البطل المعافى الكبير بالشفاء العاجل

أهالي عراد يتمنون لك الشفاء العاجل

الأخ العظيم أحمد بن الشملان
أهالي جزيرة النبي صالح
يتمنون لك الشفاء العاجل

الاسم

عنبر الخير وعصير عبد الله
٩٧/١٨/١٨

سلام من شباب بلاد القديم
إلى أبو خالد بالشفاء والعافية
سلامات وشفاء لله
٩٧/٨/٢٨ في

شباب بلستفين
شباب النبي صالح يتمنون
للأخ الشفاء العاجل يا أبو
بمناسبة وصولنا بجد

الأخ المحامي أحمد الشملان أبو خالد
نتمنى لك دوام الصحة والعافية
أحرار جدحفص

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

تستحدث صحيفة «الوسط» ابتداءً من ١ يناير/ كانون الثاني 2006 جائزتين خاصتين بالبحوث والدراسات والأدب والثقافة، التي تتناول الجوانب التاريخية والمعاصرة والمستقبلية للهوية البحرينية المعطاءة بما يسهم في رفد المكتبة العربية والعالمية بمايسلط الضوء على البعد الإبداعي والوطني للشخصية البحرينية. والجائزتان هما:

جائزة الشيخ الجمري للعطاء الوطني

في مجال البحوث والدراسات

جائزة المناضل أحمد الشملان للإبداع الوطني

في مجال الأدب والثقافة

الشروط:

- أن يكون المتقدم بحرينياً لايتجاوز عمره الخامسة والثلاثين.
- أن يكون البحث أو الدراسة أصيلاً وذو قيمة علمية، ولم يسبق أن نشر في دورية أو كتاب أو مجلة، أو قدم في مؤتمر أو ندوة داخل البحرين أو خارجها.
- أن تكون المشاركة الأدبية (قصة قصيرة، نقد أدبي، مسرحية) جديدة ولم يسبق أن نشرت في صحيفة أو مجلة أو دورية داخل البحرين أو خارجها.
- يتراوح عدد كلمات الأعمال المشاركة مابين 3000 و 5000 كلمة.
- تخضع الأعمال المشاركة إلى تقييم من قبل لجنة محكمين وخبراء يعتد لها بالكفاءة والخبرة في الأكاديمية.
- تكون الأعمال المشاركة مكتوبة باللغة العربية الفصحى.
- للجهة الراعية للجائزة صحيفة «الوسط» استبعاد أي من الأعمال المشاركة أو سحب الجائزة لا حقاً ممن حصل عليها، إذا توفرت لديها معلومات المتقدم لأي من شروطها.
- آخر موعد لتسليم الأعمال هو 7 يونيو/ حزيران، على أن يتم الإعلان عن أسماء الأعمال الفائزة في الأول من سبتمبر/ أيلول، وتسلم الجائزة في حفل تنظمه «الوسط».

ملاحظات:

- قيمة كل جائزة ألف دينار بحريني مع شهادة تقديرية.
- لايحق للمتقدم من لهذه الجائزة المطالبة بإعادة الأعمال إليه سواء فازت أو لم تفز.
- تكتفل صحيفة «الوسط» بطباعة الأعمال الفائزة و تحتفظ لنفسها بحقوق الطبعة الأولى من هذه الأعمال و نشرها على أي شكل كان.
- ترسل المشاركات بنسخة أصلية وقرص مدمج (CD) مع مرفق يتضمن لبذة عن المتقدم للجائزة وصورة شخصية حديثة على العنوان الآتي:

الوسط
مدير التحرير - شركة دار الوسط للنشر والتوزيع
هاتف 17594999، فاكس 17594990 ص.ب 2880، المنامة، مملكة البحرين

الوثيقة ٣١

سجن «جداً» – ٩ أكتوبر ١٩٧٣

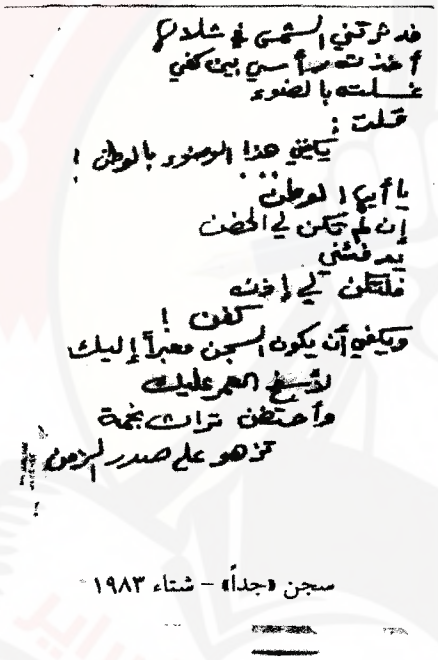

سجن «جداً» – شتاء ١٩٨٣

من أشعار المعتقل

قائمة المحتويات

إهداء	5
شكر وامتنان	7
المقدمة	13
الفصل الأول : «الشملان» عائلة الزعماء الوطنيين في البحرين .	23
أولا : أصل الشملان ومستقرهم في البحرين .	25
ثانيا : أهم رجالات العائلة :	
١ . الشيخ عبدالله بن سعد الشملان .	35
٢ . الزعيم الشيخ سعد بن عبدالله الشملان .	40
٣ . الزعيم المناضل عبدالعزيز بن سعد الشملان .	53
٤ . الأستاذ عبداللطيف بن سعد الشملان .	68
٥ . المناضل أحمد بن عيسى الشملان .	73
الفصل الثاني : الطفولة . . الصبا . . مطلع الشباب . . لبنات التأسيس والتمرس النضالي .	75
أولا : الأسرة .	75
ثانيا : الطفولة .	86
ثالثا : الصبا . . لبنات التأسيس النضالي في الكويت .	103
رابعا : مطلع الشباب . . لبنات التمرس النضالي .	126
١ . في القاهرة .	126
٢ . في الكويت .	131
٣ . في البحرين	135
الفصل الثالث : انتفاضة مارس ١٩٦٥ - أول سطوع نضالي .	149
أولا : إرهاصات الانتفاضة . .أسبابها وتطور أحداثها .	149
ثانيا : القوى الوطنية في الانتفاضة .	160

ثالثا : أحمد الشملان . . دور بارز في الانتفاضة . 182
١ . في موقع قيادي . 182
٢ . في المظاهرات والمسيرات . 185
٣ . في العمليات . 195
٤ . في قيادة العناصر النسائية . 198
٥ . مرحلة التخفي . 204
رابعا : الاعتقال الأول-البحرين أبريل ١٩٦٥- مايو ١٩٦٧ 215
١ . مداهمة المخبأ والاعتقال في سجن «القلعة» 215
٢ . سجن «جدا» 224
خامسا : صدى الانتفاضة ونتائجها . 335

الفصل الرابع : نفيٌ ، تيهٌ ومرض ١٩٦٧-١٩٧٠ . 241
أولا : نسائم الحرية في حضن الوطن . 241
ثانيا : جحيم المنفى والتيه في مدن الغربة . 246
ثالثا : التجربة الدامية في دبي . 276
١ . مهمة غامضة وصراع داخلي . 276
٢ . الاعتقال الثاني-دبي نهاية ١٩٦٩ . 282
رابعا : العودة للذات في حضن الوطن . 289

الفصل الخامس : التحولات الكبرى ١٩٧٠-١٩٧٥ 303
أولا : المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية- أكتوبر ١٩٧٠ 303
ثانيا : مهام تنظيمية بين بيروت والكويت . 311
ثالثا : الزيارة الثانية لظفار ١٩٧١ 318
رابعا : قرار مغادرة صفوف الحركة الثورية الشعبية . 332
خامسا : الاعتقال الثالث-البحرين يناير ١٩٧٢- يناير ١٩٧٤ 349
سادسا : بروز في الحراك المطلبي- ١٩٧٤ 376
سابعا : الاعتقال الرابع-البحرين يونيو ١٩٧٤-فبراير ١٩٧٥ 389

الفصل السادس : استراحة محارب ١٩٧٥-١٩٨١ 403
أولا : بيروت-دمشق . . محطة انتظار . 404
ثانيا : اللقاء في موسكو . 409
ثالثا : الوضع التنظيمي والطلابي . 414
رابعا : الزواج والوضع الأسري والدراسي . 428
خامسا : مهمات نضالية قبل العودة للوطن . 437
١ . برنامج جبهة التحرير الوطني البحرانية . 437
٢ . «كونفرنس أبين» . 439

الفصل السابع : عقد من الآلام والآمال ١٩٨١-١٩٩٠ 447
أولا : الأوضاع السياسية والتنظيمية 447
ثانيا : الاعتقال الخامس- البحرين أغسطس ١٩٨١-يونيو ١٩٨٦ 451
١ . ما بين سجني «القلعة» و«جو» . 451
٢ . سجن «القلعة» 461
٣ . سجن «جدا» 473
٤ . حملات التضامن والإفراج . 481
ثالثاً : آمال معقودة . . آمال مفقودة . 486

الفصل الثامن : تسعينيات القرن العشرين . . تتويج السيرة النضالية .
أولا : أحمد الشملان- الخط الفكري والسياسي . 499
ثانيا : الأوضاع السياسية والتنظيمية . 508
ثالثا : العلاقة بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين : 513
١ . لجنة التنسيق . 513
٢ . مشروع التجمع الوطني الديمقراطي . 518
رابعا : العريضة النخبوية : 524
١ . الإرهاصات الأولى . 524
٢ . لجنة العريضة النخبوية . 533
٣ . أحمد الشملان في الحراك الوطني على العريضة النخبوية . 543

خامسا : العريضة الشعبية : 550
١ . تبلور فكرة العريضة الشعبية . 550
٢ . لجنة العريضة الشعبية . 552
سادسا : أحمد الشملان . .دور نضالي بارز في الحراك الوطني على العريضة الشعبية : 564
١ . اندلاع الأحداث- اعتقال وإبعاد الرموز الدينية . 564
٢ . حراك العناصر الوطنية والنسائية . 573
٣ . المبادرة . 583
٤ . كل الإمكانيات من أجل القضية المطلبية . 597
٥ . علاقة نضالية مع الزعامات الدينية . 607
٦ . محاولات للكسب والاحتواء . 613
٧ . تزايد الملاحقات الأمنية والاعتقال الثاني للزعامات الدينية . 616
سابعا : الاعتقال السادس-البحرين فبراير-أبريل ,١٩٩٦ 621
١ . ظروف الاعتقال ، أسبابه وتداعياته . 621
٢ . المحاكمة والبراءة . 654
ثامنا : تيار اليسار . . رؤى ومواقف معارضة . 673
تاسعا : المرض . 684
عاشرا : لجنة العريضة الشعبية . . المرحلة الأخيرة . 703
أحد عشر : أحمد الشملان . . مرحلة ما بعد المرض . 707
الفصل التاسع : النضال على صعيد المهنة . ١٩٨٦-١٩٩٧ 713
أولا : المحاماة : 713
١ . الوضع المهني . 713
٢ . جمعية المحامين . 719
٣ . نماذج من القضايا : 726
- قضايا جنائية ومدنية . 726
- قضايا أمن الدولة . 736
- قضايا الأحداث 744
ثانيا : الكتابة الصحافية . 749

الفصل العاشر : السيرة الإبداعية . 781
أولا : السيرة الإبداعية عبر مراحل النفي والاعتقال . 784
ثانيا : السيرة الإبداعية خلال تسعينيات القرن المنصرم . 842
ثالثا : تقييم تجربة أحمد الشملان الإبداعية . 867

الفصل الحادي عشر : شهادات . 873

الخاتمة : 919
قائمة المراجع : 929
الملاحق :
- ملحق الصور . 937
- ملحق الوثائق . 989
قائمة المحتويات 1021

المؤلف / سيرة ذاتية

* السيدة فوزية حسين مطر .
* زوجة أحمد الشملان منذ العام ١٩٧٦ وأم ولديه خالد وسبيكة .

❖ المؤهلات:

- ليسانس آداب/فلسفة وعلم نفس(جامعة بيروت العربية) العام ١٩٧٤
- ماجستير تاريخ (جامعة الصداقة/موسكو) العام ١٩٨١
- تخصص فرعي/ أدب عربي ودراسات إسلامية (كلية البحرين الجامعية) العام ١٩٨٤ .
- دبلوم تربوي في مصادر التعلم والمعلومات (جامعة البحرين) العام ١٩٩٤ .

الخبرات:

- ٢٥ عاما في حقل التربية والتعليم .
- ٣٥ عاما في العمل النسائي الأهلي .
- خبرة نضالية في صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية البحرينية .

الاهتمامات:

* عضو مؤسس ومستمر بجمعية أوال النسائية (تأسست العام ١٩٧٠- البحرين) .
* مارست الكتابة الصحافية في الصحافة المحلية بمقال أسبوعي في الفترة ما بين فبراير ٢٠٠١ وأكتوبر ٢٠٠٧ ، وتركزت كتاباتها حول قضايا الشأن العام وقضايا المرأة على وجه الخصوص .
* مهتمة بقضايا الشأن العام وقضايا المرأة وبالبحث في تاريخ الحركة الوطنية البحرينية .

أحمد الشملان

سيرة مناضل وتاريخ وطن

◆ تكتسب سيرة أحمد الشملان الذاتيّة ، حين نسكبها في متن تاريخيّ موثّق ، أهميّة علميّة معرفيّة وتاريخيّة ، أوّلاً : لكونها تلقي الضوء على مرحلة في غاية الأهميّة من تاريخ دول الخليج العربيّة ، وهي الفترة الّتي تلت الحرب العالميّة الثانية وتمتدّ لتلتقي بدخول العالم الثالث ، ومن ضمنه دول الخليج ، لاعبًا سياسيًّا مؤثّرًا في ساحة العلاقات الدوليّة ؛ وثانيًا : لكونها المرحلة الّتي نالت فيها دول الخليج العربيّة استقلالاتها من السيطرة الاستعماريّة ؛ وثالثًا : لانخراط الشملان في مراحل مبكّرة من حياته ، ومشاركته مباشرةً في التأسيس لعدد من تنظيمات المعارضة الخليجيّة على وجه العموم ، والبحرينيّة منها على وجه الخصوص ، بما يشمل ذلك امتداداتها التنظيميّة على الصعيدين العربيّ والدوليّ ؛ ورابعًا : لمزجها الخلاّق بين مصادر التوثيق المدوّنة وتلك الّتي ما تزال تزخر بها ذاكرة رفاق الشملان في تنظيمات الحركة الوطنيّة ، وفوق هذا وذاك ، فإنّ نسبة كبيرة من مادّة هذا الكتاب أسيرة سراديب العمل السياسيّ السرّيّ نظرًا للظروف السياسيّة الّتي رافقت تلك المرحلة .

◆ تضافر عدد من العوامل في رفد جهد السيّدة فوزيّة مطر لإنجاز هذه السيرة الّتي تعتبر أوّل إصدار لها ، فهي زوجة أحمد الشملان منذ العام ١٩٧٦، وتواجدت في عمق تجربته الحياتيّة والنضاليّة لما يقرب من أربعة عقود ، يضاف إلى ذلك مؤهّلاتها الذاتيّة الّتي عزّزت صياغتها لمتن السيرة وجهدها التوثيقيّ في سردها وتعمّقها في سبر أغوار شخصيّة الشملان اتّكاءً على مجالات تخصّصها الأكاديميّ الملائمة ؛ فهي تحمل شهادة البكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس (جامعة بيروت العربيّة ، العام ١٩٧٤) ، وماجستير تاريخ (جامعة الصداقة / موسكو ، العام ١٩٨١) وتخصّصًا فرعيًّا في الأدب العربي والدراسات الإسلاميّة (كليّة البحرين الجامعيّة ، العام ١٩٨٤) ،ودبلومًا تربويًّا في مصادر التعلّم والمعلومات (جامعة البحرين ، العام ١٩٩٤) . وأغنت ذلك تجربتها المهنيّة : (٢٥ عامًا في حقل التربية والتعليم) ، وخبرتها في مجالات العمل الأهليّ التطوّعيّ (٣٥ عامًا) ، إلى جانب خبرتها النضاليّة في صفوف الحركة الوطنيّة والديمقراطيّة البحرينيّة . كما صقلت إمكانيّاتها الكتابيّة مساهماتها في عدد من إصدارات جمعيّة (أوال النسائيّة) الّتي تنتسب لعضويّتها وتعتبر أحد مؤسّسيها ؛ وفي إصدارات غيرها من مؤسّسات العمل الأهليّ التطوّعيّ ، وكذلك تجربتها في الكتابة الصحافيّة في الصحافة البحرينيّة المحلّيّة في الفترة ما بين فبراير ٢٠٠١ ، وأكتوبر ٢٠٠٧

F A W Z I A M A T A R

سيرة سيرة
BIOGRAPHY

فوزية مطر

أحمد الشملان

سيرة مناضل وتاريخ وطن